جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله
كلية العلوم الإنسانية
قسم التاريخ

التطور السياسي والعسكري للثورة الجزائرية في ظل الجمهورية الفرنسية الخامسة 1962/1958

The political and military development of the Algerian revolution under the fifth French Republic

1958/1962

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب:
سعيد شيكدان

إشراف الأستاذ الدكتور
لزهر بديدة

أعضاء لجنة المناقشة

1- أ.د. بشير سعدوني	رئيسا	جامعة الجزائر 2
2- أ.د. لزهر بديدة	مقررا	جامعة الجزائر 2
3- د. علال بيتور	عضوا	جامعة الجزائر 2
4 - د. عبد الحميد دليوح	عضوا	جامعة الجزائر 2
5- أ-د- سيد علي أحمد مسعود	عضوا	جامعة المسلة
6- د. دحمان تواتي	عضوا	المركز الجامعي تيبازة

السنة الجامعية: 2021-2022

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله
كلية العلوم الإنسانية
قسم التاريخ

التطور السياسي والعسكري للثورة الجزائرية في ظل الجمهورية الفرنسية الخامسة 1962/1958

The political and military development of the Algerian revolution under the fifth French Republic

1958/1962

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب:
سعيد شيكدان

إشراف الأستاذ الدكتور
لزهر بديدة

أعضاء لجنة المناقشة

1- أ.د. بشير سعدوني	رئيسا	جامعة الجزائر 2
2- أ.د. لزهر بديدة	مقررا	جامعة الجزائر 2
3- د. علال بيتور	عضوا	جامعة الجزائر 2
4 - د. عبد الحميد دليوح	عضوا	جامعة الجزائر 2
5- أ-د- سيد علي أحمد مسعود	عضوا	جامعة المسلة
6- د. دحمان تواتي	عضوا	المركز الجامعي تيبازة

السنة الجامعية: 2021-2022

University of Algiers 2 Abu al qasim Saadallah

Faculty of Human sciences

Depatment of History

The political and military development of the Algerien revolution under the fifth French republic 1958/1962

Doctorate degree in sciences in modern and contemporary history

Prepared by **supervision of professor**

Said chikdene **Lazhar Bdida**

Discussion Committee Members

1.	professor BachirSaadouni	president	university of Algiers
2.	professor Lazhar Bdida	supervisor	university of Algiers
3.	Dr Allal Bitourb	Member	university of Algiers
4.	Dr Dliouah Abdelhamid	member	univesity of Algiers
5.	Pr Sidi Ali Ahmed Messaoud	Member	university of Msilla
6.	Dr Dahmane Touati	Member	university center of Tipaza

University year : 2021/2022

كلمة شكر وعرفان

أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الأصيل

البروفيسور لزهر بديدة

الذي له الفضل بعد الله عز وجل في إخراج هذه الأطروحة إلى النور.

الإهداء

إلى: الجزائر الحبيبة

إلى: روح جدي الشهيد **سعيد شيكدان** الذي سُلخ سلخا على يد المجرمين الفرنسيين بعد استشهاده

إلى: روح عمي الشهيد **أمقران شيكدان** الذي أقسم أن سلاحه لن يأخذه الاستعمار فكسره قبل استشهاده في ساحة المعركة

إلى: روح والدي المجاهد **محاند شيكدان**، طيب الله ثراه

إلى: روح والدتي المجاهدة **وردية بوجنان جماعي** طيب الله ثراها

إلى: كل أفراد عائلة **شيكدان** في الجزائر والمهجر

إهداء خاص

إلى قنديل حياتي ومصدر قوتي زوجتي الغالية الأستاذة الدكتورة فتيحة بوغازي، فقد كانت نعم المعين، ولها الفضل في دفعي قدما إلى الأمام من أجل إتمام هذه الأطروحة.

إلى مولودي الجديد "محمد أغيلاس" الذي أبى إلا أن يشاركني فرحتي العلمية بعد طول انتظار

المختصرات

- **A.L.N:** Armée de libération nationale**.**
- **A.N.O.**M : Archives national d'outre- mer.
-**A.S.S.R.A**: Adjointes sanitaires et sociales rurales auxiliaires.
- **B.A.O**: Base aérienne opérationnelle
- **B.C.R.A:** Bureau central de renseignement et d'action
- **B.R.A.P:** Bureau régional d'action psychologique
- **B.R.Q :** Bulletin de renseignement quotidien
- **B.R.H** : Bulletin de renseignement hebdomadaire
- **B.R.M** : Bulletin de renseignement mensuel.
- **C.A.A :** Corp. d'armée d'Alger.
- **C.A.N:** Centre d'Archives National.
- **C.A.O.M** :Centre d'archives d'outre mer
- **C.C.I:** Centre de coordination interarmées.
- **C.E.M.R:** Caisse d'expansion et de modernisation rurale.
- **C.M :** Camp militaire**.**
- **C.N.R.A :Conseil** national de la révolution algérienne**.**
- **C.R.E .P.S :** La Compagnie de recherche et d'exploitation du pétrole au Sahara.
- **C.I.G :** Comité interministériel de guerre
- **C.O.M:** Commandement opérationnel militaire
- **C.T:** Centre de transite**.**
- **G.A.D:** Croupe d'auto défense**.**
- **G.M.P :** Groupe mobile de protection
- **G.M.P.R :** Groupe mobile de protection rurale.
- **G.M.**S : Groupe mobile de sécurité.
- **G.P.R.A :** Gouvernement provisoire de la république algérienne.
- **M.N.A**: Mouvement national algérien
- **M.T.L.**D : Mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques.

- **O.C.R.S:** Organisation commune des régions Sahariennes.
- **O.P.U** : Office des publications universitaires.
- **S.H.A.A.:** Service historique de l'armée de l'air**.**
- **S.H.A.**T : Service historique de l'armée de terre.
- **Z.A.A : Zone** autonome d'Alger.

مقدمة

عرف الصراع العسكري الجزائري الفرنسي خلال فترة 1962.1958، تطورات سياسية وعسكرية كبرى، فتحت أفاق جديد لايجاد حل للقضية الجزائرية بعد أن أصبحت الحلول العسكرية التي إنتهجها الاستدمار الفرنسي عقيمة في مواجهة إرادة الشعب الجزائري في التحرر والإنعتاق.

تمثلت هذه المعطيات الجديدة من الجانب الجزائري في تأسيس أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد سقوط الدولة الوطنية 1830، ذلك أن حتمية تطور الصراع الحربي مع العدو الفرنسي أوجبت تشكيل حكومة تكون بمثابة الرأس المسير للثورة والناطقة باسمها في المحافل الدولية.

إن عملية تأسيس حكومة مؤقتة ثورية على يد أية حركة ثورية كانت تحمل دوما دلالة سياسية قوية على نضجها وأهليتها وإستعدادها لتولي قيادة شعبها في ظل نظام وطني كامل السيادة وقد تضمن بيان الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة، إشارة مهمة إلى فكرة إعادة بعث الدولة الوطنية التي وأدها النظام الاستدماري لفرنسي سنة 1830، لأن هذه الإشارة تحمل في طياتها بعدا إيجابيا في التواصل التاريخي مع مرحلة ما قبل الاستدمار وتصور هذه المرحلة على أنها مجرد فاصل تاريخي هدام للمسار التاريخي لتطور الدولة الوطنية.

لم تكن فكرة إنشاء حكومة مؤقتة أمرا جديدا، فقد طرحت الفكرة منذ سنة 1957 وجرى الحديث عنها حتى من قبل مصطفى بن بوبلعيد وهناك من عارضها لعدم توفر الظروف الملائمة لذلك، ولم تتوقف الفكرة عند هذا الحد بل قامت قيادة جبهة التحرير الوطني باجراء إستشارات واسعة مع الاطارات والهيئات للبحث في الموضوع من كل جوانبه إلى أن إتخذ المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 27 أوت 1957 قرار فوض فيه إلى لجنة التنسق والتنفيذ بتأسيس الحكومة

إن تأسيس الحكومة المؤقتة جاء في ظروف هامة جدا، فتكوينها كان للرد على مخططات الجنرال شارل ديغول السياسية وعلى مزامعه القائلة بأن لا يجد من يتفاوض معه ولا من يمثل الشعب الجزائري.

مهما واجهت الحكومة المؤقتة من أزمات هيكلية وصراعات شخصية وضخوط محلية وإقليمية ودولية وبعيدا عن كل تفسير سياسي، لأنها أزمات طبيعية ترافق كل حركة ثورية، فقد أجمع المؤرخون على أهمية تأسيسها، ذلك أنها مثلت نقلة نوعية لكفاح الشعب الجزائري على مختلف الأصعدة، دبلوماسيا وسياسيا وعسكريا، وشكلت تطورا طبيعيا لمسار الثورة التحريرية سمح برفع الحرج عن المتعاطفين مع القضية الجزائرية عبر العالم بخلع صفة التمرد خارج القانون وإستبدالها بصفة المناضل التحرري، صاحب القضية العادلة في إطار حق الشعوب في تقرير مصيرها ووفرت من جهة أخرى الشرعية الدولية لجبهة التحرير الوطني، كما طور جيش التحرير الوطني هياكله وتجهيزاته في ميدان التنظيم والتتسليح والاستعلامات وتم تكوين شبكة قوية جدا في هذا المجال ومع إزدياد نشاط وعدد أفرده ، انشأ القاعدة الغربية على غرار القاعدة الشرقية، على الحدود الغربية من الوطن، تمتد من مدينة وجدة المغربية إلى ماوراء مدينة سعيدة بالتراب الوطني، كما أصبح له أكثر من وزارة، تعرف الأولى باسم وزارة القوات المسلحة والثانية بوزارة التسليح والتموين وهيئة أركان شرقية وأخرى غربية ووضع عليها كل من العقيدين محمدي سعيد وهواري بومدين وكان دورهما تنسيق العمايت الحربية وتم إلغاؤهما من قبل المجلس

الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس ما بين 16 ديسمبر إلى 18 جانفي 1960 وإستبتلتا بهيئة الأركان العامة تشرف على تنظيم وهكلية وتكوين جيش التحرير الوطني الذي أصبح جيش نظاميا بقيادة العقيد هواري بومدين، أما من الجانب الفرنسي، فقد عرف الدولى الفرنسية خلال هذه الفترة أخطر أمة سياسية في تاريخها المعاصر بعد حركة تمرد على طريقة العالم الثالث للجيش الفرنسي في الجزائر على الحكومة الشرعية في باريس في 13 ماي 1958 بسبب عجزها في إيجاد حل للمعضلة الجزائرية وأمام ضربات الثورة التحريرية الكبرى، إنهارت الجمهورية الفرنسية الرابعة نهائيا بعودة (الامبراطور الجمهوري)[1] الجنرال شارل ديغول إلى السلطة وتأسيسه للجمهورية الفرنسية الخامسة.

أولا: أسباب إختيار الموضوع:

من الأسباب التي دفعتنا لدراسة هذا الموضوع ما يأتي:

1- إن الفترة الممتدة من 1962.1958، كانت حساسة وحاسمة في مسيرة الثورة التحريرية الكبرى التي شهدت أحداثا كبرى على جميع المستويات سواء تعلق الأمر بالشؤون السياسية والعسكرية والدبلوماسية من الجانبين(الجزائري والفرنسي)

2- عرفت الساحة السياسية الفرنسية خلال هذه الفترة تطورات عسكرية وسياسية تركت بصماتها على الدولة الفرنسية من جهة وعلى المسار العام للثورة التحريرية من جهو أخرى

3- إن عودة الجنرال شارل ديغول إلى السلطة بعد تمرد الجيش الفرنسي بالجزائر في 13 ماي 1958،جعلت الثورة الجزائرية تدخل مرحلة الحسم المصيريفأصبحت أكثر ضراوة بمشروع شال الجهنمي ووتعقيدا بالمناورات المختلفة والغامضة للجنرال ديغول الذي جند كل طاقاته لحسم الصراع الحربي لصالحه، ولهذا كانت فترة (1962.1958)أكثر مراحل الثورة لإثارة وأهمية على الجانبين المتصارعين.

4 –عرفت الثورة الجزائرية خلال هذه الفترة (19621958) تطورات سياسية وعسكرية كبرىمكنتها من أن تكون في مستوى تحدي مخططات الجنرال شارل ديغول وتنهي الصراح لصالحها.

5- تمكنت السياسة الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في هذه الفترة من الولوج إلى العمل الدبلوماسي بقوة على الصعيد الدولي بمستوياته الثلاث الاقليمي والقاري والدولي مما أدى إلى تدويل القضية الجزائرية رغم الضغوط الشديدة ومناورات الدبلوماسية الفرنسية .

6- أخذت السياسية الخارجية للثورة الجزائرية مكانا هاما على الساحة العربية والدولية وهب التي كانت من بين الأسباب التي جعلت الأمم المتحدة تتبنى مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وساهمت في تعجيل تحقيق بلدان إفريقيا لإستقلالها وأصبحت نموذجا للكركات التحريرية في العالم.

---

[1] **يذكر المؤرخ الامريكي ماتيو كونليي (Matthew Connelly)** أن الجنرال شارل ديغول خلال عهدته الأولى الرئاسية (07 سنوات) تلفظ بكلمة " **أنا** " 500 مرة في 46 خطاب ألقاه على الأمة الفرنسية ، يسير ويقرر وينفذ بدون اخذ براي وزراء حكومته ومستشاريه، ووضع أسس لسياسته لمواجهة المعضلة الجزائرية تتمثل في: زرع الاوهام في صفوف المستوطنين (وهم الجزائر الفرنسية)، تحييد الجيش بالشرعية الشعبية مستعملا تاريخه الكاريزماتي (لاحظ انه دائما يلجا إلى الشعب في المواجهة أو في التقرير) لكي لا يقف أما سياسته في الجزائر ، التاسيس لمبدا الشراكة لضمان مستقبل الاقتصاد الفرنسي في مجال المحروقات .لذلك أطلقنا عليه لقب الامبراطور الجمهوري.

Matthew Connelly, l' arme secréte du FLN**, comment de Gaulle a perdu La Guerre d'Algeri**e, édition Média Plus, Constantine 2012, p 229 / انظر كذلك: قسطنطين مياينك، **ديغول المصالح، المصالح الخاصة والجزائر**، ترجمة عبد السلام يخلف، علي بولعبايز، مطبعة أرام 2015.

ثاني: أهداف الدراسة

وفد وقع إختيارنا لموضوع التطور السياسي والعسكري للثورة الجزائرية في ظل الجمهورية الفرنسية الخامسة (1962.1958) مسايرا للجهود الرامية إلى اتحقيق جملة من الأهداف التالية:

1- الرغبة الملحة في محاولة إثراء وتعميق مستوى المعرفة التاريخية فيما يتلق يالتطورات السياسية والعسكرية التي عرفتها الثورة التحريرية المجيدة في فترة 1962.1958 ومدى أهميتها في النشاط السياسي و العكسري.

2- إبراز ظروف وأهمية إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائري ودورها في العمل السياسي الثوري على جميع المستويات المحلي والاقليمي والدولي

3- تسليط الضوء على العمل الدبلوماسي للحكومة المؤقتة ودوره في التدويل القضية الجزائريى

4-- تسليط الضوء على التطورات الهيكيلة والتنظيمية التي عرفها جيش التحرير الوطني الذي أصبح جيشا نظاميا بعد أن أصبح يملك إستراتيجية التكوين العسكري والتسليح العصري.

5- الالمام بالدور الكبير والاهمية البالغة التي لعبتها شبكات التسليح لإمداد الثورة بالاسلحة والذخيرة

6- التطرف لمخطط شال العسكري الذي لم تر الحورب الاستعمارية في التاريخ مثل ضخامته وقوته، هذا المشروع الذي راهن عليه الجنرال شارل ديغول والقائد الاعلى للقوات الفرنسية في الجزائر الجنرال موريس شال للقضاء على الثورة عسكريا في زمن قصير

7- إبراز عوامل فشل الحرب الكلاسيكية التي إعتمد عليها جنرالات فرنسا أمام إستراتيجية عقداء جيش التحرير القائمة على حرب العاصابات.

8- تسليط الضوء على دور فيدرالية جبهة التحرير الوطني في تمويل الثورة الجزائرية حيث يعبتر المال عصب الثورة.

ثالثا: إشكالية الدراسة

تتمحور إشكالية هذه الدراسة في تركيز البحث حول التطورات السياسية والعسكرية الكبرى التي عرفتها الثورة التحريرية خلال فترة (1962.1958)ومن خلال هذه الاشكالية، يمكننا طرح جملة من التساؤلات التالية:

1- ما مدى تأثير أحداث الثورة التحريرية الكبرى على الوضع السياسي الداخلي لفرنسا خلال هذه الفترة التاريخية ؟

2- كيف أدت أحداث لثورة التحريرية الكبرى إلى عودة الجنرال شارل ديغول إلى السلطة في فرنسا وما علاقتها بالإصلاحات الدستورية التي عرفتها فرنسا بعد تأسيس الجمهورية الخامسة ؟

3- ماهي الإستراتيجية السياسية والعسكرية التي إعتمدت عليها الجمهورية الخامسة في ظل حكم الجنرال ديغول للقضاء على الثورة ؟

4- كيف واجهت جبهة التحرير الوطني مشاريع ومناورات الجنرال ديغول المتعددة الأبعاد داخليا وخارجيا ؟

5- ماهي التطورات السياسية والعسكرية التي عرفتها الثورة التحريرية خلال هذه الفترة التاريخية الهامة ؟

6- ماهي الأسس والأولويات التي قام عليها النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لمواجهة الدعاية الاستعمارية الفرنسية ؟
7- ماهي الأليات التي إعتمدت عليها دبلوماسية الحكومة المؤقتة لتدويل الفضية الجزائرية؟
8- كيف تمكنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن تخرج منتصرة في مفاوضاتها مع حكومة الجنرال ديغول وتوصل بالثورة بالثورة إلى بر الامان، بالرغم من إختلال المعادلة التفاوضية سياسيا وعسكريا ؟

رابعا: منهج الدراسة

وللإجابة على هذه التساؤلات، تطلب منا الاعتماد على المنهج التاريخي القائم على جمع المادة الوثائقية وتحليلها ونقدها من خلال مقارنة نصوصها بعضها ببعض ثم الوصول في الاخير إلى مرحلة التركيب وإستخلاص النتائج.

فالمنهج التاريخي هو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية في فحصها وتحليلها ونقدمها للتأكد من صحتها، من خلال عرضها وترتيبها وتفسيرها وإستخلاص النتائج العامة منها والتي لا تقف فائدنها على فهم أحداث الماضي فحسب بل تتعدى إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل.[2]

ويقوم المنهج التاريخي على أساس من الفحص الدقيق والنقد الموضوعي للمصادر المختلفة للحقائق التاريخية ويستعمل في جمع المعلومات ونقدها وترتيبها وتنظيمها وتفسيرها وإستخلاص النتائج العامة منها،[3]ويهدف المنهج التاريخي إلى إعادة بناء الماضي بدراسة الأحداث الماضية معتمدا في الاساس على الوثائق والارشيف ثم يقوم الباحث بتقييمها ونقدها.[4] فالمنهج التريخي يعتمد أساسا على جمع المادة التاريخية من خلال الوثائق الأرشيفية والشهادات الحية لرصد الأحداث وعرضها وتحليلها لمعرفة الاسباب والدوافع والظروف التي أنتجت الواقعة التاريخية حتى يتسنى لنا الوصول إلى تفسيرات لطبيعة الأحداث والوصول إلى نتائج علمية.

خامسا: مصادر البحث ومراجعه

تتميز مصادر الفترة التاريخية المدروسة بالتنوع وتحتوي على مادة تاريخية هامة، إعتمدنا عليها بآعتبارها المصدر الأساسي لموضوع البحث حيث تمكنت من العثور على كم لابأس به من الوثائق الارشيفية المرتبطة بفترة الدراسة (1962.158) وذلك بالعودة إلى :

1- مركز الأرشيف الوطني الجزائري:

- محفوظات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائر
- محفوظات أرشيف المجلس الوطني للثورة الجزائرية

كما إعتمدنا على المنشورات الرسمية لجبهة التحرير الوطني المتمثلة في جريدة المجاهد باللغة العربية كمصدر أساسي بصفتها لسان حال جبهة التحرير الوطني

---

[2] بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني، **مدخل لمناهج البحوث الاجتماعية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2014، ص 21

[3] حسن عثمان، **منهج البحث التاريخي**، ط2، دار المعارف، القاهرة ب ت، ص 20

[4] موريس أنجرس، **منهجية البحث في العلوم الإنسانية**، ترجمة بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون، دار القصبة للنشر، الجزائر 2006، ص 105

2- أرشيف وزارة الدفاع الفرنسية المحفوظ: بقصر فانسان بباريس بالمصلحة التاريخية للجيس البري (SHAT) وقد إستعملنا الوثائق الارشيفة لهذا المركز من خلال الوثائق الارشيفية التي نشرها الدكتور عبد الحميد زوزو و ملاحق بعض الاطروحات الجامعية والبعض منها طبعت على شكل كتب، بعد أن تعذر علينا الانتقال إلى فرنسا لأسباب بيروقراطية ووبائية ،ومن بين هذه الرسائل الجامعية التي ساعدتنا في دراستنا:

- جمال قندل،خطا موريس وشالعلى الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية (1962.1957)، ط1، دار الضياء للنشر والتوزيع الجزائر 2006
- بن شرقي حليلي، مخطط شال العسكري ورد فعل اثورة الجزائرية (1960.1959) أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2015.2014.
- رانية مخلوف، مسألة التسليح والتموين وتحديات العمل المسلح إبان الثورة التحريرية من 1962.1954، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2018.2017
- الحاج موسى بن عمر،السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر،1962.1952، ط1، نشر جمعية التراث غرداية، الجزائر 2004.
- عبدالحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، دراسة في الحركة الوطنية والثورة التحريرية(على ضوء وثائق جديدة)، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2004.
- عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، مؤسسات ومواثيق، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع
- عبد الحميد زوزو، وثائق أرشيفية عن حرب التحرير الجزائرية ومقدمة في كتابة تاريخ الثورة، الامل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو 2018

أما الاستنتاج الذي يمكن إستخلاصه من دراسة هذه الوثائق المتوفرة، فهو أن المعلومات التي تتضمنها يمكن أن تتضمن قدرا كبيرا من المصداقية التاريخية، لأنها كانت موجهة من خبراء متخصصين إلى صناع القرار لاتخاذ قرارات على ضوئها على العكس المعلومات التي تنقلها الصحافة على لسان المسؤولين، فهي معلومات تخدم أهدف دعائية خالصة.

كما إعتمدنا على الكثير من المذكرات التي كتبتها شخصيات فاعلة في الفعل التاريخي، وساهمت بدرجات مختلفة في صناعة أحداث الثورة التحريرية ، سواء من الجانب الجزائري أو من الجانب الفرنسي.

أ- المؤلفاتالجزائرية:

أنجزت شخصيات جزائرية، كان لها دورا هاما في صناعة أحداث الثورة التحريرية ومن المؤلفات التاريخية الهامة التي لا يمكن الاستغناء عنها، منها:

- بن يوسف بن خدة، نهاية حرب، إتفاقيات إيفيان، تعريب لحسن زغدار، محل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986.
- علي كافي، مذكرات الرئيس علي كاقي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1962.1946) دار القصبة للنشر الجزائر 2011) دار القصبة للنشر الجزائر 2011
- سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل إستقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر 1986
- الشادلي بن جديد، مذكرات، الجزء1: 1979.1929، دار القصبة للنشر، الجزائر 2011.
- فرحات عباس، تشريح حرب، ترجمة أحمد منور، مطبعة المسك، الجزائر 2010
- صالح ميكاشير، حرب التحرير الوطنية في مراكز القيادة للولاية الثالثة (1962.1957) ترجمة العيد دوان،الامل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو 2012
- محمد زروال، الاتصالات العامة في الثورة الجزائرية (1962.1954)، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2015
- رضا مالك، الجزائر في إيفيان، تاريخ المفاوضات السرية(1962.1956)، ط1، ترجمة فارس غصوب، ANEP– دار الفارابي، بيروت لبنان 2003.
- مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، شاهد على إغتيال الثورة، دار الحكمة، الجزائر 2000.
- Mohammed Harbi, Le FLN, Mirage et Realité, des orogines à la prise du pouvoir (1945.1962), Naqd- ENAL, Alger 1993
- Mohammed Harbi, L'Algerie et son déstin, croyants ou citoyens, Edition Média Associés, Alger 1994
- Benyoucef Benkhedda, L'Algerie à L'indépendance, La crise de 1962, Edition Dahlab, Alger 1997.
- Mohamed Teguia, L'Algerie en guerre, OPU, Alger 1988.
- Mohamed Teguia, L'Armée de libération nationale en wilaya 4, Edition Casbah Alger 2006
- Amar Azouaoui, Jumelles, Le déluge en Kabylie, 3eme édition, Edition El Amel, TiziOuzou, 2013
- Abderrahmane Berrouane, Aux Origines du MALG, Témoignage d'un compagnon de Boussouf, Edition Barzakh, Alger, 2015.

- Abderrahmane Kiouane, Les Débuts d'une Diplomatie de Guerre (1956.1962) Edition Dahlab, Alger 2000
- Abdelkader Bousselham, La Diplomatie Algerienne, de la Guerre D'indépendance (1954.1962) Edition Dahlab, Alger 20153

ب- المؤلفات الفرنسية

تتمثل المؤلفات الفرنسية في هذه الفترة التاريخية الهامة في مذكرات قادة الجيش الفرنسي في الجزائر وبعض السياسيين والمستشارين وهي:

- Bernard Tricot, Les sentiers de la Paix, Edtion Plon, Paris 1972
- Charles De Gaulle, Mémoires D'éspoir, Le Renouveau 1958.1962, Edition Plon, Paris 1970.
- Jacques Soustelle, L'espérance Trahie, 1958.1961, Edition Alma, Paris 1962.
- Michel Debré, Gouverner, Mémoires (1958.1962), Edition Albin Michel, Paris 1988.
- Maurice Challe, Notre Révolte, Presse de la Cité, Paris 1968.
- Général Massu, L e Torrent et la Digue, Alger du 13 Mai au Barricades, Edition Rocher, Paris 1997.
- Raoul Salan, Mémoires, Fin d'un empire, Presse de la Cité, Paris 1972

أما المراجع، تتميز بالتنوع والكثرة وأغلبها كتب باللغة الفرنسية سواء من قبل مؤلفين جزائريين أو فرنسيين ولا يتسع المجال لعرض كل ما كتب عن الثورة التحريرية الكبرى، كما أثرينا دراستنا بمجموعة معتبرة من المقالات العلمية والحوارات الصحفية لبعض المجاهدين عبر موقع اليوتوب لوكالة الانباء الجزائرية

– سادسا: نقد المصادر وا لمراجع

رغم المعلومات العلمية التي تتوفر عليها هذه المصادر خاصة مذكرات الشخصيات الفاعلة في الفعل التاريخي للفترة المدروسة، إلا أنها لا توفر لنا إجابات دقيقة وفاصلة عن كل ما تم تناوله في الدراسة، بالإضافة الى أنها تتصف بالضعف المنهجي والتحريري، فالبعض منها عبارة عن ألبومات صور إبان الثورة التحريرية، كما أن أغلب الشهادات حول موضوع هذه الفترة المدروسة، ينطلق أصحابها من قناعتهم وأفكارهم وهو ما يعطي الطابع الذاتي للمعلومة التاريخية وبالتالي الابتعاد عن الموضوعية إلى حد كبي، ومن ثمة لا يمكننا الوثوق فيها بشكل مطلق وهو ما يعني وجوب وضعها قيد الفحص قبل الاعتماد عليها وهو الأمر نفسه الدي يخضع له الكثير من مذكرات جنرالات فرنسا.

سابعا: خطة الدراسة

قسمنا بحثنا إلى مقدمة وستة فصول وخاتمة ومجموعة من الملاحق التوضيحية ذات علاقة مباشرة بالموضوع، يتناول الفصل الأول، ظروف إنهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة ومسألة عودة الجنرال شارل ديغول (الامبراطور الجمهوري) إلى السلطة في فرنسا والاصلاحات الدستورية التي إعتمدها في تأسيس الجمهورية الفرنسية الخامسة بعد أن تطرقنا إلى دراسة حركة 13 ماي 1958 التي هيأت عودة ديغول إلى الحكم، ثم عرفنا بالتفضيل شخصية الجنرال شارل ديغول (الامبراطور الجمهوري) وبدوره التاريخي في فرنسا.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه للاستراتيجية العسكرية والسياسية التي إعتمد عليها الجنرال شارل ديغول للقضاء على الثورة التحريرية، بدراسة وتحليل مخطط شال الجهنمي والإمكانيات التي جندها والعمليات العسكرية الكبرى التي شنها ضد معاقل الثورة الجزائرية ونتائجها، ثم تطرقنا بعد ذلك إلى المناورات السياسية التي إعتمدها ديغول لتفجير الثورة من الداخل المتمثلة في مشروع قسنطينة والسلم السجعان وقضية الاليزي مبرزين في ذلك أسباب فشل كل هذه المشاريع أما فطنة قادة الثورة وحنكة جيش التحرير الوطني في التصدي لهذه المناورات الخطيرة.

لقد خصصنا الفصل الثالث للتطورات السياسية التي عرفتها الثورة التحريرية الكبرى إبان هذه الفترة التاريخية المتمثلة في تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والدور التاريخي الدي قامت به في تدويل القضية الجزائرية والتعريف بها في المحافل الدولية بالمشاركة في مختلف التظاهرات السياسية الاقليمية والدولية، كمشاركتها الفعالة في مؤتمري طنجة والمهدية، كما أشرنا إلى موقف جبهة التحرير الوطني من قضية الانتخابات والاستفتاءات التي نظمها الجنرال شارل ديغول (الامبراطور الجمهوري) وحاول من خلالها البحث عن حل للمعضلة الجزائرية.

أما الفصل الرابع فقد عالجنا فيه التطورات العسكرية التي عرفتها الثورة التحريرية في هذه الفترة التاريخية الحاسمة ويمكن إعتباره جوهر هذه الدراسة بحكم الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في التصدي لمخطط شال الجهنمي بتدميرهالخطي مورس وشال و تنظيمهالعدة عمليات عسكرية ضد قوات العدو، وقد أشرنا في بداية هذاالفصل إلى تاريخ وتطور جيش التحرير الوطني، من المنظمة الخاصة إلى تاريخ تأسيس هيئة الأركان العامة.

في الحين يعالج الفصل الخامس، مسألة التسليح والتموين إبان الثورة التحريرية ولا يخفي على الباحث في هذا الميدان الاهمية التي يكتسيها موضوع التسليح، إذ يجب الإشارة إلى أن الدعم بالسلاح شكل في كل الاحيان الشريان الرئيسي لجميع الثورات التحريرية في العالم وعند الحاجة الملحة لمصادر التسليح والمال، تلجأ تلك الثورات إلى إستدراك الوضع بوضع مخططات ومشاريع للطرق والمسارات التي من شأنها تسهيل عمليات الامداد بالعتاد العسكري إنطلاقا من قواعد لوجستيكية محددةوقد تطرقنا في هذا الفصل إلى دور هذه القواعد الخلفية للثورة التحريرة في عملية تلسيح الجبهة الداحلية وشكلت القاعدة الشرقية نقطة إنطلاق قوافل السلاح باتجاه الولايات الداخلية، فقد كانت تتم بعد تجميع تلك القوافل في نقطة ما على القواعد الحلفية قرب الحدود التونسية والمغربية والليبية، بعد أن تعطى لها أوامر بالسير في اتجاه معين، كما ذكرنا في هذا المحور دور الجبهة البحرية التي لعبيت

دورا لا يستهان به في عملية التلسيح وفي الاخير تناولنا سياسة التمويل حيث تعتبر الموارد المالية عصب الثورات وتطرقنا في هذا العنصر إلى مختلف مصادر تمويل الثورة مع إبراز الدور البارز لفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا في هذا الموضوع .
أما الفصل السادس المعنون بالمفاوضات الجزائرية الفرنسية، فقد تم فيه التطرق إلى اللقاءات السرية الجزائرية الفرنسية التي تعتبر مرحلة إستكشافية للطرفين ثم ركزنا بعد ذلك على مرحلة المفاوضات الرسمية التي إنتهت باتفاقيات إيفيان يوم 18 مارس 1962 وختمنا هذا الفصل بدراسة الأحداث السياسية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية التي بدأت 19 مارس 1962 المتمثلة في الصراع بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هيئة الاركان العامة حول السلطة الذي تجسد فعلا في آخر مؤتمر للمجلس الوطني للثورة الجزائرية (25 ماي- 07 جوان 1962) الذي لم يكن مؤتمرا عاديا وإنما كان مؤتمرا إستثنائيا بكل المقاييس، بدءا من الدعوة إليه مرورا بانعقاده وصولا إلى نتائجه وإنعكاساته.
ويكتسي هذا الفصل أهمية خاصة، لانه مرحلة تاريخية هامة ونقطة تحول في تاريخ الجزائر المعاصر وتسجل في آن واحد نهاية مرحلة الاستدمار الفرنسي للجزائر و بداية مرحلة تاريخية جديدة للجزائر المستقلة.
أما الخاتمة فقد دونا فيها مختلف النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة، آملا أن تفتح الباب أما الباحثين والدارسين للانطلاق منها إلى دراسات وبحوث جديدة للكشف عن جزء آخر من ناريخ الجزائر المعاصر، وقد أرفقت هذه الاطروحة بمجموعة من الملاحق الارشيفية تتضمن مادة علمية تاريخية يمكن أن تسمح بتوضيح العديد من المسائل التاريخية التي تطرقنا إليها.

ثامنا: ا لصعوبات العلمية للبحث.

كثيرا ما يصادف الباحثون مشكلات وصعوبات تحول بينهم وبين الوصول إلى الوثائق ومصادر المعلومة التاريخية قد يسمح إستغلالها إلى نتائج ثمينة والدفع بالدراسات التاريخية الاى الأمام ومن بين الصعوبات العلمية التي واجهتنا خلال إنجاز هذه الاطروحة ما يأتي:
1- تعذر الوصول إلى وثائق الثورة التحريرية الكبرى في الجزائر، إذ من شأن الاطلاع على هذا الكنز الثمين يميط اللثام عن قضايا كثيرة ما يزال يكتنفها الغموض.
2- الخوف من التاريخ دفع بعض الفاعلين للفعل التاريخي في الثورة الجزائرية إلى رفض مقابلتنا أو فرض شروط تعجيزية لاجراء المقابلة.(كشرط وضع الاطروحة قبل المناقشة أمامهم للاطلاع عليها)
3- بيروقراطية الادراة الجزائرية في المراكز البحثية حالت دون الوصول إلى الاشيف التاريخي للثورة بل حتى سلوك بعض المسؤولين يهين الباحثالجامعي بسبب الخوف من الحقائق التاريخية.
لقد إعتبر المفكر مالك بن نبي في إحدى نظرياته، أن الصعوبات تعد علامة نمو، لأنها محفزة لليقضة والنهضة وتمنح البحث جاذبيته وقيمته وهي التي تجعل الباحث يستنفر قدراته الذهنية ويسخر كل طاقاته لتجاوزها وهي التحديات التي تفرفضها طبيعة البحث الأكاديمي الجدي.

الفصل الأول:
ظروف تأسيس الجمهورية الفرنسية الخامسة

1. انهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة
2. حركة 13 ماي 1958
3. عودة الجنرال شارل ديغول إلى السلطة
4. التعريف بشخصية شارل ديغول

((كانت الحكومات الفرنسية تسقط بسرعة أثناء الجمهورية الرابعة ولا تزيد مدتها على بضعة أشهر، كانت تشبه الحكومات الايطالية ، بمعنى أخر فان فرنسا كانت تعاني من عدم الاستقرار ولا تستطيع بالتالي مواجهة المشكلة الجزائرية أو إيجاد حل لها ، الحكومة الرابعة، تارة تتخذ طريق التشدد والقمع وتارة تبدو ضعيفة وميالة إلى المفاوضات وتارة لا تعرف ماذا تفعل وهذا التخبط هو الذي أدى إلى انهيار الجمهورية الرابعة ووصول ديغول إلى السلطة .))

ميشال وينوك ، إحتضار الجمهورية الرابعة.

غاليمار ، باريس 2006.

Michel Winok. L'agonie de la quatrièmerépublique.

ED Gallimard .Paris 2006.

1- انهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة:

يعتبر النظام السياسي الفرنسي من النظم العريقة في العالم بسبب التجارب الغنية التي مر بها هذا النظام عبر تاريخه الطويل والاثر الذي تركه على كثير من النظم السياسية لدول أخرى منذ الثورة الفرنسية 1789 إلى قيام الجمهورية الخامسة 1958، فنقلب هذا النظام بين أنظمة وحكم ودساتير مختلفة ومتعددة، فانتقل من الحكم الملكي الاستبدادي المطلق إلى الجمهورية ثم الحكم الامبراطوري الديكتاتوري وعاد مرة أخرى إلى الحكم الملكي فالى الجمهورية والامبراطورية مرة أخرى وإستقر في النهاية على الحكم الجمهوري.

كانت الحرب العالمية الثانية سببا في سقوط الجمهورية الفرنسية الثالثة(1940.1870) بعد هزيمة القوات الفرنسية على يد ألمانيا النازية التي قامت بتشكيل حكومة فيشي(1940.1944) التي نصبوها في منطقة فيشي جنوب شرق باريس وعلى رأسها الماريشال فليب بيتان.

اعتبر أنصار الجنرال شارل ديغول(CHARLES DE GAULLE) أن حكومة فيشي غير شرعية وتابعة للأجنبي النازي المحتل للبلاد، وأطلق الجنرال ديغول من لندن نداء المقاومة الشهير في 18 جوان 1940.وبدأ عهد المقاومة، حيث أنشا ديغول تحت سلطته هيئات مختلفة لتنظيم المقاومة وأخرها الحكومة الفرنسية المؤقتة في 1944 ومقرها الجزائر.[1]

بدأ عهد الجمهورية الرابعة رسميا بعد وضع دستور جديد في27 أكتوبر1946وقد رافق قيامها، خلافات سياسية بين زعماء أحزابها،(الحزب الاشتراكي، الحزب الشيوعي، التيار الجمهوري) خاصة وان التحديات في مواجهتها كانت كبيرة، ومنها مسالة الاستعمار والحرب الفيتنامية وإعادة بناء الاقتصاد الفرنسي.

ولعل أبرز النقاط التي جاء بها هذا الدستور، هو الترجيح للجمعية الوطنية في حياة فرنسا السياسية،وازدياد سلطة رئيس الوزراء أمام رئيس الجمهورية.و إنشاء المحكمة العليا و المجالس الاستشارية و أخيرا الاتحاد الفرنسي .

يتكون البرلمان من مجلسين غير متكافئين: الجمعية الوطنية ومجلس الجمهورية،حيث حلت الجمعية الوطنية محل مجل النواب التي عرفتها الجمهورية الثالثة،و تتألف من 219 نائبا، بينهم 75 نائبا لما وراء البحار منتخبون لمدة خمس سنوات بالاقتراع العام المباشر، وتتمتع باختصاص تشريعي كامل وغير منقوص.

فهي إلى جانب سلطة تشريع القوانين، فقد حافظت على المفهوم الذي ساد الجمهورية الثالثة، وهو أن القانون هو التعبير الدائم عن الإرادة الشعبية، وعليه فهو غير قابل للتعديل و لا الرقابة، ولم تكن الجمعية تعير اهتماما يذكر لمجلس الجمهورية.[2]

عرفت هذه الجمهورية تناحر إيديولوجي مثقل بعبء البحث عن انطلاقة جديدة اثر كارثة الغزو الألماني النازي، فان تلك الجمهورية فشلت مع مرور الوقت أن

---

[1] Charles De Gaulle, **mémoires de guerre, L appel (1940.1942**) ,édition Plon, Paris 1959, p 91

[2] يوسف العاصي الطويل، **النظام السياسي الفرنسي من الثورة إلى الجمهورية الخامسة(1789، 2007)** جامعة الأزهر، غزة فلسطين، (ب ت) ص19

ترتقي لمستوى ما تتطلبه هذه المرحلة ، حيث انعكس الصراح الحزبي على الشارع ثم على البرلمان وعلى الحكومة المنبثقة عنه التي طالما كانت حكومة أضعفتها التوافقات السياسية في ظل فشل أي حزب بتحقيق أغلبية حقيقية يرتكن عليها البلاد على مسار واضح[3]، فمنظومة الأحزاب حتى عام 1958، عرفت أحزابا ضعيفة ، قليلة التنظيم،تتجمع ضمن تحالفات هشة ومؤقتة حيث شكل الشيوعيون قطب المعارضة ، كما شكل الجناح اليمني المعتدل الجديد بزعامة الجنرال شارل ديغول معرضة أخرى للحكم ، فتزعزعتالأوضاع واستمرت كذلك حتى تاريخ قيام الجمهورية الخامسة.[4]واجهت مختلف الحكومات الفرنسية المتعاقبة في ظل الجمهورية الرابعة منذ اندلاع الثورة التحريرية الكبرى في الفاتح نوفمبر 1954 القضية الجزائرية بمبدأ القوة و القمع محاولة منها لتصفيتها في المهد معتبرة أن الذين قاموا بتفجير الثورة المسلحة ، هم من خارجين عن القانون وقطاع الطرق[5].عير أن صمود الثورة واتساع صداها داخليا و خارجيا دفع بهذه الحكومات لإتباع سياسة المناورة و المراوغة ، بحيث كانت في ذلك الوقت تدعم قواتها عدة وعددا[6].وكانت تسعى أيضا لإيجاد قوة ثالثة، تواجه بها قوة الثورة وتحاول الاتصال بزعماء جبهة التحرير الوطني لجس نبضهم و التعرف على هوية مفجري الكفاح المسلح .بفعل الثورة التحريرية الكبرى، سقطت عدة حكومات فرنسية فضلا عن الجمهورية الرابعة في ماي 1958، حيث سقطتسبعة حكومات، حكومة منداس فرانس(PIERRE MENDES FRANCE 1955.1954)،ثم حكومة ادغارفور(EDGAR FAURE(1956.1955)غي مولي(GUYMOLLET)(1957.1956)،ثم جاء دور حكومةموريس بورجس مونوري(MAURIS BOURGES MAUNOURY)(1957.1956)،وأخيرا حكومة فيليكس غايار(FELIX GAILLARD)التي علقت مهامها في أفريل 1958 لتسقط نهائيا حكومة بيير فايملان (pierre pflimlin)في ماي 1958بعد الإطاحة بنظام الجمهورية الرابعة .[7]كانت الحكومات الفرنسية تسقط بسرعة، ولا تزيد مدتها على بضعة أشهر، بمعنى آخر كانت فرنسا تعاني من عدم الاستقرار ولا تستطيع مواجهة مشكلة الجزائر أو إيجاد حلا لها .وبتاريخ 15 أفريل سقطت وزارة فيليكس غايار(FELIXGAILLARD)...وفي الوقت نفسه كان الاضطراب يزداد عنفا في الجزائر، لاسيما وان الوزير روبير لاكوست (ROBERT LACOSTE) كان يعرب علنا عن تخوفه من حادث دبلوماسي مماثل بيان بيان فو، وان القائد العام الجنرال راوول سالان()RAOUL SALAN،أبرق إلى باريس ملمحا إلى

---

[3] René Remond, **regard sur la quatrième république** ,in France forum , no 22, Boulevard Saint GERMAIN .Paris 1960,p 6

[4] Charles De Gaulle, op **cit** .p 12

[5]،سيدي علي أحمد مسعود. **التطور السياسي في الثورة الجزائرية (196160)**، دار الحكمة للنشر، الجزائر 2010،ص15.

[6].إلى غاية 1960،بلغ عدد القوات المسلحة الفرنسية بالجزائر ، أزيد من 630.000مجند من مختلف القوات.

أنظر يوسف مناصرية ، **دراسة حول أهمية الوثيقة ن مخطوط غير منشور ، نقلا عن الوثائق الفرنسية . AV H 1678 CONFERENCE .19 PAGE 01.**

في سيدي علي أحمد مسعود، **مرجع سابق**، ص 15.

[7].Maadad Messaoud.**GUERRE D ALGERIE** .**CHRONOLOGIE ET COMMENTAIRE,** ALGER 1992, p45.75

احتمال حدوث رد فعل يائس لدى الجيش ، وقد بدأ ارتباك وعجزا لسلطات الفرنسية أمام الوضع الراهن وأضحت فرنسا سائرة نحو الهلاك .[8]
أن زحف الثورة المتواصل وعجز القوات الفرنسية على إيقافه ، أدى إلى خلق أزمات لفرنسا ، التي أصبحت مهددة بالانهيار السياسي ، حيث يذكر فرانتز فانون((هاهي فرنسا تصبح بدون حكومة للمرة الرابعة منذ أول نوفمبر 1954،فبعد حكومات أدغارفور(EDGAR FAURE)، وغي موللي(GUY MOLLET)،وبورجيس مونوري(MAURIS BOURGESMAUNOURY)، والحكومة الأخيرة التي سمت نفسها حكومة الوحدة الوطنية والتي رأسها فليكس غايار(FELIX GAILLARD)، تواجه أزمة سياسة واقتصادية يتفق الجميع على اعتبارها بالغة الخطورة.))[9]
وهو ما دفع بحكومة فليكس غايار(FELIX GAILLARD)، إلى إيفاد جون موني(JHON MONEY)الخبير المالي إلى واشنطن لطلب قرض مالي كحل أولي للخروج من هذه الأزمة ، التي بدأت مظاهرها بانخفاض الفرنك الفرنسي بنسبة 20 في المائة فن قيمته السابقة ، كما شهدت فرنسا مجموعة من الإضرابات ، وقد قبلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية تقديم الدعم المالي لفرنسا قدر ب 460 مليون دولار ، خشية وقوع فرنسا في أزمة داخلية .[10]والمتتبع للبورصة الفرنسية يظهر له أن هناك تراجعا بنسبة 20 في المائة من الأرباح وقدرت خسائرها ب 540مليار فرنك .وتشير الإحصائيات أن مصاريف نفقات حرب الجزائر قد بلغت حوالي 770مليار فرنك فرنسي سنويا ، مما عطل المشاريع الإنمائية ، وحرم المصانع والمؤسسات الفرنسية من التمويل الذي كان موجها إلى حرب الجزائر بدلا منها (1).[11]وعلى الرغم من الإجراءات التي انتهجتها الجمهورية الرابعة من اجل القضاء على الثورة ، إلا أن ذلك لم يزدها إلا استمرارا و انتشارا ، وجاءت حكومة بيير فليملان Pflimlinpierre) من 8 إلى 28 ماي 1958 في ظروف صعبة للغاية كثرت فيها الاضطرابات داخل فرنسا وخرجها، فشلت الحكومة بمرور الوقت أن ترتقي لمستوى متطلبات الشارع الفرنسي حيث انعكس الصراع الحزبي على الحكومة المنبثقة عنه التي طالما أضعفتها التوافقات والتناحرات الحزبية في ظل فشل أي حزب بتحقيق أغلبية يرتكز عليها، فمنظومة الأحزاب حتى عام 1958 كانت منظومة ضعيفة وقليلة التنظيمتتجمع ضمن تحالفات هشة ومؤقتة و لو تستطيع الصمود فسقطت بسرعة، مما جعل المستوطنين يدركون عجز حكوماتهم المتتالية في القضاء على الثورة ، فحاولوا تدارك الموقف بطرق مختلفة ومتباينة حسب الظروف و التطورات السياسية من أجل الحفاظ على الجزائر الفرنسية ،وكان أخرها أحداث 13 ماي 1958 التي أطاحت بالجمهورية الفرنسية الرابعة نهائيا.[12]

2- حركة 13 ماي 1958.

---

[8]، شارل ديغول ، **مصدر سابق**، ص، 25.24
[9]فرانتز فانون، **من اجل إفريقيا** ، ترجمة محمد الميلي،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ، الجزائر 1980 ،ص 107.
[10]**جريدة المجاهد،الجزء الأول،العدد16**، 15جانفي 1958، ص 241.
[11]1.جلال يحيى ، **العالم العربي منذ الحرب العالمية الثانية** ، **ج3**،المكتب الجامعي الحديث ، مصر 1998،ص652.
[12].Raymond Aron . **l Algérie et la République** .ED Plon Paris 1958.P95.

لقد عرفت الثورة الجزائرية تطورات غير مسبوقة في شهر أفريل 1958، ووضعت النظام الفرنسي أمام تحدي خطير كاد أن يؤدي إلى حرب أهلية. في فرنسا.

بدأتإرهاصات الأزمة بعد العدوان الفرنسي على قرية ساقية سيدي يوسف التي يقع على بعد 6 كلم على الحدود التونسية الجزائرية، حيث كانت القرية الملجأ الأول لمجاهدي المناطق التي لها حدود مع تونس، خاصة منطقة سوق أهراس.[13]

وهكذا ففي الفترة الممتدة مابين 30 أوت 1957 8 فيفري 1958، تعرض الطيران الحربي الفرنسي الذي كان يراقب الحدود الجزائرية التونسية إلى 29 عملية إطلاق نار من قوات جيش التحرير الوطني المرابطة في قرية سيدي يوسف التونسية.

وفي يوم 08 فيفري 1958 أسقط جيش التحرير الوطني طائرة فرنسية في منطقة تبسة فرب الحدود مع تونس، فقامت القوات الفرنسية من دون إذن من الحكومة الفرنسية، بشن هجوم جوي كبير على قرية سيدي يوسف، ألحق بها دمارا كبيرا و نجمت عنه خسائر كبيرة في الأرواح قدرت بحوالي 75 قتيل وأكثر من 80 جريحا إلى درجة أن الوزير المقيم في الجزائر روبير لاكوست (Rebert lacoste) عندما تم إخباره بحصيلة الغارة الجوية الفرنسية سمى ما حصل بمجزرة حقيقية .و قد أدت هذه الحادثة إلى توتر العلاقات التونسية الفرنسية، حيث أقدمت السلطات التونسية بطرد السفير الفرنسي المعتمد لديها .[14]

كما قدمت الحكومة التونسية شكوى إلى مجلس الأمن، مما أثار مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا من إمكانية تدويل هذه الأزمة ولفت انتباه المجتمع الولي إلى أصل الأزمة وهي القضية الجزائرية، خاصة في ظل معطيات الحرب الباردة وضغط الاتحاد السوفيتي، ولهذا عرضتا واسطتهما بين فرنسا وتونس لحل الأزمة، فاضطرت فرنسا لقبول العرض حتى لا تجد نفسها محل إدانة من مجلس الأمن .[15]

ولكن القبول الفرنسي للعرض الأمريكي البريطاني أثار حفيظة العديد من الشخصيات المؤيدة لفكرة الجزائر الفرنسية، لان هده الموافقة ستؤدي في نهاية المطاف إلى تدويل القضية الجزائرية و إخراجها من نطاقها الضيق من مشكل فرنسي داخلي إلى قضية تصفية استعمار.وهو الطرح الذي ظلت جبهة التحرير الوطني تدافع عنه.و قاد الهجوم ضد الحكومة الفرنسية، الحاكم العام السابق في الجزائر و النائب في البرلمان الفرنسي جاك سوستال(jacques soustelle) حيث اتهمها بالتهيئة لميونخ جديدة، في إشارة منه إلى مؤتمر ميونخ الذي عقد في ألمانيا ما بين 29 و30 سبتمبر 1938 و تم فيه تقديم تنازلات خطيرة للزعيم الالماني أودلف هتلر حيث سمح له رئيسا بريطانيا وفرنسا تشمبرلاين ودلاديبه على التوالي بضم إقليم السوديت من تشيكوسلوفاكيا على أمل منع حرب شاملة.

---

[13]Centre d Archive d outre mer, Aix- en Provence ..**GGA , Boite, No 3R |472 ,Action Aérienne de l légitimedéfense a sakiet, le 8 février 1958**.

[14]Philippe Azize **, Le drame de l Algérie , la monte des périls**, édition Verny, Paris 1979, p 199

[15] رمضان بورغدة، **مرجع سابق** ، ص 182

وقد صرح سوستال في الجمعية الوطنيةالفرنسيةعلى اثر ذلك ((أن الذين ماتوا في حادثة ساقية سيدي يوسف هم ضحايا لسلبية بورقيبة))[16]في إشارة منه إلى سماح الرئيس بورقيبة لجيش التحرير الوطني ببناء قواعد عسكرية في الأراضي التونسية والانطلاق منها لمهاجمة القوات الفرنسية في الجزائر.
وبعد سقوط حكومة فليكس غيار(Félix Gaillard)اختل عمل السلطات العامة في باريس و الجزائر، وفي خضم التطورات الخطيرة، بدأت تنتشر إشاعات عودة الجنرال ديغول إلى السلطة لأنه الشخصية الوحيدة في مثل هذه الظروف القادرة على إنقاذ فرنسا من الانهيار وفي نفس الوقت الحفاظ على الجزائر الفرنسية.[17]
وكان الوزير المقيم في الجزائر السيد روبير لاكوست (RebertLacoste) من الذين يؤمنون بأن الشخصية الوحيدة القادرة على حل الأزمة التي يمر بها النظام السياسي الفرنسي هو ((شارل الكبير)) حسب تعبيره في إشارة منه إلى الجنرال شارل ديغول.
وفيي خضم هذه التطورات السياسية، قامت منظمة قدماء المحاربين بتنظيم مظاهرات يوم 26 أفريل 1958 للتعبير عن سخطهم عن الوضع العام و المطالبة بتأسيس حكومة إنقاذ عمومي (Gouvernement deSalut Public)، وقد ازدادت الأوضاع تفاقما عندما أعلنت جبهة التحرير الوطني في 08 ماي 1958 إعدام ثلاث جنود فرنسيين كانوا مسجونين عندها منذ سنة 1956،وقد صدرت في حقهم حكم الإعدام يوم 25 أفريل 1958 من قبل محكمة عسكرية تابعة لجيش التحرير الوطني بسبب ارتكاب جرائم حرب بعدما أعدمت السلطات الفرنسية 30 معتقلا جزائريا مابين 26 جانفي و 30 أفريل1958 من بينهم الشهيد طالب عبد الرحمان في 24 أفريل 1958.[18]
و كما أقدم المستوطنون الأوربيون على تشكيل لجان للإنقاذ العمومي في كامل التراب الجزائري وطالبوا من الرئيس الفرنسي روني كوتي (René Coty) على لسان رئيس هذه اللجنة الجنرال جاك ماسو (Jacques Massu) من خلال برقية مستعجلة بتشكيل حكومة إنقاذ عمومي بدلا من تشكيل حكومة فرنسية عادية .
وجد الرئيس الجمهورية الفرنسية نفسه في وضع سياسي لا يحسد عليه ،وفي 08 ماي 1958 استدعى بيار بفيليملان(Pierre Pflimlin) لتشكيل الحكومة ، الذي كان قد أعلن في السابق أنه يحب استغلال كل الفرص لفتح المحادثات مع الثوار[19]، وعلى هذا الأساس ثار ضده أوربيو الجزائر لأنه حسبهم يريد ترك الجزائر، أما الوزير روبير لاكوست(RebertLacoste) فقد ترك منصبه بعد أن فقد السيطرة على الأوضاع في الجزائر، وانتقد خيارات بيار بفيليملان المكلف

---

[16]**Centre d archives d Outre- mer, Aix- en Provence, GGA ? Boite No 3R .472,Action aérienne de légitimedéfense a Sakiet** , le 8 février 1958.
[17]Bernard Droz et Evelyne lover, **Histoire de la guerre d Algerie 1954.1962** édition du seuil France,1982,p 169
[18]Patrick Boucheron**, Histoire mondiale de la France**, édition du seuil Paris 2017, p659
[19] Bernard Droz et Evelyne lever, **op cit** p 169

بتشكيل الحكومة وقال ((إننا في الطريق إلى ديان بيان فو ديبلوماسية.))[20] ولهذا قرر المستوطنون الأوربيون في الجزائر منع تنصيب بييربفيليملان، والبديل هو تنصيب حكومة للإنقاذ العمومي.

أما قادة الجيش في الجزائر و على رأسهم الجنرال سالان (Salan) و ماسي(Massu) فقد بعثوا في 09 ماي 1958 برقية إلى السلطات في باريس وقعها الجنرال سالان ورد فيها ((الجيش في الجزائر قد انتفض بطريقته لأنه لا يستطيع أن يرى جزءا من ترابه الوطني يضيع،لذلك سيستمر في العصيان الذي لن يتوقف إلا في حالة واحدة فقط، هي وجود حكومة تبقي على العلم الفرنسي في الجزائر)).[21]

يعد هذا التصرف سابقة خطيرة في تاريخ فرنسا المعاصر إذ لم يسبق أن تمرد الجيش وهدد بقلب نظام الحكم في فرنسا مما يوحى بان شبح الانقلاب العسكري بدأ يلوح في الأفق.و هكذا تم الإعلان عن إضراب عام في الجزائر في 13 ماي 1958 وواكبته مظهرات نظمتها جمعية قدماء المحاربين،كانت في البداية ذات طابع سلمي ، لكن ما لبثت أن عمت الفوضى وتسلل المتظاهرون داخل قصر الحكومة العامة ، ولم تتوقف الفوضى حتى تم تأسيس لجنة إنقاذ عمومي، لذلك أعلن الجنرال سالان، القائد الأعلى للقوات الفرنسية في الجزائر اضطلاعه مؤقتا ابتداء من 14 ماي 1958 بمهام السلطات المدنية و العسكرية من أجل ضمان النظام و حماية الأشخاص و الممتلكات و أدلى بتصريح في نفس اليوم اعترف فيه ضمنيا بلجنة الإنقاذ العمومي واعتبرها الرابطة التي تضمن الصلة بين القاعدة الجماهيرية المتمثلة في المستوطنين والقيادة العسكرية.[22]

برر جاك سوستل المقيم العام بالجزائر، أحداث 13 ماي 1958 بعدم قدرة الجمهورية الرابعة على تسيير الأزمة الجزائرية، وأعتبر أن تغيير النظام الدستوري أصبح ضرورة ملحة، حيث كان يؤمن بضرورة استبدال النظام البرلماني بنظام رئاسي، الذي يؤدي إلى تقويم مؤسسات الدولة بغرض تحقيق مهمة أساسية هي إنقاذ الجزائر الفرنسية.[23]

عندما اندلعت أحداث 13 ماي 1958، و اقتحم المستوطنون قصر الحكومة في الجزائر، كان جاك سوستال في مقر الجمعية الوطنية الفرنسية في باريس،يبذل جهوده لإسقاطوإحباط مساعي الحكومة الجديدة بقيادة بيير بفليملان (Pierre Pflimlin) للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني، وفي الجزائر أقر للجنرال سالان، بأنه جاء إلى الجزائر ليضع نفسه تحت تصرف الجزائر الفرنسية، وكل شيء يجب أن يكون مربوطا بهذا الهدف.[24]

---

[20]**IBID** p169

[21] René rieunier,**réquisition contre le mensonge (juin 1940.juillet 1962)** nouvelle édition latin Paris 1962 p187

[22]**Centre d archives d outre- mer, Aix- en Provence, GGA, boite no 3R, 468, télégramme no 434, de général Salan 19 mai 1958, pour la république (secret)**

[23]Jacques Soustelle, **L'espérance trahie**, édition Alma, Paris 1972 p48

[24] Pascal Arrighi**, Lacorse atout décisif**, édition Plan, Paris 1958, p 59

تداول على أجواء باريس بين 13 ماي و 01 جوان الريح الساخن الذي يحمله أصحاب الانقلاب ، والهواء الدافئ للشرعية الجمهورية ، وعمل على تهدئة الأمور خطابان مشهوران :
أحدهما كلمات الجنرال ديغول أمام الجيش الذي وصل كورسيكا مستعدا للدخول فرنسا وغزوها ، قال ((لقد شرعت بالأمس في المسار القوي الجاد والضروري للتشكيل الفعلي لحكومة جمهورية يمكنها ضمان استقرار ووحدة البلاد. أمل أن يستمر هذا المسار حتى نهايته تحت رعاية البلاد كلها بهدوئها وعظمتها وكرامتها وفي هذا الإطار ، فان كل عمل يكسر هذا المسار ، مهما كانت الجهة التي يأتي منها والخطاب الذي يتبناه من شأنه جر عواقب وخيمة ولن أقبل بهذا العمل أبدا))[25]
أمل من القوات البرية والبحرية والجوية أن تتخلى بسلوك نموذجي ، تحت القيادة العالية التي نثق فيها لكل من الجنرال سلان(salan)، الاميرال أبوانو(AUBOYNEAU()والجنرال جوهو(EDMOND JOUHAUD)، الذين أعلمهم رسميا بأنني على وشك الاتصال بهم في أقرب الآجال .))[26]
خضع الجيش للجنرال بعدما سمع النبرة القوية الحازمة التي كان يبحث عنها، نبرة القائد.
أما الثاني والمتمثل في كلمة الرئيس كوتي (RENE COTY) في رسالة وجهها للبرلمان ، كان مضمونها هو التذكير بعسر مهمة حكومته في الظرف الراهن ((هنا نحن على عتبات الحرب الأهلية وعلى حافة هذه الهاوية التي تهدد الوطن والجمهورية معا ،التفت بنداء النجدة صوب أعظم رجال فرنسا ، الذي سبق أن وقف في وجه الظلام رافضا الغبن و الديكتاتورية ومعليا راية الجمهورية ، ذلك الرجل الذي لا يختلف في أمره فرنسيان .
((أدعو الجنرال ديغول ليأتي لإلقاء نظرة رفقة رئيس الجمهورية و رجالاتها ، وفي إطار القانون والشرعية الجمهورية ، من تقرير ماهو ضروري وعاجل لإصلاح الوضع الراهن ولتقرير هو ملائم في المرحلة المقبلة من إصلاح مؤسستنا جذريا وجديا.))[27]
وفي هذه اللحظات بالذات دخل الجنرال شارل ديغول على الخط و فكر جيدا في العودة إلى السلطة لإنقاذ فرنسا من المستنقع الجزائري واعتقد الكثيرون انه الرجل الوحيد القادر على إيجاد حل لهذه المشكلة العويصة التي أنهكت فرنسا و تهدد بإشعال حرب أهلية ، و بما أن ديغول يتمنع بهيبة تاريخية ضخمة، فان الأنظار كلها تركزت عليه.

3- عودة الجنرال شارل ديغول إلى السلطة

[25] Charles DE Gaulle, op cit, 25
[26] IBID
[27] **IBID,** p 25

كانت أسطورة الجزائر فرنسية قوية جدا ومنغرسة بعمق في العقلية الجماعية الفرنسية ، ذلك أن الاستعمار الفرنسي كان طويلا جدا و لم يكن من السهل اقتلاع هذه الأسطورة من النفوس ، ولم يكن من السهل كذلك إقناع الفرنسيين أن الجزائر ليست فرنسية ولا يمكن أن تكون.[28]

ولكن الجنرال ديغول كان يعرف بحدسه الثاقب أن هذه الأسطورةأصبحت عالة على فرنسا وتعرقل حركتها وعودتها إلى مسرح التاريخ وفي نفس الوقت كان يدرك انه لا يمكن اقتلاها من نفوس أغلبية الفرنسيين بين عشية و ضحاها.

ولذلك لم يكشف عن نواياه الحقيقية فورا عندما عاد إلى السلطة بل العكس لقد أوحى للفرنسيين المقيمين في الجزائر بأنه من أنصار الجزائر الفرنسية.(رجال تاريخيين أمثال دوبورمون (LOUIS AUGUSTE DE BOURMONT)وبيجو(LOUIS EMILE BIJOT) وكلوزيل(BERTRAND CLAUSEL)، هم الذين بذلوا جهودا جبارة من أجل التحاق الجزائر بفرنسا وليس من المعقول أن تضيع هذه المستعمرة في عهد حكومتنا)[29]ولكنه في قراراه نفسه كان قد حسم قراره لصالح استقلال الجزائر وانفصالها عن الجزائر.[30]

إن ديغول ما انفك يهاجم نظام الجمهورية الرابعة منذ أن ترك السلطة عام 1946، فقد كان منزعجا من نظام سياسي تسيطر عليه الأحزاب المختلفة التي لا هم لها إلا الصراع على السلطة و النفوذ و الامتيازات وفي ذلك تضيع مصلحة البلاد ،

وكان ديغول يعتقد أن فرنسا بحاجة إلى نظام جديد وقوي ، أي إلى نظام رئاسي يستطيع أن ينقذها من المستنقع الجزائري، وهو نظام يسيطر عليه رجل واحد وهو رئيس الجمهورية وينبغي أن يكون منتخبا من قبل الشعب لكي يتخذ من القرارات الكبرى وهو يتمتع بالشرعية الكافية.[31]

طالب ديغول بتغيير النظام كليا كشرط أولي وأساسي لعودته إلى السلطة وتحمله المسؤولية ومواجهة المشكلة الجزائرية التي تعصف بفرنسا .

وفي 15 ماي 1958 أعلن الجنرال شارل ديغول من مدينة كولومبي(COLOMBY LES DEUX EGLISES)بأنه مستعد لأخذ زمام الأمور وتقلد السلطة من جديد.[32]قائلا((إن الأحداث أصبحت يوم بعد يوم مأسوية،ما حدث في إفريقيا الشمالية كان قاسيا جدا، وما يحدث الآن في الجزائر قد يؤدي إلى أزمة وطنية خطيرة، وفي نفس الوقت يمكن أن تكون بداية المخرج، لهذا أظن أن الظروف أعدتني إلى السلطة كي أكون فعالا مرة أخرى في خدمة فرنسا.)) و أضاف قائلا:((قبل اثنتي عشرة سنة، كانت فرنسا مهددة في أمنها وحريتها وفي تلك الظروف وضعت الثقة في شخصي لإنقاذ فرنسا، واليوم أمام

---

[28] Michel Winok.**l Agonie de la quatrième république** .éd Gallimard .Paris 2006.p32….

[29]ديغول (شارل)،**مذكرات الأمل ، التجديد 1962.1958**،ترجمة سموحي فوق العادة ، منشورات عويدات ، بيروت 1971،ص 71

[30]**IBID**, p 51

[31] **IBID,**59.

[32]ديغول (شارل) ، **المصدر نفسه**

هـذه الأحـداث، علـى الشـعب الفرنسـي لـن يعلـم أننـي مسـتعد أن اضـطلع بسـلطات الجمهورية.))[33]

و فـي 27 مـاي 1958 التقـى رئـيس الحكومـة بييـر بفلـيملان(PierrePflimlin) بـالجنرال شـارل ديغـول وتبـادلا وجهـات النظـر، واقتنـع رئـيس الحكومـة بضـرورة الاسـتقالة و تسـليم السـلطة لـديغول بصـورة قانونيـة، و فـي 28 مـاي، اعتـرف بييـر بفلـيملان (Pierre Pflimlin) بـان فرنسـا توشـك علـى الـدخول فـي حـرب أهليـةن وان الحـل الوحيـد هـو تسـليم السـلطة للجنـرال ديغـول، وقـدم مباشـرة اسـتقالته إلـى رئـيس الجمهوريـة الفرنسـية رونـي كـوتي(René Coty) الـذي قبلهـا. و فـي اليـوم نفسـه أصـدر ديغـول بيانـا أكـد فيـه بأنـه بصـدد إجـراء اتصـالات لتكـوين حكومـة للجمهورية قادرة على ضمان الوحدة لفرنسا.

وعلـى اثـر ذلـك وجـد رئـيس الجمهوريـة رونـي كـوتي(Rene Coty) نفسـه مضـطرا للاتصـال فـي اليـوم نفسـه برؤسـاء الدولـة مـن الجمعيـة الوطنيـة و مجلـس الدولـة، وطلـب مـنهم التفـاوض مـع ديغـول بشـان تسـليمه السـلطة بطريقـة شـرعية، وفـي يـوم 01 جـوان 1958 وافقـت الجمعيـة الوطنيـة الفرنسـية بأغلبيـة ثـلاث مائـة و تسـعة وعشـرون (329) ضـد مائتـان و أربعـة وعشـرين (224) صـوت علـى تعـين الجنـرال شـارل ديغـول رئيسـا للحكومـة الفرنسـية، وفـي 02 جـوان 1958 وافقـت الجمعيـة الوطنيـة الفرنسـية بأغلبيـة ثـلاث مائـة وخمسـون (350) ضـد مائـة وثلاثـة وسـتون (163) علـى مـنح ديغـول سـلطات خاصـة لتسـيير الـبلاد لمـدة سـتة أشـهر.[34]وهكـذا سـقطت الجمهوريـة الفرنسـية الرابعـة ،وعـاد ديغـول إلـى السـلطة فـي 01 جـوان 1958 كـرئيس لمجلـس الـوزراء وانتخـب رئيسـا للجمهوريـة فـي 08 جانفي 1959، وبانتخابه،تأسست الجمهورية الفرنسية الخامسة في فرنسا .

ظهـرت الجمهوريـة الفرنسـية الخامسـة رسـميا بعـد إقـرار دسـتور جديـد عـن طريـق اسـتفتاء 04 أكتـوبر1958، ويحـد هـذا الدسـتور صـلاحيات الحكومـة ويـتم انتخـاب رئـيس الجمهوريـة بـالاقتراع العـام المباشـر لعهـدة خمـس سـنوات حيـث الـرئيس بفضـل صـلاحياته الواسـعة يسـهر علـى سـير السـلطات العموميـة واسـتمرار مؤسسـات الدولـة ويعـين هـذا الأخيـر رئـيس الـوزراء ،كمـا يـرئس اجتماعـات الحكومـة ،ويقـود القوات المسلحة ويبرم الاتفاقيات.[35]

منـذ 1958 ومـع قيـام الجمهوريـة الخامسـة ، أصـبح للـبلاد نظـام رئاسـي ديمقراطـي كـان الهـدف منـه الصـمود فـي وجـه العواصـف التـي عرفتهـا الـبلاد مـن قبـل والتـي لـم يفلـح النظـام البرلمـاني للجمهوريـة الرابعـة فـي صـدها ، حيـث ظهـرت زعامـة فرنسـية كارزماتيـة تمثلـت بشـخص شـارل ديغـول ، تحملـت مسـؤولية مواجهـة الصـراع السياسي البرلماني بدون مصادرة الديمقراطية .

انبثقـت الجمهوريـة الخامسـة كشـكل جديـد للنظـام الحكـم فـي فرنسـا ، نجـح بتجـاوز هيمنة البرلمان المفكك و ما ينتجه من حكومة هشة .

---

[33] Centre d archives d outre mer,Aix en provence,GGA, boite no 3R |468, déclaration de General De Gaulle

[34] Centre d archives d outre mer, Aix en provence, ALG ,FM boite no 81F|27 conférence de presse de général De Gaulle.

[35]: يوسف العاصي الطويل، **مرجع سابق.**ص 18

أن دستور الجمهورية الخامسة يمنح لرئيس الجمهورية العديد من الصلاحيات، فهو الذي يعين رئيس الوزراء و يعفيه من منصبه بناء على تقديم استقالة الحكومة، وبناء على اقتراح رئيس الوزراء، يعين رئيس الجمهورية باقي أعضاء الحكومة و يعفيهم من مناصبهم.
كما يترأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء ، ويصدر رئيس الجمهورية القوانين في خلال خمسة عشرة يوما التالية على إحالة القانون ، الذي تم إقراره بصفة نهائية ، إلى الحكومة ، ولرئيس الجمهورية ، قبل انقضاء هذه المدة ، أن يطلب من البرلمان إجراء مداولة جديدة في القانون أو في بعض مواده، ولا يجوز رفض هذه المداولة الجديدة .
كما أن لرئيس الجمهورية أن يطرح للاستفتاء كل مشروع قانون يكون متعلقا بتنظيم السلطات العامة أو إصلاحات خاصة بالسياسة الاقتصادية أو الاجتماعية للأمة ، وعندما يجري الاستفتاء بناء على اقتراح الحكومة ، فعليها تقديم بيان أما المجلس الوطني تعقبه مناقشة ، وإذا ما أسفر الاستفتاء على إقرار مشروع قانون، يقوم رئيس الجمهورية بإصداره خلا الخمسة عشر يوما التالية على إعلان الاستفتاء.
ولرئيس الجمهورية ، بعد مشاورة رئيس الوزراء و رئيسي المجلسين(البرلمان و المجلس الدستوري) ، أن يعلن حل الجمعية الوطنية ، وتجري الانتخابات العامة في اليوم العشرين على الأقل و الأربعين على الأكثر من تاريخ الحل ، كما يقع رئيس الجمهورية على المراسيم و الأوامر التي يقرها مجلس الوزراء ويتولى التعين في الوظائف المدنية والعسكرية للدولة، كما يعتمد رئيس الجمهورية السفراء و المبعوثين فوق العادة لدى الدول الأجنبية لديه،ورئيس الجمهورية هو قائد القوات المسلحة ويرأس المجالس و اللجان العليا للدفاع الوطني .
ويفسر البعض تلك السلطات الواسعة لرئيس الجمهورية، بأنه المنصب الرسمي الوحيد الذي يتم انتخابه من الشعب بأكمله، فهو إذن يستمد شرعيته مباشرة من الناخبين الفرنسيين، بالإضافة إلى عدم وجود منصب نائب الرئيس في النموذج الفرنسي.
و يمكن إيجاز سلطات رئيس الجمهورية الخامسة في النقاط التالية:
1- يعين رئيس الوزراء ويصاد على اختيار الوزراء.
2- يترأس اجتماعات مجلسا الوزراء.
3- هو الذي يقود السياسة الخارجية من خلال سلطاته في التفاوض و توقيع المعاهدات بالإضافة إلى تسمية السفراء الفرنسيين في الخارج والموافقة على السفراء الأجانب في فرنسا
4- هو قائد القوات المسلحة ، كما انه المسؤول الوحيد عن القوة النووية الفرنسية
5- له سلطة حل الجمعية الوطنية و الدعوة لانتخابات جديدة .
6- كما يعين ثلاثة من أعضاء المجلس الدستوري البالغ عددهم (09) بما فيهم الرئيس، كما أن له حق اقتراح تعديلات للدستور.

7- رئيس الجمهورية، هو الضامن للاستقلال الوطني و لسلامة الأراضي واحترام المعاهدات.[36]

4. التعريف بشخصية شارل ديغول

الكاريزما هو النظام الشخصي للقائد الذي يملك الإلهام والنظرة التنبؤية و الغريزة السحرية، و السلطة الكاريزمية تقوم على الاعتماد المطلق لفرد معين، لديه صفات استثنائية تفوق الأفراد الآخرين،والقائد الكاريزمي، قائد يعبر عن روح الأمة وإرادتها العامة، يتمتع بصفات فريدة تجعله في موقع السلطة والطاعة من أطراف أفراد المجتمع الذين ينظرون إليه من خلال قدراته الشخصية كقائد بطل.[37]

أن هذه الصفات المكونة للشخصية الكاريزمية، تجسدت في شخصية الجنرال شارل ديغول،فتاريخ الشخصية هو تاريخ فرنسا المعاصر، عسكري محترف بنظرة العارف للمستقبل ، سياسي واقعي وبراغماتي و مبدئه، أن فرنسا لا تستطيع أن تكون فرنسا إلا بالحفاظ على مكانتها الدولية ، متقن بارع لتقنياتالاتصال السياسي عبر وسائل الإعلام الجماهيرية حتى أصبحت مؤتمراته الصحفية حدثا إعلاميا و سياسيا في فرنسا ومؤمن بمبدأ أن الزعيم الحقيقي يبقي دائما في جعبته عنصر من عناصر المفاجأة لا يمكن للآخرين أن يستوعبها معتمدا في ذلك على المنطق العقلاني و الواقعية التجريبية، فبعد إدراك الحقيقية لابد من قبولها و عدم التحايل عليها، كان يقول في أحاديثه عن القضية الجزائرية((طالما أن الأشياء هي على ما هي عليه، ينبغي اتخاذ الموقف و التصرف على هذا الأساس، وليس وفقا للرغبات والأحلام و إذا تبين أن هناك خطرا محققا فلا بد من التراجع و عدم المغامرة.))[38]

يتصف ديغول بالقدرة الفائقة على التكيف مع الأحداث،فكان متعاليا وكله تصميم و ثقة في النفس و يمقت الجمودو يؤمن بان القوة هي التغير المستمر وفق المستجدات، في فترة سميت بفترة الثلاثين المجيدة (les tarentes glorieuses) في أوربا،تشير إلى الفترة ما بين 1946.1975التي شهدت فيها أغلب الدول الأوربية، نموا اقتصاديا كبيرا يتميز بإعادة بناء اقتصاد أوربا الذي دمرته الحرب العالمية الثانية، و العودة إلى التوظيف الشامل في أغلب الدول المتقدمة أي نسبة البطالة قاربت الصفر و نمو قوي في الإنتاج الصناعي[39]، فهو القائل ((فيما يخص فن الحرب، فلا شيء نقش على حجر من الرخام.)).[40]

لدى ديغول ثقافة كلاسيكية واسعة اكتسبها عن والده المغرم بالمطالعة للأدب الكلاسيكي و لكتب التاريخ،يقرأ الشعر كثيرا، وكان مهووسا بالحضارات القديمة، الإغريقية واليونانية، يتمتع بموهبة الكتابة فقد كتب أول خاطرة له وهو لا يتجاوز

---

[36]: يوسف العاصي الطويل، **مرجع سابق** ص 25

[37]حنان علي عواضة، **السلطة عند ماكس فيبر**، مجلة الأستاذ، العدد 206، المجلد الأول، جامعة بغداد العراق 2013،ص 272

[38]Terrenoure Louis**, De Gaulle vivant**, ED Plon, Paris, 1971 p184

[39] Voir, Jean Fourastie, les **trentes années glorieuses, ou la révolution invisible (1946.1975**) ED Fayard, Paris 1979

[40] De Gaulle Charles **; fil de l épée** ,ED Plon, Paris 1971, p 186

الخامسة عشر تنبأ فيها عن مستقبله ((أنا الجنرال ديغول بكتيبة سأصد الهجومات البروسية عن فرنسا...))[41]

هو شارل ديغول، سليل أسرة فرنسية بورجوازية مسيحية محافظة، لها حضورقوي في الثقافة والسياسة في بلادها، يعتبره غالبية الفرنسيين الشخصية الأولى لفرنسا في القرن العشرين،إذ لم تحفل أي شخصية في حياتها أو بعد وفاتها، بمثل ما حفلت بهو المعروف أن ديغول جمع بين العمل العسكري والسياسي والفكري فقد كان له باع طويل في هذه المجالات.[42]

ولد الجنرال ديغول في 22 نوفمبر 1890 في مدينة ليل الفرنسية من هنري ديغول (Henri De Gaulle) المدرس البارع لمادة التاريخ حيث زود ابنه شارل بمجموعة من القيم التي كان يؤمن بها، وهي الشرف والتواضع وحب الوطن والشجاعة، وروى لابنه مأساة هزيمة فرنسا في حربها ضد بروسيا حيث شارك في معركة الدفاع عنها وأصيب خلالها بجروح.[43]

وفي 30 سيتمر 1909 نجح شارل ديغول في مسابقة الدخول إلى مدرسة سان سير(Saint Cyr) العسكرية العريقة المتخصصة في تكوين ضباط الجيش الفرنسي حيث احتل الرتبة 119 في قائمة المرشحين المقبولين الذين بلغ عددهم 221 شخصا، فأمضى يوم 7 أكتوبر من نفس السنة عقدا مع الجيش لمدة سبع(07) سنوات وأصبح بذلك واحدا من عناصر الدفعة الرابعة والتسعين التابعة لهذه المدرسة و هي الدفعة التي حملت اسم (فاس) نسبة إلى المدينة المغربية المعروفة .[44]

ولقد رقي ديغول إلى رتبة ملازم أول في 01 أكتوبر1913م وعمل كمدرس في نفس المدرسة حيث نبه طلبته إلى خطورة تنامي القوة العسكرية الألمانية في وقت بلغ فيه التوتر الدولي ذروته وكانت بوادر الحرب العالمية الأولى يلوح في الأفق بين الدول الأوربية

فقال :((لم تتوقف مجهودات ألمانيا في تطوير قدراتها العسكرية، ولديها ضباط صف ممتازين، أما ضباطها السامون فهم أكثر شبابا من ضباطنا،وأسلحتهم أكثر حداثة ودقة وسرعة.))[45]

ولقد وجدت الدول الأوربية نفسها في الفاتح من شهر أوت م1914على موعد مع حرب عالمية مدمرة،ولما كانت فرنسا قد دخلت الحرب ضد ألمانيا والإمبراطورية النمساوية المجرية يوم 03 أوت 1914م، فقد وجد الملازم الأول ديغول نفسه في أتون الحرب منذ بدايتها، حيث كان يقود كتيبة على الجبهة البلجيكية في مواجهة الألمان، فأصيب بجروح في ساقه اليمنى، ثم أصيب من جديد يوم 02

---

[41] Stéphane Bern**, histoire secrète, De Gaulle, le dernier du géant, documentaire** France 2 Paris sd

[42] لزهر بديدة ، **الحركة الديغولية في الجزائر1940.1945** ، منشورات وزارة الثقافة ، الجزائر 2013 ، ص 84

[43] كانت أسوء نكبات فرنسا في تاريخها فقد أسر خلالها الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث وانهارت الإمبراطورية الفرنسية الثانية (1852.1870) واحتلت باريس و منها أعلن قيام الإمبراطورية الألمانية في 18 جانفي 1871م ووانتزع الألمان من فرنسا مقاطعتي الالزاس واللورين .

عبد الفتاح أبوعليه وإسماعيل ياغي ، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر** ، المطبوعات الجامعية ،الجزائر 1984، ص ص405.409

[44] رمضان بورغدة ، **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول(1958.1962)** سنوات الحسم والخلاص،منشورات بونه للبحوث والدراسات ، عنابه 2012، 152

[45] Max Gallo, De Gaulle**, l appel du destin, tome1**, édition laffront Paris 1998, p 152

مـارس 1916م لمـا كـان قائـدا للكتيبـة الثانيـة عشـر برتبـة نقيـب ووقـع فـي أيـدي الألمـان أسـيرا بعـد أن أبيـدت كتيبتـه و لـم يطلـق سـراحه إلا بعـد إبـرام الحلفـاء للهدنـة مع ألمانيا في 11 نوفمبر 1918.[46]

ولقـد دخـل المسـار العسـكري للنقيـب ديغـول نقطـة تحـول حاسـمة لمـا اسـتدعاه الماريشـال فليـب بيتـان(Philippe Pétain)[47] قائـد الجـيش الفرنسـي يـوم 01 جويليـة 1925 للقيـام بمهمـة انجـاز مشـروع تنظـيم الجـيش الفرنسـي والعمـل فـي ديوانـه، واسـتقبل فـي منصـبه الجديـد بحفـاوة إلـى درجـة أن قائـد أركـان بيتـان، العقيـد ديشـان(Duchene) قدمـه إلـى أحـد الكتـاب العـاملين فـي مقـر قيـادة الجـيش قـائلا:((يسـعدني أن أعـرفكم بقائـد الجـيش الفرنسـي فـي المسـتقبل.)) كمـا أن الماريشـال بيتـان نفسـه كلفـه سـنة 1927م بإلقـاء محاضـرة حـول فـن القيـادة جمـع لـه أبـرز قـادة الجـيش الفرنسـي و هـو تكـريم لـم يسـبقه الـه أجـد مـن الضـباط الـذين كـانوا فـي مثـل سـنه وفـي نفـس رتبتـه، وكـان ذلـك بالنسـبة لـه فرصـة مـن ذهـب، اسـتغلها لشـق طريـق المجـد بثبات وعزيمة.[48]

وفـي يـوم 13 أكتـوبر 1929 تقـرر إرسـاله إلـى بيـروت(لبنـان) لرئاسـة المكتبـين الثـاني والثالـث حيـث عمـدت السـلطات الفرنسـية إلـى إنشـاء خمسـة مكاتـب متخصصـة ألحقتهـا بقيـادة الأركـان وهـي، المكتـب الأول المكلـف بالموظفين،المكتـب الثـاني كلـف بالاسـتعلامات حـول العـدو،والمكتب الثالـث خصـص للعمليـات و الخطط،المكتـب الرابـع كلـف بـالتموين و اللوجسـتيك والعتـاد، أمـا المكتـب الخـامس فكلـف بالعمـل النفسي وإضعاف معنويات العدو.[49]

وفـي يـوم 06 نـوفمبر 1931م أسـتدعي للعمـل فـي الأمانـة العامـة للمجلـس الأعلـى للـدفاع الـوطني ، وهـو هيئـة حكوميـة تابعـة لرئاسـة الجمهوريـة حيـث أسـندت لـه مهمـة فـي غايـة الحساسـية تتمثـل فـي إعـداد ملـف تنظـيم الأمـة فـي زمـن الحـرب، فوضـع بـذلك ديغـول فـي منصـب التقـاء السـلطة السياسـية (الحكومـة) والقيـادة العسـكرية(الجيش)،فكـان يـزور المـوظفين السـامين وكبـار القـادة العسـكريين والـوزراء بقصـد وضـع إسـتراتيجية الـدفاع فـي جوانبهـا السياسـية والاقتصـادية والعسـكرية والإداريـة والتقنيـة، وهـو مـا سـمح لـه بنسـج شـبكة قويـة مـن العلاقـات مـع الطبقـة الحاكمـة فـي فرنسا .

وممـا زاده مكانـة وسـمعة وشـهرة علـى السـاحة السياسـية الفرنسـية، نشـره يـوم 22 جويلية 1932لكتابه المعنون ((حد السيف)) ((Fil de L épée)

---

[46] صالح بلحاج ، **تطورات حرب التحرير الوطني في عهد الجمهورية الخامسة، (1962.1958)**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر3 2003.2004، ص58

[47][47]**الماريشال فيليب** بيتان.عسكري و رجل دولة فرنسي، ولد في 24في أفريل 1856، لقب بمنتصر معركة فردان 1916 في الحرب العالمية الأولى ، اذ استطاع أن يدفع الهجوم الألماني على هذا الموقع، لاقي إلى رتبة الماريشال 1918 ووزيرا للدفاع سنة 1934.
بعد هزيمة فرنسا أمام ألمانيا 1940، تقلد منصب رئيس الدولة في فيشي.عقب الحرب العالمية الثانية، حكم عليه بالاعدام بتهمة الخيانة العظمى 1945،لكن شارل ديغول استبدل الحكم إلى السجن مدى الحياة، توفي في 23جويلية 1951.
www.encyclopaedia- universalis .fr .29.11.2018.

[48]رمضان بورغدة، **مرجع سابق**، ص 153

[49] Yves Courrière, **La Guerre d Algérie, L heure des colonels, tome3** Editions Casbah Alger 2005 page 477

و هو كتاب نال إعجاب قائد الجيش الفرنسي فليب بيتان، فبعث له برسالة ورد فيها قوله :((لقد انتهيت من قراءة كتابكم، فوجدته يثير الإعجاب من حيث الشكل و المحتوى...))[50].

انسجم مضمون هذا الكتاب مع التطورات التي عرفتها العلاقات الدولية منذ بداية الثلاثينات، وحملت في ثناياها بوادر حرب جديدة، خاصة أن نتائج الأزمة العالمية التي عصفت بالنظام الرأسمالي، قد مهدت للنازيين في ألمانيا بقيادة هتلر طريق الوصول إلى السلطة، حيث فازوا خلال الانتخابات التشريعية التي نظمت في عام 1933.

و أمام هذه التطورات التي عرفتها ألمانيا، أدرك الرائد شارل ديغول الخطر الداهم الذي أصبح يهدد فرنسا، خاصة أن النازيين لم يخفوا نواياهم الحقيقية التي أتوا إلى السلطة من أجل تحقيقيها و هي الانتقام من الدول التي قيدتهم بإذلال فرساي عام 1919، وعلى رأسهم فرنسا، وهو ما عبر عنه في مذكراته بقوله((لقد عادت ألمانيا إلى طموحاتها و عملت على استعادة قواتها في الوقت الذي انعزلت فيه روسيا بسبب ثورتها و بقيت الولايات المتحدة بعيدة عن أوربا أما بريطانيا فكانت تداري برلين حتى تشعر باريس بأنها في حاجة إليها، أما الدول الجد يدة مثل بولندا و تشيكوسلوفاكيا فكانت ضعيفة و هو جعل مهمة ردع الرايخ الألماني ملقاة على عاتق فرنسا وحدها.))[51]

و لهذا طالب شارل ديغول من خلال كتابه ((حد السيف)) بإصلاح عسكري شامل لبناء جيش قوي يبلغ تعداده مئات الآلاف من الجنود، لتكون له القدرة على مواجهة هجوم مفاجئ بالسرعة المطلوبة، جيش يتكون من 06 فرق مدرعة قادرة على التحرك بسرعة في جبهات القتال، على عكس ما كان معمولا به لما كانت وحدات الجيش تتموقع في الخنادق و الحصينات على الحدود، أي أنه كان يريد رسم إستراتيجية عسكرية جديدة تستوعب التطورات العسكرية التي عرفها العالم منذ الحرب العالمية الأولى.[52]

و تحدث عن هذه الإستراتيجية العسكرية الجديدة أكثر في كتاب أصدره سنة 1934 تحت عنوان ((نحو جيش محترف)) ((vers l armée de métier)) ولكن من مفارقات التاريخ، أن هدا الكتاب لم يكن له صدى عند قادة الجيش الفرنسي و صناع القرار في فرنسا ولكنه أثار اهتمام الألمان و على رأسهم الزعيم ادلف هتلر.

لقد تسببت نظرة ديغول و مواقفه في خلق متاعب له، حيث لقي معارضة العديد من الشخصيات العسكرية و السياسية،ومما زاد من قلقه على مستقبل فرنسا الوضع السياسي الخطير الذي كانت تمر به ، حيث شهدت شوارع باريس يومي 06 و12 فيفري 1934 مشادات دموية بين تنظيمات يمينية و أنصار التيار اليساري، في الوقت الذي كانت فيه ألمانيا تعيد تسليح نفسها بسرعة.[53]

---

[50] Max Gallo, **op cit** page 263

[51] Charles De Gaulle, **op cit** pp, 9.10

[52] Max Gallo**, op cit** p 283

[53]رمضان بورغدة ، **مرجع سابق**، ص 155

عند اندلاع الحرب العالمية الثانية، كان شارل ديغول عقيدا و كان يقود وحدة مدرعات، فقد أدرك خطورة الوضع العسكري الفرنسي في مواجهة أعظم قوة عسكرية في العالم، قوة برهنت على كفاءتها لما قضت على الجيش البولندي خلال 15 يوما فقط ، ولهذا كتب رسالة يوم 26 جانفي 1940الى قادة الجيش لافتا انتباههم إلى خطورة الوضع، مقترحا إعادة النظر الإستراتيجية العسكرية المتبعة لكن دون أن يلقى ردا مرضيا.

أصبحت الحرب ابتداءا من 1940 أكثر ضراوة و اتساعا، وبدا واضحا تفوق الألمان و قدرتهم على تهديد فرنسا وهو ما دفع دلاديه(Dalladier) إلى الاستقالة من رئاسة الحكومة و خافه بول رينو (Paul Reynaud)في 21 مارس 1940، وكان ديغول شخصية قريبة منه، فعين هذا الأخير على رأس فرقة الرابعة لسلاح المدرعات التي أبلت بلاءا حسنا في المعارك التي خاضتها ضد القوات النازية،ولذلك أصدر رئيس الحكومة الجديد قرار تعين ديغول عميد ابتداءا من 01 جوان 1940 وهو اعتراف بقدراته وصحة نظرته للإستراتيجية العسكرية.

تمكن الألمان من احتلال الدانمرك في 01 أفريل 1940 واهم الموانئ النرويجية ثم اجتاحوا هولندا وبلجيكا و ألحقوا هزيمة عظمة بالجيوش الانجليزية والفرنسية في معركة دنكرك التي امتدت من 29 ماي إلى 04 جوان 1940 تحت قصف جوي كثيف.[54] و في ظل هذه التطورات الحربية ، أصبح شارل ديغول نائبكاتب الدولة للدفاع في 06 جوان 1940 وأدرك خطورة الوضع رافضا في نفس الوقت الاستسلام ،إذ كان يجب على فرنسا مواصلة المقاومة مهما كان الثمن في شمال إفريقيا و منطقة بروطانيابغرب فرنسا، وأن يتم وضع خطة لنق لكل القوى التي لم تدخل المعركة إلى إفريقيا الشمالية بمساعدة الانجليز.[55]غير أن كفة أنصار الاستسلام رجحت و على رأسهم قائد الجيش الجنرال،ماكسيم وايغون، (maxime Weygand) و نائب رئيس مجلس الوزراء الماريشال فيليب بيتان، فاضطر رئيس الحكومة بول رينو إلى تقديم إستقالته،و كلف الماريشال بيتان برئاسة الحكومة الذي إتصل بالحكومة الألمانية وأبرم معها هدنة يوم 25 جوان 1940، وكانت هدنة مذلة لفرنسا، منها إحتلال ألمانيا لثلاثة أرباع فرنسا و عدم تحرير الأسرى الفرنسيين، وأن تستقر الحكومة الفرنسية في مدينة فيشي و تعمل تحت الرقابة الألمانية .

أما الجنرال شارل ديغول الرافض للاستسلام،لان فرنسا في رأيه خسرت المعركة ولم تخسر الحرب، لجأ إلى لندن وفي 18 جوان 1940 وجه خطابا تاريخيا إلى الشعب الفرنسي عبر أمواج الإذاعة البريطانية (BBC)،إعتبر ما قامت به حكومة فيشي وصمة عار لفرنسا، دعا فيه مواصلة المقاومة قائلا ((...أنا الجنرال ديغول، المتواجد حاليا بلندن، أدعو الضباط و الجنود الفرنسيين المتواجدين فوق التراب البريطاني، أو الذين سيلجئون إليه في المستقبل، أدعو المهندسين و العمال

---

[54] Max Gallo,**op cit** p 416

[55] IBID. p 417

المختصين في الصناعة العسكرية المتواجدين على التراب الفرنسي أو الذين سيلجئون إليه إلى وضع أنفسهم عل إيصال بي))[56].
و ربط الاتصال بقيادة الجيوش الفرنسية المتواجدة في المستعمرات، في شمال إفريقيا ولبنان وسوريا و الهند الصينية، ودعاهم إلى تشكيل لجنة الدفاع عن الإمبراطورية الفرنسية، مؤكدا استعداده لضمان التنسيق مع بريطانيا.
و في الوقت الذي أجبر فيه الزعيم النازي هتلر ممثل الحكومة الفرنسية على إمضاء معاهدة الاستسلام يوم 22جران 1940 في عربة القطار نفسها التي أكره ممثل ألمانيا المنهزمة في الحرب العالمية الأولى على إمضاء الهدنة فيها يوم 11نوفمبر 1918، بطريقة مهينة، أعلن الجنرال ديغول تشكيل تنظيم ''فرنسا الحرة''الذي يتحمل مسؤولية تنظيم وتسيير المقاومة ضد المحتل الألماني.
و بادر رئيس الحكومة البريطانية، تشرشل يوم 28 حران 1940، بالاعتراف بها في بلاغ رسمي ورد فيه :((إن حكومة صاحب الجلالة تعترف بالجنرال ديغول كقائد لكل الفرنسيين الأحرار في أي مكان وجدوا الذين يلتحقون به من أجل الدفاع عن قضية الحلفاء...)) و هو أمر ثمنه ديغول بقوله :((إن إلزام الحكومة البريطانية من خلال الاعتراف بشخصي كقائد لفرنسا الحرة يكتسي أهمية بالغة و له دلالة عميقة، إن هذا الالتزام سيسمح للفرنسيين الأحرار بتنظيم أنفسهم من أجل الاستمرار في الحرب إلى جانب حلفائنا.))[57]
وأصدر يوم 27 أكتوبر 1940 الأمر رقم 01، شكل بموجبه مجلس الدفاع عن الإمبراطورية و برر ذلك بغياب حكومة فرنسية شرعية مستقلة عن العدو ومنح لهذا المجلس سلطات مجلس تشريعي.[58]
و في 08 نوفمبر 1942 قام الحلفاء بإنزال قواتهم في شمال إفريقيا من دون استشارة ديغول، إلا أن هذا الأخيربواقعيته المعهودة و نظرته الثاقبة للأحداث السياسية، أدرك أن هذا الإنزال يصب في مصلحة فرنسا الحرة و لذا وجه نداءا إلى فرنسي شمال إفريقيا جاء فيه ((لقد بدأ حلفاء فرنسا عملية إدخال إفريقيا الشمالية الفرنسية في حرب تحرير،أيها القادة الفرنسيين و الجنود والبحارة و الطيارين و الموظفين و المستوطنين الفرنسيين،إنهضوا و ساعدوا حلفائنا، إلتحقوا بهم من دون تحفظ.)) [59]
ونظرا للأهمية الجيوستراتيجية العسكرية لمنطقة شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة التي تتوسط المغرب العربي و جسر طبيعي نحو أوربا
وبسبب تأييد المستوطنين المتزايد للجنرال ديغول في الجزائر على حسابالجنرال (هنري جيرو) (Henri Giraud)[60]حليف حكومة فيشيوالرئيس الأمريكي

---

[56] Charles De Gaulle, **op cit** p 91
[57]IBID p 91
[58]Charles De Gaulle, **op cit** p 350
[59] IBID P 360
[60] هنري اونورييه جيرو، جنرال فرنسي من مواليد 1879، خريج مدرسة سان سير الحربية سنة 1907، شارك في الحرب العالمية الأولى 1914.1918 ووقع أسيرا لدى القوات الألمانية غير انه تمكن من الفرار و عاد إلى فرنسا .
بعد الحرب العالمية الأولى، عين قائد الحملة العسكرية في الريف المغربي لإخماد ثورة الزعيم عبد الكريم الخطابي 1921.1926.
و في 1942 عين قائدا عاما للقوات الفرنسية في شمال إفريقيا وأصبح شريكا في رئاسة لجنة التحرير الوطني الفرنسية إلى جانب الجنرال شارل ديغول.
انتخب عضوا في الجمعية التأسيسية 1946 وتوفي في ديجون 1949.

روزفلت،قرر الجنرال ديغول في 30ماي 1943 مغادرة لندن و الاستقرار في الجزائر، ودخل في مفاوضات شاقة مع الجنرال جيرو، أفضت إلى تشكيل تنظيم موحديتولى مهمة تحرير فرنسا من الاحتلال النازي.

و يمكننا أن نؤكد، أن النقطة المحورية في المسيرة الديغولية،كانت تمكنها من منصب الحاكم العام للجزائر، وما يعنيه ذلك سياسيا ومعنويا وماديا، وهي تندرج ضمن الأهمية التي تحضى بها الجزائر، التي يذهب الكثيرون إلى أنها شكلت منعطفا أخرفي مسيرة ديغول و الديغولية بعد إستقراره فيها،وأن ديغول مدان للجزائر العاصمة التي إنطلق منها لتحرير فرنسا، بعدما أصبحت عمليا وواقعيا عاصمة فرنسا أثناء الحرب.[61]، وأدرك ديغول بأن أهم خطوة تلي تمكنه من الحكومة العامة بالجزائر،هي تنظيم مؤسسات مؤقتة تدير شؤون الفرنسيين في الجزائر و خارجها، إلى غاية تمكنه دخول فرنسا بعد تحريرها، وتمكن من جر جيرو في اليوم الثالث من شهر جوان 1943 إلى تشكيل تنظيما يضمهما معا، أطلق عليه اسم اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني (CFLN)، هدفها تسيير شؤون الفرنسيين ومقاومتهم والالتزام باستعادة النظام الجمهوريوأصبح في السادس نوفمبر 1943 رئيسا لها .[62]

و إلى جانب لجنة التحرير، سعى ديغول إلى بعث مؤسسة أخرى ذلت أهمية هي الجمعية الاستشارية والتي تعد بمثابة برلمان للفرنسيين، وقد ظهرت هذه الجمعية في الجزائر في مطلع نوفمبر 1943، وعقدت أولى جلساتها في اليوم الثالث من نفس الشهر، وقد ضمت مختلف الأطياف الفرنسية، من قوى يمينية ويسارية وديغولية ومستقلون من داخل فرنسا وخارجها.

هذه الجمعية كانت سندا أخر لديغول،فبعد أن أكدت على وحدة النضال الفرنسي، أكدت التفافها من حوله، باعتباره يمثل فرنسا أثناء الحرب، وهو ما عزز موقعه وموقف ديغول في الجزائر وأمام الحلفاء.[63]

و استكمالا لهذه المؤسسات الفرنسية، قررت لجنة التحرير بعد عام من تأسيسها، أن تتحول إلى حكومة مؤقتة يوم 03 جوان 1944، تحت قيادة الجنرال شارل ديغول بعد إبعاد جيرو من القيادة ثم إحالته على التقاعد في08 أفريل 1944، وضمت هذه الحكومة الكثير من الأطياف و التيارات التي بقيت على مساندتها للجنرال ديغول، ومن هؤلاء المشاركين فيها الحرب الشيوعي الفرنسي.[64]

بدأت عملية حسم الحرب لصالح الحلفاء بعد الإنزال البحري في منطقة النورمندي ، شمال غرب فرنسا يوم 05 جوان 1944و في 24 أوت 1944 دخلت قوات فرنسا الحرة إلى باريس بعد معارك ضارية مع القوات النازية المرابطة فيها،معلنة نهاية الاحتلال النازي لفرنسا، وبداية عودة السيادة الفرنسية بقيادة حكومة الجنرال ديغول.

Arab- ency.com, consulte 18 01 2019.

[61] لزهر بديدة ، **مرجع سابق**، ص261

[62] المرجع نفسه

[63]، شارل ديغول ، **مذكرات الحرب، الوحدة 1944.1942**، ترجمة عبد اللطيف شرارة، ط2، منشورات البحر المتوسط ومنشورات عويدات، بيروت ، باريس، 1982، ص 207.

[64] لزهر بديدة، **مرجع سابق**، ص 263

وفي يوم 07 ماي 1945، أجبرت ألمانيا على إمضاء معاهدة الاستسلام دون قيد أو شرط،وبحمكه رجل دولة يشعر بثقل مسؤولية إعادة بناء الدولة الفرنسية من جديد، إتجه الجنرال ديغول إلى إعادة بناء المؤسسات الدستورية، فقرر إجراء انتخابات تشريعية في 21 أكتوبر 1945.

وقد نجح ديغول في تشكيل أول حكومة ائتلافية ضمت الأحزاب الممثلة في البرلمان بما فيها الحزب الشيوعي.

وأمام إستمرار المناورات الحزبية، قرر ديغول الاستقالة من رئاسة الحكومة في 20 جانفي 1946، و كشف لأحد مقربيه عن السبب الحقيقي الذي دفعه إلى تقديم إستقالته: ((لم أخلق من أجل هذا النظام، أنا لا أستعمل هذه المشدات البرلمانية، يجب أن أذهب و سأحتفظ بنفسي للمواقف الكبرى التي تتهيأ،فإذا حدث نزاع مع الاتحاد السوفيتي، سأكون الوحيد القادر على خلق الإجماع الوطني ومنع إندلاع حرب أهلية بين الفرنسيين.))[65]

و هكذا إختار ديغول عبور الصحراء لمدة أكثر من إثنتي عشر سنة منتظرا الأحداث الكبرى التي لا محالة ستعصف بالجمهورية الرابعة، وتدفعه من جديد لقيادة البلاد وقد إندلعت هذه الأحداث فعلا و لكن ليس بسبب حرب مع الاتحاد السوفيتي كما تنبأ، وإنما بسبب الثورة الجزائرية وتطورها التي دفعته بسرعة إلى العودة إلى السلطة يوم 01 جوان 1958.[66]

---

[65] Max Gallo**, op cit**, p575

[66] رمضان بورغدة، **مرجع سابق** ص 163

الفصل الثاني

إستراتيجية الجنرال شارل ديغول للقضاء على الثورة التحريرية

1. مخطط الجنرال موريس شال.
2. مشروع قسنطينة
3. سلم الشجعان
4. قضية الإليزي

أعلن الجنرال شارل ديغول في 30 جوان 1955 في مؤتمر صحفي، أنه لا توجد سياسة تعوض سياسة الشراكة مع مستعمرات فرنسا وأن أتباع إستراتيجية القوة و السيطرة في شمال إفريقيا غير مجدية و لا مشرفة لفرنسا و أرفض إمكانية إدماج المسلمين في الشعب الفرنسي و أن سياسة المساواة في الحقوق و الواجبات بين الفرنسيين والمسلمين تجاوزها الزمن.[1]

كما أورد الجنرال في مذكراته مسألة الجزائر وتوقف عنها طويلا، مؤكدا :((أن رجالا تاريخيين أمثال دوبورمون وبيجو وكلوزيل بذلوا جهودا جبارة من الحاف الجزائر بفرنسا، وليس من المعقول أن تضيع هذه المستعمرة في عهد حكومتنا.))[2]

واعتبرها من أهم مستعمرات الإمبراطورية الفرنسية حيث بفضلها تعزز موقع فرنسا في إفريقيا و حوض البحر الأبيض المتوسط ومما زاد من أهمية هذه المستعمرة الغاز و البترول اللذين يعتبران موردين هامين للاقتصاد الفرنسي حيث يذكر في مذكراته ((لقد كانت الجزائر تمثل في حياتنا القومية أهمية لا مجال للموازنة بينها وبين بقية البلاد التي كانت تابعة لنا،ولذلك فقد غمرنا الفرح لأننا أصبحنا سادة أرض كلفنا تضحيات كثيرة ومع ذلك فقد تعزز كثيرا موقفنا في إفريقيا و البحر الأبيض المتوسط بفضل الجزائر، إذ أقمنا فيها نقطة انطلاق لتسلنا إلى تونس و المغرب و الصحراء، ومؤخرا أن نجند فيها عددا من المحاربين، وألفنا حكومة تحررنا، وكشفنا منذ عهد قريب حقول البترول و الغاز التي ساعدتنا على استكمال حاجتنا الماسة إلى الطاقة الصناعية.))[3]

وعلى ضوء هذه النظرة الجديدة لمشكلة المستعمرات، انتهج ديغول بعد عودته إلى السلطة سياسة استعمارية جديدة غير مباشرة وبعيدة المدى وبآثار عميقة، تتمثل في مبدأ الشراكة مع فرنسا في جميع الميادين بعد تحقيق مبدأ حق تقرير المصير، بعد أن أصبح الوضع الفرنسي في الجزائر مكلفا كثيرا بشريا و ماديا و أن مستقبل فرنسا في قوتها العلمية و العسكرية(النووية)[4]لتدخل نادي القوى العظمى في العالم.

ولأجل ذلك، فانه فكر وقدر ثم وضع خطة للقضاء على الثورة التحريرية دون ترك الجزائر ترتكز على دعائم أساسية هي:

1- التنمية الاقتصادية قصد تشغيل المواطنين و عزلهم عن جبهة التحرير الوطني وقد وضع في ذلك أرصدة مالية في إطار ما يسمى بمشروع قسنطينة الذي أعلن عن ميلاده في يوم 03 أكتوبر 1958.

2- إيهام الرأي العام الفرنسي و العالمي بالجنوح إلى السلم قصد الحد من الانتصارات التي حققتها جبهة التحرير الوطني في حظيرة الأمم المتحدة ولدى منظمات الجمهوريات المختلفة وفي هذا الإطار أعلن في 24 أكتوبر1958، أنه

---

[1] Charles de Gaulle, op cit, pp 51.52

[2] ibid.

[3]الجنرال ديغول، مذكرات الأمل، التجديد، 1962.1958، ترجمة سموحي فوق العادة، منشورات عويدات بيروت لبنان، 1971 ص49

[4] Charles de Gaulle, op cit, p52

يـأمر العسـكريين بمغـادرة لجـان السـلامة العامـة، وفـي 23 مـن نفـس الشـهر عـرض على جيش التحرير الوطني ما يسمى بسلام الشجعان.[5]
3- إعـادة تنظـيم الجـيش الفرنسـي و تزويـده بأحـدث أنـواع الأسـلحة مـع أمـره بتكييـف العمليـات العسـكرية الهجوميـة، بعـد حملـة إعلاميـة شرسـة ضـد الجمـود الـذي أصـاب الجـيش الفرنسـي فـي الجزائـر وانتقـاد وزيـر الـدفاع الفرنسـي جـاك شـبان ديلمـا (Jacque Chaban Delmas) لخطة الجنرال روؤل سالان بعديمة الفائدة. [6]
و فـي هـذا الصـدد اسـتدعى الجنـرال سـالان إلـى بـاريس و اسـتبدله بـالجنرال شـال مـوريس(Maurice Challe) فـي 19 ديسـمبر 1958 كقائـد عـام للقـوات المسـلحة فـي الجزائـر لتنفيـذ مخططـه العسـكري و بـول دولـوفر(Paul Delouvrier) كمنـدوب عـام لفرنسا في الجزائر لتنفيذ مخططه الاقتصادي المتمثل في مشروع قسنطينة.[7]
و إذا كـان الجنـرال ديغـول فـي العلانيـة يبـدي نفـس الاهتمـام بالـدعائم الثلاثـة المـذكورة، فانـه فـي الواقـع يـراهن فقـط علـى الدعامـة الثالثـة (القـوة العسـكرية) معتقـدا أن الإستراتيجية الجديدة قادرة على إنهاء الثورة في أجل قريب.[8]
لقـد وضـع الجنـرال ديغـول تحـت تصـرف قائـد القـوات المسـلحة الجديـد شـال مـوريس إمكانيـات ضـخمة فـي المجـالين المـادي و البشـري و لمسـاعدته تـم تعيـين و ترقيـة مجموعـة مـن الجنـرالات و العقـداء تخرجـوا مـن المـدارس العسـكرية العليـا واكتسـبوا في الميدان خبرة واسعة في حرب الفيتنام و في الجزائر نفسها.[9]
إن إصـرار ديغـول فـي الاعتمـاد علـى القـوة العسـكرية فـي تنفيـذ إسـتراتيجيته فـي الجزائر،كـان يرمـي إلـى إضـعاف ميـدانيا جـيش التحريـر ثـم اسـتقدامه للتفـاوض، ذلـك كـان مقتنعـا بمجموعـة مـن الحقـائق المتعلقـة بتطـور القضـية الجزائريـة علـى المستويين، الداخلي و الخارجي و يمكن رصد هذه الحقائق فيما يلي:
1- أن الجنـرال ديغـول كـان مـدرك بحقيقـة التأييـد والـدعم الـذي أصـبحت تلقـاه القضـية الجزائريـة فـي المحافـل الدوليـة منـذ مـؤتمر بانـدونغ باندونيسـيا عـام 1955

---

[5] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر(1962.1954)،ج2،منشورات اتحاد كتاب العرب،دمشق سوريا 1999،ص 130

[6] Hartmut Elsenhans, op cit, p 580

[7] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 130
بول دولوفرييى، من كبار إطارات الدولة الفرنسية في ميدان الشؤون المالية و الأعمال وخبير الشؤون الاوربية،ولد في 25 جوان 1914 بفرنسا،خريج مدرسة العلوم السياسية بباريس، وفي 1941 انضم إلى مدرسة اورياج لتكوين الإطارات (Ecole des cadres d Uriage) بمنطقة غرو نوبل الفرنسية،تخصص مالية ، و في 1942 ينضم إلى المقاومة ضد الاحتلال النازي،. و بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح عضوا في لجنة حون موني التي أوكل إليها مخطط تنظيم الشؤون المالية للجمهورية الرابعة 1947.1946.بعد أن قام بتربص في بنك روتشيلد الامريكيةا لتي تعتبر من أكبر البنوك العالمية .
وفي 1948 عين مفتشا عاما للضرائب، شارك في وضع اتفاقية روما للحديد والصلب 1957. وفي نفس السنة يؤسس البنك الأوربي للاستثمار،مقره لوكسمبورغ وينتخب نائب مدير له ،ثم مندوبا عاما لمنطقة باريس 1969.1961 ومدير عام كهرباء فرنسا، وفي 1986 عين غضوا في مدينة العلوم و الصناعة .
توفي بول دولوفرييى في 16 ماي 1995 بفرنسا.
C.A.N.notes d information, données sur la politique française en Algérie, fond de GPRA, no 17

[8] المرجع نفسه.

3 رمضان بورغدة، مرجع سابق،ص 228

والمؤتمرات الافروأسيوية والتفاعل الايجابي من قبل الأمم المتحدة التي ناقشت القضية الجزائرية في العديد من جلستها.[10]

2- اقتنع ديغول بأن الجزائريين قد التفوا حول ثورتهم و قيادتها العسكرية و المدنية، (جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني)،واقتناعهم بفكرة الاستقلال التام.

3- كان على دراية تامة بان الثورة الجزائرية، أصبحت محل تجاذب بين المعسكرين، الشرقي والغربي،(الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية)[11] وعلى هذه الأسس، عمل ديغول من خلال مشروعه السياسي و العسكري على خنق الثورة التحريرية من الداخل و المتمثل في مخطط الجنرال موريس شال العسكري.

1- مخطط الجنرال موريس شال العسكري.

- التعريف بالجنرال موريس شال.

لقد تم اختيار الجنرال شارل ديغول لأفضل و لألمع الاستراتيجيين العسكريين الفرنسيين ومن كبار الطيارين في القوات الجوية للجيش الفرنسي[12]، الجنرال موريس شال(Maurice Challe) لقيادة القوات العسكرية في الجزائر للقضاء على الثورة نهائيا[13] ولتلخيص الجيش الفرنسي في الجزائر من الخمول و الحالة النفسية التي أل إليها، خاصة أن الجنرال موريس شال كان يعلم جيدا منذ أن كان في الهند الصينية،أن الجنود الفرنسيين يفكرون بأنهم يموتون من اجل لا شيء و هو الشعور الذي أصبح عالقا في ذهنية الجندي الفرنسي.[14] و قد كتب الجنرال ديغول عن تعيينه للجنرال موريس شال قائلا: "كنت أتصور أن العمليات تأخذ اتجاها ديناميكيا و تؤول أينما كانت إلى السيطرة الأكيدة في ساحة الحرب و كان شال يتمتع بالصفات اللازمة لتحقيق هذه الغاية و قبل أن يتوجه إلى الجزائر تدارست معه سريا الخطة ووافقت عليها."[15]

كانت الخطة تنطوي على تعبئة القوى اللازمة و شن الهجمات تباعا على مراكز الثوار والقضاء عليها الواحدة تلوى الأخرى و الاحتفاظ بهذه الأماكن بغية الحيلولة دون إعادة استعمالها و اختيار الوحدات التي ستتولى شن هذه الهجمات مع الدعم الكبير بالطائرات العمودية.[16]

ولد الجنرال موريس شال بفرنسا في 05 سبتمبر1905، التحق بالمدرسة العسكرية العريقة سان سير(Saint Cyr)،سنة 1923 وتخرج منها برتبة ملازم أول سنة 1925 و خلا نفس السنة التحق بالمدرسة التطبيقية للطيران و تخرج

---

[10] بن شرقي حليلي، مخطط شال العسكري ورد فعل الثورة الجزائرية (1962.1959)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، الجزائر2015، ص 192.

[11] المرجع نفسه.

[12] C.A.N. note d informations données sur la politique française en Algérie, fond de GPRA, cote DZ\AN\2G1\7\2\9\ NO 17.

[13] Charles de Gaulle ; op cit p 70

[14] Yves courrière, la guerre d Algérie (1958.1962), l heure des colonels, les feux de désespoir, t2, édition Laffont, Paris, 1990, p 401.

[15] Charles de Gaulle, op cit p 70 \ C.A.N.\OP CIT.

[16] Maurice Challe, notre révolte, presse de la cite ; Paris, 1968, p97 .

منهـا طيـارا و التحـق فيمـا بعـد بالمدرسـة العليـا لطيـران الحربـي (1939.1937)، و بعـد الاحـتلال النـازي لفرنسـا، التحـق مـوريس شـال بالمقاومـة سـنة 1943،حيـث عـين رئـــيس مصـــلحة الاســـتعلامات الجويـــة ثـــم نائـــب قيـــادة الأركـــان الجويـــة (1949.1946).

بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة عـين قائـد سـلاح الجـو بـالمغرب (1951.1949)[17] و فـي سـنة 1956 كلفتـه الحكومـة الفرنسـية بالاتصـال بالضـباط الإسـرائيليين و لقـائهم بباريس مـن أمثـال، بـن غوريـون وموشـي ديـان وشـمعون بيريـز وبعـض الضـباط البريطـانيين للتنسـيق فيمـا بينـهم لوضـع خطـة مشـتركة للهجـوم علـى مصـر بعـد تـأميم الـرئيس جمـال عبـد الناصـر قنـاة السـويس، ولقـد تـم ذلـك بالفعـل فـي 29 أكتـوبر 1956والمعروف الهجوم بالعدوان الثلاثي على مصر[18].

شـارك الجنـرال مـوريس شـال فـي أحـداث 13 مـاي 1958 والتـي جـاءت بـالجنرال شـارل ديغـول إلـى السـلطة فـي فرنسـا مشـاركة فعالـة إلـى جانـب الجنـرال ماسـو و الجنـرال روؤل سـالان وايدمونـد جوهـو، ليعـين فـي 15 أكتـوبر 1958 نائبـا للجنـرال سالان قائما بالأعمال الإدارية.

انـتهج الجنـرال شـارل ديغـول خطـة عسـكرية جهنميـة للقضـاء نهائيـا علـى الثـورة و لـم يجـد فـي تنفيـذها إلا الجنـرال مـوريس شـال المتعصـب لفكـرة الجزائـر فرنسـية و عينـه فـي 12 ديسـمبر 1958 قائـدا عامـا للقـوات المسـلحة فـي الجزائـر خلفـا للجنـرال سـالان ومعـه المنـدوب العـام بـالجزائر بـول دولـوفرييى.[19] وبعـد فشـله فـي القضـاء علـى الثـورة التحريريـة فـي إطـار مخططـه الجهنمـي المعـروف باسـمه، انتابـه اليـأس بعـد اسـتفتاء 08 جـانفي 1961 وتمـرد علـى رئـيس الجمهوريـة شـارل ديغـول وقـاد أول وأقصـر حركـة انقلابيـة فـي ظـل الجمهوريـة الخامسـة والمعروفـة فـي التـاريخ السياسـي الفرنسـي بـانقلاب الجنـرالات(Le putsch des généraux) لمـدة أربعـة أيـام فـي 22 أفريـل 1961 بغـرض الإطاحـة بحكومـة شـارل ديغـول بـدعوى أنـه فـرط فـي حـق الجزائـر الفرنسـية و انضـم إليـه كـل مـن الجنـرالات، روؤل سـالان وايدمونـد جوهو واندري زيلر(André Zeller).[20]

وأمـام التأييـد الشـعبي لسياسـة شـارل ديغـول المتمثلـة فـي حـق تقريـر المصـير للشـعب الجزائـري بالنسـبة 75 فـي المائـة، فشـلت الحركـة الانقلابيـة العسـكرية، وحكـم علـى الجنـرال مـوريس شـال بالسـجن فـي 31 مـاي 1961بخمسـة عشـر سـنة و لـم يفـرج عنـه إلا فـي سـنة 1966 ولـم يسـترجع حقوقـه المدنيـة و العسـكرية بعـد أن عفـا عنـه شارل ديغول في سنة 1968.[21]

ومـن مفارقـات التـاريخ و سـخرية القـدر، أن الجنـرال مـوريس شـال، يصـنف ضـمن الضـباط الفرنسـيين اللامعـين و المعـروف عنـه فـي قيـادة الأركـان بقدرتـه التنظيميـة

---

[17] جمال قندل،خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة (1962.1957) دار الضياء للنشروالتوزيع، الجزائر، 2006، ص 84

[18] بن شرقي حليلي، مرجع سابق، ص 218

[19] Henri le Mire, L'histoire militaire de la guerre d Algérie édition, Albin Michel, Paris, 1982 p 140.

[20] Maurice Vaisse, Alger le putsch, édition, Complexe, Paris, 1983, p 15

[21] IBID.

الفائقة واستعداداتها لاحترافية[22] و يصفه بعض الكتاب أمثال مارك فلامان و ايف كوربيير، انه العسكري الطيار الصريح والعنيد و المقبول من طرف جميع الضباط الفرنسيين.[23]، لتنتهي مسيرته المهنية بعقوبة سجن،توفي الجنرال موريس شال في 18 جانفي 1979 بفرنسا.

مخطط شال العسكري:

شكل الجنرال موريس شال ومخططه العسكري الجهنمي منذ استدعائه من طرف الجنرال شارل ديغول في سنة 1958 لقيادة هيئة أركان الجيش الفرنسي في الجزائر، أخر وأخطر مخطط عسكري للقضاء على الثورة بعد أن فشلت كل المخططات السابقة، ويعبر عن تطور الإستراتيجية العسكرية الفرنسية في سحق الثورة و القضاء عليها نهائيا في أقرب وقت، خاصة أن الحكومة الفرنسية بدأت تشعر بثقل الحرب عليها و هذا ما عبر عنه رئيس الحكومة الفرنسية ميشال دوبري (Michel Debré): "إن فرنسا بدأت تشعر بالإنهاك جراء هذه الحرب. بعد أن بلغ الإنفاق الفرنسي على الحرب 800 مليار فرنك فرنسي في العام."[24]

إستراتيجية جاء بها الجنرال موريس شال بطلب من ديغول الذي خطط إلى إضعاف جيش التحرير الوطني ثم استدعائه للتفاوض معه، رغم أن هذا المخطط في الواقع ما هو إلا استمرارية لما أنجزه الجنرال سالان، و قد ذكر الجنرال دوبوييى(DE POUILLY) في مذكراته، أن سالان هو الذي ترك إلى خليفته المخطط الذي أصبح يسمى فيما بعد بمخطط شال.[25] كما يذكر الباحث بيير مونتانيون (Pierre Montagnon) أن الجنرال سالان هو الذي أعطى تصورا شاملا للمخطط عندما كان على رأس الناحية العسكرية العاشرة. [26]

بل أن الجنرال شال نفسه، كان يعتبر أن ربط المخطط بسمه غير صحيح لان الخطوط الكبرى لهذا المشروع وضعها سالان و نائبه الجنرال ديلاك(General Dulac)وأنه لم يقم إلا بتطويره و تقويته ماديا و بشريا بعد أن تلقى دعما قويا من حكومة ديغول.[27]

لقد وضع الجنرال ديغول تحت تصرف الجنرال شال تشكيلة هائلة من قوات الجيش و الأمن و الأعوان المسلمين(supplétifs musulmans) حيث و صل عدد قوات الجيش الفرنسي في الجزائر خلال مطلع سنة 1959 بأكثر من 700.000 ألف جندي مقسمين على مختلف القوات:

400.000 جندي من القوات البرية.

110.00 جندي من سلاح الطيران والبحرية.

30.000 جندي من قوات الدرك والحرس الجمهوري.

---

[22] صالح بلحاج، مخطط شال و أثاره في تطور حرب التحرير الوطني،مجلة المصادر،عدد 12، السداسي الثاني، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر 2005،ص 192

[23] Alistaire Horne, op cit, p 324

[24] C.A.N, note d information, données sur la politique française en Algérie, fond de GPRA, DZ\AN\2G1\7\2\9, no 17

[25] Mohamed Teguia, L'Algérie en guerre, OPU, Alger, 1988,301

[26] Pierre Montagnon, la guerre d Algérie, genèse et engrenage, édition, Pygmalion, France 1984, p 213

[27] Maurice Challe, op cit, pp 16.17

125.000 عنصر من الوحدات الإقليمية والمتكونة من المستوطنين الأوربيين.(Les unités territoriales)
10.000 عنصرا من الكتيبة الجمهورية للأمن (la compagnie républicaine) الذين نقلوا من فرنسا إلى الجزائر عام 1956.[1]
و قوات شرطة الدولة (La Police d état) الذي بلغ عددهم ستة 1959، 30.000 رجل ، بالإضافة إلى ذلك، أشركت السلطات الاستعمارية في إستراتيجيتها العسكرية، قوات مشكلة من أعوان جزائريين تتمثل في الحركة و القومية و الحرس المتنقل للحماية الريفية (GMPR) و وصل عددهم سنة 1960الى 60.000عنصر[2]. ليصل العدد الإجمالي للقوات الفرنسية في الجزائر عام 1960، إلى حوالي 882.813 جندي.[3] لقد كانت الأرمدة الأكثر قوة التي لم تستخدم من قبل فوق أرض مستعمرة و أن هذه القوات يؤطرها ستون(60) جنرالا و سبعمائة (700) عقيد ومقدم خريجو المدارس الحربية الفرنسية العريقة.[4]
إلى جانب هذه القوة البشرية الهائلة، استعمل الجيش الفرنسي أحسن الأسلحة الحربية من مختلف الأنواع، ولمواجهة الثورة في المناطق الجبلية، أنشأت القوات الاستعمارية مفارز التدخل بواسطة الطائرات العمودية لملاحقة وحدات جيش التحرير الوطني[5]. (Détachement D' intervention par Hélicoptère) بالإضافة إلى استعمالها أسلحة حربية حديثة و محرمة دوليا.
ومن الأسباب التي جعلت الجنرال شال يلجأ إلى استخدام كل هذه القوة العسكرية للقضاء على الثورة التحريرية:

- ذروة النشاط العسكري لجيش التحرير الوطني من 1956 إلى 1958 من خلال شمولية المعارك في أنحاء البلاد و ما نتج عنه من انتشار واسع لصوت الثورة في الداخل و الخارج.
- التنظيم المحكم الذي عرفته الثورة بعد مؤتمر الصومام، وهو الأمر الذي يذكره دائما الجنرال موريس شال من خلال ترديده لكلمة المناطق المحرمة، بمعنى أنها ليست محرمة على الثوار بل على الجنود الفرنسيين.
- إبقاء الجزائر فرنسية من خلال تجسيد سياسة الجنرال ديغول،بحيث كان يرى، مادام في الجزائر تنظيم مسلح يقاتل من أجل الاستقلال،لا يمكن تحقيق هذه السياسة إلا بالقوة العسكرية.[6]
- تنشيط الجيش الفرنسي و إعادة بعث روحه من جديد خاصة بعد هزيمة ديان بيان فو، و الرفع من معنوياته، فروج لهذا المخطط عبر مختلف

[1] Hartmut Elsenhans, op cit, p 562.
[2] ibid.
[3] Jacques Arnault, L'Armée française et la stratégie de FLN en 1960, in la nouvelle critique, no 122, janvier, 1961, p 11
[4] رمضان بورعدة، مرجع سابق، ص 232.
[5] المرجع نفسه.
[6] Yves courrière, op cit, p 401.

وسائل الإعلام التي عظمت من شأنه وأنه سيقضي على الثورة خلال ستة أشهر، كما حرصت هذه الأخيرة على تجنب الأخطاء التي كانت سببا في فشل المخططات السابقة عند تطبيقها في ميدان القتال.[1]

وأثناء نيابته للجنرال سالان في الجزائر، قام الجنرال شال بزيارة ميدانية للجزائر لمدة شهرين كاملين وأخذ ينتقل شرقا وغربا للاطلاع على مجريات الحرب و الأساليب المتبعة في إدارتها واستطاع أن يدون جملة من الملاحظات والأفكار والمعلومات حول الأوضاع العسكرية العامة في الجزائر، استنتج أن سياسة التهدئة التي إتبعها أسلافه قد فشلت في تحقيق أهدافها[2] وفي هذا الصدد يقول: "لقد صدمت من خلال زيارتي لمناطق الجزائر و بما يسمى بالمناطق المحرمة، هي محرمة على من ؟، ليس على الثوار على أية حال، لقد استوحيت مخططي من هذه المناطق بالذات، إذ أنها منطلق الثوار إلى السهول بهدف نصب كمائنهم ولذا يجب بقاؤنا و استقرارنا فيها و هو ما يتطلب وجود جيش كبير."[3]

فقد كان الجنرال شال يرى أن التفكير في التخلي عن الجزائر الفرنسية يعد انهزاما، فاستطاع كسب ثقة القادة العسكريين الذين كانوا حوله، مما جعله أكثر حماسا لمخططه العسكري لاسيما بعد أن حظي بالموافقة من طرف الحكومة الفرنسية و حصوله على إمدادات تشمل الجنود والتجهيز المكثف بالطائرات العمودية.

و قد نوه الجنرال سالان في مذكراته بالدور الذي يلعبه السلاح الجوي و خاصة الطائرات العمودية في المجهود الحربي الفرنسي ضد جيش التحرير الوطني فقال: "لقد كانت القوات الجوية الفرنسية في الجزائر أكثر راحة عما كانت في الفيتنام، وأغلب عتادها من صنع أمريكي التي قدمت خدمات ثمينة للجيش."[4]

كما كانت القوات الفرنسية في الجزائر تملك عددا من القواعد العسكرية الجوية المنتشرة في البلاد والتي تسمح بالتدخل في الوقت المناسب لواجهة الثوار ومن أبرز هذه القواعد، قاعدة وهران السانية التي تغطي منطقة الحدود مع المغرب، وقاعدة الدار البيضاء في مدينة الجزائر، مخصصة لطائرات النقل، وقاعدة عنابة تتكفل بحراسة الحدود الشرقية مع تونس.[5]

و لضمان نجاح هذا المخطط الجهنمي وتنفيذه تنفيذا صحيحا، اتبع الجنرال شال الخطوات التالية:

1- الخطوة الأولى: تحصين الحدود الشرقية والغربية بإقامة الأسلاك المكهربة وإدخال تقنيات جديدة في الحرب.

2- متابعة كتائب الثورة بتطبيق سياسة التطريق نهارا وليلا[6]

---

[1] IBID.

[2] Hartmut Elsenhans, op cit, 579

[3] Maurice Challe, op cit, p 104

[4] Raoul Salan , mémoires ,fin d un empire Algérie de De Gaulle et moi, édition, presse de cite, Paris, 1974,pp. 212.213

[5] رمضلن بورغدة، مرجع سابق، ص 232

[6] Maurice Challe, op cit, p 97.98

3- امتصاص وجلب الفئات الشعبية إلى جانب السلطات الفرنسية بإقامة الكاتب الإدارية المتخصصة

4- مراقبة شديدة لساحل بإقامة بوارج حربية

فمخطط شال، أسس على هذه المحاور الرئيسية وفق الطبيعة الجغرافية المتميزة بالجبال الوعرة و الوديان الكثيرة و الغابات الكثيفة، لشن حربا مغلقة من أجل السيطرة على الميدان ، لذلك عمل على ما يلي:

1- تحصين الحدود البرية و البحرية ومراقبتها للحيلولة دون وصول الإمدادات المادية للثوار في الداخل.

2- إبادة كتائب جيش التحرير و تخريب هياكلها من خلال ملاحقته ويكون ذلك بعد تنفيذ خطة محكمة تتمثل في الحصول على معلومات تحدد مناطق تواجد الثوار معتمدا في ذلك على السرية التامة و السرعة،و يقول بهذا العمل وحدات عسكرية متخصصة تدعى فرق الكومندوس المطاردة التي تعتمد في حربها على الحركى (العملاء)، مدعمة بوحدات التدخل السريع و يساعدها في ذلك الطيران الحربي.[1]

3- بعد عمليات التمشيط تقام مراكز الفرق الإدارية المختصة(s.a.s) التي وصل عددها ما يقارب ستمائة(600) مركزا، مهمتها تحطيم النظام الإداري والسياسي لجبهة التحرير يقودها ضباط متخصصون في العمل النفسي ويحسنون اللغة العربية ، مهمتهم عزل الثورة عن الشعب (**تطبيق نظرية إخراج السمكة من الحوض**) ، ومحاطون بعملاء يمارسون مختلف أنواع التعذيب.[2]

4- خنق الثورة من الداخل وفق مخطط تقسيم البلاد إلى مناطق مربعة لحصارها و تطهيرها الواحدة تلو الأخرى مع إقامة مراكز عسكرية في نقاط إستراتيجية لمراقبة أي تحرك و تمديد نفوذ الجيش الفرنسي إلى أوسع نطاق ممكن لتصبح هذه المناطق محرمة على جيش التحرير الوطني.[3]

وللإشارة، فان المناطق المحرمة أنشأت بموجب قرار صدر عن مجلس الوزراء الفرنسي بتاريخ 19 فيفري 1958، وهي مناطق مهجورة من السكان، منعت الإقامة بها.[4]

5- تقسيم البلاد إلى خمسة وسبعين (75) قطاع عسكري حتى تسهل عملية المراقبة في النهار وفي الليل وملاحقة كتائب جيش التحرير باستمرار مع تكليف سلاح الطيران بالمراقبة المستمرة و الملاحقة السريعة و استعمل خلالها الجنرال شال، أكثر من ألف طائرة ما بين عمودية ومقاتلة.

6- تجنيد المزيد من التشكيلات المكون من الأهالي المعروفة بالقوات الإضافية وأهم هذه التشكيلات:

---

[1] Maurice Challe, op cit, p 97.98

[2] بن شرقي حليلي، مرجع سابق ، ص 234.

[3] Maurice Challe, op cit, p 102.

[4] لمياء بوقريوة، تطور الثورة التحريريةالجزائرية و الإستراتيجية الفرنسية للقضاء عليها (1962.1958)،دار الهدن الجزائر 2013، ص 48.

- **فرق الحركى:**

عمل الجنرال شال على تجنيد المزيد من فرق الحركى حيث طلب من الرئيس الفرنسي شارل ديغول أن يوافق له بزيادة هذه الفرق ليصل عدد المجندين إلى 60 ألف مجند سنة 1959 بعدما كان عددهم لا يتعدى 26 ألف[1] لأنه كان يرى ضرورة مشاركة السكان الأصليين في العمليات العسكرية لمعرفتهم للغتهم وعاداتهم وتقاليدهم وهذا يستطيعون التوغل أكثر في أوساطهم لمعرفة منافذ ومواقع جيش التحرير الوطني.[2]

ظهرت فرقة الحركى في بداية اندلاع الثورة التحريرية، لكنها اعتمدت رسميا في 1956 من طرف القيادة العليا للجيش الفرنسي، وقد لعبت دورا خطيرا في عرقلة مسيرة الثورة نظرا لمعرفتها التامة للمحيط الاجتماعي و الجغرافي الذي كانت تنشط فيه وحدات جيش التحرير.[3]

- **فرق الدفاع الذاتي.(G.A.D).**

تتشكل هذه الفرق من سكان نفس المنطقة و مهمتها الدفاع عن المنطقة التي يسكنون فيها، وتعتبر هذه الفرق مهمة جدا بالنسبة للسلطات الفرنسية، ففي نظرها أن هذه الأخيرة لا تقوم بالعمل العسكري فقط وإنما تأثر تأثيرا نفسيا على السكان، ويعتبر الجيش الفرنسي أن التقدم في التهدئة يجب أن يترجم بانخراط كل أعضاء هذه الفرق في العملية و التي بها تقاس درجة النجاح التي تحققها حرب التهدئة في القطاع، وتمثل نسبة فرق الدفاع الذاتي حوالي 18 بالمائة من عدد التشكيلات المكونة للجيش الفرنسي. [4]

- **الفرق الأمنية المتنقلة (G.M.S)**

جندت هذه الفرق لحماية لحماية المناطق الغابية و كانت فيمت سبق تسمى الفرق المتنقلة للحماية الريفية (G.M.P.).

- **فرق المخزن:**

تكونت هذه الفرق لحماية ضباط الفرق الإدارية المختصة سواء في مقراتهم أو خلال تنقلاتهم إلى القرى و المداشر، إن الاهتمام البالغ الذي أولته السلطات الفرنسية لهذه الفرق والجهد الكبير الذي بذلته من أجل تجنيد أفراد الشعب الجزائري ضد ثورته، يدل على أن الثورة الجزائرية كانت شوكة في حلق الفرنسيين رغم الفرق الكبير في الإمكانيات المادية والبشرية بين الطرفين[5].

---

[1]S.A.H.T ,1H, 2026, DZ, les forces suppletifs, harkas, GMS, GAD, mekhzane.

[2]Charles Robert Ageron, Les supplétifs dans l'armée française pendant la guerre d Algérie, in vingtième siècle, revue d Histoire, no 48, Paris, 1995, p 7

[3] بن شرقي حليلي، مرجع سابق، ص 237.

[4] محمد بن دارة،الحرب النفسية و رد فعل الثورة الجزائرية(1955.1960)،دراسة في أنشطة الحرب النفسية للمكتب الخامس للجيش الفرنسي بالمنطقة العسكرية الفرنسية العاشرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ،جامعة الجزائر(2) 2007.2008،ص 230.

[5] المرجع نفسه.

و رغم هذه التضحيات الجسيمة التي ساهمت بها هذه التشكيلات في المجهود الحربي الفرنسي، ونالت تنويه وإكبار الجنرال ديغول و مختلف المسؤولين الفرنسيين إلا أن السلطات الفرنسية طعنت هؤلاء الأشخاص في الظهر حيث بدأت في التخلص منهم بشكل تدريجي منذ عام 1961، بعد أن تبين أن الحل العسكري للمشكلة الجزائرية لا يمكن تحقيقه و أن الخيار الوحيد للخروج من هذه الأزمة التي أدخلت فرنسا في أزمة لا مثيل لها طوال تاريخها هو التفاوض مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية،خاصة أن التكاليف المادية لهذه تشكيلات الحركى كانت باهظة بالنسبة للخزينة الفرنسية، فقد بينت إحصائيات رسمية أن مجموع نفقات هذه الفرق وصلت إلى 224.849.500 فرنك فرنسي عام 1960.[1]
يضاف إلى هذه التكاليف، المصاريف المادية المترتبة عن الامتيازات التي كانت تقدم لأهل هذه التشكيلات،فإذا قتل أحد أفراد هذه الأخيرة يطلق عليه صفة (مات من أجل فرنسا) و يستفيد أهله من معاش طبقا للقانون المعاشات العسكرية الفرنسية الساري المفعول.[2]
و لهذا السبب، اتخذت السلطات الفرنسية قرارا بحذف مبلغ 13.000.000 فرنك فرنسي من الميزانية المخصصة لتمويل هذه الفرق مما تسبب ابتداءا من 01 جوان 1961 في إلغاء 7000 منصب حركي وهو مما أدى إلى خفض التعداد الكلي لهذه الفئة إلى 53.000 عنصر ثم هبط عددهم من جديد بداية 1962 إلى 52900،[3] ثم تقرر حل كل هذه التشكيلات المرتبطة بالجيش الفرنسي قبل 01 جويلية 1962.[4]
إلى جانب هذه التشكيلات، هناك أيضا جزائريين عاملين بالجيش الفرنسي من النظاميين و المنخرطين ومن الاحتياط ألمستخدمي للخدمة الإجبارية والأعمدة البيانية التالية تبين انضمام العملاء إلى الجيش الفرنسي من سنة 1957 إلى سنة 1961 والتي تظهر أن فترة الجنرال شال كانت الفترة الأكثر انضماما من الجزائريين العملاء إلى الجيش الفرنسي وذلك إجباريا أو تطوعيا.[5]
ويعتبر الماريشال ألفونس جوان (Alphonse Juin) أن الجيش الفرنسي في تلك الفترة، أحسن جيش عرفته فرنسا و اعتقد أن الحرب ستنتهي لصالح الجيش الفرنسي.[6]
لقد امتد خط شال من الشمال إلى الجنوب على غرار خط موريس، حيث يقترب منه حينا ويبتعد عنه حينا أخر، تبعا لأهمية المناطق و المواقع، حيث تمتد المسافة بين الخطين من 5 كلم إلى 40 كلم ولهذا فان الخط انطلق من القالة ليمر برمل السوق، عين العسل، الطارف، توستان، بوحجار، سوق أهراس، ولكن قبل سوق

---

[1]C .A .O.M, boite 81f.\161 (harkis) lettre de ministre des armées a Mr le secrétaire général pour les affaires algériennes no 3104 du 4 juin 1960.
[2]Journal official de la république française \ no 07.11.1961.décret du 31.10.1961 no 61\1196.
[3]C A.M O, AIX EN PROVENCE, boite 81f\161 harkis nombre des harkis eu budget de 1961\chapitre (37.03) figure un crédit de 205.132.950.correspondant un effectifs de 60.000 harkis

[4]رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 237.
[5] بن شرقي حليلي، مرجع سابق، ص240

[6] Mohmed Teguia , op cit; p301.

أهـراس بحـوالي 2 كلـم وعنـد وادي الجـدرة ينطلـق باتجـاه حمـام تاسـة، ثـم يتجـه شـرق الطريـق الـرابط بـين تـاورة وسـوق أهـراس، وعنـد الكيلـومتر الثـامن والعشـرين يتحـول الخـط باتجـاه جبـل سـبدو أحمـد مـرورا بـالمريج إلـى غايـة وادي السـوف جنـوب مدينـة تبسة.[1]

ويتركـب خـط شـال هـو الأخـر مـن مجموعـة مـن الأسـلاك الشـائكة المكهربـة، وتتمثـل في:

1- شبكة الأسلاك الشائكة.

2- حقل للألغام عرضه خمسين مترا

3- السـياج المكهـرب يضـم خمسـة أسـلاك شـائكة موضـوعة فـوق بعضـها الـبعض ومفصـولة عـن بعضـها بعـوازل وقـد عـزز السـياج مـن الأعلـى بشـبكة من الأسلاك الشائكة.

4- شـبكة مـن الأسـلاك الشـائكة، عرضـها أربعـة أمتـار، أقيمـت خلـف الخـط المكهـرب وعلـى بعـد ثلاثـة أمتـر بعـد الطريـق المعبـد، تمتـد الخنـادق المحصـنة بالاسـمنت المسـلح و التـي تبعـد عـن بعضـها الـبعض بمـائتي متـرا، كمـا أقامـت السـلطات العسـكرية الاسـتعمارية، مراكـز حـول الخنـادق بغـرض تـوفير الأمـن للقائمين على الحراسة.

6- حـزام مـن الأسـلاك الشـائكة لحمايـة الألغـام مـن الحيوانـات، ولجـأت القيـادة العسـكرية الفرنسـية إلـى اسـتعمال هـذه الشـبكة بغـرض منـع الحيوانـات مـن الاقتـراب مـن حقـل الألغـام بعـد أن لاحظـت وفـي مـرات عديـدة اقتـراب الحيوانـات ومـا يسـببه ذلـك مـن انفجـار للألغـام وهـو مـا كـان يـدفع بقـوات الاسـتعمار إلـى التـدخل علـى نحـو سـريع ظنـا منهـا أن أفـراد جـيش التحريـر وراء هذا الانفجار.

7- حـزام مـن الألغـام يتـراوح عرضـه مـا بـين اثنتـي عشـر إلـى أربعـين متـرا حسب الطبيعة الجغرافية لكل منطقة.[2]

ويمكن تحديد العناصر الأساسية لإستراتيجية الجنرال شال فيما يلي

- احتلال الميدان والبقاء فيه.
- البقـاء نهـارا ولـيلا فـي المنطقـة المحتلـة، حسـب مبـدأ شـال لا جبـل و لا ليـل للمجاهدين.[3]
- مواصـلة الـدوريات المباغتـة بواسـطة مروحيـات تقـوم بـإنزال قـوات مـن الكومنـدوس فـي أي مكـان وفـي أي وقـت، ذلـك مـا لـم يكـن جـيش التحريـر متعـود عليه.
- تـدخل الطـائرات المروحيـة، وقـد شـكل هـذا النـوع مـن الأسـلحة نـواة إسـتراتيجية شـال ضـد الثورة،أثنـاء وقـوع الاصـطدام التـي تقـوم بإمـداد الوحـدات المشـتبكة بفيلـق مـن القـوات المسـتريحة التـي تنتظـر خصيصـا لتلـك المهمـة، بعـد انتهـاء العملية تنسحب القوات الكبرى.

---

[1] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة،دار البعث، قسنطينة، 1991، ص 67.68

[2] جمال قندل، مرجع سابق، ص 91.

[3] Alistaire Horne, op cit, p 346.

يستند تطبيق مخطط شال إلى التقسيم الجغرافي المنبثق عن مؤتمر الصومام، لاعتقاده بان كل ولاية من الولايات التاريخية تعد وحدة مستقلة يمكن محاصرتها كل على حدة و بالتالي يمكن القضاء نهائيا على الثورة، لكن هناك حقيقة يجهلها الجنرال شال، مفادها أن الولايات الستة التي اعتقد أنها منفصلة عن بعضها البعض في حقيقة الأمر متعاونة و ذات عما منسقو منظم ودائم في إطار الهياكل التنظيمية للثورة .

وحسب تقدير الجنرال شال، فإن كل عملية يتطلب تنفيذها شهرين كاملين، بداية من الأسهل إلى الأصعب، نظرا للتفاوت بين الولايات من الإمكانيات المتوفرة والغطاء الغابي و طبيعة التضاريس، ولهذا من حيث التطبيق الزمني للمشروع، فقد بدأ بالولاية الخامسة لكونها تقع في مساحة شاسعة مجردة من الجبال التي تحمي المجاهدين.

ولهذا الاعتبار ظهر مخطط شال في شكل خمس عمليات عسكرية كبرى وقدرت القوات المشاركة في كل عملية مابين 30الف جندي إلى 40الف جندي فرنسي في كل عملية[1]، معززين بالدبابات و الطائرات المقاتلة و العمودية، مستفيدين من قوات الحلف الأطلسي من خلال الدعم العسكري الأمريكي الذي زود فرنسا ب 50 مروحية لنقل الجنود إلى ارض العمليات وحوالي 50 طائرة مقاتلة من نوع B26[2]

وكانت القوات الضاربة للجنرال شال تتشكل من قوات المظليين وقوات اللفيف الأجنبي[3] تحت قيادة الجنرال غراسيو(Gracieux) ويساعده أحسن ضباط الجيش الفرنسي، ممن يتمتعون بخبرة طويلة في مجال حرب العصابات بالجبال، اكتسبوها نتيجة خوضهم لحرب الهند الصينية.

إنشاء خط موريس:

أصبحت الخطوط الدفاعية جزءا من التراث الحربي الإنساني باعتباره من أقدم الاستراتيجيات العسكرية الدفاعية التي عرفها الإنسان،و تكمن أهمية هذه الخطوط في أنها من الموانع التي تعرقل تقدم قوات العدو مما يجعل مستخدمها أكثر أمنا وقدرة على تأمين الحدود.

إن فكرة إنشاء خط دفاعي فرنسي ترجع أساسا إلى السياسي الفرنسي بول بانلوفي (Paul Painleve) الذي ترأس وزارة الدفاع الفرنسية (1925.1929) الذي اتخذ

---

[1] نظيرة شتوان، الثورة التحريرية 1954.1962، الولاية الرابعة نموذجا، أطروحة مقدمة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بجامعة ابي بكر بلقايد،تلمسان ،لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر،السنة الجامعية 2007.2008،ص ص 181.182.

[2] بن شرقي حليلي، مرجع سابق،246

[3] أنشا اللفيف الاجنبي (légion étrangère) في فرنسا من قبل الملك الفرنسي لويس فيليب (1773.1850) في 10 مارس 1831، خصيصا للأجانب الذين يرغبون أن يخدموا في القوات المسلحة الفرنسية و لكن تحت قيادة الضباط الفرنسيين، تأسست مدرسة عسكرية لتكوين وتدريب عناصر اللفيف الأجنبي في سيدي بلعباس 1843، تعتبر هذه القوات، النواة الصلبة للجيش الفرنسي في شمال إفريقيا، وساهمت في احتلال الجزائر ومحاربة الثورة التحريرية، Yves Courriere,la guerre d Algérie, tome 3 pp 136.147

القرار الذي بموجبه إقامة حاجز دفاعي على الحدود الفرنسية الألمانية لاتقاء هجوم ألماني مباغت و يسمح للقوات الفرنسية بالتعبئة العامة.[1]
أما السيد أندري ماجينو[2] الذي تترأس وزارة الدفاع لفترتين،الأولى (1924.1922) والفترة الثانية (1932.1929) فهو الذي يعود إليه الفضل تجسيد هذه الخط ميدانيا بإصدار قانون.4 جانفي 1930 المتعلق بإنشاء حاجز دفاعي على الحدود الفرنسية الألمانية والمعروف بخط ماجينو ورصد الأموال الضرورية لتمويل المشروع و التي قدرت بحوالي أربعة ملايير فرنك.[3]
وفكرة إغلاق الحدود، فكرة استعمارية قديمة، فمنذ اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954،اهتمت الإدارة الاستعمارية بغلق الحدود الجزائرية التونسية والجزائر المغربية حيث تكررت الاجتماعات على الحدود بين المقيم الفرنسي في تونس الجنرال بوايى دولاتور(Boyer Delatour) و الحاكم العام بالجزائر روجي ليونار، للتنسيق و إحكام غلق الحدود أمام تسربات المجاهدين..
كما أن جاك شوفالي، كاتب الدولة الفرنسي للحرب و النائب في البرلمان الفرنسي، كان قد عقد في باريس مع الجنرال بوايى دولاتور تحت رئاسة الوزير الفرنسي للشؤون التونسية و المغربية، (كريستيان فوشيه) للتنسيق ومنع الثوار من الدخول إلى الجزائر.[4]
و باعتراف المخابرات الفرنسية نفسها والتي تعلم بهذا التسرب،و قد صرح ماكس لوجان ،أحد مسؤوليها في 1957.04.03 قائلا: " إن في كل شهر تجتاز الحدود التونسية الجزائرية ألف قطعة من السلاح تقريبا في طريقها إلى الثوار."[5]
فان عرفت الجزائر، الأسلاك الشائكة منذ اندلاع الثورة، فان استعمالها بصورة أوسع وأشمل، انطلقت مع وزير الدفاع الفرنسي، أندري موريس سنة 1957 حين تقدم بمشروع للبرلمان الفرنسي في بناء خط أسلاك مكهربة بالحدود الشرقية و الغربية بعد أن أصبحت تونس والمغرب قاعدتين خلفيتين للثورة الجزائرية بهدف خنقها وقطع إمدادات الأسلحة إليها.[6]
و لهذا الغرض أصدر أندري موريس قرارا في 20جران 1957 حيث قضى بإنشاء خط دفاعي طويل يمتد من الحدود الجزائرية التونسية مماثل للخط الدفاعي الذي سبق إنشاؤه قبل هذا التاريخ على الحدود الجزائرية المغربية.[7] و قد تحمس الوزير أندري موريس لهذا المشروع الكبير لاعتبارين أساسيين:

---

[1] مسعود كواتي، مقارنة بين خطي ماجينو وموريس، في سلسلة، الأسلاك الشائكة المكهربة،المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية، الجزائر 1998، ص 99
[2] أندري ماجينو (1932.1877) ،وزير الحرب الفرنسي (1932.1922) في . www.marefa.org, consulte le 14.04.2018
[3] مسعود كواتي، مرجع سابق، ص 99
[4] محمد ياحي، الخطط الجهنمية الفرنسية فو مواجهة الثورة الجزائرية ، في سلسلة الملتقيات، الأسلاك الشائكة المكهربة، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998، ص 25.
[5] المرجع نفسه.
[6] جمال قندل، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية (1962.1957)، دار الضياء للنشر و التوزيع، الجزائر، 2006، ص 43.
[7] المرجع نفسه.

1- الاعتبار الأول: ذو بعد عسكري، ذلك أن المشروع أعتبر الحل الناجح والكفيل بالقضاء على الثورة بشكل نهائي لأنه يحول دون تموينها بالسلاح و الذخيرة.
2- الاعتبار الثاني: ذو بعد اقتصادي حيث توخى أندري موريس تحقيق ربح كبير من عملية إنجاز الخط، ذلك أنه شريك مساهم في مصنع الأسلاك الشائكة وأبرم عقدا يتم بموجبه تزويد المشروع بالأسلاك اللازمة و الضرورية لذلك و لقد أعطى أندري موريس الأمر بالإسراع في الانجاز ووجوب إنهاء الأشغال في أجل أقصاه 30 سبتمبر 1957.[1]

و لتحريك وتيرة الانجاز، لجأ أندري موريس إلى شحذ همم الجيش الفرنسي ورفع معنوياته حيث توجه إليه بالخطاب قائلا: " إ ن بورجيس، رئيس الوزراء، عهد إلي بمهمة وزارة الدفاع الوطني والقوات المسلحة، وها أنا أواصل عمله بكل عزم وإيمان، إن الجيش الفرنسي جزء لا يتجزأ من الأمة وهو يضطلع بمهمة شاقة، و لذلك يجب أن يعلم أننا جميعا إلى جانبه ونحن عازمون على إعطائه الوسائل والإمكانيات المادية الضرورية حتى يستطيع تحقيق النجاح والنصر للقضية النبيلة والإنسانية التي تعمل من أجلها فرنسا."[2]

ولقد أعطى الأمر بضرورة تعبئة القوات العسكرية من مختلف البلدان و المستعمرات باتجاه الجزائر ووضعت فورا في خدمة الجنرال سالان ومنها الكتيبة الواحد والستين للهندسة العسكرية التي تحولت من تونس فضلا عن الفرقة الحادية عشر للمشاة التي حولت هي الأخرى من تونس باتجاه الجزائر.[3]

أولا. خط أندري موريس:

سمي خط موريس بالجزائر بتسميات كثيرة منها خط ماجينو الجزائري، والسد المكهرب، و الثعبان العظيم،والخط المكهرب،وسد الموت.

أن هذه التسميات الكثيرة، تدل على معاني لا تختلف في جوهرها وقد أشتهر بخط موريس نسبة إلى صاحب الفكرة وهو وزير الدفاع الفرنسي أندري موريس الذي كان وراء إنجازه.[4]

ولتسهيل عملية الانجاز،أجريت دراسات مسحية لكافة المواقع والأماكن التي يمر منا الخط ورسمت حدودها على الخرائط حتى يرجع إليها سواء عند وضع الأعمدة والقضبان،أو زرع مختلف أنواع الألغام، وقد أسندت مهمة الانجاز إلى وحدات الهندسة العسكرية و إلى جانب فيالق الهندسة، نجد الحركى والأسرى وكذلك المدنيين الذين اضطروا تحت مختلف الظروف إلى العمل فر ورشات الانجاز.[5]

واضطلعت كتائب الهندسة العسكرية بمهمة الانجاز ابتداءا من شهر جوان 1957 إلى غاية نوفمبر 1957الى جانب ثلاثة ألاف عامل مدني، ولهذا الغرض تم تخصيص خمسمائة و ثمانية و خمسين مليون فرنك(558مليون فرنك 558)

---

[1] S.H.A.T, 1H.2035.DOSSIER NO.1, DECISION DE 20\06\1957. In جمال قندل، مرجع سابق ص 43

[2] Journal le bled, 22.06.1957.no 63.

[3] S.H.A.T, op cit, in جمال قندل، مرجع سابق ص ص 44.43

[4] مسعود كواتي، تاريخ اللجزائر المعاصر،وقائع ورؤى، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر2011،، ص62.

[5] جمال قندل، مرجع سابق، ص 44

كرواتب للعمال خاصة بالجزء الأول من الخط المكهرب فقط وللإشارة أن عدد العمال لو يكن ثابتا ذلك أنه من شهر نوفمبر 1957 إلى مارس 1958 شاركت أربعة كتائب للهندسة العسكرية في إتمام الانجاز.
وبغرض إعطاء خط موريس فعالية أكثر حتى يقوى ويزداد تأثيرا على الثورة، عمدت الإدارة الاستعمارية إلى تعزيزه بالألغام حيث تم وضع مليون واثنتي عشر ألف وخمسمائة لغم على الحدود الشرقية.
إن الخط المكهرب الذي أقيم على الحدود التونسية خلال فترة وزارة أندري موريس، امتد فقط على مسافة ثلاثمائة و خمسة وعشرين(325) انطلاقا من البحر شمالا.[1]

- **أولا: خط موريس على الحدود الجزائرية التونسية:**

إلى الصحراء جنوبا حيث انطلق من عنابة، فوادي الكير على بعد عشرين كيلومترا على الحدود التونسية ليمر عبر بن مهيدي، الذرعان، بوشقوف، شيحاني، ويتفرغ عن هذه النقطة قسمان من الخط يحميان طريق السكة الحديدية، ثم ينزل باتجاه سوق أهراس، مداورش، العوينات، حتى تبسة حيث يصعد باتجاه الكويف ثم ينزل نحو بكارية، الماء البيض، أم علي، بئر السبايخة، بئر العاتر ثم نقرين ليتحه نحو شط الغرسة، على مسافة يبلغ طولها أربعمائة و ثمانين كيلومترا أما العرض فانه يختلف من منطقة لأخرى تبعا لاختلاف تضاريس كل منطقة حيث تتراوح عرضه بين ستة(06) و اثنتي عشر(12) متر إلى غاية ستين متر.[2] فيما بلغت قوة التيار الكهربائي خمسة ألاف فولط و يرابط بالخط حوالي ثمانين(80) ألف عسكري مدججين بأحدث الأسلحة والمعدات للدفاع عنه و منع أي تسرب للسلاح و الذخيرة من طرف المجاهدين.[3]
وقد تم تزويد الخط بالتحصينات التالية:

1- شبكة الإنذار: تنبه باقتراب جيش التحرير الوطني.
2- حقل الألغام: يوجد في مقدمة الخط و عرضه يتراوح بين ثلاثة إلى خمسة أمتار وتكون الألغام متباعدة عن بعضها البعض بحوالي أربعين إلى خمسين سنتمترا.
3- شبكة الأسلاك الشائكة مضلعة الشكل: بها ثلاثة أوتاد وعلوها متر وعشرون سنتمترا وعرضها أربعة أمتار.
4- شبكة الأسلاك الشائكة منحرفة الشكل: بها أربعة أوتاد و علوها متر وخمسون سنتمترا وعرضها أربعة أمتار.

[1] جمال قندل، مرجع سابق، ص 44

[2] Fonds du GPRA, GO NO 507, étude sur la ligne Maurice.

[3] Mohamed Guentari, organisation politico administrative et militaire de la révolution Algérienne (1954.1962), vol 2, OPU, Alger 1994, p 631. voir aussi, Alistaire Horne, op cit, p 274.

5- السياج المكهرب: وعلوه متر وثمانون سنتمترا ومتكونة من ثمانية أسلاك متباعدة عن بعضها البعض بحوالي مترين ونصف، كما أن هذه الشبكة معززة في أعلاها بأسلاك غبر مكهربة بأوتاد خشبية طولها متران.[1]
6- شباك دائري: يحتوي على ثلاث طبقات، علوه يتراوح بين متر وأربعون إلى مترين.
7- سياج ضد سلاح البازوكا: يحمي سيارات الحراسة التي تمر وسط الحاجز كما أنها تحمي الشبكة المكهربة من أسلحة جيش التحرير.
8- السياج المكهرب الثاني: يشبه السياج المكهرب الأول غير أنه معزز من الأسفل والأعلى وذلك بشد الأسلاك الشائكة السفلية بدبابيس تمنع المجاهدين عن المرور و إلى جانب ذلك، فرشت الأرض تحت السياج، بأسلاك شائكة تمنع المجاهدين من حفر ممر تحتها.
9- ممر للحراسة: تسلكه سيارات الحراسة المسماة المشط ليل نهار.
10- أسلاك شائكة مستطيلة الشكل: علوها مترو عشرون سنتمترا إلى مترو أربعين سنتمتر، أما عرضها فيمتد من أربعة إلى ستة أمتار
11- الممر التقني: تسلكه الفرق التقنية لتصليح أي عطب يحصل بالسياج المكهرب.
12- السياج المكهرب الثالث: يشبه السياج المكهرب الاول من حيث العلو و عدد الأسلاك.[2]

ثانيا: خط موريس على الحدود الجزائرية المغربية:

لم تبدأ عملية تطويق حدود الغرب الجزائري مع الوزير أندري موريس، بل سبقه إليها الجنرال بيدرون(Pedron)، القائد العسكري لقطاع وهران الذي فكر في غلق الحدود مع المغرب وجسدها ميدانيا، الجنرال لوريو، (Lorillot) في جوان 1956 الذي قام بغلق الحدود الغربية لتشديد المراقبة أمام عناصر جيش التحرير الوطني المتمركزة في المملكة المغربية كحل انجح لإيقاف قوافل السلاح التي تدخل الأراضي الجزائرية، فشرح في بناء خط دفاعي على امتداد مائة وأربعين كيلومترا انطلاقا من البحر.[3]

وقد توخت القيادة العسكرية الفرنسية من الخط الدفاعي، تحقيق الأهداف التالية:

1- تمكين القوات الاستعمارية من القيام بالمراقبة و عرقلة دخول السلاح إلى الأراضي الجزائرية، خاصة أن الدعم الخارجي الذي تتلقاه الثورة أصبح يشغل بال القيادة العسكرية الفرنسية كثيرا
2- تسهيل عملية الدفاع لقوات الاستعمار عند حدوث اشتباك مع عناصر جيش التحرير.

و لكن هذا الخط الذي أنشأ سنة 1956 على الجهة الغربية لم يكن على درجة كبيرة من الخطورة على أفراد جيش التحرير، كما تجب الإشارة، أن الأشغال

[1] جمال قندل، مرجع سابق، ص 51.
[2] جمال قندل، مرجع سابق، ص ص 54.53
[3] المرجع نفسه.

توقفت لأسباب مالية، لتعرف الجبهة الغربية بداية حقيقية للخط المكهرب مع الوزير أندري موريس.[1]

وصف خط موريس على الحدود الغربية.

ليس ثمة اختلاف كبير بين الخطين من حيث التركيبة التقنية، حيث الخط الغربي غير مجهز بالسياج المضاد للبازوكا وكذا السياج الدائري، وتجب الإشارة إلى أن المجاهدين خلال خروجهم من الجزائر اتجاه المغرب

يواجهون مباشرة خط الحماية والإنذار الذي يكشف ويحدد وجودهم، وأثناء الدخول من المغرب باتجاه الجزائر تواجه المجاهدين شبكات للألغام بغرض ستة أمتار لكل شبكة ومنه يبدو واضحا مدى التركيز الاستعماري على منع المجاهدين بالتموين بالسلاح والذخيرة.[2]

توفر خط موريس على الحدود الغربية للجزائر على التحصينات الآتية:

1- خط حماية وإنذار.
2- حقل ألغام يلي مباشرة بعد الخط الأول وعرضه ستة أمتار.
3- السياج المكهرب يتكون من ثمانية أسلاك مكهربة مشدودة إلى عمود خشبي ومرقمة من1 إلى 8 من الأسفل إلى الأعلى.
4- ممر تقني تستعمله قوات الاستعمار لمراقبة الخط و تصليحه عند حدوث العطب أو التخريب من أطراف أفراد جيش التحرير.
5- سياج مكهرب يشبه السياج الأول.
6- خط حماية وإنذار يشبه الخط الأول.
7-أرضية مناورة تستعملها قوات العدو للحركة والمراقبة المستمرة.[3]

الأبعاد الإستراتيجية لخط موريس:

1- العزل الإقليمي:

إن إقدام الاستعمار الفرنسي على تطويق الحدود الجزائرية الشرقية والغربية يكس تخوف الإدارة الاستعمارية من استمرار الثورة بأكثر قوة، خاصة بعد فشل كل محاولات ومخططات الاستعمار التي سبقت عملية التطويق الحدودي.

ومن ثمة سعت هذه الأخيرة إلى عزل الجزائر عن تونس والمغرب اللذين شكلا معطى إقليميا واستراتيجيا هاما أفرزه استقلال البلدين، المغرب في 02مارس 1956،تونس في 20مارس 1956،ويترجمه البحث عن الآليات الأكثر تأثيرا على مسار الثورة، ولعل العزل الإقليمي يمثل دعامة رئيسية و هدفا إستراتيجيا يبنى عليهما مخطط الخنق الحدودي.[4]

وقد تعززت رغبة الإدارة الاستعمارية في وجوب إحكام و تشديد التطويق لإجهاض أية محاولة من طرف جيش التحرير ترمي إلى استغلال الحدود كممر حيوي لعملية تسليح الثورة.[5]

---

[1] S.H.A.T. 1H 2039, la mise en place du barrage ouest. In 57 جمال قندل، مرجع سابق، ص

[2] S.H.A.T. 1H 2039, la mise en place du barrage ouest. In 57 جمال قندل، مرجع سابق، ص

[3] IBID, p 58

[4] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، من البداية ولغاية 1962، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص468

[5] المرجع نفسه.

وأمـام هـذا الواقـع الجيوسـتراتيجي الـذي أوجـده اسـتقلال تـونس والمغـرب، جعـل مخـاوف فرنسـا تـزداد أكثـر مـن ذي قبـل حيـث أصـبحت قاعـدتين خلفيتـين للثـورة، تسـتقبل فيهـا الأسـلحة والـذخيرة التـي تأتيهـا مـن الـدول العربيـة ومـن الـدول المسـاندة للثـورة عبـر شـبكات التسـليح التـي أقامتهـا الثـورة أو التـي تأتيهـا فـي شـكل مسـاعدات من أقطار أخرى مساندة لها.[1]

وفـي ظـل هـذا الوضـع الجديـد ومـا يمثلـه مـن مخـاطر علـى مسـتقبل فرنسـا فـي الجزائـر، عمـدت الإدارة الاسـتعمارية علـى تحـذير وتهديـد الـدواتين المجـاورتين، وقـد صـرح الـوزير أنـدريس مـوريس أثنـاء زيارتـه لـوهران فـي شـهر أوت 1957 حيـث أوضـح أن العلاقـات الفرنسـية المغربيـة قائمـة علـى احتـرام الاسـتقلال المغربـي ولكنـه اعتبـر عمليـات تهريـب السـلاح مـن المغـرب اتجـاه الجزائـر، ممارسـات عدوانيـة و غيـر مقبولـة ودعـا إلـى ضـرورة وجـوب توقفهـا بشـكل نهـائي حتـى لا تلجـا القيـادة العسـكرية إلى الرد على تلك الهجومات التي يشنها جيش التحرير بطريقة أكثر قوة وشدة.[2]

وفـي مراسـلة للجنـرال سـالان بتـاريخ 13 أفريـل 1957، أكـد لقيـادة أركـان الجـيش الفرنسـي ، أن شـبكة التمـوين بالـذخيرة والسـلاح لـو تتوقـف عـن النشـاط خاصـة عنـدما أعيـد تنظيمهـا و تركيزهـا فـي تـونس تحـت قيـادة العقيـد عمـر أوعمـران و لـذلك أكـد على ضرورة وضع حد نهائي لهذه الشبكة.[3]

وعلـى هـذا الأسـاس، سـعت الإدارة الاسـتعمارية إلـى تحقيـق الأهـداف التاليـة مـن أجـل القضاء على الثورة:

1- تمكـين القـوات العسـكرية الفرنسـية مـن القيـام بالمراقبـة الحدوديـة علـى نحـو جيـد وفعـال قصـد منـع المجاهـدين المحملـين بالسـلاح والـذخيرة القـادمين مـن تـونس والمغرب من الدخول إلى الجزائر بغرض خنق الثورة.

2- كشـف وضـبط وتحديـد حركـة ومكـان الثـوار علـى مسـتوى الخـط المكهـرب عـن طريـق الـرادارات وإفشـال محـاولات العبـور، كـذا تسـهيل عمليـة التـدخل السـريع لقوات الاستعمار.

3- عـزل الثـورة عـن القواعـد الخلفيـة بتـونس والمغـرب، نظـرا لمـا تمثلـه مـن ثقـل إستراتيجي في تقوية وتطوير الثورة.

4- السـعي إلـى عـزل ولايـات الـداخل عـن قيـادة الثـورة فـي الخـارج، وكـذا منـع مسؤولي و قادة الولايات من التنقل اتجاه الخارج.

5- تـوفي و ضـمان الحمايـة الاقتصـادية مـن خـلال السـكة الحديديـة و كـذلك الطريـق الرابط بين عناية وتبسة وتقرين.[4]

تحصينات خط موريس:

1- الألغام:

لـم تكفـي الإدارة الاسـتعمارية بانجـاز الأسـلاك الشـائكة ومـد الخطـوط المكهربـة علـى مسـتوى خـط مـوريس مـن أجـل القضـاء علـى الثـورة، ولتعزيـز أكثـر هـذا الخـط، لجـأ

---

[1] جمال قندل، مرجع سابق، ص 58

[2] La Dépêche quotidienne d Algérie\ 25\26\ aout \ 1957.

[3] S.H.A.T, 1H 2035, dossier no 1, l historique du barrage a la frontière tunisienne.

[4] جمال قندل، مرجع سابق، ص 61

الاستعمار الفرنسي إلى استعمال الألغام نظرا للأهمية الكبيرة التي تكنسيها في عرقلة نشاط المجاهدين، وقد تكلفت فرقة الهندسة العسكرية بمهمة زرع الألغام على طول الخط المكهرب.
وفد أمر الجنرال سالان بالشروع في زرع الألغام من نوع (APID\51) المضادة للأفراد ابتداءا من سبتمبر 1957.[1]
لقد اضطلعت ثلاثة كتائب بزرع هذه الألغام بمعدل 150 لغم شهريا مع استمرار الأشغال الخاصة بانجاز شبكة الأسلاك الشائكة و الكهرباء على نحو يجعل المانع الدفاعي يعرف النهاية للأشغال في 15 نوفمبر1957 كحد أقصى.[2]
وتمثلت الألغام التي وضعت على مستوى خط موريس في الأنواع التالية :

أ- الألغام المضادة للأفراد:

حجمها صغير وشكلها دائري ويتراوح وزنها ما بين خمسين إلى مائة غرام وتنفجر بمجرد أن يدوس عليها الإنسان، وقد استعملت النماذج الآتية، APID\51 ,APDV\56, APDV\52 وقد تم زرع 4065241 لغم حتى سبتمبر 1957.[3]

ب- الألغام المضادة للمجموعات:

حجمها أكبر من الألغام المضادة للأفراد ووزنها يبلغ خمسمائة غرام، أما انفجارها فيحدث عند لمس المجاهدين لخيط رقيق يربط بعضها البعض وتصل فعالية انفجارها إلى نطاق خمس وعشرين مترا و قد استعملت النماذج التالية:
AP\US M2 وAPMB55 الطائرة،و AP\US\M2 غير الطائرة[4].

ج- الألغام المضيئة:

إن الهدف الأساسي لهذا النوع من الألغام، هو كشف المجاهدين و تحديد مكان الاختراق وتحدث أثناء الانفجار ضوءا كاشفا وتبقى في السماء لمدة زمنية، ولهذا فان العسكريين القائمين بالمراقبة على طول الخط المكهرب يتدخلون بسرعة لحظة حدوث الانفجار سواء عن طريق المشاة أو المدفعية بغرض تطوي المنطقة وقد استعملت نماذج مختلفة من الألغام المضيئة منها الثابتةE50 والطائرة EC56 وEC58 وقد تم زرع مليونين ومائتين وستة وثلاثين لغم مضيء.[5]

2- حماية خط موريس:

عززت القيادة العسكرية الاستعمارية خط موريس بثمانين ألف جندي لمراقبته، توزعوا على طول الخط ليقوموا بحراسته بصورة دائمة بهدف ضمان أمن وسلامة المراكز العسكرية الممتدة على طول الخط وأصبحت حراسة الخط انشغالا كبيرا فرض نفسه على هيئة قيادة الأركان.[6]

---

[1] S.H.A.T, 1H2928 dossier, NO 01, OP CIT.
[2] S.H.A.T, IBID.IN 69 جمال قندل، مرجع سابق، ص
[3] S.H.A.T, 1H, dossier no 02, champs de mines, barrage, bonne. In, 66 جمال قندل، مرجع سابق، ص
[4] S.H.A.T.1H2968, IBID, in, جمال قندل، المرجه نفسه
[5] S.H.A.T. 1H.2968.IBID, in, جمال قندل، المرجع نفسه
[6] Hartmut Elsenhans , op cit , pp 468.869

إن الحشد العسكري الكبير على طول الخط، ضم وحدات عسكرية متنوعة، شملت القوات البرية والمشاة والمدفعية والإشارة والمظليين فضلا عن سلاح الطيران و قد توزعت على النحو التالي:

أ- الحماية قبل الخط المكهرب:

وضعت في هذه المنطقة، أربعة فيالق مهمتها ضمان تغطية الحاجز الدفاعي وتمثلت هذه الفيالق في:

- الفيلق الثالث للمشاة الأجانب.
- الفيلق السادس والعشرين للمشاة الميكانيكية.
- الفيلق المائة و الثلاثة والخمسين الميكانيكية. فرقة القناصين.[1]

ب- الحماية على مستوى الخط المكهرب:

تمثلت الوحدات العسكرية التي وضعت في هذه المنطقة في ستة فيالق مهمتها تمشيط المنطقة.

ج- الحماية خلف الخط المكهرب:

تمركزت في هذه المنطقة ستة فيالق وهي الفيلق الثالث للقناصة السنغاليين وفيلق المشاة الميكانيكية الواحدة الخمسين و فيلق المشاة الستين وفيلق المشاة الميكانيكية الخامس والخمسين والفيلق الرابع للمشاة الفيلق السادس للخيالة. وقد توزعت وقف الشكل الآتي:

- من الشمال إلى الجنوب، الفيلق الأول للمظليين الأجانب بقيادة المقدم جون بيير(Jean Pierre)
- الفيلق التاسع للمظليين بقيادة العقيد بيشو(Buchoud).
- الفيلق الرابع عشر للقناصة المظليين بقيادة المقدم أوليون (Ollion).
- الفيلق الثامن للمظليين المعمرين بقيادة المقدم فوركاد (Fourcade).
- الفيلق الثالث للمظليين بقيادة العقيد بيجار (Bijeard).

كما زودت هذه الفيالق بالإمكانيات والوسائل الضرورية سواء ما تعلق منها بأجهزة الاتصال المتطورة والطائرات العمودية قصد ضمان تدخل سريع وفعال فضلا عن التموين بالسلاح و الذخيرة.[2]

وكما أصدر الجنرال سالان تعليمة خاصة في يوم 09 مارس 1958، ألح من خلالها على ضرورة كسب معركة الحدود الشرقية بشكل نهائي و في أقرب الآجال[3]

ولإحكام المراقبة بشكل جيد على طول هذا الخط، أقامت القيادة العسكرية الفرنسية، مراكز المراقبة على امتداده، توزعت بين الكتيبة والمجموعة حيث تملك كل واحدة منها مدافع هاون 81ملم والعديد من بطاريات المدافع من عيارات مختلفة من 200ملم و150ملم و60ملم و120ملم.

توجد هذه المراكز في كل خمسة عشر كيلومتر وأحيانا على مسافة أقل حسب طبيعة وأهمية كل منطقة،كما زود الخط بأبراج مراقبة وضعت في مواقع

---

[1]- S.H.A.T, 1H 2968, op cit. In, 67 جمال قندل، مرجع سابق، ص

[2]- Henri Lemire, histoire militaire de la guerre d Algérie, ed Albin Michel, Paris 1968, p 200

[3]- S.H.A.T., 1H1825 dossier no 1 instruction no 4.

إستراتيجية عادة تكون عالية وفوق كل مركز يوجد ضوء كاشف ذو قوة عالية يغطي الخط المكهرب ويبدأ بالاشتغال على الساعة الثامنة ليلا إلى غاية مطلع الفجر.[1]

3- المراقبة الالكترونية:

وعلى الرغم من كل هذه التعزيزات العسكرية، فإن الإدارة الاستعمارية أقامت رادارات لضمان المراقبة الأرضية، انطلاقا من تبسة إلى نقرين على مسافة مائة وأربعين كيلومترا على الحدود الشرقية، ومن العريشة إلى مكتالي على امتداد مائة وستين كيلومترا على الحدود الغربية، وقد استعملت القوات الاستعمارية الرادارات الثقيلة والتي اشتملت على ثلاثة أنواع:

1- الرادار المضاد للطائرات (Cotal) والمهيأ لمراقبة الأرض.
2- الرادار المضاد للهاون (AN\MPQ 10) والمهيأ للمراقبة الأرضية.
رادار (SDS) المهيأ كذلك للمراقبة الأرضية.[2]

وتتميز هذه الرادارات بقدرة كبيرة على ضبط وتحديد مكان الفرد على نحو دقيق وعلى بعد خمسة عشر كيلومترا بالنسبة للفرد وأربعين كيلومترا بالنسبة للمجموعة[3].

توفر هذه الرادارات معلومات هامة للقوات الاستعمارية التي تشن على ضوئها الهجومات ضد جيش التحرير الوطني، وبات من الضروري على القيادة العسكرية الفرنسية، أن تنشأ مركزا للمعلومات يضطلع أساسا بالوظائف الأساسية التالية:

1- إرسال المعلومات الخاصة بتحركات المجاهدين إلى وحدات الجيش الفرنسي.
2- استعلام القيادة الإقليمية حول نشاط المجاهدين.
3- ضمان نقل المعلومات إلى البطاريات المجاورة.
4- توجيه الطيران باتجاه الأهداف البعيدة عن متناول المدفع.
5- توجيه عناصر القوات الاستعمارية نحو اعتراض المجاهدين.
6- ضمان مداومة الرادارات.[4]

ومن بين أجهزة الرادارات التي استعملها الجيش الفرنسي نجد:

أ – جهاز سيسموفون- SISMOPHONE.

هو جهاز يوضع تحت التراب ويمكن مركز المراقبة من معرفة حركة جيش التحرير على ضوء الصوت الذي ينطلق أليا نتيجة للاهتزازات التي تحدث في التراب خلال مرور المشاة.

ب- جهاز ديكوفا (DECOFA)

---

[1] C.A.N., étude sur la ligne Maurice, fond GPRA, GO, \507.\ voir aussi Yves Courrière, la guerre d Algérie, op cit ,p 194.
[2] S.H.A.T. 1H 2035, op cit.
[3] IBID
[4] IBID

يتكـون هـذا الجهـاز مـن خـيط رقيـق يوضـع فـوق الأرض أو بـين شـبكة الأسـلاك الشـائكة، حيـث قطعـه مـن طـرف المجاهـدين يعمـل علـى تحريـك جهـاز الإنـذار عـن طريق الإشارة الضوئية أو الصوتية.

ج- جهـاز(C.S.F.COMPAGNIE GENERALE DE TELEGRAPHIE (SANS FIL

هـو جهـاز يكشـف اقتـراب عناصـر جـيش التحريـر مـن الخـط المكهـرب ويتكـون أساسـا مـن خـيط ممـدود ومشـدود بـين القضـبان ويشـتعل بواسـطة اهتـزازات الحقـل المغناطيسي التي يحدثها تحريك أو لمس الخيط .[1]

وعلـى غـرار ذلـك، فـإن هنـاك الـدوريات العسـكرية المحمولـة والراجلـة، فالراجلـة لا تبتعـد كثيـرا عـن المراكـز العسـكرية تحسـبا لأي خطـر مفـاجئ مـن طـرف المجاهـدين وتكـون عـادة مرفقـة بكـلاب مدربـة،فيما تـذهب الـدوريات المحمولـة إلـى السـير دون انقطـاع علـى طـول الخـط المكهـرب بالنهـار، أمـا فـي الليـل فإنهـا تكـون مرفقـة بمصـفحات تراقـب الأسـلاك الشـائكة عـن قـرب وتكـون مـزودة بضـوء ذي شـدة كبيـرة، فضـلا عـن الطـائرات الاستكشـافية (T6) التـي تتحـرك علـى امتـداد الخـط مـن الشـمال إلى الجنوب وأحيانا العكس.[2]

ومـن هـذا المنطلـق لـم تـدخر الإدارة الاسـتعمارية جهـدا ولـم تكتـف بهـذه الإمكانيـات الماديـة والتقنيـة التـي جعلـت الاقتـراب مـن الخـط المكهـرب يعنـي بالضـرورة الـدخول فـي منطقـة الخطـر المحـدق مـن كـل الجوانـب، بـل سـعت باسـتمرار إلـى البحـث عـن وسائل وتقنيات أخرى أفضل تعرقل نشاط المجاهدين.[3]

4 – تعزيزات خط موريس:

أ – مخطط روبير لاكوست:

لقـد كـان لخـط مـوريس النصـيب الأوفـر فـي تعزيـز ثقـة الاسـتعماريين بـالخط المكهـرب حيـث أعتبـر الحـل النـاجح والكفيـل بالقضـاء علـى الثـورة التـي هـزت أركـان الإدارة الاسـتعمارية، وقـد كـان منتظـرا أن يولـد لـدى روبيـر لاكوسـت شـعورا مفرطـا بنهايـة ربـع سـاعة الأخيـر ممـا حـدا بـه إلـى الإسـراع نحـو تتبـع خطـوات أنـدري مـوريس علـى نحو يمكنه من تحقيق حلمه في فرض التهدئة الشاملة.[4]

وفـي أعقـاب الزيـارة التـي قـام بهـا روبييـر لاكوسـت لمعاينـة خـط مـوريس عـن قـرب صـرح بقولـه:((انتقلـت رفقـة صـديقي أنـدري مـوريس بغـرض مراقبـة السـد الـذي يمنـع عبـور السـلاح و العاصـبات وللعلـم فـإنني جعلـت إنجـاز السـد شـرطي الأول لقبـول الانضـمام إلـى حكومـة بـورجيس مونـوري وعليـه أشـكر السـيد مـوريس الـذي بـذل

---

[1] S.H.A.T. OP CIT.IN ،جمال قندل، مرجع سابق ص 69

[2] FOND DU GPRA.OP،CIT.

[3] جمال قندل ، مرجع سابق، ص 73

[4] S.H.A.T.1H 2968, in, جمال قندل، المرجع نفسه

مجهـودات معتبـرة قصـد إتمـام هـذا الانجـاز وإلـى جانـب ذلـك فإنـه أعطـى التعليمـات الضرورية للقيادة والسهر على تطبيقها.))[1]

[1] L écho d Oran,3 octobre 1957.

وعلى هذا الأساس، ظهرت مخططات تعزيزية بغرض إحكام الغلق والتطويق في وجه جيش التحرير ويحمل المخطط اسم الوزير المقيم روبير لاكوست[1] المتشبع بأسطورة الجزائر الفرنسية ويشمل المرحلة الثانية من عملية الأشغال خلا الفترة الممتدة من جوان 1957 إلى جوان 1958.

يرمي مخطط روبير لاكوست إلى توسيع وتعزيز خط موريس لتحطيم كل محاولات جيش التحرير الرامية إلى العبور ولتحقيق هذا الهدف، أعدت دراسة تقنية شاملة للمخطط و شرعت القيادة العسكرية في تنفيذه في 07 فيفري 1958 حيث اشتمل على المحاور التالية:

1- صيانة شبكة الأسلاك الشائكة والمراكز الكهربائية.
2- إنشاء أرضية للتدخل والمراقبة.
3- توسيع مساحة زرع الألغام من نوع APID\51
4- إنشاء خمسة مراكز رادار جديدة.
5- شق طريق يربط بين بئرالعاتر ومنطقة نقرين.
6- توسيع الشبكة والمراقبة بواسطة الأضواء الكاشفة.
7- تجهيزات ضوئية ما تحت الأشعة الحمراء.
8- تكتيف شبكة الاتصال بواسطة الراديو.[2]
9- توسيع شبكة الأسلاك الشائكة من خلال إنشاء 112 كلم حزام كهربائي بغرض تقوية الشبكة الممتدة بين مومنة وسوق أهراس، وتويري إلى منطقة الذرعان و من وادي كيبابيط إلى منطقة مرسط.
10- توسيع شبكة الرادارات لتمكين القوات الاستعمارية من تحديد أي جسم متحرك، الأمر الذي يقلل بشكل كبير نسبة نجاح العبور في المنطقة المحروسة بالرادار. ولقد حدد المخطط بطاريات كوتال ليتم نصبها قبل أول ماي 1958.[3]

لقد تطلب إنجاز هذا المخطط، توفير إمكانيات مادية وبشرية ومالية كبيرة على نحو سريع حيث اضطلعت في عملية الانجاز مجموعتان من الهندسة .العسكرية، انطلقت الأولى في السابع فيفري 1958، أما الثانية فقد باشرت عملها في مارس من نفس السنة (1958) وقد قدر الغلاف المالي بسبعين مليون فرنك فرنسي.[4]

ب- مخطط شابان دلماس:

يدخل هذا المخطط والذي يحمل اسم وزير الدفاع الفرنسي شابان دلماس ضمن المرحلة الثالثة لعملية تطويق الحدود، وقد سبق لهذا الوزير أن زار الحدود واطلع على خط موريس وكذا مختلف التعزيزات التي عرفها الخط من قبله وهو ما جعله

---

[1] روبير لاكوست.رجل سياسي و نقابي من مواليد منطقة الدوردونيه (Dordogne)جنوب غرب فرنسا في 1898.07.05، شغل عدة مناصب وزارية في الجمهورية الفرنسية الرابعة ،نائب في البرلمان الفرنسي (1958.1945)وحاكم عام الجزائر(1958.1956) و عضو في مجلس الشيوخ الفرنسي(1980.1971) ويعتبر لاكوست من المدافعين عن مبدأ الجزائر الفرنسية.توفي 09 مارس 1989بفرنسا.

[2] SHAT .1H 2968, in, 79 جمال قندل، مرجع سابق ،ص

[3] ibid

[4] Iibid

يعلق أمالا كبيرة على خنق الثورة من خلاله بعد إتمام الأشغال التي شرع فيها في إطار مخطط روبير لاكوست.
رُسمت معالم وأهداف هذا المخطط خلال الاجتماع الذي عقد بوادي الزناتي في 19 مارس 1958 و شرع في إنجازه ابتداءا من أول أفريل 1958.[1]
وما يلفت الانتباه في هذا المخطط التعزيزي، هو التركيز الكبير على التعزيز الكهربائي قصد قطع جميع منافذ التي يمكن أن تتسلل منها عناصر جيش التحرير الوطني،كما أمر الوزير دلماس إبعاد السكان قسرا بين خط موريس و الحدود الجزائرية التونسية، حتى يخلو الجو للطائرات الحربية كي تتحرك بحرية كاملة و علية أصبحت تلك المناطق محرمة.[2]
و قد اشتمل المخطط على الأشغال الرئيسية التالية:

- تمديد شبكة الأسلاك الشائكة إلى غاية منطقة نقرين.
- إنجاز اثنتين وسبعين (72) كيلومترا من حزام جديد من الأسلاك الشائكة إلى غاية منطقة مرسط.
- حماية عشرين مركزا وجمع فيه سكان الشريط الحدودي في المناطق التي تسبق خط موريس.
- إنشاء أرضية للمناورة، تستعملها قوات الاستعمار للحركة والتدريب.
- إنشاء خط مواصلات إضافية يربط منطقة سوق أهراس بالونزة وتبسة.
- تعزيز المراكز العسكرية بوحدات عسكرية إضافية لتقوية التواجد العسكري في المناطق الحدودية.

ولقد وصلت التقديرات المالية لهذا المخطط إلى 223 مليون فرنك.[3]

ج- مخطط الحرباء(Caméléon)

يدخل هذا المخطط ضمن المخططات التعزيزية التي عرفها خط موريس الجهنمي قد أوضح الجنرال قورود (Gouraud)، قائد الناحية العسكرية لمنطقة قسنطينة، أن المخطط يضم ثلاث محاور رئيسية تخص التحسينات الجارية على مستوى الخط وتضم:
1- المنطقة الشمالية الشرقية القسنطينية:
ركزت الأشغال في هذه الناحية على تحجير الطرق غير المعبدة و إنشاء نقاط مراقبة جديدة على طول الخط المكهرب و يمتد طول الطريق الذي تقرر تحجيره على مسافة 120 كلم طولا و خمسة(5) أمتار عرضا.
2- بناء حزام أمني بين منطقتي القالة و النقرين، حيث كشفت التقارير العسكرية الاستعمارية، أن الخطر الحقيقي الذي أحدثته هجومات جيش التحرير في هذه المنطقة هي الدافع الأساسي للإدارة الاستعمارية إلى العمل على إنجاز حزام امني من الأسلاك الشائكة بهذه المنطقة الحدودية يكون حاميا لقواتها من هجومات المجاهدين ومضايقتهم المستمرة.[4]

---

[1] جمال قندل، مرجع سابق، ص 79.
[2] Journal, ELMOUDJAHID, de 28 janvier 1958. No 19.
[3] SHAT 1H 2968, opcit.
[4] SHAT, 1H, 2973, IBID.

3- تعزيز السد ما قبل الوسط و قد هذا القسم من المخطط على العمل من أجل ضمان استمرار الإنذار المسبق الكاشف لموقع المجاهدين، فضلا عن شيكات الكبح المتكونة أساسا من أسلاك شائكة صغيرة مشدودة إلى الأرض على علو صغير.[1]

وتتمثل أهداف مخطط الحرباء في النقاط التالية.

- إنجاز شبكات الكبح قصد عرقلة حركة المجاهدين.
- تعزيز الإنذار المسبق لكشف وجود المجاهدين بغرض تمكين قوات الاستعمار من التدخل السريع والفوري.
- إنشاء أحزمة مكهربة وخنادق وتلغيمها لمنع تقدم المجاهدين.

وقد أبدى الجنرال قورود تحمسا كبيرا لإنجاح المخطط وألح على ضرورة إنهاء الأشغال قبل نهاية 1960.[2]

لقد قدرت التكلفة الإجمالية لمخطط الحرباء ب 7595000 فرنك فرنسي.[3]

ثانيا: خط الجنرال موريس شال

سمي باسم قائد القوات الفرنسية في الجزائر آنذاك الجنرال موريس شال وامتد هو الآخر من الشمال إلى الجنوب على غرا خط موريس، حيث يقترب منه حينا ويبتعد عنه حينا آخر تبعا لأهمية المواقع والمناطق وتمتد المسافة بين الخطين من 5 إلى 10 كلم، وبذات أشغاله مع نهاية 1958 كما امتد على بعد 70 كلم في الجهتين الشرقية والغربية من البلاد وبقوة كهربائية تفوق 30.000 فولت[4].

ويتركب خط شال هو الآخر من جملة من الشبكات الشائكة، تتمثل في ما يلي:

1- شبكة الأسلاك الشائكة

2- حقل للألغام عرضه خمسون (50) متر

3- السياج المكهرب، يضم خمسة أسلاك شائكة موضوعة فوق بعضها البعض ومفصولة عن بعضها بعوازل وقد عزز السياج من الأعلى بشبكة من الأسلاك الشائكة

4- شبكة من الأسلاك الشائكة عرضها أربعة أمتار، أقيمت خلف الخط المكهرب على بعد ثلاثة أمتار بعد الطريق المعبد مباشرة، تمتد الخنادق المحصنة بالاسمنت المسلح والتي تبعد عن بعضها بحوالي مائتي متر وتتصل ببعضها البعض عن طريق ممرات أرضية وعلى غرار ذلك

---

[1] SHAT, 1H, 2973, IBID.

[2] ibid.

[3] ibid.

[4] عمر بلعربي، أساليب ومخططات شارل ديغول العسكرية والقمعية للقضاء على الثورة " خطا شال وموريس نموذجا"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 40، أيلول 2018، ص 48

أقامت الإدارة الاستعمارية مراكز مراقبة حول الخنادق بغرض توفير الأمن والسلامة للقائمين على الحراسة.

5- حزام من الأسلاك لحماية الألغام من الحيوانات [1]

- **عمليات شال العسكرية ضد الثورة:**

خلا شهر فيفري من عام 1959، طلب الجنرال شال من الجنرال ديغول، البدء في تنفيذ مخططه العسكري من خلال القيام بالعمليات العسكرية الكبرى، هذه العمليات لم تعرفها الحروب من قبل ولم تر الثورة التحريرية أضخم منها، فقد سطر الجنرال شال في مخططه خمس عمليات كبرى، عملية لكل ولاية من الولايات التاريخية، بدءا من الخامسة و الرابعة والثالثة و الثانية والأولى، تشن على شكل آلة ضاغطة. (Rouleau compresseur)[2]، هذه العمليات المراحل الآتية:

- مرحلة التحضير قبل البدء في التنفيذ.
- مرحلة التنفيذ الميداني للعملية العسكرية.
- مرحلة الاستغلال ما بعد العملية بعد الانتهاء من عملية التمشيط.

وكانت كل واحدة من هذه العمليات تشبه حربا مصغرة لما سخر لها من إمكانيات ضخمة من خلال عدد القوات المشاركة و الأسلحة والمعدات المستعملة.[3]

1 - عملية التاج (opération Couronne):

لقد شرع الجنرال شال في تطبيق برنامجه العسكري الواسع النطاق بأراضي الولاية الخامسة(القطاع الوهراني) باعتبار المنطقة ضعيفة في نظره وسهلة و لا تحتاج إلى التجهيز العسكري الذي تحتاجه الولايات الأخرى من خلال طبيعة المنطقة وما تحتويه من تضاريس تختلف عن باقي المناطق[4]

- **التعريف بالولاية الخامسة:**

تكتسي عملية التنظيم أهمية كبرى في إنجاح أي مشروع مهما كان نوعه ولهذا عمد قادة الثورة الذين تحملوا عبء الكفاح المسلح أن يضعوا هذه النقطة نصب أعينهم، فنجدهم في اجتماعهم الأخير قبل إعلان الثورة،وضعوا أسس ومبادئ تسير عليها الثورة ويلتزم بتطبيقها قادتها، فقسموا البلاد إلى 5 مناطق تاريخية والتي تتحول بعد مؤتمر الصومام 1956 إلى ولايات تاريخية بالإضافة الولاية السادسة التي استحدثت في 1956 و التي تشمل سور الغزلان سيدي عيسى،عين

---

[1] جمال قندل، مرجع سابق، ص 91

[2] George Fleury, la guerre d Algérie, ED Plon; Paris, 1993, p335.

[3] لمياء بوقريوة، مرجع سابق، ص 50

[4] Maurice Challe, op cit ; p107

وسارة، قصر الشلالة وبقية الصحراء و عينوا قائدا على كل ولاية و هذا من أجل تسهيل عملية تسيير الثورة لشساعة المساحة الجغرافية..[1]
ولعل أهم ما ميز التنظيم الإقليمي للثورة الذي أقره مؤتمر الصومام، هو استبدال المنطقة بالولاية،والناحية بالمنطقة، والقسم بالناحية، والناحية بالقسم، وتتجسد السلطة المركزية لجيش التحرير على مستوى كل ولاية في مجلس يتكون من أربعة أعضاء: قائد سياسي وعسكري برتبة عقيد، يترأس هذا المجلس ويساعده في المهمة ثلاثة ضباط برتبة رائد، موزعون على الفروع الأساسية في الولاية وهي: 1- الفرع السياسي، 2- الفرع العسكري،3- فرع الاستعلامات و الاتصالات ويؤدي قائد الولاية دورا مهما في التنسيق بين هذه الفروع.[2]
و قد وزعت المهام على أعضاء المجلس الولائي كالتالي:

قائد الولاية:

وهو المسؤول الأول على الولاية يجمع بين الصلاحيات السياسية والعسكرية ويحمل رتبة صاغ ثاني(عقيد)، يتولى المهام التالية:

- تعين إطارات الولاية على مستوى الهياكل الإدارية.
- رئاسة المجلس الولائي في جميع الاجتماعات التي يعقدها.
- تحديد صلاحيات ومهام كل مسؤول في الولاية و تعين رؤساء اللجان التابعة لجيش التحرير الوطني كالإعلام والصحة و التموين.
- المشاركة في الاجتماعات التي تعقدها لجنة التنسيق والتنفيذ، أو المجلس الوطني للثورة، سواء داخل التراب الوطني أو خارجه.
- تقديم التقارير الدورية للمجلس الوطني للثورة باسم الولاية.
- ويبقى تعين قائد الولاية بصفة رسمية من صلاحيات لجنة الحكومة المؤقتة.

وتتم عملية تعين أعضاء المجلس الولائي من طرف قائد الولاية.[3]

المحافظ السياسي:

وهو يحمل رتبة صاغ أول (رائد)، يتولى المسؤولية السياسية في الولاية ومن مهامه:

- الإشراف على تكوين المناضلين سياسيا على جميع المستويات في الولاية في الوسط الريفي و الحضري حيث يقوم بتشكيل الخلايا وانتقاء الفدائيين.
- العمل على توزيع المنشورات الدعائية التي تصدر عن مصلحة الدعاية والإعلام وهذا من أجل محاربة الدعاية الاستعمارية المغرضة.
- السهر على تنظيم الإدارة مثل القضاء و الحالة المدنية حتى تكون مصالح بديلة عن الإدارة الاستعمارية.

تسيير مصلحة التموين والتمويل سواء من حيث المداخيل أو النفقات.

---

[1] نظيرة شتوان، الثورة التحريرية 1962.1954 الولاية الرابعة نموذجا، أطروحة مقدمة لكلية الاداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بجامعة أبي بكر بلقايد لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر،كلية الاداب والعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية،قسم التاريخ، 2008.2007، ص 94

[2] عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والاداري للثورة (1962.1954) البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر2013، ص314

[3] نظيرة شتولن، مرجع سابق، ص 112

- تسيير مصلحة الصحة.
- تقع الولاية الخامسة في القطاع الوهراني في الغرب الجزائري، تمتد من البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى أقصى جنوب الجزائر ومن حدود المغرب الأقصى إلى الحدود الإدارية لعمالة الجزائر شرقا وهي تمثل ثلثي مساحة الجزائر[1].

تمتاز المنطقة الخامسة بتباين جغرافي كبير بين شماله الذي تنتشر فيه سلاسل جبلية الاطلسين التلي والصحراوي إلى جانب الهضاب العليا، وبين جنوبه الذي تسوده الصحراء، ويضم عدة مدن كبيرة، كوهران وسيدي بلعباس ومستغانم وتلمسان ومعسكر وتيارت وسعيدة وبشار والبيض وافلو، وجدت به أخصب الأراضي الزراعية فكانت قبلة للاستيطان الأوربي.[2]

أصبح القطاع الوهراني يعرف عسكريا قبل مؤتمر الصومام بالمنطقة الخامسة وعلى رأسها العربي بن مهيدي ونائبه عبد المالك رمضان وعبد الحفيظ بوصوف وتم تهيئتها وتنظيمها من حيث التعبئة الجماهيرية والدعم اللوجيستكي والتجنيد وتوزيع القيادات على النواحي كالأتي:

- من الحدود المغربية(بورساي) إلى الرمشي، المسرول العسكري، محمد فرطاس.
- من الرمشي إلى حاسي الغلة، المسؤول العسكري، واضح بن عودة.
- من حاسي الغلة إلى وهران، المسؤول العسكري، الحاج بن علة.
- من سيق إلى سيدي بلعباس، المسؤول العسكري، أحمد زبانة.
- من مستغانم إلى الظهرة، المسؤول العسكري، بن عبد المالك رمضان.[3]

بعد مؤتمر الصومام 1956، أصبحت المنطقة الخامسة تسمى الولاية الخامسة وقسمت إلى ثمان(8) مناطق وهي:

- المنطقة الأولى: تلمسان ومغنية.
- المنطقة الثانية: الغزوات وبني صاف.
- المنطقة الثالثة: وهران وعين تموشنت وضواحيها.
- المنطقة الرابعة: مستغانم وغليزان.
- المنطقة الخامسة: سيدي بلعباس.
- المنطقة السادسة: معسكر وسعيدة.
- المنطقة السابعة: تيارت والسوقر.
- المنطقة الثامنة: عين الصفراء،البيض،بشار،تندوف، أدرار.[4]

بدأ في تنفيذ هذه العملية من 06 فيفري إلى 06 أفريل 1959، تحت قيادة الجنرال غراسيو(Gracieux) وانطلقت من منطقة سعيدة بحوالي 30 ألف جندي بقيادة في

---

[1] جريدة المجاهذ، 1959.05.01،الجزء الثاني ، العدد 41، ص 110

[2] رضوان منصوري، الثورة التحريرية في المنطقة الثانية للولاية الخامسة، 1962.1956،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ الحركة الوطنية و الثورة التحريرية، 1962.1830،جامعة ابي بكر بلقايد- تلمسلن- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2017.2016، ص 27

[3] المرجع نفسه ، ص 30.

[4] بوجلة عبد المجيد، الثورة التحريرية في الولاية الخامسة ،1962.1954، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ،جامعة ابي يكر بلقليد،تلمسان، 2008.2007، ص 87

إطـار عمليـة خاطفـة ومفاجئـة تحـت قيـادة الجنـرال فرنونـد غـامبيز(Fernand Gambiez) معـززة بـاللواء العاشـر للمظليـين واللـواء الثـاني للبحريـة وكـذا اللـواء الخـامس للمشـاة[1] وانطلقـت فـي حملـة تمشـيط واسـعة النطـاق مـن طـرف قـوات المظليـين التـي تسـتعمل لأول مـرة فـي الولايـة بغيـة تطويـق الولايـة منـع وحـدات جـيش التحريـر مـن التراجـع نحـو الولايـة الرابعـة، امتـدت مـن جبـال سـعيدة، فرنـدة والونشـريس وغليـزان وتيـارت وسـوقر.[2] وامتـد التمشـيط إلـى المنـاطق الغربيـة لجبـال الواقعـة غـرب الولايـة الرابعـة، خـلال هـذه العمليـة كانـت قـوات الجنـرال غراسـيو(Gracieux) كـالجراد تتقـدم فـي الأرض وتنـزل مـن السـماء بـين الحـين والأخـر، وأخـرى متمركـزة فـي المواقـع الحساسـة وذلـك لتطويـف الولايـة تطويقـا محكما.[3]

وفـي بدايـة إطـلاق عمليـة التـاج، لـم يـدرك مجاهـدي الولايـة الخامسـة ضـخامة العمليـة ممـا أدى بهـم لمواجهـة هـذا الجـيش الجـرار وهـو الأمـر الـذي أدى تكبـد خسـائر فادحـة بالولايـة نظـرا لعـدم تكـافئ القـوتين و اضـطروا فـي الأخيـر إلـى الانسـحاب، بحيـث انسـحبت أربعـة كتائـب مـن وحـدات جـيش التحريـر إلـى الناحيـة الأولـى للمنطقـة الثالثـة مـن الولايـة الرابعـة حيـث كانـت تتواجـد كتيبـة الحسـنية و كتيبـة الزوبيريـة وكتيبـة الكريميـة وهـو مـا يقـارب 1000 مجاهـد،و ذلـك لفـك الحصـار المفـروض علـى الولاية الخامسة وجزء من الولاية الرابعة [4].

ومـن بـين المعـارك التـي خاضـها مجاهـدي الولايـة الخامسـة، معركـة يـومي 22 و23 فيفري 1959، كان من نتائجها استشهاد حوالي 123 وأسر 22مجاهد.[5]

أمـا الحصـيلة النهائيـة لعمليـة التـاج، فـان الولايـة خسـرت حـوالي 50 فـي المائـة مـن جنودهـا فـي ظـرف شـهرين [6] وغـنم الجـيش الفرنسـي حـوالي 1133 قطعـة سـلاح[7]، أما عدد القتلى حوالي ما بين 1600 إلى 1764 شهيد و460 أسير.[8]

اعتقـد الجنـرال شـال بأنـه نجـح فـي عمليـة التـاج بالولايـة الخامسـة، وأن القطـاع الـوهراني تحققـت فيـه التهدئـة و تفائـل لمـا سيـأتي فيمـا بعـد مـن عمليـات فـي الولايـات الأخـرى تنهـي المشـكل الجزائـري وصـرح لجريـدة لومنونـد فـي 21 أفريـل 1959قـائلا: ((مـن الممكـن أن يكـون حـلا عسـكريا للقضـية الجزائريـة فـي أقـرب وقت ممكن.))[9]

وقـد اتسـم تقريـر قيـادة جـيش الاحـتلال بالتفـاؤل الحـذر حيـث ورد فيـه: ((أن قـدرات الثـوار فـي المنطقـة انخفضـت كثيـرا وأن منـاطق واسـعة مـن وهـران وجـزء مـن واد

---

[1] Mohamed Teguia, op cit, p 303.

[2] أحمد مسعود سيدي على، برنامج شال في مواجهة الثورة الجزائرية 1959.1961،مجلة البحوث التاريخية الجزء2، العدد 2،جامعة مسيلة، ص 136..

[3] صالح بلحاج، مخطط شال و أثاره في تطور حرب التحرير الوطني، مجلة المصادر العدد 12، السداسي الثاني، المركز الوطنيللدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2005، ص 201

[4] بن شرقي حليلي، مرجع سابق، ص 249.

[5] L'écho d Oran, 15 mars 1959, no 31431.

[6] Maurice Challe ; op cit p 106

[7] ClaudePaillat, dossier secret de la guerre d Algérie, ED, le livre contemporaine, Paris, 1961, p244

[8] Alistaire Horne ; op cit, p 348.

[9] Le Monde, 21 avril 1959

الشلف والظهرة هي ألان محررة من سلطة جبهة التحرير الوطني، ولكن هذه الوضعية لا يمكن أن تكون دائمة، فالإرهاب ما يزال قائما والعصابات المتمردة ما تزال دائما متحصنة بالمناطق الجبلية.))[1] أما العقيد بيجار(Bigeard) القائد العسكري لمنطقة سعيدة، فذكر أن المجاهدين قد تخلوا عن كل العمليات ذات الطابع الهجومي وأن النشاط الوحيد الذي قاموا به هو تفكيكهم للكتائب بغرض البقاء على قيد الحياة و أن معنوياتهم قد انهارت، غير السكان المسلمين يريدون الاستقلال ولكن من خلال مخرج أخر غير الثورة.))[2]وبدوره أرسل الجنرال ديغول رسالة تهنئة لقائد الجيش الفرنسي في الجزائر موريس شال على الانتصار الذي حققه في الولاية الخامسة.[3]

كما نشرت جريدة ليكو دالجي (L'écho d Alger) الاستعمارية في عددها الصادر يوم 17 أفريل 1959،عنوانا ضخما بالأحرف الغليظة في الصفحة الأولى: ((الجنرال ديغول يهنئ القادة العسكريين وفرقهم على عملياتهم الأخيرة في ولاية وهران،وكتبت تحت هذا العنوان ما يلي: ((إن العمليات العسكرية الأخيرة التي جرت في وهران تحت إشرافكم، قد سارت سيرا حسنا ونفدت تنفيذا رائعا، وأرجو إن تبلغوا للجنرال غامبيز(Gambiez) و إلى بقية القادة والفرق الموجودة تحت قيادته ابتهاجي بعملهم.))[4]

والحقيقة أن القيادة الفرنسية العسكرية رغم تظاهرها بأن البرنامج الجديد سيقودها حتما إلى الانتصار العسكري، لم تعرف أي طريق تسلكه للتخلص من فرق جيش التحرير الوطني، فقد جربت القيادة الفرنسية عدة أساليب، فشلت كلها أمام تصميم جيش التحرير الوطني و إرادة الشعب الجزائري في مواصلة كفاحه حتى النصر، وقد اعترفت مجلة الدفاع الوطني الفرنسي، أن البارود لو يكف في القضاء على جيش التحرير الوطني.[5]كما عبر الجنرال ديغول بعد زيارته الميدانية للجزائر عام 1959، أن هذه العمليات العسكرية لن تجدي نفعا و ينتج عنها أثارا سلبية على الجيش الفرنسي و على فرنسا نفسها تتمثل في الخسارة البشرية و المالية((...أصبحت متأكدا أكثر من أي وقت مضى، أنه رغم تفوق وسائلنا الساحق، فانه لا طائل من خسارة رجالنا وأموالنا عن طري فرض شعار الجزائر فرنسية، وان السلم لا يمكن أن ينشأ إلا عن مبادرات سياسية، وأن من واجب فرنسا أن تسير في هذا الطريق[6]،و من جهة ثانية، فقد أدركت أن استمرارنا في متابعة نضال وهمي سيسيء إلى معنويات جيشنا وبالتالي إلى وحداتنا الوطنية.[7]))

كما صرح في مركز قيادة الجنرال شال في الجزائر((إذا كانت العمليات العسكرية الجارية أمرا ضروريا، فانه لا يحل القضية الجزائرية إلا اتفاقنا يوما مع

---

[1] Claude Paillat, le grand tournant, l autodétermination, in revue Historia, numéro spécial, la fin de l Algérie française 1959.1962, s .d . p 180.

[2]Bulletin mensuel du secteur de Saida(colonel Bigeard) in Mohamed Harbi, GILBERT Meynier ,documents ethistoire1954.1962 ED Casbah, Alger,2004,93

[3] Claude Paillat , op cit , p 245 Jules .

[4] جريدة المجاهد، مرجع سابق، ص 109

[5] المرجع نفسه.

[6] شارل ديغول، مصدر سابق، ص 85.

[7] المصدر نفسه.

الجزائـــريين وأن مثـــل هـــذا الاتفـــاق لا يعقـــد إلا أرادوه بأنفســـهم وإن عصـــر إدارة الأوربيـين للأراضـي المحتلـة قـد انقضـى وأننـا واقعـون فـي هـذه المأسـاة فـي فتـرة تحـرر جميـع الشـعوب مـن نيـر الاسـتعمار و أنـه يجـب علينـا ألا نعمـل فـي الجزائـر إلا في سبيل الجزائر و بالاتفاق معها، على أن يطلع على ذلك جميع العالم.[1]))

2- عملية الرباط (Courroie) في الولاية الرابعة:

بعـد عمليـة التـاج التـي اعتقـد الجنـرال شـال بأنـه نجـح فـي تنفيـذها، انتقـل بقواتـه إلـى الولايـة الرابعـة بعمليـة أخـري، أطلـق عليهـا اسـم الربـاط التـي انطلقـت مـن 18 أفريـل إلـــى 18 جـــوان 1959 بقيـــادة الجنـــرال ماســـو(Massu) و نائبـــه الجنـــرال غراسيو(Gracieux)[2].

أولا:**التعريف بالولاية الرابعة:**

منـذ أن تبنـى أعضـاء مجموعـة 22 التـاريخيين قـرار الكفـاح المسـلح، شـرع فـي الإعـداد والتحضـير للثـورة حيـث تـم اعتمـاد التقطيـع الإداري الـذي كـان معتمـدا فـي المنظمـة الخاصـة باعتبـار أن عناصـر هـذه المجموعـة كلهـم كـانوا ينتمـون لهـذه المنظمة [3].

وعليـه عـين ديـدوش مـراد قائـدا للمنطقـة الرابعـة لكـن سـرعان مـا أسـتدعي هـذا الأخيـر لإدارة المنطقـة الثانيـة (الشـمال القسـنطيني)،التي شـهدت بعـض الخلافـات فـي حـين أستدعي رابح بيطاط لإدارة المنطقة.

ويمكـن أن نقسـم مرحلـة التنظـيم السياسـي والإداري للمنطقـة إلـى مـرحلتين أساسـيتين، ما قبل وما بعد مؤتمر الصومام.

1- المرحلة الأولى: 1954.1956.

وتـــولى قيـــادة المنطقـــة الرابعـــة الأولـــى كـــل مـــن رابـــح بيطـــاط قائـــدا للمنطقـــة (1957.11.01\ 1955.03.23) و نائبـــــه الأول ســـــويداني بوجمعـــــة (1956.04.16،1954.11.01) مســـؤولا علـــى منطقـــة متيجـــة بمســـاعد أحمـــد بوشـــعيب (1954.11.01، إلـــى ســـبتمبر 1955).نائبـــه الثـــاني، زبيـــر بوعجـــاج بمســـاعدة محمـــد مرزوقـــي، وبعـــد إلقـــاء القـــبض علـــى رابـــح بيطـــاط فـــي 23 مـــارس 1955، عـــين أعمـــر أوعمـــران قائـــدا للمنطقـــة الرابعـــة (1955.03.23، 1956.08.20) وتشكلت القيادة الثانية للمنطقة من:

- أعمر أوعمران قائدا للمنطقة.
- سويداني بوجمعة.
- سليمان دهيليس المدعو سي صادق.
- أحمد بوشعيب (ألقي عليه القبض في سبتمبر 1955)
- محمد زعموم المدعو سي صالح
- أحمد بوقرة، المدعو سي أمحمد

---

[1] [1] شارل ديغول، المصدر نفسه، ص 86

[2] Maurice Challe, op cit , p108

[3] نظيرة شتوان، مرجع سابق، ص ص 105.106

2- المرحلة الثانية 1962.1956:

وهي المرحلة التي ترجمت فيها قرارات مؤتمر الصومام وتحولت المنطقة الرابعة إلى ولاية رابعة تضم كل من البليدة،المدية، البراواقية قصر البخاري،ثنية الحد، مليانة، تنس، شرشال،الشلف،الاخضرية، عين بسام، تابلاط.[1]

وقد تم تعيين قيادة الولاية الرابعة على النحو التالي:

1- قيادة الولاية الرابعة الأول (سبتمبر1956.ديسمبر1956

وقد تولى مسؤوليتها العقيد أعمر اوعمران بمساعدة كل من:

- الرائد سليمان دهيليس المدعو سي صادق،مسؤول عسكري.
- الرائد أحمد بوقرة المدعو سي أمحمد، مسؤول سياسي.
- الرائد صالح زعموم المدعو سي صالح مكلف بالأخبار والاتصال.

وكان الهدف الأساسي لهذه القيادة الولائية الأولى هو العمل على ترجمة قرارات مؤتمر الصومام في ميدان الهيكلة والتنسيق والتنظيم العسكري والسياسي و الإداري.[2]

2- قيادة الولاية الرابعة الثانية:

و قد ترأسها العقيد سليمان دهيلس المدعو سي صادق خلفا للعقيد أعمر أوعمران الذي التحق بالخارج وامتدت فترة رئاسته من ديسمبر1956 إلى غاية أفريل 1957 و تكون المجلس الولائي خلال هذه الفترة من :

- العقيد سليمان دهيلس، مسؤول سياسي وعسكري.
- الرائد أحمد بوقرة، مسؤول عسكري.
- الرائد صالح زعموم، مسؤول سياسي.
- الرائد عمر أوصديق المدعو سي طيب، مسؤول الأخبار والاتصال.[3]

وما ميز هذه الفترة ما يلي

- تواصل عملية تنظيم الولاية طبقا لقرارات مؤتمر الصومام و الذي تدعم بعد إضراب 8 أيام (من 28 جانفي 1957 إلى 04 فيفري 1957) والتحاق عددا كبيرا من الشباب بصفوف الثورة.
- بداية تشكيل الكتائب حيث أصبحت لكل ناحية كتيبة ولكل منطقة فرقة كومندو ولكل قسم فصيلة.
- بداية تشكيل فيلق الولاية إلا هذا النموذج من التنظيم العسكري سرعان ما تم التخلي عنه لعدم ملائمته و الظروف القتالية بعد تطبيق مشروع شال الجهنمي.[4]
- تواصل العمليات الفدائية و التخريبية لمنشات العدو، كمين بلدية مناصر، دائرة شرشال بتاريخ 09 جانفي 1957،و كمين الداموس في 20 فيفري 1957، كما شهدت هذه السنة ارتفاع الروح القتالية في الولاية.

---

[1] Mohamed Teguia, l armée de libération, édition, Casbah, Alger, 2002, p 34

[2] Rabah Zamoum, si Salah mystère et vérités ; édition, Casbah, Alger, 2005, p 81.

[3] نظيرة شتوان، مرجع سابق، ص 117.

[4] المنظمة الوطنية للمجاهدين،مجلس الولاية الرابعة، التقرير السياسي، البليدة ،2001، ص 31

- مواجهة العناصر المضادة للثورة التحريرية.

لم تدم قيادة العقيد سليمان دهيلس طويلا، إذ سرعان ما التحق بالخارج في ربيع 1957، ليعين في قيادة العمليات العسكرية (C.O.M) و نائبا للعقيد هواري بومدين في القاعدة الغربية.[1]

3- قيادة الولاية الثالثة:

كان على رأس الولاية، في هذه المرحلة العقيد أحمد بوقرة المدعو سي أمحمد من أفريل 1957 إلى 05 ماي 1959،وبعد تولي هذا الأخير قيادة الولاية، شرع في تشكيل مجلس الولاية الذي عرف تغيرات عديدة خلال فترة قيادته.[2]

فكان أول مجلس ما بين أفريل 1957 إلى أفريل 1958، وكان مكونا من :

- العقيد أحمد بوقرة المدعو سي أمحمد، مسؤول سياسي وعسكري.
- الرائد رابح مقران المدعو سي لخضر، مسؤول عسكري.
- الرائد صالح زعموم، مسؤول سياسي.
- الرائد عمر أوصديق، مسؤول الأخبار والاتصال.[3]

واستمر هذا المجلس إلى غاية استشهاد الرائد رابح مقران المدعو سي لخضر، المسؤول العسكري في المجلس في 05 مارس 1958.

و من أفريل 1958 إلى سبتمبر 1958، أصبح المجلس مكونا من :

- العقيد أحمد بوقرة(سي أمحمد) مسؤول سياسي وعسكري.
- الرائد رابح زراري المدعو عزالدين، مسؤول عسكري.
- الرائد صالح زعموم، مسؤول سياسي.
- الرائد عمر أوصديق، مسؤول الأخبار والاتصال.[4]

وقد دام هذا المجلس إلى غاية تشكيل الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958، فتوجه الرائد عمر أوصديق إلى الخارج، إثر تعيينه كاتب دولة في الحكومة المؤقتة، كما التحق الرائد رابح زراري المدعو عز الدين بالخارج بعد إطلاق سراحه.[5]

---

[1] [1] المنظمة الوطنية للمجاهدين، المصدر نفسه.

[2] أحمد بن جابو، دور سي أحمد بوقرة في الثورة التحريرية،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ،جامعة الجزائر 2، 2000،2001،ص 46

[3] المرجع نفسه.

[4] Mohamed Teguia, op cit, p 97.

[5] القي عليه القبض من قبل قوات الحنرال ماسو في نوفمبر 1958، ونظرا لمكانته العسكرية في مجلس الولاية الرابعة، أراد ماسو إستغلاله مما يخدم مشروع سلم الشجعان الذي أعلن عنه الجنرال شارل ديغول في 23 أكتوبر 1958، فأخذ النقيب ماريون(Marion)، يطمئنه ويأخذه معه في جولات بمدينة الجزائر و السماح له بزيارة أهاه حتى يؤثر عليه نفسيا و من ثمة تحضيره للدور الذي سيمنح له، كما طلب منه تسجيل تصريحات و كتابة رسائل إلى مجلس قيادة الولاية الرابعة، لاقناعه بأنه لا جدوى من مواصلة الحرب و أن سلم الشجعان له فوائد كثيرة .

وبعد أن إطمان له العدو، أطلق سراحه في وسط الجبال لزرع الشك في صفوف أراد جيش التحرير، لكن بمجرد إطلاق سراحه، لم يعد الرائد عزالدين إلى الطرف الفرنسي بل فضل الاتصال بقيادة الولاية الرابعة، لتقديم الشروحات اللازمة لاقناعهم بأن مسايرته للعدو ما هي إلا خدعة للانفلات من قبضته. غير أن الأحداث التي كانت تجري في الولاية الثالثة فيما بعرف بعملية الزرق، جعلت مبررات الرائد عزالدين واهية.

ورغم ذلك ونظرا لحنكة العقيد سي أحمد بوقرة، تقرر إعفاء الرائد عز الدين من مهامه في مجلس الولاية الرابعة و إرساله إلى الخارج للالتحاق بالحكومة المؤقتة.

نضيرة شتوان، مرجع سابقن ص 119. أنظر ايضا..Mohamed Teguia, op cit , p 97

ومع سنة 1959،أصبح مجلس الولاية الرابعة مكونا من :

- العقيد أحمد بوقرة(سي أمحمد)، مسؤول سياسي وعسكري.
- الرائد الجيلالي بونعامة،، مسؤول عسكري.
- الرائد صالح زعموم، مسؤول سياسي.
- شغور منصب الإعلام والاتصال بعد رحيل الرائد عمر أوصديق والتحاقه بالقيادة في الخارج.

وما ميز هذه المرحلة :

- تنظيم مدينة الجزائر تنظيما محكما تفاديا للفراغ السياسي و أسندت عملية التنظيم إلى احمد فخار.
- التحاق عدد كبير من عناصر التنظيمات المناوئة بالثورة مثل تنظيم بلونيس بالولاية الرابعة وبلحاج و شريف بن سعيدي.
- بداية تطبيق العمليات العسكرية الكبرى بمجيء الجنرال شارل ديغول إلى الحكم في إطار مخطط الجنرال شال الشهير، مما أدى إلى تضييق الخناق على الثورة في الداخل.[1]

4- القيادة الولائية الرابعة:

ترك العقيد أحمد بوقرة المدعو سي أمحمد باستشهاده في يوم 05 ماي 1959،خلال معركة قاسية ورهيبة غير متكافئة، اشتبك فيها مع القوات الاستعمارية في قرية أولاد بوعشرة التي تقع ببلدية سي المحجوب ولاية المدية،[2] فراغا كبيرا في القيادة على مستوى الولاية الرابعة.

و في خضم هذه الظروف الصعبة ،أصبح مجلس الولاية الرابعة من :

- الرائد محمد زعموم المدعو سي صالح، قائد بالنيابة (05ماي 1959.جوان 1960) في انتظار تعيينه من قبل الحكومة المؤقتة (استشهد ولم يصله التعيين)، مسؤول سياسي و عسكري.
- الرائد الجيلالي بونعامة، مسؤول عسكري.
- النقيب عبد الحليم حليم المدعو سي حليم، مسؤول سياسي.
- الرائد سي لخضر بوشمع، مكلف بالاستعلامات و الاتصالات.[3]

وأهم ما ميز فترة قيادة العقيد صالح زعموم للولاية الرابعة:

- نقل مقر قيادة مجلس الولاية من الونشريس إلى التيطري.
- محاولة تجنب مؤامرات العدو و عملياته الكبرى.
- ضم المنطقة الأولى من الولاية السادسة إلى الولاية الرابعة وأصبحت تمثل المنطقة الخامسة من الولاية الرابعة، نتيجة الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الولاية السادسة خاصة بعد إستشهادالطيب الجغلالي نائب العقيد سي الحواس.

---

[1] المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير السياسي الجزء الاول، مصدر سابق، ص 35.

[2] محمد علوي،قادة ولايات الثورة التحريرية، (1962.1954) الطبعة الأولى، منشورات مديرية الثقافة لولاية بسكرة ،2013، ص 127.

[3] لخضر بورقعة، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، الطبعة الثانية، دار الحكمة، الجزائر 2000،ص 64

- المفوضات مع الجنرال شارل ديغول، فيما يعرف بقضية الاليزي، وما ترتب عنها من نتائج[1].

5-القيادة الولائية الخامسة(جويلية 1960/أوت 1961):

ظهرت هذه القيادة الولائية الجديدة مباشرة بعد قضية الاليزي، وعلى أثر تداعياتها، تشكلت ما يسمى باللجنة العسكرية للتنفيذ والتنسيق وهي عبارة عن مجلس استثنائي ضم قادة المناطق وهي:

- المنطقة الأولى، النقيب بلقاسم بن هني.
- المنطقة الثانية، النقيب عبد اللطيف طولبة.
- المنطقة الثالثة، النقيب يوسف الخطيب.
- المنطقة الرابعة، سي يوسف بن خروف.
- المنطقة الخامسة،الياس بابا علي.[2]

و في سبتمبر 1960، حلت اللجنة العسكرية للتنسيق والتنفيذ و شكل المجلس الولائي مكونا:

- العقيد الجيلالي بونعامة المدعو سي محمد، مسؤول سياسي وعسكري.
- الرائد سي يوسف بن خروف،.مسؤول عسكري.
- الرائد يوسف الخطيب، مسؤول سياسي.
- الرائد أحمد بن شريف (سرعان ما ألقي علية القبض في 28 أكتوبر 1960في نواحي سور الغزلان وبقي في السجن إلى غاية 1962.)[3]

وأهم ما ميز هذه المرحلة الصعبة التي عرفتها الولاية الرابعة:

- مواجهة العمليات العسكرية الكبرى في إطار مخطط شال الجهنمي (عملية الرباط courroie)
- انتقال مقر قيادة الولاية إلى البليدة.
- تشكيل المنطقة السادسة(مدينة الجزائر والساحل في أكتوبر1960).
- تنظيم مظاهرات 11 ديسمبر 1960.[4]

6- القيادة الولائية السادسة(09 أوت 05/1961 جويلية 1962):

ظهرت هذه القيادة الجديدة و الأخيرة في الولاية الرابعة، بعد استشهاد العقيد الجلالي بونعامة بمعية الرائد سي يوسف بن خروف في 08 أوت 1961 بالبليدة.وشكل المجلس الولائي من:

- العقيد يوسف الخطيب المدعو سي حسان،مسؤول سياسي وعسكري.
- الرائد لخضر بورقعة،
- الرائد سي محمد بوسماحة.
- النقيب عمر رمضان.[5]

---

[1] قضية الاليزي، تفاصيل أكثر أنظر في مشروع سلم الشجعان

[2] المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير السياسي، مجلس الولاية الرابعة، البليدة، 2001، ص21.

[3] المصدر نفسه .

[4]Mohamed Teguia, l Algérie, op cit , p 154.

[5]المنظمة الوطنية للمجاهدين ، مصدر سابق، ص 21.

و قد تميزت هذه المرحلة:

- مواصلة الكفاح المسلح.
- مواجهة المنظمة الإرهابية (O.A.S).
- مواجهة مشاكل وقف القتال مع العدو و تحضير استفتاء تقرير المصير 01 جويلية 1962.[1]

ثانيا: انطلاق عملية الرباط (courroie):

شملت عملية الرباط (الحزام) جبال الظهرة والتيطري والأطلس البليدي وجند الجنرال موريس شال قوات عسكرية كبيرة لاختراق المنطقة حيث بلغ عدد القوات العسكرية المجندة للعملية حوالي 40 ألف جندي حصرها فيما يلي:

1. كتيبتين لفرقة الكومندوس تولتا مسؤولية المراقبة و الحصول على المعلومات.
2. الفرقةالعشرين للمظليين التي كانت في الشلف.
3. الفيلق العاشر للمظليين بقيادة الجنرال ماسو ونائبه الجنرال غراسيو.
4. الوحدة الخامسة للمدفعية.
5. الوحدة الثانية للمدفعية البحرية.
6. فرقة المدرعات الموجودة بتيارت و تنس.

وكانت هذه القوات مدعمة بأسلحة الطيران من طائرات المطاردة (مراج) والمقنبلة (ب 26 وب29) والطائرات الاستكشافية و طائرات الهليكوبتر.[2]

كما استعان الجنرل شال،بفرق الهندسية العسكرية لتهيئه الممرات الجلية عن طريق شق 200 كلم لتمكين مختلف الوحدات القتالية من الوصول إلى الأهداف المسطرة.[3]

وبالإضافة إلى هذه القوات، استحدث شال مراكز للفصائل الإدارية المتخصصة (S.A.S)،بغية تعزيز مراقبة السكان والحيلولة دون احتماء وحدات جيش التحرير بهم.[4]

ألحق مخطط شال أضرار كبيرة بالولاية الرابعة التي عرفت أصعب مراحل نضالها ما بين 1960،1959،فقد جيش التحرير خلال هذه المرحلة نسبة كبيرة من جنوده ومناضليه و تدهورت إلى حد كبير ظروف النضال.

وعليه فان معظم جهات الولاية الرابعة÷ عرفت هجومات مكثفة سببت في تراجع كبير في قدراتها القتالية، بلغ حوالي 40 في المائة من إمكانياتها العامة.[5]

و حسب تقرير فرنسي مؤرخ في 04 جويلية 1959 فان حصيلة عملية الرباط (الحزام) بالولاية الرابعة يوضحها الجدول الآتي: (أنظر الجدول في شتوان ص 485).

---

[1] المنظمة الوطنية للمجاهدين ، المصدر نفسه.

[2] المنظمة الوطنية للمجاهدين،التقرير السياسي، الجزء الاول، مصدر سابق،ص 14.

[3] Maurice Challe, op cit, 108.

[4] ibid

[5] ibid.

ورغم هذه الخسائر الكبيرة، خلص التقرير الفرنسي، أن هذه العمليات لم تحقق أهدافها الكاملة فيما يخص القضاء على الثورة.[1]
نجحت قيادة الولاية الرابعة في وضع إستراتيجية، أقرها الجنرال موريس شال بنفسه، بأنها سببت له متاعب جمة،وفوتت عليه فرصة تحقيق الانتصار الكامل.[2]
و تتمثل إستراتيجية جيش التحرير في مواجهة مخطط شال في النقاط الآتية:

- إعادة تقسيم وحدات جيش التحرير الوطني إلى أفواج صغيرة تفاديا ضربات العدو المكلفة في الأرواح.
- مضاعفة القيام بالعمليات الخاطفة والمركزة ضد جيش الاحتلال في مركز تجمعه بالمدن لإرباك قواته ودفعها لإعادة الانتشار.
- خوض حرب المدن بنقل المعركة من الريف إلى المدينة لتخفيف الضغط وتسهيل عملية التموين التي كان يعاني منها جيش التحرير الوطني.
- انتهاج أسلوب المفاجأة والاستنزاف اليومي لطاقات العدو باستغلال معرفة عناصر جيش التحرير لميدان المعركة[3]و كنتيجة لهذه الخطة المحكمة التي وضعتها القيادة، فان الولاية الرابعة، واجهت جيوش شال الجرارة الزاحفة خلا أربع وأربعين يوما، مواجهة مستميتة وصمودا، اضطرت في الأخير بالنظر إلى التفاوت العددي والنوعي إلى التراجع نحو منطقة تابلاط.[4]

لم تستمر استماتة وصمود الولاية الرابعة بعد استشهاد العقيد بوقرة في العاشر من ماي 1959، في وجه الاحتلال بل ظلت تتكبد الضربات الموجعة من طرف وحدات جيش الاستعمار التي يوجهها اللواء العاشر بقيادة الجنرال ماسو.
كانت الخسائر كبيرة جراء هذه العملية العسكرية في صفوف وحدات جيش التحرير، حيث تراوحت ما بين 30 بالمائة إلى 40 بالمائة من القدرات القتالية و العددية للولاية.[5]
وعلى الرغم من الضربات المؤلمة التي تلقتها وحدات جيش التحرير الوطني بالولاية الرابعة في إطار مخطط شال الجهنمي، فان الإستراتيجية المعتمدة من قيادة الولاية حالت دون تحقيق الأهداف المسطرة من طرف شال، هذا الأخير الذي اعترف بخيبة أمله في العملية. قائلا: ((إن النتائج تعرفونها جميعا، لقد كانت أقل مستوى من مثيلتها بالقطاع الوهراني، والسبب يعود بشكل لا غبار عليه إلى نقص الإمكانيات التي جندت في ميدان كان صعبا جدا.))[6]
فشل شال في تحقيق مشروعه حسب الجنرال شال، كانت أكثر حظوظا للإفلات من قبضة العدو مقارنة بالولاية الخامسة ولهذا، فان النتائج هي أقل من تلك التي حققتها عملية التاج.[7]

---

2 Maurice Challe, ibid, p 120.
[2] ibid, p.p, 120.121.

[3] لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص46.
[4]المصدر نفسه.

[5] Gilber Meynier, Histoire intérieure du FLN 1954.1962, op cit, p 301
[6] Maurice Challe, op cit, p 120.
[7] S.H.A.T, 1H 3436- 3, bilan des opérations Courroie en wilaya 4, Alger 04 juillet 1959, commandement des forces en Algérie, région territoriale et corps d armées d Alger état major, 3eme bureau.

وضـف إلـى ذلـك، أن الجنـرال شـال كانـت عليـه ضـغوطات مـن قبـل الـوزير الأول ميشـال دوبـري (Michel Debré)،الـذي أعلمـه بـأن إمكانيـات الدولـة الفرنسـية لـم تعـد قـادرة علـى تحمـل التكـاليف وأن بـات ضـروري تقلـيص عـدد القـوات، ومـن ثمـة يـرى شـال أن هـذه الأسـباب دفعتـه إلـى وقـف عمليـة الربـاط والانتقـال إلـى الولايـة الثالثـة فـي شهر جويلية، قبل فصل الشتاء.[1]

- **عملية التوأمتين في الولاية الثالثة(opération jumelle):**

تعـد عمليـة التـوأمتين[2] مـن أكبـر العمليـات العسـكرية الفرنسـية علـى الإطـلاق إبـان الثورة الحريرية.

وقبـل البـدأ فـي تنفيـذ هـذه العمليـة، و مـن أجـل ضـمان نجاحهـا، أطلـق الجنـرال شـال عمليـة الشـرارة (Etincelles) علـى منطقـة الحضـنة لقطـع الاتصـالات بـين الولايـة الثالثـة والولايـات الأولـى والرابعـة والسادسـة و اسـتغرقت إثنتـي عشـر يومـا، مـن 08 إلى 20 جويلية 1959[3].

شاركت في هذه العملية:

- 21 فيلق من بينهم 15 فيلق من قوات الاحتياط العام.
- ثمان فرق مدفعية من بينهم فؤقتين من قوات الاحتياط العام.
- ثلاث وحدات للهندسة العسكرية.
- خمسة مفرزات التدخل المحمولة.[4]

قامـت هـذه القـوات بعمليـة تمشـيط منطقـة الحضـنة، جنـوب الولايـة الثالثـة وهـي السلسـلة الرابطـة بـين الاوراس وجرجـرة، حيـث شـملت أجـزاءا مـن الولايـات الأولـى والثالثـة والرابعـة والسادسـة، كالهضـاب العليـا لجنـوب سـطيف وعـين ولمـان وضـواحيها وهـي تعتبـر منـاطق عبـور تـربط جبـل بوطالـب والاطلـس التلـي بسلسـلة الاوراس ومنخفضـات الحضـنة الجنوبيـة وشـطها وجبـل المعاضـيد شـرقا وأولاد عدي القبالة إلى غاية جبال بلزمة ومحاذاتها.[5] ومن أهداف هذه العملية :

- التمهيد لعملية المنظار بالولاية الثالثة.
- عزل الولاية الأولى عن الولاية الثالثة.
- قطع الطريق والاتصال بين منطقة الحضنة والاوراس وجرجرة.
- السيطرة على منطقة الحضنة و القضاء على مجاهديها.
- حماية خط أنابيب النفط.[6]

خسـرت منطقـة الحضـنة خـلال هـذه العمليـة حـوالي 50 بالمائـة مـن قواتهـا حيـث كـان من نتائجها:

- القضاء على 303 مجاهد.
- أسر 138 مجاهد.

---

[1] Maurice Challe, op cit, p 111.

[2] المقصود بها الشقيقتين، (القبائل الكبرى والقبائل الصغرى)

[3] Maurice Challe, op cit, p 111.

[4] S.H.A.T, 1H, 1952, \ D1, L'opération jumelles, conférence du général Gilles sur les déroulements des opérations (Mai 1959- Avril 1960) ,p 23.

[5] libid, p 24.

[6] ibid

- توقيف 141 عضوا من المنظمة الإدارية و السياسية التابعة لجبهة التحرير الوطني.أما بالنسبة للخسائر المادية فقد تم إسترجاع مايلي:
- 189 قطعة سلاح حرب.
- 395 بندقية صيد.
- 123 مسدس أوتوماتيكي.
- أجهزة الاتصال.
- مخزن التجهيزات العسكرية و المواد الغذائية.[1]

ورغم عدم تكافؤ القوتين إلا أن وحدات جيش التحرير، قاموا بكل بسالة و استطاعوا عرقلة الجيش الفرنسي من خلال عدة اشتباكات.[2]

- **التعريف بالولاية الثالثة:**

تقع الولاية الثالثة في شرق الجزائر، وتتألف من جبال جرجرة وحوض وادي الصومام وجبال البيبان والجزء الغربي من جبال البابور و قسم من السهول العليا السطيفية و قسم من الهضاب العليا الشرقية وجنوب وغرب جبال الحضنة.[3]

كانت الولاية الثالثة ذات أهمية بالغة لموقعها الذي يتوسط أربع ولايات وهي الولايتين الأولى والثانية من الشرق و الرابعة من الغرب و السادسة من الجنوب.[4]

ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط،من سوق الاثنين شرق أوقاس و بجاية إلى منطقة زموري، ومن الشرق الولاية الثانية من سوق الاثنين على البحر، إلى سطيف عبر خراطة على طريق الجزائر قسنطينة، والولاية الأولى من سطيف إلى بوسعادة عبر برج بوعريريج و المسيلة.

ومن الغرب الولاية الرابعة من زموري على البحر شمالا إلى بوسعادة جنوبا عبر الاخضرية والبويرة وسيدي عيسى وعين الحجل، وفي الجنوب مدينة بوسعادة التابعة للولاية السادسة.و تم تقسيم الولاية إلى أربعة مناطق وهي:

1- المنطقة الأولى: تضم النواحي الاتية.

سطيف، برج بوعريريج، بوقعة، صدوق،أميزور،بوعنداس،برباشة،أزرو نبشار،قنزات،بني ورتلان،أيت عيدل.

2- المنطقة الثانية: تضم النواحي الاتية:

بجاية،لقصر،سيدي عيش، إعزرأمقران، إيفري،أقبو، تازملت، أكفادو، بويرة، أدكار، ملوزة، سيدي عيسى، صورالغزلان، لقصور، دريات.[5]

3- المنطقة الثالثة: وتضم النواحي التالية.

تيزي وزو، عزازقة، إعكوران، أزفون، عين الحمام، الاربعاء نايت ايراثن، مقلع، إيلولا اومالو، إليلتن.

---

[1] S.H.A.T, 1H, 1952, \ D1, op-cit, p 26.

[2]أحمد زديرة، الثورة الجزائرية ومخططات الحكومات الفرنسية، مجلة أول نوفمبر، الجزء الثاني، العدد 175، ص 50.49

[3]يحيى بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، دار البصائر للنشر و التوزيع، الجزائر،2009، ص11

[4]رشيدة موشاش،العنف الاستعماري في المنطقة الثالثة من الولاية الثالثة التاريخية 1962.1956،مذكرة لنيل شهادة الماحستير في التاريخ المعاصر،تخصص تاريخ الثورة التحريرية،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2012.2011،ص9

[5] Abdelhafid Amokrane El Hassani, Mémoire de combat, Edition ,Dar el oumma, Alger 1998, p175.

4- المنطقة الرابعة وتضم النواحي، برج منايل، دلس، دراع الميزان، ثنية، زموري، بوغني، جرجرة، معاتقة، ناصرية، بغلية، الأخضرية.[1]

قادة الولاية:

1- العقيد كريم بلقاسم (1954.1955).

2- العقيد محمدي السعيد المدعو سي ناصر**(**1956.1957**).**

3-العقيد أيت حمودة عميروش (1958.1959)

4- الرائد عبد الرحمان ميرة (مارس1959،نوفمبر 1959).

5- العقيد أكلي مقران المدعو محند ولحاج (1960.1962)[2]

- **عملية التوأمتين (opération jumelles)**

قبل أن يشرع الجنرال موريس شال في قيادة هذه العملية بنفسه[3]، مهد لها بجملة من التدابير والإجراءات التالية :

- تمشيط النقاط الفاصلة بين الولايات الثانية والثانية والرابعة وكانت عمليات استطلاعية تهدف كشف نقاط وأماكن تواجد المجاهدين ثم إجبارهم على الانسحاب من مواقعهم إلى نقاط ملغمة بوحداتهم.
- ضبط المواقع التي يتواجد بها جيش التحرير بعد الحصول على المعلومات عن طريق الاستنطاق.
- إنشاء مراكز عسكرية جديدة وفق خريطة توزيع جديد للسكان بعد حشدهم في مراكز التجمع السكاني و تغطية هذه المراكز ببطاريات المدفعية.
- ربط القرى النائية بشبكة من الطرقات لضمان تدخل مكثف في الوقت المناسب ودعم الحصار.
- عزل الثورة عن الشعب(تحت مبدأ إخراج السمكة من الحوض) وهو الدور المنوط بمكاتب الشؤون الأهلية(S.A.S) بمنع وصول المؤونة إلى المجاهدين وتوسيع نطاق المناطق المحرمة وإنشاء فرق الحركى والدفاع iالذاتي إلى جانب مراقبة توزيع المواد الغذائية.
- اختيار منطقة شلاطة على جبل أزرو نطهور على ارتفاع 1720 متر، كمركز لقيادة هذه العملية، وأطلق عليه مركز أرتوا(ARTOIS)ليشرف على المنطقتين القبائل الكبرى و الصغرى (جرجرة، أكفادو، تامقوط، حوض الصومام)[4]

انطلقت العملية في 22 جويلية 1959، بقيادة الجنرال شال نفسه، بفرض الطوق التام على الولاية بالجيوش الجرارة ومن المفروض وحسب مخطط شال ، أن

---

[1] Abdelhafid Amokrane El Hassan, Ibid.

[2] ibid

[3] هناك سبب دفع بالحنرال شال للاشراف بنفسه على هذه العملية، وهو التنافس ونزاعات التخصص والقيادة التي ظهرت بين جنرالات هيئة اركان الجيش الفرنسي في الجزائر، وهيئة أركان الجيش الفرنسي في قسنطينة، شنت هذه العملية بمشاركة كلا الجيشين ورفض كل منهما أن يعملوا تحت أوامر ضباط الجيش الاخرن فقام شال بادارنها تفاديا للشجار بين ضباطه، وليبين أيضا أنه القائد دون غيره. صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث،الجزائر 2008، ص210.

[4] رشيدة موشاش، مرجع سابق، ص 138.

العملية تنتهي قبل فصل الشتاء أي في شهر سبتمبر، لكن العملية دامت إلى غاية 08 أفريل 1960[1]

وقد احتلت هذه العملية، نظرا للدعاية التي أثيرت حولها و نظرا للآمال الكبيرة التي علقتها عليها القيادة الفرنسية، احتلت هذه العملية مكانة بارزة في الصحف الفرنسية التي أجمعت على أن هذه العملية، هي من أكبر وأضخم عملية نظمت في الجزائر منذ اندلاع الثورة بالنظر إلى الاستعدادات الكبيرة التي سبقتها و إلى العدد الجنود الذي استعمل فيها.[2]

وقد اعترفت القيادة الفرنسية، أنها جلبت لهذه العملية خمسة وثلاثين ألف جندي من مراكز خارجة عن نطاق العملية، بالإضافة إلى هذا العدد، أربعين ألف جندي، الموجودون في المراكز العسكرية القارة الموجودة داخل الولاية، ليصل العدد إلى أكثر من سبعين ألف جندي[3] في حين يذكر المؤرخ يحيى بوعزيز، أن عدد الجنود الفرنسيين في هذه العملية، قد وصل إلى 75 ألف جندي[4] وهو رقم مبالغ فيه، فالقوات الفرنسية وصلت على أقصى حد إلى حوالي 60 ألف جندي[5]، يؤطرهم أشهر الضباط العسكريين الفرنسيين في الجزائر من بينهم : غراسيو(Gracieux)، كازانوف(Cazanove)، جيلز(Gills)، دولاك (Dulac) و الجنرال بوني(Bonnet).[6] رئيس مركز قيادة الجنرال شال المكلف بالتنسيق والاستعلام، الذي يعتبر العنصر الأساسي الذي تعتمد عليه كل العمليات والمشرف على الدعم الجوي [7].

أما كيفية الحصار الذي ضربته القيادة العسكرية على الولاية الثالثة، فيمثل في التخطيط التالي:

- الطائرات العمودية تنقل جنود المظليين من اللواء العاشرة و اللواء الخامسة و العشرين، لتضعهم في جبال أكفادو، شرقي مدينة عزازقة، وهو جبل يبلغ ارتفاعه 1600 متر وتكثر فيه الغابات الكثيفة.
- وفي نفس الوقت البواخر الحربية تنقل جنود البحرية إلى الشاطىء الموجود في رأس سيقلي غربي مدينة بجاية.
- الجنود المختصون في تسلق الجبال، يتمركزون عند المسارب الجبلية الضيقة.
- أما الطرقات الكبيرة، فقد حوصرت بالدبابات والسيارات المصفحة على اختلاف أنواعها، وقد اعترفت القيادة العسكرية الفرنسية باستعمالها لأربعة ألاف نوع من هذه السيارة، و مائة دبابة، أما سلاح الجو فقد استعملت فيه الطائرات المقاتلة من B52 و B26 ومقاتلات جاغوار وT6 والمروحيات Bananes وSikorski وAlouettes لنقل الجنود على أرض المعركة في هذه

---

[1] Mohamed Teguia, op cit, p 306.

[2] جريدة المجاهد، الحزء الثاني10.أوت 1959، العدد 48، ص 202

[3] المصدر نفسه

3 يحي بوعزيز ، مرجع سابق، ص 161.

[5] Amar Azouaoui, Jumelles, le déluge en Kabylie, 3eme édition, édition EL Amel, 2013, p84.

[6] Maurice Challe, opcit, p 113.

[7] Mohamed Teguia, op cit, 305.

العمليـة، أمـا سـلاح البحريـة فقـد خصصـت لتغطيـة الجهـة الشـمالية للولايـة، خاصة غابة أكفادو وبونعمان و جيجل.[1]

ولا تقتصـر هـذه العمليـة الجهنميـة علـى محاصـرة جـيش التحريـر الـوطني، ولكنهـا تشـمل فـي نفـس الوقـت علـى محاصـرة المـدن و القـرى ومنـع النـاس مـن الـدخول إليهـا أو الخروج منها، وتفتيش جميع المنازل وذلك لحرمان المجاهدين من التموين.[2]

ولتحطـيم معنويـات الثـوار بهـدف تقـويض روحهـم القتاليـة وزعزعـة ثقـتهم فـي قـادتهم ومسـؤوليهم و تشـكيكهم فـي عدالـة وانتصـار القضـية التـي يناضـلون مـن أجلهـا، شـنت الإدارة الاستعمارية حربا نفسية رهيبة عن طريق المكتب الثاني[3].

إنشاء مكتب الحرب النفسية:

تـم إنشـاء مكتـب الحـرب النفسـية للقـوات المسـلحة الفرنسـية فـي الجزائـر فـي أول جـانفي 1953 وكـان يخضـع للسـلطة المباشـرة لقائـد الأعلـى لهيئـة أركـان مختلـف الجيـوش و تتمثـل مهمتـه فـي بلـورة و تنفيـذ الحـرب النفسـية والدعايـة وفقـا لأوامـر وتعليمـات القائـد الأعلـى لهيئـة الأركـان، كمـا تعـود للمكتـب مهمـة دراسـة وتنظـيم وتنفيـذ العمليـات غيـر القتاليـة،التي مـن شـأنها ضـرب معنويـات الخصـم و ضـرب إرادتـه القتاليـة، وقـد حـددت التعليميـة الوزاريـة الصـادرة بتـاريخ 4 أكتـوبر 1955 السياسة العامة في هذه المجال كالأتي:

- حمايـة وحـدات الجـيش الفرنسـي مـن الهجمـات المعاديـة التـي تسـتهدف تلاحمهـا ومعنوياتها.
- المسـاهمة داخـل فرنسـا و خارجهـا فـي العمليـات النفسـية التـي يـتم تنفيـذها فـي إطار الحرب الباردة.
- التحضير والاستعداد لحرب نفسية يمكن تنفيذها في أي وقت.
- إعـداد المخططـات و ضـبط العمليـات العامـة الواجـب اتخاذهـا فـي زمـن الحرب.
- إنشاء القسمات الإدارية المتخصصة.(S.A.A)

أنشـئت القسـمات الإدارة المتخصصـة فـي شـهر سـبتمبر 1955 بهـدف سـد العجـز وتـدارك الـنقص الفـادح والمسـجل فـي ميـدان إدارة الأهـالي، دلـك انـه عنـد قيـام الفرنسـيين بالبحـث فـي الأسـباب التـي دفعـت بـالجزائريين إلـى الثـورة، سـجل هـؤلاء أن مـن بـين الأسـباب هـو غيـاب شـبع كامـل لـلإدارة الفرنسـية بمنـاطق شاسـعة مـن القطـر الجزائري،وهـو مـا أدى، بـرأيهم إلـى انكفـاء الأهـالي علـى أنفسـهم وجمـاهير عريضـة من الأهالي تجهل كل شيء عن هذه الإدارة وتعيش على هامش الحياة العامة.

وبهـدف تـدارك هـذا العجـز الحاصـل فـي إدارة الأهـالي وإعـادة بعـث الاتصـال معهـم وتجريـد الثـورة مـن أهـم دعائهمـا- الشـعب- عمـد الحـاكم العـام جـاك سوسـتيل فـي شـهر مـاي 1955 إلـى تقـديم طلـب لـلإدارة المغربيـة لتزويـده بعـدد ضـباط الشـؤون الأهليـة

---

[1] Amar Azouaoui, Jumelles, op cit , p 84..

[2] المصدر نفسه.

[3] المكتب الثاني للمنطقة العسكرية العاشرة هو المكتب المكلف بالبحث عن كل المعلومات المتعلقة بالثورة و استغلالها، وهو الهيئة الوحيدة في مقدورها، بما أوتيت من إمكانيات، التفصي والفحص والتحقيق.
محمد بن داره، مرجع سابق، ص 74.

العـاملين بـالريف المغربـي، والهـدف مـن ذلـك القيـام بتجربـة مماثلـة فـي منطقـة الاوراس، مهـد الثـورة، لكسـبها فـي المرحلـة الأولـى إلـى صـف فرنسـا ودفعهـا فـي المرحلـة الثانيـة إلـى تنظـيم دفاعهـا الـذاتي ضـد الثـوار، حيـث ثـم وضـع هـؤلاء الضـباط معـززين بعـدد أخـر مـن ضـباط الشـؤون الصـحراوية الـذي اسـتقدموا مـن أقـاليم الجنـوب تحـت قيـادة الجنـرال قاسـتون بـارلانج(Gaston Parlange) الـذي قـام بـزرعهم فـي قلـب منطقـة الاوراس، ليقـوم هـؤلاء ببنـاء المراكـز والمقـرات الإداريـة في المنطقة ومن المهام الرئيسية للضباط القسمات الإدارية المختصة:

1- العمـل فـي مرحلـة الأولـى علـى إعـادة بعـث العلاقـات و الاتصـال مـع عـدد مـن العناصـر المقبولـة مـن السـكان مثـل قـدماء العسـكريين والمحـاربين ليـتم فـي مرحلة ثانية اتخاذهم وسيلة التقرب أكثر من السكان.

2- التعـرف علـى الاحتياجـات المحليـة و تسـجيل الملاحظـات والمطالـب ورفـع كل ذلك إلى القيادة العليا لدراستها والبث فيها.

3- البحـث عـن المعلومـات فـي كافـة الميـادين و اسـتغلالها وفـق الأسـاليب المعينة لكل حالة.

4- شـن معركـة نفسـية ضـد الثـوار و العمـل علـى عـزل الشـعب عـن الثـورة باسـتمالة السـكان إلـيهم عـن تقـديم خـدمات اجتماعيـة.[1]، علمـا أن نشـاط ضـباط هـذه المصـالح الإداريـة المختصـة، كانـت تدعمـه وتعـززه أنشـطة أخـري لـثلاث هيئـات ملحقـة بالقسـمة الإداريـة وهـي: النسـاء الملحقـات بالشـؤون الجزائريـة (Les Attaches Féminines des affaires algériennes) ومنشـطو الشـباب(les moniteurs de jeunesses) والمنشـطون المدرسـيون (les moniteurs d initiation scolaire).[2]

- وضع تعليمات مشتركة للقوات المسلحة الثلاث.[3]

وفـي أول مـارس 1955،أنشـأ المكتـب النفسـي الإقليمـي للمنطقـة العسـكرية العاشـرة لكـن نشـاطه الفعلـي لـم يبـدأ إلا فـي سـنة 1956، داخـل هيئـة أركـان القيـادة العليـا للجـيش الفرنسـي فـي الجزائـر ويخضـع للسـلطة المباشـرة للقائـد العـام، وهـو مـا يعكـس الأهمية التي أولتها هذه القيادة للمسائل المتعلقة بالحرب النفسية.[4]

أهداف عملية التوأمتين:

تتمثل أهداف عملية التوأمتين فيما يلي.

- اقتحام الولاية الثالثة وعزلها تماما عن كل الولايات الأخرى.
- اقتحام مقر قيادة الولاية الثالثة بأكفادو وبونعمان.
- كشف مخابئهم وملاجئهم ومقراتهم للقضاء على المجاهدين.

---

[1] محمد بن داره، مرجع سابق، ص 86

[2] المرجع نفسه ، ص 87.

[3] Paul Villatoux, L' armée française et la guerre psychologique en Indochine (1945.1955),Paris, 1996, p 82.

[4] SHAT, 1H, 2403\ D1, note pour le1 ère Bureau de L .E.M.A., sur la création d un organisme d action psychologique en Algérie, 1 mars 1955.

- تكثيف المراقبة العسكرية على كل مناطق الولاية، لشل حركة و نشاط المجاهدين.
- فرض حصار غذائي واقتصادي على كل سكان الولاية لتحطيم معنوياتهم وإرغامهم على التخلي عن الثوار (إخراج السمكة من الحوض)، بإقامة المناطق المحرمة والمحتشدات والتجمعات السكانية.
- إرضاء المتطرفين من العسكريين و المدنيين في الجزائر وفرنسا معا وإعطاء الدليل لهم على أن الجيش الفرنسي قادر على الأخذ بزمام المبادرة و إنقاذ الموقف.[1]

و رغم عدم تحقيق النتائج المسطرة لعملية التوأمتين، إلا الجنرال شال أصر على مواصلة المعركة، فعند زيارة شارل ديغول لمركز قيادة الجنرال شال بارتوا في أعالي جبال جرجرة في 30 أوت 1959، لوقوفه على النقاط والأهداف التي حققها شال من خلال تنفيذه مخططه، فقد أشار الجنرال شال إلى خريطته العسكرية وقال: ((هذه هي خريطة الجزائر، وكلما نجحنا في تهدئة جهة من الجهات وطوقنا الجانب الذي تقع فيه هذه الجهة. إننا بدأنا هجومنا على معاقل الثوار من الحدود المغربية من ناحية التراب الجزائري، وسنواصل هذا الهجوم إلى الحدود التونسية من الشرق، ونضمن أن لا نرجع إلى الوراء مطلقا، فإذا ما وصلنا إلى الحدود التونسية بهذا الزحف تكون التهدئة قد نجحت، وعندئذ نستطيع أن نعلن للعالم أن الحرب في الجزائر قد انتهت.))[2] وإذا كان الجنرال شال من خلال هذا العرض واثقا في خطته العسكرية للقضاء على الثورة التحريرية، فان الجنرال ديغول لم يكن يرى بأن الحل العسكري سينهي المعضلة الجزائرية: ((وقد توخيت أن أكشف النقاب عن المرحلة القادمة لخطتي أما الضباط المجتمعين حولي و طلبن منهم تسجيل كلماتي بدقة، وبعد أن أعربت عن ارتياحي لما شاهدت من الناحية العسكرية عندما فتشت القطاعات، صرحت لهم أن نجاح العمليات العسكرية الجارية أمرا ضروريا، لكنه لا يحل القضية الجزائرية، إلا إذا اتفقنا يوما مع الجزائريين و إن مثل هذا الاتفاق لا يعقد إلا إذا أرادوه هم بأنفسهم، إن عصر إدارة الأوربيين للأراضي المحتلة قد انقضى، وإننا واقعون في هذه المأساة في فترة تحرر جميع الشعوب من نير الاستعمار و إنه يجب علينا ألا نعمل في الجزائر إلا في سبيل الجزائر و بالاتفاق معها، على أن يطلع على ذلك جميع العالم، وإن مصلحة فرنسا وحدها هي التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار.))[3]

- **كيفية سير عملية التوأمتين:**

قسم الجنرال موريس شال عملية التوأمتين إلى أربع مراحل أساسية وهي:

المرحلة الأولى:

وتتمثل هذه المرحلة في العملية التالية:

---

[1] يجيى بوعزيز، مرجع سابق، ص 164.

[2] S.H.A.T, 1H, 1952, \ D1, L opération Jumelles, conférence du général Gilles sur le déroulement des opérations, (Mai1959_ Avril 1960), p 30.31.

[3] الجنرال ديغول، مذكرات الامل، التجديد1958.1962، مصدر سابق، ص 86.

1- عملية بيلفو(Pelvoux)

وهي العملية التي انطلقت في 22 جويلية إلى غاية 08 أوت 1959، حيث تم تمشيط منطقة القبائل الكبرى من الشمال إلى الجنوب، على مساحة تمتد من منطقة بونعمان إلى غابة أكفادو و منطقة سيدي عيش، و من الجنوب الشرقي للولاية إلى غاية مرتفعات جرجرة[1].وكان من نتائج هذه العملية :

- 416 شهيد.
- 177 أسير.
- الاستحواذ 56 قطعة سلاح حرب و286 بندقية صيد.
- تدمير مخازن المواد الغذائية والتجهيزات.[2]

المرحلة الثانية:

وتشمل العمليات العسكرية التالية:

2-عملية مون فيزو(Mont Viso)وبدأت من 10 أوت إلى 16 أوت 1959 عطت منطقة شرق جبال البيبان.[3]

3- عملية سوزان (Suzanne)

بدأت في 11 أوت إلى 16 أوت 1959 قام بها اللواء العاشر المظليين بقيادة الجنرال غراسيو(Gracieux) لتمشيط حوالي 200مربع، بحيث شملت الساحل البحري لمن القبائل الصغرى(منطقة بجاية حتى منطقة خراطة).

وبعد خمسة أيام من هذه العملية، كان من نتائجها، استشهاد خمسة مجاهدين و أسر خمسة وثلاثين، والحصول على 20 قطعة سلاح حرب و 31 بندقية صيد.[4]

المرحلة الثالثة:

بدأت فيها العمليات من 17 أوت إلى 17 أكتوبر1959 ومن نتائجها حسب الأرشيف الفرنسي:

خسائر جيش التحرير الوطني:	خسائر الجيش الفرنسي:
1390 شهيد.	88 قتيل.
807 جريح.	275 جريح
30 مفقود.	مفقودان
248 قطعة حرب فردية.	43 قطعة سلاح فردية.
10 قطعة حرب جماعية.	2 سلاح جماعي.
1129 بندقية صيد.[5]	28 فار من الجيش.[6]

المرحلة الرابعة:

بدأت هذه الأخيرة من عملية التوأمتين من 18 أكتوبر إلى 08 أفريل 1960 ومن نتائجها حسب المصادر الفرنسية :

---

[1]S.H.A.T, 1H, 1952\ D3, Bilan global de L opération Jumelles.
[2] ibid
[3] ibid.
[4] ibid
[5] ibid.
[6] ibid

خسائر جيش التحرير الوطني:	خسائر الجيش الفرنسي:
2222 شهيد.	167 قتيل.
1141 جريح.	462 جريح
31 قطعة سلاح جماعية.	30 مفقود
515 قطعة سلاح فردية.	60 فار.
1293 بندقية صيد.	152 قطعة سلاح فردية.
	93 قطعة سلاح جماعية.[1]

خرجت الولاية الثالثة من هذه العملية الجهنمية بخسائر فادحة في صفوف جيشها، فقدت خلالها الثلثين(2-3) من قواتها[2] من الجنود ونقباء ورواد من قادتها النوفمبريين أمثال محمد صالح مغني المدعو سي عبد الله و الرائد عبد الرحمان ميرة، و النقيب كريم رابح وغيرهم،وتذهب المصادر التاريخية إلى أن الولاية فقدت حوالي8000 مجاهد من 12.000 مجاهد، مجموع عدد المجاهدين في الولاية، شاركوا في أكثر من 1500 معركة عسكرية،[3]، و898 أسير.[4]

كما أقدمت جحافل جيش شال في حوض الصومام على إتلاف ما يعادل 15000 شجرة زيتون والقضاء على 250 رأس من القطعان،كما فقدت ذات المنطقة 1200بين شهيد وفقيد وحتى أولائك الذين اقتيدوا إلى المحتشدات، فان حياتهم كانت أشد فظاعة، ففي إحدى القرى التي كانت مهيأة سلفا لان تكون محتشدا، كان مقررا أن تضم 3000 فرد و أثناء عملية التوأمتين، حشدت قوات الاحتلال حوالي 15000 فرد في ذلك المحتشد مما جعل حياتهم هناك رهينة لمختلف الأمراض والأوبئة.[5]

- **الإجراءات المتخذة من طرف قيادة الولاية لمواجهة العملية:**

لواجهة هذه المخطط الجهنمي، اتخذت قيادة الولاية تحت قيادة العقيد أكلي مقران المدعو منحد أولحاج، الإجراءات التالية:

1- تفكيك وحدات جيش التحرير(الفيالق والكتائب) إلى أفواج ومجموعات صغيرة لتسهيل تحركها.

2- تجنب تجمع المجاهدين في مكان واحد مع تفادي المكوث طويلا في موقع واحد.

3- تجنب المواجهة المباشرة مع العدو وتكثيف نصب الكمائن وزرع الألغام في الطرق التي تستعملها الوحدات الفرنسية و نسف الجسور باستمرار.

4- تكتيف الحراسة ودمج المسبلين في جيش التحرير والاعتماد على النساء فيما يخص الاستعلامات والتموين.

---

[1] S.H.A.T, 1H, 1952\ D3, ibid

[2]مقابلة مع المجاهد ، الملازم أيت أحمد وعلي، يوم 2019.09.08 بمقر المكتب الولائي للمنظمة الوطنية للمجاهدين لولابة تيزي وزو، علىالساعة التاسعة صباحا .

[3] Amar Azouaoui, op cit, p 132.

[4]رشيدة موشاش، مرجع سابق، ص143

[5] Alistaire Horne, op cit , p 350.

5- توزيع المناشير عبر القرى و الأحياء لرفع معنويات المواطنين وإثبات استمرارية الثورة.[1]
6- التقرب من مراكز العدو نهارا والمكوث أمامها إلى غاية حلول الظلام لان طريقة المراقبة الجوية للعدو تستهدف المناطق البعيدة من مراكزها وإن لاحظ حركة على مقربة تجمعاتها فلن تكون محل شك، إذ تعتبرها من قواتها.
7- منع أي مبادرة فردية كمحاولة اشتباك مع العدو أو استفزاز مركزي عسكري حفاظا على الأرواح والذخيرة الحربية
8- إخفاء بعض الأسلحة مثل بران إنجليزي ورشاش 24 و30 أمريكي ورشاش 30 ألماني التي شأنها أن تعرقل التنقل بسبب وزنها الثقيل والإفلات من العدو في حالة وقوع اصطدام مفاجئ
9- السرعة في إخلاء المكان والانتقال من منطقة إلى أخرى تفاديا للقنبلة الجوية والمدفعية عند الاصطدام مع العدو
10- السهر على إزالة كل أثار عبور المجاهدين من أحذية ولباس ودماء الجرحى[2]

بالرغم من الخسائر المعتبرة التي مست الولاية، فان التأثير كان ظرفيا فقط، وأوجدت قيادة الولاية بدائل تتوفر عليها المنطقة في مقدمتها القوة البشرية الاحتياطية للثورة من المسبلين و الاحتياطيين التي أصبحت وحدات قتالية آمنة للمجاهدين.[3]

كما اثبت عملية التوأمتين، مدى ارتباط الشعب الجزائري بثورته وإصراره على استرجاع حريته واستقلاله بفضل الصمود المستميت للمجاهدين إلى جاني فعالية التخطيط و التنظيم المحكم للثورة في الولاية والذي أفشل عملية التوأمتين وأجبر شال أن يتوجه إلى الولاية الثانية قبل انتهاء العملية.[4]

وصرح شال في مؤتمر صحفي، أن نتائج العملية جاءت مخيبة للآمال بسبب إستراتيجية جيش التحرير القائمة على التحرك المستمر بوحدات صغيرة، بفضلها سيطر الثوار على الميدان، أما جيشنا أصبح عاجزا على القضاء على هذه الوحدات التي أضحت أشباحا أمامنا.[5]

- عملية الأحجار الكريمة (Pierres Précieuses)

بعد فشل عملية التوأمتين، توجه الجنرال موريس شال إلى الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) بقواته لتنفيذ عملية عسكرية أخرى من عمليات مخطط شال.

---

[1] Amar Azouaoui, op cit, p 110

[2] زاهية عامر،حراس الاكفادو للمجاهد عامر علي ماقورة، الثورة التحريرية الكبرى في الولاية الثالثة(1962.1957)، دار الحكمة، الجزائر 2012، ص 136.

[3] رشيدة موشاش، مرجع سابق، ص 144.

[4] بن شرقي حليلي، مرجع سابق، ص،265.

[5] Amar AZOUAOUI, op cit, p152

1- التعريف بالولاية الثانية (الشمال القسنطيني)

تقع الولاية الثانية(الشمال القسنطيني) في الشمال الشرقي للجزائر، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب، خط السكة الحديد الرابط بين سطيف وقسنطينة إلى منطقة الفراح، مرورا بسيبوس وسدراتة ومداورش إلى الحدود التونسية، ومن الناحية الغربية الطريق الوطني بين سوق الاثنين وسطيف مرورا بعموشة وخراطة ودرقينة.[1]

تحتوي المنطقة على كثافة سكانية عالية تتمركز معظمها في الأرياف و أخرى مختلطة مع الاوربين في المدن الكبرى ومن أهمها، عنابة، سكيكدة، قالمة، سوق أهراس، سطف، جيجل، واخرى أقل كثافة وأهمية مثل القالة، القل، الميلية، عزابة، بوشقوف، السمندو،ميلة وخراطة.[2]

قسمت المنطقة عشية الثورة إلى أربع نواحي وهي:

- **الناحية الأولى:** هي ناحية ميلة و يقودها لخضر بن طوبال بمساعدة - العربي برجم - ومن أهم مدنها، سطيف، خراطة، ميلة، شلغوم العيد، جيجل، الميلية.
- **الناحية الثانية:** هي ناحية السمندو وعلى رأسها زيغود يوسف، بمساعدة - محمد الصالح بن ميهوب - ومن أهم مدنها قسنطينة، سكيكدة، القل، الحروش، عزابة، السمندو، وادي الزناتي.
- **الناحية الثالثة:** هي ناحية عنابة ويقودها عمار بن عودة بمساعدة - محمد الهادي عرعار - وأهم مدنها، عنابة، القالة، الطارف، الحجار، قالمة، برحال، الفجوج، وادي العنب، شطايبي.
- **الناحية الرابعة:** هي ناحية سوق أهراس و يقودها باجي مختار بمساعدة – جبار عمر- و من أهم مدنها، بوحجار، بوشقوف، تاورة، سوق أهراس، خميسة، سدراتة، مداورش، المشروحة.[3]

قادة الولاية:

1- ديدوش مراد المدعو سي عبد القادر (1954.1955).
2- زيغود يوسف المدعو سي أحمد (1955.1956).
3- سليمان بن طوبال المدعو سي لخضر(1956.1957).
4- علي كافي (1957.1962).[4]

- **عملية الأحجار الكريمة:**

نظرا لشساعة مساحة الولاية الثانية ووُعورة جبالها وصعوبة مسالكها و تجذر الثورة التحريرية فيها، قسم الجنرال شال عملية الأحجار الكريمة إلى ثلاثة

---

[1] أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954.1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ب ت ، ص 76.

[2] يبتور علال، العمليات العسكرية في المنطقة الثانية- الشمال القسنطيني- من 01 نوفمبر إلى 20 أوت 1956، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2007.2008، ص 18.

[3] المرجع نفسه، ص 18.

[4] محمد علوي، مرجع سابق، ص 65.

عمليات رئيسية، كل منها مخصصة لجزء من الولاية و هي عملية فيروز(TURQUOISE) وعملية الزمرد(EMERAUDE) وعملية الزبرجد(TOPAZE).
والتي بدأت في شهر ديسمبر 1959 بقوة بلغت ما بين 35 ألف جندي إلى 50 ألف جندي بقيادة الجنرال جانو(JANOT) و شارك فيها كل من اللواء العاشر المضلي واللواء الخامس والعشرين المضلي والفرقة الثانية للمشاة المتكونة من اللفيف الأجنبي و المجندين الجزائريين.[1]
وأنشأ الجنرال شال مركز قيادته الذي سماه لانغودوك(LANGUEDOC)[2]على بعد 40 كلم شمال غرب منطقة الشمال القسنطيني مابين ميلة و رجاصة[3].

1- عملية الفيروز (TURQUOISE):
انطلقت هذه العملية في 2 نوفمبر 1959 إلى 30 سبتمبر 1960 بحيث تم تمشيط جبال البابور وجيجل و ميلة وميلية، قادها الجنرال دوكورنو(DUCOURNEAU) على رأس اللواء الخامس والعشرين المضلي[4].

2- عملية الزمرد (EMERAUDE):
بدأت هذه العملية في 6 نوفمبر1959 إلى غاية 30 سبتمبر 1960 و قادها الجنرال هيبارت (HUBERT) على رأس اللواء الحادي عشر والفيلق الثاني للبحرية في منطقتي القل وسكيكدة.[5]

3- عملية الزبرجد(TOPAZE):
بدأت هذه العملية من 9 نوفمبر 1959 إلى 30سبتمبر 1960 وشملت جبل إيدوغ بين عنابة وسكيكدة و إمتدت حتى منطقة القالة.[6]

- حصيلة عملية الأحجار الكريمة:
نشرت التقارير الفرنسية، أن الولاية الثانية خسرت مابين 40 في المائة إلى 50 في المائة من العدد الإجمالي للمجاهدين الذي يقدر ب 6800 مجاهد والأسلحة[7]، وهذا ما يوضحه الجدول الأتي:

خسائر جيش التحرير الوطني:	خسائر الجيش الفرنسي:
3600 شهيد.	296 قتيل.

[1] Maurice Challe, op cit , p 143.
[2] لانغودوك، مقاطعة إدارية تقع في جنوب فرنسا ومن أهم مدنها تولوز ومونبليي.
[3] ibid.
[4] Mohamed Teguia, L' Algérie, op cit , p 306.
[5] ibid
[6] ibid
[7] SHAT ,1H, 1953\ D2, L'opération pierre précieuses dans la région territoriale et corps d armée de Constantine, contre la wilaya 2.

1500 أسير.	541 جريح.
استسلام 36.	40 مفقود.
53 قطعة سلاح جماعية.	89 فار.
787 قطعة سلاح فردية.	14 سلاح جماعي.
1387 بندقة صيد.	251 سلاح فردي.[1]

فرغم هذه الخسائر التي تكبدتها الولاية الثانية في هذه العملية، إلا أنها قاومت بشجاعة كبيرة وتنفيذا لأوامر القيادة العامة للولاية، أصبح جيش التحرير موزعا إلى فرق صغيرة، حتى يسهل عليها الاختفاء من جهة، ومهاجمة مراكز العدو المنعزلة وتوجيه ضربات خاطفة للدوريات والقوافل الفرنسية من جهة أخرى، وهكذا انعكست الوضعية، فأصبح الجيش الفرنسي هو المتجمع في وحدات ضخمة و جيش التحرير هو الموزع في كل مكان، وبمقتضى ذلك، أصبح الجيش الفرنسي يواجه ثلاث أعداء، السكان، والأرض، ووحدات جيش التحرير، أما جيش التحرير فأينما حل يجد العون والترحيب.[2]

وعن هذه الإستراتيجية التي وضعتها الولاية، بذكر الجنرال دوكورنو، المشرف على العملية ((أن سكان هذه المنطقة صورة الأرض التي يقيمون بها، شديدو المراس، غلاظ الطباع، غير محبين لفكرة فرنسا، إننا نواجه ثلاثة أعداء في أن واحد، الجبال الوعرة، والغابات الكثيفة، والسكان.[3]

كما أصبحت الاشتباكات و الكمائن وتحطيم السكك الحديدية في العمليات الفدائية، تجتاح جميع المناطق التي مر بها برنامج شال، بل أنها لو تكن قاصرة على المناطق الجبلية، بل أصبحت تقع على أبواب المدن الكبرى، كما أن الفدائيين ضاعفوا نشاطهم في هذه المدن، بتخريب الطرق الرئيسية وشل المواصلات، ذلك مما جعل القيادة العسكرية الفرنسية تفرض حظر التجول في هذه المدن ابتداءا من الساعة السابعة مساءا.

إن خطة جيش التحرير الوطني في مواجهة مخطط شال، لم تؤد إلى إفشال المشروع حسب، بل أدت بالحكومة الفرنسية إلى تغيير القيادة العسكرية في الجزائر[4] وقد استدعت الجنرال شال إلى باريس و استبدلته بالجنرال كريبان(Grepin) في 23 أفريل 1960[5].

اختتم مسار العمليات الكبرى التي خاضها الجنرال شال بأراضي الولاية الثانية بالتوجه نحو الولاية الأولى في إطار عملية تريدان (Treident) لكن استدعائه إلى باريس حال دون تنفيذها، لتعوض بعملية أرياج (Ariege) التي قادها خليفته في الجزائر، الجنرال كريبان(Grepin)، من 6 أكتوبر إلى 20 ماي 1961 بتعداد يفوق 40.000 جندي، وبغطاء جوي كثيف بمختلف الطائرات الحربية.[6]

---

[1] SHAT ,1H, 1953\ D2, IBID.

[2] محمد لحسن زغيدي، مرجع سابق، ص 213.

[3] المرجع نفسه.

[4] المرجع نفسه، 233.

[5] Maurice Challe, op cit, p 143.

[6] Mohamed Teguia, op cit , p 308.

وعليه وبحلول شهر أكتوبر سنة 1961، انتهت أوضاع جيش التحرير الوطني بالولاية الأولى إلى نفس الوضعية التي كانت عليها عشية الانطلاقة، فمن حيث التعداد لم يكن يتجاوز 1000 إلى 1200 جندي، فتعداده ظل في تناقص مستمر بفعل الخسائر الكبرى التي سجلت في صفوفه، جراء الأوضاع المزرية التي خلفتها العمليات العسكرية لجيش الاحتلال وغدا بذلك المجاهد يعيش حالة التيه ولم يجد العدة الكافية لمواصلة المواجهة سوى قوة التلاحم الشعبي التي ظلت صامدة و لم تنفذ[1].

لقد أثر مخطط شال الجهنمي، تأثيرا بالغا على الثورة التحريرية من خلال عملياته العسكرية الضخمة،بحيث تعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل التي مرت بها الثورة على الإطلاق،[2] وتذكر بعض المصادر الفرنسية، أن الثورة الجزائرية خسرت حوالي 26 ألف جندي خلال سنة 1959، ناهيك عن الأضرار المادية.[3]

ولذلك يمكننا القول أن النشاط الثوري أثناء مخطط شال ضعف، نظرا لضخامة العمليات العسكرية التي لم تعرفها مثلها أي حرب استعمارية، وكذا الإمكانيات الهائلة التي وفرت لهذه الآلة الضاغطة(Le rouleau Compresseur)

وكانت الثورة الجزائرية غير قادرة لهذا النوع من الحرب، فحوالي مليون جندي فرنسي يقابلون مابين ثلاثين إلى ستين ألف من تعداد جيش التحرير الوطني وأغلبه في الحدود.

ويذكر المجاهدين في شهادتهم، أنه خلال العمليات العسكرية لمخطط شال، انتهى زمن الذي كان فيه المجاهدين يتحركون بأعداد كبيرة نهارا وليلا، ولم يبقى إلا مجموعات صغيرة بدون ذخيرة وتناقصت وسائل العيش نتيجة الحصار.[4]

ويذكر السيد فرحات عباس في كتابه تشريح حرب، أن العقيد محند ولحاج، قائد الولاية الثالثة،أسر له، أنه مر عليه وقت لم يكن باستطاعته أن يوزع على جنوده أكثر من تينتين وانه لم يكن بحوزته في بعض الأيام إلا ثمانية خرتوشات وبعض جنودنا كانوا قد بدءوا يفكرون في الاستسلام، وعندما يذكرون ذلك، كان الأقوى فينا والأقدم والأكثر احتراما يميعون الحديث بالتذكير بأن مكاتبنا بين أيدي الله سبحانه وتعالى.[5]

ونفس السياق صرح العقيد عمر أوعمران الذي كان مسؤولا عن التموين العام في جبهة التحرير الوطني، أن جيش التحرير تكبد خسائر كبيرة في العدة والعتاد، حيث سقط 6000 جندي في ظرف شهر في منطقة بوشقوف (عنابة) فالحصار المضروب من خلال الحواجز التي أقامها الجنرال شال، خلق أزمة حادة في إدخال الأسلحة إلى الداخل، إلى جانب الخسائر في صفوف الإطارات السياسية

---

[1] احمد مسعود سيد على، مرجع سابق، ص 143.

[2] تقرير شامل عن ولاية الاوراس رفعه الرائد مصطفى بن النوي إلى هيئة الاركان بتاريخ 21 نوفمبر 1961، في عبد الحميد زوزو، على ضوء وثائق جديدة، دار هومه لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2004، ص 485.

[3] بن شرقي حليلي، مرجع سابق، 270.

[4] مقابلة مع المجاهد أيت احمد وعلى المدعو سي وعلى، مصدر سابق.

[5] فرحات عباس، تشريح حرب، ترجمة أحمد منور، طبعة المسك، الجزائر 2010 ص 338.

للثورة[1] شهدت عملية التسليح هاجسا مهولا، أصبح يقلق قادة الثورة وأصبحت قوافل الإمداد تتضايق من الحراسة المشددة من طرف الجيش الفرنسي عبر الحدود، وأن جل العناصر تستشهد وهي تعبر الحدود، ويذكر تقرير الولاية الثانية أن آخر قافلة للسلاح مرت بتراب الولاية، متوجهة إلى الولاية الثالثة، كانت بتاريخ 24 جوان 1955، ولم يبق أي مصدر للتسلح سوى ما يغنمه المجاهد من أرض المعركة، أو من تهريب بعض الأسلحة من طرف الشباب الجزائري المجند في جيش الفرنسي.[2]

استراتيجية الثورة في مواجهة مخطط شال :

لقد واجهت الثورة التحريرية ، مخطط شال وتصدت له بكل الوسائل الممكنة وعاشت الجزائر من خلال هذا المخطط، بطولات صنعت ملحمة الثورة التحريرية الكبرى في مواجهة فرنسا الاستعمارية لقد عمدت القيادة العليا للثورة، إلى إستراتيجية جديدة تناسب الوضع العسكري الجديد والمتمثل في مخطط شال الجهنمي والمتمثلة في:

1- تقسيم الكتائب:

إن المتبع لتطور الثورة التحرير، يجد أن برنامج شال فاشل منذ بدايته، وذلك لان الجنرال شال أقام مخططه على نظرية كانت ظروف الثورة قد تجاوزتها و المتمثلة في أن كل ولاية مستقلة عن الأخرى، قد كان ذلك في بداية الثورة وذلك لقلة العدة والعدد وحداثة التجربة،أما في هذه الفترة، فان جيش التحرير قد أصبح جيشا منظما، له قيادة عليا تشرف على كل الولايات وتنسق فيما بينها، وهذا ما لم ينتبه إليه الجنرال شال، ولكي تخفي القيادة الفرنسية فشلها في المخطط، للرأي العام الفرنسي، لجأت إلى تهجير السكان وتجميعهم في محتشدات، لعلها تجد الثوار فيما بينهم ولتتمكن كذلك من عزل الشعب عن ثورته بالقوة.[3]

إن التباين الكبير بين القوى العسكرية، كان واضحا بين الطرفين، فكتيبة جيش التحرير الوطني التي تضم مائة وعشرة مجاهد، أصبحت تواجه عناصر الجيش الفرنسي الذي يتراوح ما بين ألف وأربعمائة إلى ألفين جندي، ناهيك عن الترسانة التي يمتلكها من عتاد ثقيل من دبابات وطائرات استكشافية ومقاتلة، وهو الوضع الذي فرض على قيادة الثورة التحريرية،الاعتماد على إستراتيجية تقتضي التواجد في كل مكان وزمان لإجبار الجيش الفرنسي على تشتيت قواته من خلال تقسيم كتائب جيش التحرير إلى أفواج والأفواج إلى مجموعات صغيرة حتى يسهل تموينها وتطبيق حرب العصابات المناسبة لهذه الحرب، من خلال تكثيف العمليات المحدودة الهجومات المضادة السريعة والخاطفة على العدو في مراكز تجمعه وفي المدن إلى جانب المعمرين وإقامة كمائن مضمونة النتائج[4].

---

[1] Mohamed Harbi, Gilbert Meynier Le FLN, Document et Histoire (1954.1962) ED Casbah, Alger, 2000,p 92.

[2] التقرير السياسي المقدم في الملتقى الوطني الاول لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من 20 أوت إلى 31 ديسمبر 1958، ص 161.

[3] محمد لحسن زغيدي، مرجع سابق، 233.

[4] لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص 46

وكانت لهذه الإستراتيجية المحكمة دورا كبيرا في إرهاق الجيش الفرنسي وإعاقته في تحقيق أهدافه، بل شكلت عليه خطرا كبيرا وإزعاجا مستمرا، أدى إلى تدني حالة الجندي الفرنسي النفسية والجسدية، وأصبحت هذه المجموعات الصغيرة تظهر في المناطق التي كان يعتقد الجيش الفرنسي أنه مناطق محررة، وهو ما أجبره إلى إعادة تطهيرها مرة أخرى،لاسيما أن هذه العمليات العسكرية نفذت في مناطق جبلية صعبة المناخ والتضاريس، وهو ما لم يتعود علية الجندي الفرنسي، مما حال دون بلوغ الجيش الفرنسي غايته، عكس وحدات جيش التحرير التي ألفت المناطق الجبلية وتعودت على مناخها البارد وتضاريسها الوعرة[1]

إن الجيش الفرنسي، لو يواجه قوة كبيرة، بل واجه معارك صغيرة، وكانت وحدات جيش التحرير هي التي تختار المكان والزمان المناسبين والطريقة المثلى لشن هجماتها وضرب صفوف العدو الفرنسي سواء في المقدمة أو في المؤخرة أو من الجانبين [2] وفي هذه السياق يشير العقيد انطوان أرغو، أن الإستراتيجية التي انتهجها جيش التحرير أفشلت مخطط شال، و إن واصل الجنرال موريس شال الحرب في الجزائر على نفس الطريقة، فمصيرها الفشل[3] وأن ديان بيان فو جديد ممكن في الجزائر[4]

وهكذا استطاع جيش التحرير الوطني، أن يحقق نتائج كبيرة وأفشل مخطط شال الجهنمي وأثبت زيف إدعاء قيادة الجيش الفرنسي القوي في تطهير الجبال والمدن والغابات

2 ـتكثيف الأعمال الفدائية ونقل الحرب إلى المدن:

يعتبر العمل الفدائي[5]أحد أساليب الكفاح المسلح، تعود نواته إلى تكوين المنظمة الخاصة 1947، حيث تتهيأ لأعمال فردية وجماعية يتوفر فيها عنصر المفاجأة والمباغتة وضرب الأهداف العسكرية والإستراتيجية للعدو الفرنسي، وقد اعتمدته جبهة التحرير الوطني منذ إعلانها الثورة المسلحة وخاصة في المدن الكبرى بحكم ظروفها وطبيعتها وتعذر قيام العمليات العسكرية فيها حيث كانت جبهة التحرير بالإضافة إلى محاربتها الاستعمار الفرنسي، مجبرة بأن تحارب كل عنصر فاسد والقضاء على العملاء[6].

قرر جيش التحرير الوطني الانسحاب من الجبال محط أنظار القوات العسكرية الفرنسية خلا تنفيذ مخطط شال إلى المدن وضواحيها، تجنبا المواجهة مع قوات

---

[1]بن شرقي حليلي، مرجع سابق، ص 279

[2] الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية، قلب الثورة النابض، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 94.

[3]Antoine Argoud, La décadence, L imposture et la tragédie, édition Fayard, Paris, 1974, p 180

[4] Jacques Arnault, L armée Française, et la stratégie du FLN en 1960, in revue la nouvelle critique, janvier 1961,no 122, p 61

[5] الفدائي هو عبارة عن ثوري منخرط في معركة التحرير، فهو جندي من جنود الثورة لا يتميز عن غيره من جنود الثورة،إلا انه يعيش في القرية أو المدينة ولا يرتدي البذلة العسكرية ومن مواصفاته، أنه هادئ الطبع وقليل الكلام وكاتم الأسرار ولكي يقبل في صفوف الثورة، كان يكلف بعملية فدائية كشرط أساسي، ويعتبر الفدائي جندي إحتياطي لجيش التحرير.
عبد الله مرتاض، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية(1962.1954)، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر (ب ت)، ص 64.

[6] عبد الوحيد جلامة، العمل الفدائي بمدينة تلمسان خلال الثورة التحريرية الجزائرية(1962.1957)، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 3، عدد 5، جامعة تلمسان 2013، ص 3

العدو و لفك الحصار على القرى المداشر التي تعرضت لعمليات تمشيط واسعة ومكثفة ولتدعيم خلايا الثورة التحريرية في المدن وتعزيز تواجدها بين أوساط المجتمع لرفع معنوياته من جهة وتدمير البنية التحتية للاستعمار الفرنسي من جهة أخرى، من خلال نصب الألغام والمتفجرات في الجسور والطرقات التي تمر عليها الوحدات العسكرية الفرنسية وقد لعب العنصر السنوي دورا مهما في التموين والاتصال والعلاج ونقل الأخبار بين المدن والقرى
تعتبر الفدائية مجاهدة تنفد عملياتها في المدن وتعيش وسط سكان المدينة، فهي لا تلبس الزي العسكري مثل الجندي بل تحتفظ بمظهرها الطبيعي كي لا تثير شكوك العدو الفرنسي في تصرفاتها و أعمالها، وأغلب الفدائيات من الطالبات اللائي تركن دراستهن بعد الإضراب الذي شنه الطلبة في 19 ماي1956 والتحاقهم بصفوف الثورة[1]
تتميز الفدائية بتربية مثالية و بخصال سامية منها الصمود والصلابة والإيمان الراسخ بقيم نوفمبر الذي لا تزلزله المتاعب والأخطار وهي مشحونة بطاقة من حديد و لا تهاب الموت، إنها تهتم بتطبيق مشاريع فدائية بالغة الأهمية حيث تقوم بعمليات تدمير مراكز العدو الفرنسي من محافظات الشرطة والدرك و المقاهي وقاعات السينما، كما تقوم الفدائية بقتل الخونة و كل من يقف في طريق الثورة، غالبا تنفذ عملياتها في وضح النهار وتحت أعين الطغاة، دون ن يشعروا بوجودها أو يشككوا في تصرفاتها، تمكنت بصمودها ونباهتها أن تنشر الرهب والفزع والقلق في صفوف قوات الاستعمار والمعمرين، وزيادة على هذه الأعمال التدميرية، فهي التي تحمل الأسلحة و المتفجرات وأنواع أخرى من العتاد والوثائق إلى المسؤولين من مكان لأخر ومن مدينة لأخرى،فسجل تاريخ الثورة بأحرف من ذهب أسماء الشهيدات والبطلات أمثال وريدة مداد، وهيبة قبائلي،
مريم وفضيلة سعدان وحسيبة بن بوعلي، ومريم بوعتورة والجميلات الثلاث، جميلة بوحيرد، جميلة بوعزة، جميلة بوباشا و مئات ممن سقطن في ساحة الشرف

مريم بوعتورة:
التحقت بالثورة سنة 1956 عندما أعاد العدو الفرنسي نظام التربيع الذي وعد به الجنرال شال ديغول للقضاء على الثورة و كان التمشيط والتفتيش يوميا وفي هذه الظروف التحقت مريم بالعمل الفدائي و ساهمت في عدة عمليات ناجحة كان أخر مطافها مدينة قسنطينة حيث نفذت رفقة الشهيد البطل محمد حملاوي عدة عمليات في قلب المدينة ضد منشات العدو العسكرية ومراكز الشرطة والخونة، وعندما اكتشف العدو أمرهما، التجأ إلى أحد المنازل القريبة من مقر الولاية، حاصرهما العدو و اشتبكا معه طويلا إلى أن نفذت ذخيرتهما و رفضا الاستسلام، فما كان من العدو إلا أن قام بنسف المنزل، فاستشهدا معا في 8 جوان 1960[2]

[1] أنيسة بركات درار، نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985، ص 51
[2] علي كافي، مصدر سابق، ص 200

مسيكة بن زيزة:
التحقت بالثورة في سنة 1956، كانت نموذجا حيا للعمل الثوري والنشاط و الاستماتة، كانت مسؤولة عن مركز صحي في منطقة محرمة في دشرة وادي مسعودة قرب الميلية، وعندما كانت طائرات العدو تقنبل المنطقة، شرعت في إجلاء المرضى والعتاد الصحي والتموين، رفقة مساعديها وإخراجهم من المستشفى(المخبأ) ونقلهم إلى مكان آخر وصادف أن نسيت حقيبتها الطبية وبها بعض الوثائق، فرجعت إليها وهناك حصدتها القنابل فاستشهدت و نجا من كان في المركز.[1]
لقد اعترف الجنرال جاك ماسو بالدور البارز الذي لعبته المرأة الجزائرية أثناء حرب التحرير، حيث وصفها في كتابه معركة الجزائر الحقيقية.يقول ((لقد حملت المرأة الجزائرية القنابل ووضعتها في الأماكن المناسبة وأصبحت جماعة تشكل شبكة حقيقية بفضل أجهزتها وجمالها الفاتن والبراءة المصطنعة في سلوكها، استطاعت بكل سهولة أن تخترق الأوساط التي تريدها دون إثارة انتباه العدو وتمكنت من تنفيذ مهام ذات دقة.)) [2]
لقد كانت المرأة الجزائرية في الموعد دائما ولم تبخل من يوم من الأيام بالتضحية والجهد، بل كانت مناضلة ومجاهدة وفدائية ومسبلة وممرضة ومرشدة اجتماعية تقدم النصائح المتعلقة بكيفية تربية الأطفال والاعتناء بنظافتهم وصحتهم والتوعية بأهداف الثورة التحريرية و إجهاض مخططات العدو في استمالة المرأة الجزائرية من خلال الجمعيات الخيرية و الاجتماعية التي أنشاها سوستيل و بيجار و سيدة صالان[3] ولذا فتنشيط الأعمال الفدائية ونقل الحرب من الجبال إلى المدن وتكثيفها، جعل من الثورة التحريرية تقلص من حجم خسائرها البشرية ووجدت لنفسها منفذا تتنفس منه وحدات جيش التحرير الوطني.

3- تنشيط العمليات العسكرية على الحدود وعبور الأسلاك الشائكة المكهربة:
عمل جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية على تنشيط العمل الثوري من خلال تكثيف العمليات العسكرية وإقامة الكمائن وعبور الأسلاك الشائكة التي أفرزت أضرارا وانعكاسات سلبية على الثورة وخاصة الجاني العسكري، ذلك أن الولايات تشتكي من نقص الذخيرة والسلاح وعرفت عملية العبور عدة طرق ومن أهمها ما يلي:
1-طريقة العبور عبر الأودية لتجنب حقول الألغام وتجنبا لملاحقة قوات الاستعمار.
2- طريقة العبور بعد الحفر تحت الأسلاك الشائكة ورفعها عن الأرض بواسطة الأخشاب [4]،والعملية جد صعبة، ذلك إنها تتطلب وقتا كبيرا لانجاز عملية الحفر

---

[1] علي كافي، مصدر سابق، ص 200
.2 Jacques Massu, La vraie bataille d Alger, édition Plon, Paris, 1971, p 179.
[3] علي كافي، مصدر سابق، 199
[4] يذكر علي كافي أن التنقل عبر الخطوط المكهربة يعود إلى العمال الذين شاركوا في إقامة الخط المكهرب مع الجيش الفرنسي، فكانت هناك إتصالات معهم ليكونوا مرشدين في تنقلات المجاهدين لأنهم كانوا يعرفون مواقع الألغام التي وضعها الاستعمار، لأنهم

وقد يكون ذلك أصعب في المناطق الصلبة والصخرية ومن ثمة فان هذه الطريقة لا نجد لها تطبيقا إلا حيث تكون الأرض سهلة.[1]

3-العبور باستعمال المقصاة المغطاة بالمطاط العازل، جيء بها من ألمانيا حيث بإمكانها قطع خطوط مكهربة وقد استعملت الثورة هذه الوسيلة على نحو مكثف وواسع ولعل السر في توسيع نطاق استعمالها هو السهولة الكبيرة التي يجدها المجاهد في حمل المقص أو استعماله، فضلا عن السرعة في إحداث الفجوات على مستوى الخط المكهرب.

4- العبور باستعمال المحول الكهربائي الذي يعزل الشحنات الكهربائية دون أن يقطعها و كانت هذه الطريقة الأنجع والأسهل لعملية العبور و هي الوسيلة التي تعكس قدرة الثورة على استخدام التقنيات الجديدة، رغبة منها في مواجهة خطي موريس وشال، مواجهة كفيلة بتحقيق نوع من الانفراج للولايات الداخلية، وقد حققت هذه الوسيلة نتائج إيجابية حيث تعذر على قوات الاستعمار المراقبة للخطين ضبط وتحديد مكان القطع، حيث المحول يقطع الجزء المكهرب الواقع بين موضعي الشد، الأمر الذي يجعل التيار الكهربائي يستمر في السيران ولكن في المحول وليس في الخط.[2]

5- العبور باستعمال الصندوق الخشبي، حيث يوضع على السلك المكهرب ثم يمر بداخله المجاهد وقد استعمل الصندوق مرات عديدة باعتبار أن الخشب مادة عازلة.

6- طريقة استعمال أنابيب معدنية طولها ما بين 1.5 إلى 2 متر وقطرها 6 سم ووزنها 6 إلى 10 كلغ وتسمى طريقة ''البنغالور الطوربيدو'' المحشوة بالمتفجرات، بحيث كل أنبوب يحمل بين طرفيه أسلاك لوضع مشاعل التفجير وكان جيش التحرير الوطني يستعمل هذه الطريقة في الكثير من الأحيان في عمليات التخريب الأسلاك المكهربة[3] ولقد شرعت الثورة في استعمال هذه الطريقة خلال شهر ديسمبر 1958، على مستوى الحدود الغربية ثم أضحى يعمم شيئا فشيئا إلى أن صار تستعمل في كل محاولة للعبور.[4]

- معارك جيش التحرير الوطني(1960.1959):

خاض جيش التحرير الوطني خلال فترة مخطط شال ما بين (1960.1959) عدة معارك هامة وكمائن خاطفة وعمليات تصفية وهجومات على مراكز عسكرية ومنشآت اقتصادية سواء داخل الوطن أو على الحدود الشرقية والغربية

- معركة جرمونة بتاريخ 1959.09.13:

تمركزت كتيبة من المجاهدين بغابة جرمونة بولاية الثالثة، فعلم العدو بوجودها هناك، فقام بعملية تمشيط واسعة وحشد لها قوة هائلة لقضاء عليها من يوم

شاركوا في وضعها وكانت عملية إختراق الحط المكهرب تتم عن طريق حفر طريق تحت الخط أو قص الخطوط المكهربة وهذه الطريقة تتطلب سرعة التنفيذ وعواقبها كبيرة باعتبار أن دوريات المراقبة لا تنقطع ليلا ونهارا.

على كافي، مصدر سابق، ص 274

[1] جمال قندل، مرجع سابق، ص113

[2] المرجع نفسه، ص 114

[3] حفظ الله بوبكر، التموين والتسليح إبان ثورة التحريرية الجزائرية(1962.1954)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2006.2005، ص 403

[4] جمال قندل، مرجع سابق، ص 116

1959.09.13 وتبادلا النيران لمدة يومين كاملين، وقد شارك في هذه المعركة سلاح الطيران والمدفعية الثقيلة ، وأسفرت هذه المعركة عن استشهاد 27 مجاهدا وجرح ثلاثة عشر وأسر ثلاثة، أما من طرف العدو فقد تم إحراق سيارة جيب وإسقاط طائرة استكشاف وغنم رشاشتين من نوع ماط 49 ومماط51، ورشاشين طامسون وقتل 45 عسكريا وجرح 50 جنديا[1]

- **معركة سعدية:**

وقعت هذه المعركة بجبل سعديو بمنطقة الونشريس بالولاية الرابعة، يوم 27 مارس 1959، شاركت في هذه المعركة، كتيبة من الولاية الرابعة وأخرى من الولاية الخامسة، كان هجوم الكتيبتين على قوات الهندسة الفرنسية التي كانت تعمل على شق الطرقات بين الجبال لتسهيل عملية ملاحقة الثوار في المناطق الوعرة وكانت مدعومة من قبل القوات المحمولة جوا ومن نتائج هذه المعركة، إسقاط طائرة من نوع (هليوكوبتر سيكورسكي) وإلقاء القبض على طاقمها الحربي المكون من جنديين.[2]

- **معركة الحدود:**

لم تبدأ العمليات العسكرية واسعة النطاق المنظمة من قبل جيش الحدود ضد الحاجز بالشرق إلا في شهر فيفري سنة 1959، فقد وقعت اشتباكات كبيرة أثناء محاولات عبور الحواجز،وتصاعدت الهجومات التي يشنها جيش التحرير الوطني على مستوى الحدود في الوقت الذي كانت تجري فيه العمليات العسكرية الكبرى لشال، وتعرضت العديد من المراكز إلى هجومات مباغتة بمناطق كيفو ولامي وموني وتوسانت و عين زانة ابتداءا من 14 جويلية 1959[3].

- **معركة عين زانة:**

تعتبر معركة عين زانة، شمال مدينة سوق أهراس، قرب الحدود الجزائرية التونسية من أهم العمليات العسكرية الحدودية التي استهدفت مركز عين زانة، الذي أقامته سلطات الاحتلال لمراقبة خطي موريس وشال،يقع المركز على ارتفاع 1400م وهو يعتبر من أهم مركز في الجهة الشرقية، إذ يشرف على مساحة شاسعة تمتد من سهول عنابة إلى الحدود الجزائرية التونسية[4] وقد تم التخطيط لهذه المعركة في 12 و13 جويلية بقيادة المجاهد عبد القادر شابو ومساعديه ودارت المعركة يوم 14 جويلية 1959(العيد الوطني الفرنسي) وتمثلت خسائر المستعمر في تحطيم المركز عن أخره ومقتل عدد كبير من الضباط والجنود[5] أما في جانب جيش التحرير فقد أستشهد مجاهدان وجرح واحد وعشرون أحرون[6]

إن عملية عين زانة أظهرت مدى تطور جيش التحرير خلا هذه المرحلة من الصراع سواء في استخدام الأسلحة أو في التسليح نفسه حيث لأول مرة يستخدم

---

[1] يحيى بوعزيز، مرجع سابق، ص 204.

[2] لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص 41

[3] محمد تقية، الثورة الجزائرية، المصدر، الرمز، والمآل ، ترجمة عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر 471،2010.

[4] جريدة المجاهد، 1959.07.27، الجزء الثاني، ص 190

[5] المصدر نفسه

[6] المصدر نفسه.

جيش التحرير مدافع هاون ثابتة، أو في إدارة العمليات العسكرية[1] وقد كلل الهجوم على عين الزانة بهذا النجاح، لان قيادة جيش التحرير نظمت في نفس الوقت هجومات منظمة ومنسقة على جميع المراكز الفرنسية الموجودة في المنطقة مثل بوحجار، بوسردوك، عين الكرمة وغيرها وبهذه الكيفية لم تتمكن القوات الفرنسية من التدخل لنجدة مركز عين الزانة.

- **معركة جبل بوكحيل:**

وقعت المعركة بالولاية السادسة بقيادة المجاهد العقيد محمد شعباني وكانت ردا على المستعمر الذي أدعى أن الصحراء منأى عن الثورة واعتبارها جزء من فرنسا.

جرت المعركة في موقعين مختلفين، المسافة بينهما حوالي 10 كلم، يدعى الأول بالكرمة ويسمى الثاني جريبيع وكلا الموقعين يقعان ضمن سلسلة جبل بوكحيل الذي يعتبر امتدادا طبيعيا لسلسلة جبال الأطلس الصحراوي، يحده من الناحية الشمالية جبل تامر القريب من مدينة بوسعادة وجنوبا الصحراء ومن الناحية الشرقية بلديتي عين الريش وفيض البطمة و من الناحية الغربية مسعد بولاية الجلفة [2]، وقد دامت المعركة يومي 17 و 18 سبتمبر 1961 والتي أعد لها الاستعمار قوات ضخمة بلغت 45 ألف جندي مدعمة بأسراب من الطائرات الحربية المختلفة، إضافة إلى مدفعية الميدان الثقيلة، أما وحدات جيش التحرير فكانت من حوالي فيلق واستطاع أن يحرز نصرا كبيرا أمام قوات الاحتلال وكانت النتيجة أن تكبد الاستعمار خسائر جسيمة بلغت 900 قتيل و 800 جريح وإسقاط 6 طائرات، ويعلل ذلك المجاهدون إلى أنهم كانوا يحاربون من مواقع كانت معدة سلفا، أما الخسارة في صفوف الثوار لا تزيد عن استشهاد 9 مجاهدين وجرح نحو 7 وأغلبهم أصيب من جراء القصف الجهنمي للطائرات الحربية، ولقد أحصى الرائد الطاهر سعيداني خلال فترة (1959.1960) أكثر من 120 عملية عسكرية من هجومات وتخريب وكمائن خاضها جيش التحرير الوطني بالمنطقة.[3]

أما على الحدود الغربية فتشهد مجريات عمليات الكومندو التي يقوم بها جيش التحرير الوطني، تستعد الوحدات المزودة بسلاح البنغالور والهاون والبازوكا والرشاشات لنسف بعض أقسام الأسلاك الشائكة ومناوشة المراكز العسكرية التي تسهر على مراقبة الحاجز.[4]

- **معركة حاسي البيض (سعيدة):**

وقعت هذه المعركة في 22جوان 1959 في منطقة حاسي البيض التي تبعد عن مدينة سعيدة ب 60 كلم شرقا، استعملت فيها قوات الاحتلال قنابل النابالم المحرمة

---

[1] عمر تابليت، القاعدة الشرقية، نشاتها ودورها في الامداد وحرب الاستنزاف،الطبعة الأولى، دار الالمعية للنشر والتوزيع، الجزائر 2011، ص 163

1 الزبير بوالشلاغم، معركة جبل بوكحيل، في مجلة نوفمبر، العدد 53، الجزائر 1981، 63

[3] الطاهر سعيداني،القاعدة الشرقية، قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر 2001، ص64

[4] محمد تقية، مصدر سابق، ص 471

دوليا واستمر الاشتباك من الصباح إلى الليل، وانتهى بخسائر في صفوف العدو، بلغت 45 بين قتيل وجريح واستشهاد 33 مجاهد وجرح سبعة وأسر ستة.[1]

- **معركة غرب الونشريس:**

وقعت المعركة ما بين 22 و23 فيفري من سنة 1959 بالولاية الخامسة، شاركت في هذه العملية قوات المشاة ومدفعية القطاع العسكري لمنطقة تيارت و سلاح الطيران الحربي، وسبب هذه المعركة هو أن القوات الفرنسية كانت تقوم بعمليات استكشافية غايتها الوصول إلى مراكز الصحة التابعة لجيش التحرير الوطنين وخلا البحث كشفت قوات الاحتلال كتيبة من المجاهدين، فسارعت القوات الفرنسية إلى محاصرة المنطقة ودام القتال بين الطرفين أكثر من 24 ساعة وتمكن الجيش الفرنسي القضاء على 123 مجاهد وأسر 32 حسب المصادر الفرنسية[2].

- **معركة جبل أسمير، أوت 1960:**

يقع جبل بني أسمير في دائرة عين الصفراء ولاية النعامة وبلدية بني ونيف ولاية بشار، أما خلال الثورة التحريرية، فكان يقع في الناحية الثانية، المنطقة الثامنة في الولاية الخامسة.

تعتبر معركة جبل أسمير من أعنف المعارك التي شهدتها الولاية الخامسة حيث بدأت في منتصف النهار حتى أواخر الليل في معركة غير متوازنة بين قوات جيش التحرير الوطني ممثلة في كتيبة قوامها 66 مجاهدا وقوات الاحتلال بعدة كتائب بالإضافة إلى جنود المظليين وطائرات عمودية، وقد أسفرت المعركة على تسجيل خسائر كبيرة بسقوط 700 عسكري فرنسي و إسقاط 6 طائرات في حين سقط في ساحة الشرف 46 شهيد.[3]

- **معركة جبل مزي:**

تعتبر معركة جبل مزي القريب من مركز جنان بورزك من المعارك الكبرى التي جرت بالقرب من الحدود الجزائرية المغربية في الجنوب الغربي الجزائري(منطقة عين الصفراء) من 6 إلى 8 ماي 1960حين حاولت وحدات من جيش التحرير الوطني الولوج إلى داخل الوطن والمتكونة من خمس كتائب، وقد استدعت المعركة تدخل ثلاثة ألاف جندي و80 طائرة حربية من نوع B26.B29.T6 ومختلف المروحيات، مثلما استخدم فيها سلاح النابالم المحرم دوليا[4].

وقد هزم فيها العدو هزيمة منكرة فدفعته روح الشر ة الانتقام إلى استعمال النابالم ويرى المقدم خلفي بونوة والملحق قيادة الكتائب والذي شارك في المعركة، أن عدد القتلى الفرنسيين كان كبيرا سواء لطول أيام المعركة وللعدد الكبير المستنفر لهل من الطرفين وهو احد الأدلة على شراسة مقاومة المجاهدين وشدة تسليحهم، فهو يرى أن الوحدة العسكرية الفرنسية التي تم القضاء عليها والتي كانت تتبع أثار

---

[1] بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص 390

[2] بن شرقي حليلي، مرجع سابق، ص 284

[3] مسعود بلهادي، التطور التنظيمي السياسي والعسكري للقاعدة الغربية خلال الفترة (1962.1956)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر،قسم التاريخ ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر2 2010.2009، ص147.

[4]جريدة المجاهد، 1960.05.30الجزء الثالث، العدد 69، ص 70

المجاهدين، كان عددها يتراوح ما بين 80 و150 عسكري، تم القضاء عليها نهائيا وكانت تتكون من اللفيف الأجنبي[1]
وتتمثل حصيلة المعركة في قتل حوالي 300 جندي فرنسي وضابط واحد أما الخسائر التي تكبدتها الثورة جراء استعمال العدو للنابالم، بلغت 117 شهيد و42 أسير.[2]
وقد استمرت هجمات جيش التحرير الوطني على المصالح الفرنسية في مختلف مناطق الوطن وتواصلت معركة الحدود وازدادت أكثر حدة سنة 1960، فقد صرحت قيادة الأركان الفرنسية انه وقع عشرون مناوشة بالسلاح ضد مراكز عسكرية على طول الحدود الشرقية في شهر أفريل 1960، بالإضافة إلى تسع عشرة مناوشة أخرى بالحدود الغربية[3]والجدول الأتي يوضح العمليات التي قام بها جيش التحرير ما بين شهر جوان 1961 وشهر جانفي 1962 حسب التقارير الفرنسية الرسمية.

التاريخ	عدد العمليات	خسائر الاستعمار
جوان 1961	1468	132 قتيل،340 جريح، 11 مفقود
جولية 1961	1457	157 قتيل، 386 جريح، 06 مفقودين
أوت 1961	1255	137 قتيل، 364 جريح، 03 مفقودين
أكتوبر 1961	1168	145 قتيل، 335 جريح.
نوفمبر 1961	1338	بدون أرقام
ديسمبر 1961	1215	بدون أرقام
جامفي 1962	1418	بدون أرقام

[4]

تضمنت فترة مخطط شال، المئات من المعارك و الاشتباكات و الكمائن وأعمال فدائية، فالكفاح المسلح لم يتوقف يوما من الأيام.
فمجموع النشاطات التي قام بها جيش التحرير الوطني حسب السنوات والمتوسطات الشهرية لكل سنة، فهي على النحو التالي:

1958، المتوسط الشهري، 157 نشاط
1959، المتوسط الشهري، 187 نشاط
1960، المتوسط الشهري، 243 نشاط
1961، المتوسط الشهري، 303 نشاط.

أما عدد نشاطات جيش التحرير الوطني في المنطقة الحدودية ما بين 1 جانفي إلى 19 مارس 1962 فهو 1661 نشاط.[5]

1961- 4 أنشطة

[1] شهادة المقدم خليفي بونوة في عبد القادر خليفي، قراءة في التقرير العسكري الفرنسي لمعركة مزي، مجلة عصور الجديدة، المجلد8، العدد1، جامعة وهران، 2018،ص 200
[2] عبد القادر خليفي، مرجع سابق، ص196،/ جريدة المجاهد، 12 ماي 1960 الجزء الثاني، عدد 64
[3] جريدة المجاهد، مصدر سابق
[4] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 285 / محمد تقية، مرجع سابق، ص 476
[5] المرجع نفسه، ص 291

استحداث مناطق ونواحي جديدة على المستوى التنظيمي:
عرف التنظيم الهيكلي لكل ولاية، تغييرات تنظيمية وهيكلية تساعد على مواجهة إستراتيجية شال العسكرية، فقد تم إنشاء بعض المناطق والنواحي وظهر هذا في مناطق الحدود والولاية الرابعة، فقد عمدت القيادة بالحدود الشرقية إلى تقسيم المنطقة إلى:

- منطقة شمالية بقيادة الرائد عبد الرحمن بن سالم، التي تمتد على طول حدود القاعدة الشرقية.
- منطقة جنوبية بقيادة الرائد صالح السوفي وتمتد من حدود الولاية الأولى إلى غاية الصحراء.
- منطقة شمال الناحية الغربية بقيادة النقيب الطيبي العربي[1]

أما بالنسبة للولاية الرابعة، فقد أنشأت منطقة خامسة تضم الشريط المحاذي للولاية السادسة واستحدثت منطقة سادسة خاصة بالجزائر العاصمة التي فرض عليها العدو حصارا شديدا بعد إضراب ثمانية أيام (28 جانفي.04 فيفري 1957) وهذا الإجراء سهل من عملية التنسيق مع الولاية الثالثة عبر منطقة الأخضرية، كما استطاع جيش التحرير إعادة نشر وتوطيد نظامه في المنطقة المستقلة من جديد، أما باقي الولايات فقد لجأت كل ولاية إلى اتخاذ إجراءات ضرورية حسب ظروفها ومعطياتها الجغرافية و البشرية لمواجهة مشروع شال ولتسهيل استمرارية النشاط الثوري[2]

5- اللجوء إلى نظام المخابئ والتخزين:
لجأت الثورة التحريرية إلى نظام المخابئ كأسلوب استراتيجي لمواجهة مشروع شال وأصبحت ضرورة من ضروريات حياة المجاهد اليومية، إذ ترتبط بكل أنشطة الثورة، بمراكز الاتصال في المناطق المحرمة وبعيادات المرضى والجرحى وبالتخزين المواد الغذائية ومختلف السلع وبمقرات القيادات وقد جعلت العدو يحس بوجود الثوار ويكتوي بنارهم ثم يعجز عن الاصطدام بهم [3]، وقد عكف جيش التحرير الوطني على الإكثار من المخابئ التموينية المزودة بالمواد الغذائية والصحية حتى يتمكن جيش التحرير من الصمود لفترة طويلة، وكان الشعب مصدر التموين الأساسي سواء في المدن أو في الأرياف، فخلال سنة 1959، أصبح التموين صعبا جدا لشدة العمليات العسكرية الكبرى من جهة واستعمال السلطات الفرنسية بطاقات تموين أجبر عليها المواطن من جهة أخرى بحيث أصبحت كل عائلة تحمل بطاقة تموين بعدد أفرادها والتجار ملتزمون بكمية محددة من المؤونة لحاملي البطاقة فقط، لكن نظام التموين لجيش التحرير لو ينقطع ولو يتفكك، فكلما اكتشفت السلطات الاستعمارية شبكة أو مركز للتموين، سرعان ما يعود إلى ما كان عليه بكيفية أو بأخرى، فالتموين كان سريا ولا يسمح بالاطلاع عليه إلا المسؤولين الذين أسندت لهم المهمة، ولقد كان نظام حجم

[1] عثمان سعدي، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى ، الجزائر، 2012، ص 493
[2] بن شرقي حليلي، مرجع سابق، ص 286
[3] عبد العزيز وعلي، المخابئ في الثورة، مجلة أول نوفمبر، عدد 131 الجزائر 1991، ص 24

التمـوين ونوعـه يختلـف بـاختلاف كـل ولايـة حسـب التنظـيم والإمكانيـات ومـع بدايـة 1960 عـرف نظـام التمـوين نوعـا مـن الانفـراج وذلـك راجـع إلـى إعـادة تركيـز النظـام فـي المـدن و القـرى مـن جهـة وتكثيـف العمليـات العسـكرية لجـيش التحريـر الـوطني خاصـة علـى الحـدود مـن جهـة أخـرى أمـا فـي الأمـاكن السـكانية الكبـرى فقـد طبقـت فيهـا سياسـة التكـتم التـام لنشـاط جـيش التحريـر الـوطني وفرضـت أسـماء حربيـة بـدل الأسـماء الحقيقيـة وعـدم الإكثـار مـن التحركـات وعـدم وضـع الإعلانـات والبيانـات فـي الأمـاكن التـي توجـد فيهـا المخـابئ تجنبـا لعمليـات التمشـيط التـي كـان يقـوم بهـا الجـيش الفرنسي.[1]

اسـتطاع جـيش التحريـر الـوطني أن يجسـد إسـتراتجيته الظرفيـة فـي مواجهـة مشـروع شـال وفـرض التـوازن وضـمان سـير الثـورة مـن خـلال التنسـيق السياسـي والعسـكري والتنقل ما بين الولايات لتقوية الروح المعنوية للثوار و الشعب.

6- توسيع نشاط فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا:

أدركـت قيـادة جبهـة التحريـر الـوطني بعـد انـدلاع الثـورة التحريريـة، مـدى أهميـة تنظـيم صـفوفها فـي خـارج الجزائـر ومـا تجنيبـه الثـورة مـن خـلال هـذه الخطـوة علـى جميـع المسـتويات السياسـية والعسـكرية و الدعائيـة ، ونظـرا لوجـود جاليـة جزائريـة معتبـرة بالأراضـي الفرنسـية تحديـدا وأوربـا عمومـا، فقـد سـعت قيـادة الثـورة وعلـى رأسها محمد بوضياف إلى تشكيل تنظيم تابع لجبهة التحرير بفرنسا وأوروبا [2].

تعـود المحـاولات الأولـى لتأسـيس فيدراليـة جبهـة التحريـر الـوطني فـي فرنسـا خاصـة و أوروبـا عامـة إلـى نهايـة شـهر ديسـمبر 1954 وبدايـة شـهر جـانفي 1955 و تـولى محمـد بوضـياف مهمـة تحقيـق الفكرة،حيـث التقـى هـذه الأخيـر مـع مجموعـة مـن المناضـلين الجزائـريين فـي حـزب حركـة الانتصـار الحريـات الديمقراطيـة(MTLD) ونـاقش معهـم سـبل نقـل الثـورة إلـى فرنسـا[3]، ولكـي يكـون محمـد بوضـياف عمليـا، انتقـل إلـى سويسـرا والتقـى هنـاك بأحـد المناضـلين السـابقين فـي حركـة الانتصـار الحريـات الديمقراطيـة وهـو السـيد مـراد طربـوش [4]وكلفـه بضـرورة تأسـيس خلايـا جبهـة التحريـر بفرنسـا مـع مجموعـة مـن المناضـلين، وكانـت النـواة الأولـى التـي تشـكلت منهـا الفيدراليـة وهـم أولئـك الـذين رفضـوا إتبـاع مصـالي الحـاج علـى إثـر أزمـة حركـة الانتصار الحريات الديمقراطية (1953.1954) ومنهم:

- **مناضلي منطقة سوشو(Sochaux)**

---

[1] عبد العزيز وعلي، المناطق المحرمة في خدمتنا، مجلة أول نوفمبر، العدد 104، الجزائر 1989، ص 69

[2]لزهر يديدة، فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، إشكالية التأسيس وتطور الهيكلة، مجلة البحوث والدراسات، العدد 11، جامعة الوادي 2011، ص 204

voir aussi Mohammed Harbi, Le FLN, mirage et realite,Des origines a la prise du pouvoir, édition NAQD- ENAL, Alger 1993, p152

[3] Ali Haroune, la 7 Emme wilaya, la guerre du FLN en France(1954.1962), édition Casbah, Alger 2006, p 16

[4] مراد طربوش،مسؤول حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في منطقة نانسي، كان قريبا من محمد بوضياف الذي عينه أول المسيرين لفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا وقام بدور كبير في إرساء قواعدها ، اعتقل في 1955 وظل في السجن إلى غاية 1962

أنظر ، عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية(1954.1962) ترجمة عالم مختار دار القصبة، الجزائر، 2007 ص 227

محمد مرار، أحمد دوم،

- مناضلي منطقة ليون(LYON)

نوي عيسى، سي العربي مسيلي، محمد ساحلي.

- **مناضلي منطقة مرسيليا(Marseille)**

أحمد حداد، سي أرزقي

- **مناضلي منطقة ليل(Llile)**

أوجدي جيلالي دمرجي.

- **مناضلي منطقة باريس(Paris)**

بومدين محند أكلي، سلايمي سعيد، سلايمي مراد ولحق بهم كل من الطيب بولحروف، ديدوش مراد، امحمد يزيد،محمد زروقي،أحمد محساس،مهدي العربي، عبد الرحمان قراس،عمرون سعيد ، مشاتي، بن سالم،و أسف اللقاء الثاني السري بين محمد بوضياف ومراد طربوش بسويسرا عن تكوين هيئه تنظيمية لجبهة التحرير في المهجر وتضم كل من مراد طربوش، أحمد محساس، محمد زروق، عبد الرحمان غراس،أحمد دوم،الطالب مهدي، شوقي مصطفاي، محمد شريف ساحلي، محمد امقران خليفاتي،رابح اوموسى وقسمت التراب الفرنسي إلى أربع مناطق عملياتية وهي:

1- ولاية الشمال الفرنسي.

2- ولاية باريس وتنقسم إلى قسمين:

أ- ولاية باريس الأولى وتضم الضفة اليسرى لنهر السين.

ب- ولاية باريس الثانية وتضم الضفة اليمنى لنهر السين

3- ولاية الشرق الفرنسي.

4- ولاية الجنوب وتضم كل من مرسيليا و ليون وبوربو[1] غير أن السيد مراد طربوش لو يحالفه الحظ في تشكيل هذه الخلايا، لأنه سرعان ما وقع في يد الشرطة الفرنسية في مطلع شهر أفريل عام 1955[2].

أعيد تشكيل هيئة ثانية في شهر ماي 1955 بواسطة فضيل بن سالم و تم هيكلتها على النحو التالي:

- محمد مشاطي، مسؤول على شرق فرنسا.
- فضيل بن سالم، مسؤول على الشمال الفرنسي.
- أحمد غراس، مسؤول الوسط والجنوب
- أحمد دوم، مسؤول بباريس وضواحيها[3]

وقد اكتنف تشكيل الفيدرالية، صعوبات كثيرة، أثرت على مردودية نشاطها فيما يتعلق بتنصيب خلايا المنظمة وسط الجالية الجزائرية، بحكم ممارسة الحركة الوطنية الجزائرية بزعامة مصالي الحاج لسلطتها على نسبة كبيرة من العمال الجزائريين والصراع الخفي على قيادة الفيدرالية بين عبان رمضان وحمد

---

[1] Mohamed Lebdjaoui, op cit, p 74

[2] ibid , p 17

[3] جيلالي تكران، فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، دراسة في التنظيم والهيكلة(1954.1957)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 19، جامعة الشلف، جانفي 2018، ص 185

بوضياف مما حرم المناضلين من تلقي الأوامر والعمل ضمن الصلاحيات التنظيمية، لكن المناضل أحمد دوم، استطاع سد هذا الفراغ وقام بسلسلة من الزيارات بين فرنسا و الجزائر و تمكن من خلالها على إقناع عبان رمضان بتعين المناضل صالح الونشي على رأس الهيئة في 1955.11.27.[1]
أصبحت اللجنة الفيدرالية الجديدة، تتكون من صالح لونشي، محمد مشاطي، فضيل بن سالم،أحمد دوم،أحمد طالب الإبراهيمي الذي كلف بالعلاقات الخارجية، احمد غراس، الطيب بولحروف الذي كلف بالإعلام بمساعدة محمد حربي وموسى بكروة، عبد المالك بن حبيلس، حسين مونجي وبذلك تبلورت الصيغة النهائية للفيدرالية وأخذت في تنفيذ خطتها داخل فرنسا بتشكيل فرق شبه عسكرية لتأطير أفواج العمل، انطلاقا من الخلية التي تضم أربعة أشخاص ومسؤول ويضم الفوج 04 خلايا(16 شخصا) والفرقة تضم 03 أفواج(12 شخصا) والقسمة تحتوي على 03 فرق(36 شخصا) والقطاع يضم 03 قسمات والناحية تضم 03 قطاعات و المنطقة تضم 03 إلى 04 نواحي والمنطقة الكبرى تشمل منطقتين، أما الولاية فتشمل منطقتين كبيرتين، وتضم الفيدرالية في البداية 06 ولايات ثم 07 ولايات في صيف وتخضع هذا التقسيمات الجغرافية لتغيرات مستمرة لتجنب ملاحقة الشرطة الفرنسية، وقد حددت ضوابط صارمة لاختيار مرشح للالتحاق بالفيدرالية و على المنخرطين الالتزام بالسرية المطلقة و التكوين السياسي والعسكري واستخدام أسماء مستعارة للاستعداد للتحرك و للعمل العسكري وهو نفس النظام الداخلي الذي قامت علية المنظمة الخاصة 1947[2]
تجمع مختلف الوثائق والمصادر، أن إطارات جبهة التحرير الوطني بفرنسا، حاولت منذ البداية، تنظيم نفسها على التراب الفرنسي و الأوروبي، مستفيدة من التجربة التي ورثتها عن حركة الانتصار الحريات الديمقراطية.
وإذا كانت هذه هي التقسيمات التي أفرزتها وعملت بها قيادات جبهة التحرير الوطني بفرنسا أوروبا،فان بعض هذه القيادات التي نشرت مذكراتها غير متفقة في بداية العمل بهذه التقسيمات وأحيانا في عدد الولايات والمناطق، خاصة خلال المرحلة الأولى التي تمتد إلى سنة 1957، إذ يؤكد محمد لبجاوي،[3] أنه قام بتقسيم التراب الفرنسي إلى أربع مناطق، ومن جهته يؤكد عمر بوداود،[4] أن الفيدرالية حتى سنة 1957 قد قسمت الأراضي الفرنسية إلى ثلاث مناطق وأنه قام في البداية بتحويل تلك المناطق إلى ثلاث ولايات، ليتم إعادة هيكلتها سنة 1961 وتصبح ست ولايات .
غير أن هذا الطرح الذي يقدمه لبجاوي وبوداود، لا يتفق مع ما ذهب إليه أحمد طالب الابراهيمي[5] وعلي هارون،[6] اللذان أكدا، أن الأراضي الفرنسية قسمت إلى

---

[1] المرجع نفسه.

[2] Daho Djerbal, op cit, p 125

[3] Mohamed Lebdjoui, op cit, p77

[4] عمر بوداود، مصدر سابق، ص 102

[5] أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، الجزء الأول، أحلام ومحن(1932.1965)، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007، ص 104

[6] Ali Haroun , op cit, p 17

أربع مناطق منذ 1955 وعلى كل منها مسؤول ويشرف عليها قيادة تتكون من أربعة أشخاص بحسب علي هارون و ستة أشخاص على رواية احمد طالب الابراهيمي.
لعل هذه الاختلافات حول متى و كيف كان تقسيم التراب الفرنسي، يعود إلى الوقوع السريع للقيادات في قبضة الأمن الفرنسي وصعوبة العمل فوق التراب الفرنسي، ومع ذلك يمكننا القول أن الهيكلة الإدارية والبشرية تطورت مع الظروف ومراحل تطور الثورة التحريرية.
وقد مكن هذا التقسيم المحكم والتنظيم الصارم، جبهة التحرير الوطني من تأطير ومراقبة الجالية الجزائرية عن قرب وبفعالية كبيرة والتواجد بكثافة عبر التراب الفرنسي، مثل منطقة باريس التي ظلت مركزا حساسا للمنظمة السياسية السرية لجبهة التحرير، ويشكل الحي في عملية التربيع، الخلية الأساسية لتسهيل عملية الاتصالات و إقامة شبكة من العلاقات لإحكام القبضة على العمال الجزائريين حتى لا يمكنهم التهرب من تنفيذ أوامر جبهة التحرير.
وقد اعتمدت الفيدرالية في مراحلها الأولى في تنظيم العمال على أساس الرابطة العائلية و الاجتماعية،كما للدعاية والإعلام، أهمية قصوى في إيصال الأخبار الصحيحة إلى الجالية، الشيء الذي ساعدها على التجذر وسط الجالية الجزائرية.[1]
وقد بلغ عدد مناضلي فيدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا في جوان 1956 ما يزيد عن 8000 مناضل، ليصل في ستة 1957 إلى 15000 مناضل[2]لكن تعرض أعضاء الفيدرالية إلى السجن في صيف 1956، عرقل مؤقتا تطور هياكل اللجنة.
كان هذا الاعتقال ضربة موجعة لعمل خلايا جبهة التحرير الوطني بفرنسا، لكنه لم يمنع من مواصلة العمل وفي شهر ديسمبر 1956، قررت لجنة التنسيق والتنفيذ تعيين محمد البجاوي[3] على رأس التنظيم في فرنسا وهذا التعيين اعتبره البجاوي نفسه، خطوة مهمة من الثورة التي أصبحت تولي اهتماما لا رجعة فيه لعمل خلايا جبهة التحرير الوطني بفرنسا، غير أن البجاوي الذي باشر العمل بفرنسا في شهر جانفي 1957 لم يتمكن من وضع أسس صلبة للتنظيم، لأنه لم يلبث أنه اعتقل من طرف الأمن الفرنسي في 26 فيفري 1957[4].
وقد شكل اعتقال المناضل البجاوي ضربة أخرى مؤلمة لعمل خلايا جبهة التحرير الوطني بفرنسا، خصوصا أنه تزامن مع الظروف الصعبة التي تمر بها قيادة الثورة المتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ بالجزائر العاصمة وقد تولى السيد الطيب بولحروف وبصفة مؤقتة إدارة التنظيم[5]إلى أن قررت لجنة التنسيق والتنفيذ التي

---

[1] جيلالي تكران، مرجع سابق، ص 186

[2] Benjamin Stora, histoire de la guerre d Algerie (1954.1962), édition Hibr, Alger 2012, p41

[3] محمج لبجاوي، ولد سنة 1926 بمدينة الجزائر العاصمة، ناضل في صفوف حركة الانتصار الحريات الديمقراطية، إنضم مبكرا إلى صفوف الثورة وعمل مساعدا لعبان رمضان في العاصمة ثم كلفه بتنظيم وهيكلة فيديرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، إلقي عليه القبض سنة 1957 وبقي في السجن حتى 1962.
عبد الله مقلاتي،قاموس أعلام و شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، الجزائر 2009، ص 442

[4] Mohamed Lebdjaoui, vérités sur la révolution Algérienne, édition Anep, Alger sd , p75

[5] في خضم معركة الجزائر(7جانفي1957، 9 أكتوبر 1957) وإضراب الثمانية أيام (28 جانفي1957.إلى 4 فيفري 1957) التي دعت إليه لجنة التنسيق والتنفيذ، قامت القوات الاستعمارية بقيادة الجنرال ماسو بحملة تمشيط واسعة، ضيقت الخناق على قيادة

استقرت بتونس، تعيين المناضل عمر بوداود[1] على رأس التنظيم بفرنسا في صائفة 1957.[2]
كانت التحديات كبيرة أمام المناضل عمر بوداود وكان عليه أن يبعث التنظيم من جديد في مستوى تحديات الثورة التحريرية ولذلك قام بإعادة النظر في طريقة وكيفية العمل الثوري وانحصرت مهمته في ثلاث نقاط أساسية وهي:
1- التحكم في أوضاع المهاجرين الجزائريين المقيمين بفرنسا.
2- تعزيز مالية جبهة التحرير الوطني في المهجر.
3- نقل الكفاح المسلح إلى أراضي الخصم [3]
وتمكن في نهاية 1957 من تشكيل نواة حقيقية وقوية لجبهة التحرير الوطني وهيكلت 20 ألف مناضل في التنظيم و جمع اشتراكات مالية وصلت إلى 23 مليون فرنك فرنسي في الشهر[4]، وكان البعث الحقيقي للفيدرالية في عهده دون أن ننقص من مجهودات الآخرين الذين سعوا إلى تشكيل تنظيم ثوري قوي داخل فرنسا[5]
وبما أن قيادات الثورة السابقة في فرنسا لم تتمكن أي منها من الصمود لأزيد من ستة أشهر، قرر السيد بوداود نقل مقر قيادته إلى ألمانيا الغربية بداية ربيع 1958، مع الإبقاء على جهاز المناوبة في فرنسا. [6]
ولعل النقطة التي ينبغي التركيز عليها، هي أن المهاجرين الجزائريين في أوروبا قد كانوا يشتغلون و يحصلون على مرتبات شهرية بانتظام، وذلك كان من السهل عليهم أن يدفعوا جزءا من مرتباتهم إلى الثورة التحريرية، وقد كان نصيب كل مغترب جزائري في أوروبا يتقاضى مرتبا شهريا يدفع حوالي 3.000 فرنك فرنسي قديم، أما التاجر فكان يدفع 5.000 فرنك وتشير الإحصائيات إلى أن 80% من ميزانية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت تأتي من الدعم المالي الذي يقدمه العمال المغتربون إلى الثورة التحريرية[7].

الثورة، التي وجدت نفسها مضطرة إلى مغادرة الجزائر نهاية شهر فيفري 1957 باستثناء العربي بن مهيدي الذي وقع في قبضة الأمن الفرنسي ليلة23 إلى 24 فيفري 1957ثم إعدامه في4 مارس 1957
Voir Ben youcef Benkhaddab, Alger capital de la résistance (1956.1957) édition Houma, Alger 2002.

[1]عمر بوداود، ولد في 05 ماي 1924 بتيزي وزو، إنخرط في صفوف حزب الشعب كان عضوا في المنظمة الخاصة، أعتقل في 1949 ليطلق سراحه في 1951، سافر إلى فرنسا و أصبح مسؤول فيدرالية جبهة التحرير الوطني بعد إعتقال محمد لبجاوي في 1957 إلى غاية 1962
محمد الشريف ولد الحسين،من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال(1930.1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر 2010، ص 235

[2] عمر بوداود، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير، مذكرات مناضل، ترجمة أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة، الجزائر 2007- ص 100.

[3] عمر بوداود، خمس سنوات على رأس فيدرالية فرنسا، من حزب الشعب إلى جبهة التحرير الوطني، دار القصبة، الجزائر 2007، ص 100

[4] Daho Djerbal, l organisation spéciale de la fédération de France du FLN, histoire de la lutte du FLNen France (1956.1962) édition Chihab, Alger 2012, p 36

[5] Jean Luc Einaudi, la bataille de Paris, 17 octobre 1961, édition Media Plus, Alger 1994, p 30

[6] لزهر بديدة، مرجع سابق، ص 266

[7]Ali Haroun, op cit, p 307

وبـدون شـك، فـإن تمويـل الثـورة ماليـا بمـا لا يقـل عـن 16 مليـار فرنـك قـديم خـلال أربـع سـنوات (1962.1958) يعطينـا فكـرة واضـحة عـن مسـاهمة العمـال المغتـربين في عملية التحرير الوطني.

-

- جدول تبرعات العمال المغتربين إلى الثورة التحريرية(1962.1958)

السنة	المد خول المالي(فرنك قديم)	المصروف(فرنك قديم)
1958	2.815.377.335	238.308.105.
1959	5.071.919.925.	645.668.399.
1960	5.968.201.321.	1.020.359.750.
1961	2.578.269.997.	469.825.337.
المجموع	16.433.768.578.	2.378.161.411.

Ali Haroune, op cit, p 492

والمسـاهمة الحيويـة الثانيـة للعمـال المغتـربين فـي نجـاح الثـورة التحريريـة، فإنهـا تتمثـل فـي تصـدي العمـال الجزائـريين لأنصـار الحركـة الوطنيـة الجزائريـة بزعامـة مصـالي الحـاج الـذين رفضـوا العمـل تحـت لـواء جبهـة التحريـر الـوطني وبمـا أن فرنسـا كانـت القلعـة الحصـينة لأنصـار مصـالي الحـاج، فـان قـادة فيدراليـة جبهـة التحريـر الـوطني، جنـدوا العمـال الجزائـريين ضـد المصـاليين وأجبـرتهم بـالقوة علـى الانضـمام إلـى جبهـة التحرير الوطني أو الاختفاء من المسرح السياسي.[1]

- **العمليات الفدائية لفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا**:

لـم تكـن فرنسـا تتصـور لحظـة أن شـرارة الثـورة التحريريـة، سـتنتقل يومـا لتشـمل أراضـيها كونهـا حشـدت جميـع قواتهـا العسـكرية علـى أرض الجزائـر إلـى أن فوجئـت بـأولى العمليـات الفدائيـة التـي كانـت الـدليل القـاطع علـى قـدرة جبهـة التحريـر الـوطني فـي ضـرب فرنسـا، لـيس فـي الجزائـر فقـط، إنمـا داخـل ترابهـا وهـو تحـدي كبيـر، برهنت من خلاله ، قدرتها على التحكم في الأوضاع داخل فرنسا.

وكـان نقـل المعركـة إل التـراب الفرنسـي، يهـدف أساسـا إلـى فـتح جبهـة أخـرى لإضـعاف القـوة الحربيـة الفرنسـية وتشـتيت قواتهـا ولأول مـرة فـي تـاريخ حركـات التحرر ضد الاستعمار، تنقل معركة التحرر إلى ارض العدو المستعمر.

تنفيـذا لقـرارات لجنـة التنسـيق و التنفيـذ، شـرعت فيدراليـة جبهـة التحريـر الـوطني بفرنسـا، القيـام بعـدد مـن العمليـات الفدائيـة داخـل التـراب الفرنسـي منهـا عمليـة اغتيـال العميـل علـي شـكال الـذي كـان بصـحبة رئـيس الجمهوريـة الفرنسـية رونـي كـوتي فـي

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 530

Voir aussi Alistaire Horne, op cit, p244

26 ماي 1957 من طرف المناضل محمد بن صدوق واغتيال النائب شريف بن حبيلس في 28 أوت 1958[1]
و بالتالي، فان فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، فتحت جبهة ثانية للثورة حيث قام أعضاؤها بعمليات تخريب طالت كامل التراب الفرنسي، أهمها، تفجيرات موربيان بمرسيليا في 25 أوت 1958.[2]
كما وقعت عملية فدائية في 24 أوت 1958، استهدفت محافظة الشرطة الواقعة في نهج المستشفى بباريس ونتج عنها، مقتل ثلاث عناصر من رجال الشرطة وأصيب رابع بجروح وتمكن كومندوس الفيدرالية من الاستيلاء على مسدس رشاش من غيار 38 ملم ومسدس أوتوماتيكي غيار 9 ملم[3]
هذا إلى جانب محاولة تفجير مستودع الذخيرة بفانسان و العملية الفدائية التي استهدفت مقر شرطة الدائرة الثامنة عشر، يضاف إلى ذلك عمليات مماثلة منها تفجير خزانين للبترول بين مدينتي كاركسون وناربون و خزان آخر في مدينة تولوز والتهمت النيران بسبب التفجير حوالي عشرة خزانات أخرى وقدرت الخسائر المالية بحوالي 140 مليون فرنك فرنسي.[4] ولتتوسع العمليات الفدائية بكل أنواعها وأخطرها عملية إغتيال جاك سوستال في 15 سبتمبر 1958 حيث قام أحد الفدائيين المدعو مولود أوراغي بإطلاق الرصاص عليه و هو في سيارته، لكنه نجى بأعجوبة من الموت ليتم القبض على الفدائي[5].
و بالعودة للتقرير المقدم من طرف أعضاء فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا في الملتقى الوطني لكتابة التاريخ، تم ذكر حصيلة العمليات الفدائية لسنة 1958

- 56 عملية تخريبية
- 242 هجوم مسلح
- 181 هدف تم إصابته
- سقوط 110 قتيل
- إصابة 188 جريح
- تنفيذ أكثر من 80 عملية فدائية على مستوى التراب الفرنسي[6]

لقد حققت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا عدة نجاحات، تمثلت في كسب ثقة الجالية المهاجرة وكسب تأييد المتعاطفين مع الثورة الجزائرية من الفرنسيين و منهم أعضاء شبكات الدعم الأوروبية و من بينهم شبكة الفيلسوف الفرنسي فرانسيس جونسون[7] وزوجته كوليت جونسون التي تعرف باسم شبكة جونسون

---

[1] Daho Djerbal, op cit 264
[3] Daho Djerbal, opcit, p233
[3] ibid
[4] Ali Haroun, op cit, p93
[5] Herve Hamon, Patrick Rotman, Les porteurs de valises, la résistance française a la guerre d Algérie, édition Albin Michel, Paris, 1979, p115,
[6] تقرير فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا(الولاية السابعة)، الملتقى الوطني لكتابة التاريخ المنعقد في نادي الصنوبر، الجزائر 1985

Voir aussi Daho Djerbal, op cit, p 233

[7] فرانسيس جونسون،من مواليد 07 جويلية 1922 ببوردو فرنسا،فيلسوف فرنسي وجودي، وقف إلى جانب الثورة الجزائرية وقدم خدمات كثيرة لفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا و أوروبا، عارض سياسة بلاده في الجزائر و أسس شبكة دعم للثورة الجزائرية في فرنسا و هي الشبكة التي عرفت بحملة الحقائب (les porteurs de valises)، وبسبب موقفه المؤيد

إلى جانب شبكات أخرى مثل شبكة كوريال و شبكة الدرب الشيوعي و غيرها من الشبكات[1].

إن فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا كانت تهدف من خلال تكثيف نشاطها بفرنسا و ربط علاقات مع الشبكات الفرنسية، إلى التعريف بحقيقة الثورة التحريرية وبعمقها في المجتمع وتجذرها الجماهيري و فتح جبهة في فرنسا لتتنفس الثورة بعد الخناق المفروض عليها بعد تطبيق مشروع شال العسكري و كذا التعريف بالقضية الجزائرية أمام الرأي العام الفرنسي و الدولي.[2]

2- مشروع قسنطينة:

بدأ الجنرال شارل ديغول في تطبيق سياسته بالجزائر، بهدف محاصرة الثورة التحريرية ومحاولة تصفيتها و ذلك من خلال محورين أساسيين، أحدهما ذو طابع حربي ضمن مخطط شال العسكري والآخر ذو أسلوب اجتماعي واقتصادي وثقافي سياسيي يرمي إلى عزل الثورة التحريرية عن محيطها البشري والحد من تأثيرها الشعبي وذلك بخلق قوة ثالثة[3] بديلة تتولى المبادرة وتتسلم دفة الأمور في الوقت المناسب على العناصر الوطنية التي تتشكل منها جبهة التحرير الوطني، وقد تمثلت هذه الإستراتيجية من سياسة الجنرال ديغول أساسا فيما يعرف بمشروع قسنطينة الذي دشن بحق عهدا جديدا في الإستراتيجية الكولونيالية المتميزة بنظرتها البعيدة و أسلوبها الفعال حسب تعبير بعض المحللين لسياسة ديغول[4]

إن مشروع قسنطينة من حيث كونه تعبيرا عن سياسية كولونيالية متطورة، لم يكن في حد ذاته مشروع تنمية اقتصادية وترقية اجتماعية لصالح الجزائريين، أو معالجة ظرفية لأوضاع الجزائر كما حاولت الحكومة الفرنسية عرضه على الرأي العام، بل كان مشروعا إستراتيجيا وخطة سياسية من الطراز الرفيع لها بعدان، أحدهما مباشر و قريب المدى من السهل التفطن له ومن الممكن إحباط تأثيراته والحد من أثاره وأخر غير مباشر، بعيد المدى ولا يمكن التعرف عليه إلا بعد فترة زمنية طويلة و ممن الصعب محاصرته وتجنب نتائجه ومحو تأثيراته النفسية و الاجتماعية والاقتصادية والسياسية و لاسيما الثقافية.[5]

للجزائر،تعرض لمضايقات الشرطة الفرنسية وأصدرت إحدى المحاكم الباريسية في حقه حكما بعشر سنوات سجنا نافذة غيابيا في أكتوبر 1960، و قد مسه العفو العام الذي أصدرته السلطات الفرنسية في 1966، أصد الفيلسوف جونسون كتابا بمشاركة زوجنه كوليت جونسون تحت عنوان (الجزائر الخارجة عن القانون في 1955) و مؤلفا أخر تحت عنوان (حربنا في 1960). توفي في 01 أوت 2009.

عتيقة مصطفى، فرانسيس جونسون، من الفلسفة الوجودية إلى مناصرة الثورةالجزائرية، دراسة مقاربة حول موقفالنخبة المثقفة الفرنسية من الثورة الجزائرية، مجلة عصور جديدة ، العدد 10، جامعة وهران، 2013، ص 280

[1] بن شرقي حليلي، مرجع سابق، ص 292

[2] المرجع نفسه.

[3] حاول ديغول تشكيل قطب ثالث من الجزائريين الموالين له ولهذا الغرض عرض على السيد عبد الرحمان فارس في الثاني عشر جوان 1958 أن يكون وزيرا للدولة في حكومته، على أن يتولى التدابير المتعلقة بمصير الجزائر، لكن السيد فارس بعد إستشارة قيادة جبهة التحرير الوطني ، رفض العرض.

عبد الرحمان فارس، الحقيقة المرة، مذكرات سياسية (1965.1945)، دار القصبة، الجزائر 2007، ص ص 107.106

شارل ديغول، مصدر سابق، ، ص 70

[4] ناصر الدين سعيدوني، مشروع قسنطينة (1958)، النتائج العاجلة و الأهداف الإستراتيجية،محاضرة مطبوعة مقدمة إلى طلبة الماجستير ، جامعة الجزائر2، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ ، 1993.1992، ص 03

[5]المرجع نفسه، ص 04

يتمثل مشروع قسنطينة ظاهريا في خطة خماسية لتنمية اقتصادية واجتماعية لصالح الجزائريين، كان من المقرر تطبيقها في سنوات(1959.1964) لكن استقلال الجزائر في 1962، جعل استثماراتها تتوقف دون استكمال المشاريع المبرمجة في الخطة المبدئية للمشروع،وقد حمل المشروع اسم مدينة قسنطينة حيث تم الإعلان عنه في خطاب ألقاه الجنرال ديغول في ساحة(لابريش) في 03 أكتوبر 1958، وقد اختار ديغول مدينة قسنطينة عن قصد لعرض مشروعه وذلك لكونها مدينة جزائرية تقع بالداخل، بعيدة عن التجمعات الأوروبية بالمدن الساحلة و هذا ما يجعلها تتميز بقلة العنصر الأوروبي، بغلبة الطابع الإسلامي عليها ولكونها مهد الحركة الإصلاحية الإسلامية بالجزائر وإحدى قلع المقاومة ضد الاستعمار، فهي نموذج للتجمعات السكانية الكثيفة التي تسود بها البطالة وتهزها المشاعر الوطنية المتعاطفة مع الثورة التحريرية، الأمر الذي يجعلها في نظر الساسة الفرنسيين، ميدان تجربة اقتصادية واجتماعية هادفة لعزل الثورة عن السكان بعد أن أدرجت القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1958[1]وقد عبر الجنرال ديغول عن رغبته في مخاطبة السكان مباشرة وعرض فكرته الرئيسية عليهم عندما خاطب الجموع التي جمعت من طرف الجيش الفرنسي وأرغمت على التجمهر للاستماع لخطابه الذي استهله بالتذكير بنتائج استفتاء 28 سبتمبر 1958حيث ذكر أن ثلاثة ملايين ونصف مليون ناخب من نساء الجزائر ورجالها، ومن كل مناطق وقرى وأنحاء الجزائر قد منحوا ثقتهم لفرنسا و لشخصه بكل حرية وفي مساواة مطلقة متحدين التهديدات التي تعرضوا لها، هم وعائلاتهم وهو الدعم الذي منحه له الناخبون في الوطن الأم وفي مقاطعات ما وراء البحار، وفسر هذه النتائج بأن أقل ما يقال عنها، أن الشعب وضع بكل حرية للعالم كله، إرادته في التجديد وأن 100.000.000 مواطن، في إشارة إلى سكن فرنسا ومستعمراتها، قد قرروا تشيد مستقبلهم معا في ظل الحرية والمساواة والأخوة[2] وبعد ذلك تطرق ديغول إلى جوهر خطابه قائلا**((إن هذا البلد الحيوي والشجاع، ولكنه الصعب و المعذب إلى هذا الحد، عليه أن يتغير بعمق بحيث تصبح شروط الحياة به أفضل لكل واحد وواحدة وأن يقدم التعليم فيه للأطفال، وباختصار، فعلى الجزائر بأكملها أن تأخذ نصيبها مما تستطيع بما توفره الحضارة الحديثة من رفاهية وكرامة...))**[3] وعن مستقبل الجزائر قال ديغول **((إنه لا يمكن تحديده مسبقا وبكلمات جوفاء، وأنه بكل الأحوال ستبنى الجزائر على قاعدتين هما شخصيتها وتضامنها مع فرنسا.))**[4]وقد أراد الجنرال ديغول بهذا المشروع، أن يكون حلقة رئيسية مكملة لمخطط تكنوقراطي، وضع من طرف الإدارة الفرنسية بالجزائر منذ السنة الأولى للثورة(1955) وعرف المخطط بأفاق العشرية للتنمية الاقتصادية للجزائر

---

[1] علي كافي، مصدر سابق، ص 153

[2] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 330

[3] Charles De GAULLE, discours et messages, T3, avec le renouveau, mai1958 – juillet 1962, édition Plon, 1970, p 48.49

[4] شارل ديغول، مصدر سابق، ص 72

(Les perspectives décennales de développement en Algérie) وقد أطلق عليه في ذلك الوقت مشروع سوستال(plan Soustelle) الرامي لمعالجة المتدهورة في الجزائر، ثم حمل تسمية مشروع لاكوست(plan Lacoste) الذي ارتبط بالترقية الاجتماعية للمسلمين

بعد أن خصصت اعتمادات مالية مخصصة لهذا الغرض بفعل مراسيم قي مولي "décrets Guy Mollet" الصادرة في شهر مارس من عام 1959، مما يجعل من مشروع قسنطينة، عبارة عن خطة هادفة لمواصلة سياسية قديمة بأسلوب عملي وتقنيات حديثة ونظرة جديدة،[1] فقد مهد لها الجنرال ديغول بإجراءات إدارية وتصعيد عسكري منذ تسلمه مقاليد الحكم بفرنسا، وذلك بهدف تشديد قبضته على الجيش على الجيش الفرنسي العامل بالجزائر وخلق جو نفسي لتقبل المشروع من طرف الجزائريين، فسن قاعدة الاقتراع العام إقرار العمل بالدائرة الانتخابية الواحدة المعروف ب (collège unique) بالنسبة للمسلمين و الأوربيين بالجزائر وأرغم سكان المدن و الريف على المشاركة في الانتخابات الفرنسية التي لا تعنيهم في واقع الأمر، هذا في الوقت الذي كان فيه التصعيد العسكري يأخذ أبعاد خطيرة في إطار العمليات العسكرية لمخطط شال.[2] وبهذا الأسلوب استطاع شارل ديغول أن يهيئ أرضية ملائمة لتنفيذ مشروعه وأعطى لمشروعه بعدا زمنيا كفيلا بخلق واقع متناقض وطموحات الثورة الجزائرية، هذا في الوقت الذي استطاع فيه إبعاد شبح الهزيمة العسكرية من مخيلة القادة العسكريين كما استطاع تجنيد الجيش الفرنسي ة الحد من تطلعاته وتوجيه اهتمام قادته إلى السعي لتحقيق حلمهم بانتصار عسكري على الثورة التحريرية يمحي من ذكرياتهم هزائم الحرب العالمية الثانية و ديان بيان فو بالهند الصينية سنة 1954، ما تركته من إحباط نفسي خطير في معنويات الجيش الفرنسي.[3]

و للوقوف على سير وتنفيذ هذا المشروع، قام الجنرال ديغول في 01 نوفمبر 1958 بإنشاء مديرية للتخطيط و الدراسات الاقتصادية لدى المفوضية العامة في الجزائر، كلفت بـــــــ :

- ترقية وإعداد مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، طبقا لتعليمات الموجهة من رئيس الحكومة إلى المفوض العام بالجزائر.
- متابعة تنفيذ المخطط الخماسي والبرامج السنوية المقرر من قبل الحكومة ولهذا الغرض تراقب المديرية مشاريع الاستثمار التي ستستفيد من دعم الدولة ومدى تطابقها مع مخطط قسنطينة وفي

19ديسمبر 1958 قام بتعيين بول دولوفريي، كبار إطارات الدولة الفرنسية في المالية، كمندوب عام جديد في الجزائر مكلف بمتابعة مشروع قسنطينة والذي حدد الأوراق الرابحة لهذا المشروع في ثلاث نقاط أساسية:

---

[1] Michel Cointet, De Gaulle et L'Algérie Française,(1958.1962), édition PERRIN , 1995, p28

[2] ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص06

[3] Serge Berstein, Pierre Milza, et Jean François Sirinelli, Michel Debré, premier ministre(1959.1962) presse universitaire de France, Paris 2002, p 471

1- الـدعم الفرنسـي غيـر المشـروط الـذي تبلـغ قيمتـه السـنوية 200 مليـار فرنك.
2- الثروة الصحراوية ويقصد بها الغاز والبترول.
3- إرادة الجزائريين في إنجاح هذا المشروع ما دام يصب في مصلحتهم[1]

- إنشـاء مجلـس أعلـى لهـذا المشـروع يتشـكل مـن خمسـة وأربعـون (45) عضـوا مـن بيـنهم الـوطن الأم، أمـا الجزائـر فيمثلهـا ثمانيـة وعشـرون (28) عضـوا (14 جزائريا مسلما، 14 أوروبيا)

وقـد اعتبـر الخبـراء الـذين أنجـزوا مخطـط قسـنطينة، أن التطـور الاقتصـادي للجزائـر هـو قبـل كـل شـيء، ضـرورة اجتماعيـة، لأنهـا سـكانها يـزداد كـل سـنة ب 250.000 نسمة، كما أن مستوى معيشتهم ضعيف للغاية .

ويهـدف المشـروع علـى ضـوء التقريـر الـذي وضـعه مستشـار الدولـة رولان ماسـبييتول(Roland Maspetiol) وعلـى دراسـة أنجزهـا الخبيـر الاقتصـادي و المـالي صالح بوعكوير[2] بعوان " افاق عشرية التنمية الاقتصادية للجزائر" (Salah Bouikouir, les perspectives économique décennales del'Algerie) بمسـاعدة كـل مـن جـون فييبـر(JeanVibert) مكلـف بالدراسـات الاقتصـادية وهنـري إيكـال(Henri Ical) مكلـف بـالإدارة العامـة وترقيـة الجزائـريين المسـلمين فـي الوظيـف العمومي[3] وتم تحديد الأهداف التي يرام تحقيقها بواسطة هذا المخطط فيما يلي:

- نمـو ثابـت لمسـتوى المعيشـة يسـاوي 05% فـي كـل السـنوات وإذا أخـذ بعـين الاعتبـار النمـو السـكاني، تكـون نسـبة النمـو الاقتصـادي 7.5%و أكـدت التقـارير، أن المشـروخ الخماسـي(1963.1958) سـيكون بمثابـة المرحلـة الأولـى لتحقيـق التنميـة الشـامل لمـدة عشـر سـنوات حيـث يهـدف المخطـط الإنمـائي إلـى إنجـاز تحـول عميـق فـي البنـى الاقتصـادية والاجتماعيـة و فـي هـذا التطور ستكون القطاعات الأساسية المستهدفة هي:
  - ميدان الشغل والفلاحة
  - ميدان التعليم والتمدرس
  - قطاع السكن

أمـا بالنسـبة لميـدان الشـغل، فيجـب خلـق 400.000 وظيفـة خـلال فتـرة (1963.1958) لفائـدة المسـلمين بنسـبة 40.000 وظيفـة كـل سـنة مـع تخصـيص 10 % مـن الوظـائف و الخـدمات العموميـة (الإدارة، التعلـيم، القضـاء، الخـدمات

---

[1] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 335

[2] صالح بوعكوير من مواليد منطقة عين الحمام بولاية تري وزو سنة 1910، خريج مدرسة متعددة التقنيات بالجزائر، عمل كمهندس في البحرية الفرنسية في مدينة براست، ثم مديرا للصناعة في الحكومة العامة و مستشار المندوب العام بول دولوفريي، لقد أثارت وضعيته المهنية و الإدراية إشكالية الاعتراف بنضاله في الثورة بعد الخدمات السرية التي قدمها لجهاز مخابرات الثورة، أعتيل في ظروف غامضة من طرف المخابرات الفرنسية سنة 1961، اعتبره المجاهد دحو ولدقابلية شهيدالثورةبعد الخدمات السرية التي قدمها لجهاز مخابرات الثورة. بعد الاستقلال سمي شارع يلبملي باسمه، وفي التسعينات ، استبدل باسم كريم بلقاسم. للمزيد أنظر شهادة المجاهد دحو ولد قابلية في جريدة journal expression 18 septembre 2018
كذلك ،فرحات عباس، تشريح حرب، مصدر سابق، ص 343

[3] René Mayer, Le plan de Constantine, in revue de centre de documentation historique sur l Algérie, no 46, Paris SD .p 45

العامة، الجيش) في فرنسا للعنصر الجزائري المسلم وفق الأجور المطبقة في فرنسا.

- إنشاء 250.000 مسكن لإيواء مليون شخص، مع العمل على تهيئة الجزائر بشق الطرقات وإنشاء مرافق ومواصلات وتجهيزات صحية.
- توزيع 225.000 هكتار من الأراضي على الفلاحين الجزائريين، بعد شرائها من طرف الحكومة الفرنسية من المعمرين وتمكنت المصالح المعينة إلى تهيئة 130.000 هكتار وتقسيمها إلى قطع أرضية زراعية سنة 1959.
- إيجاد فرص التعليم لثلثي الأطفال المسلمين من بنين و بنات
- إقامة قاعدة صناعية ثقيلة (حديد و صلب وبتروكيمياوية متطورة انطلاقا من مجمع الصلب في عنابة ومعالجة الفسفاط بجبل العنق **و** البتروكيماويات في أرزيو.
- ولخلق جو نفسي مهيأ لتقبل المشروع من طرف الجزائريين، أقر ديغول العمل بالدوائر الانتخابية الواحدة [1](collège unique) بالنسبة للمسلمين و الأوروبيين بالجزائر،لإنجاح الاستفتاء حول دستور الجمهورية الخامسة المقررة في 28 سبتمبر 1958. [2] وتتمثل الاستثمارات الحقيقية لهذا المخطط فيما يلي:

في ما يخص القطاع الفلاحي ، نلاحظ أن المخطط لم يمس مصالح كبار المعمرين و البورجوازية العقارية،فالأراضي المزمع توزيعها على 15000 عائلة جزائرية غير كافية تماما لان عدد العائلات المحتاجة و الشديد الفقر من الفلاحين،وصل إلى أكثر 600.000 عائلة و نسبة 18.5% من الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع ضعيفة جدا بالمقارنة نسبة 31.9% المخصصة للصناعة [3].

إن إجراء إصلاح زراعي يناول تسعة أعشار الأراضي التي يملكها المعمرون الكبار الذين لا يتجاوز عددهم ثلث مجموعة المعمرين الأوروبيين في الجزائر ولم ينص مشروع قسنطينة على الإصلاح الزراعي كوسيلة ناجعة لرفع المستوى المعيشي عند الجزائريين، فقوة اللوبي الفلاحي المتمثل في كبار المعمرين منعت ذلك، فالتقصير الفادح الموجود في تطبيق المشروع، يتعلق بالجانب الفلاحي حيث أن البطالة تمس 300 ألف نسمة في الأرياف و220 ألف نسمة في المدن وأن هذا المخطط لم ينص إلا على إيجاد مناصب شغل في المدن فقط، فمشروع قسنطينة يقوم على اتجاه معين واضح، هو تطوير المدن[4] فقط أما الأرياف فلا دخل في حسابه.[1]

---

[1] شارل ديغول، مصدر سابق، ص 71

[2] Alistaire Horne, op cit, p 319

[3] ibid

[4]من الأهداف البعيدة لمشروع قسنطينة، تطوير المنطقة الصناعية(الساحل الشمالي) لخلق كيان سياسي مستقل في الجزائر يكون تابع لفرنسا أنظر،Maite Rungis, op cit p 60،
فكرة تقسيم الجزائر لم تكن في الحقيقية من إختراع ديقول، بل هي قديمة، منها خطة هيرسان 1957 تضمنت تقسي الجزائر إلى ثلاث أجزاء هي جمهورية قسنطينة واقليم تلمسان المستقل ذاتيا وباقي الجزائر يشكل كيان يسمى المقاطعة الفرنسية لمنطقة الجزائر

ففـي هـذا الميـدان، انطلقـت الأشـغال فيمـا يتلـق حمايـة التربـة مـن الانجـراف واستصـلاح الأراضـي وبنـاء السـدود الصـغيرة، لكـن أثـار الحـرب وأحـداثها الجاريـة، عرقلـت المشـاريع المسـطرة، ذلـك أن هـذا القطـاع خاصـة يهـم بالدرجـة الأولـى الفلاحـين و سـكان الأريـاف وهـذه الأخيـرة كانـت فـي أجـزاء واسـعة منهـا منـاطق محرمـة و كانـت عمليـات شـال العسـكرية فيهـا متواصـلة ونسـبة هامـة مـن سـكانها فـي المحتشـدات (حـوالي مليـون شـخص فـي المحتشـدات) وهـذا مـا أدى إلـى ظهر فكرة الألف قرية لإسكان المجمعين في هذه المراكز.[2]

فـي مجـال التربيـة والتعلـيم، وصـل عـدد التلاميـذ المسـجلين فـي السـنة الدراسـية لموسم 1959، 1958:

في الابتدائي، 473.000 تلميذ.

في الثانوي، 9000.

في جامعة الجزائر، 512.

ويضـاف إلـى هـذه الأرقـام، 25.000 شـاب مسـجل فـي مراكـز التكـوين المهنـي التـي فتحهـا الجـيش فـي الأريـاف وارتفـع عـدد المراكـز الاجتماعيـة مـن 15 مركـزا إلـى 60 مركزا في 1959 وأكثر من 60% من موظفي هذه المراكز مسلمين [3]

فـي مجـال التشـغيل والتصـنيع، شـهدت هـذه الفتـرة انطـلاق الأشـغال فـي مركـب الحديـد والصـلب فـي عنابـة وفـي شـهر أوت 1959، انتهـت أشـغال وضـع أنبـوب نقـل البتـرول مـن حاسـي مسـعود إلـى بجايـة وفـي نفـس الوقـت، كانـت أشـغال أنبـوب الغـاز الرابط بي حاسي رمل وأرزيو على وشك الانطلاق.

وقـد ارتبطـت هـذه المشـاريع الكبـرى المسـطرة فـي برنـامج مشـروع قسـنطينة، التـي كـان يتطلـب تطبيقهـا فـي الظـروف العاديـة أكثـر مـن عشـر سـنوات بـدل خمـس سـنوات التـي ألـح عليهـا الجنـرال ديغـول الالتـزام بهـا لـربح الوقـت وإذا اقتضـى الأمـر مضـاعفة الجهـود وتخصـيص اعتمـادات ماليـة إضـافية وإجـراءات خاصـة وبالفعـل عملـت الإدارة الفرنسـية فـي هـذا الاتجـاه علـى سـن قـوانين لإزالـة الفـوارق فـي المرتبـات بـين الجزائـريين و الفرنسـيين، وتعهـدت الحكومـة الفرنسـية بتقـديم عـلاوة تصـل إلـى 40% مـن تكـاليف كـل وظيفـة جديـدة تقرهـا هيئـة المشـروع، كمـا بـادرت الخزينـة العموميـة إلـى تقـديم عـرض بتغطيـة قسـم هـام مـن المشـروع يصـل إلـى حـدود ثلثـي الأمـوال المسـتثمرة وذلـك لتشـجيع رأس المـال الخـاص للمسـاهمة بالثلـث البـاقي مـن تكاليف المشروع الإجمالي.[4]

بمثـل هـذه الإجـراءات و الخـلاف المـالي المرصـود للمشـروع، ارتفعـت الميزانيـة الفرنسـية لهـذا المخطـط التنمـوي مـن 135 إلـى 270 مليـار فرنـك آنـذاك بحيـث قدر

ووهران وفي 1961 ظهرت من جديد خطة ألان بيرفيت الذي وضع مخطط عرف باسمه و تضمن عدة فرضيات محتملة، نصت إحداها على تجميع الفرنسيين في جزء من الجزائر يضم وهران ومستغانم والاصنام(الشلف) و مدينة الجزائر وشريط يربط هذه المناطق بالصحراء، أنظر، Alain Peyrefitte, Faut il partager L'Algérie, édition Plon , Paris 1961.

[1] جريدة المجاهد، الجزء الرابع، العدد64، 25 أفريل 1961، ص 8

[2] جريدة المجاهد، الجزء الثالث العدد 79، 10 أكتوبر 1960، ص 09 ، صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 123

[3] Bernard Tricot, Les sentiers de la paix, Algérie (1958.1962), édition Plon, Paris, 1970, p 72.

[4] Rugis Maite, L'économie algérienne et le plan de Constantine, in revue Esprit, janvier 1961, sans numéro, p57

سنويا بما لا يقل عن 200مليار فرنك[1] هذا في الوقت الذي قفزت فيه الاستثمارات من 207 إلى 540 مليار فرنك وهذا ما جعل التكاليف الإجمالية للمشروع خيالية، فقد فاقت مصاريف الحرب التي كانت تقدر هي الأخرى سنويا بيليون دولار أمريكي، وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن مجمل مشروع قسنطينة لم يعرف نهاية موفقة و تطبيقا ناجحا، فبدا التخلي عن العديد من مشاريعه في سنة 1961 لتتوقف نهائيا مع استقلال الجزائر1962، الأمر الذي جعل نتائجه في الواقع الاقتصادي الجزائري متواضعة، فلم يستطيع تسجيل أكثر من 243 طلب للاستثمار خلال عامين ونصف ولم يوفق إلا في إحداث 30000 وظيفة عوض 40000 التي كانت مبرمجة في الخطة الأولية[2].

ولعل قصور مشروع قسنطينة عن بلوغ أهدافها لاقتصادية والاجتماعية، يعود إلى عدة عوامل:

1- انعدام السلم واستمرار الثورة التحريرية، وهذا ما لم يسمح بالتقليل من المصاريف العسكرية وتحويل جزء هام منها لتعويض النقص الملاحظ في الاستثمارات، بل ظلت نفقات الجيش الفرنسي في إطار مخطط شال كما كانت عليه وحافظت نفقات التسيير الإداري على نسبتها المرتفعة التي كانت تقدر ما بين 16 إلى 17% من إجمالي الإنتاج وهي نفس النسبة التي كانت عليها في الفترة السابقة لمشروع قسنطينة (1958)،وقد جعلت هذه النفقات المختلفة لمجهود الحرب و تسيير الإدارة الفرنسية في الجزائر، مخطط قسنطينة، يبدو وكأنه عملية غير واقعية، بل أظهرته تقييمات العديد من أصحاب رؤوس الأموال الفرنسية في شكل خطة غامضة وغير واقعية ولا واضحة الأهداف، كما أكدت على ذلك الدراسة الاقتصادية التحليلية للباحث في الشؤون الاقتصادية روني جوندارم.[3] وهكذا يتبين أن مشروع قسنطينة قد بني بالفشل، لأنه ليس برنامجا اقتصاديا مبنيا على معطيات جزائرية صرفة ولكنه برنامج سياسي يحمل داخلة جملة من المتناقضات التي جعلته يفشل.[4]

2- ظهور أعراض التضخم المالي و ما يحدثه من أثار سلبية على الاقتصاد الفرنسي، فقد أدى العجز في الإنتاج عن مسايرة التقدم الصناعي المتسرع في أوروبا وأمريكا والذي أنتج بدوره عجزا في تنفيذ البرنامج المسطر في إطار مشروع قسنطينة وهذا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار وقد حاول المسؤولون الفرنسيون الحد من ذلك بالالتجاء إلى الهيئات الدولية وفي مقدمتها البنك الدولي، الذي كلن في وضعية تسمح له بتغطية العجز في التمويل والحد من التضخم وذلك حتى لا تضطر الحكومة الفرنسية التخلي عن التعهدات التي أخذتها على نفسها وتأجيل المشروع الذي راهنت على تنفيذه وحتى لا تلتجئ إلى الحد من المصاريف

---

[1] ibid

[2] Rugis Maite, L'économie algérienne et le plan de Constantine, in revue Esprit, janvier 1961, sans numéro, op cit, p50

[3] René Gendarme, L économie de l Algérie, sous développement et politique de croissance, édition Colin, Paris 1959, p 195

[4] جريدة المجاهد، الجزء الثاني ، العدد 53، 1959.10.19،ص10

وانتهاج سياسة تقشفية في الإنفاق العام، الأمر الذي يثير عليها الرأي العام الفرنسي ويسبب لها مضايقات سياسية واجتماعية.[1]

3- التخلي التدريجي من طرف المسؤولين الفرنسيين عن المشروع و التحول للاهتمام بالجوانب السياسية المترتبة عنه و بذلك سلموا ضمنيا باستحالة تحقيق الاقتصادية للمخطط في بلد تعرف فيه الزراعة تقهقرا حادا من حيث كمية الإنتاج ونوعيته، بل كيف يعقل أن تقام مصانع في بلد ترتفع فيه البطالة بشكل مخيف ويتزايد فيه السكان بشكل مذهل حسب تعبير بعض الخبراء[2].

ومن هذه خلال النظرة الاقتصادية الفاشلة لمشروع قسنطينة،فإن الساسة الفرنسيين حاولوا قدر الإمكان تجاوز الإخفاق التيكنوقراطي وذلك بالتركيز على التأثير النفسي في الأوساط الجزائرية بغرض إقناع العديد من الجزائريين بفعالية النمط الليبرالي ومزايا الرأسمالية وبقدرة فرنسا على توفير حياة أفضل لهم، تضمن بقاء فرنسا في الجزائر وقد أدى هذا التوجه السياسي للقادة الفرنسيين إلى أن أصبح مشروع قسنطينة في حد ذاته ليس خطة اقتصادية و إنما وسيلة سياسية و حملة إعلامية،رفعت شعارات تداولتها وسائل الإعلامية الفرنسية الثقيلة آنذاك، بهدف التأثير على الجزائريين مثل التوسع والتحديث "extension et modernisation"، والتصنيع والتكوين"industrialisation et formation" والتجديد العمراني"rénovation urbaine" وغيرها وقد عبر دلك بكل وضوح بول برنار(Paul Bernard) أحد الموظفين المؤثرين على توجهات السياسة الفرنسية، في تقريره سنة 1958 الذي قدمه إلى الجمعية العامة للشركة الفرنسية التي ساهمت في تنفيذ مشروع قسنطينة، عندما أكد أن إنشاء اقتصاد ليبرالي من وراء البحار(أي الجزائر) معتدا على مبدأ التكامل مع الاقتصاد الفرنسي يهدف أساسا إلى تحويل انتباه الشعوب النامية إلى اعتناق الرأسمالية الحديثة ودفعها إلى تجنب نماذج الكتلة الشرقية، لاسيما أم هذا الاقتصاد الليبرالي مقدم في شكل مشروع تجديدي في إطار ليبرالي حقيقي وهو من الجرأة ما يجعله كفيلا بإقناع النخبة الشابة في البلاد النامية وجعلها تنظر إليه كمثل يقتدى به، ما عبر عنه بوضوح بول دول لوفريي قائلا: ((أعتبر تصنيع الجزائر، شكل من أشكال التسيير اللامركزية للاقتصاد الفرنسي، فهو لا يهدف أساسا إلى تغطية السوق الجزائرية وإنما لإقامة قاعدة حقيقية للتصدير نحو السوق الفرنسية وأسواق البلاد المتعاملة معها)) [3] وهذا ما أكده الباحث روني جوندارم، عندما أقر ((بان مشروع قسنطينة لا يوفر أية حماية جمركية قادرة على السماح بنمو صناعة ناشئة))[4]

استطاع الجنرال شارل ديغول من خلال مشروع قسنطينة، التمهيد لخلق واقع جديد وإيجاد أوضاع في الجزائر سوف يكون لها نتائج بعيدة الأثر على مقدرات

---

[1] جريد المجاهد، الجزء الثاني، العدد 72، 14 نوفمبر 1960، ص11

[2] René Lenoirs, in journal le monde, 6.7. mars 1960

[3] Slimane Chikh, L' Algérie en armes, ou le temps des certitudes, édition économico, Paris 1981, p 120

[4] René Gendarme, op cit, p 398

الجزائـر، وهـذا مـا يعطـي لهـذا المخطـط صـفة برنـامج إسـتراتيجي وخطـة سياسـية ذات أهداف بعيدة. [1]

أمـا عـن موقـف جبهـة التحريـر الـوطني مـن هـذا المشـروع، فـإن الحكومـة المؤقتـة للجمهوريـة الجزائريـة، أدركـت منـذ البدايـة أن مشـروع قسـنطينة يخـص الأقليـة الأوروبيـة وأن هدفـه الأساسـي هـو خنـق الثـورة،[2] خاصـة أن جـل الانجـازات كانـت لفائـدة المعمـرين والاقتصـاد الفرنسـي،فمراكز التكـوين المهنـي جـاءت لتـوفير اليـد العامـة للاقتصـاد الفرنسـي والـذي سـيكون المسـتفيد الأول مـن المشـاريع خاصـة الطاقويـة، أمـا مناصـب الشـغل التـي تحـدث عنهـا الجنـرال ديغـول فكانـت تجنيـد عشـرات الآلاف مـن الجـزائيين لحصـار الثـورة عبـر تشـغيلهم فـي بنـاء خـط شـال وحراسة أنابيب البترول،[3].

وعلـى هـذا الأسـاس لقـي مخطـط قسـنطينة معارضـة شـديدة مـن طـرف المسـتوطنين الأوروبيـين والمسـلمين الجزائـريين علـى حـد سـواء مثلـه مثـل المشـاريع الإصـلاحية التـي سـبقته، فالمسـتوطنون الأوربيـون لـم يكـن لـديهم أي اسـتعداد للتنـازل عـن امتيـازاتهم والتسـاوي مـع المسـلمين الجزائـريين، أمـا المسـلمون الجزائريـون فقـد رفضـوا المشـروع بتوجيـه مـن جبهـة التحريـر الـوطني التـي تنبـه قادتهـا لنوايـاه الحقيقية منذ البداية.[4]

3- سلم الشجعان وتقرير المصير:

- مشروع سلم الشجعان:

لجـأ الجنـرال ديغـول إلـى إطـلاق منـاورات سياسـية بـالموازاة مـع تكثيـف الجهـود العسكرية مـن خـلال مخطـط شـال الجهنمـي للقضـاء علـى الثـورة فـي الـداخل، ظـاهرا الحـرص علـى الخيـار السـلمي الـذي تعـول عليهـا الجمهوريـة لتهدئـة الأوضـاع فـي الجزائـر وباطنهـا زرع الخلافـات فـي صـفوف الثـورة وإضـعاف موقفهـا الـدولي أمـام الرأي العام ووقف مساعي الحكومة المؤقتة لتدويل القضية الجزائرية.[5]

فقـد أعلـن الجنـرال ديغـول يـوم 23 أكتـوبر 1958 فـي مـؤتمر صـحفي بقصـر مـاتنيون(Matignon) أمـام 300 صـحفي بعـد أن طـرح عليـه السـؤال الأتـي ((لقـد أطلقـت جبهـة التحريـر الـوطني تصـريحات فيمـا يتعلـق باحتمـالات السـلام فـي الجزائـر، فمـا هـو الموقـف الـذي تعتـزم الحكومـة اتخـاذه فـي هـذا الصـدد)) فـي إشـارة إلـى مـا تضـمنه نـص التصـريح الـذي أذاعـه رئـيس الحكومـة المؤقتـة للجمهوريـة الجزائريـة، السـيد فرحـات عبـاس يـوم 26 سـبتمبر 1958، عقـب اجتمـاع للحكومـة وجـاء فيـه:((إننـا أكـدنا دائمـا إرادتنـا فـي إيجـاد حـل سـلمي ومتفـاوض عليـه للمشـكلة الجزائريـة، إن رفـض الحكومـات الفرنسـية المتعاقبـة للتفـاوض هـو سـبب اسـتمرار

---

[1] يذكر الباحث مايتي رانكيسMaite Rungis : أن دبغول قال في إحدى تصريحاته، أن الجزائر لا يجب أن تكون دولة مستقلة ذات سيادة كاملة مثل تونس والمغرب وغينيا والساحل العاجبل بجب أن تكون تابعة لفرنسا. Maite Rungis, op cit p 60

[2] جريدة المجاهد، الجزء الثالث، العدد64، 25 أفريل 1961، ص 8

[3] محمد الصغير بوسبتة، سياسة التهدئة الفرنسية ورد فعل الثورة (1962.01954)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله، 2019.2018، ص 226

[4] عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة (1962.1954)، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع،الجزائر 2013، ص 380.

[5] محمد الصغير بوسبتة، مرجع سابق ، ص 226

الحـرب، إن الحكومـة المؤقتـة للجمهوريـة الجزائريـة مسـتعدة مـن جهتهـا دائمـا للتفـاوض ولهـذا الغـرض فهـي مسـتعدة فـي أيـة لحظـة للقـاء ممثلـي الحكومـة الفرنسية.))[1] فأجاب الجنرال ديغول قائلا ((إن المنظمة التي تتحدثون عنها قامت بإرادتها بتفجير الكفاح وهي مستمرة فيه منذ أربع سنوات، سأترك للمستقبل تحديد فائدة هذا الكفاح ولكن على كل حال، فلا معنى له حاليا، بالتأكيد نستطيع إن أردنا القيام بعمليات وتنصيب كمائن على الطرق ورمي القنابل في الأسواق والتسلل إلى القرى وقتل بعض البؤساء ويمكن اللجوء إلى مغارات في الجبال أو الانتقال كمجموعات من جبل إلى جبل وإخفاء أسلحة في تجاويف الصخور لأخذها في الفرصة المناسبة، غير أن هذا المخرج ليس هنا، ولا يوجد كذلك في الأحلام السياسية وفي بلاغة اللاجئين إلى الخارج.))[2] في إشارة منه إلى نشاطات أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

وبعد ذلك بين الجنرال ديغول أهمية نتائج استفتاء 28 سبتمبر 1958 الذي حدد حسب تصوره بداية وطبيعة المسار السياسي الذي يريده للجزائر فقال((في الحقيقة وبكل وعي، لقد رسم المخرج الآني استفتاء 28 سبتمبر،ومع ذلك أقول من دون لبس أن أغلب رجال الثورة قد قاتلوا بشجاعة، إنني على ثقة أنه لما يأتي سلم الشجعان ستمحى الأحقاد.)) ثم قام بتوضيح مفهوم سلم الشجعان الذي يقصده فقال((إنني أتكلم عن سلم الشجعان، ببساطة هو: أن يوقف إطلاق النار أولئك الذين فتحوا النار وأن يعودوا إلى عائلاتهم و عملهم من غير إذلال.وهناك حيث هم منظمون من أجل الكفاح، يمكن لرؤسائهم فقط أن يتصلوا بقيادة القوات الفرنسية، فالحكمة العسكرية القديمة المتبعة منذ زمن بعيد، هي أنه لما يراد توقيف صوت السلاح ترفع الراية البيضاء وأنه في هذه الحالة سيستقبل المقاتلون ويعاملون معاملة مشرفة))[3] ثم تحدث بعد ذلك عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، دون أن يسميها،حكومته لم تكن تعترف بها ولهذا سماها "المنظمة الخارجية" وقال عنها:((بالنسبة للمنظمة التي تحدثنا عنها قبل قليل والتي تجتهد من أجل إدارة الكفاح، أكرر بصوت مرتفع ما كنت قد بينته من قبل، إذا عينت موفدين للمجيء إلى فرنسا من أجل التخطيط مع الحكومة لنهاية النزاع، فما عليهم إلا التوجه إلى سفرة فرنسا في تونس أو في الرباط وهذه أو تلك ستضمن لهم النقل إلى فرنسا وهناك سيضمن لهم الأمن الكامل وسأضمن لهم حرية المغادرة.))[4]

إن ما يميز هذا الإعلان في هذه الندوة الصحفية، هو أن المناور ديغول، يريد استسلام مزدوج أحدهما عسكري يجري على الأرض الجزائرية والأخر سياسي يجري في العاصمة الفرنسية باريس ويكون هدفه الأول تحويل الاستسلام الأول

---

[1] جريدة المجاهد، الجزء الأول، العدد 30، 10 أكتوبر 1958،ص 3
جريدة المجاهد، الجزء الأول، العدد32، 19 نوفمبر 1958، ص 6

[2] Voir Texte intégral du discours de général De Gaulle sur la paix des braves, in Fresque.INA. Fr .23 .octobre 1958.ref 00023

[3] ibid
[رمضان بورغدة، عرض الجنرال ديغول لسلم الشجعان وتقرير المصير وتأثيرتها على الثورة الجزائرية، في، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 2، قالمة 2008، ص 100،99

[4] Fresque.INA. Fr .23 .octobre 1958.ref 00023
شارل ديغول ، مصدر سابق ، ص 81

استسلاما رسميا ثم يلجأ الجنرال فيما بعد إلى تسوية القضية الجزائرية بواسطة الانتخابات التشريعية التي كان يعتزم إجرائها يوم 28 نوفمبر 1958 عن طريق التفاوض مع مفاوضين أكفاء يتم ما تبقى من المشكلة الجزائرية حسب تعبيره الخاص،فتحاشى إستعمال الشعارات الاستعمارية الجوفاء التي تنادي بالجزائر الفرنسية وفرنسا الكبرى من دانكرك إلى تمنراست واكتفي باستعمال تحيا فرنسا وتحيا الجزائر حيث حرص على استبعاد مثل تلك الشعارات منذ أول خطاب له في الجزائر يوم 04 جوان 1958 مرورا بخطاب قسنطينة 03 أكتوبر من نفس السنة.[1]

وهذا يتضح جليا، أن هذه الإستراتيجية لا تخرج في صميمها عن مطالب المستوطنين ولا تتعدى أن تكون تكرارا لثلاثية قي مولي(وفق القتال، الانتخابات، ثم المفوضات) وأن أهم هدف ماكر لهذه الإستراتيجية هو القضاء على الثورة بزرع الخلافات والانقسامات بين قادتها من خلال امتداح بطولة العسكريين ودعوة "المنظمة الخارجية" إلى الاستسلام خاصة في رفض ديغول للحكومة الجزائرية و رفضه أيضا لحالة الحرب في الجزائر واعتبرها أحداث داخلية.[2]

- **رد الحكومة المؤقتة على سلم الشجعان:**

اعتبرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هذه المبادرة، مناورة من مناورات الجنرال ديغول وحرب نفسية وخدعة عسكرية هدفها زعزعة صفوف جبهة التحرير الوطني، فالجنرال تراجع عن مقترحات سابقيه خاصة مشروع قي مولي لأن هذا الأخير لم يجرؤ على أن يطلب من جيش التحرير الوطني الاستسلام، في حين فعلها ديغول[3]

فبعد مناقشة أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لمشروع ديغول، أصدرت بيانا أعلنت فيه عن رفضها لمقترح الجنرال الذي اعتبرته غير قادر على حل القضية الجزائرية وجددت عرضها بالتفاوض معها باعتبارها مثل الشعب الجزائري في إطار مفاوضات جدية يحتضنها بلد محايد وجاء في بيان الحكومة : ((حكومة الثورة لا تفاوض إلا في الاستقلال، لقد أكدنا دائما رغبتنا في حل المشكل الجزائري حلا سلميا تفاوضيا وأن رفض الحكومة الفرنسية العنيد للقبول بالمفاوضات هو الذي كان السبب في استمرار الحرب ومعنى ذلك أن الحرب يمكن أن تنتهي سريعا إذا رغبت الحكومة الفرنسية في ذلك، أما حكومة الجمهورية الجزائرية فهي مستعدة للمفاوضات ومستعدة لان تلتقي مع الممثلين الفرنسيين في كل وقت.))[4]

وأكدت الحكومة الجزائرية في بيانها أن ديغول يرفض التفاوض مع الممثل الحقيقي للشعب الجزائري وأظهر نواياه من خلال تصريحه 23 أكتوبر 1958 على تسوية القضية الجزائرية عن طريق غير طريق جبهة التحرير الوطني، كما يريد أن يجزئ قادة الثورة إلى عسكريين وسياسيين وينظر للثورة كما لو كانت

---

[1] محمد الضغير بوسبتة، مرجع سابق، ص 231

[2] عمر بوضربة، النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، دار الحكمة للنشر، الجزائر 2010، ص 88

[3] Mohamed Harbi, op cit , p 252

[4]جريدة المجاهد،الجزء الاول، العدد 32، 19 نوفمبر 1958، ص 6

منقسمة إلى قسمين متصارعين ويعمل من جهته على إذكاء هذا الانقسام وتكريسه و ذلك من خلا تنويه ببطولة العسكريين وشجاعتهم بينما يتهكم بالسياسيين وهو أسلوب سبق إليه لاكوست، كما يحاول تقسيم السياسيين إلى معتدلين ومتطرفين والخلاصة أنه يريد التفاوض مع عملاء منتخبين يموه بهم أمام الرأي العام العالمي.[1]

وقد ربطت جريدة المجاهد تصريح ديغول بزيارة مدير البنك العالمي (أوجين بلاك)(Eugene Black)(1963.1949) مصحوبا بمدير البنك الفرنسي إلى كل من حاسي مسعود وحاسي الرمل من أجل إيهام الأوساط المالية العالمية بأن المشكلة الجزائريةسائرة في طريق الحل بالتالي تقبل هذه الأوساط الاستثمار في الصحراء الجزائرية[2]

ورغم الموقف الواضح الذي اتخذته الحكومة المؤقتة من مشروع سلم الشجعان، إلا أن الجنرال ديغول حاول استغلال بعض قادة الثورة والتشهير بمخططه بعد أسر الرائد عز الدين في 17 نوفمبر 1958 واستعماله كنموذج دعائي لوقف إطلاق النار والقبول بمشروع سلم الشجعان، كما واصل الدعوة لهذا النموذج من المصالحة بالموازاة مع مشروع شال العسكري، فجدد الدعوة لسلم الشجعان في خطاب 10 نوفمبر 1959 ولكنه لم يفلح في ذلك.[3]

مشروع تقرير المصير والجزائر الجزائرية:

لم تكن فكرة تقرير المصير على أساس الجزائر الجزائرية، فكرة طائرة ولا خيار اللحظة بالنسبة للجنرال ديغول،المبصر للوقائع السياسية، بل كانت تصورا، بدأت ملامحه تتشكل في ذهنه مبكرا، ((فيما يتعلق بالجزائر، بإدراكي للقضية وطريقة حلها ومهما يكن الأمر، فكان يترتب علي إنقاذ فرنسا من المهام و الخسارة التي يتزايد عبؤها باستمرار، في حين أن الفوائد التي كانت تجنيها سابقا أضحت مجرد مظاهر فارغة ، ولكن طريق الوصول إلى هذا الهدف مازال طويلا ويقتضي على اجتيازه خطوة فخطوة))[4] وفي 08 جانفي 1959 لما تسلم منصبه كرئيس للجمهورية الفرنسية،ألقى بالمناسبة خطابا أشار إلى مستقبل الجزائر قائلا: ((المسالمة والمتحولة التي تنمي شخصيتها بنفسها وترتبط بفرنسا برابطة وثيقة.)) [5] ثم اتخذ مجموعة من الإجراءات بغرض التهدئة كإطلاق سراح 7000 مسلم كانوا مسجونين في الجزائر وخفض أحكام الإعدام عن الثوار الذين صدرت ضدهم هذه العقوبة وحول أحمد بن بله ورفاقه من سجن الصحة في ميزون بلانش إلى جزيرة إيكس وحسن من ظروف اعتقالهم، وأفرج عن مصالي الحاج الذي كان خاضعا للإقامة الجبرية في فرنسا [6] ولما استقبل السيد بيار لفون(Pierre Laffont) مدير صحيفة صدى وهران(L écho d Oran) في 25 مارس 1959

---

[1] جريدة المجاهد،الجزء الاول، العدد 31، 1958.11.01، ص 3،

[2]. جريدة المجاهد،الجزء الأول، العدد 31، 1958.11.01، ص 3

[3] محمد الصغير بوسبتة، مرجع سابق، ص 233

[4] شارل ديغول، مصدر سابق، ص 80

[5] المصدر نفسه وكذلك نص الخطاب موجود في الموقع الالكتروني لقصر الاليزي: www. Elysee. Fr \ consulte le 30.03.2020.

[6] المصدر نفسه

كشف عن قناعته بشكل واضح فيما يتعلق بحل القضية الجزائرية حيث اعتبر،أنه يستحيل الحفاظ على الجزائر الفرنسية على الأسس نفسها التي كان يريدها غلاة المستوطنين والعديد من قادة المؤسسة العسكرية في الجزائر كالجنرال ماسو(Massu) فقال: ((- إن ما يريده رجال الأحزاب هو المحافظة على الجزائر كما كانت في عهد والدي، ولكن هذه الجزائر قد اضمحلت و سنضمحل مثلها إذا لم نتفهم هذه الحقيقة.)) [1] وجدد مثل هذا الحديث في كل زياراته إلى مختلف مناطق فرنسا في ربيع عام 1959.

وقبل التصريح بفكرة تقرير المصير،ومن أجل إعلام قادة جيشه في الجزائر بمشروعه السياسي الجديد،قام ديغول خلال شهر أوت 1959 بجولة تفقدية سميت بجولة الوجبات(La tournée des popotes)، لقوات الجيش العاملة بالجزائر التي كانت منهكة في عمليات عسكرية واسعة النطاق ضد معاقل جيش التحرير الوطني في إطار مشروع شال.

ورغم الجنرال ديغول نوه بالنتائج التي أسفر عنها هذا المجهود الحربي الضخم إلا أن اتصاله المباشر بالمسؤولين العسكريين في مراكز عملهم، جعله يستخلص بعض المعطيات التي لم تكن جميع التقارير الرسمية لتوضحها إلا بشكل ناقص وعبر عنها بقوله:**((لقد أصبح لدي الآن أنه إذا لم نفقد شجاعتنا، فان الثورة ستظل عاجزة عن السيطرة على الجزائر، غير أن هذا لا يمنع أنها ستتمكن دائما من الاستمرار في مقاومتها وتجديد كيانها، بفضل مؤازرة السكان))**[2]وعند زيارته لمدينة تيزي وزو، تقدم إليه أمين أحد بلديات الولاية وقال له:**((ياسيدي الجنرال لا يغرنك ما رأيت وسمعت، فكل الناس يريدون الاستقلال.))**[3].

وفي مدينة سعيدة قدم له الجنرال بيجار(Bigeard)، فرقة المغاوير المؤلفة من ثوار سابقين وقعوا أسرى وتعرضوا لغسيل مخ فنجح في ضمهم إلى الجيش الفرنسي، فسأل ديغول طبيبا عربيا ملحقا بها فقال له **" ما رأيك يا دكتور"**، فأجابه الطبيب،**"** إن ما نريده ونحتاج إليه هو أن نكون مسوؤلين عن أنفسنا وأن لا يكون أحد مسوؤلا عنا.**"**[4]

وبعد هذه الزيارة الميدانية، توصل ديغول إلى حقيقة مفادها أن المجهودات الضخمة التي تبذلها فرنسا لا فائدة لها فقال:**((وبذلك أصبحت متأكدا من أي وقت مضى، أنه رغم تفوق وسائلنا الساحق، فإنه لا طائل من خسارة رجالنا وأموالنا عن طريق فرض شعار الجزائر فرنسية وان السلم لا يمكن أن ينشأ إلا عن مبادرات سياسية تتخذ اتجاها معاكسا وأن من واجب فرنسا أن تسير في هذا الطريق ومن جهة ثانية، فقد أدركت أن استمرار في متابعة نضال وهمي سيسيء إلى معنويات جيشنا وبالتالي إلى وحدتنا الوطنية))**[5] وكشف للضباط الذين تجمعوا حوله في مركز قيادة شال بالولاية الثالثة، النقاب عن معالم المرحلة القادمة لخطته، فأعرب في البداية عن ارتياحه لما شاهده من الناحية العسكرية

---

[1] شارل ديغول، مصدر سابق، ص 81

[2] ، شارل ديغول، مصدر سابق، ص 84

[3] المصدر نفسه.

[4] المصدر نفسه

[5] شارل ديغول، مصدر سابق، ص 85

لكنه أضاف قائلا:((**إذا كان نجاح العمليات العسكرية أمرا ضروريا، فإنه لا يحل القضية الجزائرية إلا إذا اتفقنا يوما مع الجزائريين، وأن مثل هذا الاتفاق لا يعقد إلا أرادوه بأنفسهم و أن عصر إدارة الأوربيين للأراضي المحتلة قد انقضى وإننا واقعون في هذه المأساة، في فترة تحرر جميع الشعوب من نير الاستعمار وإنه يجب علينا ألا نعمل في الجزائر إلا في سبيل الجزائر وبالاتفاق معها، على أن يطلع ذلك جميع العالم و أن مصلحة فرنسا وحدها هي التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار**)) ثم ختم حديثه قائلا((**أما أنتم، فأرجو أن تنصتوا إلي تماما، إنكم لستم الجيش في سبيل الجيش، إنكم جيش فرنسا وإن وجودكم نابع منها وفي سبيلها وفي خدمتها ويجب بالنسبة إلى مركزي ورتبتي ومسؤولياتي أن يطيعني الجيش لكي تعيش فرنسا**))[1] و بذلك لمح ديغول إلى مستمعيه عن قراره بالاعتراف بحق الجزائر في تقرير مصيرها وطلب إليهم مسبقا الطاعة والانصياع للأوامر ثم أوضح للقائد العام موريس شال ما كان مصمما على نشره في حق تقرير المصير للجزائر و ذلك بحضور وزير الجيش الفرنسي ورئيس الأركان العامة.

لقد جاء خطاب ديغول خلال انعقاد الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة المقبلة في 12 ديسمبر 1959 على مناقشة القضية الجزائرية المدرجة ضمن جدول أعمالها، بعد أن تمكن وفد الحكومة المؤقتة في نيويورك، من جلب المزيد من المؤيدين والمناصرين للقضية الجزائرية،[2] ولهذا فإن أول هدف لديغول هو كسب الرأي العام العالمي وخاصة في هيئة الأمم المتحدة التي حققت بها ديبلوماسية الثورة الجزائرية نجاحات باهرة، بعد تمكنها من تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.[3]

استهل ديغول خطابه المتلفز مساء يوم 16 سبتمبر 1959، بالإشارة إلى صعوبة القضية الجزائرية ومع ذلك أكد على ضرورة إيجاد حل لها دون التأثر بأفكار الجبهة أي الجزائر المستقلة أو المستوطنين وفكرة الجزائر الفرنسية حيث قال ((**مازالت مشكلة الجزائر تواجه فرنسا ويجب علينا أن نجد لها الحل، بدون أن تأثر بأقوال الذين يريدون أن يرغموننا على الانحياز لهذا أو ذاك.**))[4]

مؤكدا أن مكانة فرنسا المرموقة ومصالحها، يفرض عليها معالجة هذه القضية بما يضمن ذلك، وبالمقابل تمكين الجزائريين من تقرير مصيرهم بأنفسهم، وبعد تقديم الحوصلة العامة لنشاطات فرنسا في الجزائر، انتقل الجنرال إلى الجانب الأهم في هذا الخطاب فقال((**بناءا على المعطيات الجزائرية والوطنية والدولية، أعتقد أنه من الضروري أن أعلن عن لجوئنا إلى تقرير مصير هذا البلد، باسم فرنسا والجمهورية وبمقتضى الدستور الذي يخولني استشارة المواطنين، أطلب من**

---

[1] . شارل ديغول، مصدر سابق، ص 85

النص الكامل لبيان الحكومة المؤقتة للرد على تقرير المصير في جريدة المجاهد العدد 52 ، 1959.10.05ص 6

[2] بشير سعدوني، الثورة الجزائرية،(1962.1954)، أحداث ومعالم هامة، دار هومه للطباعة والنشر والتزيع، الجزائر2017، ص63

[3]عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 92

[4] نص خطاب شارل ديغول، في ، بوهناف يزيد، مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية(1962.1954)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، شعبة التاريخ، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والاسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014.2013، ص 220

الجزائريين ما يريدونه في أخر الأمر، ومن جهة أخرى أطلب من كل الفرنسيين، أن يحترموا ويوافقوا على ما سيصير إليه الأمر في الجزائر، أما عن تاريخ إجراء الاستفتاء، فإني سأعلن ذلك في الوقت المناسب، وعلى كل، فغن هذا لن يتعدى أربع سنوات بعد أن يستتب الأمن في البلاد.))[1] ثم حدد الخيارات التي يقترحها على الشعب الجزائري، فإما أن يختار الناخبون الجزائريون الانفصال (La sécession) وفي هذه الحالة تغادر فرنسا الجزائريين الذين يعبرون عن إرادة الانفصال عنها،غير أن ديغول كان لا يحبذ هذا الحل وكان مقتنعا أنه أمر مستبعد وإن حدث فسيؤدي إلى كارثة، سيفتح الباب لمعاناة وفوضى سياسية بشعة وعمليات ذبح معممة ودكتاتورية شيوعية عدوانية حسب تعبيره.

ولهذا دعا الجزائريين أن يستعيذوا من هذا الشيطان كما قال، لأنه إذا بدا نتيجة نحس استثنائي أن هذا الحل يجسد إرادتهم، فإن فرنسا ستتوقف بكل تأكيد عن تسخير الملايير من أجل خدمة قضية خاسرة في إشارة منه إلى الإعتمادات المالية الضخمة التي سخرتها فرنسا لتحقيق مشروع قسنطينة الذي أعلن عنه كما هو معروف في 03 أكتوبر 1958.[2]

ومن أجل استبعاد هذا الحل، أكد أنه في حالة إقرار هذا الخيار، فان الجزائريين من كل الأصول، الذين يرغبون في البقاء فرنسيين سيكون لهم ذلك، وستحقق فرنسا لهم رغبتهم حتى ولو اقتضى الأمر تجميعهم في مناطق معينة.

ولكي يفرغ هذا الخيار من محتواه، فيصبح شيئا غير مرغوب فيه بالنسبة للناخبين، قرر ضمنيا أنه في هذه الحالة ستفصل الصحراء،[3] خاصة أن هذا الفضاء الواسع ازدادت أهميته كفضاء للتجارب النووية ولاستغلال الغاز والبترول وهما عنصرين حيويين تفتقر إليهما فرنسا وأكد كل الإجراءات ستتخذ لاستغلال البترول الصحراوي الذي يعد ضروريا لفرنسا وللغرب.[4]

ثم تطرق للخيار الثاني وسماه الفرنسة الكاملة(Francisation complète) وهو خيار المستوطنين ومعظم قادة الجيش الفرنسي في الجزائر وعلى رأسهم الجنرالين شال و ماسو ولكن ديغول عبر في العديد من تصريحاته عن عدم إيمانه بهذا الحل الذي لن يزيد حسب اعتقاده القضية الجزائرية إلا تعقيدا، كما سيغرق فرنسا في المستنقع الجزائري أكثر من أي وقت مضى، ولهذا يبدو أنه لأسباب سياسية تحاشى استعمال مصطلح الإدماج(Intégration) الذي دأب المستوطنون وقادة الجيش على المطالبة بتحقيقه.

وتتمثل الفرنسة الكاملة حسب الجنرال ديغول في المساواة المطلقة، فيكون بموجبه للجزائريين الحق في الوصول إلى كل الوظائف السياسية والإدارية والقضائية في الدولة ويكون لهم حق الانتساب إلى كل الوظائف العمومية(services publique)

---

[1] االمرجع نفسه

[2] بوهناف يزيد، مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية(1962.1954)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، شعبة التاريخ، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014.2013، ص 220

[3] Alain Peyrefitte, Faut il partager l Algérie, édition Plon, Pairs, 1961.pp 201.203

[4] نص خطاب ديغول، في بوهناف يزيد، مرجع سابق.ص 220

ويستفيدون في مجال الأجور، التعليم، الضمان الاجتماعي، التكوين المهني ومن كل الامتيازات المكفولة لبقية المواطنين وبالتالي يصبحون جزءا لا يتجزأ من الشعب الفرنسي.[1]

أما الخيار الثالث الذي كان يؤمن به الجنرال ويعتقد أن الأغلبية الصامتة من سكان الجزائر تتبناه ويعتبر حلا مناسبا للمشكلة الجزائرية وهو حكم الجزائريين بالجزائريين(Gouvernement des algériens par les algériens) وبمساعدة فرنسا، بإنشاء وحدة وثيقة معها في مجالات الاقتصاد والتعليم والدفاع و العلاقات الخارجية، وإذا قبل الجزائريون هذا الخيار، فإن الجنرال يشترط في هذه الحالة أن يكون نظام الحكم في الجزائر فيدراليا حتى يكون لمختلف المجموعات التي تعيش في الجزائر، الفرنسيين، العرب، القبائل، المزابيين...الخ، حسب تعبيره، الضمانات الخاصة بحياتهم الشخصية في إطار التعاون فيما بينهم.[2] وجدد رفضه الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري واعتبر أن أعضاءها يمثلون مجموعة من القاصرين العازمين على بناء دكتاتورية شمولية بواسطة القوة ويعتقدون أنهم يستطيعون أن يجبروا الجمهورية الفرنسية على منحهم امتياز التفاوض معها لتحديد مستقبل الجزائر والتعامل معهم كحكومة.[3]

- **رد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على حق تقرير المصير.**

بعد استشارات داخلية وخارجية ونقاشات دامت حوالي أسبوعين، صاغت الحكومة المؤقتة بيانها ردا على مبادرة ديغول في ثلاث صفحات، أذيع في ندوة صحفية بالعاصمة تونس يوم 28 سبتمبر1959 وقد تضمن هذا البيان النقاط الآتية:

- الإشارة إلى دخول الثورة عامها السادس واستعداد الجمعية العامة للأمم المتحدة لطرح القضية الجزائرية مجددا في 15 ديسمبر 1959 وأمل شعوب العالم في أن تستعيد الجزائر سلمها وتنتهي حرب خلفت مليون شهيد.
- كفاح الشعب الجزائري وإصراره على استرجاع حريته الوطنية واستعداد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لاستغلال كل فرصة تعطي الأمل في السلم.
- اعتراف رئيس الجمهورية الفرنسية علنيا باسم فرنسا بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير وذلك في تصريحه في يوم 16\09\1959.[4]
- بفضل كفاح الشعب الجزائري منذ خمس سنوات ومن خلال حرب الأكثر دموية في تاريخ الغزو الاستعماري، وبفضل مواصلة جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني للكفاح التحريري وبفضل دعم الشعوب الشقيقة و الصديقة وبدعم الرأي العالمي استطاع أن يحقق تقرير مصيره.

---

[1] المرجع نفسه

[2] نص خطاب ديغول، في بوهناف يزيد، مرجع سابق.ص 220

[3] رمضان بورغدة، ، عرض ديغول، مرجع سابق - ص 109

[4] جريدة المحاهد،الجزء الثاني، العدد 52\ 05 أكتوبر 1959.ص 06

- نص بيان أول نوفمبر على حق الشعوب في تقرير مصيرها وهو الهدف الأساسي للثورة الجزائرية وهو أداة ديمقراطية وسلمية تمكن الشعب الجزائري من تحقيق استقلاله الوطني.
- إن حق الشعوب في تقرير مصيرها المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة يمكن الشعب الجزائري من ممارسة سيادته الوطنية حرمه منه غزو استعماري غير شرعي لفترة طويلة من الزمن.
- القضية الجزائرية تحددها أطر لا يمكن إهمالها في تطبيق مبدأ تقرير المصير والمتمثلة في وحدة الشعب والتراب الجزائريين وتلفت نظر الرأي العام العالمي إلى الأخطار التي قد تنتج عن المساس بهذه الوحدة مما قد يعمق من المشكل الجزائري ويهدد الأمن والسلام العالميين.[1]
- أما بخصوص الصحراء، فإن اكتشاف واستغلال ثرواتها هي مصدر لترقية الإنسان في الجزائر والشمال الإفريقي، هذه الثروات ومن باب المصلحة العامة ستسمح بتوسيع التعاون المثمر.
- إن ربط حرية اختيار الشعب الجزائري باستشارة الشعب الفرنسي يتعارض مع مبدأ حق تقرير المصير و يتعارض أيضا مع الديمقراطية.
- الإستقلال الذي سينتج عن حرية استشارة الشعب الجزائري لن يكون مصدر فوضى ومعاناة، بل أن الاستقلال شرط لتحقيق الرقي الذي يضمن حرية الأفراد وأمنهم ويسهل توحيد المغرب العربي وحرية التعاون مع كل الدول.
- اللجوء إلى الاستفتاء لن يكون إلا بعد عودة السلم وأن سياسة التهدئة أي الحرب المتواصلة، لن تجلب السلم للجزائر ولا يمكن للشعب الجزائري أن يقرر مصيره تحت ضغط جيش الاحتلال الفرنسي ولا يمكن أن يمارس حقه وربع(4\1) عدد السكان مسجونين ومعتقلين أو منفيين.
- إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي اعترفت بها لحد الآن عدة دول،هي الضامنة والمؤتمنة على مصالح الشعب الجزائري إلى أن يحقق حريته، إنها تقود مقاومة الشعب الجزائري ولن يستتب الأمن بدون موافقتها.
- استعداد الحكومة المؤقتة للدخول في محادثات مع الحكومة الفرنسية من أجل مناقشة الشروط السياسية والعسكرية لوقف إطلاق النار وبحث شروط وضمانات تطبيق مبدأ تقرير المصير.[2]
- لقد واجهت الحكومة المؤقتة مبادرة ديغول الجزيئية بمفهوم الأمة الجزائرية المكونة من شعب واحد، انصهر في بوتقة واحدة عبر عصور عديدة، مؤكدة على أن الحل يكمن في إعادة بعث دولة جزائرية موحدة.[3]

---

[1] جريدة المجاهد،الجزء الثاني، العدد 52\ 05 أكتوبر 1959.ص 06
[2] المصدر نفسه
[3] المصدر نفسه.

- مما سبق يتضح أن الحكومة المؤقتة قد باركت مبدأ تقرير المصير كخطوة نحو الطريق الصائب ولكنها رفضت أن يتم تنظيمه من قبل إدارة الاحتلال، مؤكدة أنها مستعدة تحت شروط معينة لتبدآ
- محادثات أولية ، كما أكدت استعدادها للمرحلة القادمة سياسيا وعسكريا، فتقرير المصير ليس إلا نتيجة مستحقة لنضال الشعب الجزائري.[1]

وإذا كانت جبهة التحرير الوطني قد رفضت عرض الجنرال ديغول واشترطت أن يجري استفتاء تقرير المصير من دون قيود وتحت إشراف الأمم المتحدة، وهو ما ظل الجنرال يرفضه، فان المستوطنين وقادة الجيش الفرنسي في الجزائر، اعتبروا أن ديغول الذي عاد إلى السلطة بفضلهم قد طعنهم في الظهر وأن هذا العرض هو مقدمة لتسليم الجزائر إلى جبهة التحرير الوطني وأنه حول الانتصارات العسكرية للقوات الفرنسية إلى هزيمة سياسية.[2]

ردود الفعل على موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

كانت ردود فعل، مؤيدة لموقف الحكومة المؤقتة، بالنظر إلى مشاركة قادة الولايات و الإطارات الموجودة على الحدود في صياغة البيان، فقد أظهر الجزائريون التفافهم حول حكومتهم وهو ما يتضح من خلال ما أدلى به وزير الاتصالات العامة عبد الحفيظ بوصوف حيث قال: ((انكب الجزائريون في المغرب على دراسة تصريح ديغول و أجمعوا على قبول تصرح الحكومة المؤقتة على مشروع ديغول))، ونفس الشيء بالنسبة للجزائريين المقيمين في تونس بتأكيد من وزير الداخلية لخض بن طوبال:((زكى الجزائريون المقيمون في تونس رد الحكومة المؤقتة.))[3]

كما عبر بيان الحكومة المؤقتة عن حنكة دبلوماسية ودراية كبيرة بالمعطيات الدولية وهو ما استخلصه أعضاء الحكومة المؤقتة عند تقييمهم لارتدادات الموقف الجزائري على الصعيد الدولي، فإضافة إلى إعجاب الدول الصديقة و الشقيقة بالرد الجزائري من دول عربية و إسلامية: ((للجزائر حكومة شرعية تمثل شعبها وتحصلت على اعتراف عالمي، بذاك الوسيلة الوحيدة للسلام هي الاتفاق مع هذه الحكومة، هذه هي شروط الحكومة الجزائرية الحرة بل هي شروط كل مواطن عربي من المحيط إلى الخليج يؤمن بحقه وبالسلام.))[4] وذكر السيد إسماعيل الدرديري، الأمين العام المساعد للجامعة العربية، أن رد الحكومة الجزائرية معقول وحظي بمساندة جميع أعضاء الجامعة،[5] كما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن رضاها على المبادرة الديغولية "حق تقرير المصير" وعلى نحو الحل السلمي للقضية الجزائرية، بفضل قبول الطرفين العودة إلى مبدأ الحوار.[6]

عرض السيد ميشال دوبري (Michel Debre) رئيس الحكومة الفرنسية مشروع تقرير المصير على البرلمان الفرنسي وكانت النتائج التي أعلن عنها في 15

---

[1] محمد الصغير بوسبتة، مرجع سابق، ص 263.

[2] بوهناف يزيد، مرجع سابق، ص 185

[3] عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 104.

[4] صحيفة الاهرام، في جريدة المحاهد،، الجزء الثاني، العدد 52\ 05 أكتوبر 1959.ص 06

[5] المصدر نفسه

[6] المصدر نفسه

أكتوبر 1959 في مصلحة ديغول، إذ وافق على حق الجزائريين في تقرير مصيرهم 441 نائبا مقابل 23 نائبا معارضا وهكذا لم تبقى أمام الجنرال إلا عقبة المتطرفين من المستوطنين و العديد من ضباط الجيش الفرنسي في الجزائر المعارضين للمشروع الذين أسسوا "الجبهة الوطنية الفرنسية " للدفاع عن الجزائر الفرنسية ولذا كتب رسالة إلى الجيش ورد فيها:((تحت مسوؤليتي وعن خبرة، حددت ما يجب علينا فعله في الجزائر.))[1]كما وجهت حكومة ميشال دوبري أوامر إلى المندوب العام للحكومة الفرنسية في الجزائر السيد بول دولوفريي، والى القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر موريس شال، لتوضيح مضمون خطاب 16 سبتمبر 1959 بغرض امتصاص غضب القوى الرافضة له وللترويج له في أوساط الناخبين، ومما جاء فيه:((أنه سيكون هناك استفتاءان في الجزائر، حيث يصوت الجزائريون أولا بنعم أو لا حول استقلالهم، (8جانفي 1961) وإذا رفضوا مبدأ الاستقلال، سيختارون خلال اقتراع ثاني القانون الأساسي المستقبلي الذي سيربطهم بفرنسا.))[2] و أقصت هذه الأوامر كل فكرة للتفاوض بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كما رفضت كل مبادرة خارجية بين الطرفين.

وفي يوم 10 نوفمبر 1959 جدد ديغول خلا مؤتمر صحفي دعوة زعماء الثورة لكي يناقشوا مع الحكومة الفرنسية الشروط السياسية والعسكرية لإنهاء القتال،وفي هذا الصدد قال:((إن اختيارهم سيكون حرا كاملا لأن فرنسا تريد حل المشكلة بشكل جذري، لأنني التزمت بأن يتمكن كل الجزائريون من المشاركة في هذا الاقتراع من دون أن يتعرضوا إلى أي إكراه)).[3]

ناقش الحكومة المؤقتة ما جاء في المؤتمر الصحفي للجنرال ديغول وأصدرت بيانا توضح فيه شروط وقف القتال حيث قالت: ((بناءا على المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ 10 نوفمبر 1959، فان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، تؤكد مرة أخرى بأنه لا يمكن أن يتم وقف القتال بدون اتفاق على الضمانات اللازمة لتطبيق مبدأ تقرير المصير تطبيقا سلميا. وفي هذه الحالة، فان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الحريصة على التعجيل بتسوية القضية الجزائرية، قد قررت أن تسند إلى السادة: أيت أحمد وبن بلة وبيطاط و بوضياف وخيضر مهمة الدخول مع الحكومة الفرنسية في محادثات بشأن الشروط والضمانات المتعلقة بتطبيق تقرير المصير، فإذا قبلت الحكومة الفرنسية مبدأ هذه المقابلة فان الحكومة الجزائرية سترسل فورا تفويضها إلى مندوبيها والتعليمات اللازمة للقيام بمهمتهم، وبهذا تكون الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، قد اتخذت موقفا تؤيدها فيه كل الشعوب المتشبثة بالحرية والحريصة على تحقيق السلم في العالم.))[4]وبالموازاة مع إصدار هذا البيان، قامت الحكومة المؤقتة

---

[1] Journal, La Dépêche de Constantine, no, 16394, 29\10\1959.

[2] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص .ص. 309.308

[3] شارل ديغول، مصدر سابق، ص 87

[4] جريدة المجاهد، الجزء الثاني العدد 56، 1959.11.30، ص 6

بإرسال تعليمات إلى الزعماء الخمسة المسجونين بفرنسا تضمنتها رسالة من رئيسها فرحات عباس ومن أهم ما جاء فيها :
أ- إن الحكومة المؤقتة تطلب منكم بإلحاح، ألا تقبلوا بأي اتصال مطول مع الفرنسيين ما دمتم في حالة اعتقال، إشترطوا حريتكم قبل أي محادثات.
ب- وبعد أن تصبحوا أحرارا، إشترطوا الاتصال بالحكومة المؤقتة بكل حرية قبل أي تفاوض.
ت- ومن جهتها، فان الحكومة المؤقتة لن تقبل بأي تفاوض مع الفرنسيين إلا بعد إجتماع المجلس الوطني للثورة.[1]
نجحت الحكومة المؤقتة في وضع الحكومة الفرنسية في مأزق حقيقي، فهي إما أن تقبل التفاوض مع الزعماء الخمسة المسجونين بفرنسا وهذا ما يعطي للحكومة المؤقتة مجالا كبيرا للنشاط والمناورة الدبلوماسية في هيئة الأمم المتحدة، كما أعطى هذا الرد فسحة من الوقت لاجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية باعتباره الهيئة العليا للثورة، ليتخذ الموقف المناسب من مسألة تقرير المصير والمفاوضات وشروطهما والضمانات المتعلقة بتقرير المصير.وعلى الرغم من معارضة جبهة التحرير الوطني و المستوطنين للاستفتاء،[2] إلا أن ديغول أصر على تحقيقه فبلغ مستوى المشاركة 76% في فرنسا و59% في الجزائر، حيث صوت 75% من المنتخبين بـ "نعم". في الجزائر وحدها صوت 70% بـ"نعم" (ما يقابل 39% من المسجلين) و30% صوتوا بـ"لا" (17% من المسجلين[3].
،إن هذه النتائج تبين إرتفاع نسبة المشاركة خاصة في فرنسا ونسبة التأييد لمشروع ديغول[4] وثقة المجتمع الفرنسي فيه وفي سياسته وهو ما جعله يقول في مذكراته:((نتائج الاستفتاء كانت مرضية للغاية وأن الشعب الفرنسي قد منح مستعمرته الحرية ومنح الجزائريين حق تقرير مصيرهم وأنه من المؤكد أنهم سيختارون الاستقلال ولم يبق إلا تسيير القضية بحيث يتم هذا الخيار في الوقت الذي تختاره فرنسا، وتحويل بلادهم إلى دولة ذات سيادة، لكن نتائج هذا الاستفتاء في الجزائر لم تكن نزيهة لأنها جرت تحت إدارة سلطة الاحتلال وكان للجيش الفرنسي دورا كبيرا في جلب السكان المسلمين بالقوة إلى صناديق الاقتراع ولا أحد يعرف بعد ذلك كيف تم التعامل مع أصواته، إذا إفترضنا أن مشاركتهم كانت بهذا الحجم وهو أمر مستبعد خاصة أن مظاهرات 11 ديسمبر 1960، أي قبل أقل من شهر من تاريخ الاستفتاء، قد بينت أن أغلبية المسلمين يؤيدون جبهة التحرير الوطني التي نادت بمقاطعة الاستفتاء ورفضت نتائجه مسبقا، فهل يعقل أن يؤيده المسلمين بأغلبية ساحقة ويرفضه المستوطنين بنسبة 80% حسب تقرير سري نقلته شعبة الاستعلامات التابعة لهيئة الأركان العامة للدفاع الوطني

---

[1] رسالة فرحات عباس إلى المسجونين الخمسة بفرنسا، تونس) 12.11.1959 \ في عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 407
[2] أسبوع الحواجز(la semaine des barricades)(24 جانفي\01 فيفري 1960)، بقيادة بيارلاقايار هي مظاهرات عارمة قام بها المستوطنون بإقامة حواجز في شوارع مدينة الجزائر مع خلق الجامعة المركزية تعبيرا منهم عن رفضهم لمشروع تقرير المصير.General Massu, op cit p 319

[3] شارل ديغول، مصدر سابق، ص 109
[4] Michel Debré, Gouverner, Memoires (1958.1962), édition, Albin Michel, Paris 1988, p230.

الفرنسي ولهذا رفضت جبهة التحرير الوطني وأكدت أن النتائج قد جرى تزويرها، وأن الشعب الجزائري لم يكن أبدا مهتما بهذا الاستفتاء وقد أدانه مسبقا يوم 11 ديسمبر 1960 خلال المظاهرات التي عمت مختلف أنحاء الجزائر.))[1]
وقد أكد شارل روبير أجيرون أن الغالبية العظمى من المسلمين إستجابوا لدعوة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لمقاطعة الانتخابات حيث تراوحت نسبة المقاطعة بين 89% و95% من مجموع الناخبين المسلمين وهي نتيجة صدمت ديغول، لقد عرضت الشراكة ضمنيا على الجزائريين ولكن لم يجد 01\100 من السكان المسلمين في وهران والجزائر و01\50م من مسلمي قسنطينة أن هذا الأمر يهمهم.))[2].ولقد أقنع ديغول نفسه، أنه لا معنى لأي حل لا يشارك فيه بالدرجة الأولى الذين يناضلون في سبيل الاستقلال، لأنهم أصبحوا اليوم(1961) يمثلون الأغلبية الساحقة من الجزائريين، فيجب حمل جبهة التحرير الوطني على الاتفاق معنا، حتى إذا توقف القتال، يمكننا أن نقترح على المواطنين في كلا البلدين أن يقرروا بتصويتهم، تأسيس جزائر مستقلة مع إيجاد نظام تعاقدي (Association) لعلاقاتها مع فرنسا.))[3] و نتيجة لذلك قرر ديغول التفاوض على الاستقلال مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

انقلاب الجنرالات(Le putsch des généraux):

واكب تطور السياسية الديغولية حيال القضية الجزائرية، تطور مستمر باتجاه التصعيد في معارضة الأوروبيين والجيش بالجزائر لهذه السياسية، وفق سيناريو، بدأت حلقاته منذ 1959وإمتدت إلى غاية الاستقلال، كل خطوة خطاها الجنرال ديغول باتجاه الحل للقضية الجزائرية، قابلتها عند معارضيه خطوات على مستوى التنظيم والتعبئة والفعل بالمظاهرات و الإضرابات و التخريب والعمل المسلح، كان الالتحام قويا بين المستوطنين والجيش الفرنسي، فقد أدى إعلان تقرير المصير في 19 سبتمبر 1959 إلى إنشاء تنظيمات متطرفة عديدة أكبرها الجبهة الوطنية الفرنسية برعاية الجيش الفرنسي ودعمه، شرعت في الإعداد لأسبوع الحواجز الذي تم هو الآخر بتواطؤ الجيش ومساعدته[4]
فشلت المحاولة وحلت الجبهة الوطنية الفرنسية، فدخل أعضاؤها السرية وواصلوا العمل ثم جاءت محادثات مولان، فأدت إلى إنشاء تنظيمات متطرفة جديدة،أبرزها وأخطرها جبهة الجزائر الفرنسية التي سجلت في صفوفها بعد قيامها مباشرة 200.000 منخرط حسب الأرقام الرسمية وحوالي مليون منخرط حسب التنظيم نفسه، وهي أرقام بصرف النظر عن صحتها أو خطئها، تعطي فكرة عن القدرات التدميرية التي كانت تملكها المعارضة ضد سياسة ديغول في فرنسا وفي الجزائر[5]

---

[1] المصدر نفسه.

[2] Charles Robert Ageron, L' Algérie Algérienne de Napoléon 3 a de Gaulle, édition Sindabad, Paris, 1980, p 250

[3] شارل ديغول ، مصدر سابق، ص 110

[4] صالح بلحاج ، مرجع سابق، ص 173

[5] المرجع نفسه، ص 174. أنظر ايضا Yves courrière, les feux de désespoir édition Fayard, Paris 1971, p 163

لم يهضم الجيش الفرنسي في الجزائر سياسية ديغول الجزائرية ولم يبق له في سنة 1961 في حمله على التراجع عنها، لأنه قد حاول ذلك منذ إعلان تقرير المصير ولم يفلح في محاولاته. وبعد أن إتضح أن الجنرال ديغول لن يتراجع، قرر الجيش إستخدام الأسلوب الوحيد الذي كان في إعتقاده كفيلا بتحقيق هدفه وهو إسقاط ديغول بالقوة عن طريق إنقلاب عسكري،وهذا ما عبر عنه ديغول قائلا:**((عدة إشارات تشير إلى أن نشاط المتمردين يتمخض عن أزمة كبيرة وبتاريخ 25 جانفي1961 أعلن الجنرال شال انه طلب إحالته على التقاعد لمعارضته لسياسية الحكومة وفي مدينتي وهران والجزائر، أسس المغاوير من جميع الفئات سرا منظمة الجيش السري(O.A.S) وتضاعفت الاعتداءات في كل فرنسا والجزائر ضد وجهاء البرلمان أو كبار موظفي الحكومة المسؤولين عن النظام العام.))** [1]ولما شعر الجنرال أن الرياح العاتية ستهب دون إنقطاع[2]، أخطر الشعب الفرنسي في مؤتمر صحفي يوم 11 أفريل 1961 يوضح فيه بكل صراحة لم سبق لها مثيل سياسة حكومته قائلا: **((إن أقل شيء يمكن قوله هو أن الجزائر تكلفنا أكثر بكثير مما نربح منها، إن فرنسا تنظر إلى بكل رباطة جأش إلى الحل الذي يقضي بانفصال الجزائر عنها، ولا تبدي إي إعتراض على أن يقرر السكان الجزائريون تكوين دولة تتولى رعاية شوؤن بلدهم.إن هذه الدولة ستتمتع بسيادتها داخليا وخارجيا.))**[3]

إن الفكرة المحورية في هذا الخطاب، هي التأكيد أن إستقلال الجزائر لا مفر منه و لا يضر فرنسا وإنما الصحيح هو العكس تماما ومصلحة فرنسا أن تستقل الجزائر ولا تبقى تابعة لها، فهو يرى أن الجزائر صارت تكلف فرنسا كثيرا لأنها تخصص إعتمادات كبيرة لسكان لا يوردونها أن تبقى في بلدهم هي الآن نتيجة المد التحرري الثوري في العالم تنفق أموالا كبيرة في حرب لا طائل من ورائها وحالت دون تطوير الجيش الفرنسي وفق مقاييس الجيوش والحروب الحديثة ثم إن تمادي فرنسا هذه الحرب يسيء إلى سمعتها الدولية.

وقد تسبب هذا الخطاب في أخطر أزمة محاولة إنقلابية في تاريخ فرنسا الحديث، ففي الساعات الأولى ليوم 22 أفريل 1961، توجه الجنرال شال سرا على متن طائرة عسكرية إلى مدينة الجزائر، فاستولى على السلطة و نفذ ما كان قد هيأه العقداء أرغو(Argoud) وبروازا(Bourwaza) وغاردي(Gardy) وغودار(Godar) وأصبحت تحت سلطته عدة كتائب من المظليين مما سمح له بإلقاء القبض على القائد العام لقوات الفرنسية في الجزائر الجنرال غامبيز(Gambiez)وقائد منطقة الجزائر، الجنرال فيزينة(Vezinet) وقائد الشرطة ريني جانان و الوزير روبير بيرون الذي كان يقوم بجولة تفتيشية والمندوب العام جون موران وإستولى على الأبنية الحكومية وإنضم إلى حركة التمرد الجنرالات زيلر(Zeller) وجوهو(Jouhaud) وصالان(Salan) وكوت

---

[1] شارل ديغول، مصدر سابق، ص 117

[2] تفصيل أكثر حول إرهاصات الحركة الانقلابية في.Michel Debré, op cit, p 279

[3] المصدر نفسه

شـال مـع هـؤلاء الثلاثـة مجلسـا تـولى إعـلان الأحكـام العرفيـة ومـنح نفسـه جميـع صـلاحيات الحكومـة.[1] وبـرر الجنـرال شـال حركتـه فـي كلمـة وجههـا إلـى القـوات المسـلحة ومما جـاء فيهـا((**إننـي فـي مدينـة الجزائـر مـع الجنـرالين جوهـو وزيلـر وعلـى إتصـال مـع الجنـرال صـالان[2] مـن أجـل الوفـاء لقسـمنا، قسـم الجـيش للحفـاظ علـى الجزائـر حتـى لا يمـوت قتلانـا قـد مـاتوا مـن أجـل لا شـيء، إن حكومـة ضـياع علمتنـا بالتتـابع: الجزائـر الفرنسـية، الجزائـر فـي فرنسـا، الجزائـر الجزائريـة، الجزائـر المسـتقلة الشـريكة مـع فرنسـا،إنها تسـتعد الآن لتسـليم الجزائـر بشـكل نهـائي للمنظمـة الخارجيـة للتمرد،هـل يجـب علينـا أن نتخلـى عـن إخواننـا المسـلمين والأوروبيـين وعـن إطاراتنـا وجنودنـا وأعواننـا المسـلمين ونتـركهم عرضـة لانتقـام المتمـردين.)) وفـي تصـريح أخـر بثتـه إذاعـة فرنسـا أكـد شـال أن:((الجـيش تـدخل مـن أجـل إنقـاذ الجزائـر مـن إسـتعباد المتمـردين وتسـليم الجزائـر،و فـي هـذا المجـال، أنـا الجنـرال شـال، سـأذهب حتـى النهايـة، لقـد أخـذ العسـكريون السـلطة مـن أجـل إنقـاذ الـوطن الأم مـن الخطـر الشـيوعي الـذي يهـدده وتوطيـد دعـائم السـلم الحقيقـي فـي الجزائـر ولـذلك أعلـن أن الأشـخاص الـذين إشـتركوا مباشـرة فـي مشـروع التخلـي عـن الجزائـر والصـحراء سـيحالون علـى محكمة عسكرية أنشأت للنظر في الجرائم التي إرتكبوها ضد أمن الدولة.))**[3]

ولقـد أدرك الجنـرال خطـورة هـذا التمـرد فقـال فـي مذكراتـه:((**لـم أتجاهـل أن هـذه المحاولـة الجامحـة قـد تحظـى فـي الجزائـر بالنجـاح فـي بـادئ الأمـر و كنـت أتوقـع أن يحملهـا التيـار علـى إرسـال حملـة إلـى بـاريس وقـد تـتمكن مـن القضـاء علـى السـلطة بمـؤازرة بعـض المتمـردين النشـيطين دون أن تحـرك جمـاهير الشـعب سـاكنا، لـذلك قـررت القضـاء علـى الانشـقاق دون مسـاومة أو تـأخر والعمـل بكـل حـزم وقـوة علـى دعـم شـرعية رئاسـتي بغيـة حمـل الشـعب علـى الوقـوف إلـى جانـب القـانون وإرغـام الجـيش علـى الطاعـة والانضـباط.))**[4]وكـان أول قـرار فـي هـذا المجـال، إعـلان مجلـس الـوزراء الـذي إنعقـد مسـاء يـوم 22 أفريـل 1961حالـة الطـوارئ و أحـال زعمـاء التمـرد علـى محكمـة عسـكرية واللجـوء إلـى المـادة السادسـة عشـر مـن الدسـتور لفـرض الأحكـام العرفيـة بعـد إستشـارة رئـيس الـوزراء و مجلـس الشـيوخ والجمعيـة الوطنيـة والمجلـس الدسـتوري[5] وفـي يـوم 23 أفريـل 1961،إرتـدى ديغـول لباسـه العسـكري ووجـه خطابـا إلـى الأمـة عبـر الإذاعـة والتلفزيـون ومما جـاء فيـه ((**لقـد أقيمـت فـي الجزائـر، سـلطة ثوريـة عـن طريـق إنقـلاب عسـكري ولهـذه السـلطة طـابع خـاص لأنهـا مـزيج مـن الجنـرالات المتقاعـدين، وتتميـز بحقيقـة واضـحة إذ أنهـا تجمـع بـين ضـباط حـزبيين وطـامحين ومتعصـبين ولـدى هـذه الفئـة أسـاليب عمـل سـريعة لكنهـا لا تـرى فـي**

---

[1] شارل ديغول، مصدر سابق، ص 119.118

[2] كان الجنرال صالان موجودا في مدريد باسبانيا برفقة بعض المتطرفين ممن حكم عليهم في قضية أسبوع الحواجز ثم إستفادوا من تواطؤ الحكمة العسكرية التي منحتهم الحرية المؤقتة، فتمكنوا من الهروب إلى إسبانيا لمواصلة النضال هناك إنتقل بعضهم منها إلى الجزائر أثناء الانقلاب و من بينهم الجنرال صالان.

[3] Maurice Vaisse, Alger le putsch, édition complexe, Paris, 1983, p 43.44

[4] شارل ديغول ، مصدر سابق، ص 119

[5] المصدر نفسه.

الأمـة والعـالم بـدافع غيظهـا وحقـدها سـوى مـن مجموعـة مـن المتنكـرين، إن مجازفتهـا تـؤدي مباشـرة إلـى النكبـة القوميـة ولقـد قـام بهـا مـع الأسـف رجـال يقضـي علـيهم واجـبهم وشـرفهم ووجـودهم خدمـة الـوطن وطاعـة الرؤوسـاء، وإنـي أصـدر أمـري باسـم فرنسـا، بوجـوب إسـتعمال جميـع الوسـائل وأقـول وأكـرر إسـتعمال جميـع الوسـائل لقطـع الطريـق علـى هـؤلاء الرجـال، بانتظـار القضـاء علـيهم، وإنـي أحظـر علـى كـل فرنسـي وأحظـر قبـل كـل شـيء علـى كـل جنـدي، أن ينفـذ أي مـن أوامـرهم، يجـب إلا يكـون مسـتقبل مغتصـبي الحكـم سـوى مـا أعدتـه لهـم القـوانين، وأمـام النكبـة التـي تحـوم فـوق الـوطن والتهديـد الـذي يثقـل كاهـل الجمهوريـة، قـررت تنفيـذ المـادة السادسـة عشـر مـن الدسـتور، فابتـداءا مـن اليـوم سـأتخذ مباشـرة عنـد الاقتضـاء جميـع التـدابير التـي تبـدو لـي أن الظـروف تقتضـيها وبـذلك سـأدعم اليـوم وغـدا، السـلطة الشـرعية الفرنسـية والجمهوريـة التـي أولتنـي إياهـا الأمـة وسـأحافظ عليهـا مهمـا حصـل حتـى نهايـة مـدة رئاسـتي أو إلـى حـين أفتقـر إلـى القـوات اللازمـة أو أفقـد الحيـاة، أيتهـا الفرنسـيات، أيهـا الفرنسيون، ساعدوني.))[1]

وإتخـذت تـدابير عسـكرية عاجلـة لمواجهـة غـزو محتمـل للعاصـمة بـاريس يقـوم بـه المتمـردون وإصـطفت مختلـف القـوى السياسـية والاجتماعيـة الفرنسـية خلـف الجنـرال ديغـول وإتفـق المجتمـع الـدولي علـى نبـذ المتمـردين حيـث أعلنـت الحكومـة السـوفياتية دعمهـا لـديغول وعـرض الـرئيس الأمريكـي جـون كينـدي مسـاعدة الجنـرال ديغـول عسـكريا لمواجهـة الانقلابـين[2] ولهـذا سـرعان مـا إنهـارت حركـة التمـرد بسـرعة يـوم 26 أفريـل 1961 بعـد أن حبسـت أنفـاس الفرنسـيين ودفعـت بهـم إلـى حافـة الحـرب الأهليـة، وشـكل ديغـول محكمـة عسـكرية عليـا، أصـدرت يـوم 31 مـاي 1961 حكمـا بالسـجن لمـدة 15 سـنة مـع الأشـغال الشـاقة ضـد كـل مـن شـال وزيلـر، وقـد أخـذ ديغـول بعـن الرأفـة خـدماتهم السـابقة ولكـونهم سـلموا أنفسـهم إلـى السـلطات دون إراقـة الـدماء ولان الـدوافع التـي حملـتهم إلـى إرتكـاب مـا أقـدموا عليـه لـم تكـن دنيئـة القصـد[3] و حصـلا علـى العفـو العـام وإسـتعادا رتبهمـا العسـكرية بعـد خمـس سـنوات بعـد العفـو الرئاسـي سـنة 1966 بينمـا لاذ صالان و جوهو بالفرار و حكم عليهما بالإعدام غيابيا[4].

أفـرز الانقـلاب العسـكري الفاشـل، سـقوط فكـرة الجزائـر الفرنسـية نهائيـا ومعطيـات جديـدة دفعـت الجنـرال شـارل ديغـول إلـى مضـاعفة السـرعة باتجـاه الحـل النهـائي للقضـية الجزائريـة، داخـل الـرأي العـام الفرنسـي تصـاعدت المطالبـة بإنهـاء الحـرب وتلطخت سمعتها دوليا وأصبحت شبه معزولة على الساحة الدولية.

4- قضية الإليزي (قضية سي صالح):

---

[1] المصدر نفسه ، ص 121

[2] محمد حسنين، الاستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص 121

[3] شارل ديغول، المصدر السابق، 125

[4] سمح قانون 24 جويلية 1968 الذي منح العفو العام و قانون 1982 بإعادة الجنرالات الذين مازالوا على قيد الحياة إلى الجيش الفرنسي وقد إستفاد صالان وجوهو وستة جنرالات آخرون من هذا القانون.

تعددت تسمياتها، فالبعض أطلق عليها قضية الايليزي نسبة إلى قصر الاليزي مقر الجمهورية الفرنسية حيث جرى اللقاء التاريخي بين قادة الولاية الرابعة والجنرال ديغول، والبعض أطلق عليها، قضية سيصالح، نسبة إلى قائد الولاية الرابعة الذي شارك في هذا اللقاء، بينما أطلقت هيئة أركان الجيش الفرنسي عليها،عملية تيليست(Tilsitt) [1].ومازال لقاء الاليزي إلى يومنا هذا مثار للجدل والتأويل من طرف المؤرخين والباحثين والمحللين السياسيين، نظرا لما أحاط هذه القضية من سرية تامة وغموض تام، لامتناع الكثير من صانعي الحدث الحديث عنها لما فيها من حساسية.[2]

ورغم أن هناك العديد من الكتابات التاريخية سواء الفرنسية أو الجزائرية التي تناولت هذا الموضوع إلا أنها لم تشر إلى الأسباب الحقيقية التي دفعت بقادة الولاية الرابعة لأخذ زمام المبادرة الفردية والتفاوض مع الجنرال ديغول رغم أن مسألة التفاوض ليس من صلاحيات قادة الولايات وإنما من صلاحيات القيادة العليا للثورة المتمثلة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد مراجعة المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

أ - خلفيات قضية الاليزي:

إرتبطت قضية الاليزي بشخص قائد الولاية الرابعة محمد زعموم المدعو(سي صالح) الذي تولى قيادة الولاية الرابعة بعد إستشهاد العقيد سي أمحمد بوقرة في 05 ماي 1959 ولم تكن هذه المسؤولية بالهينة فقد حمل على كاهله مشاكل وصعوبات عديدة كانت تمر بها الولاية الرابعة لا سيما بعد رحيل الرائد عزالدين وعمرأوصديق إلى الخارج وشغور منصبيهما. [3]

إن المشاكل العديدة التي واجهت الولاية الرابعة بعد تكثيف العمليات العسكرية في إطار مشروع شال، ساهمت حسب رأي العديد من مؤرخي الثورة التحريرية في التهميد لظهور ما يسمى بقضية الاليزي ويمكن حصرها فيما يلي:

- الوضع الصعب الذي تعيشه الولاية الرابعة بعد عودة الجنرال ديغول إلى السلطة في فرنسا سنة 1958 نتيجة تكثيف العمليات العسكرية بعد تطبيق مخطط شال الجهنمي الذي أثر سلبا على الولاية التي أصبحت شبه معزولة، وهذا أكده فرحات عباس قائلا ((**إجتمعت الحكومة المؤقتة بتاريخ 12 مارس 1959 للاستماع إلى لعمر أوصديق الآتي من الولاية الرابعة رفقة الرائد عز الدين لتقديم تقرير عن الحالة في الداخل، كان الوضع كارثيا من كل الجهات وسقطت علينا الأخبار كالمطرقة.**))[4]

---

[1]معاهدات تيليست(مدينة روسية) هي معاهدتين أبرمتا من قبل الإمبراطور نابليون الأول في مدينة تيليست في يوليو 1807 وذلك بعد انتصاره بمعركة فريدلند .ابرمت المعاهدة الأولى في 7 يوليو بين قيصر روسيا الألكسندر الأول والإمبراطور نابليون بونابارت في حين أبرمت المعاهدة الثانية بين فرنسا وبرسيا في 9 يوليو، أنهت معاهدات تيليست حرب التحالف الرابع.

Pierre Montagne, L'affaire si Salah in revue la nouvelle revue d histoire, no 57,décembre 2011

[2] نضيرة شتوان، مرجع سابق، ص 175

[3] لخضر بورقعة، مرجع سابق، ص 63.

[4] فرحات عباس، مصدر سابق، ص 342

- ظل مجلس الولاية يعمل بأقل أعضائه دون أن تتدخل قيادة الثورة لتدعيمه بإطارات جديدة كما حدث بعد إستشهاد العقيد سي أمحمد بوقرة في 05 ماي 1959 حيث بقي مجلس الولاية يشتغل بعضوين فقط هما جيلالي بونعامة(سي محمد) ومحمد زعموم(سي صالح). رحيل الرائد عزالدين وعمرأوصديق إلى الخارج .[1]
- عدم حصول الولاية على المساعدات بعد غلق الحدود بعد تعزيز خط موريس بخط شال الجديد و تطبيق مخططه العسكري سنة 1959 الذي عقد كثيرا من وضعها السياسي و العسكري.
- إنعدام الأجوبة لمختلف المراسلات التي تقدمت بها الولاية إلى الحكومة المؤقتة وحتى إلى هيئة الأركان العامة في تونس والمغرب، عبر من خلالها يس صالح ة الرائد لخضر بوشمع عن سخطهما و حصرتهما جراء الصمت و التماطل في تموين الثورة في الداخل[2]

إن الشعور المرير الذي كان يسيطر على قادة الولاية الرابعة، أن قيادة الثورة في الخارج قد تخلت عنهم لاسيما أثناء العمليات العسكرية الكبرى وهذا الشعور عبر عنه النقيب عبد الرحمن كريمي المدعو يس مراد في مذكراته قائلا:((...رافق هذا العسر، إنقطاع كل الإمدادات من جماعة الخارج، فلم يعذ يصل منهم رصاصة أو دينار وحتى لقمة العيش، فصرت ترى المجاهد رجلاه حافية، كسوته رثة بالية وبطنه في حالة ألم من الجوع.))[3]

عبرت الولاية الرابعة عن الوضعية الصعبة التي كانت تعيشها في إجتماع العقداء بالولاية الثانية(الشمال القسنطيني) من 06 إلى 12 ديسمبر 1958 وحضره كل من :

العقيد الحاج لخضر عن الولاية الأولى
العقيد أيت حمودة عميروش عن الولاية الثالثة
العقيد سي أمحمد بوقرة عن الولاية الرابعة
العقيد سي الحواس أحمد بن عبد الرزاق عن الولاية السادسة

أما الولاية الثانية ،إكتفت بإرسال الدكتور لمين خان كملاحظ و لم تشارك الولاية الخامسة في الاجتماع وفي هذا الإطار يرجع العقيد علي كافي، قائد الولاية الثانية السبب الذي دفعه إلى مقاطعة الاجتماع النوايا الحقيقية للعقيد عميروش من وراء دعوته لعقد الاجتماع بهدف الاستئثار بالقيادة خاصة مع غياب السلطة الحقيقية للثورة المتواجدة خارج البلاد:

((... بل هو" أي عميروش" يطمح في قيادة الثورة بتنظيمه لاجتماع من 06 إلى 12 ديسمبر 1958 ضم قادة الولايات الأولى، الثالثة، الرابعة، السادسة، أما الولاية الثانية متبوعة بالولاية الخامسة، فقد رفضنا المشاركة، لقد أدركت

---

[1] المصدر نفسه
[2] أمحمد بوحموم، مرجع سابق، ص 203
[3] عبد الرحمن كريمي، مذكرات، ومنهم من ينتظر، دار الأمة، الحزائر 2005، ص 127

الولايــة الثانيــة المنــاورة، ، فبعـد تهـاني كـريم وبوصـوف، كـان عميـروش يريـد التهنئة العامة والشاملة من جميع الولايات وفي نفس الوقت تضامنهم معه))[1]

قـد نفهـم، مـن خـلال هـذا التصـريح الـذي أدلـى بـه علـي كـافي، أنـه غيـر راض علـى طريقـة معالجـة عميـروش لمـؤامرة الـزرق،[2] وقـد تكـون سـبب عـدم مشـاركته فـي الاجتمـاع.ولكـن المـؤرخ اليسـتر أورن(Alistair Horne)يـرى أن الـدافع الحقيقـي الـذي أدى إلـى غيـاب العقيـد علـي كـافي عـن حضـور الاجتمـاع يعـود أساسـا إلـى العلاقـة الطيبـة التـي تربطـه بلخضـر بـن طوبـال الـذي كـان وزيـرا فـي الحكومـة المؤقتـة كمـا فسـر غيـاب العقيـد لطفـي قائـد الولايـة الخامسـة عـن هـذا الاجتمـاع بولائـه الشـديد إلـى قائـده عبـد الحفيـظ بوصـوف الـذي كـان وزيـر الاسـتعلامات فـي الحكومـة المؤقتـة بالتـالي فضـل عـدم المشـاركة بينمـا يـذكر محمـد حربـي[3] أن علـى كـافي يـرى أن مبـادرة الاجتمـاع جـاءت مـن كـريم بلقاسـم ونفـذها عميـروش مـن أجـل بسـط سـلطته علـى الثـورة فـي الـداخل وحسـب تطـورات الأحـداث والمشـاكل التـي تعـاني منهـا الثـورة خاصـة مـع إشـتداد الحصـار العسـكري، السـبب الـذي دفـع بالعقيـد عميـروش باسـتدعاء قـادة الولايـات للوصـول إلـى حـل كفيـل بـالخروج مـن هـذه الأزمـة وقـد نكتشـف نيـة عميـروش مـن وراء عقـده لهـذا الاجتمـاع فـي رسـالة بعثهـا إلـى العقيـد علـي كـافي بتـاريخ 15 ديسـمبر 1958أي بعـد ثلاثـة أيـام فقـط مـن الاجتمـاع، هـو دراسـة الوضـعية السـيئة التـي تمـر بهـا الثـورة و الـدعوة إلـى الاتحـاد مـن أجـل تـدعيم الحكومـة المؤقتـة وأعـرب عـن تأسـفه لعـدم مشـاركة الولايـة الثانيـة فـي هـذا الاجتمـاع وقـد نشـر علي كافي في مذكراته نسخة من هذه الرسالة ومما جاء فيها:

((لقـد انتظرنـاكم لحضـور إجتمـاع الولايـات ولكـن دون جـدوى... وأعلمكـم بأنـه بعـد دراسـة معمقـة للقضـايا الداخليـة والخارجيـة، لاحظنـا أن الوضـعية ليسـت أحسـن كمـا نظـن، وإن ولايتنـا هـي فـي وضـعية خطيـرة وحرجـة جدا...عوضـا أن توحـد لتعزيـز ومسـاعدة حكومتنـا التـي ليسـت مسـتقرة، فـانتم بـالعكس مـن ذلـك تريـدون الابتعـاد عنـا وحتـى إن كنـا متحـدين بتضـامنا فـي جهـات مختلفـة، فانـه مـن الصـعب التغلـب علـى العـدو وكيـف يكـون الحـال عنـدما تعمنـا الخلافـات؟ لا ننسـى أن علينـا الكفـاح علـى جبهتـين الاسـتعمار والمشوشـين الـذين يبـرزون فـي جهـات مختلفـة مـن التـراب الـوطني.في أمـل أن تحـل الوحـدة محـل هـذه الاختلافـات، تفضـلوا أيهـاالأخ العزيـز بقبـول تحيـاتي الأخويـة والوطنيـة، تفضـلوا بنقـل تحيـاتي إلـى جميـع الإخـوة المكـافحين مـن أجـل القضـية الوطنيـة.))[4]كـان هـذا الاجتمـاع فرصـة، إلتقـى فيهـا بعـض قـادة الولايـات لتـدارس الأوضـاع الداخليـة للثـورة ومحاولـة إيجـاد حلـول ومخـرج لمـا تعانيـه الولايـات مـن مشـاكل بعـد الحصـار الأرضـي والجـوي والبحـري لهـا جـراء مشروع شال وعلى هذا الأساس،أسفر الاجتماع عن قرارات أهمها:

1- العمل على تنقية الوسط الثوري من كل العناصر العميلة والمشتبه فيها.

---

[1] على كافيي ، مصدر سابق، ص 172.

[2] التصفيات الجسدية التي إستهدفت إطارات الثورة في الولاية الثالثة في مؤامرة الزرق أنظرعلي كافي ، مصدر سابق، ص 158

[3] Mohamed Harbi, op cit, p 203

[4] علي كافي ، مصدر سابق ص 173

2- تكليف الولاية الثالثة بتقديم الدعم المادي والعسكري للولاية الأولى،
3-الولاية الرابعة يقدم الدعم للولاية السادسة بإيفاد كتائب لتطهيرها من عناصر بلونيس.
4- التموين بالسلاح عن طريق إرسال دوريات إلى الحدود، تتولى مهمة إختراق خطي مورس وشال.
5- ربط الاتصال بالقيادة في الخارج لإعلامها بكل التطورات الداخلية التي تمر بها الثورة لهذا الغرض أختير كل من عميروش وسي الحواس لانجاز هذه المهمة لكن القدر لم يمهلهما، ففي طريقهما إلى تونس إشتبكا مع القوات الفرنسية في معركة جبل ثامر ببوسعادة في 29 مارس 1959 واستشهدا.[1]
بعد إستشهاد العقيد بوقرة في 05 ماي 1959، قرر سي صالح وبونعامة خلال إجتماع عام لأركان الولاية، توسيع مجلس الولاية الرابعة ليضم النقيبين لخضر بوشمع و حليم(إسمه الحقيقي حمدي بن يحي) وأرسل المقترح إلى الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان للتزكية ولكنهما لم تقدما أي رد، فاضطرت الولاية مواجهه الأخطار بمبادراتها الخاصة، وخلا إجتماع 14 جانفي 1960 تم تأكيد التعين السابق وخلا هذا الاجتماع ثم تبني أجندة العمل المستقبلية ومنها تنفيذ القرارات المتخذة في إجتماع بعض قادة الولايات في ديسمبر 1958 وكذا توزيع المسؤوليات بين أعضاء المجلس، فاستقر سي صالح على قيادة الولاية وكلف بونعامة بالرقابة والاتصال بالولاية الخامسة، أما النقيبين بوشمع وحليم فكلفا بمهمة لاتصال بالولايات الأخرى وبالخارج.[2] وأن هذين الشخصين الأخيرين كان لهما دور مركزي في تحضير لقاء الاليزي لاحقا.[3]

- **وقائع قضية الاليزي:**

ترجع وقائع قضية الاليزي إلى الفترة التي تلت عودة الرائدين لخضر و حليم إلى مقر الولاية الرابعة يوم 02 مارس1960 حيث كانا في مهمة في الولايات، الأولى والثالثة والسادسة بغرض تفعيل قرارات إجتماع العقداء وإيجاد سبل التعاون المشترك.[4]
وبعد عودة الرائدين لخضر وحليم، بادرا بالاتصال بالحكومة الفرنسية لمعرفة نواياها تجاه مبدأ تقرير المصير وإتصلا بالضابط الثاني عبد اللطيف طولبة ليسهل مهمتهما وإتصل هذا الأخير في 18 مارس 1960 بقاضي مدينة المدية مزيغي قدور الذي قام بدوره بالاتصال بوكيل الجمهورية بمدينة الجزائر السيد شمالك(Schmelck) الذي رفع بدوه رسالة إلى وزير العدل الفرنسي أدمون ميشلي(Edmond Michelet) فأعطى موافقة وأحال المسالة إلى برنارد تريكو مستشار في رئاسة الجمهورية الفرنسية ومكلف بالقضية الجزائرية.[5]وفي 23 مارس 1960، وصل مبعوثا الجنرال ديغول، برنارد تريكو و العقيد ماتيون إلى

---

[1] نضيرة شتوان، مرجع سابق، ص 181
[2] محمد صايكي، مذكرات النقيب محمد صايكي، شهادة ثائر في قلب المعركة، دار الأمة، الجزائر 2003، ص 264
[3] لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص 64
[4] نضيرة شتوان ، مرجع سابق، ص 185
[5] Henri Lemire, op cit, p302

الجزائر ثم إنتقلا رفقة الجنرال شال والحاكم العام في الجزائر بول دولوفريي إلى مدينة المدية حيث كلفوا قاضي المدينة بترتيب لهم لقاء مع مسؤولي الولاية.
وبالفعل تم اللقاء يوم 28 مارس 1960 في بيت القاضي وحضره كل من الرائدين لخضر بوشمع وحليم من جهة و الطرف الفرنسي من جهة أخرى الممثل في:

- برنارد تريكو، ممثل القصر الاليزي
- بيار ماطون (Pierre M ATHON)، ديوان الوزير الاول
- ميشال دوبري، رئيس الحكومة
- روي (Roy)، قائد منطقة المدية
- بول دولوفريي، الحاكم العام بالجزائر
- الجنرال شال، القائد العام للجيش الفرنسي في الجزائر.

وطلب الرائد لخضر بوشمع من الطرف الفرنسي، أن الغاية هي وقف الحرب ولكن ينبغي البحث في الشروط أولا.[1]
وفي 31 مارس 1960 تجدد اللقاء في مدينة المدية، جمع نفس الأطراف وفي هذا اللقاء[2] طلب الرائد لخضر بوشمع ضرورة أخذ الوقت لاقناع كل مناطق الولاية ولما لا لاقناع ولايات أخرى،وخلال الفترة نفسها شهدت المنطقة الثالثة من الولاية الرابعة عملية عسكرية واسعة النطاق، أطلقت عليها السلطات الاستعمارية إسم عملية العصى بهدف إشغال الجيلالي بونعامة والنيل منه لتوفير أنسب الظروف لإنجاح الاتصالات وهذا يدل على أن الجيلالي بونعامة لم تكن له أية علاقة بهذه المبادرة في البداية، ولم يكن يعلم بأمرها إلا في مرحلتها الأخيرة[3]،أي قبل السفر إلى باريس وقد حاول في البداية إقناع رفقائه في القيادة بخطورة المبادرة، لكن وجد نفسه وحيدا وفي حالة إصراره على موقفه يعلم جيدا أنه سيصفى وبقي يتحين الفرصة وتظاهر بالموافقة[4]
وبعد الخطوة التي قام بها الرائدان، إجتمعا مع الرائد سي صالح في الناحية الرابعة من المنطقة الثانية، فهل هذا يفسر أن سي صالح قائد الولاية كان يجهل هذه المبادرة؟ [5]
يرى رابح زعموم في كتابه، (Si Salah, mystère et vérités) أن سي صالح إتصل بالجيلالي بونعامة وبقية أعضاء مجلس الولاية، لعقد إجتماعا طارئا وفي هذه الأثناء أرسل الرائد لخضر رسالة شديدة اللهجة إلى الحكومة المؤقتة وضمنها الإذن بمباشرة محادثات في إطار مبدأ تقرير المصير الذي أعلن عنه ديغول في 16 سبتمبر 1959 [6]

---

[1] Pierre Montagnon, La guerre d Algerie, (1954.1962), édition, Pygmalion, Paris 2004, p 318
[2] Mohamed Teguia, op cit, p 384
[3] Ibid, 385,
[4] كان الحيلالي بونعانة محاصرا في المنطقة الثانية بعد إنطلاق عملية العصا، لخضر بورقعة ، مصدر سابق، ص 75،
Mohamed Teguia , op cit, p 384
[5] نضيرة شتوان ، مرجع سابق ، ص 188، ويذكر محمد تقية أن حتى 15 أفريل 1960،كان سي صالح يجهل المبادرة،أنظر
Mohamed Teguia , op cit, p 384
[6] Rabah Zamoum, Si Salah, mystère et vérités, édition casbah, Alger 2005, p 158

نجح الرائد لخضر في إقناع رفقائه بتقديم عرض عن الظروف التي يمر بها جيش التحرير في الولاية الرابعة ، محملا قيادة الثورة في الخارج مسؤولية تردي الأوضاع وهي القناعة التي يشاطرها كل من سي صالح و الجيلالي بونعمة وبضرورة إجراء الحوار مع ديغول في إطار مبدأ تقرير المصير.
تشير الكثير من الكتابات التاريخية التي تناولت الموضوع أن سي صالح قائد الولاية و نائبه بونعامة كانا يجهلان تماما مسألة هذه الاتصالات حيث لم يعلما بها إلا في شهر ماي 1960 وهنا التساءل لماذا أخفى الرائد لخضر أمر هذه الاتصالات في البداية عن قائد الولاية.[1]
ومهما تكن ظروف المبادرة، فقد كانت أخر مراحل هذه الاتصالات، لقاء 02 جوان 1960 الذي عقد بمدينة المدية وتقرر فيه نهائيا سفر سي صالح ورفقائه إلى قصر الاليزي يوم 09 جوان 1960، هذا على إثر وصول العقيد الفرنسي جاكان (le colonel Jaquan) سرا إلى مقر دائرة المدية صحبة ثلاثة أشخاص ووجدوا في إنتظارهم، برنارد تركو، والعقيد ماتون و ثلاثة من قيادة الولاية الرابعة وتولى في ذلك الاجتماع الرائد سي لخضر المسؤول السياسي للولاية، تقديم رفاقه قائلا:((أيها السادة أعرفكم بسي صالح زعموم، مسؤول الولاية، وسي محمد بونعامة المسؤول العسكري، أما سيعبد اللطيف فلم يحضر هذا اللقاء نظرا لانشغاله بمهمات أخرى.)) [2]
إنحصر الاجتماع في ضبط اللمسات الأخيرة لمقررات اللقاء المنتظر وصعد الجميع بعدها مباشرة إلى مدارج هيلكوبتر في حدود الساعة الرابعة بعد الزوال و طارت بهم إلى مطار الدار البيضاء حيث كانت طائرة في انتظارهم لنقلهم إلى العاصمة باريس.[3]
جرى اللقاء التاريخي في اليوم 10 جوان 1960 بقصر الاليزي على الساعة العاشرة ليلا في سرية تامة،وبدأت المحادثات بتصريح الجنرال ديغول بأن موقفه هو موقف فرنسا، وهذا لإعطاء لهذا اللقاء طابعه الرسمي وفي أقل من ساعة تم عرض وتلخيص كل ما جاء في محادثات المدية وأهم ما خرج به هذا اللقاء من قرارات مايلي:

- إجراء إستفتاء حول تقرير المصير شريطة أن يضع المقاتلون الجزائريون أسلحتهم في أماكن يم تحديدها مسبقا ويتم الاتفاق عليها بين الطرفين، وهذا يعني أن الحكومة الفرنسية أرادت حفظ ماء وجهها بجعل الجزائريين هم الذين يبادرون بإيقاف الحرب و ترك السلاح وهذا ما كنت تنادي به في إطارما يسمى بسلم الشجعان.
- إعلان قادة الاليزي عن رغبتهم في وقف إطلاق النار بشكل شامل وإنتهى الطرفان إلى الاتفاق على مبدأ تقرير المصير وفق شروط موضوعية، وكان ديغول يأمل في حالة نجاح هذه الاتصالات إلى تجريد جيش التحرير في الداخل من السلاح، على الأقل في الولايتين الثالثة والرابعة وبذلك جر

[1] نضيرة شتوان، مرجع سابق، ص 189
[2] لخضر بورقعة، مصدر سابق ، ص 68
[3] المصدر نفسه.

الحكومة المؤقتة إلى مفاوضات من موقع ضعف بعد الشرخ الذي تحدثه هذه الاتصالات بين القيادتين الداخلية والخارجية للثورة، وفي هذا الإطار جاءت دعوته للحكومة المؤقتة للتفاوض يوم 14 جوان 1960، بعد أربعة أيام فقط من لقاء الاليزي، غير أن الحكومة المؤقتة وبعلمها لهذه المناورة لم تفوت الفرصة حيث ردت على الدعوة يوم 20 جوان وتم اللقاء في مولان خلال فترة الممتدة بين 29.25 جوان 1960، ورغم أن هذه المحادثات فشلت إلا أن الحكومة المؤقتة حققت إنتصارا سياسيا ودبلوماسيا. [1]وأفشلت مؤامرة الاليزي.

أما سي صالح[2] فقد حاول إقناع العقيد محند اولحاج قائد الولاية الثالثة بالانضمام إلى مسعاه ولكن من دون جدوى وسرعان ما إنقلب عليه نائبه الرائد محمد بونعامة، فأمر باعتقاله وإقالته من مهامه وأعدم بسرعة وبدون محاكمة النقباء عبد اللطيف و لخضر وحليم بتهمة الترتيب للقاء الاليزيه وكانوا من أحسن إطارات الولاية الرابعة.[3]

مهما كانت الخلفيات والنوايا الحقيقية والظروف التي دفعت بقيادة الولاية الرابعة إلى قصر الاليزيه والتفاوض مع الجنرال ديغول فيما يخص مسألة تقرير المصير، فان هذه الخطوة تعبر عن يأس قادة الولاية الرابعة من قادة الخارج و الخضوع لآمر الواقع بعد الحصار الشديد الذي عرفته الولاية بعد تطبيق مخطط شال العسكري، وخرق لمواثيق الثورة التي تنص بأن المفاوضات من صلاحيات القيادة العليا للثورة المتمثلة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية و الحكومة المؤقتة،فهي خطوة سياسية عبثية بنهاية مأسوية، درامية.[4]

---

[1]نضيرة شتوان، مرجع سابق، ص 192

[2] أكثرتفاصيل حول ظروف إقالة سي صالح من منصبه وإحالته على العدالة وظروف إستشهاده وكفية إعدام مدبري لقاء الاليزي ، أنظر لخضر بورقعة، مصدر سابق، من ص 75 إلى ص 95

[3] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 268

[4] يذكر الحنرال بول ايلي(Paul Ely)رئيس أركان القوات المسلحة الفرنسي في مذكراته، انه لا يمكن التفاوض على مبدأ وقف إطلاق النار على مستوى ولائي بل على مستوى الولايات في غياب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، ويشاركه في ذلك الجنرال موريس شال.

Mohamed Teguia, op cit, p 383.

الفصل الثالث
التطور السياسي للثورة الجزائرية
(1962.1958)

1- انعقاد مؤتمر طنجة
2- انعقاد مؤتمر المهدية.
3- انعقاد الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية.
4- تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

1- انعقاد مؤتمر طنجة:

1-1- ظروف إنعقاد مؤتمر طنجة:

أكدت جبهة التحرير الوطني في بيان أول نوفمبر[1] على البعد المغاربي للثورة التحريرية الكبرى، التي تسعى إلى تحقيق إتحاد المغرب العربي الذي يعد أحد الأهداف الأساسية لحزب نجم شمال إفريقيا الذي جمع نضال الحركة العمالية المغاربية في المهجر بفرنسا[2].

لقد أظهرت شعوب المغرب العربي تضامنها و تأيدها للثورة التحريرية منذ إندلاعها، وإذا كان هذا الدعم معنويا من 1954 إلى غاية إستقلال البلدين تونس والمغرب في مارس 1956 بفعل الاستعمار، فإنه أصبح سياسيا وماديا فيما بعد وهو ما يندرج في إطار قناعة الحركات الوطنية في المغرب العربي بضرورة الوحدة والتضامن بين شعوب المنطقة إنطلاقا من وحدة التاريخ والدين واللغة والمصير المشترك.

ففي هذا الإطار كانت سنة 1955 ميلاد جيش التحرير المغربي الذي ارتبط إرتباطا وثيقا بجيش التحرير الوطني الذي إستفاد منه بالحصول على الأسلحة التي مكنته من فتح الجبهة الغربية، أما بالنسبة لتونس فمعارضة صالح بن يوسف لاتفاقيات الاستقلال و لسياسة بورقيبة، أعلنت من جانبها عن تحالفها مع الثورة التحريرية وشكلت هي الأخرى عند أواخر سنة 1955 جيش التحرير التونسي كانت تربطه بجيش التحرير الوطني علاقات وثيقة شملت مختلف جوانب التعاون بين الطرفين و التي بفضلها إستطاع جيش التحرير الوطني أن يؤمن مواصلاته وبصفة مباشرة مع ليبيا.[3]

أما على المستوى الدبلوماسي، فكان حضور مؤتمر باندونغ [4] سنة 1955، أول إنتصار دبلوماسي تحرز علية جبهة التحرير الوطني، التي إستطاع ممثلوها أن يتحركوا بحرية ضمن وفد المغرب العربي الكبير الذي تجسدت مجهوداته في تأكيد المؤتمر الأفروأسيوي على تأييد لشعوب المغرب العربي في تقرير مصيرها وعملها من أجل حصولها على الاستقلال[5].

لقد إستطاعت جبهة التحرير الوطني أن تكسب الدعم الشعبي في البلدين الشقيقين خاصة بعد مؤتمر الصومام الذي رسم إستراتيجية العمل على مستوى الشمال الإفريقي،فقد نص مؤتمر الصومام الذي يعد ثاني وثيقة رسمية للثورة الجزائرية

---

[1] أنظر بيان أول نوفمبر 1954 في عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 561

[2] Mohamed Teguia, L'Algérie en guerre, op cit, p 29.30

[3] جمال قنان، قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1994، ص 260

[4] مؤتمر باندونج، انعقد باندونسيا من18 إلى 24 أفريل 1955 بين الدول الافروأسيوية ومثل الوفد الجزائري في المؤتمر كل من حسين أيت أحمد ومحمد يزيد و مناهم قراراته، تأييد حق شعوب المغرب العربي في تقرير مصيرها ودعوة فرنسا لوضع تسوية سلمية للحرب ولعل أهم النتائج الناجمة عن هذا المؤتمر، هي قبول المؤتمر بعرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة و إدراجها في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة التي تعقد في سبتمبر 1955.كما قدم وفد المغرب العربي المشترك مذكرة خاصة بالقضية الجزائرية.

مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية(1954.1962)، دار الحكمة للنشر، الجزائر 2009، ص 287

[5] العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، مرجع سابق، ص 140

بعد بيان أول نوفمبر 1954 على ضرورة تمتين جبهة الشمال الإفريقي كضرورة إستراتيجية في الحاضر و المستقبل و من النقاط التي أكد عليها:

- تنسق السعي بين الحكومة التونسية والحكومة المغربية للضغط على الحكومة الفرنسية في الميدان الدبلوماسي.
- توحيد النشاط معها وذلك بإنشاء لجنة تنسيق بين الأحزاب الوطنية الشقيقة وبين جبهة التحرير الوطني.
- إنشاء لجان شعبية لتأييد الثورة الجزائرية بين البلدين.
- التدخل بمختلف الوسائل لصالح الثورة في جميع المناطق
- الاتصال الدائم بالجزائريين المقيمين في تونس والمغرب للقيام بعمل إيجابي ملموس لدى الرأي العام و الحكومة.
- التضامن بين الهيئات المركزية النقابية للبلدان الثلاثة (الإتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد المغربي للشغل، الاتحاد العام للعمال الجزائريين)
- التعاون بين الاتحادات الطلابية الثلاثة
- تنسيق نشاط الهيئات الاقتصادية المركزية الثلاثة.[6]

ولقد تدعمت الثورة التحريرية بعد مؤتمر الصومام، بهيئات جديدة تمثلت في المجلس الوطني للثورة و لجنة التنسيق والتنفيذ التي أصبحت تعمل على إحباط كل مؤامرات العدو ومناورته من خلال سيعها لتعميم الإتفاق بين مسؤولي الأقطار الشقيقة (تونس و المغرب) وكانت الخطة التي تتوخاها في هذا المجال هي تحقيق المطامح التي تحرك شعوب الأقطار الثلاثة إلى وحدتها، وكان أحد أبرز الأساليب الجديدة التي إعتمدتها الثورة في سبيل إعادة بعث العمل المشترك تتمثل في محاولة إستثمار نشاط التنظيمات المغاربية الاجتماعية والثقافية ويتجلى ذلك في النشاطات النقابية المغاربية الداعية إلى التضامن مع الثورة التحريرية، كمؤتمر النقابي الشمال الافريقي الذي إنعقد في طنجة أيام 22.21.20 أكتوبر 1957 وشارك فيه كل من الاتحاد التونسي للشغل والاتحاد العام الليبي للشغل والاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد المغربي للشغل ومن النقاط التي خرج بها المؤتمر:

- تمسك الطبقات الشمال إفريقية باستقلال الجزائر
- الضغط على الاتحادات الدولية للنقابات وبإلحاح حتى تسعى لدى الحكومة الفرنسية و جميع المنظمات الدولية لإيجاد حل للقضية الجزائرية
- يطلب من الأمم المتحدة إدانة سياسة فرنسا في الجزائر وإعلانا صريحا لحق الشعب الجزائري في الاستقلال طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة[7].
- وتجسدت أواصر الإخوة والتضامن بين شعوب المغرب العربي و الشعب الجزائري في أول الأمر في إيواء اللاجئين الجزائريين الفارين من بطش جيش الاحتلال وقسوة الحياة خاصة في المناطق الحدودية وهو مما أدى إلى ظهور مراكز للاجئين الجزائريين في التراب التونسي و المغربي وتزايدت أعدادها بعد إنجاز خطي

[6] أحسن بومالي، مرجع سابق ، ص 38
[7] المرجع نفسه، ص 70

موريس وشال، كما أن الحاجة المتزايدة لجيش التحرير الوطني للأسلحة، جعلت إنشاء مراكز عبور لتمرير الذخيرة الحربية عبر الحدود وإقامة مراكز تدريب جنود جيش التحرير، ضرورة ملحة وهذا على طول الحدود الجزائرية التونسية والجزائرية المغربية ثم على الحدود الجزائرية الليبية منذ سنة 1957 بعد فتح جبهةالصحراء، وقد تجسد تلاحم شعوب المغرب العربي في حادثة قنبلة قرية ساقية سيدي يوسف الحدودية في 08 فيفري 1958.[8]

كل هذه التطورات، أكدت أن إستقلال تونس والمغرب مازال ناقصا مما يعزز الشعور بالوحدة عند المغاربة والتي أفصح عنها علال الفاسي[9] في جريدته صحراء المغرب، حيث كتب مقالا يذكر فيه بالنضال المغاربي المشترك وتجربة الوحدة المصرية السورية موجها نداءا للنخبة السياسية قائلا: ((فكيف يمكننا أن نشتغل الآن بتدعيم المرحلة الأولى من إستقلالنا وننسى هذه الغاية التي هي مقدمة مبادئنا وإن إستمرار الحرب التحريرية في الجزائر وفي الصحراء لا ينبغي أن يكون عائقا في وسائل تحقيق هدف الاتحاد المغاربي الذي يسهل علينا حل الكثير من المشاكل التي خلفها الاستعمار في بلادنا.))[10] فتعالت الأصوات المنادية بالتضامن والوحدة، أما خارج الإطار المغاربي، فنجد مشرعا مشابها لما تطمح إليه الشعوب المغاربية والمتمثل في الوحدة المصرية السورية و قيام الجمهورية العربية المتحدة في فيفري 1958.[11]

فالمحلل لتصريحات و خطب قادة النظامين التونسي و المغربي، يلاحظ إلحاحهم على توحيد المعركة من أجل تصفية الاستعمار في منطقة شمال إفريقيا، كشرط أساسي لقيام وحدة المغرب العربي، فالرئيس التونسي الحبيب بورقيبة أكد في هذا الإطار:((إن العقبة هي الاستعمار في الجزائر، لذا أعتقد أن عملنا مع بعض تونس والمغرب وليبيا، لتوفير أسباب تحرير الجزائر، يسهل في نفس الوقت تحقيق الوحدة، لأن تحرير الجزائر شرط أساسي لتحقيق الوحدة وحين تحرر الجزائر لن يبقى أمام وحدة شمال إفريقيا، أسباب معقولة يمكن أن تعطلها.))[12]

أما الملك المغربي محمد الخامس، فانه طرح نفس المشكل التي نعوق وحدة المغرب العربي حيث أكد بقوله ما يلي: ((إن شمال إفريقيا يكون كل واحدا من جهة التاريخ والجغرافيا والجنس ، فمستقبلها مشترك مثل ماضيها ولهذا كل ما يمس الجزائر يحدث صدى عميقا بالمغرب بسبب العلائق الوثيقة والتلاؤم الشديد بينهما بسبب الجوار الطبيعي.))[13]

---

[8] عمر بوضربة، مرجع سابق، ص ص 137، 138

[9] علال الفاسي، من مواليد جانفي 1910 بمدينة فاس المغربية في عائلة عريقة معروفة بالعلم والدين، زعيم حزب الاستقلال ،أقام في القاهرة منذ 1946 ، تحالف مع الوفد الخارجي للثورة الجزائرية من أجل توحيد الكفاح المشترك المغاربي لكنه تخلى عن هذا المشروع بعد إستقلال المغرب وأصبح يطالب بمغربية الصحراء وموريطانيا.توفي سنة 1970.

Gaudio Attilio, Allal el Fassi, ou l histoire de l istiqlal, édition Alain Moreau, Paris 1970, p 19.

[10] علال الفاسي، جريدة صحراء المغرب، العدد 49،\ 1958.02.27، في برنو توفيق، المغرب الأقصى و الثورة الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم فب التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم والعلوم الإسلامية، جامعة وهران 1 احمد بن بلة، 2015.2014، ص 401

[11] توفيق برنو، مرجع سابق، ص 402

[12] جريدة المجاهد، الجزء الثاني، العدد 15\ 20 مارس 1958، ص 12.01

[13] المصدر نفسه.

هـذه التصـريحات تؤكـد أن قـادة النظـامين فـي تـونس والمغـرب قـد إقتنعـا علـى أن تحقيـق وحـدة المغـرب العربـي لا تـتم إلا باسـتقلال الجزائـر، وبالتـالي كانـت هـذه التصريحات سندا سياسيا لعقد هذا المؤتمر.[14]

2.1- جذور مبادرة عقد مؤتمر طنجة:

جـاءت مبـادرة عقـد المـؤتمر إثـر إجتمـاع اللجنـة التنفيذيـة لحـزب الاسـتقلال المغربـي يـوم 02 مـارس 1958 لدراسـة الوسـائل و الآليـات الخاصـة بتـدعيم التضـامن والوحـدة بـين أقطـار المغـرب العربـي، فكـان مـن بـين قراراتـه، تأسـيس لإتحـاد حقيقـي لشعوب المغرب العربي تحقيقا لطموحاتها.[15]

ففكـرة عقـد مـؤتمر ثلاثـي يجمـع الأحـزاب الثلاثـة لـم تكـن وليـدة عـام 1958، إنمـا كانـت فكـرة راودت قـادة تـونس والمغـرب منـذ قمـة تـونس فـي أكتـوبر 1956 والتـي لـم تشـارك فيهـا جبهـة التحريـر الـوطني بعـد القرصـنة التـي تعـرض لهـا قـادة الثـورة الخمسـة(حسـين أيـت أحمـد، محمـد بوضـياف، أحمـد بـن بلـة، محمـدة خيضر،مصـطفى الاشـرف) مـن طـرف الطـائرة الحربيـة الفرنسـية،هذا الحـادث لـم يقـض علـى المبـادرة، بـل بقيـت حيـة ليعـاد السـعي إليهـا مـن جديـد فـي 20 نـوفمبر 1957 عنـدما إنعقـد اجتمـاع ثنـائي فـي الربـاط بـين محمـد الخـامس و الـرئيس التونسـي الحبيـب بورقيبـة للتشـاور لإيجـاد حـل للقضـية الجزائريـة داخـل إطـار التقـارب الفرنسـي المغـاربي الـذي كـان يـدعو إليـه الحبيـب بورقيبـة أثنـاء هـذه الفتـرة.[16]فـالمتبع لمسـاعي تـونس و المغـرب لإيجـاد حـل للقضـية الجزائريـة خـلال هـذه المرحلـة، فانـه يلاحـظ علـى أن عملهمـا كـان يـدور حـول إيجـاد حـل للازمـة الجزائريـة داخـل إطـار التقـارب الفرنسـي المغـاربي فبـرغم مـن تعـدد اللقـاءات السـابقة، فـان قـادة تـونس والمغـرب أوصـوا باسـتمرار علـى عقـد دورات ثلاثيـة لمعالجـة قضـايا المغـرب العربـي، لكـن هـذه المـرة طـرأ تغييـر علـى مسـتوى العمـل الدبلوماسـي المغـاربي، حيـث الـدعوة إلـى عقـد مـؤتمر ثلاثـي جـاء عـن طريـق دعـوة حـزب الاسـتقلال المغربـي، وهـذا أن المـؤتمر الثلاثـي سـيعقد علـى المسـتوى الحزبـي حيـث يكـون الالتـزام الحزبـي داخـل المـؤتمر وإن كانـت الأحـزاب الثلاثـة الحاضـرة فـي المـؤتمر تشـكل الأغلبيـة فـي الهيئـات التنفيذيـة فـي أقطـار المغـرب الثلاثـة[17]. وتشـير الوثـائق الفرنسـية إلـى أن أصـل الفكـرة يعـود إلـى الحـزب الدسـتور الجديـد التونسـي و أن اللجنـة التنفيذيـة لحـزب الاسـتقلال المغربـي قامت بتجسيدها في إجتماعها في 02 مارس 1958.[18]

وتعـززت الفكـرة أكثـر عنـد عقـد مـؤتمر الشـبيبة المغربيـة التونسـية فـي الربـاط فـي 06 مـارس 1958 حيـث طرحـت القضـية الجزائريـة للمناقشـة بقـوة وبـرزت فكـرة مشاركة جبهة التحرير الوطني في مشروع إتحاد شعوب المغرب العربي.[19]

---

[14] معمر العايب، مؤتمر طنجة المغاربي، دراسة تحليلية تقييمية ،دار الحكمة الجزائر،2010، ص 124

[15] توفيق برنو، مرجع سابق، ص 402

[16] بلاغ الرباط في جريدة المجاهد، الجزء الثاني، العدد 13 \ 1957.12.01 ص 07

[17] معمر العايب، مرجع سابق، ص 126

[18] Note d information, la préparation de la conférence de Tanger, in AOM, 18.04.1958, boite no 81f1021.

[19] توفيق برنو مرجع سابق، ص 403

وتطبيقا لقرارات اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال المغربي الذي سبق الإشارة إليه، فان هذا الأخير قد أوفد بتاريخ 17 مارس 1958 السيدان أبو بكر القادري والدكتور بناني إلى تونس لإعداد برنامج عمل المؤتمر مع قادة حزب الدستوري التونسي وتم بتونس عقد عدة إجتماعات بين الطرفين من 19 إلى 22 مارس 1958 تقرر خلالها عقد مؤتمر بمدينة طنجة المغربية وتوجه السيدان بن المحجوب بن صديق وعبد الرحمان اليوسفي إلى القاهرة للقيام بالاتصالات مع جبهة التحرير الوطني والتنسيق معها وإقناعها بالمشاركة.[20]

1- 3- موقف جبهة التحرير الوطني من الدعوة إلى المشاركة في المؤتمر:

إن دعوة جبهة التحرير الوطني إلى المشاركة في مؤتمر طنجة، فجر رأيان مختلفان داخل قيادة جبهة التحرير الوطني، فالرأي الأول عارض حضور الجبهة في المؤتمر على أساس أنه مؤتمر إنفصالي وأن الثورة التحريرية ذات العمق العربي لا يجب عليها أن تزكي نزعة إنفصالية وهي إشارة إلى إنفصال المغرب العربي عن المشرق العربي ومن ذلك حساسية نظام الحبيب بورقيبة في تونس والملكي في المغرب من الثورة المصرية والوحدة العربية.[21]

أما أصحاب الرأي الثاني الممثلين في أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، فرأوا ضرورة حضور المؤتمر لسببين أساسين وهما:

- أهمية تونس والمغرب بالنسبة للثورة التحريرية.
- إستغلال المؤتمر و توجيهه لصالح الكفاح المسلح في الجزائر[22]

ولم يتخذ أصحاب الرأي الثاني قرار المشاركة إلا بعد إستشارة قادة الثورة المسجونين، ففي رسالة موجهة من طرف أحمد بن بلة إلى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، يرد عليهم برسالة مؤرخة يوم 26 أفريل 1958 يوضح فيها رأيه حول المؤتمر وقد أبدى في الرسالة تأسفه لكون المؤتمر إنعقد على مستوى الأحزاب ولم يعقد على المستوى الحكومي وأرجع هذا لكون أن الشعب الجزائري مازال يبحث عن الدعم والمساندة وأعتبر ذلك شذوذا ناتجا عن تخلي تونس والمغرب عن تعهداتها العسكرية التي يرى احمد بن بلة من الواجب التذكير بها، كما أكد في رسالته كذلك على أن توقف الكفاح المشترك في المغرب العربي، عجل باستقلال المغرب وتونس، لكن في نفس الوقت سبب للجزائر إنعزالا عسكريا سمح لفرنسا التفرغ لها وأكد في رسالته على أن الجزائر كانت تأمل في أن البلدين الشقيقين أن يعوضا ذلك بتعهدات سياسية أكثر فعالية لصالح القضية الجزائرية، وعلى ضوء هذه المعطيات التي قدمها أحمد بن بلة من خلا هذه الرسالة، فانه قبل بفكرة المشاركة في المؤتمر كهدف أساسي يكون محوره، بعث التعهد السياسي بمساعدة الجزائر في حربها ضد فرنسا و ذلك عن طريق النضال السياسي على مختلف الأصعدة وفي أخر الرسالة قدم بن بلة ثلاثة توصيات رئيسية طلب تقديمها إلى المؤتمر هي:

---

[20] جريدة المجاهد الأسبوعي، وقائع مؤتمر طنجة، العدد 1186، 29 أفريل 1983، ص 29

[21] محمد الميلي، المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، الطبعة الثانية، دار الكلمة للنشر، 1983، ص 51

[22] المرجع نفسه.

1- الدعوة إلى عقد ندوة ثلاثية على مستوى حكومي.
2- إقرار توصية تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.
3- إنشاء لجنة تنسيق بين الأقطار الثلاثة [23].

أما السيد عبد الحميد مهري، فيرى أن قرار مشاركة جبهة التحرير في المؤتمر،ينطلق من مؤتمر الصومام 1956 الذي دعا إلى ضرورة إقامة علاقات مع حكومات المغرب العربي من جهة ومع الأحزاب المغاربية من جهة أخرى، وفق متطلبات حرب التحرير وتطورها والتي فرضت على جبهة التحرير الوطني الحضور المكثف في المنطقة إنطلاقا من أهدافها وتوجهاتها ولخص عبد الحميد مهري أهداف جبهة التحرير الوطني في حضورها للمؤتمر في النقاط الآتية:

- تمتين التضامن ما بين الشعبين التونسي والمغربي و الثورة التحريرية.
- إثارة قضية وجود القوات المسلحة الفرنسية في كل من تونس والمغرب وتسخير هذه القوات في الحرب ضد الجزائر.
- المطالبة بجلاء القوات الفرنسية عن تونس والمغرب.
- التنديد بمساندة الدول الغربية للاستعمار الفرنسي ويرى عبد الحميد مهري أن هذه النقاط ذات بعد إستراتيجي ساهمت بشكل كبير في تقوية صفوف الثورة التحريرية.[24]

إن إقتناع جبهة التحرير الوطني بحضور المؤتمر والعمل على إستغلاله لصالح القضية الجزائرية، جعلها تحرص على التحضير له بكل جدية، إنطلاقا من أرضية مؤتمر الصومام في شقه المتعلق بالعمل الدبلوماسي على المستوى الشمال الإفريقي ووحدة المغرب العربي.

1- 4- إنعقاد المؤتمر:

إنطلقت أشغال المؤتمر يوم 27 أفريل 1958 وإستمرت طيلة أربعة أيام (من 27 إلى غاية 30 أفريل 1958)، بقصر المارشان الملكي (Marshan) بمدينة طنجة المغربية تحت رئاسة علال الفاسي وجمعت إلى جانب حزب الاستقلال المغربي،حزب الدستور الجديد التونسي، وجبهة التحرير الوطني الجزائرية وقدبلغ عدد أعضاء الوفود المشاركة في المؤتمر حوالي 19 عضوا[25] وقائمة الوفود الرسمية المشاركة في المؤتمر كالتالي:

- **الوفد الجزائري:**
- فرحات عباس
- عبد الحفيظ بوصوف
- عبد الحميد مهري
- الدكتور أحمد فرانسيس
- أحمد بومنجل

---

[23] نص الرسالة في Mohamed Harbi, Les archives de la révolution Algérienne, édition jeune Afrique, Paris 1981, p 183
معمر العايب، مرجع سابق، ص 128
[24] مجلة الحوار، العدد12، ماي1988، ص 44
[25] جريدة المجاهد، الجزء الثاني، العدد 21، \ 1958.04.01. ص 02

- الشيخ محمد خير الدين(ممثل جبهة التحرير بالمغرب)
- مولود قايد (المدعو رشيد)
- **الوفد المغربي:**
- علال الفاسي
- أحمد بلافريج
- المهدي بن بركة
- عبد الرحيم بوعبيد
- محجوب بن صديق
- بوبكر القادري
-الفقيه البحري
- **الوفد التونسي:**
- الباهي الادغم
- الطيب مهيري
- عبد الله فرحات
- أحمد تليلي
- علي البلهوان
- عبد المجيد شاكر
- الطاهر بلخوجة[26]
- الملاحظون في المؤتمر:

1- الوفد الموريطاني برئاسة وزير التجارة الأسبق، باي ولد سيديبابا
2- السيد إندري ستيبي(Andre Stibbe)محامي أحمد بن بلة.
3- ممثل السفارة المصرية بالرباط
4- ممثل قنصلية الولايات المتحدة الأمريكية بطنجة
5- غياب الوفد الليبي بسبب تأخر وصول دعوة المشاركة.[27]

لقد إفتتحت جلسات المؤتمر العلنية بقصر المارشان (Marshan) بمدينة طنجة على الساعة الخامسة و النصف مساءا وقد ألقى ممثلو الوفود المشاركة خطب الافتتاح، فألقى خطاب الوفد المغربي السيد أحمد بلفريج وخطاب الوفد الجزائري ألقاه السيد عبد الحميد مهري وألقى خطاب الوفد التونسي السيد الباهي الادغم وما نلحظه من خطب الافتتاح أن فكرة الاستقلال كانت هي المحور التي إلتقت فيه خطب الوفود المشاركة.[28]فبقراءة خطب رووساء الوفود المشاركة، ما يوضح لنا المكانة التي حظي بها مطلب إستكمال إستقلال أقطار المغرب العربي والتركيز على مسألة حرب الجزائروأفاقها.[29] وفي هذا الإطار جاءت كلمة السيد عبد الحميد مهري ممثل الوفد الجزائري في المؤتمر أكثر عمقا وحدة و عبر عن هذه المسألة

---

[26] الشيخ محمد خير الدين، مذكرات، الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر(ب ت)، ص 187

[27] A.N.O.M. AIX EN PROVENCE, Notice d informations, Service de documentation extérieure et de contre espionnage français, (S.D.E.C.E), référence, 6.955.\\.A. 2 mai 1958.

[28] A.N.O .M. OP CIT

[29] أنظر خطب الافتتاح في جريدة المجاهد 7 ماي 1958 العدد 23، ص ص 8.7

بوضوح قائلا: **((إن الوفد الجزائري لمثل في هذا المؤتمر الرقعة الوحيدة في العالم التي تدور فيها حرب طاحنة ما يقرب من أربع سنوات، حرب يخوضها الشعب الجزائري الآن بالجزائر، لا تهم الجزائر وحدها لأنها في الواقع معركة تحرير المغرب العربي كله تتواصل في كل قطر من أقطاره وان مؤتمر المغرب العربي يمثل حدا فاصلا بين المرحلة التي كان الاستعمار الفرنسي يواجه بها كل قطر من أقطار المغرب العربي على حد، والمرحلة التي سيواجه بها المغرب العربي الكتلة المتواصلة التي تمثل ثلاثين مليون من المكافحين الذين يريدون الحرية...، وأن وحدة المغرب العربي ضرورة ملحة لتخليص الجزائر من الاستعمار و هي أيضا للقضاء على ما بقي من مظاهر السيطرة الاستعمارية في الأقطار التي تحصلت على حريتها وإستقلالها.))**[30].

أما ممثل الوفد المغربي السيد أحمد بلفريج، فقد ركز في خطابه على مطلب إستكمال إستقلال الجزائر والتخلص من بقايا السيطرة الاستعمارية في تونس و المغرب قائلا:**((إن مصير شمال إفريقيا واحد، فهل يمكننا أن نرهنه قبل تحرير الجزائر؟ فإننا ملزمون بحكم واجبنا ومصالحنا المشتركة أن تكون لنا وجهة نظر متحدة في السياسة الخارجية ومواقف مشتركة وواحدة أمام المشاكل الدولية وإن وحدة الشمال الإفريقي كانت حلما من أحلام شبابنا، فأول ما فكرنا فيه يوم جمعتنا الأقدار ونحن شباب قصدنا باريس من تونس و الجزائر لطلب العلم، هو أن ننشأ جمعية لطلبة الشمال الإفريقي. إن وحدة الشمال الإفريقي لو تعد عواطف ولا أمنية ولكن ستغدو حقيقة ونحن بسبيل البحث عن الوسائل العملية التي تخرجها إلى حيز التطبيق و الواقع.))** [31]

أما ممثل الوفد التونسي السيد الباهي الادغم حاول من خلال خطابه مناقشة ظروف إنعقاد المؤتمر والأهداف المتوخاة منه بقوله:**((إننا نجتمع اليوم في ظرف جد دقيق، فمن جهة يعيش شمال إفريقيا في تمخض كاد يجتاز حدود الاستطاعة و هذا التيار التحريري الذي يكتسح المغرب من أدناه إلى أقصاه قد قوض أركان الاستعمار حتى أشرفه اليوم على الهلاك ومن جهة أخرى يساوس الظرف الدولي إهتماما بالحرب في الجزائر، بين مؤيد للحق ومناهض له سواء أكان ذلك بتأييد القوات الغاشمة أو بالسكوت عن الإجرام، إن وحدة شمال إفريقيا قد أصبحت ضرورة يؤيدها التاريخ والمعتقد والمدنية المشتركة ويفرضها وجوب التعاون لضمان مصالحها الحيوية.))**[32]

بعدما أنهى ممثلي الوفود الثلاثة من إلقاء خطب الافتتاح، قام رئيس المؤتمر علال الفاسي بعرض جدول أعمال المؤتمر الذي إحتوى على المحاور التالية:

1- المحور الاول، حرب إستقلال الجزائر
- إنعكاسات الحرب على المستوى المغرب العربي.
- تدخل الغرب وتواطؤه مع فرنسا
- الوسائل العملية للتعجيل باستقلال الجزائر

---

[30] جريدة المجاهد،، الجزء الثاني، العدد 23، 07 ماي 1958، ص 8.7

[31] المصدر نفسه.

[32] المصدر نفسه.

- الإجراءات التطبيقية المترتبة على هذه الوسائل[33]

2- المحورالثاني، تصفية بقايا السيطرة الاستعمارية في المغرب العربي.

- المناطق التي ما تزال تحت الإشراف الفرنسي في المغرب
- إنسحاب القوات الأجنبية
- الوجود الفرنسي في الإدارة والاقتصاد
- المشاكل الحدودية.

3- المحور الثالث، الوحدة المغاربية

- ضرورتها
- أشكالها
- محتواها
- المرحلة الانتقالية.

4- المحور الرابع، تأسيس هيئة دائمة لتنفيذ قرارات المؤتمر:

بعد الجلسة الافتتاحية، فإن أشغال المؤتمر إستمرت مغلقة، لقد كانت المسألة التي تم طرحها قبل بداية مناقشة جدول الأعمال تتمثل في مدى إلتزام الوفود الثلاثة بتنفيذ قرارات المؤتمر وهذه المسألة طرحت من قبل وفد جبهة التحرير الوطني الذي إلتزم بتنفيذ قرارات مؤتمر طنجة وقد عمل الوفد الجزائري على الحصول من الوفدين، المغربي و التونسي على إلتزام حكومي من الطرفين لتنفيذ القرارات من منطلق أن كلا الحزبين الاستقلال المغربي والدستور التونسي هما الحزبين الحاكمين في المغرب و تونس، لكن ما يلاحظ أن الوفدين المغربي والتونسي أبدى ترددا في إتخاذ قرار الالتزام الحكومي في تنفيذ القرارات متحججين في ذلك بأن التمثيل الحكومي لا يوجد في المؤتمر ومن جهة أخرى حاولوا الاكتفاء بسعيهم لدى حكوماتهم لتنفيذ قرارات المؤتمر، أما علال الفاسي، رئيس المؤتمر فانه عمل على توجيه النقاش إلى القاعدة الشعبية أين يمكن خلق تيار شعبي مغاربي مساند لقرارات المؤتمر، مما يجبر و يؤدي إلى إلتزام بتنفيذ قراراته.[34] وبعد نقاش طويل حل هذه المسألة وبعد إلحاح الوفود الجزائري على أهمية المسألة على شركائه، فان الوفدين المغربي والتونسي تعهدا بتنفيذ قرارات المؤتمر إما على مستوى قنوات الحزب أو على مستوى قنوات الحكومة.[35]

وقد ساعد تجاوب الأنظمة الرسمية المغاربية وحضور عدد كبير من المسؤولين الرسميين على إثراء النقاش وإتخاذ مواقف شجاعة و أعلن المؤتمرون عن جملة من قرارات تاريخية وهي كالأتي:

1- دعم الثورة الجزائرية.

أخذت هذه المسألة النصيب الأوفر من المناقشات باعتبارها قضية المغرب العربي الأساسية وإستطاعت جبهة التحرير الوطني أن تكسب مواقف الدعم ومساندة كفاحها، فأعلن المؤتمر مبدأ حق الشعب الجزائري المقدس في السيادة والاستقلال، الشرط الوحيد لحل النزاع الجزائري الفرنسي، كما أقر المؤتمر بعد تشريحه

---

[33] معمر العايب، مرجع سابق، ص 142

[34] A.N.O.M. AIX EN PROVENCE, Notice d information, op cit.

[35] معمر العايب، مرجع سابق، ص ص 144- 145.

لطبيعة الحرب الاستعمارية، أن تقدم الأحزاب السياسية للشعب الجزائري المكافح من أجل استقلاله، كامل مساندة شعوبها وتأييد حكوماتها ونظرا لما تحظى به القضية الجزائرية من تأييد دولي وشرعية تمثيل جبهة التحرير الوطني لكفاح الشعب الجزائري، فان المؤتمر أوصى بتكوين حكومة جزائرية بعد استشارة حكومتي تونس والمغرب، وقد نالت هذه المسألة الأخيرة نقاشا مستفيضا وتخوف البعض من توجه و شكل الحكومة واشترطوا موافقة مسبقة من المغرب وتونس لإعلامهما، لكن جبهة التحرير الوطني أصرت على سيادة قرارها وقبلت أخيرا باستشارة تونس والمغرب فقط في الأمر. [36]

2- التنديد بالموقف الغربي وتصفية بقايا الاستعمار.

نظرا للمساعدة التي تتلقاها فرنسا من الحلف الأطلسي والدول الغربية، استنكر المؤتمر هذا الموقف وطالب بوضع حدا لكل إعانة سياسية ومادية ترمي إلى تغذية الحرب الاستعمارية في المغرب العربي، ونظرا لما تقوم به القوات الفرنسية المتواجدة في تونس والمغرب من انتهاك للسيادة ومشاركة هذه القوات في حرب الجزائر، أصدر المؤتمر القرارات الآتية:

1- التنديد بوجود القوات الفرنسية فوق التراب التونسي والمغربي، الأمر الذي يتنافى مع سيادة دولة مستقلة.

2- المطالبة بكل إلحاح أن تكف القوات الفرنسية حالا، استعمال تونس والمغرب كقاعدة لشن العدوان ضد الشعب الجزائري.

3- تنسيق جهود الحكومات و الأحزاب من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفية بقايا السيطرة الاستعمارية. [37]

اقترحت هذه القرارات البالغة الأهمية من قبل جبهة التحرير الوطني لإحراج الموقف الغربي والفرنسي خصوصا، وقد قدمت جبهة التحرير للمؤتمرين خرائط مفصلة عن مواقع القواعد العسكرية الفرنسية العاملة في تونس والمغرب، موضحة عملها المنسق مع الجيش الفرنسي بالجزائر وسلبيات ذلك على نشاط المجاهدين الجزائريين ولقيت جبهة التحرير الوطني تجاوبا كبيرا مع مطالبها، كما عبر المؤتمر عن دعمه الكامل لنضال الشعب الموريطاني وتضامنه معه، غير أن حزب الاستقلال المغربي دعا إلى ربط هذا النضال في طار وحدة التراب المغربي في حين أصر الطرفين التونسي والجزائري على إنزاله في إطار التحرر المغاربي مع التأكيد أن هذه المقاومة التحريرية هي جزء من المعركة التي تقوم بها شعوب المغرب العربي من أجل تحررها ووحدتها، وهكذا لم ينجح حزب الاستقلال في الحصول على دعم المؤتمر لما كان يسميه الحقوق الترابية المغربية في موريطانيا. [38]

3- وحدة المغرب العربي:

---

[36] محمد الميلي، مواقف جزائرية، الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص ص 80.79

[37] جريدة المجاهد،الجزء الثاني، العدد 23، 07 ماي 1958، ص8 . يشير إعلام حزب الاستقلال في بيان له، إلحاق سكان موريطانيا بالوطن المغربي في حين أن جريدة المجاهد تؤكد أن الإنفاق حصل على أن الإلحاق بالوطن المغربي هو الوطن المغاربي، فهل كان سوء فهم، أو توجيه قسري لقرارات مؤتمر طنجة لخدمة أهداف قطرية ضيقة.

[38] المصدر نفسه.

أكد المؤتمر على توحيد مصير شعوب المغرب العربي في إطار مؤسسات مشتركة وأقر أن يعمل على تحقيق الوحدة، واعتبر أن الشكل الفيدرالي أكثر ملائمة للواقع المغاربي، ومن أجل ذلك اقترح المؤتمر أن يشكل في المرحلة الانتقالية، مجلس استشاري للمغرب العربي ينبثق عن المجالس الوطنية في تونس والمغرب وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية، على أن تكون مهمته، دراسة القضايا ذات المصلحة المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية، كما أوصى المؤتمر بضرورة الاتصالات الدورية مع إنشاء أمانة دائمة للمؤتمر من ستة أعضاء، عضوين من كل طرف وعلى أن يكون لهذه الأمانة مكتبين أحدهما بالرباط والأخر بتونس وان تجتمع دوريا في إحدى العاصمتين بالتناوب. وفي إطار توحيد السياسات الخارجية والدفاع، أوصى المؤتمر حكومات المغرب العربي بان لا تربط منفردة مصير شمال إفريقيا في ميدان العلاقات الخارجية والدفاع إلى أن يتم إقامة المؤسسات الفيدرالية للمغرب العربي.[39]

اتفقت الوفود الثلاثة في المؤتمر على أن اللقاء في مدينة المهدية بتونس سيكون في الفترة ما بين 17 و 20 جوان 1958 لتنفيذ قرارات مؤتمر طنجة وقد حيت جبهة التحرير الوطني هذه القرارات ووجهت برقيات إلى الملك محمد الخامس و الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة واحمد بن بلة ورفقائه في السجن، وضحت فيها جبهة التحرير قرارات المؤتمر على أنها تقديم مساندة كاملة للقضية الجزائرية ووضعت الأسس الأولى لبناء إتحاد فيدرالي مغاربي.

لم يحضى قرار الوحدة مناقشات طويلة و مستفيضة مما يؤكد أن الرغبة لتجسيد الوحدة المغاربية لو تكن صادقة ويرجع ذلك إلى تخوف النخب السياسية المغاربية الحاكمة على ضياع الامتيازات القطرية وعلى مشاركة الجزائر غير المستقلة بعد في هذه الوحدة، و يرى الباحث محمد عابد الجابري، أن مفهوم الوحدة في طنجة، أخذ صيغة وحدة العمل وليس وحدة الهوية وأن قرارات المؤتمر لم تكن موجهة إلى الوحدة بقدر ما كانت تهدف إلى مواجهة الاستعمار الفرنسي.[40]

ويبدو من كل ذلك أن إستراتيجية جبهة التحرير الوطني نجحت في تحويل مؤتمر طنجة إلى مؤتمر للتضامن مع الثورة الجزائرية في حين لم يمضي مشروع الوحدة بعيدا وأرجع المناضل عبد الحميد مهري سبب ذلك إلى أن هذه القضية لو يولها المؤتمر عناية كافية عند بحثها،[41]وهو الرأي الذي رجحها لباحث مصطفي الفيلالي عندما أعتبر المؤتمر الحزبي مجرد ذريعة ظرفية موقوتة لا تقوم على إرادة حقيقية ولا تسعى إلى أهداف محددة،[42] واصطدمت الوحدة التي أعدت في إطار النصوص بالواقع السياسي الذي يعيشه المغرب العربي، الجزائر منشغلة

---

[39] جريدة المجاهد، مصدر سابق.

[40] محمد عابد الجابري، فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال، ندوة عقدت بباريس 1986، ط1، ص 23.22، في، عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية(1962.1954) أطروحة مقدمة انيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة منتوري، قسنطينة 2008.2007، ص 390.

[41] جريدة المجاهد،الجزء الثاني، 22 جوان 1959

[42] مصطفى فيلالي، المعرب العربي الكبير، نداء المستقبل، ط2، بيروت 1989، ص 16

بحربها التحريرية، أما تونس والمغرب، فهما مرتبطتان مع فرنسا باتفاقيات تعاون لا هما بقادرتين على إلغائها[43].

ولهذا يمكن القول أن مؤتمر طنجة جاء ليدعم الجزائر في حربها ضد الاستعمار، وان تخرج منه بمكاسب مهمة وان تشق من خلاله أفاقا مغاربية واسعة للتضامن في وقت كانت الثورة التحريرية بحاجة ماسة إلى إلتفاف القوى السياسية والشعبية المغاربية حولها خاصة أنها تمر بمرحلة صعبة في مسيرتها النضالية، نظرا ما أفرزته الآلة العسكرية الفرنسية على الثورة بعد وصول الجنرال ديغول إلى الحكم من مخطط جهنمي هدفه القضاء النهائي على الثورة التحريرية.[44]

1-5- موقف تونس والمغرب الأقصى من المؤتمر:

لقد تحققت في مؤتمر طنجة أمال واسعة كانت تنشدها الأحزاب المغاربية والجماهير الشعبية وزاد في حماسة قراراته، مباركة السلطات الرسمية المغاربية بما في ذلك ملك ليبيا إدريس السنوسي الذي أبدى موافقة بلاده على قرارات المؤتمر، وأعرب الملك محمد الخامس و الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة قبولهما لقرارات مؤتمر طنجة ولكنهما أدركا أن جبهة التحرير الوطني التي يراد لها أن تحتضن من قبل نظامهما، سجلت أهدافا كثيرة في طنجة منتهزة الظروف السائدة والتجاوب الشعبي لخيار الحرب، فأوقعت تونس و المغرب في تعهدات مكبلة لسيادتهما مثل الدعوة لإنهاء القواعد العسكرية الأجنبية على ترابهما ومعاداة الأيادي المساعدة للاستعمار،[45] وشعر القصر الملكي المغربي، أن جبهة التحرير الوطني أوجدت لها تحالفا قويا مع القوى الثورية داخل حزب الاستقلال وقد عبر علال الفاسي، رئيس الحزب عن الصدى الواسع الذي خلفه المؤتمر لدى الشعب المغربي وعن رفعه لشأن حزب الاستقلال الذي سيتولى إنشاء الحكومة.[46] وكانت قيادة الحزب حازمة إزاء تنفيذ برنامج الإصلاح وفق قرارات مؤتمر طنجة ورسم إستراتيجية محاربة الاستعمار و الامبريالية و أكد المناضل و القيادي في حزب الاستقلال المهدي بن بركة إلى أن المشروع السياسي للمغرب العربي يمتد إلى إنشاء قوة اقتصادية اعتمادا على الموارد الطاقوية التي تختزنها الصحراء المغاربية التي من شأنها إتاحة تنمية اقتصادية شاملة لأقطار المغرب العربي[47]، أما الشعب التونسي، فقد هلل بقرارات مؤتمر طنجة واعتبرتها الصحافة التونسية و المنظمات الجماهيرية نصرا للمغرب العربي الكبير، وعليه عزم الحبيب بورقيبة عن استغلال هذا الظرف التاريخي لحسم المواجهة مع فرنسا التي تأبى إجلاء قواتها عن تونس.[48]

---

[43] عبد العزيز جراد، العالم العربي بين ثقل الخطاب و صدمة الواقع، نقله إلى العربية صالح بلحاج، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1988، ص 72

[44] توفيق برنو، مرجع سابق، ص 413.412

[45] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 391

[46] جريدة صحراء المغرب، العدد 58، 07 ماي 1958، في عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 392.

[47] Jean Raymond, ElMahdi Benbarka, problèmes d édification du Maroc et Maghreb, édition Plon, 1959, p 43

[48] عبد الله مقلاتي، مرجع مرجع ، ص 392

1- 6- موقف الجمهورية العربية المتحدة من مؤتمر طنجة:

إن معرفة موقف تيار الوحدة العربية من المؤتمر لا يتضح إلا بدراسة العلاقات العربية ـ العربية خلال هذه المرحلة، فالظرف العربي الذي تمت فيه عقد المؤتمر، شهد بداية الوحدة بين مصر وسوريا في 22 فيفري 1958 وكانت الآمال في قيام وحدة عربية من الخليج إلى المحيط قد بلغت أقصاها.[49] وتصادف بداية تفوق الدبلوماسية المصرية على الساحة العربية قيام الجمهورية العربية المتحدة التي شكلت مرحلة حاسمة في العلاقات العربية – العربية حيث حل محل فكرة الكونفدرالية العربية التي تمت الدعوة إليها ساعة إنشاء الجامعة العربية في عام 1945 التي تجسد تفاهم كامل في إطار دولة واحدة وحيدة، وكانت مصر تتمتع حتى قبل مجيء "الضباط الأحرار" للسلطة في 1952 بشعبية واسعة في الشرق الأوسط، فقد كانت تمارس تأثيرا كبيرا على الجامعة، إن لم نقل كانت تتحكم فيها، لكن صعود الناصرية هو الذي مكنها من اكتساب سياسة خارجية متماسكة وطموحة.[50]

انضمام عبد الناصر إلى مبادئ باندونج في وقت كانت فيه الحرب الباردة قد بلغت ذروتها وتأميم قناة السويس عام 1956 وصموده في وجه حلف بغداد وفشل العدوان الثلاثي الانجليزي- الفرنسي- الإسرائيلي ضد الأراضي المصرية، تلك هي المواقف التي جعلت الدبلوماسية المصرية مثلا يقتدى به في مجال النضال المعادي للاستعمار والامبريالية، أما عبد الناصر فأصبح زعيما بلا منازع ليس لمصر وحسب، بل زعميا لجميع الشعوب العربية أيضا، فهو بالنسبة إلى هذه الشعوب يجسد طموحها إلى الاستقلال والتحرر ولذلك أطلقت عليه وصف "الزعيم" ودليل القومية معتقدة أنها قد وجدت فيه ضالتها المنشودة لتحقيق الوحدة العربية.[51]

لقد تزعمت مصر تيار الوحدة العربية خلال هذه الفترة وهي التي تبنت في نفس الوقت، الموقف العربي من المؤتمر ورأت أنه مجرد محاولة لاحتواء الثورة الجزائرية من طرف تونس والمغرب وإبعادها عن التيار القومي الوحدوي، وهذا ما أدى في هذه المرحلة إلى تأزم العلاقات المصرية التونسية وكان مصدر هذا الاختلاف، طبيعة تكوين رئيسا البلدين، فحمال عيد الناصر المؤمن بالقومية العربية، رفع شعار محاربة الاستعمار في الوطن العربي ورفض الأحزاب التقليدية الموالية للغرب الأنظمة التغريبية، أما الرئيس الحبيب بورقيبة فكان معاديا للأنظمة التي تبنت القومية العربية والتيار الناصري وكان يدعو إلى إقامة دولة على النمط الغربي.[52] وقد عبر مسؤول المصالح الاستخباراتية المصرية والمكلف بالملف الجزائري، السيد فتحي الديب عن هذا الاختلاف الكبير بين النظامين قائلا:((أثر إتمام الوحدة(الجمهورية العربية المتحدة) في نفوس حكام تونس ومراكش اللذين اعتبروا خطرا داهما يهدد كيانهما خاصة إذا ما استقلت الجزائر

---

[49] محمد الميلي، المغرب العربي بين حسابات الدول، مرجع سابق، ص 22

[50] عبد العزيز جراد، مرجع سابق ، ص 49

[51] المرجع نفسه.

[52] Simone Cros, La politique de Carthage, édition Plon, Paris, 1958,p 95

بمعاونة القاهرة ويم أي نوع من الارتباط بين قادة الثورة الجزائرية والجمهورية العربية المتحدة، فعل البلدين بكل الأساليب والوسائل أملا في احتواء قادة الكفاح الجزائري إلى مخططاتهم.)) [53] وفي ظل الاختلافات الإيديولوجية بين قادة المغرب العربي و الجمهورية العربية المتحدة أصبحت هذه الأخيرة تشك في نوايا المغرب وتونس من الدعوة إلى الوحدة العربية.[54]

1-7-موقف فرنسا من قرارات مؤتمر طنجة:

لا يمكن معرفة موقف فرنسا من قرارات مؤتمر طنجة إلا بمعرفة سياستها الجديدة التي طبقتها في منطقة المغرب العربي بعد عودة الجنرال ديغول إلى الحكم الذي أولى مسألة تحطيم تحالف طنجة والاهتمام الأكبر معتمدا على إستراتيجية تطويق نتائج طنجة و ضرب وحدة شمال إفريقيا على جبهتين، الموقف من القضية الجزائرية والعلاقات الجديدة مع حكومتي تونس و المغرب.

لقد أعلن ديغول في بداية حكمه أن الإدماج هو السياسة الفرنسية في الجزائر واستطاع بذلك كسب الرأي العام الفرنسي في فرنسا لفكرة الجزائر فرنسية، كما وضع حدا لأمل تونس و المغرب في إمكانية استقلال الجزائر على المدى القريب واندماجها معهما في إطار قرارات مؤتمر طنجة[55].

وبخصوص سياسية ديغول المنتهجة مع تونس والمغرب فقد زاوجت بين التشدد و الإغراء، فلقد تبين أن مسالة إدماج الجزائر بهذا التشدد تنعني التهديد بتوسيع الحرب إلى تونس والمغرب إذا أصرت حكومة كل منهما على تطبيق قرارات طنجة، خاصة وان عسكريي الثورة الجزائرية بادروا للتحرش بأراضيهما وأنه بإمكانه توسيع رقعة الحرب بعد اعتداء القوات الفرنسية على منطقتي قفصة ورمادة في تونس و مناطق ورزازات ونواحي تافيلالت في المغرب [56] وحتى يأخذ هذا التهديد العسكري صبغة التخويف لتغيير الموقف باتجاه التضامن مع الجزائر، بادر ديغول إلى تطمين تونس والمغرب، بإعلانه احترام استقلالهما وذلك بهدف دفع نظاما البلدين للاطمئنان على مكاسبهما والتزام الحياد وعدم تطبيق قرارات مؤتمر طنجة[57]

وبعد إعلان سياسية التهديد والتخويف، طرح ديغول سياسة الإغراء لضرب قرارات طنجة معتمد على ذلك الثروة البترولية ولوح بمشروع استثمار بترول صحراء الجزائر على الرأسمال الغربي وعلى الجيران وخطط لجعل الصحراء منطقة صناعية فرنسية تساهم في بناء قوة فرنسا اقتصاديا وعسكريا، ولإنجاح هذا المشروع لجأ الجنرال ديغول إلى مفاوضة الحكومات المغاربية بشان المساهمة والاستفادة من المشروع بالقبول مرور أنابيب البترول عبر أراضيها، وأمام رفض الحكومة الليبية مرور بترول إيجلي عبر أراضيها، لجأت فرنسا إلى إغراء الحكومة التونسية بقبول العرض، وكانت حكومة ديغول تصبو إلى أهداف سياسية

---

[53] فتحي الديب، جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي،القاهرة 1984، ص 362.361

[54] Abdelaziz Djared, Dualité du monde Arabe, OPU, Alger, 1987, p 58

[55] Henri Alleg, et Autres, la guerre d Algerie, t2, édition tems actueles, Paris 1981, p 588.

[56] جريدة صحراء المغرب، العدد 61، 28 ماي 1958، في عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 394

[57] محمد الميلي، مواقف جزائرية،مصدر سابق،ص 94

على المستوى المغاربي والدولي، منها إظهار نجاح الاستثمار في البترول وخلق خلاف بيت الحكومة التونسية وجبهة التحرير الوطني من شأنه أن يقضي على قرارات مؤتمر طنجة.[58]
وهكذا نجحت الإغراءات الفرنسية في إسالة لعاب المسؤوليين التونسيين والمغربيين خاصة أن هذا المشروع يخدم مصالحهم القطرية في تعديل الحدود مستقبلا وأصبح الحديث عن المجموعة الفرنسية الشمال الإفريقي للتعاون، يزاحم مشروع وحدة المغرب العربي وطال مجال الإغراء مسألة جلاء القوات الفرنسية الجزئي عن تونس والمغرب.
وإن كانت مجرد تظاهرة سياسية شكلية، إلا أنها أرضت بعض المطامح القطرية الضيقة وساعدت على تشجيع حكومتي تونس والمغرب للتنصل من التزاماتهما القومية حتى أن تونس جعلت من انعقاد مؤتمر المهدية عرسا للاحتفال بالجلاء وكان إصرارها على التضحية بقرارات طنجة واضحا وهكذا تمكن ديغول من قلب مشروع طنجة من أساسه لصالح فرنسا وكاد أن بعزل جبهة التحرير الوطني.[59]
تفطنت جبهة التحرير الوطني لخيوط هذه الإستراتيجية وعملت على مواجهتها فلوحت بالعودة من جديد إلى نشر الحرب في المغرب العربي وتجذير الموقف ونشرت جريدة المجاهد مقالا عنوانه" امتحان المغرب العربي" أكدت فيه أن المغرب العربي في حالة حرب ولكي تتوفر في هذه الحرب شروط الانتصار يجب أن نخوضها و نتحملها جميعا في آن واحد من قابس إلى أغادير[60]. اعتمادا على تضامن شعوب المغرب العربي، ولكي لا تنهار العلاقات المكرسة مع حكومتي تونس والمغرب، اجتهدت جبهة التحرير الوطني في المناورة الدبلوماسية عازفة على الوتر التضامن الشعبي والوحدة القومية مشجعة على المزيد من التلاحم في وجه الاستعمار المحتضر، داعية للإسراع في تطبيق قرارات طنجة، كما طالبت جبهة التحرير من تونس والمغرب توحيد المعركة سياسيا دون إظهار الدعم المباشر[61] واقترحت عليهما استثمار مغاربي في ثروات الصحراء في الجزائر المستقلة، بدل الفضلات التي يعرضها ديغول مقابل استمرار الاستعمار في الجزائر وأن يعرض المغرب العربي كله على فرنسا التعاون في هذا المجال.[62]

2- انعقاد مؤتمر المهدية:

انعقد مؤتمر المهدية بتونس من من 17 إلى 20 جوان 1958 وشارك في المؤتمر الوفود الرسمية التالية:

الوفد التونسي:

- الاباهي الادغم، نائب رئيس الجكومة.
- الصادق مقدم، وزير الشؤون الخارجية.

---

[58] محمد الميلي، مواقف جزائرية، المصدر نفسه.
[59] المصدر نفسه.
[60] جريدة المجاهد،الجزء الثاني العدد 26، 13 جوان 1958
[61] المصدر نفسه
[62] محمد الميلي، مصدر سابق، ص 99

- أحمد تليلي، عضو المكتب السياسي لحزب الدستور الجديد
- عبد المجيد شاكر، عضو المكتب السياسي لحرب الدستور الجديد

الوفدالجزائري:

- فرحات عباس، عضو لجنة التنسيق والتنفيذ
- كريم بلقاسم، عضو لجنة التنسيق والتنفيذ
- عبد الحفيظ بوصوف، عضو لجنة التنسيق والتنفيذ
- الرائد قاسي، مسوؤل قاعدة جبهة التحرير الوطني بتونس
- احمد فرانسيس، أحمد بومنجل،أيت احسن، أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني
- رشيد قايد، أمين وطني للاتحاد العام للعمال الجزائريين

الوفد المغربي:

- أحمد بلافريج، رئيس الحكومة
- عبد الرحيم بوعبيد، نائب رئيس الجكومة.[63]

و إجتمعت الوفود المغاربية للنظر في تطبيق قرارات طنجة وترسميها وقد تقرر أن يشتمل جدول أعمال المؤتمر في النقاط الآتية:

- تطبيق قرارات مؤتمر طنجة
- مساعدة الثورة الجزائرية
- جلاء قوات الاحتلال من تونس و المغرب
- إدانة سياسة ديغول
- اتخاذ موقف مشترك في الأمم المتحدة
- إنشاء الحكومة الجزائرية
- دراسة مسألة إقامة الاتحاد التي نص عليها مؤتمر طنجة (الأمانة الدائمة، المجلس الاستشاري).[64]

خلال الجلسة الأولى تم بحث مسألة مساعدة الثورة الجزائرية واستعلم الوفد الجزائري عن الإجراءات المتخذة لتقديم أشكال المساعدة المتفق عليها في طنجة، وتبين أن الحكومتين لم تدرسا المسألة بجدية وقد اقتصرتا على مساعدة اللاجئين وبرر الباهي الادغم ممثل الوفد التونسي بالقول أن موارد تونس المالية قليلة ولا تسمح لها بالمساهمة التي تطلبها الثورة الجزائرية وأنها ستقوم بالمساعي لدى الهيئات الدولية لإغاثة اللاجئين.[65]وهكذا لم ترق المساعدة المالية للحكومتين إلى مستوى مساهمة الدول العربية في إطار الجامعة العربية.

وانتقل النقاش لدراسة قضية جلاء القوات الأجنبية، فأشاد الباهي الادغم ممثل الوفد التونسي بما حققته تونس بعقدها اتفاقية الجلاء مع الحكومة الفرنسية وفق رزنامة محددة وأن تحتفظ بقاعدة بنزرت، بينما أوضح بوعبيد عبد الرحيم ممثل المغرب أن الوضع لم يتقدم في المغرب رغم جلاء القوات الفرنسية عن بعض المناطق الشرقية للمملكة، فتدخل عبد الحفيظ بوصوف ممثل الوفد الجزائري قائلا

---

[63] Mohamed Harbi, op, cit, p 414

[64]جريدة المجاهد، الجزء الثاني، العدد 26، \1958.07.02، ص ص 01- 09

[65] أنظر محضر جلسات مؤتمر المهدية في الملحقي معمر العايب ، مرجع سابق، ص 230

أن معركة الجلاء لم تنته وأنه يتوجب الحذر والمضي في متابعتها حتى النهاية، والتمس الاطلاع عن هذه الاتفاقية التونسية الفرنسية الأخيرة فرد الباهي الادغم بانفعال رافضا كشف الوتيقة [66] وأكد فرحات عباس شرعية مطلب بوصوف باعتباره يستند إلى قرارات مؤتمر طنجة التي أقرت عدم ربط مصير أي بلد في مجال السياسة الخارجية دون إعلام الأعضاء الآخرين[67].

لقد أرادت لجنة التنسيق والتنفيذ الاطلاع على نص الاتفاقية بتفاصيلها رغبة منها في أن تعامل كطرف مثلها مثل المملكة المغربية لكن الحكومة التونسية أبت عليها ذلك ، هذا الخلاف حول هذه النقطة يدل على غياب الثقة بين الأطراف الثلاثة وتردد الطرفين التونسي والمغربي في تنفيذ قرارات طنجة.[68]

انتقل النقاش في اليوم التالي إلى موضوع إدانة سياسة ديغول في الجزائر، فطالب الوفد الجزائري بإدانة صريحة وتأييد وجهة نظره في مطلب الاستقلال التام، فرد بوعبيد عبد الرحيم، ممثل المملكة المغربية قائلا : ((نحن هنا كمسؤلين سياسيين مطالبين بالنظر إلى الأبعد وعلى صعيد السياسة يجب دائما ترك هامش انطباع وليس من الضروري أن يكون المرء بالغ الوضوح والدقة، زيادة على ذلك وبعد تأكيد المبادئ المتفق عليها يجب أن نختار الوقت المناسب وأن لا تكون دائما ملتصقا بالأحداث ويكون مفيدا أن نتحرر قليلا من الاتحاد الشمال الإفريقي، إن مجيء ديغول حدث عالمي ينبغي التفكير و الرؤية بوضوح.)) [69] ورد فرحات عباس على الممثل المغربي قائلا بأن وضعية الشعب الجزائري هي التي تحدد منطلق السياسة، فالجزائر في حرب ولا يمكن مواجهة سياسة ديغول إلا بالحرب...)) [70]

وفي محاولة لتليين مواقف جبهة التحرير الوطني،اقترح وفد الحكومتين، التونسية والمغربية، حل الرئيس الحبيب بورقيبة المتمثل في الدخول في مفاوضات من أجل استقلال مرحلي، ورد فرحات عباس وبوصوف أن هذا الحل لا يصلح للقضية الجزائرية وهكذا ظهر الاختلاف في المبادئ السياسية الأساسية وظهر أن تونس والمغرب غير مقتنعتين بالتوجه العسكري لجهة التحرير الوطني و تطمحان في أن تعدل من مبادئها وتسعى للتفاوض بدل التركيز على المعركة المسلحة وهذا ما أوضحه مشروع بيان الجلسة الذي ساهم عبد الرحيم بوعبيد في إعداده وكان محل نقد ومعارضة من فرحات عباس وبوصوف وكريم، باعتباره يتحدث عن موقفين، موقف جبهة التحرير الوطني المتشدد وموقف الحكومتين التونسية والمغربية الذي ينشد حل سلمي للقضية الجزائرية ويدعو إلى وساطة الحكومتين لإجراء مفاوضات عادلة.[71]

وبعد انقطاع متوالي لجلسة النقاش بسبب إثارة القفرة الرابعة من البيان لمسألة تشجيع الوساطة التونسية والمغربية، اتفقت الوفود الثلاث على إدراج الفقرة

---

[66] أنظر محضر الجلسات في المرجع نفسه.

[67] Mohamed Harbi, op, cit, p 418

[68] معمر العايب، مرجع سابق، ص 172

[69] Mohamed Harbi, op, cit, p 419

[70] ibid

[71] Mohamed Harbi, op, cit, p 425

الرابعة[72] ضمن بند توحيد الموقف في الأمم المتحدة وتنسيق العمل الدبلوماسي لصالح القضية الجزائرية، لكن ممثل الوفد التونسي الباهي الادغم أوضح أن الظروف توجه الأحداث وأنه يمكن تجاوز موقف موحد في الأمم المتحدة والاتفاق على مبادئ مشتركة تركز البحث عن حلول سلمية ، وهذا ما يفسر تهرب الحكومة التونسية من الارتباط بمواقف جبهة التحري الوطني ومبادئها التي ستعرض في الأمم المتحدة.[73]

وبخصوص إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة، اهتم الوفدين التونسي والمغربي كثير من القضايا التي طرحتها كلمة استشارة الواردة في مؤتمر طنجة، فمن وجهة نظر الوفد المغربي هي تعني دراسة مشتركة لبعض النقاط قبل الإعلان عن الحكومة منها: الظرف السياسي- اختيار المقر- رأي الحكومة- تاريخ الإعلان- والاستشارة حسب ممثل المغرب بوعبيد عبد الرحيم، لا تعني فقط الإعلام المسبق بتاريخ الإعلان، بل رأي الحكومة المغربية يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، أما وجهة نظر الوفد التونسي، كانت الاستشارة تأخذ معنى أبعد تصل حتى لتشكيلة الحكومة كما أوضح ممثله الباهي الادغم:" علينا أن ننبه لجنة التنسيق والتنفيذ حول مسألة تشكيل الحكومة، لأننا نعرف أن الدول الأجنبية تلق أهمية كبيرة حول هذه التشكيلة والت يفي الغالب مؤشرا للتوجه الإيديولوجي، إن الأشخاص يعنون الكثير بالنسبة للخارج وفي كل ما بقي أويد و أدعم السيد بوعبيد."[74]أما مسألة الوحدة المغربية و الهياكل الفيدرالية للمجلس الاستشاري والأمانة الدائمة التي أوصى بها مؤتمر طنجة بتشكيلها، فان الاجتماع لم يوليها الاهتمام أثناء المناقشات و اكتفي المجتمعون بتعين كل من أحمد تليلي وعبد المجيد شاكر من تونس وأحمد فرانسيس وأحمد بومنجل من الجزائر كأعضاء الأمانة الدائمة وللإشارة فان المغرب لم يعين ممثليه في هذه الهيئة[75] ونلاحظ أن محضر الجلسات[76] لم يحتوي على مناقشة هذه النقطة مما يدل على أن المجتمعين لم يولوا أهمية لمسألة الوحدة المغاربية. [77]

وهكذا يمكن القول أن قرارات مؤتمر طنجة قبرت في المهدية وأن سياسة الجنرال ديغول كان لها دور رئيسي في عدم تجسيد تلك القرارات،[78] بعد أن نجح في إمضاء اتفاقية التعاون الاقتصادي مع تونس في 30 جوان 1958(مشروع بترول إيجلي عبر ميناء سخيرات التونسي)[79] كما أن نظامي تونس والمغرب اجتهدا في تأويل قرارات طنجة وتأجيل مشروع الوحدة إلى أجل غير مسمى مما

---

[72] تضمنت الفقرة الرابعة بعد التعديل ما يلي:" قرر المؤتمر بعد دراسة الوضعية الدولية، القيام بعمل مشترك على المستوى الدبلوماسي من أجل الوصول إلى حل سلمي للمسألة الجزائرية ." انظر .Mohamed Harbi, op cit, p 425

[73] ibid

[74] ibid

[75] ibid

[76] لم نتوصل إلى النص البيان المشترك كاملا وقد عرض المحضر الذي أورده محمد حربي وجريدة المجاهد خطوط عامة فقط جريدة المجاهد، الجزء الثاني، العدد 26\ 02 جوبلية 1958\ Mohamed Habi, op cit, p 425

[77] معمر العايب، مرجع سابق، ص 175.174

[78] إستطاعت الدبلوماسية الفرنسية أن تقضي على التقارب المغاربي حيث سرعان ما توترت العلاقات الجزائرية التونسية بعد إمضائها لاتفاق أنبوب حقل إيجلي وتأزمت علاقا الجزائر مع المغرب بسبب قضية الحدود، معمر العايب، مرجع سابق، ص 200

[79] Slimane chikh, op, cit, p 108

يؤكد على تغليب المصلحة القطرية على حساب مطمح الشعوب المغاربية في الوحدة وكان هذا سببا مهما في فشل مؤتمر طنجة.[80] ولذلك نلاحظ أن الفكرة الوحدوية قد بقيت ذات طابع عام وفي مجموعة من التمنيات.[81]

ويمكن أن نحصر العوامل التي ساهمت في فشل مؤتمر طنجة في النقاط التالية:

1- اختلاف الأطراف الثلاث حول مفهمة الوحدة المغاربية، ففي حين كانت جبهة التحري الوطني تفسر الوحدة بوحدة العمل لمواجهة العدوان المشترك، كانت تونس والمغرب تعتقد أنه من المستحيل إقامة مؤسسات الوحدة قبل نيل الجزائر لاستقلالها، هذا فضلا عن الاختلافات الإيديولوجية و السياسية للأنظمة في الدول الثلاث.

2- الظروف الداخلية التي عرفتها الأحزاب المغاربية حيث شهد حزب الاستقلال المغربي أزمة داخلية حادة بعد الصراع الإيديولوجي الذي ظهر في صفوفه بين علال الفاسي زعيم التيار المحافظ داخل الحزب و المهدي بن بركة زعيم التيار اليساري الذي انشق عن الحزب وأسس حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

3- بروز الخلافات بين الأطراف المغاربية الثلاث، فمنذ جوان 1958، دخلت جبهة التحرير الوطني في خلافات حادة مع تونس التي خرقت قرارات طنجة وأمضت اتفاقية إيجلي مع فرنسا،كما واجهت الجبهة كثير من المشاكل مع المملكة المغربية ترجع إلى مسألة الحدود ونشاط الثورة في المغرب.

4- تعرضت العلاقات التونسية المغربية لأزمة حادة بسبب الموقف التونسي من المشكلة الموريطانية بعد رفض الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة ضم المغرب لموريطانيا [82]

5- عدم وفاء تونس و المغرب بالتزاماتها إزاء مقترحات دعم الثورة الجزائرية مما جعل القادة الجزائريين يشعرون بتخلي نظامي البلدين عن الثورة في هذه المرحلة الحاسمة ويرفعون شعار بديلا أساسه الوحدة الشعبية العملية، الأمر الذي كان يثير تخوف النظامين من تجند شعوب المنطقة وراء سياسة جبهة التحرير الوطني.[83]

6- عرفت الثورة التحريرية هي الأخرى خلال هذه المرحلة أزمة داخل مؤسساتها الثورية في البداية بين أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ وبعض قيادة الولايات في الداخل خاصة مع قيادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية ثم انتقل الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهؤلاء القادة وكانت نهايته بالقضية المعروفة " بقضية لعموري"[84]

---

[80] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 399

[81] عبد العزيز جراد، مرجع سابق، ص 72

[82] محمد الميلي، مصدر سابق، ص 106

[83] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 400

[84] قضية العموري ، والتي وصفت كذلك بمؤامرة العموري، تحولت هذه القضية في فترة قصيرة منة خلافات داخلية داخل هيئة الأركان الشرقية إلى مخطط إنقلابي تزعمه محمد العموري وانضم إليه محمد عواشرية وأحمد نواورة و مصطفى لكحل ضد الحكومة المؤقتة بعد أن وجه العموري أنتقادات حادة لقيادة الخارج لأنها سمحت بتغلغل الضباط الفارين من الجيش الفرنسي في صفوف الثورة خاصة في جيش الحدود وما زاد الوضع تأزما هو تعيين محمود شريف قائدا للولاية الأولى لكون هذا الأخير كان ضابطا في الجيش الفرنسي قبل انضمامه إلى الثورة وبهذا شرع العموري في التخطيط للانقلاب ضد الحكومة المؤقتة وأستند في خطته على القوات العسكرية الموجودة تحت قيادة محمد عواشرية واحمد نواورة كما أنضم إليه الرائد مصطفى لكحل ويبدو أن بن

7- تدهور الأوضاع في تونس نتيجة معارضة صالح بن يوسف لنظام الحبيب بورقيبة وارتباط هذه المعارضة بعلاقاتها مع الثورة الجزائرية منذ انطلاقها وتأثير هذه الأخيرة على تونس بسبب التواجد المكثف لفرق جيش التحرير الوطني فوق أراضيها.[85]

وعلى الرغم من أن قرارات مؤتمر طنجة لم تنفذ، إلا أن جبهة التحرير الوطني استفادت من المؤتمر على أكثر من صعيد لصالح قضيتها واستطاعت أن تحقق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- إصدار توصية بإنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية وتهيئة الرأي العام العربي والدولي للاعتراف بها، حيث يرى البعض أن هذه التوصية التي أصدرها مؤتمر طنجة كانت ضرورية لعدة أسباب خاصة وان هناك تحركات غير معلنة تهدف إلى فرض نوع من الوصاية على الثورة الجزائرية.

2- حسم موقف الجزائر من المشكل الحدودي بين جيرانها المغاربة والتونسيين على أساس أن تسوية هذا المشكل لا تتم إلا مع الحكومة الجزائرية المستقلة وفي الوقت نفسه أكدت بصفة تحذيرية للبلدين مغبة التفاوض مع فرنسا حول الحدود.

3- خلقت تيار شعبي مغاربي متضامن مع الثورة التحريرية ومساندا لجلاء القوات الفرنسية من تونس والمغرب.

4-تعزيز مكانة جبهة التحرير الوطني في صفوف الشعبين التونسي والمغربي.

5- أكدت جبهة التحرير الوطني بصفة نهائية أنها هي الممثل الشرعي والوحيد والرسمي للشعب الجزائري وهذا بعد المحاولات المتعثرة التي قامت بها الحركة الوطنية الجزائرية "M.N.A " لإنشاء تنظيم لها في تونس والمغرب وتمت تصفيتها في المهد قبل أن تتمكن من الوقوف على قدميها.[86]

3 – انعقاد الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية:

انبثق عن مؤتمر الصومام مجلس أعلى للثورة سمي بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية ويعرف بأنه كان بمثابة برلمان الثورة بالنظر إلى الصلاحيات التشريعية التي أوكلت إليه في الإشراف على الأداء السياسي والعسكري للثورة وصاحب الحق الوحيد في تقرير السلم أو مواصلة الحرب و كان أيضا الهيئة الوحيدة التي يمكنها الإشراف على لجنة التنسيق و التنفيذ التي هي بمثابة حكومة

طوبال وبوصوف كانا على علم بتحركات العموري بحكم منصبهما فالأول وزير الداخلية و الثاني مسوؤل المخابرات وبعد ان أخبر محمود شريف كريم بالقضية، طلب هذا الأخير المساعدة من الرئيس الحبيب بورقية وتم توقيفهم في 16نوفمبر 1958 بمدينة الكاف من طرف الحرس الوطني التونسي، حوكم محمد العموري ورفقاءه في محكمة عسكرية ترأسها العقيد هواري بومدين وقام الرائد على منجلي بدور النائب العام ونولى العقيد سليمان دهليس مهمة الدفاع وأصدرت المحكمة في 16 مارس 1959 الاحكام التالية :الإعدام لكل من العقيدين محمد العموري وأحمد نواورة والرائدين محمد عواشرية ومصطفى لكحل ، أما باقي الضباط وفي مقدمنهم عبد الله بلهوشات، أحمد دراية، محمد شريف مساعدية، لخضر بلحاج، فقد حكم عليهم بالسجن المؤبد ثم إستفادوا من العفو وأطلق سراحهم في 1960 وأعيدوا إلى صفوف جيش التحريرونظموا الجبهة الحنوبية، والتهم الموجه إليهم: العمل الانشقاقي، المساس بمعنويات جيش التحرير، التأمر ضد الثورة، عصيان أوامر الحكومة المؤقتة، تبديد الأموال، إفشاء الأسرار: أنظر، Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, Le FLN documents et histoire, op cit, p 510.517.

عبد النور حيثر، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية(1962.1954) أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2003.2005، ص 362.\ محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر(1962.1954) مرجع سابق، ص 107

[85] معمر العايب، مرجع سابق، ص 205

[86]المرجع نفسه، ص 206

الثورة، تكون مسؤولة أما المجلس الوطني الذي له الحق حجب الثقة منها، كما أوجد رابطة لم تكن موجودة من قبل بين كل العناصر الموجودة في الثورة.[1]
يعود اقتراح إنشاء كل من المجلس الوطني للثورة و لجنة التنسيق والتنفيذ خلال جلسات مؤتمر الصومام إلى عبان رمضان الذي أشار على رفقائه بضرورة وضع هيئتين قيادتين للثورة تكون إحداهما ذات سلطة تشريعية و الأخرى تنفيذية خاضعة لها واقترح كذلك التركيبة العددية لكل هيئة من الهيئتين. [2] وأصبح المجلس الوطني للثورة الجزائرية يتكون من 34 عضو، منهم سبعة عشر (17) عضوا دائما، أما بقية الأعضاء وهم سبعة عشر(17) كذلك، فهم أعضاء إضافيين واتفق المؤتمرون على اعتبار المجلس، أعلى مرجعية سياسية لجبهة التحرير الوطني،[3]ويجتمع المجلس في دورة عادية كل سنة بدعوة من لجنة التنسيق والتنفيذ.
ويجدر بنا في هذا السياق، توضيح أن أغلب النصوص القانونية المتعلقة بصلاحيات وطريقة عمل المجلس الوطني للثورة الجزائرية التي تم اعتمادها خلال مؤتمر الصومام تم استلهامها مرة أخرى في 1960 لوضع التشريع المتعلق بالقوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني وللمؤسسات الانتقالية للدولة الجزائرية.[4]
لم تعرف أول تشكيلة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية إلا بعد ما تم نشرها على صفحات جريدة المجاهد بتاريخ أول نوفمبر 1956، كما أن تلك القائمة أبقت غموضا شديدا حول الأعضاء الذين تمت الإشارة إليهم بأسمائهم الأولى أو بأسماء ثورية ويذكر الباحث جيلبر مينيي(Gilbert Meynier) أن النقاش حول المعايير التي تم الأخذ بها في تحديد أهلية العضوية في المجلس الوطني، كان شديدا في جلسات المؤتمر، فقد حدثت مواجهة عنيفة بين بن مهيدي المؤيد لفكرة انضمام عناصر من النخب الوطنية التي التحقت بالثورة وبين بن طوبال الذي رفض ذلك وأصر على أن يتم تشكيل المجلس من بقايا مجموعة 22، وقد أدى ذلك الخلاف إلى رفع زيغود يوسف لإحدى الجلسات للتشاور مع مساعديه قبل أن يتم الاتفاق ثانية على مواصلة تعين التشكيلة.[5]

---

[1] محمد لحسن أزغيدي، مرجع سابق، ص 156
[2] حكيمة شتواح، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة(1960.1954)، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2001، ص 38.\ عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 158
[3] للاطلاع على قائمة أعضاء المجلس الوطني للثورة المنبثق عن مؤتمر الصومام، أنظر محمد أحسن أزغيدي، مرجع سابق، 308
[4]المرجع نفسه، ص 159
للاطلاع على النصوص الأصلية لهذه القوانين أنظر الميكروفش رقم 16 الخاص بجلسات (م.و.ث.ج)التي تحتوي على مشروع قوانين جبهة التحرير الوطني(08 فصول\ 54 بندا) ويبلغ حجم الوثيقة 14 صفحة مؤرخة في 1959.09.09 وملحق في 03 صفحات، أما القوانين الخاصة بالمؤسسات الانتقالية، أنظر ميكروفيش رقم 17 التي تحتوي على نصوص من 06 فصول موزعة على 33 بند ومؤرخة في 1960.01.18.
Voir, Khelifa Laroussi, Manuel du militant Algérien, 2eme édition, Dahleb, Alger, 1997, pp 06.21.
[5] Gilbert Meynier, L' histoire intérieure du FLN (1954.1962), édition Casbah, Alger 2003, p194

إن الأرشيف التاريخي والكتابات التاريخية لا تسمح للباحث بالحصول على معلومات دقيقة فيما يتعلق بالخلفيات التي تمت من خلالها تشكيل أول جهاز تشريعي للثورة التحريرية، لأن محاضر الجلسات التي اعتمدت عليها الكثير من الكتابات التاريخية حول مؤتمر الصومام لم تشر إلى تفاصيل ضبط تشكيلتي كل من المجلس الوطني للثورة و لجنة التنسيق والتنفيذ وقد أدى ذلك ببعض قادة الثورة بتوجيه اتهامات إلى عبان رمضان بأنه استغل غياب بعض الأطراف من أجل فرض مجموعة من العناصر المقربة منه في عضوية كل من الجهازين، التشريعي والتنفيذي للثورة.[1]

لقد كان تعيين مجموعة من الشخصيات التي تنتمي إلى الطبقة السياسية القديمة في مواقع العضوية داخل المجلس الوطني للثورة التحريرية و في صفوف لجنة التنسيق والتنفيذ موضع امتعاض ورفض شديدين من طرف قادة الوفد الخارجي ومجموعة من القادة العسكريين وكان بن بلة أول من بادر إلى شجب قرارات الصومام لأنها فتحت الباب أما العناصر الإصلاحية لتولي مناصب القيادة في الثورة وعلى الرغم من عدم ذكر المعارض بن بلة لأسماء الإصلاحيين بصراحة إلا أنه يقصد كل من العناصر المركزية كبن خدة وسعد دحلب داخل لجنة التنسيق والتنفيذ ولمين دباغين وعبد الحميد مهري وصالح الونشي وأمحمد يزيد وعيسات إيدير في عضوية المجلس الوطني للثورة والى جانب المركزيين، كان التحفظ قائما حول عضوية عناصر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مثل فرحات عباس وأحمد فرانسيس وممثلا للعلماء، أحمد توفيق المدني وإبراهيم مزهودي ولم يكن موقفا شخصيا من بن بلة وإنما كان يسانده فيه كل من محساس وبوضياف وبوصوف إلى جانب كل من زيغود يوسف وبن طوبال اللذين عبرا عن ذلك الموقف خلا اجتماعات الصومام ذاتها.[2]،غير أن أخطر خلافات لجنة التنسيق والتنفيذ بقيادة عبان رمضان كانت مع أحمد بن بلة، أبرز أعضاء الوفد الخارجي الذي تسلم محاضر المؤتمر وكانت مرفقة برسالة من عبان رمضان مؤرخة في 23 سبتمبر 1956 يشير فيها إلى الخلفيات التي اعتمدها المؤتمرون في إزاحة مجموعة من الشخصيات السياسية الجزائرية آنذاك من عضوية الهيئتين التشريعية والتنفيذية من أمثال الشيخ البشير الإبراهيمي وعبد الرحمان كيوان ومحمد بودا وحسين لحولو السيخ عباس بن الحسين كما أشار إلى أن المؤتمرين لجئوا إلى الأخذ بمعيارين، الأول يتعلق بالدور التاريخي الذي قام به بعض الأشخاص وارتبط المعيار الثاني بالمهام والأدوار كانت تقوم بها مجموعة من العناصر كما أضاف عبان رمضان قائلا: "القرارات لا رجوع عنها الآن وقد جرى تسمية سلطة الثورة وتحديد خطنا السياسي وتعيين الأهداف الواجب بلوغها ومسؤوليات الجميع ، يهم أن يسود بيننا جميعا التفاهم لاسيما أننا نجتاز مرحلة حاسمة."[3]

---

[1] عبد النور حيثر، مرجع سابق، ص 160

[2] المرجع نفسه، ص 160

[3] للإطلاع على النص الكامل للرسالة، أ نظر، عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 486،\أنظر أيضا: Bernard Claude, dossier secret de lAlgérie, Paris 1962, p 265

إن هذه الرسالة تكشف من الناحية الظاهرية، أن اختيار أعضاء المجلس الوطني للثورة تم بأسلوب ديمقراطي شفاف مختلف عن الأسلوب الذي كان معتمدا في التقاليد السياسية للتيار الاستقلالي في انتخاب الأعضاء داخل الهيئات القيادية ولكن تواجد مجموعة من مختلف النخب السياسية دون مشاركتهم في جلسات المؤتمر كانت تؤكد على النقيض من الصورة التي رسمتها رسالة عبان رمضان وهذا ما يعبر عن تنافس مجموعة من المؤتمرين من أجل الظفر بأكبر عدد من المقاعد داخل الهيئتين من أجل التموقع السياسي.[1]

كما اختلفت الروايات والكتابات التاريخية حول هوية بعض أعضاء تشكيلة المجلس الوطني للثورة التي تم الإعلان عليها على صفحات جريدة المجاهد في أعقاب مؤتمر الصومام ويمكن القول بان الأسباب الحقيقية التي أبقت على انعدام وضوح الرؤية فيما يتعلق بالتشكيلة الحقيقية الكاملة للمجلس الوطني للثورة تكمن في إدراج الأسماء الثورية بالنسبة لبعض الأعضاء وفي الإشارة المبهمة لعضوية نائب مصطفى بن بولعيد الذي لم يكن له وجود آنذاك كما أن الحال أيضا بالنسبة لبن بولعيد الذي كان المؤتمرون يجهلون بأنه سقط شهيدا في فخ استعماري في 23 مارس 1956.[2]

وكما علمنا أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية لم يحض يوما بفرصة الاجتماع منذ تعيينه في سبتمبر 1956 والى تجديده في أوت 1957 وضلت التشكيلة حبرا على ورق بعد أن فقدت ما يقارب ثلث أعضائها وقد ذهب المؤرخ حيلبر مينيي إلى أن أول تشكيلة فعلية للمجلس هي تلك التي تم الإعلان عنها في أول دورة لذلك المجلس بالقاهرة.[3]

لا تكمن أهميته التاريخية في الدور الذي قام به ولكن في رمزيته بالنظر إلى أنه كان يعبر عن طموحات عبان رمضان في التأسيس لسلطة تشريعية عليا للثورة تمنع إنفراد العناصر الراديكالية بالسلطة، لأن الصلاحيات التي أسندت إلى المجلس الوطني للثورة، كانت تخفي رغبة حقيقية في إرساء معالم دستور رئاسي يتمتع بصلاحيات واسعة، لكنه يحترم مبدأ العمل الجماعي، حتى أنه يمكننا القول بأن عبان رمضان وجد البديل للزعيم الغائب للثورة من خلال الهيئة التي أصبح يمثلها المجلس الوطني للثورة الجزائرية.[4]

3-1-إنشاء لجنة التنسيق والتنفيذ الأولي :

جاء قرار إنشاء أول جهاز تنفيذي مركزي ملتحقا مع الاقتراح الذي أوصى بإنشاء الجهاز التشريعي للثورة التحريرية وكانت الدعوة إلى الفصل بينهما لمنع التداخل و الغموض اللذين كانا يميزان الأداء السياسي و العسكري في مختلف مستويات

---

[1] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، ترجمة كمبل قيصر داغر، الطبعة الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1983، ص 159

[2] لقد أشار عمار حمداني في كتابه، كريم بلقاسم، أسد الجبال، في صفحة 177، أن زيغود يوسف أعلم كريم بلقاسم خلال جلسات الصومام بخبر إستشهاد مصطفى بن بوالعيد، وهو ما يطرح تساؤلا كبيرا حول تثبيت عضوية هذه الأخير في التشكيلة الأولى للمجلس من طرف المؤتمرين والأدهى من ذلك حول تثبيت نائبه الذي لم يكن له وجود ولكن يمكننا أن نفسر ذلك بان الإبقاء على موقع قادة الاوراس على الرغم من عدم حضورهم، كان من قبيل الحرص على وحدة الصف وتعبير عن العرفان والتقدير الذي كان يكنه قادة الثورة للشهيد بن بوالعيد وللولاية الأولى.

[3] Gilbert Meynier, op cit, p 196

[4] عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 163

قيادة الثورة، فجاءت هذه اللجنة للاستجابة لضرورتين أساسيتين كان النشاط الثوري يفتقدهما في مرحلة الانطلاقة ونقصد بهما، التنسيق بين مختلف مناطق الوطن ومع الخارج والمبادرة بتنفيذ التوصيات والقرارات التي كان يتم إتخاذها من طرف قادة الثورة.
تشكلت لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى من خمسة أعضاء وهم، عبان رمضان ومحمد العربي بن مهيدي وكريم بلقاسم وبن يوسف بن خدة وسعد دحلب وتشير بعض المصادر التاريخية، أن زيغود يوسف رفض عضوية اللجنة واختار الاستمرار في قيادة المنطقة الثانية التي تحولت إلى الولاية الثانية بموجب التنظيم السياسي والعسكري الذي أقره مؤتمر الصومام عندما أعاد تقسيم التراب الوطني.
إن التبرير الذي تم تقديمه حول ارتقاء كل من بن خدة و دحلب في مواقع قيادة أعلى هيئة تنفيذية للثورة، ارتكز على أنه جاء موافقا للمبدأ التنظيمي الذي أقر أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري، لكن المواقف الرافضة لصعود النخب السياسية الوطنية في دوائر القيادة العليا، أضفت على تعيينهما بعدا أكثر ارتباطا بالتسابق نحو الزعامة والتأمر بغرض الانفراد بالقيادة، وتضمنت تهجمات المعارضين من القادة الميدانيين المؤيدة بمواقف عدد من القادة التاريخيين الذين اعتقلوا في 22 أكتوبر 1956، تفسيرات متعددة الأوجه، كان أخطرها يشير إلى الانحراف عن توجهات الثورة والى إختراقها من العناصر الإصلاحية.
لم يكن كل من بن خدة ودحلب من بين الحضور في مؤتمرالصومام، فقد جاء عبان رمضان ورفقائه إلى المؤتمر وترك خلفه بن خدة على رأس قيادة منطقة الجزائر العاصمة، وكان دحلب يقوم تحت إشراف عبان بمهمة مرتبطة بالتنسيق والاتصالات مع المنطقتين الأولى والثانية قبل أن يعهد إليه مهمة الاتصال بأعضاء اللجنة التي تم تكليفها بإعداد أرضية مؤتمر الصومام في الفترة الممتدة من جانفي إلى ماي 1956.[1]
ويمكن القول أن عبان رمضان كان وراء تعيين مساعديه المقربين في لجنة التنسيق والتنفيذ، بتأييد من بن مهيدي وكريم وأوعمران على الرغم من تحفظات ريغود يوسف وبن طوبال، وما تجدر الإشارة إليه، أن تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ لم يتم بشكل متوافق مع النصوص التي أصبحت تحدد طبيعة العلاقة بين الجهازين التشريعي والتنفيذي، لأن تلك النصوص كانت تعطي صلاحيات تعيين أعضاء اللجنة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، وبما أن ظروف انعقاد أول اجتماع للمجلس لم تكن متوفرة، فقد بادر المؤتمرون إلى تعيين أعضاء الجهاز التنفيذي بأسلوب الانتقاء من داخل مجموعة ضيقة.
تم تقاسم المهام داخل أول تشكيلة لجنة التنسيق والتنفيذ بعد انتهاء المؤتمر بين أعضائها الخمسة، فتولى عبان الشؤون السياسية والمالية وتكلف بن مهيدي بالإشراف على العمل الفدائي في منطقة الجزائر العاصمة وأسندت مهمة التنسيق

[1] المرجع نفسه، ص 165

ما بين الولايات إلى كريم بلقاسم وتولى بن خدة مهمة الاتصال بالهيئات الجماهيرية وتكفل دحلب بالإعلام و الدعاية.[1]
كانت الصلاحيات التنفيذية لجنة التنسيق والتنفيذ واسعة تمتد من إصدار التعليمات والأوامر المتعلقة بالنشاط العسكري إلى الإشراف الميداني على تنظيم وتوزيع وحدات جيش التحرير الوطني، كما تقوم بحل المشاكل الداخلية في الولايات وتشرف على تعيين قيادات بديلة، وكان للجنة أيضا صلاحيات مرتبطة بتحديد المهام في الخارج من تمثيل الوفد الخارجي وتسيير فيدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا، وعندما تشعبت مهام اللجنة، اتجهت قيادتها إلى إنشاء لجان فرعية متعددة في مجالات الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهو الأمر الذي يعكس الحيوية الكبيرة لأول جهاز تنفيذي للثورة الذي تحول إلى ما يشبه حكومة مصغرة.[2]
كان هدف ميثاق الصومام كما حدده المؤتمرون، هو تحديد بطريق عامة موقف جبهة التحرير الوطني في مرحلة محددة من مراحل الثورة التحريرية وهو إقرار ضمني من قبل المؤتمرين أن هذا الميثاق قابل للمراجعة والتعديل وهو ما حدث في مؤتمر القاهرة في 1957 و طرابلس في 1962 وميثاق الجزائر 1964.[3]

3-2- مؤتمر القاهرة (28.20أوت 1957):

اتفق قادة لجنة التنسيق والتنفيذ الأربعة[4]على مغادرة التراب الوطني في 27 فيفري 1957واللجوء إلى تونس التي وصلوها في نهاية شهر جوان من نفس السنة(1957)، بعد فشل معركة الجزائر[5] وتضيق الخناق عليهم في مدينة الجزائر من قبل الأجهزة العسكرية والأمنية الفرنسي بقيادة الجنرال ماسو.وهناك واجه عبان رمضان بعد انتقاداته الشديدة للقادة الميدانيين الذي وصفهم بالديكتاتورين والاقطاعيين العسكريين[6]، معارضة جديدة من عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال ومحمود شريف وهم القادة السابقون للولايات، الخامسة والثانية والأولى على التوالي، خاصة إثر توطيده لسلطة لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس، بل أصبح كذلك مهددا من مقربيه مثل كريم بلقاسم وعمر أوعمران[7].

---

[1] حسين مجاود، الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية،فرحات عباس، بن يوسف بن خدة نموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث، في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، شعبة التاريخ، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2017.2016، ص 173

[2] عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري في الجزائر (1962.1954)، رسالة دكتوراه دولة، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1995، ص 257.256

[3] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 45

[4] في غياب العربي بن مهيدي الذي تم إعتقاله يوم 24 فيفري 1957 وإغتياله يوم 03 مارس 1957.

[5] إذا ما استثنينا ياسف سعدي في كتابه معركة الجزائر العاصمة باللغة الفرنسية، فان أغلب المؤرخين يجمعون على أن معركة الجزائر العاصمة ، كانت هزيمة قاسية بالنسبة للثورة حتى أن المؤرخ محمد حربي وصفها، بأنها كانت مأساة سببها التفاؤل المفرط عند قادة لجنة التنسيق والتنفيذ في بداية عام 1957.

Mohamed Harbi, Le FLN, mirage et réalité, op cit, p 197

[6] عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 170

[7] يذكر عمار حمداني في كتابه، كريم بلقاسم، أسد الجبال، أن كريم بلقاسم قام بتوجيه تحذيرات متكررة لعبان رمضان في تونس في محاولة وقف انتقاداته اللاذعة للقادة الميدانيين و على رأسهم بعد الحفيظ بوصوف. وأنه إذا إستمر في المواجهة مع القادة العسكريين فانه سوف يتسبب في حشد جمع كبير من الخصوم والأعداء أمامه.

Amar Hamdani, Krim Belkacem, Le lion des djebels, édition Dahlab, Alger, 1993, p 195.

وفي ظل هذه الظروف المتوترة، شرعت لجنة التنسيق والتنفيذ في توجيه دعوات لعقد أول اجتماع عادي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في القاهرة في الفترة الممتدة ما بين 20 إلى 28 أوت 1957 وتميزت أجواء التحضير للمؤتمر بتجمع العناصر المعارضة لقرارات مؤتمر الصومام في شكل تحالف في مواجهة أتباع عبان رمضان الذي أصبح يفتقد إلى تأييد العربي بن مهيدي وإلى دعم كريم الذي تراجع عن تزكيته وانضم إلى معسكر خصومه العسكريين، وقد اتضح توتر العلاقة بين عبان وكريم في جويلية 1957، في أول اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ في الخارج حيث حدثت مواجهة معلنة عندما قام عبان بالتنديد بطريقة بوصوف وأسلوبه البوليسي في إدارة الولاية الخامسة من خارجها.[1]

إن الاختلاف الجوهري بين عبان رمضان والعناصر الراديكالية التي تنتمي إلى النخبة الثورية الأولى، كان يكمن في التباين الكبير بين الطرفين حول مبدأ أحقية العناصر المفجرة للثورة في قيادتها والذي تحول إلى ما يشبه عقيدة غير معلنة عند عدد أعضاء لجنة 22 ولجنة 09 وكان عبان يرفض كل نزوع نحو الزعم بملكية الثورة وكل تعبير يسعى إلى إضفاء الشرعية التاريخية على مجموعة صغيرة من القادة دون غيرهم.

لقد كان يعارض أن يتماهى الأشخاص مع الثورة وأن تعبر مجموعة من القادة أنها هي الثورة نفسها وهو ما أدى به بالاصطدام بالوفد الخارجي في بداية الأمر ثم انتهى به المطاف إلى مواجهة تحالف مشكل من القادة العسكريين في صيف 1957، الذين أصبحوا يرون فيه عقبة كبرى أمام طموحاتهم لبسط نفوذهم وتثبيت مواقعهم كأصحاب الحق في الزعامة انطلاقا من دورهم الريادي في بعث المشروع الثوري قبل بقية تخب التيارات السياسية الوطنية.[2]

لقد كان عبان من أكثر الشخصيات الثورية قوة وتأثيرا بفعل امتلاكه لحس تنظيمي رفيع وجرأة كبيرة في المبادرة، كما كان يتمتع بصرامة شديدة في تقديره لأداء المقربين منه، ولكنه في المقابل، كان يتميز بطباع فظة في التعامل مع عدد القادة العسكريين الذين لم يتردد في الجهر أمامهم بقصور أدائهم وتصوراتهم وتجاوز في العديد من المناسبات حدود اللباقة في التصرف مع كريم بلقاسم و عبد الحفيظ بوصوف وعمر أوعمران وقد تسببت نزعته الصدامية مع القادة العسكريين في تزايد خصومه.[3]

عقد اجتماع القاهرة من20 إلى 28 أوت 1957 وحضره قادة الخارج وبعض قادة الداخل وهم:عبان رمضان، فرحات عباس،عمارة بوقلاز، مصطفي بن عودة، بن يوسف بن خدة،محمد الصديق بن يحيى،هواري بومدين،عبد الحفيظ بوصوف، سعد دحلب،سليمان دهيلس(المدعو العقيد سي صادق) لخضر بن طوبال،أحمد فرانسيس،كريم بلقاسم، محمد العموري،إبراهيم مزهودي،محمدي السعيد،عمر

---

[1] Yves Courrière, L heure des colonels, op cit , p 486

[2] عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 175\ أنظر أيضا : Mohamed Harbi, Le FLN mirage et réalité, op cit, p197.198

[3] المرجع نفسه.

أوعمران، علال الثعالبي، أحمد توفيق المدني، أمحمد يزيد، لمين دباعي، عبد الحميد مهري، محمود شريف[1].
وترأس المؤتمر فرحات عباس وقام بمهمة الأمانة محمد الصديق بن يحيى وتمت خلاله دراسة أوضاع الثورة الآنية وخططها المستقبلية، وعرض عبان نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ فصادق عليه المؤتمرون بإجماع وتمت جدولة نقطتين أساسيتين والبث فيهما وهي:

- توسيع المجلس الوطني للثورة حتى يكون أكثر تمثيلا وكذلك لجنة التنسيق والتنفيذ.
- إعادة النظر في بعض بنود مؤتمر الصومام.[2]

فبالنسبة للنقطة الأولى من جدول الأعمال، قرر المؤتمرون رفع عدد أعضاء المجلس الوطني للثورة من 34 عضو إلى 54 عضو، ورفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من 05 أعضاء إلى 09 أعضاء وهم: عبان رمضان، فرحات عباس، لخضر بن طوبال،كريم بلقاسم، عبدالحفيظ بوصوف، محمد لمين دباغين،محمود شريف،عبد الحميد مهري،عمر أوعمران .[3] كما تم تعيين القادة السجناء في فرنسا، أعضاء في صفوف لجنة التنسيق والتنفيذ بصورة شرفية.[4]
وصادق المؤتمرون بالإجماع على إعلان المبادئ التالية:
1- يعتبر المجلس الوطني للثورة الجزائرية المشكل من أربعة و خمسين(54) عضوا، الهيئة السيدة للثورة، يجتمع مرة في السنة في دورة عادية ويمكن استدعاؤه لعقد دورة استثنائية سواء بأغلبية من لجنة التنسيق والتنفيذ أو بأغلبية الثلثين من أعضاء المجلس الوطني للثورة.
2- طوال الفترة الممتدة ما بين دورات المجلس، تكون للجنة التنسيق والتنفيذ سلطات لمعالجة كل المشاكل، ما عدا ما يتعلق بمستقبل البلاد، مثل المفاوضات، وقف القتال، الميل إلى هذا المعسكر أو ذاك، الحل الدولي للقضية الجزائرية،تدخل طرف ثالث في النزاع الجزائري الفرنسي.
3- تعتبر لجنة التنسيق والتنفيذ مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة.
4- نظرا للمواقف التي أثبتها مؤتمر الصومام(20 أوت 1956)التي تم تأويلها تأويلا غامضا ونظرا إلى أن الثورة الجزائرية يجب أن تدار بكل شفافية ووضوح للمحافظة على وحدة الشعب الجزائري فان المجلس الوطني للثورة الجزائرية يعيد التأكيد على ما يلي:

---

[1] رمضان بورغدة، مرجع سابق ، ص51
[2] Archives National Algérienne, procès verbal du C.N.R.A, Aout 1957, boite 184.
[3] Mabrouk Belhocine, Le courrier d Alger- Le Caire (1954.1956) et les congres de la Soummam dans la révolution, édition Casbah, Alger 2000, p 65.
[4] عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 175
في شهادة لسعد دحلب، أعتبر هذا الأخير أن إزاحته رفقة بن خدة من لجنة التنسيق والتنفيذ في مؤتمر القاهرة(أوت 1957)، كانت تهدف إلى تقزيم وإضعاف موقع عبان الذي بقي وحيدا في الحهاز التنفيذي وإستدل دحلب في تحليله بلجوء خصوم عبان إلى الاستعانة برفقائه بعدما تمت تصفيته في ديسمبر 1957 وأن تعيين القادة السجناء في فرنسا في صفوف اللجنة، هو كشف عن وجود تحالف غير معلن بين العسكريين وباقي التاريخيين في مواجهة عبان.
حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص 65 \ كذلك انظر عبد النور حيثر، مرجع سابق، ص 175

أولا: إن جميع الذين ساهموا في المعركة التحريرية سواء بالزي العسكري، أو بدونه، متساوون، ونتيجة لذلكن فليس من أولوية للسياسي على العسكري ولا فرق بين الداخل و الخارج. وقد امتنع كل من عبان ودهيلس عن التصويت، لما عرضت هذه النقطة على المؤتمرين للتصويت عليها.
ثانيا: اعتبار كل أعضاء المجلس الوطني للثورة، أعضاء دائمين.
5- إن هدف الثورة الجزائرية يبقى تكوين جمهورية جزائرية ديمقراطية لا تكون مناقضة للمبادئ الجوهرية للإسلام، وهنا يكون المؤتمر قد أعاد للتأكيد على تمسك بما تضمنه بيان 01 نوفمبر 1954 في هذا المجال.[1]
6- تفويض لجنة التنسيق والتنفيذ بإعلان حكومة مؤقتة متى رأت الوقت مناسبا لذلك.[2]
لم يتمكن عبان على الرغم من احتجاجاته المتواصلة من تغيير مجرى الأحداث الذي سطرته القادة العسكريين من قبل، فأسندوا إليه مهمة الدعاية والأخبار في خطوة تحمل دلالة واضحة على الرغبة في إعادته إلى أول مهمة أسندت إليه في منطقة العاصمة تحت إشراف عمر أوعمران في فيفري 1955.[3]
وعندما زادت انتقاداته العلنية للقادة العسكريين في أعقاب مؤتمر القاهرة، ضاق به هؤلاء درعا وقاموا بتوجيه تحذيرات ضمنية إليه عن طريق بعض أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية مثل فرحات عباس والأمين دباغين الذين تقدموا بمحاولات بائسة للوساطة بين الطرفين.
وحتى العلامة السيخ البشير الإبراهيمي نصح عبان بعدم الاستمرار في مواجهة كريم بلقاسم ورفقائه[4] لكن عبان لم ينتصح وانتهى به الأمر إلى مصيدة تم تدبيرها له من طرف رجال عبد الحفيظ بوصوف بتواطؤ كريم و بن طوبال ومحمود شريف، عندما تم إيهامه بضرورة القيام بمهمة عاجلة لدى السلطات المغربية من أجل بعض المشاكل التي اعترضت أداء جيش التحرير الوطني في المناطق الحدودية الغربية، فقام عبان بالإسراع نحو المغرب وتم اغتياله شنقا على يد رجال بوصوف وبحضور بوصوف وكريم وبن طوبال ومحمود شريف بمدينة تيطوان في 27 ديسمبر 1957.[5]

---

[1] Mabrouk Belhocine, op ,cit, p 64

[2] أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 331

[3] أشار محمد لبجاوي، أن خصوم عبان، تجمعوا قبل إنعقاد المؤتمر بثلاثة أسابيع، في مونتبفلوري، بضواحي تونس، قبل توجه المدعوين إلىالقاهرة وحضره كل من كريم وبن طوبال وبوصوف وأوعمران ومحمود شريف وعلي كافي وعلاوة بن بعطوش ومحمد العموري ومحمد عواشرية وسي صالح ومحمدي السعيد وأعمارة بوقلاز وقرروا عزل عبان وبن خذة ودحلب ، وكان كريم صاحب الدور المحوري بمساعدة كل من بن طوبال وبوصوف في حشد العدد الاكبر من القادة العسكريين الذين تمت دعوتهم لحضور مؤتمر القاهرة، كما وصف أحمد توفيق المدني إجتماع القاهرة بأنه إجتماعا مزدوجا وهذا ما يوافق حربي وميني، كان إتخاذ القرارات يتم خارج جلسات المؤتمر قبل تقديمها للتصةيت عليها أمام الاعضاء، وقد يكون أصدق وصف لهذا الاجتماع هو الذي انتهى إليه صالح بلحاج عندما إستخلص أن إجتماع القاهرة كان إجتماعين، أحدهما في الكواليس بينالقادة العسكريين والاخر رسميا يحضره الاعضاء للمصادقة. أحمدتوفيق المدني، مذكرات، حياة كفاح، ج3، الجزائر 1982، ص 330،\ صالح بلحاج، تطورات حرب التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 279.278
محمد لبجاوي، حقائق حول الثورة الجزائرية، الجزائر 1971، مصدر سابق ص 185
Mohamed Harbi, Le FLN, mirage et réalité, op,cit, p 203
Gilbert Meynier, Histoire intérieur, op, cit, p 341

[4] فرحات عباس، مصدر سابق. ص 74

[5] Amar Hamdani, op, cit, p 200.203 \ Yves courrière, op, cit, p 152.155

ويمكن القول أن ذلك الاغتيال البشع، كشف في وقت قصير عن الوجه الذميم في التعامل مع الأصوات المعارضة داخل النظام الثوري لجبهة التحرير الوطني خلا سنوات (1962.1957) وانتقال السلطة كلها إلى القادة لعسكريين الذين بدؤوا يجنحون إلى الاستبداد، قبل أن تنتقل عدواه إلى الجزائر المستقلة.[1]

ومن أهم النتائج التي نجمت عن أول اجتماع للمجلس الوطني للثورة،هي العمل خارج المؤسسات السياسية الرسمية للثورة وتسوية المسائل في الكواليس، وترتب عن هذا التوجه بروز لوبيات صغيرة تحيط بالباءات الثلاثة الذين اعتلوا واجهة قيادة الثورة ابتداءا من أوت 1957.[2]

كما تحول مبدأ العمل الجماعي إلى غطاء يخفي انفلاق القيادة المركزية الظاهرية إلى مجموعات ضغط وتأثير تجتمع حول مبدأ إقصاء العناصر السياسية من مواقع القيادة وتتنافس فيما بينها على الزعامة حينا وتسعى إلى إحداث التوازن فيما بينها حينا أخر، وقد استمرت هذه الظاهرة إلى اليوم.[3]

جاء إلغاء أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج لإضفاء التوافق بين القادة العسكريين ولتكريس سيطرتهم المطلقة على النخبة السياسية التي أوكلت لها مهام تقنية و ثانوية داخل هيئات الثورة و أيضا لتبرير استقرار هذه القيادة خارج التراب الوطني.[4]

باشرت لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية مهامها في سبتمبر 1958 في أجواء تميزت بالخلاف الشديد مع عبان رمضان الذي انتهى بتصفيته في 27 ديسمبر 1957 بالمغرب.

وعلى الرغم من أنها فقدت عضوها التاسع (عبان)، واصلت اللجنة عملها وقد ظهر سريعا التنافس حول القيادة، لأن تقاسم المهام بين أعضائها في أفريل 1958 على شكل دوائر وزارية، تمهيدا لتحويل اللجنة إلى حكومة مؤقتة، لم يكن يهدف إلى تحقيق التكامل بقدرما جاءت لتتوافق مع تركيز السلطات العليا بشكل كبيير في أيدي الباءات الثلاثة، حيث تولى كريم مهام قيادة القوات المسلحة وتولى لخضر بن طوبال مهام الشؤون الداخلية (التنظيم الداخلي لجبهة التحرير الوطني) وفضل بوصوف ميدان الاستعلامات والاتصالات والى جانبهم كان محمود شريف يقوم بالإشراف على الشؤون المالية وأسندت إلى عمر أوعمران مهمة التسليح والتموين، وتم إسناد مهام الدعاية والإعلام إلى فرحات عباس والعلاقات الخارجية إلى الأمين دباغين و الشؤون الاجتماعية إلى عبد الحميد مهري.[5]

ويمكن القول أن هذه التشكيلة لم تكن تعبر عن امتلاك قيادة الثورة لفريق عمل على رأس الجهاز التنفيذي بقدر ما كانت واجهة تخفي انقسام تلك القيادة إلى

---

[1] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 101

[2] يشير صالح بلحاج أن الباءات الثلاثة (بلقاسم كريم، بن طوبال لخضر، بوصوف عبد الحفيظ) أو الامراء الثلاثة كما يسميهم كلود كولو(Claude Collot)، تمكنوا من السيطرة على قيادة الثورة في إجتماع أوت 1957 وبعد تصفية عبان رمضان، إتخذت تلك السيطرة أشكال مختلفة من شخصنة القيادة وفتحت الباب لتحول أجهزة الثورة إلى إقطاعيات ومحميات.
صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 283

[3] VOIR, Abdelkader Yafsah, La question du pouvoir en Algérie, ENAL, Alger 1990,

[4] عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 177

[5] Mohamed Harbi, Le FLN, mirage et réalité, op.cit., p 215

مجموعتين متنافستين،فقد كان كريم وأوعمران ومحمود شريف يقفون في مواجهة بن طوبال وبوصوف، بينما كانت النخبة السياسية في وضعية عزلة وتهميش.[1] ولم تكن الحاجة إلى هذه المجموعة المعزولة إلا عندما يتطلب القيام بمهام إعلامية ودبلوماسية أو الفصل في مشكلة رئاسة الحكومة المؤقتة، حيث الرئيس يترأس ولكنه لا يحكم.[2]

4- تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

إن عملية تأسيس حكومة على يد أية حركة تحررية، ثورية، كانت تحمل دوما دلالة سياسية قوية على نضجها أهليتها واستعدادها لتولي قيادة شعبها في ظل نظام وطني كامل السيادة.

لقد أدركت جبهة التحرير الوطني مبكرا أهمية تشكيل حكومة مؤقتة تكون لها سلطة الإشراف على كفاح الشعب الجزائري، تحت رقابة المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ولتعزيز المجهود الحربي لجيش التحرير الوطني في مواجهة الهجمة العسكرية الفرنسية الشرسة التي بلغت ذروتها في فترة حكم الجنرال شارل ديغول من خلال مخطط شال، وكذلك تأطير الجماهير الشعبية و العمل على كسب المزيد من الاعتراف والدعم الدولي من خلال إقناع المجتمع الدولي بعدالة القضية الجزائرية.

لقد كان الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة منعطفا هاما في التطور السياسي للثورة الجزائرية ولا يكمن هذا المنعطف في الهالة الإعلامية التي رافقت الحدث أو في الدلالات السياسية التي كان يعبر عنها انتقال الثورة من مرحلة القيادة الثورية السرية إلى امتلاك واجهة سياسية عريضة ومعلنة بل مثلت نضجا سياسيا للثورة التي انتقلت في شكل حرب عصابات تفتقر إلى الحضور الجماهيري الواسع والإجماع السياسي داخليا وتفتقد إلى الدعم والإسناد في الخارج في السنوات الأولى من بدايتها، لكنها أصبحت ابتداءا من عام 1958، حركة سياسية تقودها نخبة وطنية عريضة وتحظى بتأييد شعبي معتبر وتملك ذراعا عسكريا تحول من مجموعة من المجاهدين إلى وحدات شبه نظامية تنامت قدرتها بشكل متسارع.

لقد ظهر أول اقتراح لتشكيل الحكومة المؤقتة على يد كل من بن بلة وخيضر وأيت أحمد، في29 فيفري 1956، في الرسائل التي كان أعضاء الوفد الخارجي يتبادلونها مع قيادة الداخل[3] ولكنها جوبهت بمعرضة شديدة من طرف عبان رمضان الذي رفض تشكيل الحكومة في المنفى، كما أشار رضا مالك، أن أيت أحمد بعد اعتقاله مع رفقائه، بقي يراسل لجنة التنسيق والتنفيذ و يحثها على الإسراع بتشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية[4]

وتبعا لذلك منح مؤتمر الصومام لجنة التنسيق والتنفيذ سلطة إعلان حكومة مؤقتة على أن تتشاور مع ممثلي جبهة التحرير في الخارج وجدد المجلس الوطني للثورة

---

[1] Yves Courrière, L heure des colonels, op cit, p 157

[2] Redha Malek, L Algérie a Evian, histoire des négociations secrètes,(1956.1962), édition, ANEP , Alger2001, p42

[3] Mabrouk Belhocine, op, cit, p 149

[4] رضا مالك، الجزائر في إيفيان، تاريخ المفاوضات السرية (1956.1962) ترجمة فارس غصوب، الطبعة الأولى، دار الفارابي، الجزائر2003، ص 46.44

الجزائرية في مؤتمره الذي عقده في القاهرة خلال شهر أوت 1957 تفويضه للجنة التنسيق والتنفيذ بإعلان حكومة مؤقتة متى رأى الوقت مناسبا لذلك.[1]، كما أكد مؤتمر طنجة على ضرورة إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.[2]

4-1- ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

أولا: الظروف الداخلية:

أ – الظروف السياسية:

لم يكن تشكيل الحكومة المؤقتة نتيجة للاستقرار السياسي أو ثمرة لتوفر الانسجام والتوافق في المواقف بين مجموعة من قادة الثورة، وإنما جاء تأسيس دلك الجهاز التنفيذي الجديد في سياق تأزم داخلي وانسداد شديد بالنسبة لتطور الثورة.[3]

ويمكن القول أن تشكيل الحكومة المؤقتة، كان بمثابة حل ومخرج لجأت إليه لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية للالتفاف حول فشلها في إيجاد حلول لمشاكل التسليح ومواجهة الخطوط المكهربة وفي تنظيم جيش الحدود وفك العزلة عن الولايات الداخلية، وعلى الرغم من كثرة اجتماعاتها التي كادت أن تتحول إلى اجتماعات شهرية في الفترة الممتدة من سبتمبر 1957 إلى أوت 1958، فحصيلة جهود تلك الجهود على الصعيدين التنظيمي والعسكري عند الحدود الشرقية والغربية، كانت سلبية بشكل كبير إلى درجة دفعت باللجنة إلى قيادة العمليات العسكرية بشقيها الشرقي والغربي إلى الاعتراف بخطأ تقديراتها للإخطار التي كانت تشكلها الخطوط المكهربة على التطور العسكري للثورة التحريرية بعد سنة من إنشاء خط موريس.[4]

تحول نشاط قيادة الثورة التحريرية في خريف 1958 إلى التركيز على النشاط السياسي وتفعيل الجهود الدبلوماسية بفعل التراجع العسكري في النشاط الثوري ابتداءا من عام 1957، فكانت خطوة تأسيس الحكومة المؤقتة بداية لاستدراك الموقف على الصعيد الخارجي للثورة بعد مرحلة ارتباك طويلة على مستوى قيادتها التنفيذية التي تعرض جزءا منها إلى الاعتقال في أكتوبر 1956 ثم انشغلت لمدة سنة بعد مؤتمر الصومام في فرض نفسها على أرض الواقع كقيادة وطنية

---

[1] المصدر نفسه، ص 331

[2] أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 245

[3] يمكن إستنتاج ذلك من خلال عدم إستشارة قادة الداخل حول تشكيلة الحكومة ومن إصرار العناصر الفاعلة في صفوف لجنة التنسيق والتنفيذ على الاحتفاظ بمواقعهم في صفوف الهيئة التنفيذية الجديدة خلال التحضير للعملية التي تمت خارج الهيئة التشريعية.
Mohamed Harbi, Le FLN, Mirage et réalité, op,cit, p 222

[4] أشار عبد الحميد مهري في تقريره الذي قدمه إلى لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، أن هذه اللجنة عقدت ثمانية إجتماعات بحثت خلالها عن حلول عملية للصعوبات العسكرية التي كانت تواجه الثورة، لكنها فشلت في معظم الأحيان ، ويمكن التدليل على هذا الفشل، بالإشارة إلى أن إتخاذ قرار إلغاء قيادة العمليات العسكرية بشقيها الشرقي والغربي تم قبل 10 أيام من إعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة وهذا مع ظهور أزمة خطيرة تمثلت في مؤامرة العموري، كادت أن تعصف بالحكومة الناشئة، وهذا ما يؤيد الفكرة القائلة بأن تأسيس الحكومة المؤقتة يهدف إلى تحقيق مكاسب سياسية للثورة بعد الفشل العسكري.
المركز الوطني للارسيف، تدخلات كريم بلقاسم، فرحات عباس، بوصوف عبد الحفيظ، بن يوسف بن خدة، رقم G004
لزهر بديدة، التطور السياسي والتنظيمي للثورة الجزائرية في الفترة (1957.1960)، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2001، ص 65

مركزيــة قبــل أن تتعــرض لأزمــة داخليــة شــديدة عرفــت مــن خلالهــا إقصــاء أبــرز عناصر لجنة التنسيق والتنفيذ من الإشراف على حرب التحرير.[1]

ب–الظروف العسكرية:

تكـاد تجمـع مصـادر الأرشـيف و الدراسـات التاريخيـة التـي تناولـت هـذا الموضـوع، علـى أن الأوضـاع العسـكرية للثـورة حـلال هـذه الفتـرة، كانـت حرجـة جـدا وصـعبة للغاية.

فسـنة 1958 وبعـدما سـجلت الثـورة بصـورة ملحوظـة منعطفـا حاسـما فـي سـير العمليـات العسـكرية فـي الجزائر،عرفـت الثـورة ضـغطا عسـكريا مـن طـرف الجـيش الفرنســي بمختلــف وحداتــه حيــث أصــبحت المبــادرة مــن جانــب الوحــدات العســكرية الفرنسية التـي تأقلمـت مـع أسـلوب الحـرب الثوريـة وقـد عـم الإرهـاق فـي الـداخل جـراء الإسـتراتيجية العسـكرية الديغوليـة خاصـة بعـد تطبيـق مخطـط شـال وبـدأ الحمـاس الـذي عرفته الثورة عند بدايتها يتناقص.[2]

وفــي هــذا الســياق، تلقــت قــوات جــيش التحريــر الــوطني خســائر فادحــة فــي الأرواح ســواء فــي المعــارك و الاشــتباكات فــي داخــل الــوطن أو علــى الحــدود المســيجة والمكهربــة، فخــلال ســنتي 1959.1958، كــان 80% مــن عناصــر جــيش التحريــر يستشــهدون وســط الأســلاك الشــائكة والمكهربــة خــلال محــاولات اختــراق خــط موريس.[3]

ونتيجــة للتــأثيرات الســلبية الخطيــرة لخــط مــوريس علــى الثــورة، فقــد ضــاعفت قــوات جــيش التحريــر الــوطني عملياتهــا الصــغرى منــذ جــانفي 1958 القــوات العســكرية الفرنسـية علـى الحـدود الجزائريـة التونسـية، لتبـدأ معركـة الحـدود التـي سـتنتهي فـي أواخـر مـاي مـن نفـس السـنة، وقـد تكبـدت وحـدات جـيش التحريـر الـوطني خسـائر فادحـة فـي هجماتهـا ضـد خـط مـوريس، فمـثلا استشـهد يـوم 26 فيفـري 1958 حـوالي 225 جنـدي مقابـل قتـل 19 جنـدي فرنسـي فقـط و فـي 27 فيفـري 1958 استشـهد 100 جنـدي مقابـل جنـدي فرنسـي واحـد،وكلفت معركـة ضـد خـط مـوريس بمنطقـة سـوق أهـراس مـا بـين 23 أفريـل 1958 إلـى 03 مـاي 1958، استشـهاد:620 جنـدي جزائـري واسـتيلاء الجـيش الفرنسـي علـى 546 قطعـة سـلاح و سـتختم هـذه المعركـة بحصـيلة ثقيلـة، قـدرتها السـلطات الفرنسـية بسـتة ألاف شـهيد و أربـع ألاف قطعة سلاح،[4]

وابتــداءا مــن الفصــل الأول لســنة 1958، أصــبح الحــاجز مســتحيل الاجتيــاز إلا إذا وافقـت وحـدات جـيش التحريـر الـوطني علـى تـرك ثلاثـة أرباعهـا فـي الميـدان مقابـل ربـع قـد يصـل إلـى الأراضـي الجزائريـة وقـد وجـه العقيـد عمـر اوعمـران مسـؤول

---

[1]تتفق كتابات تاريخية كثيرة، أن الحكومة المؤقتة لم تكن سوى إنبعاث لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية وهذا يعني، أن المواقع القيادة إستمر محصورا بين العانصر الميدانية العسكرية التي إحتكرت سلطة الاشراف على الثورة منذ أوت 1957.
سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، ترجمة محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر، الجزائر 2003، ص 90

[2]المركز الوطني للأرشيف، محضر اجتماع مجلس الحكومة المؤقتة، 1959.07.01، G004

[3] جمال قندل، مرجع سابق، ص 120

[4] Historique de L'armée de terre, introduction a l étude des archives de l Algérie, château de Vincennes, 1992, p 41

التسليح إلى لجنة التنسيق والتنفيذ تقريرا مفصلا في 08 جويلية 1958 جاء فيه ((إن جيش التحرير الوطني الذي بلغ أوج قوته من حيث العدد والسلاح، يصاب حاليا بخسائر فادحة، إذ فقد في ظرف شهرين فقط أكثر من ستة ألاف مجاهد في منطقة عنابة وحدها إذا كنا في العام الماضي قد أوصلنا إلى الداخل أسلحة كثيرة، فان تجديدها وتزويدها بالذخيرة أصبح الآن صعبا جدا بسبب الأسلاك المكهربة وما تتضمنه فجواتها من حقول الألغام.))[1]

وبذلك أصبحت مهمة اختراق خط موريس غير مضمونة العواقب وأصبحت شبه مستحيلة،مما أدى إلى انحطاط معنويات مقاتلي جيش التحرير الوطني في ظل أزمة التسليح حادة،فكان لزاما على لجنة التنسيق والتنفيذ إيجاد مخرجا لهذا المأزق.[2]

ت - الظروف الاجتماعية:

تجمع مختلف المصادر التاريخية على أن وضعية الشعب الجزائري قبيل تأسيس الحكومة المؤقتة، كانت جد سيئة سواء بالداخل أو على الحدود التونسية والمغربية وفي هذا الإطار يشير تقرير السياسة العامة الذي أعده السيد فرحات عباس في 20 جوان 1959 إلى أن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يعتبر تلبية للمطالب المستعجلة للشعب الجزائري ولمطالب جيش التحرير الوطني[3]

لقد كانت للإجراءات العسكرية الفرنسية في ظل مخطط شال، أثر كبير على الوضعية الاجتماعية للسكان الجزائريين خاصة بعد توسيع المناطق المحرمة وإقامة المحتشدات الإجبارية الخاصة بالجزائريين قصد عزلهم عن جيش التحرير وبناءا على القانون الصادر بتاريخ 1956.02.12، أصبحت مناطق واسعة في الاوراس ومنطقة القبائل والولاية الخامسة والشمال القسنطيني، مناطق محرمة منذ 1957 [4] ففي هذا الإطار قامت سلطات الاحتلال بالولاية الثانية بإقامة ثلاثة وسبعين(73) محتشدا في حين كانت المناطق المحرمة تشكل (2\3) مساحة الولاية، تأثرت مناطق عديدة من جراء ذلك خصوصا المناطق الفقيرة.[5]

لقد سعى الاستعمار الفرنسي في هذه الفترة أكثر من غيرها إلى استهداف ولاء الشعب الجزائري وتجسد هذه المسعى في مشروع قسنطينة الذي كان هدفه خلق طبقة بورجوازية جزائرية تكون حليفة للاستعمار الفرنسي.[6]

كما شنت المصالح النفسية المختصة في الجيش الفرنسي حربا نفسية على الشعب الجزائري وتأتي في طليعة هذه المصالح المكاتب الإدارية المختصة (section administrative spécialisée).[7]

---

[1] Phiippe Tripier, Autopsie de la guerre d Algérie, édition France Empire, Paris 1972.p 205

[2] أنظر علي كافي، مصدر سابق، ص 274\ عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 26

[3] المركز الوطني للأرشيف، فرحات عباس، تقرير عن الوضعية العامة، \ 1959.06.20\ G004

[4] إبراهيم طاس، السياسة الفرنسية في الجزائر وانكاساتها على الثورة، (1958.1956)، دار الهدى، الجزائر 2013، ص 128

[5] المركز الوطني للأرشيف، على كافي، تقرير الولاية الثانية، G 010

[6] انظر نصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص 07

[7] عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 31

لقد أنشأت المكاتب الإدارية المختصة في شهر سبتمبر من سنة 1955 بهدف سد العجز وتدارك النقص الفادح والمسجل في ميدان إدارة الأهالي،ذلك عند قيام الفرنسيين بالبحث عن الأسباب التي دفعت بالجزائريين إلى الثورة، سجل هؤلاء أن من بين الأسباب،هو غياب شبه كامل للإدارة الفرنسية بمناطق شاسعة من القطر الجزائري يقابله سوء تسيير وعجز إداري في مناطق أخرى وهو أدى في رأيهم إلى انكفاء الأهالي على أنفسهم وابتعادهم عن الإدارة الفرنسية لأنها لا تصغي إلى مشاكلهم اليومية لتقوم بحلها، فكانت هناك جماهير عريضة من الأهالي تجهل كل شيء عن هذه الإدارة وتعيش على هامش الحياة وهو ما أدى إلى تراخي العلاقة بين هؤلاء والإدارة ثم انقطاعها مما حال دون تمكن الإدارة الفرنسية وفي الوقت المناسب من التفطن إلى التحولات العميقة الحاصلة في تفكيرهم والتدخل المناسب لحيلولة دون اندلاع الثورة.

وبهدف تدارك هذا العجز في إدارة الأهالي وإعادة بعث الاتصال معهم وتجريد الثورة من أهم دعائمها- الشعب- عمد الحاكم العام، جاك سوستال في شهر ماي من سنة 1955 إلى تقديم طلب للإدارة الفرنسية بالمغرب لتزويده بعدد من ضباط الشؤون الأهلية العاملين بالريف المغربي، من الذين ألفوا العمل بين القبائل الريفية ونجحوا في إدارة شؤونها والهدف من ذلك، يتمثل في مد الإدارة الفرنسية إلى القبائل الجزائرية الريفية والقيام بتجربة مماثلة، لكسبها في المرحلة الأولى ودفعها في المرحلة الثانية إلى تنظيم دفاعها الذاتي ضد المجاهدين، وتم وضع هؤلاء الضباط معززين بعدد أخر من ضباط الشؤون الصحراوية الذين استقدموا من أقاليم الجنوب، تحت مسؤولية الجنرال قاستون بارلانج(Gaston Parlange) الذي قام بزرعهم في قلب المناطق الساخنة للثورة، ليقوم هؤلاء بمجرد حلولهم بمراكز تعيينهم بالشروع في بناء مقر المركز ومختلف المرافق الاجتماعية، كالمدرسة والمصحة وفتح عدد من المسالك لفك العزلة ووكالة بريد وغيرها من المرافق التي تجدد حضور الإدارة الفرنسية في هذه المناطق وتجلب السكان إليها.

إن نجاح تجربة القسمات الإدارية المختصة وامتداد لهيب الثورة إلى مناطق أخرى قد أوعز إلى الحكومة الفرنسية بضرورة تعميم هذه القسمات على كامل التراب الوطني بما في ذلك من الأحياء الفقيرة التي بدأت بالتشكل نتيجة النزوح الريفي حول عدد من المدن الكبرى كالجزائر ووهران، فتم بنهاية 1956 إنشاء ست قسمات إدارية حضرية تجريبية بالأحياء المكتظة لمدينة الجزائر لتقوم بتأدية بنفس الدور المنوط بالقسمات الإدارية المختصة، أي إعادة بعث العلاقات مع السكان.وتبعا لهذا التوسع الحضري، تقرر إنشاء مصلحة الشؤون الجزائرية لتلبية احتياجات القسمات الحديدة المزمع إنشاؤها من العاملين وذلك بتكوين أعداد كافية من الضباط الشؤون الجزائرية وكان يتعهد إلى هؤلاء الضباط الجدد بالإشراف على إدارة القسمات الجديدة إلى كان يتم إنشاؤها بسرعة كبيرة حيث بلغ عددها نهاية 1956 ما يقارب خمسمائة(500) قسمة بعد أن عددها في جانفي من نفس

السنة لا يزيد عن 180 قسمة، ليتقرر لاحقا رفع عددها لأزيد من 630 قسمة[1] بما يعزز النسيج الإداري الفرنسي في الجزائر ويمكن هذه الإدارة من متابعة أكثر أوضاع السكان.
ويضطلع ضباط القسمات الإدارية المختصة بأربعة مهام وهي:
1- العمل في المرحلة الأولى على إعادة بعث العلاقات والاتصال مع عدد من العناصر "المقبولة"من بين السكان مثل قدماء العسكريين وقدماء المحاربين ليتم في مرحلة ثانية، اتخاذهم مطية لبلوغ الفئات الباقية من السكان.
2- التعرف على الاحتياجات المحلية لكل منطقة وتسجيل الملاحظات والمطالب والاقتراحات ورفع ذلك إلى السلطات العليا المعنية لدراستها والبث فيها.
3- البحث عن المعلومات في مختلف الميادين، العسكرية والاجتماعية والثقافية واستغلالها وفق أساليب معينة لكل حالة.
4- شن معركة نفسية لا هوادة فيها ضد المجاهدين لشل أنشطتهم الثورية، لقلب المناخ اللا أمني الذي فرضوه والحد من أثاره.[2]
لقد سعى الاستعمار في هذه الفترة أكثر من غيرها إلى استهداف ولاء الشعب الجزائري بكل الطرق، وتجسد هذه المسعى في سياسة ديغول في شقها الاقتصادي و الاجتماعي والعسكري وهو ما تلخص في مشروع قسنطينة 1958 والذي كان هدفه خلق طبقة بورجوازية جزائرية حليفة للاستعمار وفي نفس الوقت خنق الثورة من خلال مخطط شال الجهنمي.[3]

ثانيا: الظروف الخارجية:

لقد تزامنت الخطوات الأولى في التحضير لتشكيل الحكومة المؤقتة مع استفعال أزمة سياسية من أشد الأزمات الداخلية التي عرفتها فرنسا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتذكر أغلب الكتابات التاريخية من الأقلام الفرنسية، بان أزمة 13 ماي 1958كانت بفعل تداعيات الثورة التحريرية[4] التي دفعت ببعض الساسة الفرنسيين من أمثال جاك سوستال إلى استنفار جنرالات الجيش الفرنسي وجماهير الكولون من أجل القيام بحركة وقائية للمحافظة على الجزائر فرنسية.
وعلى إثر تلك التطورات التي أعادت الجنرال شارل ديغول إلى السلطة الذي كشف في وقت مبكر من حكمه عن الأهمية الكبيرة التي كان يوليها للسياسة الفرنسية في الجزائر والتي أصبحت محورا أساسيا في برنامج الجمهورية الفرنسية الخامسة التي جاء بها انقلاب 13 ماي 1958.

---

[1] S.H.A.T.1H.2556\1\ Les sections administratives spécialisées, service d information, 14.03.1957, p.1

[2] S.H.A.T.1H.2556\1\ Les sections administratives spécialisées, service d information, 14.03.1957, p.2.3

[3] نصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص07

[4] يمكن توضيح تأثير الوضع في الجزائر على الأوضاع السياسية في فرنسا قبيل سقوط الجمهورية الرابعة من الإشارة إلى ما ذهب إليه الجنرال ألار،عندما اعتبر الذي اعتبر حركة 13 ماي 1958 التي استقدمت ديغول إلى سدة الحكم، كانت من تداعيات الهجوم على ساقية سيدي يوسف، لأن تراجع الساسة الفرنسيين أما م الانتقادات الدولية، تم تفسيره من طرف قادة الجيش الفرنسي بأنه ينذر بحدوث تنازلات لصالح الثورة على حساب الجزائر فرنسية، كما ذهب سليمان الشيخ إلى أن نقلاب 13 ماي 1958، كان يمثل ثورة الخوف.
سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص 87.
General Allard, Les retombées de Sakiet Sidi Youcef, in Historia, no 241, septembre 1972.

وقد استشعرت قيادة الثورة خطورة المرحلة الجديد بمجرد إعلان ديغول عن فكرة تنظيم استفتاء شعبي في الجزائر في 28 سبتمبر 1958 بصورة متزامنة مع استفتاء الفرنسيين حول دستور الجمهورية الخامسة، لأن تلك الخطوة الديغولية كانت تهدف إلى إضفاء الشرعية القانونية على الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر والى قطع الطريق على الثورة في بحثها عن الاعتراف الدولي بالقضية الجزائرية.[5]

فجاءت المبادرة بتأسيس الحكومة المؤقتة قبل عشرة أيام من ذلك الموعد كرد فعل من طرف قيادة الثورة.[6]

كما تعرضت الثورة الجزائرية لضغوطات كثيرة من طرف نظامي تونس والمغرب الأقصى، فإعلان فرنسا لحق المتابعة العسكرية لعناصر جيش التحرير الوطني عبر الحدود، إضافة إلى كثرة تواجد عناصر جيش التحرير في تراب الدولتين، أديا إلى تزايد التصعيد في المغرب العربي، حيث قام الطيران العسكري الفرنسي في يوم 08 فيفري 1958 بقنبلة ساقية سيدي يوسف، وقد أدى هذا الهجوم العدواني إلى مقتل عشران المدنيين من الطرفين التونسي والجزائري، ويعد هذا الهجوم مؤشرا لتزايد الضغط التونسي-المغربي على الثورة الجزائرية.

لقد شكل خوف نظامي تونس والمغرب من أخطار امتداد الحرب إلى بلديهما، دافعا قويا لمحاولتهما احتواء الثورة الجزائرية وهذا ما تجسد فعلا في ضغوط سياسية و نصائح للركون إلى المفاوضات.[7]

ويعتبر أحمد توفيق المدني أن إنشاء الحكومة المؤقتة، كان ردا على مناورات الجنرال شارل ديغول والسلطات الاستعمارية على الصعيد الدولي والتي كانت تتذرع بعدم وجود حكومة تمثل الشعب الجزائري تكون مؤهلة للتفاوض مع الحكومة الفرنسية.[8]

إن تحويل لجنة التنسيق والتنفيذ إلى حكومة مؤقتة، كان يهدف إلى إخراج الثورة من وضعية الانسداد السياسي والعسكري على الصعيد الداخلي نحو آفاق سياسية

---

[5] قام ديغول في الأشهر الأربعة الأولى لاعتلائه السلطة في فرنسا عام 1958 بزيارتين ميدانيتين للجزائر، كما انه بادر في نفس الفترة بطرح ثلاث مشاريع(مناورات) بهدف خنق الثورة ، الاستفتاء باتجاه الرأي العام الفرنسي والدولي، سلم الشجعان باتجاه قادة الثورة، مشروع قسنطينة باتجاه الشعب الجزائري، ثم حاول أن يثبط قادة الثورة في الخارج عن الإقدام على تأسيس حكومة مؤقتة عن طريق التلويح لهم بأن ذلك المسعى سوف يكون كفيلا بإفشال الاتصالات الممكنة بين الطرفين.

Partrick Eveno, Jean Planchais, La guerre d Algérie, dossier et témoignage, édition La phomic, La découverte ,Alger, 1990, p 220

[6] يذكر عمار حمداني، أن قادة الثورة في الخارج قد إتفقوا على الإعلان عن الحكومة المؤقتة في أكتوبر 1958، لكنهم قاموا بالتعجيل من أجل تحقيق السبق على الموعد الذي حدده الجنرال ديغول للاستفتاء في 28 سبتمبر 1958.

Amar Hamdani ; op ;cit ; p 217

[7] لم تكن قرارات مؤتمر طنجة حاسمة فيما يتعلق بمشروع تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، لأن كل من تونس و المغرب تراجعتا عن تعهدهما في مؤتمر المهدية (من 17 إلى 20 حوان 1958) مقابل الدعم المطلق لصالح توقيع اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع فرنسا(مشاريع ديغول في جوان 1958 تتعلق ببترول الجزائر) وهو ما دفع بلجنة التنسق والتنفيذ إلى الاحتجاج لدى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة ببرقية مؤرخة في 13 جويلية 1958، كما ورفضتا مبدأ المساواة الدبلوماسية في هذا المؤتمر، كما وقعت مناوشات مسلحة متكررة بين وحدات جيش التحرير الوطني والقوات الملكية ، مما كشف أن تشكيل الحكومة المؤقتة تزامن مع فترة احتقان شديد في العلاقات بين السلطتين، التونسية والمغربية.

المركز الوطني للأرشيف، أرشيف وزارة الخارجية، علبة رقم 03 وثيقة 10

Hartmut Elsenhans, op, cit, p 88

[8] أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 399

رحبة على المستوى الخارجي.[9]بعد أن وجدت هذه اللجنة نفسها إزاء وضع عجزت عن التحكم فيه وأنها كانت مشلولة بتناقضات تغذيها تقديرات متباينة حول سياسة ديغول، لهذا قررت تشكيل حكومة مؤقتة، فقد ذكر محمد حربي، أن الأوساط القيادية داخل جبهة التحرير الوطني لم تخفي أن هدفها من هذه المبادرة هو تجنب الصعوبات الموضوعية والعمل على إزالتها ونقل عنهم قولهم" لقد اخترنا طريقا وبلغنا بعض الأهداف وأن وجود حكومة سوف يؤدي إلى تبدل جذري للخارج حيالنا."[10]

وفي09 سبتمبر1958، قدمت اللجنة المشكلة لدراسة تأليف الحكومة استنتاجاتها وجاء جوابها إيجابيا،حيث أكدت أنه على الصعيد الجزائري، ستدفع هذه الإجراء الشعب بالعمل والتضحية من أجل إفشال سياسة ديغول، أما على صعيد شمال إفريقيا،فأكدت اللجنة أنه يمكن أن تكون هناك صعوبات لكن حكومة جزائرية هي شرط مسبق لأي تكوين كنفدرالي مغاربي،ولكي يتم إقناع الحكومتين التونسية والمغربية قد يكون مناسبا تركهما تعتقدان بإمكانية انحيازنا إلى سياستهما لأننا لا نخاطر بخسارة شيء بهذا الصدد، على أساس لكل من البلدين سياسة مختلفة عن سياسة الآخر فالمغرب حيادية وتونس موالية للغرب وفي حين يجب إعلام مصر بذلك.

وعلى الصعيد الدولي سنجد أنفسنا في وضع أفضل وربما نجبر العدو على القيام بأعمال انفعالية مفيدة لقضيتنا كما ستعزز القدرة المادية والمالية للثورة[11] وحسب محضر اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ ليوم 09 سبتمبر 1958، فقد حضر الاجتماع الأعضاء الآتية أسمائهم وهم: فرحات عباس، عبد الحفيظ بوصوف، محمود الشريف، كريم بلقاسم، محمد لمين دباغين،عبد الحميد مهري،عمر أوعمران وكانت النقطة الوحيدة في جدول الأعمال والتي دار النقاش حولها هي تشكيل حكومة مؤقتة وبعد نقاش القادة المجتمعون في هذا اللقاء تقرير اللجنة التي كلفت بدراسة ملف تشكيل هذه الحكومة وبعد معالجة الوضعية السياسية والعسكرية على ضوء المعلومات التي قدمها مسؤولو الثورة في الداخل وبعد تحليل تطور السياسة الفرنسية في ظل حكومة ديغول و الوضع الدولي، قررت لجنة التنسيق والتنفيذ بالإجماع ما يلي:

- تشكيل حكومة مؤقتة في أقرب وقت ممكن
- تركيبة الحكومة
- القيام فورا بسبر لأراء الحكومات الصديقة حول إمكانية الاعتراف بهذه الحكومة.[12]

إن قرار تشكيل الحكومة الموقتة لم يثير أي اعتراض بين مختلف قيادات جبهة التحرير الوطني رغم ما كانت تعانيه من خلافات و صراعات على السلطة ويؤكد

---

[9]عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 196.

[10] محمد حربي، جبهة التحرير، الاسطزرة والواقع، ترجمة كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، لبنان،1983، ص 185

[11]المصدر نفسه، ص 186

[12] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص ص 353.352

سعد دحلب في هذا الإطار أن " لجنة التنسيق والتنفيذ حولت نفسها إلى حكومة مؤقتة وإنني لا أذكر أن أحدا من أعضاء المجلس الوطني للثورة قد طلب حتى مجرد توضيح حول هذا القرار، بل إن الجميع صفق له بحرارة، كما أن الدول الشقيقة والصديقة لم تستشر مسبقا بحرص من قيادة جبهة التحرير الوطني على الحفاظ على استقلالها وسيادتها في اتخاذ القرارات السياسية رغم خطر رد تلك الدول بعدم الاعتراف بها"[1].

بعد ذلك، قام أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بإطلاع الدول الشقيقة بالقرار من أجل الحصول على تأييدها واعترافها حيث قام السيد عبد الحميد مهري بالاتصال بفتحي الديب[2] وقام الأمين دباغين من جهته مع عبد الحفيظ بوصوف بزيارة إلى المملكة المغربية لإعلام الملك محمد الخامس بالقرار، في حين زار كريم بلقاسم ومحمود شريف الرئيس لحبيب بورقيبة لإطلاعه على قرار تأسيس الحكومة المؤقتة، كما تم تسليم بيان عن الحكومة المؤقتة ليلة الإعلان عنها لكل السفارات العربية بالقاهرة.[3]

وتم الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958 بالعاصمة المصرية القاهرة في حفل كبير حضرته الصحافة ووكالات الأنباء وسفراء بعض الدول العربية حيث قام بتلاوة بيان التأسيس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيد فرحات عباس.[4] وجاء في إعلان تشكيلها ما يلي:

"بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب الجزائري

نظرا للسلطات التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى لجنة التنسيق والتنفيذ (لائحة 28 أوت 1957)، فإن لجنة التنسيق والتنفيذ قد قررت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية وهي تباشر مسؤولياتها إبتداءا من هذا اليوم الجمعة 04 ربيع الأول 1378، الموافق ليوم 19 سبتمبر 1958 على الساعة الواحدة بعد الزوال بتوقيت الجزائر."[5]

وتشكلت الحكومة المؤقتة من:

---

[1] Saad Dahleb, pour L'indépendance de l Algérie, mission accomplie, édition Dahleb, Alger, p p 96.97

[2] فتحي الديب، مسؤول في المخابرات المصرية والمكلف بالاتصال مع الثورة الجزائرية.

[3] Mohamed Harbi , Le FLN , Mirage et Réalité, op,cit, p 394

[4] المركز الوطني للارشيف، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، علبة رقم 04\ 1958.09.19
قرأ البيان الرسمي فرحات عباس باللغة الفرنسية وترجمه إلى اللغة العربية السيد أحمد نوفيق المدني، وزير الشؤون الثقافية.
أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 400

[5] المركز الوطني للارسيف، المصدر نفسه\ جريدة المجاهد، العدد 29 \ 19 سبتمبر 1958

رئيس الحكومة	فرحات عباس
نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة	بلقاسم كريم
نائب الرئيس	أحمد بن بلة
وزراء الدولة	حسين أيت أحمد، رابح بيطاط، محمد بوضياف،محمد خيضر
وزير الشؤون الخارجية	محمد الأمين دباغين
وزير التسليح والتموين	محمود شريف
وزير الداخلية	لخضر بن طوبال
وزير الاتصالات العامة والمخابرات	عبد الحفيظ بوصوف
وزير الشؤون الاقتصادية والمالية	أحمد فرانسيس
وزير شؤون المغرب العربي	عبد الحميد مهمري
وزير الأخبار	محمد يزيد
وزير الشؤون الاجتماعية	بن يوسف بن خدة
وزير الشؤون الثقافية	أحمد توفيق المدني
كتابة الدولة	الأمين خان، عمر اوصديق، مصطفى اسطنبولي[1]

في نفس اليوم من الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، اعترفت بها مجموعة من الدول والحكومات العربية والإسلامية أولها العراق والجمهورية العربية المتحدة واليمن وليبيا وباكستان ثم تلتها مجموعة مت الدول الأخرى بداية من اليوم الموالي[2]

لم يكن صعود فرحات عباس على رأس الحكومة المؤقتة مؤشرا فعليا على تراجع دور ومكانة القادة العسكريين لصالح السياسيين المحترفين في صفوف جبهة التحرير الوطني ولكنه كان في الأصل مخرجا وتسوية لتسابق مستتر بين قادة لجنة التنسيق والتنفيذ البارزين، وقد أشارت الكتابات التاريخية إلى أن تزكية أغلب عناصر تلك اللجنة لترشيح فرحات عباس كان يهدف إلى قطع الطريق على الطموح الشخصي المتزايد عند كريم بلقاسم ورفض كل من بوصوف وبن طوبال فكرة القيادة الفردية والتمسك بمبدأ القيادة الجماعية.[3]

كما أن تعيين فرحات عباس على رأس هذه التشكيلة، راجع إلى مكانته التاريخية وتجربته الطويلة على رأس التيار الليبرالي في الحركة الوطنية وعدم ميل لأي تكتل من التكتلات الموجودة داخل القيادة العليا كما انه كان يتصف بالحكمة وعدم

---

[1] المركز الوطني للارشيف، المصدر نفسه.،

لقد أختير تاريخ 19 سبتمبر 1958 لاعلان عن تأسيس الجكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لسببين اساسيين، أولا، برمجة الفضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة للامم المتحدة التي عقدت في الفترة مابين 13 و21 ديسمبر 1958، الرد على إستفتاء 28 سبتمبر 1958.انظر:Slimane Chikh, op, cit, p 114

[2] علي تابليت، فرحات عباس، رجل الدولة، الطبعة الثانية، مطبوعان تالة، الجزائر 2009، ،ص ص09.08

[3]Mohamed Harbi, op, cit, p 222 \ Gilbert Meynier, op.cit., p212

التسرع في اتخاذ القرارات فكان سلوكه يبحث على الاطمئنان بين معظم القادة[1] ومن جهة أخرى كان هذه التعيين يهدف إلى تسويق صورة سياسية ودبلوماسية جديدة للثورة في الساحة الدولية، لأن فرحات عباس كان يمثل رجلا مناسبا للمرحلة التي لاحت فيها أفاقها ببوادر المفاوضات والتسوية السلمية للقضية الجزائرية.[2]

ضمت أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، تسعة عشر(19) شخصية سياسية ولكن لم يكن بها من الناحية العملية سوى عشر وزراء فعليين إلى جانب رئيس المجلس فرحات عباس،لأن مناصب نيابة رئاسة الحكومة إلى أسندت إلى أحمد بن بلة ووزراء الدولة، لمحمد بوضياف وحسين أيت أحمد ومحمد خيضر ورابح بيطاط كانت بصفة شرفية، كما أن طبيعة كتابات الدولة الثلاث التي منحت لكل من الأمين خان وعمر أوصديق ومصطفى إسطنبولي لم تكن واضحة بشكل يسمح بها كهيئات فعلية داخل الجهاز التنفيذي الجديد للثورة.[3]

وإذا نظرنا في تركيبة هذه التشكيلة الحكومية،نكتشف أنه لم يكن جهازا جديدا في جوهره وإنما مجرد توسيع لهيئة التنسيق والتنفيذ الثانية لان عناصر هذه اللجنة، احتفظوا بالإشراف على الدوائر الهامة التي أصبحت فيما بعد تسمى بالوزرات الثقيلة التي كانت تتركز بها مقاليد القيادة الفعلية للثورة، ويبدو ذلك جليا بالنسبة لكل من كريم بلقاسم (نائب رئيس الحكومة ووزير القوات المسلحة)وعبد الحفيظ بوصوف(وزير الاتصالات العامة والمخابرات) ولخضر بن طوبال (وزير الداخلية) وبعد الباءات الثلاثة، يأتي محمود شريف الذي تولى الإشراف على وزارة التسليح والتموين التي كان عمر أوعمران الأكثر ترشيحا لهذا المنصب لولا إبعاده من طرف كريم بلقاسم في أعقاب تقرير 08 جويلية 1958.[4]

وتم إسناد وزراة الشؤون الخارجية إلى محمد الأمين دباغين والأخبار والشؤون الاجتماعية لثنائي،امحمد يزيد وبن يوسف بن خدة على التوالي وتأكيدا على البعد المغاربي للثورة التحريرية والعلاقات الأخوية، أنشأت وزارة خاصة بشؤون شمال إفريقيا،أسندت للمناضل عبد الحميد مهري وهو سياسي محنك كانت له علاقات

---

[1] حسين مجاود، مرجع سابق، ص 355.

[2]يذهب كل من سليمان الشيخ وحمد حربي وعلى كافي إلى أن تعيين فرحات عباس على رأس الحكومة المؤقتة، كان يهدف إلى تلميع وتسويق صورة قيادة الثورة في الخارج ويعبر عن رغبة هذه القيادة في التفاوض مع فرنسا في أن واحد، بينما إعتبر كل من سعد دحلب ورابح لونيسي أن ذلك الاختيار فرضته الظروف وجاء كحل وسط لمشكل التنافس حول القيادة.وهي قراءة سياسية أكثر واقعية ومنطقية بالنظر إلى تاريخ الثورة.

علي كافي، مصدر سابق، ص 227\ Saad Dahleb, op, cit p 96

سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص 90.

رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، الطبعة الأولى، دار المعرفة، الجزائر 2000، ص ص
28.27

[3] عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 197 \ عمر بوضربة، مرجع سابق، ص ص 49.48

[4] كان العقيد عمر أوعمران ضحية تقري أعده في 08 جويلية 1958 بتونس، إنتقد فيه جميع قادة الثورة في الخارج، بصورة حملت كريم بلقاسم التلويح، فلم يتكف رفقائه بعقوبة حرمانه من عضوية الحكومة المؤقتة وإنما أبعدوه إلى تركيا في مهمة دبلوماسية شكلية، لكن أوعمران نجح في العودة إلى عضوية المجلس الوطني للثورة الجزائرية في نهاية 1959. Voir Mohamed Harbi, Les Archives de la revolution, op cit, p 182.بينما يشير سليمان الشيخ، أن معارضة اوعمران لتحويل لجنة التنسيق والتنفيذ إلى حكومة/ سببت له الإبعاد من الحكومة المؤقتة.

Slimane Chikh, op, cit, p 116

واسعة مع النخب السياسية المغاربية وقد حددت مهام الوزارة في رعاية مختلف شؤون الثورة وتفعيل العلاقات مع الدول المغاربية وهذا تأكيد على أهمية المنطقة في إستراتيجية الثورة التحريرية[1]وتولى الدكتور أحمد فرانسيس،رفيق درب السيد فرحات عباس الشؤون الاقتصادية والمالية وأشرف أحمد توفيق المدني المقرب من أوساط جمعية العلماء على وزارة الشؤون الثقافية.[2]

ويمكن تصنيف الفريق الحكومي إلى مجموعتين رئيسيتين، تكونت أولهما من وزارات سيادة أو سلطة فعلية وتضم القوات المسلحة والداخلية والشؤون الخارجية والاتصالات العامة والمخابرات والتسليح والتموين، أما المجموعة الثانية فقد كانت تشمل وزارات تقنية أو فنية ضمت كل من المالية والأخبار والشؤون الاجتماعية والشؤون الثقافية وشؤون شمال إفريقيا.[3]

لقد كان التمايز شديدا بين وزارات الصنف الأول التي على رأسها مجموعة من القادة الذين كان يتقاطعون قيما بينهم في الانتماء إلى النخبة الثورية الأولى باستثناء كل من محمد الأمين دباغين وحمود شريف، كما أن أغلبيتهم كانت تتمتع بصفة القادة الميدانيين لأن أربعة منهم كان لفترة ما قائدا لولاية تاريخية وكان خامسهم يمتلك تجربة عسكرية احترافية في الجيش الفرنسي.[4]

بينما جاء على رأس وزارات الصنف الثاني من الشخصيات التي كانت تنتمي إلى ما كان يعرف بالطبقة السياسية التقليدية في الحركة الوطنية، لأنهم يشكلون خليطا من المركزيين والبيانيين والعلماء، وعلى الرغم من استمرار عناصر تلك المجموعة في امتلاكهم لصفة العضوية داخل المجلس الوطني للثورة الجزائرية منذ أوت 1956، إلا أن هؤلاء لم يكونوا يتمتعون بالحضور القوي على مستوى هيئات القيادة التنفيذية للثورة التحريرية.[5]

ثالثا- أهداف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

ما يمكننا الإشارة إليه،هو أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أنشأت من أجل تحقيق جملة من الأهداف التالية:

- الرد العملي والعلني على استفتاء 28 سبتمبر 1958الذي أرغم الشعب الجزائري على المشاركة في استفتاء على دستور الجمهورية الخامسة[6]
- محاولة حل مشكلة القيادة بتحقيق نوع من الانسجام والوحدة التي طالما افتقدت لها لجنة التنسيق والتنفيذ وتكاد تجمع أراء أعضاء لجنة التنسيق

---

[1]عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 379

[2] عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 198.

[3] سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص 90.

[4]المرجع نفسه.

[5]عمر بوضربة ، مرجع سابق، ص 49

[6]جاء في الرسالة التي وجهتها الحكومة المؤقتة الر الرئيس جمال عبد الناصر مباشرة بعد تشكيلها:((إن تشكيل هذه الحكومة في هذا الوقت بالذات، إنما هو رد عملي وعلني على ذلك التحدي الصارخ الذي ألقت به الحكومة الفرنسية على وجه الشعب الجزائري المجاهد، عندما أعلنت سياسة الادماج وأخذت في تنفيذها بواسطة إرغام الشعب الجزائري على المشاركة في الاستفتاء الذي تقوم به فرنسا في 28 سبتمبر 1958 حول الدستور الجديد، وتضع حدا فاصلا لما تدعيه الحكومة الفرنسية في مناسبات عديدة من انها لا تجد أمامها ممثلا صحيحا تفاوضه رسميا لمحاولة إيجاد حل للقضية الجزائرية.
أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 402

والتنفيذ على أن المشكلة الأساسية التي عانت منها الثورة التحريرية هي مشكلة القيادة أساسا.[1]

- تعتبر مشكلة الأسلحة من أخطر المشاكل العسكرية التي عانت منها الثورة خلال سنة 1958، فبعد إقامة السلطات العسكرية الفرنسية لخط موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والجزائرية المغربية، أصبح من الصعوبة بمكان إدخال الأسلحة إلى التراب الوطني[2]، لذلك فان اول هدف عسكري برمجته الحكومة المؤقتة هو إيجاد حل لمشكلة التسليح وتقوية القدرات القتالية لجيش التحرير الوطني.
- يندرج تأسيس الحكومة المؤقتة ضمن مسار سياسي عان لمواجهة سياسية الجنرال شارل ديغول والتي تصب في اتجاهين السياسي والعسكري وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي.
- إعادة زرع التفاؤل والأمل لدى فئات الشعب الجزائري الطامحة إلى إعلان حكومة وطنية شرعية تمثله وتواصل النضال من الدعم الفعال على الصعيد الدولي.[3]
- إعادة بعث السيادة الوطنية المغتصبة منذ الخامس جويلية 1830 وهو ما يجسد الوفاء لماضي الدولة الجزائرية.

لقد أنشأت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في ظروف دولية متميزة وحرجة بالنسبة للثورة الجزائرية، لهذا فقد أخذت الأبعاد الدبلوماسية قسما هاما من أهدافها المسطرة والتي يمكن ذكرها في النقاط التالية:

- تدويل القضية الجزائرية
- مواجهة السياسة الخارجية للجنرال شارل ديغول واستعادة المبادرة كخطوة هجومية من الناحية الدبلوماسية.
- سعي جبهة التحرير الوطني إلى تحطيم المؤسسات الاستعمارية القائمة بإيجاد مؤسسات ثورية بديلة لتنشيط العملية الدبلوماسية على المستوى العربي والإسلامي والدولي.[4]
- يعتبر الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عام 1958، إعادة بعث للدولة الجزائرية كشخص من أشخاص القانون الدولي، ذلك أن هذه الشخصية لم تنتهي نهائيا بسيطرة الاستعمار على الجزائر وتحطيم مقاومة الأمير عبد القادر والانتفاضات الشعبية، مما وضع المجتمع الدولي أمام تحدي الاعتراف بها إن عاجلا أو أجلا.[5]
- توفير أداة شرعية ورسمية للتفاوض مع فرنسا وتكذيب إدعاءات الجنرال ديغول الذي كان يتذرع بعدم وجود حكومة تمثل الشعب الجزائري للتفاوض معها.

---

[1] أنظر الظروف الداخلية لتأسيس الحكومة المؤقتة.

[2] المركز الوطني للارشيف، محاضر إجتماع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، 1959.07.01، G004

[3] جريدة المجاهد، العدد \ 1958.10.10 \ أحمد بن فليس، مرجع سابق، ص 77

[4] محمد البجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة علي الخش، دار اليقظة العربية، بيروت 1960، ص 118

[5] المصدرنفسه.، ص ص 120.119

- محاولة جبهة التحرير الوطني الاستفادة من الوضع الدولي آنذاك، المتسم بالصراع الايديولوجي بين المعسكرين الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفياتي والمعسكر الليبرالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية دون أن ينجر عن ذلك تبعية الثورة الجزائرية لأحد المعسكرين، أي الاستفادة من الدعم العسكري والمادي والدبلوماسي للدول الاشتراكية مع المحافظة على استقلالية القرار السياسي الجزائري.[1]
- التصدي للترسانة الإعلامية والدعائية الاستعمارية المضللة للرأي العام الوطني والفرنسي والدولي.
- إقناع الرأي العام الدولي بأن الحكومة المؤقتة قادرة على استلام زمام السلطة وأن المفاوض الجزائري موجود وهو يظهر رغبته في الاتصال ضمن مفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسية على مقتضى الشروط التي أعلنتها الثورة والمهمة الأساسية للحكومة المؤقتة هو تحقيق الاستقلال[2]

لقد أتاح المنفى للحكومة المؤقتة، فرصة كبيرة في التطور من الناحيتين الهيكلية والعملية،لأن أجواء العمل في عدد العواصم العربية، كالقاهرة وتونس والرباط وغيرها منحت هامشا عريضا من الأمن وحرية الحركة لفريق كبير من الوزراء والممثلين الدبلوماسيين والإعلاميين وأعضاء التشكيلات الموسعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، وبعد أقل من سنة واحدة على إنشائها، تحولت الحكومة المؤقتة إلى الهيئة الإدارية والسياسية الأكثر تطورا ونشاطا مقارنة ببقية التنظيمات الثورية، فقد سمح لها الاستقرار في الخارج بأن تتلقى دعما ماليا ومعنويا كبيرا من طرف عدد من الدول العربية والافروأسيوية إلى جانب بعض الدول أوروبا الشرقية.

وتمكنت أيضا من تنظيم سبل التمويل التي كانت تصلها من فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا عن طريق عدد من البنوك التونسية والسورية والمغربية.[3]

اتخذت الحكومة المؤقتة من القاهرة حيث أعلن عن ميلادها مقرا أوليا لرئاستها ومع مطلع عام 1959، شرعت في تنظيم أجهزتها وتأسيس مقررات لوزاراتها في كل من تونس وليبيا والمغرب وفي تشكيل بعثاتها الدبلوماسية التي تم توجيها إلى عدد من الدول في مختلف قارات العالم، كما سارعت إلى احتواء التنظيمات الفيدرالية القديمة في كل من فرنسا و تونس والمغرب وضمها إلى سلطة وزارة الداخلية.[4]

---

[1]مصطفى بوطورة،علاقة جبهة التحرير الوطني بالحكومة المصرية(1962.1954)رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 1984.1983، ص 110

[2]محمد لحسن أزغيدي، مرجع سابق، ص 190

[3]للاطلاع على تفاصيل أكثر على الدعم المالي الذي كان تتلقاه الحكومة الموقتة خلال فترة (1962.1958) أنظر.العنصر الخاص بفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا و انظر كذلك.Gilbert Meynier, op,cit, p p 707.746

[4]كان للحكومة المؤقتة 38 بعثة دبلوماسية (إن العدد كان يبلغ ضعف الدول التي أعلنت إعترافها بالحكومة المؤقتة) وموزعة كالاتي.

14 في أوروبا \ 13 في أسيا \ 07 في إفريقيا \ 04 في أمريكا اللاتينية \ البعثة الدائمة في نيويورك (هيئة الأمم المتحدة)

Philippe Tripier, op, cit, p 474

رابعا - المواقف الدولية من تأسيس الحكومة المؤقتة:
تباينت المواقف الدولية إزاء الإعلان عن تشكيل أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية ويمكننا أن نرصد ردود الفعل الدولية تجاه هذا الحدث في المواقف الآتية:

1- الدول العربية:
لم يطرح اعتراف الدول العربية بالحكومة المؤقتة أي مشكل، ذلك انه بمجرد الإعلان عن تأسيسها، تلقت اعتراف خمس دول في نفس اليوم وهي الجمهورية العربية المتحدة، ، تونس، ليبيا، المغرب ثم تلاه اعتراف كل من المملكة العربية السعودية والمملكة الهاشمية الأردنية والسودان ولبنان وتعد العراق أول بلد عربي بادر بالاعتراف بالحكومة المؤقتة و كان ذلك في نفس اليوم الذي تم فيه الإعلان عن تأسيسها، حيث ما أنهى فرحات عباس كلمته التي ألقاها أما جمع غفير من الجمهور حتى نهض سفير العراق بالقاهرة ليعلن أن الحكومة العراقية قد اعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وأبدى استعداده لدعم الثورة الجزائرية ماديا ومعنويا،وفي 1958.11.13 أعلنت الحكومة العراقية مساندتها للجزائر المجاهدة المعبر عنه بقطع العراق لعلاقاته الاقتصادية مع فرنسا وقد نقلت جريدة المجاهد هذا الخبر مع صورة لقائد الثورة العراقية عبد الكريم قاسم بالصيغة التالية:((إن الحكومة العراقية وفي إطار التأييد والمؤازرة اللتين تحيط بهما قضية الجزائر، قد قررت وقف كل نشاط اقتصادي وتجاري للفرنسيين في العراق وطلبت من المستوردين والشركات الخاصة التي تعمل لحساب الدولة العراقية، أن تمتنع عن إبرام أية عقود جديدة مع الشركات الفرنسية.)) وأضافت جريدة المجاهد: ((وعلمنا أن الشركات الفرنسية كانت فيما مضى تعتبر العراق فريسة شهية تدر عليها الربح الوفير على حساب الشعب وأن 70% من المشاريع العراقية الكبرى مثل تعبيد الطرقات وإقامة الجسور والسدود والمنشئات الكبرى والمصانع، كانت تنفذ على يد شركات فرنسية تجني من ورائها أموالا طائلة تحولها إلى رصاص يوجه نحو صدور الجزائريين.))[1]
كما التزم بدفع نصف مليون دولار حصته من المساعدات المالية المقررة من طرف الجامعة العربية.[2]
تعتبر هذه الاعترافات العربية تجسيدا للمساندة الواسعة للوطن العربي تجاه الثورة التحريرية وتتويجا للنشاط الدبلوماسي الحثيث والذي تمثل في البعثات رفيعة المستوى التي أوفدتها لجنة التنسيق والتنفيذ إلى هذه البلدان[3].

2- الدول الإسلامية:
يمثل العالم الإسلامي بالنسبة للحكومة المؤقتة امتداد طبيعي للبعد الديني للشعب الجزائري و المتمثل في الانتماء إلى الأمة المحمدية، ولهذا كان النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة قويا في هذا الفضاء الإسلامي من أجل الحصول على الدعم المعنوي والمادي وكذا تقوية القضية الجزائرية في المحافل الدولية، وكان للدول

---

[1] جريدة المجاهد، العدد 33،\ 1958.12.08، ص 06
[2] المصدر نفسه.
[3] المركز الوطني للأرشيف، علبة رقم 05، ملف 11، وثيقة 03 \ 1960.06.29

الإسلامية الغير العربية مثل إندونيسيا وأفغانستان وتركيا وباكستان وإيران،الأثر الايجابي بعد الاعتراف بالحكومة المؤقتة حيث رحبت إندونيسيا ترحيبا بقيام الحكومة المؤقتة وتم اعترافها الرسمي في 1958.12.27 وقالت:((إن الحكومة الاندونيسية تؤمن بأن ميثاق الأمم المتحدة و مبادئ باندونج، ستفتح مجالا للدولتين وهما الجزائر وفرنسا لتعيد علاقتهما التي كانت قائمة على أسس استعمارية إلى علاقات بين دولتين تقوم على مبادئ القانون الدولي، إن قرار الحكومة الاندونيسية بالاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، يتفق مع رغبة الشعب الاندونيسي المناهض للاستعمار كما يتفق مع سياسة الحياد الايجابي التي تتمسك بها إندونيسيا.))[1] مما حفز القوى السياسية الداخلية في إندونيسيا ومنها الحزب الاشتراكي الاندونيسي الذي وجه رسالة تهنئة إلى جبهة التحرير الوطني[2]

ومن مواقفها المؤيدة للقضية الجزائرية، الدور المميز الذي لعبته في مشاركتها في المؤتمر الاشتراكي الآسيوي الثاني المنعقد بمدينة بومباي الهندية والذي حضرته آنذاك أغلبية الأحزاب الاشتراكية الآسيوية ومن خلاله تمكنت إندونيسيا إقناع المشاركين بضرورة توجيه اللوم إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي بسبب تخاذله أمام حكومته تجاه القضية الجزائرية وهذا ما دفع بالمشاركين في المؤتمر،اعتبار زعماء الحزب الاشتراكي الفرنسي خونة ومرتدين عن مبادئ المذهب الاشتراكي بسبب دعمهم المطلق لسياسة بلادهم القائمة على الحديد والنار في الجزائر وبالتالي طالب المشاركون من إدانة الحكومة الفرنسية والعمل على مواجهتها بكل الوسائل.[3]

وبرغم الضغوط والتهديدات الفرنسية لها، لم تتراجع إندونيسيا عن دعمها للحكومة المؤقتة وعن برمجة زيارة لرئيسها فرحات عباس إليها في خريف 1959 بل وأكدت موقفها المبدئي الصارم بمنها هبة مالية ثانية بعد تلك التي منحتها للثورة و المقدرة بخمسمائة ألف دولار(500.000) في مارس 1958.[4]

ومن ناحية أخرى ساعدت الحكومة المؤقتة الاندونيسية الوفد الخارجي للحكومة المؤقتة من توسيع نشاطه الإعلامي والدعائي داخل أراضيها دون مراقبة تحركات أعضاء المكتب الواحد في العاصمة جاكرتا، وهذا ما ساهم بشكل كبير في تقديم المساعدات و المعونة للاجئين الجزائريين، وإيصال كل ما له علاقة بالقضية الجزائرية من معلومات ونشرها حتى بين الدول المجاورة لاندونيسيا ومنها على وجه الخصوص ماليزيا الإسلامية التي وعدت ممثل الجزائر بالتدخل لدى حكومات الفلبين و اليابان بقصد تسهيل نشاط جبهة التحرير الوطني بهما والحصول منهما على مواقف مؤيدة في الأمم المتحدة وقد أوكلت هذه المهمة إلى الوفد الخارجي برئاسة لخضر الابراهيمي و محمد الصديق بن يحيى.[5]

---

[1] حسين مجاود، مرجع سابق، ص 227

[2] جريدة المجاهد، العدد 30\ 1958.10.10، ص 08

[3] جمال قنان، دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1996، ص 10

[4] مريم ضغير، مرجع سابق، ص ص 239.238

[5] المركز الوطني للارشيف محاضر إجتماع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، تقرير وزراة الخارجية، رقم 04.

بقيت الحكومة الاندونيسية على موقفها الثابت المؤيد للقضية الجزائرية منذ مؤتمر باندونج عام 1955 وإن كان هذا التأييد سياسيا بالدرجة الأولى، إلا أن جبهة التحرير الوطني كانت في تلك الفترة بأمس الحاجة إلى أي تأييد مهما كان نوعه، يفضي إلى إرغام الحكومة الفرنسية على الاعتراف بالسيادة الوطنية التي سلبت منذ 1830 خاصة وأن إندونيسيا بقيادة الزعيم أحمد سوكارن، كان لها وزنها السياسي على الساحة الدولية في تلك الفترة من التاريخ المعاصر الذي شهد موجة كبيرة لحركات التحرر في العديد من بلدان العالم.[1]

وبخصوص الهند فقد دعمت القضية الجزائرية بفضل زعيمها جواهرلال نهرو الذي عرف بتضامنه مع حركات التحرر في العالم حيث سمح لجبهة التحرير الوطني بفتح مكتب لها في العاصمة نيودلهي بعد تأسيس الحكومة المؤقتة والذي تركت له الحرية الكاملة في الاتصال بالمنظمات والأحزاب الهندية وجمع الإعانات برئاسة كل من توفيق بوعتورة و السيد الشريف قلال سيكلل هذا المسعى بنجاح خلال دورة حزب المؤتمر الحاكم الذي جرت أشغاله في جانفي 1959 حيث تمكن ممثل جبهة التحرير من الالتقاء عدة مرات مع مسؤولين سامين في وزارة الشؤون الخارجية الهندية، كما اتخذ كل من توفيق بوعتورة والشريف قلال من الهند مركزا لنسج اتصالات كثيفة مع زعماء العالم الثالث الذين كانوا يفدون إليها [2] كما ساندت طرح ومناقشة القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة [3]، غير أن الحكومة الهندية لن تعترف بالحكومة المؤقتة رغم الطلبات التي أرسلتها وزارة الشؤون الخارجية للحكومة الهندية في هذا الموضوع[4]

3- الدول الأسيوية والإفريقية:

تعتبر مجموعة الدول الأسيوية أول بوابة فتحت في طريق تدويل القضية الجزائرية بعد الوطن العربي من خلال السماح لممثلين عن جبهة التحرير الوطني حسين أيت أحمد ومحمد يزيد المشاركة في مؤتمرها التأسيسي للكتلة في باندونج في أفريل 1955 وهو ما سيفتح أفاق رحبة للقضية الجزائرية من خلال إخراجها من ثنائية الصراع الجزائري الفرنسي.[5]

بعد تأسيس الحكومة المؤقتة، أرسل رئيس الصين ماوتسي تونغ ورئيس مجلس الدولة شوان لاي إلى رئيس مجلس الحكومة المؤقتة ببرقيتين للتهنئة على التوالي، وقررت الحكومة الصينية اعترافها بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 22 سبتمبر 1958 وبذلك أصبحت الصين أول دولة غير عربية تعترف بالحكومة المؤقتة ثم تليها كوريا الشمالية في 25 سبتمبر 1958 ثم الفيتنام الشمالية يوم 26 سبتمبر من نفس السنة.[6]

---

[1] مريم ضغير، مرجع سابق، ص 240

[2] سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية (1960.1961)، دار الحكمة، الجزائر 2010 ص 151

[3] المركز الوطني للارشيف الوطني، محضر إجتماع 1959.07.01 \ G004

[4] المركز القطني للارشيف، وزارة الشؤون الخارجية، برقية إلى السفارة الهندية بالقاهرة\ 1960.06.29\ علبة رقم 05 \ ملف11\الوثيقة رقم 3

[5] حسين مجاود،مرجع سابق، ص 227

[6] المركز الوطني للارشيف، مصدر سابق.

ثم تلتها اعترافات من الدول الإفريقية وهي أنغولا في 28 سبتمبر1958 ثم غانا وغينيا في 10 جويلية 1958.[1]

4- الاتحاد السوفياتي:

يعتبر الدعم المبدئي للاتحاد السوفياتي والنظم الشيوعية لحركات التحرر في العالم مبدءا هاما في سياستها الخارجية، انطلاقا من إيمانها بضرورة تصدير الثورة للقضاء على الأنظمة الرأسمالية الاستعمارية تم تصدير الشيوعية إلى تلك البلدان في مرحلة ثانية، غير أن موقف الاتحاد السوفياتي من الثورة الجزائرية ظل يراوح مكانه في إطار التردد من 1954 إلى غاية نهاية 1957، حيث أنه في سنة 1956، كان يفضل إقامة حكومة فرنسية يتحالف فيها الاشتراكيون والشيوعيون على تأييد القضية الجزائرية وهذا أملا في تغيير الاتجاه العام للسياسة الفرنسية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي.[2]

كما عبر وزير خارجية الاتحاد السوفياتي في ماي 1956عن رغبة بلاده في بقاء فرنسا في الجزائر بشرط أن يكون الحل مرضيا للجزائريين والفرنسيين وهو ما يفسر مغازلة لحكومة الاشتراكي الفرنسي غي مولي.

ففي إطار الحرب الباردة، أبدى الاتحاد السوفياتي فتورا في مواقفه من القضية الجزائرية ومرد أن فرنسا أرادت إيهام موسكو بأنها بصدد انتهاج سياسة دولية مستقلة عن تلك التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية، أملا في ربح الاتحاد السوفياتي الطامح إلى إخراج فرنسا من المعسكر الأمريكي الغربي وإحداث شرخ يضعف الكتلة الغربية وحلف شمال الأطلسي، كما ترجع خلفيات هذا الموقف السوفياتي إلى تخوفه من إمكانية حلول الولايات المتحدة الأمريكية محل فرنسا في الجزائر في حال انسحابها منها. لكن الموقف السوفياتي سيتغير مع نهاية 1957 وبداية 1958 بفعل عدة عوامل منها:

. تطور الثورة داخليا مما حذا بالجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها عام 1957 إلى إصدار لائحة بخصوص الجزائر تضمنت الدعوة إلى حل سلمي للقضية الجزائرية.

. انتشار صدى الثورة الجزائرية وتزايد التضامن الافروأسيوي مع كفاح الشعب الجزائري.

. اهتمام الصين الشعبية وبكفاح الشعب الجزائري ودعمه سياسيا وماديا للقضية الجزائرية.

. جهود بعض الحكومات العربية مثل الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة لدى حكومة وسفراء الاتحاد السوفياتي وهذا بطلب من الحكومة المؤقتة.[3]

كل هذه التطورات الداخلية والخارجية توجت بتحولات هامة في الموقف السوفياتي، بدءا بإبدائه الاهتمام بالقضية الجزائرية ثم تقديم الدعم المادي للاجئين و لجيش التحرير الوطني وهو ما تم الاتفاق عليه إثر زيارة وفد عن الحكومة المؤقتة إلى الإتحاد السوفياتي بقيادة بن يوسف بن خدة في 13 أكتوبر 1959

---

[1] المركز الوطني للأرشيف مصدر سابق، 1960.06.29.

[2] عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 175

[3] Henri Alleg, La guerre d Algérie, t2, édition Actuel, Paris, 1981, p p 582.585

ولقائه بالأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي نيكتا خروتشوف.[1] ويتضاعف الدعم السوفياتي للثورة الجزائرية حتى يتوج باعترافه بالحكومة المؤقتة في أواخر عام 1960 بفعل الانعكاسات الايجابية التي أحدثتها مظاهرات 11 ديسمبر 1960 على الصعيد الدولي والتي أدت بالأمم المتحدة إلى الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وهو ما سيدفع الاتحاد السوفياتي و المجتمع الدولي لاتخاذ مواقف أكثر إيجابية تجاه القضية الجزائرية.[2]

وبخصوص موقف الديمقراطيات الشعبية(دول أوروبا الشرقية) فانه لا يختلف كثيرا عن الموقف السوفياتي بحكم النفوذ الكبير على دولها بل أعطت عدد من دول أوروبا الشرقية في علاقاتها مع الجزائر للحزب الشيوعي الجزائري الذي بقي يعارض جبهة التحرير الوطني ويرفض حل هيئاته، وفي انتظار التحولات التي ستغير الموقف السوفياتي ومنه تغيير مواقف هذه الدول،ركزت الحكومة المؤقتة في نشاطها الدبلوماسي في اتجاه دول أوروبا الشرقية على توفير الدعم المادي للاجئين والطلبة والثورة،وهو الدعم الذي اقتصر على ألمانيا الشرقية ويوغسلافيا.[3]

تغير موقف دول الكتلة الشرقية منذ نهاية 1960، فبعد الاعتراف السوفياتي، اعترفت بدورها هذه الدول بالحكومة المؤقتة سنة 1961 لظهور بوادر حل القضية الجزائرية من خلال القرارات الأممية ومن خلال الشروع في أول مفاوضات رسمية بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية في محادثات إيفيان الأولى في 20 ماي 1961 وهو ما يعني مراعاة مصالحهم مع الدولة الجزائرية المستقلة وعدم تضييع الفرصة.[4]

5- الكتلة الغربية الرأسمالية :

لقد علقت الحكومة الفرنسية على تشكيل الحكومة المؤقتة واعتراف العديد من الدول بها، بأن الأمر يتعلق "بفعل لا معنى له" و برروا هذا الحكم،بأن هذه الحكومة:

- ليست لها أرض تمارس عليها سيادتها.
- أنها حكومة منفى من دون أن تكون قد نفيت من قبل.
- أنها لن تستطيع أن تعتبر نفسها منتخبة من قبل السكان أو حتى من قبل مجموعة منهم ومع ذلك تزعم أنها مسؤولة عنهم.

وعلى هذا الأساس وصلوا إلى نتيجة مفادها أن الحكومة المؤقتة ولدت من العدم وتبسط سلطتها على العدم ولهذا يمكن القول أنها لا شيء.[5] وأنه على ضوء

---

[1] نيكتا خروتشوف، شخصية سياسية سوفياتية مسالمة حكم الاتحاد السوفياتي (1959.1964)، دعا إلى التعايش السلمي بين المعسكر الشيوعيو المعسكر الراسمالي لإبعاد شبه الحرب الساخنة، وفضل الطرق السلمية في تسوية الخلافات في العالم.
حسين مجاود، مرجع سابق، ص 228.

[2] Mohamed Lebdjaoui, Vérité sur la révolution Algérienne, op, cit, p 211

[3] المركز الوطني للثورة، (1959.1960) مصدر سابق.

[4] تقرير السيد بن حبيلس حول العلاقات بين الحكومة المؤقتة و الدول الاشتراكية في Mohamed Harbi, Les archives, op cit, p 47

[5] C.A.O.M. – Aix- en Provence- boite 81F- 197.

القانون الدولي، لا تستحق الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الاعتراف بها لأنها لا تتوفر على شروط تتطلبها الممارسة الدولية التي أصبحت عرفا دوليا وهي:

- أن وجود حكومة في المنفى يفترض وجود سابقا للدولة، في حين لم تكن هناك دولة جزائرية.
- أن لجوء حكومة إلى المنفى هو نتيجة، إما لحرب دولية أو لحرب أهلية، فالاحتمال الأول مستبعد، لان القانون الدولي لا يعتبر الجيش الفرنسي جيشا أجنبيا وأن الحكومة المؤقتة لم تطرد من الجزائر ولكنها تشكلت في القاهرة، أي في أرض أجنبية، كما أن فرضية الحرب الأهلية مستبعدة أيضا.
- يجب أن تكون الحكومة اللاجئة منتخبة وإن لم يتوفر هذا الشرط فعليها أن تبرهن أنها تمارس سلطة فعلية على الأرض التي تراقبها.[1]

غير أن محمد لبجاوي[2] الذي كلف بوضع الأسس القانونية التي تبرر شرعية الحكومة المؤقتة من وجهة نظر القانون الدولي، رد على هذا التحليل الذي يجهل الأوضاع السائدة في الجزائر بقوله: ((إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لا تعتبر حكومة لاجئة، لأنها استمدت شرعيتها من المؤسسات الجزائرية التي أنشأت داخل الجزائر في إطار مسار الشرعية الثورية، ثم تطورت بشكل متزامن في داخل الجزائر وخارجها في إطار مسار الشرعية الثورية.))[3] في إشارة منه إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ.

ومن جهتها نشرت فيدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا مذكرة تتضمن الأسس القانونية التي تستمد منها الحكومة المؤقتة مشروعيتها ومما جاء فيها((أن إعلان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية جاء طبقا لإرث تاريخي ولتطور سوسيولوجي ولإرادة سياسية للشعب الجزائري وإن إنشاء الدولة والحكومة المؤقتة يتطابق مع متطلبات القانون الدولي وفقا للمبررات التالية:

- إن الدولة والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي تتشرف بالمطالبة بالاعتراف بها،لا تشكل كيانات قانونية جديدة ولكنها تمثل مؤسسات قديمة بعثت من جديد، فالأمر لا يتعلق بالاعتراف بدولة جديدة ولكنها تكريس انبعاث لدولة كانت موجودة.[4]

---

[1] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص،ص 358.357 .

Maurice Flory, évolution internationale du problème algérien, in revue de l action, décembre 1959, p 183

[2] من أشهر رجال القانون الجزائريين، إشتهر بمؤلفه "الثورة الجزائرية والقانون" الذي صدر عام 1961، شغل منصب مستشار لفرحات عباس، رئيس الحكومة المؤقتة في فترة (1959.1961) ثم أمين عام للحكومة (1962.1965) كما شغل منصب سفير الجزائر في بارسي(1971.1979) ثم تولى منصب سفير الجزائر فى الأمم المتحدة ثم رئيس محكمة لاهاي ،عينه الرئيس لمين زروال رئيسا للهيئة المستقلة لمراقبة الانتخابات الرئاسية في أفريل 1999 ثم عين بعد ذلك رئيسا للمجلس الدستوري الجزائري ثم أصبح وزيرا للشؤون الخارجية 2004.

رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 358.

[3] C.A.O.M, Aix – en Provence, boite 81F- 197, FLN document memorandum juridique, édité par la fédération de France du FLN.

[4]كانت مختلف الحكومات الفرنسية المتعاقبة قبل 1830 تعترف بالدولة الجزائرية وهو ما يدل عليه المعاهدات و المراسلات التي كل كانت قائمة بين الدولة الجزائرية وفرنسا. انظر:

Eugène Plantet, correspondances des Days d Alger avec la cour de France (1579.1830) t2 ,1579-1833,édition Alcan, Paris, 1889.

وحتى لو افترضنا أن الدولة الجزائرية لم تكن موجودة في الماضي، وحتى لو افترضنا أن حقوقها صودرت من قبل المحتل، فان نشأتها الحالية مطابقة للقانون الدولي الحالي الذي يكرس حق الشعوب في حكم نفسها بنفسها.
وحتى لو افترضنا أن الدولة الجزائرية لم تكن موجودة في الماضي، وحتى لو افترضنا أن القانون الدولي لم يكرس حق الشعوب في حكم نفسها بنفسها، فان الإنشاء الحالي للدولة الجزائرية ليس أقل تطابقا مع القانون الدولي الذي يوافق على أن ميلاد دولة ما يعتبر حدثا يستحيل الاعتراض عليه من الناحية القانونية،وتحدثت فيدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا بعد ذلك عن الوجود القانوني للدولة الجزائرية قبل الاحتلال الفرنسي عام 1830،وأكدت ما يلي:

- إن سيادة الشعب الجزائري لا يمكن اعتبارها من الناحية القانونية لاغية بفعل الاحتلال الفرنسي منذ 1830، فالدولة الجزائرية تعتبر عضوا في المجتمع الدولي.
- إن قرار إلحاق الجزائر بفرنسا يعتبر لاغيا من الناحية القانونية.
- لا يمكن اعتبار الغزو الفرنسي للجزائر إلا "احتلالا حربيا" أي أنه ظاهرة مؤقتة لا يمكنها أن تلغي السيادة الجزائية.[1]

أما الجنرال شارل ديغول وإن اعترف بأن جبهة التحرير الوطني تمثل قوة معتبرة، فقد رفض الاعتراف بها وبالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي شكلتها وهدد بان فرنسا ستعمد إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع أية دولة تعترف بها وما جاء في تصريحه:((لقد رغبت جبهة التحرير الوطن بعد أن أرسلت مبعوثا رسميا، إجراء محادثات معها في بلد محايد،على أمل أن يكون ذلك اعترافا ضمنيا بها من قبل فرنسا وهو ما أرفضه لأنني لا أريد أن اعترف بهذه المنظمة، إنها حقل تمثل قوة معتبرة ولكنها لا تمثل الجزائر بل لا تمثل حتى مسلمي الجزائر، لقد حاولت المنظمة الخارجية، في إشارة منه إلى الحكومة المؤقتة، كسب الاعتراف من قبل عدد كبير من الدول، ولكن دون جدوى، وقد بينت لكل الأمم أن فرنسا ستسحب سفرائها مباشرة من كل البلدان التي تعترف بهذه المنظمة وأنا لا أتحدث عن أمريكا والانجليز بلعن الاتحاد السوفياتي والهند.))[2]
غير أن الحكومة المؤقتة كانت تدرك أن تطورات الثورة الجزائرية وما ينجر عنها من مزيد من الانقسامات داخل فرنسا ومن مخاطر عزلة دولية وإفلاس اقتصادي، سيدفع الحكومة الفرنسية إلى الاعتراف بها، ممثلا ووحيدا للشعب الجزائري، مما سيمهد لمفاوضات مباشرة على أساس حق تقرير المصير باعتباره حقا شرعيا لكل الشعوب، كرسته المواثيق الدولية، ولهذا باشرت فورا نشاطها من خلال تسويق وجهات نظرها فيما يتعلق بسبل حل النزاع، أملا في كسب مزيد من الاعتراف والدعم الدولي، فعقب أول اجتماع للحكومة المؤقتة، أدلى رئيسها السيد فرحات عباس بأول تصريح حكومي شرح فيه مواقف حكومته حول العديد من القضايا، فأشار إلى أن الإعلان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تم باسم الشعب

[1]C.A.O.M, Aix – en Provence, boite 81F- 197, FLN document mémorandum juridique, édité par la fédération de France du FLN.
[2]C.A.O.M, Aix- en Provence, boite 81F – 197, op, cit.

الجزائري الذي يقاتل منذ أربع سنوات من أجل بعث الدولة الجزائرية من جديد،[1]وأصر على التأكيد بأن الشعب الجزائري، شعب مسالم وأن الاستعمار الفرنسي أجبره على حمل السلاح من أجل الحصول على حريته واستقلاله بعد أن استنفد كل الوسائل السلمية،وأن الشعب الجزائري ليس فرنسيا وأن وهم الجزائر الفرنسية وأسطورة الإدماج ليس لهما أساس إلا سياسة القوة، ونوه بدعم الدول العربية والدول الافروأسيوية وكل المؤمنين بالقيم الديمقراطية في فرنسا وأوروبا وأمريكا، ثم أكد استعداد الحكومة المؤقتة للدخول في
في مفاوضات مع فرنسا لإيجاد حل سلمي للمشكلة الجزائرية، فالشعب الجزائري رغم قوة الدعم الذي يستفيد منه، إلا أنه لا يريد الحرب من أجل الحرب وهو عدو الاستعمار وليس عدو الشعب الفرنسي.[2] وفي الأخير أعلن التزام حكومته بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتمت ترجمة هذا الالتزام بمبادرة حسن نية اتجهت الحكومة الفرنسية من خلال أول مرسوم صادقت عليه الحكومة المؤقتة في اجتماعها الذي عقدته بالقاهرة في 03 أكتوبر 1958، حيث تضمن عفوا بدون شروط عن الجنود الفرنسيين الذين تم أسرهم من قبل جيش التحرير الوطني وتسليمهم إلى أسرهم عن طريق منظمة الصليب الأحمر الدولي.[3]
أما فيما يخص موقف الدول الأوربية الغربية الأخرى من تأسيس الحكومة المؤقتة والتي تعتبر الحليف الطبيعي لفرنسا، فقد ساندت سياسية فرنسا في الجزائر.

6- موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

كانت فرنسا خلال مرحلة الثورة الجزائرية تحتل مركزا أساسيا بالنسبة للحلف الأطلسي في خارطة النظام الدولي آنذاك وبالتالي كانت بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية صمام أمن في وجه الدول الاشتراكية والشيوعية في أوروبا، خاصة وان الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد بنت مصالحها الاقتصادية في أوروبا بالدرجة الأولى وهذا ما دفع بساسة الفرنسيين إلى اعتبار انتماء فرنسا إلى النظام الغربي المسير من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ضمان لأمنها وسلامة مصالحها في مستعمراتها.[4] وعليه فان فرنسا في الحلف الأطلسي ما هي إلا قطب من أقطاب الخاضع للهيمنة الأمريكية، لكن رصيدها التاريخي لكونها إحدى الدول الاستعمارية الكبرى التي شهدها العالم، أبقى على بعض من هيبتها القديمة بين دول الحلف الأطلسي فر أوروبا الغربية.[5]
وجد شركاء فرنسا أنفسهم أمام الأمر الواقع تجاه فرنسا من حيث ارتباطهم بها في إطار التعاون العسكري والاقتصادي ضمن الخلف الأطلسي والمجموعة الأوروبية، وهو الوضع الذي يفرض على هؤلاء دعم فرنسا وبالتالي فإن التعاون الغربي استطاع خلق قاعدة لدعم فرنسا بطريقة غير معلنة وغير مباشرة سياسيا وعسكريا.[6]

---

[1] جريدة المجاهد، العدد 30\ 10 أكتوبر 1958
[2] المصدر نفسه.
[3] المصدر نفسه.\Slimane Chikh, op, cit, p 117
[4] Elsenhans Hartmut, op, cit, p 250
[5] مريم ضغير، مرجع سابق، ص 395
[6] جريدة المجاهد، العدد 14 \ 1957.10.15، ص 03

لقد توسعت اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بمصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى،لذلك كانوا ينظرون إلى الجزائر كجزء من العالم العربي الغني بالبترول وعليه فان سياستها في المغرب العربي لا تخرج عن هذا النطاق، فهي محددة بهدف معين هو ضمان مصالحها الطاقوية في العالم العربي عن طرق الأنظمة السياسية الخاضعة لها[1]

وانطلاقا من هذا المنطق، فان المغرب العربي والشرق الأوسط كانت تمثل قاعدة مهمة من أجل أمن أوروبا وجبهة متقدمة في وجه التوسع الشيوعي السوفياتي.[2]

هذه الأهمية التي كانت عليها منطقة المغرب العربي، دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الالتفات إليها والاهتمام بها أكثر من المستعمرات الفرنسية الأخرى لما كانت تزخر بها من موارد طبيعية إلى جانب موقعها الجغرافي المميز في القارة الإفريقية و تواجدها على ساحل البحر الأبيض المتوسط.[3]

وبناءا على هذه المعطيات الجيوإستراتيجية يتجلى موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الجزائرية في العوامل التالية:

1. إن العلاقات مع دول العالم خاصة دول العالم الثالث، منعت الولايات المتحدة الأمريكية من الضغط مباشرة على محاولات فرنسا في الاحتفاظ بالنظام الاستعماري وعليه فان الولايات المتحدة الأمريكية كانت مستعدة لمباركة أي حل تعرضه فرنسا حول القضية الجزائرية شريطة أن يكون هذا الحل مقبول من الطرفين.

2. إن ظهور أنظمة في المغرب العربي ذات نهج رأسمالي وموالية للغرب، لا يمكن للسياسة الفرنسية زعزعة استقرارها في الشمال الإفريقي.

3. نظرا لأهمية القضية الجزائرية في تأثيرها على النظام السياسي الفرنسي فان الولايات المتحدة ترى من الضروري منع الجبهة الشعبية من الوصول إلى السلطة وحماية جيران الجزائر لكونهم ينتهجون النظام الرأسمالي وكذلك الحفاظ على التوجهات الجديدة ضد الاتحاد السوفياتي في الحكومات الجديدة.[4]

أصبحت القضية الجزائرية محل اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أصبحت الحرب حقيقية ملموسة في تأثيرها على الأوضاع الداخلية لكل من تونس والمغرب بعد أن استطاعت جبهة التحرير الوطني تأسيس قواعد خلفية في الأراضي التونسية والمغربية، وهو ما دفع بالحكومة الأمريكية في الإسراع إلى حماية أنظمة تعتبرها حليفة للغرب والرأسمالية، في حين كانت فرنسا تعتبر هذه الدول عبارة عن قواعد خلفية للثورة الجزائرية و بالتالي تهدد وجودها في الجزائر، وهذا ما جعل الولايات المتحدة تسرع في إبلاغ كل الأطراف عن رغبتها في التدخل لحل القضية.[5]

---

[1]Elsenhans Hartmut, op, cit, p 252

[2]ibid.

[3]جريدة المجاهد، العدد 17، 1958.02.01، ص04

[4]مريم صغير، مرجع سابق، ص 398

[5]Elsenhans Hartmut, op, cit, p258

إن تطـور الأحـداث السياسـية وعـدم اسـتقرارها فـي السـاحة الفرنسـية حيـث تسـاقطت الحكومـات الواحـدة تلـوى الأخـرى بسـبب قـوة الثـورة عسـكريا فـي الـداخل وانتصـارها سياسـيا فـي الخـارج، دفـع بالولايـات المتحـدة الأمريكيـة إلـى مراجعـة مواقفهـا السياسـية تجـاه القضـية الجزائريـة، ففـي جـانفي مـن عـام 1958 اسـتقبل موظفـون سـامون فـي كتابـة الدولـة الأمريكيـة وفـدا رسـميا عـن جبهـة التحريـر الـوطني وكـان ذلـك لأول مـرة منـذ تـدويل القضـية الجزائريـة عـام 1955، وفـي نفـس السـياق تلقـى السـفراء الأمريكيـون فـي العديـد مـن الـدول أمـرا مـن حكـومتهم يخـول لهـم الـدخول فـي اتصـالات مـع ممثلـي جبهـة التحـري الوطني،وهـذا يعنـي بالدرجـة الأولـى أن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة أدركـت أن مـزاعم حليفتهـا فرنسـا فـي القضـاء علـى الثـورة واسـتتباب الأمـن داخـل الجزائـر أكذوبـة وبالتـالي لابـد مـن محاولـة كسـب ممثلـي الشـعب الجزائـري حتـى لا تسـقط الثـورة فـي كـف الشـيوعية وتصـبح خطـرا يهـدد مصـالحها فـي منطقـة المغـرب العربـي[1] ومـن جهـة أخـرى كانـت فرصـة لجبهـة التحريـر الـوطني مـن عـرض الحقيقـة التـي مـن أجلهـا الثـورة الجزائريـة والمتمثلـة فـي تصـفية الاسـتعمار كبنـد أساسـي مـن بنـود ميثـاق الأمـم المتحـدة الـذي كانـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة مـن الدول الأولى التي وضعت بنوده ووافقت عليه في إطار الأمم المتحدة.[2]

لقـد أدى قبـول الجنـرال شـارل ديغـول عـام1961 بمبـدأ المفاوضـات مـع الحكومـة المؤقتـة إلـى زيـادة انفتـاح الولايـات المتحـدة الأمريكيـة علـى ممثليهـا عـن طريـق سـفرائها فـي العديـد مـن دول العـالم وهـذا مـا حـدث لسـفيرها فـي تـونس الـذي اسـتقبل رسـميا وفـد ا عـن الحكومـة المؤقتـة وكـان ضـمن الوفـد كـل مـن أمحمـد يزيـد و عبـد الحفـيظ بوصـوف حيـث تنـاول الطرفـان مسـتقبل العلاقـات بـين الولايـات المتحـدة الأمريكيـة و الحكومـة الجزائريـة المسـتقلة و قـد عمـدت الحكومـة الأمريكيـة علـى استمرارية اللقاءات بينها وبين ممثلي الحكومة المؤقتة.[3]

إن مواقـف المواقـف السياسـية للولايـات المتحـدة الأمريكيـة المتذبذبـة تجـاه القضـية الجزائريـة لـم تكـن فـي صـالح القضـية الجزائريـة ، لان الحكومـة الأمريكيـة لـم يكـن مـن مصـلحتها أن تسـتقل الجزائـر عـن فرنسـا، لـذلك تجلـى دعمهـا السياسـي لفرنسـا منـذ طـرح القضـية الجزائريـة علـى منظمـة الأمـم المتحـدة، لكـن هـذا الموقـف الصـارم ضـد الجزائـر تحـول مـع نهايـة 1957 إلـى التهديـد بـالتخلي عـن دعمهـا لفرنسـا إذا مـا لـم تغيـر سياسـتها و هـذا الموقـف عبـر عنـه آنـذاك رئـيس الدبلوماسـية الأمريكيـة كـابوت لـودج(Cabot Lodge)، فبعـد أن دعـم سـابقا مواقـف فرنسـا لـدى اللجنـة السياسـية للجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة ضـد تـدويل القضـية الجزائريـة، صـح عـام 1959 بعـدم التصـويت ضـد قـرارات الكتلـة الافرواسـيوية داخـل الأمـم المتحـدة المتعلقـة بالقضـية الجزائرية.[4]

وعلـى الـرغم مـن التحـذيرات التـي أصـدرتها الحكومـة الأمريكيـة لفرنسـا،إلا أنهـا تراجعـت عـن سياسـتها المعارضـة لفرنسـا تجـاه القضـية الجزائريـة وأعلنـت عـن

---

[1] Elsenhans Hartmut, ibid

[2] مريم صغير، مرجع سابق، ص 403

[3] Elsenhans Hartmut, op, cit, p261

[4] جريدة المجاهد، العدد 78\ 03 1960.10، ص 06

دعمها للموقف الفرنسي خلال انعقاد جلسات الأمم المتحدة و هذا التراجع كان نابغا من ضرورة تقديم الدعم السياسي لفرنسا لتبقى قوة فاعلة في صد أي توسع شيوعي في أوروبا ومنطقة المغرب العربي، وهذا ما حدث في ربيع 1960 حيث أكدت الحكومة الأمريكية على موقفها المؤيد للسياسة الفرنسية في الجزائر من خلال معارضتها لمحاولات الكتلة الافروأسيوية في الأمم المتحدة إلى تدويل القضية الجزائرية.[1]

إن ما قدمته الولايات المتحدة الأمريكية من دعم سياسي ومادي للحكومة الفرنسية،أرادت منها أن تأخذ الدرس من حرب الهند الصينية حتى لا تفلت الأمور في الشمال الإفريقي وأن تقوم فرنسا بحل المشكل الجزائري بالطرق السلمية التي تمكنها من إرغام الجزائر على أن تسير في دائرة الغرب الرأسمالي وتبتعد عن الهيمنة الشيوعية،وأول الحلول في نظر الولايات المتحدة الأمريكية هو الإسراع في مساعدة الجزائر اقتصاديا في إطار التعاون الذي سبق وأن طرحه مارشال،وكذلك من خلال التعاون السياسي مع القضية الجزائرية بجدية في إطار تصفية الاستعمار، وبإمكان المعسكر الغربي خلق تعاون وثيق مع الجزائر المستقلة ومن ثم تكون الأرضية خصبة في تأسيس دول شمال إفريقيا رأسمالي وتكون هي الأخرى عبارة عن حاجز منيع لتسرب الشيوعية إلى إفريقيا من بوابة البحر الأبيض المتوسط.[2]وهكذا ظلت الولايات المتحدة وحليفتها إنجلترا تلعبان دورا مزدوجا،فلا هي تعترف بالحكومة المؤقتة ولا هي تساند دائما السياسة الفرنسية في الجزائر.[3]

4-2- الحكومة المؤقتة الثانية:

ظروف تشكيل الحكومة المؤقتة الثانية:

واجهت الحكومة المؤقتة الأولى(من 19 سبتمبر 1958 إلى جويلية 1959)،عدة مشاكل تنظيمية وهيكلية منذ تشكيلها في 19 سبتمبر 1958،فمن محاولة انقلاب العمودي[4] إلى اجتماع قادة الولايات من 06 إلى 12 ديسمبر 1958[5]،وإلى صراع الباءات الثلاث حول قيادة الثورة وإلى قضية عميرة علاوة، إلى التأزم في قيادة الولاية الثالثة و قضية تصفية العقيد الطيب الجغلالي.

1- صراع الباءات الثلاث حول القيادة:

يتبادر إلى الذهن كلما أشرنا إلى الصراعات داخل الثورة التحريرية، كل من الصراع بين العسكري والسياسي من جهة والصراع بين الداخل والخارج من جهة أخرى وعادة ما ترد جذور هذين الصراعين إلى قرارات مؤتمر الصومام التي نصت على أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري، مما أدى

---

[1] جريدة المجاهد، العدد 24\ 1958.12.24.ص 11

[2] المركز الوطني للأرشيف، أرشيف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية\ علبة رقم 05\ 1959.10.02

[3] Alistaire Horne, op, cit, p 151

إلى رفض الوفد الخارجي لهذه القرارات ونشوب صراع حاد بين أحمد بن بلة وعبان رمضان الذي انتهى باختطاف طائرة الزعماء الخمس(حسين أيت أحمد، أحمد بن بلة، محمد بوضياف،محمد خيضر، مصطفى الأشرف) في يوم 22 أكتوبر 1956، مما يدفعنا إلى القول أن فرنسا قد قدمت بذلك من حيث لا تعلم خدمة كبيرة للثورة لأنها أوقفت عملية تآكل بين الثوار آتية لا محالة.[1]

ولكن برز الصراع أكثر حدة على السطح بين العسكريين والسياسيين وكان على رأس العسكريين ما يعرف فيما بعد بالباءات الثلاث وهم كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف و لخضر بن طوبال، أما السياسيين فكان على رأسهم عبان رمضان، ورغم اغتيال هذا الأخير عام 1957 على يد خصومه العسكريين، إلا أن الصراع بقي مستمرا وبحدة أكبر بين الطرفين وقد يتمثل هذا الصنف من الصراع على الإطلاق في الصراع بين قيادة الأركان العامة و الحكومة المؤقتة سواء عندما كانت بقيادة فرحات عباس أو بن يوسف بن خدة فيما بعد وقد أفضى هذا الصراع إلى ما يعرف بأزمة صيف 1962.[2]

نعتقد أن الصراع بين العسكريين والسياسيين لا تعود جذوره إلى مؤتمر الصومام، بل هو أبعد من ذلك ويمكن القول أن جذوره تعود إلى ما قبل 1954، عندما عجز السياسيون في القضاء على النظام الاستعماري وانشغالهم بالصراع حول مقاعد مختلف المجالس في الانتخابات التي كانت تنظمها الإدارة الاستعمارية قبل 1954،ثم تزايد عداء العسكريين للسياسيين بعد تخلي سياسيي الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية عن أعضاء المنظمة الخاصة الشبه عسكرية بعد اكتشافها عام 1950 ثم نجاح هذه الأخيرة ليس فقط في إشعال فتيل الثورة التحريرية عام 1954، بل أيضا في إنقاذ الحركة الاستقلالية الممثلة في الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية بفعل الصراع بين المصاليين و المركزيين، فقد أدت هذه العوامل كلها إلى احتقار العسكريين للسياسيين وعدم الثقة فيهم.[3]

وبما أننا أشرنا سابقا إلى الباءات الثلاث، نستطيع أن نقول أن الصراع فيما بينهم قد ألقى بظلاله على مسيرة الثورة المسلحة بعد تخلصهم من خصومهم السياسيين، وبقدر ما كان هؤلاء الثلاثة متحالفين ضد كل من يهدد نفوذهم داخل الثورة خاصة من السياسيين، بقدر ما كان الصراع فيما بينهم يصل أوجه لكن دون أن يتجرؤوا على المساس بمختلف التوازنات القائمة داخل مختلف أجهزة الثورة أو تهديد وحدتها ومسيرتها.[4]

---

[1] رابح لونيسي، الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي الجزائري، المجلة الجزائرية في الانتروبولوجبة والعلوم الاجتماعية(إنسانيات) العدد 26.25، جامعة وهران 2004، ص 02.

يمكن العودة إلى ذلك التاكل إلى ما أورده حسين أيت أحمد حول تهديد عبان بإرسال قوة إلى تونس لمعاقبة كل من يرفض قرارات مؤتمر الصومام،

Hocine Ait Ahmed, Guerre et apres Guerre, édition Minuit,Paris 1964, p 198.

كما يمكن العودة إلى المراسلات التي كانت تم بين لجنة التنسيق والتنفيذ والوفد الخارجي في القاهرة، في

Mabrok Belhocine, op, cit, p 197.

[2] رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 04

[3] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر 1999، ص،ص، 16.09

[4] المرجع نفسه ، ص 16

وقد بلغ الصراع بين الباءات أوجه عام 1959 داخل الحكومة المؤقتة بعد حادثة مقتل عميرة علاوة في القاهرة بمكتب رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس واتهام لمين دباغين لكل من فرحات عباس ورجل المخابرات القوي عبد الحفيظ بوصوف باغتيال صديقه علاوة الذي كان يتهم الحكومة المؤقتة بالعجز عن إيجاد الحلول للمشاكل العويصة التي كانت تعاني منها الثورة[1]، فاستغل كريم بلقاسم هذه الأزمة ليسعى إلى إنشاء حكومة عسكرية يتولى قيادتها بحكم أنه الوحيد الذي بقي في الميدان من ضمن التاريخيين التسع الذين أشعلوا فتيل الثورة، بالإضافة إلى أنه أقوى الباءات الثلاث بحكم قيادته للقوات المسلحة وضمانه ولاء أقوى ولايات الداخل وهي الولايات الثالثة والرابعة، اللتان كانتا الأكثر تنظيما وقوة من الناحية العددية والكفاءات،كما كان يحظى بدعم الولاية الأولى التي استعادت وحدتها وتماسكها التي فقدته بعد استشهاد مصطفى بن بولعيد وقد كان للعقيد عميروش دورا كبيرا في استعادة ذلك.

وقد أدت الأزمة التي وقعت فيها الحكومة المؤقتة بعد مقتل عميرة علاوة إلى انسداد كبير،لأنه من الطبيعي أن يرفض كل من بوصوف وبن طوبال تولي كريم رئاسة الحكومة،لأن ذلك سيؤدي إلى اختلال التوازن بين الباءات الثلاث داخل أجهزة الثورة ولم يكن أمام الحكومة المؤقتة إلا اللجوء إلى كل عقداء الثورة وعددهم عشرة لحل هذا الانسداد.[2]

2- قضية النقيب زوبير:

تطلق هذه التسمية على أكبر حركة تمردية وأكثر شدة واتساعا من قضية الملازمين[3] عرفتها الولاية الخامسة، تزعمها النقيب زوبير[4] الذي كان قائدا على رأس المنطقة الأولى للولاية الخامسة (تلمسان- سبدو) في أواخر 1959 وبداية 1960 وتحولت بسرعة إلى عصيان مسلح، انتقل من داخل الولاية حتى بلغ حدود قواعد جيش الحدود في المدن المغربية كوجدة والناضور ويذهب المؤرخ جيلبر مينيي إلى اعتبار تمرد زوبير،بأنه أخطر أزمة عرفها جيش الحدود الغربي، لأن

---

[1]كانت قضية مقتل عميرة علاوة، أحد الاسباب التي أدت إلى إنعقاد غجتماع العقداء العشر الشهير ويمكن العودة حول هذه القضية إلى:

فتحي الديب ، مصدر سابق، ص، ص،425.423.

Mohamed Harbi, Le FLN, Mirge et Réalité, op cit,p p 240.239.

[2] ibid, p 241

[3]قضية الملازمين أو قضية العرباوي، هي حركة إحتجاجية في الولاية الخامسة قادها الملازم الاول عبد الله العرباوي المدعو سي محمود في صيف1957، المسؤول على منطقة الغزوات (المنطقة الثانية، الولاية الخامسة) وإنظم إليه بعض رفقائه في الولاية الخامسة إلى جانب ضباط أخرين من الولاية الرابعة الذين كانوا بصدد القيام بمهمات في قواعد جيش الحدود الغربي مثل الملازم بن ميلود والملازم بسعوب محمد أعراب

تميزت هذه الحركة بقيام عدد من ضباط الولاية الخامسة بالتعبير عن إحتجاجهم على تعسف القادة في إصدار الاحكام بالسجن أو الاعدام والتمييز في الترقيات وعزلة القادة وإنشغالهم عن مطالب الجنود، وقد نجحت قيادة الولاية الخامسة وعلى رأسها العقيد هواري بومدين في توظيف مشاركة عناصر من الولاية الرابعة على انها مؤامرة من خارج الولاية وتمكن من التعتيم على المطالب الحقيقية والشرعية للمحتجين ونجح بذلك في إخماد التمرد.

تفاصيل أكثر انظر: Mohamed Teguia, L' Algerie en guerre, op,cit, p 392

Gilbert Meynier,Histoire interieure du FLN, op, cit , p,p, 406.407.

[4]النقيب زوبير، إسمه الحقيقي الطاهر حمايدية من مواليد مدينة تيارت، شارك في حرب الهند الصينية في صفوف الجيش الفرنسي حيث أصبح ضابط صف وفي 1956 إلتحق بجيش التحرير الوطني وأشرف على قيادة المنطقة الأولى للولاية الخامسة لمدة ثلاث سنوات، نجح خلالها في اكتسلب سمعة قتالية كبيرة.

Gilbrert Meynier, op, cit, p, p, 412.413.

ثلاث أرباع دلك الجيش وقف مؤيدا له في وجه قيادة الولاية الخامسة وهيئة الأركان الغربية معا.[1]

إن قضية زوبير شبيهة بقضية الملازمين على الرغم من تباعدهما زمنيا، تعبر عن مشاعر السخط المشتركة عن تخلي قادة جيش الحدود عن دعم الولاية الخامسة بالسلاح والذخيرة ومواد التموين ومن أجا الإعلان عن مواقفهم الرافضة لكيفية ترقية عدد من الضباط إلى رتب عسكرية سامية (رواد) من الذين كانوا يفتقدون إلى الكفاءة العسكرية و إلى الانضباط.[2]

كانت حركة زوبير فريدة من نوعها من بين حركات التمرد على القيادة العسكرية العليا للثورة، لأنها اتخذت منحى هجوميا عندما انتقل زوبير ورجاله من التهديد إلى الزحف على قواعد جيش التحرير في الحدود الغربية ولم تفلح محاولات الرائد عثمان (بوحدو بوحجار) والعقيد لطفي في نهاية ديسمبر 1959 في إقناعه بالعدول عن نيته في المواجهة، كما أن رسائل النصح والدعوة إلى الصلح التي تلقاها من فرحات عباس و كريم بلقاسم لم تجد نفعا لأن النقيب زوبير اشترط على قيادة الولاية الخامسة، تنحية الرائد رشيد (أحمد مستغانمي) الذي اتهمه بالخيانة و عدم الكفاءة كما أصر على حصوله على صلاحيات الإشراف على قواعد تمرير الأسلحة في المغرب الأقصى.[3]

لقد تزامنت الأزمة التي أثارها النقيب زوبير مع انشغال قادة الثورة بالتحضير لقد الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة في الفترة ما بين 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 ولكن بمجرد الانتهاء من تلك الدورة، سارع العقيد بن طوبال برفقة محمدي السعيد إلى التوجه نحو المغرب للتحقيق في قضية زوبير ونصت التوصية التي حملها معه على الاستماع لاحتجاجات المتمردين دون القيام بإجراءات عقابية وهذا ما يفسر تخوف قيادة الثورة من عواقب انفلات الوضع في الجهة الغربية.

بعد وصوله مدينة وجدة المغربية، توجه بن طوبال إلى ضباط جيش الحدود المقربين من هيئة الأركان العامة بأوامر صارمة دعاهم فيها بالالتزام بالسلوك الحسن والانضباط والكف عن التباهي والإسراف و العزلة عن الجنود[4] ثم قام بتوجيه استدعاءات متوالية للنقيب زوبير لكن هذا الأخير رفض المثول بين يديه وعندما حاول بن طوبال القيام بجولة في معسكرات جيش الحدود للتشهير به بأنه خائن يتواطأ مع الجيش الاستعماري، وجد استقبال معاد له من قبل الجنود.[5]

تمثل رد فعل النقيب زوبير على حملة بن طوبال بالزحف على قواعد جيش الحدود وادخل وحداته إلى مدينة بركان على بعد 60 كلم شمال مدينة وجدة

---

[1] IBID, P 407

[2] تفاصيل أكثر حول موضوع الترقيات في صفوف جيش التحرير الوطني، انظر حوار مع المجاهد الرائد مختار بوعيزم في مجلة الراصد، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، عدد نوفمبر، ديسمبر 2001، الجزائر، ص 29

[3] المصدر نفسه.

[4] يشير جيلبر مينيي أن بن طوبال إنتقد بشدة سلوك هؤلاء الضباط(أحمد مدغري، عبد العزيز بوفليقة، شريف بلقاسم،طايبي العربي وغيرهم) وأمرهم بالتوقف عن سلوك العزلة عن الجنود و بالانضباط العسكري Gilbrert Meynier, Histoire .p 413 interieure du FLN, op cit,

[5] ibid.

المغربية حيث كان مقر قيادة الولاية الخامسة وجيش الحدود الغربي وعندما أعلن الجيش المغربي حالة استنفار في المنطقة الحدودية وهدد بالتدخل بعدما قام أنصار زوبير بمحاصرة مقر إقامة بن طوبال ومحمدي السعيد، وبعد فك الحصار عنهما، تمكن بن طوبال من إقناع الأمير حسن الثاني، ولي عهد المملكة المغربية بتسوية مناسبة للأزمة نصت على تولي السلطات الملكية بتسلم وحماية زوبير مقابل تعهد قيادة الثورة بعدم المساس به أو برجاله وتم تنفيذ الاتفاق في 27 فيفري 1960 حيث نقل النقيب زوبير إلى الرباط ووضع تحت الحماية المغربية ولكن بعد ذلك بشهر تظاهر أنصاره في وجدة للمطالبة بإطلاق سراحه،[1] فقامت قيادة الثورة بالتفاوض مع السلطات المغربية التي وضعته تحت حماية شوقي مصطفاي(رئيس البعثة الجزائرية في المغرب) مقابل ضمانات بعدم المساس به، لكن ضباط هيئة الأركان العامة قاموا باعتقاله في02 أوت من عام 1960،وتمت محاكمته من طرف لجنة عسكرية ضمت كل من العقيد هواري بومدين وأحمد قايد ومحمد علاهم وأصدرت تلك اللجنة حكما بالإعدام تم تنفيذه دون علم الحكومة المؤقتة التي كانت قد التزمت أمام السلطات المغربية بعدم المساس به وبرجاله.[2]

لقد عصفت قضية النقيب زوبير بالقيادة العسكرية لجيش الحدود لعدة أشهر وكانت أخطر أزمة واجهت هيئة الأركان العامة في بداية نشاطها وقد اتضح عجز تلك الهيئة آنذاك عن مواجهة تمرد زوبير من خلال انزواء قادتها وعدم إقدامهم على طرح أي مبادرة لحل القضية وفي المقابل نجحت هذه الهيئة في تجنب الإخفاق عندما تركت تسوية الأزمة إلى الحكومة المؤقتة التي تحملت في شخص كل من بن طوبال ومحمدي السعيد عبئ التوصل إلى عقد اتفاق مع السلطات المغربية لإنهاء هذه الأزمة التي تسببت في توتر العلاقة بين قادة الولاية الخامسة أنفسهم.[3]

إن أهم الأسباب التي أدت إلى فشل تمرد النقيب زوبير الذي كان يتمتع بتأييد قطاع عريض من جنود الولاية الخامسة وجيش الحدود، تعود إلى تسرع قادته في اللجوء إلى السلطات المغربية مما كشف أن حركتهم بقيت في مستوى الاحتجاج المسلح الذي كان يفتقد إلى رؤية سياسية واضحة، كما أن امتثال النقيب زوبير لقيادة الثورة التي وثق في كل تعهداتها، كشفت عن سوء تقدير لعواقب التمرد الذي قام به وهذا ما جعله ضحية سهلة لانتقام هيئة الأركان العامة التي لم تغفر له مساسه بهيبتها، فكان انتقامها في مستوى فزعها.[4]

---

[1] ibid

[2]يذكر المؤرخ هنري لوميير أن تمرد النقيب زوبير إستمر لمدة 06 أشهر وخالف بذلك ما أشار له كل من مينيي و ترييبي(يذكر ترييبي أن تمرد زوبير على قادته في 12 ديسمبر 1959، قد إنتهى بعد أن قام هذا الاخير بتسليم نفسه إلى السلطات المغربية في 27 فيفري 1960) ويمكن أن نفسر هذا الاختلاف، بان لوميير إعتبر استمرار احتجاجات رجال النقيب زوبير خلا فترة إقامة زوبير تحت الحماية المغربية ثم تحت إشراف بعثت جبهة التحرير الوطني في المغرب من 27 فيفري إلى 02 أوت 1960، كانت إمتداد مباشر للتمرد على الرغم من تراجع حدته.

Philippe Tripier, Autopsie de la guerre d Algérie, op, cit, p 431.
Henri Le Mire, Histoire Militaire de la guerre d Algérie, op, cit, 315

[3]عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 368

[4]المرجع نفسه

3- قضية عميرة علاوة:

تعرض عميرة علاوة أحد قدماء المناضلين في حركة الانتصار الحريات الديمقراطية وعضو بعثة جبهة التحرير الوطني في لبنان إلى الاغتيال على يد رجال العقيد بوصوف عن طريق إلقائه من الطابق الخامس للبناية التي يتواجد بها مكتب الحكومة المؤقتة في القاهرة في يوم 10 فيفري 1959.[1]

وتتضارب الكتابات التاريخية حول هذه الحادثة المأسوية التي نجحت الحكومة المؤقتة في تجاوز عواقبها في حالة ذيوعها بمساعدة السلطات المصرية التي تكتمت حول نتائج التحقيق عندما اعتبرتها مجرد حادث [2]

فقد ذهب أحمد توفيق المدني إلى تصوير القضية بصورة غامضة،بدت وكأنها حادثة انتحار حيث ذكر أن السيد عميرة علاوة كان برفقة مجموعة من الإطارات في انتظار موعد مع فرحات عباس في مكتب هذا الأخير بالقاهرة وعندما اشتد الجدل بين رئيس الحكومة المؤقتة و عميرة علاوة الذي كان ستعمل عبارات سوقية حسب تعبير" أحمد توفيق المدني" في شتم فرحات عباس ورفيقه أحمد فرانسيس، سمعوا ضجة وصخبا وعندما دخلوا وجدوا فرحات عباس مصفر الوجه ثم قال لهم بصوت خافت " لقد ألقى اللعين بنفسه من النافذة" [3]

لكن فتحي الديب صور هذه الحادثة من زاوية أخرى،عندما أشار إلى إبراهيم كابويا (نقيب في الولاية الأولى في عام 1957) الذي فقد منصبه على رأس مكتب جبهة التحرير الوطني ببيروت بعد استخلافه بعلاوة عميرة،أرسل تقريرا إلى فرحات عباس،رئيس الحكومة المؤقتة يتهم فيه عميرة علاوة بالتهجم على وزراء الحكومة المؤقتة وباتهامهم بالانحراف عن مبادئ الثورة وبنشره للدعاية مفادها أن جيش التحري الوطني في الداخل كان ناقما على الحكومة المؤقتة وتصرفات أعضائها [4]. وهذا ما يكشف أن عميرة علاوة كان يقف موقفا مؤيدا لقادة الولايات في مواجهة الحكومة المؤقتة في فترة تعرف أزمة حقيقة بينهما،ولم يكن على خصومة شخصية مع رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس ورفيقه أحمد فرانسيس كما توحي ذلك رواية أحمد توفيق المدني.[5]

ويضيف الأستاذ عمار بوحوش أن التقرير الذي تلقاه فرحات عباس من إبراهيم كابويا تم تحويله من طرف رئيس الحكومة المؤقتة إلى العقيد عبد الحفيظ بوصوف الذي قام باستدعاء عميرة علاوة إلى مكتب فرحات عباس في القاهرة، فتم اللقاء بحضور بعض الموظفين وحدثت الحادثة.[6]

قد أدت هذه الفاجعة إلى استقالة الدكتور الأمين دباغين من منصب وزير الخارجية الذي كان يشغله،[7] احتجاجا على الجريمة التي طالت صديقا حميما له ويذكر احمد توفيق المدني أن الدكتور الأمين دباغين لم يتقبل ما أعلنته الشرطة المصرية حول

---

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 458

[2] أحمدتوفيق المدني، مصدر سابق، ص 408

[3] المصدر نفسه.

[4] فتحي الديب، مصدر سابق، ص، ص، 424.423

[5] عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 340.

[6] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 485

[7] انظر رسالة الاستقالة في كتاب عبد الحميد زوزو، وثائق أرشيفية عن حرب التحرير، مرجع سابق.

القضية، فتقدم إلى الحكومة هناك بطلب إعادة فتح التحقيق واستمر في اتهام فرحات عباس ورجال بوصوف بارتكاب الجريمة قبل أن يقرر إعلان استقالته في 15 مارس 1959 من الحكومة المؤقتة التي أعلن **"أنها ماتت في اليوم الذي مات فيه عميرة علاوة"** في الإشارة إلى الاغتيال الذي وقع في مقر رئاستها بالقاهرة في 10 فيفري 1959.[1]

4 - مرحلة التأزم في قيادة الولاية الثالثة:

لم تتمكن الولاية الثالثة من الاحتفاظ بوحدة صفها طويلا بعد استشهاد العقيد عميروش في 29 مارس 1959،لأنها انقسمت إلى قيادتين بمجرد عودة الرائد عبد الرحمان ميرة من تونس في شهر ماي 1959 بسبب التنافس الذي جمعه مع الرائد محند أولحاج حول أهلية كل منهما لاستخلاف عميروش، وقد أدى ذلك التنافس إلى سيطرة الأول على منطقة (القبائل الصغرى) بينما مد الثاني نفوذه على منطقة (القبائل الكبرى) ولم تتخلص الولاية الثالثة من تلك الازدواجية في القيادة إلا بعد استشهاد عبد الرحمان ميرة في 06 نوفمبر 1959 بالقرب من منطقة شلاطة قرب مدينة أقبو[2]

كان جوهر الخلاف بين هذين القائدين بسبب التضارب الذي حدث في تولية كل منهما لقيادة الولاية الثالثة، فقد تمت إنابة محند أولحاج من طرف عميروش قبل سفره إلى تونس[3] لكن عبد الرحمان ميرة جاء من هناك وهو يحمل تكليف من الحكومة المؤقتة بالإشراف عليها بعدما تعذر على العقيد سعيد يازوران المدعو(بريروش) القيام بتلك المهمة.[4]

بعد استشهاد الرائد عبد الرحمان ميرة، أصبح الرائد محند أولحاج قائدا للولاية الثالثة وتم ترقيته إلى رتبة عقيد في ربيع 1960، فقام بإيقاف لجنة التحقيق حول ما عرف ب- "مؤامرة الزرق" ووضع حدا للتصفيات وللمحاكمات مما يشير إلى أنه قد تلقى التوصيات التي انتهى إليها اجتماع العقداء العشر(من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959).

---

[1] أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص، ص، 408.409 \ عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 390

[2] جودي أتومي، العقيد عميروش أمام مفترق طرق، مطبعة ريم أتومي، شيدي عيش بجاية 2006، ص 165

[3] المصدر نفسه، ص 326

[4] يشيرالنقيب عبد الرزاق بوحارة في مذكراته أن العقيد سيعد يازوران(بريروش) حاول مرتين عبور الخطوط المكهربة في منطقة شرق سوق أهراس من أجل الالتحاق بقيادة الولاية الثالثة بداية عام 1960 ولكنه لم بنجح في ذلك ولم يقبل التخلي عن فكرة إعادة المحاولة إلا بعد إلحاح العقيد هواري بومدين الذي أقنعه بصعوبتها بعد تلقيه تقرير الفيلق 39 الذي يقوده بوحارة نفسه.
Abderazak Bouhara, Les viviers de L'indépendance, édition Casbah, Alger 2001, p,p, 194.195.

وقد كان العقيد محند اولحاج(الملقب بأمغار- أي الحكيم) يتميز بهدوء الطبع وبميوله إلى المهادنة والصلح مع مخالفيه مخالفا في ذلك كل من عميروش و عبد الرحمان ميرة، مثل ما حدث له مع الضباط الذين أعلنوا احتجاجهم عن شرعية قيادة الولاية في القضية الشهيرة بتسمية " حركة الضباط الأحرار"[1] وعلى رأسهم الملازم زوال علاوة وبالرغم أنه تلقى دعما معنويا قويا من الحكومة المؤقتة التي أعلنت تثبيته في مركزه في مواجهة المنتفضين عليه، إلا أنه تمكن من الوصول إلى تسوية سلمية مع أولئك الضباط باللجوء إلى التفاوض معهم عن طريق الوساطة التي قام بها عدد من الضباط من أمثال الرائد أحمد فاضل المدعو "سي حميمي"والنقيب حسين زهوان.

- **عملية الزرق (opération La Bleuite):**

تعتبر عملية أو مؤامرة الزرق من أكبر وأخطر صور الحرب النفسية التي شنتها مصالح الاستخبارات الفرنسية ضد الثورة التحريرية في الولاية الثالثة،وأطلق على العملية مصطلح الزرق نسبة إلى الملابس الزرقاء التي كان يرتديها العسكريون في مصالح الاستعلامات الفرنسية[2].

---

[1]حركة الضباط الاحرار، تسمية أطلقت على عدد من ضباط الولاية الثالثةمن أمثال الصادق فرحاني وعلاوة بن يحيى الذين تمردوا في وجه الرائدين، عبد الحمان ميرة ومحند أولحاج في سنتي 1959\ 1960، اللذين كانا يتنازعان حول قيادة الولاية بعد إستشهاد عميروش..

لجأ العقيد الحكيم محند أولحاج إلى إحتواء حركة ضباط الاحرار في جوان 11961 عن طريق التفاوض معهم عبر وساطة عدد من أبرز ضباط الولاية الثالثة من أمثال الرائد سي حميمي والنقباء يوسع يعلاوي وبوعينة وحسين زهوان ويعرف هذا الاخير بانه كان من قبل وراء إعداد تقري هام حول التصفيات في الولاية الثالثة، وكانمن المقربين من محمد حربي في الامانة العامة لرئاسة الجمهورية خلال عهد أحمد بن بلة زكا ترأس إحدى المنظمات الوطنية لحقوق الانسان.للمزيد حول هذه القضية يمكن الرجوع إلى:

جودي أتومي، مصدر سابق، ص 113

Mohamed Benyahia, La conjuration au pouvoir, récit d un maquisard de L ALN, Alger 1993, p, p, 89.90.

Djoudi Attoumi, Le colonel Amirouche, entre légende et histoire, témoignage d un ancien officier de l ALN en Kabylie,(1956.1962), Imprimerie Hasnaoui ; Alger 2004 ; p, p, 126.138…

[2]محمد صايكي، مصدر سابق، ص 294"

2عملية العفصور الازرف أو عملية k، أو قوة k(force k)، يرمزحرف k يرمز منطقة القبائل(kabyblie)، كلها تسميات سرية لاول مواجهة بين المخابرات الفرنسية و(المخابرات الحزائرية)من أكتوبر 1955 إلى نوفمبر 1956

كان الوالي العام في الجزائر جاك سوستال، اول من بدأ في التفكير في البحث عن القوة الثالثة للقضاء على الثورة منذ أكتوبر 1955، ولهذا الغرض كلف المصالح الادارية المختصة بالتمهيد لها وتم تعين الجنرال" بوفر" على رأس الفرقة الثانية للمشاة في الولاية الثالثة. وقد كان لفشل جيش بلونيس وخروجه من المنطقة سببا مباشرا في تفكير السلطات الفرنسية في تنفيذ العملية، لذلك بدأت في البحث عن إنشاء قوة ثالثة موالية لها تحارب معها ضد الثوار، ولكون موقعها الاستراتيجي الهام سواء من حيث الكثافة السكانية وتوسطها للبلاد، جعلخا تكون همزة وصل بين مختلف المناطق وقلب نابض للثورة، جعل العدو يختارها كتجربة نموذجية للقضاء على جيش التحرير الوطني. بدأت فصول العملية في أكتوبر 1955، عندما إتصل مفتش قديم للشرطة الفرنسية في فرقة الرماة يدعى محمد أوسمر بصديق طفولته الطاهر عشيش من قدماء المحاربين في الحرب العالمية الثانية، إقترح عليه تجنيد متطوعين جزائريين لمحاربة الثورة في الولاية الثالثة، يقوم الجيش الفرنسي بتدريبهم وتزويدهم بالاسلحة والذخيرة والاموال. تشجع الطاهر عشيش للفكرة وأبدى تعاونه فسافر الي مدينة عزازقة بتزي وزو قاصدا السيد أحمد زايدات(مناضل قديم في حزب الشعب وحركة الانتصارالحريات الديمقراطية) عرض عليه المشروع وهذا الاخير نقل الخبر إلى سعيد يازوران(بريروش) قائد ناحية عزازقة الذي نقل بدوره الخبر إلى قائد المنطقة الثالثة(الولاية الثالثة بعد مؤتمر الصومام). كريم بلقاسم. الذي واقف على الخطة بشرط أن تكون تحت مراقبته، وكلف سعيد يازوران (بريروش) لقيادة العملية وأعطيت له تعليمات أن لا يجند إلا المناضلون المخلصون الذين بقدرون على تحمل أعباء المخاطرة وكتمان السر وكلف المناضل محمد مخلوف بأن يكون إلى جانب أحمد زايدات تطورت العملية واكتملت في النصف الاول من عام 1956 وقبل رحيل جام سوستيل في فيفري من العام اخبر بها خليفته روبير لاكوست. فتمت عملية تجنيد حوالي 1500 رجل في العملية.وفي الوقت الذي كانت فيه المخابرات الفرنسية تطمح الوصول إلى تحقيق اهدافها، تمت الإجراءات لانعقاد مؤتمر الصومام، فأمر كريم بلقاسم بسحب المجاهدين من العملية بعد الحصول على غنيمة تتمثل في 850 قطعة سلاح حربية، وذخيرة حربية، و48 مليون فرنك فرنسي، ومناضر حربية،ومصادر أخرى تشير إلى 600 مجند وألف قطعة سلاح حربية و120 مليون فرنك فرنسي قديم. للاشارة ،أن هذه العملية عرفتت تعتيم إعلامي فرنسي ولم يتطلع

إن الوضعية التي أصبحت عليها الولاية الثالثة تحت قيادة العقيد عميروش والدور المحوري الذي كانت تقوم به بالتنسيق مع الولاية الرابعة في تدعيم الولايتين، الأولى والسادسة حولت انتظار خبراء الاستعلامات الفرنسية إليها، فاتجه عدد من قادة الجيش الفرنسي إلى التفكير في إعادة تجربة " العصفور الازرق" الفاشلة،[1] بصورة أكثر دهاء وخطورة عن طريق اللجوء إلى توظيف الحرب النفسية،باستخدام أسلوب تعميم الإشاعة التضليلية الذي يهدف إلى زرع الشك والريبة في صفوف قيادة الولاية عن طريق إيهامها بحدوث اختراق واسعة النطاق في أوساط قيادة النواحي والمناطق التابعة لها.[2]

تعود تفاصيل مؤامرة الزرق إلى نهاية 1957 وبداية 1958 حيث عمل أحد قادة فرقة الاستعلامات والاستغلال في الجيش الفرنسي والمعروف بالنقيب بوول ألان ليجي(Capitaine Paul Alain Leger) تحت قيادة العقيد "غودار" بتكوين تنظيم يعمل لصالح فرنسا عن طريق تسخير بعض العملاء الجزائريين المتعاونين معه وعلى رأسهم إلياس صافي غندريش ومحمد هاني المدعو عمار وهما مجاهدان ثم القبض عليهما من طرف القوات المظلية التي نجحت في إغرائهما بالعمل معه[3]

بدأ كل من إلياس غندريش ومحمد هاني نشاطهما السري مع المصالح الإستخباراتية الفرنسية بعد نهاية معركة الجزائر(07 جانفي إلى 08 أكتوبر 1957) وذلك عندما تلقى العقيد عميروش تعليمات من لجنة التنسيق والتنفيذ لإعادة تشكيل منظمة المنطقة المستقلة، بإرسال السلاح والذخيرة والبحث عن الفدائيين يرغبون في العمل مجددا بعد أكثر من ثمانية أشهر من الهدوء عرفتها خلالها العاصمة استقرارا واضحا وهو ما جعل العقيد إيف غودار رئيس قيادة أركان الجنرال ماسو ومسؤول مصلحة الاستخبارات الفرنسية في الجزائر، يحس بنشوة الانتصار[4].

عليها الرأي العام الفرنسي إلا بعد صدور كتاب (Yves Courriere, temps des léopards سنة 1969. للمزيد من المعلومات أنظر:

محمد الصالح الصديق، عملية العصفور الأزرق، منشورات دحلب، الجزائر1990، ص 68

Les archives, Elles proviennent essentiellement de deux séries des archives d'Outre-mer à Aix-en-Provence : - Division d'Alger, subdivision de Dellys, inspection générale, cote 40 I, 1 et rapports : 10 H 58 et 10 H 78. - Division d'Alger, correspondance avec la subdivision de Dellys, arrivée 1856-1881 : 1 I, 10. - Procès-verbal de clôture de délimitation et de répartition dans la tribu des Flisset el Bahr, Février 1888 : 6 Mi 33. Comptes-rendus d'opérations : M R 882, M 1315, 2 H 73, M 80-24, 6 M

Camille Lacoste Dujardin, opération oiseau bleu, 1956, géostratégie et éthnopolitique en montagne kabyle, in, revue des mondes méditerranée, année, 1986, no, 41.42., pp, 167.193 voir aussi, Camille Lacoste Dujardin, oiseau bleu, in, Le retentissement de la révolution Algérienne, colloque international d' Alger, organisé par le centre national des etudes historiques, novembre 1984, pp, 264.273.

[2]محمد بن داره، مرجع سابق، ص 223

[3]عبد الكريم شوقي، دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية، الطبعة الأولى، دار هومه، الجزائر 2009،ص،ص، 172.171

[4] المرجع نفسه، ص 274

ولكن سرعان ما وصلت العقيد غودار أخبارا مفادها، أن الولاية الثالثة سوف ترسل فدائيين جدد على شكل وحدات كومندوس إلى مدينة الجزائر، فأعطى الضوء الأخضر للنقيب ألان ليجي كي يفعل أي شيء حتى لا يعود شبح معركة الجزائر.[1]

وفي هذا الإطار أمر النقيب ليجي إلياس غندريش بربط الاتصال مع المنطقة الأولى(سطيف، برج بوعريريج، بوقعة، صدوق، بني ورتلان، أميزور، بوعنداس،برباشة، أيت عيدل، أزرونبشار) من الولاية الثالثة وأمر محمد هاني بالاتصال مباشرة بمركز قيادة الولاية الثالثة حيث عينته كمسؤول عن التنظيم الثوري في المنطقة المستقلة بالجزائر العاصمة.[2]

وهكذا بدأت شبكة التغلغل تخترق الولاية الثالثة وتذكر المصادر التاريخية وعلى رأسها عبد العزيز وعلي في كتابه،"أحداث ووقائع ثورة التحرير في الولاية الثالثة" أن العقيد غودار مع النقيب ليجي شرعا في تنفيذ هذه المؤامرة بعد إضراب الطلبة 1956 والتحاق الكثير منهم بصفوف الثورة،فدسا منهم بعض العناصر الزرقاء التي ما كادت تلتحق بالجبال حتى بدأت الظواهر الغريبة تظهر في صفوف جيش التحرير الوطني بالولاية الثالثة.

هذه الظواهر التي لم يألفها المجاهدون في السنوات الثلاثة الأولى من الثورة، كما أنها لم يجدوا لها تفسيرا آنذاك ومنها تسرب أسرار الثورة إلى مصالح السلطات الاستعمارية وما نتج عن ذلك من تصاعد لعمليات تمشيط واسعة النطاق تستهدف أماكن تواجد جيش التحرير الوطني بالولاية الثالثة.[3]

كان جنود جيش التحرير الوطني يشعرون بوجود أمر غير طبيعي، لكنهم يجهلون نوعيته إلى غاية اكتشاف المؤامرة التي اتفقت أغلب المصادر التاريخية والمراجع العلمية على اعتبار حادثة اختطاف الملازم الأول "حسن صالحي" وقضية "الفتاة روزة "أنهما السببان الرئيسيان في اكتشافها.[4]

- **حادثة اختطاف الملازم الأول حسين صالحي:**

تعرف حادثة اختطاف الملازم الأول حسين صالحي بعملية 27 KG وهي العملية التي نفذها النقيب ليجي بالولاية الثالثة في 21 جانفي 1958 مع مجموعة من العملاء متنكرين في زي الثوار، واستطاعت أن توقع في الأسر بعض ثوار المنطقة الرابعة(برج منايل، الاخضرية، دراع الميزان،الناصرية، معاتقة) وعلى رأسهم الملازم الأول حسين صالحي الذي له مكانة خاصة عند العقيد عميروش الذي أسر ثم أعدم في جوان 1958 [5] وذلك بتواطؤ من أحد العملاء المدعو أحمد

---

[1]حميد عبد القادر، فرحات عباس، رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر 2007، ص 205

[2]عبد الكريم شوقي، مرجع سابق، ص 273

[3]عبد العزيز وعلي، أحداث ووقائع ثورة التحرير في الولاية الثالثة، دار الجزائر للكتب، الجزائر 2011، ص،ص،163.161.
مقابلة مع المجاهد ، الملازم أيت أحمد وعلي، يوم 2019.09.08 بمقر المكتب الولائي للمنظمة الوطنية للمجاهدين لولابة تيزي وزو، على الساعة التاسعة صباحا .

[4]فتيحة قشيش، المخططات الاستعمارية لاختراق الثورة التحريرية، عملية الزرق، لابلويت، في الولاية الثالثة، أنموذجا، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 06، العدد 13، مارس 2018، ص 03.

[5]جودي أتومي، مصدر سابق، ص 327

صابري المكلف بالاتصال والاستعلام على مستوى المنطقة والمحسوب على مجموعة الياس غندريش ومحمد هاني[1].
وبعد هذه الحادثة المأسوية، بات من المؤكد لدى قائد الولاية، العقيد عميروش أن هناك مؤامرة خيانة مدبرة، لذلك أمر قائد المنطقة الرابعة بفتح تحقيق حول هذا الموضوع.
شرع قائد المنطقة الرابعة النقيب حسين محيوز في إجراء تحقيقات عن طريق جلسات استجواب مع الجنود والضباط بل حتى مع بعض المواطنين وبعد سلسلة من المشاورات، بدأ يقتنع بفكرة وجود تأمر بين عناصر الجيش والسلطات الاستعمارية.[2]
إن بداية ظهور هذه الأفكار على مستوى قيادة المنطقة الرابعة، دفع بالعقيد عميروش إلى الانتقال بنفسه إلى عين المكان للاطلاع على مجريات التحقيق وما إن حل بهذه المنطقة حتى ظهرت قضية الفتاة "روزا" التي نظفت الغبار عن خيوط المؤامرة.[3]

- **قضية الفتاة روزا:**

يشوب قضية الفتاة تاجر زهرة المعروفة "بروزا"الكثير من الشكوك والتناقضات حيث تضاربت الأراء وتعددت المواقف حولها، فهناك من يعتبرها مناضلة وطنية، كانت تنشط في خلية جبهة التحرير الوطني في مدينة الجزائر (حي بلوزداد، بلكور سابقا) واقتصر دورها في خياطة الأعلام الوطنية، وبعد وقوع أغلب رفقائها في الأسر، حاولت الالتحاق بالثورة في الولاية الثالثة عبر المنطقة الرابعة غير أنها وقعت في يد القوات الفرنسية في نهاية 1957 وسلمت إلى النقيب ليجي الذي روضها على العمل في جهاز مخابراته بعد أن أكد لها أن عناصر كثيرة من جبهة و جيش التحرير بعمل لصالحه سواء في المدن أو في الأرياف.[4]
وحسب نفس الأطروحة، فانه بينما كانت روزا في مكتب النقيب ليجي، اختلق لها سيناريو مكنها من خلاله من الاطلاع على بعض الوثائق(المزيفة) التي تحمل أسماء لمجموعة من الخونة وعليها خاتم جيش التحرير من أحد مسؤولي الولاية الثالثة، ثم أطلق سراحها بعدما تظاهرت بقبول فكرة العمل لصالحه، فما كان لهذه الأخيرة إلا الاتجاه لقادة الولاية الثالثة بغرض كشف المخطط.[5]
غير أن هناك مصادر أخرى نفت هذه الرواية حيث أكدت على أن روزا لا تمد بصلة لجبهة التحرير الوطني وإنما هي عميلة لدى النقيب ليجي على غرار باقي العملاء كغندريش وصديقه هاني وتذكر هذه المصادر، أن الفتاة روزا جاءت إلى الولاية الثالثة بتوصية من مسؤول المنطقة الحرة وطلبت من قادة الولاية الثالثة تجنيدها في صفوف جيش التحرير الوطني بعد أن فرت من السجن وأصبحت محل بحث من قبل الشرطة الفرنسية وهي الرواية التي لم تقنع العقيد عميروش

---

[1] عبد المجيد عزي، مسيرة كفاح في جيش التحرير الوطني، الولاية الثالثة، الطبعة الأولى، دار الجزائر للكتب، الجزائر 2009، ص15
[2] إبراهيم لونيسي، العقيد عميروش وعملية الزرق، دار هومه، الجزائر 2011، ص 42
[3] عبد المجيد عزي، مصدر سابق، ص 158
[4] محمد عباس، مرجع سابق، ص292
[5] يحيى بوعزيز، مرجع سابق، ص 174

لأن الظروف الأمنية التي كانت تعيشها الجزائر العاصمة في تلك الفترة لا يمكن أن تسمح لفتاة بالهروب من السجن وبالخروج من مدينة العاصمة[1]
وباستعمال أساليب الضغط النفسي عليها، اعترفت روزا[2] بأنها أُرسلت من طرف النقيب ليجي للاتصال ببعض المجاهدين المتعاملين مع ضباط مصالح الشؤون الأهلية (S.A.S) وأن الولاية الثالثة ملغومة بهذا النوع من العملاء[3].
ويبدو أن هذا الرأي أقرب إلى الحقيقة من سابقه لان الطرح الذي جاء في الرأي الأول نستبعده ولا شك أن المصالح الاستخباراتية الفرنسية عكفت على الترويج له بعد وقوع عملائها في يد جيش التحرير الوطني وذلك حتى لا يكون لهذه المؤامرة وقع فضائحي على الإدارة الاستعمارية مثلما كان ذلك مع عملية العصفور الأزرق.[4]
وبغض النظر عن وطنية الفتاة روزا من عدمها، فانه أمام الاعترافات التي أدلت بها، أعطى العقيد عميروش أوامر بمواصلة استنطاقها وإلقاء القبض على العناصر التي كلفت بالاتصال بها[5]

- **أهداف عملية الزرق**:

إن القطاعات التي تأثرت كثيرا بعملية الزرق هي قطاع الصحة والاستعلامات، كما مست هذه المؤامرة المسؤولين على مستوى هيئة أركان الحرب، إلا أن الوحدات القتالية ظلت سالمة من ذلك الاختراق، وتتمثل أهداف هذه العملية فيما يلي:

1. اختراق جيش التحرير الوطني بغية إضعافه قبل الهجوم عليه وذلك عن طريق تحطيم معنويات جنوده والتشهير ببعض التجاوزات التي حدثت داخل صفوفه.
2. محاولة تحديد نقاط ضعف جيش التحرير الوطني في التأطير والإمكانيات.
3. التشكيك في مسؤولي وجنود جيش و جبهة التحرير الوطني وكذا في مواقف المسؤولين في الخارج بغية إحباط معنويات المجاهدين.
4. منع وصول التموين والذخيرة إلى عناصر جيش التحرير الوطني.
5. إبلاغ الجيش الفرنسي بتحركات الوحدات القتالية لجيش التحرير الوطني وكذلك مده بمواقع وتواريخ الهجومات التي ينوي هذا الأخير القيام بها، هذا إضافة كشف نشاطات الفدائيين المقررة.[6]
6. مد الإدارة الاستعمارية بكافة المعلومات والوثائق الخاصة بجبهة وجيش التحرير الوطني، كتزويدها بنسخ التقارير الشهرية التي تحوي على عدد المقاتلين والعتاد الحربي وقنوات الاتصال والتموين والتمويل و قوائم

---

[1] عبد المجيد عزي، مصدر سابق، ص 160
[2] حديث إذاعي مع المجاهد الملازم رشيد أجعود (الكاتب الخاص للعقيد عميروش) حصة خاصة حول عملية الزرق، إذاعة الصومام \ 2021.04.28.
[3] عبد الحفيظ أمقران الحسيني، مصدر سابق، ص 150
[4] المصدر نفسه.\ فتيحة قشيش، مرجع سابق، ص 05
[5] المصدر نفسه.
[6] محمد صايكي، مصدر سابق، ص 298.

المناضلين داخل المنظمات التابعة لجبهة التحرير الوطني في الأرياف والمدن.

7. التصفية الجسدية في الأوقات المناسبة لكل العناصر المعروفة بالصلابة في مواقفها ضد الاستعمار الفرنسي.
8. التخطيط لاعتقال مجلس الولاية الثالثة أثناء اجتماع إطارات الولاية في صائفة 1958[1]

كان لظهور مؤامرة الزرق أثر الزلزال على الولاية الثالثة بحيث خيانة المجاهد لقضية الوطن أمر غير معقول في نظر الجميع، جرت اعتقالات بالجملة في أماكن مختلفة لاسيما وسط المسؤولين وكل واحد ينتظر دوره،فساد جو من الخوف والرعب وبدأت تنتشر الإشاعات حول تورط فلان على أساس سلوكه أو أخلاقه أو حتى كلامه بما يبرر تلك الاعتقالات.[2]فأعلنت حالة الطوارئ في الولاية وصدرت تعليمات صارمة من العقيد عميروش إلى جميع المناطق والنواحي بإلقاء القبض على كل المشبوهين مهما كانت مراكزهم في المسؤولية والتحقيق معهم حول قضية تعاملهم مع ضباط الشؤون الأهلية.[3] وبناء على ذلك، اتخذ قائد الولاية العقيد عميروش مجموعة من الإجراءات الأولية في شكل مخطط مضاد مبني على القواعد التالية:

1- توقيف جميع الشباب الوافدين من مدينة الجزائر.
2- وقف عملية التجنيد في صفوف جيش التحرير الوطني.
3- اعتقال القومية والجنود الذين فروا منذ مدة قصيرة من الجيش.
4- إلغاء العطل والإجازات.
5- إلغاء كل المراسلات الشخصية.
6- فرض مراقبة شديدة على البريد.
7- غلق حدود الولاية إلا على أعوان الاتصال المزودين بالتصاريح والوثائق المؤكدة من قبل قادة ولايتهم.[4]

وبعد اتخاذ هذه الإجراءات العاجلة أمام تفاقم الظاهرة، سارع العقيد عميروش إلى تبني إستراتيجية المواجهة على عدة جبهات وهي:

أ- تعيين لجنة تحقيق واستنطاق:

أمام هذا الوضع الأمني الخطير،دعا العقيد عميروش إلى عقد اجتماع طارئ ضم كافة المسؤولين في الولاية لدراسة الوضع والخروج بحلول تقضي إلى خروج الولاية من هذه الأزمة،فقرر خلال هذا الاجتماع، إرسال الرائد أحمد أو فاضل المدعو" سي حميمي" إلى المنطقة الرابعة للإشراف على التحقيقات واعتقال عناصر الزرق بينما أرسل لنفس المهمة النقيب العربي تواتي إلى المنطقة الثالثة، أما النقيب أحسن محيوز المدعو "بطيح" المعروف بالشدة ولا يتردد في إعطاء

[1]علي كافي، مصدر سابق، ص 128
[2]جودي أتومي، مصدر سابق، ص 318.
[3]علي كافي، مصدر سابق، ص 130
[4]محمد صايكي، مصدر سابق، ص 301

أوامر تنفيذ عقوبة الانبطاح،فقد كلف بالإشراف على مركز الاستنطاق في غابة أكفادو ويساعده في ذلك الملازم رشيد أجعود.[1]
وبناء على ذلك تم إستنطاق حوالي ثلاثة ألاف شخص على يد النقيب "أحسن محيوز"وكانت النتيجة بعد بضعة أشهر إعتراف بعض العناصر العاملة في قطاع الصحة والاستعلام بأنهم على علاقة بضباط الشؤون الأهلية.[2] وفي إطار تطبيق قرارات مؤتمر الصومام، أنشأت محاكم على كافة المستويات للنظر في النزاعات والبث فيها، لكن فيما يخص مؤامرة الزرق كان لابد من إنشاء محكمة خاصة للنظر في تهمة خاصة هي "الخيانة العظمى".[3]
يوجد مقر المحكمة على مقربة من مركز قيادة الولاية وتتكون من عدد من ضباط جيش التحرير ويرأسها ضابط برتبة رائد، ثم يأتي الوكيل ومحامي الدفاع والمستشارون، وبصفتها الهيئة الوحيدة المخول لها صلاحية النظر في مدى تورط الاشخاص المتهمين في مؤامرة الزرق، أفتتحت المحكمة جلساتها برئاسة الرائد محند أولحاج وبمساعدة الرائد أحمد اوفاضل المدعو"سي حميمي".[4]
صدرت المحكمة أحكام بالاعدام على أكثر من 400 شخص[5] قبل أن يستنفر العقيد عميروش الولايات، الرابعة، والأولى والسادسة في إجتماع العقداء الأربعة في ديسمبر 1958، حيث أطلعهم على نتائج التحقيق في قضية الزرق، كما أطلعهم في نفس الوقت على معلومات تخص ولايتهم وكانت درجة الخطورة أكبر بخصوص الولاية الرابعة حيث قدم عميروش قائمة أسماء بعض المتورطين في عملية الزرق للعقيد أمحمد بوقرة [6] كما بعث برسالة إخبارية إلى لجنة التنسيق والتنفيذ وإلى قائد الولاية الثانية العقيد علي كافي بتاريخ 03 أوت 1958.[7]
وفي 03 مارس 1959 عقد إجتماع مع إطارات الولاية الثالثة وطالب في بضرورة تدخل الخارج وتشكيل لجنة تحقيق من عناصر خارج المنطقة لضمان نزاهة المحاكمات [8]، وفي المقابل بعث كل من وزير القوات المسلحة كريم بلقاسم ووزير الاتصالات والمخابرات عبد الحفيظ بوصوف برقية تهنئة وشكر إلى العقيد عميروش لاكتشافه المؤامرة قبل أن تستفحل كما أصدر فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة قرارا بالعفو لفائدة معتقلي جيش التحرير وهكذا أفرج العقيد

---

[1] عبد العزيز وعلي، مصدر سابق، ص 28\ رسيد أجعود، مصدر سابق.
[2] عبد الحفيظ أمقران الحسيني، مصدر سابق، ص 151
[3] جودي أتومي، مصدر سابق، ص 319
[4] المصدر نفسه.
[5] عبد المجيد أمقران، مذكرات في مسيرة النضال والجهاد، دار الأمة، الجزائر 1997، ص ص149.150.
بينما يذهب على كافي إلى 1800 ضحية وهو رقم مبالغ فيه،ويبدو أن هذا الأخير أخذ برواية جورج فلوري (2000 صحية) دون تقديم أدلة.
علي كافي، مصدر سابق، ص124.
يذكر الملازم وكاتب العقيد عميروش، رشيد أجعود أن أخطاء كثيرة وقعت على مستوى محاكم المناطق والنواحي بسبب صعف الاتصال السياسي و الإعلام بين القيادة والقاعدة وهذا سر إرتفاع عدد ضحايا عملية الزرق، مصدر سابق.
George Fleury, op, cit ; p345.
Charles Robert Ageron, Complots et purges dans l’armée de libération Algérienne (1958.1961), in, revue, no, 59 vingtième siècle, juillet septembre 1998, p p ,15.27.
[6] محمد عباس، مرجع سابق، ص 299
[7] علي كافي، مصدر سابق، ص 130
[8] جودي أتومي، مصدر سابق، ص 320

عميروش عن 50 معتقلا "متورطين" في عملية الزرق دليل براءتهم وواصلوا كفاحهم إلى أخر ايام الحرب واتنهت المؤامرة مع وصول الرائد عبد الرحمان ميرة الذي أطلق سراح ما تبقى من الزرق ويقارب عددهم المائة.[1]
لقد أدت عملية التطهير في الولاية الثالثة التي إمتدت من صيف 1959 إلى شتاء 1959،إلى فقدان عدد كبير من إطاراتها وافقدها أيضا إستقرارها الداخلي الذي كان عنوانا لقوتها وتنظيمها كما أنها تزامنت مع فترة حرجة بشكل كبير، فرضت عليها مواجهة عمليات شال الجهنمية دون أن يصل إليها إمدادات القيادة الخارجية التي عجزت عن إيجاد حلول في مواجهة السدود المكهربة وفي المقابل سجلت الولاية الثالثة نتائج إيجابية في التصدي للحرب النفسية الفرنسية ووضع حد لشبكة العملاء والخونة.[2]

5- تصفية العقيد بوقاسمي الطيب المعروف ب"الطيب الجغلالي":

عقب استشهاد العقيد سي الحواس في معركة جبل ثامر بتاريخ 29 مارس 1959،ونائبه عمر ادريس يوم 06 جوان 1959،انتقلت قيادة الولاية السادسة إلى نائبه الثاني بوقاسمي الطيب[3] المعروف ب "الطيب الجغلالي" قائد الولاية الجديد لمدة وجيزة، من أفريل إلى جويلية 1959،لكنه ما لبث أن اصطدم بتحفظ قادة المناطق الأربعة عليه وهم:علي بن المسعود وسليمان الاكحل و محمد شعباني ومحمد بلقاضي،[4]مما اضطره أن يسارع بإرسال إشعار لقيادة الأركان بواسطة اللاسلكي بالولاية الأولى، مقترحا إعفاء قادة المناطق المتحفظين على ولايته وإرسالهم إلى تونس أو المغرب، فقرر الأربعة تصفيته إلى جانب 12 من رفقاه الذين كانوا ينتمون إلى إطارات الولاية الرابعة، النقيب "محمد صايكي" في مذكراته يرى أن ما وقع للعقيد الطيب الجغلالي مؤامرة رهيبة دبرها مسؤولو مناطق الولاية السادسة وهم "محمد شعباني' و "سليمان لكحل" و"موح القاضي" و "علي بن المسعود" حيث يقول أن سي الطيب اخذ بعض الإطارات منهم النقيب "محمد باشل"، " حميدو"، "مكاوي خالد" و "مختار بن بدوي"، وكانوا قرابة 15

---

[1] المصدر نفسه، ص ص 321.320

[2]كمال سليح، المخططات الفرنسية للقضاء على الثورة من الداخل، الولاية الثالثة نموذجا، في، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد04، العدد02، جامعة الوادي، 2015، ص 09

[3]بوقاسمي الطيب المعروف بالطيب الجغلالي،ولد عام 1916 بقرية أولاد تركي، بلدية المارية مقر الدائرة، ولاية المدية، نشأ في أحضان أسرة ميسورة الحال، زوال دراسته في المدرسة القرآنية بقريته لمدة ست سنوات حفظ أثناءها القران الكريم ومبادئ اللغة العربية مما أهله بالالتحاف بزاوية العيساوية بدائرة تبلاط حيث درس الفقه الإسلامي ومبادئ الشريعة، ثم انتقل إلى زاوية سيدي موسى بصومعة ولاية البليدة حيث عاش عن كثب أوضاع شعبه من خلال معايشته للطلبة الدارسين القادمين من مختلف مناطق الوطن ومن خلا خطب أئمة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في العاصمة .انضم إلى صفوف حزب الشعب عام 1937 حيث عمل في ظله بكل ما في وسعه من تبليغ رسالة الحزب، القي عليه القبض في منطقة تبلاط وحكم علية بالسجن لمدة أربع سنوات.
بعد إندلاع الثورة الحريرية، ملف بتنظيم الثورة في الولاية الرابعة (المدية) ليرتقي إلى رتبة رائد مع مطلع عام 1957 كما أسندت له مهمة جلب الأسلحة من تونس عام 1958.
في اجتماع العقداء بالداخل في ديسمبر 1958، طلب قائد الولاية السادسة العقيد سي الحواس مد يد العون لولايته بالرجال والإطارات، فتقدمت الولاية الرابعة بعدد من إطاراتها وجنودها وعلى رأسهم الرائد الطيب الجغلالي حيث كلف هذا الأخير بمهمة عضوية مجلس الولاية ومساعد للعقيد سي الحواس ولما أستشهد هذا الأخير في 29 مارس 1959، انتقل الطيب جغلالي إلى تونس في مهمة حيث اتصل بالمسؤولين وهناك تم تعينه قائدا للولاية السادسة برتبة عقيد.
محمد علوي، مرجع سابق، ص 185

[4]محمد صايكي، مصدر سابق، ص

إطارا، بغية تدعيم المناطق الأخرى، لكنه يرى أن حب الزعامة والمسؤولية أعمى بصيرة المسؤولين المذكورين أعلاه، فقد راح مسؤولو المناطق يقضون على هؤلاء الإطارات جميعهم بما فيهم العقيد الطيب الجغلالي بتاريخ 29 جويلية 1959.[1]

الاستاذ "محمد تقية" في كتابه (حرب التحرير بالولاية الرابعة)، رأى أن ضباط الولاية السادسة اعتبروا تعيين الطيب الجغلالي على رأس الولاية السادسة مخالفا لرغباتهم، لأنه لم ينبثق من صفوفهم، فقرروا التخلص منه بمعية رفاقه بتلفيق تهمة العمالة مع العدو، ونفذت الخطة، فاعدم القائد الطيب الجغلالي ورفاقه بواسطة بندقية رشاشة، ثم اغتيل القائد المساعد لفرقة الكوموندو "جمال" عندما كان الجزء الأكبر من عناصر الفرقة متواجدا في جهة أخرى بعيدا عن مسرح الأحداث، بعد هذه الأحداث الدرامية وجدت فرقة الكومندو نفسها معزولة في تلك الاقاليم الشاسعة فعادت الى معاقلها في الولاية الرابعة[2].

بعد إعدام الطيب الجغلالي ورفاقه يوم 29 جويلية 1959 ، اجتمع قادة المناطق الأربع للولاية السادسة بجبل "امحارقة"،وهم على التوالي : النوي علي بن المسعود، سليمان لكحل،محمد شعباني، بلقاضي بوصبيعات، واختاروا محمد شعباني قائد المنطقة الثالثة منسقا للولاية، كما اتفقوا على برنامج العمل لتدعيم الثورة والتصدي لقوات العدو ومخططاته، وقد كان الهدف من هذا الاجتماع الخروج من الدائرة التي اوقعتها فيهم الظروف والعودة الى المسار النضالي للولاية[3]

إن إنعكاسات ظاهرة التصفية الجسدية في صفوف الثورة،كانت في مختلف الصور التي ظهرت بها وخيمة العواقب، لأنها أدت إلى إستفحال الصراعات حول قيادة الثورة بشكل قاد إلى تصفيات أخرى، كما ساهت نتائجها إلى تفاقم النزعة اليعقوبية وتنامي المواقف الراديكالية في مواقف عناصر من المجموعة الصغيرة التي كانت وراء المبادرة بتحضير الثورة وتفجيرها في نوفمبر 1954، اتجاه المجموعات السياسية المختلفة التي كانت تنتمي إلى ما كان بعرف بالطبقة السياسية التقليدية التي إلتحقت بالثورة إبتداءا من عام 1955.

وكان صعود تيارات الحركة الوطنية إلى مواقع القيادة العليا للثورة منعطفا مثيرا في تطور الصدامية بين القادة الذين كانوا ينتمون إلى النخب الثورية المؤسسة لجبهة التحرير الوطني والتي كان جزءا منها يشرف على قيادة جيش التحرير الوطني بصورة كاملة في بداية حرب التحرير ضد الاستعمار وبين مجموعات المركزيين والبيانيين والعلماء والشيوعيين الذين سمح لهم تبوأ عبان رمضان قيادة منطقة الجزائر العاصمة بالحصول على فرص الإلتحاق بركاب الثورة وبتحقيق

---

[1] المصدر نفسه.

[2]محمد تقية، حرب التحرير بالولاية الرابعة، مصدر سابق، ص45 أنظر أيضا، شهادة المجاهد البار مبخوت، في خيري الرزقي، تطور الثورة التحريرية في الولاية الرابعة(1962.1956)،من خلال الرواية الشفوية، رواية المجاهد البار مبخوت، مسؤول الناحية الثانية نموذجا، في مجلة البحوث التاريخية، الجلد2، العدد 01، جامعة المسيلة 2017، ص 202

[3]الهادي أحمد درواز، العقيد محمد شعباني، الأمل والألم، دار هومه، الجزائر، 2003، ص. 68

إرتقاء سريع في المناصب السياسية في عضوية الهيئتين(لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة) اللتين أقرتهما أرضية الصومام.[1]
إن الشعور بالمسؤولية المعنوية عند مفجري الثورة بالحفاظ على النهج الثوري الهادف إلى تحقيق الاستقلال وبضرورة العمل على منع الثورة من أي انحراف نحو الحلول الإصلاحية التي تتوافق مع المشاريع الاستعمارية كان يتم التعبير عنه بالتحفظ الشديد وبالرفض المعلن عند هؤلاء لالتحاق محترفي السياسية بمختلف تياراتهم بصوف الثورة.[2]
وعلى الرغم من أن تنامي مثل هذا الشعور عند النخبة الثورية تجاه بقية النخب السياسية التقليدية يمكن تبريره بما ألت إليه تجربة المقاومة السياسية من فشل ذريع في إيجاد حلول جذرية للقضية الوطنية وبما إنتهى إليه التيار الاستقلالي من تأزم داخلي قاده إلى صراعات هامشية على حساب المشروع الثوري.[3]
كانت الولادة العسيرة لجبهة التحرير الوطني من صلب حركة الانتصار الحريات الديمقراطية على يد مجموعة صغيرة إنقلبت على قيادتها التاريخية، من العوامل الرئيسية التي زادت في تفكك التيار الاستقلالي الذي تشرذم قبيل إنطلاق العمل المسلح، وقد أدى هذا التفكك بعد الانطلاقة الثورية إلى إحتدام الصدام بين جبهة التحرير الوطني وبين المصاليين والذي تحول إلى مواجهة دموية عنيفة أدت إلى سقوط ألاف الجزائريين من خيرة إطارات حزب الشعب و جبهة التحرير الوطني على حد سواء.[4]

6- اجتماع العقداء العشر:

لقد شهدت الثورة التحريرية خلال عامي 1958 و1959،كما ذكرنا سابقا، تدهورا خطيرا بسبب سياسة شارل ديغول العسكرية المجسدة في مخطط شال الجهنمي الذي كان يهدف إلى القضاء على الثورة نهائيا وكذلك إضرابات هيكلية داخلية متعددة للحكومة المؤقتة.
وأمام هذا المأزق وتوالي الأزمات،إجتمع مجلس الوزراء بالقاهرة يوم 29 جوان1959 وحسب ما جاء في مذكرات أحمد توفيق المدني الذي ذكر أن كريم بلقاسم إستهل الحديث موضحا أن الحكومة المؤقتة منشقة على نفسها وغير متجانسة وأن هناك إنفصاما بين الحكومة والشعب، في حين نجد أن أمحمد يزيد قد ذكر بأنه توجد حالة إختناق تامة داخل البلاد، أما وزير الداخلية لخضر بن طوبال فقد قال بأن حكومتنا تضم إحدى عشر وزارة ممثلة إحدى عشر حكومة حيث كل يعمل لوحده مستقلا عن الآخر ونحن نمارس السياسية كأنه لا توجد حرب[5].
ونظرا لهذا الوضع المعقد الذي ألت إليه الحكومة المؤقتة ونصاعد الخلافات بين أعضائها، إضطر الجهاز الحكومي إلى تفويض الباءات الثلاث بتحضير إجتماع للعسكريين (العقداء) لبحث تلك الخلافات ووضع حد لها، إذ باتت تهدد الثورة،

---

[1]عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 346

[2]Mabrouk Belhocine, op, cit, p p, 93.101

[3]Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, Documents et Histoire, op.cit., p p, 343.344.

[4]IBID.

[5]أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص ص 438.437\ علي كافي، مصدر سابق، ص 205

زمن جل تعين حكومة جديدة مكلفة بإعطاء ثورتنا إستراتيجية عسكرية وسياسية ودبلوماسية جديدة، فكانت الدعوة إلى عقد إجتماع للعقداء العشر في تونس[1].
لقد التقى الباءات الثلاث مع قائدي اركان الحرب للشرق، العقيد محمدي السعيد وللغرب العقيد هواري بومدين وخمسة عقداء للولايات كانوا متواجدين في تونس العقيد الحاج لخضر(الولاية الأولى)، العقيد علي كافي (الولاية الثانية)، العقيد السعيد يازوران المدعو بريروش (الولاية الثالثة) العقيد سليمان دهيلس الدعو سي صادق(الولاية الرابعة)، العقيد لطفي(الولاية الخامسة) وشكلوا ما يسمى بلجنة العشرة.[2]
وقد إختلفت الاراء حول تاريخ إنعقادة وحسب سعد دحلب وبن يوسف بن خدة، ومحمد حربي[3] فان هذا الاجتماع دام 100 يوم،أما علي كافي فقد قال أنه قد دام 94 يوما،وبناءا على كل المعطيات التاريخية، فان الاجتماع كان بتونس ونهايته بطرابلس الليبية وأن جلساته دامت 124 يوم وتوقفت لمدة 10 أيام وعلية فان الجلسات الفعلية كانت 114 يوم ومن هنا فان الاجتماع قد بدأ من 11 أوت 1959 وإستمر إلى غاية 16 ديسمبر من نفس السنة.[4]
إنطلق إجتماع العقداء العشر في مقر وزارة الاتصال العامة والمواصلات بتونس العاصمة وحضره:

- الباءات الثلاث، العقيد بلقاسم كريم، العقيد بن طوبال لخضر، العقيد بوصوف عبد الحفيظ عن الحكومة المؤقتة.
- العقيد محمدي السعيد عن القيادة العسكرية الشرقية
- العقيد هواري بومدين هن القيادة الغربية العسكرية
- العقيد عبيد الحاج لخضر عن الولاية الأولى
- العقيد علي كافي عن الولاية الثانية
- العقيد السعيد يازوران المدعو "بريروش" عن الولاية الثالثة
- العقيد سليمان دهليس المدعو سي صادق عن الولاية الرابعة
- العقيدبن علي بودغن المعروف بلطفي عن الولاية الخامسة
- الولاية السادسة لم تكن ممثلة بسبب إستشهاد قائدها العقيد سي الحواس مع قائد الولاية الثالثة العقيد عميروش في 29 مارس 1959.[5]

إنطلق الاجتماع في جو متوتر وذلك بسبب رغبة كل طرف فرض أرائه الرامية إلى تزعم الثورة وإتضح جليا أن مفهوم السلطة الرئاسية كان غائبا في هذا

---

[1] سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص 103.
[2] المصدر نفسه.
[3] المصدر نفسه\ علي كافي، مصدر سابق، ص 254،
Ben youcef Benkheda, Les accords d Evian, Alger 1986 , p25
Mohamed Harbi, Le, FLN, Mirage et Réalité, op.cit., p 226.
[4]بناءا على الاتصالات التي قام بها الباحث محمد شبوب مع المؤرخين، الأستاذ الغالي العربي و الأستاذ أحمد مريوش والأستاذ عبد النور خيثر والأستاذة حكيمة شتواح.
محمد شبوب، إجتماع العقداء من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959، ظروفه، أسبابه،وانعكاساته على مسار الثورة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر(تخصص الثورة الجزائرية 1962.1954)، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2010.2009، ص 46
[5]علي كافي، مصدر سابق، ص 254.

الاجتماع حيث نجد أن الحاضرين كلهم كانوا عقداء وكل واحد منهم كان ينظر إلى أي قرار أو تدخل يتخذه الآخر بخوف وشك وكانه هجوم يستلزم جوابا وردا حاسما.[1]

بدأ الباءات الثلاث في طرح أسباب تأزم الوضع في الحكومة المؤقتة وحملوا الدكتور الأمين دباغين سبب الأزمة، بعد استقالته من الحكومة إلا أن قادة الولايات إستخلصوا أن أزمة الحكومة المؤقتة أخطر من ذلك ولمسوا أن زمام تسيير الثورة على وشك أن يفلت من قيادة الخارج وقدم بعض العقداء إنتقادات لاذعة إلى الثلاثي وذكروا أن الحكومة لا تول الجانب العسكري ما يستحق من العناية وذلك بسبب إهمالها أمر الوحدات المقاتلة، فهي لم تقدم الوسائل الضرورية لمواصلة القتال، ولكن الثلاثي حمل ذلك قادة الجيش الموجودين في الحدود بسبب التسيب والجمود الذي تعانيه الوحدات في الحدود، ذلك الوضع لم تسلم منه حتى الحكومة التونسية حسب تعبيرهم نظرا للتصرفات غير المسؤولة التي تصدر من حيت لاخر عن بعض هذه الوحدات التي أصبحت غير مسؤولة عن ما يصدر عن أعمالها.[2]وبعد أيام من المشادات الحادة والعقيمة بين مختلف الأطراف، إقتنع قادة الولايات أن حل الأزمة يتجاوز صلاحيات هذا الاجتماع وبالتالي لابد من العودة إلى الشرعية والدعوة لعقد إجتماع مجلس الثورة[3].

- **قرارات الاجتماع:**

توصل العقداء العشر بعد 114 يوم من المناقشات الحادة إلى اتخاذ جملة من قرارات منها:

1 .تعيين مجلس وطني للثورة الجزائرية جديد وتوجيه الدعوات إلى الأعضاء لعقد الدورة الثانية التي تقرر أن تكون في طرابلس الليبية من 16 ديسمبر 1959 إلى 19 جانفي 1960، وذلك من أجل حل نهائي للأزمة.

2 .أما عن التركيبة الجديدة للمجلس، فقد إختلف العقداء كذلك حولها حيث أراد كريم بلقاسم ضم ضباط فارين من الجيش الفرنسي إلى تشكيلة المجلس لكن الاخرين رفضوا خاصة العقيد هواري بومدين ممثل الولاية الخامسة ولم يتمكن إلا العقيد أحمد بن شريف من إكتساب العضوية في المجلس وذلك لأنه إلتحق بالثورة في بدايتها عكس الآخرين الذين إلتحقوا في عامي 1958 و1959.[4] وقد إختارت الجماعات المتصارعة الأعضاء الجدد من العسكريين في غالبيتهم حيث إستطاع العقيد هواري بومدين أن يلحق بتشكيلة المجلس بعض ضباط جيش الحدود الموالين له، كقايد احمد ومنجلي والطاهر زبيري ونجحت الأطراف الأخرى و على رأسها كريم بلقاسم في ضم بعض ضباط الولايات كصالح بوبنيدر والطاهر

---

[1]كان الاجتماع منعرجا حاسما و في نفس الوقت تخللته إنقطاعات نتيجة رفع عدة جلسات بصورة عنيفة كادت تؤدي إلى ما لا تحمد عقباه فقد طلعت على السطح رواسب الصراعات و الخلافات يرجع عهدها إلى مؤتمر الصومام وما بعده، تفاصيل أكثر أنظر علي كافي، مصدر سابق، ص 255

[2]محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى نموذجا، طبعة خاصة ، وزارة المجاهدين، الجزائر، ص 420ا ،

[3]علي كافي، مصدر سابق، ص 255

[4]رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع، مرجع سابق، ص 42

بودربالة من الولاية الثانية ومحند اولحاج والرائد أحمد اوفاضل المدعو"سي حميمي" من الولاية الثالثة ومحمد شعباني من الولاية السادسة.[1]
أما وضع قائمة الأعضاء الجدد من المدنيين فلم تكن تثير أية حساسية وكان من السهولة بمكان وضع إسم أو شطب أخر دون أي إهتمام،ولهذا فقد تم حذف أسماء كل من الدكتور الأمين دباغين بسبب موقفه من إغتيال علاوة عميرة وكذلك أحمد توفيق المدني باتهامه بافشاء مداولات الحكومة، هذا إضافة إلى حذف إسم كل من محمد لبجاوي وصالح الوانشي ومحمود شريف وعبد المالك تمام وعلل حذف إسم من كل هذه الاسماء منها بالموضوعي ومنها الملفق.وتم إدراج إسمين وهما الشيخ خير الدين وأحمد بومنجل ومادام الاثنيين مدنيين فلم يقع عليهما جدل يذكر.[2] كما تم وضع هذه المرة داخل المجلس كل أعضاء مجلس الولايات ومسؤولي الفديرالايات، علال الثعالبي(تونس) وبن سالم نورالدين (المغرب) وكل من عمر بوداود وعلي هارون(فرنسا)[3]
3. ضرورة تشكيل حكومة مؤقتة جديدة
4. وضع إستراتيجية سياسية وعسكرية جديدة لواجهة سياسة الجنرال شارل ديغول الرامية إلى إحتواء الثورة.
5. العمل على تحكية الخطوط المكهربة على الحدود
5. منقشة مشكلة التصفيات والتعذيب داخل جيش التحرير الوطني (عملية الزرق)
إنطلاقا من هذه القرارات، نجد أن الهذف منها كان يتمثل في وضع حد للانزلاقات التي كانت تتعرض لها الثورة وذلك عن طريق إعادتها إلى مسارها الصحيح.[4]

7. الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية:

في الفترة الممتدة من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960، إجتمع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية الجدد[5] في دورته الثانية بمدينة طرابلس الليبية،وقاموا بدراسة عميقة للوضع السياسي والعسكري بالجزائر و إتخذوا إجراءات دقيقة تتعلق بوضع إستراتيجية عسكرية وسياسية لمواجهة سياسة الجنرال شارل ديغول الاحتوائية بتنظيم وتدعيم إمكانيات جيش التحرير الوطني.[6]
إستمرت أشغال هذه الدورة قرابة شهر كامل وإستمع المجلس إلى البيانات المتعلقة بنشاط الحكومة المؤقتة ثم إنصرف إلى بحث ومستفيض للوضعية العسكرية وإتخذ مجموعة من الإجراءات الرامية إلى جعل الأجهزة النظامية للثورة التحريرية تتلائم888 مع الأوضاع الجديدة وهي:

- إزالة وزارة القوات المسلحة وتعويضها بلجنة وزارية للحرب (Comité interministériel de guerre (C.I.G) ، تتكون من :

العقيد بلقاسم كريم والعقيد بوصوف عبد الحفيظ والعقيد بن طوبال لخضر.

---

[1] المرجع نفسه
[2] محمد شبوب، مرجع سابق، ص 60
[3] Mohamed Harbi, Le FLN, Mirage et réalité, op, cit, p 245.
[4] سعد دحلب، مصدر سابق، ص ص 105.104
[5] كانت النتيجة الوحيدة التي توصل إليها إجتماع العقداء، سعد دحلب، مصدر سابق، ص 106
[6] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 493

- إنشاء هيئة أركان عامة أسندت مسؤولياتها إلى العقيد هواري بومدين بمساعدة علي منجلي وقائد أحمد و عزالدين زراري.
- إجراء تعديل وزاري على الحكومة المؤقتة.
- مضاعفة العمليات العسكرية على الحدود،ودخول الوحدات

المرابطة هناك وكذلك هيئة أركان الحرب والوزراء الذين تربط صلاحياتهم مباشرة بالداخل وهذه النقطة أثارت جدلا كبيرا و عنيفا[1].

إن اللجنة الوزارية هي التي إقترحت للتعيين رئيس قيادة الأركان وقد كان الباءات الثلاث يعتقدون أن العقيد هواري بومدين المعروف بانغلاقه على نفسه لن يخرج عن طاعتهم وسيكون مجرد منفذ لقراراتهم [2]أما أعضاء القيادة فقد روعيت في تعينهم مسألة التمثيل الجهوي بحي جاء الرائد أحمد قائد عن الغرب والرائد علي منجلي عن الشرق، والرائد رابح زاري عن الوسط ولم يعين أحد عن الجنوب لأن الولاية السادسة لم تكن ممثلة على أعلى مستوى في جيش الحدود.[3]

ولكن هذه القرارات جاءت متأخرة حيث أصبحت الهوة بين الداخل والخارج عميقة ولم يكن لها أي حظ للتطبيق، قليلون جدا هم المسؤولون العسكريون الذين تمكنوا من الالتحاق بجيش التحرير الوطني في الداخل وآخرون مثل العقيد لطفي والرائد فراج سقطا في ميدان الشرف يوم 28 مارس 1960 في جبل بشار بعد أن عرجا على الخط المكهرب من الجنوب، كذلك بعض الضباط الذين سقطوا على الحدود الشرقية من بينهم الرائد علي السواعي.

ولئن كانت أشغال المجلس قد مكنت من التغلب على كل المشاكل الداخلية وإتسمت بالحكمة التي ساعدت على تجاوز الحساسيات الشخصية وتحقيق التصالح بين سائر النزعات وإقناع السيد كريم بلقاسم على التخلي بمحض إرادته عن مشروعه الخاص بقيادة الثورة.[4]فإن ذلك يبقى بسيطا بالمقارنة مع الأهمية البالغة التي يكتسبها النصان الأساسيان اللذان تمت المصادقة عليهما بالإجماع واللذان يعتبران مكسبا إيديولوجيا جديدا، فقد وضع مشروع الوثيقتين[5]من قبل لجنة ترأسها السيد بن يوسف بن خدة، إشتغلتا مدة أسبوعين بعضوية السادة عمر أوصديق ومحمد الصديق بن يحيى وعبد الرزاق شنتوف وفرانتز فانون(أو عمر فانون كما يسمي نفسه، منطلقة من بيان أول نوفمبر ووثيقة مؤتمر الصومام وموظفة التجربة الواسعة المكتسبة خلال خمس سنوات من ممارسة الكفاح المسلح والنضال السياسي والنشاط الدبلوماسي.[6]

---

[1]على كافي، مصدر سابق، ص 257

[2]محمد الشريف مساعدية، من جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر 1968، ص 21

C.N.R.A, Tripoli, (1959.1960), Microfiche, C 010

[3]محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 141

[4]حسب حديث العقيد عبد الحفيظ بوصوف للمؤرخ محمد العربي الزبيري يوم 23 فيفري 1978 في بيت هذا الأخير، فإن المشروع المذكور يتلخص في استبدال الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بقيادة ثلاثية للباءات يرأسها كريم بلقاسم باعتباره أقدم الباءات مسؤولية

محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 137.

[5]أنظر نص الوثيقتين في محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه

[6]Benyocef Benkhedda, Les origines de 1ere novembre 1954, édition Dahleb, Alger, 1989, p 169.

أمـا الوثيقـة الأولـى، فتتعلـق بمؤسسـات الدولـة الجزائريـة أثنـاء فتـرة الكفـاح المسـلح وبعد إسترجاع السيادة الوطنية ويمكننا تسجيل الملاحظات التالية:
إن تراجعـا جوهريـا قـد وقـع بالنسـبة لمفهـوم الدولـة الجزائريـة التـي تتعهـد جبهـة التحريـر الـوطني باقامتهـا بعـد إسـترجاع الاسـتقلال الـوطني، فمـن خـلال الوثيقـة المـذكورة فـي هـذه الـدورة، تكـون الدولـة الجزائريـة ديمقراطيـة واجتماعيـة وأن لا تكـون مؤسسـاتها متناقضـة مـع المبـادىء الإسـلامية، أمـا بيـان أول نـوفمبر فيـذكر بصـريح العبـارة، إقامـة الدولـة الجزائريـة الديمقراطيـة الاجتماعيـة ضـمن المبـادىء الاسلامية.[1]
مـن الواضـح أن التعبيـرين متناقضـان ولا يمكـن إيعـاز ذلـك إلـى مجـرد خطـأ فـي الصـياغة اللغويـة عنـدما نعـرف أن المجموعـة التـي أشـرفت علـى التحريـر مكونـة مـن أفضـل مـا فـي صـفوف جبهـة التحريـر الـوطني مـن فرسـان القلـم المسـلم بهـا فـي ذلـك الوقـت بالقـدرة الفائقـة علـى ممارسـة التحريـر باللغـة الفرنسـية والمعـروفين بكـونهم الـدماغ المفكـر والمسـؤول عـن الإعـلام فـي الثـورة، وإذا كـان جمهـور المناضـلين لا يعـرف عـنهم سـوى صـفة الجهـاد التـي اكتسـبوها بفضـل مـواقعهم فـي دواليـب الثـورة وبواسـطة بعـض السـلوكات الفرديـة، فـان بعـض المسـؤولين السـامين لـم يكونـوا يجهلـون النزعـة اليسـارية والميـولات الماركسـية بالنسـبة لأغلبيـتهم، وكـان مـن المفـروض أن تكـون هنـاك يقضـة فـي إنشـغال المـؤتمرين بتسـوية المشـاكل الميدانيـة التي كانت تهدد الثورة بالانفجار.[2]
وممـا لا شـك فيـه أن تلـك الغفلـة أو تلـك الثقـة التـي لـم تكـن فـي محلهـا قـد أدت إلـى تجسـيد واحـد مـن الانحرافـات التـي سـتكون أساسـا للانزلاقـات التـي سـوف تقـود بالتـدرج إلـى الخـروج نهائيـا عـن الخـط الايـديولوجي الـذي سـطرته جبهـة التحريـر الوطني ليلة الفاتح من نوفمبر 1954.
إن الوثيقـة قـد أهملـت فـي عرضـها للمبـادىء الأساسـية، كابعـاد الثـورة المغربيـة والعربيـة والاسـلامية طبقـا لمـا جـاء فـي بيـان أول نـوفمبر ومـن تجـاوز الـنقص الـذي تضـمنته فـي المجـال وثيقـة الصـومام والـذي نـددت بـه مجموعـة كبيـرة مـن أعضـاء قيادة الثورة، في مقدمتهم الرئيس أحمد بن بلة.[3]
ومنـا هنـا نلاحـظ أيضـا لمسـات لجنـة تحريـر الـوثيقتين التـي تـرى أن مسـتقبل الجزائـرلن يكـون زاهـرا فـي دائـرة العروبـة والإسـلام التـي تمثـل فـي نظـرهم بـؤرة الرجعيـة والعصـور المظلمـة وحتـى المغـرب العربـي الـذي ظـل مركـزا لاهتمامـات الـرواد مـن المناضـلين، فانـه لا تـؤمن بـه إلا عنـدما تجـرده مـن صـفة العروبـة وتحصـره فـي إطـار الشـمال الافريقـي الـذي يـربط أقطـاره قاسـم اللغـة الفرنسـية التـي إعتمد عليها الاستعمار لتأييد حالة الانسلاخ عن الذات الضرورية لديمومته.
إن التطهيـر السياسـي فـي منظـور جبهـة التحريـر الـوطني،يعني إعـادة الحركـة الوطنيـة إلـى نهجهـا الحقيقـي بواسـطة القضـاء علـى مخلفـات الفسـاد التـي تتنـاقض مـع الـروح الثوريـة وبواسـطة إلغـاء الـروح الحزبيـة الـي تقـود فقـط إلـى التعصـب والـى تكـريس

[1]محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 137
[2]المرجع نفسه.
[3] المرجع نفسه، ص 138

التقسيم الذي يعمل الاستعمار على تحقيقه بجميع الوسائل، وبهذا المفهوم فان الجماعة المذكورة سابقا لا يمكن أن تكون راضية عن التطهير السياسي لان الحزب الشيوعي الجزائري لا يعد من الحركة الوطنية نتيجة تبعيته للحزب الشيوعي الفرنسي وإنضوائه إيديولوجيا تحت لواء الشيوعية الاممية هذا من جهة ومن جهة ثانية، لان الحزب الشيوعي الجزائري ظل دائما يرفض حل نفسه لصالح جبهة التحرير الوطني ويعتبر بقاءه كتنظيم سياسي مستقل مسألة أساسية مازال يدافع عنها.[1]

إن هذه الملاحظات تدل على أن المباشرين لصياغة هذه الوثيقة لم يطبقوا توجهات المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي ألزمهم بعدم الخروج عن الخطوط العريضة التي حددها نداء أول نوفمبر مع الاخذ بعين الاعتبار للتطورات التي عرفتها و تعرفها الثورة التحريرية في الداخل و الخارج، ويذكر السيد بن يوسف بن خدة "أنه لم ينتبه إلى هذه الاخطاء الفادحة" بعد أن كان مركزا كل طاقاته الفكرية وموظفا جميع إمكانياته المادية والادبية من أجل إقناع أعضاء المجلس بضرورة تبني إقتراحه بحتمية رجوع القيادة العليا للثورة إلى أرض الوطن.[2]

أما الوثيقة الثانية،فتتعلق بالقانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني وهي مكونة من مدخل وثمانية فصول، إشتملت على أربعين مادة ومن خلال القراءة الأولى نستطيع أن نستخرج مجموعة من الملاحظات أهمها:

. أن المشرفين على الوثيقة قد إجتهدوا لبلورة الانسجام بين الوثيقتين فيما يتعلق بمفهوم الدولة الجزائرية المنتظر إقامتها بعد إسترجاع الاستقلال الوطني فهي، طبقا للمادة الثانية من القانون الأساسي " جمهورية ديمقراطية إجتماعية لا تكون في تناقض مع المبادىء الإسلامية" تماما مثلما جاء التنصيص في الوثيقة الأولى.[3]

. إن المشرفين على الصياغة قد إضطروا لتكريس هذا الانحراف في الوثقتين إلى السكوت عن تثبيت مبدأ أساسي غائب في الوثيقة الأولى وجاء في مدخل القانون الأساسي " أن الجزائر جزء من المغرب العربي وهي تنتمي إلى الوطن العربي الذي تربطها به أربعة عشر قرنا من التاريخ والثقافة العربية الإسلامية وكذلك الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية،[4] ومن الجدير بالذكر أن هذا التعبير سيبقى كما هو ملازما لجميع مواثق الجزائر إلى غاية أكتوبر سنة 1988.[5]

إن الوثيقة تضمنت لأول مرة منذ إندلاع الثورة التحريرية، تأكيدا بصريح العبارة على أن جبهة التحرير الوطني لا تكافح من أجل الاستقلال الوطني فحسب بل أنها ستواصل مهمتها التاريخية بعد ذلك كقائد ومنظم للأمة الجزائرية من جل بناء ديمقراطية الحقة وتحقيق الازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية،[6] إن هذا

---

[1] المرجع نفسه.

[2] مقابلة مع السيد بن يوسف بن خدة، يوم 1983.03.31، ببيته بحيدرة الجزائر العاصمة، في، محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 139.

[3] أنظر المادة الثالثة من القانون الأساسي ، في محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه

[4] مدخل القانون الأساسي، في محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه

[5] المرجع نفسه، ص 140

[6] المادة الرابعة من القانون الأساسي، الملحق ،في محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه

التنصيص الذي جاء ضمن الميادىء العامة، يعتبر بداية القواعد الثابتة لما يسمى فيما بعد بالمجتمع الاشتراكي.[1]
وبالاضافة إلى هذين النصين الذين حظيا بإجماع المشاركين في أشغال المجلس الوطني للثورة الجزائرية، فإن هذا الاخير قد أعاد النظر في تشكيلة الحكومة المؤقت بعد أن قام بتقليص عدد أعضائها من 19 عضو إلى 13 عضو، وأبقى على مناصب كل من العقيد بوصوف عبد الحفيظ الذي كان وزيرا للاتصالات والاستخبارات والعقيد لخضر بن طوبال وزيرا للداخلية وامحمد يزيد وزيرا للإعلام واحمد فرانسيس وزيرا للمالية والشؤون الاقتصادية، لكن التعديل لم يكن في صالح طموحات كريم بلقاسم الذي كلف بوزارة الشؤون الخارجية ونائب رئيس الحكومة بعد أن كان المسؤول الاول على القوات المسلحة، أما عبد الحميد مهري الذي كان وزيرا لشؤون شمال إفريقيا، فأوكلت له مهام الشؤون الاجتماعية والثقافية وبتقلده لهاتين الوزارتين، أبعد كل من بن يوسف بن خدة وأحمد توفيق المدني اللذان تقلداها سابقا،الاول الشؤون الاجتماعية والثاني الشؤون الثقافية، وعين أحمد بن بلة نائب رئيس الحكومة، كما أعتبر الزعماء المسجونين الاخرين،حسين أيت أحمد، محمد بوضياف، محمد خيضر وزراء دولة، هذا كما أقصي محمود شريف الي كان مسؤولا سابقا على التسليح والتموين ليدخل المجلس عسكري أخر وهو محمدي السعيد بصفة وزيردولة.[2]
ولقد أعاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية تثبيت فرحات عباس على رأس الحكومة المؤقتة ونذكر أن كريم بلقاسم كان منذ بداية إجتماع المجلس ضد تنصيب فرحات عباس، معتبرا أن الرئاسة يجب أن تعود إلى أحد المؤسسين التاريخيين وهو في ذلك يقصد نفسه، لان الوحيد الذي بقي من هؤلاء ينشط في الميدان[3]، وقد رفض كل من العقيد عبد الحفيظ بوصوف والعقيد بن طوبال لخضر فكرة تنصيب العقيد بلقاسم كريم عاى رأسها.[4]
ويظهر أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية لما لاحظ أن الحكومة المقبلة قادمة على إجراء محادثات مع حكومة شارل ديغول، رشح لهذا الأمر السيد فرحات عباس وهذا ما أكده سعد دحلب بقوله "... والحال لا يوجد أحسن من عباس للتحاور والتفاوض مع ديغول"[5]، أما عن إبعاد بن يوسف بن خدة فقد أرجع المؤرخ محمد حربي ذلك إلى إصرار السيد بن خدةعلى عودة القيادة إلى الداخل وإستقرارها هناك.[6]

8 - تشكيلة الحكومة المؤقتة الثانية للجمهورية الجزائرية:

فرحات عباس	رئيس الحكومة

[1] محضر جلسات إجتماع طرابلس(1959.12.17، 1960.1.18\ الأرشيف الوطني الجزائري\ من صفحة 01 إلى صفحة 09\ ميكروفيش.
[2] محمد شبوب، مرجع سابق، ص 65
[3] رابح بيطاط ومحمد بوضياف في السجن، مراد ديدوش ومصطفى بن بولعيد و العربي بن مهيدي استشهدوا في ميدان الشرف سعد دحلب، مصدر سابق، ص 107
[4] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع، مرجع سابق، ص 43
[5] سعد دحلب، مصدر سابق، ص 107
[6] Mohamed Harbi, Le FLN Mirage et Réalité, op, cit, p 246

العقيد بلقاسم كريم	نائب الرئيس،ووزير الشؤون الخارجية
العقيد بوصوف عبد الحفيظ	وزير الاتصالات والمخابرات
العقيد بن طوبال لخضر	وزير الداخلية
أحمد بن بلة	نائب الرئيس
الدكتورأحمد فرانسيس	وزير المالية والشؤون الاقتصادية
عبد الجميد مهري	وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية
أمحمد يزيد	وزير الإعلام
حسين أيت أحمد	وزير دولة
محمد بوضياف	وزير دولة
محمد خيضر	وزير دولة
رابح بيطاط	وزير دولة
محمدي السعيد	وزير دولة[1]

أما عن برنامج عمل الحكومة الذي ضبطه المجلس الوطني للثورة الجزائرية، فيتمثل في مجموعة من النقاط التالية:

- تكثيف العمليات العسكرية على الحدود الشرقية والغربية من أجل التخفيف على الولايات الداخلية.
- تصعيد العمل العسكري في فرنسا، باستهداف المؤسسات الاقتصادية الحساسة قصد تدويل القضية الجزائرية
- العمل على تجسيد مبدأ تقرير المصير تحت رقابة الأمم المتحدة مع مواصلة المساعي من أجل إنجاح التفاوض مع فرنسا طبقا لما جاء في نداء الفاتح من نوفمبر 1954.[2]
- تخفيف الجهاز الإداري ووضع الإطارات المسرحة تحت تصرف جيش التحرير الوطني
- إنشاء لجنة محاسبة من أجل السهر على حسن سير مالية جبهة التحرير الوطني وعلى تطبيق توجهات المجلس المتعلقة بالتقشف على المصالح الإدارية والدبلوماسية مع رفع ميزانية التسيير بالنسبة للولايات.
- مواصلة العمل من أجل تحقيق الوحدة المغاربية وتجسيد التضامن الإفريقي وإقناع الصين والاتحاد السوفياتي بضرورة تقديم المعونة التقنية وإرسال المتطوعين لمساعدة جيش التحرير الوطني على نسف خط موريس شال الذي صار يشكل سدادة منيعة يخشى أن تتحول إلى مخنقة لجيش التحرير الوطني.[3]

[1] سعد دحلب، مصدر سابق، ص ص113.112
[2] جريدة المجاهد، العدد 59 \ 1960.02.05، ص 59
[3] المصدر نفسه.

ومن هنا نجد أن قرارات التي جاء بها المجلس،كانت كلها في صالح الثورة التحريرية حيث عملت على إعادة هيكلة جيش التحرير الوطني وربط الداخل بالخارج،مع جعل الأجهزة النظامية للثورة تتلائم مع الأوضاع الجديدة.[1]

4-3- تشكيل الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية:

بدأت هيئة الأركان عملها يوم 23 جانفي 1960 وسرعان ما ظهر الخلاف حول الصلاحيات بينها وبين اللجنة الوزارية للحرب[2]فيما يتعلق بسير الحرب بعد إتخاذ إجراء استدعاء الضباط القدامى وتسريح المعتقلين على إثر حركة محمد العموري واستبعاد الضباط القادمين من الجيش الفرنسي عن الوحدات القالية وقيادة الفيالق وحزت هذه التدابير في نفس الباءات الذين اعتبروا ذلك تحديا لهم، فلجأوا إلى المناورة وإستصدروا من الحكومة أمرا لقيادة الأركان بالدخول إلى أرض الوطن للإشراف هناك على سير المعركة [3].

بدأت هيئة الأركان العامة في العمل لصالحها الخاص بوضعها على الحدود قوة مهيكلة ومدربة وذلك باستيلائها على جنود جميع الولايات المتاخمة للحدود، التي وصلت إلى ثلاثة وعشرون فيلقا،أي حوالي 23 ألف جندي بالإضافة إلى خمسة كتائب ثقيلة،فأصبح جيشا كلاسيكيا حقيقيا مع وضع كل إمكانيات الحرب تحت تصرفها والتي لا تهتم بالحرب إلا قليلا، ومن هنا أصبح للثورة جيشان،جيش في الحدود وجيش في الداخل[4]، في وقت كانت الولايات الداخلية تعاني الأمرين نتيجة الحصار وضربات العدو المتتالية، كانت القيادة في الخارج قد وصلت إلى طريق مسدود وإشتد الخناق على الحكومة المؤقتة أمام تصلب هيئة الأركان وإتهاماتها المتواصلة للحكومة المؤقتة بالجمود والميوعة وشيئا فشيئا وبتروي أصبحت هيئة الاركان قوة وتعرض أكثر فأكثر كلا من اللجنة الوزارية للحرب والحكومة وبرز الخلاف أكثر عندما تعلق الأمر بالسلطة والمسؤولية على الولايات في الداخل، فكلاهما أراد أن تكون تحت رقابته.[5]

ويرى مصطفى هشماوي، أن الانتصار السريع في التنظيم والانضباط في صفوف جيش الحدود المحقق من طرف هيئة الأركان،جعل اللجنة الوزارية للحرب تشعر بأن ذلك يعد طعنا في طرق تسيير السابقة خاصة وزير القوات المسلحة السابق (خاصة بن طوبال لخضروكريم بلقاسم)،[6]فبدأت تسعى لتحجيم صلاحيات هيئة الاركان،فأصدرت أمرا صارما يقضي بأن يكون 1961.03.31،هو أخر أجل لإجتياز الحدود الشرقية والغربية وهذا أمرا يستحيل تنفيذه من الناحية العملية، أمام الحدود المكهربة والملغمة وتحركات فرنسا العسكرية التي تعمل على شل وتحطيم

---

[1]جريدة المجاهد، العدد 102\ 1961.08.14\ ص 12

[2]إن اللجنة الوزارية التي تم وضعها للإشراف على هيئة الأركان كانت من الناحية الفعلية، هيئة للقيادة السياسية للثورة دون أن يتم الإعلان عن ذلك بشكل صريح، لأن موقع تلك اللجنة كهيئة تابعة للحكومة كان يسمح لها أن تتمتع بقدر كبير من التورية.
عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 203

[3]محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 142

[4]علي كافي، مصدر نفسه، ص 258

[5]المصدر نفسه، ص 260

[6]مقابلة مع السيد الرئيس هواري بومدين، 1976.10.17، في محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 146

قوات جيش التحرير الوطني على الحدود.[1] وعليه فإن اللجنة الوزارية للحرب حسب ما أورده مصطفى هشماوي، كانت تعمل على تعريض قيادة الأركان للتفكك بعد أن كانت تعمل دون إستشارة أعضاء الحكومة المؤقتة، ذلك أن هيئة الأركان بقيادة العقيد هواري بومدين ومساعديه شرعت في تطبيق القرارات المترتبة عن الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة، خاصة تلك المتعلقة بالجيش كتجنيد الطلبة والأطباء بعد رفض الحكومة المؤقتة إمداد هيئة الأركان بالإطارات، بل إعتبرتهم أطر مستقبلية لتستفيد مهم الدولة الجزائرية المستقلة وأصبحت تركز على النشاط الدبلوماسي متغافلة مسألة تعزيز الكفاح المسلح[2]،هذا علاوة على عصيانها لكثير من القرارات الصادرة عن الحكومة، كرفضها تعيين بعض القادة على أجهزة قيادة الأركان، كانت الحكومة قد أرسلتهم لذلك،كما رفضت الدخول إلى أرض الوطن خوفا من الخطوط المكهربة والملغمة ومن رد فعل بعض الولايات التي لم تكن مستعدة للانضواء تحت قيادة موحدة، وعلى هذا الأساس وأمام عدم إستجابة قيادة الأركان للأوامر الصادرة عن الحكومة المؤقتة،جعلت القيادة المذكورة تشق عصا الطاعة وتتحول بالتدرج إلى معارض سياسي يمتلك قوة رادعة.[3]

وانطلاقا من تلك الوضعية المتوترة، جاءت حادثة الطائرة الفرنسية(F84) التي سقطت في 21 جوان 1961 على الحدود التونسية، ليفجر الأزمة بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة وذلك عندما طلبت هذه الأخيرة تسليم الطيار الفرنسي (الملازم الأول غايار) إلى السلطات التونسية بدون قيد وشرط وهذا ما رفضته هيئة الأركان ولكن إلحاح الحكومة المؤقتة على تسليم الطيار،وكانت حجة عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال،أن الثورة في خطر وأن الإخوة التونسيين سيعلنون في وسائل الإعلام تمرد قيادة هيئة الأركان على الحكومة المؤقتة،وبعد أيام من التردد والمراوغة،اضطرت هيئة الأركان(هواري بودين، قائد أحمد،على منجلي،الرائدعزالدين زراري، الرائد سليمان) إلى تقديم استقالتها إلى الحكومة المؤقتة في 15 جويلية 1961.[4]

توجهت هيئة الأركان إلى ألمانيا الغربية حيث التقت بأحد كبار المسؤولين في فيدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا ، السيد عمر بوداودو وأرسلت رسالة إلى الزعماء الخمس المسجونين في فرنسا لإطلاعهم على الوضع تم توجهت إلى المغرب.[5]

رفض فرحات عباس، رئيس الحكومة المؤقتة، استقالة هيئة الأركان لأن الوضع العسكري لا يسمح بذلك، كما عبر لخضر بن طوبال، وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة عن رفضه لاستقالة أعضاء قيادة الأركان ودعاها لإرجاء الأمر إلى غاية انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية، قصد دراسة المشاكل العالقة بعمق ضمن

---

[1]مصطفى هشماوي، الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة، في مجلة أول نوفمبر، العدد 166، 2001.11.01، ص 188

[2]المركز الوطني للأرشيف،، المجلس الوطني للثورة الجزائرية، مداخلة الرائد سليمان، علبة رقم C021

[3]محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص ص 147.146

[4] أأنظر رسالة الاستقالة في، علي كافي، مصدر سابق، ص 260

[5]عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 500

مؤسسات الثورة،[1] أما بخصوص قضية الطيار الفرنسي، فان السيد لخضر بن طوبال لم يعارض هيئة الأركان في مسألة عدم إرجاعه بل دعاها للتصرف بحكمة وتعقل[2].

وفي تلك الأجواء المكهربة والمتسمة بانعدام الثقة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان وبالتهديدات الفرنسية الملحة بإمكانية اللجوء إلى تقسيم الجزائر في حالة فشل المفاوضات صرح الجنرال شارل ديغول قائلا:"... و ان أصر الجزائريون على موقفهم، فانه سوف تقسم الجزائر إلى مناطق تبقى تحت السيطرة الاستعمارية"[3].

إن وجهات نظر الحكومة المؤقتة من جهة وهيئة الأركان العامة من جهة ثانية وكذا الوسيط بينهما ممثلا في تحالف قيادي قدماء اللجنة المركزية بزعامة بن يوسف بن خدة ورفقائه سعد دحلب ومحمد يزيد، كانت متباينة وغير موحدة حول صيغة المفاوضات وكذا حول الإستراتيجية التي يجب أن تتحرك من خلالها ومن ثم كما يؤكد محمد حربي، ظهرت ثلاث مواقف:

الأول: تتبناه هيئة الأركان العامة حيث ربطت مسألة التفاوض بحل الأزمة الداخلية القائمة بينها وبين الولايات.

الثاني: تبناه بن يوسف بن خدة وسعد دحلب المعارضان لتوجه الحكومة المؤقتة وذلك بطلبهم دعوة المجلس الوطني للثورة للاجتماع لبحث تحديد أرضية التفاوض بوضوح باعتباره صاحب الصلاحية في الأمر.

الثالث: يمثل رؤية رئيس الحكومة المؤقتة، فرحات عباس وحلفائه، يقضي بعدم دعوة المجلس الوطني للثورة متذرعا في ذلك بوساطة حكومات أجنبية(تونس والمغرب) ومعارضتهما لأي تأجيل للمفاوضات.[4]

وقد نتساءل من جهتنا عن خلفية كل موقف ومدى صحته ؟

فهيئة الأركان كانت تريد أن تضمن تصفية الأجواء بينها و بين قاعدتها ومع حليفها القادم في المعركة السياسية المرتقبة على السلطة حتى تتمكن من فرض شروطها وهي في مأمن من إمكانية حدوث انقسام في الموقف العسكري بين الداخل والخارج، في حين فإن رؤية قدماء المركزيين تبدو وكأنها تنطلق من مبدأ دعم "الشرعية المؤسساتية" وهو رصيدها السابق قبل الثورة وسلاحها الذي أشهرته في مواجهة مصالي الحاج، كما كانت تريد سحب البساط من تحت أقدام طرفي الصراع، الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة، عبر نقل القرار إلى المؤسسة العليا للثورة(المجلس الوطني للثورة الجزائرية) لتحسم في القضية، في المقابل فإن فرحات عباس وحلفاؤه، كانوا ينظرون إلى القضية، تسريع المفاوضات من منظور كونها فرصة للتسوية من جهة وطريق حل لتجاوز الخلافات الداخلية للثورة إلى جانب فرض الأمر الواقع من خلال النتيجة التي

---

[1]وهو نفس الموقف الذي عبير عنه السادة احمد بن بلة ومحمد خيضر ومحمد بوضياف ورابح بيطاط عبر رسالة وجهت إلى هيئة الأركان في 25 جويلية 1961 \ المركز الوطني للأرشيف \ المجلس الوطني للثورة الجزائرية \ علبة C 028

[2]المركز الوطني للأرشيف، وزير الداخلية لخضر بن طوبال، علبة رقم .C 021

[3]فتحي الديب، مصدر سابق، ص 529

[4]محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والسراب، مصدر سابق،ص 234

ستوصل وتؤول إليها عملية التفاوض وهي الاعتراف بالاستقلال، غير أن حجة فرحات عباس على الرغم من انتصارها على شروط هيئة الأركان في النهاية، إلا أنها لم تكن مقنعة ذلك أن الثورة عرفت بقراراتها المستقلة ذاتيا عن أي تدخل خارجي وقد كرست ذلك في نصوصها ومواثيقها منذ بيان أول نوفمبر1954 مرورا بقرارات مؤتمر الصومام 1956 وصولا إلى توصيات الحكومة المؤقتة التي يترأسها فرحات عباس نفسه[1]

وأمام كل ذلك توجب أنه من الضروري دعوة المجلس الوطني للثورة الجزائرية للإنعقاد وهذا لأجل إيجاد حلول لذلك وتم تحديد إنعقاد الدورة في طرابلس في فترة ما بين 09 و27 أوت 1961.[2]

5- الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية:

كان تعيين العقيد هواري بومدين على رأس هيئة الاركان العامة في نظر رفقائه العقداء حلا وسطا لتسابق الباءات الثلاثة حول قيادة جيش التحرير ولكن طموح بومدين نحو القيادة كان يفرض عليه أن يتخلص من الوصاية المباشرة لهؤلاء ولما كان الباءات الثلاثة يشكلون النواة الصلبة داخل الحكومة المؤقتة، كان حتميا أن يؤدي مسعى بومدين إلى الصدام معهم،[3] ولكن لم يكن ممكن دون الارتكاز على مبررات معنوية تضفي الشرعية على التمرد، فوجد بومدين في تناقضات الحكومة المؤقتة التي كانت تضم مجموعة متناقضة من العناصر الثورية وصراعات الأجنحة الرئيسية، فيها فرصة سانحة للقيام بدعاية سياسية منظمة ضد الجهاز التنفيذي للثورة وإرتكزت على إتهام الحكومة المؤقتة بالانحراف حينا وبالتسرع نحو التسوية السياسية مع الاستعمار وفق شروط مخزية.[4]

وأيا كان فإن قضية الخلاف بين المؤسستين، تحكمت فيه ظروف وتطورات الثورة، بحيث إنتقل من تبيان حول قضايا عسكرية بخصوص تنظيم الجيش وهيكلته ثم العلاقات مع تونس وتدخل هذه الأخيرة في شؤون الثورة، فمسألة المفاوضات لينتقل إلى أمور تنظيمية خاصة بمؤسسات الثورة وقيادتها وهي التي سيبلغ خلالها الخلاف أوجه تحت غطاء ما عرف أنذاك بقضية المكتب السياسي.[5]

بالنسبة لهيئة الأركان العامة، إعتبرت مسألة مقر القيادة، قضية خطيرة في حالة دخول هذا الأخير إلى التراب الوطني دون دراسة عقلانية للموضوع وتساءلت عن إمكانتية تسيير الثورة وتموينها وإمدادها من الداخل وهو ما إعتبرته أمرا مستحيلا، بحيث لا يمكن إرساء مقر قيادة الثورة بالداخل وترك وضع الثورة في الخارج مزريا على حد تعبيرها وفي ذات الوقت لم تقبل هيئة الأركان بالإبقاء

---

[1]يوسف قاسمي، مواثيق الثورة الجزائرية، دراسة تحليلية نقدية(1962.1954)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2009.2008، ص 236

[2]إدريس فاضلي، جبهة التحرير الوطني عنوان ثورة ودليل دولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004، ص123

[3]عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 329

[4]المرجع نفسه، ص 330

[5]أحمد مسعود سيدي علي، مرجع سابق، ص 32

علـى مقـر القيـادة بالخـارج وهـو يعـيش أوضـاعا متعفنـة ودعـت إلـى ضـرورة إعـادة التقويم[1]

جـاءت قضـية المكتـب السياسـي، إسـتجابة لمشـكل القيـادة التـي تسـند إليهـا مهمـة تسـيير شـؤون الثـورة وذلـك بعـد سـخط هيئـة الاركـان العامـة علـى الحكومـة المؤقتـة وإصـدار المجلـس الـوطني للثـورة فـي دورتـه (أوت 1961) لائحـة أقـر فيهـا فشـل الحكومـة فـي أداء مهامهـا بعـد نقاشـات حـادة تخللتهـا مسـاءلة الجهـاز التنفيـذي مـن طـرف أعضـاء المجلـس، فغيـاب التنسـيق مـا بـين الـوزارات وإحتـدام قضـية الصـراع مـا بـين الـداخل والخـارج خاصـة بعـد الاتصـالات التـي قـام بهـا مسـؤولوا الولايـة الرابعـة مـع شـارل ديغول في 0 جوان 1960 في غياب أي إتصال مع قيادة الثورة بالخارج.[2]

بـدأ إجتمـاع المجلـس الـوطني للثـورة الجزائريـة فـي دورتـه الثالثـة بمدينـة طـرابلس الليبيـة يـوم 09 أوت 1961 فـي جـو مشـحون نظـر لخـلاف الحكومـة المؤقتـة مـع هيئـة الأركـان العامـة وفشـل المفاوضـات مـع الحكومـة الفرنسـية حيـث تـم التطـرق إلـى مناقشـة مسـار المفاوضـات ومسـألة قيـادة الثورة،بالنسـبة للنقطـة الأولـى كـان تـدخل هيئـة الأركـان عبـارة عـن هجـوم علـى الحكومـة الموقتـة، حتـى أن قائـد الأركـان، العقيـد هـواري بومـدين تـرك نائبيـه،على منجلـي وقايـد أحمـد يقـدمان تقويمهمـا للمفاوضـات وقـد إعتبـر هـذان الاخيـران أن الحكومـة المؤقتـة نحـو حـل مـن النمـوذج الاسـتعماري الـذي يضـحي بـالثورة لصـالح فرنسـا، فلمـا إعتـرض الوفـد الفرنسـي علـى الوحـدة الترابيـة للجزائـر أي فصـل الصـحراء عـن شـمال الـبلاد، إقتـرح الـدكتور أحمـد فرانسـيس تكليـف لجنـة مـن أجـل دراسـة مسـألة تحديـد الأراضـي، فـاعتبر الرائـد علـي منجلـي هـذا الحـل إستسـلاما واكـد تخوفـه مـن أن يـتم قبـول مفاوضـات مـع فرنسـا بفكـرة التخلـي عـن الصـحراء ممـا جعـل هيئـة الاركـان تتخـذ موقفـا معارضـا للحكومـة المؤقتـة أثناء هذا الاجتماع.[3]

وتـدعو لضـرورة إعـادة تقـويم الثـورة وتعزيـز الكفـاح المسـلح لأجـل التفـاوض مـن موقع قوة.[4]

طغـت قضـية المكتـب السياسـي علـى نقاشـات المـؤتمرين فـي المجلـس الـوطني كبـديل مؤسسـي قـد يغطـي حالـة العجـز التـي شـهدتها أجهـزة الثـورة بسـبب الصـراع مـا بـين اللجنـة الوزاريـة للحـرب والحكومـة المؤقتـة وهيئـة الأركـان العامـة إقتناعـا مـنهم أن إيجـاد بـديل تنظيمـي يمثـل سـلطة الثـورة الفعليـة سـيعطيها نفسـا جديـدا لمواصـلة الكفـاح التحريري.[5]

فالقضـية فـي الأصـل، كانـت مسـألة إعـادة تقـويم للوضـعية التـي كانـت عليهـا الثـورة وإستئصـال المشـاكل العالقـة، لكـن لمـا تعلـق الأمـر بصـلاحيات هـذا المكتـب السياسـي وعلاقتـه بالحكومـة المؤقتـة ثـم أعضـائه ومسـألة مقـره، تصـادمت الأراء مـن جديـد وإشـتدت حـدة النقـاش ممـا أسـهم فـي تعميـق الشـرخ الـذي وقـع بـين مسـؤولي الثـورة ولـم

---

[1] المركز الوطني للأرشيف، المجلس الوطني للثورة الجزائرية، مداخلة الرائد سليمان (قايد أحمد)، علبة C 021

[2] المركز الوطني للأرشيف، المجلس الوطني للثورة الجزائرية،مداخلة وزير الداخلية، لخضر بن طوبال، علبة C021

[3]سهام ميلودي، ،مرجع سابق، ص 64. \ Mohamed Harbi, Le FLN , Mirage et Réalité, op cit, p 280

[4] المرطز الوطني للأرشيف، المجلس الوطني للثورة الجزائرية،مداخلة الرائد سليمان، علبة C021

[5] المركز الوطني للأرشيف، المجلس الوطني للثورة الجزائرية، علبة C 023

يستطيع المؤثرون إيجاد صيغة نهائية ترضي الجميع.[1] وظل المقترح غامضا ولم يفصل فيه.
ثم جاء دور بن يوسف بن خدة، فتهجم على فرحات عباس و الحكومة المؤقتة وطالب بإنشاء هيئة عليا من جبهة التحرير الوطني لتحل محل الحكومة المؤقتة وكان يتوخى بذلك إضعاف سلطة الباءات الثلاث و إقصاء فرحات عباس من رئاسة الحكومة المؤقتة [2] وأثناء تدخله في النقاش أظهر بن خدة موافقته على أحد مطالب هيئة الاركان والمتمثل في توحيد الجيش في الداخل و في الحدود تحت قيادة العقيد هواري بومدين والرائدين،على منجلي وأحمد قايد،وهكذا ظهر بن خدة رجل المرحلة قادرعلى إجراء حوار مع هيئة الاركان ومنقذ الثورة من الخلافات الموجودة بداخل الحكومة المؤقتة[3]
لم يكن ممكنا لأي من الباءات الثلاث أن يصبح رئيسا للحكومة، فقد كان كل واحد منهم يبطل مفعول الآخر وكانوا محل إنتقاد شديد وحتى محل رفض من طرف قيادة الاركان الحربية على وجه الخصوص وإتباعا للعادة،عين المجلس الوطني للثورة، لجنة مكلفة بالتشاور مع أعضائه وإقتراح حكومة جديدة على أساس هذه التشاورات وكانت اللجنة مكونة من محمد بن يحيى وعمار بوداود ومحمدي سعيد[4]، وبناءا على دراسة وتقارير هذه اللجنة،عين المؤتمر هيئة تنفيذية جديدة بعد إبعاد السيد فرحات عباس من رئاسة الحكومة وتقليص عدد أعضائها إلى 12 عضوا.[5]

2.9. تشكيل الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية:

لقد تشكلت الحكومة التي وصفت حينها ب" حكومة حرب وتفاوض"[6]وتتكون من:

بن يوسف بن خدة	رئيس الحكومة ووزير المالية
كريم بلقاسم	نائب الرئيس ووزير الداخلية
أحمد بن بلة	نائب رئيس الحكومة
محمد بوضياف	نائب رئيس الحكومة
سعد دحلب	وزير الشؤون الخارجية
عبد الحفيظ بوصوف	وزير التسليح والاتصالات
محمد يزيد	وزير الاعلام
لخضر بن طوبال	وزير دولة
محمدي سعيد	وزير دولة

[1] المركز الوطني للأرشيف، المجلس الوطني للثورة الجزائرية، علبة C025.
[2] وقف كريم بلقاسم ضد إنشاء مكتب سياسي متمايز عن الحكومة المؤقتة وأراد الحلول محل فرحات عباس في رئاسة الحكومة يبدو أن السيدين "بوصوف" و"بن طوبال" قد ضغطا على كريم بلقاسم حتى لا يتولى منصب رئيس الحكومة وذلك تجنبا لحدوث أي اختلاف مستقبلي بينه وبين بن بلة و بومدين.محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 236
6 عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 489

[4] سعد دحلب، مصدر سابق، ص 136
[5] المجاهد، الجزء الرابع، 28 أوت 1961، العدد 103، ص 03
[6] فاتن العباسي، مسار ودور بن يوسف بن خدة في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية التحريرية، مجلة تنوير للدراسات الأدبية والإنسانية، المجلد 04، العدد01، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020، ص94

رابح بيطاط	وزير دولة
حسين أيت أحمد	وزير دولة [1]
محمد خيضر	وزير دولة

ونلاحظ في هذه التشكيلة، ثأر المركزيون لأنفسهم، إذ تولوا المناصب الهامة في الحكومة الجديدة، فأخذ بن يوسف بن خدة الرئاسة من فرحات عباس و الشؤون المالية من الدكتور أحمد فرانسيس[2] وعادت إلى سعد دحلب حقيبة الشؤون الخارجية خلفا لكريم بلقاسم الذي عين وزيرا للداخلية ويبدو أن لخضر بن طوبال الذي عين وزير للدولة قد تخلى بمحض إرادته عن وزراة الداخلية[3] أما المركزي الآخر،أمحمد يزيد فقد إحتفظ بمنصبه الدائم كوزير للإعلام الذي لم يغادره منذ 19 سبتمبر 1958[4]، ويلاحظ أيضا أن محمد بوضياف أصبح نائبا للرئيس مثل كريم وبن بلة وألغيت اللجنة الوزارية للحرب بعد أصبحت هيئة فارغة لا تملك أي سلطة على الجيش الخارجي وقيادته[5] في حين أبعد عبد الحميد مهري من التشكيلة الجديدة.

ومن القرارات الهامة لهذه الدورة، تلك تتعلق بميدان الكفاح، فقد صادق المجلس على مقررات تنص على تثبيت هيئة الاركان العامة لمواصلة مهامها و تعزيز نشاط جيش التحرير الوطني وتعبئة الجماهير الشعبية ورفع مستواها النضاليوتدعيم أجهزة الإطارات الاجتماعية[6].

ومن القرارات الأخرى التي صادق عليها المجلس الوطني للثورة، تلك التي تتصل بالسياسة العامة و المتمثلة فيما يلي:

فيما يتعلق بالميدان الخارجي، صادق المجلس على قرارات تهدف إلى تمديد عمل الثورة الجزائرية الذي يدخل في نطاق سياسة عدم الانحياز وهوعمل يهدف إلى تجنيد أقصى ما يمكن من وسائل الاعانة المادية والسياسية والديبلوماسية والى إضعاف الموقف الدولي للحكومة الفرنسية[7]

فيما يتعلق بميدان المغرب العربي والعربي والافريقي والاسيوي، أكد المجلس من جديد بأن الثورة تدرج كفاحها في حركة الوحدة المغربية والعربية والافريقية.

أما بالنسبة للمساندة المادية والسياسية، فقد سجل المجلس أهمية تلك التي منحتها البلدان الاشتراكية وأقطار إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية للثورة الجزائرية[8].

وإنتهى إجتماع المجلس بإصدار بيان ختامي أكد فيه مواقف الثورة الجزائرية من مسألة الحل التفاوضي على أساس حق الشعب الحزائري في الاستقلال و في

---

[1] المصدر نفسه، ص ص 137.136

[2] ، المصدر نفسه، ص 137.

[3]يبدو أن السيدين "بوصوف" و"بن طوبال" قد ضغطا على كريم بلقاسم حتى لا يتولى منصب رئيس الحكومة وذلك تجنبا لحدوث أي اختلاف مستقبلي بينه وبين بن بلة و بومدين.
عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، 455

[4]لقب بالوزير الدائم في الحكومة المؤقتة، صالح بلحاج، تطور حرب التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 318

[5] المرجع نفسه.

[6] المجاهد، الجزء الرابع، 28 أوت 1961، العدد 103، ص 03

[7] المصدر نفسه.

[8] المصدر نفسه

تقرير المصير وأن هذا الحق ممكن في نطاق المبادىء الأساسية التي تحافظ على سلامة التراب الوطني بأكمله بما فيه الصحراء وعلى وحدة الشعب الجزائري والتعاون على قدم المساواة القائمة على إحترام سيادة الشعب :((...وقد أكد المجلس مواقف الثورة الجزائرية من مسألة الحل التفاوضي على أساس حق الشعب الجزائري في الاستقلال وفي تقرير المصير ويؤكد المجلس من جديد أن هذا الحل ممكن في نطاق المبادىء الأساسية التي تحافظ على سلامة التراب الوطني بأكمله بمافيه الصحراء وعلى وحدة الشعب الجزائري والتعاون على قدم المساواة القائمة على إحترم سيادة الشعب.))[1]

أما هيئة الأركان فلم يتحقق لها مرادها المتمثل في توحيد جيش الحدود ووضع الولايات تحت سلطتها حيث عبرت عن إستنكارها وإعتبرت أن بن خدة خدها والاكثر من ذلك كان عليها أن تواجه أحد أعضائها الرائد عزالدين، الموالي للرأي الحكومة المؤقتة التي إقترحت عودة قيادة الجيش إلى الجزائر[2] وهذا ما زاد في متاعبها، فقررت العودة إلى ألمانيا حيث مركز قيادة فدرالية جبهة التحرير بفرنسا، وهكذا ستبدأ دوامة الصراع و الخلاف من جديد بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة[3].

وبعد إنتهاء المجلس الوطني للثورة،وبعد فشل الاتصالات بين الحكومة المؤقتة وهيئة الاركان في غار الدماء(غاردماو) مقر هيئة الاركان بتونس،كشف الرئيس الجديد للحكومة المؤقتة عن أوراقه وتوجهاته الحقيقية وبدأ المواجهة مع هيئة أركان الجيش،فقام بتعيين النقيب موسى بن أحمد رئيسا للاركان ولكن العقيد هواري بومدين وجماعته لم يقبلوا به وبقي جيش الحدود مواليا لهيئة الاركان وفي 27 سبتمبر 1961 أعطى رئيس الحكومة تعليماته إلى قادة الولايات في الداخل بعدم إجراء أية إتصالات مع هيئة الاركان السابقة التي يتزعمها العقيد هواري بومدين والرائدين علي منجلي وقايد أحمد،كما إتهم رئيس الحكومة، هيئة الاركان بعرقلة العمل العسكري وعداوتها للسلام في الجزائر[4].

لم تستطيع الحكومة المؤقتة فرض سيطرتها على الجيش والازمة دخلت شهرها الثالث في نوفمبر وبهذا رأى أعضاء هيئة الأركان العامة أنهم حققوا النصر، فعادوا من ألمانيا إلى تونس بصورة منفردة حيث رجع الرائد علي منجلي أولا ثم لحق به العقيد بومدين وهذا من اجل مواجهة النقيب موسى بن أحمد، إلا أن الأزمة لم تحل إلا عندما تراجعت الحكومة المؤقتة عن مشروعها وأمرت بوضع المعسكرات التي كانت تحت قيادة النقيب موسى بن أحمد تحت تصرف وزارة الداخلية وبهذا خرجت الحكومة المؤقتة ضعيفة وتدهورت مصداقيتها أما هيئة الاركان العام التي أصبحت أقوى من ذي قبل.[5]

---

[1] للاطلاع على البيان الختامي كاملا، أنظر المجاهد، مصدر سابق، ص 03

[2] عودة قيادة الجيش إلى الجزائر، قرار غير واقعي هدفه إضعاف هيئة الأركان، سهام ميلودي، مرجع سابق، ص 66

[3] Mohamed Harbi, Le FLN, Mirage et Réalité, op cit, p 281

[4] IBID, p 282

[5] جمال بلفردي، هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني الجزائري على الحدود الشرقية والغربية(1962.1958)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005.2004، ص 138

وعند التأمل جيدا في التشكيلة الجديدة للحكومة المؤقتة، يلاحظ انه لم يكن تغييرا جذريا، بل كل ما في الأمر هو أن الجهاز التنفيذي الجديد هو الوارث لكل التناقضات السابقة وإنحصر التغيير في محاولة الاستمرار على نفس السياسة بوجوه جديدة لا غير،[1] هذا في الوقت الذي كان فيه الجميع ينتظر من هذه الدورة أن تخرج بقرارات حاسمة بشأن الملفات المطروحة، فإنها بنفس القدر الذي وقفت فيه بشأن وضع تصور للمفاوضات إتفق عليه الكل، فإنها فشلت في إخماد لهيب الصراع المتأجج بشأن موضوع القيادة بل إن الدورة كرست القطيعة بين هيئة الاركان العامة والحكومة المؤقتة وقد إتسع الشرخ الذي سيزداد في كل مرة تصل الثورةالى محطة جديدة تقترب فيها من التسوية النهائية للحرب.[2]

[1]عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص 456
[2]يوسف قاسمي، مرجع سابق، ص 238

الفصل الرابع
التطور العسكري للثورة الجزائرية
(1962.1958)

1. نشأة جيش التحري الوطني
2. تأسيس المنظمة الخاصة
3. لجنة العمليات العسكرية
4. إنشاء قيادتي الأركان الشرقية والغربية
5. تأسيس هيئة الأركان العامة

1- نشأة جيش التحرير الوطني:

إن فكرة المقاومة المسلحة شكلت منذ الساعات الأولى للغزو الاستدماري الفرنسي جزءا من الضمير الجمعي الوطني، غير أن ظروف تاريخية معينة اضطرتها مع مطلع القرن العشرين لتخط طريقها في حنايا هذا الضمير وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية وجدت السياق الملائم لتنبثق من جديد في صورة المنظمة الخاصة.[1]

إن الرجال الذين صنعوا الحدث وفجروا الثورة التحريرية التي عرف المستعمر والعالم قوتها، كانوا قد حددوا الهدف ووضعوا أرجلهم في المسار الذي طالما انتظروه والذي فتح لهم المجال واسعا نحو أفاق جديدة وطريقة نضال صحيحة وواقعية وكما قال الشهيد عباس لغرور:" يجب اللجوء إلى خيار وحيد للعمل وإن الطريق الوحيد الذي يؤدي إلى التحرر والذي لا يمكن الرجوع عنه هو الثورة."[2]

وإن كانت المفارقة كبيرة في القوة المادية بين الطرفين، فإن الثقة في عدالة القضية قد هونت كل تضحية واعتبرتها تزكية وانتصار للشعب ظل يرزح تحت نير الاستعمار عقودا من الزمن.

كان طريق الكفاح المسلح أسلوبا جديدا، اختاره الشعب من أجل طرد الاستعمار معتمدا في ذلك على الإمكانات الذاتية التي يتوفر عليها وعلى قواه الحية الكامنة فيه،لقد كان أول نوفمبر 1954 نهاية لفترة تبلور فيها جيل ما بعد 08 ماي 1945 ونقطة تقاطع خطين بين السياسة الاستعمارية من جهة وسياسة الحركة الوطنية الجزائرية من جهة أخرى، إذ جاء في اعتراف الجنرال توبير"Topér" بأن :" القمع الدموي للاضطرابات- يقصد أحداث 08 ماي 1945- كان غلطة كبيرة، فالنزاع الحالي- يعني ثورة نوفمبر 1954- قد ولد جزئيا من هذا القمع الأعمى"[3]

فثورة نوفمبر 1954، كانت الابن الشرعي في تركيبتها البشرية و بنيتها السياسية لمجازر 08 ماي 1945 والتي تمثل بصدق مأساة الجزائر وعظمتها في آن واحد[4]

تعد المنظمة الخاصة النواة الأولى لجيش التحرير الوطني والخلية العسكرية السرية لحركة الانتصار الحريات الديمقراطية وتركزت مهمتها الرئيسية في الإعداد للعمل المسلح وجمع المال والأسلحة والتدرب عليها وعلى تقنيات وعلى تكتيك حرب العصابات، وكانت عناصر المنظمة الخاصة تضم المناضلين المؤمنين بالكفاح المسلح ويشكلوا المجموعات الأولى من المجاهدين الذين فجروا ثورة التحرير في الفاتح نوفمبر 1954.[5]

---

[1]مصطفى سعداوي، المنطمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر 1954 (1947.1954)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2005.2006، ص 04

[2]مصطفى طلاس، بسام العسلي، الثورة الجزائرية، ط1، دار الشورى، بيروت لبنان، 1982، ص 92

[3]أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1930.1945) ج 3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ص ص 256.255

[4]مصطفى سعداوي، مرجع سابق، ص 273.

[5]لخضر بوالطمين، لمحات من الثورة الجزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987، ص 48

2- تأسيس المنظمة الخاصة:

حفلت سنوات الحرب العالمية الثانية بالمحاولات الرامية إلى وضع فكرة العمل المسلح موضع التنفيذ إلا أن عدم نضج الظروف المحيطة، أدى إلى عزلها وتحجيم آفاقها، فلم تتجاوز مشاريع الثورة التي وضعت في تلك الاثناء مرحلة التخطيط وبقيت التنظيمات التي أسست خلالها رهينة نطاقات ضيقة ولم تعكس حركة العصيان التي عرفتها سوى غضبا آنيا، فكانت عفوية ومبعثرة.[6]وفيما يلي أمثلة عن تلك المشاريع:

- **مشاريع الثورة:**

في فترة الحرب العالمية الثانية، تبلورت العديد من المشاريع الثورية داخل حزب الشعب وخارجه:

أولا- داخل حزب الشعب:

ناقش المكتب السياسي للحزب فكرة إنشاء جيش سري وكلف المحامي علي إبراهيم بوضع تخطيط لهذا التنظيم وأنجز المشروع وعرض على المكتب في أوت 1944، إلا أننا لا نعرف شيئا عن عواقبه والراجح أنه وضع في الدرج في انتظار ظروف أنسب.[7]

ويبدو أن تلك الظروف قد توفرت حسب قيادة الحزب في أفريل 1945، لذا صممت خطة ثورية تبدأ بتهريب مصالي الحاج من مكان إقامته الجبرية في منطقة قصر الشلالة إلى منطقة جبل عامر- جنوب منطقة سطيف وإلحاق فرحات عباس و البشير الإبراهيمي به، ثم إعلان الاستقلال باسم حكومة جزائرية تضم الأقطاب الثلاثة وأخيرا إعلان العصيان على الحكومة الفرنسية وبعد موافقة مصالي الحاج على هذه الخطة، تقرر البدأ في تنفيذها يوم 19 أفريل 1945ولكن تم إلغاء الخطة بعد فشل عملية تهريب مصالي الحاج.[8]

أعادت مجازر 08 ماي 1945 وما أعقبها من قمع وحشي، فكرة الثورة من جديد إلى الواجهة حيث أصدرت إدارة الحزب بعد اجتماع مطول،أمرا بهجوم شامل في كل القطر الجزائري لتخفيف الضغط على منطقة الشمال القسنطيني على أن يدخل حيز التنفيذ في ليلة 23 ماي 1945، لكن بروز معطيات جديدة كتوقف الحوادث بشرق البلاد ووصول معلومات تؤكد إطلاع العدو على خطة الحزب، دفع المسؤولين إلى إصدار أمر إلغاء الهجوم،غير أن عدم وصوله في الوقت المناسب إلى بعض المناطق أدى إلى وقوع هجمات كما حدث في تيقزيرت والناصرية وسعيدة.[9]

---

[6]مصطفى سعداوي، مرجع سابق، ص 29

[7]رواية عمار خيضر، نقلا عن مصطفى سعداوي، المرجع نفسه،

Voir aussi, Mahfoud Kaddache, Histoire du nationalisme Algérien, question nationale et politique Algérien (1919.1951) 2eme Edition, t2, Entreprise nationale du livre Alger 1993, p 633

[8]رواية أحمد بودة، في مصطفى سعداوي، مرجع سابق، ص 30، كذلك في محمد عباس، رواد الوطنية، منشورات دحلب، الجزائر 1992ص ص 75.74

[9]رواية مصطفاي شوقي في: Abderrahmane Kiouane, Moment du Mouvement National, Textes et positions édition Dahlab, Alger, 1999, p177

ثانيا - خارج الحزب:
كان التفكير في الثورة والتخطيط لها في هذه الفترة، لم يكن حكرا على حزب الشعب، فحسب بعض روايات قيادات الكشافة الإسلامية، كالصادق فول و صالح بوبريط التي كانت مقربة من القائد محمد بوراس الذي أعدمته السلطات الاستعمارية في 27 ماي 1941 بتهمة تسليم وثائق سرية للألمان، أن هذا الاخير فعل ذلك مقابل الحصول على الأسلحة في إطار خطة عامة ترمي إلى إعداد الشبيبة الكشفية للكفاح المسلح.[10]
ونفس الشيء قيل عن رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين،السيخ عبد الحميد بن باديس الذي رفض في بداية الحرب الإعلان عن تأييد فرنسا وحسب روايات بعض أصدقاء الشيخ، كان يخطط للقيام بحركة ضدها وكان قد خاطب الاصدقاء، بأنه سيعلن الثورة ضد فرنسا عندما تحين الفرصة وقد شعرت الإدارة الاستعمارية بخطورته، فحددت إقامته في مدينة قسنطينة منذ بداية الحرب، لكنه أصيب بمرض أودى بحياته في 16 أفريل 1940.[11]
ثالثا - التنظيمات الثورية:
وفي نفس السياق التاريخي الثوري، ظهرت العديد من المنظمات التي سعت إلى نقل النضال الوطني إلى مرحلة الكفاح المسلح ولعل أولها ظهورا، لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا(C.A.R.N.A) التي أسسها بعض قياديي حزب الشعب (بلقاسم راجف، ياسين عبد الرحمن، محمد طالب، أعمارة رشيد، محمد عبدون ...) إثر إتصالات جرت مع الألمان في أواخر 1938 وكان هدفها الحصول على الأسلحة قصد تفجير الثورة،ويمكن القول أن هذه اللجنة هي أول تنظيم شرع في تهيئة أرضية العمل المسلح إلا أن مصالي الحاج رفض التعاون مع ألمانيا النازية إلى درجة انه قام بإبعاد عناصر لجنة العمل الثوري عن الحزب بحجة أن الشعب غير مستعد بعد للقيام بالثورة وأن العمل المسلح لم يصل بعد إلى مرحلة النضج، كما رفض مصالي التعاون مع الألمان لأنهم ليسوا محل ثقة في وقت يتحدث فيه هتلر باحتقار عن العرب في كتابه "كفاحي" و في نفس السياق يذكر المناضل محمود عبدون بأن مصالي لم يكتف بهذه الإجراءات بل طلب من كل عناصر اللجنة أن تقدم إستقالتها من الحزب فورا[12] وهذا ما جعل هذا التنظيم يخل في الجمود حتى نوفمبر 1942 حيث بعث الإنزال الأنجلوأمريكي في الجزائر الحيوية في بقاياه، فتكونت منظمة جديدة وكان حي القصبة بمدينة الجزائر مركز نفوذها وقامت بعدة نشاطات، كجمع السلاح، والدعاية المضادة للتجنيد في الجيش الفرنسي وتوزيع مناشير الحزب وإصدار جريدة العمل الجزائري وهذه الديناميكية الثورية،أقنعت مصالي الحاج في أفريل 1944 بإعادة إدماج تلك العناصر في الحزب [13].

---

[10] Mohamed Derouiche, Le scoutisme, école du nationalisme, ENAL, Alger 1985, p 43
[11]أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 181\ سعداوي مصطفى، مرجع سابق، ص 30
[12] الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية (1962.1954)، دار الأمة، الجزائر 2013، ص 35
[13]Mahmoud Abdoun, Témoignage d un militant du Mouvement nationaliste, Edition, Dahlab, Alger 1990, p66

وفي نفس الفترة التاريخية (1942)، قامت مجموعة من الشباب المناضل في حزب الشعب (محمد بلوزداد، أحمد محساس، أحمد يوسفي،محمد تازير باشا...) في حي بلكور بمدينة الجزائر، بتأسيس تنظيم شباني حمل اسم لجنة شباب بلكور(C.J.B) وإضطلع إلى جانب النشاطات السياسية كتوزيع المناشير ومقاومة التجنيد الإجباري والدعوة إلى استقلال الجزائر، بالنشاطات شبه عسكرية تمثلت في تأسيس خلايا ثورية وجمع الأسلحة وفي عام 1944 بعد إدماج المنظمتين:(لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا و لجنة شباب بلكور) في منظمة واحدة، قامت إدارة حزب الشعب بانتقاء 20 مناضلا[14]وكونت منهم مجموعة مسلحة تتولى مهمة حماية الحزب وإطاراته وتأديب الخونة وغلاة الشرطة الاستعمارية وأسندت قيادتها إلى محمد بلوزداد.[15]

لم يكن التحضير للكفاح المسلح يجري داخل التنظيمات الحزبية فحسب، بل كان يتم في قلب الجيش الفرنسي أيضا ومنها محاولة الرقيب أعمر أوعمران الذي كون شبكة وطنية بمدرسة مختلف الأسلحة بشرشال ضمت أكثر من 40 جنديا وضابط صف من الجزائريين وخططت للإستيلاء على مخازن الأسلحة والذخيرة ثم الإلتحاق بالجبل، إلا أن وشاية أحد أعضاءها إثر حوادث 08 ماي 1945 أدى إلى كشفها و تفكيكها،ولم تكن هذه الشبكة وحدها بل كانت مدعومة بشبكات أخرى في ثكنات الجزائر والبليدة وقسنطينة.[16]

كما عرفت هذه الفترة أيضا العديد من حركات التمرد على السلطة الاستعمارية في شكل ردود أفعال تلقائية و من بينها العصيان الذي وقع في ثكنة الحراش في 25 جانفي 1941 وقام به مئات من الرماة الأهالي سببه الرئيسي هو المعاملة السيئة للجنود الجزائريين، كتوجيه الإهانات لهم و التميز في المكافأة بينهم وبين الجنود الفرنسيين وتم قمع هذا العصيان بسرعة وبشراسة، قتل العديد من المتمردين و ألقي القبض على 64 ضابط و ضابط صف وحكم على 34 منهم بالإعدام.[17]

ويمكن أن ندرج في هذا الإطار أيضا، التحاق العديد من الجزائريين سواء كانوا جنودا فروا من الجيش الفرنسي أو عمال في المهجر، بالقوات الألمانية من باب "عدو العدو صديق" وسعي بعضهم نقل نشاطه العسكري إلى الجزائر ومن أولئك محمدي السعيد الذي حاول سنة 1944 مع مجموعة كومندوس الدخول إلى الجزائر، لإشعال لهيب الثورة ضد الوجود الاستعماري لكن الأمن الفرنسي تفطن لهم والقي القبض عليهم في منطقة تبسة،[18] كما حاول الجنود الجزائريين الذين كانوا ضمن القوات الألمانية في تونس بعد إنهيار تلك القوات،تشكيل جيش جزائري يقوم بمهمة تحرير الوطن.

---

[14]المناصلون هم : محمد بلوزداد، مصطفى عبد الحميد، وعلي بناي، يوسف حداد، عبد القادر بودة، عبد القادر تاغليت، رابح زحاف، مصطفى دحمون...)

- رواية أحمد يوسف في محمد عباس، ثوار عظماء، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر 1992، ص 167

[15] المرجع نفسه.

[16]مصطفى سعذاوي، مرجع سابق، ص 31

[17] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 177

[18] رواية محمدي السعيد، في:محمد عباس، مرجع سابق، ص 176

تعكس هذه المحاولات الثورية مرحلة مخاض ثوري في أوجها غير أن ساعة الميلاد لم تكن قد حانت.[19]

رابعا - ميلاد المنظمة الخاصة:

في أكتوبر 1946 دشن مصالي الحاج بعد عودته من المنفى ببرازافيل،جراء قانون العفو العام الذي أقره البرلمان الفرنسي، سياسة إنتخابية تجسدت في إقدام قيادة الحزب المحظور على المشاركة في الانتخابات التشريعية الفرنسية المقررة ليوم 10 نوفمبر 1946 تحت رمز قانوني جديد هو الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، وكان ذلك تعبيرا عن التوجهات الانتخابية والشرعية لقيادة الحزب ورفض الخط الراديكالي الذي يقتضي التفكير في العمل المسلح كما كانت قطاعات من المناضلين والإطارات الوسطى تطالب به، تسبب ذلك في إستياء تلك الإطارات وأثار نقاشا ساخنا أثناء المؤتمر الأول لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في 15و16 فيفري 1947[20]الذيقرر مبدأ النضال على جميع الجبهات في صيغة العمل الثلاثية التالية:

1- تكريس حركة إنتصار الحريات الديمقراطية كواجهة شرعية تعمل على تعبئة الجماهير الشعبية وتناضل ضج الأطروحات الإصلاحية.

2- الإبقاء على حزب الشعب في إطار السرية التامة كقوة توازن تحول دون خرق حركة إنتصار الحريات الديمقراطية في النزعة الانتخابية.

3- تأسيس تنظيم سري شبه عسكري، سمي المنظمة الخاصة، يقوم بالتحضير الفعلي للثورة و تفجيرها في الوقت المناسب و الذي سيصبح نواة جيش التحرير الوطني. [21]

رغم أن المؤتمر (فيفري 1947) منح الأولوية لإنشاء المنظمة الخاصة بالتحضير للعمل المسلح، فإن القرار لم يشرع في تنفيذه إلا في نوفمبر 1947 وتحمل بعض الكتابات مسؤولية هذا التأخير لقيادة الحزب التي أولت كل إهتمامها للإعداد للانتخابات البلدية (أكتوبر 1947) وسمحت للجناح الشرعي بالاستحواذ على الأغلبية الساحقة من الإطارات الحزب و تركت المكلفين بإخراج قرار إنشاء المنظمة الخاصة إلى حيز التنفيذ بدون رجال ووسائل.[22] وهذا بدون أن نتجاهل صعوبة المهمة الملقاة على عاتق مؤسسي المنظمة وحاجتها إلى وقت طويل قبل الشروع في تنفيذ المشروع في الميدان باعتبارها مهمة غير تقليدية وخطيرة.[23]

---

[19] مصطفى سعداوي، مرجع سابق، ص 33

[20] إجتمع المؤتمر في سرية تامة و جرت أشغال اليوم الأول في منزل ببوزريعة ملك للمناضل ممهدي عوماري وإنتقل في اليوم الثاني إلى مصنع للمشروبات الغازية ببلكور، ملك للمناضل قديم في الحزب، مولود ملاين
مصطفى سعداوي، مرجع سابق، ص 42

[21] بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، ترجمة مسعود حاج مسعود، درا الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر 2012، ص 178
محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الاسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 46

[22] Mohamed Harbi, Le FLN, Mirage et Realite, op cit, p p 40.41

[23] رواية عبد الحميد سيدي علي، في مصطفى سعداوي، مرجع سابق، ص 65

- **مرحلة التكون:**

في أول اجتماع للمكتب السياسي المنبثق عن مؤتمر فيفري 1947،[1] أسندت رئاسة المنظمة الخاصة إلى المناضل محمد بلوزداد الذي لم يكن عمره يومها قد تجاوز ثلاثة وعشرين عاما، كان حاصلا على شهادة البكالوريا وهي شهادة عليا بالنسبة للجزائريين في ذلك الوقت ويشهد له قادة الحزب ومناضلوه بالذكاء الخارق وبالشجاعة الهادئة والقدرة الفائقة على التنظيم السري وهي صفات كانت قد مكنته وهو في مستهل الشباب من أن يكون أحد الإطارات القيادية البارزة في الحزب.[2]

لقد وهب محمد بلوزداد حياته كلها للوطن وعاش في سبيل إنجاح العمل الثوري، كان عنصرا بارزا عندما انخرط في العمل السري لحزب الشعب الجزائري وواحدا من المحركين الأساسيين لحركة ماي1945 الثورية وليتولى بعدها مسؤولية إعادة تنظيم الحزب في كامل الشرق الجزائري وعندما تقرر إنشاء المنظمة الخاصة، أشرف بنفسه على هيكلتها وتشكيل هيئة أركانها بالتعاون مع بعض أعضاء المكتب السياسي للحزب أمثال الدكتور محمد الأمين دباغين،مسعود بوقادوم،حسين أيت أحمد[3]

- **هيئة الأركان الأولى (نوفمبر1947/ بداية 1948):**

وتبدأ باجتماع لاول مرة في 13 نوفمبر 1947 بمدينة الجزائر وتتكون من:

- محمد بلوزداد..... رئيس المنطمة الخاصة
- حسين أيت احمد..... مساعد الرئيس
- محمد بوايت ضياف..... مسؤول مقاطعة قسنطينة
- حسين أيت احمد..... مسؤول منطقة القبائل
- أحمد بن بلة..... مسؤول مقاطعة وهران
- جيلالي رجيمي..... مسؤول مقاطعة الجزائر1(متيجة، التيطري)
- عبد القادر بلحاج..... مسؤول الجزائر2(الشلف،الظهرة)

وتنازل المناضل محمد بلوزداد عن رئاسة المنظمة بسبب إصابته بمرض السل الرئوي ويعوضه حسين أيت أحمد في رئاسة المنظمة.[4]

- **هيئة الأركان الثانية(بداية 1948/ صيف 1949):**[5] وتتكون من:
- حسين أيت أحمد..... رئيس المنظمة الخاصة

---

[1] يتكون المكتب السياسي من : مصالي الحاج،حسين لحول، محمد الأمين دباغين،أحمد بودة،عمرأوصديق،محمد لبلوزداد،حسين أيت أحمد،محمد بن مهل، مبارك فيلالي، مسعود بوقادوم،محمد خيضر،أحمد مزرنة،شوقي مصطفاي،محمد طالب.حسين أيت أحمد،مصدر سابق، ص 108. انظر كذلك

Benyoucef Benkhedda, les origines du 1er novembre, op cit, p 129

[2] العربي الزبيري،تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 179

[3] Mohammed Harbi, op cit, p 70

[4] بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 476

[5] أورد حسين أيت أحمد في مذكراته، أن محمد بلوزداد بسبب مرضه الشديد، تخلى عن قيادة المنظمة في الاجتماع الاول الذي شهد تكوين هيئة الأركان الأولى ، ومعنى هذا أن بلوزداد لم يترأس المنظمة إطلاقا وخلافا لمحمد بوضياف وجلالي رجيمي، أن بلوزداد ترأسها لمدة قصيرة وإن لم يحددا مدتها والارجح حوالي شهرا.

أنظر، حسين أ]ت أحمد، مصدر سابق، ص 145، مصطفى سعداوي، مرجع سابق، ص 68

- محمد بوضياف..... مسؤول مقاطعة قسنطينة
- جيلالـــي رجيمـــي..... مســؤول الجزائــر1(متيجــة، التيطري،منطقــة القبائل)
- محمد ماروك..... مسؤول الجزائلر2(الشلف، الظهرة)
- أحمد بن بلة..... مسؤول مقاطعة وهران

عبد القادر بلحاج..... مسؤول على التدريب و التفتيش العام.[1]

في عهد الرئيس حسين أيت أحمد حرصت قيادة المنظمة على أن لا يكون التدريب نظريا فحسب بل ضبطت مجموعة من العمليات الميدانية التي تكلف بانجازها عدد من عناصر المنظمة ومن أهم العمليات:

- **الهجوم على بريد وهران:**

وقع الهجوم في 05 افريل 1949 وشارك في تنفيذه كل من حسين أيت أحمد، احمد بن بلة، سويداني بوجمعة،أحمد بوشعيب،عمر حداد، جلول بختي نميش عامل في نفس البريد، وتحصلت المنظمة على غنيمة قدرها ثلاثة ملايين ملايين فرنك فرنسي.[2]

- **عملية كاشرو(مدينة سيدي قادة بمعسكر):**

كما قامت المنظمة بمحاولة تفجير تمثال الامير عبد القادر بمدين كاشرو(سيدي قادة) بمعسكر، الذي دشنه الحاكم العام إيدموند نيجلان في 15 أكتوبر 1949 لان فرنسا كتبت عليه عبارات أثارت حفيظة مناضلي المنظمة وتمثلت هذه العبارات في" لو إستمع الجزائريون إلى أقوال هذا البطل،لبقوا أصدقاء مع الفرنسيين إلى الأبد.) فأوكلت هذه المهمة لفريق متكون من أحمد بن بلة، سويداني بوجمعة، حمو بوتليليس،عمار حداد، رابح لوريقيوي، خيثر بن زرقة،بوشعيب، بقيادة محمد ماروك وتم تحييد حراس النصب لكن التفجير فشل بسبب رداءة المتفجيرات[3]

- **عملية تصفية المليشيات السوداء:**

يعود ظهور المليشيات السوداء إلى سنة 1945، حيث أنشأ عملاء فرنسا من قياد وباشغوات بعد حوادث 08 ماي 1945 وبالتنسيق مع الإدارة الاستعمارية، مجموعات مسلحة ومهمتها الأساسية هي إرهاب السكان واغتيال العناصر الوطنية النشيطة وبلغ نشاطها نقطة الأوج مع مجيء الحاكم العام إيدموند نيجلان في فيفري 1948 ومن المناطق التي تضررت كثيرا من عمل هذه المليشيات منطقة القبائل السفلى(برج منايل و دلس) حيث شهدت عدة اعتداءات على المواطنين وقطع الطرق واغتيال المناضلين الوطنيين.[4]

وإزاء صرخات النجدة التي كانت ترسلها هذه المنطقة وغيرها، كانت قيادة حزب الشعب تكتفي بالتوصية بالحذر وعدم الرد على الاستفزازات لتفادي الوقوع في

---

[1] المصدر نفسه. انظر كذلك:Mahfoud Kaddache, Histoire du nationalisme algérien, op cit, p 777

[2] تفاصيل أكثر حول العملية، أنظر، حسين أيت أحمد، مصدر سابق ، ص ص 195.1848، العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 183

[3] عمر بوزيدي، أزمات جيش التحرير الوطني (1962.1954)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث في التاريخ العسكري للجزائر عير العصور، جامعة الجزائر2 أبوالقاسم سعد الله، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2020.2019، ص 37، العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 183

[4] أيت أحمد، مصدر سابق، ص 156 ، محمد حربي، مصدر سابق، 73

لعبة الاستعمار، غير أن هذا الموقف السلبي، كان يشجع المليشيات على التمادي في اعتداءاتهم والتصعيد أكثر فأكثر، الأمر الذي سينجم عنه إما كسر المد الشعبي للحركة الوطنية بالمنطقة وإنصراف الناس عنها وإما رد فعل عشوائي وغير مدروس من القاعدة يكون ذريعة لتسليط قمع وحشي على المنطقة وتصفية الوجود الوطني بها دفعة واحدة.[1] وهذا ما جعل قيادة المنظمة تفكر في الرد المناسب،فجاءت حادثة إغتيال المناضل سي رابح في دار ريش في منطقة برج منايل تحت أنظار زوجنه وإبنته، لتلعب دورة القطرة التي أفاضت الكأس،والمكتب السياسي يقرر أخيرا التحرك ضد هذه المليشيات وأسندت المهمة إلى عناصر المنظمة الخاصة التي قامت بتصفية إثنتا عشرة(12) عضوا منها،فأوقفت العناصر المتبقية من هذه العصابة نشاطها وفر قائدها لونيس طولب المدعو (أغريس) إلى مدينة الجزائر، إلا أن قيادة المنظمة قررت ملاحقته و تصفيته نهائيا.[2]

- **تحمل المنظمة مسؤولية مقاومي منطقة القبائل:**

منذ 1945 وبسبب سياسة القمع،ظل عدد المناضلين في المنظمة الخاصة يزداد في منطقة القبائل وبلغ عددهم سنة 1948 زهاء خمسين(50) ثائر،إلا أن تواجدهم بمناطقهم الأصلية كان مجلبة للمتاعب،فكانت قراهم الأصلية تتعرض إلى حملات تفتيشية وعقابية وحشية باستمرار من طرف السلطات الاستعمارية،عملا بمبدأ المسؤولية الجماعية، لهذا قامت إدارة الحزب بتحويلهم إلى مدينة الجزائر وإيوائهم عند مناضلي الحزب والمتعاطفين معه، لكن ظروف الإقامة لم تكن في معظم الحالات جيدة، الأمر الذي جعل قيادة الحزب توكل حل هذه المشكلة إلى المنظمة الخاصة في جانفي 1949 والتي قامت بتوزيع هؤلاء الثوار على هياكل عبر التراب الوطني،فأرسلت مجموعة إلى الاوراس عند مصطفى بن بولعيد ووجهت البقية إلى منطقة وهران عند أحمد بن بلة [3]

اتخذت قيادة الأركان من هذه العمليات تجارب يمكن توظيف نتائجها في التخطيط لعمليات فدائية في المستقبل.

عندما تولى المناضل حسين أيت أحمد قيادة المنظمة لم يغير شيئا مما وقع الاتفاق عليه بل اكتفى بتطويره وإثرائه دون أن يحدث أي انقلاب في مجال التركيبة البشرية و انطلاقا مما هو موجود ، اعد تقريره المطول الذي قدمه في زدين

(اجتماع الحزب في منطقة عين الدفلى) وبالموازاة مع تحضير التقرير الذي كان موجها فقط لأعضاء القيادة السياسية وتتمة للتربص الذي أشرف عليه محمد بلوزداد، فإن أيت أحمد قد أنجز نشرة خاصة للتدريب العسكري تشتمل على اثنتي عشر(12) درسا في كيفية استعمال الأسلحة وطرق خوض حرب العصابات في مرحلة الكفاح المسلح كما أعدت قيادة الأركان كذلك نشرة للتكوين السياسي و الإيديولوجي.[4]

---

[1]مصطفى سعداوي، مرجع سابق، ص 205

[2]حسين أيتأحمد، مصدر سابق، ص 158

[3]محمد حربي، مصدر سابق، ص 74

[4]المرجع نفسه

- **هيئة الأركان الثالثة (صيف1949، ربيع 1950)**

عرفت حركة الانتصار الحريات الديمقراطية في صيف 1949، أزمة داخلية عرفت في تاريخ الحزب ،سياسيا،ب(الازمة البربرية)[1] التي عصفت برئيس المنظمة الخاصة التي أصبحت تتكون من:

أحمد بن بلة..... رئيس المنظمة الخاصة

جيلالي رجيمي..... مسؤول الجزائر1 (متيجة، التيطري، منطقة القبائل)

أحمد محساس..... مسؤول الجزائر2(الشلف، الظهرة)

عبد الرحمان بن سعيد..... مسؤول مقتطعة وهران

محمد بوضياف .... مسؤول مقاطعة قسنطينة

محمد يوسفي..... مسؤول المصالح العامة و الاتصالات والمخابرات

عبد القادر بلحاج.....مسؤول التدريب العسكري والتفتيش العام[2]

- **عملية التجنيد في المنظمة الخاصة:**

تتم عملية التجنيد النهائي في المنظمة على أساس معايير عديدة منها:

1- النضال والوفاء للحزب ومن كان له عمل مستمر داخله

2- الشجاعة، فالذين ذاقوا القمع ومحنة السجون وبصفة أدق الاستنطاقات البوليسية، ينظر إليهم بصفة إيجابية.

3- السن، يجب أن يكون المجند من الشباب حيث كانت المنظمة تبحث عن ديناميكية الشباب وقدرتهم على التأقلم، فضلا عن كونهم لا يتحملون مسؤوليات عائلية.

4- التعليم،مع أنه لن يكن من الممكن تحديد مستوى للمجندين ولكن كانت الاولوية تعطى لذوي القدرات التعليمية والفكرية وان يعرف معنى السرية.[1]

---

[1]الأزمة (البربرية،) في الأدبيات السياسية لا يمكننا أن نطلق عليها بالأزمة لان الحزب لم ينقسم ولم تتوقف نشاطاته الحزبية، بل هي قضية خلاف داخلية بين مناضلي الحزب بعد ما أن أقدم مصالي الحاج بارسال مذكرة في نهاية نوفمبر1948 إلى الأمم المتحدة يحدد فيها معالم الهوية الجزائرية في العروبة والإسلام بشكل حصري مما وجد فيه بعض مناصلين داخل الحزب، انه ردة على الهوية وإسقاط لأهم مكون من مكونات الشخصية الجزائرية وهو الامتداد الامازيغي،فقام المناضل علي يحيى رشيد بمبادرة تمثلت في جعل اللجنة الفيدرالية بفرنسا تصوت على قرار الجزائر جزائريةويدين عريضة مصالي الحاج المرسلة إلى الأمم المتحدة، وتمت المصادقة عليه ب 28 صوت من مجموع 32.، ردت قيادة الحزب على الفور بغلق جميع مقر الفيدرالية في فرنسا وإقصاء المناضلين المعارضين. ويذكر أغلب المؤرخين أن هذا الخلاف يترجم صراع سياسي داخل الحزب من أجل التموقع بتوظيف سياسي للهوية وان الخلاف ناتج عن عجز الحزب في القيام بالتكفل ببصيرة وحكمة بمسألة الهوية الجزائرية ووليد رفض النقاش و انعدام الاتصال السياسي.وهو الوضع الذي يولد فيما بعد أزمات أكثر خطورة ودموية (أزمة 1953، الصراع الدموي بين جبهة التحرير الوطني (FLN)و الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) وأن السيد أيت أحمد، كان أكبر المتضررين شخصيا ووطنيا، لأنه أقصي عن مسؤولية المنظمة قبل أنجز برنامجه الثوري الذي كان يطمح أن ينتهي به إلى إشعال فتيل الثورة هذا من جهة ولأنه تعرض إلى تقزيم تعسفي. أكثر تفاصيل حول هذه القضية أنظر:

العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الأول،مرجع سابق، ص 165

محمد حربي، مصدر سابق، ص 61

حسين أيت أحمد، مصدر سابق، ص 231،- محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، ص65،-

المؤرخ علي قنون،الأزمة البربرية، في:26.04.2016 www.elkhaber.com ، التصفح في : 2021.01.20، ا رابح لونيسي، جمال يحياوي، محمد الأمين بلغيت: في ,05.2020 www.elbilad.com,23 التصفح في 2021.01.23،

حامي حسان،الأزمة الهوياتية في المجتمع الجزائري، بين التنازع الإيديولوجي والتوظيف السياسي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف2، العدد29، جوان 2017، ص 56

[2] المصدر نفسه

ثـم تـأتي بعـد ذلـك، مرحلـة الامتحـان وكـان يـتم الاختيـار دون أن يكـون المناضـلون علـى علـم بـأنهم قـد يجنـدون فـي المنظمـة الخاصـة وفرضـت المنظمـة فـرادى سلسـلة من الأعمال تزداد مخاطرها تدريجيا.
والسيناريو الكلاسيكي فـي هـذا المجـال، يتمثـل فـي خلـق جـو درامـي يطلـب مـن المجنـد أن يكـون متطوعـا بعمـل مـا، ثـم يسـتدعى فـي أواسـط الليـل وسـلم لـه مسـدس وتعمـل المنظمـة دائمـا علـى إلغـاء الأمـر بالتنفيـذ فـي آخـر لحظـة وكـان هـذا النـوع مـن العمليـات يسـتدعي حيطـة قصـوى مـن قبـل الكلفـين بالتجنيـد تحسـبا لأي طـارئ خطيـر غيـر منتظر [2].
ولا يـتم تجنيـد عنصـرا فـي المنظمـة الخاصـة إلا بعـد امتحانـات متعـددة ومتنوعـة وكانـت هـذه الاحتياطـات ضـرورية جـدا لأنـه لا يمكـن إعـادة العنصـر إلـى الحيـاة المدنيـة بعـد أن يـتم تجنيـده، فالـذين يـدخلون المنظمـة الخاصـة لا يخرجـون منهـا ويقـوم العنصـر المجنـد بمغـادرة خليـة الحـزب وينقطـع عـن كـل النشـاطات العلنيـة كالاجتماعات و توزيع المناشير[3]
كمـا قامـت المنظمـة بصـياغة منشـور خـاص يسـلوك المناضـل أمـام الشـرطة وكانـت الغايـة منـه تعريـف المناضـل بالمراحـل الـثلاث للمهـام البوليسـية، مرحلـة بنـاء المعلومـات وهـي الأخطـر لأنهـا الأقـل بـروزا وتقنياتهـا متعـددة،كالمتابعات والتفكيـك التـي تسـتعمل عامـل المفاجـأة وتجـد عونـا ثمينـا فـي غيـاب الـتفطن وتـأتي أخيـرا مرحلـة الاسـتنطاقات مـع أشـكال التخويـف والتعـذيب وأكـد المنشـور أنـه علـى المناضـل أن يتحمـل و يتماسـك لمـدة ثلاثـة أيـام علـى الأقـل حتـى يسـمح للمنظمـة أن تتـدخل فـي حالـة اسـتنفار وأخـذ كـل التـدابير الضـرورية لتفـادي نتـائج الاعتـراف التـي قـد يـدلي بهـا المناضل المعتقل.[4]
ولكـي يـتم إحكـام السـيطرة الكاملـة علـى المجندين،قسـمت الجزائـر إلـى ثـلاث مقاطعات،مقاطعـة الجزائـر ومقاطعـة قسـنطينة ومقاطعـة وهـران، هـذا بالإضـافة إلـى إنشـاء مصـلحة عامـة تابعـة لهيئـة الأركـان العامـة ضـمت عـدة شـبكات مختصـة تمثلـت في:

- شـبكة المتفجـرات، مختصـة بصـنع القنابـل بمختلـف أنواعهـا(الدفاعيـة والهجوميـة) و وتخريـب المنشـآت القاعديـة للاسـتعمار وأنشـأها عبـد القـادر الجيلالي بلحاج.
- شـبكة الإشـارة، أنشـأها محمـد مـاروك وتـولى إدارتهـا المناضـل رمضـان عسـلة وكانـت تضـم مختصـين فـي الإذاعـة والكهربـاء إلـى جانـب عناصـر أدت الخدمـة العسـكرية فـي سـلاح الإشـارة مثـل المناضـل محمـد مشـاطي و عيسـى بوكرمـة و كانـت ترمـي إلـى إعـداد كـوادر الثـورة فـي ميـدان الاتصـال والإشـارة عـن

---

[1] حسين أيت أحمد، مصدر سابق، ص 149، انظر كذلك شهادة المناضل عبد القادر لعمودي، عضو المنظمة الخاصة وعضو مجموعة22، في وزارة الجاهدين،المركز الوطني للدراسات والأبحاث في الحركة الوطنية وثورة الفاتح نوفمبر 1954، فيلم وثائقي، الجزء الأول، المنظمة الخاصة (1950.1947)، إخراج شريف بفورة،
[2] المصدر نفسه
[3] المصدر نفسه، أنظر كذلك شهادات كل من أحمد محساس، عملا بوداود، عمر بلمحجوب، سيدي على عبد الحميد، في وزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات والأبحاث في الحركة الوطنية وثورة الفاتح نوفمبر، مرجع سابق.
[4] المصدر نفسه

طريق تدريب المناضلين على استخدام أجهزة الاتصال وترميز الرسائل وفك رموزها و كان مقرها في حي بلكور(محمد بلوزداد حاليا) بالجزائر العاصمة

- شبكة التواطؤ، تهتم بالتموين والتسليح وإيجاد مخابئ للمناضلين الفارين من الجيش الفرنسي ومخابئ للأسلحة والذخيرة.
- شبكة الاستعلامات، تهتم بجمع المعلومات والاستخبارات ورصد تحركات الأجهزة العسكرية الفرنسية ومعاقبة الخونة وكان مسؤولها عمر بن محجوب.[1]

وحتى تسهل عملية مراقبة المجندين ومراقبتهم، كانت التركيبة الهيكلية للمنظمة السرية تبدأ من نصف فوج إلى فوج الذي يضم أربعة مناضلين يرأسهم مسؤول ثم الفرقة التي تتكون من ثلاث أفواج ومسؤول ثم الفصيلة التي تتألف من ثلاث فرق ومسؤول وتخضع هذه المجموعات إلى تكوين عقائدي من خلا دراسة الدين الإسلامي و التاريخ الوطني مع إبراز بطولاته، أما التكوين العسكري فكان عن طريق التدريب على استعمال السلاح من حيث فكه وتركيبه وطريقة استخدامه مع التدريب على حرب العصابات[2]

بادرت المنظمة بإقامة تبرصين ميدانيين أساسيين للتكوين العسكري، الأول في جانفي 1948 والثاني في أوت من السنة نفسها، كما نظمت محاضرات حول المقاومة عبر العالم وعملت على تدريب المناضلين في المصارعة وإنشاء فرق الكومندوس.[3]ولم تتهاون المنظمة بشان الوسائل والأموال، فقد تحصلت على مخزون هام من الأسلحة عن طريق السوق السوداء والتهريب من المسدسات وبنادق وذخيرة تعود إلى بقايا الحرب العالمية الثانية في مخابئ آمنة[4]، وقد تمكنت المنظمة من الحصول على دفعة أولى من السلاح قدرت ب 300 قطعة من ليبيا، أما الدفعة الثانية فقد تم جمعها وشرائها من منطقتي الجزائر ومنطقة القبائل ويعود ذلك إلى نشاط أعضاء ومناضلي المنظمة وفي هذا الإطار يذكر المجاهد حسين أيت أحمد في مذكراته بالمبادرة التي قام بها المناضل بناي وعلي في شهر ديسمبر 1947 بغرض جمع المال لشراء الأسلحة للمنظمة الخاصة دون استشارة قيادة الحزب وفي سرية تامة اتصل ببعض الأشخاص الأغنياء في منطقة القبائل و مدينة الجزائر وتمكن من جمع حوالي مليون ونصف مليون فرنك وبمساعدة "كابا"مناضل من حي بلكور الذي إحترف تجارة السوق السوداء، إستطاع بناي وعلي الحصول على مجموعة معتبرة من الأسلحة تمثلت في حوالي 20 رشاشا من نوع"شتاين وموزر"و30 مسدسا جديدا من عيار65.7 و09،كما تحصل على خمسة بنادق حربية وصندوقين من القنابل الهجومية و تم نقل هذه الشحنة إلى منطقة دلس لكي تضم إلى مجموعة من الأسلحة تم شرائها بنفس المكان[5].

---

[1]معمر ناصري،عبد الله خي، التسليح والتموين قبل إندلاع الثورة (1954،1947) الاوراس أنموذجا، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد6، العدد 2، ديسمبر 2019، ص 209، مصطفى سعداوي، مرجع سابق، ص 73

[2] رابح لونيسي، تاريخ الجزائر المعاصر (1830.1989)، دار المعرفة، الجزائر 2001، ص 267

[3] علي كافي، مصدر سابق، ص 36

[4]المصدر نفسه

[5] حسين أيت أحمد، مصدر سابق، ص 155

وباستثناء هذه الخطوات لا تشير المصادر التاريخية المتوفرة لدينا إلى عمليات بهذا الحجم أما بالنسبة للعمليات من الوزن الخفيف، فقد اقتصرت على شراء قطع محدودة من السلاح من الأسواق الداخلية وفي هذا الإطار يذكر المجاهد العقيد أعمر أوعمران في روايته حول إحدى هذه العمليات،أنه تم شراء أربع رشاشات و600 عبوة في حي بلكور سنة 1948 نقلها المناضل عثمان بلوزداد إلى الأخضرية ثم قام المتحدث بنقلها إلى منطقة القبائل.[1]

كما تمكن كل من حسين أيت أحمد ومحمد يوسفي من الحصول على جهاز إرسال وإستقبال من مقر قيادة الجنرال" دوايت إيزنهاور" بفندق سان جورج (فندق الجزائر حاليا)[2]وفي نفس الوقت قام مناضلون آخرون بغنم كميات من الأجهزة الالكترونية من معامل الطيران المدني بالدار البيضاء(مطار هواري بومدين حاليا) ونشير إلى أن ذلك الهدوء الذي طمأن الإدارة الاستعمارية في الفترة الواقعة بين 1947.1949،كان من أهم العوامل المساعدة التي استفادة من خلالها المنظمة لتحقيق أهدافها العسكرية في التسليح والتموين.[3]

مسألة التمويل.

كانت حاجة المنظمة إلى المال كبيرة وهذا لتغطية مصاريف نشاطاتها وأجور متفرغيها ونفقات التسليح والتجهيز وكانت تتحصل عليه من موردين أساسيين:

1.إشتراكات المناضلين التي تقدر ب 500 فرنك للواحد شهريا[4]

2.مساهمة الحزب و قيمتها حسب المناضل حسين أيت أحمد ب 100 ألف فرنك فرنسي قديم وتصرف كلها في فع أجور المتفرغين للمنظمة ولا يبقى منها سوى ثلاثة أو أربعة ألاف لمواجهة النفقات الأخرى[5]أما المناضل محمد وسفي بقدر هذه المساعدة ب 800 ألف فرنك سنة 1948، ثم حدث الاختلال في التوازن، إذ أصبحت المساعدة المالية تزداد تخفيضا كلما ازدادت المنظمة امتدادا وهياكلها اتساعا [6] وبرر السياسيون هذا الاختلال المالي بضعف مداخل الحزب التي تتمثل في اشتراكات الأعضاء وهم ينتمون في معظمهم إلى الطبقات الفقيرة وفي المقابل كثرة المصاريف، كأجور المتفرغين ونفقات جريدة" الجزائر الحرة" ومساعدات عائلات المعتقلين وتكاليف الحملات الانتخابية [7]

كانت حصيلة هذه الأعمال كلها، أرضية نضالية قوية، ذات تقاليد عريقة وحزبا منتشرا ومتغلغلا في أعماق أغلبية الشعب داخل الوطن وفي المهجر وأطر مدربة تتوفر داخل هياكل المنظمة عبر التراب الوطني.[8]

---

[1]شهادة المجاهد العقيد أعمر أوعمران، مجلة الباحث، عدد خاص، سنة 1987، ص 13،في الطاهر جبلي،مرجع سابق، ص 45

[2]حسين أيت أحمد، مصدر سابق، ص 151

[3]محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية- المنظمة الخاصة- تقديم وتعريب محمد الشريف بم دالي حسين، ط4، منشورات ثالة، الجزائر 2014، ص 113

[4]Mahfoud Gaddache, Histoire du nationalisme Algérien, op cit, p 780

[5]Hocine Ait Ahmed, rapport présenté au comité central élargi réuni à Zedine(décembre 1948) in Mohammed Harbi, les archives de la révolution Algérien, Jeune Afrique, Paris 1981, p p 29.30

[6]محمد يوسفي، مصدر سابق، ص 111

[7]مصطفى سعداوي، مرجع سابق، 235

[8]العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 165

ومـع إنطلاقـة سـنة 1950، تنـتعش المنظمـة وتحقـق بعـض الانجـازات مثـل تعزيـز المصـالح العامـة بفريـق صـحي وإنشـاء أول خليـة للمسـبلين،كما شـرعت الهيئـة فـي رسـم مشـاريع مسـتقبلية، غيـر أن هـذا الانتعـاش كـان إماطـة انطفـاء، إذ وقعـت فـي مـارس1950الحادثـة المعروفـة بقضـية "رحـيم" وتسـببت فـي اكتشـاف المنظمـة وبـدأ مسلسل الاعتقالات الذي مس أكثر من 400 عضو.

اكتشاف المنظمة السرية(مؤامرة تبسة):

عنـدما فـرض التيـار الثـوري نفسـه علـى السـاحة الوطنيـة وأوجـد لـه حـزب حركـة الانتصـار الحريـات الديمقراطيـة إطـارا نظاميـا يتحـرك داخلـه وهـي المنظمـة العسـكرية السـرية، لـم يكـن أعضـاء قيـادة الحـزب متفقـين بخصـوص هـذه الهيئـة العسـكرية، ومـن ثـم نجـد القيـاديين الرافضـين لقيـام هـذا التنظـيم العسـكري يعملـون كـل مـا فـي وسـعهم مـن أجـل إفشـاله، ومما يـدل علـى ذلـك هـو أن المنظمـة العسكرية،اسـتمرت فـي التحضـيرات الجـادة والمكثفـة لثـورة طيلـة ثـلاث سـنوات،وقد حققـت فـي هـذا المجـال نتـائج معتبـرة وكـان بإمكـان الحـزب أن ينتقـل إلـى مرحلـة التنفيـذ والمتمثلـة فـي إعـلان الثـورة ولكنـه ظـل يماطـل ويقـدم مختلـف التبريـرات التـي يمكننا أن نصفها إلى صنفين:

الصنف الأول: يتذرع بعدم استكمال التحضيرات المادية والبشرية للثورة

الصنف الثاني: له دوافع شخصية تتعلق بالتموقع السياسي داخل الحزب[1]

وكمـا سـبقت الإشـارة إلـى ذلـك، فقـد كانـت قـوانين الحـزب تقتضـي أن المناضـل الـذي يلتحـق بـالتنظيم العسـكري يعتبـر متطوعـا وبعـد تأديتـه القسـم يمنـع عليـة مغـادرة صـفوف المنظمـة العسـكرية مهـا كانـت الظـروف لكونـه يصـبح عبـارة عـن مسـتودع للأسـرار وإذا أزاح الغطـاء عـن ذلـك، فـإن المنظمـة سـتتعرض للخطـر وقـد يتسـبب فـي القضـاء عليهـا، ومـن ثـم نجـد المنظمـة تعامـل مجنـديها معاملـة صـارمة قـد تكـون نتيجتهـا الحكـم بالإعـدام، إن لـم يحتـرم مبادئهـا وخـالف أهـدافها التـي وجـدت مـن أجلهـا[2].

وقـد تعرضـت المنظمـة إلـى ضـربة قاسـية فـي 18 مـارس1950، كـادت أن تقضـي عليهـا نهائيـا بسـبب اكتشـافها مـن قبـل السـلطات الاسـتعمارية عـن طريـق أحـد المناضـلين المتمـردين يـدعى عبـد القـادر خيـاري المدعو"رحيم"الـذي انتقـد حـزب الشـعب وكانـت لـه نوايـا المسـاس بالمنظمـة الخاصـة،حيث أرسـلت المنظمـة لجنـة التأديـب إلـى مكـان إقامتـه بمدينـة تبسـة بقيـادة المناضـل ديـدوش مـراد وعضـوية عمـار بـن عودة،عبـد البـاقي بكـوش، حسـين بـن زعيم،إبـراهيم عجـامي وتمكنـوا مـن إلقـاء القبض

عليـه وقـد ضـربوه ضـربا مبرحـا، بحـث اعتقـدوا أنـه قـد فـارق الحيـاة وعنـدما اسـتفاق السـيد عبـد القـادر خيـاري مـن غيبوبتـه، توجـه مباشـرة إلـى جهـاز الأمـن الاسـتعماري

[1]العربي الميلي، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، الطريق إلى نوفمبر، المجلد الأول، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، (ب ت) ص 90

[2]أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954، بداية النهاية ل- خرافة- الجزائر فرنسية، دار المعرفة، الجزائر 2010، ص ص 48.47

وأطلعه على حقيقة التنظيم العسكري[1] بحيث شنت قوات الأمن الاستعمارية على الفور حملة اعتقالات واصفة في صفوف مناضلي المنظمة الخاصة وكان أول المستهدفين منهم أعضاء اللجنة التأديبية، بحيث تمكنت من إلقاء القبض على عضوين من لجنتها وهما حسين ين زعيم و عبد الباقي بكوش في وادي الزناتي أثناء توقف السيارة التي تقل لجنة التأديب بهدف التزود بالبنزين ولم يكن بداخلها ساعة مهاجمتها من قبل الشرطة الفرنسية مراد ديدوش وعمار بن عودة وإبراهيم عجامي.[2]

وعندما بلغ نبأ ذلك إلى قيادة حزب حركة الانتصار الحريات الديمقراطية، طلبت من مجندي المنظمة السرية عدم مقاومة البوليس الفرنسي حتى لا يتعرض الحزب إلى الحل ولكن قوات الأمن الفرنسي كثفت من عمليات التفتيش وتمكنت من إلقاء القبض على عدد كبير من المجندين تراوح عددهم حسب بعض المصادر400 مجند من بينهم إطارات من المنظمة العسكرية، نذكر منهم: عمار بن عودة، زيغود يوسف، أحمد بن بلة، عبان رمضان، العربي أولبصير،أما الذين تخلصوا من قبصة الشرطة الفرنسية، فقد فر بعضهم إلى الجبال والأرياف وبعضهم فضل التنقل بين القرى والمدن وما بين الجزائر وفرنسا وذلك بوثائق مزيفة،ولم يكن أمام مناضلي المنظمة من مكان يلتجئون إليه سوى منطقتي الاوراس و القبائل اللتين لم يكن للاستعمار أي إطلاع على ما يجري فيهما ونظرا للاحتياطات الضرورية التي اتخذها أعضاء المنظمة فيهما ومن بين الذين وجههم الجزب إلى منطقة الاوراس بعد فرارهم من السجن، لخضر بن طوبال، رابح بيطاط، سليمان بركات، عمار بن عودة، يوسف زيغود[3].

الخطأ الاستراتيجي الذي حدد مصير المنظمة الخاصة هو عدم إعطائها الضوء الأخضر للانتقال إلى العمل العسكري بعد الفراغ من الإعداد والتحضير مما أدى إلى اكتشافها وتفكيكها على نطاق واسع ومسؤولية هذا الخطأ لا تتحمله المنظمة الخاصة، لأن قرار الشروع في العمل العسكري المباشر لم يكن من صلاحياتها وإنما من صلاحيات قيادة الحزب.

وتبرر إدارة الحزب عدم الإذن للمنظمة الخاصة بتفجير الثورة بعدم مواتاة الظروف المحلية والدولية لذلك،إلا أن قادة المنظمة الخاصة يرفضون هذا التبرير ويعدونه نتيجة لاعتماد تلك الإدارة على معطيات ذاتية تعكس ذهنية أعضائها، كون قرار تأسيس المنظمة لم يأت استجابة لتوجه سياسي مندمج في إطار

---

[1] اختلفت الروايات التاريخية حول ظروف اكتشاف المنظمة الخاصة وللمزيد من تفاصيل هذا الاختلاف أنظر: حسين أيت أحمد، مصدر سابق، ص 214

حسين أيت أحمد، مصدر سابق، ص 214

محمد حربي، مصدر سابق، ص 75

Mhamed Yousfi, Le complot, Algérie (1950.1954), Entreprise Nationale du livre, Alger 1986, p 21

عبد القادر شلالي، المنظمة الخاصة ومؤامرة تبسة، دراسة تاريخية موثقة، ط1،البدر الساطع للطباعة والنشر، الجزائر 2016، ص (من 96 إلى 121)

شهادات: أحمد محساس، عمر بوداود، رمضان عسلة، في، فيلم وثائقي، مرجع سابق

[2] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 48

[3] المرجع نفسه، ص 50

إستراتيجية شاملة وإنما مراعاة لميزان قوة ظرفي بين الأجنحة المختلفة يتمثل في عمليو تسكين الوضع الداخلي بترضية الجناح الراديكالي الثوري في الحزب.[1]

أزمة حرب الشعب- حركة الانتصار الحريات الديمقراطية:

تعرض حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى أزمة عنيفة خلال سنتي 1953-1954، إتنهت بانقسامه إلى كتلتين متناحرتين.

إن هذا الصراع لا يعود إلى هذه الفترة،وإنما تعود جذوره الأولى إلى المؤتمر الأول للحزب في فيفري 1947،حيث وقع اختلاف حول المسائل الإستراتيجية والأساليب الكفيلة لتحقيق هدفها غير أن هذه الخلافات تم حلها بطريقة توفيقية[2] وهذا ما يفسر مختلف الهزات التي تعرض إليها الحزب منذ ظهوره وأعنفها الأخيرة التي أدت إلى انقسامه وتبادل التهم بين اللجنة المركزية وأتباعها و بين مصالي الحاج وأتباعه.

شكل موضوع التحالف والاتحاد مع الأحزاب والتشكيلات السياسية الموجودة في الساحة الوطنية حلقة جديدة من حلقات تأزم الأوضاع داخل الحزب،وفي اتجاه البحث عن الوحدة،جرت محادثات بين حركة الانتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في ماي 1951 من أجل بناء مشروع مشترك قصد خوض المعركة الانتخابية التي ستجري في 17 جوان 1951، محاولة بذلك تشكيل كتلة موحدة لمواجهة عملية التزوير التي كانت تمارسها الإدارة الاستعمارية الفرنسية[3]،فكانت مسألة المشاركة في الانتخابات والوحدة إحدى النقاط التي ناقشها المجتمعون خلال اجتماع اللجنة المركزية في مارس 1951 برئاسة مصالي الحاج،وقد ظهر خلاف كبير بين المناضلين داخل الحزب حول كيفية المشاركة في الانتخابات: هل ستكون بقوائم حركة انتصار الحريات الديمقراطية فقط أم بقوائم مشتركة بين هذه الأخيرة وبين الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين وفي الاخير تقرر المشاركة في الانتخابات بقوائم خاصة بحركة الانتصار دون إشراك الأحزاب الأخرى،بعد أن اشترط فرحات عباس زعيم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري أن يتنازل حزب الشعب عن بعض مبادئه مقابل انضمامه إلى الوحدة مثل العمل في إطار القانون والابتعاد عن العمل السري، الأمر الذي رفضه مصالي الحاج جملة وتفصيل، مما أدى إلى استقالة كل من شوقي مصطفاي وسعيد العمراني وعبد الرزاق شنتوف من الحزب، لأنهم كانوا المتحدثين مع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في سبيل الوحدة[4] وهكذا استمر النزيف في صفوف حزب الشعب الجزائري وتضاف صفحة جديدة إلى ذلك الصراع الخفي الذي بات ينمو يوما بعد يوم.[5]

---

[1]مصطفى سعداوي، مرجع سابق، ص.ص.290.291

[2]Mohammed Harbi, op cit, p 35

[3]كمال سليح، المشتركات والمفترقات إبان الثورة الجزائرية (1954.1960)، دار أمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2012، ص 32

[4]بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر 2004، ص 26/ محمد عباس، رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومه، الجزائر 2009، ص298.

[5]كمال سليح، مرجع سابق، ص 33

جاءت نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في 17 جوان 1951، مخيبة لآمال الحركة الوطنية الجزائرية بمختلف اتجاهاتها، فقد فقدت على إثرها حركة انتصار الحريات الديمقراطية مقاعدها الخمسة حيث أتقن الحاكم العام "روجي ليونار" Roger Leonard" لعبة التزوير بامتياز والأخطر من ذلك قامت المحاكم الفرنسية في كل من وهران والبليدة وعنابة بفتح حوالي ثلاث مئة ملف خاص بمناضلي المنظمة الخاصة[1].

أمام هذه الأوضاع قررت اللجنة المركزية للحزب عقد اجتماع استثنائي في بداية شهر جويلية 1951 لدراسة التطورات التي صاحبت الانتخابات،حيث تم إتخاذ قرار تشكيل ائتلاف سياسي بمعية الأحزاب الوطنية الأخرى من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي وجمعة العلماء المسلمين وتوجت المشاورات والاتصالات بتأسيس"الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات وإحترامها يوم 05 أوت 1951،وذلك بغرض التنسيق السياسي و النضالي من أجل إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في 17 جوان 1951 وضمان حرية الانتخاب في الدائرية الانتخابية الثانية وتحرير مصالي الحاج و المساجين السياسيين وفصل الدين عن الدولة [2].وجاءت المطالب على النحو التالي:

- إلغاء الانتخابات التشريعية التي جرت في 17 جوان 1951
- حرية الانتخاب في القسم الثاني
- إحترام الحريات الأساسية
- محاربة القمع بجميع أنواعه
- تحرير المعتقلين السياسيين
- إبطال التدابير الاستثنائية الواقعة على مصالي الحاج
- إنهاء تدخل الإدارة الاستعمارية في الديانة الإسلامية[3]

إن تشكيل هذه الجبهة ذات الأهداف المحدودة جدا، دليل على أن كل الأحزاب الجزائرية قد فقدت زمام المبادرة وان الإدارة الاستعمارية قد استعادت التحكم في الوضعية السياسية وفرضت على تلك الأحزاب الركون إلى موقف الدفاع عن النفس[4].

إن تشكيل تلك الجبهة لا يتماشى،لا مع متطلبات الوضعية الراهنة ولا مع الطموحات الثورية لدى الجماهير الشعبية وكتب المناضل عبد الرحمان كيوان بخصوص الفشل الذريع لهذا المشروع ما يلي " لم تستجب الجبهة الجزائرية للطموحات العميقة للشعب الجزائري ولكي تعرف كيف تتحول منظمة كفاح فعالة ضد الاستعمار ولم تكن في مستوى الأحداث التي هزت منطقة المغرب."[5] وفي غياب أية فكرة عن الكفاح المسلح من أجل التحرير الوطني وهي الفكرة الصالحة لتكون أرضية متينة لتحقيق إجماع الأحزاب السياسية الجزائرية، تقلصت أفاق

---

[1] المرجع نفسه

[2] أحمد محساس، مصدر سابق، ص 338، بن يوسف بن خدة ، مصدر سابق، ص 291

[3] كمال سليح، مرجع سابق، ص 34

[4] المصدر نفسه

[5] Abderrahmane Kiouane, Moments du mouvement national (textes et positions, Edition Dahlab, Alger 1999, p p 200.203

نشاط حزب الشعب- حركة إنتصار الحريات الديمقراطية، فدخلت بعد ذلك في أزمة حادة كانت لها نتائج عميقة على تطورات الحركة الوطنية.

- **المؤتمر الثاني لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية:**

تعود فكرة عقد مؤتمر ثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى اجتماع اللجنة المركزية للحزب في 15 أوت 1951 وهو تاريخ تعيين بن يوسف بن خدة على رأس الأمانة للحزب من طرف مصالي الحاج خلفا للسيد حسين لحول وخلال هذه الدورة، اقترح مصالي الحاج على المناضلين فكرة زيارته للمشرق العربي، وعلى ضوء ذلك اجتمعت قيادة الحزب مع مطلع شهر سبتمبر من نفس السنة واستقر رأيها على أنها فرصة مناسبة لزعيم الحزب للاتصال بالشخصيات العربية هناك ليستغل ذلك ويحثهم على مضاعفة الدعم السياسي والمادي للحركة وتوسيع الدعاية لها.[1]

وتم سفره فعلا،وبعد أن أدى مناسك الحج عاد إلى مصر وكان الاتفاق الذي تم قبل يقضي أن يواصل جولته في دول المشرق العربي لشرح القضية الوطنية وكسب المزيد من الدعم المادي والسياسي لها،لكنه بدلا من ذلك رجع إلى باريس مباشرة بعد أن قضى عدة أيام بالقاهرة وضرب بالاتفاق عرض الحائط،ولما علمت القيادة بذلك انتدبت بن يوسف بن خدة ليتصل به بفرنسا في نهاية شهر نوفمبر 1951، حاوره في الأمر فأجابه بأنه صرف النظر عن إتمام هذه الجولة المتفق عليها بناء على نصيحة من عبد الرحمان عزام باشا(1893.1979)،الأمين العام للجامعة العربية (1945.1952)وبعض الشخصيات العربية التي رأت عمله يجب أن يكون في باريس حيث الجمعية العامة للأمم المتحدة ستعقد دورتها من *06* نوفمبر 1951ا إلى 10 فيفري 1952.[2]

ويذكر بن يوسف بن خدة، أن وفد الحزب المداوم بباريس كان مؤهلا للقيام بذالك النشاط الدعائي على أحسن وجه خصوصا أن هذا العمل يكتسي أهمية ثانوية بالنظر إلى المهمة التي كلف الحزب مصالي بانجازها لدى القادة العرب بالشرق الأوسط، فالاتصال ببعض الشخصيات التونسية والمغربية وبعض ممثلي الدول العربية والإسلامية لا يتطلب حضور رئيس الحزب شخصيا بل كان ينبغي لمصالي الحاج أن يقضي مدة أطول في الشرق الأوسط وأن يولي عناية أكبر لتحقيق أهداف مهمته لدى الحكومات العربية ولكنه لم يحقق شيئا من تلك الأهداف لاسيما وأن إعادة المنظمة الخاصة مرهونة بنتائج تلك الرحلة من الدعم بالسلاح والمال،وقد مكث مصالي في مدينة شانتيي(Chantilly) مدة ثلاثة أشهر ونصف، من نوفمبر 1951 إلى غاية 11 فيفري 1952تاريخ عودته إلى الجزائر واستقراره في بوزريعة[3].

---

[1] الجودي بخوش، دور بن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية، 1954.1962، دراسة تاريخية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2006.2007، ص 39

[2] بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 309/276 Abderrahmane Kiouane, op cit, p

[3] المصدر نفسه، ص277

وتعتبر هذه الحادثة بداية بروز الخلاف بين اللجنة المركزية و مصالي الحاج، إذ لم يستطيع مصالي إقناع اللجنة المركزية بتصرفه وإعتبرته عملا فرديا يتنافى مع مبدأ الجماعة في القرار والتنفيذ

كان مصالي لا يتقبل الإنتقادات والتوجيهات ولا حتى النصائح التي كانت تقدمها له اللجنة المركزية،[1]ويظهر ذلك جليا في الاجتماع الذي انعقد في 16 مارس 1952،إذ كان من المفروض على مصالي الحاج تقديم تقرير سفره كتابيا، إلا أنه اكتفى بعرضه شفهيا، ومن أهم قرار تم اتخاذه في هذا الاجتماع هو استدعاء مؤتمر الحزب للاجتماع أيام 14.13.12 جويلية 1952 وعلى إثر هذا القرار تم تكليف لجنة بإعداد مشاريع التقارير الأولية مكونة من مصطفى فروخي ومولاي مرباح وعبد المالك تمام.[2]

وفي ظل هذه المرحلة الحبلى بالمشاكل التي تؤكد كل المؤشرات على أنها في تصاعد مستمر وبدل من المساهمة في التحضير للمؤتمر،تقرر مصالي الحاج القيام بجولات ميدانية عبر الوطن لإعادة تنشيط الحركة وكان يتمتع بقدرات خارقة على استقطاب الجماهير وعلى إثارة حميتها وكان غرض مصالي من خلال هذه الجولة تحريض الجماهير ضمنيا ضد الجناح المعارض له داخل الحزب،[3]حاولت قيادة الحزب أن تقنعه بالعدول عن هذه الفكرة تجنبا لإستفزازت الأمن الفرنسي ضده وضد المناضلين المنظمين لهذه الزيارات، وأما إصراره على تنفيذ هذه الرغبة، وافقت قيادة الحزب على ذلك، شرط أن يلتزم ببعض الشروط التي رأتها القيادة أنها ضرورية لمنع انزلاق الحزب وتتمثل في:

- عدم دعوة الجماهير للتجمهر
- الاتصال بالمناضلين فقط والتركيز على الشخصيات المهمة (الإطارات والأعيان المحليين)
- تفادي أية أحداث قد تصد الحزب عن هدفه العاجل المتمثل في عقد المؤتمر
- تحاشي الدخول في مواجهة عنيفة مع قوات الاستعمار[4]

وبهذا الاتفاق،شرع مصالي الحاج يوم 15 أفريل 1952 في جولته التي قادته إلى مختلف مناطق الشرق الجزائري حيث بدأ بقسنطينة ثم منطقة الخروب و في ملعب سكيكدة أشرف على تجمع جماهيري ، كما طلب من المسؤولين المحليين للحزب في البليدة بضرورة إحضار المواطنيين، متحديا بذلك رأي اللجنة المركزية ودون أن يأخذ بعين الإعتبار شرطة العدو التي تتابعه وتراقب خطواته،فتركوه يواصل جولته نحو مليانة ثم الشلف وهناك منعته من مواصلة هذه الجولة الاستعراضية وتدخلت الشرطة وألقت القبض عليه ونفته من الجزائر في 14 ماي 1952 وخضع إلى الإقامة الجبرية مدينة نيور(Niort)[5] التي تقع في وسط غرب فرنسا، ولقد كان ذلك أخر يوم لمصالي الحاج فوق التراب الوطني.

---

[1]يجيى بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1954.1830)، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009، ص 59

[2]بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 278

[3]أحمد محساس، مصدر سابق، ص 349

[4]بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 279

[5] Ben youcef Benkhedda, Messali jugé par ses pairs, ouvrage non édité, p 28, in

كان نفي مصالي الحاج من الجزائر أثرا بالغ الخطورة على مصير الحزب وبدلا من أن تتفرغ القيادة لممارسة نشاطها المعهود،نجد أنها سخرت معظم أوقاتها للمطالبة بعودة مصالي ولنفس السبب أيضا تم تأجيل موعد المؤتمر لعدة مرات بعدما كان مقررا في بداية شهر جويلية 1952.

- **إنعقاد المؤتمر:**

في خضم هذه التطورات والأحداث التي تنبأ بوقوع أزمة داخل الحزب، تم عقد المؤتمر أيام 4و5و6 أفريل 1953 بحضور ما يناهز المائة مندوب قدموا من جميع أنحاء الجزائر ومن فرنسا، بالإضافة إلى نواب الحزب ، الأعضاء في المجلس الجزائري ومسؤولي الهيئات المركزية وأعضاء اللجنة المركزية وإطارات الحزب في مقر الحزب،02 ساحة عمار القامة (شارتر سابق) بالجزائر العاصمة وكان مولاي مرباح هو الناطق باسم مصالي الحاج في المؤتمر[1].

استمع المؤتمرون إلى الكلمة الافتتاحية التي ألقاها أحمد مزغنة الذي حيا في البداية رئيس الحزب ونوه بخصاله النضالية معتبرا إياه رمزا من رموز كفاح الشعب الجزائري، ثم شرع في استعراض أهم محطات التي مر بها الحزب مذكرا في نفس الوقت بالانتصارات التي حققها في انتخابات نوفمبر 1946 واكتوبر1947 وزادت من تلاحم الشعب الجزائري، أما نص رسالة مصالي الحاج التي قرأها مولاي مرباح على المؤتمرون فقد كان مضمونها مركزا على الوضعية الدولية السائدة في تلك الفترة مذكرا الجميع بمؤامرات الاستعمار الفرنسي التي إستهدفت الحزب عل غرار مجازر 08 ماي وحوادث أفريل1948 وصولا إلى مؤامرة مارس 1950 في إشارة منه إلى المنظمة الخاصة.

إن نص الرسالة بصفة عامة لم يختلف عن الكلمة الي ألقا ها أحمد مزغنة وبعد ذلك شرع المؤتمرون بمناقشة نص التقرير إلي أعدته اللجنة المركزية المتكونة من بن يوسف بن خدة وعبد الرحمان كيوان وسيدي علي عبد الحميد وحسين لحول ومصطفى فروخي.[2]

وعلى عكس الوثيقتين السابقتين، فإن هذا التقرير قد تضمن تحليلا معمقا لنشاطات الحزب ونجاحاته وعن سياسة القمع وتطور الأوضاع وتراكم النقائص خاصة على المستويين الاستراتيجي والتكتيكي وفي المقابل اقترح مجموعة من الحلول التي من شأنها أن تقوي الحزب حاضرا ومستقبلا وزيادة على ذلك، فإن نص التقرير تضمن لأول مرة نظرة شاملة وفهم عميق لواقع الجزائر ومستقبلها وتصور واسع للمحيطين الإقليمي والدولي والموازين القوى فيهما مع الإشارة إلى حسن استخدام مختلف وسائل النضال لبلوغ الهدف المنشود[3].

تبنى المؤتمر أربعة خيارات أساسية لمستقبل الجزائر وهي: النظام الجمهوري باعتبار أن النظام الملكي غير معروف في بلدنا،الخيار الديمقراطي ويتلخص في

الجودي بخوش،مرجع سابق، ص 41

[1]بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 310

[2]Abderrahmane Kiouane, op cit, p 311

[3]أنظر نص التقرير في ، عيد الحميد أنظر زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2011، ص 111 إلى ص224.

شعار وحيد هو"الدولة من الشعب والى الشعب" وهذا يعني أن الشعب هو مصدر السيادة الوطنية مما يقتضي بالضرورة إجراء انتخابات حرة بهدف تعيين" مجلس وطني تأسيسي كامل السيادة" العدالة الاجتماعية في ظل الرخاء الاقتصادي والازدهار الاجتماعي وأخيرا الانتماء للثقافة العربية الإسلامية كهوية للجزائر المستقلة، كما اقر المؤتمر على إعادة تنظيم المنظمة الخاصة.[1]

إن المتبع لمضامين التقارير المقدمة في هذا المؤتمر لا يجد أي أثر لموضوع الأزمة وكان ذلك من باب السرية والحفاظ على وحدة الحركة وتماسكها وقبل اختتام المؤتمر، ثم انتخاب لجنة مكونة من خمسة أعضاء (مصالي الحاج،حسين لحول،بن يوسف بن خدة، مولاي مرباح،أحمد مزغنة) مهمتها إختيار تشكيلة اللجنة المركزية، كما تم توجيه رسالة تعاطف وتضامن إلى مصالي الحاج جراء العقوبات والنفي الذي تعرض إليه من قبل الإدارة الاستعمارية.

تأخر اجتماع اللجنة المركزية إلى غاية يومي 4 و5 جويلية 1953 تم خلاله إنتخاب بن يوسف بن خدة أمينا عاما للحزب ،والذي اختار بدوره المكتب السياسي حيث كان يرغب في الحصول على قيادة متلاحمة ومرنة وفعالة وبالتالي عين كل من حسين لحول لأقدميته وتجربته وعبد الرحمان كيوان لكفاءته وسيد علي عبد الحميد لخبرته في ميدان التنظيم ومصطفى فروخي لإتقانه لغتين ومهارته في ميدان العلاقات بالجمهور وقام بإبعاد ثلاثة أعضاءهم: أحمد مزغنة ومولاي مرباح وأحمد بودة[2] ووزعت المهام على الأعضاء على الشكل التالي:

- **حسين لحول**: التنظيم السياسي والشؤون المالية والمنظمة الخاصة
- **سيد علي عبد احميد** : المنظمات الجماهيرية
- **عبد الرحمان كيوان**: الصحافة والإعلام والطلبة والمثقفون
- **مصطفى فروخي** : العلاقات مع النواب والتشكيلات السياسية والثقافية والإدارية والشؤون الخارجية[3]

كما تكونت لجنة خاصة بمسألة المنظمة الخاصة تتكون من مصالي الحاج وحسين لحول وبن يوسف بن خدة ومصطفى بن بولعيد.[4]

التقى مصالي الحاج مع بن يوسف بن خدة بمدينة "نيور" الفرنسية في شهري جويلية وأوت 1953 ولم تظهر سوء العلاقة بينهما حيث إطلع بن يوسف بن خدة مصالي الحاج على النتائج والتوصيات التي خرجت منها اللجنة المركزية في اجتماعها الأخير وناقش معه بعض المسائل المطروحة بقوة، كإعادة بعث المنظمة الخاصة و التحضير للعمل الثوري وفي هذا الصدد يذكر بن يوسف بن

---

[1] Abderrahmane Kiouane, op cit, p 311

[2] إعترف السيد بن يوسف بن خدة بعد الاستقلال، أنه أخطأ عندما لم يضم إلى المكتب السياسي كل من أحمد مزغنة وملاي مرباح اللذين يحظيان بثقة الرئيس المطلقة وهذا التصرف حسب بن خدة لم يكن مقصودا وهدفه ضمان الفعالية للحزب وهو الذي كان السبب المباشر في تفجير الأزمة بين مصالي الحاج وقيادة اللجنة المركزية، فالسيد مضالي رأى في ذلك الإجراء محاولة لعزله، هذا بالإضافة إلى أنه لاحظ في برنامج العمل المقدم إليه من طرف السيد بن خدة مجموعة من المشاريع التي كانت اللجان المركزية المختلفة قد رفضتها بايعاز منه مثل المؤتمر الوطني الجزائري وسياسة التعاون بين بين الاحزاب .

العربي زبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، مرجع سابق، ص 191

[3] بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 317

[4] نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية، قراءة في تاريخ الجزائر الحديث، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2012، ص 196

خدة أنه لما طرح الفكرة على مصالي لم يجد لديه أي اقتراح ملموس وقبل أن يغادر بن خدة مدينة "نيور" طالب من مصالي أن يقدم اقتراحاته على شكل تقرير إلى اللجنة المركزية قبل الاجتماع المرتقب في أواخر شهر أوت من نفس السنة، لكن مصالي طلب منه تأجيل الاجتماع إلى شهر سبتمبر.[1]

اجتمعت اللجنة المركزية يومي 12 و 13 سبتمبر 1953 من أجل دراسة التقرير الذي بعثه مصالح الحاج والذي كلف مولاي مرباح بإعلام اللجنة المركزية بأنه سحب الثقة من الأمين العام "بن يوسف بن خدة" ويطالب بكامل الصلاحيات والسلطات من أجل تصحيح مسار الحزب متهما بذلك اللجنة المركزية بالانحراف حيث وصف السياسة المتبعة بالمنهج الإصلاحي وبالانحراف عن المبادئ الثورية للحزب[2].

في الحقيقة لم تكن مطلب الصلاحيات الكاملة والسلطة المطلقة في تسيير الحزب تختلف عن الطريقة التي طالب بها مصالي الحاج اللجنة المركزية في مارس 1950 بانتخابه رئيسا للحزب مدى الحياة مع منحه حق الفيتو ولكن هذه المرة كان أكثر خطورة لأنه بتوجيهه تهما ضد اللجنة المركزية فتح باب الصراع على مصراعيه.[3]

إعتبرت اللجنة المركزية أن المطلب الذي قدمه مصالي الحاج يتعارض ونصوص القوانين الاساية للحزب حيث أن الرئيس في النظام الداخلب للحزب ليس من صلاحياته عزل الأمين العام بل ترشيحه فقط وتقوم اللجنة المركزية بقبوله أو رفضه وحفاظا على وحدة الصف قدم بن يوسف بن خدة إستقالته، رفضتها اللجنة المركزية كما أعلنت رفضها المطلق لمطلب مصالي.

ومن باب المسالمة،طلبت اللجنة المركزية من مصالي أن يسحب مطلبه وأرسلت إليه لجنة للمساعي الحميدة في هذا الشأن إلا أنه ظل متشبثا برأيه عازما على المضي في موقفه إلى النهاية، خاصة بعدما رفض استقبال حسين لحول الذي زاره في أواخر شهر نوفمبر ليشرخ له موقف اللجنة المركزية وحسن نية أعضائها تجاه رئيس الحزب.[4]

وفي ديسمبر 1953 أصدرت اللجنة المركزية نداء لعقد مؤتمر وطني وقعه كل من حسين لحول و عبد الرحمان كيوان وقد أرفق هذا النداء ببرنامج عمل موجه إلى جميع شرائح الشعب الجزائري والى الأحزاب والمنظمات وكرد فعل على هذا النداء أرسل مصالي تقريرا شديد اللهجة إلى اللجنة المركزية في الفاتح جانفي 1954 متهما إياها بالانحراف وسحب ثقته من كامل إدارة الحزب وطالب بتسليمه السلطات المطلقة إلزاميا كما وصف مصالي اللجنة المركزية بمجموعة لصوص إستولوا على أموال الحزب ومؤسساته وابتعادهم عن النهج الثوري الذي سطره الحزب منذ تأسيسه، ودعا إلى نشاء ما أسماه لجنة الإنقاذ العمومي.[5]

---

[1] بن يوسف بن خدة، مصدر سابق ص ص 318./319

[2] المصدر نفسه، ص 320

[3] كمال سليح، مرجع سابق، ص 40

[4] بن يوسف بن خدة ، مصدر سابق، ص 391/ احمد محساس، مصدر سابق، ص 360

[5] الجودي بخوش، مرجع سابق، ص 47

- **الأزمة من القيادة إلى القاعدة النضالية:**

قام مصالي الحاج ببعث مناشير ورسائل تحمل اسم "لجنة الإنقاذ الشعبية" إلى القسمات بفرنسا و الجزائر حيث طلب من المناضلين بتجميد الأموال وقطع كل علاقة بإدارة الحزب والاعتراف فقط بمولاي مرباح وأحمد مزغنة كممثلين له، كما استغل سياسيا ذكرى تأسيس حزب الشعب الجزائري (11مارس 1937)ووجه في 11 مارس 1954، نداء راديكالي إلى المناضلين شجعهم فيه أن يتحدوا ضد اللجنة المركزية بصفته رئيسا للحزب ومما جاء من كلامه: "... إن الحالة التي وصل إليها حزبنا العتيد من ركود وفوضى أوجبت على عدم السكوت إلى أبعد من هذا الوقت... لهذا توجهت إلى المناضلين الذين كنت ولازلت أثق فيهم أعتبرهم العنصر الأساسي في الحزب،فأمرهم أن يقطعوا كل صلة برجال اللجنة المركزية وليحفظوا أموال الحزب حتى يعين لهم الشخص الذي يتصلون به..."[1]وعلى إثره قام أنصاره في الجزائر بنشر أسباب الصراع وحصرها في نقطة واحدة مفادها أن مصالي يسعى إلى إعلان العمل المسلح لكن اللجنة المركزية تعرقله في ذلك، ورغم المحاولات العديدة التي قامت بها اللجنة المركزية لاحتواء هذا الخلاف ولمنع استفحال الأزمة، فإن الوضع سار بسرعة نحو التردي والتفاقم وأصبحت الأزمة حديث الناس إلى درجة أن أصبح بعض المناضلين القياديين موضع شتم وتعد من طرف مناضلين ونعتوهم بشتى الأوصاف المشينة والألفاظ الجارحة كالسرقة والخيانة ووصلت هذه التهم إلى عائلات هؤلاء المناضلين القياديين واختفى تدريجيا الانضباط الذي كان في صفوف الحزب [2]، فالصراع انطلق نتيجة تصادم بين أجيال عاشت ظروف مختلفة، جيل قديم من قدماء مناضلي الحزب ألف النضال السياسي و الحياة الانتخابية وجيل جديد من الشباب يدعو إلى الكفاح المسلح من أجل التخلص من الاستعمار وفي هذا الصدد يذكر فرحات عباس:" إن الجيل القديم قد وضع مبدأ الحياة السياسية في حين يريد الجيل الجديد العمل المباشر."[3] فكانت الأزمة صراعا بين القديم والجديد وأزمة قمة وليست أزمة قاعدة. [4] وتسببت كل هذه المساومات في عملية تفكيك الحزب.

- **مؤتمر هورنو (بلجيكا):**

انعقد مؤتمر "هورنو" ببلجيكا أيام 16.15.14 جويلية 1954 في جو مكهرب وحسب عبد الرحمان بن عقون،أن أغلبية الحاضرين اتخذوا طريقا عنيفا في المناقشة إذ يقول:"... لا يمكن أن تصدر كلمة من الحاضرين يشم منها رائحة المعارضة لشخصية الرئيس المقدس..." [5] وأصدر المؤتمر القرارات التالية:

- حل اللجنة المركزية.

---

[1] عبد الرحمان بن العقون، الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر، الجزء الثالث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص ص 402.401

[2] ين خدة بن يوسف، شهادات ومواقف ، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر 2004، ص 175

[3] فرحات عباس، ليل الإستعمار، ترجمة أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، (ب ت)، ص 261

[4]Slimane Chikh, op cit, p 76

[5] عبد الرحمان بن العقون، مصدر سابق، ص 440

- انتخاب مصالي الحاج رئيسا للحزب مدى الحياة.
- الحفاظ على النهج الثوري حسب مبادئ الحزب.
- القضاء على الانحراف السياسي بكل الوسائل المباشرة وغير المباشرة.
- مساندة حركات التحرر في المغرب العربي
- تأسيس مجلس وطني يكون بديلا للجنة الوطنية يتكون من 30 عضوا ومكتب سياسي من ستة أعضاء.
- إعادة أموال وممتلكات الحزب[1] التي كانت في حوزة الإدارة السابقة.

تغيب أعضاء اللجنة المركزية عن حضور المؤتمر بالرغم من الدعوة الموجهة إليهم من طرف رئيس الحزب يوم 27 جوان 1954، لكن تلك الدعوة كانت في نظرهم أشبه ما تكون بالوقوف أمام المحكمة ونتائجها معروفة لديهم مسبقا، أي صدور الحكم بإدانتهم،وفضلوا تحضير أنفسهم للهجوم المضاد،فبعد شهر من إبعادهم من الحزب، نظم المركزيون مؤتمرا استثنائيا في الجزائر العاصمة [2].

- **مؤتمر اللجنة المركزية.**

كان جواب اللجنة المركزية شهرا من بعد انعقاد مؤتمر هورنو،حيث اجتمع أعضاء اللجنة المركزية بالجزائر العاصمة من 13 إلى 16 أوت 1954 في سرية تامة بمنطقة الحامة في حي(بلكور) بالجزائر العاصمة وأدانوا عمل التفرقة الذي قام به مصالي الحاج في بلجيكا وقرروا:

- حذف منصب الرئاسة
- إسقاط عضوية مصالي الحاج وأحمد مزغنة ومولاي مرباح من الحزب
- تبني القرارات التي خرج بها المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية
- التنديد باجتماع بلجيكا
- رفع الحظر على أموال الحزب
- إعادة تنظيم الحزب وفق المبادئ التالية: المركزية،الديمقراطية،الإدارة الجماعية على جميع مستويات الحزب
- ليونة التسلسل الهرمي حتى يمكن الاحتكاك بين القمة والقاعدة

وتقرر على إثر إلغاء منصب الرئاسة تعين لجنة مركزية جديدة فيها 28 عضوا بدورها تعين هيئة مديرة انبثقت منها أمانة عامة للحزب تتكون من 03 إلى 05 أعضاء من بينهم الأمين العام [3]

وفي الأخير قام المؤتمر بانتخاب اللجنة المركزية الجديدة وهي آخر لجنة مركزية لحزب الشعب –حركة انتصار الحريات الديمقراطية وبهذه الكيفية يكون الحزب قد أحدث قطيعة مع التقليد السائد منذ 1947 والذي كان يتم بمقتضاه إختيار أعضاء اللجنة المركزية أي تعيينهم من طرف لجنة يختارها المؤتمر. [4]

---

[1] أحمد محساس، مصدر سابق، ص 366

[2] المصدر نفسه، ص 367

[3] نور الدين حاروش، مرجع سابق، 199

[4] بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 346، أنظر أعضاء اللجنة المركزية في ، بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 489

من كل هذا يمكن أن نستنتج أن القضية الجمهورية التي أدت إلى كل هذا الصراع والنزاع الذي أدى في النهاية إلى انقسام الحزب وتمزقه، هي قضية من يتزعم الحزب، هل يتزعمه الرئيس مصالي الحاج الذي يعتبر نفسه هو الأساس في الحزب أم اللجنة المركزية التي كانت تريد أن تكون القيادة جماعية.
لقد حاولت اللجنة المركزية للحزب أن تبرر موقفها بعد اعتمادها لمبدأ التسيير الجماعي بقولها أن التاريخ السياسي هو صراع متواصل بين السلطة الفردية والسلطة الجماعية والملاحظ أن الإدارة الجماعية هي التي بدأت تسيطر في العالم إذ نجدها مطبقة في الدول الأكثر تقدما [1]
ونشير هنا إلى أن بعض الباحثين حاولوا إعطاء وجه جديد ومغاير تماما لما كان معروفا عن هذه الأزمة، فالأستاذ رابح بلعيد أعطى لهذه الأزمة طابع الصراع بين مصالي الحاج ومحمد بوضياف وهو الأمر الذي جعل أعضاء اللجنة المركزية يراهنون عليه في عرقلة إستراتيجية مصالي الحاج وبوضياف راهن بدوره على المركزين للتخلص من زعامة مصالي الحاج ويقول الأستاذ نفسه أن بوضياف كان يخشى أن يسبقه مصالي الحاج للثورة ويعتمد الأستاذ رابح بلعيد في حكمه هذا على شهادة لأحد مناضلي الحزب وهو إبراهيم عجامي[2] حيث يقول أن بوضياف بعد مؤتمر1947وتعيين محمد بلوزداد على أس المنظمة الخاصة، قال له بانفعال كبير كيف يقوم مصالي الحاج بتعيين محمد بلوزداد ولا يعينني أنا،كما يذكر رابح بلعيد أن بوضياف كان يعارض مصالي الحاج في الحزب معارضة شديدة، لذاك قال عبارته المعروفة عنه بعد اندلاع الثورة "الآن صرنا أسياد أنفسنا"وأن بوضياف كان ذا نزعة تحررية ولا يحب الخضوع والانطواء تحت سيطرة أي شخص. [3]

2- اللجنة الثورية للوحدة والعمل:

تعد اللجنة الثورية للوحدة والعمل من أبرز التنظيمات السياسية التي شكلتها العناصر النشيطة في التيار الاستقلالي قبل أشهر من اندلاع الثورة التحريرية وتمثل تاريخيا أول هيئة ثورية تم إنشاؤها دون العودة إلى زعامة حركة انتصار الحريات الديمقراطية أو استشارتها.
ومع استفحال الأزمة داخل الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية وتصعيد الخلافات القائمة داخلها، رفضت جماعة من المناضلين الغيورين على وحدة الحركة وأغلبهم من المنظمة الخاصة المنحلة الانسياق وراء هذا الصراع الذي كان من أجل الزعامة وانه كان ضد المصلحة العامة للحركة، إن هذه الجماعة أفجعها كثيرا ما آلت إليه أمور الحزب من تدهور وتعفن،هذا الحزب الذي كان دائما ينادي بضرورة تحرير البلاد بكل الوسائل بما فيها الوسيلة العسكرية وهو ما

---

[1] إبراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة، دار هومه، الجزائر 2013، ص 36
[2] إبراهيم عجامي، مناضل في المنظمة الخاصة وأحد المكلفين بعملية اختطاف عبد القادر خياري في القضية المعروفة بقضية " تبسة" وهذه الشهادة أدلى بها أثناء التقائه معه في ملتقى مصالي الحاج بتلمسان في جانفي 2000، أنظر إبراهيم لونيسي، مرجع سابق، ص 37
[3] الطاهر حليس، حوار مطول مع رابح بلعيد في جريدة الشروق اليومي، الحلقة الثالثة، 30 أفريل 2001، في إبراهيم لونيسي، مرجع سابق، ص 37

دفع بهذه الجماعة إلى أن تأخذ على عاتقها مسؤولية رأب الصدع، فبذلت لأجل ذلك مجهودات كبيرة ولكن بدون جدوى[1].
ظهرت هذه اللجنة في 23 مارس 1954 وكان هدفها الرسمي و العلني هو إصلاح ذات البين بين مختلف الاتجاهات قصد الإعداد للثورة ويرى محمد بوضياف أنها حركة رأي كفيلة بتوحيد القاعدة النضالية لمنعها من الانشقاق وهي ليست بحزب ولا بمنظمة وأنها الوسيلة المثلى للتحول من النشاط السياسي إلى النشاط العسكري بغية الإعداد للكفاح المسلح [2].
وقد لعب كل من محمد بوضياف و مصطفى بن بولعيد ورفقاؤهما القدامى في المنظمة الخاصة الدور الأساسي في تجاوز أزمة حركة إنتصار الحريات الديمقؤاطية وتخطي الحاجز السياسي و الوضع المتعفن للحزب ومؤسساته ثم الذهاب إلى إعادة تجميع قدامى المنظمة الخاصة وإستئناف الدور الذي أنهته القيادة السياسية لهم بعد قرار حل التنظيم 1950 وقد إستطاعوا تحويل أزمة حركة إنتصار الحريات الديمقراطية من نكسة وحالة إحباط إلى ميلاد وإنبعاث ثوري جديد.[3]
بعد سلسلة من اللقاءات والمشاورات التي عقدها محمد بوضياف مع أعضاء قدامى من المنظمة الخاصة مع مصطفى بن بولعيد ومحمد دخلي ورمضان بوشبوبة، تم تأسيس الجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1954 في مدرسة الرشاد الكائنة بشارع علي عمارركم 2 بالقصبة(الحاخام بلوخ سابق،(ex Rabbin Bloch) بالجزائروذلك من أجل الحفاظ عى وحدة الحزب و يضيف بوضياف أنه بعد التأسيس تم إخطار حسين لحول وسيد علي عبد الحميد[4]وتقرر في هذا اللقاء ذاته إصدار صحيفة الوطني(le Patriote) لشرح وجهة نظرها ولتعميم الفكرة التي تنوي تحقيقها وتمول من أموال اللجنة المركزية والافتتاحية تكتب من طرف حسين لحول وصدرت منها ستة أعدادآخرها الذي صدر في 05 جويلية 1954.[5]
تجمع كل الشهادات التاريخية أن الهدف الذي ظهرت من أجله اللجنة الثورية للوحدة والعمل يكمن في دون إنقسام القاعدة بين التيارين المتنازعين وذلك بعقد مؤتمر ديمقراطي لحل الخلافات والخروج بقيادة ثورية تقرر الكفاح المسلح في أقرب الآجال ويدعم هذا الرأي بن يوسف بن خدة بقوله:" إن اللجنة كانت تسعى لإعادة بناء وحدة الصف داخل حزب الشعب ولقد رسمت لنفسها هدفا واضحا، هو بعث حركة واسعة في أوساط الرأي العام تكون قادرة على لم شمل القاعدة النضالية لكلا الفريقين المتنازعين ومن ثمة فرض فكرة عقد مؤتمر وحدوي لإنقاذ الحزب من خطر الانشقاق وتمكينه من الاستمرار في أداء دوره الطلائعي

---

[1] محمد مشاطي، شهادة،سجلات مجموعة ال 22 التاريخية، الجزء الثاني وكالة الانباء الجزائرية،تسجيل أكتوبر 2013 ، تصفح 2021.04.15، إبراهيم لونيسي، مرجع سابق، ص 43
[2] عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، شهادة، منشورات الشهاب، الجزائر 2003، ص 63/ بن يوسف بن خدة، جذور أول نوقمبر، مصدر سابق، ص 335/ أحمد محساس ، مصدر سابق، ص 373
[3] أحمد بوحموم، العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئات المركزية للثورة الجزائرية بالخارج (1962.1957) رسالة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، السنة الجامعية 2016.2015، ص 83
[4] بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، 335/ محمد عباس، اغتيال حلم، أحاديث مع بوضياف، دار هومه، الجزائر 2009، ص 40
[5] المصدر نفسه/ محمد عباس، رواد الوطنية، مرجع سابق، ص 73

التاريخي ضمن المسار الثوري التحرري."[1]والسؤال المطروح:هل هذه اللجنة لم تكن ضد مصالي الحاج لأن فيها عناصر من اللجنة المركزية ؟
يقول محمد بوضياف في هذا الصدد إن علاقته بالمركزيين كانت ظرفية لأن الأ هداف لم تكن واحدة وقد اعتبر هذا التحالف في الظرف الذي نعيش فيه، الصيغة الوحيدة التي ستمكننا من الاستحواذ على القاعدة وإنه كان تكتيكيا لربح الوقت ويبرر ذلك بعاملين:
1- كسب الطرف الثاني في الخلاف مؤقتا
2- استعمال وسائل الأمانة العامة المالية والبشرية والمادية [2]
أصبحت اللجنة الثورية للوحدة والعمل بداية من شهر ماي1954 تدعو إلى العمل المباشر الفوري بعد اتصال بوضياف بأعضاء سابقين من المنظمة الخاصة والبعثة الخارجية للحزب في القاهرة، فحاولت اللجنة المركزية إقناعهم بتأجيل العملية بضعة أشهر من أجل لم شمل المناضلين وتوفير الوسائل الضرورية للقيام بعمل أكثر تنظيما،إلا أنها فشلت في إقناعهم بذلك [3].
لم يدم تحالف قدامى المنظمة الخاصة مع المركزيين طويلا، إذ سرعان ما أدرك الطرفان مقاصدهما، فافترقت السبل بينهما ويرى سيد علي عبد الحميد أن الخلاف بين الطرفين كان ينحصر في نقطة واحدة وهي توقيت إعلان الثورة وليس على القيام بالثورة [4].
كما يؤكد ذلك حسين لحول أنه لم يكن متفقا مع محمد بوضياف الذي كان يصر على تفجير الثورة وكان رأيه لابد من التريث لتوفير أكبر قدر ممكن لفرص النجاح وكان أعضاء اللجنة المركزية يرون بان الشعب غير مستعد لاحتضان الثورة في حين كان أعضاء المنظمة الخاصة يرون أنه لو تأخر إعلان الثورة مدة أكثر لأصيب الشعب باليأس [5].
أما تاريخ نهاية اللجنة الثورية للوحدة والعمل، فهو غير معروف بدقة و الأقرب انه إنتهت في 20 جويلية 1954 حيث صدر آخر عدد من جريدتها " الوطني"حسب شهادة رابح بيطاط وقد صرح بوضياف انه بعد أن قرر مصالي الحاج عقد مؤتمر خاص بأنصاره ومن المحتمل أن تحذو اللجنة المركزية خذوها، فاللجنة الثورية للوحدة والعمل قد فشلت في مهمتها النبيلة وهي توحيد صفوف الحزب.[6]

- **اجتماع الـ 22:**

تنسب هذه اللجنة في تسميتها إلى مجموعة مكونة من اثنين وعشرين عضوا من قدماء المنظمة الخاصة ولا تعتبر من الناحية التاريخية تنظيما سياسيا و عسكريا قائما بذاته ولكن بوسعنا أن نعتبرها الجمعية التأسيسية التي أخرجت جبهة التحرير الوطني إلى الوجود في نوفمبر 1954 بالنظر إلى أن أول هيئة قيادية للثورة

---

[1] بن يوسف بن خدة ، مصدر سابق، ص 335
[2] عيسى كشيدة، مصدر سابق، ص 17
[3] محمد عباس، رواد الوطنية، مرجع سابق، ص 142
[4]المرجع نفسه، ص 129
[5] كمال سليح، مرجع سابق، ص 52
[6] محمد عباس، إغتيال حلم ، مرجع سابق، ص ص 183.182

خرجت من رحمها وخرج من بين صفوفها أبرز قادة المناطق والولايات التاريخية في السنوات الأربعة من حرب التحرير [1]

إن مجموعة ال 22 واجتماعها المنعقد في 25 جوان 1954،[2]في حي المدنية (صالومبي سابقا) بالجزائر العاصمة في منزل الياس دريش مناصل قديم في حركة انتصار الحريات الديمقراطية،يكتسي أهمية بالغة في تاريخ الجزائر المعاصرة وهذا رغم بساطته من الناحي الشكلية،إلا أته كان حاسما من حيث المضمون والدارسون بتمعن لهذه المجموعة ولاجتماعها وما تمخض عنه من نتائج بعد نقاشات حادة و ساخنة، سيلاخظ أن نقاشاتهم كانت ديمقراطية إفتقرت إليها النشكيلات السياسية التي كانت موجودة على الساحة الجزائرية في تلك الفترة وإن النقاش الديمقراطي التشاوري الذي ساد الاجتماع أدى إلى بروز موقفين:

الاول: يدعو إلى الكفاح المسلح مباشرة كوسيلة وحيدة لنجاوز الأزمة

الثاني: لا يمانع في مبدأ الكفاح المسلح لكنه يرى ضرورة التريث حتى يحين الوقت المناسب.[3]

وحسب السيد رابح بيطاط، فإن جدول الأعمال قد تضمن النقاط التالية:

1- إتخاذ القرار بإعلان الثورة المسلحة

2- كيفية إعلان الثورة المسلحة

3- أهداف الثورة المسلحة ومن بينها إسترجاع الاستقلال الوطني[4]

وفي هذا السياق، تعد شهادة المناضل محمد مشاطي الذي حضر الاجتماع، مهمة لأنها تكشف على أن الإعداد لذلك الاجتماع كان من طرف مجموعة مكونة من محمد بوضياف ومراد ديدوش والعربي بن مهيدي ورابح بيطاط وهذه المجموعة هي التي تولت توجيه النقاش و تلاوة التقارير الساسية حول الاوضار العامة في البلاد وحول إنسداد الافق والتأزم الداخلي للحزب [5].

ترأس الاجتماع مصطفي بن بولعيد وتم تقديم التقرير العام من طرف محمد بوضياف في البداية قبل أن يتناوب كل من ديدوش مراد والعربي بن مهيدي على إكمال عرض مطول حول تطور الوضع السياسي داخل الحزب وتغفل لجنة 22 في تقريرها إحياء تجربة المنظمة الخاصة، كما تناول التقرير تقديم عرض عن جهود اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي سعت الة الوفيق بين مصالي الحاج والمركزيين كما تضمن الإشارة إلى تطور العمل الثوري في تونس والمغرب و

---

[1] عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 93

[2] تتكون مجموعة 22 من : باجي مختار، عثمان بلوزداد، رمضان بن عبدالمالك، مصطفى بن عودة، مصطفي بن بولعيد، العربي بن مهيدي، لخضر بن طوبال، رابح بيطاط، زبير بوعجاج، سليمان بوعلي، بلحاج بوشعيب، محمد بوضياف، عبد الحفيظ بوصوف، مراد ديدوش، عبد السلام حباشي، عبد القادر العمودي، محمد مشاطي، سليمان ملاح، محمد مرزوقي، سويداني بوحمعة، زيغوت يوسف، الياس دريش.

Slimane Chikh, op cit ; p 88

[3] إبراهيم لونيسي، مرجع سابق، ص ص 15.14.

[4] رابح بيطاط، تعقيب في الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة، الطريق إلى نوفمبر، المجلد الاول، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (دون تاريخ النشر)، ص 18

[5] محمد مشاطي، شهادة،سجلات مجموعة ال 22 التاريخية،الجزء الثاني وكالة الانباء الجزائرية، تسجيل أكتوبر 2013، تصفح 2021.04.16،

إنتهى التقرير بعبارة تتضمن دعوة صريحة إلى تفجير الثورة ودرجة كبيرة من العزم والحزم عند منظمي وموجهي الاجتماع الخمسة[1].
ولم تكن الأجواء هادئة خلال الاجتماع الذي ظهرت فيه مجموعة الخمسة صاحبة المبادرة في تنظيمه وكأنها قيادة أركان منذ البداية وهوما أثار تحفظ بعض الاعضاء الذين تعرفهم كتابات تاريخية مختلفة محموعة قسنطينة التي تحفظت عن مشروع تفجير الثورة في ظل الظروف السائدة بسبب خلافها مع محمد بوضياف وديدوش مراد وتضم هذه المجموعة كل من محمد مشاطي وسعيد بوعلي وشيد ملاح و عبد السلام حباشي و لكن في المقابل تميز الاجتماع بظهور عناصر مؤيدة لمشروع ال مجموعة المنظمة وشبيهة بها في العزم على المضي قدما نحو العمل المسلح.[2]
بعد نقاش وأخذ ورد بين التيارين ولما استعصى الأمر عليهما، تدخل سويداني بوجمعة بكلمة مؤثرة مفادها:" هل نحن ثوريون أو لا؟ وإذا كنا نزهاء مع أنفسنا فماذا ننتظر للقيام بهذه الثورة**."**وبهذه العبارات التي هزت النفوس ، تم الأخذ بالرأي الثاني و إتفق الجميع على ضرورة الشروع فورا في العمل المسلح باعتباره الوسيلة الوحيدة لتجاوز الصراعات الداخلية و تحرير الجزائر.[3]وإنتهى الاجتماع بالمصادقة على لائحة:

- تدين بوضوح إنقسام الحزب و المتسببين فيه
- تعلن عزم مجموعة من الإطارات على محو آثار الأزمة وإنقاذ الحركة الثورية بالجزائر من السقوط
- تقرر إعلان الثورة المسلحة كوسيلة وحيدة لتجاوز الخلافات الداخلية وتحرير الجزائر[4].

ولابد من التذكير بأن الكفاح المسلح في المغرب وتونس وفيتنام وقيام الثورة المصرية، تلك كلها عوامل إيجابية ومشجعة لاتخاذ قرار تفجير الثورة [5]
و في الختام الاجتماع إنتخب محمد بوضياف كمنسق وطني وهو بدوره قام بتعيين الأمانة العامة الذي إختار لعضويتها كل من رابح بيطاط ومصطفى بن بولعيد ومراد ديدوش و العربي بن مهيدي[6] وعقدت أول اجتماع لها في دكان المناضل عيسى كشيدة الواقع في أعالي القصبة وكان جدول أعمالها دراسة لائحة اجتماع 22 ووضع نظام داخلي للجنة
ومن القرارات التي إتخذتها الأمانة:

- مواصلة ضم الأعضاء السابقين في المنظمة الخاصة وهيكلتهم في التنظيم الثوري الجديد

---

[1] عبد الرحمان بن العقون، مصدر سابق، ص 456
[2] عبد النور حيثر، مرجع سابق، ص 100
[3] عبد السلام حباشي، من الحركة الوطنية إلى الاستقلال، مسار مناضل، ترجمة عبد السلام عريزي، دار القصبة، الجزائر،2008، ص 216
[4] محمد عباس، إغتيال حلم، مرجع سابق، ص 46
[5] أحمد محساس، مصدر سابق، ص 380
[6] وزارة المجاهدين، شهادات حول إندلاع الثورة التحريرية 01 نوفمبر 1954، شهادة عبد القادر لعمودي، تصفح 2021.04.21

- إستئناف التكوين العسكري إعتمادا على كتيبات المنظمة الخاصة التي أعيد تنظيمها
- تنظيم فترات تكوين في صناعة القنابل الأزمة ساعة الإعلان عن الثورة

وقد تم في نفس الاجتماع توزيع المهام بين أعضاء الأمانة كما تقرر مواصلة الاتصال بجماعة منطقة القبائل التي كان على رأسها كريم بلقاسم بهدف إدماجهم في الحركة الجديدة.[1]

ولما تأكد كريم بلقاسم من نوايا لجنة الخمسة في تفجير الثورة،إلتحق بهم و بذلك أصبحت اللجنة تضم 06 أعضاء وفي نفس الاتجاه إنضم ممثلو حركة إنتصار الحريات الديمقراطية المتواجدين بالقاهرة وهم أحمد بن بلة و حسين أيت أحمد ومحمد خيضر وتشكلت بذلك النواة القيادية الأولى للثورة من 09 أعضاء وسوف يطلق عليهم فيما بعد إسم "التاريخيين التسعة".[2]

عقدت لجنة الستة عذة لقاءات وإنكبت على دراسة عدد من المسائل الحيوية مثل الغطاء السياسي للحركة ومحتواها الايديولوجي والسياسي ومشكلة التسليح والتموين فضلا عن تحديد تاريخ إعلان الثورة.

ويقول محمد بوضياف أن مشكلة الغطاء السياسي طرحت نفسها،لأن أغلبية العناصر التي قررت إعلان الثورة كانت تعمل في الخفاء ومن ثمة لم تكن معروفة لدى جمهور المناضلين في القاعدة ولدى الرأي العام الوطني بصفة عامة،ففكروا في محمد لمين دباغين إلا أنه إعتذر عن ذلك كما تم عرض الأمر على عدد من الشخصيات الصاعدة أمثال عبد الحميد مهمري، العربي دماغ العتروس، مولود قاسم نايت بلقاسم ولم تكن المحاولات مع هؤلاء أجدى من سابقاتها وعلى ضوء فشل المحاولات تم الاتفاق على مبدأ القيادة الجماعية[3].

عقدت لجنة الستة في 10 أكتوبر 1954 اجتماعا في منزل المناضل مراد بوقشورة الكائن ببلدية الرايس حميدو" لابوانت بيسكاد" سابقا، في هذا الاجتماع تم الاتفاق على كل الترتيبات لتفجير الثورة المسلحة وقد تقرر مايلي:

أولا- تقسيم البلاد إلى خمسة مناطق

المنطقة الأولى(الاوراس النمامشة) ويترأسها مصطفى بن بولعيد ونوابه، بشير شيهاني، طاهر نويشي، عباس لغرور

المنطقة الثانية(الشمال القسنطيني) ويترأسها مراد ديدوش ونوابه، يوسف زيغود، لخضر بن طوبال

المنطقة الثالثة(القبائل) ويترأسها كريم بلقاسم ونوابه، محمدي سعيد، أعمر أوعمران ،علي زعموم

المنطقة الرابعة(الجزائروضواحيها)ويترأسها رابح بيطاط ونوابه، بوحمعة سويداني، الزبير بوعجاج،أحمد بوشعايب

المنطقة الخامسة(وهران) ويترأسها العربي بن مهيدي ونوابه،

عبد المالك رمضان،عبد الحفيظ بوصوف

---

[1] عيسى كشيدة، مصدرسابق، ص 71

[2] كمال سليح، مرجع سابق، ص 57

[3] محمد عباس، إغتيال حلم، مرجع سابق، ص ص 59..58.

ثانيا: تعيين منسق بين الداخل والخارج وكان الاتفاق على السيد محمد بوضياف.[1]
وإتفق الأعضاء على أن تكون العمليات العسكرية موزعة في كامل أرجاء البلاد تقريبا،كما أنهم تدارسوا فآستفادوا من التجارب السابقة من التجارب السابقة وأدركوا أن إعلان الثورة أو القيام بها في جهة ما من تراب الوطن دون الجهة الأخرى أو تأجيل جهة ما أو إعطاء أولوية لجهة ما،يعد تسهيلا للعدو في القضاء على الثورة جزء فجزء، وجهة فجهة ولذلك قرروا أن تكون الثورة شاملة لكل جهات الوطن.[2]
وفي آخر اجتماع عقدته لجنة الستة ببلدية "الرايس حميدو" في 23 اكتوبر 1954 من أجل إتخاذ قرارين مهمين: إعطاء تسمية سياسية جديدة للحركة وتحديد تاريخ إندلاع الثورة، حيث تقرر أن يكون أول نوفمبر 1954 هو تاريخ إندلاع الثورة وإحتفظ بسريته أما تسمية الحركة فيقول السيد محمج بوضياف:" و في الأخير قررنا تسمية التنظيم السياسي بجبهة التحرير الوطني والتنظيم العسكري بجيش التحرير الوطني كما تقرر أن تكون القيادة جماعية وأن المقياس الوحيد هو الايمان بالكفاح المسلح أسلوبا لتحرير البلاد[3].
إتفق أعضاء اللجنة بان يرافق الهجوم على الثكنات ومراكز الأسلحة والمرافق الاقتصادية والاماكن الإستراتيجية، بيان سياسي يتضمن الافكار السياسية الذي سيبلغ إلى الصحافيين ومختلف الشخصيات السياسية كما سيبث إلى الرأي العام عن طريق إذاعة القاهرة، إستبعادا لأي إفتراء أو تضليل وكذلك للخروج إلى مرحلة الجهر بالثورة المسلحة وتقديم أهدافها بوضوح .[4]
ويقول البيان،بأن الحركة الوطنية قد بلغت المرحلة النهائية للتحقيق وبما أن هدف أي ثورة هو خلق شروط العمل التحرري وهدا ما يوفر لدى عموم الشعب الجزائري الذي يجمعه شعار الاستقلال والعمل ومن ناحية الخارج فهناك تأييدا كاملا من جميع الاشقاء العرب والمسلمين خاصة أن أحداث تونس والمغرب تحتم علينا اللحاق بالركب حتى لا نبقى بعيدا عن مجريات التاريخ واكد البيان على أن الحركة الجديدة تعطي الفرصة الكاملة لجميع الفئات الاجتماعية ولجميع الاحزاب للإندماج في الكفاح التحرري[5]

---

[1] محمد حربي، مصدر سابق، ص 110، أحمد محساس، مصدر سابق، ص 381
[2] محمد لحسن زغيدي، مرجع سابق، ص 90
[3] كانت هناك عدة إقتراحات من طرف أعضاء اللجنة بخصوص التاريخ الذي تفجر فيه الثورة، فاقترح بعضهم منتصف شهر اكتوبر 1954 ولكن الفترة التحضيرية بدت غير كافية بالنسبة لتحرير نداء أول نوفمبر وسحبه وتوزيعه وكذلك تحضير لقاءات ورؤساء النواحي مع رؤساء الأفواج بهدف تبادل وجهات النظر حول مخططات ونقاط الهجوم، ومراد ديدوش طرح مشكل التاريخ قائلا" إن 25 أكتوبر لا يحدث المفاجاة، فلابد من إيجاد الانتباه القسري، أي يجب أن يفرض موقف الثورة نفسه على الناس كانوا متهيئين لاستقباله أم لا وان التاريخ الذي سنحدده سيكون خالدا ويجب أن نفكر في العامل النفسي ولذا إقترح فاتح نوفمبر 1954، لأنه تاريخ ملفت للانتباه فهو غرة الشهرمن جهة كما فاتح نوفمبر يخلد من جهة ثانية عيدا مسيحيا لجميع القديسيين أي يوم عطلة لمدة 24 ساعة وهو ما يمكن الأفواج من الهجوم على الثكنات العسكرية وفي نفس يصادف يوم الاثنين، يعتبر يوم تفاؤل وتيمن بالنسبة للمسلمين أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 97
[4]أنظر نص بيان أول نوفمبر في أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 246 – محمد لحسن زغيدي، مرجع سابق، ص ص 95.94
[5] سليمان قريري، تطور الإتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية (1940.1954)،بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه – العلوم- في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية، 2011.2010، ص 275

وفي هذا الإطار إتفق أعضاء لجنة الستة على التعريف بالحركة وإبراز وضعيتها المستقلة عن المصاليين والمركزيين وتحديد عدوها الأوحد(الاستعمار) والهدف الاستقلال الوطني وتسطير أهداف داخلية تتبلور في تدويل القضية الجزائرية وإقامة وحدة الشمال الافريقي والبحث عن المساندة الدولية وإتخاذ الكفاح المسلح كوسيلة لتحقيق هذه الأهداف وأخيرا وضع المبادىء التي تعتمد كقاعدة للتفاوض مع السلطات الفرنسية وتتضمن الاعتراف بالسيادة الوطنية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وفي المقابل بلتزم الدولة الجزائرية باحترام المصالح الفرنسية.
ومن جهة أخرى فقد إتفق أعضاء اللجنة بإعداد وثيقة أخرى مقتضبة توجه إلى الشعب الجزائري للمشاركة في الكفاح المسلح وتحمل عنوان جيش التحرير الوطني وقد أسندت مهمة تحرير هذه الوثيقة إلى نفس الممناضلين السالف ذكرهم.[1]
هذا هو البيان الذي أذيع صبيحة اول نوفمبر التي شهدت ليلته شن ما يزيد عن ثلاثين عملية عسكرية تخريبية غطت ربوع البلاد من الشرق إلى الغرب كما شملت هذه العمليات مدن الهضاب العليا والهدف من وراء هذه الخطة هو تبليغ رسالة للعدو بأن الكفاح المسلح سيكون شاملا وسيعم كل مناطق الاقليم الوطني وسوف لن تتاح له الفرصة كما كان الشأن في الماضي بعزل المناطق الثائرة عن باقي مناطق الوطن للإستفراد بها[2] وهذه كانت بداية لثورة التي حولت الانقسام إلى وحدة والآمال إلى حقائق.

- **جيش التحرير ينتشر ويتموقع:**

سعى جيش التحرير في المرحلة الأولى من إندلاع الثورة التحريرية (1956.1954) إلى تحقيق هدف إستراتيجي أساسي والمتمثل في الانتشارعبر مختلف مناطق البلاد والتموقع فيها ويجب الإشارة في هذا الصدد أن جيش التحرير لم يكن يعمل على أرض خالية وساحة شاغرة تتيح له التحرك بكل حرية بل العكس فتواجد الاحتلال كان قويا في جميع مناطق البلاد وعلى جميع الأصعدة،عسكريا وأمنيا ومؤسساتيا واجتماعيا إلى جانب خبرته الطويلة في التعامل مع مختلف شرائح المجتمع الجزائري.
فهذا الوضع إستجوب على جيش التحرير أن يحتكم إلى ضوابط صارمة فيما يخص التجنيد وكيفية الانتشار،فكان يطلب من الراغب في التجنيد في صفوفه في هذه المرحلة القيام بعملية فدائية ضد هذف يتم تحديده، الغاية من وراء هذا الشرط هو التأكد من إخلاص المرشح للتجنيد وصدق إلتزامه الوطني من جهة وإستعداده الجسمي والمعنوي لتحمل المشاق والعناء الذي يفرصه كجندي جيش التحرير الوطني.
لم يصادف جيش التحرير أي صعوبة في هذا الشأن، فالشباب كان يقبل على الإنخراط في صفوفه بكل حماس، فالصعوبة التي كانت تقف امامهم هي عدم توفر

---

[1] المرجع نفسه، ص 96

[2] جمال قنان، لمحة تاريخية عن جيش التحرير الوطني، في أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني المنعقد بفندق الاوراسي الجزائر 4.3.2 جويلية 2005، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر 2010، ص 63

السلاح،أما مسألة الانتشار فكانت تستوجب تحقيق الحد الأدنى من حرية الحركة لجيش التحرير خاصة ليلا وهوما يتطلب تطهير المحيط الريفي من ممثلي سلطات الإحتلال وهيئاته،فإذا تصفحنا العمليات التي أنجزها جيش التحرير خلال السنة الأولى من إنطلاق الكفاح المسلح نجد الكثير منها يصب في هذا المسعى،أي تحرير الريف والسيطرة عليه ليلا لضمان حرية تحركه وعندما يدرك العدو خطر إنعدام حضوره الليلي في المناطق الريفية وأثر ذلك على مستقبل الصراعبينه وبين جيش التحرير،سيجد نفسه مضطرا إلى إقامة شبكة واسعة من المراكز العسكرية في المناطق الريفية وهوما سيكلفه كثيرا بشريا وماديا.[1]

هناك عدة طرق إستعملها جيش التحرير للانتشار والتمركز في المناطق المختلفة،فيتم إختيارها بعناية لما تتوفر عليه من المناعة النسبية وموقع إستراتيجي مفضل يمكنه من التحرك داخلها بدون صعوبات كبيرة، ومنها تبدأ الإتصالات مع بعض المواطنين من أهالي المنطقة يتم إختيارهم بعناية بناءا على معرفة شخصية مع فرد أو بعض أفراد المجموعة المكلفة بالانتشار والتموقع في المنطقة أو لسمعته الطيبة التي يتمتع بها وسط سكان المنطقة وفي بعض الحالات كانت مجموعة جيش التحرير المعينة للتمركز في الجهة تقوم بعملية عسكرية ضد قوات العدو في تلك الناحية وهو ما يشبه الإعلان للسكان بأن جيش التحرير متواجدا في المنطقة مما ييسر إجراء إتصالات معهم لإقامة خلايا الدعم والمساندة التي هو في حاجة إليها وتجدر الإشارة في هذا الشأن أن الهياكل التنظيمية للأحزاب السياسية وبعض الجمعيات والتي قائمة قبل سنة 1954 خاصة منها إنتصار الحريات الديمقراطية وجمعية العلماء قد مهدت بطريق غير مباشر لهذه العملية ويسرتها.[2]

في هذه المرحلة من تاريخ جيش التحرير كانت وحداته تتشكل في مجموعات صغيرة،فوج أو نصف الفوج أو فرقة تتكون من ثلاثة أفواج وقلما تصل الوحدة إلى مستوى الكتيبة (120 رجل)، فالوضع الميداني والإمكانيات المتاحة إلى جانب طبيعة مهمتها الأساسية في هذه المرحلة والمتمثلة في الانتشار والتموقع عبر مختلف جهات الوطن هي التي فرضت عليه هذه التشكيلة.

يمكن القول أنه عند نهاية سنة 1955، تمكن جيش التحرير من تحقيق الشطر الأول من هدفه الإستراتيجي المتمثل في الانتشار والتموقع في مختلف جهات الوطن ووضع النواة الأولى لتحقيق الجزء الثاني منه والذي يقضي بالتمركز والبقاء فيها، كما وضعت في هذه المرحلة اللبنة الأولى للهيكلة القطاعية لمسرح العمليات على مستوى كل منطقة من جهة والنواة الأولى لسلم التأطير لوحداته من جهة ثانية وهي العملية التي سوف تكتمل لتشمل جميع مناطق الوطن تطبيقا للقرارات التي صدرت عن مؤتمر الصومام الدي إنعقد في 20 أوت 1956.[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 65.64

[2] المرجع نفسه

[3] محمد العربي ولد خليفة، جيش التحرير الوطني، خلاصة التجربة التاريخية لنضالات الشعب الجزائري، في أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، مرجع سابق، ص ص 20.19

- **التنظيم العسكري بعد مؤتمر الصومام:**

خرج المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني بنتائج كانت في مستوى طموح الشعب الجزائري وتطلعاته حيث إستطاع أن ينظم الثورة بخلق جيش نظامي في مستوى سائر الجيوش، كما خرج بقيادة وطنية موحدة تمثلت في المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ ووثيقة سياسية تعتبر بمثابة الدستور الي نظم الثورة.[1]

قرر المؤتمر توحيد النظام بتقسيم البلاد إلى ستة أقسام سمي كل قسم ولاية بدل من منطقة والولاية تنقسم إلى مناطق والمنطقة إلى نواحي والناحية إلى أقسام وتم توضيح حدود الولايات بدقة وحددت صلاحيات قيادتها وكذا نظامها العسكري،وقد تم فصل الجزائر العاصمة وضواحيها عن الولاية الرابعة وأصبحت تدعى ب "المنطقة المستقلة" ويكتسي هذا التقسيم أهمية بالغة باعتباره وضع حدا للإحتجاجات التي كانت قائمة قبل ذلك بين مختلف المناطق ويكون بذلك المؤتمر قد نجح في إعداد خريطة عسكرية حقيقية للجزائر من خلال رسم معالم كل ولاية.[2]

1- **الولاية الأولى:(الاوراس النمامشة)** وعلى رأسها، محمود شريف، محمد لعموري، احمد نواورة

2- **الولاية الثانية:(الشمال القسنطيني)** وعلى رأسها، لخضر بن طوبال، علي كافي، صالح بوبنيدر

3- **الولاية الثالثة (منطقة القبائل)** وعلى رأسها، كريم بلقاسم، محمدي السعيد، محند أمزيان يازوران المدعو" فريروش"

4- **الولاية الرابعة(منطقة الجزائر)** وعلى رأسها، سليمان دهليس، أمحمد بوقرة، محمد زموم

5- **الولاية الخامسة: (منطقة وهران)** وعلى رأسها، العربي بن مهيدي، عبد الحفيظ بوصوف، هواري بومدين

6- **الولاية السادسة (الصحراء)** وعلى رأسها، علي ملاح، أحمد بن عبد الرزاق حمودة المعروف ب" سي الحواس"،عمر إدريس.[3]

وتم التوحيد العسكري من حيث القيادة حيث أصبح قائد الولاية يمثل السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني وهو برتبة صاغ ثاني"عقيد" يساعده فيمهامه

---

[1] محمد لحسن زغيدي، مرجع سابق، ص 160

[2] كمال سليح، مرجع سابق، ص 74

بقيت مشاكل الحدود مطروحة بين بعض الولايات حول بعض المناطق،كما هو الشأن بين الولاية السادسة و الأولى حول المنطقة الصحراوية التي ألحقت بالولاية السادسة والتي كانت تشكل المنطقة الثالثة من الولاية الأولى(منطقة بسكرة) وبين الولاية الثانية والولاية الثالثة حول منطقة (عبن الكبيرة) التي أقرها مؤتمر الصومام منطقة تابعة للولاية الثانية بينما ظلت الولاية الثالثة تطالب بها، كما عرفت منطقة سطيف تجاذبا بين الولاية الثانية والولاية الثالثة بعد أن ألحقها مؤتمر الصومام بالولاية الثالثة، إلا أن لجنة التنسيق والتنفيذ أرجعت المدينة إلى الولاية الثانية في جويلية 1958، في نفس الوقت عرفت الولاية الرابعة تدخلا في منطقة الجزائر العاصمة من طرف الولاية الثالثة وذلك على الرغم من كونها قد أرجعت للولاية الرابعة سنة 1960 / كما تدخلت الولاية الرابعة في المنطقتين الرابعة و السابعة من الولاية السادسة بحجة التنسيق بين المناطق وذلك في فترة قيادة الرائد الجيلالي بونعامة.
عبد المالك بوعريوة ،العلاقاتبين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية (1962.1954)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 2006.2005، ص ص 83.82

[3] محمد علوي، مرجع سابق، ص 25

ثلاثة ضباط كل واحد منهم برتبة صاغ أول "رائد" يختص أحدهم بالشؤون العسكرية وآخر بالشؤون السياسية وثالثهم بالإتصال والأخبار،كما تم توحيد التسميات في صفوف المجندين في الثورة بآستعمال كلمات المجاهد و المسبل والفدائي:

- المجاهد:هو الجندي الذي يرتدي اللباس العسكري ويباشر الحرب في ميدان القتال
- المسبل:هو القوة الاحتياطية لجيش التحرير الوطني، يرتدي اللباس المدني ويقوم بتموين وحدات جيش التحرير وتزويده بالأخبار ومراقبة تحركلت العدو
- الفدائي:هو المناضل الذي يقوم بالعمليات في المدن والقرى، بالهجوم على مراكز العدو وتخريب منشآته الاقتصادية والاجتماعية [1]

وقد أولت الثورة الجزائرية إهتماما كبيرا للعمل الفدائي، باعتباره أسلوب من أساليب الكفاح المسلح الذي فرضته طبيعة الثورة نفسها وممارسته شاقة محفوفة بالمخاطر، ولهذا لا يخوض غماره إلا ذو الإيمان الراسخ و العزيمة الفذة ومن خضائصه الكتمان والسرية والحذر الدائم وكانت الأعمال الفدائية موجهة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تصفي عملاة المعمرين وكبار العملاء والخونة وضباط الجيش والشرطة والدرك وغيرهم من أعوان الاستعمار، فمثلا بلغ عدد العمليات الفدائية ضد الاملاك العامة والخاصة الفرنسية خلال شهري نوفمبر وديسمبر 1954 إلى حوالي 187 عملية و122 عملية ضد قوات الأمن الفرنسية والمستوطنين في نفس الفترة، لترتفع هذه الحصيلة سنة 1955 إلى 3222 عملية ضد الاملاك العامة والخاصة و3050 عملية ضد الأشخاص وقوات الأمن الفرنسية.

2- بث الرعب وعدم الاطمئنان وجو التوتر في نفوس الفرنسيين وبصفة خاصة المستوطنين منهم، مما أرغم الجيش الفرنسي على تخصيص جزء كبير من قواته لحماية أمن المستوطنين وممتلكاتهم في المدن والدفاع عن المراكز الحيوية الاستعمارية مما يخفف من وطأة الحصار المضروب على الجبال[2]

كانت الأعمال الفدائية تنفذ في البداية بواسطة الشبان غير المشبوهين ثم أصبح هناك جنود يختارون من قيادة جيش التحرير الوطني ويدخلون المدن في لباس مدني ليقونوا بتنظيمها سياسيا و عسكريا والنتائج المترتبة عن تفعيل العمل الفدائي وتدعيمه فقد كانت جلية،إذ دلت الأحداث على أنه ساهم مساهمة فعالة في بلورة مواقف العديد من الجزائريين المترددين أو المتعاونيين مع العدو الذين إقتنعوا أخيرا بقدرة الثورة التحريرية على فرض وجودها داخل الجزائر وخارجها.[3]

وقسمت وحدات جيش التحرير إلى:

---

[1] علي كافي، مصدر سابق، ص 134، محمد لحسن زغيدي، مرجع سابق، ص 161

[2] الغالي غربي، جيش التحرير الوطني، دراسة في النشأة والتعداد والتكتيك، أعمال الماتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، المنعقد بفندق الاوراسي الجزائر 4.3.2 جيولية 2005، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 206

[3] المرجع نفسه.

- نصف الفوج ويتكون من خمسة (05) مجاهدين منهم الجندي الأول وأربعة جنود
- الفوج ويتكون من أحد عشر (11) مجاهدا، منهم عريف وجنديان أوليان
- الفرقة وتتكون من خمس وثلاثين (35) مجاهدا
- الكتيبة وتتكون من مائة وعشر (110) مجاهدا
- الفيلق ويتكون من ثلاثمائة وخمسين (350) مجاهدا[1]

وحددت الرتب العسكرية وتم اعتماد الرتب التي كانت مستعملة في منطقة القبائل وهي:

- الجندي الأول،العريف،العريف الأول،المساعد،الملازم الأول الملازم الثاني،الضابط الأول،الضابط الثاني(نقيب)،الصاغ الأول(رائد)،الصاغ الثاني(عقيد).[2]

- قائد الولاية: يكون برتبة صاغ ثاني ونوابه الثلاث برتبة صاغ أول
- قائد المنطقة:يكون برتبة ضابط ثاني ونوابه الثلاثة برتبة ضابط أول
- قائد الناحية:يكون برتبة برتبة ملازم ثاني ونوابه الثلاثة برتبة ملازم أول
- قائد القسم: يكون برتبة مساعد ونوابه الثلاثة برتبة عريف أول.

والمحافظون السياسيون ومهامهم الأساسية تتمثل في تنظيم وتثقيف الشعب وما يتصل بالدعاية والأخبار والتوجيه والحرب النفسية ولهم الحق في إعطاء أرائهم في البرامج العسكرية ولهم نفس رتب ضباط الهيئة التي ينتمون إليها وتحمل قبعاتهم شارة تتكون من نجمة وهلال ولونها أحمر، تصنعها كل ولاية،بالإضافة إلى تبني نظام الرواتب والمنح العائلية[3].

وستماثل مرتبات الممرضين والممرضات التي تبلغ 1500 فرنك شهريا ومرتبات الأطباء المساعدون التي تبلغ 2500 فرنك شهريا في حين الأطباء ب 3500 فرنك[4].

- **المبادئ العشرة لجيش التحرير الوطني:**

1- مواصلة الكفاح إلى أن تتحرر البلاد ويتحقق استقلالها التام
2- مواصلة تحطيم قوات العدو والاستيلاء على المواد والأدوات إلى أقصر حد ممكن.
3- تنمية المقدرة المادية والمعنوية والفنية في وحدات جيش التحرير الوطني.

---

[1] عبد المالك بوعريوة، مرجع سابق، ص 83

[2] المرجع نفسه.

الجندي الأول: ويرمز له برقم (٨) أحمر اللون يوضع على الذراع الأيمن/ العريف: يرمز له برقم (٨٨) بلون أحمر، العريف الأول يرمز له برقم (٨٨٨) بلون أحمر/ المساعد: يرمز له (٧) أحمر اللون تحته خيط أأبيض/ الملازم: يرمز له بنجمة بيضاء/ الملازم الثاني: يرمز له بنجمة حمراء/ الضابط الأول: يرمز له بنجمتين واحدة حمراء والأخرى بيضاء/ الضابط الثاني: يرمز له بنجمتين حمراوين/ الصاغ الأول: يرمز له بثلاث نجمات، إثنتان حمراون وثالثة بيضاء/ الصاغ الثاني يرمز له بثلاث نجمات حمراء.

محمد لحسن زغيدي، مرجع سابق، ص 339

[3] المرتبات:كل مجاهد يتقاضى مرتبا شهريا وفق السلم التالي: الجندي 1000 فرنك في الشهر/ الجندي الأول 1200 فرنك/ العريف 1500 فرنك / العريف الأول 1800فرنك/ المساعد 2000 فرنك/ الملازم 2500 فرنك/ الملازم الثاني 3000فرنك/ الضابط الأول 3500فرنك/ الضابط الثاني 4000فرنك/ الصاغ الأول 4500فرنك/ الصاغ الثاني 5000 فرنك.

محمد لحسن زغيدي، مرجع سابق، ص 340

[4] كمال سليح، مرجع سابق، ص 75

4- الجنوح بأقصى ما يمكن إلى الحركة والخفة وإلى التفرقة ثم الالتئام بعد ذلك والهجوم.
5- تقوية صلة الوصل بين مركز القيادة ومختلف الوحدات.
6- توسيع شبكة الاستخبارات في وسط العدو ووسط السكان.
7- توسيع الشبكة العاملة على إقرار وتعزيز نفوذ جبهة التحرير الوطني لدى الشعب لتجعل منه سندا أمينا ثابتا.
8- تقوية روح الامتثال للأوامر والملازمة للنظام في صفوف جيش التحرير الوطني.
9- تقوية روح الأخوة والتضحية والعمل المشترك في نفوس المجاهدين.
10- مراعاة المبادئ الإسلامية والقوانين الدولية في تحطيم قوات العدو.[1]
لقد مثلت القواعد الخلفية للثورة الجزائرية على الحدود الشرقية والغربية قواعد لوجستيكية لإسناد وتموين الثورة التحريرية في الداخل بالرجال والسلاح، فهي مراكز للتكوين والتدريب من جهة ومركز لاستقبال المرضى والجرحى من جهة أخرى، بالإضافة إلى أنها كانت مراكز للقيادات السياسية والعسكرية ولذلك كان من الضروري هيكلتها وتنظيمها.
كانت الحدود الشرقية والغربية تحتل في نظر جيش التحرير مكانة بالغة الأهمية خاصة عندما توفرت له الفرصة للتمركز فيها بعد استقلال القطرين المجاورين، (المملكة المغربية في 02 مارس 1956وتونس في 20مارس 1956).
كانت الحدود الشرقية تشرف عليها الولاية الأولى والقاعدة الشرقية أصبحت تتمتع بتنظيم خاص مشابه للتنظيم القائم في الولايات والحدود الغربية تشرف عليها الولاية الخامسة.[2]

3- لجنة العمليات العسكرية commandement opérationnel militaire

جاء تأسيس هذه اللجنة في ظروف تاريخية حساسة،تفاقمت فيها الخلافات بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ التي لم تستأنف نشاطاتها إلا في أفريل 1958 وزادت حدة الحذر بين أعضائها على خلفية اغتيال المناضل عبان رمضان،أضف إلى ذلك مشكلة بناء السدود المكهربة على الحدود الشرقية والغربية[3]وفي وقت كانت فيه الأوضاع التنظيمية العامة لجيش الحدود خاصة في الجبهة الشرقية في نهاية سنة 1957 وبداية 1958 سيئة ولمعالجة هذا الوضع،تقرر في اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ في 09 أفريل 1958 تأسيس لجنة العمليات العسكرية.
كان إنشاء هذه اللجنة يرمي إلى توحيد جيش التحرير الوطني، فهي عبارة عن هيئة أركان تم تكليفها بقيادة العمل المسلح في الداخل[4]، فلجنة الشرق أصبحت تحت قيادة العقيد محمدي السعيد، متمركزة في (غار الدماء) على الحدود التونسية الجزائرية بمساعدة العقداء، محمد العموري قائد الولاية الأولى، عمار بن عودة عضو في مجلس الولاية الثانية، عمار بوقلاز قائد القاعدة الشرقية، كما أسندت لها

---

[1] جريدة المقاومة الجزائرية، العدد 02 / 15 نوفمبر 1956، ص 11
[2] جمال قنان، مرجع سابق، ص 75
[3] محمد حربي، مصدر سابق، ص 180
[4] الطاهر زبيري، مذكرات آخر قادة الاوراس التاريخيين(1962.1929)، منشورات ANEP، الجزائر 2008، ص 199

مهمة تسيير القوات المتواجدة في تونس والإشراف على الولايات الأولى والثانية والثالثة، في حين أسندت قيادة اللجنة الغربية إلى العقيد هواري بومدين بمساعدة العقيد سليمان دهليس، متمركزة في منطقة(الناظور)على الحدود المغربية الجزائرية ومكلفة بتسيير القوات المتواجدة في المغرب والإشراف على الولايات الرابعة والخامسة والسادسة وكلتا القيادتين تحت سلطة رئيس الدائرة الحربية بقيادة العقيد كريم بلقاسم.[1]

لم تمارس القيادتان سلطاتهما ولم تقدم شيئا يذكر للولايات التي احتفظت كل واحدة منها إلى هذا الحد أو ذاك بالاستقلالية التي استرجعتها منذ خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر في ربيع 1957 ويضاف إلى أن بعض الولايات وفي مقدمتها الولاية الثانية رفضت صراحة الاعتراف بقيادة عسكرية مقيمة بالخارج اعتقادا منها أنه لا يمكن أن يسير الحرب إلا من كان في ساحتها معايشا لواقعها ومطلعا على ظروفها[2].

إن تشكيل لجنة العمليات العسكرية الشرقية، كان يحمل في طياته بذور موتها العاجل وذلك بسبب عدم الانسجام والتنسيق بين أعضاء قيادته، كون الناحية الشرقية كانت بؤرة حقيقية للخلافات والتناقضات المنذرة بالانفجار في أقرب الآجال، فلا شيء يوحي بضمان أبسط شروط التنسيق والعمل الجماعي بين الأعضاء،[3] حيث تمسك كل قائد ولاية بنفوذه وسلطته على جنوده في الولاية ورفضوا التخلي عن جزء من هذا النفوذ لصالح سلطة مركزية قوية للجيش، وكان جنود الناحية الشرقية ينتمون إلى الولايات (الأولى والثانية والثالثة) والى الناحية الشرقية وكل فئة لها نظامها الخاص، بالإضافة إلى دخول الضباط القادمين من الجيش الفرنسي حيث كان العقيد كريم بلقاسم دمجهم داخل وحدات جيش التحرير الوطني، فانعكس كل ذلك سلبا على قيادة لجنة العمليات، فكل الجنود لا يعترفون إلا بالنائب الذي ينتسب إلى ولايتهم مما جعل القيادة مفككة و غير منسجمة [4]

فانتشرت الفوضى وانعدم النظام وظهرت الولاءات القبلية والجهوية الولائية والحوادث المزعجة بين الجنود والسكان التونسيين، فكانت حصيلة عمل هاتين الهيئتين بعد فترة وجيزة من قيامهما مختلفة تماما،نجاح في الغرب وإخفاق كامل في الشرق.[5]

وفي 09 سبتمبر 1958،وضعت لجنة التنسيق والتنفيذ نهاية لتجربة لجنة التنظيم العسكري الشرقية وعاقبت أعضائها بتهمة انعدام الكفاءة وجرى إيقاف العقيد

---

[1] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 272

[2] إن قيادة الولاية (الثانية) توقعت ألا تعمر هذه اللجنة طويلا، لانعدام الانسجام وخلفيات ونوايا وتنافر أغلبية أعضائها وأساسا نتيجة لما عرف بمامرة العقداء أو قضية العموري، وبالفعل جمدت الهيئة بعد شخرين فقط من تأسيسها، حيث وضع حد نهائي لها وجرد أعضائها من رتبهم إلى رنب أدنى ووزعوا عى لبنان وسوريا والقاهرة والسودان . أنظر: علي كافي، مصدر سابق، ص ص 281.280

[3] يذكر الرائد على منجلي أن القاعدة الشرقية عرفت فوضى عارمة لا توصف، من إنعدام النظام و إنتشار العضيان و محاولة إغتيال رئيس اللجنة الشرقية العقيد محمدي السعيد، رستم سلطان ، حوار مصور مع الرائد علي منجلي، موقع اليوتوب، بدوت تاريخ، المشاهدة، 2021.02.20

[4] محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى نموذجا، دراسة مدعمة بوثائق لم تنشر، دار هومه، الجزائر 2010، ص ص1)205.204

[5] صالح بلحاج، مرجع سابق، 273

عمار بوقلاز عن كل نشاط عسكري وإسقاط رتبته وإرساله إلى السودان وأنزلت رتبة العقيد محمد العموري إلى رتبة رائد وعلقت كل نشاطاته وإرساله إلى لبنان،أما عمار بن عودة الذي جرى تجميد نشاطه لثلاثة أشهر، فقد أرسل إلى سوريا ومحمدي السعيد الذي جمد نشاطه لمدة شهر واحد فقد أرسل إلى القاهرة.[1]

إن قيادات القاعدة الشرقية هم الذين صدرت بحقهم أشد العقوبات صرامة وهي العقوبات التي دفعتهم إلى الانتقام بعد شهرين في قضية المسماة بمؤامرة العقيد العموري ضد الحكومة المؤقتة.[2]

الولاية الخامسة التي استقرت قيادتها منذ وقت مبكر بالمغرب، كان تنظيمها منذ البداية أكثر حداثة وعقلانية وصرامة، كانت أجهزتها وأساليبها التنظيمية قائمة على بيروقراطية عسكرية وإدارية تعمل بمعايير الكفاءة والفاعلية والانضباط وطاعة المرؤوس للرئيس وفق نظام الحكم والتسيير الرئاسي. كان الولاء للأشخاص في ذلك النظام قويا وعلى هذا الأساس كانت الوظائف تسند وكان يتم اختيار المسؤولين بعيدا عن الاعتبارات الجهوية القبلية السائدة في الجبهة الشرقية[3].

من أهم الأسباب التي تفسر ذلك شخصية القادة العسكريين الذين سيروا اللجنة الغربية، فقد تولى قيادة الجبهة الغربية على التوالي العربي بن مهيدي و بعده عبد الحفيظ بوصوف ثم العقيد هواري بومدين،محمد بوضياف الذي أشرف على تسيير شؤون جيش التحرير بالمغرب قبل اعتقاله في اكتوبر1956،هؤلاء القادة كلهم كانوا من الشرق الجزائري، دفعت كل واحد منهم ظروف معينة إلى العمل بالغرب، فهم إذا كانوا متحررين من الصراعات القبلية والعروشية وشخصية عبد الحفيظ بوصوف أثرت بالتأكيد تأثيرا قويا في ذلك النظام، فقد كان الرجل معروفا بصرامته وتشدده وحرصه على الفعالية ونزعته العقلانية والتقنية ونجح في تكوين جهاز مطيع من البيروقراطيين والمنفذين، كما كان جيش التحرير في هذه الجبهة خاضعا، بالإضافة إلى هذا الجهاز البيروقراطي، لرقابة جهاز قوي آخر من صنع بوصوف أيضا، هو جهاز المخابرات والشرطة السياسية للجبهة، لينفرد الرجل بالتحكم فيه طيلة حرب التحرير وهكذا وجدت قيادة الجبهة الغربية الظروف ملائمة لبسط سيطرتها الكاملة على قيادة جيش التحرير و التحكم في الوضع بوجه عام [4].

4- إنشاء قيادتي الأركان الشرقية والغربية:

بعد فشل قيادة العمليات العسكرية الشرقية وإلغائها، ظلت مشكلة تنظيم جيش التحرير قائمة وكان على لجنة التنسيق والتنفيذ أن تناقشها من كل الجوانب واتخذت بشأنها قرارات تضمنها محضر الاجتماع الذي عقدته في سبتمبر 1958 وورد في ذلك المحضر أنه قد تقرر:

---

[1] محمد حربي، مصدر سابق، ص 182

[2] المصدر نفسه.

[3] المصدر نفسه.

[4] المصدر نفسه.

- إنشاء قيادة الأركان على مستوى جيش التحرير يهدف إلى استكمال توحيده وهذه القيادة ستكون مهامها على وجه الخصوص:
- التخطيط لعمليات مشتركة بين ولايتين أو أكثر
- تشجيع تبادل الوحدات بين الولايات في شكل دعوات أو مساعدة متبادلة
- تيسير اللقاءات بين ضباط مختلف الولايات وتنظيمها
- تطبيق مبدأ نقل الإطارات من ولاية إلى أخرى

والقرار الأهم من تلك الإجراءات تجسد يوم 1 أكتوبر 1958، حيث قامت الحكومة المؤقتة بعد أيام من إنشائها في 19 سبتمبر 1958 بإصدار أول مرسوم لها تضمن تعيين هيئتي أركان إحداهما في الشرق والأخرى في الغرب من ناحية وقيادتين للحدود الشرقية والغربية من ناحية ثانية[1]، وأسندت قيادة هيئة الأركان الشرقية من جديد إلى العقيد محمدي السعيد بعد انقضاء مدة عقوبته، وهيئة الأركان الغربية وضعت تحت سلطة العقيد هواري بومدين الذي ظل في مكانه ومنصبه.

هاتان الهيئتان الخاضعتان لسلطة وزير القوات المسلحة، العقيد كريم بلقاسم، كان من المقرر أن تستقرا بالداخل تجسيدا لوحدة قيادة جيش التحرير وكذلك بالنسبة إلى القوات المرابطة في الحدود، تقرر أيضا عودتها من جديد وقد اتخذ قرار العودة في اجتماع عمل انعقد بتونس في 08 أكتوبر 1958 ترأسه كريم بلقاسم وضم كلا من محمدي السعيد والعقيد أحمد نواورية الذي خلف العقيد محمد العموري في قيادة الولاية الأولى وقائد الفيلق محمد عواشرية الذي خلف عمار بوقلاز في قيادة القاعدة الشرقية وتقرر فيه إدخال الوحدات المتواجدة في الحدود إلى الجزائر في اجل أقصاه 25 أكتوبر 1958،غير أن ذلك القرار بقي حبرا على ورق،شأنه شأن القرار المتعلق بعودة هيئتي الأركان واستقرارهما في الداخل وبالتالي ظل مقر الهيئتين الجديدتين كما في وقت القيادتين السابقتين في وجدة بالمغرب بالنسبة للقيادة الغربية وغار الدماء (غارديماو) بتونس للقيادة الشرقية.[2]

كان من المفروض أن يكون مقر الهيئتين داخل التراب الوطني و لكن الوضع القائم في الحدود بسبب الأسلاك المكهربة، منع قائدي الأركان من الالتحاق بالداخل والاستقرار هناك كما كان مقررا، وعلى ذلك ظلت الوسيلة الوحيدة للاتصال مع جيش التحرير مقتصرة على الراديو.[3]

- **القاعدة الشرقية**

شكلت فترة (1958.1957) منعرجا حاسما في مسار الثورة التحريرية بالنظر إلى التحديات التي فرضت عليها في هذه المرحلة التي كانت من أصعب التي مرت بها الثورة بسبب التوقف شبه الكامل لإمدادات السلاح والذخيرة نتيجة إقامة السدود المكهربة على طول الحدود الشرقية الغربية، مما خلق حالة من التذمر

[1] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 276

[2] المرجع نفسه

[3] من تقرير كريم بلقاسم أمام الدورة الثالثة للمجلس الوطني(ديسمبر 1959- جانفي 1960) في صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 277

والإحباط لدى قادة الداخل، قابلها المستعمر بزيادة ترسانته العسكرية والدعائية بهدف تفجير الثورة من الداخل[1].

وقد مثلت الجبهة الشرقية بحكم موقعها الاستراتيجي ثقل هذه المعركة المتعددة الأوجه وكانت سنة 1957،سنة الأحداث الكبرى بالمنطقة، ذلك أنها عرفت ميلاد ما أصبح يعرف بالمنطقة الشرقية،كما عرفت أيضا دخول خط موريس الذي نصبه الاستعمار الفرنسي بالحدود الشرقية الخدمة الفعلية.[2]

- **الموقع الجغرافي للقاعدة الشرقية:**

تقع منطقة سوق أهراس التي تم تحديدها أثناء الثورة بتسمية "القاعدة الشرقية"، بالشمال الشرقي للجزائر، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب منطقتي سدراتة وتبسة ومن الشرق الحدود التونسية ومن الغرب عنابة وقالمة[3]

وتتميز المنطقة بتضاريس وعرة وأبرزها الجبال التي يصل إرتفاع البعض منها إلى 1400 م وأهمها جبال القالة وبني صالح وبوصالح وأولاد شيح وأولاد ضياء وبوسوس، كما تتخللها أحراش وهضاب وأودية تصب جميعها في البحر الأبيض المتوسط، كما يغلب على المنطقة الطابع الغابي من ساحل الطارف إلى ضواحي سوق أهراس كما تتواجد غابات الفليين على مساحة 70 ألف هكتار بمنطقة القالة ويتجلى من خلال تباين التضاريس،أن الطبيعة شكلت هامش حركة لعناصر جيش التحرير الوطني من جهة وعقبة كبيرة بالنسبة للجيش الاستعماري عند محاولته بسط سيطرته على الأرض.[4]

- **هيكلة القاعدة الشرقية:**

لقد استمدت الثورة الجزائرية إستراتيجيتها من خلال التقسيمات السياسية والإدارية والعسكرية التي نص عليها مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، الذي أصدر قرارات تتعلق بتطوير وتنظيم وحدات جيش التحرير الوطني عبر مختلف مناطق البلاد، كما أعطى المؤتمر للثورة أبعادا تنظيمية، استطاع من خلالها،المجاهدون تجاوز الظروف الصعبة التي عرفتها الثورة التحريرية.[5]

وعلى إثر مؤتمر الصومام، وضعت صيغة نهائية من القيادة العليا للثورة (لجنة التنسيق والتنفيذ) بخصوص تسوية وضعية منطقة سوق أهراس في إطار تحديد دورها في الثورة كقاعدة لوجيستيكية للولايات الداخلية بعد الاعتراف بها رسميا من طرف العقيد أعمر أوعمران، مبحوث لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس في شهر أفريل 1957، ويوضح المجاهد العقيد عمار بوقلاز في شهادته بخصوص هذه المسألة، أن لجنة التنسيق والتنفيذ، اعترفت رسميا بمنطقة سوق أهراس كقاعدة

---

[1] سليم سابح،القاعدة الشرقية للثورة الجزائرية (1956.1958)،النشأة والتفكيك، مجلة دراسات، المجلد 8، العدد7،جامعة قسنطينة(2) عبد الحميد مهري، 2018، ص 102

[2] المرجع نفسه

[3] المنظمة الوطنية للمجاهدين، ملتقى جهوي لتاريخ الثورة "القاعدة الشرقية" سوق أهراس 15.14 فيفري 1985، ص ص 02.01

[4] الطاهر جبلي،دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية (1954.1962)، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر 2015، ص 18

[5] المرجع نفسه، ص 107

شرقية للتموين بالأسلحة، لكنها تبقى تتمتع من الناحية التنظيمية سياسيا وعسكريا كباقي الولايات الست[1].
قسمت القاعدة الشرقية بعد مؤتمر الصومام إلى ثلاث مناطق مماثلة للنواحي التي كان يضمها الإطار الجغرافي للقاعدة، قبل حصولها على وضعها النهائي من قبل قيادة الثورة، وقد حافظت على نفس التقسيمات التنظيمية كبقية الولايات الأخرى، إذا ما أدركنا أن المنطقة الواحدة كانت تضم ثلاث نواحي والناحية بدورها ضمت ثلاثة أقسام والقسم كان مشكل من ثلاث فرق والفرقة مشكلة من ثلاثة أفواج، وهي على التوالي:
1- المنطقة الأولى: كان يشرف عليها عمر جبار وكانت تشمل ناحية سوق أهراس والونزة.
2- المنطقة الثانية: كانت تشمل كل من منطقة بوشقوف وحمام البنايل إلى محطة عنابة شمالا ويشرف عليها عبد الله نواورية
3- المنطقة الثالثة: كان يشرف عليها عمار بوقلاز، الذي سوف يصبح أول قائد للقاعدة الشرقية في أفريل 1957 وكانت تشمل الطارف والقالة حتى محطة عنابة غربا. [2]
بعد محاولة التنظيم وإعادة التنظيم هذه، بقيت الأوضاع على حالها في ما يخص الهيئات القيادية لجيش التحرير الوطني بتونس،بقي التداخل بين القيادات المتعددة ونزاعات الاختصاص كما هي في السابق، قيادة للحدود الشرقية وأخرى للحدود الغربية وهيئتا أركان شرقية وغربية ووزارة للقوات المسلحة بتونس واستمرت تلك الخارطة التنظيمية المتشابكة والمعقدة إلى أن قرر المجلس الوطني للثورة في اجتماعه الذي عقده بطرابلس في الفترة الممتدة ما بين 16 ديسمبر 1959 و 18 جانفي 1960 تعديل الحكومة وإلغاء وزارة الحرب وتعويضها بلجنة وزارية مشتركة للحرب(comité interministériel de guerre)تتشكل من كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف مهمتها الإشراف على الجيش، كما قرر المجلس إنشاء هيئة الأركان العامة.[3]
5- تأسيس هيئة الأركان العامة:
إن لجوء قادة الثورة إلى تأسيس هيئة موحدة لقيادة جيش التحرير الوطني، جاء من الناحية الظاهرية لتفادي الإخفاق الذي عرفته هيئات القيادة العسكرية السابقة ولكن تلك المساعي لم تغفل خلال انعقاد دورة المجلس الوطني للثورة ما بين 16 ديسمبر 1959 و18 جانفي 1960، التي أعلنت عن قرار تشكيل هيئة الأركان العامة في 18 جانفي 1960، الأهمية البالغة لتلك الخطوة التي قامت بها،لأن الرهان الحقيقي في كل جولات التجاذب والتنافي حول قيادة الثورة، كان ينطلق من السعي نحو الاستئثار بمواقع قيادة فعلية في صفوف جيش التحرير الوطني[4].

---

[1] المرجع نفسه
[2] عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، دار الهدى، عين المليلة، الجزائر 1993، ص 67
[3] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 288
[4] عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 228

وتشير الكتابات التاريخية ذات العلاقة بالسياق الذي ظهرت من خلاله هيئة الأركان العامة إلى الوجود، بأنها شكلت موضوع جدل وخلاف شديدين بين القادة العسكريين قبل إنشائها فيما يتعلق بعدد أفرادها مجال صلاحياتها ومهامها ومكان تواجد عناصرها، وبعد ما تم الاتفاق حول فكرة تأسيسه، سارع الباءات الثلاثة إلى محاصرتها ومنعها من التحول إلى سلطة عسكرية لا يمكن التحكم فيها عن طريق تشكيل اللجنة الوزارية المشتركة الحربية التي وضعت للإشراف على هيئة الأركان العامة.

ويمكننا أن نذهب إلى أن اللجنة الوزارية المشتركة الحربية، كانت الصيغة الأكثر عملية لطموحاتهم لأنها كانت تضعهم على رأس القيادة العسكرية للثورة من ناحية، كما أن هذه اللجنة الثلاثية لم تكن في واقع الأمر سوى لجنة التنفيذ التي كانت الباءات الثلاثة يطالبون بإنشائها كقيادة سياسية عليا مستقلة عن الحكومة المؤقتة وتتمتع بسلطة الإشراف عليها.[1]

إن الهدف من إنشاء هيئة الأركان العامة للجيش هو هيكلة الجيش ماديا وبشريا وإعادة تنظيم أموره والعمل على رفع من معنوياته وتوحيد أركان الجيش بإلغاء القاعدتين الشرقية والغربية،ولتحقيق ذلك تم تعين العقيد هواري بومدين على رأس هذه الهيئة الذي اختار نواب له من ضباط جيش التحرير المقيمين بالخارج وهم الرواد: علي منجلي، قايد أحمد، الرائد عزالدين.[2] ويمثلون جهات مختلفة من الوطن، قايد أحمد كان رفيقا له في الولاية الخامسة والرائد علي منجلي عضو سابق في مجلس الولاية الثانية ثم الرائد عز الدين من الوسط والذي كان معروفا أيضا بماضيه العسكري في الولاية الرابعة [3]

تسلم العقيد هواري بومدين مهامه يوم 23 جانفي 1960 وتخلى فورا عن مقره السابق في وجدة ليستقر في غار الدماء(غارديماو) في تونس على بعد 10 كم من الحدود الجزائرية، ثم شرع في العمل لأداء المهمة الصعبة التي كانت تنتظره والمتمثلة في القضاء على الفوضى العارمة والعصيان في الحدود الشرقية [4]

و بمجرد التعيين والتنصيب،تحركت قيادة الأركان وعملت على إعادة تنظيم الجيش على الحدود الشرقية والغربية وكان أول إجراء اتخذته قيادة الأركان هو تشكيل مكتب تقني ألحق به الضباط الفارين من الجيش الفرنسي من ذوي الراتب العليا (مولاي عبد القادر شابو، محمد زرقيني،رابح بوتلة، سليمان هوفمان) وكلفهم بومدين بوضع خطة عضوية لإعادة تنظيم الجيش وانتشاره وهيكلته في

---

[1] يمكن القول، أن اللجنة الوزارية المشتركة الحربية كانت إنبعاثا، كما أشار إليه لخضر بن طوبال في إجتماع العقداء العشرة باسم اللجنة الدائمة للثورة (في جلسة 14 أكتوبر 1959) والتي لم يكن لها وجود كهيئة قيادية ولكنها كانت حاضرة من خلال سيطرة العناصلا النوفمبرية في قيادة الثورة بشكل شبه مطلق وهذا ما يفسر أن إنشاء هذه اللجنة الثلاثية كان يهدف إلى التمركز بين الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان، لأن التقليد الذي درج عليه الباءات الثلاثة في إحتكار القيادة، كان يجعل بقية القادة مجرد مجموعات تقنية في الهيئات المدنية والعسكرية على حد سواء.

المرجع نفسه، ص 229

[2] الشادلي بن جديد، مذكرات، الجزء الأول: 1929.1979، درا القصبة للنشر، الجزائر 2011، ص 148

[3] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 286

[4] الشادلي بن جديد، مصدر سابق، ص 149 / رستم سلطان، حوار مصور مع الرائد على منجلي،موقع اليوتوب. بدون تاريخ، المشاهدة: 2021.02.20

شكل فيالق ووحدات للأسلحة الثقيلة وأصبح هؤلاء بمثابة قيادة أركان مصغرة،[1] اعتمد عليهم بومدين في تطبيق خطته الجديدة وقد ساهم هذا الإجراء في امتصاص تذمر الجنود وخلق جو ملائم لاستعادة الثقة بينهم وبين القيادة وكلف بومدين المجاهدين بقيادة الفيالق الجديدة، كما قامت هيئة الأركان بتقسيم الشريط الحدودي الجزائري إلى ثلاث مناطق ووضعت تحت تصرف المجاهدين: المنطقة العملياتية الشمالية(القاعدة الشرقية سابقا) وضع على رأسها النقيب عبد الرحمان بن سالم بمساعدة الشادلي بن جديد وأحمد بن أحمد عبد الغني وفي الجنوب نجد المنطقة العملياتية الجنوبية التي منحت قيادتها لصالح سوفي ومعه سعيد عبيد ومحمد علاق ومنطقة ثالثة تمتد إلى الحدود الجزائرية الليبية وأشرف عليها محمود غنز[2].

في التنظيم الداخلي، اعتمدت قيادة الأركان على خمسة مكاتب تنظيمية وهي:

1-المكتب الأول: الإدارة والتسيير العام بقيادة الملازم الأول بوزادة

2-المكتب الثاني: الاستخبارات بقيادة النقيب موسى وتحت إشراف الرائد سليمان

3-المكتب الثالث: سمي بالمكتب التقني ومهمته التخطيط للمعليات العسكرية وجمع المعلومات تحت إشراف محمد زرقيني وسليمان هوفمان ومولاي عبد القادر شابو.

4- المكتب الرابع: مكلف بالشؤون الموظفين والمقاتلين وأسند إلى النقيب شبيلة

5- المكتب الخامس: الصحافة والإعلام ووضع تحت تصرف النقيب فرحات[3].

ويعود الفضل إلى العقيد هواري بومدين في تجاوز النعرات القبلية التي كانت سائدة في صفوف الوحدات، فعملية مزج الجنود والضباط وإعادة انتشار الوحدات في مناطق جغرافية جديدة، أدى إلى تفكيك ما يمكن أن نسميه الاقطاعات والى وضع حد لعقلية أسياد الحرب التي نتجت عنها تمردات خطيرة، وقد ساعد المزج على احتكاك جنود القاعدة الشرقية بجنود الولايات الثانية والثالثة والرابعة بعضهم ببعض وإلى نبذ فكرة الجهوية (الولايزم) التي كان لها تأثير وخيم على معنويات الجنود في المعركة، كما رسخت هذه العملية لدى المقاتلين أنهم يحاربون من أجل قضية تحرير الوطن وخلقت علاقات جديدة في الوحدات مبنية على الإيمان بقضية مشتركة.[4]

اصطدم العقيد هواري بومدين بتصورين متناقضين بشان تنظيم الحرب، تصور اعتاد عليه المجاهدون يستند إلى حرب العصابات أسلوبا والاختيار الطوعي للانضباط نموذجا وتصور آخر سعى بعض الضباط الفارين من الجيش الفرنسي وعلى رأسهم الرائد إيدير إلى تطبيقه بأية وسيلة متجاهلين حقائق الميدان يستند إلى طرق تنظيم الجيش على النمط الكلاسيكي،[5]وكانت عبقرية بومدين تكمن في

---

[1] قامت هيئة الاركاان العامة بهيكلة الجيش في مصالح إدارية وقواعد التكوين والتدريب في مناطق ملاق وقرن الحلفاية والكاف وغارديماو وواد تجرودين في تونس وفي خمسيات والعرئش ووجدة والناظور في المغرب وتضم في مخموعها حوالي 5000 إطار في جولية 1960 كما قامت بتوزيع وتنظيم وحداته في فيالق (19 فيلق في جويلية 1960 ليرتفع العدد إلى 36 فيلق في 1962 والفيلق يضم 527 جندي)، انظر محمد حربي، مصدر سابق، ص.ص 193.192 / محمد شبوب، مرجع سابق، ص 69

[2] الشادلي بن جديد، مصدر سابق، ص 150

[3] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 288

[4] الشاذلي بن جديد، مصدر سابق، ص 151

[5] المخطط الذي أعده الرائد إيدير في تقرير رفعه إلى لجنة التنسيق والتنفيذ في 19 جويلية 1958، يحمل آفاقا يمكن القول أنها حالمة وغير واقعية، لانه كان يتضمن تكوين جيش محترف يضم 160 الف جندي و يتوفر من حيث التأطير على 5000 ضابط و16000 ضابط صف و25000 عريف، إن حجم الجيش الذي تم إقتراحه من طرف كريم بلقاسم ومدير ديوانه العسكري إلى

إدراكه بسرعة وفي الوقت المناسب عمق الخلاف بين التصورين ونتائجه الكارثية على القدرات القتالية للجنود، فاختار حلا وسطا هو المزاوجة بين التصورين، فمزج الجنود والضباط وأعاد انتشار الوحدات وسطر برنامجا للتكوين السياسي والعسكري وأعاد النظر في طرق التدريب وأساليب القتال، كما أخذ بعين الاعتبار "جو الريبة والشك" الذي طبع العلاقة بين المجاهدين وبعض الضباط الفارين من الجيش الفرنسي وكان أول إجراء عملي هو سحب الضباط الفارين من الوحدات وإلحاقهم بمكتب تقني في قيادة الأركان.

كانت نظرته إلى المسألة رزينة وعملية وكان مقتنعا بأن هؤلاء الضباط يتمتعون بتقنية عالية حصلوا عليها في المدارس العسكرية الفرنسية وأنه لابد أن نستفيد منها ولذلك قام بمزاوجة سرعان ما أثرت نتائجها ميدانيا بين تقنية الفارين في التنظيم والتدريب وصياغة الخطط الحربية وبين استعداد المجاهدين للقتال والتضحية.[1]

وفضلا عن ذلك، فقد كان هواري بومدين يذرك بحسه العملي أن بعض الضباط الفارين متشبعون بقيم الولاء والطاعة والانضباط وأنهم يطبقون الأوامر بدون نقاش ومن دون خلفية سياسية.

- **التنظيم الجديد:**

وفي ظل هذا التنظيم الجديد للجبهة الشرقية، أصبحت للمنطقة الشمالية للعمليات (القاعدة الشرقية سابقا) الفيالق التالية:

- الفيلق11 بقيادة أحمد ترخوش
- الفيلق 12 بقيادة علي بوخدير
- الفيلق 13 بقيادة عبد القادر عبد اللاوي ثم قدور بوحرارة
- الفيلق 27 بقيادة محمد الصالح بشيشي
- الفيلق 15 بقيادة محمد عطايلية
- الفيلق 25 بقيادة يوسف بوبير
- الفيلق 17 بقييادة مخلوف ذيب
- الفيلق 21 بقيادة عبد الله بوترعة ثم خلفه مختار مكركب
- الفيلق 24 بقييادة علي بوحجة فلفلي ثم خلفه زواغي عمار المدعو "لاندوشين"
- الفيلق 19 بقيادة سليم سعدي
- الفيلق 39 بقيادة عبد الرزاق بوحارة
- الفيلق 29 بقيادة محمد بن محمد

جاني مستوى التأطير الذي كان يؤمل تحقيقه كانا سرياليين إلى حد بعيد، لأن إمكانيات جيش التحرير بشقيه الداخلي والخارجي من حيث التعداد والتسليح وتوفر الاطارات كانت في حدود 20% مقارنة بالآفاق التي رسمها الرائد إيدير الذي لم يأخذ بعين الاعتبار مسألو النقص الكبير في الإمكانيات البشرية والمادية التي كانت تطرح نفسها كأهم معضلة ميدانية أمام تنفيذه. أنظر: محمد حربي، مصدر سابق، ص 192.

ويذكر عبد الحميد براهيمي، أن مشروع الرائد إيدر يدخل في إستراتيجية الباءات الثلاث ، خاصة كريم بلقلسم، في الاستحواذ على السلطة أثناء الثورة وبعد الاستقلال ، بتعيين الضباط الفارين من الجيش الفرنسي على رأس جيش الحدود وعزل المجاهدين من القيادة: للمزيد من المعلومات حول خفايا هذا المشروع الجهنمي أنظر المصدر:

Abdelhamid Brahimi, Aux origines de la tragédie a l'algérienne (1958.2001), témoignage sur hizb França, édition, the centre for Maghreb studies, London 2000, pp 48, 49, 50,51.

[1] المصدر نفسه، ص 154

- الفيلق 56 بقيادة بالمحفوظ نوار ثم خلفه عمار شمام[1].

وقد نشرت هذه الفيالق وكتائب الأسلحة الثقيلة على طول خط شال والحدود التونسية والسر في حمل هذه الفيالق لهذه الأرقام دون تسلسل هو أن قيادة الأركان كانت حريصة على أن لا يعرف العدو عددها وأماكن انتشارها.

كما أنشأ كتائب للأسلحة الثقيلة كلفت بدعم الفيالق خلال المعارك الكبرى وفي أقل من سنة وبفضل التجنيد وإعادة انتشار وحدات الولايات، انتقل العدد الإجمالي لأفراد الجيش في المنطقة الشمالية من أربعة ألاف إلى أكثر من عشرة ألاف فرد، أما في المنطقة الجنوبية للعمليات، فوصل عدد أفراد الجيش إلى ستة ألاف وتشكل المنطقتان جيشا وصل تعداده إلى 16 ألف فرد، كما تطور سلاح الكتائب وابتداءا من سنة 1960،أصبحت الجبهة الشرقية تملك مدافع هاون عيار120، عيار 85، عيار 75، رشاشات مضادة للطائرات MT12.7، مدافع عيار 57.[2]

الهيكلة التنظيمية على الحدود الغربية (نشأة القاعدة الغربية):

كان السبب الرئيسي في نشأة القاعدة الغربية هو تطور الثورة وبناء خطي موريس وشال على الحدود الجزائرية والمغربية ومنعها من التموين وكانت القيادة متمركزة في منطقة الناظور منذ بداية الثورة، وفي سنة 1957 تحولت إلى مدينة وجدة، بينما تحول مركز الناظور إلى مركز سلاح الإشارة والإعلام والاستخبارات وقسم الهيكل التنظيمي للثورة الجزائرية الناحية الغربية إلى منطقة العمليات الشمالية الجنوبية وبدورها المنطقة الشمالية تنقسم إلى قسمين:

أ- الناحية الأولى: وتمتد من سعيدية إلى زوج فاقوا(زوج بغال سابقا)

ب - الناحية الثانية: تمتد من زوج فاقو الحدودية إلى تندرار جنوب شرق مدينة وجدة.

. المنطقة الجنوبية:أوالمنطقة الثامنة للولاية الخامسة وتمتد من تندرار إلى قصر السوق، (أقصى جنوب شرق المملكة المغربية)[3]وكان التنظيم السياسي والعسكري بالأقسام يعمل به إلى غاية 1959حيث تحول نظام كتائب جيش التحرير على الحدود إلى نظام فيالق والتي كان عددها07 فيالق زائد كتائب الأسلحة الثقيلة وفصائل الكومنودس للتدخل السريع.[4] وكان عدد القوات القتالية من المجاهدين بالمنطقة الشمالية يزيد أو ينقص حسب إمكانيات وظروف الحرب[5].

---

[1] الشادلي بن جديد، مصدر سابق، ص 156/ أنظر أيضا:

Saphia Arezki, De L'ALN à L'ANP, La construction de l'armée algérienne, édition barzakh, Alger 2018, p p 145.146.

[2]المصدر نفسه

[3] مسعود بلهادي، مرجع سابق، ص 67

[4]المرجع نفسه،

[5] لم يكن جيش الحدود في صيف 1959 يتجاوز 9200 جندي في تونس و2000 جندي في المغرب الأقصى حسب المصادر الفرنسية، بينما قدره العقيد كريم بلقاسم في التقرير الدي قدمه في إجتماع طرابلس في جانفي 1960 ب 14.000 جندي في تونس و2500 جندي في المغرب، لكن بعد سبعة أشهر من ذلك و في جولية 1960 أصبح تعداده يتجاوز 20.000 جندي (15.000 جندي في تونس و 6500 جندي في المغرب) ليصل إلى 28.000 جندي في شهر فيفري 1961، ثم بلغ تعداده عشية الاستقلال 35.000 جندي عند الحدود الشرقية والغربية.: Mohamed Teguia, op cit , p 318 /عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 230

أمـا المنطقـة الجنوبيـة، فكـان هيكلهـا التنظيمـي نفـس المنطقـة الشـمالية و تتكـون مـن 05 فيالق وكتائب خاصة بالأسلحة الثقيلة.[1]
وعلـى الـرغم مـن الصـراعات التـي كانـت تميـز العلاقـة بـيم الـوزراء الفـاعلين داخـل الحكومـة المؤقتـة للجمهوريـة الجزائريـة، ثـم الصـراع بـين الحكومـة وهيئـة الأركـان العامـة لجـيش التحريـر الـوطني، إلا أن هـذه الأخيـرة بـذلت جهـدا كبيـرا لتقويـة القـدرات العسـكرية لوحـداتها المرابطـة فـي الحـدود التونسـية والمغربيـة وفـرض ضـغط مسـتمر علـى الحـدود لاسـتنزاف جهـود القـوات الفرنسـية فـي هـذه المنـاطق الإسـتراتيجية وتخفيـف الضـغط علـى جـيش التحريـر الـوطني فـي الـداخل وهـو مـا اعترفـت بـه العديـد مـن التقـارير السـرية الفرنسـية، حيـث ذكـر تقريـر اللجنـة الماليـة والاقتصـاد العـام والتخطـيط التابعـة للمجلـس الـوطني الفرنسـي، المـؤرخ يـوم 13 مـارس 1961 والـذي أنجزتـه فـي الجزائـر مـا بـين 12و13 فيفـري 1961،أن عـدد قـوات جـيش التحريـر الـوطني فـي فيفـري 1961 قـد وصـل إلـى 18.000 جنـدي فـي تـونس و جنـدي10.000 فـي المغـرب واعتـرف التقريـر نفسـه بـأثر ضـغط وحـدات جـيش التحريـر الـوطني علـى الحـدود فـي مضـاعفة الإدارة الاسـتعمارية لنفقاتهـا العسـكرية لتطـوير السـدود المكهربـة علـى الحـدود مـع تـونس والمغـرب وممـا جـاء فيـه: " منـذ سـنة 1956،تـم تحسـين تجهيـزات السـدود المكهربـة بشـكل مسـتمر مـن الناحيـة التقنيـة(الكهرباء، حقـول الألغـام، تحسـين نظـم الكشـف والإنذار،إقامـة الـرادارات والمدفعية،تهيئـة طـرق الـدخول والاتصـال داخـل المنـاطق الجبليـة) وعـززت هـذه السـدود مـن جديـد سـنة 1961، نتيجـة الخـوف مـن ظهـور أسـلحة ثقيلـة لـدى الثـوار بعـد كثـرة هجمـاتهم، وبلغـت نفقـات الجـيش علـى هـذه الأعمـال فـي المنطقـة الوهرانية حوالي 1200 مليون فرنك قديم."[2]
وعبـر تقريـر آخـر عـن القلـق مـن تنـامي القـدرات العسـكرية لقـوات جـيش التحريـر الـوطني المرابطـة فـي تـونس والمغـرب، فسـجل تعزيـز كتائـب جـيش التحريـر الـوطني بتخـرج دفعتـين عسـكريتين، الأولـى مـن 400 والثانيـة مـن 500 جنـدي والتحاقهـا بالوحـدات المرابطـة علـى الحـدود، وبـذلك ارتفـع تعـداد كتائبـه مـن 11 إلـى 13 كتيبـة فـي المغـرب وأصـبح عـدد كتائبـه فـي تـونس 22 كتيبـة، كمـا لاحـظ التقريـر نفسـه أن نشاط جيش التحرير الوطني قد تزايد على الحدود مع ليبيا و في الصحراء.[3]
وأشـار تقريـر رسـمي آخـر إلـى خطـورة أي دعـم عسـكري ومـادي يمكـن أن يقدمـه الاتحـاد السـوفياتي والصـين الشـعبية إلـى الثـورة التحريريـة،لأن ذلـك يمكـن أن يغيـر طبيعـة العمليـات التـي سـيقوم بهـا جـيش التحريـر الـوطني ضـد القـوات الفرنسـية، وبـين أن المعلومـات المتحصـل عليهـا تؤكـد أن هـذا الـدعم كبيـر، حيـث سـتقوم الصـين

---

[1] Mohamed Teguia, op cit, p 318

[2] CAOM, Aix-en-Provence, Boite 81FI 156, compte rendu à MR le president de la commission des finance sur la mission de contrôle budjétaire effectuée en Algerie du 12 au 21 Février 1961, Paris 13.03.1961/secret

رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 289

[3]CAOM, Aix-en-Provence, Boite 81FI 154, Etat Major général, division des renseignements=73, Paris 08 Mai 1961/secret

رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص ص 290.289

الشـعبية فـي جـوان 1961 بتقـديم مسـاعدة ماليـة للحكومـة المؤقتـة للجمهوريـة الجزائريـة مقـدارها 05 ملايـين جنيـه إسـترليني وأشـار التقريـر نفسـه إلـى ضـغط الثـوار علـى الحـدود التونسـية وأكـد اسـتمرار تزويـد جـيش التحريـر الـوطني لنفسـه بأسلحة ثقيلة ووصول عشرات المدافع الثقيلة إلى ليبيا.

وتحـدث التقريـر كـذلك عـن مواصـلة قيـادة جـيش التحريـر الـوطني تنفيـذ مخطـط هيئـة الأركـان العامـة مـن خـلال قيامهـا بهجمـات عنيفـة ضـد السـد الدفاعي،وحصـولها علـى شحنة من الأسلحة مقدارها 734 طن.[1]

والجـدول الأتـي يبـين حصـيلة نشـاط جـيش التحريـر الـوطني فـي المنطقـة الحدوديـة الشرقية والغربية (1962.1958):[2]

السنة	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
1958	175	138	160	142	205	173	163	110	172	106	165	181
1959	219	217	239	192	176	146	173	181	183	133	131	253
1960	187	155	258	141	349	192	499	211	252	142	252	186
1961	261	269	269	296	353	441	344	321	294	221	360	262
1962	154	76	355	//	//	//	//	//	//	//	//	//

أمـا مجمـوع النشـاطات العسـكرية التـي قـام بهـا جـيش التحريـر الـوطني حسـب السـنوات والمتوسطات الشهرية لكل سنة فهو على الشكل الآتي:

1- 1958: 1890 نشاط عسكري، المتوسط الشهري: 157 نشاط

2- 1959: 2243 نشاط عسكري، المتوسط الشهري: 187 نشاط

3- 1960: 2824 نشاط عسكري، المتوسط الشهري: 243 نشاط

4- 1961: 3634 نشاط عسكري، المتوسط الشهري: 303 نشاط

وعـدد نشـاطات جـيش التحريـر الـوطني فـي المنطقـة الحدوديـة فـي الفتـرة الممتـدة مـن 01 جانفي إلى 19 مارس 1962 فهو: 1661 نشاط [3].

ومـن بـين العوامـل التـي سـاعدت العقيـد هـواري بومـدين علـى النجـاح فـي قيـادة هيئـة الأركان العامة نذكر منها ك

- اختياره للرجال الأكفاء والمخلصين له
- حسن معاملة الإطارات العسكرية الذين كانوا تحت قيادته.
- تطبيق أسلوب الصرامة والانضباط في العمل
- تلقيـه قـدرا مـن التعلـيم فـي جامعـة الأزهـر بالإضـافة إلـى شخصـيته القويـة والرزينة وهو ما جعله يحسن فن القيادة [4]

وإن أبـدع الجنـرال ديغـول فـي وضـع إسـتراتيجيات الحـرب، فهـو لـم يـدرك أن هـذا الثـورة تجسـد الإرادة الشـعبية التـي عبـرت عنهـا مظـاهرات 11 ديسـمبر

---

[1] CAOM – Aix- en- Provence, BOITE 81F /154, No =75, Paris, 05.06.1961/secret, in رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 290

[2] Etat Major général, division des renseignements « activités de L ALN en zone frontalière » / secret, in, 290 رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص

[3] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 291

[4] أمحمد بوحموم، مرجع سابق، ص 228

1960،والمقاطعة الواسعة التي واجه بها الشعب الجزائري استفتاء تقرير المصير الي نظمه ديغول يوم 08 جانفي 1961 وهو ما جعله يقتنع أن هزيمة ثورة شعبية عسكريا أمرا مستحيلا ولهذا بادر إلى فتح باب المفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لإيجاد حل للمعضلة الجزائرية التي أضرت بسمعة فرنسا ومكانتها وخلقت سلسلة من الأزمات كادت أن تعصف بالدولة الفرنسية، حتى أنه أعلن هدنة يوم 20 ماي 1961 من جانب واحد، استمرت ثمانين (80) يوما، رفضتها جبهة التحرير الوطني،وأطلق سراح عدد كبير من الثوار المسجونين وتسببت هذه المبادرة حسب تقارير سرية فرنسية في تراجع إرادة القتال لدى القوات الفرنسية والتحاق المجندين المسلمين بصفوف جيش التحرير الوطني الذي ازداد قدراته.[1]

- **الجبهة الجنوبية الصحراوية:**

تمتد المنطقة الجنوبية الصحراوية على طول الحدود الجنوبية للجزائر مع جاراتها الجنوبية، ليبيا والنيجر ومالي وموريطانيا ومن جانت واليزي وتامنغست شرقا إلى غاية بشار وتندوف وأدرار غربا.

حققت الثورة التحريرية في مطلع عام 1960، انتصارات هامة على الصعيد الداخلي والخارجي، فقد التأم شمل القيادة عقب اجتماع العقداء العشرة ووحدت الإستراتيجية المستقبلية في الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة، وقد وضعت قيادة الثورة نصب أعينها، توسيع جبهة المواجهة مع العدو الفرنسي إلى أقصى الجنوب الصحراوي وإقامة جبهتين واحدة على الحدود الجزائرية الليبية والأخرى على الحدود الجزائرية المالية النيجيرية وذلك من أجل إشراك سكان المنطقة الجنوبية الصحراوية في الكفاح التحرري والتأكيد على البعد الإفريقي للثورة الجزائرية ومواجهة مخطط فصل الصحراء الجهنمي مع فتح جبهة عسكرية جديدة لإرهاق قوات العدو وإقامة شبكات ومنافذ جديدة للتموين والتسليح.

- **ظروف إنشاء الجبهة الجنوبية:**

تتمثل ظرف إنشاء الجبهة الجنوبية للثورة التحريرية في الظروف التاليةّ:

1- دخول الثورة عامها الخامس وعزمها على تصعيد المواجهة :

لاشك أن الفشل الذريع في القضاء على الثورة وتصاعد قوة ونفوذ جبهة التحرير الوطني هو الذي دفع بالجنرال ديغول للإعلان في 19 سبتمبر 1959 عن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ولم يكن ذلك التسليم بحق استقلال الجزائريين وإنما يعني الدخول في مناورات جديدة هدفها القضاء على الثورة بكل السبل الممكنة، وعلى الرغم من أن قيادة الثورة كانت وقتها تمر بظروف عصيبة وتؤثر عليها الانقسامات، فقد كان لهذا الإعلان وقعه على قيادة الثورة في تونس، ذلك أن هذا التصريح وحد من جديد كلمة الثورة حيث تم تجاوز الخلافات حول القيادة ورسمت إستراتيجية العمل المستقبلي.[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 292.291

[2] عبد الله مقلاتي، الثورة الجزائرية وإنشاء الجبهة الجنوبية عام 1960، قراءة في الظروف والدوافع، مجلة الحوار الفكري، المجلد 11، العدد 11، تاريخ النشر، 2016.06.30، ص 91

وأدت وحدة كلمة الثورة إلى إعادة تشكيل مؤسسات الثورة وعقد دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية (16 ديسمبر 1959، 19 جانفي 1960) وقد تبنت قرارات مهمة تشير في مجملها على أن الثورة ماضية في تصعيد موقفها من السياسة الفرنسية عسكريا وسياسيا وعلى مختلف الأصعدة.

2- دخول إفريقيا معترك النزاع الجزائري الفرنسي:

أكدت الثورة التحريرية الكبرى ببعدها التحرري العالمي، تأثيرها الواضح على إفريقيا وخاصة على المستعمرات الفرنسية حيث كانت عاملا حاسما في استقلال تونس والمغرب في مارس 1956 وفي إدخال إصلاحات جذرية على السياسة الفرنسية بإفريقيا وذلك بدءا بسن قانون الإطار عام 1956 ثم طرح مشروع الفيدرالية عام 1958الذي يصب في إطار الاستقلال الذاتي للمجموعة الإفريقية الفرنسية، ومع ازدياد ضغوط الثورة على الحكومات الفرنسية، بادرت الإدارة الفرنسية مضطرة إلى منح المجموعة الإفريقية استقلالها عام 1960، لتتفرغ للمسألة الجزائرية ولكن الاستقلال الممنوح لهذه المجموعة لم يكن تاما، ذلك أن فرنسا قيدت هذه الدول الناشئة باتفاقيات تعاون مشتركة وتوجت على رأسها زعامات موالية لها وهذا من أجل أن تساندها في قضية الجزائر.[1]

وعلى الرغم من الجهود الإعلامية والدبلوماسية التي بذلتها الثورة في إفريقيا، فإن هذه المجموعة لم تعلن مساندتها الصريحة للثورة الجزائرية، فتوجب على الحكومة المؤقتة أن تقوم بجهود مضاعفة من أجل جعل الدول الإفريقية تصطف في خدمة قضايا التحرر الإفريقية ومنها القضية الجزائرية، فتعاونت مع غانا وغينيا ومالي من اجل عزل الدول المتعاونة مع فرنسا.[2]

ولأن عام 1960، كان عاما إفريقيا حيث سلمت فرنسا باستقلال اثني عشر دولة، حضرت القارة الإفريقية بقوة في النقاش السياسي والعسكري للثورة الجزائرية وحصل إجماع على أن العمل السياسي لن يكون كافيا لأفرقة القضية الجزائرية وان الأمر يتطلب القيام بمبادرة عسكرية ذات طابع إفريقي خاصة في ظل الحديث عن إنشاء فرق إفريقية متطوعة في جيش التحرير الوطني وتحرير إفريقيا تحريرا شاملا وتحقيق الوحدة المنشودة.[3]

3- تزايد نفوذ هيئة الأركان العامة:

أدت سنوات المواجهة الطويلة وعجز الحكومة المؤقتة عن حل مشكلات القيادة والتسيير إلى امتعاض كثير من القادة العسكريين وتكتلهم من أجل تغيير القيادة السياسية وسياسة التسيير المنتهجة وخلال اجتماع العقداء العشرة التحكيمي بين الخصوم السياسيين، تمكن العسكريون من أن يفرضوا سيطرتهم على حساب نفوذ الباءات الثلاث(كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال،عبد الحفيظ بوصوف) وذلك من خلال إنشاء هيئة قيادية عسكرية عليا تشرف على النشاط العسكري وتمارس صلاحيات وزارة الدفاع.

---

[1] دحمان تواتي، عبد الله مقلاتي، البعد الافريقي للثورة الجزائرية ودورها في تحرير إفريقيا، دار السبيل، الجزائر 2009، ص ص 66.65

[2] المرجع نفسه

[3] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 93

قطعت هيئة الأركان العامة منذ نشأتها، أشواطا مهمة في تنظيم جيش الحدود الشرقية والغربية ولم يعد هذا الجيش أداة عسكرية ضاربة فحسب، بل أصبح يمارس السلطة ويتبنى الايديولوجية وينازع الحكومة المؤقتة سلطتها.
إن إعداد جيش الحدود والترويج لايديولوجية الدولة المستقلة والتحالف مع الزعماء المعتقلين الخمسة وقادة الولايات في الداخل، كل مخططات رتبتها هيئة الأركان للوصول إلى السلطة تحت مسمى حماية الثورة، وإن إنشاء جبهة الجنوب وفقا لهذه الاستراتيجية، هي خطوة تندرج ضمن تقوية نفوذ هيئة الأركان واستعراض القوة أمام العدو والخصوم السياسيين، ولذلك كانت قيادة الأركان حريصة على دعم هذه الجبهة وجعلها أداة سلطة قوية في أقصى الجنوب الصحراوي[1]
عندما اندلعت الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954،في وجه الاحتلال الفرنسي، جعلت نصب عينها استرجاع السيادة الوطنية على كافة التراب الوطني، بقطاعيه التلي و الصحراوي، مؤكدة بان الجزائر موحدة أرضا وشعبا وأن لا مجال للمساومة في هذا الشأن،ولا جدوى من أي مفاوضات مع الفرنسيين تؤدي إلى تقسيم جغرافيا البلاد، بأي شكل أو صيغة كانت، هذه القاعدة أكد عليها كل قادة جبهة التحرير بمناسبة أو بغير مناسبة، أمام مختلف المحافل الإقليمية والدولية وأكدت عليها جميع مواثيق الثورة من بيان أول نوفمبر 1954 إلى غاية قبول الفرنسيين لأمر الواقع[2].
تتميز الصحراء الجزائرية بموقع إستراتيجي هام، فامتدادها الواسع ومحاذاتها للكثير من البلدان والشعوب يمكن أي طامح أو طامع أو غاز من التغلغل في أعماق إفريقيا ومن ثمة بسط السيطرة عليها، كما أن باطن هذه الصحراء يزخر بالكثير من الثروات والمعادن والكنوز النفيسة.[3]
وإذا كانت فرنسا تقدر،ومنذ استكمال احتلالها للجزائر، الأهمية القصوى لموقع الصحراء،الذي مكنها فعلا من التوغل داخل القارة السمراء وبث سيطرتها على الكثير من بلدانها، فإن تقديرها للأهمية الاقتصادية التي تحضى بها الصحراء لم تظهر إلا مع بداية الخمسينات من القرن العشرين وبالضبط بعد اكتشاف الغاز والبترول.
وللعلم فقد تم اكتشاف الغاز بداية في جبل برقة جنوب مدينة عين صالح سنة 1954، أما البترول فقد اكتشفت أول حقوله بمنطقة حاسي مسعود في شهر جانفي سنة 1956[4].
ظهور البترول والغاز في هذه الأثناء وتواصل السيطرة الفرنسية على الكثير من البلدان الإفريقية وبداية تبلور فكرة جعل الأراضي الصحراوية عموما والجزائرية خصوصا حقلا خصبا للتجارب الفرنسية الهيدروجينية منها والنووية بعيدا عن الأنظار أو جلبا للانتباه، كل هذه المعطيات،جعلت من الاحتلال الفرنسي يرفض التفاوض مع الثورة التحريرية فيما يخص مستقبل الصحراء.

---

[1] عبد الرزاق بوحارة، منابع التحرير، ترجمة صالح عبد النوري، دار القصبة للنشر، الجزائر 2005، ص 200
[2] لزهر بديدة، الصحراء الجزائرية في سياسة الجنرال ديغول، مجلة البحوث والدراسات، العدد 5، جويلية 2007، ص 140
[3] حول الأهمية الاستراتيجية لصحراء الجزائر، أنظر الجنرال ديغول، مصدر سابق، ص ص 50.49
[4] لزهر بديدة، مرجع سابق، ص 140

وأمام هذه المعطيات، قررت الحكومة الفرنسية بقيادة الجنرال شارل ديغول ستة 1958، رفع نسبة الاعتمادات المخصصة للبحث والتنقيب عن البترول والغاز في صحراء الجزائر إلى حدود الثمانين (80) مليار فرنك فرنسي قديم على أن ترفع هذه النسبة في 1959 إلى حدود مائة وأربعين(140) مليار فرنك فرنسي قديم.
ولكي تستفيد فرنسا مما تدره الصحراء الجزائرية وتحافظ عليها بأي شكل، ومن أجل إيجاد العداوة والخصومة للثورة الجزائرية من غير الفرنسيين، قرر شارل ديغول، إبرام عقود بحث وتنقيب مع العديد من الشركات المتعددة الجنسية التي يشكا أصحابها جماعات ضاغطة وصانعة للقرار السياسي في بلدانها ومن ثمة جر هذه الدول إلى الدخول في مواجهة مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .
وعلى هذا الأساس منح في جانفي 1959 لشركة الولايات المتحدة الأمريكية وهي "بترول نيوجيرزي" حق التنقيب عن البترول في الصحراء وهذا يعني أن المصالح الاقتصادية الأمريكية متواجدة على أرض الجزائر وبالتالي،أي تهديد لهذه المصالح أو عرقلة لها يعني تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية وهوالوضع الذي لا تقبله به هذه الدولة ومن ثمة يقع الصدام بينها وبين الثورة الجزائرية التي ستجد نفسها في صراع مباشر وفي غير صالحها مع أقوى دولة في العالم.[1]ومن أجل ذلك، قام الاحتلال بوضع مجموعة من المشاريع منها:

- المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية
- وزارة الصحراء التي أنشات بقرار من ملس الوزراء في جوان 1957 وعين على رأسها وزير وأول من قام بهذه المهمة ماكس لوجان.
- مشروع الجمهورية الصحراوية،حيث حاولت السلطة الاستعمارية إستخدام كل الأساليب الاغرائية لحقيق هذا المشروع وأبرزها: أنها قامت بتكليف والي عمالة الواحات حمزة بوبكر وممثلا لسكان الصحراء بزيارة إلى النيجر يوم 04 ديسمبر 1961 رفقة وزير الصحراء ماكس لوجان (Max Lejeune) ومحافظ الشرطة باليو والمحامي بياجي بهدف تأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة وحاول التحدث مع رئيس النيجر السيد حماني ديوري وإستمالته لتأييد المشروع، لكن الرئيس النيجري واجهه برفض صارم [2]وقال فيما قال له:" لن أعينك أبدا على خلق كيانا صحراويا"، كما حاولت السلطات الاستعمارية مساومة الحاج باي أخموخ لقبول مشروع الانفصال، حيث تلقى عرض من الجنرال ديغول وتضمن العرض منح الاستقلال لمنطقة التوارق التي كانت ستشمل منطقة الهقار حتى الحدود الليبية شرقا، بالإضافة إلى المناطق الشمالية الاهلة يالسكان التوارق لكل من مالي و النيجر.[3]

---

[1] حول الشركات المتعددة الجنسيات المتواجدة في الصحراء الجزائرية أثناء الثورة التحريرية وحجم إستثماراتها، أنظر:
Hartmut Elsenhans, op cit, p 289

[2]جريدة المجاهد، الجزء الرابع، العدد93، سنة 10 أفريل 1961، ص 24 / محمد مبارك كديده ، إستراتيجية جبهة التحرير الوطني في مناطق أقصى الجنوب الجزائري وعلاقتها بالدعم الإفريقي للثورة الجزائرية (1962.1956)، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 07، ب- ت ، ص ص ، 353.352

[3] رضوان شافو، دور الجبهة الجنوبية المالية النيجرية في الثورة الجزائرية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 2، العدد 2، تاريخ النشر 2012.12.31، ص 12

وتلقى الحاج باي أخموخ، عرض ثاني له في الموضوع خلال زيارته لباريس على رأس وفد من التوارق بدعوة من الجنرال ديغول لحضور إحتفالات العيد الوطني الفرنسي في 14 جويلية 1960 وبعد متابعة الوفد للعرض العسكري، إستقبل من طرف الوزير الأول "ميشال دوبري" الذي عرض عليه بلهجة تجمع بين المساومة والتهديد، مقترحا فصل الصحراء على الجزائر وتنصب الحاج باي أخموخ سلطانا على الهقار، فما كان من هذا الاخير إلا الإجابة التالية: " قد لا أطالب باستقلال الجزائر ولكن ما أطلب به هو عدم الاستقلال عن الجزائر"، وفي نفس السنة زار الوزير الأول ميشال دوبري منطقة تمنغست وأحضر معه توارق التشاد ومالي والنيجر حيث جمعهم بالحاج باي أخموخ لمدة أسبوع بفندق تنهينان وعرض على أخموخ أن يكون سلطانا على الصحراء فرفض هذا الاخير. [1]

وسعى الجنرال ديغول من خلال هذه الإستراتيجية الاحتوائية،تعقيد موقف جبهة التحرير الوطني وجعلها أما مأزق حقيقي، يضعف من موقفها التفاوضي ولن تجد من وسيلة أمامها غير الرضوخ للأمر الواقع والقبول بالشروط الفرنسية، إلا أن قيادة الثورة تنبهت لمكائد ديغول وعملت علة وضع إستراتيجية عملية لمواجهة هذه المخططات.[2]

- **إعادة إحياء الجبهة الليبية:**

إن الحاجة كانت ماسة لإحياء جبهات حدودية تدعم الثورة، بعد أن أصبحت الصحراء محور القضية الجزائرية وأصبح وجود الجيش بالقرب من النقاط الحساسة فيها أي حقول البترول ورقة لابد من الحصول عليها وإستغلالها سياسيا وعسكريا[3] ولهذا قررت قيادة الأركان إقامة جبهتين صحراويتين مهمتين، الأولى في الجنوب التونسي على الحدود التونسية الجزائرية الليبية والثانية في الجنوب الليبي تمتد من غدامس إلى غاط، وقد عرفت مناطق الحدود الليبية الجزائرية منذ عام 1959، تمركزا واسعا لوحدات جيش التحرير الوطني، إذ كان الاهتمام آنذاك منصبا على دعم قدرات مجاهدي الصحراء وتزويدهم بالأسلحة والمؤونة ومواجهة مخططات فصل الصحراء[4].

وقد قررت قيادة هيئة الأركان العامة في مطلع سنة 1960 فتح جبهة لجيش التحرير الوطني بالجنوب التونسي بقيادة المجاهد محمود قنز، تنشط بمناطق الحدود الجزائرية الليبية التونسية وتدعم قواعد جيش التحرير في المنطقة الشمالية التي تمتد من عين أمناس إلى وادي السوف، كما قررت فتح جبهة أخرى على

---

[1] رضوان شافو، دور الجبهة الجنوبية المالية النيجرية في الثورة الجزائرية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 2، العدد 2، تاريخ النشر 2012.12.31، ص 14 / أنظر كذلك عبد الحميد زوزو،المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2005، ص 28

[2] لزهر بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 200

[3]شهادة الرائد فرحات حميدة الطيب زكرياء عن نضاله في الولاية الخامسة والأولى والسادسة وبالحدود الليبية والمالية، في: عبد الحميد زوزو، وثائق أرشيفية عن حرب التحرير الجزائرية ومقدمة في كتابة تاريخ الثورة، دار الأمل، تيزي وزو 2018، ص 378

[4]برقية مرسلة من الضابط أحمد طالبي، قائد المنطقة 3 في الولاية السادسة إلى قيادة الحدود الليبية لجيش التحرير الوطني سنة 1959 يثني فيها على نجاح مهمة ربط الاتصال بمنطقته ويطلب تزويده بالاحتياجات من الأسلحة والذخيرة ، محفوظات شخصية، في عبد الله مقلاتي، جبهة جيش التحرير الجزائري بالحدود الليبية ومعركة ايسين في أكتوبر 1957- عنوان تضامن ليبي جزائري- مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 2، العدد 1، 2011.12.31، ص 13

الحدود الليبية الجزائرية تتمركز في المنطقة الممتدة من غدامس إلى غاط وكان مقررا لها أن تحي من جديد جبهة الثورة بمناطق التاسيلي، إنطلاقا من جانت وأن تدعم بالموازاة مع جبهة مالي النيجر، حضور الثورة بأقصى الصحراء الجزائرية.[1]

لقد أوكلت هيئة الأركان العامة مهمة التحضير لإنشاء هذه الجبهة إلى الرائد الطيب فرحات الذي إختار أن يكون مقر الجبهة قرب منطقة الحمادة الحمراء[2] التي تتواجد بها الصخور التي تسمح بالتستر والدفاع وحددت مهمة الجبهة في النقاط التالية:

- تمركز وحدات جيش التحرير الوطني بالقرب من الحقول البترولية ومنها حقل إيجلي لتهديد الشركات البترولية.
- إمداد مناطق الصحراء الجزائرية بالوحدات العسكرية و الذخيرة الحربية والاستعداد للدخول بقوة في معركة الصحراء.
- نشر خلايا الثورة وتجنيد الشباب وتوزيع وحدات جيش التحرير على مناطق الحدود الإستراتيجية [3].

وقد استغرقت التحضيرات ما يقارب السنة لتنطلق وحدات جيش التحرير في شن عمليات عسكرية على الشريط الحدودي ونظمت نفسها في قسمين رئيسيين هما:

. القسم الشمالي: يضم عين أميناس والوادي.

. القشم الجنوبي: يضم منطقة جانت

وبعد إستكمال التحضيرات، نفذت الجبهة بدء من جانفي 1961 عدة عمليات عسكرية، أقلقت هاجس المسستعمر الذي لم يكن يصدق بوصول قوات جيش التحرير الوطني إلى هذه المنطقة الصحراوية[4].

وقد أجرت قيادة الجبهة مباحثات مع السلطات الليبية، أفضت بالسماح بإنشاء مراكز للجيش بناحية غدامس و غاط وذلك شريطة أن تعتمد الأراضي الليبية كمنطلق للتعبئة والتجنيد وألا تنطلق منها العمليات العسكرية، كما نظمت هذه الجبهة طريق الاتصالات لتمرير الأسلحة والذخيرة إلى الولاية السادسة وارسلت بنجاح عدة شحنات وهذا ما تشيد بها بعض مراسلات قائد الولاية السادسة مع قيادة الحدود الليبية لجيش التحرير الوطني [5].

ويبدو أن هذه المهمة، أعطيت لها كل الأولوية بحكم أهمية الحدود الليبية الجزائرية كمنفذ أساسي يدعم قدرات الثورة التحريرية، إذ يوضح العقيد محمد شعباني في رسالة موجهة إلى قيادة الحدود الليبية، أن طرق الإمداد ووسائله المنتهجة، نجحت

---

[1] محمد حربي، مصدر سابق، ص 349

[2] الحمادة الحمراء، هي هضاب صخرية متوسطة الطول توجد غرب ليبيا ، في الصحراء الكبرى الليبية ومن بلداتها، غدامس، درج، عوينات، مزدة وغيرها، www.aa.com.tr, 12 Mars 2018, vu le 14.avril 2021.

[3] منظمة المجاهدين لولاية وادي السوف، نقرير حول دور منطقة وادي السوف في الثورة التحريرية، عام 1986، ص 6

[4] Mohammed Guentari, organisation politico- administrative et militaire da la révolution algérienne de 1954 à 1962, vol 2, OPU, Alger 1994, p 815

[5] مراسلتين من قائد الولاية السادسة، العقيد محمد شعباني إلى قيادة الحدود الليبية، مؤرخة في 1961.01.29، والثانية في 05 1961.11في، عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 14

فـي إيصـال كميـات الأسـلحة والـذخيرة الحربيـة إلـى الصـحراء واقتـرح عليهـا إنشـاء طرق أخرى لإمداد وتزويد الثورة بكميات أخرى من الذخيرة الحربية [1].
وهكـذا، تأكـدت أهميـة تواجـد جبهـة الحـدود الليبيـة فـي إمـداد الثـورة الجزائريـة بالأسـلحة والفـرق العسـكرية وفـي إنشـاء النظـام الثـوري داخـل التجمعـات السـكانية الحدوديـة وخاصـة فـي منـاطق البـدو والرحـل وتـوارق التاسـيلي حيـث عـاد النظـام مـن جديـد إلـى جانـت عبـر غـاط [2]وألتحـق كثيـر مـن الشـباب بـالثورة. ولاشـك أن الـدعم الـذي قدمتـه هـذه الجبهـة جـاء فـي حينـه حيـث اشـتدت معركـة الصـحراء وكانـت جبهـة التحريـر الـوطني بحاجـة إلـى تأكيـد نفوذهـا وقوتـه، وقـد تضـافرت جهـود جبهـات الحـدود الليبيـة والماليـة لمـؤازرة الولايـة السادسـة التـي تضـاعف نشـاطها العسـكري وأصبحت تهدد التواجد الفرنسي في المناطق الصحراوية.[3]

- **تأسيس الجبهة المالية النيجرية:**

إن تأسـيس الجبهـة الجنوبيـة الماليـة النيجريـة،لم يكـن اعتباطيـا وإنمـا جـاء نتيجـة التطـورات المتسـارعة التـي عرفتهـا المنطقـة الصـحراوية نتيجـة السياسـة التـي إنتهجتهـا فرنسـا الاسـتعمارية، وعليـه عملـت الحكومـة المؤقتـة علـى الاتصـال بممثليهـا فـي الـدول الإفريقيـة الحليفـة للجزائـر وفـي مقـدمتهم فرانتـز فانون،(ممثـل الحكومـة الجزائريـة بغانـا) وطلبـت مـنهم جمـع المعلومـات الكافيـة لتجسـيد مشـروع تأسـيس جبهـة فـي أقصـى الجنـوب الجزائـري، كمـا نسـقت اتصـالاتها مـع الـرئيس الغينـي سـيكوتوري والـرئيس المـالي مـودي بوكايتـا، وقـد أدى الطبيـب و المناضـل فرانتـز فـانون دورا بـارزا فـي إقنـاع مختلـف قـادة الـدول الإفريقيـة وخصوصـا النيجـر ومـالي بدعم المشروع وهذه ما تؤكده شهادة المجاهد الرائد الطيب فرحات في قوله:
((أعبـر عـن اعترافـي بفضـل الـدكتور فـانون فـي نجاحـه فـي المهمـة الاسـتطلاعية،فقد فـتح لـي كـل الأبـواب بمـا كـان يحظـى بـه لـدى الأفارقـة مـن إعجـاب وتبجيـل، كمـا كـان هـو نفسـه نموذجـا نـادرا للمناضـل الثـائر ينطـق باسـم الجزائـر وإفريقيـا، فيهـز سـامعه هزا وتحس أن روح الإنسانية المعذبة الثائرة كلها تتقمصه وتنطق بلسانه.))[4]

- **الدكتور فرانتز فانون والثورة التحريرية الكبرى**

إن عقليـة السـيطرة والهيمنـة التـي فرضـها الاسـتعمار الغربـي علـى بلـدان الشـعوب الضـعيفة التـي مزقتهـا الحـروب والصـراعات عبـر التـاريخ،هي نقطـة سـوداء ومظلمـة فـي ذاكـرة الوجـود الإنسـاني الحـديث، حيـث مورسـت كـل أنـواع القهـر والاسـتغلال والتـدمير، فجـاءت هـذه الفلسـفة الاسـتعمارية بطابعهـا العنيـف والهمجـي لتقـوم أولا علـى غـزو أرض مسـتعمرها بحجـة نقلـه مـن حالـة التخلـف والانحطـاط إلـى مرحلـة الحداثـة والتقـدم ولتقـوم ثانيـة علـى محـو هويتـه بتـدنيس معتقـده وتغريـب ثقافتـه واسـتلاب شخصـيته ومقوماتـه، مثـال علـى ذلـك الوجـود الاسـتعماري الفرنسـي بـالجزائر الـذي طبـق هـذه السياسـة وتفـنن فـي عمليـة القتـل والتنكيـل والتهجيـر

---

[1] . عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 14

[2] Charles Renaud Patrick, Les combats sahariens, ED Grancher, Paris 1993, p180

[3] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 15

[4] الطيب فرحات، مذكرات غير منشورة، ص 138، في رضوان شافو، مرجع سابق، ص 14 / شهادة الرائد فرحات حميدة الطيب زكرياء، مصدر سابق

والاستعباد، لكن هذا الوضع الاستعماري واجه العديد من الثورات والمقاومات الشعبية عبر كامل التراب الوطني إلى غاية الفاتح من نوفمبر1954.[1]
هذا التاريخ الذي أعلن شعبها فيه ثورة وطنية شاملة ضد الاستعمار الفرنسي من أجل حريته وسيادته، حيث حظيت هذه الثورة التحريرية بمباركة كل إنسان متحضر منددد بالظلم، فالضمير الإنساني كان دائما طرفا فاعلا في مثل هذه الصراعات، عندما ينحاز إلى صف المستضعف والمحروم من حريته وحقه في الكرامة، لذلك يسجل التاريخ مواقف العديد من المفكرين والفلاسفة والنخبة المثقفة الذين وقفوا بجانب الشعب الجزائري ونضاله ضد فرنسا الاستعمارية.
وحتى المثقفين الفرنسيين منهم من أيد الثورة الجزائرية وحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال ووقف ضد سياسة بلاده خصوصا الفئة المنتمية لليسار التي التزمت بمبادئها الإنسانية ومن أشهر هؤلاء النخبة وأثقلهم مكانة في الساحة الفرنسية العالمية، نجد جان بول سارتر وفرانسيس جونسون وفرانتز فانون، هذا الأخير الذي ترك بصمة كبيرة ومضيئة في تاريخ الثورة الجزائرية.[2]

- **مولده ومساره الدراسي والنضالي:**

ولد الطبيب والمناضل من أجل القضية الوطنية، فرانتز فانون في العشرين من شهر جويلية 1925 في جزيرة المارتينيك التابعة لمجموعة جزر الانتيل أو كما يطلق عليها "جزرالكرايب" الواقعة بين بحر الكرايب والمحيط الأطلسي وخليج المكسيك،وهي إحدى المستعمرات الفرنسية، عانت الجزيرة من التخلف والفقر والحرمان وسيطرة رجال الكاثوليك الذين وضعوا أنفسهم في خدمة المحتل الفرنسي وكانوا لا يسمحون لأي تطور أو وعي جديد بالظهور[3].
في وسط هذه البيئة الاجتماعية، نشا فرانتز فانون وسط عائلة ميسورة الحال، تابع دراسته الابتدائية بمسقط رأسه ولما جاءت الحرب العالمية الثانية، إنتقل إلى ثانوية شولشير حيث إلتقى بأستاذ الفلسفة، إيميه سيزار(Aimé Cesaire) الذي تأثر به تأثرا بالغا.[4]
شارك فرانتز فانون، كأقرانه من شباب الانتيل في الحرب العالمية الثانية إلى جانب فرنسا الحرة بقيادة الجنرال ديغول، فكانت مشاركته تعبيرا عن رفضه للعنصرية النازية وإستجابة لنداء ضميره بوصفه فرنسيا ومدافعا عن الحق والكرامة الإنسانية في أي ظرف مهما كان وكان تطوعه كذلك ضمن القوات

---

[1] عماد الدين طهيري،الكولونيالية وخطاب التحرر في فلسفة فرانز فانون،مجلة منيرفا، المجلد 03، العدد 06،تاريخ النشر حوان 2017، ص 59
[2] المرجع نفسه
[3] Alice Cherki, Frantz Fanon, Portrait, édition du Seuil, Paris, 2000, p 22
[4] إيميه سيزار، من مواليد 1913 شمال جزية المارتينيك، أحد أهم الحركة السريالية وهو أحد مؤسسي الحركة الزنوجية، مناضل في الحزب الشيوعي من منتصف الثلاثينات إلى غاية 1956 وصاحب حزب التقدم الماتينيكي الذي أنشأ في 22 مارس 1958.
Voir: Christine Chaulet Achour, Le flamboyant et le guerrier Silex Aime Césaire et Frantz Fanon. www.christine achour .net, consulte le 13.01.2021

الفرنسية أول احتكاك له بإفريقيا،إذ مر بمدينة قرصيف المغربية ووهران وبجاية بالجزائر[1].
لقد انتهت الحرب واحتك فانون من خلالها عن قرب بوطنه الأم إفريقيا وإن كانت الفرصة لم تسمح له بالتعمق كثيرا في معرفة ما يدور بداخل تلك القارة.
وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية عاد إلى جزيرته المارتينيك واستأنف دراسته وتحصل على شهادة البكالوريا، ليتابع مسيرته العلمية لدراسة الطب في جامعة ليون، فاهتم كثيرا بعلم النفس التحليلي والأدب، كما تابع دروسا على علم الأجناس ودرس علاوة على ذلك الفلسفة أيضا،ولقد كان فانون في هذه المرحلة يجمع بين جدلية هيغل واشتراكية ماركس وفلسفة نيتشه ووجودية سارتر الذي كان يحبه حبا ليس له حدود[2]، كما كان على إطلاع واسع بالثقافة الأوروبية والتحق في هذه الفترة بجماعات المثقفين من اليسار الذين كان يجمعهم العديد من الدوائر الفكرية والثقافية.[3]
وإبتداءا من السنة الرابعة طب، بدأ اهتمام فانون بطب الأمراض العقلية، واستطاع في التاسع والعشرين(29) من نوفمبر1951 أن يناقش أطروحته حول الاضطرابات العقلية وأثرها على النخاع الشوكي والمخيخ وبعد ذلك أصبح طبيبا مختصا في الأمراض العقلية وقد لعب هذا التخصص العلمي دورا في نضاله السياسي المستقبلي إلى جانب الشعوب المستعمرة .[4]
وفي سنة 1952،أبدع فانون إبداعا غير مسبوق،عندما ألف كتابه " بشرة سوداء، أقنعة بيضاء" (Peau Noir- Masque Blancs) ويعد هذا الكتاب منعطفا حاسما في إتجاهاته الفكرية الثورية، لأنه طرح مواضيع حساسة، كانت مثيرة للدول الاستعمارية التي تحاول تأبيد سيطرتها على شعوب المستعمرات خاصة وأنه تحدث كثيرا عن معاناة السود، كما طرح فكرة العنصرية وعالجها من منطق سوسيولوجي سياسي واعتمد على تجربته الشخصية لتحليل الوضع القائم.
لقد تحدث عن كل شيء،عن السياسة والاقتصاد واللغة والثقافة وكل القيم التي تؤثر على الفرد ويؤثر بها في الحياة.[5]
التحق فانون بالمستشفى الأمراض العقلية"جونفيل" في البليدة في الثاني والعشرين من أكتوبر 1953 وهنا كانت بدايته مع القضية الجزائرية، خاصة وان منطقة البليدة التي عين طبيبا فيها، كانت معقلا حساسا مهما من مراكز الحركة الوطنية.
وبعد عام واحد من التحاقه بالجزائر، اندلعت الثورة التحريرية ولم يكن فانون يعلم شيئا عن ذلك البركان الذي هز أركان الاستعمار، وأصبح فانون يتابع أخبارها من

---

[1] Benjamin Stora, La vie de Frantz Fanon et la guerre d'indépendance Algérienne, acte du collogue fanon, université Paris7, février 2008, in , www.CSPR.UNIV-paris Diderot, frantz fanon.htm. Consulte le 13.01.2021
[2] ibid
[3] Philippe Lucas, Sociologie de Frantz Fanon, Anthropologie de la libération, SNED, Alger 1971, p 218
[4] ibid
[5] Nouara Hocine, Les intellectuelles Algériens (Mythe Mouvance et Anamorphose), éditons Dahleb
Alger 2005, p 203

خلال الصحف الاستعمارية والأهلية وبدأت تتأكد لديه حقيقة الثورة الجزائرية منذ أن لاحظ تزايد عدد المرضى في المستشفى الذي كان يشرف على أحد مصالحه.
وهكذا استقبل فانون الثورة التحريرية بالكثير من التأييد والتشجيع وكان يتابع باستمرار وبشغف كبير تحركات جبهة التحرير الوطني ولكنه لم يكن قادرا على الاتصال بمسؤولي الثورة، لان ذلك لم يكن يسيرا وحتى المسؤولين أنفسهم كانوا ما يزالون مجهولين نوعا ما، ولكنه تمكن شيئا فشيئا ممن الاتصال بقيادة أركان جيش التحرير في ولاية الجزائر 1955، بعدما توسعت علاقاته وزادت مساعداته للجرحى والمرضى الذين كانوا يرسلون إليه وتوطدت علاقته بالثورة بعد التقائه بعبان رمضان بواسطة الطبيب والمناضل من أجل القضية الوطنية، "بيار شولي" وهما اللذان كانا يلتقيان فكريا،وأصبحت المصلحة التي يترأسها وجهة المناضلين والمناضلات المطاردين من الإدارة الاستعمارية.[1]
وهكذا توطدت علاقة هذا المناضل بالثورة التحريرية وفي أواخر 1956،
قرر الاستقالة من مستشفى البليدة بعد الكثير من العقبات التي وضعتها إدارة الاحتلال في طريقه خاصة بعد أن اكتشف ميله للأهالي المسلمين الجزائريين وتأييده للثورة وكذا تأثره بالممارسات الاستعمارية الوحشية ضد الجزائريين التي لم يكن قادرا على تحملها أو تغييرها على أرض الواقع، وبالفعل غادر الجزائر متوجها إلى تونس سنة 1957 وانضم إلى جريدة المجاهد وأصبح واحدا من أبرز محرري المقالات السياسية.
كما عمل فانون في هذه الفترة مدرسا للجنود في مراكز الثورة، مما وطد علاقته بمسؤولي جبهة التحرير الوطني المقيمين في تونس وبعد 1957 عين ناطقا رسميا لجبهة التحرير الوطني وبدأ بتأليف كتابه " الثورة الجزائرية في عامها الخامس" حاول من خلاله دراسة تأثير الاستعمار على المجتمع الجزائري كما ركز فيه عن دور المرأة ودورها في الحفاظ على الهوية الوطنية.[2]
وكنتيجة لنضاله في صفوف الثورة التحريرية، عينته الحكومة المؤقتة سفيرا للجزائر في أكرا، عاصمة غانا سنة 1960، وقد رسم فانون لنفسه في هذه الفترة مجموعة من الأهداف، لعل أهمها تنشيط إفريقيا والمساعدة على تنظيمها وتوحيدها وراء المبادئ الثورية والإسهام في الحركة النضالية للقارة من خلال مشاركته في العديد من المؤتمرات المرتبطة بقضاياها، لعل أهمها الندوة الأولى لاتحاد الشعوب الإفريقية، كما شارك في الندوة حول السلم والأمن في إفريقيا التي انعقدت في أكرا ما بين 07 -10 افريل 1960 وفي ندوة الشبيبة الإفريقية في جويلية من نفس السنة، والجدير بالذكر، أن مشاركته في جميع الندوات الرسمية، كانت بصفته ممثلا دبلوماسيا لجبهة التحرير الوطني ومن خلال احتكاكه بالقارة عن قرب، توصل فانون إلى قناعة حقيقية بضرورة لم شمل القارة الإفريقية والبحث عن الوحدة الفعلية، فكتب في هذا الصدد مقالا بعنوان" الوحدة والتضامن الفعال

[1] محمد شرقي، المجتمع الجزائري في تصور فرانتز فانون(1953.1961)، قسنطينة 2008، ص 182
[2]Redha Malek, L'Algérie a Evian, histoire des négociations secrètes (1956.1962) édition Dahleb, Alger, 1995, p73

شرط تحرير إفريقيا" نشر في العدد الثامن والخمسين من جريدة المجاهد الصادرة في 05 جانفي 1960.[1]
وبعد كل تلك الجهود في القارة الإفريقية، عاد إلى تونس في نهاية شهر ديسمبر 1960 وقد أصيب بمرض سرطان الدم، فأرسلته جبهة التحرير الوطني إلى موسكو للعلاج في منصف جانفي 1961 وبعد ما عاد من هناك، طلب الالتحاق بالجبل حتى يكون موته معنى، لكن رغبته قوبلت بالرفض خوفا على صحته.
لقد كان فانون يريد النضال من أجل الجزائر حتى النهاية ويردد:" الجزائر يجب أن لا تسقط أبدا."، وعلى الرغم من ظروفه الصحية، عمل على إعطاء دروس لجيش التحرير المرابط على الحدود الجزائرية التونسية في قاعدة "غارديماو" وبدأ في تأليف كتابه الجديد " معذبو الأرض" (Les damnés de la terre) والذي تم نشره قبل وفاته بأيام [2].
وفي خريف 1961 تدهورت صحته وبدأ يعاني، فاضطر أخيرا قبول الذهاب للعلاج إلى الولايات المتحدة الأمريكية ولكن المرض تمكن منه فتوفي في السادس من ديسمبر 1961 في ولاية ماريلاند في عيادة بالقرب من واشنطن، وتم نقل جثمانه إلى مقبرة الشهداء بعين الكرمة ولاية الطارف وبذلك تحققت وصيته لانه طلب من الرفاق أن يدفنوه إذا مات في أرض الجزائر.[3]
إن فرانتز فانون، رجل ثوري تجاوز هويته الأولى التي ضاقت به إلى هوية أوسع تمتد نحو العالمية، إذ انتقل من جزيرته الصغيرة المارتينيك إلى الجزائر، من أمريكا الوسطى إلى القارة الإفريقية، من حياة الهدوء والاستقرار الى حياة الكفاح والنضال والبحث عن الكرامة الإنسانية.
إن الصرخة القانونية بعنفها وعنفوانها، ببعدها الثوري والفلسفي، بنفسيتها التي ترفض المهادنة وأنصاف الحلول،ما هي إن نتاج لغطرسة الرجل الابيض وبطشه بمخلوقات الأرض بكل أشكالها وأنواعها، فكرس حياته محرضا الشعوب المستضعفة على إستئصال هذه الأنظمة الاستعمارية الاستبدادية،إن الرجل الأبيض هو من خلق فانون.[4]
وفي خطوة ثانية شكلت الحكومة المؤقتة بعثة إستطلاعية في بداية عام 1960 برئاسة فرانتز فانون ومعه الطيب فرحات وبن سباق أحمد التارقي و صدار السنوسي وأبو الفتح(بوزيد) وسي العربي وسي علي وقد شملت المهمة الاستطلاعية، مالي وغينيا وليبيريا والشمال الغربي لموريطانيا، وبعد معاينة المنطقة والوقوف على جغرافيتها وإمكانياتها السياسية والعسكرية حيث دون تقرير مفصل عن الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، سلم لهيئة الأركان العامة في 25 ديسمبر 1960، رجع به الرائد زكرياء إلى تونس وقد تضمن التقرير خطوط الاتصال بين مالي والجزائر والعلاقات الدينية والقبلية والعائلية ومعلومات عن

---

[1] جريد المجاهد، العدد 58، / 05 جانفي 1960
[2] عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر والثورة الجزائرية ، مصر، ب ت ، ص 158
[3] عبد الكريم حساني، الاستعمار جريمة ضد الإنسانية، الملتقى الوطني الثالث لفرانتز فانون ، مديرية الثقافة لولاية الطارف ، 30.31 ماي 2006، مطبعة المعارف، عنابة 2006، ص 97
[4] ديفيد كوت، فرانز فانون، نقله إلى العربية، عدنان كيالي، مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة 2017، ص 08

التجـار الجزائـريين الـذين يتنقلـون عبـر الحـدود مـن ناحيـة تيـدكلت وأدرار، هـذا بالإضـافة إلـى موقـف السـلطات الماليـة والظـروف العامـة للتمـوين والمنـاطق التـي تصـلح كمراكـز للعمـل داخـل التـراب الـوطني والمـالي، ويـذكر المجاهـد احمـد بـن سـباق أن البعثـة الجزائريـة نزلـت فـي ضـيافة الـرئيس المـالي ولقيـت الترحـاب الحـار وقد أمر وزير دفاعه بنقل الوفد إلى منطقتي قاو وكيدال[1].

وعلـى ضـوء هـذا التقريـر، قـررت قيـادة الأركـان بقيـادة العقيـد هـواري بومـدين، فـتح جبهـة الجنـوب علـى الحـدود الماليـة النيجريـة ووضـعت كـل الإمكانيـات والترتيبـات لإنجـاح مهامها،وخاصـة مـا يتعلـق بخطـة العمـل ومهـام الجبهـة وتسـليحها وعلاقاتهـا بالدولتين المضيفتين.

ونظـرا لأهميـة الاتصـالات اللاسـلكية فـي التنسـيق والاتصـال بـين هـذه المنـاطق النائيـة وقيـادة الثـورة فـي تـونس، أقيمـت شـبكة اتصـالات للـربط بـين الممثليـات الدبلوماسـية الجزائريـة فـي كونـاكري وبامـاكو وأكـرا وبـين قيـادة الجبهـة الجنوبيـة، وأدت المحطـات الرئيسـية للاتصـالات فـي كيـدال وتسـاليت وغـاو دورا أساسـيا فـي تفعيـل مهمـة الجبهـة الجنوبيـة، كمـا أن افتتـاح الخـط الجـوي الـذي يـربط الربـاط بباماكو تزامنا مع فتح الجبهة الجنوبية،أسهم في تنسيق الاتصالات وإيصال العتاد[2].

وقـد أرسـلت للإشـراف علـى إنشـاء الجبهـة الجنوبيـة، ضـمت ممثلـين عـن قيـادة الأركـان العامة:عبـد العزيـز بوتفليقـة وقايـد أحمـد وممثلـي الحكومـة المؤقتـة عمـر أوصـديق وفرانتـز فـانون وضـباط مـن القاعـدة الشـرقية الـذين أطلـق سـراحهم:عبد الله ، أحمد درارية،العيساني شويشي إضافة إلى الطبيب بشير مفاك المدعو نورالدين[3].

وإسـتقرت القيـادة فـي مركـز" قـاو" وقـدمت لهـا السـلطات الماليـة كـل المسـاعدات الممكنـة وبعـد وقـت قصـير عـاد كـل مـن أحمـد قايـد وعمـر أوصـديق إلـى مهامهمـا في القيـادة العامـة للولايـة الخامسـة فـي وجـدة وتوزعـت المسـؤوليات ميـدانيا وفـق الشـكل التالي:

- عبـد العزيـز بوتفليقـة، المـدعو عبـد القـادر المـالي، قائـدا سياسـيا وعسـكريا للمنطقة
- عبد الله بلهوشات، عضو قيادة المنطقة مكلف بالشؤون العسكرية
- محمد شريف مساعدية، عضو قيادة المنطقة مكلف بالشؤون السياسية
- أحمد درارية، عضو قيادة المنطقة مكلق بالاتصالات والأخبار
- عيساني شويشي، عضو قيادة المنطقة مكلف بالتموين
- بشير نورالدين، عضو قيادة المنطقة مكلف بالصحة

وبعـد أشـهر التحـق عبـد العزيـز بوتفليقـة بقيـادة الأركـان العامـة، الـذي أصـبح مسـؤول الاتصـالات بـين القيـادة العليـا للثـورة والجبهـة الجنوبيـة وخلفـه نائبـه عبـد الله بلهوشـات في قيادة الجبهة.[4]

---

[1]انظر شهادة أحمد بن سباق، محفوظة في متحف التاريخ بأدرار، في دحمان تواتي، عبد الله مقلاتي، محفوظ رموم، دور إقليم توات خلال الثورة الجزائرية (1962.1956)، دار الشروق للطباعو والنشر والتوزيع، الجزائر 2009، ص 112

[2] Senoussi Saddar, ondes choc, édition Anep, Alger, 2002, p p 147.156

[3] سجنوا في قضية ما يسمى بمؤامرة لعموري سنة 1958،انظر عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 360

[4]Mohammed Guentari, op cit, p693

وقد عملت الجبهة على إرساء نظام جيش التحرير وجبهة التحرير بالمنطقة
وبعث نشاطها الثوري وبدأ العمل سريا بنشر التوعية السياسية وتجنيد الجزائريين المتواجدين بمالي وكذا الاهتمام بمسألة التموين والتسليح ثم تقرر الاتصال بالمناطق الصحراوية الجزائرية،فكلف عبد العزيز بوتفليقة المجاهد أقاسم حمادي بفتح الطريق بين قاوة وأدرار ومنها إلى بشار ووهران،وكلف المجاهد دقة محمد وبوعمامة عبد الرحمان بربط الاتصال بمنطقة تمنغست،وهكذا مهد الطريق أمام تنقل مسؤولي الجبهة الجنوبية إلى منطقة توات والهقار لبعث النشاط الثوري[1]
وقد عملت الجبهة الجنوبية منذ تأسيسها على مرحلتين وفقا للتقرير المقدم من طرف لجنة الاستطلاع وهما:
1- مرحلة التوعية السياسية وإقامة النظام لجيش التحرير الوطني،حيث تم إرساء العلاقات مع الماليين والجالية الجزائرية.
2- مرحلة التعبئة والتجنيد والتموين وإقامة القواعد العسكرية في منطقتي توات وتمنغست وقواعد خلفية في مالي والنيجر.
فعلى مستوى مالي،تم تشكيل خلايا تابعة للجبهة في كل من قاو وكيدال وأنافيس وتاساليت وتمبوكتو،أما في دولة النيجر فنجد مراكز نيامي أيرو وطاوا، وتجدر الإشارة إلى أن النشاط داخل الأراضي النيجرية كان محدودا بسبب قلة عدد الجالية الجزائرية هناك، بالإضافة إلى أن دولة النيجر انساقت وراء المشروع الفرنسي وانضمت إلى المنطقة المشتركة للمناطق الصحراوية، زيادة على ذلك أن النشاط بهذا البلد اقتصر على جمع التبرعات ونقل الأخبار ورصد تحركات العدو وإطلاع قيادة الثورة عليها [2].
وفي ميدان التسليح،أعدت قيادة الثورة خطة محكمة لإيصال الأسلحة إلى الجبهة الجنوبية،إذ اقتنت قيادة الثورة شحنة من الأسلحة تقدر بعشرين قنطارا من الأسلحة الخفيفة ونصف الثقيلة من تشيكوسلوفاكيا وذلك باسم دولة غينيا وتسلمتها الجبهة من الرئيس أحمد سيكوتوري لتنقل إلى مالي برا حيث شحنت هناك إلى قاو، وقد وزعت هذه الأسلحة على فرق جيش التحرير الوطني المشكلة من شباب منطقة توات، وقد حصر المجاهد محمد شريف مساعدية مرتكزات العمل في هذه المرحلة على تحقيق المهام التالية:
1- مهمة الاستعلامات وهي معرفة كل ما يتعلق بالعدو وتحركاته وأسلحته ونشاطه السياسي وذلك بقصد أخذ احتياطات مواجهته.
2- مهمة تأطير الجالية الجزائرية في مالي والنيجر والتي تتشكل من التجار والتوارق.
3- مهمة تجنيد الشباب وتدريبهم والتمركز في شكل كتائب وفصائل تنهض بمهام التدريب والتسليح[3].

---

[1] انظر شهادة أحمد بن سباق، محفوظة في متحف التاريخ بأدرار، مصدر سابق. / أنظر كذلك، شهادة الرائد عزالدين، في www.youtube–watchcfrwzjha.com , vu le 21.02.2021.

[2] محمد بن دلرة، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1952.1962)،رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر،جامعة الجزائر 1999.1998، ص 190

[3] شهادة المجاهد محمد شريف مساعدية، في، عبد السلام بوشارب، الهقار أمجد وأنجاد، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1995، ص 137

- **مراكز الجبهة الجنوبية ونشاطها**

إنطلاقا من مركز القيادة في منطقة "قاو"، تم فتح العديد من المراكز في شمال مالي والنيجر وبالقرب من الحدود الجزائرية، وذلك بالاتفاق مع سلطات البلدين الشقيقين،وأهم مراكز الثورة التحريرية، مركز كيدال، الذي استقرت به وحدات الجيش التحرير الوطني وباشرت فيه مهام التجنيد والتدريب وأقيمت مصالح الاتصالات والنقل والتسليح، وانطلاقا من مركز القيادة "قاو" تم فتح العديد من المراكز العسكرية ومن أهمها:

- **مركز أنتكو:** يشرف على التدريب والنقل، استقرت فيه الكتيبة الثانية ويقوده المجاهد بوحمعة بوسعيد
- **- مركز أنتدني**: يتولى الإشراف على المهام العسكرية والمدنية ويقوده أولاد الطالب وتنشط فيه الكتيبة الأولى
- **مركز تاسالبيت:** يقع على الحدود المالية الجزائرية على بعد 35 كلم من برج باجي مختا وهو موقع متقدم للتموين والاتصالات، استقرت فيه الكتيبة الثالثة ويشرف عليه المجاهد سي يحيى بوب.
- **مركز تاديني:** يقوم بمهام التموين والنقل في جنوب تمنغست ويتألف من جناح إدارة و سجن ومخزن ونذكر من بين مسؤوليه،المجاهد الحاج حمادي أقاسم و الحاج عبد القادر[1].

أما المراكز المدنية التي تشرف عليها لجان جبهة التحرير الوطني، فهي كثيرة ونذكر منها:

1. مركز كيدال:الذي يشرف عليه حمو زقزاق، مرموري محمد، مرموري عبد الصمد
2- مركز أقلهموم: ويشرف عليه احمد يخاف
3- مركز بورام: وعلى رأسه مولاي عبد الصمد
4- مركز تمبوكت: تحت مسؤولية عبد الرحمان النقلي

ويذكر المجاهد محمد مرموري،أن التنظيم المدني كان ينسق عمله مع قيادة الثورة والمراكز العسكرية بكيدال وأنه كلف بتسجيل جميع الجزائريين المتواحدين بمالي ووضع بطاقات خاصة تعرف نشاطهم وإمكانيات الاستفادة من خدماته، وقد أسهم الجزائريون المتواجدون بمالي والنيجر في ميدان التعبئة والنقل والاتصالات وكلف التجار المتنقلون بين أدرار ومالي بربط شبكة النقل والتموين والاتصال بين مراكز الجبهة الجنوبية ومناطق توات وتمنغست، كما أقيم خط دائم بين قاو وأدرار وبشار ووهران وأقيمت شبكة واسعة للتكفل بمهمة النقل، نذكر من عناصرها، كبوية عبد الرحمان، أقوجيل عبد القادر، علي مبارك، عمري عبد الله، رزوقي قادة، أقوجيل الطاهر...الخ [2]،وبذلك إحتضنت الجالية الجزائرية الثورة في المناطق

---

[1]شهادات لمجموعة من مجاهدي الجبهة الجنوبية مسجلة بأدرار يوم 2003.08.25 ومحفوظة بمتحف المجاهد بأدرار،في دحمان تواتي، عبد الله مقلاتي، محفوظ رموم، مرجع سابق، 117

[2]هادة المجاهد محمد مرموري، مسجلة بأدرار في 2003.08.25، محفوظة بمتحف الجاهد بأدرار، في دحمان تواتي، عبد الله مقلاتي، محفوظ رموم، مرجع سابق، ص 118

المالية النيجرية ووجدت فيه خير معين وبفضلهم تمكنت قيادة الثورة من تجنيد سكان الصحراء وبعثت فيهم الروح الثورية فهبوا للانخراط في نظامها المدني والعسكري.[1] كما تشير الشهادات والوثائق ان نظام جبهة التحرير الوطني، أعيد إحياؤه بأدرار منذ عام 1960 وذلك بفضل جهود مبعوثي قادة الجبهة الجنوبية، وقد لعب التجار المتنقلون بين أدرار ومالي دورا في تعميم النظام وتشكيل الخلايا والتنسيق بين مختلف أحهزة الثورة وإيصال المؤونة والسلاح.

وهكذا أنشئت الخلايا واللجان السياسية في مدينة أدرار وقصور توات وكانت تتشكل غالبا من أعيان القصور وعلمائها وتنهض بمهمة الدعاية ونشر الوعي الثوري بين سكان المنطقة وتحذيرهم من دسائس السياسة الفرنسية،كما تقوم بجمع الاشتراكات والتبرعات وإرسالها إلى القيادة بيقاو، كما تتكفل أيضا بالتجنيد والاستعلام[2]. وبذلك تمكنت الثورة من إرساء دعائمها في توات وتوحيد السكان وتجنيدهم وراء أهدافها التحررية، واعتمدت في ذلك على العلماء والوجهاء الذين نهضوا بمهمة المحافظ السياسي وحثوا على الجهاد وقد كانت دعوة الشيخ محمد بن الكبير لنصرة الثورة أثرها على السكان وانشئت في منطقة توات العديد من المراكز والخلايا المدنية ونذكر منها:

- مركز زاوية كنته:الحاج صديق عبد القاد/مركز أولاد انفال:الحاج محجوب
- مركز سالي: مولاي عبد الله السيحمو/مركز بودا المنصور: الحاج سالم
- مركزتسابيت: عائلة خضاوي/ مركز تمتطيط: عبد القادر بن أحمد ديدي
- مركز تيطاوين: العزاوي/مركز أنزجمير/ الحاج عبد الرحمان
- مركز أدغا: حمادي البركة/ مركز رقان: الحاج صالح
- مركز بني لو: الحاج عبد الله / مركز أولف: مولاي عبد الرحمان[3]

وهكذا أعدت منطقة توات لتحتضن الثورة وتساهم في دعم ومؤازرة الجبهة الجنوبة، بالرغم من ظروف المنطقة القاسية والرقابة الفرنسية المشددة،ومن العمليات العسكرية التي قامت بها هذه الجبهة:

1- الهجوم على المركز الحدودي الفرنسي برج لوبريور الذي سمي بعد الاستقلال ببرج باجي مختار.

2- الهجوم على مركز زواتين جنوب تمنغست

3- الهجوم على القاعدة العسكرية الفرنسية المكلفة بالتجارب النووية في رقان بولاية أدرار.

وعلى الرغم من مختلف المبادرات العسكرية التي قامت بها الجبهة الجنوبية، إلا أن الهدف الأساسي من إنشاء الجبهة هو تثبيت نظام جيش التحرير في المنطقة وتوعية السكان لمواجهة سياسة فصل الصحراء للجنرال ديغول وتشتيت القوات الفرنسية لفك الحصار على الولايات الداخلية[4].

---

[1] دحمان تواتي وأخرون، مرجع سابق، ص 119

[2] شهادة محمد ريف مساعدية، في مصدر سابق، ص 136

[3] أرشيف عائلتي السيد محو وديدي محمد، في دحمان تواتي، مرجع سابق، ص 120

[4] شهادة الرائد عز الدين، مصدر سابق / عبد الله مقلاتي، الجبهة الجنوبية لجيش التحرير الوطني بمالي، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر 2017، ص 76

الفصل الخامس
التسليح والتموين إبان الثورة التحريرية

1. دور القاعدة الشرقية في عملية التسليح
2. القاعدة الغربية ودورها في التسليح
3. القاعدة التونسية ودورها في التسليح
4. القاعدة الليبية ودورها في التسليح
5. عملية الإمداد على الجبهة البحرية
6. سياسة التمويل وطرق تهريب الأسلحة

يعتبر التسليح بمثابة الشريان الحيوي والرئيسي لجميع الثورات حيث يعبر عن إرادة الثوار في خوض غمار حرب واسعة النطاق ضد المستعمر، وعزمهم على إنتزاع النصر بالقوة.

ظلت فكرة العمل المسلح على رأس إهتمامات مجموعة من الرواد الوطنيين الأوائل النشطاء ضمن التيار الثوري الاستقلالي في الحركة الوطنية منذ بداية الحرب العالمية الثانية سنة1939 وما صاحبها من دعاية ألمانية لإثارة شعوب المستعمرات الفرنسية والانجليزية [1]،الأمر الذي دفع بالأسلوب الثوري إلى الانتقال من التصور النظري إلى العمل الميداني، رغم فشل المحاولات التي صبت في هذا الاتجاه،إلا أن الحرب كان لها الأثر الأكبر في بعث فكرة مشروع الخيار العسكري لتحقيق مطلب الاستقلال و شكلت مجازر 08 ماي 1945 نقطة تحول لدعاة هذا الاتجاه وإقتنع بعد ذلك الكثير من المناضلين بعقم النضال السياسي وضرورة إحداث قطيعة مع الماضي والتفكير بجدية في العمل العسكري[2].

ومما لا شك فيه أن مجازر 08 ماي 1945 أثرت بعمق على تطور فكرة الوطنية الجزائرية لدى الكثير من الجزائريين بشكل عام وعند المناضلين في صفوف الجناح الراديكالي في الحركة الوطنية، وأصبح العنف هو الرد الضروري على العنف الاستعماري، أما إحتمال المواجهة المسلحة، أصبح يفرض نفسه على المناضلين الثوريين بدءا من هذه الفترة، أخذ يتبلور شيئا فشيئا ولم يكن إنشاء التنظيم شبه العسكري الممثل في المنظمة الخاصة كذراع مسلح لحركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية سوى تعبيرا عن هذا التطور التاريخي[3].

إرتبط الخيار العسكري إرتباطا عضويا بموضوع التسليح والدعم اللوجيستيكي الذي أعتبر من أكبر المشاكل التي شغلت إهتمامات دعاة العمل الثوري، وقد إنصبت أهداف الكثير من المناضلين الثوريين النشطاء في الخلايا السرية لحزب الشعب الجزائري المنحل خلال هذه الفترة إلى الحصول على السلاح الفردي وتلقي التدريب العسكري.

---

[1] سادت عشية إندلاع الحرب العالمية الثانية سنة 1939، شعور كبير بالخيبة والاحباط في أوساط الشعب الجزائري، سواء لدى العامة أو لدى النخبة، لان حكومة الجبهة الشعبية التي قدمت وعودا كبيرة لهم لم تكن أحسن من سابقاتها على أرض الواقع ولم تف بوعدها، هذه الخيبة كانت أشد وقعا وأثرا ومرارة على مناضلي حزب الشعب وحتى لدى الاندماجيين، خصوصا بعد حملة القمع والمطاردة وحل الحزب – حرب الشعب الجزائري- الأمر الذي دفع ببعض المناضلين الراديكاليين في الحزب إلى التفكير في العمل المسلح ، وقد كان المناضل راجف بلقاسم أبرز دعاة الاحتكام إلى السلاح وقادته الغاية إلى الاتصال بالالمان بعد أن تم التشاور مع بعض المناضلين مثل حاج دحمان ومحمد ربوح.

رفض مصالي الحاج أي شكل من أشكال التعاون مع الالمان ومرد هذا الرفض إلى الاحتراس من وقوع الحزب فريسة الدعاية المغرضة من طرف الحكومة الفرنسية والحزب الشيوعي الفرنسي اللذين يتهمان حزب الشعب الجزائري بالعمالة لهتلر و التشهير بوجود تواطىء بين الحزب الشعب و الحركة النازية ويعني ذلك أيضا المزيد من تأزم وضعية السجناء وتسليم المناضلين لألة القمع.

ين يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 119

[2] الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية (1962.1954)، دار الأمة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر 2013، ص 23

[3] رغم أن النزوع إلى العمل العسكري يعود جذوره إلى الحرب العالمية الثانية، إلا أن مجازر 08 ماي 1945 عززت قناعة مناضلي حزب الشعب بشكل أكثر جدية لتحضير العمل المسلح، وفي هذاالسياق يمكن الإشارة إلى إجماع الكثير من المؤرخين والمهتمين بهذه المرحلة على أن مجازر 08 ماي 1945 هي نواة لتعبئة ثورية تفجرت في 01 نوفمبر 1954.

محمد الطيب العلوي، المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة 1954، الطبعة الأولى، دار البعث، قسنطينة 1985، ص 223

يبدو أن السمة البارزة خلال هذه الفترة الحاسمة (1939.1945) من تاريخ الجزائر، هي ظاهرة تنامي الرغبة في الحصول على السلاح وإمتلاكه أيضا، وقد وجدت الظاهرة ما يفسرها بعد التأكد والاقتناع بان السبب الأول في فشل المقاومات الشعبية التي قامت ضد الاستعمار طيلة القرن 19م هو نقص الأسلحة والذخيرة وفي هذا الإطار يذكر فرحات عباس في كتابه تشريح حرب، بأن جده الذي شارك في المعركة ضد الجنرال أورنو عام 1852،كثيرا ما كان يقول" لسنا نحن الذين انهزمنا ولكن بنادقنا هي التي لم تقو على مواجهة الأسلحة الفرنسية."[4]

تتفق المصادر التاريخية على أن تجارة الأسلحة خلال الحرب العالمية الثانية، عرفت نموا وانتشارا واسعا خصوصا بعد نزول الحلفاء بالجزائر في شهر نوفمبر 1942 ويذكر المناضل حسين أيت أحمد في مذكراته بأن الجزائريين تمكنوا خلال هذه الفترة من تشكيل مجموعات منظمة للهجوم على قوافل الحلفاء في المنطقة الواقعة بين الأخضرية والبويرة واستطاعت خلالها السطو على عربات القطار والاستيلاء على الصناديق الموجودة بداخلها وقد كانت في معظم الأحيان معبأة بالسلاح والذخيرة بالإضافة إلى السجائر والمصبرات[5].

وفي نفس السياق يذكر المناضل محمد يوسفي بان الأمر الذي شجع العديد من الجزائريين للاستحواذ على السلاح هو سهولة عملية الحصول عليه، حيث أن أسلحة الحلفاء وذخيرتهم كانت موزعة في أماكن كثيرة ووصل الأمر بالكثير من جنود الحلفاء أنفسهم إلى المشاركة أحيانا في عمليات تهريب الأسلحة لحساب الجزائريين طمعا في الربح المادي، وفي هذا الإطار يشير المكتب الثاني التابع للجيش الفرنسي في تقرير له بتاريخ 10 جويلية 1945،أنه تم القبض على مجموعة من الجنود الانجليز كانوا يقومون طوال السداسي الأول من سنة 1945 بنقل شحنات من السلاح إلى مدينة جميلة لصالح شبكة جزائرية على رأسها المدعو سجال عمر المقيم بجميلة [6].

ويمكن القول،أن الجو العام لذي تحكمت فيه ظروف نفسية واجتماعية جراء النتائج والآثار التي خلفتها السياسة الاستعمارية، كانت عاملا محفزا على التسلح في ظروف حالت دون تحقيق ذلك الطموح في أغلب الأحيان، ويشير المجاهد عمار قليل بأن عددا كبيرا من الجزائريين في القرى المداشر خلال هذه الفترة كانت بحوزتهم بنادق صيد وهي على نوعين،بنادق صيد يملك أصحابها رخصة منحتها السلطات الاستعمارية وسمحت لهم بحملها واستعمالها ونجد هؤلاء أغلبهم من الموالين للإدارة الفرنسية، أما النوع الثاني بنادق غير مرخصة اشتراها أصحابها دون علة السلطات الاستعمارية من مهربي وتجار الأسلحة ويمثل هؤلاء أغلبية الجزائريين المسلحين بهذا النوع من البنادق[7].

---

[4] Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre, l'aurore, Alger livres édition, Alger, 2011, p 61

[5] Hocine Ait Ahmed, Mémoire d'un combattant, L'esprit d'indépendance (1942.1952), édition Bouchaine, Alger, 1990, p 140

[6] مصطفى سعداوي، مرجع سابق، ص 174

[7] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ط1، درا البعث، قسنطينة 1991، ص 235

وتجدر الإشارة إلى أن نشاط تلك الشبكات التي تخصصت في عمليات تهريب الأسلحة والمتاجرة بها قد تمركز بشكل كبير بين فرنسا وسواحل الجزائر وقد تمكنت المصالح الفرنسية 1950 من تفكيك إحدى هذه الشبكات في ناحية بجاية التي كانت تهرب إليها بنادق الصيد، حيث تم خلال هذه العملية توقيف ما يقارب ستون(60) عنصرا من أعضاء الشبكة وحجز أكثر من 100 بندقية ومسدس.
ويذكر جون فوجور(Jean Vaujour)، رجل المخابرات الفرنسية، الذي كان يشرف على الأمن العسكري وحماية الحدود الجزائرية في تقرير له، بأن رجال قوافل الجنوب أصبحوا متخصصين في التهريب والمتاجرة بالسلاح وأن عملية التهريب الأسلحة كانت انطلاقا من المخازن القديمة للحرب العالمية الثانية في الجنوب التونسي وكذلك مصر التي تكلفت بتقديم الأسلحة للثوار، يضيف فوجور في تقريره بأن الواجهة البحرية للجزائر كانت هي الأخرى مهيئة لاستقبال الأسلحة وأصبحت مجالا حيويا لمهربيه، خصوصا وأن الساحل لم يكن محروسا بشكل كامل.[8]
إن أهم ما يميز الثورة الجزائرية عن بقية الثورات، كونها تسلحت ذاتيا خصوصا في المرحلة الأولى حيث أنها اعتمدت في بدايتها على سلاح الصيد وقد تكونت الأسلحة التي استعملها الثوار في الفترة الممتدة بين 1954 إلى نهاية 1955 تقريبا من 95% من بنادق الصيد التي جمعت من سكان الأرياف و05%عبارة عن أسلحة حربية أوتوماتيكية من مخلفات الحرب العالمية الثانية، جمعها نشطاء المنظمة الخاصة، بالإضافة إلى بعض المتفجرات والقنابل اليدوية التي سرقت من بعض الخازن الفرنسية أو تم شراؤها أو صنعت محليا .[9]
وبشكل عام نجد أن الثورة تسلحت في هذه المرحلة بواسطة الغنائم التي أخذها المجاهدون من الجيش الفرنسي بعد كل كمين أو هجوم على مراكزه وثكناته، كما رفعت الثورة شعارا " سلاحنا نفتكه من أيدي عدونا"[10]، كما ظل المجاهد زيغود يوسف يردد أمام المجاهدين كلمته الشهيرة:" سلاحكم على أكتاف عدوكم" [11].
وبشكل عام، نجد أن الثورة تسلحت في هذه المرحلة بواسطة الغنائم التي أخذها المجاهدون من الجيش الفرنسي ومن أهم مبادئ الثورة التحريرية هو مبدأ الاعتماد على النفس حيث يشترط كل من يريد الالتحاق بالعمل الثوري أن يقوم بعملية وأن يفتك سلاحه بنفسه من يد العدو،[12]بالإضافة إلى الذين استجابوا للواجب من المجندين في الجيش الفرنسي وفروا بأسلحتهم والتحقوا بصفوف الثورة التحريرية.

1- دور القاعدة الشرقية في عملية التسليح:

يشكل الدعم اللوجيستيكي الشريان الرئيسي لجميع الثورات التحريرية وعند افتقارها لمصادر التسليح والمال، تلجأ تلك الثورات إلى استدراك الوضع بوضع

---

[8] Jean Vaujour, De la révolte à la révolution, édition Albin Michel, Paris, 1989, p 89
[9] الطاهر جبلي، مرجع سابق، ص 138
[10] علي كافي، مصدر سابق، ص 79
[11] الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية -1954.1962- دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر 2013، ص 169
[12] المرجع نفسه، ص 138

مخططات للطرق والمنافذ التي تسمح بإيصال العتاد العسكري، انطلاقا من مراكز محددة، وبعدما اعترفت لجنة التنسيق والتنفيذ بمنطقة سوق أهراس كقاعدة شرقية للدعم وإمداد الثورة التحريرية نظير موقعها الاستراتيجي الهام، بالاعتماد على الهيكلة التي أقرها مؤتمر الصومام سواء في التنظيم السياسي أو العسكري وأيضا الاعتماد على نظام الاستعلامات والاتصال كتجربة ومحاولة من قادة القاعدة،لان المهمة الملقاة على عاتقها بإمداد ولايات الداخل بالأسلحة يتطلب ذلك.[13]

إن عملية تسليح ولايات الداخل خاصة الولايتين، الثالثة والرابعة من أصعب وأعقد المهمات التي كلفت بها القاعدة الشرقية وذلك يعود إلى طبيعة هذا العمل وتلك الصعوبات الي كانت تحيط بها، كون هذه الولايات كانت تقع في عمق التراب الوطني حيث تكثر نقاط المراقبة المشددة ومراكز العبور بالإضافة إلى طول المسافة، بالإضافة إلى الأسلاك الشائكة (خط موريس وشال)، التي سببت عوائق كبيرة أمام تحرك فرق وقوافل الإمداد عبر الحدود الشرقية أو الغربية.[14]

ولكن رغم هذه الحواجز والعقبات، تمكن قادة القاعدة الشرقية بالقيام بهذه المهمة التي تعتبر مجازفة حقيقية من خلال إقدام المجاهدين السير نحو الموت المؤكد دون التراجع إلى الوراء، حيث أستشهد العديد من الآلاف خلال عملية العبور، ويرجع هذا بالأساس إلى بسالة وشجاعة رجال القاعدة الشرقية، حيث كانوا يقومون بمرافقة قافلة السلاح لحمايتها من العدو والتصدي له في حالة اكتشاف أمرها، لأن الجنود كانوا يستعملون في بداية الأمر الخيول والأحصنة لحمل الأسلحة والذخيرة، لكن سرعان ما تخلت الثورة عن هذه الطريقة بسبب اكتشاف أمرها من طرف الاستعمار،ومن ثمة أصبح الجندي يحمل سلاحه الخاص ويحمل قطعتين أو ثلاثة قطع من الأسلحة مع ذخيرتها(تصل إلى خمسمائة طلقة) على كتفه وسيرا على الأقدام مئات الكيلومترات[15].

إن العمليات الأولى لمحاولة جلب وإدخال الأسلحة إلى التراب الوطني،أظهرت بصورة جلية، أهمية المناطق الحدودية كنطاق عبور ومراكز للتخزين، ومن هنا بدأ دور القاعدة الشرقية يبرز شيئا فشيئا إلى أن اكتسبت بصورة رسمية وضع قاعدة دعم لوجيستيكي للولايات الداخلية.

وفي هذا السياق يتسنى لنا أن نستعرض القوافل وكتائب التسليح التي قامت القاعدة الشرقية بإرسالها نحو الولايات الداخلية خاصة الولايتين، الثالثة والرابعة.

وتعتبر سنة 1957، سنة حافلة بتسليح الولايات الداخلية بالأسلحة الاتوماتيكية، وتذكر المصادر التاريخية، أن القاعدة الشرقية قامت بتسليم إلى الجبهة الداخلية بواسطة قوافل التسليح ما يقارب 5500 قطعة سلاح من بندقية ورشاش ومدافع هاون مختلفة العيار[16]،ويذهب المجاهد بوالطمين جودي الأخضر إلى أن بداية حركة القوافل المكلفة باستقدام الأسلحة من الخارج، بدأت عام 1956 وتوقفت عام

---

[13] الشاذلي بن جديد، مصدر سابق، ص 93

[14] الطاهر سعيداني، مصدر سابق، ص 98

[15]المصدر نفسه، ص 110

[16]المصدر نفسه، ص 102 / أما إبراهيم العسكري يذكر بان القطع المنقولة هي 3017 قطعة سلاح.
إبراهيم العسكري، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث للطباعة والنشر،قسنطينة 1992،ص 196

1959، وبغرض تجاوز العراقيل التي وضعتها الإدارة الاستعمارية أما الثورة بهدف خنقها وإجهاضها، أنشأت في البلدان الشقيقة المجاورة ولاسيما تونس
قواعد خلفية ومراكز اتصال بالبلدان الأخرى الشقيقة والصديقة وأسندت بعد ذلك لجيش التحرير مهمة تنظيم قوافل نقل الأسلحة إلى الداخل وأسست مصالح لشحن الحمولات وتفريغها من المراكز الخلفية وشكلت كتائب خاصة لإيصالها إلى الداخل، وأوكلت مهمة التوزيع على الحدود الشرقية إلى المناضلين، طالب عبد الكريم، هالي عبد الكريم، محمود الشريف، عمارة العسكري (بوقلاز) قائد القاعدة الشرقية[17] وكان الإمداد عن طريق القوافل وكانت تونس في الجهة الشرقية المحطة الأخيرة للأسلحة التي كانت تتدفق من مصر عبر مرسى مطروح لتنقل إلى ليبيا ومنها إلى الحدود التونسية الجزائرية[18]

- **طرق وأساليب القاعدة الشرقية في إرسال قوافل التسليح للولايات الداخلية:**

اعتمدت القاعدة الشرقية عدة طرق وأساليب عملية وتنظيمية لتزويد الولايات الداخلية بالأسلحة والذخيرة وكانت هذه الطرق تخضع إلى إجراءات تنظيمية صارمة وفق مراحل تجسدت فيما يلي:
1- قبيل انطلاق القافلة أو الكتيبة من القاعدة الشرقية تكون الولاية المعنية بالأمر على علم مسبق، كما يتسلم قائد الكتيبة أو القافلة قائمة الأسلحة والذخيرة التي سيتم إيصالها إلى الولاية المعنية بالإضافة إلى رخصة "مرور" تسمح له بدخول الولايات التي يعبر بها للوصول إلى الولاية المعنية.
2- عند وصول القافلة الولاية المعنية وعزمها على العودة يقوم قائد الولاية بوضع خاتم الولاية وتوقيعه وملاحظاته المتعلقة باستلامه لجميع الأسلحة والذخيرة الموجودة في القافلة وإذا وجد نقصان في الأسلحة والذخيرة يضع ملاحظاته على ذلك وعند عودة قائد القافلة يسلم القائمة من جديد إلى قائد القاعدة الشرقية أو من ينوب عنه.
3- قبل انطلاق القافلة يزود قائد الكتيبة بمبلغ من المال يستعمله عند الضرورة، كما تزود الكتيبة بوجبات غذائية تستهلكها طيلة المسيرة
4- يرافق القافلة دليل عسكري وأخر من المسبلين التابعين لكل قرية تمر بها القافلة وتمنح الكتيبة كلمة السر لكل منطقة تصل إليها وأيضا يكون لها كلمة سر خاصة بها تتغير كل 24 ساعة.
5- تزود القافلة بتعليمات صارمة تنص على عدم التدخل في شؤون أي الولاية تمر بها القافلة على ترابها وكذلك عدم الاشتباك مع العدو إلا في حالة الضرورة القصوى[19]
6- يجب على كل قافلة تزويد القاعدة الشرقية بأحبارها عند وصولها إلى الولاية المعنية عن طريق جهاز لاسلكي أو عن طريق رسائل مكتوبة

---

[17] عمر تابليت، القاعدة الشرقية، نشأتها ودورها في الامداد وحرب الاستنزاف، دار الالمعية للنشر والتوزيع، ط1، قسنطينة 2011، ص 114
[18] جودي الاخضر بوالطمين، لمحات من الثورة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987، ص 209
[19] الطاهر سعيداني، مصدر سابق، ص 106

7- يرافق القافلة ممرضا وكاتبا يكون تحت تصرف قائد القافلة، بالإضافة إلى تزويدها بالأدوية، كما يمكن أن تستفيد هذه القافلة من الخدمات الصحية للولايات التي مر بها عند الضرورة حسب ما أكده الدكتور خان، طبيب الولاية الثانية (1958.1956) [20]

7- سلم قائد القافلة دفتر صغير يحتوي على مجموعة من رخص المرور الرسمية لاستعمالها داخل الولاية التي يسلمها الأسلحة والتي يمكث بها بعض الأيام، كما يستعمل هذه الرخص عندما يرسل فوج الاستطلاع داخل الولاية.

وبناء على ما تقدم، يتضح لنا جليا من خلال هذه الإجراءات التنظيمية المحكمة والصارمة، على أنها ظاهرة ثورية فريدة من نوعها في العالم حيث شبهها عضو القاعدة الشرقية، المجاهد الطاهر سعيداني:" إن مرور القوافل وتنقلها من القاعدة الشرقية إلى ولايات الداخل ، ظاهرة ثورية تنفرد بها الثورة الجزائرية وهي شبيهة حقا بمسيرة الثورة الكبرى التي قادها ماوتسي تونغ في الصين الشعبية."[21]

وقد بلغ عدد القوافل التي سيرتها القاعدة الشرقية، 30 قافلة تموين ومنها:

1- قافلة محمد قبايلي:

تجمع أفرادها في مركز الزيتون، قرب القاعدة غار الدماء(غاردماو) وأشرف على هذا التجمع عمارة بوقلاز وكان ذلك أوائل شهر مارس 1957 وعين على رأسها محمد قبايلي، بنوبه عمر باباي وعمار شمام وبلقاسم خلايفية وعبد العزيز مبروكي، بلغ عدد جنوده 150 جندي،ترافقهم بغال تحمل الدخيرة وزود كل واحد من أفرادها ببندقيتين، وعبرت هذه القافلة محطات، جبال بني صالح، حمام النبايل، جبل الدباغ، الصليب، الركنية، جبل الحلفاء، الحروش، السمندو، تمالوس، حجر المفروش، أولاد عربي، أولاد عسكر، دوار الكرم، فرجيوة، بني عزيز، عين الكبيرة، ين يعلي، بني ورتلان ، تازملت، وهي آخر محطة وفيها سلمت الحمولة إلى الرائد أحمد فدال المدعو(سي حميمي) في الولاية الثالثة.[22]

2- قافلة مبارك عزوق:

تم تكوين هذه القافلة من الفيالق الثلاثة التابعة للقاعدة الشرقية وتجمع أفرادها في مركز الزيتون وأسندت قيادتها إلى المجاهد مبارك عزوق، ينوبه عيسى العجوز ويبلغ عدد جنودها، 125 جندي، انطلقت هذه القافلة في بداية مارس 1957 وكان نصيب كل واحد من أفرادها بندقيتين من نوع موزير وألف خرطوشة ووزع على بعضهم مدافع هاون عيار 45 ملم، أما المحطات فكانت، برجيلات، حمام بني صالح، بوشقوف، زاوية الناظور، إصفاحلي، دباغ، بوهمدان، عين قشرة، ميزرانة بالولاية الثالثة.

3- قافلة لطرش:

---

[20] عبد المالك بوعريرة، مرجع سابق، ص 104

[21] الطاهر سعيداني، مصدر سابق، ص 106

[22] عمر تابليت، مرجع سابق، ص 115

انطلقت القافلة 1957، وتتشكل من 120 مجاهد، يحمل كل مجاهد قطعتين من السلاح و 600 خرطوشة ترافقهم مجموعة من البغال تحمل الذخيرة وأسلحة جماعية من بران وكان في حمايتها وحدات من القاعدة الشرقية حتى حدود الولاية الثانية تم رافقتها حماية من الولايتين، الثانية والثالثة حتى الوصول إلى الولاية الرابعة [23]

4- قافلة أحمد البسباسي:

تجمعت القافلة بمركز الزيتون في ربيع 1957 وتتألف من 300 مجاهد ومنه 120 ضابط و الجنود أخذوا من الفيالق الثلاثة للقاعدة الشرقية وأسندت قيادتها إلى المجاهد أحمد البسباسي، يساعده عمار زواغي المدعو (لاندوشين) وحركاتي عمر وصالح نبيلي،وكان نصيب كل فرد من أفرادها، قطعتان من السلاح و600 خرطوشة عيار 60 ملم، ترافقهم 14 بغلا تحمل ما ثقل من تلك الأسلحة والذخيرة وسلمت الأسلحة والذخيرة إلى القائد سي حميمي بالولاية الثالثة.[24]

5- قافلة سي عثمان النموشي:

إنتقلت القافلة في في شهر حوان 1957 وتتكون من 125 مجاهد حيث كل مجاهد يحمل بندقيتين من أنواع مختلفة من الأسلحة منها الرشاشات والبنادق وعندما وصلوا إلى مسوؤلين بمنطقة عزازقة بالولاية الثالثة، سلموا هذه الذخيرة وعادوا عبر جبال بوطالب في شكل مجموعات صغيرة [25].

6- قافلة يوسف لطرش:

أشرف على تنظيم هذه القافلة العقيد عمارة بوقلاز وجبار الطيب عام 1957 وبلغ عدد أراد الكتيبة 120 مجاهد، حمولة كل فرد من أفرادها قطعتان من السلاح و 600 خرطوشة ترافقهم بغال تحمل الذخيرة وأسلحة من نوع بران، سلكت عدة طرق تحت حماية وحدات من القاعدة الشرقية حتى حدود الولاية الثانية ثم تحت حماية جنود الولاية الثانية والثالثة حتى منطقة البويرة وفي تبلاط سلمت الحمولة إلى قيادة الولاية الرابعة، العقيد سيأمحمد بوقرة ومحمد عليلي المدعو(سي بغدادي)

7- قافلة محمد حيدوش

في سبتمبر1958، انطلقت قافلة من عنابة تحت قيادة حمو بابوري في إتجاه تونس وحلت بمركز الزيتون وفيه تلقت تدريبا أشرف عليه: كريم بلقاسم وأحمد بن شريف وأسندت قيادتها عند العودة إلى محمد حيدوش ترافقه فرقة من الكومندوس بقيادة دعاس لزهر وعند وصولها عنابة (سيبوس) في شهر جوان 1959 اشتبكت

---

[23] عبد الحليم مرجي، دور القاعدة الشرقية في تسليح الولايات الداخلية إبان الثورة التحريرية، أعمال الملتقى الوطني حول الثورة الجزائرية وإشكالية التسليح، الطموح والواقع، الجزء الأول، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، يومي 14 – 15 فيفري 2018، سلسلة منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، رقم 03، ص 122

[24] الطاهر سعيداني، مصدر سابق، ص 101

[25] عمر تابليت، مرجع سابق، ص 118

مـع العـدو وخاضـت معركـة كبيـرة معـه أسـفرت عـن خسـائر فـي صـفوف العـدو وأستشهد أغلب أفرادها[26].
إن السـبق التـاريخي الـذي عرفتـه الجبهـة الشـرقية كمنفـذ مهـم لتهريـب الأسـلحة والـذخيرة، يـدفعنا إلـى إبـراز مقومـات ومـؤهلات هـذه المنطقـة الإسـتراتجية التـي تعتبـر رئة الثورة الجزائرية وهي:
1- انفتاح الجبهة الشرقية على الحدود البرية لدول عربية شقيقة مثل تونس وليبيا
2- شساعة مساحتها وامتدادها من القالة شمالا إلى منطقة قمار بالوادي جنوبا على طول مسافة تقارب 460 كلم
3- الطـابع الجغرافـي المتميـز والمتنـوع للمنطقـة، بخصـائص تضاريسـية معقـدة متمثلـة فـي الجبـال الـوعرة الممتـدة علـى طـول الشـريط الحـدودي مـع تـونس وأبرزهـا جبـال القالـة وبنـي صـالح وبوصـلاح وأولاد مـومن وويـلان وبوعمـود وبوخضـرة والعنق والونزة
4- إن المنـاطق الحدوديـة الشـرقية تترامـى علـى ربوعهـا الاحـراش والـتلال، كمـا يغلـب عليهـا الطـابع الغـابي مـن سـاحل الطـارف إلـى ضـواحي سـوق هـراس، حيـث تغطي غابات الفلين مساحة 70 ألف هكتار بمنطقة القالة
5- قـرب المنطقـة مـن أكبـر مخـزن للأسـلحة والـذخيرة بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة حيـث كانـت الأسـلحة التـي جمعهـا المجاهـد أحمـد بـن بلـة فـي ليبيـا، تعـود فـي أكثريتهـا إلـى مخـزون أسـلحة الفيلـق الإفريقـي (جـيش الحلفـاء) وقـد تـم إرسـالها انطلاقـا مـن الساحل الليبي نحو الجزائر عبر الجنوب التونسي[27]
6- الأهميـة الاقتصـادية التـي ميـزت معظـم المنـاطق الواقعـة علـى طـول الشـريط الحـدودي مـن الشـمال إلـى الجنـوب حيـث اسـتقطبت هـذه المنـاطق أعـدادا كبيـرة مـن الكولـون واسـتطاع الاسـتيطان الزراعـي اسـتغلال مسـاحات شاسـعة فـي مجـال زراعـة الكـروم التـي أصـبحت تغطـي 9000 هكتـار حيـث حظيـت بعنايـة فائقـة مـن طـرف معمرين فرنسيين وإيطاليين.
كمـا أولـى المعمـرون أهميـة بالغـة للغابـات التـي نجـد منهـا نسـبة 62% مـن مسـاحتها فـي الجزائـر خاضـعة مباشـرة لـلإدارة الاسـتعمارية ومـرد ذلـك إلـى أن تلـك الغابـات كانـت تحضـى بأهميـة اقتصـادية لتوفرهـا علـى الفلـين، كمـا كانـت الحـدود الشـرقية تزخـر بثـروات معدنيـة هامـة مثـل الرصـاص والزنـك والفوسـفات والزئبـق ومـن أهـم المنـاطق التـي تنتشـر فيهـا المنـاجم نـذكر، منـاجم جبـال الـونزة وبوخضـرة والكويـف واسـتدعى اسـتغلال هـذه الثـروات ضـرورة تـوفر شـبكة مـن الطـرق والسـكك الحديديـة لـدى شـركة قالمـة وعنابـة التـي تتـوفر علـى 436 كلـم مـن السـكك الحديديـة فـي شـكل خطـوط رئيسـية أهمهـا الخـروب- بوشـقوف- قالمة،عنابـة – يوشـقوف- سـوق أهـراس – غار دماء (غاردماو) وسوق أهراس- تبسة.[28]

---

[26] عبد المالك بوعريوة، مرجع سابق، ص 106.
[27] الطاهر جبلي، مرجع سابق، ص 227
[28] Gilber Meynier, L'Algérie Révélée, la guerre de 1914-1918 et le premier quart du XX siecle, librairie Droz, Genève 1981, p 339

وهكذا استفادت الولايات الداخلية (الأولى والثانية والثالثة والرابعة) من قوافل الأسلحة بكميات متفاوتة ويؤكد إبراهيم العسكري[29] أن مجموع قطع الأسلحة التي سلمتها القاعدة الشرقية إلى الولايات الداخلية خلال النصف الأول من سنة 1957 حسب الوثائق الرسمية المحفوظة لدى أحد مسؤولي القاعدة الشرقية، بلغت 3017 قطعة سلاح أوتوماتيكية من بنادق ورشاشات ومدافع هاون بالإضافة إلى الذخيرة.
لقد شهد النصف الثاني من سنة 1957 تحصيل كميات هائلة من السلاح لصالح الثورة وذلك على الرغم من بعض النكسات المتمثلة في قنص باخرتين هما سلوفينيا وغرانيت، وتم ذلك بمساعدة البلدان العربية وكانت مصر تقدم دعما لوجيستيكيا مهما، فعلى أراضيها تستقبل تلك الشحنات وتنقل إلى مخازن الثورة إلى ليبيا وتونس والمغرب ومن أهم صفقات شراء الأسلحة خلال هذه المرحلة، صفقة تشيكية بلغت نحو 350 طن، جيء بها إلى مصر ثم نقلت في أربع شحنات برا إلى ليبيا وذلك خلال فترة 17 مارس 1957 إلى 21 أكتوبر 1957 وقد تم تخزينها في ليبيا، لتنقل إلى الحدود الجزائرية عبر تونس.ويضيف التقرير
أن مجاهدو الولاية الثانية كانوا يسهلون مرور هذه القوافل عبر منطقتهم، ثم بادروا بتشكيل قوافل لجلب الأسلحة من تونس بأنفسهم كما أبقوا كتيبتين بتونس لتمثيل الولاية الثانية [30].
وخلال نهاية سنة 1957، أصبح لكل ولاية تمثيل عسكري بالحدود وتشكلت لجنة مشتركة من ممثلي الولايات (الأولى والثانية والثالثة والرابعة) كان يؤطرها العقيد لخضر بن طوبال وتشرف على تقسيم الأسلحة وإرسالها إلى الداخل[31].
إن الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي تميزت به منطقة سوق أهراس عن باقي المناطق وخاصة بتموقعها في الشمال الشرقي من الحدود الجزائرية، مثلت شريان حيوي للثورة من خلال تكليفها مهمة إمداد الولايات الداخلية بالسلاح والذخيرة وحماية قوافل العبور نحو الداخل أو الخارج، وفق طرق وأساليب تنظيمية محكمة وهذا بهدف استمرار معركة التحرير ضد الاستعمار.

2- القاعدة الغربية ودورها في التسليح:

2-1-التنظيم الثوري لجبهة التحرير الوطني بالمغرب الأقصى:

لقد أقامت جبهة التحرير الوطني عشية انطلاق العمل المسلح تنظيما ثوريا عاما للثورة حيث قسمت الجزائر إلى خمسة مناطق وعلى رأس كل منطقة قائدا لها، والى جانب ذلك تم تعيين وفدا خارجيا يمثل الثورة الجزائرية في الخارج يتكون من أحمد بن بلة وحسين أيت أحمد ومحمد خيضر إلى جانب ذلك نجد محمد بوضياف كمنسق بين الخارج والداخل، مكلفا بمهمة البحث عن التأييد الخارجي للثورة وكذا القيام بمهمة جلب الأسلحة للثورة وفي هذا الإطار قامت الثورة بتنظيم وهيكلة نشاطها الثوري في الخارج ولاسيما في الدول المجاورة والتي اعتبرتها

---

[29] إبراهيم العسكري، مصدر سابق، ص 196
[30] المصدر نفسه
[31] عبد الله مقلاتي، إشكالية التسليح خلال الثورة الجزائرية (1954.1962)، وزارة الثقافة، الجزائر ب ت ، ص 147

جبهة التحرير الوطني من أهم المناطق الإستراتيجية التي ستعتمد عليها في معركة التحرير ضد الاستعمار الفرنسي[1].

لقد كان المغرب الأقصى إحدى أهم هذه المناطق الإستراتيجية التي راهنت عليها الثورة الجزائرية منذ البداية والجدير بالذكر أن الاهتمام بالمغرب الأقصى كمنطقة إستراتيجية للثورة التحريرية كان قبل اندلاع الثورة، وفي هذا الجانب يذكر المجاهد أحمد محساس، أن التفكير في الاعتماد على المغرب كمنطقة إستراتيجية في العمل المسلح يعود إلى سنة 1950 حيث كانت الجهة الشمالية للمغرب(الناظور) إحدى أهم المناطق التي راهن عليها المحضرون للثورة لتموين العمل المسلح بعد انطلاقه بالجزائر[2].

وقد ازداد اهتمام جبهة التحرير الوطني بالمنطقة الشمالية للمغرب خاصة والمغرب الأقصى عامة بعد الصعوبات التي واجهت الثورة في مرحلتها الأولى ولاسيما في الجانب العسكري والذي بات مهددا بالفشل خاصة في منطقة الغرب الجزائري ومن أجل تخط تلك الصعاب، كان لابد على جبهة التحرير الوطني من وضع تنظيم ثوري يتماشى ومتطلبات المرحلة، تؤكل له مهمة دعم الثورة التحريرية بما تحتاجه من الأسلحة.[3]

لقد كان مؤتمر الصومام منعرجا حاسما في مسيرة الثورة وجعلها تنتقل إلى مرحلة أقوى مما كانت عليه من قبل وذلك من خلال التنظيم الثوري الذي وضعه المؤتمر وفي هذه الجانب، قامت جبهة التحرير الوطني بإحداث تنظيمات ثورية في العديد من البلدان العربية والأوروبية بما فيها فرنس نفسها[4]وباعتبار المغرب الأقصى من أهم المناطق الحساسة والإستراتيجية للثورة، قامت جبهة التحرير الوطني بوضع تنظيم ثوري لها بالمغرب ونشير هنا أن جبهة التحرير الوطني تلقت تسهيلات كبيرة من قبل السلطات المغربية، مكنتها من تنظيم هياكلها السياسية والعسكرية حيث منحت الحكومة المغربية تراخيص لجبهة التحرير الوطني قصد تنظيم الجالية الجزائرية [5]واللاجئين بتكوين منظمات جماهيرية منها ودادية المهاجرين الجزائريين بالمغرب ومنظمة الطلبة الجزائريين وكذا جمعية النساء الجزائريات بهدف إرساء تنظيم ثوري قوي وجعل الجالية الجزائرية تشارك

---

[1] محمد ودوع، المغرب الأقصى والثورة الجزائرية (1962.1954)،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر،جامعة الجزائر2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2013.2012، ص258

[2] محمد ودوع، الدعم الليبي للثورة الجزائرية (1962.1954)، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، الجزائر 2008، ص 317

[3] محمد ودوع، المغرب الأقصى والثورة الجزائرية (1962.1954)،مرجع سابق، ص 259

[4] Voir, Ali Haroune, La 7 emme wilaya, la guerre du FLN en France (1954.1962), édition Errahma, Alger, 1992, p 145

Voir aussi, Daho Djerbal, L'organisation spéciale de fédération de France du FLN, histoire de la lutte armée du FLN en France (1956.1962), édition Chihab, Alger 2012, p 135

[5] كان عدد اللاجئين الجزائريين في المغرب في تزايد، حيث تذكر الدراسات التاريخية أن عددهم بلغ سنة 1958 حوالي 150 الف لاجئ، ليرتفع في 1959 إلى 450 ألف لاجئ وفي سنة 1960 وصل عددهم إلى حوالي مليون لاجئ.

جريدة المجاهد، الجزء الأول، العدد 14، / 1957.12.15، ص 4

محمد يعيش، المهاجرون الجزائريون في المغرب ودورهم في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (1962.1930)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2011.2010، ص 205

بفعالية في الثورة [1]، ومع الوقت أصبحت الأراضي المغربية عبارة عن قاعدة خلفية حقيقية للثورة التحريرية، لاسيما بعد أن أبدى الشعب المغربي استعدادا كبيرا لدعم الثورة الجزائرية وقدم ما أمكن من إمكانيات مادية من منازل ومزارع في خدمة الثورة دون مقابل كما فتح مراكز في مجال الإعلام والدعاية حتى أصبحت المملكة المغربية إحدى المراكز المهمة للدعاية الثورية بالنسبة لجهة التحرير الوطني.

2-2- مكتب جبهة التحرير الوطني بالمملكة المغربية:

لقد بدأ نشاط الجزائريين المقيمين بالمغرب بعد اندلاع الثورة التحريرية مباشرة حيث تمكنت جبهة التحرير الوطني بفضل الشباب المناضلين تغيير مسار ودادية الجزائريين بالمغرب نحو المهام الثورية بعد لقاء عقد في نهاية سنة 1955 في جامع القرويين حيث تم انتخاب السيد دمرجي رئيسا لها، يساعده في مهامه المحامي علي هارون، فكان هذا التنظيم الجديد أولى الخلايا الثورية لجبهة التحرير الوطني بالمغرب الأقصى، وبعد ذلك بحوالي سنة، عقد لقاء أخر في 15 جانفي 1956 وأصبح بموجبه على هارون رئيسا لهذا التنظيم الثوري وبدأ بذلك هذا الأخير في التواصل مع السلطات المغربية قصد الحصول على مساعدات للقيام بنشاطه،خاصة التكفل بمشاكل اللاجئين الجزائريين بالمغرب[2].

وبعد ذلك قامت جبهة التحرير الوطني بتأسيس مكتب لها بموجب التنظيم الثوري الجديد الذي أقره مؤتمر الصومام، وقد تم تأسي هذا المكتب بأمر من قيادة الثورة وخاصة عبان رمضان الذي كلف الشيخ خير الدين بمهمة تكوين وتنظيم مكتب جبهة التحرير الوطني بالمغرب ويذكر الشيخ خير الدين بأنه هو من أسس النواة الأولى لهذا المكتب بالمغرب سنة 1956.

ومن أجل تفعيل النشاط الثوري للجبهة، قامت هذه الأخيرة بتقسيم نشاطها بالمغرب الأقصى إلى فرع بالجبهة الشرقية للمغرب وكان تابعا للولاية الخامسة الذي أصبح مركز قيادتها بمدينة وجدة، في حين كان الفرع الثاني ينشط في الجهة الغربية وكان موكل إلى المجاهد الطيب الثعالبي، وقد وجد المكتب تعاونا كبيرا من قبل السلطات المغربية حيث منحته الحكومة المغربية كامل التسهيلات الإدارية التي سهلت عمل المكتب.[3]

وبعد سنة 1958، قام المكتب بتوسيع تنظيمه ونشاطه حيث أوجد تنظيما إداريا هرميا متمثلا في المنطقة و الناحية والخلايا واللجان الفرعية، كما أصبح يقوم بمهام الدعاية والإعلام، وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

في 19 سبتمبر1958، أصبح التنظيم تابعا لوزارة الداخلية وتطور نشاطه الثوري ليتحول إلى قاعدة خلفية لتسليح وتموين الولايات الداخلية[4].

---

[1] محمد ودوع، المغرب الاقصى والثورة الجزائرية (1962.1954)،مرجع سابق، ص 260

[2] محمد يعيش، مرجع سابق، ص 275

[3] الشيخ محمد خير الدين، مذكرات، الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1989، ص 180

[4] تأسست مجلة الجزائر المجاهدة باللغتين، العربية والفرنسية، تهتم بالتطورات الخاصة بالثورة التحريرية ، كما أصبح الدكتور شوقي مصطفاي رئيسا للبعثة الجزائرية ويساعده في ذلك الشيخ محمد خير الدين كمستشار سياسي وبعض الإعلاميين مثل محمد عبد السلام، عبد الله خالف، بن عودة المغربي/ الشيخ محمد خير الدين، مصدر سابق، ص 180

وقد عينت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بالمغرب مسؤولين بعدة مراكز والتقسيم التالي في مدينة وجدة هو نموذج طبق الأصل في كل مراكز الفيدرالية المتواجدة بالمملكة:

- المسؤول السياسي العام، عبد الكريم الزاوي
- مسؤول الاتصالات والاستعلامات، أحمد مطهر
- مسؤول المالية والسكن، محمد باشوي
- مسؤول التجمعات، أحمد يخلف، محمد بن تبون، محمد قاوو
- مسؤول الأمن، محمد رابح،
- المسؤول الثقافي، محمد يوبي

أما الهيكلة العامة للتنظيم فكانت على الشكل التالي:

1- مكتب الديوان: ويتكون من المستشار السياسي ومسؤول البعثة

2- الأمانة السياسية للتنظيم: وتتكون من الأمانة العامة والمقرر والأمانة الإدارية ومصلحة المحاسبة.

3- مصلحة الإعلام: وتتكون من مكتب التوثيق، الترجمة، مصلحة الأرشيف[1]

2-3- التنظيم العسكري لجبهة التحرير الوطني بالمغرب الأقصى:

لقد تم وضع النواة الأولى للتنظيم العسكري لجبهة التحرير الوطني بشمال المغرب الأقصى وذلك منذ انطلاق الثورة التحريرية، وازداد الاهتمام بضرورة وضع تنظيم ثوري بالمغرب وبدأ بعض قادة الثورة يتوافدون إلى منطقة الشمال المغربي منهم العربي بن مهيدي ومحمد بوضياف و أحمد بن بلة، وتمكن هؤلاء في ظرف قصير من وضع الأسس الأولى لهذا التنظيم ثم بدأوا بعد ذلك في هيكلته وتوسيعه خاصة بعد التسهيلات التي وجدتها جبهة التحرير الوطني في هذه المنطقة وكما كانت لعملية التنسيق بين المقاومة المغربية و جبهة التحرير الوطني، أثر إيجابي، سهل مهمة ممثلي الثورة التحريرية على إقامة تنظيم ثوري والى جانب ذلك، فقد وجد الوطنيون الجزائريون ترحيبا ودعما قويا لهم من طرف سكان المنطقة وفي هذا الجانب، كان زعيم حزب الإصلاح الوطني، عبد الخالق الطريس قد كرس كل جهوده من أجل جعل المنطقة مركزا للتنسيق بين الطرفين الجزائري والمغربي ومنطلقا للعمل العسكري المشترك بحيث لعب دورا كبيرا في مساعدة الجزائريين في نشاطهم الثوري بالمنطقة وجعل حزب الإصلاح الوطني في خدمة الثورة الجزائرية[2].

لعبت الحدود الغربية دورا كبيرا في عمليات إمداد الثورة بالأسلحة،لا يقل أهمية عن الدور المميز الذي اضطلعت به الحدود الشرقية وإن الخصوصية التي تميزت بها الحدود الغربية من حيث أنها لم تكن مفتوحة على اليابسة، دفعت قيادة الثورة إلى توظيف الواجهة البحرية التي كانت قبلة عشرات السفن المحملة بالسلاح لصالح الثورة التحريرية في الولاية الخامسة وقد تمكنت الجبهة الغربية مع تطور

---

[1] موسى لوصيف،الهجرة الجزائرية نحو المغرب الأقصى ودورها في الثورة التحريرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الثقافي والاجتماعي المغاربي عبر العصور، جامعة أدرار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية ، قسم العلوم الإنسانية، السنة الجامعية 2013.2012، ص 117

[2] محمد ودوع ، مرجع سابق، ص 264

العمل المسلح وحنكة قادة الولاية الخامسة من فك الخناق لذي عانت منه الثورة، حيث أن معظم عمليات إمداد الثورة بالسلاح عبر الحدود الشرقية لم تكن في كل الاحوال ناجحة وسهلة المرور نحو الولايات الداخلية، الأمر الذي بقيادة الثورة إلى وضع خطط وتشكيل شبكات للتسليح تولت مهمة الحصول على السلاح من أوروباوالمغرب وإيصاله إلى الولايات الخامسة والرابعة والثالثة عبر الحدود البرية الغربية. وفي هذا السياق يشير المجاهد النقيب محمد صديقي المدعو (مراد) بأن إدارة التسليح كلفت بمهمة البحث عن السلاح والعمل على إيصاله إلى الداخل عبر الحدود الغربية التي كانت تابعة للولاية الخامسة ومقرها الرسمي مدينة وجدة المغربية وقد كان على رأس قيادة إدارة شبكة التسليح على مستوى الجبهة الغربية المجاهد محمد الرويغي المدعو(توفيق)[1]، ونظرا للإجراءات التي اتخذتها المصالح الفرنسية في إطار عملية المتابعة والمراقبة العسكرية خصوصا بعد إنشاء الخطوط المكهربة على طول الحدود الغربية سنة 1957 لإعاقة عمليات الإمداد والاتصال بين قيادة الحدود، خضعت شبكة التسليح إلى تنظيم وهيكلة على أسس جديدة، تمثلت في أربعة عناصر رئيسية :

1- تجنيد المناضلين المتنقلين بين المغرب والجزائر
2- تجنيد بعض الأجانب
3- اعتماد وسائل مختلفة لتهريب السلاح
4- تنويع طرق التهريب[2]

ومع تطور الثورة الجزائرية، أضحى المغرب الأقصى بصفة عامة والمناطق الشرقية منه بصفة خاصة، قواعد خلفية مهمة بالنسبة للثورة التحريرية وتحولت مدينة وجدة المغربية مقرا للولاية الخامسة.

2- 4- مدينة وجدة مقر الولاية الخامسة:

ارتبطت فكرة إنشاء القواعد الخلفية أشد الارتباط بمشكلة التسليح والتحضير الميداني للثورة المسلحة، الأمر الذي دفع بنشطاء المنظمة الخاصة منذ ما قبل الانطلاقة في أول نوفمبر1954 إلى التفكير والبحث عن قواعد إمداد لوجيستيكية وأصبح دور الخارج في دعم الثورة ذا أهمية قصوى، ومن هذا المنطلق بدأ التفكير في المغرب الأقصى،هذا البلد المغاربي الذي ساهم في الثورة بالسماح للجزائريين باستعمال أراضيه ووضع عدة مراكز لخدمة جبهة التحرير الوطني وجيشها.[3]

وتوالى على قيادة الولاية الخامسة[4] منذ أن أصبحت مدينة وجدة مركزا لها كل من العربي بن مهيدي المدعو حكيم والعقيد عبد الحفيظ بوصوف الدعو سي ميروك

---

[1] محمد صديقي،الطرق والوسائل السرية لإمداد الثوار الجزائريين، نقله إلى العربية أحمد الخطيب،دار الشهاب للطباعة والنشر، باتنة 1986، ص 34

[2]المصدر نفسه، ص 35

لمعرفة العناصر المجندة في الشبكة من الجزائريين والأجانب، أنظر، المصدر نفسه، من ص 36 إلى ص 49

[3] توفيق برنو، مرجع سابق، ص 222

[4] قادة الولاية الخامسة: العربي بن مهيدي المدعو حكيم (1956.1954)، العقيد عبد الحفيظ بوصوف المدعو سي مبروك (1957.1956)، العقيد بوخروبة محمد ابراهيم المدعو هواري بومدين (1958.1957)، العقيد بن علي بودغان المدعو لطفي

وقد كان لهذا الأخير دورا هاما في تنظيم الجبهة الغربية للثورة تنظيما محكما قائما على أجهزة الاتصالات والمراقبة وفي سنة 1957 أسس جهاز المخابرات الجزائرية التي لعبت دورا كبيرا في مساعدة الثورة عسكريا وماديا حيث تمكن العقيد
عبد الحفيظ بوصوف من جمع مبلغ ثمانية مليارات فرنك فرنسي قديم بفضل حنكته ودهائه مقابل التجارة في الاستعلامات الدولية، حيث باع معلومات سرية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي والصين الشعبية واليابان[1]،كانت تهم هذه الدول كثيرا.
لقد أدركت قيادة الولاية الخامسة أن انتصار الثورة التحريرية يستوجب تجنيد إمكانيات بشرية ومادية كبيرة، تتطلب تأسيس وتنظيم قواعد خلفية تضمن الدعم اللوجيستيكي للعمليات العسكرية وفي نفس الوقت تكوين إطارات متخصصة تكون أكثر فعالية في الميدان

2-5- التنظيمات الإدراية في المغرب الأقصى ومهامها:

اتجهت أنظار العقيد بوصوف نحو توسيع اللبنات التنظيمية الأولى للقواعد الخلفية واستطاع أن يحولها في فترة وجيزة إلى جهاز بيروقراطي خاضع له بصورة مطلقة وكان يهدف من خلال ذلك إيجاد رجال يشكلون نواة صلبة من الإطارات، لتتحول إلى جهاز مؤثر داخل الثورة، فلم يكن قائد لمعقل ميداني مثل بقية قادة الولايات ولكنه كان قائدا سياسيا في الخارج يشرف على تنظيم وإدارة شؤون التموين والتسليح [2]وتعتبره عدد من المؤرخين بأنه كان أحد أبرز قادة الثورة الذين وضعوا اللمسات الأولى في بناء مؤسسات الدولة الجزائرية المستقلة خلال حرب التحرير[3]وكان ميدان الاستعلامات و الاتصالات موضع تفضيل شديد عنده،لأن تمركز قيادة الولاية الخامسة خارج التراب الوطني، كان يجنبها التعرض للضغط الاستعماري الفرنسي وما يشكله من أخطار محدقة بها، كما أن الصفوف المتعاظمة من الشباب الجزائري المتعلم من الجالية الجزائرية المقيمة بالمملكة المغربية، شكلت مادة حام للمدارس التي أسسها بوصوف بهدف تكوين إطارات في ميدان مختلفة، كالاتصالات والاستعلامات وسلاح الإشارة والشفرة والجوسسة المضادة [4].

(1960.1958)، العقيد بوحجر بن حدو المدعو عثمان (1962.1960).
محمد علوي، قادة ولايات الثورة الجزائرية (1962.1954)، منشورات إتحاد الكتاب الجزائريين، بسكرة 2013، ص 141
[1] محمد زروال،الاتصالات العامة في الثورة الجزائرية (1962.1954)، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2015، ص 173
أنظر أيضا:
Abderrahmane Berraouane, Aux origines du MALG, Témoignage d'un compagnon de Boussouf, édition Barzakh, Alger, 2015, p 167
[2] عبد الكريم حساني، أمواج الخفاء، منشورات متحف المجاهد، الجزائر 1995، ص 29 / أنظر أيضا:
Mohamed Lemkami, Les hommes de l'ombre, édition anep, Alger 2004

[3] عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 294
[4] توفيق برنو، مرجع سابق، ص 226

ضمت القواعد الخلفية للثورة التحريرية في المغرب عدة مؤسسات وأجهزة مدنية مختصة بالتنظيم الإداري سواء ما تعلق بالجالية الجزائرية أو بجبهة التحرير الوطني بالإضافة إلى المراكز العسكرية كمخزن الأسلحة وورشات التسليح ومصلحة الاستعلامات ومراكز الاتصالات ومدارس التكوين والتدريب، وقد انتشرت مصالح ومراكز جبهة التحرير الوطني عبر مختلف المدن المغربية، إذ لم تقتصر على المدن الكبرى والهامة مثل وجدة والرباط والدار البيضاء بل نجدها غطت تقريبا كل التراب المغربي ولذلك نستعرض صورة عن التوزيع الجغرافي لهذه القواعد بالمغرب وهي:

1- مدينة وجدة:

تعتبر مدينة وجدة من أهم المدن المغربية التي استقرت بها قيادة الثورة التحريرية ومختلف مصالح جبهة التحرير الوطني، لكونها مدينة قريبة من الحدود الجزائرية وكان نقل مقر قيادة الولاية الخامسة إلى المغرب لاعتبارات عدة منها عدم فعالية الاعتماد على المواجهة العسكرية المباشرة لضعف الإمكانيات المادية والبشرية [1]

تمركزت في مدينة وجدة عدة مراكز تابعة للثورة التحريرية منها، مركز القيادة العامة للولاية الخامسة ب 15 شارع الدار البيضاء ومكتب المصالح الاقتصادية ببلدة كلوش ومركز تكوين الإطارات السياسية ببلدة موتس(Mottes) ومكتب الدعاية بمنزل بوري خلف عيادة الدكتور هدام، مكتب التعويضات العائلية ب 14 شارع مولاي إسماعيل، مكتب الحالة المدنية واللاجئين بشارع أمبروسين في مقر ودادية الجزائريين بالمغرب [2].

وقد ازدادت أهمية مدينة وجدة بعد إقامة في نوفمبر 1956 مدرسة للتكوين والتدريب على التخريب، كما تم تأسيس مركز تدريب على الإشارة و الاتصالات اللاسلكية ومخزن الملابس في منزل بشارل تيدالا " Tedala"وبنفس الحي كان يوجد مخزن آخر لتخزين الأدوية ومعالجة الثوار ومن أهم مراكز وجدة نذكر جنان عبد الله ديدي، ومركز جنان منصوري الدرقاوي، ومركز جنان مسواك، ومركز جنان مزاجي محمد وجنان منصوري وجنان لحاج بن نعيمة وجنان العربي الملياني ومركز ششار التلمساني، وكل هذه المراكز كانت عبارة عن مخازن للأسلحة والذخيرة[3].

استعانت جبهة التحرير الوطني ببعض المزارع التي كانت ملكا للمهاجرين الجزائريين لتخزين الأسلحة والتدريب العسكري، بحيث كان المهاجرون الجزائريون قد وضعوا هذه المزارع في خدمة الثورة التحريرية مثل مزرعة الحاج بن نعيمة الواقعة قرب مدينة وجدة وقد كانت هذه المزرعة مركزا لتخزين المتفجرات ونجد أيضا جنان العربي الملياني، نواحي وجدة وكان مخصصا أيضا لتخزين المتفجرات أما مزرعة ششار التلمساني فكانت مخصصة لصناعة

---

[1] محمد يعيش، مرجع سابق، ص 208

[2] AOM, Activité du FLN au Maroc, note de renseignement, PRG NO 40 / 17/ 01 /1959 carton no 92 /786, in 231 توفيق برنو، مرجع سابق، ص

[3] Mohamed Guentari, op cit, p p 612.613

المتفجرات والقنابل، كما كانت منطقة الشمال المغربي الخاضعة للحماية الاسبانية، منطقة إستراتيجية لجبهة التحرير الوطني حيث أقامت هذه الأخيرة العديد من المراكز العسكرية لاسيما مناطق الناظور وطنجة والعرائس، واستمرت هذه المراكز في دعم الثورة التحريرية حتى الاستقلال.[1]

2- مدينة الرباط:

كان يوجد بها مقر البعثة الدائمة لجبهة التحرير الوطني ثم للحكومة المؤقتة بالمبنى رقم 19 شارع شلاح، عبارة عن عمارة تابعة لسفارة العراق، كما تضم المدينة مقرا سريا للقيادة العامة للثورة بالإضافة إلى مقر كل من فيدرالية الجزائريين في المغرب والهلال الأحمر الجزائري، كما احتوت هذه المدينة المكتب الجهوي للاتصالات العامة والاستعلامات بشارع "لابيروس" Lapérouse" وعدة مراكز تخص عبور الشخصيات المسؤولة على مختلف المستويات في الثورة التحريرية، كما استقر بالرباط مصلحة وزارة التسليح والتموين[2].

3- مدينة طنجة:

ضمت مدينة طنجة القيادة المحلية للثورة التحريرية ولجان جبهة التحرير الوطني، بمسكن 30 سارع إيطاليا وفيه عدة أسماء مجاهدة، يسعد يسعد رئيس لجنة جبهة التحرير الوطني، جيلالي فاضل نائب أول للرئيس، محمد قندوز نائب ثاني للرئيس، عبد السلام بودينار أمين عام اللجنة، حفيظ بن سالم مسؤول المسائل الإدارية، محمد بن سعيد مسؤول عن الصحافة والدعاية، محمد بربار مسؤول عن التبرعات لصالح اللاجئين وعمر صالح مسؤول عن الأمن والشرطة [3].

4 - مدينة تيطوان:

تكون في هذه المدينة لجنة جبهة التحرير الوطني المتكونة من عبد الحفيظ بوصوف وأحمد مراد وعبد القادر شنقريحة وكانت هذه اللجنة تمثل قيادة مركزية تشرف على النشاطات السياسية والعسكرية واللوجيستيكية للثورة بالمغرب وتكفلت بضمان التنسيق والاتصال مع جميع المسؤولين في كل المناطق الشرقية والغربية من المغرب ومع الحكومة المغربية ومع القيادة العليا للثورة.

تكون تنظيم جبهة التحرير الوطني في تيطوان من ثلاثة أنظمة مستقلة في ميزانيتها ونشاطاتها عن بعضها البعض وتتمثل في التنظيم السياسي الذي أداره المجاهد أحمد مراد واهتم بالدعاية وطبع وتوزيع المناشير والجرائد كما تكفل بتسيير العلاقات مع السلطات والأحزاب السياسية المغربية وكذلك جمع الأموال لصالح الثورة التحريرية، حيث كان لأحمد مراد مكتب في 17 شارع محمد

---

[1] ibid / 72 أنظر أيضا، محمد زروال، مصدر سابق،ص

[2] AOM, implantation du FLN au Maroc, carton no 81F972 /02/ 02 /1958 /in, توفيق برنو، مرجع سابق، ص 226

[3] AOM, organisation du FLN à Tanger, carton no 81F973- 974 / 28 /10 /1958/ in توفيق برنو، مرجع سابق، ص 227

الخامس، هذا المكتب أصبح بعد تأسيس الحكومة المؤقتة تابعا لها ومقرا لوزارة الثقافة وفي نفس الوقت مسؤولا عن الدعاية.
وهناك التنظيم الثاني الخاص بالسلاح والذي أشرف عليه عبد القادر بن عمر شنقريحة ويقع مكتبه في 21 شارع محمد الخامس ويتمثل مهامه في الجهاز الإداري والمالي لجبهة التحرير الوطني في المملكة المغربية كلها، ليصبح هذا المكتب فيما بعد، مقر وزارة الاتصالات العامة والإعلام.[1]
اعتنى التنظيم الثالث بالتجنيد تحت قيادة محند بن حدو المدعو بوصالح وقد ركز نشاطاته على مدينة طنجة لكثرة الجزائريين بها وكانت تيطوان قاعدة لتجميع المجندين ومن ثمة تحويلهم إلى مدينتي تازة ووجدة، وفي أوت 1957 قرر عبد الحفيظ بوصوف، قائد الولاية الخامسة، إعادة تنظيم بعثة جبهة التحرير الوطني بتيطوان، فظهر التنظيم الجديد بأربعة مكاتب:
1- مكتب الإعلام والدعاية، تحت قيادة أحمد مراد
2- مكتب التجنيد والتموين، بإشراف عبد القادر شنقريحة
3-مكتب الاستعلامات والشرطة، وعلى رأسه النقيب أحمد قروش
4- مكتب الهلال الأحمر الجزائري، بإدارة الحاج عبد السلام بلحاج المدعو محمد كاتش و محمد بن عودة كما يوجد في تيطوان إقامة خاصة، تعد مكان عبور للجنود الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي، إضافة إلى مستشفى وسجن.[2]

5- مدينة الدار البيضاء:

احتوت مدينة الدار البيضاء على مركز للعبور في مقر للشرطة منحته السلطات المغربية لجبهة التحرير الوطني في شارع السويسو،ضمت لجنة جبهة التحرير الوطني المجاهدين،الحاج إبراهيم رئيسا ويسعد محافظ سياسي والمحاميان الخطيب ودمرجي ورشيد سطنبولي كأعضاء[3]

6- مدينة الناظور:

استقر مكتب جبهة التحرير الوطني بهذه المدينة في شارع الجنرال لاريا"Larea"، كما تمكن المسؤولون المحليون للجبهة من الحصول على مكتب آخر لتسيير مصالح الثورة عن طريق القايد واليت الذي وضع منزله الكائن في مكان مسمى تباراكن بالقرب من طريق السكة الحديدية الرابط بين الناظور ومدينة زغنغن تحت تصرف جبهة التحرير الوطني وشكل المكتب كل من حسين قديري وعمار بومدين[4]

2- 6- المراكز العسكرية بالمغرب الأقصى:

لم تكن مدينة وجدة المنطقة الوحيدة لنشاط جبهة التحرير الوطني بالمملكة المغربية بل كانت الأراضي المغربية عبارة عن قواعد خلفية للثورة التحريرية، وقد عمد التنظيم الثوري لجبهة التحرير الوطني إلى إقامة العديد من المراكز العسكرية متعددة المهام، منها المراكز العسكرية المختصة بالتدريب والتكوين العسكري

[1] Ibid.
[2] ibid
[3] ibid
[4] ibid

وأخرى مخصصة لإيواء الجزائريين، كما كانت مراكز أخرى مخصصة للتخزين الذخيرة الحربية والمئونة وبعضها عبارة عن مخيمات تستعمل للاستقبال والعلاج والاستراحة.[1]

إن جانب التكوين والتدريب خلال الثورة التحريرية، من المواضيع الإستراتيجية التي تعكس الرؤية الشاملة والبعيدة المدى لقادة الثورة الذين أيقنوا مبكرا أن التكوين والتدريب العسكري والتأطير الذي تحتاجه الثورة يوما بعد يوم، إضافة إلى ضرورة مواكبة التطور الحاصل في ميدان التخطيط العسكري والإعداد للمعارك المختلفة من اجل مواجهة الجيش الفرنسي الذي يملك الخبرة والتكوين العصري زيادة على العدة والعتاد، ضرورة حتمية لضمان نجاح العمليات العسكرية ضد قوات الاحتلال الفرنسي[2].

لقد كان التكوين إحدى المحاور الأساسية للتنظيم الذي عرفته الثورة بعد مؤتمر الصومام وشمل كل التخصصات من سلاح الإشارة إلى المدفعية والطيران والبحرية، إلا أن سلاح الإشارة حظي باهتمام كبير لأنه أعتبر عصب المعركة التحريرية ضد فرنس من طرف قادة الثورة، حيث أقدم العقيد عبد الحفيظ بوصوف في أوت 1956 على إنشاء أول مدرسة للإشارة والاتصالات في المغرب الأقصى

وإبتداءا من سبتمبر 1957، انتشر سلاح الإشارة في كامل المملكة المغربية، كما ظهر في تونس، وكانت الدفعات الأولى والثانية والثلاثة والرابعة والسادسة والثامنة والعاشرة تخرجت كلها في مدرسة التكوين بالناظور المغربية، أما الدفعات الخامسة والسابعة والتاسعة والحادية عشر فقد تخرج أفرادها في مدينة تونس، كما أن أربع دفعات أخر قد تخرجت أفرادها كتقنيين عامين على جهاز الراديو، هذا ال جانب دفعتين أخريين قد تخرج أفرادهما كمرقين(chiffreurs) وذلك طيلة مدة الكفاح المسلح، وكان مجموع الدفعات التي تخرجت في مدرسة الثورة بتكوين عاملين اختصاصيين في سلاح الإشارة قد بلغ عددها ثلاثة عشر دفعة منها خمس دفعات خاصة بالتقنيين وخمس دفعات خاصة بأعوان الشفرة وكان العدد الإجمالي لهؤلاء المتخرجين هو 880 متخرجا برتبة إطار و568 جندي أعوان راديو

84 تقني و91 عون شفرة (chiffreurs) و137 جندي قاموا بدور الخدمات العامة، كالحراسة والسياقة والطبخ[3].

---

[1] رانية مخلوف، مسألة التسليح والتموين وتحديات العمل المسلح إبان الثورة التحريرية من 1954.1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2017.2018، ص 117

[2] عمران هيبي، عبد الوعاب شلالي، التدريب والتكوين العسكري خلال الثورة التحريرية على الحدود الشرقية (1957.1962)، مجلة آفاق علمية، مجلد 12، العدد 04، السنة 2020، ص 57.

للتذكير: إنطلقت عمليات التدريب والتكوين على أساس ضرورة وحتمية لنجاح العمليات العسكرية ضد فرنسا الاستعمارية بعد 15 فيفري 1947،

أي بعد تأسيس الجناح العسكري لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية (المنظمة الخاصة) وكانت تنفذ في المزارع النائية والجبال الحصينة والقرى النائية المنعزلة البعيدة عن أنظار وأسماع أعوان الأجهزة الأمنية الفرنسية.

[3] محمد زروال، مصدر سابق، ص ص 85 86 / إختلفت المصادر التاريخية حول عدد المتخرجين، يذكر عبد الرحمان بروان أن العدد المتخرجين سنة 1962، بلغ 982 متخرج / Abderrahmane Berraouane ,op cit ,p 289

جاء تأسيس مدرسة إطارات جيش التحرير الوطني، ليصب في هذا الاتجاه وبدأت هذه التجربة بأول مدرسة في الولاية الأولى في جبل شيليا والتي إستقبلت متربصين من الولايات: الثانية والثالثة والرابعة والقاعدة الشرقية، وتظهر فيما بعد مدرسة أخرى داخل التراب المغربي، في منطقة كبدانة بالريف المغربي والتي تكفلت بتكوين المتربصين من المنطقة الغربية للولايات الرابعة والخامسة والسادسة ويدوم التربص في هذه المدرسة حوالي أربعة أشهر، تلقن خلالها دروس في الرماية على مختلف الأسلحة والقنابل فضلا عن التكوين السياسي والعسكري القاعدي مثل الطبوغرافيا لمعرفة التنقل بالبوصلة وكيفية استعمال الخرائط والتكوين في مجال الألغام والصواعق إضافة إلى الأنشطة الرياضية[1].

امتلكت الثورة التحريرية عدة مراكز عسكرية على الأراضي المغربية وهي:

1- مركز العرائش:

يقع مركز العرائش في منطقة الريف المغربية وكانت المهام الموكلة إليه هي إستقبال الأسلحة وإيصالها إلى الولايات الداخلية وتكوين وحدات جيش التحرير وتدريبها على أسلحة الهاون من نوع 60.82 وبنادق رشاش من نوع (Breunne) MG 42-46– كما يضمن المركز تكوين فرق الكومندوس المتخصصة في عمليات التخريب، تخرج من هذا المركز حوالي 1200 جندي إلتحقوا بالولايات الرابعة والخامسة والسادسة وفي سنة 1959 تحول المركز إلى إقامة لإيواء جرحى الثورة بعدما تم تحويل مهامه العسكرية إلى مركز دار كبداني[2].

2- مركز دار بوصافي:

يقع هذا المركز في منطقة العرائش وظهر في شهر أوت 1957 وكان مركزا للتدريب العسكري بالدرجة الأولى في بداية نشأته وحتى المعطوبين المتواجدين فيه، كان يختار منهم الأقل عطبا لتكوينهم في المحافظة السياسية، وكان الجنود يتلقون تدريبا عسكريا في مجال السلاح والرمي كما كانت تقدم إليهم دروسا سياسية من طرف مسؤول المركز أو عن طرق مسؤول الدعاية لدى جيش التحرير الوطني، وإبتداءا من شهر جويلية 1958 استقرت في هذا المركز فرق الكومندوس أطلق عليها فرق الموت كانت تحضر لمهام في فرنسا وبلجيكا عن طريق إسبانيا[3]

3- مركز دار كبداني:

تأسس هذا المركز في سنة 1959 في منطقة الناظور ويعتبر مدرسة حربية في التكوين العسكري والسياسي ومن أهم المراكز التي أسستها جبهة التحرير الوطني في المملكة المغربية، كان يقوم بمهام التدريب على الأسلحة الخفيفة والثقيلة وفنون القتال والالغام والمتفجرات وقد تولى قيادته محمد علاهم، أما التدريب فكان لمختار زرهوني وشابو وزرقيني وأحمد صنهاجي وقد ضم هذا المركز حوالي

Chérif Abdedaim, Abdelhafidh Boussouf, Le révolutionnaire aux de pas de velour, édition anep, Alger, p 135

[1] توفيق برنو، مرجع سابق، ص 239

[2] Mohamed Guentari, op cit, *p p 917.918*

[3] AOM, implantation rebelle, carton no 81F973- 974 / 15/ 10/ 1958 / in , توفيق برنو، مرجع سابق، ص 242

4000 جندي موزعين على المصالح العامة والاتصالات ومصلحة التخريب التمريض والتكوين السياسي وقد إستمر في النشاط حتى الاستقلال [1].

4- مركز الخميسات:

تأسس مركز الخميسات في سنة 1957 في مزرعة تابعة للثورة التحريرية في منطقة ما بين مكناس والرباط، كان المركز خاصا بالتدريب العسكري، إذ قام بتكوين 400 جندي في مختلف أنواع الأسلحة وفي سنة 1959 تحول إلى مركز استقبال أبناء الشهداء من أجل تعليمهم وتدريبهم[2].

5- مركز بركان:

تأسس هذا المركز في نهاية 1959 ويقع في مرتفعات تافوغالت الحصينة بتضاريسها الجبلية الوعرة التي تشبه كثيرا تضاريس جبال الجزائر،الشيء الذي ساعد كثيرا جنود جبهة التحرير الوطني على التحرك بحرية ويبعد عن برج ساي(Fort Say) (مرسى بن مهيدي) 15 كلم، واستقرت به القيادة العامة لجيش التحرير الوطني لمنطقة بركان، اختص المركز في التدريب العسكري وتخرج منه 1500 جندي التحقوا بالولايات الداخلية، ليتحول في نهاية 1959 إلى مركز للمعطوبين والنقاهة [3].

6- مركز أحفير:

يقع هذا المركز في مدينة أحفير الواقعة أقصى شمال شرق المملكة المغربية على الحدود الجزائرية المغربية وهي تابعة لإقليم بركان، وظهرت به قاعدة لجيش التحرير الوطني في جويلية 1958 ومخيم للتدريب العسكري وتخزين الأسلحة والذخيرة، إضافة إلى احتوائه على مركز خاص بالمعطوبين.[4]

7- مركز الدار البيضاء:

يحتوي هذا المركز على عدة مصالح إدارية من مقر القيادة السياسية إلى مركز تجزين الأسلحة والذخيرة إلى الاتصالات و مصلحة العلاج التي بها 280 سريرا خاص بالمعطوبين.[5]

8- مركز فاس:

عبارة عن مركز للراحة، يستقبل خوالي 100 مجاهد

9- مركز غانشن:

أقيم هذا المركز في عام على الحدود الجزائرية المغربية سنة 1960 ويعتبر من بين المراكز الإستراتيجية للثورة التحريرية على الأراضي المغربية وقد كان عبارة عن ثكنة من قبل ومنحته السلطات المغربية للثورة التحريرية حيث أستعمل كمركز للتكوين السياسي والعسكري و الصحي وفي الاتصالات اللاسلكية والتدريب على التخريب وتخرج من هذا المركز ما يقارب 4000 مجاهد.[6]

10- مركز العربي بن مهيدي (القاعدة 15):

---

[1] Mohamed Guentari, op cit, p 619

[2] Ibid, p 918

[3] ibid.

[4] توفيق برنو، مرجع سابق، ص 244

[5] المرجع نفسه.

[6] Mohamed Guentari, op citp 619

يعتبر مركز العربي بن مهيدي أو القاعدة 15 حسب الأدبيات الحربية الجزائرية من أهم المراكز العسكرية التي أقامتها جبهة التحرير الوطني بالمغرب وكان يقع في شمال شرق مدينة وجدة على الطريق المؤدي إلى مدينة مغنية الجزائرية وكان يحتوي على المصالح التالية:

مصلحة الاتصالات
مصلحة الطب والصيدلة
مصلحة المحافظة السياسية لجيش التحرير الوطني
مصلحة الإعلام والدعاية
مصحلة التخزين والتموين
مصلحة الألبسة العسكرية
مصلحة الصيانة العسكرية
مصلحة النجارة
مصلحة المواد الغذائية
مصلحة الأمن والاستعلامات
مصلحة ترويض الكلاب

وكان يحتوي على 2000 جندي في سنة 1958، مهمتهم ضرب وحدات الجيش الفرنسي على الحدود الجزائرية المغربية، وقد استعان هذا المركز ببعض الأجانب الفنيين والمختصين في صناعة الأسلحة خاصة من الاتحاد السوفياتي وبعض دول أوروبا الشرقية، ونظرا للأهمية التي كان يحتلها هذا المركز، فقد كان عرضة للعديد من الغارات والاعتداءات من طرف الجيش الفرنسي في عام 1960. استمر في نشاطه حتى الاستقلال[1].

11- مركز بوعرفة:

يتكون هذا المركز في ضيعة في الجنوب الغربي ويمثل قاعدة للتموين وتخزين الأسلحة ويحوي على تعداد يصل إلى 40 جندي، كما كان مركزا لاستقبال وحدات جيش التحرير الوطني الخاصة بالجنوب الغربي (بشار وتنوف)

12- مركز فقيق:

تأسس مركز الفقيق في سنة 1956 ويقع في أقصى الجنوب الشرقي للمغرب الأقصى،به قيادة المنطقة الثامنة من الولاية الخامسة التي تضم:

عين الصفراء،البيض، بشار تندوف، أدرار، وقد ضم المركز ثلاث قواعد أساسية، الأولى للتدريب العسكري واستقرت بها خمس فرق عسكرية تضم ستة فيالق فيها على الأقل ما بين 1500 إلى 2000 جندي والثانية للعبور بها كتيبة واحدة والثالثة عبارة عن مستشفى بإمكانه استقبال 1300 مريض.

كان مركز فقيق قاعدة لانطلاق وحدات جيش التحرير الوطني لولوج الجزائر عبر جبال القصور، كما استطاع المركز تجنيد عدة قبائل صحراوية متواجدة على الحدود الجزائرية المغربية[2].

---

[1] ibid, p p 621.622
[2] ibid, p p , 624.625 توفي برنو، مرجع سابق، ص 246

إضافة إلى عدد من المراكز المنتشرة عبر كامل التراب المملكة المغربية، لم يهمل قادة الثورة الجانب السياسي في مختلف التخصصات لدوره الكبير في خلق إرادة صلبة ورغبة كبيرة لدى المتربصين في التكوين والالتحاق بجبهات القتال في الداخل وكان لهذا التكوين السياسي عدة أهداف صبتها قيادة الثورة عند اجتماعها في الرباط يوم 12 أوت 1959 بتحديد مهام المحافظ السياسي المتمثلة في رفع معنويات سكان القرى والمدن ونشر الثقافة السياسية[1] وتنمية الروح النضالية والقتالية فيهم عن طرق تشكيل الخلايا والتنظيمات الإدارية لنشر أوامر وتعليمات جبهة التحرير الوطني والرد على الدعاية الفرنسية، كما يقوم بالتكفل بعائلات الشهداء والمجاهدين، وكان هذا التكوين عن طرق جلسات الحوار والمناقشة الموجهة من قبل الشخصيات القيادية في الثورة وأيضا بواسطة الإعلانات والملصقات.[2]

2-7- مراكز التسليح وصناعة الأسلحة بالمغرب الأقصى :

كانت القاعدة الغربية مجهزة منذ صيف 1956 بهياكل ومصالح خاصة لجمع السلاح وتوزيعها وصناعتها، وإذا كانت الحدود الشرقية مفتوحة على دولتين شقيقتين مستقلتين هما تونس وليبيا، فإن الحدود الغربية تملك متنفسا وحيدا برا، هو المغرب الأقصى الذي كان في الموعد وقدم ما كانت الثورة التحريرية بحاجة إليه.

عكفت قيادة القاعدة الغربية على رأسها العقيد عبد الحفيظ بوصوف على إنشاء قنوات تزويد الجبهة الداخلية بالأسلحة والذخيرة خاصة بعد عملية حجز المركب أتوس (Athos)[3] وحسب خطة بوصوف، فإن هذه الإستراتيجية كانت تتخلص في ثلاث نقاط أساسية هي:

- ضمان تزويد جيش التحرير الوطني بالسلاح من القواعد الخلفية عبر التراي المغربي وإسبانيا
- تكوين مخبرين في ميدان الاتصالات وفتح أول تربص تكويني في هذا المجال من طرف جيش التحرير الوطني وأسندت مهمة الإشراف عليه إلى خليفة لعروسي.
- إفشال المحاولات التخريبية التي أقدمت عليها المصالح الاستعمارية ومحاربة الجوسسة الفرنسية

ولقد تعددت مراكز جيش التحرير الوطني التي تكفلت بعمليات التموين والإمداد بالسلاح وصناعتها في المملكة المغربية.

أ- مراكز التسليح:

- مركز الناظور المخصص لتخزين الأسلحة والذخيرة و فيه تم تجربة 450 ألة لصناعة القنابل اليدوية ومنها ما جول إلى الجبهة الداخلية
- مركز وجدة لتخزين الأسلحة والذخيرة الحربية
- مركز بركان لتخزين الأسلحة وذخيرتها
- مركز فقيق الجنوبي لتخزين الأسلحة والذخيرة

[1] AOM, Formation politique des cadres du FLN, carton no 81F973 / 974 /. 16/ 09 /1959

[2] توفيق برنو، مرجع سابق، ص 250

[3] سوف نتعرض إلى هذه الحادثة عند استعراض عمليات الإمداد على الواجهة البحرية

- مركز القنيطرة للتخزين والتموين
- مركز الرباط للتموين العام بالذخيرة الحربية
- مركز الدار البيضاء لاستقبال الأسلحة والذخيرة ولإيصالها إلى الولايات الداخلية
- مركز طنجة لاستقبال الأسلحة والذخيرة ونقلها إلى الحدود الجزائرية
- مركز تيطوان لتخزين الأسلحة [1].

إن معظم عمليات إمداد الثورة بالسلاح عبر الحدود الشرقية لم تكن في كل الأحوال ناجحة وسهلة في المرور نحو الولايات الداخلية، الأمر الدي دفع بقيادة الثورة إلى وضع خطط وتشكيل شبكات للتسليح تولت مهمة الحصول على السلاح من أوروبا والمغرب وإيصاله إلى الجبهة الداخلية عبر الحدود البرية.

شرعت شبكة التسليح في الجبهة الغربية في عملية البحث عن الأسلحة وتهريبها برا نحو الداخل بتجنيد الجزائريين أصحاب السيارات المتنقلين بين المغرب والجزائر

بعد إخبارهم بتفاصيل المهمة التي يقومون بها وأهدافها وفي نفس السياق كانت الشبكة حريصة ويقضة في عملية اختيار مجنديها الذين كانوا يختارون وفق مقاييس دقيقة بعد التحقق من هوياتهم ورصد تحركاتهم وتنظم لهم بطاقة شخصية لكل واحد منهم كما جندت عناصر أوكلت لهم مهمة مراقبة المنافذ الرئيسية بين الجزائر والمغرب ويعرف من هؤلاء الأعضاء الحاج مختار الملقب بجان جان وكانت دائرة نشاطه تنحصر في مدينة الدار البيضاء وعندما ينجح في تجنيد من يقع إختياره عليه، يتصل مباشرة بقيادة الشبكة لتنفيذ العملية [2].

توسع نشاط شبكة التسليح السرية وأصبح لها أعضاء وعملاء خارج الجزائر لاسيما في المملكة المغربية وإسبانيا، تحملوا مهمة إيصال السلاح والذخيرة والأموال إلى الجبهة الداخلية.

وللشبكة أيضا أعضاء في فرنسا يقومون بنفس المهمة، من هؤلاء المناضل محمد الطاهر مسؤول الاتصالات في منطقة مرسيليا ومحمد مصباحي ممثل إدارة الاتصالات الخاصة في نفس المدينة، وتمكنا من الحصول على بعض البطاقات الشخصية لبعض العاملين في الشبك السرية وللعملاء الذين كانوا يقومون بنقل السلع والبريد والأموال من المغرب وإسبانيا إلى الجزائر عبر طرق مختلفة وتتميز البطاقات الشخصية لأعضاء الشبكة بلونها الأحمر بينما بطاقات العملاء بيضاء اللون[3].

وقد شكلت المصادر الخارجية الوريد الذي يمد الحيوية والنشاط للعمل الثوري، معظمها عبارة عن مساعدات قدمتها الدول العربية الشقيقة وبعض الدول الاشتراكية وصفقات في السوق السوداء أبرمت مع مهربي وتجار الأسلحة على

[1] رانية مخلوف، مرجع سابق، ص ص 124.123
[2] محمد صديقي، مصدر سابق، ص 35
[3] المصدر نفسه

مستوى أوروبا والشرق الأوسط بالإضافة إلى مصانع خفيفة أقامتها قيادة الثورة في القاعدة الخلفية للثورة على مستوى التراب المغربي[1].
شرعت قيادة القاعدة الغربية في إجراء عدة اتصالات مع بعض الجزائريين النشيطين في شبكة التسليح، ومن أهم وأبرز هؤلاء نذكر المناضل والمجاهد مسعود زقار المدعو-"رشيد كازا" الذي كلفه العقيد عبد الحفيظ بوصوف بمهمة مراقبة والتقرب من قاعدتي النواصح والقنيطرة الأمريكيتين في المغرب ومحاولة الحصول على السلاح والأجهزة اللاسلكية.
نجح مسعود زقار في الحصول على بعض الأجهزة اللاسلكية والبنادق عن طريق البيع والهبات وسرعان ما اكتشف أن زميله السابق المدعو "التواتي" يعمل بقاعدة النواصح فتقرب منه واستعان به للتعرف على ضابط صف في الجيش الأمريكي يدعى " مور"Mour "، فأبرم معه أول صفقة سلاح للثورة التحريرية الكبرى[2].
كما تمكن من الحصول على جهاز إرسال ضخم خاص بتجهيز البواخر إلا أنه استعمل في البث الإذاعي من صوت الجزائر بالناظور بعد أن أدخلت عليه بعض التعديلات ومع مرور الوقت اندمج في الوسط الأمريكي بفضل علاقاته وإتقانه اللغة الانجليزية حتى أصبح يعرف في الوسط الأمريكي المتواجد بالمغرب الأقصى "بمستر هاري"(Mister Harry) وبعد فترة وجيزة،كون شبكة مختصة في جمع المواد المتفجرة من مناجم الفوسفاط في منطقة الخريبقة ونقلها إلى الحدود الجزائرية[3].
تعددت جهود شبكة التسليح في الجهة الغربية إلى تجنيد الأجانب في سبيل الحصول على السلاح سواء عن طريق شرائه أو تهريبه، وبذلك انخرط في الشبكة الجزائرية متعاونون من عدة جنسيات ومن أبرز هؤلاء، نذكر المتعاونين المهمين من جنسية فرنسية وهما: شامبو شيروسو المدعو علي و سيرين جان دوسان وكذلك المتعاملة جاكلين بورسار والتي جندها لخدمة الثورة التحريرية، أحد أعضاء الشبكة المدعو إيدير آيت يسعد، تولى شامبو مهمة نقل السلاح بسيارة تؤمنها له الشبكة مقابل 500 ألف فرنك فرنسي قديم (5000 فرنك فرنسي جديد) لكل نقلة سلاح يوصلها إلى الجزائر، واستمر في تنفيذ مهامه حتى إعلان الاستقلال ولم يكن يعلم في الواقع أنه يحمل السلاح في السيارة بل كان يعتقد أنه ينقل البريد والأموال فقط [4].
ويجب الإشارة إلى أن استقلال المغرب ساهم كثيرا في تخفيف الضغط على كتائب جيش التحرير الوطني على الحدود الغربية وحتى المملكة الاسبانية أصبحت لا تضايق عمليات نقل الأسلحة التي تتم عبر منطقة الناظور وسبتة ومليلية.
شكلت المنطقة الجنوبية الغربية معبرا رئيسيا لتموين الولايات الداخلية، خاصة الخامسة والسادسة بالأسلحة عبر البيض وبشار وأدرار وتندوف حيث كانت

---

[1] الطاهر جبلي، مرجع سابق، ص 264

[2] Seddik Larkéche, Si Zeghar, l'iconoclaste Algerien, la véritable histoire de Rachid Casa, édition European North Africain's (ENA), Paris 2014, p 150

[3] Ibid , voir aussi, أنظر أيضا: محمد بوداود المدعو سي منصور، أسلحة الحرية، ترجمة فخر الدين بلدي، دار رافار ، الجزائر 2016، ص 139

[4] محمد صديقي، مصدر سابق، ص 48

الصحراء عاملا مساعدا على عبور قوافل السلاح، وسجلت المصادر التاريخية أن المجاهدين تمكنوا من تهريب الكثير من الأسلحة إلى الجبهة الداخلية عبر الحدود الغربية في الفترة بين جانفي و نوفمبر سنة 1959، 450 قطعة سلاح و 250.000 خرطوشة و 2500 قنبلة يدوية، كما استطاع جيش التحرير الوطني على الحدود الغربية أن يتحصل في نهاية سنة 1959 على4500 قطعة سلاح حربية و2000 بندقية إسبانية و2000 بندقية من نوع موسكوتون فرنسية الصنع و2000 مسدس رشاش (PM)، وكانت جهود ممثلي جبهة التحرير الوطني المكلفين بتموين الثورة بالسلاح بارزة، إذ كانوا يعقدون الصفقات التجارية وتمكنوا خلال نهاية سنة 1959 وبداية عام 1961م من عقد بعضها مع الصين الشعبية وروسيا والفيتنام وبلغت قيمتها 3000 قطعة سلاح حربية و500000 خرطوشة وصلت كلها إلى مراكز جيش التحرير الوطني بالمغرب[1].

وما دمنا قد ذكرنا الصفقات التي كانت تعقدها جبهة التحرير الوطني على المستوى الدولي لتموين الثورة بالسلاح، فإنه من الواجب ذكر بعض مصادرها المالية، فقد تلقت جبهة التحرير الوطني سنة 1959 مبلغ 13 مليار فرنك فرنسي وصلها ثمرة لنشاطها عبر الدول الشقيقة والصديقة و8 مليار فرنك فرنسي وصلتها كتبرعات من داخل الجزائر ومبلغ 4 مليار فرنك فرنسي عن طريق التبرعات التي جمعتها داخل فرنسا، مع العلم أن الجزائريين في الداخل كانوا يمولون الثورة التحريرية وذلك على الرغم من ضعف مواردهم من جهة ونهب العدو الفرنسي من جهة أخرى.[2]

ب- مراكز صناعة الأسلحة:

أصبحت الأوضاع أكثرا تعقيدا مع مطلع سنة 1958 بسبب سياسة الحصار والتطويق المضروب من طرف القوات الاستعمارية خصوصا بعد إنشاء خطي موريس وشال على طول الحدود الشرقية والغربية لعزل الثورة عن قواعدها الخلفية و في هذا الإطار عملت القوات الفرنسية جاهدة على ملاحقة وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود الغربية كما بذلت جهدها من اجل وضع حد لشبكة تهريب السلاح وذلك بتقوية أجهزة استخباراتها ومنظماتها الإجرامية مثل منظمة اليد الحمراء التي تعد فرعا من المكتب الثاني التي كانت عناصرها تتبع تحركات أعضاء شبكة التسليح في المغرب العربي و الوطن العربي وأوروبا من أجل التخليص منهم[3]، ولمواجهة معضلة قلة السلاح وفك العزلة عن الولايات الداخلية بادرت قيادة الثورة بإنشاء مصانع للأسلحة على التراب المملكة المغربية وهي:

- مصنع تيطوان سنة 1958 لصناعة القنابل من النوع الانجليزي والمتفجرات كما حصلت الجبهة في شهر فيفري 1958 على آلة ألمانية لصناعة القنابل اليدوية يرافقها تقني ألماني

---

[1] يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية (1962.1954)، دارهومه، الجزائر 2014، ص ص 260.259

[2] SHAT, carton 1H1678 /28/ 11/ 1959 /IN 260 يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص

[3] بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1962.1954)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2006.2005، ص 282

- مصنع سوق الأربعاء وإسمه الحقيقي بئرخادم السوبسي،أنشأ من أجل صناعة الرشاشات وبعض قطع المدفع
- مصنع بوزنيقة سنة 1959 بمنطقة تافيلالت من أجل صناعة قنابل من النوع الامريكي والبنقالور(Bangalores) وهو نوع من الانابيب تستعمل في تفجير الالغام التي زرعت على طول خطي موريس وشال على الحدود الغربية والشرقية والسلاح الأبيض وقد تم بناء مسبكة لصناعة القنابل اليدوية وبعض الأدوات الخاصة بالرشاشات
- مصنع القنيطرة في سنة 1960 وخصص لصناعة الرشاشات الخفيفة(M49)

وأيضا السلاح الأبيض وصناعة مأسورات الرشاش وتركيب قطع الأسلحة

- مصنع الصخيرات سنة 1960 لصناعة مدافع الهاون من غيار 45 والمتفجرات
- مصنع وجدة سنة 1960 مختص بالدرجة الأولى في صناعة القنابل
- مصنع المحدية ظهر في سنة 1960 وتخصص في صناعة مدافع الهاون غيار 80.60. والبنقالور والالغام وصنع قطع خاصة بالرشاش بالإضافة إلى ورشة صناعة الذخيرة والألبسة العسكرية كما يحتوي على مخبر للمواد الكيماوية[1]
- مصنع الدار البيضاء مختص في صناعة الرشاشات من نوع (M49)

لقد ساهمت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا في تمويل جانب كبير من عمليات اقتناء العتاد الثقيل وتطوع عدد كبير من الجزائريين المختصين بحكم عملهم في المصانع الفرنسية،[2] كما استعان العقيد عبد الحفيظ بوصوف ببعض الاجانب الخبراء من بينهم ثلاثة تقنيين من جنسية هولندية، أحدهم يدعى ميشال رابتيس ويؤكد المجاهد منصور بوداود،أن هذه المراكز الصناعية كانت سرية وعبارة عن مزارع معزولة ومهيأة بكيفية لا تسمح للسلطات المغربية معرفة نشاطها الحقيقي.[3]

باشرت هذه الوحدات التجارب والعمل في بداية 1960 بصعوبة كبيرة لكن بدأت المصانع تكتسب خبرة عالية وطمأنينة في العمل بعد توفير وسائل الراحة والعلاج داخل هذه الوحدات التي تشتغل كل واحدة منها ما يقارب 400 عامل وتمكنت من إنتاج كميات معتبرة من الأسلحة قدرها المسؤول الأول عن هذه المصانع المجاهد منصور بوداود المدعو سي منصور كما يلي :

- القنابل اليدوية من النوع الانجليزي الفرنسي والأمريكية، أكثر من 500 ألف قنبلة.
- الرشاشات الخفيفة من النوع الألماني (M40) حوالي 10 آلاف رشاش

---

[1] محمد بوداود المدعو يس منصور،مصدر سابق، ص 140

أنظر أيضا: وهيبة سعيدي، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1962.1954) دار المعرفة، الجزائر 2009، ص 36

[2] Voir Daho Djerbal, L'organisation spéciale de la fédératiob de France du FLN, histoire de la lutte armée du FLN en France (1959.1962) édition Chihab, Alger, 2012, p 99

[3] منصور بوداود، في، وهيبة سعيدي، مرجع سابق، ص 37

- سلاح المورتي (Matus 50.60.80) حوالي 500 قطعة
- مدافع الهاون (غيار50، غيار 60) حوالي 1000 مدفع [1].

إن وزارة التسليح والاتصالات العامة تمكنت بإنشائها لهذه المصانع والورشات السرية بهدف التخفيف من الاحتياجات الخارجية للأسلحة التي تلجأ لاستيرادها واستطاعت الاعتماد على نفسها في تزويد جيش التحرير الوطني بالأسلحة والذخيرة واعتمادا على تقرير سري أعده العقيد بوصوف عن نشاط وزارته خلال الفترة ما بين فيفري 1960 إلى أوت 1961[2] يمكن تقديم الحصيلة الآتية:

1- بلغ حجم الأسلحة التي وزعت على الجبهة الغربية ، ب 45 ألف طن

2- من بين الستة شحنات تم توجيه خمسة منها في الوقت الذي حجزت فيها الشحنة الخامسة في ماي 1961 بمضيق جبل طارق وهي تشكل ما قيمته 23 مليون فرنك فرنسي، أما باقي الشحنات فقد وصلت في ديسمبر 1960 وخلال الفترة الممتدة ما بين جانفي إلى ماي 1961، وصلت حمولتين سوفياتيتين، الأولى قدرت ب: 1050 طنا، الثانية ب: 450 طنا، أما باقي الحمولات فإنها تمت منة خلال مساعي الحكومة المؤقتة ب: 3070 طنا عبر أربع شحنات[3].

وقد قامت مصالح الوزارة بإمداد الجبهة الغربية بالسلاح والذخيرة وفق ما يوضحه الجدول التالي:

1- الإمداد بالأسلحة:[4]

نوع الأسلحة	الكمية
بندقية آلية	18005
بندقية حربية	11648
مسدس رشاش	4529
مسدس آلي	4759
بندقية رشاشة	88
رشاش خفيف وثقيل	2336
مورتيي كل العيارات	446
قذيفة بازوكا	700
مدفع مضاد للطيران	32
مدفع كل العيارات مضاد للدبابات	232

2- الإمداد بالذخيرة:[5]

نوع الذخيرة	**الكمية**
خرطوشة حرب كل العيارات	32694603
قذيفة مورتيي وقذيفة مضادة للدبابات	240647
خرطوشة حرب صغيرة ومتوسطة	32402841

[1] المرجع نفسه، ص 134
[2] مركز الأرشيف الوطني، وثائق المجلس الوطني للثورة، علبة رقم C 0025
[3] المصدر نفسه
[4] المصدر نفسه
[5] المصدر نفسه

العيار	
خرطوشة كبيرة العيار 14.12 ملم	169648
خرطوشة مضادة للطيران والدبابات	122114
قذيفة موتيي كل العيارات	198203
قذيفة مضادة للدبابات	**16320**
قذيفة كل العيارات للمدفع	17424

3- الإمداد بالمتفجرات:[1]

نوع المتفجرات	الكمية
متفجرات متنوعة من نوع ت.ن.ت	402293
قنابل يدوية متنوعة	12253
لغم مضاد للدبابات والأشخاص	224
مواد متنوعة	224722
المجموع بالطن	649492

بالإضافة إلى هذه المصانع والورشات التي أنشأت في المملكة المغربية، شرعت قيادة الثورة منذ 1960 جلب الأسلحة النصف ثقيلة بمختلف أنواعها وذخيرتها الحربية خصوصا المدافع المضادة للطائرات وكانت هذه الأسلحة تأتي من بعض الدول الشرقية عبر المغرب وباسم الكومة المغربية و في هذا السياق يشير المجاهد مصطفى بن عودة المدعو"عمار" بأن مصانع الثورة حاولت صنع قذائف المدفعية غير التوفيق لم يحالف القائمين عليها، الأمر الذي دفع بالعقيد عبد الحفيظ بوصوف سنة 1960 إلى محاولة جلب هذه القذائف من ليبيا ونقلها إلى المغرب عن طريق الجو بواسطة طائرة تابعة لأحدى الشركات الانجليزية في صناديق كتب عليها" لوز ليبي حلو" وأستعملت هذه الطريقة في النقل عشر مرات كما استعملت باخرة تجارة أمريكية تعمل في موانئ البحر الأبيض المتوسط[2].

استخدمت شبكة التسليح في عملية إمداد الجبهة الداخلية للثورة بالسلاح والذخيرة طريقين بريين هما:خط طريق وجدة وهران الجزائر العاصمة وخط طريق وجدة بشار جنوبا وأستعمل أيضا في البر خط قطار وجدة وهران.[3]

لم تكن محاولات تهريب الأسلحة عبر الحدود البرية نحو الولايات الداخلية تتعرض للخطر الفرنسي فحسب، بل كثير من الحالات كانت السلطات الرسمية المغربية تعترض سبيل المجاهدين وتضع يدها على إمدادات السلاح وتتدخل في شؤون تسليح الثورة وذلك بفرضها شروط تعجيزية على قادة الثورة وإجبارهم على الاعتراف بتعديل الحدود الجغرافية مستغلة الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الثورة وقد تأكد ذلك الموقف عند تمركز قوات الجيش المغربي سنة 1958 في ممر فقيق الاستراتيجي الذي يقع ضمن خط طبيعي يعتمده جنود الولايات الرابعة والخامسة والسادسة في تسللهم من الجنوب إلى التراب المغربي وقد أصبح

[1] المصدر نفسه

[2] عمار بن عودة، في، محمد عباس، ثوار عظماء، مرجع سابق، ص 230

[3] محمد صديقي، مصدر سابق، ص 57

هـذا الممـر يشـكل أهميـة قصـوى بعـد إقامـة الخطـوط المكهربـة، وقـد كانـت السـلطات المغربيـة تحـاول التـأثير علـى الثـورة التحريريـة وعلـى العمـل العسـكري لجـيش التحريـر الـوطني مـن خـلال عزلـه عـن مصـادر تموينـه بالسـلاح فـي قواعـده الخلفيـة الخاضـعة لهـا وبالتـالي إرغـام جبهـة التحريـر الـوطني علـى الاعتـراف بسـيادة المغـرب علـى منـاطق جزائريـة مثـل تـوات وقـورارة وتيـديكلت[1] لكـن قيـادة الثـورة وقفـت فـي وجه هذه المناوات وواجهت الواقع بالتحدي والاعتماد على النفس.

ويشير الباحث يوسف مناصرية معتمدا في دراسته على أرشيف فانسان،

أن عـدد جـيش التحريـر الـوطني فـي منتصـف 1960 علـى الحـدود الغربيـة يبلـغ 6100 مجاهـد وتوصـل إلـى بنـاء مراكـز تدريبيـة متفوقـة بلـغ عـدد قوتهـا 1350 مجاهـد، توزعـت وفـق إسـتراتيجية محكمـة، فكـان مركـز القيـادة والمديريـة العامـة للتـدريب موجودتـان بمركـز كبـداني للتـدريب وكـان بـه 500 مجاهـد مـنهم 200 مجاهـد يتوجهـون إلـى مركـز بوعرفـة باسـتمرار ثـم يـأتي مركـز العـرائش إلـي كـان بـه 600 مجاهـد ثـم مركـز تـدريب بركـان الـذب كـان بـه 205 مجاهـد وكـان عـدد المجاهـدين المتمركـزين فـي الشـمال الشـرقي يبلـغ حـوالي 2490 مجاهـد مـوزعين كالتالي:

- 1060 مجاهد في منطقة العمليات التي كان بها 11 كتيبة وبها مركز قيادة
- 100 مجاهد مكلفون باجتياز السد الشائك المكهرب
- 250 مجاهد موزعين على مراكز القيادة وقواعد وجدة
- 150 مجاهد موزعين على قاعدتي الناظور والزيو
- 730مجاهد من جنود المقاطعات الإضافيين
- 200 مجاهد للحراسة العامة [2].

أمـا علـى الجنـوب الشـرقي، فكـان عـدد المجاهـدين بـه 1060 مجاهـد مـوزعين علـى النحو الأتي:

. 600 مجاهد لفيلق الولاية الخامسة
. 50 مجاهد للناحية الرابعة
. بين 70 و 100 مجاهد للقاعدة بودنين
. 100 مجاهد لمركز القيادة وقاعدة بوعرفة
. 30 مجاهد لقاعدة تندرارة
.20 مجاهد لقلعدة الكرمة
. 100 مجاهد لمركز القيادة وقاعدة سوفسكر[3].

---

[1] نفس الموقف اتخذته الحكومة التونسية بخصوص الثورة حيث كانت حكومة بورقيبة كثيرا ما تعترض سبيل المجاهدين المكلفين بنقل الأسلحة من ليبيا إلى الجزائر عبر الأراضي التونسية
محمد زروال، القيادة العسكرية لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، ،دار هومهة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2017، ص 281/ الطاهر جبلي، مرجع سابق، ص 273

[2] Archives de Vincennes Paris, services historique de l'armée de terre, 1H1600, effectifs ALN au Maroc, rapport du 2 Emme bureau de l'état major, Alger, le 22 juin 1960, p p, 1.2. IN يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص ص 263.262

[3] ibid

وكـان الجـيش المـنظم غـرب المغـرب يبلـغ تعـداده 1200 مجاهـد مـوزعين عـاى النحـو التالي:

. 20 مجاهد لتموين قواعد تيطوان

. 180 مجاهد لتموين قاعدة الرباط وتافيلالت

. 80 مجاهد لمخازن الدار البيضاء والقنيطرة

. 920 مجاهد لمراكز الراحة والمعطوبين.[1]

ومـع نهايـة 1961 كـان جـيش التحريـر الـوطني يتـوفر علـى تنظـيم محكـم قوامـه الانضـباط والالتـزام بالمهـام الموكلـة لمختلـف فرقـه وكـان مسـلحا بسـلاح حربـي عصري مكنه من أداء مهامه على أكمل وجه رغم المصاعب و التحديات.

3- القاعدة التونسية ودورها في التسليح:

تـذكر الكثيـر مـن المصـادر التاريخيـة، أن المنطقـة الأولـى (الاوراس النمامشـة) قـد أسسـت مكتبـا جزائريـا بتـونس العاصـمة منـذ بدايـة 1955، يشـرف عليـه المجاهـد السـعيد عبـد الحـي المـدعو تيجـاني، مهمتـه تمـوين الثـورة بالسـلاح والعتـاد الحربـي وتجنيـد المتطـوعين فـي صـفوف جـيش التحريـر الـوطني وانقسـمت مهمـة المكتـب إلـى مهمتين :

أ- المهمـة الأولـى: التمـوين بالسـلاح والعتـاد الحربـي والـذخيرة وإيصـالها إلـى مواقـع جيش التحرير الوطني وتأسيس شبكة التسليح على طول الحدود.

ب- المهمـة الثانيـة: الاهتمـام بالمسـائل السياسـية وربـط العلاقـات مـع السـلطة التونسـية والحركـة الوطنيـة التونسـية والشـعب التونسـي ونشـر دعايـة الثـورة والتعريـف بهـا وشـرح أهـدافها وجمـع الاشـتراكات والتبرعـات الماليـة وتجنيـد المتطوعين الجزائريين في صفوف الثورة.[2]

وكانت هذه البعثة منظمة على الشكل التالي:

1- سعيد عبد الحي: رئيس المكتب

2- أحمد السوفي المدعو يوسف: أمين المكتب

3- عبـد الكـريم السـوفي: مكلـف بنقـل الأسـلحة مـن ليبيـا إلـى تـونس العاصـمة عبـر المدن التونسية الجنوبية وربط الاتصالات مع قاعدة التسليح بطرابلس.

4- بشـير السـوفي: مكلـف بـربط الاتصـال مـع العمـال الجزائـريين فـي المـدن التونسـية لجمع الاشتراكات

5- المجاهد لخضر: مكلف بالاتصال بالقائد لزهر شريط في جبال النمامشة

6- زبير السوفي: مكلف بتجنيد الجزائريين الوافدين من فرنسا إلى تونس

7- عبد الرحمان بخروش: مكلف بحمل الأسلحة من ليبيا

وقـام عبـد الحـي السـعيد، رئـيس المكتـب بتأسـيس مركـز عبـور بتـونس أسـماه شـبكة العبـور بمدينـة تلايـت، يتكفـل بتمريـر الأسـلحة إلـى المنطقـة الأولـى (الاوراس النمامشـة) وبعـد أسـر قائـد المركـز المجاهـد بـن عمـران حمـزة، تحـول المركـز إلـى مدينة تالة وملاهما يقع على مقربة الحدود الجزائرية، ثم أسس مركز عبور

[1] ibid

[2] يوسف مناصرية، تسليح الثورة على الحدود الشرقية الجزائرية التونسية، مجلة الدراسات التاريخية والعسكرية، مجلد2، عدد2، جويلية 2020، ص 191

شبكة شمال موقعها مدينة سوق الأربعاء على مقربة الحدود الجزائرية، يشرف عليها المجاهد عبد الوهاب محمد العيفاوي ويمون منطقتي الشمال القسنطيني وسوق أهراس بالسلاح والذخيرة بواسطة الضابط التونسي محجوب جميلي، قائد مجموعة الوحدات التونسية بسوق الأربعاء.[1]

و منذ سنة 1956، تمكنت بعثة جيش التحرير الوطني من تموين القاعدتين بالسلاح والذخيرة بصفة فعالة ب:

- 107 بندقية حربية من صنع إنجليزي/ 30 مسدس رشاش (PM)
- 55 بندقية حربية / 04 بنادق رشاشة (PM)/ مدفع هاون معه 60 قذيفة
- 80 قنبلة يدوية / صندوقين من المتفجرات / 50 ألف خرطوشة
- مجموعة الألبسة العسكرية/ مجموعة آلات منظار[2].

وإذا كانت هذه الأسلحة تجمع وترسل عن طريق البعثة، فإن العملية لم تقتصر على الجزائريين المكلفين بذلك وعلى المقاومين التونسيين الذين يساندون الثورة التحريرية، بل كانت بعض القبائل التونسية في منطقة الجنوب، تجمع الأسلحة وتبيعها للثوار الجزائريين، وقد ذكرت التقارير الفرنسية المؤرخة في جويلية 1956، أن تجارة الأسلحة كانت رائجة بين القبائل التونسية في الجنوب مثل ما فعلت قبيلة المرازيقة التونسية،إذ كانت لها قوافل تجارة الأسلحة يقودها عبد الله بن أحمد بالتعاون مع ابن عمه العيد بم المني ويجلبان القوافل من ليبيا مرورا بمنطقة تالوت ويوصلونها إلى منطقة الدوز محملة بالأسلحة منها إيطالية وإنجليزية وتباع بسعر25000 إلى 30000 فرنك فرنسي للقطعة الواحدة.

وكان الشحن يتم بحضور المسؤولين بعد أن يتم تحضير الأسلحة وإحصائها وترتيبها وتفرغ الشاحنات حمولتها في سوق الأربعاء ومن هنا توجه إلى الجبال الجزائرية على ظهر البغال والجمال والشاحنات وكانت الشبكة متكونة من:

1- قرفي شريف: مناضل في صفوف الثورة التحريرية

2- أحمد المليياني: مناضل في صفوف جبهة التحرير الوطني ومكلف بجمع الاشتراكات لصالح الولاية الأولى

3- سديرية الشافعي بن محمد : مناضل في صفوف جبهة التحرير الوطني وعامل نقل للبضائع بين تبسة وتونس، سخر شاحنتيه لخدمة الثورة .

ولم تحن نهاية سنة 1956 حتى أصبحت قاعدة سوق الأربعاء الشمالية مرتبطة تماما بشبكة تسليح منظمة، امتدت خيوطها إلى جبال بني صالح وجبال قالمة وسدراتة وسوق أهراس والى المدن التونسية الحدودية جنوبا، الكاف وتاجروين والقلعة وحيدرة وتالة وفريانة وقفصة وتوزر، وجاء في وثائق المصالح الفرنسية،أنه على الرغم من محاصرة الثورة الجزائرية وغلق الحدود وتشديد

[1] المرجع نفسه

[2] ANOM, Rapport général noiret, 6 9 1956, IN, 194 يوسف مناصرية، مرجع سابق ص

المراقبة، فإن المجاهدين استطاعوا إدخال أكثر من 3100 بندقية حربية إلى الجبهة الداخلية حلال هذه الفترة المذكورة.[1]
بعد الهيكلة العسكرية التي قامت بها قيادة الثورة، تطورت أكثر عمليات الإمداد اللوجيستيكية من خلال المهام التي أشرفت عليها مصلحة التسليح والتموين العام التي أسست قاعدة تونس في شهر أكتوبر 1957، كقاعدة خلفية لاستقبال وإمداد الولايات الداخلية بالأسلحة.
ومما لا شك فيه أن قاعدة تونس تعتبر قاعدة إستراتيجية بالنسبة لقيادة الثورة التي أشرفت على مهمة الإمداد باعتبارها همزة وصل بين مصادر السلاح في مصر وليبيا وانفتاحها على طول الحدود البرية الجزائرية التونسية من الشمال إلى الجنوب، الأمر الذي ترك هامش حرية الحركة على مسافات واسعة لتهريب السلاح انطلاقا من القواعد الأساسية للدعم وعبر ممرات ومسالك رئيسية لشحن السلاح إلى الولايتين الأولى والثانية والقاعدة الشرقية، ومما يلاحظ على مستوى التموين، تركزت المنشآت بشكل خاص بتونس العاصمة ومدن الشريط الحدودي،
ومع اتساع دائرة النشاط العسكري في إطار معركة الحدود وتماشيا مع الظروف والمستجدات التي عرفتها الثورة التحريرية بعد إقامة السدود المكهربة، اتخذت لجنة التنسيق والتنفيذ في أواخر سنة 1957 قرارا يقضي بتمركز وحدات جيش التحرير الوطني على طول الحدود الجزائرية التونسية ومن أهم هذه المراكز:

- **مركز ملاق:** يعتبر من أهم مراكز جيش التحرير الوطني في تونس وهو خاص بالتدريب العسكري وتخزين الأسلحة وجمع المساعدات التي يتحصل عليها جيش التحرير من الدول الشقيقة والصديقة
- **مركز قرن الحلفاية:**بالقرب من مدينة الكاف ومن أهم مراكز تكوين الإطارات
- **مركز حمام سيالة:** يقع في باجة وقد خصص للتدريب العسكري وتمركز وحدات جيش التحرير الوطني ثم حول بعد سنة 1958 إلى مركز لراحة الوحدات المهيأة للدخول إلى الولايات الداخلية
- **مركز وادي ميلز:** يقع شرق غار الدماء(غاديماو) وهو خاص بتخزين الأسلحة
- **مركز زيتون1، زيتون2، زيتون3**،يقع قريبة مركز القيادة العامة وخصص للتدريب العسكري، وقد اتخذت وحدات جيش التحرير الوطني من هذه المراكز منطلقا لهجوماتها على العدو، كما شكلت في نفس الوقت مكاتب القيادة لجيش التحرير الوطني أو مستشفيات عسكرية.[2]

كما أقيمت مراكز ومعسكرات أخرى خاصة بقيادة الثورة التحريرية على طول الحدود الجزائرية التونسية بهدف ربط حركة جيش التحرير الوطني في كل من غار دماء (غرديماو) والكاف وفريانة وتالة وعين درهم وسوق الأربعاء والرديف

---

[1] ANOM, GGA7G/1186 / 1188/ Rapport de commission divisionnaire, renseignement Constantine, octobre, novembre, décembre, aide extérieur à la rébellion, 6/ 9/ 1956/ IN, يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص 196

[2] Mohamed Teguia, op cit, p p 323.324

وتـاجروين وسـاقية سـيدي يوسـف وقفصـة وقـابس والقيـروان وحيـدرة [1]، ويـتم نقـل الأسـلحة مـن هـذه المخـازن إلـى الجبهـة الداخليـة علـى ظهـر الجمـال والبغـال وأحيانـا عـن طريـق سـيارات خاصـة بـالثورة وأحيانـا أخـرى عـن طريـق سـيارات خاصـة بـالجيش التونسـي أو حرسـه الـوطني حيـث توضـع هـذه الأسـلحة فـي البدايـة وبصـورة مؤقتـة فـي ثكنـة "فرحمـول" بتـونس ثـم توجـه إلـى المعسـكرات القريبـة علـى الحـدود والتـي ذكرناهـا سـابقا لتأخـذ طريقهـا نحـو الولايـات الداخليـة حيـث كـان كـل ذلـك برصـد من طرف الجيش التونسي والحرس الوطني التونسي [2].

تحصـلت قواعـد جـيش التحريـر الـوطني بـين20 ديسـمبر 1957 إلـى 15 جـانفي 1958 علـى أسـلحة حربيـة مـن ممثلـي جبهـة التحريـر الـوطني فـي المشـرق العربـي قادمـة مـن مصـر مـرورا بليبيـا وقـدرت ب 18 مـورتي 81 ملـم و196 رشـاش(FM)ونـوع (Wickers)وبلغـت قـوة جـيش التحريـر الـوطني سـن 1958 حـوالي 3500 مجاهـد مسـلحين بسـلاح حربـي و 4300 مجاهـد محهـزين بالسـلاح ومستعدين لعملية العبور إلى التراب الوطني [3].

وقـد سـاهم فـي قـوة وتنـامي النشـاط الثـوري فـي الـداخل وقـوة جـيش التحريـر الـوطني المتمركـزة علـى الحـدود ذلـك العتـاد المخـزن فـي قواعـد التمـوين الحدوديـة، حيـث تـذهب بعـض المصـادر إلـى أن قيـادة جبهـة وجـيش التجريـر الـوطني كانـت تخطـط مـن أجـل ضـمان التسـليح لجيشـها فـي الـداخل وتقويتـه باعتمـاده التنظـيم العسـكري الخـاص بإنشـاء الفيـالق منـذ 5 سـبتمبر 1959 وعلـى الوحـدة العسـكرية العضـوية والتكتيكيـة وأصبح كل فيلق يمتلك سلاحه الخاص به [4].

وكـان الفيلـق يتكـون مـن كتيبـة سـلاح الثقيـل وفرقـة الصـاعقة المتكونـة مـن 50 مجاهـدا ومـن ثـلاث إلـى أربـع كتائـب قتاليـة لكـل واحـدة أربـع فصـائل وتتكـون كـل الفصـيلة مـن فـوجين اثنـين وكـان سـلاح الجـيش يتكـون مـن أسـلحة مسـاندة مكونـة مـن مـورتيي 82.81.60 ورشاشـات 12.7 وقاذفـات صـواريخ (Lance roquettes)ومـدافع مـن نـوع 20 و57 ملـم وتجهيـزات سـلاح الإشـارة بالإضـافة إلى أسلحة خفيفة من بنادق ورشاشات ومسدسات بكل أنواعها.[5]

بنيـت قـوة جـيش التحريـر فـي الجبهـة الشـرقية علـى العديـد مـن المصـالح اللوجيسـتية وتـزداد كثافـة الحضـور بالنسـبة للقيـادات الجزائريـة بعـد اسـتقرار الحكومـة المؤقتـة للجمهوريـة الجزائريـة فيهـا وفـي هـذا الإطـار تشـير الوثـائق الاسـتخباراتية الفرنسـية إلـى أكثـر مـن خمسـين موقعـا اسـتعملته الثـورة فـي تـونس ومـن أهـم هـذه المواقـع ذات الصيغة العسكرية المرتبطة بمسائل التموين والإمداد:

. موقع نهج باب الجديد: نقل الأسلحة والمجندين

---

[1] لمياء بوقريوة، العلاقات الجزائرية التونسية (1962.1954)، أطروحة مقدمة لكلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، السنة الجامعية 2006.2005، ص 158

[2] لمياء بوقريوة ، المرجع نفسه.

[3] يوسف مناصرية، مرجع سابق، 289

يذكر فتحي الديب أن الدفعات الأولى لإمداد الثورة الجزائرية بكميات كبيرة من السلاح بدأت في 06 فيفري 1957، تفاصيل أكثر حول كمية السلاح التي قدمت للثورة من المشرق العربي عبر الأراضي الليبية أنظر:

فتحي الديب، عبد الناصر والثورة الجزائرية ، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة 1984، من ص 330 إلى ص 330

[4] يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص 291

[5] المرجع نفسه

. موقع خلية الحر الدستوري باب الجديد: مخزن للأسلحة
. موقع ثكنة فرجمول (رأس الطابية): ممر للأسلحة
. موقع باب سعدون: مخزن الأسلحة
. موقع نزل العياشي: مستودع لسيارات جيش التحرير
. موقع شمال مقبرة سيدي يحيى: مخبأ للأسلحة
. موقع نهج الحلفاوين: مكتب استقبال الأسلحة والتبرعات [1]

وهناك مخازن أخرى كثيرة منتشرة عبر التراب الوطني يتم فيها تخزين الأسلحة والذخيرة التي تهرب عبر البر والبحر كشفتها مصالح الشرطة الفرنسية في ستة 1960، وفي هذا الإطار ذكرت التقارير الأمنية أن السلطات الفرنسية عثرت على مجموعة جزائرية نشطة بين تونس وعنابة ولها مخزن للأسلحة بمنطقة متيال فيل، كما ذكرت أن هناك مخزن للأسلحة في منطقة جربة يتم فيها تخزين الأسلحة من طرف البحارة في منطقة جرجيس ما توجد خمسة مخازن سلاح أخرى في منطقة رقدالين(Regadalin) وتحدثت التقارير عن وجود مخزن الأسلحة بمغقيق حيث اكتشفت السلطات الفرنسية في 12 أوت 1956 مخزن هام للأسلحة بمدينة منوبة تحت حماية وحراسة متطوعين تونسيين وجزائريين،وجدت فيه أسلحة وسيارات من نوع رونو ذات لوحات جزائرية، بالإضافة إلى هذه المناطق إلى وردت في تقارير الشرطة الفرنسية، أنشأت مخازن أخرى للسلاح في مناطق أخرى مثل، المنوبة، سوق الأربعاء، غادريماو، جزر كريتاس، رأس الدماس، وقبلي، وسوق الأحد وقفصة وسيدي بوزيد وتاجروين وبرج الحمام والقنطرة ومدين والقيروان.[2]

وفي هذا السياق أيضا، تتحدث المصادر التاريخية على أن منطقة الحدود تنقسم إلى أربع مناطق، الأولى تمتد من شمال منطقة منقار البط الصغير (Le petit bec de canard) إلى شمال غرب منطقة روم السوق، والثانية من وادي مجردة بين محطة الوادي مقرس وغارديماو، والثالثة دوار العمامة بين الونزة وشاقية سيدي يوسف والرابعة منطقة المثلث، المريح وموورست وحيدرة، أما الطريق الذي يسلكه الثوار فيكون عبر المنطقة الجبلية، برقو وتبرسق ونبر والساقية [3].

تحصلت الجبهة الشرقية على 4200 طن من مختلفة الأسلحة، وصلت في ثماني حمولات وتم شحنها بوسائل الحكومة المؤقتة،هذا فضلا عما كانت قد تحصلت عليه من قبل أربعة حمولات سوفياتية وصينية بلغت قيمتها 2500 طنا وحمولة تشيكية بلغت 1500 طنا وصلت في جويلية 1960.[4]

وقد قامت مصالح وزارة التسليح والاتصالات العامة بإمداد الجبهة الشرقية ما بين فيفري 1960 إلى غاية أوت1961 بالأسلحة وفق الجدول التالي:

---

[1] الطاهر جبلي، مرجع سابق، ص ص 313.312

[2] حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية (1962.1954)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2007.2006، ص 488

[3] المرجع نفسه، ص 485

[4] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 204

1- الإمداد بالأسلحة.[1]

نوع السلاح	الكمية
سلاح فردي، بندقية، مسدس	16568
رشاش	193
بازوكا	40
مدفع عيار75	121
بندقية عيار 14.5	50
بندقية رشاش	2131
قاذفة مضادة للدبابات	340
قاذفة الشاحنات المدرعة	668
رشاش عيار 12.7	100
مورتيي كل العيارات	545
رشاش نوع ثقيل	327
مسدس عيار 7.65	599
مسدس آلي	250
مسدس آلي عيار 7.62	4996

2- الإمداد بالذخيرة[2]

نوع الذخيرة	الكمية
خرطوشة 6.5 ملم /20 ملم	22678122
خرطوشة 7.62	505500
خرطوشة 8 ملم	411648
خرطوشة 12.7	389470
خرطوشة 20 ملم	10000
قذيفة مدفع 57	2500
قذيفة بازوكا	4088
قنابل مسيلة للدموع	285
بندقية عيار 75 ملم	2720
قدائف	149372

3- الإمداد بالذخيرة [3]

نوع المتفجرات	الكمية
قنبلة دفاعية	18820
ألغام مضاد للأششخاص والدبابات	5408
البنغالور	12380
متفجرات ت ن ت	21 طن

[1]المرجع نفسه، ص 206
[2]المرجع نفسه، ص 207
[3]المرجع نفسه

وقد حرصت الوزارة على تسليم هذه الأسلحة للجهات المعنية على الحدود التابعة لهيئة الأركان وأقرت كذلك إنشاء مصلحة خاصة بإدخال الأسلحة إلى الجبهة الداخلية وهي المصلحة التي أدت دورا مهما في إمداد الولايات الداخلية بالأسلحة والذخيرة، ويذكر المجاهد محمد لمقامي أن هذه المصلحة تأسست في 10 مارس 1961، خلال اجتماع دام أكثر من يومين في مكتب العقيد بعد الحفيظ بوصوف بتونس، تدارس خمسة من إطارات الوزارة مختلف السبل التي استعملت لإدخال الأسلحة ودراسة الطرائق الجديدة في عملية الإمداد إلى داخل الولايات، وتقرر إنشاء المصلحة الخاصة رقم 4[1](service spécial S4)المكلفة بإيصال الأسلحة إلى الجزائر وأسند عبد الحفيظ بوصوف رئاستها لذراعه الأيمن المجاهد رواي الحاج محمد المدعو توفيق بريقو، الذي عين الضابط محمد لمقامي المدعو عباس مسؤول الجبهة الغربية (الولايات الرابعة والخامسة والسادسة مع تسيير شبكة الاستعلامات على مستوى المغرب الأقصى وإفريقيا وأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، أما الجبهة الشرقية فعين على رأسها الضابط محمد مرسلي المدعو عبد العزيز وتضم الولايات الشرقية مع تنظيم وتسيير شبكة الاستعلامات في تونس وأوروبا الشرقية ووآسيا والاتحاد السوفياتي.[2]

وكانت للمصلحة كما يؤكد المجاهد محمد لمقامي مهمة أساسية تتمثل تمرير المزيد من الأسلحة والذخيرة إلى الجبهة الداخلية.

كانت للمصلة أعوان يقدمون لها المعلومات والعون الكافي في باريس وإسبانيا والجزائر وهم من الشخصيات النافذة، منهم الصيدلي أحمد بن شيكو في قسنطينة والذي كان نائبا في البرلمان الفرنسي ومجند لربط الاتصال بالولاية الثانية والذي قام بمهمة توجيه شحنات الأسلحة إلى الولاية مستعملا شركة وهمية ناشطة بين المغرب والجزائر [3].

لقد درست المصلحة جميع الطرق الفعالة لإدخال الأسلحة من أرويا وتونس والمغرب، فجربت السيارات المزيفة الوثائق لكنها لم تلبي الاحتياجات المطلوبة، فتمت العودة إلى المنافذ البرية لكن الخطورة كانت أشد وثم التفكير في استعمال القوارب ولكن البحرية الفرنسية كانت تراقب البحر بإحكام وكانت قد اكتشفت من قبل سبعة سفن بين عشرة أرسلت إلى المغرب وأخيرا اهتدت قيادة الثورة إلى

---

[1] يذكر محمد زروال أنه لا يزال يحهل التفسير الصحيح لكلمة المصلحة الخاصة رقم 4، فقد كان عبد الحفيظ بوصوف هو الذي أطلق عليها هذا الاسم دون أن يقدم توضيحا عن سبب إختياره لهذه الكلمة ورقم 4 على وجه الخصوص.
محمد رزوال، مصدر سابق، ص 155

[2]حوار مع الضابط محمد لمقامي المدعو عباس، قناة النهار tv، برنامج آخر الكلام / 18/ 01/ 2015/ المشاهدة / 22/ 03/ 2020
يذكر الضابط محمد لمقامي أن مصالحه الاستخباراتية توصلت إلى وضع مخبرين لها في قصر الاليزي و مديرة قسم الارشيف بورزاة الشؤون الخارجية الفرنسية كانت تعما لصالحه كذلك مدير الشؤون الاقتصادية في قصر الحكومة بالجزائر، صالح بوعكوير الذي كان يقدم أرشيف الحكومة الفرنسية إلى مصلحته والجنرال الرنسي من أصول جزائرية ، الجنرال رافع (Rafa) ومدير جريدة فرنسية كبيرة لم يذكر إسمها.
المصدر نفسه / أنظر أيضا: محمد زروال، مصدر سابق، ص ص 162.161

[3] Mohamed Lemkami, Les hommes de l'ombre, mémoire d'un officier du MALG, édition ANEP, Alger 2004, p 240

وسيلة ناجعة تتمثل في استغلال شركة فرنسية لصنع لفافات الورق المزفت المستعمل لسد سيلان سطوح المنازل واستعمال اللفافات في إخفاء الأسلحة وتمريرها إلى الجزائر[1]. وبعد نجاح تجربة اللف المنزلي، تم الاتصال برجل أعمال جزائري احمد بن شيكو في جنبف للإتفاق معه على تأسيس شركة لإشغال سد مياه السطوح وبعد تقديم طلب لفرعة شركة " زوبربيد"الفرنسية بالدار البيضاء ، قامت مصلحة **رقم 4**بوضع الأسلحة والدخيرة في اللفافات شحنها عبر قطار الدار البيضاء الجزائر وهكذا نقلت خمس عربات الشحنة المختومة بالرصاص محروسة من قبل الجيش الفرنسي إلى محطات القطار لتلمسان وبلعباس(الولاية الخامسة) والى محطة الشلف (الولاية الرابعة) ومحطة سطيف(الولايتين الأولى والثالثة) ومحطة قسنطينة (الولاية الثانية) وقد وصلت حوالي عشرة ألاف رشاشة وعشرين ألف خزان للذخيرة وكمية معتبرة من الرصاص إلى مكانها المحدد ودامت هذه المهمة أربعة أشهر وبعد نجاح العملية سددت ديون أحمد بن شيكو[2].

إن نجاح هذه المصلحة في مهماتها، كانت تمثل الإرادة القوية عند أفرادها في إنجاح الثورة التحريرية وهي الإرادة المجسدة في التفكير في طرائق أخرى ومهمات سرية بهدف إمداد الجبهة الداخلية بالأسلحة والذخيرة ومنها استعمال شركة النجاح غطاء لتصدير الزيت من تونس إلى شركة تامزالي في الجزائر العاصمة، حيث عبئت براميل الزيت المصنعة خصيصا لنقل السلاح الخفيف في ورشات الثورة وثم تسليمه للفدائيين في العاصمة وضواحيها الذين كانوا في أمس الحاجة إليه. وعليه فإن وزارة التسليح والاتصالات العامة نهضت بجهود معتبرة في تسليح الثورة وجندت عشرات الآلاف في الحدود من أجل إنجاح المهمة الموكلة إليها.[3]

4- القاعدة الليبية ودورها في التسليح:

شكلت ليبيا وضعا حيويا لثورة التحريرية الكبرى نظرا لوقوعها على خط الإمدادات بالأسلحة إلى داخل الجزائر واستعداد المسؤولين الليبين لتسهيل النشاطات العسكرية للجزائريين والمتمثلة خاصة في تمرير الأسلحة وتخزينها والسماح بتواجد الوحدات العسكرية على جبهة الحدود الليبية الجزائرية.

وإذا كانت الجبهة المغربية تكلفت بتسليح وتموين المناطق الغربية للوطن، فإن الجبهة الشرقية ممثلة في تونس وليبيا، قامت بدور متكامل في وصل خطوط الإمدادات بالأسلحة لمناطق الولايات الشرقية والصحراء.وتحملت ليبيا العبء الأكبر منذ اندلاع الثورة التحريرية في التزويد بالأسلحة والذخيرة وهو الدور الذي أوكل إليها طوال سنوات الكفاح، إلى جانب ذلك، هناك أهمية أخرى امتازت بها ليبيا بالنسبة للثورة الجزائرية، فهي تحتل موقعا إستراتيجيا بالنسبة للوطن العربي، بحيث تعتبر بابا ذا مصراعين ينفتح غربا على تونس والجزائر أما شرقا فهو مفتوح على الجمهورية المصرية وبذلك ظلت ليبيا طيلة قرون عبارة عن همزة وصل بين المشرق العربي ومغربه، أما بالنسبة للجزائر، فإن لها أهمية خاصة

[1] Mohamed Lemkami, ibid, P 258

[2] ibid, voir aussi, 210.209 عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص ص

[3] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق ، ص 211

عبر التاريخ خاصة إذا علمنا أن طول حدودها مع الجزائر تصل إلى جوالي 1600كلم[1]

وقد مثلت مسألة التزويد بالأسلحة والذخيرة هاجسا كبيرا بالنسبة للثوار الجزائريين عشية اندلاع الثورة التحريرية، فعلى الرغم من التزام القيادة المصرية بإمداد الثورة بالأسلحة، فإن الأسواق الأوروبية لم تكن في المتناول، لهذا توجهت أنظار الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني المكلف بالتسليح إلى صحراء ليبيا حيث تنشط تجارة الأسلحة الخفيفة التي وفرتها مخازن بريطانيا بصحراء برقة واتفق أحمد بن بلة والمسؤولين المصريين على تكليف بعض العناصر الليبية المتخصصة في تهريب الأسلحة بتوفير الكمية المناسبة وإيصال إلى الجزائر، خاصة أن أنحاء برقة وطرابس تتوفر فيها كميات معتبرة من الأسلحة بمختلف أنواعها. وانتقل أحمد بن بلة إلى مدينة طرابلس لتسلم كمية من الأسلحة وإعدادها للتهريب إلى الجزائر ونجح في إدخال شحنة الأسلحة التي أخذت طريقها إلى جبال الاوراس ، ويذكر أحمد بن بلة أنه التقى بمصطفى بن بولعيد بمدينة طرابلس قبل اندلاع ثورة نوفمبر 1954 وقضى معه عشرة أيام لتدارس خطط إيصال الأسلحة إلى الجزائر.[2]

وقد كانت مهمة جلب الأسلحة من الخارج مركزة على ليبيا خاصة باعتبارها الدولة العربية المجاورة التي كانت مستقلة ويستمر التركيز عليها طيلة الثورة التحريرية بعد أن كانت أراضيها مسرحا لقتال جيوش الحلفاء والمحور أثناء الحرب العالمية الثانية وكانت هذه الجيوش قد تركت على أراضيها فائضا من الأسلحة، استغلته فيما بعد الحركات الوطنية التحررية في شمال إفريقيا ومنها الحركة الوطنية الجزائرية لاسيما بعد تأسيس المنظمة الخاصة 1947.

وهذه الأهمية هي التي جعلت ليبيا محط أنظار مناضلي الحركة الوطنية الاستقلالية وأصبحوا يترددون خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وذلك بغية جلب السلاح ويذكر المجاهد أحمد محساس وهو أحد المسؤولين الأوائل الذين كانوا مكلفين بجلب الأسلحة من الخارج، أن دور ليبيا في دعم الثورة كان ذا أهمية كبرى بحيث بدأ التفكير في مدينة طرابلس لجعلها قاعدة للعمل الثوري منذ

سنة 1950، أي بعد اكتشاف المنظمة الخاصة، الأمر الذي دفع بقيادة الحركة الاستقلالية إلى التفكير في إيجاد نظام غير مركزي، لان النشاط المركزي، كان عرضة للخطر ومن بين المدن التي كانت محل الاهتمام هي طرابلس إلى جانب مدينة الناظور المغربية، إلا أن طرابلس كانت محل اهتمام أكبر.[3]

و في هذا المجال فإن ليبيا لم تكتف بتسهيل مهمة جمع الأسلحة وإدخالها عبر ترابها إلى الجزائر، بل أسرعت منذ البداية للقيام بدور فعال في هذا المجال، فيذكر رئيس الوزراء الليبي الأسبق مصطفى أحمد بن حليم أنه في شهر أكتوبر 1954 كان موجودا بمصر والتقى مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر ودار الحديث

---

[1] محمد ودوع، مواقف ليبيا من الثورة الجزائرية (1962.1954)، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، السنة الجامعية (2001.2000) ص 186

[2] أحمد بن بلة، مذكرات احمد بن بلة، ترجمة العفيف الاخضر ، منشورات دار الأمل ، بيروت 1979، ص 106

[3] مقابلة مع المجاهد أحمد محساس يوم 1995.09.12، في، محمد ودوع، مرجع سابق، ص 188

بينهما حول إمكانية دعم الثورة الجزائرية التي كانت على موعد الانطلاق، وأخبره الرئيس المصري على أنه تم الاتفاق مع ولي العهد السعودي الأمير فيصل بأن تقوم المملكة العربية السعودية بتقديم الأموال اللازمة للثورة الجزائرية لشراء الأسلحة والعتاد وأن يقوم الجيش المصري بشراء هذه الأسلحة والعتاد وإيصالها إلى الحدود الليبية على أن يتم شحنها عبر التراب الليبي إلى الحدود الجزائرية ليستلمها ممثلوا الثورة الجزائرية هناك، فرد عليه رئيس الحكومة الليبية قائلا:

" ...قلت للرئيس،أنت تعرف أن القوات البريطانية منتشرة على طول ليبيا،من طبرق إلى غرب طرابلس والموظفون الانجليز يسيطرون على مراكز حساسة خصوصا في شرطة ولاية طرابلس وفرنسا لا تزال تحتل جنوب ليبيا(فزان) ولسفارتها في طرابلس وبنغازي جهاز مخابرات من الطراز الأول وله أعوان وعيون منتشرة في طول البلاد وعرضها وأنت تعرف أن علاقتنا مع فرنسا هي الآن في غاية التدهور بعدما أنذرناها في مذكرة رسمية وطالبناها بالجلاء عن فزان، وبالرغم من هذه الظروف البالغة دقة وحرجا ومخاطرة، فإننا لن نتردد بل نرحب بنقل السلاح والعتاد إلى ثوار الجزائر تحت أنف الفرنسيين وأنت تعرف تمام المعرفة أنه لا يمكن لنا أن نرفض هذا العمل العربي المجيد."[1]ومن خلال هذا الرد القومي الوطني،نفهم ممن كلام رئيس الوزراء الليبي الأسبق، أنه رغم ما في الموقف من خطورة وصعوبة إلا أنه رحب بالطلب، كما أظهر الليبيون وعلى رأسهم الملك محمد إدريس الأول (1951.1969) استعدادا كاملا لدعم الثورة التحريرية دون شروط وذلك لكون فرنسا دولة أوروبية استعمارية قد احتلت الجزائر والدول العربية الشقيقة، ثم أن الملك يملك شعور وإحساس الانتماء إلى الجزائر وكيف فر جده منها بسبب قمع الاستعمار الفرنسي للشعب الجزائري.[2]

وبعد عودة مصطفى أحمد بن حليم إلى ليبيا، أخبر الملك بالأمر وكان هذا الأخير أبدى استعداد كبيرا واعتبر القضية الجزائرية جهاد مقدس يجب على كل مسلم أن يساهم فيه، وهكذا بدأ التحضير للعملية من أعلى مستوى هرم السلطة، فمباشرة بعد ذلك تم إعلام رجال الجيش الليبي الذين سيقومون بشحن الأسلحة والذخيرة بأنفسهم من مصر إلى الحدود الجزائرية عبر ليبيا يتقدمهم ضباط من قوة دفاع برقة بمساعدة ضباط شرطة طرابس[3].

وتشير المصادر التاريخية إلى أن شبكات التسليح التي أسسها الثلاثي أحمد بن بلة ومصطفى بن بولعيد وقاضي بشير، شرعت في عملية التنسيق وتوحيد الجهود مع عناصر الجيش الليبي والمقاومة التونسية المكلفة بجمع وإمداد الثورة الجزائرية بالأسلحة والذخيرة عن طريق ليبيا انطلاقا من أهم قواعد تخزين السلاح والتدريب وقد كانت عملية تهريب الأسلحة إلى تونس تحت مسؤولية كل من الطاهر لسود والبشير لسود(ابن أخ الطاهر لسود) وأحمد بن بلة [4].

---

[1] مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق، وكالة الاهرام للتوزيع، القاهرة 2010، ص ص 352.351

[2]المصدر نفسه

[3]المصدر نفسه

[4]شهادة أحمد بن بلة، حوار تلفزيوني ، برنامج شاهد على عصر، القناة الفضائية القطرية، الجزيرة، حلقة 27/ 10/ 2002،/ المشاهدة يوم 22، 03/ 2020 / الطاهر جبلي، مرجع سابق، ص 232

وبما أن المجاهدين الجزائريين لم يكونوا يتمتعون بحق الإقامة في ليبيا، فقد تولى عبد العزيز شوشان أمر هؤلاء الثوار بحيث يقدمهم إلى السلطات الليبية على أنهم ثوار تونسيين، في هذا السياق تمكن عبد العزيز شوشان من خلال توليه رئاسة مكتب تونس في طرابلس رفقة علي الزليطي من تشكيل شبكة للتسليح ضمت أشخاصا بارزين في المكتب للاجئين في طرابلس.

وقد تمكنت شبكة التسليح الجزائرية في ليبيا حلال هذه الفترة تهريب عشرات القطع من الأسلحة إلى الجزائر عبر تونس.

لقد وجدت قيادة الثورة منذ البداية في الأسواق الليبية مصدرا رئيسا لتغذية شبكة التهريب وراهنت على خدمات الوسطاء الليبيين لشراء أكبر كمية من السلاح، إلا أن تشديد الرقابة على المعسكرات البريطانية والأمريكية بليبيا صعب هذه المهمة أثناء الشهور الأولى من اندلاع الثورة التحريرية وعليه تم اللجوء إلى وسيلتين أخريين للحصول على الأسلحة هما:

. شراء الأسلحة عن طريق المهربين الدوليين للسلاح

. أن تقوم مصر بإمداد الجزائريين بالأسلحة عن طريق البحر، استخدام السفن لإنزال الأسلحة بالسواحل الليبية، وكانت الوسيلة الأخيرة من أنجح طرق الإمداد كونها أحيطت بكامل السرية وحضيت بتعاون المسؤولين الليبيين خاصة رئيس الحكومة مصطفى أحمد بم حليم الذي تكفل بتأمين إنزال الأسلحة وتخزينها بعيدا عن أعين الضباط البريطانيين وقد كلف مساعده عبد الحميد درنة بالإشراف رفقة أحمد بن بلة على إنزال السفن المصرية وتخزين الأسلحة في مكامن سرية[1].

وتمت أول عملية إنزال عن طريق البحر في احد الموانئ القديمة الواقعة شرق طرابلس في 08 ديسمبر 1954[2] وتضمنت الشحنة الكميات التالية:

الكمية	نوع الذخيرة
100	بندقية لي نفليد 3.3
10	رشاش برن 3.3
25	بندقية رشاشة تومي 45
05	كأس إطلاق
80000	طلقة 3.3
18000	طلقة 3.3 برن
1000	طلقة 3.3
24650	طلقة تومي 45
120	قنبلة يدوية ميلز
1000	طلقة 3.3

وأشرف أحمد بن بلة وعبد الحميد درنة على تخزينها بطرابلس وتولى بن بلة سحب الشحنة بنفسه وإيصالها إلى داخل الجزائر بمساعدة العناصر الليبية والتونسية

[1] فتحي الديب، مصدر سابق، ص ص 63.62

[2] المصدر نفسه، ص 64

التي يثق بها[1] وكانت طرق الإمداد تتجه عبر تونس بواسطة الجمال لتصل إلى الجبهة الداخلية كما تتجه عبر الصحراء الليبية لتدخل إلى الجزائر.[2]

وتشير الكتابات التاريخية أن الطريق الرابط بين مصر وشمال إفريقيا أضحى بؤرة تهريب وكثيرا من الأسلحة تعبر الأراضي الليبية نحو تونس لتتجه إلى الجزائر، وأن خط – بنغازي- طرابلس- غدامس-تونس أصبح منطقة عبور لإدخال الأسلحة والذخيرة إلى الجزائر وكانت توزع على عدة طرق بعدما يتم جلبها من مصر أو من دول أوروبية وكان أول مكان تفرغ فيه هو حليج سرت الذي يبعد بحوالي خمسمائة كلم شرق مدينة طرابلس وبنفس المسافة غرب الحدود الليبية المصرية على أن تأخذ القوافل المحملة بالأسلحة بعد ذلك عدة طرق واتجاهات سواء نحو الجنوب الغربي لليبيا أو نحو غدامس أو عبر طرابلس لتوجه بعد ذلك نحو مدينة مدنين التونسية وكل شهر هناك شاحنة محملة بالأسلحة تنطلق من بنغازي لتأخذ طريقها الجنوبي نحو منطقة فزان.[3] وعلى هذا الأساس، تذكر المصادر التاريخية، أن هناك طريقين لنقل الأسلحة عبر الأراضي الليبية انطلاقا من المناطق الشرقية لليبيا ووصولا إلى الحدود الجزائرية غربا.

فالطريق الأول : هو الواقع شمال ليبيا وكان يبدأ من الحدود الليبية المصرية بنغازي شرقا ليعبر بعد ذلك كل من خليج سرت ثم مصراتة فمدينة طرابلس ثم يتفرغ الطريق إلى فرعين، فهناك طريق يعبر مدينة مدنين بتونس ليقطع الصحراء التونسية حتى يصل الحدود الجزائرية أما الطريق الثاني فيتجه جنوبا نحو مدين غدامس بالحدود الليبية الجزائرية مباشرة ويتخلل هذه الطريق مخازن للأسلحة في بنغازي وسرت وطرابلس وزوارة.

أما الطريق الثاني : فهو الخط الجنوبي الذي يتجه وسط الصحراء الليبية مرورا بمنطقة براك ثم فزان فأوباري ثم سردولاس فغات وأخيرا غدامس التي سميت بمدينة القوافل على الحدود الجزائرية التونسية غربا.[4]

إن هذين الخطين البريين كانا أكثر نشاطا وأكثر فعالية من حيث نقل الأسلحة عبر التراب الليبي وهذا منذ اندلاع الثورة التحريرية، فبناءا على رأي أحمد بن بلة، فأنه يذكر أن قطع السلاح التي استخدمت ليلة أول نوفمبر 1954 (مابين 350 إلى 400) قطعة كانت بنادق إيطالية الصنع من نوع موسكوتون(Mousquetons)

وصل من طرابلس إلى غدامس[5].

وقد تمكنت عناصر شبكة التسليح في ليبيا تهريب عشرات القطع من الأسلحة من نوع (Statti) إيطالية الصنع و(Khemassi) ألمانية الصنع عبر تونس بمساعدة ودعم من مناضلي الحزب الدستوري التونسي الذين سخروا وسائل نقل تونسية كالشاحنات والسيارات لنقل هذه الأسلحة[6]وهنا يجب الإشارة إلى أن شبكات التسليح الجزائرية قد استفادت من دعم الشبكات التونسية غير أن ذلك لم يدم طويلا،

---

[1] أحمد بن بلة ، مصدر سابق، ص 98

[2] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 223

[3] محمد ودوع، مواقف ليبيا من الثورة الجزائرية (1962.1954)، مرجع سابق، ص 202

[4]المرجع نفسه، ص 203

[5] أحمد بن بلة، مصدر سابق، ص 96

[6] Baachir Elkadi, De Tripoli à La wilaya 1, journal Elwatan ,no 124, / 01.11.2004, p 5

وأسست الثورة التحريرية قاعدة مستقلة مقرها طرابلس لأن المحطة التي كانت تجمع بها الأسلحة بغدامس لم تكن في مستوى طموحات قادة شبكات التسليح الجزائرية خاصة بعد عملية إلقاء القبض على مصطفى بن بولعيد في فيفري1955، بالرغم أنها عرفت حركة نشيطة في عمليات تمرير الأسلحة للجزائر قبل 1954 عبر الوادي.[1]

وبعد تولي شيحاني بشير قيادة المنطقة الأولى (الاوراس النمامشة) تمكن من إعادة تشكيل وبعث شبكة التسليح في طرابلس عندما أرسل المجاهد محمد الأوراسي إلى ليبيا حيث اتفق مع قاضي بشير على ضرورة تزويد الشبكة بعناصر من المجاهدين لنقل الأسلحة إلى الجبهة الداخلية خصوصا بع تراكم كميات هائلة من الأسلحة المخزنة بطرابلس، الأمر الذي أصبح من الضروري التفكير في نقله إلى الجزائر.

وعلى هذا الأساس انطلقت أول قافلة تسليح من طرابلس مع نهاية ماي 1955 معتمدة في ذلك على شاحنة نقل حديثة من نوع " بيد فورد" ذات حمولة ثمانية أطنان أعدت خصيصا لنقل السلاح إلى منطقة رقدالين في الحدود التونسية الجزائرية، المحطة الرئيسية لتجميع الأسلحة ثم ينقلها الثوار الجزائريون بواسطة القوافل إلى جنوب منطقة تبسة بالولاية الأولى.

ويشير المجاهد قاضي بشير في هذا الصدد بأن عملية إمداد الثورة بالأسلحة قد استمرت بهذه الطريقة حوالي سنة ونصف حيث استطاعت قافلة متكونة من 10 جمال نقل حوالي طن ونصف من الأسلحة وقد كان كل جمل يحمل أكثر من عشر بنادق ومرور الوقت أصبحت القافلة تتكون من عشرين جملا ، الأمر الذي انعكس على نوعية السلاح حيث بدأت مع نهاية 1955 تعبر الحدود الشرقية إلى المنطقة الأولى أسلحة متنوعة نذكر منها:

. البنادق ذات عشر طلقات
. أسلحة رشاش من نوع ستارن
. قنابل يدوية
.مدافع الهاون[2]، كما يذكر المجاهد قاضي بشير،أن الطريق البري من الإسكندرية إلى ليبيا الممتد على 2000 كلم أصبح يشكل معبرا مهما بالنسبة لشبكات التسليح الجزائرية النشطة عبر هذا الخط وأصبحت طرابلس قاعدة تخزين جد هامة للسلاح القادم من مصر حتى الاستقلال[3].

لقد استفادت وحدات جيش التحرير الوطني في النصف الأول من عام 1958 على أكثر من 17800 قطعة سلاح وآلاف القنابل اليدوية والملايين من الطلقات مختلف العيارات مع كميات هائلة من أدوات التفجير، الأمر الذي كان له كبير الأثر في تطوير القدرات القتالية لجيش التحرير الوطني وتحسن وضعه العسكري لكي يصبح جيشا نظاميا[4]، وفي نفس السياق تحصي المصادر الفرنسية أن عدد قطع الأسلحة التي كانت بحوزة الوحدات النظامية لجيش التحرير الوطني سنة 1958

[1] Baachir Elkadi, ibid
[2] ibid
[3] ibid
[4] فتحي الديب، مصدر سابق، ص ص 687.686

حوالي 12000 قطعة سلاح حربي، كما تم إحصاء 8000 قطعة سلاح على الحدود الشرقية و1000 قطعة مماثلة على مستوى الحدود الغربية، ضف إلى ذلك ما بقارب 10000 قطعة أخرى على التراب التونسي و8000 قطعة بليبيا و 35000 قطعة في طريقها من الشرق الأوسط إلى ليبيا لتأخذ فيما بعد طريقها برا عبر الحدود الشرقية نحو الداخل[1].

ولمواجهة السدود الكهربة التي عرقلت عملية تموين الجبهة الداخلية بالأسلحة والذخيرة، رأت قيادة الثورة ضرورة تعطيل فعالية خطي موريس وشال عن طريق نسفهما بواسطة طوربيدات البنجالور من عدة جهات لتمكن الثوار من اجتياز الحدود بأمان وفي هذا الإطار يجب الإشارة إلى أن ندوبي الثورة في الخارج تسلموا كميات كبيرة من مصر بغرض تجريبها في عمليات اختراق وعبور قوافل السلاح للخطوط المكهربة [2].

وفي 02 جانفي 1958، تسلم محمد نور الدين فراج، نائب العقيد أعمر أوعمران في القاهرة شحنة سلاح تضمنت ما يلي:

. 700 طوربيد بنجالور بلاستيك
. 100 متر فتيل مأمون
. 1000 متر مفجر ألمنيوم عيار 8 ملم

كما تسلم حسين نشابي بتاريخ 19 فيفري 1958 شحنة أخرى من المتفجرات تضمنت الكميات التالية:

. 500 طوربيد بنجالور معبأ
. 500 كوربيد بنجالور بلاستيك
. 2000 مفجر عيار 8
.1000 متر فتيل أمان مغطى [3].

وقد نقلت هذه الكميات إلى تونس عبر ليبيا لاستخدامها في عمليات اختراق الخطوط المكهربة، وفي نفس الإطار سجل ترحيل كميات أخرى من المتفجرات إلى تونس على ثلاث دفعات، الأولى والثانية تسلمها نور الدين فراج بتاريخ أول ماي و19 جوان 1958، أما الدفعة الثالثة فقد تسلمها العقيد أوعمران في 02 أوت من نفس السنة وتضمنت الكميات التالية:[4]

[1] الطاهر جبلي، مرجع سابق، ص 250
[2] فتحي الديب، مصدر سابق، ص ص 376/ 377
[3] المصدر نفسه
[4] المصدر نفسه، ص ، 699/ للمزيد حول كمية المتفجرات التي تضمنتها الدفعات الثلاث التي تسلمها كل من نورالدين فراج وأعمر أوعمران، انظر المستندات في فتحي الديب، مصدر نفسه، من صفحة 695 إلى صفحة 698

الذخيرة	الكمية
فتيل أمان بالقطران	3000
مفجر المونيوم/ 8	2500
صندوق لزوم الفتيلة	03
صندوق لزوم المفجر	01
طوربيد بنجالور	2500

وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958، اهتمت قيادة الثورة أكثر بوسائل نقل السلاح المخزن في ليبيا وفي هذا السياق يشير المجاهد عبد المجيد بوزبيد إلى أنه بهدف الحد من التبعية للغير في مجال النقل والحصول على استقلالية أكثر وأمن أحسن، قررت قيادة الثورة تشكيل حظيرتها الخاصة، إذ تم شراء شاحنات من نوع فيات(FIAT) بحمولة ثمانية أطنان وأخرى من نوع لانسيا(LANSIA) بحمولة 25 طنا في شهر أكتوبر 1958 وحول نفس الموضوع يشير المجاهد دحو ولدقابلية بأن الثورة التحريرية أصبحت بعد 1958، تمتلك أسطولا من شاحنات النقل بعد أن تدعمت بشاحنات جديدة من لانسيا ومرسيدس وإينيموغ (UNIMONG)، إضافة إلى سيارات خفيفة ظلت متنقلة باستمرار بين القواعد الخلفية للثورة بمساعدة الأشقاء الليبين والتونسيين.[1]

ويجب أن نذكر دور السلطات الليبية في توفير كل شروط نجاح نقل الأسلحة عبر ترابها، انطلاق من الحدود الشرقية إلى غاية الحدود الغربية بحث تقدم كل المساعدات والتسهيلات، فهي التي كانت تسهر على سلامة وأمن نقل الأسلحة والضباط والجنود الليبيون ورجال الأمن هم الذين كانوا يرافقون قوافل الأسلحة، وحتى لا تكون هذه الشحنات عرضة لأية شبهة وتجنبا لأي مشكل، فإن الشاحنات التي كانت تنقل هذه الأسلحة تكون في بعض الأحيان إلى الحكومة الليبية وأحيانا لبعض الملاك الخواص، وفي هذا المجال نذكر شركة عبد الله عابد السنوسي التي سخرت سياراتها لنقل الأسلحة والذخيرة انطلاقا من السلوم بمصر إلى طرابلس، كما نذكر أيضا الدور الذي قام به سالم شابك بحيث يعتبر من أبرز الليبين الذين خدموا الثورة وقدموا لها مساعدات كبيرة وقد ساعده في ذلك كونه كان مقربا من العائلة الملكية.[2]

وفي سنتي 1959 و 1960 وصلت كميات عائلة من الأسلحة والتجهيزات العسكرية إلى الموانئ في مصر وليبيا دامت عملية إفراغها من السفن استنادا إلى بعض الروايات حوالي أربعة أشهر من طرف 110 مجاهد بعد أن هيئوا الموانئ والسكك الحديدية لتسهيل عملية الشحن وكانت هذه الأسلحة من الدول الاشتراكية والاتحاد السوفياتي وبشكل خاص من الصين الشعبية التي أرسلت ثلاثة سفن محملة برشاشات ومدافع ثقيلة من مختلف الغيارات، منها مضادة للطيران ومنها مضادة

[1] Daho Ould Kablia, La contribution du MALG à la lutte de libération national, revue El massadir, no 06, Mars 2002, Centre national de recherches sur le mouvement national et la révolution de 1955, p 84

[2] مقابلة مع سعد الدين نويوات، مجاهد وعضة مكتب بنغازي وممثل الحكومة المؤقتة ببيروت وسفير سابف بليبيا ومستشار رئاسة الجمهورية، يوم 15 ماي 2020، بمقر سكناه بحيدرة، على الساعة 15 مساءا

للدبابات ومدافع هاون عيار 50 ملم إلى عيار 120 ملم ومدافع ميدان من عيار 85 ملم إلى عيار 122 ملم، الأمر الذي انعكس على تطور سلاح جيش التحرير الوطني خصوصا بالمناطق الحدودية.[1]

4-1- قواعد التموين الليبية:

تذكر بعض المصادر التاريخية، أن التفكير في البحث عن قواعد الإمداد تعود إلى مرحلة المنظمة الخاصة عندما أكد الحاضرون في مؤتمر زدين سنة 1948 على ضرورة إقامة قواعد الإمداد تحسبا للثورة التي يتم التحضير لها.

وفي نفس السياق يذكر المجاهد أحمد محساس، أحمد المسؤولين الأوائل المكلفين بجلب الأسلحة من الخارج، أن دور القواعد الخلفية الخارجية في دعم الثورة التحريرية كان ذا أهمية قصوى بحث بدا التفكير في مدينة طرابلس منذ سنة 1950 عقب الأزمة التي عرفتها الحركة الوطنية الاستقلالية واكتشاف المنظمة الخاصة، الأمر الذي دفع بالبطل مصطفى بن بولعيد بتأسيس أول قاعدة خلفية لدعم الثورة في ليبيا وهي قاعدة طرابس ، بالتعاون والتنسيق مع أحمد بن بلة وقاضي بشير في أوت 1954.[2]

4- 1 -1- قاعدة طرابلس:

بعد التعديلات التي أحدثتها قيادة الثورة في هياكلها اللوجيستيكية ذات المهام الجديدة والمتمثلة في إنشاء مؤسسات جديدة تتعلق بتنظيم الإمداد منها مصلحة التسليح والتموين العام مهمتها إيصال السلاح من مختلف القواعد الخلفية إلى الحدود وإدخالها إلى الجبهة الداخلية وأسندت هذه الهيئة إلى العقيد أعمر أوعمران سنة 1957، تم التأسيس الرسمي لقاعدة طرابلس في نهاية أوت 1957 حيث أحذت إطارا تنظيما وكلفت بمهام الإمداد على الجبهة الشرقية وفي هذا الإطار يذكر المجاهد عبد المجيد بوزبيد بأنه تم فتح مقرات جديدة لجبهة التحرير الوطني في مدينة طرابلس في أوت 1957 في عمارة كانت تشكل المكتب ومقر الاقامو لأعضاء البعثة ومن أبرز هؤلاء عبد المجيد بوزبيد وكمال ساكر وأحمد سليم ومحمد سليم أعضاء المكتب في طرابلس، بالإضافة إلى ذلك كانت هناك قاعدة سرية تنشط في شرق المدينة وكان على رأسها كل من عبد الله نواورية وعمر بزواردة والمجاهد علاوة وجنود أخرين، مكلفين بتمرير السلاح نحو الجبهة الداخلية.[3]

لقد شكلت قاعدة طرابلس رئة أساسية تتنفس منها الثورة التحريرية من خلال الأسلحة الي كانت تصلها من بعثة الثورة في مصر وأوروبا ويقوم ممثلوها بتمريرها إلى الجزائر عبر التراب التونسي وتذكر الدراسات التاريخية أن قاعدة طرابلس كانت تمرر 60 قطعة سلاح مع ذخيرتها إلى الجزائر في الأسبوع.[4]

---

[1] فتحي الديب، مصدر سابق، من صفحة 410 إلى صفحة 443 / الطاهر جبلي، مرجع سابق، ص 257

[2] الطاهر جبلي، مرجع سابق، ص 303

[3] عبد المجيد بوزبيد، الإمداد خلال حرب التحرير الوطني، شهادتي، وزارة المجاهدين، الجزائر 2007، ص 40

[4] يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص 287

4-1-2- قاعدة بنغازي:

تأسست هذه القاعدة في شهر أكتوبر1957، شرق مدينة طرابلس في منتصف الطريق الموصل إلى الحدود الليبية المصرية ،[1] بعد فتح مكتب جبهة التحرير الوطني في بنغازي من طرف عبد المجيد بوزبيد برفقة محمد طالب اللذان استقبلا من طرف لجنة الكفاح الجزائرية وهم بن موسى والمغيربي وزواوي ومحمد الجربي وغيرهم وكان مقر المكتب وسط مدينة بنغازي ومقر الإقامة وقد التحق بالمكتب بعد ذلك المجاهد سعد الدين نويوات الذي التحق بجيش التحرير الوطن ويذكر المجاهد بوزبيد عبد المجيد بأن مهمة المكتب في البداية تمثلت في ربط الاتصالات بالسكان لكسبهم لصالح القضية الجزائرية ووقعت عدة اتصالات مع الضابط الليبي بوقويطين رئيس قوات الدفاع والكلف خصيصا بإيصال الأسلحة إلى الثورة التحريرية وتأمينها.[2]

كما استخدمت ثكنات الجيش الليبي في ناحية غربان وبوكمباش والزاوية وزوارة البحرية لإيداع الأسلحة الموجهة إلى جيش التحرير الوطني وفي بنغازي وضعت السلطات المحلية تحت تصرف بوزبيد منزل كان مقر ثت ضيعة الجنرال الألماني رومال على بعد حوالي 40 كلم شرق مينة بنغازي التي أصبحت حضيرة لإيواء شاحنات نقل السلاح بإشراف وحماية من جنود جيش الحرير الوطني.[3]

4 – 1 – 3 – قاعدة ديدوش مراد:

استجابة للضرورات الأمنية وبعد بروز نشاط العقيد عبد الحفيظ بوصوف عل رأس وزارة التسليح والاتصالات العامة، قرر إنشاء قاعدة أطلق عليها إسم قاعدة ديدوش مراد لاستغلال وتحليل الاستعلامات.

وتعتبر قاعدة ديدوش مراد المركز العصبي للثورة الجزائرية،التي تأسست في شهر جويلية 1960، المخ الحقيقي للثورة التحريرية[4] حسب المجاهد محمد لمقامي المدعو عباس،هي قاعدة ألمانية قديمة خاصة بكتيبة الجنرال الألماني رومل، تقع على بعد 80 كلم جنوب طرابلس في قبل الصحراء الليبية وذلك لضمان سرية عمل القاعدة وأمن أرشيف الثورة الذي يقدر بخمسين طن عند الاستقلال[5] ويشتغل فيها حوالي 200 جندي وإطار بمستويات تعليمية مختلفة من الابتدائي حتى الجامعي[6].

رحب الجميع بهذا القرار الذي جاء بعد دراسة معمقة لكونه يستجيب لظرف خاص ازداد فيه حجم العاملين في المديريات وتضاعف عدد المراكز التابعة لها وتراكمت كميات الوثائق فيما ينبغي أيضا ضمان أمن الأجهزة وحمايتها من

---

[1] الطاهر جبلي، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية على الجبهة الشرقية (1962.1954)، المجلة التاريخية المغاربية (العهدان الحديث والمعاصر)، العدد 150،مارس 2013، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس 2013، ص 134

[2] عبد المجيد بوزبيد، مصدر سابق، ص 42

[3] المصدر نفسه، ص 43

[4] عبر السيد فرحات عباس عند زيارته للقاعدة في 1960 بمدى إعجابه بمستوى التنظيم الموجود فيها قائلا:" الان فهمت سر قيمة المعلومات الموجودة في الملفات التي تصلنا إلى الحكومة المؤقتة " chérif Abdedaim, op cit , p 176

[5] Chérif Abdedaim, op cit, p 184

[6] محمد لمقامي، مصدر سابق./ انظر أيضا : Chérif Abdedaim ,op cit, p 174

الأخطار الخارجية الدائمة بعد محاولات عديدة للعدو الفرنسي اختراق واقتحام مراكز الثورة في تونس والمغرب.[1]
كان قرار التراجع إلى ليبيا، هذا البلد المترامي الأطراف والمتميز بتضاريسه الصحراوية الشاسعة وقلة سكانه، كحل وحيد للحفاظ على استمرارية مؤسسات الثورة.[2]
وقد كلف عبد الكريم الحساني المدعو الغوتي بتسيير القاعدة التي أصبحت الدماغ الحقيقي للثورة وكان من الأهداف السياسية والعسكرية والاقتصادية والدبلوماسية التي تنهض بها القاعدة هي الإعداد الدائم للملفات السياسية والاقتصادية الكبرى للحكومة المؤقتة من جهة وإعداد الملفات العسكرية الكبرى لهيئة الأركان العامة من جهة أخرى، وكان لهذه القاعدة مصلحتان كبيرتان هما:
1- مصلحة الوثائق والبحث
2- مصلحة اليقظة والمخابرات المضادة [3]
وكانت التقارير والوثائق والمعلومات الإستراتيجية ترسل كلها إلى هذه القاعدة حيث يفرزها مكتب البريد ثم يحولها إلى المصلحتين المذكورتين اللتين تتولى كل واحدة منهما تحليل تلك التقارير ودراستها ثم ترسل إلى الحكومة المؤقتة والى هيئة الأركان العامة،[4] كما كانت هذه القاعدة مكلفة في بعض الوقت بإعداد دراسات سياسية واقتصادية وعسكرية ذات طابع إستراتيجي عن السياسة الفرنسية ونظرتها إلى المفاوضات بينها وبين الحكومة المؤقتة وكانت 80%من المعلومات عن الإستراتيجية الفرنسية المتعلقة بالمفاوضات يزود بها الوفد الجزائري في مفاوضاته مع العدو تأتي من تلك القاعدة التي تملك شبكة إستخباراتية واسعة عبر العالم بما فيها فرنسا[5]، وقد وصلت مصالح مديرية الوثيق والبحث ومديرية اليقظة ومكافحة التجسس على المستوى السياسي إلى درجة من الفعالية، أصبحت فيها الدراسات التي حضرتها وأعدتها تشكل وثائق مرجعية تعتمد عليها مؤسسات الثورة بكل ثقة في اتخاذ قراراتها وكانت المعلومات تصل من مختلف المصادر، مخبرين، رسائل، صحافة، تجمع وتدرس وتحلل وتقص وتحقق وتقارن وتلخص وفي الأخير تدون في نشرية الأخبار الأسبوعية (BRH) التي أصبحت ذات قيمة كبيرة لنوعية محتواها ومصداقية معلوماتها إلى درجة أنه يستحيل عقد أي اجتماع للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من دون هذه الوثيقة، كما كان يتم نشر نشريات يومية(BRQ) وأخرى شهرية (BRM)، كل وثائق العمل التي تم استخدامها في اجتماعات المجلس الوطني للثورة واعتمدت عليها مختلف وفود الحكومة المؤقتة أثناء المفاوضات، تم إعدادها من قبل شباب هاتين المصلحتين.[6]

---

[1] عبد الرحمان بروان، المالغ، القصة الكاملة ،شهادة أحد رفقاء القائد عبد الحفيظ بوصوف،منشورات ANEP،الجزائر 2015، ص ص 190.159
[2] المصدر نفسه
[3] محمد زروال، مصدر سابق، ص182،/ محمد لقمامي، مصدر سابق،
[4] Abderrahmane Berrouane, op cit, p p 155.156
[5]المصدر نفسه ، محمد لقمامي، مصدر سابق.
[6] عبد القادر بوزيد المدعو أبو الفتح، سلاح الإشارة، عهد الثورة التحريرية، شهادات، منشورات ANEP، الجزائر 2015، ص 66

على المستوى العسكري قام هؤلاء الشباب بوضع هيكلة للجيش الفرنسي الضخم المعسكر بالجزائر بجميع القطاعات وكل فيالقه فوجا وبأسماء الضباط وضباط الصف ومواقع الفرق العسكرية وتحركاتها وخططها وطبيعة ونوعية أسلحتها، كان التراب الوطني الجزائري ممشط بالسنتيمتر وأعيد رسمه على خرائط عملاقة بمقر قيادة الأركان وكل الحواجز والأسلاك الشائكة والمناطق الملغمة كانت معينة فوق تلك الخرائط البيانية ولم تكن أي حركة لفرق العدو العسكرية تفلت عن يقظة أفراد جيش التحرير الوطني.[1]

ومن بين القضايا التي درست بالقاعدة، ملف البترول الذي أعده خليفة لعروسي بأمر من عبد الحفيظ بوصوف كما يروي فرحات عباس أنه طلب من صالح بوعكوير، مدير الشؤون الاقتصادية والصناعية في إدارة الحكومة العامة الفرنسية بالجزائر، أن يقدم له ملفين كاملين وهما:

1- ملف مشروع قسنطينة

2- ملف الإستراتيجية الفرنسية المتعلقة بالمفاوضات بشأن البترول[2].

وكانت قيادة الثورة قد تحصلت فعلا على هذين الملفين اللذين كلفا حياة صالح بوعكوير حيث اغتالته القوات الخاصة الفرنسية غرقا في سواحل بومرداس في24سبتمبر 1961 بعد أن اكتشفت مصالح الاستخبارات الفرنسية بأن متعاطف مع الثورة الجزائرية[3].

ويلاحظ أن هذين الملفين الخطيرين قد درسهما الاختصاصيون في قاعدة مراد ديدوش دراسة مستوفاة، كما درس هؤلاء كذلك ملف قاعدة " المرسى الكبير" و ملف التفجيرات النووية في منطقة رقان، كما أنجزت مصلحة اليقظة والمخابرات المضادة ملفا خاصا عن منظمة الجيش السري(O.A.S)[4].

5- عملية الإمداد على الجبهة البحرية:

لا تقل عملية إمداد الثورة بالأسلحة عبر الواجهة البحرية أهمية عن الإمداد عبر الحدود البرية الشرقية والغربية، رغم السبق التاريخي الذي حضيت به في إطار التحضير المبكر للثورة وتأسيس قواعد لوجيستيكية خلفية خصوصا في كل من ليبيا وتونس وانفتاح الحدود الشرقية على فضاء من الدول الشقيقة والصديقة لاسيما دولة مصر التي شكلت قاعدة رئيسية لإمداد الثورة التحريرية بالسلاح القادم من دول أخرى.[5]

شكل مشروع الإمداد عبر الواجهة البحرية سواء من المشرق أو من أوروبا، وريدا آخر تنفست من خلاله الثورة التحريرية بالنسبة للجبهة الغربية بعد انطلاقتها وقد كان المشروع يقضي من خلال الإستراتيجية التي وضعها كل من بن بلة ومحمد بوضياف بمساعدة العربي بن مهيدي في إطار البحث عن مصادر خارجية

---

[1] المصدر نفسه

[2] نواة نوي، جهاز المخابرات والاستعلامات الجزائرية ودوره في الثورة التحريرية (1954.1962)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث، ل.م.د. تخصص تاريخ الجزائر المعاصر، جامعة العربي التبسي، تبسة، كلية اعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، السنة الجامعية 2017.2018، ص 276

[3] محمد لمقامي، مصدر سابق

[4] محمد زروال، مصدر سابق، ص 184

[5] الطاهر جبلي، مرجع سابق، ص 277

للتموين بالسلاح بضرورة إيجاد طرق لإمداد الثورة بالسلاح عبر الريف المغربي انطلاقا من أهم الموانئ الواقعة تحت الاحتلال الاسباني مثل سبتة ومليلية والناظور وطنجة التي كان بإمكانها استقبال نختلف السفن المحملة بالسلاح والذخيرة بعيدا عن المراقبة والتفتيش التي تمارسها مصالح المخابرات الفرنسية [1].
وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن أول عملية إمداد على الواجهة البحرية،انطلقت من ميناء الإسكندرية تحت غطاء الشركة الشرقية للملاحة والتجارة غداة اندلاع الثورة التحريرية ووصلت أول شحنة من الأسلحة ميناء زوارة غرب مدينة طرابلس في ليبيا يوم 28 ديسمبر 1954 وتضمنت الشحنة الكميات التالية

نوعية الذخيرة	الكمية
بندقية انفيلد 3.3	100
رشاش برن	10
بندقية رشاش 45	25
طلقة 3.3	80000
طلقة برن	18000
طلقة خارقة للدروع	1000
طلقة 3.3 جارته	1000
طلقة نوع تومي	24650
قنبلة يدوية	120
كأس إطلاق	[2]05

ونقلت الشحنة الثانية في مرحلة ثانية إلى ميناء جرجيس في خليج قابس التونسي لتأخذ طريقها إلى الحدود الشرقية [3]
وبدأت عملية الإمداد البحري على الحدود الغربية بشكل عملي منذ 27 مارس 1955 بفضل شحنة اليخت دينا (DINA)الذي تملكه الملكة الأردنية دينا عبد الحميد وأن رجل الأعمال المصري حسين خيري استأجره منها تحت غطاء تنظيم رحلات ترفيهية لبعض الأثرياء العرب وأن الملكة دينا لا تعلم شيئا عن طبيعة مهمة اليخت السرية[4]، وافرغ حمولته شرق الناظور بالساحل المغربي، وبصحبته بعض قادة الثورة الذين أتموا تدريبهم في مصر ووقع الاختيار عليهم وهم محمد بوخروبة المدعو هواري بومدين وعرفاوي محمد صالح ومجاري علي و عبد العزيز مشري ومحمد عبدالرحمن ومحمد حسين وأحمد شنوت [5] تضمنت الأسلحة والذخيرة والمتفجرات موزعة بين الجزائر ومراكش على النحو التالي:

[1] المرجع نفسه، ص 279
[2] فتحي الديب، مصدر سابق، ص 64 ،
[3] المصدر نفسه.
[4] المصدر نفسه، ص 73
[5]ا لمصدر نفسه، ص 84

الجزائر	مراكش
204 بندقية 3.2 ر	96 بندقية 303ر
20 رشاش برن 3.2 ر	10 رشاش برن
240 خزنة	120 خزنة
24 كأس اطلاق	16 كأس اطلاق
68 بندقية رشاش تومي 45ر	32 بندقية رشاشة تومى 45ر
33000 طلقة 3.3ر	18000 طلقة 303ر
166500 طلقة ، 303 ر للبرن	28500 طلقة للبرن
356 قنبلة يدوية مبلز 36	144 قنبلة يدوية ميلز36
136000 طلقة 45ر للتومى	64000 طلقة للتومى 45ر
4000 كبسول طرقي	150 متر فتيل مأمون
50 علبة كبريت هواء	2000 كبسولة طرقي[1]

وانتظمت عملية الإمداد بعد ذلك شيئا فشيئا تحت إشراف أحمد بن بلة وأحمد محساس وبعده العقيد يزن عودة وأعمر أوعمران من الناحية الشرقية ومحمد بوضياف وبن مهيدي وبوصوف من الناحية الغرب.

كانت وسيلة الإمداد الثانية باخرة مصرية تدعى "فاروق" وصلت إلى منطقة الميلية المحتلة من طرف الإسبان في شهر جوان 1955 وأفرغت كمية هامة من الأسلحة والذخيرة في الوقت الذي كان فيه الإسبان يغضون الطرف ويتظاهرون بعدم العلم بما يجري، كما كان المغاربة من أبناء الريف يقدمون يد المساعدة للثورة التحريرية.[2]

طرح الإمداد بالسلاح عبر الواجهة البحرية مشاكل كبيرة للمصالح الفرنسية، الوضع دفعها إلى اعتماد حركي يقظة على طول سواحل المغرب العربي، حيث قامت البحرية الفرنسية بدور فعال في هذا المجال من خلال المعلومات التي كانت تأتيها من مصالح المخابرات الفرنسية بعد أن جندت حكومة باريس إمكانيات ضخمة لتدعيم مصلحة الوثيق والدراسات والجوسسة المضادة وهو الجهاز الذي تكفل بمهمة محاربة شبكات الإمداد بالسلاح عبر الواجهة البحرية.[3]

وعلى هذا الأساس أوكلت مهمة مراقبة تهريب الأسلحة على الواجهة البحرية إلى مصالح المراقبة البحرية التي أصبحت تراقب السفن على بعد 50 كلم من المياه الإقليمية الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط من بنزرت إلى جبل طارق في الأطلسي، وقد كلف العقيد ميرسي (Mercier)و هو ضابط سامي في المخابرات الفرنسية بجمع المعلومات حول جبهة التحرير الوطني وعملية التسليح على وجه الخصوص وأعد هذا العقيد شبكة واسعة من المخبرين ووزعهم على موانئ حوض البحر الأبيض المتوسط ويقوم هؤلاء بتزويده بمعلومات عن أسماء البواخر

---

[1] المصدر نفسه.

[2] محمد صديقي، مصدر سابق، ص 25

[3] Colonel Godar, Les paras dans la ville, les trois batailles d'Alger, édition Fayard, Paris 1973, p p 115.116

محمد بوداود المدعو سي منصور، مصدر سابق، ص 98

التي تنقل السلاح والمتفجرات دون الاهتمام بوجهاتها وكان ميرسي يتعامل مباشرة مع القوات البحرية الفرنسية التي تراقب واجهة البحر الأبيض المتوسط[1]وبفضل هذه الإجراءات المشددة والرقابة الدقيقة التي فرضت على جميع السفن العابرة قبالة السواحل الجزائرية تمكنت المصالح الأمنية الفرنسية من توقيف وحجز السفينة أتوس(ATHOS) في 16 أكتوبر 1956 وتم اقتيادها إلى القاعدة البحرية بالمرسى الكبير بوهران وتشير بعض المصادر إلى أن شحنة أتوس من الأسلحة قدرت ب 600 مليون فرنك فرنسي آنذاك وبوزن 72 طن وهي تعبر أكبر عملية تم إحباطها من طرف المصالح الفرنسية خلال نشاطها البحري[2] وشهرت فرنسا بالمساعدات المصرية بعد أن اكتشفت طريقة الإمداد واتخذتها حجة للمشاركة في العدوان الثلاثي على مصر، ولم تضع هذه الحادثة حدا للمساعدات المصرية، لأن المصريين كانوا مصممين على إمداد الثورة التحريرية بالأسلحة والذخيرة، كما أن المسؤولين الجزائريين لم يكتفوا بالمساعدات المصرية وطوروا أساليبهم ونوعوا قنوات تهريب الأسلحة، إذ اعتمدت شبكة التهريب على قاعدة إسبانيا وعلى منطقة طنجة المعروفة بتجارة الأسلحة ويذكر محمد بوداود المدعو سي منصور أنه وبعد ثلاثة أيام من قرصنة سفينة أتوس، تم إدخال باخرة تحمل 70 طنا من المتفجرات دوت أن يعلم بها أحد.[3]

وتواصلت الإمدادات بالأسلحة بحظوظ متفاوتة واستطاع العقيد عبد الحفيظ بوصوف أن يكسب تعاون السلطات المغربية خلال سنة 1957 إذ أصبح تفريغ السفن المحملة يتم بتعاون مع قوات الجيش الملكي التي ساهمت في نقل شحنات الأسلحة إلى الحدود الجزائرية، كما سمحت بمرور الأسلحة القادمة من إسبانيا[4].

وبالرغم من هذه الانتكاسات التي واجهت عمليات الإمداد بشكل عام إلا ذلك لم يمنع من المحاولة عدة مرات لتزويد الثورة بالأسلحة عن طريق الجبهة البحرية على الرغم من أن كثير من السفن تعرضت لعملية القرصنة من طرف البحرية الفرنسية ومن أهم هذه العمليات:

1- حجز السفينة الاسكندينافية سواني (Swannee) في جوان 1957 بالغرب من الميناء الاسبانيفي مدينة سان خوريو(Ville San Jurio) بحمولة قدرت ب 300 طن.[5]

2- حجز السفينة اليوغسلافية سلوفينيا من طرف الأسطول الفرنسي في 18 جانفي 1958 وهي في طريقها إلى الريف المغربي بحمولة تقدر ب 95 طن من الأسلحة والذخيرة.

---

[1]المصدر نفسه، ص 94

[2] سفينة أتوس، هي سفينة كندية قديمة Saint Briavel تم شراؤها من طرف أحمد بم بلة في ميناء بيروت في 12 جويلية 1956 لامداد الثورة بالسلاح بعد أن قرر الرئيس جمال عبد الناصر تقديم مساعدات مادية للثورة الجزائرية، حملت السفينة طاقما بشريا جزائريا مدربا على الأجهزة اللاسلكية وكان يعتقد أن الرحلة ستكون ناجحة لاسيما أن المركب سيظل يرفع العلم البريطاني في طريقه المرسوم إلى السواحل الجزائرية.

فتحي الديب ، مصدر سابق، ص ص 252.251 / عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 287

[3] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 287

[4]المرجع نفسه، ص 288

[5] بوبكر حفظ الله، مرجع سابق، ص266

3- حجز الباخرة الدانماركية غرانيتا(Granita) يوم 25 ديسمبر 1958وهي في طريقها إلى مرفأ ميناء ساي(Say Port) قرب مدينة السعيدية المغربية محملة ب 40 طن من المتفجرات
4- حجز الباخرة التشيكوسلوفاكية ليديس(LIDICE) محملة بأكثر من 580 طن من الأسلحة والذخيرة في طريقها إلى ميناء كبدانة يوم 23 أفريل 1959.
5- حجز الباخرة البولونية مونتي كاسو يوم 01 جويلية 1959 وهي متجهة إلى مرفأ كبدانة
6- حجز الباخرة الألمانية بيليبياو إلى السواحل الريفية المغربية قرب الناطور في 05 جويلية 1959 .
كما أوقفت المصالح الفرنسية السفينة البولونية مونت كاسينو في شهر جويلية 1959 والمركب الهولندي في ديسمبر 1959 ثم أوقفت الباخرة السلوفينية سلوفينيجا للمرة الثانية في 02 مارس 1960 والباخرة ريجيكا من نفس الشركة التي أوقفت في 03 أفريل 1960 بالإضافة إلى حجز السفينة الألمانية لاس بالماس (LAS PALMAS) في 09 جوان 1960 وسفينة الشحن اليوغسلافية سربيجا في 05 جوان 1960.[1]
وبالرغم من هذه الإجراءات وحالة الحصار البحري المضروب على الحوض المتوسط، استفادت الجبهة الغربية في 3 فيفري 1961 من شحنة سلاح وصلت إلى السواحل المغربية على متن السفينة أوريجون بعد تسهيلات قدمها الملك المغربي محمد الخامس لمندوب جبهة التحرير الوطني بالقاهرة محمد القادري وقد قدرت هذه الشحنة ما يقارب 244 طن وكان بيانها:

الكمية	نوعية الذخيرة
5000	طبنجة 7.62 ملم
4000	رشاش قصير 7.89 ملم
2000	رشاش خفيف7.62 ملم
2600000	طلقة 7.62 ملم رشاش قصير
4800000	طلقة 7.62 ملم رشاش خفيف[2]

كما نظمت الولاية الخامسة بالتنسيق مع بعض العملاء ومهربي السلاح من الدول الأوربية عمليات إمداد بحرية أخرى ووضعت أسسها شبكة سرية نشطة تحت لواء إدارة الاتصالات وبعد تنظيمها سنة 1958، اعتمد قادتها على أسلوب وخطة عمل جديدة لتأمين عملية تهريب السلاح والمال إلى الداخل وقد اعتمدت على أربعة خطوات رئيسية:
1- تجنيد المواطنين الجزائريين المتنقلين بين المغرب والجزائر
2- تجنيد بعض الأجانب الموثوق فيهم
3- اعتماد وسائل مختلفة لتهريب الأسلحة
4- تنويع طرق التهريب.

[1] Jacques Guillon, La contre bande des armes pendant la guerre d'Algérie, Paris 1992, p 180

[2] فتحي الديب، مصدر سابق، ص 492

فبعد منع السلطات الفرنسية الشاحنات من عبور الحدود الجزائرية باتجاه وهران الجزائر،خشيت قيادة جيش التحرير الوطني أن يؤدي ذلك إلى النقص في الإمدادات بالأسلحة وهنا كان التفكير بفتح خط يعوض النقص المحتمل.

1- الخط البحري إسبانيا الجزائري:

استقر الرأي على استخدام الخط البحري إسبانيا الجزائر عن طريق مينائي أليكانت وبرشلونة بموانئ الجزائر وقد بوشر العمل به سنة 1960 وبالفعل كانت السيارات السياحية تنقل خاوية من مينائي الجزائر ووهران إلى إسبانيا ومنها تدخل المغرب حيث تعبأ خزاناتها السرية بالسلاح في المشاغل المعدة لذلك ثم تعود إلى إسبانيا ومنها إلى الجزائر ومما بجدر ذكره أن العقيد بوداود نفذ أربع مهمات من النوع بين إسبانيا والجزائر[1]. كما أن هناك أشخاص عملوا على خط إسبانيا- الجزائر، كانوا يتمتعون بالحظوة لدى السلطات الفرنسية ولا يرقى الشك إليهم ومن هؤلاء الباشاغا آغا شنتوف الذي كان ينقل كل أسبوع تقريبا السلاح والذخيرة والبريد السري في سيارته الخاصة واستمر في تنفيذ مهامه حتى إعلان وقف إطلاق النار في 19 مارس وكذلك الباشا آغا حكيكي الذي كان عضوا في مجلس الشيوخ الفرنسي وقد نفذ ثلاث مهمات مستغلا حصانته النيابية 1962[2].

2- الخط البحري مرسيليا الجزائر:

هذا الخط لا يقل نشاطا وأهمية عن خط إسبانيا الجزائر وزادت أهميته بعد إغلاق الحدود البرية.كانت السيارات التي تعبر هذا الخط تتجه بشحناتها إلى الولاية الرابعة والولايات الشرقية وكانت السيارات الصغيرة تصل إلى مرسيليا بالسلاح فتبحر باتجاه ميناء الجزائر عبر إسبانيا والمغرب، وكان يختار للعمل على هذا الخط، أشخاص موثوقون ظاهريا من السلطة الفرنسية ومن الذين لا يثيرون ريبة الشرطة كالمواطنين الفرنسيين المتعاطفين مع الثورة ومن بين الذين عملوا على هذا الخط السيد وناس عمر، المرافق الشخصي لشريف بن حبليس العضو الجزائري في مجلس الشيوخ الفرنسي.

كان السيد وناس عمر يستلم السيارة الجاهزة في إسبانيا أو في المغرب وينطلق بها إلى فرنسا ويدخلها من هناك عبر ميناء مرسيليا إلى الجزائر وقد إستمر في إمداد الجبهة الداخلية بالسلاح حتى الاستقلال.

كذلك عمل على هذا لخط البحري الجزائريان الفرنسيان: جان شامبو وبورسالي جاكلين التي كان قد جندها أحد أعضاء شبكة الثورة في فرنسا، المدعو الحسن العيدي، أما شامبو فقد جنده إيدير أيت يسعد.

وكان جان شامبو عندما جندته الشبكة، يدير أعمالا تجارية في المملكة المغربية وقد أعرب عن تعاطفه مع الثورة الجزائرية وذات يوم وجد نفسه مفلسا فالتجأ إلى الثورة يعرض خدماته ووجدت فيه الشبكة السرية عميلا مهما يمكنه القيام بأعمال هامة مقابل ثمن، فأوكلت إليه مهمة نقل السيارات التي تعدها له من المغرب إلى فرنسا عبر إسبانيا ومن هناك يدخل إلى الجزائر عبر ميناء مرسيليا، وكان شامبو

---

[1] محمد صديقي، مصدر سابق، 67

[2] المصدر نفسه

يتقاضى مقابل إيصال كل سيارة إلى هدفها مبلغ خمسمائة فرنك فرنسي جديد وقد عرف بنشاطه وإقدامه لدرجة أنه كان ينقل سيارة كل أسبوع واستمر كذلك حتى إعلان الاستقلال، وكافأته الحكومة الجزائرية على خدماته فمنحته الجنسية الجزائرية، أما جاكلين بورسالي فقد نفذت عشر مهمات بين فرنسا والجزائر وكانت تتقاضى ثمنا عن كل سيارة توصلها إلى هدفها.[1]

3- الخط البحري المغرب وهران:

كان الخط التجاري البحري- المغرب –وهران من بين الخطوط التجارية النشيطة في حوض البحر الأبيض المتوسط، كانت هناك باخرة شحن فرنسية تنتقل بانتظام بين المغرب ووهران في الجزائر، بمعدل رحلتين في الشهر، فهي تأتي إلى المغرب محملة بالضائع وتعود إلى وهران محملة بمواد أولية وكان على متن الباخرة الفرنسية عامل جزائري يدعى عبد القادر، يعمل في شركة تموين البواخر، تمكنت شبكة الاتصالات الخاصة من تجنيده، فأخذ ينقل في كل رحلة إلى وهران حوالي خمس عشرة قطعة حربية مختلفة الأحجام والأنواع، يسلمها حين وصوله إلى عضة في الشبكة واستمر يعمل بهذه الطريقة في سرية تامة حتى الاستقلال.[2]

إن قيادة الثورة التي كانت تخوض حربا عسكرية عولت كثيرا على الحسم العسكري وسخرت كامل جهودها للحصول على السلاح والذخيرة وحلبه إلى الحدود البرية والبحرية وذلك بوضع إمكانيات مادية ضخمة في خدمة السلاح وتسخير كثير من الجهد والتضحيات من اجل إنجاح مهمات التسليح في مناطق متعددة، امتدت من البلاد العربية إلى أوروبا والصين وجنوب شرق آسيا والاتحاد السوفياتي كما استغلت الواجهة البحرية بعد غلق الحدود البرية بالأسلاك الشائكة وقد إستفاد منها جيش التحرير الوطني المتنامي في تعداده والذي تطور بعد 1960 تطورا كبيرا في العدد والعدة وأصبح يشكل قوة ضاربة ومجهزة بالأسلحة الحديثة والثقيلة كان له دور في فرض استقلال الجزائر والحفاظ على هيبة الدولة الناشئة.[3]

تجدر الإشارة إلى أن الأسلحة التي كانت تعبر الحدود الشرقية والغربية، لم تكن المصدر الوحيد لتموين العمليات العسكرية بالداخل، بل لجأ جيش التحرير إلى سياسة الاعتماد على الذات في كثير من الأحيان، من خلال الاستيلاء على أسلحة قوات الاستعمار الفرنسي عبر الكمائن الهجومات المكثفة على الثكنات.[4]

6- سياسة التمويل وطرق تهريب الأسلحة:

1- سياسة التمويل:

يعد الدعم المادي عصب الحرب ومن المرتكزات الأساسية لنجاح أية حركة ثورية وقد استطاعت الثورة الجزائرية أن تجد قواعد دعم داخلية وخارجية مكنت جيش

---

[1] المصدر نفسه، ص 71

[2] المصدر نفسه

[3] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص306

[4] محمد برشان،إستراتيجية الثورة الجزائرية في مواجهة أزمة التسليح (1962.1958)، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد8، تاريخ النشر 2018، ص 26

التحرير الوطني من مواصلة العمل العسكري حتى تحقيق الانتصار على القوات الفرنسية وتجسيد أهدافه المسطرة، فالبرعم من المشاكل الكثيرة التي واجهت المجاهدين الأوائل الذين أخذوا على عاتقهم تفجير الثورة وإستمراريتها بإمكانيات لم تكن تضاهي الإمكانيات المادية للعدو الفرنسي إلا أنهم استطاعوا توفير الموارد المالية بشتى الطرق داخليا وخارجيا

أ- التمويل الداخلي:

نعني بالتمويل تلك الأموال التي كانت تجمع أثناء الثورة التحريرية لتصرف في عدة مجالات ويعد التمويل سر نجاح الثورة وهو أساس العملية التموينية لجيش التحرير الوطني وكانت أهم المصادر المالية للثورة هي تلك التي كانت تجمع من المواطنيين عن طريق الاشتراكات ونظرا لخصوصية الثورة الجزائرية المتمثلة في طابعها الشعبي من حيث التنظير والتخطيط والتنفيذ، لم تكن لهياكل الثورة (من الولاية حتى إلى القسم) مؤسسات مالية ولا أي نظام مالي محدد أو شكل من أشكال الدعم سوى ما يجود به الشعب الجزائري على الثورة ة يتمثل ذلك في عدة مظاهر من بينها:

1- الغرامات: تفرض نقدا على المخالفين لقوانين جبهة التحرير الوطني وتختلف قيمتها باختلاف طبيعة المخالفة ودرجتها وتحددها مجالس محاكم الثورة كما تحددها المجالس الشعبية وترفق كل غرامة بمحضر رسمي تحرره الهيئة التي قامت بتغريم الشخص المعني ومن أصناف المخالفات التي كانت جبهة التحرير الوطني تعاقب كل من ارتكبها والقيمة المالية التي تفرض على كل مخالفة والتي من بينها:

- حالة ما إذا أقدم أي مواطن على السرقة، يغرم بدفع 20.000 فرنك فرنسي.
-إذا حوكم أي شخص من طرف محكمة الثورة وأدين لارتكابه أي جرم، فإنه يعاقب بدفع مبلغ يقدر ب 30.000 فرنكا.
- إذا أقدم أي شخص على توزيع المواد الغذائية لعناصر الجيش الفرنسي، فإنه يغرم بدفع 30.000 فرنك فرنسي وتسلط عقوبة مالية قاسية على أي مواطن جزائري امتنع عن تقديم يد المساعدة لعضو من جيش التحرير الوطني كان مجروحا أو مهددا بالخطر حيث تكون العقوبة بدفع 60.000 فرنك فرنسي.
- يغرم أي شخص مدمن على التدخين بغرامة تقدر 5000 فرنك، وفي حالة إذا استمر في التدخين بعد إنذاره، يغرم ب 10.000 فرنك.
- في حالة قيام أي شخص بفعل لا أخلاقي يسيء للآداب العامة ويتنافى مع الشريعة الإسلامية، يغرم بدفع مبلغ يقدر ب 50.000 فرنك

وغيرها من العقوبات التي تفرضها قيادة جبهة التحرير الوطني على من يخالف تعاليم الشريعة الإسلامية وللعادات والتقاليد وكذا للتعليمات التي تصدرها قيادة الثورة على مستوى كل هيكل ثوري نظامي من الولاية حتى نصف القسم[1].

[1] أمحمد بوحموم، سياسة التمويل الداخلي للثورة التحريرية (1962.1954)، مجلة الخلدونية، المجلد 10، العدد 2، جامعة إبن خلدون تيارت، سنة النشر 01، 12، 2017، ص 540

وفي سنة 1956 قدرت مصالح الاستعلامات الفرنسية المبلغ الذي حصلت عليه جبهة التحرير الوطني عن طريق الغرامات المفروضة على المواطنيين الجزائريين في الداخل ب 200.682.126 فرنك فرنسي ولعل أن الغرامة التي كانت تفرضها مصالح الجباية المالية التابعة لجبهة التحرير الوطني على المواطنين كان يراد منها توفير الأموال اللازمة للثورة وفي نفس الوقت توفير الانضباط وتجنب الوقوع في المخالفات ويعد بذلك التزام عقائدي وسياسي وتربوي ومالي مع الثورة التحريرية.[1]

2- الزكاة:

تجمع الزكاة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية من طرف هيئات خاصة نكلف من قبل قيادة الهياكل الثورية وتفرض على كل مواطن جزائري مسلم بلغ سن 18 سنة و له ما يمكن أن يزكي عليه، بحيث يتم جمعها ثم يحرر تقرير بشأنها يحدد فيه عدد المساهمين والمبلغ الإجمالي المحصل عليه كما يحرر وصل استلام بقيمة المبلغ، ويرفع كذلك إلى الهيئة العليا على مستوى الولاية

3- الضرائب:

تفرض الضرائب على الجزائريين سواء كانوا مقيمين داخل التراب الوطني أو خارجه كما تفرض على الأجانب الذين يتعاملون مع الثورة الجزائرية، اللذين لهم نشاط اقتصادي مهما كانت طبيعته وتشير مصالح الشرطة الفرنسية أن الضرائب والرسوم الجباية المفروضة على المواطنين توفر أكثر من 50% من مجموع ميزانية جبهة التحرير الوطني في الداخل التي قدرت ب 880.000.000 فرنك فرنسي[2]، وتختلف قيمة الضرائب باختلاف رقم الأعمال الخاص بكل تاجر أو مالك وباختلاف المنطقة التي يتواجد فيها الشخص المعني بالضريبة كما قد تتم عملية دفع الضرائب عن طواعية.[3]

ومهما تعددت أنماط الضرائب واختلفت قيمتها حسبما تشير أليه الدراسات التي أعدها الفرنسيون حول الجباية التي كانت تفرضها قيادة الثورة على المواطنين، فإننا يمكن أن نستنتج بعض الحقائق والتي من بينها:

- تركز السلطات الفرنسية على الضرائب التي تفرضها قيادة الثورة على المواطنين الجزائريين وحتى على بعض الأجانب الذين يتواجدون داخل التراب الوطني، لكنها تناست ما كانت تفرضه الإدارة الاستعمارية من جبايات متعددة الأشكال على الجزائريين واحتجازها لأملاك المتعاملين مع الثورة الجزائرية.
- قيام مختلف الفئات الجزائرية بتقديم الدعم المالي للثورة الجزائرية يدخل في إطار شعبية الثورة وقناعتهم بأن استرجاع السيادة الوطنية إنما هي مسؤولية

---

[1] Nassima Bougherara souidi, les rapports Franco Allemands à l'épreuve de la question Algérienne, édition Peter Lang, Bern 2006,p 150 /voir aussi, Emmanuelle Colin Jeanvoine, Stephanie Derozier, Le financement du FLN pendant la guerre d'Algérie (1954.1962) édition Bouchéne Alger 2008, p 37

[2] أمحمد بوحموم، مرجع سابق، ص 541 / أنظر أيضا Emmanuelle Colin Jeanvoine, Stephanie Derozier, opcit, pp 37.38

[3] المرجع نفسه

الجميع وأن كل جزائري عليه أن يساهم في تحرير وطنه بالقدر الذي يستطبع عليه وانطلاقا من قناعتهم الدينية التي ترى بأن الجهاد بالمال مثل الجهاد بالنفس.
- نلاحظ أن تلك الضرائب وإن اختلفت قيمتها إلا أنها كانت شاملة بحيث أنها مست الملاك والتجار سواء كانوا جزائريين أو أجانب ومعاملة كل من يقطن على أرض الوطن بنفس المعاملة، يدل على وجود رؤى بعيدة المدى لرجال دولة وليس مجرد الحصول على الأموال.[1]

4- الاشتراكات:

بما أن الشعب الجزائري هو الممول الرئيسي للثورة التحريرية في الداخل ومن بين أشكال ذلك التمويل عملية الاشتراك التي كانت تعد في بداية الثورة الوسيلة المثلى لتمويل الثورة، ورغم الاستقلالية المعطاة لكل هيئات الثورة في الداخل والخارج في كيفية تحصيل مواردها المالية وطرق إنفاقها، إلا أن المبلغ الأدنى للاشتراكات المواطنين حددت خلال المرحلة من الثورة (1954.1956) ب 200 فرنك فرنسي لكل جزائري موظف كما حدد مبلغ 20.000 فرنك لكل تاجر ولكل ولاية كانت مكلفة بوضع جرد لمواردها المالية ومن ثم تحديد الاشتراك وقدرت الأجهزة الأمنية الفرنسية المبلغ المحصل عليه عن طريق الاشتراكات خلال 1956 ب 15.063.000 فرنك فرنسي ويعد هذا المبلغ قليل جدا إذا ما علمنا المنطقة الأولى من الولاية الرابعة لوحدها تمكنت خلال سنة 1959 مثلا من الحصول على مبلغ قدر ب 22.189.111 قرنك وقدرت نفقاتها ب 23.640.505 فرنك وبذلك كان ميزان مدفوعاتها عاجزا بمبلغ 151394 فرنك فرنسي[2]،إلا أن ما نلاحظه هو أن قيمة الاشتراك، رغم أهميتها إلا أن مبالغها تعدو محدودة بالنظر إلى مبالغ نفقات الثورة، كما تختلف من ولاية لأخرى، ففي الولاية الرابعة مثلا لم تكن الثورة تعاني من العجز المالي إلى غاية 1957 نظرا لوفرة مداخيلها لكن بعد إضراب الثماني(من28 فيفري إلى 4 جانفي 1957) أيام الذي دعت إليه قيادة الثورة ثم معركة الجزائر(7 جانفي إلى 9 أكتوبر 1957)واللذان ترتب عنهما أثار سلبية على عملية التمويل كما أن الإكثار من المحتشدات والمناطق المحرمة ومراقبة اقتصاديات الشعب الجزائري وإقامة خطي موريس وشال أثر كذلك على تراجع مدا خيل الثورة، مما جعل قيادة الثورة رفع الحد الأدنى للاشتراكات المواطنين إلى 500 فرنك فرنسي وبالتالي أصبح ذلك المبلغ مفروضا على الجزائريين الذين لهم مصدر دخل خلال الفترة الممتدة بين سنتي (1960.1959)[3]

5- التبرعات والهدايا:

والتي تمنح من قبل المواطنين الجزائريين كما تقدم من طرف الأجانب الميسوري الحال وتختلف قيمتها من شخص لآخر، فحسب الأجهزة الأمنية الفرنسية فقد قام أحد الجزائريين بدفع مبلغ من المال سنة 1957 لصالح جبهة التحرير الوطني

---

[1] المرجع نفسه

[2] Nassima Bougherara souidi, op cit, p 164

[3] Gilbert Meynier, Histoire intérieur du FLN (1954.1962), édition Casbah, Alger, 2003, p 185

بنـواحي بجايـة بقيمـة 1.500.000 فرنـك ودفـع أوروبـي متعـاطف مـع الثـورة التحريريـة مبلغـا بقيمـة 1.000.000 فرنـك ودفـع مـواطن جزائـري آخـر بقالمـة مبلغـا لخزينـة جبهـة التحريـر الـوطني بقيمـة 2.000.000 فرنـك وغيرهـا كثيـر مـن تبرعـات الجزائـريين والأجانـب لصـالح جبهـة التحريـر الـوطني فـي مختلـف جهـات الوطن.[1]

6- الدعم المادي لفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا:

لـم تغفـل قيـادة الثـورة التحريريـة عـن أهميـة الجاليـة الجزائريـة فـي المهجـر خاصـة تلـك المتواجـدة فـي فرنسـا، أن تبقـى خـارج إطـار الهيكلـة الثوريـة لجبهـة التحريـر الـوطني وأن اسـتغلال مقومـات هـذه الجاليـة لإنجـاح الثـورة أمـرا لا منـاص منـه وخاصـة أن دار المهجـر كانـت ولازالـت إلـى ذلـك مخبـرا للوطنيـة الجزائريـة ومسـتعدة للتعـاطي مع الكفاح المسلح منذ نشأة نجم شمال إفريقيا 1926.[2]

وأدركـت قيـادة جبهـة التحريـر الـوطني بعـد انـدلاع الثـورة التحريريـة الكبـرى فـي الفـاتح نـوفمبر 1954، مـدى أهميـة تنظـيم صـفوفها فـي خـارج الجزائـر كمـا فـي داخلهـا ومـدى مـا قـد تجنيـه الثـورة مـن خـلال هـذه الخطـوة علـى جميـع المسـتويات، السياسـية والعسـكرية والدعائيـة والاقتصـادية، ونظـرا لوجـود جاليـة جزائريـة معتبـرة بالأراضـي الفرنسـية(400 ألـف مهـاجر سـنة 1954)، تحديـدا وأوروبـا عمومـا، فقـد سـعت قيـادة الثـورة وعـى رأسـها السـيد محمـد بوضـياف إلـى تشـكيل تنظـيم تـاربع لجبهـة التحريـر الـوطني، وبمقتضـى قـرارات مـؤتمر الصـومام وبعـد اعتقـال الوفـد الخـارجي فـي 26 أكتـوبر 1956،عينـت لجنـة التنسـيق والتنفيـذ السـيد عمـر بـوداود رئيسـا للتنظـيم الـذي أصـبح أكثـر ديناميكيـة وفعاليـة بعـدما أعيـدت هيكلتـه واتسـعت رقعـة انتشـاره ليتجـاوز فرنسـا إلـى بعـض الـدول الأوربيـة الأخـرى ويصـبح تحـت وصاية وزارة الداخلية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.[3]

تعتبـر فيدراليـة جبهـة التحريـر الـوطني بفرنسـا المركـز العصـبي للكفـاح المسـلح ومـما لا شـك فيـه أن التواجـد الكبيـر للمهـاجرين الجزائـريين بفرنسـا يفسـر هـذه المكانـة الإسـتراتيجية للمنظمـة، فـإذا كانـت البلـدان الشـقيقة والصـديقة قـد عبـرت عـن تضـامنها الكامـل والـدائم مـع الثـورة التحريريـة، فـإن الواقـع كـان عكـس ذلـك، فالمسـاعدات مـن قبلهـا كانـت أقـل بكثيـر مـن الوعـود المعلنـة ولـذا كانـت أولويـة المهـام المسـندة للفيدراليـة مـن قبـل قيـادة الثـورة، هـي العمـل لجمـع الأمـوال مـن المهـاجرين بكـل الوسـائل الممكنة[4].

ولمـا انـدلعت الثـورة التحريريـة واجهـت جبهـة التحريـر الـوطني أكبـر تحـدي وقـف أمـام اسـتمرارية نضـالها، ألا وهـو مشـكل المـال والتمـوين إلـى جانـب الـنقص الفـادح

---

[1] أمحمد بوحموم، مرجع سابق، ص 544

[2] جيلالي تكران، فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، دراسة في التنظيم والهيكلة (1962.1954)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مجلد 10، عدد 1، جامعة حسيبة بن بوعلى الشلف، تاريخ النشر، 2018.01.01، ص 183

[3] يمكننا أن نعتبر أن البعث الحقيقي للفدرالية كان في عهد عمر بودادو دون أن ننقص من مجهودات الاخرين الذين سعوا إلى تشكيل تنظيم قوي داخل فرنسا لكن الظروف لم تسعفهم حيث اعتقلت جل القيادات الأولى.
لزهر بديدة، فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، إشكالية التأسيس وتطور الهيكلة، مجلة البحوث والدراسات، مجلد 8، عدد 11، جامعة الوادي، تاريخ النشر، 2011.01.01، ص ص 273.267 / أنظر أيضا: Daho Djerbal, op cit, p 54

[4] علي هارون، الولاية السابعة، حرب جبهة التحرير داخل التراب الفرنسي (1962.1954)،ترجمة الصادق عماري، مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر 2007، ص 405

في المعدات والذخيرة، ولحل هذه المعضلة، كانت أنظار جبهة التحرير الوطني قد اتجهت إلى فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا وإلى الجالية الجزائرية هناك لدعمها ماليا بعد أن كانت خزينتها خلال الأيام الأولى للثورة مليون فرنك فرنسي وما يفسر عدم قدرتها على تغطية نفقات الحرب، مما أجبرها على مد نشاطها إلى فرنسا والاعتماد على فيدراليتها هناك، مادام الدعم العربي في بداية الثورة كان ضعيفا جدا فقد ذكر المناضل أمحمد يزيد في تصريح له " بان قادة الدول العربية وعكس ما يشاع، فإنهم لم يساعدوننا ماليا كما كانوا يعلنون وأن الفضل الكبير في دعم الثورة يعود للمهاجرين الذين لم يكتفوا بدفه الاشتراكات بل عبروا مرارا عن استعدادهم لدفع أجورهم كاملة وطالبوا بإنشاء بنك في دول خارج فرنسا، كما تطرق وزير المالية للحكومة المؤقتة،أحمد فرانسيس إلى موضوع التمويل ضمن تقرير أرسله إلى المجلس الوطني للثورة حيث أشار إلى أن مساهمة المهاجرين الجزائريين بفرنسا كانت تمثل 80% من المصادر المالية للحكومة المؤقتة.[1]

لقد أدرك أفراد الجالية الجزائرية بفرنسا خاصة ضرورة تحمل جهد تمويل الثورة وبالتالي تحمسوا بدون استثناء في المشاركة لدعمها ماليا وهذه الأموال يتم جمعها عن طريق المصادر التالية:

- الاشتراكات الشهرية المفروضة على كل عامل مهاجر بفرنسا
- الاشتراكات المفروضة على أصحاب المحلات والمقاهي وأخرى يسيرها ويملكها جزائريون
- المساعدات التي تأتي من بعض الأحرار بفرنسا أو بعض الجاليات الأجنبية التي تتعاطف مع القضية الجزائرية.[2]
- أموال الزكاة والعشور التي تجمعها قيادة الفيدرالية من الجمعيات الخيرية من العالم العربي والإسلامي.[3]

بلغت عوائد فيدرالية جبهة التحرير الوطني خلال سنوات الثورة كالأتي:

- قائمة الرسوم المفروضة على:

عمال وأجراء	2000 ف / شهريا
المرأة الجزائرية	500ف / شهريا
سائق سيارة أجرة	8000 ف / شهريا
المؤسسة المسلمة أو الأوربية المساندة للثورة	5000 ف / شهريا
التاجر الجزائري	10.000 ف / شهريا[4]

[1] علي هارون، الولاية السابعة، حرب جبهة التحرير داخل التراب الفرنسي (1962.1954)،ترجمة الصادق عماري، مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر 2007، ص 405/ أنظر أيضا: محمد لمقامي/ مصدر سابق (موقع اليوتوب مرجع سابق)

[2] عمار رخيلة، الشعب كان الممول الرئيسي للثورة الجزائرية، جريدة الشعب،2014.10.31

[3] Mohammed Guentari, op cit, p 599

[4] علي تابليت، اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني، الولاية السابعة ، 1959، (جمع وتعريب وتقديم، د علي تابليت) مطبعة ثالة، الجزائر 2013، ص 14 (ملاحظة هامة، الكتاب عبارة عن سبع كراسات أرشيفية لاتحاد ية جبهة التحرير الوطني بفرنسا)

Voir aussi, Abdelkader Bousselham, La diplomatie Algérienne, de la guerre d'indépendance (1954.1962) Edition Dahleb, Alger, 2015, p 212

- ناتج هذه الرسوم في السنوات [1]

1958	2.815.477.235
1959	5.071.191.925
1960	5.968.201.321
1961	قرابة 6 مليارات لعدد المشتركين البالغ عددهم 150.000 مشترك

و الخلاصة، أن الاتحادية جمعت ما بين جانفي 1955 إلى مارس 1962 قرابة 40 مليار فرنك فرنسي قديم.[2]

تعتبر فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا رئة الثورة التحريرية ومعجزتها ذلك أن لأول مرة في تاريخ الثورات العالمية، ينقل ميدان المعركة إلى أراضي العدو الفرنسي ويهدد وجوده السياسي والاقتصادي وحتى العسكري.

ب- التمويل الخارجي:

مع انطلاقة الثورة التحريرية الكبرى، تكون قد اكتملت حلقة النضال الوحدوي في المغرب العربي ضد الوجود الاستعماري، لتتقاطع في أهدافها الوطنية مع الأهداف القومية لحركة التحرر العربي في المشرق ومن ثم مع الأهداف الإنسانية لحركات التحرير الأخرى في العالم.

الثورة الجزائرية هي الثورة العربية الوحيدة التي تمكنت من تجنيد الأمة العربية حكومات وشعوبا ومنظمات مدنية حول أهدافها وهي الثورة التي لم يكن حولها اختلاف سياسي وإيديولوجي رغم حساسية المرحلة التي تعج بفيض كبير من الأفكار والإيديولوجيات المختلفة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، إنها الثورة التي حولت العواصم العربية إلى قواعد إستراتيجية تحت تصرف قادة الثورة الجزائرية.[3]

رغم هذا الدعم الكبير للثورة التحريرية، لكنه اختلف وتنوع دعم الحكومات العربية المالي للثورة الجزائرية بسبب عدة عوامل:

أ-درجة إيمانها بالقضية الجزائرية:

إذ أن هناك المتحمس جدا لنجاحها مثل الحكومة المصرية والسعودية والليبية ثم العراقية بعد قيام ثورتها 1958، وهناك المتحفظ الذي يخشى من انتشار عدوى أفكارها خاصة وأن ثوار الجزائر كانوا يتبنون توجهات تقدمية تحررية قد لا ترضي بعض الأنظمة الملكية المحافظة، وهناك فئة ثالثة تعتقد أن مطالب الجزائريين التي أعلنوها في بيانهم الأول (بيان أول نوفمبر 1954) وظلوا متشبثين بها تتصف بالمبالغة في التشدد مع أن الحكمة حسب وجهة نظرهم تتطلب

---

[1] علي تابليت، اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني، الولاية السابعة ، 1959، (جمع وتعريب وتقديم، د علي تابليت) مطبعة ثالة، الجزائر 2013، ص 14 (ملاحظة هامة، الكتاب عبارة عن سبع كراسات أرشيفية لاتحاد ية جبهة التحرير الوطني بفرنسا)

[2] المرجع نفسه

[3] عمار بن سلطان وآخرون، الدعم العربي للثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2007، ص 07

المرونة والسير خطوة إلى أن يتحقق الهدف المنشود وهو ما ظل النظام التونسي يوصي به الجزائريين وهناك طرف آخر لا يريد إغضاب فرنسا مثل النظام اللبناني[1].

ب –درجة الضغط الشعبي وفعاليته المسلط على الحكومات العربية:

إذ أن هذه الحكومات تتصرف وفق مستوى هذا الضغط، وهو ما بينه الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في الخطاب الذي ألقاه في شهر جانفي 1957 بمدينة القيروان، إذ بمجرد أن ذكر كلمة الجزائر حتى انطلقت هتافات عالية بحياة أحمد بن بلة دامت عدة دقائق مما جعله يضطر إلى إيقافها لكي يتمكن من مواصلة كلمته وشكر الحاضرين على هذا الشعور النبيل الذي أبدوه إزاء الجزائر مؤكدا لهم أن هذا أقوى حجة بيد الحكومة التونسية تقييم بها الدليل لدى الفرنسيين على أن مواقفها الداعمة للقضية الجزائرية إنما هي استجابة لرغبة الشعب التونسي المتجاوب روحيا مع الجزائريين.

ج-طبيعة نظام الحكم:

يلعب طبيعة الحكم القائم في الدول العربية دورا حاسما في تحديد الموقف اتجاه الثورة الجزائرية وكمثال على ذلك، النظام العراقي الملكي الذي كان قبل 17 جويلية 1958 لم يكن متحمسا لدعم الثورة الجزائرية، لأنه مرتبط بالغرب بعدة روابط منها حلف بغداد، لكن بعد قيام النظام الجديد وخاصة في عهدعبد السلام عارف وشقيقه عبد الرحمان عارف المواليين والمؤيدين للقومية العربية، أصبحت العراق أشد المتحمسين لنصرة الثورة التحريرية والداعمين لها بمختلف الوسائل بما فيها الدعم المالي.[2]

د- درجة الرضوخ للتهديد الفرنسي والغربي:

هددت فرنسا كل من يساعد الثورة التحريرية بأي نوع من أنواع الدعم معتبرة ذلك تدخلا سافرا في شؤونها الداخلية من ذلك تصريح وزير الداخلية فرانسوا ميتران أمام البرلمان الفرنسي الذي اتهم فيه جميع من يساعدون المطالب الوطنية الجزائرية بأنهم أعداء يجب أن نشن عليهم الحرب ثم ربطت الأقوال بالأفعال، فاعتدت فرنسا على مصر سنة 1956 وقرية إيسين الليبية سنة 1957 وساقية سيدي يوسف التونسية 1958 وضربت العديد من المرات المناطق الحدودية المغربية لإجبار المملكة المغربية عن الكف عن دعم الثورة الجزائرية، لهذا كانت الحكومات العربية وخاصة غداة انطلاق الثورة تتكتم على أي دعم تقدمه للجزائر خوفا من رد الفعل الفرنسي والغربي السائر في ركابها ومع ذلك فقد ساهمت الحكومات العربية في مد الثورة التحريرية بالمال في تواريخ مختلفة وبمبالغ مالية متفاوتة القيمة [3]

---

[1] بشير سعدوني، الدعم المالي العربي للثورة الجزائرية، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 13، عدد 1، جامعة الجزائر2 تاريخ النشر 2013.06.30، ص 179

[2] حلف بغداد أنشيء في فيفري 1955 من طرف الغرب للدفاع المشترك بين تركيا والعراق، ثم إنظمت إليه بريطانيا وايران والباكستان كما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية عضوا في بعض لجانه، هدفه محاربة القومية العربية وحماية إسرائيل، إنسحبت منه العراق رسميا في 24 مارس 1959 فنقل مقره إلى أنقرة بتركيا وغير إسمه إلى الحلف المركزي.
المرجع نفسه، ص 192

[3] عمار بن سلطلن وآخرون، مرجع سابق، ص 24

1- دعم المملكة العربية السعودية:

كانت المملكة العربية السعودية سباقة في هذا الميدان وقد بدأ دعمها المالي للثورة الجزائرية منذ انطلاقها واستمر إلى أن استرجعت الجزائر استقلالها ولم يتم ذلك عن طريق السرية والكتمان، فقد تناقلت خبره العديد من الصحف الصادرة آنذاك منها جريدة بريد فرنسا" Le courrier de France" التي ذكرت أن الأموال التي يتصرف فيها الجزائريون تأتيهم من الملك سعود بن عبد العزيز الذي يتبرع سنويا بمبلغ يتراوح ما بين 500 مليون إلى مليار فرنك[1]

كما سجل المجاهد أحمد توفيق المدني وقائع زيارته ضمن الوفد الجزائري إلى المملكة السعودية يوم 6 مارس 1959 واستقبال الملك السعودي لأعضاء الوفد استقبالا حارا أخويا وخاطبهم قائلا :" أبشروا لكم بحول الله ما تطمئن إليه قلوبكم، إني ألكف بكم وزير المالية الشيخ سرور الصبان وإني أدرس معه كل الإمكانيات فكونوا على ثقة من أننا نعمل ما يوجبه الله والضمير"[2]

وهو ما حدث فعلا، إذ أخبر الشيخ الصبان فيما بعد الوفد الجزائري، بأن الملك قرر أن يفتح الاكتتاب بمبلغ مليون فرنك على أن يكون نصيب الحكومة 250 مليون، كما كانت الحكومة السعودية تدفع مبالغ مختلفة للحكومة المؤقتة منها مليون جنيه أسترليني في جويلية 1961، إضافة إن الملك قد حدد يوم 15 شعبان 1958 يوما للجزائر تجمع فيه التبرعات المالية وكان الملك سعود أول المتبرعين بمليون ريال سعودي بالإضافة إلى مليوني ونصف من الحكومة السعودية.[3] وهو الأمر الذي جعل الجزائريين يعبرون عن امتنانهم وعرفانهم بهذا الدعم في العديد من المناسبات من ذلك الرسالة التي بعثت بها جبهة التحرير الوطني من القاهرة يوم 4 نوفمبر 1957 إلى جلالة الملك سعود بن عبد العزيز وكذلك الرسالة التي بعث بها فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة الملك سعود عبر فيها عن شكره الصادق وتقدير حكومة الجزائر لما بذله ويبذله في سبيل نصرة القضية الجزائرية.[4]

إن المملكة العربية السعودية أمدت الثورة الجزائرية بمبالغ مالية معتبرة منذ انطلاقها والى غاية الاستقلال 1962 وإن هذا الدعم ناتج عن إيمان مسؤولي المملكة بعدالة القضية الجزائرية وشعورهم بان الجزائر جزء لا يتجزأ من الأمة العربية والإسلامية وإن الواجب الديني والقومي يحتم نصرتهم.

2 – دعم الحكومة المصرية:

رغم أن الحكومة المصرية لم تكن تملك نفس الإمكانات المالية التي تملكها المملكة العربية السعودية ولم يكن قد مر على نجاح ثورتها سوى سنيتين فقط، إلا أنها بذلت كل ما تستطيع بذله من دعم مالي للثورة التحريرية و هو ما عبر عنه الرئيس جمال عبد الناصر بقوله :" إن مصر لن تتوانى في دعم الجزائريين الذين هم منا

---

[1] أحمد بشيري، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، منشورات ثالة، الجزائر 2008، ص 108

[2] احمد توفيق المدني، حياة كفاح، الجزء3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982، ص 347

[3] المرجع نفسه

[4] انظر نص الرسالة في جريدة المجاهد، العدد 101/ 31 جويلية 1961

وجزء من قوميتنا، إضافة إلى أنهم لا يطالبون إلا بحقهم في الحرية والاستقلال، هذا الحق الذي أقرت به الأمم المتحدة وأعلنته الدول الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية."[1]

وقد أخذ الدعم المالي المصري أشكالا عديدة، فمصر كانت تساهم بأكبر نصيب مالي مقدم للجزائريين ضمن جامعة الدول العربية بلغ سنة 1958 50.27% حين حددت أمانتها العامة موازنة مؤقتة قدرها 02 مليون دنيه أسترليني، قدم معظمها في الآجال المحددة والباقي والمقدر بمائة وسبعين ألف جنيه أسترليني أرسله وكيل وزارة خارجيتها ضمن صك إلى الأمانة العامة بتاريخ 1958.07.30.[2]

3- دعم الحكومة السورية:

كان الدعم المالي الحكومي السوري للثورة الجزائرية سخيا جدا وهو م ما يستشف من قول الرئيس السوري شكري القوتلي[3] لدى استقباله لوفد جبهة التحرير الوطني الذي زار سوريا سنة 1957 حيث قال بصريح العبارة:" إن سوريا معكم في القتال، فإن أردتم سلاحا أعطيناكم، وأن أردتم مالا منحناكم حيث قال:" أقول لكم هذا علنا جهارا لكي تسمع فرنسا قولنا ولكي تعلم أننا قوم جد لا هزل.[4]

وفي 1958 وبمناسبة الاحتفال بأسبوع الجزائر، وأحتفل الإقليم السوري بهذا الأسبوع معبرا عن تضامنه مع الشعب الجزائري حيث عمت هذه الاحتفالات كل المدن السورية وأقيم حفل كبير بجامعة دمشق ألقى فيها الرئيس "شكري القوتلي" كلمة قال فيها أن هذا اليوم تحتشدون فيه لنصرة إخوانكم في الجزائر وتنادون إلى البذل والسخاء لإذكاء ثورة الحق والحرية في الجزائر،وأكد " أكرم الحوراني" نائب رئيس الجمهورية بنفس المناسبة بدمشق، اان الجزائر في حاجة إلى المال وعلينا أن نزودها بهذا المال حتى نشعر أبطال الجزائر بمشاركتنا في هذه المعركة، وقررت وزارة الداخلية في الإقليم السوري بهذه المناسبة اقتطاع راتب يومي من رواتب الموظفين لنصرة الجزائر.[5]

لقد اعتبرت الحكومة السورية القضية الجزائرية، قضية سورية وبالتالي سخرت كل الإمكانيات المادية والمعنوية حيث تسلم الوفد الجزائري 1.800.000 ليرة سورية و 132.130.49 دولار أمريكي بصكوك موقعة من طرف الرئيس شكري القوتلي.[6]

---

[1] مركز دراسات الوحدة العربية، المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، ج2، (1957.1955)، بيروت 1996، ص 564

[2] أحمد بشيري، مرجع سابق، ص 122

[3] شكري القوتلي، (21أكتوبر 1891، 30 جويلية 1967) يلقب بالمواطن الأول ، بذأ نشاطه السياسي بمقاومته الانتداب الفرنسي خلال الثورة السورية، فنفي وحكم عليه بالإعدام ثلاث مرات ثم تقلد عدة مناصب سياسية هامة منها وزير الدفاع و رئيس الجمهورية السورية (1949،1943/ 1955، 1958) ومن أبرز دعاة القومية العربية.: للمزيد أنظر: صالح لميش، الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية (1962.1954)، دار بهاء للنشر والتوزيع، الجزائر 2013

[4] أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 300

[5] عمار بن سلطان وآخرون، مرجع سابق، ص 219

[6] محمد صغير بوسبتة، دور الجامعة العربية في دعم القضية الجزائرية، مجلة تاريخ المغرب العربي، مجلد3، العدد 5، جامعة الجزائر2، تاريخ النشر 2017.03.15، ص 298

4 - دعم الحكومة العراقية:

لم تكتف الحكومة العراقية بالجهود الدبلوماسية، بل امتدت لتشمل الدعم المادي والعسكري للثورة التحريرية، وقد بدأ العراق منذ العهد الملكي يقدم المساعدات المالية التي تم جمعها عن طريق التبرعات الشعبية، فقد جاء في رسالة بعث بها ممثل جبهة التحرير الوطني ببغداد، أحمد بودة في جوان 1956 أن الحكومة العراقية أرسلت إعانة مالية قدرها ثمانون أو خمسة وسبعون ألف دينار، كما حددت الجامعة العربية نسبة المساعدات المقدمة من المملكة العراقية إلى الجزائر ب 319.600 جنيه إسترليني أي بمقدار 15.98 % من مساعدة الدول العربية.[1]

كان لقيام ثورة 14 جويلية 1958 في العراق تأثيرا في تغيير موقف العراق الرسمي تجاه الثورة التحريرية من موقف ملكي كان يتسم بالغموض والتردد والدعم المحتشم إلى موقف يتسم بالوضوح والانسجام مع المبادئ والقيم التحريرية والإيديولوجية القومية العربية التي كان يؤمن بها الانقلابيون الجمهوريون الذين دشنوا عهدا جديدا للعراق.

لقد اعتبرت الحكومة الجمهورية العراقية ، القضية الجزائرية قضيتها الوطنية،بل الأكثر من ذلك، اعتبرت الكفاح الجزائري كفاحها ومنه هذا المنطلق سارعت إلى الاستمرار في مواصلة جهودها إلى توفير السلاح والمال إلى الجيش الجزائري.

ونتيجة لالتزامه القومي تجاه الثورة التحريرية، كان العراق أول دولة تعترف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي أعلن عنها في القاهرة في 19 سبتمبر 1958، فقد أكد " عبد الكريم قاسم" رئيس وزراء العراقي عند استقباله "لفرحات عباس" رئيس الحكومة المؤقتة، أن الثورة الجزائرية هي ثورة العراق وشعبه والشعوب العربية المناضلة وإن العراق يبدي كل استعداداته للوقوف إلى جانب الثورة الجزائرية وتدعيمها ماديا وسياسيا وعسكريا.[2]

5- دعم الحكومة الأردنية للثورة التحريرية:

إن الملاحظ للخطاب الرسمي الأردني تجاه الثورة الجزائرية، يلاحظ رغبة جامحة لمساعدتها خاصة من طرف الملك حسين بن طلال، إذ في معظم خطبه بتعرض للقضية الجزائرية ويدعو لمساعدتها ماليا لأنه يدرك أهمية توفير الأموال في استمرار الثورة، إلا أن الحكومة الأردنية لم تقدم إلا القليل من المال إلى الثورة التحريرية، وقد أوضح الملك حسين نفسه السبب الحقيقي لهذا التقصير في الكلمة التي قالها لأحمد توفيق المدني خلال زيارة هذا الأخير للأردن في 1957.12.24 إذ قال: " رغم أننا في هذه المملكة ضعاف عدة وعددا فليس لدينا إلا لقمة العيش ومع ذلك فإننا على أتم الاستعداد لاقتسمها معكم."[3]

وفى الملك بوعده وأمد الثورة بالمساعدات المالية التي استطاعت حكومته أن توفرها، كما كان يستغل المناسبات المختلفة لتزويد الثورة الجزائرية بالمال، من ذلك مثلا حضوره مباراة رياضية جرت يوم 30 ماي 1958 في يوم التضامن

---

[1] عمار بن سلطان وآخرون، مرجع سابق، ص 290

[2] المرجع نفسه، ص 292

[3] أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 360

العالمي مع الثورة الجزائرية بين فريق عسكري أردني وفريق جبهة التحرير الوطني، فتبرع الملك على إثرها بمبلغ 1400 دولار وشجع شعبه على التبرع فكانت الحصيلة 5000 دولار، كما كان يستغل انعقاد المؤتمرات الإسلامية لحث المسلمين على نصرة الثورة الجزائرية ودعمها بكل الوسائل ومنها الدعم المالي وكمثال على ذلك المؤتمر الإسلامي الذي رعاه الملك حسين في شهر جانفي 1960 والذي أكد فيه أن القضية الجزائرية وكل قضية عربية هي قضية الأردن حاثا العالم الإسلامي على نصرة الجزائر.[1]

6-دعم الحكومة الليبية:

كان المسؤولون الليبيون وعلى رأسهم الملك إدريس السنوسي من أكثر الداعمين للقضية الجزائرية في مختلف الميادين والمجالات حيث تكفلوا بتمرير السلاح عبر الحدود الشرقية ومدها بالمال وغيره من المساعدات مما أدى إلى قيام فرنسا بالاعتداء العسكري على ليبيا في العديد من المرات منها الاعتداء على قرية إيسين.[2]

كما أن العديد من تصريحات الملك تنبئ بهذا الدعم من ذلك قوله للوفد الجزائري الذي زاره يوم 23 جويلية 1956:" اعتبروا أن الحكومة الليبية حكومتكم الخاصة وما طلبتموها من إعانة أو في أي شيء إلا قامت به وبأمر مني وبكل سرعة وبأكثر ما لدينا من قوة ومن جهد وإذا أردتم أن تتوسط لكم في شراء سلاح أو في مسعى سياسي أو دبلوماسي إلا كانت مستجيبة لكم فورا."

كما أن عبد المجيد كعبارة رئيس الوزراء ووزير خارجية المملكة الليبية المتحدة صرح في الاحتفال بالذكرى الرابعة لثورة الجزائر في أول نوفمبر 1958 قائلا:" إن ليبيا ملكا وحكومة وشعبا تقف إلى جانب الأشقاء في الجزائر وتمدهم بالعون المادي والمعنوي إلى أن يتحقق لهم النصر."[3]

والى جانب هذه المواقف الرسمية للمملكة الليبية اتجاه الثورة التحريرية الكبرى، تأسست لجنة جمع التبرعات التي تنشط باسم« لجنة جمع التبرعات لجيش التحرير الجزائري» لكن هذا الاسم لم يدم طويلا وأصبحت اللجنة تنشط تحت اسم "الهلال الأحمر الجزائري" لتعرف فيما بعد باسم« لجنة نصرة الثورة الجزائرية » ولم يمض وقت طويل من تأسيس هذه اللجنة حتى أسرع المتطوعون إليها، فاضطرت الجامعة أن تنقل نشاطها من بيت المناضل الليبي الكبير الحاج الهادي إبراهيم المشرقي الذي لم يلبي اتساع نشاط اللجنة، إلى مكتب سعد علي شريف بشارع البيضاء، لكن هذا الأخير هو الآخر لم يلب حاجيات نشاطات اللجنة المتزايدة،

---

[1] أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 360

[2] قرية إيسين قرية تقع بالقرب من غات على الحدود الجزائرية الليبية ، إمتد اليها لهيب الثورة التحريرية عن طريق جيش التحرير الوطني ،وقع الاعتداء الفرنسي عليها في 03 أكتوبر 1957 وكانت نتيجة ذلك قتلى وجرحى وإلحاق أضرار مادية بالقرية، تفاصيل أكثر أنظر: محمد ودوع، مواقف ليبيا من الثورة الجزائرية (1962.1954)، مرجع سابق، ص 243 / أنظر أيضا:
مسعود كواتي، تاريخ الجزائر المعاصر، وقائع ورؤى، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر 2011، ص 69
إبراهيم مياسي، أضواء على معركة إيسين، مجلة المصادر، العدد 4، تاريخ النشر 2001، ص 161

[3] بشير سعدوني، مرجع سابق، ص 185

لذلك نقل مكتب اللجنة إلى عمارة "الأوقاف " بباب الحرية و في هذا المقر الجديد، انبثقت هيئة جديدة باسم جديد"لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر".[1]
وقد سارت اللجنة الجديدة على نفس المنهج وأظهرت نفس الفعالية وأصبح الأعضاء أسرة واحدة مترابطة الأهداف، كما عززت اللجنة بإشرافها على اللجان الفرعية من داخل مدينة طرابلس وأصبح في مدة قصيرة رصيد مالي كبير في المصرف حيث شرعت بعد ذلك في تسليم تلك الأموال إلى ممثلي الثورة التحريرية، واستمر الإجراء معمول بع إلى غاية جوان 1957 حيث تم تأسيس مكتب جبهة التحرير الوطني بمدينة طرابلس حيث أصبحت الأموال المتحصل عليها، تحول مباشرة إلى حساب هذا المكتب بأحد مصاريف بطرابلس.
إن تأسيس مكتب جبهة التحرير الوطني بطرابلس سوف يعطي دفعا قويا لنشاطات اللجنة، خاصة مع حيوية ونشاط أعضائه المتكونين من المناضل أحمد بودة كرئيس للمكتب ومحمد الصالح الصديق المسؤول الأول عن مكتب الإعلام للثورة الجزائرية بليبيا، إضافة إلى المجاهد بشير قاضي، وحتى تتمكن اللجنة من أداء مهامها أداءا منظما ومتواصلا دون مشاكل، قامت بتنصيب مسؤولين للجان الفرعية المنتشرة في مناطق الدواخل مثل مصراتة والزاوية والخميس وغيرها.[2]
استمرت اللجنة في جمع التبرعات لمساعدة الجزائر في نشاطها تحت اسم " أسبوع الجزائر" على أن عمليات جمع التبرعات في ليبيا لم تقف عند يوم 30 مارس من كل سنة المخصص للتضامن مع الجزائر ولا حتى عند "أسبوع الجزائر" بل كانت عمليات التبرع وجمع الأموال مستمرة على مدار السنة.[3]

7- مساهمة جامعة الدول العربية:

عشية اندلاع الثورة التحريرية، لم يكن لجامعة الدول العربية موقف موحد متفق عليه، بل كان أعضاؤها في خلاف بالنسبة لمسألة تأييد أو عدم تأييد الثورة الجزائرية، وقد يكون ذلك أمرا شبه عادي لعدة أسباب منها: أن معظم الدول العربية آنذاك لم يكتمل بعد حصولها على الاستقلال كتونس والمغرب والسودان والكويت واليمين، إذ أن الدول المستقلة كانت تعد على أصابع إلي الواحدة وحتى هذه الأخيرة لم يكن استقلالها تاما، فبعضها مثل ليبيا ما زالت الجيوش الأجنبية على أراضيها وبعضها مكبلة بأحلاف عسكرية مثل العراق المرتبط بحلف بغداد.[4]
ولهذا فإن موقفها لم يتبلور من الثورة الجزائرية إلا خلال سنة 1956 حين أصدر مجلسها قرارا مما جاء فيه " يعلن مجلس جامعة الدول العربية تأييده التام للشعب الجزائري ومشاركته الصادقة في محنته الحالية، إذ يتعرض ذلك الشعب الأعزل الأبي لحرب عدوانية مدمرة لا تكافؤ فيها ولا مبرر لها...".[5]

---

[1] محمد ودوع، موافق ليبيا من الثورة الجزائرية (1962.1954)، مرجع سابق، ص 55
[2] محمد ودوع، موافق ليبيا من الثورة الجزائرية (1962.1954)، مرجع سابق ، ص 56
[3] المرجع نفسه
[4] بشير سعدوني، مرجع سابق ، ص 187
[5] أحمد بشيري، مرجع سابق، ص 169

ورغم ذلك، فإن دعم الجامعة المادي الحقيقي لم يتحقق إلا بعد أن تقدم المناضل أحمد توفيق المدني، مندوب جبهة التحرير الوطني في هذه الهيئة في 1957.11.03 للجنة السياسية ببيان طالب فيه:

1- تخصيص ميزانية سنوية لمساعدة الجزائر مقدارها 12 مليون جنيه أسترليني.

2- تشكيل لجنة خاصة لبحث القضية الجزائرية وتتبعها يوميا وخاصة من الناحية الدعم المادي الذي تقدم مندوب جبهة التحرير الوطني بطلبه

3- وكان توزيع هذا المبلغ على الدول الأعضاء حسب الجدول التالي:[1]

الدول الأعضاء	النسبة المئوية
المملكة الاردنية الهاشمية	%2.82
جمهورية السودان	%06
المملكة العراقية	%15.98
المملكة العربية السعودية	%14.57
الجمهورية العربية المتحدة	%50.27
الجمهورية اللبنانية	%5.64
المملكة الليبية المتحدة	%1.88
المملكة المتوكلية اليمنية	%2.82
المجموع	%100

على الرغم من أن 80% من أموال الثورة التحريرية مصدرها الجزائريون إلا أن الحكومات العربية ساهمت بدرجات متفاوتة في مد الثورة بالمال وقد شكل هذا الدعم سندا لها مكنها من الاستمرار والإحساس بتضامن الأشقاء العرب معها.

2- طرق تهريب الأسلحة:

كان السلاح المهرب إلى الجبهة الداخلية يتجمع في تونس والمغرب وكان على الشبكة السرية أن تؤمن إيصاله إلى قوات الداخل بالطرق والوسائل التي تراها مناسبة وكانت ـهم هذه الوسائل:

1- صناديق الخضار:

كانت الشبكة تعد صناديق خضار ذات قعر مزدوج في مراكز خاصة توضع داخله مسدسات وكميات من الذخيرة ثم تعبأ وتوجه إلى الجزائر دون أن تثير الشبهة واستخدمت هذه الوسيلة حتى سنة 1960.[2]

2- البطيخ:

كان البطيخ يستخدم في موسمه لنقل الذخيرة الكبيرة الحجم نسبيا، كالقنابل اليدوية والرمانات الموجهة بالبنادق وطلقات الرشاشات الثقيلة، فكان يفرغ من جوفه وبعد تعبئته بالذخيرة، يعاد إغلاقه بطرقة فنية ودفعا للالتباس كان يوضع البطيخ العادي على وجه الشاحنة.[3]

[1] أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 360 / انظر أيضا بشير سعدوني، مرجع سابق، ص 188

[2] محمد صديقي، مصدر سابق، ص 50

[3] المصدر نفسه، ص 51

3- قلل الفخار:
اتصلت الشبكة السرية بأحد عمال الفخار الذي كان يصنع القلل في مدينة فاس المغربية وعرضت عليه فكرة تهريب الذخيرة ضمن القلل، فوافق، فكان يصنع القلة بشكل عادي وبعدما تجف يضع في قعرها ذخيرة أو مسدسا أو قنبلة يدوية ثم يغطي ذلك بطبقة طينية ويتركها تجف مرة ثانية وصارت القلل تشحن بكميات كبيرة في القطار إلى وهران.[1]

4- نقل الأثاث:
كانت مهمة نقل السلاح والذخيرة ضمن الأثاث من مهام الشبكة السرية وكان مكلفا بها أحد عملاء الشبكة وهو المحامي الطيب تيمور، وقد استغلت هيئة الشؤون الإدارية، الحركة التي دبت بين الفرنسيين من سكان المغرب في سعيهم إلى الانتقال إلى الجزائر بعد إعلان استقلال المغرب، وكان هؤلاء ينقلون معهم أثاث بيوتهم الكامل وكانت معاملاتهم تنجز في القنصلية الفرنسية بسهولة فائقة، وهكذا وجد جيش التحرير الوطني انه يمكن استغلال هذه الهجرة في نقل كميات هائلة من السلاح والذخيرة إلى مختلف المناطق الجزائرية، ونذكر على سبيل المثال طريق نقل أثاث بيت إلى وهران، فقد اتصلت الشبكة بقيادة المنطقة الرابعة في الولاية الخامسة لإعطائهم اسم جزائري موثوق يمكنه استلام الأثاث عند وصوله إلى ميناء وهران ويكون اسمه مشابها لاسم مواطن فرنسي، فأشعرتها القيادة باسم تاجر من وهران يدعى فسيان محمد واشترت الهيئة أثاث بيت كامل وجعلت عنوانه باسم محمد فسان بحيث يمكن قراءته فيسان مارسال أثناء إجراء المعاملات الإدارية في السفارة الفرنسية، كما يمكن قراءة فسيان محمد عند استلام الأثاث في وهران.

و هكذا أنجزت الانتقال بالفعل وصدقت السفارة الفرنسية على الوثائق الإدارية وأبحر الأثاث في باخرة من الدار البيضاء المغربية إلى ميناء وهران وفي داخله مخزن كامل من الأسلحة والذخائر يحتوي على: 200 بندقية رشاشة و20 مسدسا و100.000 طلقة مختلفة العيار.[2]

5- خزانات وقود السيارات:
استخدمت هذه الوسيلة منذ البداية وهي من اختصاص الشبكة السرية للاتصالات الخاصة باعتبارها من المهام التقنية، استعملت في الشاحنات والسيارات السياحية حيث كان يطلب من السائقين المتعاونين إيقاف سياراتهم عند وصولهم إلى الحدود ومن هنا يتولى أفراد الشبكة نقلها إلى أماكن سرية حيث ينزع خزان الوقود من مكانه ثم يفتح ويوضع في جوفه بشكل متناسق خزان صغير مليء بالأسلحة والذخائر ويترك فراغ من حوله لتعبئة وقود يكفي لمسافة معقولة، وفي النهاية يعيدون تلحيم الخزان ويدهنونه ثم يعيدونه إلى مكانه وتعود الشاحنة أو السيارة مع بزوغ الفجر إلى مكانها كأن شيئا لم يكن.[3]

---

[1] محمد صديقي، مصدر سابق، ص 51
[2] المصدر نفسه، ص 53
[3] المصدر نفسه / الطاهر جبلي، مرجع سابق، ص 276

6 - مخابئ أخرى في السيارة:

حاولت الشبكة قدر الإمكان تنويع المخابئ السرية في السيارات والشاحنات بعد جعل أرض السيارة تتكون من طبقتين يوضع فيها المسدسات وعلب الذخيرة وبعض البنادق الخفيفة وكانت الفراغات بين القطع تحشى بعازل الصوت لكي لا تثير أي صوت ناتج عن الاحتكاك بين القطع، ونجد كذلك الجنبات السفلى كان يوضع فيه علب الذخيرة، أما سقف السيارة فقد أنشأ تحته أخر وعبأ ما بينهما بما يناسب الفراغ من أسلحة وذخيرة، وهناك الرفافيف الخلفية للسيارة فقد كانت تزدوج الوصلة التي تربط الرفراف بجانب السيارة الخلفي وكان هذا المكان أكثر المخابئ أمانا لصعوبة اكتشافه.[1]

وهكذا فلم تترك الشبكة أي مكان يمكن أن تستغله في السيارة إلا وتحوله إلى مخبأ سري، حتى وعاء تجميع زيت المحرك في الأسفل(الكارتير) جعلت منه مخبأ سريا استخدمته في تهريب الذخيرة ولم يكتشف أبدا، كما استعملت تقنية أنابيب سقف المنازل في إيصال الأسلحة إلى الجيهة الداخلية وكانت هذه التقنيات كلها تجري في منازل ومصانع سرية.[2]

كانت معركة تسليح الثورة من أصعب فصول حرب الثورة التحريرية، تحملها أفراد ومجموعات قليلة في مرحلة الانطلاقة ثم تحولت إلى مهمة وتحدي حاسم لمختلف هيئات قيادة الثورة وسوف تتحول بعد إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 إلى تكليف خاص بوزارة التسليح والتموين العام ، وقد كان لتأسيس الحكومة المؤقتة الأثر الايجابي على صعيد التسليح والتموين حيث أصبحت العديد من الدول تتعامل مع الثورة الجزائرية بصفة مباشرة، وقد اعتبرت الحكومة المؤقتة لإطار شرعي رسمي حيث كانت العديد من الدول تعقد صفقات السلاح معها، لاسيما دول الكتلة الاشتراكية ناهيك عن الدول العربية، ويمكن القول أن الثورة الجزائرية منذ 1958 استطاعت أن تفك الحصار المفروض عليها فيما يتعلق بالتسليح، وقد تغيرت المعادلة نهائيا حيث تخطت الثورة التحريرية عملية الإمداد بالسلاح عن طريق عصابات تهريب السلاح إلى عملية إمداد دولي لجيش نظامي.

وبذلك تطور تسليح جيش التحرير الوطني كما ونوعا وقد أشارت بعض التقارير إلى أن جيش التحرير أصبح يمتلك الأسلحة الانجليزية بنسبة 29% والأسلحة الألمانية بنسبة 34% والايطالية بنسبة 13.5% والاسبانية نسبة 13.5% وبعد 1958 أصبح جيش التحرير يمتلك سلح الدفاعات الجوية ضد الطيران الحربي الفرنسي ومستعد لاستخدامه[3].

---

[1] ، محمد صديقي، مصدر سابق، ص 54

[2] محمد لمقامي، مصدر سابق / محمد صديقي، مصدر سابق، ص 54

[3] الطاهر جبلي، مرجع سابق، ص 407

التموين:

إن حاجة جيش التحرير الوطني، لم تقتصر على الإمداد بالسلاح فحسب بل كان في حاجة ماسة إلى عملية التموين وفي هذا الإطار كانت مساعي قيادة الجيش لتفعيل عملية التموين سواء على جبهات الكفاح المسلح أو بالحدود الشرقية والغربية، علاوة على ذلك فان التحاف أعداد كبرى من اللاجئين الجزائريين بالحدود الغربية والشرقية للجزائر بصفوف جيش التحرير الوطني ضاعف من مهمة تموين هؤلاء بعد أن تم تجنيدهم في مراكز جيش التحرير المختلفة.

بالجبهة الشرقية:

بداية من 1960 إلى 1961 تم تموين جيش التحرير الوطني بالجبهة الشرقية ب 22000 طنا من المواد الغذائية و12400 طن من مختلف اللوازم، أي بمعدل 69.02 طنا يوميا وهو ما يشكل بلغة الأرقام المالية ما قيمته 2506264764 دينار تونسي [1]، فضلا عن الهبات الصينية والسوفياتية والمصرية التي بلغت قيمتها 1054814478 دينار وخصص من القيمة الإجمالية 2.020.331.024 فرنك فرنسي لوحدات جيش التحرير الوطني و 367.004.330. فرنك لباقي المصالح [2].

بالجبهة الغربية:

تم تموين جيش التحرير الوطني بالجبهة الغربية بألفين (2000) طن من المواد الغذائية وبلغت قيمتها 248560614 فرنك وخلال السداسي الأول من سنة 1961 وصلت عملية التموين إلى 1800 طن أي ما يعادل 210.892.231 فرنك [3].

هذا فضلا عما حققته ورشات الصناعة وخياطة الألبسة العسكرية التابعة لقياد جيش التحرير الوطني حيث بلغ الإنتاج حوالي 6000 طن. [4]

---

[1] أحمد مسعود سيد علي، قضايا ومسائل في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959 /1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2010.2009، ص 176.

[2] المرجع نفسه ، ص 177

[3] المرجع نفسه

[4] المرجع نفسه

الفصل السادس
المفاوضات الجزائرية الفرنسية

1. الإتصالات السرية الجزائرية الفرنسية
2. المفاوضات الرسمية
3. المرحلة الانتقالية (19 مارس – 03 جويلية 1962)
4. الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة
5. مؤتمر طرابلس (25 ماي – 07 جوان 1962)

1- الاتصالات السرية الجزائرية الفرنسية:

المفاوضات في الاصطلاح السياسي هي إحدى الطرق الدبلوماسية لإجراء تسوية ودية بين دولتين أو اكثر وذلك بتبادل الرأي للوصول إلى حل تقره الأطراف المشتركة في هذه المفاوضات ويسجل كتابة في صورة اتفاقية أو معاهدة وبصفة عامة تجري المفاوضات بين الدول تمهيدا لتنظيم أية علاقة قانونية بينها ويسبق إجراء المفاوضات لاسيما بالنسبة للمسائل الجسيمة، مشاورات ومباحثات تمهيدية يقوم بها في العادة الممثلون الدبلوماسيون.[1]

وتعد المفاوضات في الصراعات، مرحلة إنتقالة بين الحرب والسلام، فهي المخرج الضروري من مأزق النزاع، لما يعجز السلاح عن تحقيق النصر الكامل لهذا الظرف أو ذاك، حيث تنتهي المفاوضات بتسوية بعد تقديم تنازلات على ضوء موازين القوى السائدة على أرض المعركة وحيث القبول بالمفاوضات مع الخصم، يفسر سياسيا على أنه إعتراف به.[2]

أغلقت الحكومات الفرنسية المتعاقبة باب المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني منذ بداية الثورة التحريرية وفضلت حشد قوتها العسكرية لتسوية المشكلة الجزائرية بحدة السلاح، سواء بالعمل على إبادة الثورة أو بدفعهم إلى رفع الراية البيضاء، أي الاستسلام دوت قيد أو شرط، بآعتبارهم مجرد "خارجين عن القانون" حسب تعبير الادراة الاستعمارية.

وقد عبر عن هذا الموقف المتشدد، وزير الداخلية الفرنسي" فرانسوا متيران"بقوله: "هذا الشكل من المعارضة لفرنسا الذي هو العصيان المسلح لا يسمح بتصور حدوث مفاوضات بأي شكل من الاشكال ولن يجد إلا شكلا وحيدا وحاسما، هو الحرب، لا مجال للمطالب الوطنية الجزائرية، إن من واجب الحكومة أن تحافظ على الوحدة الوطنية وسنقوم بهذا الواجب."[3]وهكذا ظل الحديث عن أية مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني بمثابة طابو سياسي بالنسبة للطبقة السياسية الفرنسية من شأنه المساس بالوحدة الوطنية.

لقد أكدت جبهة التحرير الوطني منذ ندائها الاول من نوفمبر 1954 عن رغبتها في التفاوض من أجل تجنب التفسيرات الخاطئة والتهم الموجهة لها من طرف الحكومات الفرنسية المتمثلة في وقوفها ضد السلام، ومن أجل إبطال تلك الاتهامات، فقد لجات جبهة التحرير إلى تقديم عرض تمثل في فتح نقاش مع تلك الحكومات وإشترطت ثلاث شورط أساسية والتي تمثلت في:

1- الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية ملغية بذلك كل الاقاويل والقرارات والقوانين التي نجعل من الجزائر أرضا فرنسية.

2- فتح المفاوضات مع الممثلين الرسميين باسم الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3- خلق جو من الثقة وذلك باطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد المجاهدين.وفي المقابل قدمت جبهة التحرير الوطني العروض الاتية:

1- ستحترم المصالح الفرنسية المتحصل عليها بنزاهة سواء كانتإقتصادية أو ثقافية وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات

---

[1] أحمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة 1968، ص 1207

[2] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 407

[3] Echo d Alger, 06.11.1954, no 15679, p p 1.2

2- جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاحتيار بين جنسيتهم الاصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية، أو يحتارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.
3- تحدد الروابط بين الجزائر وفرنسا وتكون موضوع إتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.[4]
وقدم ميثاق الصومام عوضا من أجل السلم ولكن محرريه كانوا مدركين أن فرنسا الاستعمارية لن تجنح إلى السلم إلا تحت تأثير الكفاح المسلح، ولذلك ورد فيه، في الفقرة الخاصة بتحديد أهداف الحرب ما يلي:" أهداف الحرب هي نهاية الحرب التي منها يبدأ تحقيق أهداف السلم، أهداف الحرب هي الحالة التي توصل العدو لترغمه على قبول أهدافها السلمية وهذه الحالة، إما أن تكون النصر العسكري المبين وإما أن تكون هي البحث عن وقف للقتال أو هدنة قصد المفاوضات، ومن أجل دفع الحكومة الفرنسية للتفاوض، أكد محرري ميثاق الصومام أن أهدافهم الحربية هي أهداف سياسية وعسكرية تتمثل فيما يلي:
1- توسيع نطاق الكفاح المسلح توسيعا مستمرا إلى أن تصير الثورة عامة
2- القيام بنشاط سياسي واسع النطاق
3- إضعاف الجيش الفرنسي وإتلاف الاقتصاد الاستعماري
4- بث الاضطرابات إلى أقصى حد داخل فرنسا
5- توسيع الثورة إلى حد يجعلها مطابقة للقوانيين الدولية
6- مساندة الشعب المستمر لجيش التحرير الوطني
7- بالنسبة لوقف القتال فشروطه هي،
- الاعتراف بوحدة الشعب الجزائري
- إستقلال الجزائر وسيادتها
- الافراج عن كل المعتقلين
- الاعتراف بجبهة التحرير الوطني بصفتها الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الجزائري وأنها المؤهلة الوحيدة للقيام بالمفاوضات.[5]

1-1- الأسباب والدوافع الحقيقية التي جعلت فرنسا تتفاوض مع جبهة التحرير الوطني:

أثبتت الضربات العنيفة التي وجهها جيش وجبهة التحرير الوطني لقوات الاحتلال الفرنسي في الجزائر على إفشال معظم محاولاته بالاحتفاظ بالجزائر والاستمرار في إحتلالها، وقد برز ذلك من خلال إسقاط حكوماتها السبعة، بدأ من 1954 إلى غاية 1958[6]، بالرغم من سعي كل الحكومات تطبيق برامج وأساليب وإنتهاج سياسات تنوعت بين العسكرية والسياسية والاقتصادية، إلا أنها أثبتت فشلها جميعا بسبب قوة الثورة التحريرية، وفي نفس

---

[4] إن هذه التنازلات تضمنتها إتفاقيات إيفيان كما سنرى فيما بعد، أنظر: رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 409
[5] محمد لحسن زغيدي، مرجع سابق، ص 152
[6] حكومة بيير منداس فرانس (1954.06.18 إلى 1955.02.23)، حكومة إدغارفور(1955.03.23 إلى 1956.01.24)، حكومة قي مولي
(1956.01.31 إلى 1957.05.21)، حكومة موريس بوجيس مونوري (1957.06.12 إلى 1957.09.30)، حكومة فليكس قايار (1957.11.06 إلى 1958.04.13)، حكومة بيير فليمان (1958.05.13 إلى 1958.05.28) ، حكومة شارل ديغول (1958.06.01 إلى 1959.01.08)، www.elysee.fr, vu le 12.03.2020 ,in www.wikipedia.org,

الوقت قرر قادة الثورة الجزائرية تنشيط العمل الدبلوماسي إلى جانب النشاط العسكري من أجل تحويل القضية الجزائرية إلى مسألة دولية.[7]

فبحث القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة هي مرحلة سياسية هامة في كفاح الشعب الجزائري وذلك أن بحثها على المستوى الدولي هو أول إنتصار سياسي يجنيه الشعب الجزائري بعد فنرة من كفاحه المرير، فمن الواضح أن الادراة الفرنسية قد أعدت بمساعدة حلفائها حلولا سياسية مختلفة تهدف إلى الاستمرار في فرض نفوذها على الجزائر والسيطرة عليها والتصدي لعرض هذه القضية في المحافل الدولية ومنه عزل الثورة خارجيا، وبالمقابل عملت قيادة الثورة التحريرية منذ إندلاعها على تدويل القضية الجزائرية، لأنها كانت تؤمن إيمانا قاطعا بأن مواجهة الاستعمار الفرنسي لا تقتصر على الكفاح المسلح وحده وإن هذا الكفاح لن يتوج بانتصار حقيقي إذا لم يواكبه عمل دبلوماسي ودعم خارجي ومن هذا المنطلق عملت قيادة الثورة على ترسيخ هذا التوجه ولم يكن هناك مجال أوسع من منظمة الأمم المتحدة للدعاية والتعريف بقضية الشعب الجزائري المصمم على إسترجاع حريته وإستقلاله.[8]

تصدرت مسألة تدويل القضية الجزائرية عل مستوى الأمم المتحدة، لائحة أولويات السياسة الخارجية لجبهة التحرير الوطني وذلك منذ إصدار أول بيان لها " بيان أول نوفمبر 1954" فبعد التعريف بأبعاد القضية الجزائرية وبطبيعة الثورة التحريرية على انها تستهدف التخلص من السيطرة الاستعمارية الفرنسية وحشد الدعم من أقرب الحلفاء الطبيعيين للشعب الجزائري وهي الدول العربية والدول المستقلة حديثا، إندفع الوفد الخارجي في وقت مبكر باتجاه كواليس الجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك من أجل التعريف بالقضية الجزائرية ودحض أطروحات الحكومة الفرنسية التي تعتبر حرب الجزائر مسألة داخلية.[9]

وفي هذا الاطار، كان أبرز نشاطين دبلوماسيين لحبهة التحرير الوطني خلال سنة 1955،هو إرسال مذكرة لمجموعة كولومبو(الباكستان، سيلان، الهند، بورما، إندونيسيا ...)[10] لدعم تسجيل ثم دراسة القضية الجزائرية في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، وسعى الوفد الخارجي للمشاركة في مؤتمر الدول الافروآسيوية بباندونغ الاندونيسية في شهر أفريل 1955 والدورة العاشرة للأمم المتحدة في سبتمبر من ذات السنة، وحاولت جبهة التحرير الوطني من خلال حضور هذين المحفلين الدوليين الرد على الادعاءات الفرنسية وتصوير قضية خلافاتها مع الحكومة الفرنسية على أنها" حالة إعتداء" وليست قضية تمرد في إطار الداخل الفرنسي، كما سعت إلى تأكيده الهيئات الفرنسية الرسمية وغير الرسمية ونظرا للتموقع القوي لفرنسا في مجلس الأمن الدولي، بحكم أنها من الاعضاء الخمس الدائمين المتمتعين بحق النقض- الفيتو- فقد ركزت جبهة التحرير الوطني جهودها

---

[7] فاتن العباسي، المسار التاريخي للمفاوضات الجزائرية الفرنسية وطبيعة الصعوبات التي واجهتها، مجلة عصور، مجلد 19، عدد2، ديسمبر 2020، ص 188

[8] عبد الكامل جويبة، الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة، ط1، دار الواحة للكتاب، الجزائر 2013، ص 346

[9] عمر بوضربة، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة (1955.1957)، أو معركة التدويل من أجل حق الشعب الجزائري في تقرير المصير، مجلة البحوث التاريخية، مجلد 2، عدد 1، تاريخ النشر 2018.02.12، ص 184

[10]منظمة كولومبو: هي منظمة إقليمية تضم دول أسيا والمحيط الهادي، تأسست في سنة 1951 ومقرها مدينة كولومبو، عاصمة سريلانكا، وهدفها التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول الاعضاء
أحمد عطية الله، مرجع سابق، ص 1007

لتدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة على جمعيتها العامة، رغم أن إقناع هذه المؤسسة الاممية لم يكن بالامر الهين وذلك لما تتمتع به فرنسا من دعم أمريكي، حاولت إستغلاله لترهيب الكتلة الافروأسيوية من الإقدام على الدفع بالقضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للامم المتحدة، ثم فيما بعد إقتراح مشاريع لوائح لفائدة جبهة التحرير الوطني.[11]

تعود البدايات الأولى للجهود الدبلوماسية تجاه القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة إلى جهود الجامعة العربية التي كلفت المملكة العربية السعودية، بأن ترفع القضية الجزائرية إلى مجلس الأمن وتساندها الدول العربية في ذلك لتحقيق أماني الجزائريين وتذكر جريدة المجاهد بأن تسجيل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة جاء بعد شهرين من إندلاع الثورة التحريرية .[12]

وقد أرسلت مذكرة الجول العربية إلى مجلس الأمن في 05 جانفي 1955 للفت إنتباه أعضاء المجلس إلى الوضع في الجزائر على إعتبارها تشكل تهديدا للامن والسلام الدوليين، وأبرزت المذكرة في بيان تفسيري أرفق بها، أن فرنسا تحاول تحت أسطورة وضعها في الجزائر والذي فرضته على البلاد، طمس حقائق الشعب الجزائري الوطنية والثقافية والدينية عن طريق ما تمارسه من أعمال عسكرية[13].

وعلى الرغم مما تناولته المذكرة من حقائق وتجاوزات تقوم بها السلطات الفرنسية تجاه الشعب الجزائري، إلا أن المذكرة لم تجد لها صدى بين أعضاء مجلس الأمن، ويعود ذلك إلى عدم بلورة موقف عربي وإفريقي موحد وظهرت الصعوبة آنذاك إنطلاقا من كونها قضية فرنسية داخلية وحلها لا يكون إلا على يد فرنسا، إلا أن الكتلة الافروأسيوية[14] المدعمة من بعض دول المجتمع الدولي لم تتوقف وطالبت في 26 جويلية 1955 بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الأمم المتحدة في الدورة العاشرة، وتحميل الأمم المتحدة مسؤولية تولي القضية الجزائرية ودعوتها إلى التدخل بصفة مباشرة في القضية وذلك بالاشراف على عملية الاستفتاء حول تقرير المصير والاستقلال.[15]

---

[11] عمر بوضربة، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة (1955.1957)، أو معركة التدويل من أجل حق الشعب الجزائري في تقرير المصير، مرجع سابق، ص 185

[12] جريدة المجاهد، الجزء الاول، العدد 10 / 1957.09.05 ، ص 09

[13] عبد الكامل حويبة، الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة (1954.1958) دار الواحة للكتاب، الجزائر 2013، ص 347

[14] الكتلة تتكون من: لبنان،العراق، سوريا، مصر، اليمن، المملكة العربية السعودية،إيران، أفغنستان، الباكستان، برمانيا، الهند، إندونيسيا،تايلاندا،ليبريا: أنظر: صالح بلحاج، تطورات حرب التحرير في عهد الجمهورية الخامسة (1958.1962)، مرجع سابق، ص 42

[15] المرجع نفسه، ص 348 / عبد القادر كرليل،القضية الجزائرية في الأمم المتحدة (1955.1961)، مجلة أفكار وأفاق، عدد 08، السنة 2016، ص 62

- **المسار التاريخي للقضية الجزائرية في الأمم ا لمتحدة**

الدورة	تاريخ الدورة
1- الدورة العاشرة	20 سبتمبر – 20 ديسمبر 1955
2- الدورة الحادية عشرة	12 نوفمبر 1956- 8 مارس 1957
3- الدورة الثانية عشرة	17 سبتمبر – 14 ديسمبر 1957
4- الدورة الثالثة عشرة	16 سبتمبر – 13 ديسمبر 1958
5- الدورة الرابعة عشرة	15 سبتمبر – 13 ديسمبر 1959
6- الدورة الخامسة عشرة	20 سبتمبر – 20 ديسمبر 1960
7- الدورة السادسة عشرة	19 سبتمبر 1961 – 23 فيفري 1962[1]

من خلال مجريات القضية الجزائرية في جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة، يمكن رسم مسار ينقسم إلى ثلاثة مراحل يتغير فيها المركز القانوني للقضية من مرحلة إلى أخرى، إذ يزداد فيها المركز القانوني تأسيسا بعد كل مرحلة، ولهذا لتغير المعطيات على أكثر من صعيد في المجال الدولي لصالح الفضية الجزائرية، خاصة بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[2].

وأصبحت بذلك فرنسا الاستعمارية في قفص الاتهام الذي أخذ يضيق عليها يوما بعد يوم إلى أن أصبح المجتمع الدولي يشكل واجهة واحدة ضد الطرح الذي تتبناه الدبلوماسية الفرنسية، بعد أن إعترف المجتمع الدولي في المرحلة الأولى بشرعيتها وتسجيلها في جدول أعمال الدورة العاشرة ودعوة طرفي النزاع إلى إيجاد حل سلمي ديمقراطي وعادل طبقا لمبادىء الأمم المتحدة في الدورة الحادية عشرة.[3]

ومن ثم بات واضحا بأن حجة عدم الاختصاص الأمم المتحدة في مناقشة (المشكل الداخلي الفرنسي) ما هي إلا نتيجة الاسطورة القانونية (الجزائر الفرنسية) التي إفتعلتها فرنسا للإفلات من قبضة المجتمع الدولي باستنادها إلى قانون التعسفي1848 الذي الحقت بموجبه أرض الجزائر بفرنسا[4].

في المرحلة الثانية التي تتضمن ثلاث دورات، وهي كل من الدورة الثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة، ألحت فيها الأمم المتحدة رغبتها في بدأ المفاوضات بين الطرفين الجزائري والفرنسي لغيجاد حل للمسألة الجزائرية طبقا لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة ومعترفة في ذات الوقت بخطورة القضية الجزائرية على السلم والأمن العالميين طالما أنها لم تحل بعد، بل ذهبت الهيئة الاممية إلى أبعد من هذا، عندما طالبت بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بعد أن تبين للمجتمع الدولي بأن الحرب القائمة لم تعد قضية فرنسية داخلية كما تدعي فرنسا وإنما هي قضية عالمية ينبغي التعامل معها بمأخذ الجد،[5] بعد أن

---

[1] عبد القادر كرليل، مرجع سابق، ص .62

[2] Abdelkader Bousselham,La diplomatie Algerienne de la guerre d'independance (1954.1962),édition Dahlab,Alger 2015,p 311,voir aussi, عبد القادر فكاير،مكاتب جبهة التحرير الوطني في الخارج ودورها في التعريف بالقضية الجزائرية،1954.1962،مجلة مصداقية،مجلد3،عدد3تاريخ النشر2021.04.27، ص39

[3] عبد القادر كرليل، مرجع سابق، ص 89

[4] المرجع نفسه

[5] المرجع نفسه

تناقلت أنباء مظاهرات 11 ديسمبر 1960[1] التي خاضها الشعب الجزائري والتي نزلت كالصاعقة على ممثل الحكومة الفرنسية بالهيئة الاممية بخصوص المجازر التي إرتكبتها السلطات الاستعمارية في حق الشعب الجزائري مما عزز موقف جبهة التحرير الوطني من مسالة تدويل القضية الجزائرية بالأمم المتحدة.[2]

وفي المرحلة الثالثة والاخيرة، ترتقي القضية الجزائرية في الدورتين الخامسة عشرة والسادسة عشرة إلى حد العمل على إقحام الأمم المتحدة كطرف مباشر في القضية الجزائرية وذلك بتحميلها مسؤولية تولي مهمة الاستفتاء حول تقرير المصير، تنظيما ومراقبة ومتابعة مع الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، بأنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري في المفاوضات مع الحكومة الفرنسية إلى غاية الحصول على الاستقلال مع تأكيد مسؤوليتها الكاملة في توفير الضمانات لتحقيق تقرير المصير في شفافية تامة، وعند حلول الدورة السابعة عشرة للأمم المتحدة في سبتمبر 1962، آخر دورة بالنسبة للقضية الجزائرية بعد أن أذغنت فرنسا لمبدأ المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني وهي الدورة التي برهنت فيها الكتلة الافروأسيوية على وقوفها إلى جانب القضية الجزائرية والدفاع عنها.[3]

من خلال مسيرة القضية الجزائرية في الساحة الدولية، تعاظم الدعم الدولي لجبهة التحرير الوطني بشكل كبير وتعمقت عزلة فرنسا في الساحة الدولية إلى درجة لم يعد معها في مقدور الجنرال شارل ديغول أن يتجاهله، رغم إعلانه أنه لن يأخذ في الاعتبار لوائح الأمم المتحدة، فهو بالتاكيد كان واعيا أن الثورة التحريرية أضعفت موقف بلاده في العالم وأن تحسين ذلك الموقف لن يتم ما دامت الثورة قائمة، فأمر بالاتصالات مع جبهة التحرير الوطني من أجل التفاوض معها.[4]

نجد أيضا من بين الاسباب المباشرة في حدوث هذه المفاوضات، هو ظهور الانشقاق داخل الجيش الفرنسي بعد وقوف بعض الضباط الفرنسيين وأنصار " الجزائر الفرنسية" ضد سياسة ديغول الجزائرية مثل الجنرال ماسو والجنرال راؤول صالون الذي أكد عدة مرات وقال " لا للجزائر الجزائرية"، وأسسوا المنظمة العسكرية السرية (O.A.S) في 11

---

[1] إندلعت مظاهرات 11 ديسمبر 1960 بعد مجيء الجنرال شارل ديغول إلى الجزائر لتحضير وشرح مشروعه " الجزائر جزائرية" فنزل في عين تموشنت المعروفة بقوة المعمرين فيها الذين يملكون أراضي الكروم، لكن هناك إنقسام بين المعمرين ووقعت صدامات بين أنصار ديغول ومشروعه "الجزائر جزائرية "ومعناه إعطاء بعض الحقوق للمسلمين الجزائريين خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي ويصبح لهم حقوق مثل الاوروبيين، ومشروع غلاة المعمرين من أنصار" الجزائر فرنسية"ووقعت صدامات بين بين الطرفين في 09 ديسمبر 1960 على شكل صدام بين المشروعين،كلاهما ضد الجزائر، وبعد أحجاث عين تيموشنت، شرع ديغول في التحضير لزيارته إلى الجزائر العاصمة، وفي هذه الطروف تدخلت جبهة التحرير الوطني وشرعت في تحضير مظاهرات كبيرة إنطلاقا من الاحياء الشعبية والقصبة وفي 11 ديسمبر 1960 خرجت جموع الجزائريين في العاصمة ووقعت مظاهرات في مدن جزائرية أخرى، تلمسان، وهران، السلف، بجاية، ... فتدخلت القوات العسكرية الفرنسية ضد المتظاهرين، فأستشهد الكثير من الجزائريين اكثر من 65 فتيل في يوم واحد واعتقل البعض الآخر ولم تهذأ المظاهرات إلا بعد أربعة أيام، أي يوم 16 ديسمبر 1960. وامام تلك المظاهرات عاد ديغول الر فرنسا مقتنعا بفشل مشروعه.ولا مفر من الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

رابح لونيسي، محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر، ط2، دار كوكب العلوم، الجزائر 2012، ص ص 214.213

عبد الحميد دليوح، مظاهرات ديسمبر 1960 وأثارها على الثورة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2005.2004، ص ص 61.60

[2] سيدي علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية (1961.1960) دار الحكمة للنشر، الجزائر 2010، ص 183

[3] مريم صغير، مرجع سابق، ص 348 / سيدي علي أحمد مسعود، ، مرجع سابق، ص. 184

[4] صالح بلحاج، تطورات حرب التحرير الوطني في عهد الجمهورية الخامسة (1962.1958)، مرجع سابق، ص 220

فيفري 1961[1] التي إنخرطت فيها مجموعات إنفصالية متمردة من اليمنيين المتطرفين والفاشين الجدد الذي يقودهم جوزيف أورتيز (Joseph Ortiz) عضو جبهة الجزائر الفرنسية المتطرفة التي تأسست في 17 جانفي 1960 والتي تعود جذورها إلى الجيهة الوطنية الفرنسية التي تكونت سنة 1957،[2] وفي 22 أفريل 1961 حدث تمرد عسكري في الجزائر على سياسة ديغول قاده مجموعة من الجنرالات وهم :

1- الجنرال مورس شال: موريس شال(Maurice Challe): القائد الاعلى للقوات المسلحة في الجزائر

2- الجنرال راؤول صالون(Raoul Salan): القائد الاعلى للقوات المسلحة سابقا في الجزائر

3- الجنرال أندري ماري زلر(Andre Marie Zeller): المفتش العام للقوات المسلحة البرية في الجزائر

4- الجنرال إدموند جهود(Edmond Jouhaud): القائد الاعلى للقوات الجوية سابقا

وذلك بالتعاون مع بعض الضباط الفرنسيين في جهات مختلفة، وهذا التمرد العسكري أدى إلى تدعيم المنظمة العسكرية السرية التي رجبت بدورها بعملهم الشجاع ونجاحهم التاريخي لإنقاذ شرف فرنسا في الجزائر حسب رأيها[3].

من جانب آخر كان للجماهير الشعبية الجزائرية دور كبير في حدوث ذلك، وبرز ذلك من خلال إستجاباتها لنداء جبهة التحرير الوطني للكفاح ورفضها لسياسة التهدئة الديغولية المزعومة وبرهنتها عن إلتفافها ومساندتها لها، عن طريق تنفيذ العمليات الفدائية التي كلفتها بها إتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني، ففي ليلة 25 أوت 1958، نفذت 13 عملية إعتداء على ملحق قسم الشرطة ومفوضية الدائرة، تم فيها إحراق مخازن البترول بنواحي " جانفيل" و" فيغري" و" النورماندي" كما تعرض مصتع التكرير التابع لشركة "أسيو ستاندار- Assio Standar"للتخريب كما تم الاعتداء على مراكز الغاز بمدينة " روان-Rouan " في منطقة النورماندي شمال غرب فرنسا.

إمتدت هذه العمليات من شمال ووسط فرنسا إلى مدينة تولوز الواقعة في الجنوب وتم فيها تدمير مخازن الاسلحة وإحراق محطات الكهرباء، وكذا تفجير خزان "موريبان" بضاحية مرسيليا.

كانت هذه العمليات الفدائية مفاجئة كبيرة للفرنسيين الذين أدركوا أن الثورة التحريرية قد إجتازت حدود المتوسط وأصبحت تهددهم في عقر ديارهم.[4]

وبعد كل هذه الأحداث الاقليمية والدوليةالمتعاقبة على نظام الجنرال ديغول وسياسته في الجزائر شعر بأكبر هزة دفعته إلى ضرورة الإسراع لايجاد حل للقضية الجزائرية ولم يبق أمامه سوى الاعتراف بذلك والدخول في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة بعد أن إقتنع بفشل مشاريعه في الجزائر.[5]

---

[1] للمزيد من التفاصيل حول هذه المنظمة الارهابية أنظر : Mohamed Teguia, op cit, pp 402.403

[2] عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر والثورة الجزائرية (1962.1954)، دار الهدى، الجزائر 2010، ص 132

[3] Maurice Vaisse, op cit, p 15

[4] يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، الجزء الثاني، ثورات القرن العشرين، ط2، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر 1996، ص 191

[5] فاتن العباسي، المسار التاريخي للمفاوضات الجزائرية الفرنسية وطبيعة الصعوبات التي واجهتها، مجلة عصور، مجلد 19، عدد 2، تاريخ النشر 2020.11.05، ص 191

2-1- الاتصالات السرية الجزائرية الفرنسية :

إن المعركة حول بساط المفاوضات لا تقل خطورة عن الحرب المسلحة، فهي لها قواعدها وأهدافها وإستراتيجيتها وتكتيكها، ويمكن العدو أن يستعملها لضرب الوحدة وتحطيم المعنويات وإضعاف المقاومة وتنمية روح الاستسلام، خاصة أن تاريخ الاستعمار مملوء بأمثلة من هذا النوع، من موقف إطلاق النار وإتفاقيات السلام وإلتزامات، كلها لم تحترم، أمثلة قدمت من أجلها شعوب المستعمرات ثمنا باهضا، من هنا كانت اليقظة والانتباه مما يستوجبه هذا الظرف بالضرورة، كل مفاوضة تعد مساومة، فهب تقضي تنازلات، ولكن جبهة التحرير الوطني لا تقبل المساس بأي مبدأ من المبادىء التي لا يمكن المس بها وهي:

1- الوحدة الترابية.

2- وحدة الأمة الجزائرية.

3- جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري

إن التنازل عن مبدأ من هذه المبادىء لا يمس قاعدة النضال فحسب بل يؤدي إلى إستنكار مآله الانشقاق، فإن كان هناك ما يستوجب المحافظة عليه، فهو الوحدة، فهي القوة الوحيدة إزاء خصم قوي يجمع بين الإمكانيات العسكرية والوسائل النفسية والسياسية، لهذا لم يسمح بارتكاب أي خطأ.[1]

ومن هذا المنطلق، كان أسلوب ومنهج جبهة التحرير الوطني واضحا من حيث الموازنة بين العمل العسكري في الداخل والنشاط السياسي والدبلوماسي في الخارج، فلم تكد تمر ستة أشهر من عمر الثورة التحريرية حتى سجلت حضورها الفعال بوفد في جلسات أشغال مؤتمر باندونغ وهو سمح بتدويل القضية الجزائرية وفي المقابل لم تغفل عن إيجاد الاطار الملائم لفتح باب التفاوض إلتزاما بما تضمنه بيان اول نوفمبر 1954.[2]

وفي الاطار الذي حدده بيان أول نوفمبر 1954، أبقت جبهة التحرير الوطني باب الاتصالات والمفاوضات السرية والعلنية مفتوحة حيث إستجابت لجميعها بغض النظر عن نية الطرف الفرنسي، ولعل هذا الوضوح التام والصلابة السياسية والمواقف المبدئية التي لم تحد عنها السياسة الخارجية للثورة الجزائرية هي التي جعلت موقف فرنسا الاستعمارية يتسم في البداية بالرفض التام للإعتراف بشرعية تمثيل جبهة التحرير الوطني للشعب الجزائري، فهم من نظرها مجرد مجموعة من "الفلاقة" أو "الخارجين عن القانون" أو "العصاة" أو "المتمردين"[3]

ومن هنا يبدو أن وجهة النظر السائدة لدى منظري ومخططي ومنفذي السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر كانت تفضل وتصر على الاستمرار في سياسة العصا الغليضة، ومن هنا كانت المفاوضات الوحيدة الممكنة والمجدية بنظرهم هي" الحرب" و"الحرب" فقط وكان هذا الاصرار ناتج عن إعتقاد الساسة الفرنسيينبأن ما حصل في الجزائر ليس إلا

---

[1] بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، إتفاقيات لإيفيان، تعريب لحسن زغدار، محل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986، ص 13

[2] أحمد بن فليس، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية ، الثوابت والمتغيرات،(1962.1954)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة –الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، سبتمبر 2007، ص 283

[3] المرجع نفسه

حوادث عارضة سرعان ما يقضي عليها بالقوة العسكرية مثلما قضى على حوادث مثلها في السنوات الماضية بالجزائر.[1]
ولكن التمسك بهذا المنطق لم يدم طويلا بسبب توالي إنتصارات الكفاح المسلح وتنامي سمعة الثورة الجزائرية على المستوى الخارجي بفضل نشاطها السياسي والدبلوماسي المكثف، هو ما جعل الساسة الفرنسيين يكتشفون الواقع الآخر للقضية الجزائرية ويتنازلون عن كبريائهم ويكتشفون أن ما يحدث يوميا في الجزائر ليس مجرد حوادث عابرة وإنما هي ثورة شاملة منظمة، هدفها تحيقي الاستقلال والحرية وإنهاء الوجود الاستعماري بالجزائر، وإن الموقف المبدئي للسياسة الخارجية لجبهة التحرير الوطني ومرارة الأمر الواقع، هي التي جعلت الفرنسيين يحاولون إجراء الاتصالات واللقاءات السرية والمفاوضات مع قادة الثورة لجس النبض داخل الجزائر وخارجها وفي عدة عواصم عربية وأوروبية.[2]
وفي مذكراته، تعرض الجنرال ديغول إلى الاسباب الحقيقية التي جعلته يختار تقرير المصير كحل نهائي للمسألة الجزائرية فقال:" أصبحت متأكدا أكثر من أي وقت مضى، أنه رغم تفوق وسائلنا الساحق، فإنه لا طائل من خسارة رجالنا وأموالنا عن طريق فرض شعار "الجزائر فرنسية" وأن السلم لا يمكن أن ينشأ إلا عن مبادرات سياسية تتخذ إتجاها معاكسا، وأن من واجب فرنسا أن تسير في هذا الطريق، ومن جهة ثانية فقد أدركت أن إستمرارنا في متابعة نضال وهمي سيسيء إلى معنويات جيشنا وبالتالي إلى وحدتنا الوطنية، إن طبيعة العمليات الحربية تؤدي في الواقع إلى شطر قواتنا إلى فئتين يزداد إختلافهما، فقد كانت الفئة الرئيسية التي تضم أكثر من 400 ألف رجل تتولى إحتلال المدن والأرياف والدفاع عن حواجز الحدود ، في الحين كانت الجيوش المتخصصة تقوم بالاعمال الدفاعية، وقد ضم إليها الجنرال شال فرقتي المضليين، العاشرة والخامسة والعشرين، بالإضافة إلى المغاوير الجويين الذين تحملهم الطائرات العمودية، ثم أضف إليها فيما بعد الفرقة الحادية عشرة للمشاة المؤلفة من المتطوعين ويبلغ مجموع هذه الفئات أربعين ألف مقاتل، أي أكثر بقليل من عدد كتائب الثوار، ومهما بدت لي هذه المجموعة من الصفات العسكرية، مؤلمة وجذابة، كان لابد لي من إدراك مدى إغرائها لتحقيق طموح منحرف، إذا إتخذها أحد الزعماء يوما ما أداة للمغامرة.[3]
وقد توخيت أن أن أكشف النقاب على المرحلة القادمة لخطتي، إلى ضباط قوي الاشتباك المجتمعين حولي في مركز قيادة الحنرال شال، ليقيني أنهم سيسجلون كلماتي بدقة وينشرونها، وبعد أن أعربت عن إرتياحي لما شاهدته من الناحية العسكرية عندما فتشت القطاعات، صرحت لهم: " إذا كان نجاح العمليات العسكرية أمرا ضروريا، فإنه لا يحل القضية الجزائرية إلا إذا إتفقنا يوما مع الجزائريين وإن مثل هذا الاتفاق لا يعقد إلا أرادوه هم بأنفسهم، وإن عصر إدارة الأوروبيين للاراضي المحتلة قد إنقضى، وإننا واقعون في هذه المأساة في فترة تحرر جميع الشعوب من نير الاستعمار، وإنه يجب علينا ألا نعمل في الجزائر إلا في سبيل الجزائر وبالاتفاق معها، على أن يطلع على ذلك جميع العالم، وبذلك فقد لمحت عن قراري بالاعتراف يحق الجزائر في تقرير مصيرها.[4]

---

[1] يحيى بوعزيز، مرجع سابق، ص 319
[2] المرجع نفسه، ص 320
[3] الجنرال ديغول، مذكرات الامل، التجديد (1962.1958)، مصدر سابق، ص ص 86.85
[4] المصدر نفسه، ص 86

ولم يلجأ الجنرال ديغول إلى تقرير المصير إلا عندما تاكد بنفسه من أن مخطط شال إستهلك ولم يعد قادرا على التوصيل بسبب المقاومة غير المنتظرة التي أبدتها وحدات جيش التحرير الوطني التي عرفت كيف تتكيف مع الوضع الجديد من جهة ونتيجة ظهور معارضة شديدة للمخطط شال في صفوف الضباط السامين في الجيش الفرنسي نفسه من جهة ثانية، فمن المعلوم أن الجنرال شال أسس مخططه على النتائج المستخلصة من تجربة الجيش الاستعماري في الهند الصينية، محاولا توظيف أساليب الحرب الثورية والدعاية النفسية التي طبقها القائد " هوشي منه" بعد أن إقتبسها من الزعيم الصيني "ماوتسي تونغ"، لكنه لم يأخذ في الاعتبارشيئا أساسيا، هو أن تلك الاساليب الثورية ما كانت لتنجح لولا تفاعل الشعب مع قيادته[1].

إن إعتراف فرنسا الاستعمارية بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه، يعد إنتصارا كبيرا لجبهة التحرير الوطني، لأنه يسحب ورقة أساسية من أيادي الدبلوماسية الفرنسية التي ما فئت تشهر في وجه الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، واقع الجزائر كجزء لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية، أما الآن وقد إعترف رئيس الدولة الفرنسية بتمايز الشعب الجزائري عن الشعب الفرنسي،[2] فإن الأمر قد تغير وسهلت مهمة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قصد تحقيق المزيد من الانتصارات في المجال الدبلوماسي، بل أن طريق المفاوضات قد أصبح مفتوحا.[3]

ولقد كان هذا هو رأي جبهة التحرير الوطني نفسها- إذ جاء في إفتتاحية جريدة المجاهد، لسانها المركزي: " إن القضية التي حاربنا من أجلها خمس سنوات والتي سجلها أول بيان للثورة وهي قضية تقرير المصير، قد حلت بموقفين متكاملين، أتخذ أحدهما يوم 16 سيتمبر عندما أعلن رئيس الجمهورية الفرنسية، لأول مرة عن إعتراف فرنسا بحق تقرير المصير للشعب الجزائري، وإتخذ ثانيها يوم 28 من نفس الشهر عندما أعلنت الحكومة الجزائرية قبولها لهذا المبدأ كأساس لتسوية المشكلة.[4]

مسلسل المفاوضات بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية، إمتزجت فيه من البداية إلى النهاية، بالاتصالات والمحادثات السرية ثم المفاوضات الرسمية العلنية، وكانت القاعدة في سير المفاوضات بوجه عام أن اللقاءات الرسمية تسبقها لقاءات سرية، وعملية التوصل إلى الاتفاق النهائي تتم في المرحلة الأخيرة أكثر مما تتم في المرحلة الأولى، ومنذ البداية، كان الطرف الفرنسي يفضل أن تبدأ العملية بلقاءات سرية مطولة لتقوية حظوظ النجاح في الجولات العلنية، والسبب في ذلك يعود بدون شك إلى ضخامة المصالح المتنازعة عليها وصعوبة التفاوض بشأنها ومخاطر الفشل التي كانت دائما واردة، حيث كان الفشل مزعجا

---

[1] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1962.1954)، الجزء الثاني، منشورات إتحاد الكتاب العرب ،دمشق 1999، ص 132

[2] "... وقد كنت، قبل كل شيء أستبعد من مجال الامكانات، كل فكرة ترمي إلى دمج المسلمين بالشعب الفرنسي، ...ذلك لان منبت الاسرة الإسلامية ودينها وطرق معيشتها ومعاملتها ردحا من الزمن كفئة دنيا مهملة، مهزومة، جعلها تتمتع بشخصية قوية جدا ومؤلمة جدا، بحيث لا تدع أحدا يمزق كيانها أو يسودها، لاسيما في هذه الحقبة التي أصبح فيها كل شعب في جميع أنحاء العالم يبادر إلى تسلم زمام أمره، لذلك فإن الدمج لم يكن في نظري سوى أسلوب فارغ ينطوي على المكر والمواربة ، ولكن هل كان بإمكاني، بالمقابل، أن اتصور تمديد " الحالة الراهنة" ؟ كلا، لأن ذلك يؤدي إلى إبقاء فرنسا تغوص سياسيا وماليا وعسكريا في مستنقع لا قاع له، في حين انها بحاجة ، على النقيض من ذلك، على أن تكون طليقة اليد فتتفلى إجراء التغييرات التي يقتضيها العصر في اوضاعها الداخلية ، تمارس نشاطها في الخارج دون قيد، ... فلم يكن امامي من مخرج سوى منح الجزئر حق تقرير مصيرها بنفسها."
الجنرال ديغول، مذكرات الامل، التجديد (1962.1958)، مصدر سابق، ص 54

[3] المرجع نفسه، ص 134

[4] جريدة المجاهد، الجزء الثاني، العدد 56 / 1959.11.30، ص 3

للطرف الفرنسي أكثر من الطرف الجزائري، لما له من أثار سيئة على معنويات الرأي العام الفرنسي المؤيد كثيرا لإنهاء الحرب في الجزائر، وفي المقابل، كانت الحكومة المؤقتة تفضل المفاوضات الرسمية لهدف تكريس الاعتراف بها ممثلا وحيدا للشعب الجزائري في هذه المفاوضات من أجل الاستقلال.[1]

أ- الاتصالات السرية في عهد جاك سوستيل (Jacques Soustelle)

لقد مرت هذه المفاوضات بعدة مراحل سرية جمعت الطرفين قبل أن تصبح رسمية وكانت البداية في عهد الحاكم العام جاك سوستيل (1955.1958) الذي قام بأول إتصال غير رسمي بين الإدارة الفرنسية و الثورة التحريرية، بحيث أرسل في 16 فيفري 1955 الملحق بديوانه الرائد فانسان مونتاي (Vincent Monteil)[2]لإجراء حوار مع مصطفي بن بولعيد بسجنه في تونس بعد ألقاء القبض عليه بين الحدود الليبية التونسية في 11 فيفري 1955، وتمت المقابلة في ضواحي مدينة تونس، لكنها لم تثمر عن أي نتيجة.[3]

كما أن الحاكم العام جاك سوستيل، إلتقى فرحات عباس مرتين من نفس السنة، كانت الأولى في مارس 1955، أما الثانية فكانت بتاريخ ماي 1955،[4] كما إستقبل الرائد فانسان مونتاي في مكتبه يوم 28 مارس 1955 كل من الشيخ خير الدين، عضو من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والحاج شرشالي من المركزيين والسيد أحمد فرانسيس من حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[5].

ب- الاتصالات السرية في عهد غي موللي (Guy Mollet):

وتماشيا مع هذه الخطة والاتجاه، أخذ بعض رجال اليسار الفرنسي يبذلون المحاولات للإتصال ببعض رجال الثورة للتعرف على حقيقة أهدافهم ومطالبهم، فعلى إثر تشكيل حكومة غي موللي (1 فيفري 1956، 21 ماي 1957)،عمل الصحفي روبير بارا (Robert Barrat) وأستاذ الآداب الفرنسية أندري مندوز (André Mendoz) من أجل ترتيب لقاء سري بين الحكومة الفرنسية وممثلي جبهة التحرير الوطني.[6]

ولما كان السيد أندري مندوز المتعاطف مع الثورة التحريرية قد أجبره المستوطنون على ترك منصبه في جامعة الجزائر واللجوء هو وأسرته إلى فرنساعقب كلمته التي ألقاها في خطاب جماهيري يوم 28 جانفي 1956 والتي ودر فيها:" تحية إلى المقاومة الجزائرية"، كما أن "روبير بارا" كان ممنوعا من مغادرة التراب الفرنسي نتيجة متابعته قضائيا بعد

---

[1] فاتن العباسي، مرجع سابق، ص ص 222.221

[2] عين الرائد فنسان مونتاي، الاخنصاصي في الشؤون الإسلامية في فيفري 1955 رئيس الديوان العسكري للحاكم العام جاك سوستيل، وعندما لاحظ إنسياق رئيسه في حرب تزداد ضراوة يوما بعد يوم، إستقال من منصبه في 24 جوان 1955.
رضا مالك، الجزائر في إيفيان، تاريخ المفاوضات السرية (1962.1956)، ترجمة فارس غصوب، ط1، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار (ANEP)، الجزائر 2003، ص 28 / فرحات عباس، تشريح حرب، مصدر سابق، ص 195

[3] Dahou Ouldkablia,La guerre d'Algerie, contacts,pourparlers,négociations, l'autre combat pour l'indépendance, in revue El Massadir, Centre National d'Etudes et de Recherche sur le Mouvement National et la Revolution du 1er Novembre, no 07, 2eme semestre, 2002, p 80

[4] فرحات عباس، تشرح حرب، مصدر سابق، ص 199

[5] سيد أحمد مقدم، المفاوضات والمفاوضون في تاريخ إستقلال الجزائر (1962.1960)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2017.2016، ص 46

[6] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 410

حواره الشهير مع العقيد أعمر أوعمران وقد نشر هذا الحوار في جريدة فرانس أوبسرفاتور(France Observateur)[1].
ونتيجة لهذه العوائق التي إعترضت سبيل الأستاذ أندري مندوز والاعلامي روبير بارا، كلف هذا الاخير صديقه المحامي روني ستيب (René Stibbe) الذي كان يدافع عن المناضل رابح بيطاط أمام محكمة الجزائر من أجل القيام بهذه المهمة، فالتقى سرا بعبان رمضان وبن يوسف بن خدة عدة مرات وتم الإتفاق على ترتيب لقاء إستكشافي بين ممثلي جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية، ووافق رئيس الحكومة الفرنسية"غي موللي" على هذا المسعى وقد قدم عبان رمضان مطالب للفرنسيين هي:
1- أن يتشكل وفد جبهة التحرير الوطني من: عبان رمضان، زيغود يوسف قائد منطقة الشمال القسنطيني، كريم بلقاسم قائد منطقة القبائل، مصطفى بن بولعيد قائد منطقة الاوراس النمامشة، الاعضاء الثلاثة في الوفد الخارجي وهم، أحمد بن بلة، محمد خيضر، أمحمد يزيد.
2- أن تمنح الحكومة الفرنسية قادة الداخل جوازات مروروتتكفل بنقلهم خارج الجزائر وأن يكون السيدان روبير بارا وروني ستيب في الطائرة التي ترسل لنقلهم إلى مكان اللقاء.
3- أن تحاط علما بالشروط التي يتم وفقها هذا اللقاء شخصيات تتمتع بقيمة معنوية مثلفرانسو مورياك (François Mauriac)ولويس ماسينيون(Louis Massignon)
4- أن يتم وقف تنفيذ أحكام الإعدام إبتداءا من اللحظة التي يحدد فيها تاريخ اللقاء.
5- أن يتم عقد اللقاء إما في يوغسلافيا أو في روما
6- وأخيرا طلب عبان رمضان تمكينه من معرفة تشكيلة الوفد الفرنسي وإلتمس أن يكون هذا الوفد تمثيليا وأن يكون مفوضا بسلطة إبرام إتفاق[2].
ولما نقل السيد "روبير بارا" هذه المطالب إلى السيد مندس فرانس، وزير دولة في حكومة غي موللي، رد قائلا: " إن السيد غي موللي لا يريد إرسال طائرة ولا يريد منح جوازات مرور، هل تتصور كيف يكون رد قادة الجيش إن علموا بذلك؟ سيكون الاجتماع في كورسيكا وليس في أي مكان آخر، إن الرئيس يعرض لقاء بين موظف فرنسي وممثلين عن جبهة التحرير الوطني من مستوى منخفض."[3]
ولما قدم المحامي "روني سبيت" هذا الرد إلى كل من عبان رمضان وبن يوسف بن خدة، تمسكا بموقفهما وأكدا أن القادة الرئيسيين لجبهة التحرير الوطني وحدهم المؤهلين لإمضاء وقف إطلاق النار وقابل للتنفيذ فورا في حالة نجاح المحادثات، وهو رد رفضه رئيس الحكومة الفرنسية، السيد "غي موللي" وبهذا فشلت هذه المساعي في عقد لقاء بين الطرفين.[4]
ويمكن أن نبرر هذا الفشل، بكون أغلب رجال السياسة في فرنسا في ذلك الوقت، لم يكونوا يدركون جيدا أبعاد وطبيعة الثورة الجزائرية، إذ كانوا يعتقدون أن مجرد القيام بإصلاحات

[1] France Observateur, no 279 l 15.09.1955 voir aussi, رضا مالك، مصدر سابق، ص 29
[2] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص ص 411.410
[3] المرجع نفسه. / بن يوسف بن خدة، نهاية الحرب في الجزائر، إتفاقيات إيفيان، مصدر سابق، ص 15
[4] المصدر نفسه

ينتج عنها خلق قوة ثالثة، يعد أمرا كافيا للقضاء على جبهة التحرير الوطني وإحتواء الثورة بواسطة القمع العسكري وهو مطلب قادة الجيش الفرنسي في الجزائر والمستوطنين[1].

- **لقاء القاهرة:**

على أن الحبل لم ينقطع بين الطرفين، بل بقي خط للرجعة مفتوح، فتم اللقاء في القاهرة يوم 12 أفريل 1956 بين السيدين جوزيف بيغارا النائب الاشتراكي في مجلس الاتحاد الفرنسي وجورج كورس من الجاني الفرنسي، ومحمد خيضر من جبهة التحرير الوطني، وعرض جوزيف بيغارا على مندوب جبهة التحرير مثلث غي موللي المعروف وهو: إيقاف القتال ثم إجراء الانتخابات ثم المفاوضات مع النواب المنتخبين حول دستور الجزائر المقيل، ولكن مندوب جبهة التحرير الوطني، إقترح تكوين دولة جزائرية تدخل في إتحاد فيدرالي مع تونس والمغرب الاقصى، وطلب أن تضع الحكومة الفرنسية تحت تصرفه جوازي مرور ليتمكن إثنان من قادة جبهة التحرير في الخارج من الدخول إلى الجزائر للإتصال بقادة الثورة، وفي أول ماي 1956 أبلغ جوزيف بيغار مندوب الجبهة محمد خيضر بان غي موللي متفق على تسليم جوازي المرور لعضوي جبهة التحريرولكنه لا يضمن سلامتهما بدعوى أن مصالح الأمن الفرنسية غير مطلعة على هذه الإتصالات، فأدركت الجبهة أن هذه الإتصالات ليس الغرض منها إلا تمضية الوقت وأن الفرنسيين يهدفون إلى تمييع الموقف أكثر من أي شيء آخر.[2]

- **لقاء بلغراد (يوغسلافيا):**

وإثر إنتهاء مؤتمر بريوني[3] بيوغسلافيا بين الاقطاب الثلاثة، جمال عبد الناصر وجوزيف بروز تيتو وجواهر نهرو، تم لقاء آخر في يوم 25 جويلية 1956 بين السيدين أمحمد يزيد والدكتور أحمد فرانسيس من جبهة التحرير الوطني وبيير كومين (Pierre Commin) نائب الأمين العام للسعبة الفرنسية للأممية العمالية وصديق غي موللي وبيير هيريوت من الجانب الفرنسي، وعاد الوفد الفرنسي لعرض مثلث غي موللي السابق، ولكن وفد جبهة التحرير الوطني أكد له بأن إيقاف القتال لا يمكن أن يتم إلا بعد الوصول إلى إتفاق سياسي يشمل جميع الجوانب الأخرى للمشكلة وإقترح فوق ذلك أن يتخطى الطرفان مرحلة الاتصالات السرية إلى مرحلة المحادثات الرسمية العلنية، غير أن ممثلي غي موللي أعلنا أن حكومتهما لا تستطيع التفاوض إلا مع النواب المنتخبين، فتعثرت المحادثات وتوقفت مرة أخرى.[4]

- **لقاء روما (إيطاليا):**

حصل إتصال جديد بين جبهة التحري الوطني والحكومة الفرنسية يوم 17 أوت 1956 في روما بين أمحمد يزيد وأحمد فرانسيس عن جبهة التحري الوطني وبيير كومين عن الجانب الفرنسي لمدة ساعة كاملة لتوصلوا إلى إتفاق بالالتقاء في الأيام القادمة بعيدا عن الانظار.

---

[1] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص ص 412.411

[2] يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص 321

[3] إنعقد مؤتمر بريوني في يوغسلافيا عام 1956 وجمع زعماء حركة عدم الانحياز (الزعيم المصري جمال عبد الناصر، الزعيم اليوغسلافي جوزيف بروز تيتو، والزعيم الهندي جواهرلال نهرو ودعوا إلى عدم الانحياز إلى أي من المعسكرين (الرأسمالي أو الاشتراكي)

سيد أحمد مقدم، مرجع سابق، ص 50

[4] رضا مالك، مصدر سابق، ص 37

وفي يومي 03.02 سبتمبر، أستأنفت المحادثات بين الوفدين الجزائري، ممثلا بالسيد أمحمد يزيد ومحمد خيضر وعبد الرحمن كيوان، وبيير كومين وبيير هيربوت وأرنست كازل عن الجانب الفرنسي وأسفرت على مايلي:

1- تتمتع الجزائر باستقلال ذاتي في مجلات محددة تشمل سلطة تنفيذية وتشريعية مختصة في كل المجالات التي لم يتم إعتبارها إختصاصات مشتركة.

2- يحدد مجال الاختصاصات المشتركة بعد دراسات ومناقشات وقرارات مشتركة من قبل هيئات تتشكل من ممثلي الحكومة الفرنسية وممثلي السلطة التنفيذية الجزائرية حسب مقاييس يتم تحديدها.[1]

3-سيتم المسائل التالية من الاختصاصات المشتركة:

1- الحريات العمومية والحقوق الفردية
2- القضايا العسكرية
3- الشؤون الخارجية
4- التخطيط الاقتصادي والقضايا المالية

وإذا تم قبول هذا المخطط يمكن أن تبدأ نفاوضات رسمية وعلنية وتكون هناك فترة إنتقالية بين المفاوضات والانتخابات وتتم دراسة طبيعة السلطة الانتقالية التي ستقوم بتسيير الشؤون اليومية[2].

وبعد هذا العرض، طلب وفد جبهة التحرير الوطني مهلة لعرضه على مسؤولي الجبهة في الداخل، وإقترح في نفس الوقت تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة لتباشر وتتولى المفاوضات الرسمية والعلنية وتساهم في تسيير الشؤون الجارية إلى أن يتم إجراء الانتخابات التي تعقب إيقاف القتال بعد الاتفاق المبدئي وتواعدا على اللقاء في 15 سبتمبر 1956.[3]

لقاء بلغراد (يوغسلافيا مرة ثانية)

وفي يوم 22 سبتمبر من نفس السنة تمت المقابلة بين محمد خيضر والدكتور محمد لمين دباغين كممثلين عن جبهة التحرير الوطني والسيد بيير هيربوت كممثل عن الحكومة الفرنسية، حيث لخص هذا الاخير الوقف الفرنسي في النقاط التالية:

- إستقلال ذاتي واسع للشعب الجزائري مع سلطة تنفيذية وهيئة تشريعية مختصة في الشؤون الجزائرية.
- روابط مؤسساتية ودستورية بالنسبة للمسائل التي تدخل في إطار الاختصاص المشترك.

كان رد الوفد الجزائري قاطعا." قبل أي نقاش بالأساس، فإن الشرط المطلق المطلوب من الشعب الجزائري المحارب من أجل الحرية هو إعلان الاستقلال."[4]فرد الممثل الفرنسي بأن:" أي حكومة فرنسية لا يمكنها التفوه باستقلال الجزائر من دون أن يتم إسقاطها فورا." وإقترح في المقابل صيغة على النحو التالي:" حق الشعب الجزائري أن يحكم نفسه بنفسه

---

[1] Abderrahmane Kiouane, les débuts d'une diplomatie de guerre (1956.1962), journal d'un délégué à l'extérieur, Edition Dahlab, Alger 2009, p10

[2] رضا مالك، مصدر سابق، ص 42

[3] المصدر نفسه

[4] المصدر نفسه، ص 43

ولكنه أكد أن هذا الإقتراح يمثل وجهة نظر الشخصية فقط وانه سيعرض الأمر على السلطات الفرنسية العليا في القريب العاجل."[1]
وقد إتفق الطرفان على عقد لقاء آخر نهاية شهر أكتوبر 1956 على أمل التوصل إلى تحرير بروتوكول ثنائي يتم التوقيع عليه من قبل رئيس الحكومة الفرنسية، غي موللي ولجنة التنسيق والتنفيذالتي كانت تعد بمثابة حكومة جبهة التحرير الوطني.

- **لقاء الجزائر:**

ومن جهة أخرى وافق المقيم العام روبير لاكوست في صيف 1956 على قيام السيد لسيان باي (Lucie paye)، مدير الشؤون السياسية في وزارة الجزائر أنذاك بعقد لقاء في الجزائر مع عبان رمضان و محمد العربي بن مهيدي بوساطة الباشاغا بوطالب، يهدف إلى جس نبض قادة الداخل والتعرف على نواياهم ومن أجل أن يبلغهما أن على جبهة التحرير الوطني أن تأمر بوقف شامل لاطلاق النار قبل الدخول في أية محادثات علنية مع السلطات الفرنسية، لكن لم يقدر لهذا اللقاء أن يثمر وفشل لأن الهدف منه هو محاولة التجسس على جبهة التحرير الوطني. [2]
ولما كان من المقرر أن يعقد في نهاية شهر أكتوبر 1956، لقاء قمة بين الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة والعاهل المغربي، الملك محمد الخامس وفيادة جبهة التحرير الوطني، فقد أكد السيد محمد خيضر أنه سيعرض على هذه القمة مقترح ينص على إنشاء فيدرالية " شمال إفريقيا" التي تتكون من تونس والجزائر والمغرب على أن تكون مرتبطة بشراكة مع فرنسا، غير أن هذه اللقاءات السرية مع حكومة غي موللي توقفت نتيجة إختطاف طائرة القادة الخمسة في 22 أكتوبر 1956،[3] حيث صدرت الشرطة الفرنسية الوثائق التي كانت في حوزة محمد خيضر ومن بينها ملف المحادثات السرية التي جرت مع مبعوثين فرنسيين بمدينة روما وبالعاصمة اليوغسلافية بلغراد، أما لجنة التنسيق والتنفيذ التي علمت بحادثة الاختطاف بواسطة الإذاعة فقد حررت منشورا نددت فيه بعملية القرصنة الجوية الفرنسية وأبلغت السلطات الفرنسية عبر الباشاغا بوطالب أن :" الجريمة المقترفة يوم 22 أكتوبر من قبل المسؤولين الفرنسيين قد تسبب في إمتعاض مسؤولي جبهة التحرير الوطني إلى درجة أنهم أصبحوا يعتقدون أن الظروف لم تعد مناسبة لإجراء أية محادثات."[4]

ج- الاتصالات في عهد بورجيس مونوري (Bourgés Maunoury):

بعد سقوط حكومة غي موللي وقيام حكومة بورجيس مونوري (12 جوان 1957 حتى 30 سبتمبر 1957) كلف السيد غوبر يسنبير، عضو مجلس ديوان وزير الخارجية الفرنسي، السيد كريستيان بينو، بالاتصال بممثلي جبهة التحرير الوطني في تونس، وحمل معه رسالة ممضاة باسم بولش، مدير ديوان السيد بورجيس مونوري رئيس الحكومة الفرنسية، وحل بتونس وم 05 جويلية 1957، كملاحظ لتتبع اعمال مؤتمر جامعة النقابات العالمية الحرة وإغتنم هذا الفرصة فاتصل بمندوب الاتحاد العام للعمال الجزائريين في المؤتمر وطلب منه

---

[1] المصدر نفسه.

[2] بن يوسف بن خدة ، نهاية الحرب في الجزائر، إتفاقيات إيفيان، مصدر سابق ،ص 15 / يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص ص 324.323

[3] الاعضاء الخمسة لجبهة التحرير الوطني المختطفون هم: حسين أيت أحمد، أحمد بن بيلة، محمد بوضياف، محمد خيضر، مصطفى الاشرف
ين يوسف بن خدة، نهاية الحرب في الجزائر، إتفاقيات إيفيان، مصدر سابق، ص 15

[4] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 417

أن ينظم له مقابلة مع بعض مسؤولي جبهة التحرير الوطني، ولكن الجبهة رفضت ذلك وبينت له بأن إستئناف الاتصالات مع المسؤولين الفرنسيين ممكن بشرط أن تصدر الحكومة الفرنسية بيانا رسميا تعترف فيه بالجنسية الجزائرية وشخصية الجزائر، فعاد غوبر يسينيير إلى باريس لاطلاع حكومته على هذا الموقف على أن يعود إلى تونس يوم 19 من نفس الشهر بالجواب، لكن بورجيس مونوري أنكر في البرلمان الفرنسي أن يكون قد كلف غوبر يسينيير باجراء الاتصالات مع قادة جبهة التحرير الوطني وبذلك فشلت هذه المحاولة ووضع حدا لها[1]

د- الاتصالات السرية في عهد الجنرال شارل ديغول:

عندما تسلم الجنرال شارل ديغول الحكم في فرنسا بعد تمرد 13 ماي 1958، كلف عبد الرحمن فارس وجان موهوب عمروش بالاتصال مع قادة جبهة التحرير الوطني وإبلاغهم باستعداده للتباحث معهم في شأن إيقاف القتال على أساس مثلث جديد شبيه بمثلث غي موللي وهو، إيقاف القتال، إجراء الانتخابات، الدخول في المفاوضات بعد ذلك، وقام الرجلان فيما بين 20 أوت و20 أكتوبر 1958 بعدة إتصالات مع جبهة التحرير الوطني، وتشكلت في هذه الفترة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وإجتمعت في القاهرة لتعد جوابها على عرض ديغول، ولكنه أسرع وأعلن في 23 أكتوبر عن "سلم الشجعان" وهن وجوب رفع " العلم الابيض" والاتصال بالسفارة الفرنسية في تونس والرباط لتنظيم عملية الاستسلام، فتسبب هذا الإعلان في وقف الاتصالات بين الطرفين وقطع المحادثات السرية الجارية.

في الواقع بذل ديغول بمناوراته السياسية كل ما في وسعه لكسر جبهة التحرير الوطني ميدانيا وتطويق الثورة عن طريق مؤتمراته الصحفية الدورية ذات طابع تكتيكي إستعراضي جماهيري.[2]

وبعد أن أعلن ديغول عن إعترافه بحق تقرير المصير للشعب الجزائري في تصريح 16 سبتمبر 1959، جرت عدة إتصالات بين شخصيات فرنسية بالحكومة الجزائرية لتفسير أهداف هذا التصريح، لكن الحكومة المؤقتة لم تعتبرعم مبعوثين رسميين، لأنهم لم يكونوا يحملون معهم أي إعتماد رسمي، غير أنهاأعلنت في بيان يوم 28 سبتمبر عن إستعدادها للدخول في المفاوضات مع الحكومة الفرنسية:

"... لقد إعترف رئيس الجمهورية الفرنسية باسم فرنسا على رؤوس الملأ في بيان 16 سبتمبر 1959 بحق الجزائريين في تقرير المصير، وهكذا قد إعترف أخيرا للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره بحرية ...لأجل هذا الغرض، فإن الحكومة المؤقتة

---

[1] يحيى بوعزيز، مرجع سابق، ص 324

[2] رضا مالك، مصدر سابق، ص 60

عبر ديغول عن هذه السياسة التكتيكية التفاوضية في مذكراته قائلا:" ... ستبقى الجزائر فرنسية من عدة أوجه وتحافظ على الطابع الذي إكتسبته، هذه كانت إستراتيجيتي في السياسة التي أريد أن أنتهجها، أما الخطة الواجب إتباعها، فكانت تقتضي بان أسير بحذر وعلى مراحل متعددة وسأنتهز تدريجيا كل هزة، مناسبة، لأخطو خطوة إلى الأمام وسأحصل على تيار قوي من الموافقة لانجاز كل شيء، أما إذا لجات إلى كشف النقاب عن أهدافي، فلا شك أنه ستثور موجة من الرهبة والذهول في بحر الجهل المذعور والاستفزازت الشائنة ونحالف النوايا السيئة، فتؤدي جمبعها إلى إغراق السفينة، وكان بقتضي الواجب أن ألجأ إلى المناورة دون أغبر هدفي إلى أن يتمكن المنطق السليم من خرق الضباب الكثيف.

الجنرال ديغول، مذكرات الأمل، التجديد- 1962.1958 – مصدر سابق، ص 55

للجمهورية الجزائرية مستعدة للدخول في محادثات مع الحكومة الفرنسية لبحث الشروط السياسية والعسكرية لإيقاف القتال وبحث شروط وضمانات تطبيق حق تقرير المصير."[1]
وتحت ضغط المعطيات الجزائرية والفرنسية والدولية، عرض الجنرال ديغول في 10 نوفمبر من نفس السنة، الدخول في المفاوضات مع قادة الثورة لبحث شروط إيقاف القتال وإنهاء الحرب وردت عليه الحكومة المؤقتة يوم 20 نوفمبر في بيان رسمي : " ... وبناءا على المؤتمر الصحافي الذي عقده رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ 10 نوفمبر 1959، فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، تؤكد مرة أخرى بأنه لا يمكن أن يتم وقف القتال بدون إتفاق على الضمانات اللازمة لتطبيق مبدأ تقرير المصير تطبيقا سليما، وفي هذه الحالة، فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الحريصة على التعجيل بتسوية القضية الجزائرية قد قررت أن تسند إلى السادة: أيت أحمد وابن بلة وبيطاط وبوضياف وخيضر مهمة الدخول مع الحكومة الفرنسية في محادثات بشأن الشروط والضمانات المتعلقة بتطبيق تقرير المصير، فإذا قبلت الحكومة الفرنسية مبدأ هذه المقابلة، فإن الحكومة الجزائرية سترسل فورا تفويضها إلى مندوبيها والتعليمات اللازمة للقيام بمهمتهم، وبهذا تكون الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد إتخذت موقفا تؤيدها فيه كل الشعوب المتشبعة بالحرية والحريصة على تحقيق السلم في العالم.[2]
يجمع الدبلومسيون العرب بالقاهرة على أن موقف الحكومة الجزائرية موقف واضح يدل على ذكاء مفرط وعلى انه من المهارة بحيث يضع ديغول في الامتحان، حقا إن هذه المقترحات" ضربة معلم" نزعت من يد ديغول زمام المبادرة، ويقول نفس الدبلوماسيين، هذا هو الباب الاول الذي يجب أن يدخل ديغول منه إلى السلم بالجزائر.[3]
وفي فيفري 1960، إجتمع المؤرخ الفرنسي شارل أندري جوليان بوزير التسليح والتموين في الحكومة المؤقتة، العقيد عبد الحفيظ بوصوف، فحدثه عن الشروط التي ترغب الحكومة الجزائرية في تةفيرها حتى يتمكن الشعب الجزائري من نقرير مصيره بحرية، فأطلع شارل أندري جوليان "ألم بارودي" سفير فرنسا بتونس على هذه المحادثات وقدم السيد "بارودي" بدوره تقريرا عنها إلى باريس وفي نفس المدة عرضت الحكومة الجزائرية على الحكومة الفرنسية، أن توجه مبعوثا إلى باريس ليضبط الشروط الفنية لإجتماع بين ممثلي الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية، لكن ديغول، كعادته يناور ثم ينفذ، لم يرد مباشرة على هذا العرض، بل قام في أوائل مارس من نفس السنة بزيارة إلى الجزائر،سميت في الادبيات العسكرية الفرنسية بجولة المطلبخ العسكرية،(La tournée des popotes) ليعلم قادة جيشه، أنه لا حل للقضية الجزائرية سوى التفاوض مع جبهة التحرير الوطني.[4]
إن فشل هذه اللقاءات السرية كان منتظرا لآعتبارات شتى منها أن السلطات الفرنسية لم تكن بعد تدرك أن الثورة التحريرية قد بلغت نقطة اللاعودة وأنه يستحييل إيجاد حل للمعضلة

---

[1] جريدة المجاهد، الجزء الثاني، العدد 52 / 1959.10.05، ص 06
[2] جريدة المجاهد، الجزء الثاني، عدد 56 / 1959.11.30، ص 06
[3] المصدر نفسه / أنظر البيان الرسمي الحكومة المؤقتة باللغة الفرنسية في ، عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، دراسة في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة) ، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2004، ص 553
[4] جريدة المجاهد، الجزء الرابع، عدد 92 / 27 مارس 1961، ص 5/ الجنرال ديغول، مذكرات الأمل، التجديد- 1958.1962، مصدر سابق،ص 55 / Charles De Gaulle, Mémoires D'Espoire, Le Renouveau(1958.1962) op cit, p 94

الجزائرية دون أن تكون جبهة التحرير الوطني طرفا أساسيا فيه، كما أنها كانت على درجة من الضعف بحيث م تكن قادرة على إتخاذ موقف يثير غضب المستوطنين وقيادة الجيش الفرنسي في الجزائر، خاصة أن غي موللي نفسه لا يمكن أن ينسى الاهانة التب تعرص لها يوم 06 فيفري 1956 لما رماه غلاة المستوطنين في مدينة الجزائر بالطماطم والبيض وأرغموه على سحب ترشيحه للجنرال كاترو الذي كانوا يعترونه عدوا للإمبراطورية ومنح الوزير المقيم روبير لاكوست يوم 07 مارس 1957، الجنرال ماسو(Massu)، قائد الفرقة العاشرة للمظليين، سلطة حفظ الأمن في مدينة الجزائر، وبذلك إزدادت سياسة" الكل الأمني" ضراوة وأغلقت أبواب المفاوضات إلى درجة حديث بفليملن (Pflimlin) عن هذا الأمر كان كافيا لإفشال مساعيه في تشكيل حكومة جديدة خلال شهر ماي 1958 وحدوث حركة التمرد، إنتهت بالإطاحة بالجمهورية الرابعة وإعادة الجنرال شارل ديغول إلى السلطة في فرنسا في 01 جوان 1958.[1]

وعلى الرغم من أن الجنرال ديغول قد عزز مركزه في السلطة منذ البداية بواسطة السلطات الاستثنائية التي إنتزعها من البرلمان، ثم بفضل دستور 28 سبتمبر 1958 الذي عزز مؤسسة رئاسة الجمهورية كأقوى مؤسسة دستورية في البلاد، إلا أنه تعمد لمدة سنتين كاملتين، عدم الافصاح عن سياسته إتجاه القضية الجزائرية وعدم الإشارة إلى مصطلح المفاوضات التي كان يؤمن بها منذ البداية، مع جبهة التحرير الوطني كأداة لحل القضية الجزائرية.

وأن فشل مخطط الجنرال شال في القضاء على الثورة، وتزايد الدعم الدولي للثورة الجزائرية والانقسامات الخطيرة التي ظهرت داخل المجتمع الفرنسي والتي كانت تنذر بحرب أهلية، جعلت الجنرال ديغول يجهر بالتفاوض مباشرة مع جبهة التحرير الوطني كطريق وحيد لإنقاذ فرنسا من الانهيار.[2]

2- المفاوضات الرسمية:

1- لقاء ميلان (Melun) 25- 29 – جوان 1960:

جددت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من جهتها القبول بمبدأ تقرير المصير، كقاعدة لحل المشكلة الجزائرية ودعت الحكومة الفرنسية لفتح محادثات معها بغرض مناقشة السبل والاجراءات الكفيلة بضمان تنظيم إستفتاء حر ونزيه، يعبر من خلاله الشعب الجزائري عن خيارهم السيد فيما يتعلق بالمستقبل السياسي للجزائر[3]، كما صرح المناضل عبد القادر شندرلي ممثل جبهة التحرير الوطني في نيويورك يوم 20 ماي 1960 أن:" جبهة التحرير الوطني مستعدة إبتداءا من يوم غد للجلوس مع الحكومة الفرنسية لضبط عملية تنظيم إستفتاء حر في الجزائر ولكنها لن تستطيع أبدا ترك فرنسا تنظمه، نقبل تقرير المصير ونحن مستعدون لمناقشة تطبيقه، إن الفرنسيين يطلبون منا إلقاء السلاح وتركهم

[1] ررمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 418

[2] المرجع نفسه

[3] بيان الحكومة المؤقتة في: جريدة المجاهد، الجزء الثاني، عدد 61، 16 .03 .1960، ص 7

ينظمونه، وهذا ما لا نقبله، نريد أن نتأكد من أن الفرصة ستتاح للإرادة الشعبية لعبر عن نفسها بحرية.[1]

وفي 14 جوان ألقى الجنرال ديغول خطابا دعا فيه قادة الثورة للقدوم إلى باريس للتفاض من أحل إيجاد نهاية مشرفة للحرب، قائلا: " والجزائر؟ التي التي لم أعتقد أبدا إمكانية التوصل بين عشية وضحاها إلى حل هذه المشكلة التي تواجه الجزائر منذ 130 سنة، ولكني أعتقد أننا لم تكن أبدا أقرب إلى حل حقيقي مما نحن الآن، إننا نضمن الحرية الكاملة للإستفتاء وفي إستطاعة المخبرين من جميع أنحاء العالم أن يلاحظوا بكل حرية ، كيف أن جميع الاتجاهات، نعم جمبع الاتجاهات ستساهم في المناقشات التي تحدد شروط الاستفتاء وفي الحملة الانتخابية وفي مراقبة الانتخابات، إني أتوجه مرة أخرى باسم فرنسا إلى قادة الثورة وأصرح لهم بأننا نتظرهم هنا لنجد نهاية مشرفة للمعارك ا لتي ماتزال جارية ونسوى مصير الاسلحة ومصير المكافحين، ثم بعد ذلك سيعمل كل شيء لكي يقول الشعب الجزائري كلمته في كنف الهدوء ولن يكون هناك قرار آخر غير قراره."[2]

إعتبرت اللجنة المركزية للإعلام التابعة للمفوضية العامة للحكومة الفرنسية في الجزائر أن خطاب الجنرال ديغول من حيث الجوهر يمثل خطوة إلى الأمام باتجاه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، من أجل إسقاط إعتراضاتها وذلك بعد تخليه عن فكرة الاستسلام من دون شروط ووعده بالحرية التامة للإستفتاء، وأخيرا إنفتاحه فيما يتعلق بإمكانية مشاركتها في المناقشات الخاصة بضيط شروط الاستشارة، وبينت اللجنة هدف الجنرال من وراء هذا المسعى بقولها:" بالنسبة لديغول فإن الأمر يتعلق بتصفية وضعية لا يمكن التخلص منها من دون تغيير المنهج وأن جبهة التحرير الوطني لا تمثل إلا أقلية ولهذا يعتقد أن الاستفتاء سيمنحه أغلبية تؤيد الوحدة مع فرنسا." [3]

وفي 20 جوان 1960، وجه رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، السيد فرحات عباس بيانا إلى الشعب الجزائري اكد فيه انه:" بعد البيان الاخير لرئيس الجمهورية الفرنسية، قررت الحكومة الجزائرية إرسال وفد إلى باريس، إن هذا القرار يدخل في نطاق سياستنا كما حددت في المحلس الوطني للثورة الجزائرية الذي عقد في طرابلس، وهي سياسة تقتضي إلى جانب تقوية النضال المسلح، تنتهز أن نبحث عن جميع الفرص التي من شأنها تيسير الحل السلمي للقضية الجزائرية، والجنرال ديغول عندما أعلن على رؤوس الملأ، أن القرار الفاصل لن يكون إلا ذلك الذي يتخده الشعب الجزائري، فإنما يؤكد مرة أخرى وبصفة أكثر وضوحا حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه...، إن وفدنا سيسافر إلى باريس وهو يأمل أن يقنع الحكومة الفرنسية بشرعية كفاحنا من أجل الاستقلال وبعدالة موقفنا.[4] وعبر ضمنيا عن تشاؤمه بنتائج المفاوضات لما أشار إلى أن:""الاستعماريين في باريس والمتطرفين في الجزائر لم تنزع منهم أسلحتهم وأنهم لن يترددوا في القيام بأية مناورة من أجل إفشال المفاوضات وإطالة أمد الحرب، ولهذا طالب

---

[1]جريدة المجاهد، الجزء الثاني،/ عدد 71، 1960.06.27، ص 5 / أنظر أيضا: Michel Debré, Gouverner, Mémoires(1958.1962), édition Albin Michel, Paris 1988, p 253

[2]جريدة المجاهد، الجزء الثالث، عدد 71 / 27 / 06/ 1960 / ص 2

[3] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 421

[4]جريدة المجاهد، الجزء الثالث، عدد 71 / 27 / 06/ 1960 / ص 3

الشعب الجزائري بأن يبقى مجندا في المعركة وأكد أن جيش التحرير الوطني سيواصل كفاحه بصلابة إلى غاية تحقيق الأهداف الوطنية .[1]
وفي اليوم نفسه تلا أمحمد يزيد وزير الإعلام في الحكومة المؤقتة بيانا بحضور عدد كبير من مراسلي وسائل الإعلام العالمية ومما جاء فيه قوله: « إن رئيس الجمهورية الفرنسية، باسم فرنسا، وبطررقة واضحة، قد أعاد التأكيد على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وإن الحكومة المؤقتة مقتنعة أنه إذا نظم الاستفتاء وفقا لضمانات النزاهة والشفافية، فإن الشعب الجزائري سيختار من دون شك الاستقلال، إن الحكومة المؤقتة التي ترغب في وضع حد للنزاع وتسوية المشكل بطريقة نهائية قد قررت إرسال وفد برئاسة فرحات عباس للقاء الجنرال ديغول وأنها ستوفد مسوؤلا إلى باريس لتنظيم طريقة السفر."
[2]

وقد بدأ لقاء ميلان[3] يوم 25 جوان 1960 حيث مثل الجانب الجزائري السادة، أحمد بومنجل مدير الشؤون السياسية في وزارة الإعلام، ومحمد الصديق بن يحيى، مدير ديوان رئيس الحكومة المؤقتة ومحمد حقيقي بن عمار من جهاز الشفرة لوزراة والتسليح والاتصالات العامة كأمين سر الوفد، أما الحكومة الفرنسية فكانت ممثلة من روجيه موريس(Reger Morris) الأمين العام للشؤون الجزائرية، رئيس الوفد الفرنسي ومن المتعصبين لفكرة الجزائر فرنسية، وبرينودي لوس(Bruno De Leusse) المستشار السياسي لويس جوكس(Louis Joxe) وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية والجنرال دي غاستين(DE Gastigne)والعقيد ماتون(Mathon).[4]
وبرز منذ بداية المحادثات، تناقض واضح في وجهات النظر بين الطرفين، ففي الوقت الذي أكد فيه أحمد بومنجل أن مهمته الأساسية عي إقتراح لقاء بين الرئيسين فرحات عباس والجنرال شارل ديغول،[5] رفض الوفد الفرنسي هذا الاقتراح وألح على إعلان هدنة كشرط مسبق واكد أن الجنرال ديغول لا يستطيع القبول بلقاء فرحات عباس في الوقت الذي يقتل فيه جنود فرنسيون من قبل جيش التحرير الوطني، ولكن أحمد بن منجل لاحظ أن الجنود الجزائريين يقتلون كذلك وأن الهدنة لا يمكن إعلانها إلا بعد إتفاق سياسي،[6] وفي 29 جوان 1960 إنتهى هذا اللقاء الأول من نوعه بين الجزائر وفرنسا بالاخفاق التام ونظرا لتمسك كل طرف بمواقفه فقد كان الفشل أمرا لا مفر منه.[7]

---

[1] المصدر نفسه

[2] رضا مالك، مصدر سابق، ص 87

[3] مدينة ميلان أو مولن، تقع في إقليم السين مارن (Seine El Marne) في منطقة إيل دوفرانس (Ile De Frabce) شمال وسط فرنسا

Site officiel de la ville de Melun www.ville-Melun.fr, consulte le 22.06.2021

[4] رضا مالك، مصدر سابق، ص ص 89.88 / سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل إستقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر 1986،
ص 117

[6] Benyoucef Benkhedda, La fin de la guerre d'Algerie, Les Acoords D'Evian, office des publications-Alger, Entreprise Algerienne de Presse, alger 1987, p 20 I voir aussi Michel Debré, op cit, p 255

[7] سعد دحلب، مصدر سابق، ص 118 / Michel Debré, op cit, p 254

وعقب نهاية لقاء ميلان يوم 29 جوان دون تحقيق أية نتيجة، إجتمعت الحكومة المؤقتة بتونس يومي 02 و03 جويلية 1960، وأصدرت بيانا توضيحيا حملت فيه الحكومة الفرنسية مسؤولية فشل المفاوضات وجددت تمسكها بمضمون بيان 20 جوان 1960:"
...كان منطلق الاشياء يقتضي أن تراتيب الاجتماع وشروطه تكون محل إتفاق بين الطرفين، ولكن الحكومة الفرنسية لا ترى هذا الرأي، إنها تريد أن تملي علينا شروطها وهذا امر خطير جدا، وهي شروط بلغت من الضيق والاجحاف والاستصغار حدا جعل التفاوض في الوقت الحاضر وهما من الاومهام، إن الحكومة الفرنسية حتى في المفاوضات تتصرف تصرفا إستعماريا وترفض كل مناقشة بين الند والند وهذا منشأ تطرفها.
إنه ينبغي أن نتبين من أمر لابد منه وهو أن هناك فارقا كبيرا بين التصريحات العلنية التي تعلنها الحكومة الفرنسية وبين سياستها الحقيقية، كما يوجد عموض كبير، إن محادثات مولان بينت أن هذا الفارق ما يزال قائما، ولهذا فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائريةلم تعد تولي للتصريحات العلنية إلا قيمة نسبية وهي لن تلتزم بموقف يتعلق بمستقبل البلاد إلا على قاعدة إتفاق يكون نتيجة للتفاوض...في المرحلة التي بلغتها حربنا التحريرية اليوم نستطيع أن نعتبر محادثات مولان إيجابية، ذلك أننا أصبحنا اليوم نعرف جيدا نوايا خصمنا الحقيقية ونحن نعرف أن هذا الاجتماع الرسمي الاول بيننا وبين الحكومة الفرنسية لم يكن ممكنا إلا بفضل كفاح شعبنا وبطولة جيشه الوطني"[1]
وما يوكد إنتصار الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية دبلوماسيا في أولى معركتها السياسية، ما ذكره ميشال دوبري، رئيس الحكومة الفرنسية في مذكراته قائلا:"أن فشل لقاء ميلان هو إخفاق لسياسة ديغول ولفرنسا وأصبحت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ليس فقط عدونا الأساسي بل أضحت المفاوض السياسي الوحيد في المستقبل"[2]
أما السيد بيار راسين(Pierre Racine)، مدير ديوان رئيس الحكومة الفرنسية السيد ميشال دوبري(Michel Debri) ، فاكد أن الجنرال ديغول شخضيا هو الذي أمر بوقف المحادثات وليس ميشال دوبري الذي كان يريد إستمرارها على الرغم من أن الحوار بين الطرفين حسب تعبيره كان حوار طرشان، ففي الوقت الذي تمسك فيه الفرنسيون بضرورة وقف المعارك في الحزائر، تمسك الجزائريون بضرورة بحث المستقبل السياسي للجزائر[3].
ولقد كان من الصعب أن تستانف المحادثات من جديد، فقد مرت ثمانية أشهر كاملة قبل أن تبدأ المحادثات من جديد بلقاء ليسارن بسيوسرا.

2- لقاء ليسارن(Lucerne)- سويسرا- 20 فيفري1961- نوشاتل(Neuchatel) 05 مارس 1961:

شهدت الفترة المحصورة بين فشل لقاء ميلان يوم 26 جوان 1960 وإنعقاد لقاء ليسارن[4] تطورات سياسية هامة، أبرزها مظاهرات 11 ديسمبر 1961[1] التي كشفت التأييد الشعبي

---

[1] جريدة المجاهد، الجزء الثالث، عدد 72 / 1960.07.11 ، ص 1

[2] La fin de la conférence de Mlun est présentée comme un échec du Géneral et de la France.le GPRA apparaitquelques soient les précautions de langage du Général et de moi-même, non seulement comme le principal adversaire, mais comme le future interlocuteur politique, Michel Debré, op cit, p 257

[3] رضا مالك، مصدر سابق، ص ص 114.113

[4] عاصمة مقاطعة ليسارن، ميدنة تاريخية حافظة للترا ث العمراني للعصور الوسطى وميدنة سياحية، تقع في وط سويسرا على ضفاف نهر الرويس : www.wikipedia.org, consulte le 22.06.2021

الواسع لجبهة التحرير الوطني والتأييد الدولي الواسع الذي كسبته الثورة التحريرية خلال الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة، لقد كان الجنرال ديغول قبل هذا التاريخ، يراهن على إمكانية إخماد صوت الثورة التحريرية بواسطة العمل العسكري حتي يعيد للجيش الفرنسي إعتباره بعد الهزيمة التي لحقت به في ديان بيان فو، ولذلك رأيناه يختار الجنرال شال قائدا أعلى للقوات المسلحة ويأتي إلى الجزائر بأكبر عدد ممكن من الجنود تحت قيادة أفضل ما لفرنسا من ضباط سامين، واتسهيل عملية الجيش عمل جبهتين سياسيتين لإضعاف جبهة التحرير الوطني وليجعلها تشتغل بموضوعات أخرى غير التي تستلزمها المعركة التحريرية، فمن جهة جند كل أنواع المخابرات الفرنسية والمصالح النفسية من أجل التوصل إلى زرع الشقاق في الاوساط القيادية للثورة وزعزعت الثقة السائدة على جميع المستويات، ومن جهة أخرى لم يترك محاولة واحدة دون إستعمالها لإيجاد قوة ثالثة بواسطة تشجيع الحركة الوطنية الجزائرية التي يتزعمها مصالي الحاج، أو عن طريق دفع المنتخبين الجزائريين وبعض الشخصيات البارزة إلى تشكيل هيئات يمكن اللجوء إليها لإحكام الضغط على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.[2]

واسفتاء تقرير المصير الذي نظمه الجنرال ديغول يوم 08 جانفي 1961[3] ومنحه بموجبه الناخبون الفرنسيون بأغلبية كبيرة سلطة تمكين للجزائريين من حقهم في تقرير مصيرهم، ولكن هذا الاستفتاء كشف في الوقت نفسه أن جبهة التحرير الوطني تحظى بتأييد الغالبية العظمى من السكان المسلمين وقد دل على ذلك مقاطعة نسبة كبيرة منهم للاستفتاء تطبيقا لدعوتها، رغم الضغط الفرنسي الذي كان مسلط عليهم.[4]

وقد جرى لقاء ليسارن بوساطة الطبيب أوليفيي لونغ (Olivier Long) الاطار السامي السويسري في وزراة الشؤون الخارجية والمكلف من قبل حكومته برئاسة الجمعية الاوروبية للتبادل الحر، فكلف الجنرال شارل ديغول أحد كبار مساعديه ، "جورج بومبيدو"(Georges Jean Raymond Pompidou) بمهة إجراء إتصالات مع جبهة التحرير

---

[1] يرى الكثير أن مظاهرات 11 ديسمبر 1960، عامل حاسم في إعتراف فرنسا الديغولية بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وآعتبرها بعض المتتبعين الفرنسيين والعالميين أنذاك، تشبه نفسيا دبان بيان فو التي وقعت في الهند الصينية سنة 1954، فكانت عتملا حاسما في إعادة فتح باب المفاوضات والاعتراف بحق الشعب الجزاري في تقرير مصيره. إندلعت أحداث 11 ديسمبر 1960 بعد مجيء ديغول الجزائر لتحضير وشرح مشروعه " الجزائر جزائرية" فنزل في عين تموشنت المعروفة بقوة المعمرين فيها الذين يملكون أراضي الكروم وعندما نزل بمدينة عين تمشنت، يوم 09 ديسمبر 1960 وقعت صدامات بين أنصار ديغول ومشروعه وغلاة المعمرين من أنصار الجزائر فرنسية، وبعد هذه الأحداث، شرع ديغول في التحضير لزيارة الجزائر العاصمة وفي هذه الظروف تدخلت قيادة الثورة وشرعت في تنظيم الشعب وتحضيره لتنظيم مظاهرات كبيرة لتقويض أنصار الجزائر فرنسية وتجهيض مشرع الجزائر جزائرية، وقعت المظاهرات في مدن جزائرية أخرى .

وامام تلك المظاهرات الشعبية في مختلف أرجاء الجزائر، عاد ديغول إلى فرنسا مقتنعا بفشل مشروعه وان الشعب وراء جبهة التحرير الوطني، الممثل الوحيد له ولم يبقى للجنرال ديغول إلا الدخول في مفاوضات جديدة مع الحكومة المؤقتة وأحسن من عبر عن تلك المظاهرات هو أحد الضباط الفرنسيين الذي وصفها ب" ديات بيان فو النفسية في الجزائر"

.Hartmut Elsenhans, op cit, p 863

رابح لونيسي، محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر، كوكب العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر 2012، ص 207

عبد الحميد ديلوح، مظاهرات ديسمبر 1960 واثارها على الثورة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2005.2004،

[2] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1962.1954)، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 157

[3] بعد عودته إلى فرنسا، توجه الجنرال ديغول بخطاب إلى الشعب الفرنسي يوم 20 ديسمبر 1960، غرضه إستدعاء الهيئة الناخبة لاستفتاء الثامن من جانفي 1961 حول مشروع حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وبلغت السنبة المؤيدة للمشروع في فرنسا 76%.

Charles De Gaulle, op cit, p p 104.105 / عبد الحميد ديلوح مرجع سابق، ص 102

[4]جريدة المجاهد، الجزء الثالث، عدد 86 / 1961.01.02، ص 3

الوطني، وإمتنع عن تكليف لويس جوكس، وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية حتى لا يضفي على هذا اللقاء طابعا رسميا.
وتم اللقاء بين الطيب بوالحروف وأحمد بومنجل عن الجانب الجزائري، وجورج بومبيدو وبرونو دولوس(Bruno De Leusse) مستشار الوزير لويس جوكس ومدير الشؤون السياسية بوزارة الخارجية الفرنسية عن الجاني الفرنسي ومن بين المطالب الوفد الفرنسي في هذا اللقاء:

- المطالبة بالمائدة المستديرة التي تضم التيارات السياسية الجزائرية
- التأكيد على الهدنة.
- الاستقلال الداخلي (الحكم الذاتي)
- تفكيك الجزائر إلى مجموعات عرقية
- إعتبار الصحراء والمرسر الكبير من الاملاك الفرنسية ولا نقاش حولهما

أما الوفد الجزائري فقد أكد في رده على المقترحات الفرنسية على:

- رفض الهدنة والتأكيد على وقف إطلاق النار مع الضمانات الضرورية لتطبيق ذلك
- السيادة الوطنية الكاملة على التراب الجزائري بما فيها الصحراء
- وحدة الشعب الجزائري مع وجود أقلية أوروبية
- جبهة التحريرالوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري
- رفض مشاركة التيارات السياسية الأخرى التي تعتبر وسيلة للتفرقة.[1]

والواقع أن الخلافات بين الوفدين كانت جوهرية، حيث حاول الوفد الفرنسي فرض شروط تسوية على مقاسه، فكان منطقيا أن يواجه بالرفض من قبل وفد جبهة التحرير الوطني،الذي أكد تمسكه بما تقره الحكومة المؤقتة وعلى الرغم من نهاية اللقاء دون تحقيق نتائج تذكر، إلا أن الوسيط السويسري السيد أوليفيي لونغ، أكد في شهادته أن الوفدين عبرا له عن إرتياحهما للجو الذي جرى فيه اللقاء[2]، أما السيد بن يوسف بن خدة فقد لخص أهمية هذه المحادثات بقوله:" لم تكن محادثات ليسارن سلبية تماما، بل كانت بداية لطرح المشاكل وكان لها الفضل في إبراز النقاط التي كانت محل الخلاف بكل وضوح.[3]
ولهذا كلف الطرفان الوسيط السويسري بترتيب لقاء جديد بينهما خلال خمسة عشر يوما وهوما حدث فعلا في 05 مارس 1961، لما إلتقى الوفدين في مدينة نوشاتيل (Neuchatel) السويسرية [4] وعرض أحمد بومنجل نظرة جبهة التحرير الوطني وهي أن:
يتم أولا إجراء إستفتاء تقرير المصير وبعد ذلك تجري معالجة العلاقات بين البلدين وتبعا لذلك، إقترح أن يتضمن جدول الأعمال هذه المباحثات النقاط التالية:

1- الضمانات الخاصة بتطبيق إستفتاء تقرير المصير
2- إعلان وقف إطلاق النار وليس إعلان هدنة

---

[1] مختار ترة، إتفاقيات إيفيان وإنعكاساتها على سياسة التعاون بين الجزائلا وفرنسا (2000.1962)، مذركة لنيل شهادة الماجستير لقسم التنظيم السياسي والاداري ، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، السنة الجامعية 2001.2000، ص 56

[2] Olivier Long, Le dossier secret des accords d'Evian, une mission suisse pour la paix en Algerie, édition OPU, Alger, p 34

[3] بن يوسف بن خدة، نهاية الحرب في الجزائر، إتفاقيات إيفيان، مصدر سابق، ص ص 22.21

[4] مدينة سويسرية مليئة بالقصور والكنائس القديمة والمعالم التاريخية، تقع في شمال غرب سويسرا وتتميز بموقع إستراتيجي هام ما يؤهلها لتكون ممرا نحو أوروبا الغربية.www.wikipedia .org, consulte le 26.06.2021

3- التصريح علنيا بالإتفاق الأولي حول هذا المشكلة المزدوجة
وجدد أحمد بومنجل التأكيد على رفض جبهة التحرير الوطني لفكرة المائدة المستديرة وإشترط أن تكون المحادثات محصورة بين جبهة التحرير الوطني، بآعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري وبين الحكومة الفرنسية.[1]
إن فكرة المائدة المستديرة وهي إشراك الحركة الوطنية الجزائرية بقيادة مصالي الحاج وممثلي المستوطنين الاوروبيين في المحادثات مع الحكومة الفرنسية لحل القضية الجزائرية، كانت من العقبات الرئيسية التي إعترضت سير المحادثات منذ بدايتها، وهي فكرة نادى بها مصالي الحاج منذ عام 1961، لما حدد لنفسه منهجا للسلوك، التزم به لمدة سنتين وهو الشروع الفوري في المفاوضات حول "مائدة مستديرة" بدون إقصاء أي حزب سياسي وتأسيس جمعية تأسيسية من دون تمييز في الجنس والعرق والتنسيق مع الحركة العمالية الفرنسية وإنهاء الاستعمار فقال:
" لقد إقترحنا دائما ألا يكون أي إقصاء لأي حزب سياسي وأريد أن أوضح هذه المشكلة: فالنسبة لنا ليست الديمقراطية شيئا مجردا ولأجل ذلك طالبنا بمشاركة جميع ممثلي الحركات الوطنية الجزائرية في ندوة مستديرة بقصد التعبير بحرية عن الافكار لحل المشكل الجزائري..."[2]
وبالنسبة للمؤسسات الانتقالية التي ستطلع، بعد وقف إطلاق النار، بإدارة المرحلة الإنتقالية، إعتبر أحمد بومنجل أنه إذا كان لابد من مناقشتها، فينبغي أن تدرس بعناية من خلال وفود وزارية، أما فيما يتعلق بتنظيم إستفتاء تقرير المصير، فيجب أن يتم حساب الأصوات على مستوى كل التراب الجزائري ويجب أن تعلن النتائج حسب قانون الأغلبية لأن الجزائريين لا يشكلون مجموعات من السكان بل شعب واحد متجانس.[3]
وبعد ذلك تمت مناقشة مفهومي: وقف إطلاق النار والهدنة، حيث أن الهدنة هي وقف العمليات العسكرية من جانب واحد، لايؤدي إلى تغيير الوضعية الإستراتيجية للجيوش والمقاتلين، أما وقف إطلاق النار فيتم الإعلان عنه بعد إتفاق بين الطرفين المتصارعين، يكون نتيجة لمفاوضات سياسية معمقة ويفرض شروط عسكرية وتقنية وسياسية وهوما سماه الجنرال ديغول بمصير الاسلحة والمقاتلين في إعلانه عن "سلم الشجعان" في 23 أكتوبر1958،وإذا كان الوفد الفرنسي أصر على إعلان هدنة كشرط لفتح باب المفاوضات، فإن الوفد الجزائري تمسك بموقفه.[4]
وبعد أن إنتهى أحمد بومنجل من عرضه لتصورات جبهة التحرير الوطني، تدخل جورج بومبيدو وتحدث عن إشراك أطراف أخرى في المحادثات، فقال مخاطبا أحمد بومنجل و الطيب بوالحروف:" سنتفاوض على وجه الخصوص معكم ولكن زيادة على ذلك فإن الحكومة ستتفاوض مع آخرين، وبالنسبة للتقسيم والتجميع، أكد أن هذا الأمر ستم فقط إذا لم يتم التوصل إلى إتفاق أو إذا أصبحت الأقلية من أصول فرنسية في خطر، ولهذا أصر على

---

[1] رضا مالك، مصدر سابق، ص 125
[2] Messali Elhadj, interview au journal, la commune ; no 1, avril 1957, in, مرجع ، رمضان بورغدة s سابق، ص 431
لم يستخدم المسؤولون الفرنسيون مصطلح "شعب" peuple" في الحديث عن الجزائريين، لأن مصطلح شعب كمفهوم سياسي يعني الحق في دولة ذات سيادة، فاستبدلوا ذلك بمصطلح "سكان" بصيغة الجمع "Les populations"
[3] رضا مالك، مصدر سابق، ص 132
[4] المصدر نفسه

أن تقدم جبهة التحرير الوطني ضمانات كافية لها، ورفض أي مناقشة حول الصحراء من الناحية الجوهرية مع قبول التطرق إلى نقاط تقنية تخص الاطارات والتقنيين ورؤوس الأموال والاستشارات، وإقترح الصيغة التالية: " إعلان عام عن الاختلاف حول السيادة الشعبية على الصحراء وتأجيل التفاوض حول هذه القضية بعد تقرير المصير.[1]
وهكذا بعد أبع ساعات من المحادثات، إنتهى الاجتماع من دون أن يتوصل الطرفان إلى تحقيق أي تقدم، بل العكس من ذلك، إزدادت مواقفهما تشددا، وظلت النقطتان الخلافتان الأساسيتان حول السيادة السياسية على الصحراء ومسألة إعلان الهدنة، غير أن الوسيط السويسري، السيد أليفيي لونغ قام بوساطة مثمرة وأفلح في ربط إتصالات غير مباشرة بين الطرفين وأثمرت يوم 07 مارس 1961 ردا كتبه الجنرال ديغول بنفسه، طلب فيه بفتح محادثات رسمية بين الطرفين من دون شروط مسبقة[2] وهو ما شكل تطورا كبيرا في الموقف الفرنسي، خاصة أن لويس جوكس أبدى إستعداده للإلتقاء سرا مع مبعوث جزائري في فرنسا على الحدود مع سويسرا للتباحث معه حول إمكانية عقد لقاء رسمي بين الطرفين، وبهذا أصبح الطريق ممهدا للدخول في مرحلة جديدة من المفاوضات ستدشنها مفاوضات إفيان الأولى[3].

3- مفاوضات إيفيان الأولى (20 ماي – 13 جوان 1961):

نشرت الحكومة السويسرية في 30 مارس 1961، أول بلاغ رسمي حول مهمة الوساطة التي تقوم بها بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومما جاء فيه:" سفارة فرنسا في بارن وممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد أبلغوا المحافظة السامية الفيدرالية أن المفاوضات المخصصة للقضية الجزائرية ستجري قريبا في مدينة إيفيان."[4] كما نشر في باريس وتونس بيانان أعلن فيهما بدء المحدثات في إيفيان يوم 7 أفريل،[5] وهو ما دفع منظمة الجيش السري إلى إغتيال رئيس بلدية إيفيان السيد كاميل بلون (Camille Blan)بعبوة ناسفة، لأنه كان يستعد لإستضافة المفاوضات الجزائرية الفرنسية، كما وقعت في اليوم نفسه، حادثتان نجم عنهما قيام الحكومة الممؤقتة بإلغاء الموعد المضروب ليوم 7 افريل، رئيس الحكومة الفرنسية، ميشال دوبري(Michel Debré)، ألقى خطابا إستفزازيا تحدث عن الطابع الفرنسي للصحراء، من جهة كان مصالي الحاج قد تحدث في عدد 19 مارس 1961 من جريدة "L’action Nationaliste" عن وجود إتصالات ومفاوضات بينه وبين الحكومة الفرنسية يوم 31 مارس، وخلال الزيارة التفتيشية التي قام بها إلى الجزائر، وزير الدولة الكلف بالشؤون الجزائرية، السيد لويس جوكس،عقد ندوة صحفية في مدينة وهران في 30 مارس ومما جاء فيها:" أنه سيتفاوض مع الحركة الوطنية الجزائرية مثلما سيتفاوض مع جبهة التحرير الوطني."[6] وهو ما جعل الطيب بوالحروف يخبر الوسيط السويسري أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد قررت تبعا لتصريحات لويس جوكس، الامتناع عن الذهاب إلى إيفيان إذا لم تعلن الحكومة

---

[1] بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص ص 23.22

[2] Charles De Gaulle, op cit, p p 107.108

[3] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 433

[4] Olivier Long, op cit, p 36

[5] جريدة المجاهد، الجزء الثالث، عدد 79، 15.04. 1961، ص ص 2.1.

[6] Michel Debré, op cit, p 277

الفرنسية بشكل واضح تخليها عن القيام بالمفاوضات موازية مع ما يسمى " الاتجاهات الجزائرية الأخرى."[1]
كان الأمر في غاية الأهمية بالنسبة للحكومة المؤقتة، لاسيما وأن الطرف الجزائري دائما يعلن من خلال اللقاءات السابقة مع جورج بومبيدو، أنه متمسك بمبدأ التفاوض مع جبهة التحرير الوطني وحدها بآعتبارها الممثل الوحيد للشعب الجزائري، كانت الجبهة تقول، إن الجنرال ديغول حر في إستشارة من يشاء، إلا أنها لن تقبل التفاوض بحضور طرف آخر سواها، ولذلك عندما جاء تصريح لويس جوكس في اليوم نفسه الذي أعلن فيه تاريخ إنطلاق المفاوضات الجادة، إعتبرته إستفزاز مباشر ضدها وتراجعا عن التوجه نحو المفاوضات الحقيقية فبادرت بإلغاء الموعد.[2]
ومن أجل فتح باب المفاوضات من جديد، عقد الجنرال شارل ديغول في 11 أفريل 1961 مؤتمرا صحفيا أكد فيه إستعداده للاعتراف بإستقلال الجزائر بشروط والتفاوض مع جبهة التحرير الوطني على هذا الأساس ومما جاء في هذا المؤتمر الصحفي قوله**:** " .. إن أقل شيء يمكن قوله، هو أن الجزائر تكلفنا اكثر مما نربح منها، إن فرنسا تنظر بكل رباطة جأش إلى الحل الذي يقضي بإنفصال الجزائر عنها، ولا تبدي أي إعتراض على أن يقرر السكان الجزائريون تكوين دولة تتولى رعاية شؤون بلدهم، إنهذه الدولة ستتمتع بسيادتها داخليا وخارجيا.."[3]. وكرد فعل على هذا التصريح الرسمي للحكومة الفرنسية، قام أربعة جنرالات، من كبار الضباط في الجيش الفرنسي، سبق لهم العمل في الجزائر، الجنرال شال، الجنرال جوهو، الجنرال زيلر، الجنرال سالان ، والعقداء آرغو، بروازا،غارد، غودار بمحاولة إنقلابية خطيرة في الفترة الممتدة بين 22 و26 أفريل 1961، وكان الهدف منها، الاطاحة بالنظام الديغولي والاحتفاظ بالجزائر فرنسية، وهو ما جعل الجنرال ديغول يدرك من جديد خطورة إستمرار الأزمة الجزائرية على إستمرار نظامه، بل وعلى فرنسا نفسها،وبالقضاء على المحاولة الانقلابية، أنقذ ديغول شخصه ونظامه من السقوط، لكن الهزة كانت قوية وواضحة وكانت الدروس الواجب إستخلاصها، أن هذه الحرب في الجزائر، إذا لم تنته في وقت قريب، فإنها بالإضافة إلى ما فرضته على فرنسا من أعباء إقتصادية منهكة ومانتج عنه من تدهور في علاقاتها الدولية، ستجلب لها محنا ومصائب يمكن أن تصل إلى حد الكارثة الوطنية[4].
في تلك الظروف، كان على ديغول أن يختار أحد الحلين: الادعان لمتطلبات الجزائر الفرنسية أو مواصلة السير على طريق الذي إنطلق فيه بوضوح منذ البداية، كان التراجع مستبعدا بحكم المعطيات العامة للقضية أولا ومزاج الرجل وشخصيته السياسية ثانية، فآختار ديغول المضي في الحل الثاني، فهو إذا سيضرب الحديد ساخنا وسيوظف مكاسب الانتصار الذي حققه على جنرالات الجزائر الانقلابين للإسراع بالحل النهائي وإقتنع بضرورة مضاعفة السرعة على طريق الحل[5]ولهذا قرر إستثمار شخصيته الكارزماتية في مواجهة الحركة الانقلابية وبادر بكل حزم تهيئة الاجواء للدخول في مفاوضات حقيقية مع

---

[1] رضا مالك، مصدر سابق، ص ص 143.142 / Olivier Long, op cit, p51
[2] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 369
[3] الجنرال ديغول، مذكرات الأمل، مصدر سابق، ص 117
[4] صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 372
[5] المرجع نفسه، ص 373

جبهة التحرير الوطني من خلال الاعتراف بها كمفاوض وحيد والتخلي عن فكرة المائدة المستديرة .[1]

وفي يوم 8 ماي، ألقى خطابا قال فيه على وجه الخصوص: " مستقبل الجزائر... نريد أن نناقش هذا المشكل بشكل معمق... لاسيما مع أولئك الذين يقاتلوننا، من حيث الاساس، هذا ما نريد تناوله في لقاءات إيفيان المقبلة." [2]

وبعد يومين، في 10 ماي نشر في باريس وتونس بيانان متزامنان، أعلن فيهما أن مفاوضات إيفيان قد تقرر إنطلاقها يوم 20 ماي، وهذا مما جاء في بيان الحكومة المؤقتة:"... تفتح المفاوضات ي إيفيان بين الكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وسيواجه وفدنا هذه المقابلة بعزيمة راسخة في تحقيق حل نهائي للمشكلة القائمة منذ 130 سنة وبالأمل في وضع حد نهائي للحرب، إن السلم ممكن إذا أحيط بالضمانات الضرورية وهو مرغوب فيه ويريده فعلا كل من الشعب الجزائري والفرنسي، إن مقابلة إيفيان يجب أن تهدف إلى التحرير الحقيقي الكامل للجزائر..."[3].

ومن أجل الاستعداد الجيد للجولة القادمة من المفاوضات التي قد تكون بداية لمرحلة الحسم، كلفت الحكومة المؤقتة لجنة بقيادة الذكتور أحمد فرانسيس، وزير المالية والشؤون الاقتصادية لتحديد الإستراتيجية التفاوضية وضبط المواقف الجزائرية من مختلف القضايا التي ستعالجها المفاوضات، فقدمت تقريرا مفصلا إلى الحكومة المؤقتة يوم 29 أفريل 1961، حيث كانت اللجنة على ثقة كبيرة بأن الشعب الجزائري في غالبيته العظمى يؤيد توجهات جبهة التحرير إذا أستدعي لقول كلمته في إستفتاء حر ونزيه، لهذا اوصت المفاوضين الجزائريين أن يجعلوا من مبدأ تقرير المصير سلاحا دائما يطالبون بالإحتكام إليه في كل مرة وبرفض المطالب الفرنسية الخاصة بقاعدة المرسى الكبير البحرية ومبدأ دخول الجزائر في معاهدة دفاع مشترك مع فرنسا[4] وأكدت على ضرورة المطالبة بجدول زمني لإنسحاب القوات الفرنسية من الجزائ، بالنسبة لأوروبي الجزائر، أوصت اللجنة بمبدأ وحدة الشعب الجزائري التي تقتضي إندماج السكان الأوروبيين في الأمة الجزائرية ورفض تشكيل أقلية متميزة.[5]

ولقد تشكلت لجان فرعية متخصصة وبدأت العمل لتقديم توصيات حول مواضيع محددة مثل، الإقتصاد والمالية، قضية الصحراء، الضمانات التي ستقدم لأوروبيي الجزائر، وفي المجال الثقافي، تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية والوحيدة للدولة الجزائرية المستقلة، في المجال النفطي يتوقع مراجعة قانون المحروقات وطريقة تقديم رخص البحث والاستغلال، أما بالنسبة للمرحلة الانتقالية يتم تصورها على النحو الاتي، لجنة تنفيذية، الحفاظ على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وعدم مشاركة هذه الأخيرة في اللجنة

---

[1] الجنرال ديغول، مذكرات الأمل، مصدر سابق، ص ص 121.120

[2] www.fresques.ina.fr, consulte le 27.06.2021.

[3] جريدة المجاهد، الجزء الرابع، عدد96 / 22.05. 1961، ص 3

[4] لان هذا الأمر إن تمت الموافقة عليه، سيجعل الجزائر منقوصة السيادة في مجال حيوي هو المجال الأمني، كما سيجعلها طرفا في الحرب الباردة بحكم إنتماء فرنسا للحلف الأطلسي وبالتالي تكون خصما للمعسكر الإشتراكي الذي قدم للثورة التحريرية دعما عسكريا ودبلوماسيا كبيرا، وهو يتنافي مع توجهات جبهة التحرير الوطني وخياراتها التي رسمتها منذ سنة 1955 لما شاركت في مؤتمر باندونغ الذي ضم دولا إختارت خط عدم الانحياز.

رضا مالك، مصدر سابق، ص ص 151.150 / رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 435

[5] المصدر نفسه، ص 151

التنفيذية التي تتشكل من فرنسيي الجزائر وعناصر من جبهة التحرير الوطني وشخصيات مستقلة.
أما هدف هذه المرحلة الإنتقالية، فهو إدراة البلاد وتهيئة الظروف لإجراء إستفتاء تقرير المصير الذي لا يجري تحت رقابة الأمم المتحدة وإنما تحت دول محايدة يتم إختيارها نتيجة إتفاق بين الطرفين ويجب أن يشمل الاستفتاء عموم الجزائر بما ذلك الصحراء ويعرض على الناخبين خيارين إثنين: إما فرنسا أو الاستقلال، ويتم عد الاصوات على المستوى الوطني وليس حسب كل منطقة، ويبدو أن اللجنة كانت تدرك أن حساب نتائج الاستفتاء حسب كل منطقة سيجعل النتائج متباينة بين المناطق ذات الكثافة السكانية الاوروبية التي ستكون فيها الاصوات المؤيدة للاستقلال أقل من المناطق الأخرى التي لا يشكل فيهاالعنصرالاوروبي ثقلا ديمقرافيا، كما أوصت اللجنة المفاوضين الجزائريين بالمطالبة بالتحرير الفوري والكامل لكل الجزائريين المعتقلين في السجون والمحتشدات الفرنسية .[1]
ولقد ترأس الوفد الجزائري إلى مفاوضات إيفيان[2] الأولى، كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة المؤقتة ووزير الشؤون الخارجية وضم الذكتور أحمد فرانسيس وزير الشؤون الاقتصادية والمالية، وسعد دحلب الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية والمحامي أحمد بومنجل مدير الشؤون السياسية في وزارة الإعلام والرائدين علي منجلي وأحمد قايد" المدعو سليمان" عضوي هيئة الأركان العامة والطيب بوالحروف ممثل جبهة التحرير الوطني في روما ومحمد الصديق بن يحيى مدير ديوان رئيس الحكومة ورضا مالك الذي كلف بالعلاقات مع الصحافة.[3]
أما الوفد الفرنسي، فقد ترأسه لويس جوكس وزير دولة مكلف بالشؤون الجزائرية، وضم مستشار الدولة السيد رولان كادي(Reland Cadet)، برينو دي لوس(Bruno De Leusse) والجنرالجون فيكتور سيمون(Jean Victor Simon) قائد القطاع العملياتي لتزي وزو،العقيد سيقان بازيس(Seguin Pazzis) برنار تريكو(Bernard Tricot) مساعد ومستشار الجنرال ديغول، كلود شابي(Clau Chayet) رجل قانون ودبلوماسي، فيليب تيبو(Philippe Thebaud) مكلف بالعلاقات مع الصحافة.[4]
وعشية إنطلاق المفاوضات، إتخذ الجنرال ديغول في 19 ماي[5] سلسلة من الإجراءات قال إنها ترمي إلى تحقيق شيء من الانفراج وتهيئة الاجواء للحوار، فأعلن قرار إعادة لواء من القوات العسكرية المرابطة في الجزائر وأسراب من الطائرات إلى فرنسا، وإطلاق سراح 6000 معتقل معظمهم من مناضلي جبهة التحرير الوطني، وتسريح قسم من الجزائريين المقيمين في مراكز التجميع وتحسين ظروف إقامة المساجين الخمسة الذين حولوا من جزيرة إيكس إلى قصر توكان(Château de Turquant) وأخيرا وكان الاهم في نظره، الإعلان من جانب واحد عن –هدنة- تقضي بإلغاء العمليات الهجومية لشهر واحد.[6]

---

[1] تفاصيل أكثر حول توصيات لجنة أحمد فرانسيس ، انظر: رضا مالك، مصدر سابق، من ص 150 إلى ص 156.
[2] إيفيان، مدينة سياحية ومشهورة بالمنابع المائية، تقع جنوب شرق فرنسا في إقليم سافوا العليا (Haute Savoie) وتطل على بحيرة ليمان، أحد أكبر البحيرات في أوروبا وتبعد عن العاصمة الفرنسية باريس بحوالي 591 كلم: www.ville – evian.fr, consulte le 27.06.2021
[3] سعد دحلب،مصدر سابق،ص 129 /رضا مالك، مصدر سابق، ص 158 / Benyoucef Benkhedda, op cit 24
[4] Michel Debré, op cit, p 291
[5] الجنرال ديغول، مذكرات الامل، التجديد، مصدر سابق، ص 126
[6] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 375 / Michel Bebré, op cit, p 291، يذكر المجاهد والاستاذ محمد تقية أن العمليلت لم تتوقف بل إجراء دعائي غير مؤسس وإفتراء على الرأي العام الدولي بشهادة ضباط الجيش الفرنسي. Plusieurs officiers

وقد إتخذت الحكومة الفرنسية هذه الإجراءات وحدها فقط دون إتفاق مسبق مع جبهة التحرير الوطني وإستهدفت من وراء ذلك إيهام الرأي العام العالمي بإخلاصها وصدق نيتها وعزمها على التفاوض بجد وحمل الحكومة المؤقتة على الدخول فورا في مباحثات حول مسالة إيقاف القتال وإصدار الأمر بإيقاف القتال إذا كانت تريد حقا الوصول إلى حل سلمي، وإلا فستكون مسؤولة على مواصلة الحرب أمام انظار العالم كله، كما أن فرنسا ستوقف التفاوض وتعمد إلى المساومة على الهدنة[1] وهذا ما أدى بالحكومة المؤقتة إلى رد فعل قوي وأعلنت أنها لا تعترف بهذا الإجراء ولا تقبل بوقف إطلاق النار إلا نتيجة لإتفاق سياسي بين الطرفين ولا تجد في هذا الإجراء الفرنسي أي ضمان للشعب الجزائري ومن ثم فإنها تعتبره عملية من عمليات الدعاية.[2]

وفي 18 ماي 1961، إنطلقت البعثة الجزائرية من مطار العويانت بتونس متجهة نحو سويسرا، لتصل بتاريخ 20 ماي 1961 إلى ميدنة إيفيان على الحدود السويسرية الفرنسية وفي فندق لوبارك (Hotel Du Parc) إلتقى بالوفد الفرنسي، وعلى الحادية عشرة، إنطلقت المفاوضات رسميا بين الطرفين،من دون شروط مسبقة ومن دون جدول أعمال محدد، لكن المواضيع المطروحة للنقاش كانت معروفة لدى الوفدين وسبق الحديث عنها وإستمرت ثلاثة أسابيع إلى غاية 13 جوان عبر 13 جلسة.[3] وتتمثل المواضيع التي يهيمنت عليها المفاوضات منذ بدايتها فيمايلي:

1- مجال المفاوضات ومستقبل العلاقات بين البلدين
2- ضمانات تقرير المصير
3 – مشكلة الاوروبيين في الجزائر
4- مشكلة الصحراء

1- مجال المفاوضات:

كان الخلاف منذ البداية حول المواضيع القابلة للتفاوض منها مستقبل العلاقات بين البلدين، فالطرف الفرنسي تارة لا يعترف بجبهة التحرير الوطني الممثل الوحيد للشعب الجزائري، حيث كانت الحكومة الفرنسية توكد أن في الجزائر قوى وتيارات سياسية أخرى، وهي تعلم أنه لا وجود لتيار ذي وزن كبير في الجزائر غير جبهة التحرير الوطني، وتارة أخرى كان يريد وقف إطلاق النار‌دون التطرق إلى مبدأ الاستقلال، وكان الجنرال ديغول يناور بناء على هذه السياسة، فاقترح سلم الشجعان في اكتوبر 1958 بغية القضاء على الثورة ، لكن بداية من سنة 1961، أصبح مستعدا لمفاوضات حقيقية تتناول كل شيء يتعلق بانهاء الحرب وتحقيق الاستقلال ويندرج ضمن ذلك شروط وقف القتال وضمانات تقرير المصير وطبيعة العلاقات المستقبلية بين الجزائر وفرنسا.[4]

مجال العلاقات المقبلة بين البلدين، إذا إستثنينا مسائل الأقلية الاوروبية والدفاع والصحراء، لم يكن في الواقع المشكل الاكثر صعوبة في المفاوضات، وكان المتوقع أن الاتفاق بشأنه سيكون سهلا نسبيا، الموقف الفرنسي هنا كان الموقف معروفا في عموميته والطرف

---

francais témoignent que c’est un grand bluff, Mohamed Teguia, op cit, p365

[1] يحيى بوعزيز، مرجع سابق، ص 332
[2] جريدة المجاهد، الجزء الرابع، عدد 96 / 1961.05.22، ص 3
[3] رضا مالك، مصدر سابق، ص 165 / سيد علي أحمد مسعود، مرجع سابق، ص 204
[4] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 378

الجزائري لم يكن قد أبدى إعتراضات حاسمة ضده مافتىء منذ أن باتت فكرة الاستقلال أمرا حتميا لديه يؤكد أن مستقبل الجزائر بين البلدين سوف يتمثل في إحدى الصيغتين: الانفصال أو المشاركة التي كان يدعو إليها، موضحا أن المقصود بالعبارة الأخيرة نظام تقدم بموجبه فرنسا للجزائر "مساعدات" متميزة في مختلف المجالات وتقدم الجزائر مقابل ذلك ضمانات خاصة ومتميزة لصالح فرنسا، وهذا الاطار العام كان معروفا والجبهة لم تعترض عليه، إنما ترفض الدخول في تفاصليه، لاعتبارات تاكتيكية فقط، فنظام المشاركة عند الفرنسيين[1] والتعاون عند الجزائريين ليس موضوعا شائكا بالمقارنة مع مكوناته الأخرى(الأقلية الاوروبية، قضية الصحراء، المسائل العسكرية)، إكتفى الوفدان بتبادل الاراء دون التوسع في هذا الموضوع.[2]

2- ضمانات تقرير المصير

لقد واجهت الوفد الجزائري المفاوض، مشكلتان أساسيتان كان الطرف الفرنسي يركز عليهما: الأولى تتعلق بالصحراء حيث كانت فرنسا تلح على إستعبادها من مجال تقرير المصير والثانية مشكلة الاقليات التي كانت فرنسا تركز عليها.

مشكلة أخرى كانت تعيق المفاوضات هي مشكلة وقف القتال، حيث كانت فرنسا تريد "الهدنة" من طرف واحد لمدة شهربينما موقف جبهة التحرير الوطني كان يقول: قبل التوصل إلى إتفاق لا يمكن أن يكون هناك وقف القتال ولا حتى تهدئة من هدنة مزعومة. ومن غير المعقول التفكير في إيقاف المعارك بأي صورة كانت قبل التفاوض والاتفاق بشأن الهدف السياسي الأساسي، أي الاستقلال.[3]

3- مشكلة الأوروبيين في ا لجزائر

كانت هذه المشكلة من الأسباب الرئيسية في فشل جولات المفاوضات بين الجزائر وفرنسا، فعندما أعلن الجنرال ديغول حق تقرير المصير، وقدم الحلول الممكنة في رأيه، أوضح أنه في حالة إختيار الجزائريين صيغة المشاركة، فان النظام الداخلي للجزائر يجب أن يكون من الفيدرالي، لكي تجد المجموعات السكانية فيها، الفرنسية والعربية والقبائلية والشاوية والميزابية، الاطار الملائم فيما يتعلق بحياتها الخاصة وأساليب التعاون في ما بينها، حيث إشترط الطرف الفرنسي ضمانات وإمتيازاتـ لكن الطرف الجزائري رفض القسم المتناقض مع وجدة الشعب الجزائرية وسيادة دولته.[4]

---

[1] المشاركة، حسب ديغول هي إقرار تبادل عميق بين فرنسا والجزائر في النواحي الاقتصادية والثقافية والإنسانية وان يستمر في جميع المجالات، وان تستورد المنتوجات وتصدر، معفاة من الرسوم من قبل الطرفين بشكل متبادل وان يخضع النقد إلى منطقة الفرنك وأن يتمكن مواطنو البلدين من التنقل بحرية من بلد لآخر وأن يستقروا حيث يريدون وأن يزاولوا مهنهم فيهما، وان بدخلوا إليها كل ما يملكونه أو يتركوه فيها أو يسحبوا منها بحرية ويجب أن يحصلوا المواطنون الفرنسيونن على ضمانات تتعلق بأشخاصهم وأموالهم وحقوقهم المدنية وطريقة حياتهم ولعتهم ومدارسهم...ويجب أن تظل فرنسا متمتعة حاليا بالاموال الضخمة التي وظفتها لاكتشاف نفط الصحراء وإستثماره ونقله وان تضمن بالنسبة إلى المستقبل أفضلية خاصة فيما يتلق بالتنقيب عن مصادر بترول حديثة وإستثمارها، يجي أن تستمر كما كان مقررا سلسلة التجارب الذرية التي باشرنا بها في الصحراء والتي تنطوي على أهمية بالغة، الأمر الذي يقتضي إستبقاء جهازنا العسكري والفني..

الجنرال ديغول، مذكرات الامل، التجديد، مصدر سابق، ص ص 126.125

[2] المرجع نفسه، ص 379

[3] رضا مالك، مصدر سابق، ص ص 169.168

[4] مراد بوعباش، قراءة في المفاوضات الجزائرة الفرنسية، إتفاقيات إيفييان أنموذجا، مجلة الباحث في العولم الإنسانية والاجتماعية، عدد 34، جوان 2018، ص 232

فالطرف الفرنسي، كان يطالب بحقوق الفرنسيين، كالاحتفاظ بالاحوال الشخصية والحرية الدينية وحرية التعليم إلى جاني الحقوق السياسية ومنها حرية التجمع في منظمة للدفاع عن مصالح الاقلي.[1]

أما موقف الحكومة المؤقتة فقد جاء على لسان رئيس الوفد الجزائري، كريم بلقاسم عبر عنه كما يلي: " الاوروبيون المتعلقون بالجزائر والمستعدون للعيش فيها يصيرون جزائريين والجزائر ترحب بهم، وهناك أوروبيون لن يريدوا الاندماج مع الشعب الجزائري، سيظل هؤلاء فرنسيين لكن باستطاعتهم أن يبقوا في الجزائر وهي تشجعهم على البقاء فيها بوصفهم أجانب فرنسيين، وهؤلاء الاوروبيين من كلتا الفئتين لن يشكلوا أقلية في الجزائر، الفئة الأولى المتكونة من الاوروبيين الذين إختاروا الاندماج والجنسية الجزائرية يستطيعون المشاركة في الحياة السياسية مثل بقية المواطنيين والحكومة المؤقتة مستعدة للنقاش حول الضمانات التي تمنح في مجال الاحوال الشخصية والعبادة والتعليم دون الحقوق السياسية والتنظيمية للاقلية،أما الاوروبيون الذين سيظلون فرنسيين، فسيكونون أجانب لكن الجبهة مستعدة للتفكير بواقعية في الضمانات التي يمكن أن تنمح لهم في إطار إتفاقية خاصة تشجيعا لهم على عدم مغادرة البلاد."[2]

فيما يخص أملاك الاوروبيين، كان الوفد الفرنسي مستعدا للبحث في موضوع الملكيات الواسعة وكان حريصا على أن تكون هذه الاملاك في منأى عن أخطار التأميم وفي هذا المجال، جواب كريم بلقاسم، أقل ما يقال عنه، إنه كان مقلقا للمفاوض الفرنسي، وزير خارجية الحكومة المؤقتة، أكد أن الشعب الجزائري المتكون من ملايين الفقراء يجب ألا يشعر بعد الاستقلال أنه مازال مستعمرا، ثم أخذ يردد عبارة " ما أكتسب بصورة شرعية سوف يحترم"، لم يستشف الوفد الفرنسي أي شيء يبعث على الاطمئنان في هذه العبارة الغامضة بالنسبة إليه، ماهي مقاييس الشرعية التي يقصدها كريم بلقاسم وما هو حجم الأملاك التي تنطبق عليها ونوعيتها.[3]

أخذت هذه المشكلة حيزا واسعا من مناقشات الوفدين اللذين توصلا في نهاية الجولة إلى التسوية بشأن الجنسية المزدوجة، لا يمارس أصحابها في آن واحد حقوق المواطنة الفرنسية والجزائرية، بالنسبة إلى الفئة الأخرى،أي الاوروبيين الذين سيظلون فرنسيين فقط، يمكن أن تبرم إتفاقية لصالحهم.[4]

4- قضية ا لصحراء:

يعد الجنوب الجزائري جزءا من الصحراء الكبرى الإفريقية التي تمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا ومن جبال الأطلسي شمالا إلى بلدان الساحل جنوبا، وتغطي مساحة 08 ملايين كلم2، يشترك فيها كل من جنوب المغرب والجزائر وليبيا ومصر(غرب نهر النيل) وغرب موريطانيا ومالي والنيجر والتشاد وجنوب السودان، وتغطي مساحة 08 ملايين كلم2، أما مساحة الصحراء الجزائرية فتبلغ 1.987.600 كلم2 وبذلك تحتل مساحة واسعة تجاوزت 90 % من مساحة القطر الجزائري[5].

---

[1] المرجع نفسه

[2] جريدة المجاهد، الجزء الرابع، عدد 81،/ 1961.06.04/ ص 5 / رضا مالك، مصدر سابق، ص ص 185.184

[3] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 384

[4] رضا مالك، مصدر سابق، ص ص 185.184

[5] أحميدة عميراوي وأخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية(1916.1844)، دار الهدى،الجزائر 2009،ص10

تتميز الصحراء الجزائرية بموقع إستراتيجي هام، فامتدادها الواسع ومحاذاتها للكثير من البلدان والشعوب يمكن أي طامع أو غاز من التغلغل في أعماق إفريقيا ومن ثمة بسط السيطرة عليها [1] كما أن باطن هذه الصحراء يزخر بالكثير من المعادن والغاز والبترول:

1- المعادن:

لقد تم إكتشاف خزانات معدنية هائلة ومتنوعة في مناطق مختلفة من الصحراء وهي على النحو التالي:

- **منطقة بشار**: تتوفر هذه المنطقة المحصورة في أقصى الركن الشمالي الغربي للصحراء مع الحدود المغربية على ثروة معدنية ضخمة وذات بعد عالمي منها:

مناجم الحديد بالعبادلة، مناجم الفحم الحجري في القنادسة، مناجم المنغنيز والنحاس بجبل بوعرفة، مناجم الرصاص بالقرب من منطقة مفيس.

- **منطقة تندوف:**التي تضم مكامن ضخمة من الحديد والفحم والرصاص قدرت إحتياطاتها آنذاك بحوالي 03 ملايير طن. [2]
- **منطقة ورقلة:**

أبار البيترول في حاسي مسعود، جنوب ورقلة، أبار ايدجلي وثيقنتورين على الحدود الليبية وأبار الغاز الطبيعي بالفرب من غرداية- بريان- وحاسي الرمل وبني تلرام وأبار وواحات الوسط خاصة أبار عين صالح وبوقا، كل هذه الطاقة كانت تحول نحو ميناء الجزائر.[3]

جاءت فكرة فصل الصحراء منذ الحرب العالمية الثانية حيث تضاعفت أهميتها الإستراتيجية خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، إذ وجدت الدول الأوروبية الكبرى(الاتحاد السوفياتي، بريطانيا) والولايات المتحدة الأمريكية نفسها مضطرة إلى تطوير أسلحتها النووية(أسلحة الدمار الشامل) لفرض هيمنتها على عالم ما بعد الحرب، ولم يبق لفرنسا منذ 1956 سوى الجزائر وإمتداداتها الصحراوية ومنه فلا يمكن الاستغناء عنها إذا أرادت تطوير صناعاتها الحربية الإستراتيجية.[4] وأصبحت فرنسا في حاجة للفضاء الصحراوي الجزائري لإجراب التجارب النووية، نظرا لشساعة الصحراء وقربها النسبي من الوطن الأم، وإنطلق النظام الاستعماري الفرنسي من قاعدة أن من يملك الصحراء يكون بيده مفتاح المغرب العربي من جهة وإفريقيا السوداء من جهة أخرى، ومن هنا إضطرت فرنسا إلى إقتطاع الصحراء الجزائرية وبدأت سنة 1950 بتشكيل مناطق التنظيم الصناعي الافريقي(Z.O.I.A) حيث شمل هذا التنظيم منطقتين في الجزائر: منطقة التنظيم الصناعي الاول وغطت اقصى الغرب الجزائري وأقصى الشرق المغربي والجزء الشمال الغربي من الصحراء، أما المنطقة التنظيم الصناعي الثانية فتضم أقصى الشرق الجزائري وأقصى الغرب التونسي والجزء الشمالي الشرقي من الصحراء الجزائرية ومما يرمي إليه هذا التنظيم هو إستدراك ما لوحظ من قبل من تشتت الامكانات المادية والبشرية لاستغلال الصحراء الشاسعة والعمل على تركيز هذه الجهود في بعض الاقاليم الإستراتيجية ومنطقة كولب بشار من المناطق الإستراتيجية التابعةللتنظيم الصناعي الاول، قرب الحدود[5]

---

[1] لزهر بديدة، مرجع سابق، ص 196

[2] عبد القادر حليمي، جغرافية الجزائر الطبيعية والبشرية والاقتصادية، ب ط، 1968، في أحميدة عميراوي، مرجع سابق، ص22

[3] أحميدة عميراوي، مرجع سابق، ص 23

[4]جريدة ابمجاهد، الجزء الرابع، عدد 102 / 1961.08.14 ، ص 6

[5]الحاج موسى بن عمر،السياسة النفطية في الجزائر (1962.1954)، نشر جمعية التراث، الجزائر، 2004، ص 48

المغربية التي تحولت إلى قاعدة حربية ضخمة لإجراء التجارب النووية والصواريخ، وأنشأت فرنسا في بشار مركزا عسكريا للتجارب الصاروخية الخاصة بعد أن تبين لها انها في حاجة ماسة إلى هذا الفضاء الصحراوي لإجراء مثل هذه التجارب التي لا يمكن أن تتم في ميادين التدريب التقليدية،[1] حتى ولو كان الأمر يتعلق بالصواريخ الصغيرة وذلك لعدة أسباب :

1- إمكانية إسترجاع الصواريخ المقذوفة

2- مراقبة خطوط سير الصواريخ والتمكن من رصدها كاملة

3– إنتاج وخزن المواد التي تصنع منها الصواريخ والتي تثير مشاكل أكثر تعقيدا من مساكل صناعة الذخيرة التقليدية

4- ضبط الصواريخ يتطلب أعمالا وتحضيرات ضخمة لا يتسع لها نطاق التجارب التقليدية

5- إرتباط الصواريخ الصاروخية بالطيران، إذ هناك صواريخ " أرض-أرض"، و"جو-أرض" و" جو-جو" و"أرض جو" كل هذا يتطلب ميدانا واسعا للملاحظة والاتصالات يخضع لشرطة خاصة تدعى "شرطة ميدان التجارب".[2]

لهذا لم تترددفرنسا الاستعمارية في إعتبار الصحراء أرضا فرنسية منذ أن تاكدت أن الثورة التحريرية لن تقبل بأنصاف الحلول وقد كتبت بهذا الصدد، صحيفة " المجلة الإخبارية العسكرية في عدد مارس 1959:" ... فرنسا تجد نفسها في وضعية ممتازة من هذه الناحية، ناحية الحاجة إلى الميادين الشاسعة في الحرب الحديثة، نظرا لاتساع الصحراء وقربها النسبي من الوطن الأم وهذه الوضعية الممتازة من شأنها أن تؤثر تأثيرا كبيرا على تطور دفاعنا الوطني، نظرا لأهمية مشكلة الصواريخ الخاصة من جهة والى إرتباط هذا المشكل بميدان التجارب."فاعتبار الصحراء أرضا فرنسية في نظر الخبراء العسكرين الفرنسيين أمر مقروغ منه وهذاما يفسر فصل حكومة الجنرال ديغول الصحراء عن مجالات المفاوصات مع جبهة التحرير الوطني.[3]

كما برزت الاهمية الاقتصادية للصحراء الجزائرية منذ إكتشاف الغاز الطبيعي في مارس 1954 على يد مجموعة الابحاث وإستغلال البترول الصحراوي(CREPS) على عمق 1400 م في المنطقة الجبلية أهنات على بعد 120 كلم جنوب غرب عين صالح ومن المقدر أن هذا الحقل الطبيعي يحتوي على بعض عشرات الملايير من الامتار المكعبة من غاز الميتان النقي الجاف الخالي من الكبريت وهذه من مقاييس الجودة العالية[4].

وفي مطلع سنة 1956 تم إكتشاف حقول بترولية، ثقنتورين، زرزايتين، عباد لعراش في منطقة إيجلي، قرب الحدود الجزائرية الليبية على بعد 280 كلم شرق برج فلانرز، ولقد قدرت إحتياطات هذه الحقول ب 150 مليون طن، وللإشارة فقد تم هذ الإكتشاف على يد مجموعة الابحاث وإستغلال البترول الصحراوي (CREPS) المجموعة نفسها التي عثرت على الغاز في جبل برقا.[5]

---

[1] جريدة ابمجاهد، الجزء الرابع، عدد 102 / 1961.08.14 ص 7

[2] المصدر نفسه

[3] المصدر نفسه

[4] C.A.N, G.P.R.A, boite 30, dossier 1.2 (les societés de recherche du pétrole au sarah et la géographie de leur capital) 3f

[5] C.A.N, GPRA, boite 30, dossier 1.1 (perspectives des hydrocarbures sahariens) 4f

وفي مطلع جوان 1959 ، قامت هذه المجموعة بالاشتراك مع المجموعة الفرنسية للبترول في الجزائر(C.F.P.A) باكتشاف البيترول في منطقة حاسي مسعود على عمق 3300م ولقد قدرت أهمية هذا الحقل حينئذ لاحتمال سعته 500 مليون طن.[1]
وباكتشاف حفل حاسي القاسي لاحقا على بعد 80 كلم جنوب حاسي مسعود، يرتفع إحتياطي هذا الحقل ب 150 ألف طن، وفي نفس السنة (1956)، كانت الشركة الوطنية للأبحاث وإستغلال البيترول في الجزائر، تجري أبحاثها في منطقة حاسي الرمل ولقد خلصت هذه الابحاث إلى إكتشاف حقل عام من الغاز الرطب على عمق يساوي 2400م وكان رصيد هذا الحقل مرتفع جدا حيث قدر الاحتياطي الممكن إستخراجه بأكثر من 500 مليارم3،[2] ومن المتوقع حسب بعض الاوساط الفرنسية إستغلاله لا على الصعيد الجزائري فحسب بل على الصعيد الاوروبي.
وهكذا خلال فترة (1962.1956)، تغيرت معطيات تراكم رؤوس الأموال بالجزائر تغيرا جذريا باكتشاف المحروقات في الصحراء، وسرعان ما تطور الاستثمار والانتاج محركين معهما صادرات الاقتصاد الفرنسي، وإن توفير فرنسا للنقد الاجنبي (العملة الصعبة) أصبح عظيما بفضل الصحراءالجزائرية، ففي سنة 1960 مكن البترول الصحراوي من توفير 40 مليار فرنك وفي سنة 1961 سيمكنها من توفير 57 مليار فرنك، فالعجز في الميزان التجاري الذي يقدر في سنة 1960 بحوالي 08 ملايين دولار، كان سيبلغ حالي 90 مليون دولار لولا الصحراء الجزائرية، كما أن التوازن الذي ستحققه في سنة 1961 كان مقدرا أن يحل محله عجز يبلغ 150 مليون دولار لولا البترول الجزائري.[3]
وعلى هذا الاساس، أصبحت الصحراء الجزائرية محل إهتمام خاص من السلطات الاستعمارية، فبدأت العمل بشتى الوسائل وفي مقدمتها الحيل القانونية على فصلها عن الشمال الجزائري، وفي هذا المنظور إندرج إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية(OCRS) بقانون 10 جانفي 1957،[4] كان الهدف المعلن من تكوين هذه المنظمة حسب المادة الأولى من قانون إنشائها هو الاستغلال والتوسع الاقتصادي والترقية الاجتماعية في المناطق الصحراوية للجمهورية الفرنسية، وكان المقصود في الحقيقة التمهيد لفصل الصحراء عن الجزائر بمنحها وضعا قانونيا خاصا وهذا تأكد في 21 جوان 1957 حيث أنشئت وزارة الصحراء ومنصب وزير الصحراء داخل الحكومة الفرنسية وأسندت إلى القائد العسكري ماكس لوجون(Max Lejeune) وفي هذه الاثناء كانت الادراة الاستعمارية الفرنسية تردد شعار وهمي من نوع " فرنسا تمتد من دانكيرك إلى تمنراست" وإعتقد البرلمان والحكومة في فرنسا أن من واجبهما أن يشاركا في هذه العملية، فقررا إعلان الصحراء الجزائرية ترابا وطنيا فرنسيا.نهائيا ورسميا بكل سيادة [5]، وما يدل على هذا الطابع الوهمي لهذه الادعاءات، أحد أعضاء الوفد الفرنسي في مفاوضات إيفيان،

---

[1] الحاج موسى بن عمر، مرجع سابق، ص 85
[2] C.A.N, G.P.R.A, boite 30, dossier 1.1, (les societés de recherche du pétrole au sarah
[3] جريدة المجاهد، الجزء الرابع، عدد 93 / 1961.04.10 ، ص 9، حول نفس الموضوع،
أنظر: René Gallissot, Les accords d'Evian, édition Casbah,Alger, 1997, p 59
[4] المنظمة المشترطة للمناطق الصحراوية، يشمل إختصاصها الاقليمي المناطق الصحراوية للجزائر وموريطانيا ومالي والنيجر والتشاد، صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 385
[5] Mohammed Bedjaoui, La révolution Algerienne et le droit, ED, association internationale des juristes démocrates, Paris 961, p222

إعترف فيما بعد أن محاولة فصل الصحراء عن الجزائر يعود تاريخها إلى إكتشاف البترول.[1]
إلتجأت فرنسا بعد ذلك إلى مراسلة الدول الرأسمالية الغربية، مؤكدة أن الصحراء ستكون قاعدة عسكرية للتصدي إلى الزحف الشيوعي وفتحت حقول البترول أمام الشركات المتعددة الجنسيات ومنحتها تسيهلات واسعة ولا مشروطة للتنقيب وإستخراج البترول والغاز الطبيعي لفترات واسعة وصت حتى 50 سنة وكل ذلك من أجل كسب الحكومات الغربية في مشروعها الاستعماري.[2]
والواقع أن التهديد بتقسيم الجزائر وتجميع الاوروبيين والمسلمين الموالين لفرنسا في مناطق محددة تخضع للسيادة الفرنسية لم يكن جديدا، فقد ظهر هذا الأمر، أول مرة في مخطط هارسن(Hersant) عام 1957، وهدد الجنرال ديغول في خطاب 16 سبتمبر 1959 بهذا الخيار إذا إختاروا الانفصال عن فرنسا خلال إستفتاء تقرير المصيروفي خضم المفاوضات الجزائرية الفرنسية، إقترح السيد آلان بيرفت(Alain Peyreffitte) هذا الخيار عام 1961 في كتابه الذي جعله تحت عنوان " هل يجب تقسيم الجزائر" (Faut il partager l'Algerie).[3]
ظل الخلاف قائما حول الوحدة الترابية للجزائر، فالوفد لم يكن مستعدا لتغيير موقفه من مسألة السيادة وكان غير محضر تقنيا لمناقشة موضوع إستغلال الثروات الباطنية والوفد الفرنسي لم يكن مستعدا بدوره لتغيير موقفه من مشكلة الانتماء السياسي للصحراء ومرت الأيام دون تقدم ولما بقي النقاش حول الصحراء يراوح مكانه ولم يكن قد أحرز تقدما يذكر، فقد إرتأى الطرف الفرنسي وبأمر من الجنرال ديغول تعليق المفاوضات في 1961.06.13،[4]إلا أن الطرفين قررا البثاء على الاتصال فيما بينهما وتم تعين سعد دحلب الذي لعب دورا هاما ضمن الوفد الجزائري، للبقاء كممثل الحكومة المؤقتة في جنيف إلى غاية 20 جويلية، سيكون الوسيط الوحيد بين المبعوثين الفرنسين والجزائرين.[5]
لقد إستغلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فترة توقف المفاوضات الرسمية للقيام بحملة دبلوماسية لدعم موقفها في المفاوضات، خاصة في مسألة الصحراء التي دخلت تونس والمملكة المغربية كطرفين في هذه المشكلة لما طالب الملك المغربي محمد الخامس بمنطقة تندوف والرئيس الحبيب بورقيبة بالحد رقم233، وهي منطقة تقع في غرت الهامل،غرب غدامس وتتربع على مساحة تقدر بحوالي 30.000 كلم2[6]وهو ما أكده الجنرال ديغول في مذكراته عن اللقاء الذي جمعه بالرئيس التونسي يوم 27 فيفيري 1961 وتحدث عن الاعتبارات التي جعلته يرفض مطالب الرئيس الحبيب بوؤقيبة:"...
غير أن قضية بنزرت لم تكن للرئيس التونسي سوى وسيلة للوصول إلى الموضوع الرئسي، فقد كان همه منصرفا بشكل خاص إلى ضمان توسيع بلاده من ناحية الحدود الصحراوية،هذا إذا كانت الصحراء ستسلم يوما ما كما هو متوقع إلى الجزائر المستقلة، ولا ريب أن النفط هو الذي أثار هذه الرغبة، إذ لم يكتشف في الأراضي التونسية، في حين أن

[1]Bernad Tricot, op cit, p 259

[2]جريدة المجاهد، الجزء الرابع، عدد 100 / 1961.07.17، ص 05

[3] Alain Peyrefitte, Faut il partager l'Algerie, édition Plon, Paris 1961.

[4] رضا مالك، مصدر سابق، ص.187 / سعد دحلب، مصدر سابق، ص 132 / 25 Benyoucef Benkhedda, op cit, p

[5] بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص24/تفاصيل اكثر حول هذه القضية انظر رضا مالك، مصدر سابق، ص ص193.194

[6]المصدر نفسه ، ص 23

الفرنسيين إكتشفوا حقولا عزيرة بالقرب منها وشرعوا في إستثمارها... ولكنني لم أتمكن من تلبية طلب الرئيس، لأن تنمية تنقيبنا عن بترول الصحراء وإشتثمارنا له، سيصبح غدا بالنسبة لنا نحن معشر الفرنسيين عنصرا رئيسيا للتعاون مع الجزائريين، فلماذا نقضي مسبقا عليه بتسليمنا إلى الأخرين أرضا تعود في وضعنا الحالي إلى الجزائر، ومع ذلك فإذا أقدمنا على مثل هذا الأمر، فإنه سيحرك مطامع المغرب في كولوب بشار وتندوف..."[1].
وجهتالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مذكرة دبلوماسية إلى الحكومة التونسية والدول الإفريقية المجاورة للصحراء في 29 جوان 1961 حيث ورد قيها: " أن الشروط الفرنسية لفصل الصحراء عن الجزائر هي التي أدت إلى قطع المفاوضات وإستمرار الحرب وقد تؤدي إلى فشل نهائي للمفاوضات الجزائرية الفرنسية وإن الحكومة المؤقتة للجمهوية الجزائرية تريد أن تؤكد للدول المجاورة للجزائر، الاهمية الاستثنائية لهذه المسألة في النزاع الجزائري الفرنسي، ففي حالة الصحراء، إستعمل المستعمر كل وسائل المناورة لخلق الغموض وأكدت مبدأ سيادة الجزائر على الصحراء وأن الشعب الجزائري حمل السلاح يوم الفاتح من نوفمبر 1954 من أجل طرد المحتل من الاطار الجغرافي الذي تطلق عليه فرنسا إسم الجزائر.[2]
ولم يقتصر موقف الحكومة المؤقتة على هذه المذكرة، بل قامت بمساعي دبلوماسية لدى دول الجوار بغرض كسب دعمها، فقاد وزير الإعلام، السيد أمحمد يزيد وفدا حكوميا زار مالي وتم نشر البيان الصحفي الخاص بمضمتن المحادثات ومما جاء فيه:" أن الحكومة المالية تدين كل فكرة لتجزئة الجزائر وهي تطمئن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بأنها متضامنة معها بشكل كامل في مفاوضاتها مع فرنسا على قاعدة إحترام وحدة التراب الجزائري ضمن نطاق حدوده الحالية التي تشمل الصحراء ... إن الحكومة المالية التي لها حدود مع الجزائر تبلغ 1500 كلم، ترفض السيادة الفرنسية على الصحراء."[3]
ولقد تعزز موقف جبهة التحرير الوطني من قضية الصحراء بموقف مصالي الحاج من هذه المسألة الحيوية على الرغم من الصراع الشديد بينهما، حيث عبر هذا الاخير عن موقفه بقوله:"... إن الصحراء وثرواتها جلبت الرأسماليين الفرنسيين والأجانب وإن الصحافة خصوصا المجلات الكبرى قد خصصت لها دراسات معمقة ، ولهذا إتخذت الصحراء في المدة الأخيرة أهمية دفعت الحكومة والاوساط الرأسمالية إلى محاولة فصل هذه الأرض الشاسعة التي تعد جزءا لا يتجزأ من الجزائر لتجعل منها أرضا فرنسية وتضمها إلى باريس." وأكد رفضه لمساعي كل من المغرب وتونس لتعديل الحدود وضم مناطق من الصحراء الجزائرية وبادر بتأسيس مجلة دورية سماها" الصحراء- Le Sahara »وهي مجلة ذات إهتمامات سياسية وإقتصادية صدر العدد الاول منها خلال شهر ماي 1958.[4]

4- مفاوضات لوقران (Lugrin) 28.20 جويلية 1961

تميزت أيام شهر جويلية 1961 التي سبقت إنعقاد لقاء لوغران بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية بتطورات هامة كانت لها تداعيات واضحة على

---

[1] الجنرال ديغول، مذكرات الامل، التجديد، مصدر سابق، ص 114
[2] تفاصيل أكثر حول هذه المذكرة، انظر جريدة المجاهد، الجزء الرابع، عدد 83 / 1961.07.19 / رضا ملك، مصدرسابق، ص ص 200.199
[3] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 442
[4] بنيامين سطورا، مصالي الحاج، رائد الوطنية الجزائرية (1974.1898)، ترجمة صادق عماري، مصطفى ماضي، دار القصبة،الجزائر 1999، ص 245

الثورة التحريرية، فقد لقي نداء الحكومة المؤقتة التي وجهته إلى الشعب الجزائري لجعل 05 جويلية يوما وطنيا ضد التقسيم، إستجابة واسعة ومما جاء في بيان الحكومة المؤقتة:"...إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، تؤكد من جديد الحق المقدس الذي يملكه الشعب الجزائري في وحدة في وحدة ترابه الوطني، كما تؤكد بقوة عزمها على مناهضة تقسيم التراب الوطني بجميع الوسائل ، إن الشعب الجزائري وجيشه الوطني سيجند بمساعدة ومساندة الشعوب الشقيقة والصديقة كل طاقاته لإحباط خطر التقسيم... تعلن الحكومة المؤقتة أن يوم 05 جويلية 1961، هو يوم وطني ضد التقسيم (ويصادف هذا التاريخ يوم 05 جويلية يوم ذكرى إحتلال عاصمة الجزائر."[1]

شهد اليوم الوطني في 05 جويلية 1961، إضرابات وتجمعات ومسيرات يتقدمها حملة الأعلام، كما شهدت وهران والجزائر العاصمة وقسنطينة وسكيكدة وجيجل صدامات عنيفة بين المتظاهرين والشرطة الفرنسية وكان التوقف عن العمل شاملا في منطقة العاصمة الجزائرية،[2] كما كسبت حبهة التحرير الوطني دعما سياسيا مغربيا ثمينا فيما يتعلق بالوحدة الترابية للجزائر بما فيها الصحراء وهو ما تضمنه البيان المشترك الذي صدر في المغرب عقب المحادثات التي جرت بين السيد فرحات عباس، رئيس الحكومة المؤقتة والعاهل المغربي الملك الحسن الثاني يوم 07 جويلية 1961[3].

غير أن هذا النجاح الدبلوماسي الباهر الذي حققته الحكومة المؤقتة لم يحل دون بلوغ الأزمة بينها وبين هيئة الاركان العامة لجيش التحرير الوطني، حيث قامت هيئة الأركان بتقديم إستقالتها يوم 15 جويلية 1961، ولكن الحكومة رفضت هذا الطلب ونجحت في التغطية مؤقتا على هذه الأزمة الحادة، خاصة أنها حدثت على بعد 05 أيام من موعد لوقران، ولهذا لم تؤثر على الموقف التفاوضي لجبهة التحرير الوطني[4].

وفي الطرف الفرنسي، شهدت الاسابيع الأولى من شهر جويلية 1961، أحداث بنزرت التي إنتهت تطوراتها بمواجهة ملسحة بين تونس وفرنسا، في ذلك الظرف، إعتقد الرئيس التونسي أن الظرف السياسي ملائم لتحقيق مطالبه الحودية في الجزائر، وفي 16 حويلية، وجه الحبيب بورقيبة مذكرة إلى الجنرال ديغول تنطوي على التهديد، يطلب فيها أن تنسحب فرنسا فورا من قاعدة بنزرت وأن تقبل تعديل الحدود بين الصحراء الجزائرية والجنوب التونسي وفي 18 جويلية شنت هجومين متزامنين، فآستولت على القاعدة الجوية البحرية ودخلت قواتها إلى الصحراء الجزائرية لتستولي على الأراضي الواقعة في منطقة " حد 233 " التي كانت تطالب بها، كان الرئيس التونسي يريد أن يحدث أمرا واقعا جديدا، تحصل تونس على حقول نفطية وأراضي جديدة[5].

كانت الحسابات السياسية للرئيس التونسي، تفترض أن فرنسا لن تقوم برد عسكري على هجمته لكي لا تعقد الأمور في المفاوضات المقبلة مع جبهة التحرير الوطني، لكن الذي حدث هو العكس تماما، حيثث شنت القوات الفرنسية يوم 19 جويلية غارة جوية وأنزلت وحدات من المظليين، فآستعاودا القاعدة وفي الوقت نفسه، تحركت القوات البرية الفرنسية

---

[1] جريدة المجاهد، الجزء الرابع، عدد99 / 1961.07.03، ص 01

[2] رضا مالك، مصدر سابق، ص ص 205.204

[3] أنظر نص البيان المشترك الجزائري المغربي في: جريدة المجاهد، الجزء الرابع، عدد 100 / 1961.07.17، ص 04

[4] تفاصيل أكثر عن هذه الأزمة، أنظر:محمد حربي، مصدر سابق، ص ص 238.237

[5] الجنرال ديغول، مذكرات الامل، التجديد، مصدر سابق، ص 114

في الصحراء وأحبرت التونسيين على الخروج من المناطق التي إستولوا عليها والعودة إلى مواقعهم السابقة، وكانت الحصيلة ثقيلة في الجانب التونسي: حوالي 1000 قتيل وأزيد من 2000 جريح و 2000 أسير،[1] مقابل 27 قتيل عند الفرنسيين وفي النهاية كانت العملية فاشلة بالنسبة للرئيس التونسي.

وعلى الرغم من أصل هذا الصدام الدموي، هو محاولة الرئيس بورقيبة، الضغط على الفرنسيين لإرغامهم على منحه المنطقة النفطية الجزائرية، وهو مطلب يشكل طنعة حنجر في ظهر جبهة التحرير الوطني في وقت حساس تميز بتأهيلها للدخول في جولة جديدة من المفاوضات لمواجهة شروط فرنسية قاسية على رأسها مسألة فصل الصحراء، إلا انه كان لزاما على جبهة التحرير الوطني- لاعتبارات أخلاقية وسياسية، أن تعلن بشكل واضح تضامنها مع تونس، باقتراح وضع قوات جيش التحرير تحت تصرفها.[2]

وفي خضم هذا الجو المتأزم،إنطلقت مفاوضات لوقران[3] وذلك يوم 20 حويلية 1961، ولم يضم الوفد الجزائري هذه المرة العسكريين الذين كانوا أعضاء فيه في السابق، وإذا كان قد لوحظ غياب العميد سيمون، فإن حضور العقيد سيقان بازيس، يظهر الاهمية التي لا زال ديغول يعلقها على وقف القتال.[4]

منذ البداية، خيم جو التشاؤم على هذه الجولة التي تخللتها 06 جلسات، و03 منها خصصت لمسالة الصحراء ومنذ الجلسة الثانية، كان التوتر من الجانبين وكان باديا على المتفاوضين ولاسيما الجزائريين الذين لا يتوقعون التوصل إلى إتفاق، فعند الفرنسيين، كانت أحداث بنزرت قد أساءت إلى الموقف الفرنسي في الساحة الدولية وكان الفرنسيون يخشون أن تكون لهذه الأحداث تداعيات سلبية على المفاوضات، وعند الجزائريين كان النزاع مع هيئة الاركان العامة والمساعي جارية لعقد إجتماع جديد لمجلس الثورة الذي سيغير الحكومة القائمة[5].

ظهرت مؤشرات التوجه نجو الفشل وبقيت الخلافات بكاملها حول المواضيع الأساسية: وقف القتال، الأقلية الاوروبية، مسألة الصحراء على وجه الخصوص، حيث تمسك كل طرف بمواقفه من هذه القضايا العالقة وعلى رأسها قضية الصحراء، فوصلت المفاوضات إلى طريق مسدود ولهذا طلب الوفد الجزائري بوقف المفاوضات حيث أكد الوسيط السويسري أوليفيي لونغ(Olivier Long) في شهادته أن رئيس الوفد الجزائري، كريم بلقاسم وسعد دحلب أبلغاه أن السبب الجوهري لوقف المفاوضات هو أن الفرنسيين لم يكتفوا بعدم إبداء إستعدادهم لتغيير موقفهم فيما يتعلق بقضية الصحراء، بل إنهم لم يتركوا أي أمل في تغيير موقفهم في المستقبل.[6]وعلق على ذلك قائلا:" كان لدي شعور بأنه من دون حدث راديكالي وأعني تغير الموقف الفرنسي من قضية الصحراء، فإن إمكانية إستئناف المفاوضات تبدو ضئيلة، إن لم تكن معدومة.[7]

---

[1] بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 25

[2] جريدة المجاهد، الجزء الرابع، عدد 101 / 1961.07.31، ص 03

[3] مدينة فرنسية تقع على بعد 06 كلم من مدينة إيفيان على الحدود افرنسية السويسرية : www.Mairie-lugrin.fr; consulte le28.06.2021

[4] رضا مالك، مصدر سابق، ص 206

[5] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 395

[6] Olivier Long, op cit, p 92, voir aussi Benyoucef Benkhedda, op cit, p 25

[7] Ibid, p 93

كانت المفاجاة شاملة في الجانب الفرنسي، فقد كانوا يعرفون أن الجزائريين قادرون على إطالة المناقشات إلى ما لا نهاية وبالعودة دون إنقطاع إلى المسائل المبدئية لكنهم لم يتوقعوا منهم أن يتحملوا مسؤولية تأجيل لأجل غير مسمى.[1]

ولما كانت الحكومة المؤقتة برئاسة فرحات عباس تواجه أزمة داخلية مع هيئة الاركان العامة بقيادة العقيد هواري بومدين، تمت الدعوة لعقد دورة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي إجتمع فعلا بالعاصمة الليبية طرابلس خلال الفترة الممتدة من 09 إلى 27 أوت 1961 وأكد مواقف الثورة التحريرية حول حل متفاوض عليه على قاعدة حق الشعب الجزائري في الاستقلال وأعاد التأكيد بأنه توجد إمكانية التوصل إلى حل في إطار المبادىء الأساسية التي حفظ وحدة التراب الوطني بما فيه الصحراء ووحدة الشعب الجزائري والتعاون على قدر المساواة على مبدأ إحترام سيادة الشعب الجزائري[2]، كما تم تغير الحكومة حيث إستبعد فرحات عباس من رئاستها وعين بدلا منه بن يوسف بن خدة الذي أكد على أهمية الحل التفاوضي كوسيلة لانهاء و وجه نداءا إلى الشعب الجزائري في 15 سيتمبر 1961 وجاء فيه:" ...إننا مقتنعون بأن مفاوضات صريحة ومخلصة تسمح لشعبنا بممارسة حقه في تقرير المصير ونيل إستقلاله في نطاق وحدته الترابية،إن مفاوضات كهذه يمكنها أن تضع حدا للحرب وتفتح طريق التعاون المثمر في صالح الشعبين الجزائري والفرنسي."[3]

والواقع أن هذا الاستعداد الذي أبداه الرئيس الجديد للحكومة المؤقتة لإستئناف المفاوضات من جديد بعد أن كان الطرف الجزائري هو المبادر بطلب وقفها خلال لقاء "لوقران"، يبرره الموقف الجديد الذي إتخذه الجنرال ديغول فيما يتلق بقضية الصحراء حيث إعترف ضمنيا خلال ندوة صحفية عقدها يوم 05 سبتمبر 1961 بأنها جزء من الجزائر، إذ ورد على لسانه قوله:" ... إن خطتنا ترمي إلى تحقيق مصالحنا وأخذ الحقيقة بعين الاعتبار، أما مصالحنا فمؤداها ما يلي: حرية إستثمار البترول والغاز اللذين إكتشفناهما والتصرف بأراض للطيران والتماع بحرية التنقل، أما الحقيقة فهي أن كل جزائري كان يؤمن بأن الصحراء يجب أن تعد قسما من الجزائر، وهذا يحملنا على القول: إننا لم نتعرض إلى قضية سيادة الصحراء أثناء المباحثات الفرنسية الجزائرية لكننا بحاجة إلى مشاركة تضمن مصالحنا."[4] وواصل حديثه مرسلا إشارات قابلة لأن تفسر على أنه على إستعداد من حكومته للقبول بهذا المطلب فقال:" إذا تشكلت حكومة جزائرية وكانت شريكة مع فرنسا، فإن الغالبية العظمى من السكان الصحراوين سيتجهون للإرتباط بها، ولهذا فإنه خلال المفوضات الفرنسية الجزائرية سواء أكانت مع جبهة التحرير الوطني أو مع تنظيم تمثيلي آخر"المنتخبين" لن يكون لمسألة السيادة على الصحراء إعتبار على الأقل من جاني فرستا."[5]

وقد سهل هذا التطور الكبير في موقف الجنرال ديغول من قضية الصحراء على الوساطة السويسرية بقيادة أوليفي لونغ مهمة إعادة الطرفين من جديد إلى طاولة المفاوضات مع

---

[1] رضا مالك، مصدر سابق، ص 212

[2] جريدة المجاهد، الجزء الرابع، عدد103 / 1961.08.28 / ص 03

[3] جريدة المجاهد، الجزء الرابع، عدد 105 / 1961.09.25 / ص 02

[4] الجنرال ديغول، مذكرات الامل، التجديد، مصدر سابق، ص 446

[5] المصدر نفسه / أنظر أيضا: Matthew Connelly,L'arme secréte du FLN,comment de Gaulle a perdu la guerre d'Algerie, édition Média –Plus, Constantine 2012, p335

إمكانية حقيقية هذه المرة للخروج من النفق المظلم ومن الحلقة المفرغة التي ظلت جولات المفاوضات السابقة تدور فيها.

5- محادثات بال(Bâle) 28 أكتوبر – 09 نوفمبر 1961:

1- لقاء بال لأول (29.28 اكتوبر 1961):

لم يتوقف الوسيط السويسري "أوليفيي لونغ" عن مساعيه لدفع الطرفين للعودة من جديد إلى طاولة المفاوضات، خاصة أن تصريح الجنرال ديغول يوم 05 سبتمبر قد أتى بجديد حول قضية الصحراء، ولكنه في نظر جبهة التحرير الوطني يحتاج إلى توضيح أكثر ولهذا إتفق الطيب بولحروف مع أوليفيي لونغعلى ضرورة عقد لقاء سري مع ممثلي الحكومة الفرنسية بغرض التوصل إلى إتفاق يتم توقيعه خلال إجتماع علني وطمئن بولحروف الوسيط السويسري بأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مستعدة للذهاب بعيدا في هذه المفاوضات، أما أوليفيي لونغ فقد طلب من الطيب بولحروف أن تبادر جبهة التحرير الوطني بالدعوة إلى إستئناف المفاوضات، لأنها هي التي طلبت خلال لقاء "لوقران" بوقفها، فتلقى ردا إيجابيا في 30 سبتمبر لما أخبر ممثل جبهة التحرير الوطني الطيب بولحروف، أن الحكومة المؤقتة مستعدة للعودة فورا إلى طاولة المفاوضات.[1]

إلتقى أوليفيي لونغ برئيس الوفد الفرنسي في المفاوضات لويس جوكس في باريس وبعد أخذ ورد، تلقى منه جوابا في 14 أكتوبر 1961، أبلغه فيه أن الجنرال ديغول وافق على إستئناف المحادثات سرا.

ولتوفير كل شروط النجاح حدد اوليفيي لونغ للويس جوكس المسائل التي يجب على المفاوضين الفرنسيينى أن يقدوا حولها توضيحات دقيقة لمحدثيهم الجزائريين وهي: مبدأ الوحدة الترابية للجزائر، أحكام تطبيق إستفتاء تقرير المصير، قضية إستغلال ثروات الصحراء، مسألة إستعمال القواعد العسكرية وأوصى في الاخير بسرية المحادثات، فوافق لويس جوكس على كل هذه المطالب.[2]

وفي خضم هذه الاستعدادات والاتصالات المكثفة لاستئناف المفاوضات من جديد، ضاعفت منظمة الجيش السري(O.A.S) عملياتها الإرهابية بغرض الحيلولة دون عودة المفاوضات من جديد، خاصة أنها نفذت محاولة إغتيال ضد الجنرال ديغول في 08 سبتمبر 1961، بعد ثلاثة أيام من ندوته الصحفية التي أعلن من خلالها عن نيته في التفاوض مجددا مع قادة الثورة وحل قضية الصحراء.[3]

كما نزل عشرات الآلاف من المهاجرين الجزائريين إلى شوارع باريس في 17 أكتوبر 1961 لاحتجاج بطريقة سلمية على القيود والاعتداءات العنصرية التي فرضها عليهم محافظ شرطة باريس موريس بابون(Maurice Papon) ومنها خطر التجول إبتداءا من الساعة الثامنة ليلا، فتعرضوا للقمع وحشي ذهب ضحيته مئات الابرياء،[4] وما يزال يثير

---

[1] Olivier Long, op cit, p 99

[2] ibid, p 102

[3] Michel Debré, op cit, p 296

[4] تفاصيل أكثر حول هذه الأحداث أنظر: جريدة المجاهد، الجزء الرابع، عدد 107، عدد خاص / 1961.11.01، ص ص 14.13 / علي هارون، مصدر سابق، ص ص 555.554

Linda Amira, La bataille de France, La guerre d'Algerie en France, édition Chihab, Alger 2005, p 150

النقاش والجدل، حيث جرت محاولات عديدة لمتابعة موريس بابون قضائيا بتهمة إرتكاب جريمة ضد الإنسانية ولكن هذه المحاولات فشلت لاعتبارات سياسية وفي المقابل جرم في قضايا تتعلق باضطهاد اليهود خلال مرحلة حكم فيشي (1940.1944) [1].

وعلى الرغم من هذه الأحداث الدرامية والمأسوية، لم تحل دون إستمرار الاتصالات لاستئناف المفاوضات من جديد وفي هذا السياق بادر رئيس الحجومة المؤقة، السيد بن يوسف بن خدة يوم 24 أكتوبر 1961، في إطار مساعيه لاستعادة المبادرة السياسية من الطرف الفرنسي، باقتراح خطة عمل لحل القضية الجزائرية تعتمد على التخلي عن فكرة تقرير المصيروأن تبادر فرنسا باعلان إستقلال الجزائر مقابل وقف فوري لاطلاق النار، وفي مرحلة الدولة الجزائرية المستقلة تتم تسوية المشاكل المرتبطة بالاقلية الاوروبية وجلاء القوات الفرنسية من الجزائر والتعاون الاقتصادي والتقني والثقافي بين الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية،[2]ولكن هذا الاقتراح لم يلقى آذانا صاغية لدى الفرنسيين بل أثار إمتعاضهم وكان الجنرال ديغول مصمما على خيار تقرير المصير الذي بنى عليه منذ 16 سبتمبر 1959 سياسته الجزائرية، رغم أنه أصبح متأكدا أن غالبية الجزائريين يؤيدون خيار الاستقلال ويقفون خلف جبهة التحرير الوطني.

وعلى الرغم من هذه التحديات والتطورات السياسية التي شكلت عقبات في طريق العودة إلى طاولة المفاوضات، إلا أن الوسيط السويسري أوليفيي لونغ نجح في تنظيم لقال سري في مدينة بال[3] السويسرية، ضم عن الجانب الجزائري كل من محمد الصديق بن يحيى ورضا مالك وعن الجانب الفرنسي كل من برينو دولوس(Bruno De Leusse)، مدير الشؤون السياسية لوزارة الدولة المكلفة بالشؤون الجزائرية والساعد الايمن للويس جوكسوالدبلوماسي كلود شايي(Claude Chayet) وكانت تعليمات الحكومة المؤقتة للوفد الجزائري، هي أن يستطلع تطور المواقف الفرنسية حول الصحراء ويعرض على موفدي الجنرال ديغول مبادرة الرئيس الجديد للحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة بتاريخ 24 أكتوبر 1961 القاضية بتجاوز مرحلة تقرير المصير والتخلي عن الاستفتاء.[4]

كشفت المحادثات بين الوفدين،أن الفرنسيين متمسكون بمبدأ الاستفتاء للإتبارات التالية:

1- إن تقرير المصير يعتبر مسألة جوهرية وهو الصيغة الأساسية التي يتم وفقها تأسيس دولة جديدة.

2- إنه الطريق الأسرع للتوصل إلى السلم، لانه يستدعي الهدنة التي طالب بها الوفد الفرنسي خلال لقاء إيفيان الاول في 20 ماي 1961

3- معرفة الضمانات التي ستقدم للأقلية الاوروبية ومحتوى التعاون المستقبلي بين الجزائر وفرنسا.[5]

وبعد ذلك طلب الوفد الجزائري من الوفد الفرنسي تحديد موقفه بوضوح من مسألة الصحراء، فكان رد "برينو دولوس" على الشكل الاتي:" على ضوء تصريح الجنرال ديغول يوم 05 سبتمبر، لن يكون غموض حول موضوع السيادة على الصحراء متى تم

---

[1] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 449

[2] بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 28

[3] مدينة سويسرية تقع في الشمال على الحدود الفرنسية السويسرية، وتدعى العاصمة الثقافية لسويسرا وتأتي في المرتبة الثالثة من حيث الكثافة السكانية بعد جنيف وزوريخ. www.basel.com, consulte le 30.06.2021

[4] رضا مالك، مصدر سابق، ص 236

[5]المصدر نفسه، ص 237 / بن يوسف بن خدة،ة مصدر سابق، ص ص 29.28

الاتفاق على ميكانيزمات التعاون الفرنسي الجزائري، إن موقفنا واضح، فكل شيء سيكون ممكنا فور إتفاقنا على سياسة عامة للتعاون، وهو ما يعني ضمنيا أن الفرنسيين يوافقون على سيادة الجزائر على الصحراء، وطلب الوفد الجزائري المفاوضين الفرنسيين عما إذا كان الاستفتاء سيشمل الجزائر كلها بما فيها الصحراء أم أنه سيجري إستفتاءان منفصلان أحدهما خاص بالشمال والأخر خاص بالصحراء، لكن الطرف الفرنسي إمتنع عن الإجابة عن هذا الطلب.[1]

ومن جهته، أكد الوفد الفرنسي، أن مصالح بلاده الإستراتيجية تتطلب الاحتفاظ بسبعة (07) مطارات في الجزائر، تبقى وضعيتها القانونية في حاجة إلى تحديد، وتابعة التجارب الفضائية لمدة طويلة والقيام بتجارب نووية لفترة زمنية معينة، وفي المجال الاقتصادي، طلب الفرنسيون، تأكيد **"**الحقوق المكتسبة" في إستغلالهم لثروات الصحراء والحصول على رخص التنقيب تشمل سنويا 80.000 كلم2 ولمدة 10 سنوات مع إنشاء هيئة تقنية ثنائية لإستغلال الثروات الكامنة تحت أرض الصحراء.[2]

وطلب الوفد الفرنسي من وفد جبهة التحرير الوطني موقفها من المسائل الاتية الخاصة بالضمانات التي يمكن أن تقدمها للأقلية الاوروبية وهي:

- آلية حصول الاوروبيين على الجنسية الجزائرية مع حق التخلي عنها خلال فترة عشر سنوات
- مشاركة الجزائريين من أصول أوروبية كقضاة في المحاكم لما يكون واحدا منهم طرفا في قضية معروضة عليها.
- تأسيس محكمة ضمانات للقانون الداخلي الجزائري تفصل في المنازعات حول الضمانات التي تم الاعتراف بها للجزائريين من أصول أوروبية.
- حق الانتظام في مؤسسات جمعوية.
- المشاركة في المجالس السياسية وحق الحصول على تمثيل عادل في المجالس البلدية في المدن الكبرى.
- الاعتراف باللغة الفرنسية لغة رسمية
- إعفاء الجزائريين كن أصول أوروبية من الخدمة العسكرية الاجبارية لمدة عشر(10) سنوات

أما يتلق بالضمانات التقنية الخاصة باستفتاء تقرير المصير، فستكفلها لجان مراقبة توضع تحت سلطة الهيئة التنفيذية المؤقتة[3] حيث تشرف على إعداد القائمة النهائية وسير الاستفتاء.

وقد قدم الفرنسيون الاقتراحات التالية فيما يتعلق بالفترة الانتقالية وهي:

1- تبدأ الفترة الانتقالية من وقف إطلاق النار إلى إعلان الاستقلال

2- تقوم الهيئة التنفيذية المؤقتة بتهيئة شروط نجاح الاستفتاء، والى غاية تنظيم إستفتاء تقرير المصير، تبقى الجزائر تحت السيادة الفرنسية، ويترأس الهيئة التنفيذية المؤقتة مفوض عام فرنسي ويشرف على حفظ الأمن العام بواسطة قوة محلية تتشكل من الجزائرين

[1] رضا مالك، مصدر سابق، ص ص 238.237

[2] بن يوسسف بن خدة، مصدر سابق، ص 29

[3] المصدر نفسه

وأوروبيين ويتراوح تعدادهم ما بين 30.000 إلى 50.000 عنصر وتكون مستقلة عنالجيش الفرنسي.[1]
كما إقترح الوفد افرنسي تعاونا إقتصاديا وماليا وثقافيا وتقنيا مقابل الحفاظ على المصالح الفرنسة في الصحراءوطالبوا بالحصول على نظام تفضيلي(système préférentiel) وإنتماء الجزائر إلى منطقة الفرنك الفرنسي وضمان الاستثمارات وملكية الفرنسيين.
وفي المجال العسكري، طالب الفرنسيون، بآستغلال غير محدد لقاعدة المرسى الكبير ووافقوا على أن تكون تحت السيادة الجزائرية
3- وقف إطلاق النار يحدد محتواه فيما بعد
4- إتصالات سرية ترمي إلى إتفاق سياسي شامل يعلن نهاية القتال
5- لا يطلق سراح الخمسة إلا مع وقف إطلاق النار
6- الافراج العام على المعتقلين
ويتوقع الفرنسيون إنهاء المحادثات في نهاية شهر نوفمبر وإعلان وقف إطلاق النار في بداية سنة 1962، وقد إستمر اللقاء طوال يوم 28 أكتوبر 1961 إلى صبيحة يوم 29 أكتوبر من نفس السنة [2].
وبعد إنتهاء الاجتماع، طلب الطرفان من الوسيط السويسري "أوليفيي لونغ" تنظيم لقاء سري جديد بينهما وعاد الوفد الجزائري إلى تونس حيث عقدت الحكومة المؤقتة إجتماعا للرد على إقتراحات الوفد الفرنسي التي سيقوم الوفد الجزائري بعرضها على الفرنسيين خلال الاجتماع الثاني الذي تقرر عقده من جديد بمدينة بال السويسرية.
ومن أجل تعزيز الموقف التفاوضي في هذه المرحلة الحساسة من المفاوضات، غستخدمت جبهة التحرير الوطني ورقة المظاهرات الشعبية التي أثبتت نجاعتها خلال يومي 05 جويلية و17 أكتوبر 1961 في العديد من المدن الجزائرية وفي العاصمة الفرنسية باريس على التوالي، فدعت الحكومة المؤقتة إلى اليوم الوطني، أول نوفمبر 1961 للتظاهر من أجل الاستقلال والوحدة الترابية للجزائر وتحت شعار" التعايش الممكن والضروري والمثمر بين الشعب الجزائري الجزائر وأوروبيي الجزائر" فلقي هذا النداء إستجابة شعبية واسعة وتزامن مع ذلك قيام حوالي 15000 سجين جزائري من بينهم الوزراء الخمسة بشن إضراب عن الطعام إبتداءا من 02 نوفمبر 1961 إحتجاجا على الظروف التي يعيشونها في السجن، ويذكر أحد الوزراء الجزائريين المعتقلين، أن قرار الاضراب عن الطعام لمدة غير محدودة، جاء من أجل:

- فضح سياسة الفساد التي تتواصل في إصرار وإحتقار لتقاليد الضمير الفرنسي وقوانين الحرب وأبسط الانطمة الإنسانية
- المشاركة في حركة الاضراب العام عن الطعام الذي يشرع فيه يوم 02 نوفمبر 1961 الوطنيون المعتقلون في فرنسا من أجل الحصول على وضعية معتقل سياسي
- الاحتجاج على التتبعات ضد محامهم الذي تمثل محاكمتهم تحديا صارخا للعدالة
- التضامن مع كل الاخوان والاخوات المنتمين للمغرب العربي، أي التونسيين والمغاربة الذين كانوا ضحية لنفس تدابير الميز العنصري

[1] رضا مالك، مصدر سابق، ص 238 / بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 30
[2] بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 31

- إثارة مشكلهم الخاص، لا من زاوية ظروف إيقافهم، لكن من حيث مبدأ الاعتقال نفسه الذي هو نتيجة خرق واضح لحقوق الانسان والمس بسيادة دولة مستقلة وعمل قرصنة في نظر القانون الدولي.[1]

وقد إستمر هذا الاضراب أسبوعين كاملين وبلغ صداه الجمعية العامة للأمم المتحدة التي صادقت على قرار يدعو الحكومة الفرنسية إلى الاستجابة للمطالب المشروعة للمساجين الجزائريين من خلال الاعتراف بوضعهم كمساجين سياسين.[2]

2- لقاء بال الثاني (09 نوفمبر 1961):

تم اللقاء بين المندوبين أنفسهم، رضا مالك ومحمد الصديق بن يحي مع برينو دولوس وكلود شايي وكان موضوعه تبليغ إجابات الحكومة المؤقتة على المقترحات التي قدمها الوفد الفرنسي في اللقاء الأول وتضمنت الإجابات مايلي:

1- الأفلية الأوروبية:

- حق الاختيار بين الجنسية الجزائرية والجنسية الفرنسية
- رفض مبدأ الجنسية المزدوجة
- حق تكوين الجمعيات على أن يخضع للرقابة
- المشاركة في الجالس حسب أهميتهم العددية
- تخضع عملية تحويل الأموال باتجاه فرنسا إلى الرقابة [3]

2- التواجد العسكري الفرنسي في الجزائر:

- تؤجر قاعدة المرسى الكبير طبقا لعقد قابل التجديد
- إنهاء التجارب النووية والفضائية
- عدم إستعمال القواعد العسكرية الفرنسية في الجزائر ضد الافارقة
- جلاء القوات الفرنسية من الجزائر وإخلاء القواعد العسكرية وفقا لرزنامة يتم تحديدها

3- المرحلة الانتقالية:

- تمتد على مدى ستة أشهر، إبتداءا من تاريخ وقف إطلاق النار إلى غاية الإعلان عن الاستقلال

4- الهيئة التنفيذية المؤقتة:

- لا يرأسها فرنسي بل يرأسها مسلم جزائري يسير شؤون الجزائر ويحافظ على الأمن ويهيء الاستفتاء ويجري تحويلا في الادراة والشرطة، وسجلت جبهة التحرير

---

[1] جيردة المجاهد، الجزء الرابع، عدد109 / 1961.11.27، ص 04

[2] المصدر نفسه

السجين اليسياسي أو سجين الرأي هو شخصية موقوفة بدون تهمة جنائية بسبب افكاره السياسية وهذا يعني أن عقوبته بالسجن تتعارض مع حقوق الانسان والمواثيق الدولية التي تنص على ضرورة إحترام حرية الرأي والمعتقد.

Atlas du monde diolomatique, in www.monde diplomatique.fr, consute, le 29.06.2021

[3] بن يوسف بن خدة، مصدر سابق ، ص ص 32.31 / رضا مالك، مصدر سابق، ص 239

الوطني في هذا الاطار قبولها أن تبقى الجزائر تحت السيادة الفرنسية خلال المرحلة الانتقالية .[1]

5- قانون البترول:

- يكون قانون البترول من صلاحيات الدولة الجزائرية ويكون للهيئة التقنية صلاحيات تقنية صرفة ويخضع منح رخص التنقيب والاستغلال لصلاحية الدولة الجزائرية.

ومن جهته أصر الوفد الفرنسي على الحصول على ضمانات خاصة بالحقوق المكتسبة في كل المجالات وبموجبها تلتزم الدولة الجزائرية بمايلي:

- تعترف الجزائر وتضمن أملاك الاشخاص الطبيعين والاشخاص المعنويين(المؤسسات) مثلما حددتها التشريعات السارية المفعول يوم الاستقلال.
- لا يمكن تجريد أصحاب هذه الممتلكات منها إلا بعد تعويض عادل ومناسب
- إن شروط العقود والاتفاقيات ورخص البحث والاستغلال التي تم إبرامها بموجب التشريع الفرنسي لا يمكن تعديلها إلا بالاتفاق مع صاحب الامتياز أو المتعاقد أو المساهم
- تضمن الجزائر الحقوق والالتزامات التي باسمها تم التعاقد حولها من قبل السلطات المختصة للجمهورية الفرنسية مثل الرواتب والمعاشات.[2]

ومقابل ذلك وعد الفرنسيون بالابقاء على المساعدات للجزائر في مستوى تلك المقررة لعام 1962 وإعترفوا بشرعية القيام بإصلاح زراعي وهو المجال الذي سعوا إلى تحقيقه خلال مشروع قسنطينة الذي سبقت دراسته.[3]

وطالب الوفد الفرنسي كذلك بإدماج بعض عناصر جيش التحرير الوطني في القوة المحلية وتسريح البقية وعدم أحقية العناصر المتواجدة في الخارج وخاصة في تونس والمغرب في الدخول إلى الجزائرإلا بصفة فردية وهو مارفضه الوفد الجزائري بشكل قطعي[4].

أما الوفد الجزائري، فقد طالب أن تسمح الحكومة الفرنسية بإرسال مبعوث إلى الوزراء الخمسة المعتقلين لإحاطتهم علما بتطورات المفاوضات والحصول على أرائهم، فوعد الوفد الفرنسيبالرد على هذا المطلب لاحقا عبر الوسيط السويسري أوليفيي لونغ وفي المقابل طلب الوفد الفرنسي من جديد بالاتفاق على إعلان وقف إطلاق النار كشرط مسبق لاستئناف المفاوضات من جديد وهو الشرط الذي وضعه الجنرال ديغول لاطلاق سراح الوزراء الخمسة على إعتبار أنهم مساجين حرب ووفقا للبروتوكول العسكري لا يمكن إطلاق سراحهم إلا بعد أن نهاية الحرب[5].

غير أن أجواء الاضراب المفتوح عن الطعام الذي شنه المعتقلون الجزائريون في السجون الفرنسية، أدت إلى توقف مفاوضات بال دون تحقيق تقدم ملموس فيما يتعلق بالنقاط الخلافية ولكن الجميع كانوا متفائلين بان الأمور تسير في الاتجاه الصحيح ولهذا طالب الوفد الفرنسي برتيب لقاء بين وزير الخارجية سعد دحلب و رئيس الوقد الفرنسي في المفاوضات الرسمية، لويس جوكس، وبعث برينو دولوس ببرقية إلى الوسيط السويسري يوم 20

---

[1] رضا مالك، المصدر نفسه.

[2] رضا مالك، المصدر نفسه.

[3] المصدر نفسه، ص 241.

[4] المصدر نفسه.

[5] Olivier Long, op cit, p 108

نوفمبر 1961، أخبره فيها أنه:" إذا شرع في مفاوضات حقيقية من أجل التوصل إلى إتفاق، في هذه الحالة سنقبل باتصال الحكومة المؤقتة ببن بلة إذا أرادوا ذلك وسنقبل بنقله إلى مكان تسهل فيه الاتصالات وإذا أوقفوا المعارك ومختلف العمليات المسلحة سيتم إطلاق سراحه."[1]

- **لقاء سعد دحلب لويس جوكس (09 ديسمبر 1961):**

لم تستأنف المحادثات إلا بعد إنهاء الاضراب حيث تم اللقاء بين سعد دحلب ولويس جوكس في يوم 09 ديسمبر 1961 في مدينة ليروس(Les rousses) وكان الأول مرفقا بمحمد الصديق بن يحي والثاني ببرينو دولاس، وتركزت المحادثات حول المسائل العالقة وعلى رأسها قضية الصحراء، حيث طرح لويس جوكس خيار إجراء الاستفتاء منفصل خاص بقبائل التوارق والرقيبة بتندوف وكان هدفه تسليط مزيد من الضغط على قادة الثورة لجعلهم يقبلون بتنازلات فيما يتعلق بالأقلية الأوروبية في الجزائر التي طرحها لويس جوكس بشأنها، مبدأ إستفادة أفرادها من الجنسية المزدوجة ومساهمتهم في الادراة وحرية تنقلهم والضمانات التي ستحفظ مصالحهم وزيادة على ذلك، طالب بحل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مادامت هناك هيئة تنفيذية مؤقتة وهو مارفضه وزير الخارجية سعد دحلب الذي إعتبر الحكومة المؤقتة تبقى ملاذا في حالة ما إذا فشلت الهيئة التنفيذية المؤقتة في أداء مهامها.[2]

وبالنسبة للمرسى الكبير، وافق لويس جوكس على نظام الايجار وطلب أن تشمل القاعدة البحرية مساحة 500 كلم2، التي تمثل القاعدة العسكرية والمناطق المحيطة وإقترح أن تكون مدة التاجير 50 سنة، أما مسألة المطارات المتواجدة في المناطق الشمالية وفي الصحراء فستخضع للدراسة.[3]

أما ممثل الحكومة المؤقتة، السيد سعد دحلب، فقد أعاد التأكيد على أن وقف إطلاق النار لا يمكن أن يتم إلا بعد التوصل إلى ضمانات سياسية حقيقية وطلب من الفرنسيين أن يسمحوا بالاتصال بالوزراء الخمسة المعتقلين وأن تسمح فرنسا بإشراكهم في المفاوضات، فاجاب لويس جوكس بأن هذا الأمر من إختصاص الجنرال ديغول، وبعد مساعي كبيرة قام بها الوسيط السويسري لدى الحكومة الفرنسية، وافقت هذه الأخيرة على زيارة مبعوثين من الحكومة المؤقتة للورزاء المعتقلين في سجن اولنوي (Aulnoy)، وهي المهمة التي قام بها كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال ورافقهما محمد الصديق بن يحي يوم 15 ديسمبر 1961 بتكليف من الحكومة المؤقتة وأدت إلى موافقة الوزراء الخمسة على مجرى المفاوضات وأكدوا ثقتهم في الطريقة التي يديرها بها الحكومة المؤقتة هذه المعركة السياسية.[4]

ولقد إلتقى السيد سعد دحلب من جديد بلويس جوكس يوم 23 ديسمبر 1961، حيث عرض هذا الأخير مشروع تمسك فيه بمواقف حكومته من القضايا الخلافية الأساسية، ومنها، المندوب العام على رأس الهيئة التنفيذية، يكون فرنسيا لمراقبة الصرف وسير الاقتصاد والعدالة والدفاع والتعليم والمواصلات والمحافظة على الأمن العام.[5]

---

[1] ibid, p 109

[2] بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص ص 34.33

[3] المصدر نفسه، ص 34

[4] المصدر نفسه، ص 35

[5] المصدر نفسه، ص 34

ونص المشروع كذلك، أن يجري إستفتاء تقرير المصير على أساس عرقي وتمسك بمبدأ حصول الاوروبيين أليا على إمتياز الجنسية المزدوجة، وفي المجال العسكري نص المشروع على ضرورة أن يتعهد جيش التحرير الوطني بعدم تجنيد عناصر جديدة إبتداءا من تاريخ سريان مفعول وقف إطلاق النار وأن يتم الاحتفاظ بالسدين المكهربين على الحدود مع تونس والمغرب وعدم دخول قوات جيش التحرير الوطني المرابطة في الخارج إلى الجزائر، أما قاعدة المرسى الكبيرحسب هذا المشروع جرى تقسيمها إلى منطقتين:

1- منطقة -أ – وتشمل من رأس فيقالو(Figalo) إلى غرب مدينة وهران، قلصت مساحتها لكن فرنسا إحتفظت فيها بالسلطات الأمنية وحق إنجاز منشآت جديدة.

2- منطقة – ب-تشمل حيث تمتد من لورميل ال شرق لندلس(Lindles) فتطع البحيرة إلى غاية وهران وتتولى الجزائر إدارتها ولكن يمنع على قواتها الدخول وخفضت مدة الايجار من خمسين سنة إلى عشرين سنة [1].

أما التجارب الفضائية والنووية في الصحراء فتدوم ما بين 05 إلى 10 سنوات، وإقترح الفرنسيون كذلك إستغلال مطارات بشار ورقان وعين إيكر وبوفاريك وتلاغمة لمدة تتراوح ما بين 05 إلى 10 سنوات والاستفادة من تسهيلات العبور والاجلاء في موانىء عنابة والجزائر ووهران[2].

غير انه لم يكن ممكنا أن تقبل الحكومة المؤقتة بكل المطالب الفرنسية وعلى رأسها الضمانات والامتيازات الخاصة بالاقلية الاوروبية مثل مسألة الجنسية ، إلا أنهما كانا مقتنعين أنهما على وشك الخروج من النفق وأنه من الضروري التوصل إلى حل أقرب وقت ممكن للمعضلة الجزائرية وفي ظل دعوة المجتمع الدولي ممثلا بالجمعية العامة للامم المتحدة الطرفين لإستئناف المفاوضات بغرض تمكين الشعب الجزائري من حقه في تقرير مصيره بحرية والاستقلال في إطار وحدة الأراضي الجزائرية.[3]

6- محادثات ليروس (Les Rousses) 11 / 19 فيفري 1962:

بعد سنة من المفاوضات الشاقة، أصبحت الظروف مهيأة للتوصل إلى إتفاق وقف إطلاق النار، خاصة أنه منذ لقاء إيفيان الأول الذي جرى في ماي 1961، إزدات الوضعية الأمنية تدهورا في الجزائر وفي فرنسا على حد سواء حيث كان الوقت كافيا أمام منظمة الجيش السري (O.A.S) لتنظيم نفسها جيدا والتوغل أكثر داخل مختلف أحهزة الأمن الفرنسية والقيام بسلسلة من العمليات الإرهابية التي نشرت الرعب وإنعدام الأمن[4] ونجحت في أن تجعل غالبية المستوطنين الاوروبيين في الجزائر يتواطئون معها وعليه أصبحت مؤسسات الجمهورية الخامسة نفسها في خطر كبير، فكان لزاما على الجنرال ديغول أن يسارع إلى إبرام إتفاق مع الحكومة المؤقتة يحل الأزمة الجزائرية [5] ويقطع الطريق أما القوى المعادية لسياسته التي تجمعت خلف الجنرال صالان لإسقاطه متخذة من سياسته الجزائرية ذربعة للخروج عن الشرعية الدستورية، كما كان الوفد الفرنسي في هذه المحادثات تحت ضغط

---

[1] المصدر نفسه

[2] رضا مالك، مصدر سابق، ص ص 141.140

[3] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 458

[4] Michel Debré, op cit, p299

[5] ذهب المفاوض روبير بيرو إلى حد القول بأن الجنررال ديغول كان يريد أن ينتهى هذا اللقاء إما بالاتفاق النهائي وإما بوقف المفاوضات نهائيا.
صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 408

من الجنرال ديغول الذي يريد منهم أن يسرعوا بالعملية ويبرموا الاتفاق النهائي ومن ريس الحكومة ميشال دوبري الذي يحثهم على التشدد ولو أدى ذلك إلى القطيعة[1].
وقد بدأت مفاوضات ليروس[2] يوم 11 فيفري 1962، وجمعت بين وفدين رفيعي المستوى حيث كان الوفد الجزائري يتكون من نائب رئيس الحكومة المؤقتة ووزير الداخلية، السيد كريم بلقاسم ووالوزراء، لخضر بن طوبال وسعد دحلب وأمحمد يزيد ويساعدهم في مهمتهم كل من رضا مالك ومحمد الصديق بن يحى والخبير المالي السيد الضغير مصطفاي، وقاصدي مرباح رئيس الجهاز الأمني في غارديماو مساعدا لخضر ين طوبال في الشؤون العسكرية[3] أما الوفد الفرنسي، فكان يبدو أن الجنرال ديغول يريد أن يشرك ممثلي أبرز القوى السياسة الفرنسية في تحمل مسؤولية الاتفاق إنهاء الوجود الفرنسي في الجزائر، ولهذا ضم إلى الوفد الفرنسي كل من : برينو دولاس(Bruno de leusse) و جون دوبروجلي(Jean de Broglie)، كاتب الدولة للشؤون الصحراوية، من الحركة الجمهورية الشعبية[4]، روبير بيرون (Robert Buron) وزير الاشغال العمومية من الحركة الجمهورية الشعبية ،الذي كان يملك أغلبية المقاعد في البرلمان الفرنسي ويمثل التيار الديغولي،ولويس جوكس، وورولان بيلوكار(Rolland Billecart) والجنرال دو كاماس (Général de Camas)وكلود شايي وبرنارد تركو(Bernard Tricot)، الملحق بديوان لويس جوكس والمستشار التقني في رئاسة الجمهورية[5].
إبتداءا من اليوم الثالث في المفاوضات، كان الطرفان قد توصلا إلى إتفاقات مبدئية حول كثير من المواضيع وبقيت التنازلات المتبادلة المنتظرة منهما لوضع النصوص النهائية.

- **ملف التعاون:**

لم يكن هذا الملف من المجالات الصعبة، إذ تم الاتفاق على المبادىء العامة للتعاون الاقتصادي والتقني والثقافي، وأكبر صعوبة في هذا الميدان تمثلت في رفض الفرنسيين تقديم إلتزامات محددة حول حجم المساعدة الفرنسية للجزائر ومدتها وأراد الفرنسيون أن تكون هذه المساعدات ورقة ضغط أساسية لديهم، كانت فرنسا مستعدة لمواصلة المساعدات التي أنطلقت قبل الاستقلال في منظور الجزائر الفرنسية وفي الاخير حصل الاتفاق حول هذه النقطة حيث تمنح فرنسا للجزائر مساعدة يكون حجمها مساويا لمستوى البرامج الجارية قدرها ثلاث سنوات إبتداءا من تاريخ تقرير المصير.[6]

- **قضية الصحراء:**

ثار نقاش كبير يتعلق باستعمال الارباح الناتجة من إستغلال نفط الصحراء وحسب الوفد الفرنسي، يكون جزء من هذه الارباح، يستعمل " لتحسين ظروف معيشة السكان الصحراويين" وإقترح لويس جوكس أن يستمر العمل بهذه الصيغة ولكن قوبل هذا الاقتراح بالرفض المطلق من مندوبي الحكومة المؤقتة وقالوا ليس هناك صحراويون متميزون عن

---

[1] صالح بلحاج، مرجع سابق ، ص 410
[2] ليروس، ميدنة فرنسية تقع وسط شرق فرنسا على الحدود السويسرية في اعالي جبال جورا ,www. Lesrousses.com consulte le 30.06.2021
[3] رضا مالك، مصدر سابق، ص 277
[4] كانت الحركة الجمهورية الشعبية التي إبثقت عن المقاومة تضم أكثرية الديمقراطيين المسيحيين الفرنسيين: رضا مالك، مصدر سابق، ص 276
[5] سعد دحلب، مصدر سابق، 142
[6] سعد دحلب، مصدر سابق، ص 143

ببقين سكان الجزائر وإن الدولة الجزائرية في إطار سيادتها الشاملة هي صاحبة الاختصاص في تقرير التدابير الخاصة في هذا المجال.[1]

- **البنود العسكرية والاقلية الأوروبية:**

في هذه المحادثات، كانت المسائل العسكرية والاقلية الاوروبية، المواضيع التي أخدت حيز من النقاش وظهرت فيها أكبر الصعوبات، جاء الفرنسيون إلى مدينة ليروس بنية التشدد في هذين المجالين ولو إقتضى ذلك التنازل على حد تعبيرهم في المجلات الأخرى، وزاد من تعقيد الأمور، أن الملف العسكري لم يكن من إعداد الوفد المفاوض بل كان من طرف العسكريين الذين توسعوا في متطلباتهم بشكل كبير وتتعلق المشاكل في هذا المجال بحدود المناطق والقواعد العسكرية وآجال إستخدام المنشأت العسكرية وجلاء الجيش الفرنسي.

وبخصوص مرسى الكبير، نصت الاقتراحات الفرنسية على منطقة واسعة(أ) وإحاطتها بمنطقة أوسع بكثير (ب) يتمتع فيها الجيش الفرنسي بامتيازات خاصة، لكن لخضر بن طوبال الذي كان قد كلف ببحث الملف العسكري مع الجنرال دوكاماس، رفض وجود المنطقة (ب) أصلا وقال عن المنطقة(أ)، إن الجزائر لا يمكن أن تتخلى عن ممارسة السيادة فيها، كما رفض فترة الاستعمال التي طلبها الوفد الفرنسي وهي مدة 25 سنة وكذلك بالنسبة للآجال المطلوبة للإحتفاظ بالقواعد في الصحراء وكانت المطالب الفرنسية في هذا الموضوع الاكثر إحراجا للمفاوضين الجزائريين نظرا لارتباطها بمسألة السيادة، بالنسبة إلى مدة الاستعمال، طلبت فرنسا في البداية 07 سنوات وقبل الجزائريةن ب 03 سنوات لكن لويس جوكس ظل متمسكا بطلب 07 سنوات.[2]

- **الأقلية الأوروبية:**

كانت هذه المسألة في غاية الاهمية عند الحكومة الفررنسية ومنذ بداية المفاوضات أثارها وفدهم لأن ما يقدمونه من تنازلات على حد تعبيرهم في ملفات أخرى موهونا بالتنازلات التي يحصلون عليها من الوفد الجزائري في هذا المجال ولا تزال نقطتان شائكتان في هذا الملف وهما: الجنسية والوضع الخاص للمدن للمدن الثلاث، الجزائر، وهران، عنابة.

مشكلة الجنسية تهم الفرنسيون الذين سوف يبقون في الجزائر وعبر المفاوض "روبير بيرو" عن الموقف الفرنسي قائلا أن إكتساب الجنسية الجزائرية بالنسبة لهؤلاء سيكوت تلقائيا بعد ثلاث سنوات إلا في حالة التعبير عن العكس، لكن الوفد الجزائري بلسان أمحمد يزيد رفض التلقائية وقال أن المعنيين عليهم بعد هذه المدة أن يقدموا طلبا للحصول على الجنسية الجزائرية وإذا كان لابد من تلقائية فلتكن مباشرة بعد الاستقلال وهو الشرط الدي قبل في النهاية من طرف الوفد الفرنسي[3].

- **الفترة الانتقالية:**

أصبحت الفترة الانتقالية من المواضيع الاهم بالنسبة إلى الوفد الجزائري مثل البنود العسكرية والاقلية الاوروبية عند الوفد الفرنسي وكانت النقاشات كثيرة وحادة في هذا الموضوع خاصة فيما يتعلق بمدتها وسلطات المحافظ السامي وتشكيل الهيئة التنفيذية والقوة

---

[1] سعد دحلب، مصدر سابق ، ص ص 144.143

[2] رضا مالك، مصدر سابق، ص 283

[3] المصدر نفسه ، ص 279

المحلية وقضايا العدالة، كل هذه المسائل طرحت من جديد وحصل الاتفاق على القسم الأكبر منها وأرجيء الباقس إلى الندوة الأخيرة[1].
وبعد مفاوضات مكثفة إستمرت إلى غاية 19 فيفري 1961، تمكن الطرفان من التوصل إلى إتفاق مبادىء حول قضايا أساسية مثل قضية الصحراء والاتفاقيات العسكرية ووضع الأقلية الاوروبية في الجزائر[2].
ولما كان المجلس الوطني للثورة الجزائرية يملك وحده سلطة الموافقة على وقف إطلاق النار والمصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمتها الحكومة المؤقتة، فقد إجتمع في مدينة طرابلس الليبية في دورة إستثنائية ما بين 22 إلى 27 فيفري 1962، ترأس الاجتماع محمد الصديق بن يحى وعين سعد دحلب مقررا يساعده كل من كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال وأمحمد يزيد وبعد نقاش حاد صادق أعضاء المجلس بأغلبية ساحقة على إعلان ليروس بما فيهم الوزراء المعتقلين ما عدا أعضاء قيادة الاركان العامة للجيش (هواري بومدين وأحمد قايد وعلي منلي) والرائد مختار بويزم المدعو ناصر ممثل الولاية الخامسة[3]، وبرر العقيد هواري بومدين موقفه بقوله:" لا ستطيع إعطاء ثقتي إلا على نص مكتوب واضح، لأن نتائج سبع سنوات من الحرب ليست موجودة في النصوص التي قدت لنا، لم نبلغ هذف الاستقلال، يعدوننا فقط باستقلال شكلي..." [4]
وفي الاخير أصدر المجلس الوطني للثورة الجزائرية البلاغ الرسمي الاتي:" إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية المجتمع في دورة إستثنائية في طرابلس بين 22 و27 فيفري 1962، بعد مناقشة التقرير حول المفاوضات الجارية مع حكومة الجمهورية الفرنسية،فوض الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية متابعة المفاوضات الجارية."[5] وبهذا القرار، فتح المجال لانعقاد مفاوضات إيفيان الثانية التي ستنتهي بإعلان ما يسمى باتفاقيات إيفيان.

7- مفاوضات إيفيان ا لثانية (07 – 18 مارس 1962):

إن الثغرات التي كانت وجودة في المشروع الذي تم الاتفاق حول في محادثات ليروس والتحفظات التي أثارها بعض أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية وخاصة أعضاء هيئة الاركان العامة لجيش التحرير الوطني، لم تجعل لقاء إيفيان الثاني شكلي وحفلا رسميا للإعلان عن إتفاق جرى التوافق حوله مسبقا ولكن العكس من ذلك، كان موعدا للتفاوض حول النقاط التي بقيت عالقة والعديد من التفاصيل التي تحتاج إلى توضيح.[6]
افتتحت المفاوضات رسميا يوم 07 مارس 1962، وترأس الوفد الجزائري السيد كريم بلقاسم وضم الوزراء، لخضر بن طوبال، سعد دحلب، أمحمد يزيد، محمد الصديق بن يحي، رضا مالك، الطيب بولحروف ممثل جبهة التحرير الوطني في فرنسا،الخبير المالي صغير مصطفاي، العقيد عمار بن عودة كممثل جيش التحرير الوطني بعد أن رفضت قيادة

---

[1] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 415

[2] Olivier Long, op cit, p 125

[3] بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 37

[4] رضا مالك، مصدر سابق، ص 297، تفاصيل أكثر حول الموضوع، أنظر: عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، من ص 561 إلى ص 568

[5] المصدر نفسه، ص 298

[6] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 461

هيئة الاركان العامة إرسال ممثل عنها[1] أما الوفد الفرنسي، فقد ترأسه لويس جوكس وضم الوزراء: جون دوبروجلي، روبير بيرون، برينو دولوس، رولان بيلوكار،برنار تريكو، كلود شايي، فانسان لبوري، مستشار قانوني في الشؤون الجزائرية، والمستشار العسكري العقيد سيقان دو بازيس وبليزان مستشار الدولة مكلف بمحاضر الجلسات، فيليب تيبو الناطق الرسمي باسم الوفد الفرنسي.[2]

ولقد دشن هذا اللقاء النهائي نقطة اللاعودة بالنسبة للطرفين، فالجنرال ديغول كان يستعجل التوقيع الرسمي على الاتفاقيات للتخلص من القضية الجزائرية التي أرهقت فرنسا وشكلت تهديدا للوحدة الوطنية الفرنسية لم سبق لها مثيل في تاريخ فرنسا المعاصر، ولهذا كان يأمل أن يؤدي التوقيع على هذه الاتفاقيات إلى وضع خصومه في منظمة الجيش السري أمام الأمر الواقع والتمكن من التحكم في حالة الفلتان الأمني التي تسببت فيها وأزهقت فيها أرواح كثيرة وأصبحت تنذر بتجدد حركة تمرد أخرى على شاكلة حركة أفريل 1961.[3]

أما رئيس الوفد الجزائري، السيد كريم بلقاسم، فام يكن واردا بالنسبة له التراجع عما تم الاتفاق حوله في ليروس وكان يرى ضرورة أن تتركز هذه الجولة من المفاوضات على معالجة القضايا التي لم يتم إنهاء العمل فيها، ولهذا إنصبت المفاوضات على جوانب معينة من القضايا العسكرية، كالوضعية المستقبلية للقوات الفرنسية في الجزائر ومسألة جيش التحرير الوطني، حيث أكد الوفد الفرنسي أن فرنسا لن تقبل بدخول عناصر جيش التحرير الوطني إلى المدن الجزائرية كمحررين وبالتالي إعطاء الانطباع بأنهم حققوا نصرا عسكريا، في حين لم تكن الحكومة المؤقتة مستعدة للموافقة على حشر أولائك الذين قاتلوا من أجل تحرر الجزائر في مخيمات فور تحقيق هذا الاستقلال، وتم التطرق كذلك إلى مسألة عودة 250.000 لاجيء جزائريمن تونس والمغرب، فتم الاتفاق على أن تشرف على هذه العملية لجنة تشترك في تشكيلها السلطات الفرنسية والهيئة التنفيدية المؤقتة والمفوضية السامية للاجئين التابعة للامم المتحدة، كما تناول هذا اللقاء الفترة الاتقالية حيث مشاكل كثيرة بقيت محل خلاف في هذ الملف وللاهمية البالغة التي أصبحت لهذه المسألة في نظر الحكومة المؤقتة التي تريد ضمانات كافية بأن فرنسا قادرة على محاربة منظمة الجيش السري التي أعلنت أنها ستقوم بنسف الاتفاقيات المقبلة وضمانات بأن الادراة وقوات حفظ الأمن ستكون محايدة في الفترة الاتقالية [4]

- **القوة المحلية:**

كان لابد من قوة محلية محايدة تسند إليها مهمة حفظ الأمن خلال الفترة الانتقالية، في المفاوضات السابقة إتفقوا على المبدأ وإختلفوا حول العدد، كان الفرنسيون قد إقترحوا ومازالوا يريدون قوة قوامها 40.000 رجل، بينما الجزائريون أرادوا ضعف هذا العدد، 80.000 رجل، كانت في رأيهم ضرورية لمواجهة المشاكل الأمنية الصعبة الناتجة عن أعمال منظمة الجيش السري والتواطؤات التي تحظى بها في كختلف الاوساط الفرنسية المدنية والعسكرية.

الهيئة التنفيذية المؤقتة:

---

[1] رضا مالك، مصدر سابق، ص 300

[2] المصدر نفسه / بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 38.

[3] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 462

[4] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 418

بقيت في المفاوضات السابقة نقاط عديدة لم يتم الفصل فيها، ومن ضمنها أسماء الاسخاص المدعوين للعضوية فيها، وعند إفتراقهم قرروا تبادل القوائم بالاسماء المفتوحة قبل إستئناف المفاوضات الرسمية وفي هذه الجولة الأخيرة إتفقوا على أن تتكون الهيئة من 11 عضوا:05 من جبهة التحرير الوطني،03 أوروبيون،و03 مسلمون أحرار والسيد عبد الرحمن فارس المناضل في فيدرالية جبهة التحرير في فرنسا رئيسا لها.[1]

سعت الحكومة الفرنسية خلال المفاوضات الخروج بأقل الأضرار والحفاظ على كرامتها وصيانة هيبتها ومكانتها على المستوى الدولي، أما الطرف الجزائري إتسم بالحزم واليقظة فيما يخص بالامور الجوهرية والاساسية للدولة الجزائرية المستقلة ومفرق ما هو دائم وما هو مؤقت وآني[2]، ومهما يكن من أمر، فإن محادثات إيفيان الثانية وإن إستمرت مدة زمنية أطول مما كان متوقعا لها، إلا أنها كانت مثمرة، حيث أن الوفدين المتفاوضين في حضور الوسيط السويسري أوليفيي لونغ أفلحا في الخروج من النفق نهائيا مساء يوم الاحد 18 مارس 1962 على الساعة الخامسة وثلاثين دقيقة بعد أن تقدم المفاوضون الفرنسيون الثلاثة، لويس جوكس، روبير بيرو، جون دوبروغلي ليضعوا توقيعاتهم بجانب توقيع واحد هو توقيع السيد كريم بلقاسم عن الجانب الجزائري وتقرر أن يدخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ منصف نهار الاثنين 19 مارس 1962.[3]

وفي اليوم نفسه، بعد التوقيع، أعطى الجنرال ديغول الاوامر للقوات الفرنسية بوقف القتال وبعده بقليل فعل بن يوسف بن خدة الشيء نفسه من إذاعة تونس قائلا:" "باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المفوضة من المجلس الوطني للثورة الجزائرية، أعلن وقف القتال في كامل أنحاء التراب الجزائري إبتداءا من يوم الاثنين 19 مارس على الساعة الثانية عشرة، آمر باسم الحكومة المؤقنة للجمهورية الجزائرية كل فوات جيش التحرير الوطني المكافحة بوقف العمليات العسكرية والاشتباكات المسلحة على مجموع التراب الوطني." [4]وتمثلت أهم بنود الاتفاقية على النحو التالي:

- تسليم فرنسا بتطبيق تقرير المصير مع السيادة الجزائرية الكاملة على التراب الوطني
- الافراج عن جميع المعتقلين والاسرى والمنفيين بسبب نشاطهم الوطني خلال 20 يوما من إتفاقية وقف إطلاق النار
- إنشاء هيئة تنفيذية مؤقتة تشرف على إعداد الانتخابات الخاصة بتقرير المصير في مدة أقصاها 6 أشهر ونحافظ على الأمن العام وتسيير الشؤون العامة المختلفة في الفترة الانتقالية بدل الادراة الفرنسية وتبقى في السلطة لغاية يوم إجراء الانتخابات.
- يجرى الاستفتاء في جميع ولايات القطر الجزائري البالغ عددها 15 ولاية
- تشكل محكمة من قضاة مسلمين وقضاة أوروبيين متساوية الاعضاء لحل المنازعات التي تبرز خلال الفترة الانتقالية
- تحل المنازعات بالطرق السلمية وفي حالة عدم الاتفاق تستطيع كل دولة الالتجاء إلى محكمة العدل الدولية

---

[1] رضا مالك، مصدر سابق، ص ص 307.306

[2] مجاود حسين، مرجع سابق، ص 249

[3] بن يوسف بن خدة، مصدرسابق، ص 38 / رضا مالك، مصدر سابق، ص ص 316.315

[4] بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 38

- يختار الناخبون الاستقلال عن فرنسا وفي هذه الحالة فيما كانوا يرغبون في قيام تعاون بين فرنسا والجزائر حسب الشروط التي حددتها هذه الاتفاقيات[1]
- يحتفظ الاوروبيون بجنسيتهم ويتعين عليهم الاختيار بين الجنسية الجزائرية أو الفرنسية خلال ثلاث سنوات القادمة
- إحترام الخصوصيات الثقافية والدينية والمحافظة على مؤسساتهم الدينية وضمان حرية المعتقدات وإقامة الشعائر المسيحية واليهودية وكا حرمة أماكن العبادة
- يحق للاوروبيين إستخدام لغتهم في التعامل مع السلطات الجزائرية ويحتفظ الاوروبيون بأملاكهم في الجزائر، وإذا وقع تأميم لهذه الاملاك يحصلون عاة تعويض من الجزائر، كما يتم وضع نظام خاص في المدن ذات الحجم الاوروبي الغالب
- إستخدام اللغة الفرنسية في الحياة السياسية والادارية والقضائية وتحرر النصوص الرسمية باللغة العربيو واللغة الفرنسية
- الاتفاق على المبادىء العامة للتعاون الاقتصادي والتقني، حيث تتعهد الدولة الجزائرية الناشئة باحترام مبادىء الليبرالية الاقتصادية وصيانة مصالح الراسمالية الفرنسية مع مطالبة بتحديد حجم المساعدات الفرنسية، لكن هذه الأخيرة جعلتها ورقة مساومة وربطتها بمدى قدرة الجزائر على إحترام الاتفاقيات المبرمة
- إنهاء جميع العمليات العسكرية ببالقطر الجزائري بانسحاب الجيش الفرنسي من الجزائر بعد إجراء الاستفتاء الخاص بتقرير المصير وتقليص تعداد إلى 000.80 جندي في مدة 12 شهر من تاريخ الاستفتاء
- الاحتفاظ بالقواعد العسكرية بالصحراء للتجارب الذرية
- تسمح الجزائر لفرنسا باستخدام قاعدة المرسى الكبير لمدة 15 سنة قابلة للتجديد باتفاق البلدين[2].

إختلفت الأراء حول مضمون إتفاقيات إيفيان 18 مارس 1962، فهناك من يراها نصرا ساحقا وإتجازا تاريخيا عظيما لأنها حققت مطامح الشعب الجزائري التي أعلنوا عنها في بيان أول نوفمبر 1954، وهناك من يرى في بنودها تنازلا عن حقوق الجزائريين لصالح الطرف الفرنسي.

1- المساندون لاتفاقيات إيفيان:يرى هؤلاء أن هذه الاتفاقيات حققت ما يلي:

. قلبت وجهة نظر الطرف الفرنسي رأسا على عقب، فبعد أن كان يصف المطالبين بالاستقلال بالهمجيين وقطاع الطرف والفلاقة، نجده يعترف باستقلال الجزائر وبسيادتها في الداخل والخارج

. جنبت البلاد الإنقسام بإنشاء مناطق تحت السيادة الفرنسية في الأراضي الجزائرية كما كان يصر على ذلك الوفد الفرنسي المفاوض

. مضمون إتفاقية إيفيان جاءت مطابقة لمبادىء الثورة التحريرية وهي:

- إستقلال الجزائر
- الوحدة الترابية

[1] بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 88

[2] سعد دحلب، مصدر سابق، ص ص 298.297

- الاعتراف بوحدة الشعب الجزائري
- الاعتراف بجهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري

.عبر المجاهد لخضر بن طوبال عن المادىء الكبرى للوفد الجزائري في هذه المفاوضات بقوله:" لقد وضعنا ثلاث نقاط إعتبرناها مسلمة وغير قابلة للنقاش:

1- لن نقبل أبدا أن تكون للأقلية الفرنسية في الجزائر نفس الحقوق مثلما للجزائريين

2- لا منقاش حول وحدة التراب الوطني

3- لا مناقشة حول وحدة الشعب الجزائري

وهذع النقاط لا تكون فيها المفاوضات، ويمكن أن نتنازل عن عدة أشياء لا تمس السيادة الوطنية ، لأننا نعرف أن الجزائر المستقلة بإمكانها أن تعيد النظر فيما تنازلنا عنه وتسترجعه.[1]

. تمكن الوفد الجزائري من تذليل العديد من الصعوبات التي لم يكن من السهل تذليلها مع خضم عنيد قوي يؤازره الحلف الأطلسي والقوى الغربية الأخرى، كقضية الصحراء والحكم الذاتي والطاولة المستديرة والهدنة والوضعية الخاصة للمدن الكبرى (الجزائر، وهران،عنابة، سيدي بلعباس)، أربع مدن كبرى يكون كل حي فيه أغلبية أوروبية، يكون محافظ الشرطة فرنسي والقاضي فرنسي وقد تمسكوا بهذا الشرط، إضافة إلى أن فرنسا كانت ترغب في أن تكون الاتفاقيات محصورة في وقف إطلاق النار، فيما أصر الوفد الجزائري على الاستقلال التام.[2]

2- الرافضون لهذه الاتفاقيات: رفض البعض هذه الاتفاقيات لأنهم إعتبروها خدعة سياسية ترهن إستقلال الجزائر وتلغمه ولا تحقق تطلعات الشعب الجزائري، فعي تحمل فس طياتها نقائص وتتضمن تنازلات كثيرة منها:

. مكنت المستوطنيين والحركى وأعضاء منظمة الجيش السري من الافلات من حق المتابعة على كل ما إرتبكوه من جرائم في حق الجزائريين.

. أعطت للمستوطنيين والحركى حق الاشتراك في الشؤون العامة

. لم تتعرض للحقوق الجالية الجزائرية في فرنسا رغم أعدادها الكبيرة والمشاكل المتنوعة التي تعاني منها وكان من المفروض في إطار المعاملة بالمثل أن تنمح هذه الجالية إمتيازات التي أعطيت للجالية الاوروبية في الجزائر

. جعلت الجزائريين في موقف حرج، ففي الوقت الذي تبنوا فيه مبدأ حركة عدم الانحياز المتضمن عدم السماح بالتفجيرات النووية في بلدان الحركة وهذا منذ مؤتمر باندوتغ عام 1955، ها هم يوافقون على أن تجري فرنسا تجاربها النووية على الأرض الجزائرية بعد إمضاء إتفاقية إيفيان.[3]

. تنص هذه الإتفاقية على إحتفاظ فرنسا بقاعدة المرسى الكبير في شكل تأجير لمدة خمس عشرة سنة، قابلة للتجديد وتشمل حقوق إستخدام سطح الأرض وباطن الأرض والمياه الإقليمية.

---

[1]حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، مجلد1، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، ب ت، ص 237

[2]حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، مجلد1، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، ب ت، ص 237

[3] انظر ، النص الكامل ، النظم الخاصة بالشؤون الحربية، سعد دحلب، مصدر سابق، ص ص 300.299

. حق إستخدام بعض المطارات والمناطق والمنشات الحربية التي تراها لازمة منها قاعدة اينيكو ورقان وكولمب بشار.
. منحت الفرنسيين إمتيازات إقتصادية في مجال إستثمار الثروات الطبيعية لاسيما إستخدام النفط في الصحراءوتكون الأفضلية للشركات الفرنسية عند منح رخص التنقيب والتعدين.
. فرض اللغة الفرنسية في الجزائر خاصة لدى الاصول الفرنسية،يستخدمون اللغة الفرنسية في المجالس وفي علاقاتهم مع السلطة العامة [1].
لقد كان الطرف الجزائري منذ البداية مدركا لمآخذ هذه الاتفاقيات عازما على مراجعتها بعد إستعادة السيادة الوطنية، لهذا ما أن أجري الاستفتاء وأعلن إستقلال الجزائر، حتى بدء في التخلص من عيوب ومآخذ هذه الاتفاقيات، فبعد أن كان الطرف الجزائري يظن أن الذين يغادرون الجزائر منهم أعضاء منظمة الجيش السري فقط أي حوالي 100 ألف أو 200 ألف عنصر والباقي يبقى في الجزائر، فإذا بهم كلهم تقريبا يغادرون الجزائر وبذلك تخلص الجزائريون من أكبر عقبة كادت تفجر المفاوضات في عدة مرات، إضافة إلى ذلك قامت حكومة الجزائرالمستقلة بفتح مفاوضات جديدة مع الطرف الفرنسي تمكنت من خلالها تقليص المدة الزمنية لبقاء الجيش الفرنسي بالجزائر، إذ غادر أخرهم قاعدة المرسى الكبير سنة 1968 وفي 1971 أممت الجزائر المحروقات وبذلك بسطت الجزائر سيادتها الكاملة على سطح الأرض وباطنها ومجالها الجوي وقضت بصورة تامة على الوجود الفرنسي في الجزائر[2].

3- المرحلة الاتقالية(19 مارس –03 جويلية 1962):

لقد نصت إتفاقية وقف إطلاق النار المبرمجة يوم 18 مارس 1962، على وقف كل العمليات العسكرية في كل التراب الجزائري يوم 19 مارس على الساعة الثانية عشر (منصف النهار) وأن يتعهد الطرفان بمنع اللجوء إلى أعمال العنف وان يوضع حد لكل نشاط سري يتعارض مع الأمن العام، وان تبقى قوات جيش التحرير الوطني في أماكن تواجدها لحظة سريان مفعول وقف إطلاق النار، ولا تنسحب القوات الفرنسية المرابطةعلى الحدود إلا بعد إعلان نتائج إستفتاء تقرير المصير.
وبهدف حل المشاكل المرتبطة بتطبيق وقف إطلاق النار، تم الاتفاق على إنشاء لجنة مختلطة لوقف إطلاق النار كما جرى الاتفاق على إطلاق سراح المساجين خلال مدة أقصاها 20 يوما إبتداءا من سريان مفعول إطلاق النار مع إخبار اللجنة الدولية للصليب الاحمر بمكان تواجد هؤلاء المساجين وبالاجراءات المتخذة لاطلاق سراحهم.[3]
ولتطبيق وقف إطلاق النار صدرت أوامر متزامنة من قبل رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيد بن يوسف بن خدة والجنرال ديغول رئيس الحمهورية الفرنسية،يأمر كل واحد منهما قواته بتنفيذ هذا القرار، كمابادر القائد العام للقوات المسلحة الفرنسية في الجزائر، الجنرال أيوري (Ailleret) إلى توجيه أمر إلى قواته المسلحة بوقف كل العمليات العسكرية في الجزائر وحدد بعد ذلك المهمة التي على جيشه القيام بها خلال الفترة الانتقالية بقوله:" إن دور الجيش الفرنسي لم ينتهي بعد، يجب أن يساهم بحضوره

---

[1] المصدر نفسه، ص 267
[2] بشير سعدوني، إتفاقيات إيفيان، 18 مارس 1962 وردود الفعل المختلفة، مجلة آفاق للعلوم، مجلد 1، عدد 5،/ 2017.01.01، ص 382
[3] Benyoucef Benkhedda, op cit, p p 81.82

وإن إقتضى الأمر بعمله في منع حدوث الفوضى مهما كانت هوية الذين يحاولون إثارتها من جديد[1]".

وفي سياق تنظيم المرحلة الانتقالية في ظل هذه الظروف، أصدر الجنرال ديغول باتفاق ممثل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مفاوضات إيفيان، مرسوم تعيين، كريستيان فوشي(Christien Fouchet)في منصب المفوض السامي للحكومة الفرنسية في الجزائر، كما تم تنصيب أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة التي ضمت الاسماء التالية:[2]

- رئيس الهيئة :عبد الرحمن فارس
- نائب الرئيس:روجر روث (Roger Roth)
- مفوض الشؤون العامة: شوقي مصطفاي
- مفوض الشؤون الاقتصادية:بلعيد عبد السلام
- مفوض الشؤون الفلاحية:أمحمد الشيخ
- مفوض الشؤون المالية: جون مانوني (Jean Mannouni)
- مفوض الشؤون الإدارية: عبد الرزاق شنتوف
- مفوض الأمن العمومي:عبد القادر الحصار
- مفوض الشؤون الاجتماعية: بومدين حميدو
- مفوض الاشغال العمومية:شارل كونيغ (Charles Koening)
- مفوض الشؤون الثقافية: الشيخ إبراهيم بيوض
- المفوض البريد:محمد بن تفتيفة

وقد إتخذت الهيئة التنفيذية المؤقتة من الصخر الأسود(Roher Noire) مدينة بومرداس مقرا لها في مطلع شهر أفريل 1962 وكانت مسؤولة عن تسيير الشؤون العامة الخاصة بالجزائر إلى غاية تزويد الجزائر بمؤسسات منتخبة بواسطة الاقتراع العام[3].

وفي الوقت الذي كانت فيه الاستعدادت تجري على قدم وساق لإنجاح إستفتاء تقرير المصير وبهدف القضاء النهائي على خصومه من العسكريين والمدنيين المعارضين لسياسته في الجزائر وللحفاظ على وحدة فرنسا، إلتجأ الجنرال ديغول إلى الارادة الشعبية الفرنسية بعرض إتفاقيات إيفيان على إستفتاء شعبي يوم 08 أفريل 1962، وكان قد وجه قبل ثلاثة أيام من إجراءه خطابا إلى الأمة الفرنسية دعا فيه كل مواطن لدى تصويته بكلمة "نعم" "أن يساهم في هذا الحدث الواسع المدى والذي ينهي مسعى فرنسا في تصفية الاستعمار"،[4] فنال تأييد الغالبية العظمى من الناخبين الفرنسيين ما يساوي 91% من الأصوات المعبر عنها.[5]

وعلى الرغم من هذا التأييد الشعبي الفرنسي الكاسح لمضامين إتفاقيات إيفيان ولسياسة الجنرال ديغول في الجزائر، إلا أنه لم يمنع منظمة الجيش السري من مضاعفة جرائمها

---

[1] Le Monde, no= 5340, 20 Mars 1962

على الرغم من إلتزام الطرفين بمقتضيات وقف إطلاق النار التي تم الاتفاق عليها، إلا أن ذلك لم يحل دون حدوث إختراقات وهو امر متوقع في ظل وضع كان ينتابه الغموض وكثير من التوتر نتيجة العمليات الإرهابية التي كانت تشنها منظمة الجيش السري في الجزائر، بل إمتدت عملياتها إلى فرنسا حيث حاولت عدة مرات إغتيال الجنرال ديغول ومنها العملية التي إستهدفته في منطقة بوتي كلامار(Petit Clamart) يوم 22 أوت 1962 . رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 469

[2] Benyoucef Benkhedda, op cit, 118

[3] رضا مالك، مصدر سابق، ص ص 307.306

[4] الجنرال ديغول، مذكرات الامل- التجديد- مصدر سابق، ص 142

[5] المصدر نفسه.

وكان شعارها : "لنترك الجزائر كما وجدناها عام 1830" ولم تتخلف إسرائيل عن صب الزيت على النار، فقد أرسل بن غوريون عناصر إسرائيلية لتدريب أفراد منظمة الجيش السري وهو ما دفع الجنرال ديغول إلى توجيه تحذير شديد اللهجة إلى الحكومة الاسرائيلية لسحب عناصرها وإلا تضررت العلاقات الفرنسية الاسرائيلية.[1]

وفي 09 أفريل 1962، صدر قرار في الجريدة الرسمية الفرنسية ينظم السلطات ويحدد صلحيات الهيئة التنفيذية المؤقتة وتم عقد أول إجتماع لها في 13 أفريل 1962 بمقرها بمدينة بومرداس.[2]

نصت إتفاقيات إيفيان على أن تنظيم إشتفتاء تقرير المصير من صلاحيات الهيئة التنفيذية المؤقتة، وعليه قامت هذه الأخيرة بتشكيل لجنة للاشراف عليه إستنادا إلى قانون الانتخابات الصادر في الجريدة الرسمية والذي ينص على تشكيل لجنة مركزية للمراقبى مكونة من رئيس وستة أعضاء ومقرها مدينة بومرداس.[3]

وضمت هذه اللجنة الاسماء التالية:

1- قدور ساطور: رئيسا
2- الهادي مصطفى:عضوا
3- عبد اللطيف رحال:عضوا
4- أحمد هني:عضوا
5- ألكسندر شولي:عضوا
6- جون قيو:عضوا

وفيما يخص التقسيم الإداري لمراكز إجراء الاستفتاء، إحتفظت الهيئة بالنظام الذي كان ساريا خلال الفترة الاستعمارية والذي يحدد عدد الدوائر الانتخابية بخمسة عشر وهي: الجزائر، باتنة، عنابة، قسنطينة، المدية، مستغانم، وهران، سعيدة، الساروة، سطيف، تيارت، نيزي وزو، تلمسان ، الواحات [4].

وبعد ثلاثة أشهر من جهود الهيئة التنفيذية المؤقتة وبمساهمة فعالة من طرف جبهة التحرير الوطني والجيش الفرنسي الذي وفر النقل الجوي لصناديق وأوراق الاقتراع، نظم الاستفتاء يوم 01 جويلية ، وطلب من الشعب الجزائري بأن يصوت ب "نعم' أو، ب"لا" جوابا عن السؤال الاتي: **" هل تريد أن تصبح الجزائر دولة مستقلة، متعاونة مع فرنسا حسب الشروط المقررة في تصريحات 19 مارس 1962."**

---

[1] رضا مالك، مصدر سابق، ص ص، 321.320

[2] Abdelmadjid Merdaci, Les chemins de la liberté, édition ANEP, Alger, p 61

[3] J.O.R.F.Decrét no 62305, 19 Mars 1962, IN, 05 أحمد بداني، الجزائر خلال المرحلة الانتقالية 19 مارس جويلية 1962، مذرة انيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران السانيا، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية ، قسن التاريخ والاثار، الموسم الحامعي 2013 .2012، ص 57

[4] J.O.R.F ? Decrét no 62305.19 Mars 1962, IN : 57 أحمد بداني، مرجع سابق، ص

عرف الاستفتاء مشاركة قياسية من طرف الشعب الجزائري وفي يوم 03 جويلية 1962 أعلنت النتائج وكانت كالاتي:[1]

- عدد المسجلين: 6.549.736
- عدد الناخبين: 6.017.680
- عدد الاصوات المعبر عنها:5.992.115
- عدد المصوتين – بنعم- 5.975.581
- عدد المصوتين ب – لا- 16.534
- عدد الاصوات الملغاة: 25.565

وصوت الشعب الجزائري خلاله بقوة لصالح الاستقلال بالنسبة 99.72 بالمائة من الأصوات المعبر عنها.[2] وتعكس هذه النتائج توجهات الشعب الجزائري في تلك الفترة في الاستقلال التام عن فرنسا وبذلك إنتهى العهدالاستدماري البغيض الذي دام قرنا وإثنين وثلاثين سنة.

وفي 03 جويلية 1962، سلم كريستيان فوشيه المفوض السامي للحكومة الفرنسية في الجزائر، لرئيس السلطة التنفيذية المؤقتة عبد الرحمن فارس رسالة الجنرال ديغول الذي يعترف فيها بشكل علني بصفته رئيس الجمهورية الفرنسية، باستقلال الجزائر،وهذا نصها (لقد أخذت فرنسا علما بنتائج الاقتراع على تقرير المصير في أول جويلية 1962،وبتطبيق بيانات 19 مارس 1962، تعترف باستقلال الجزائر،لذلك ووفقا للفصل الخامس من الإعلان العام في 19 مارس 1962، فان الصلاحيات المتعلقة بالسيادة على أرض مقاطعات فرنسية سابقة في الجزائر، تنتقل إبتداءا من اليوم إلى السلطة التنفيذية المؤقتة للدولة الجزائرية، وفي هذه المناسبة الاحتفالية، أود أن أعبر لك سيدي الرئيس من تمنياتي الصادقة بعمق والتي أكنها مع فرنسا بكاملها لمستقبل الجزائر.)[3]

4- الصراع بين الحكومةالمؤقتة وهيئة الأركان العامة:

---

[1] J.O.R.F, no 01, 06 juillet, 1962 IN, 64 أحمد بداني، مرجع سابق، ص

[2] كان الاستفتاء جوابا على السؤال: هل تريد أت تصبح الجزائر دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا حسب الشروط المقررة في تصريحات 19 مارس 1962: رضامالك ، مصدر سابق، ص 338

[3] المصدر نفسه، ص 339

إن تسليط الضوء على التطور الداخلي للثورة التحريرية، يسمح باكتشاف أن ذلك التماسك في الواجهة الخارجية للقيادة الثورية والذي كان موضع إثارة للتقدري والاعجاب، لم يكن يعبر عن وجود مثيل له في صفوفها الداخلية، لأن أهم الاشكاليات الكبرى التي تطرح نفسها بالحاح شديد عند دراسة تطور الثورة في مرحلتها الأخيرة ، هي تلك التي تتعلق بتحديد الاسباب الرئيسية التي أدت إلى فشل المؤسسات الانتقالية للدولة الجزائرية في تحقيق الاستمرارية السياسية بمجرد إنخراط قيادة الثورة في مسار التسوية والمفاوضات، على الرغم من أن تلك الهيئات تمكنت من الصمود أمام المناورات الجهنمية والخطيرة للجنرال ديغول، ونجحت في تجاوز أزمات داخلية عديدة.

ويبدو جليا أن هذا المنحى يقود بصورة جلية وملحة إلى البحث في الخلفية الحقيقية التي سمحت بالمؤسسة العسكرية الخارجية (جيش الحدود) بتفادي الانهيار الذي عرفته كل من الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة الجزائرية في الاسابيع القليلة التي سبقت الإعلان عن الاستقلال، وبالارتقاء إلى سدة القيادة السياسية الفعلية للدولة الجزائرية المستقلة[1].

كانت قوة هيئة الاركان تكمن في الانسجام والتوافق في قادتها عكس الحكومة المؤقتة التي كانت عبارة عن مجموعات مختلفة وعليه لم تستطيع تثبيت مكانتها كقوة مرشحة لمنافسة خصومها على مواقع القيادة السياسية، وذلك لأسباب تاريخية ذلك أن العناصر المكونة لها لم تكن تنتمي إلى مجموعة القادة الاوائل الذين فجروا الثورة.

إستقرت هيئة الاركان في ألمانيا حيث تمادت في معارضة الحكومة المؤقتة على حد شهادة الرائد رابح زراري المدعو الرائد عزالدين والتي كانت نخفي وراءها طموحات السيطرة على السلطة باستعمال أحمد الزعماء الخمسة.[2]

ويذكر محمد بوضياف انه تلقى رسالة من العقيد هواري بومدين بواسطة إتحادية فرنسا يقول فيها:" لقد قررنا تحمل مسؤولياتنا وبودنا أن نعمل معا، وإطلعت بن يلة على عرض هيئة الاركان العامة وأريته رسالة بومدين ولم لكن لم اكن أعلم أن هذا العرض يغريهالى أبعد حد، فقد أخذ من تلك اللحظة يسارع الخطى في إتجاه بومدين خشية أن بفوته القطار."[3]ودائما في المساعي لاستمالته الي صفها بعث الرائدان أحمد قايد وعلي منجلي رسالة خاصة لبوضياف تكاد تنشغل في إنشغالات هيئة الاركان في كيفية الاستيلاء على السلطة ليس إلا[4]، وعن سر إختيار بومدبن لمحمد بوضياف، ذلك أن هذا الاخير يمتلك المقاييس المطلوبة ، كونه يتمتع بشرعية تاريخية نتيجة الدور الذي قام بها في الإعداد لأول نوفمبر 1954 وإستقامة ثابة يشهد له بها غالبية المناضلين المنتمين إلى جيل ما بعد 1945 وعدم الرغبة في الظهور والامتناع عن المشاركة في الصراعات الداخلية لجبهة التحرير الوطني.[5]لكن بومدين غير رأيه في مرشحه الاول لأنه وجده قد تحالف مع كريم بلقاسم ضد أحمد بلة الذي أصبح الحليف المفضل لهيئة الاركان.[6]

---

[1] عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 376

[2] شهادة الرائد رابح زراري، في: كمال سليح، مرجع سابق، ص 234

[3] محمد عباس، إعتيال...حلم، أحاديث مع بوضياف، مرجع سابق، ص 194

[4] المرجع نفسه

[5] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 517

[6] قام عبد العزيز بوتفليقة، مبعوث العقيد هواري بومدين، بعدة زيارات إلى سجن أولنوي في سنة 1961 ، و كان التحالف قد تم بين هيئة الاركان وعلى رأسها العقيد هواري بومدين واحمد بن بلة في نهاية 1961، تحالف مربح للطرفين ، كان بومدين بحاجة إلى سياسي تارخي وبن بلة إلى بندقية: رضا مالك، مصدر سابق، ص 342

بدأت المواجهة الفعلية بين بين هيئة الاركان العامة والحكومة المؤقتة عندما أقدم ريس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة بتعيين موسى بن أحمد رئيسا لهيئة الاركان العامة بعد إستقالة أعضاء هيئة الاركان العامة في 18 جويلية 1961، لكن العقيد هواري بومدين وجماعته لم يقبلوا به وبقي جيش الحدود مواليا لهيئة الاركان العامة بقيادة هواري بومدين، حيث صرح في هذا الصدد الرائد رابح زراري المدعو عزالدين، انه في إجتماع قادة المناطق الشرقية:

" قلنا لهؤلاء القادة، لقد إستقلنا، وإياكم أن يرسلوا لكم شخصا ليقودكم."[1]وقد إمتثل قادة المناطق الشرقية والغربية على حد سواء إلى أوامر هيئة الاركان بعدم قبول بأي بديل للعقيد هواري بومدين، والأكثر من ذلك نارسوا الضغط على الحكومة المؤقتة من أجل إرجاع هيئة الاركان المستقلة ، فشكل ذلك نوعا من التحدي والتهديد، واما تفاقم الأزمة وتفاديا لأي إنزلاق في الحدود بين جنود هيئة الاركان وأنصار الحكومة المؤقتة، قامت هذه الأخيرة بإعادة تنصيب نفس هيئة الاركان العامة[2].

إنفجر الصراع بين هيئة الاركان والحكومة المؤقتة عند الإعلان عن إتفاقيات إيفيان حيث رفضت هيئة الاركان العامة شروط وقف إطلاق النار وإعتبرتها تنازلا لصالح الاستعمار الفرنسي، وعبرت عن موقفها المؤيد للإستمرا في الحرب ثم قامت بتكثيف المناوشات على الحدود إلى درجة دفعت العقيد لخضر بن طوبال إلى إتهام بومدين بانه كان يحاول التشويش على الاتفاقيات التي تم إبرامها مع الحكومة الفرنسية في 18 مارس 1962، ويمكن القول بأن موقف هيئة الاركان الرافض لنتائج مفاوضات إيفيان كان من أكثر مواقفعا الميكيافيلية، لأنه لم يكن يتوافق مع مواقعها العسكرية الحقيقية التي كانت بعيدة عن ساحة المعركة، وإنما كان يرمي إلى تحقيق أهداف سياسية دعائية على حساب الحكومة المؤقتة.[3]

إشتد ت دعاية هيئة الاركان ضد الحكومة المؤقتة إبتداءا من مارس 1962 وإنساق أحمد بن بلة ومحمد خيضر و رابح بيطاط وراءها وإنقلب التاريخيون الثلاثة عن مواقفهم المؤيدة لمسار المفاوضات.

إن هذه التقارب الكبير الذي شهدته العلاقة بين التاريخيين الثلاثة وهيئة الاركان العامة في الفترة الممتدة من مارس إلى ماي 1962 شكل أول خطوة في إزاحة الحكومة المؤقتة من السباق نحو السلطة ونجح في فرض قيادة جديدة لجبهة التحرير الوطني قبل أسابيع من إعلان الاستقلال وهذه ما حدث فعلا في آخر إجتماع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي عقد في طرابس،[4] أما الحكومة المؤقتة فقد إزداد مركزها ضعفا في مواجهة العقيد بومدين الذي شكل تحالف قويا مع أحمد بلة مبنيا على حسابات مصلحية ظرفية وليس على توافق إيديولوجي، فقد كل واحد من الرجلين يحاول إستغلال الآخر لمصلحته الخاصة، فكان هواري بومدين يحالو إستغلال الشخصية الكرزمية التي كان يتمتع بها أحمد بن بلة وكان هذا الأخير في حاجة إلى قوة يستند عليها لتحقيق طموحاته السياسية.[5]

---

[1]شهادة رابح زراري، قي: كمال سليح، مرجع سابق، ص 235

[2] بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، مصدر سابق، ص 105

[3] عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 239

[4]المرجع نفسه، ص 239

[5] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص ص 474.473

5- مؤتمر طرابلس: 25 ماي – 07 جوان 1962:

يعتبر الاجتماع الاخير للمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي إنعقد في مدينة طرابلس الليبية من 25 ماي إلى 07 جوان 1962[1]، ومن أهم وأبرز الأحداث الفاصلة في تاريخ الثورة التحريرية، لانه وقع في مرحلة إنتقال مسار الثورة نحو تحقيق الاستقلال وإعادة بناء الدولة الوطنية على أنقاذ النظام الاستعماري، وإن الاهمية الكبيرة التي فرضتها هذه المرحلة من حيث التأسيس لميلاد الدولة الجزائرية المستقلة، جعلت مختلف الأطراف الفاعلة في الثورة التحريرية تسعى لفرض تصوراتها وافكارها حول أليات الانتقال نحو مرحلة تجسيد الاستقلال الوطني، وإنطلاقا من تعدد النخب السياسية والعسكرية داخل الثورة، من نخب تقليدية ناضلت سابقا في الحركة الوطنية إلى عناصر ثورية جديدة، فإن التوافق بينها كان من أكبر الصعوبات التي عاشتها الثورة التحريرية إبان هذه المرحلة تشير مختلف الدراسات والشهادات إلى أن الدعوة لعقد المؤتمر لم تكن تحظى بالإجماع لدى الأطراف الفاعلة في الثورة، فالحكومة المؤقتة رغم إنقاسامها لا زالت تتمتع بالشرعية خاصة بعد توقيعها لإتفاقيات إيفيان، كانت تعتبر عقد هذه الدورة الاستثنائية إجراءا إستباقيا لما نصت عليه مختلف اللوائح والنصوص التي تشير بوضوع إلى أن مسألة البرنامج والقيادة، مهما من إختصاص مؤتمر موسع يعقد بعد الاستقلال وداخل التراب الوطني[2].

لكن أحمد بن بلة و محمد خيضر وهيئة الاركان العامة ألحوا على ضرورة عقد هذا الاجتماع مستندين إلى لائحة القانون الداخلي للمجلس الوطني للثورة التي تنص على أن المجلس يعقد دورته بطلب من الحكومة أو من ثلثي أعضائه، لذلك نجدهم في شهر أفريل يتقدمون بطلب إلى مكتب الجلس الوطني المتكون من محمد الصديق بن يحي وعمر بوداود وعلي كافي يطالبون فيه بضرورة عقد إجتماع طارىء للمجلس، وحسب شهادة كل من بوداود وعلى كافي، فإن المكتب رفض هذه الطلب رفضا قاطعا مستندا إلى النصوص التي تحدد سير جبهة التحرير الوطني والتي تقضي بهقد المؤتمر الاول للجبهة بعد الاستقلال وعلى المجلس الوطني للثورة التخلي عن سلطاته لصالح هذا المؤتمر الذي تعود إليه صلاحية تقرير مصير البلاد، ولكن بعد إلحاح ومساعي حثيثة من بن بلة ورفقائه، وافقت الحكومة المؤقتة على الطلب.[3]

وفي تحليلنا للموقفين المتضاربين لكا من الحكومة المؤقتة في رفضها لإنعقاء هذا المجلس واحمد بن بلة ورفقائه في إلحاحهم على إنعقاده، نستنتج من هذا الخلاق ، بان الحكومة المؤقتة التي لازالت تحافظ على سمعتها وشرعيتها بعد توقيعها لاتفاق وقف إطلاق النار، كانت تتحاشى مناقشة مشاكلها مع هيئة الاركان العامة وذلك مخافة تعريض هذه الشرعية للخط، أما بن بلة ورفقائه المدعمين من هيئة الاركان العامة ، فكانوا يسعون من وراء هذا الاجتماع إلى تنحية الحكومة المؤقتة وتعويضها بقيادة جديدة في شكل مكتب سياسي للجبهة التحرير الوطني تعود إليه صلاحية إرساء قواعد الحزب وتعود إليه السلطة العليا في تسيير المرحلة الانتقالية وعليه، فإن من يحوز على أغلبية الاصوات في إنتخابات هذا المكتب

---

[1] رضا مالك، مصدر سابق، ص 342 / محمد حربي ، مصدر سابق، ص 277 / علي كافي، مصدر سابق، ص 360

[2] تمت المصاجقة على النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني في الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية" أنظر: علي هارون، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 62، ترجمة الصادق عماري، أمال فلاح، مراجعة مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر 2003، ص ص 236.227

[3] محمد حربي ، مصدر سابق، ص 270

سيتحكم في زمام مصير البلاد، لذلك فإن قضية تعيين قائمة أعضاء هذا المكتب كانت مهمة صعبة جدا أمام محاولة كل طرف من طرفي الصراع إقتراح القائمة التي يضمن من خلالها الفوز بالشرعية وهي الاشكالية الكبرى التي طرحت في المؤتمر.[1]

وإلى جانب إنتخاب قيادة سياسية جديدة لجبهة التحرير الوطني، كان المؤتمر مكلفا بالمصادقة على مشروع برنامج يكون بمثابة المرجع الأساسي للخيارات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدولة الجزائرية المستقلة ولتحقيق هذه الهدف تم تعيين لجنة تحت إشراف أحمد بن بلة، كلفت بإعداد هذا المشروع الذي أصبح فيما يعرف فيما بعد " بميثاق طرابلس"وتضم هذه اللجنة (لجنة مدينة الحامات التونسية) كل من محمد الصديق بن يحي ومصطفى الاشرف من المجلس الوطني للثورة، رضا مالك من مصلحة الإعلام للجبهة، محمد حربي من القيادة المركزية في وزارة الخارجية وعبدالمالك تمام عضو سابق في المجلس وقد كانت العناصر الاكثر إسهاما في ضياغة البرنامج هم: محمد حربي، مصطفى الأشرف، رضا مالك[2].

إنعقد المؤتمر بالعاصمة الليبية، طرابلس، بالقاعة المخصصة لاجتماعات مجلس الشيوخ الليبي، حضره وزراء الحكومة المؤقتة وقادة هيئة الاركان العامة وأعضاء مجالس الولايات[3] وأعضاء فيدرالية تونس والمغرب وفرنسا وبلغ عددهم 52 عضوا،[4] أما المكتب المكلف بإدارة النقاش فقد سبق أن تم إنتخابه ويتكون من محمد الصديق بن يحي رئيسا للمكتب بمساعدة عمر بوداود وعلي كافي[5].

إنطلقت الاشغال يوم 25 ماي 1962، خصصت أولى الجلسات لمناقشة مشروع البرنامج[6]الذي عكفت على تحريره لجنة مدينة الحامامات التونسية ورغم أهمية هذا المشروع في تحديده لمنطلقات وآفاق الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، إلا انه لم يثر نقاشا ذا أهمية داخل المجلس مثلما تؤكده محاضر هذا الاجتماع ما عدا بعض التدخلات المسجلة في محاضر 01 جوان 1962، كتدخل علي كافي مثلا الذي إقترح إعادة النظر في تحديد بعض المصطلحات، فهو يرى بأن صياغة الثورة الديمقراطية تعني إشراك تنظيمات أخرى في قيادة الحزب.[7]

كما نسجل أيضا تدخل كل من عبد الحميد مهري وعلي منجلي لمناقشة قضية الحزب الواحد، حيث إقترح علي منجلي إعادة النظر في تركيبة جبهة التحرير الوطني، خاصة أن هناك قوة ثالثة من البيروقراطين في إطار النشأة وهي حسب رأيه ستشكل طبقة بورجوازية

---

[1] حكيمة شتواح، الاجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس وأزمة صائفة 1962، مجلة دراسات حول الجزائر والعالم، مجلد2 ، عدد 5، تاريخ النشر 2017.03.10 ، ص 151

[2] محمد حربي، مصدر سابق، ص 271

[3] لم تكن جميع الولايات ممثلة في طرابلس بقادتها الرسميين، فعلى عكس الولاية الثانية التي حضرت بكامل مجلسها تحت قيادة صالح بوبنيدر، إكتفي الطاهر الزبيري قائد الولاية الأولى الحضور بالوكالة عن زملائه، أما قائد الولاية الثالثة محند اولحاج وقائد الولاية الرابعة حسان الخطيب فقد تغيبا عن الاجتماع لاسباب غامضة ووكلا مندوبين لتمثيلهما هما، العقيد محمد يازوران المدعو فريروش عن الولاية الثالثة والرائد أحمد بن شريف عن الولاية الرابعة، ومن جهة أخرى أعطى قدور عدلاني الذي بقي فر نسا التوكيل لرئيسه المباشر عمر بوداود، كما تغيب عن الدورة كل من الرائد عز الدين وعمر أوصديق عن مطقة الجزائر المستقلة(z.a.a) اللذان منحا التوكيل إلى الولاية السادسة : على هارون، خيبة الانطلاقأو فتنة صيف 62، مصدر سابق، ص 19

[4] أنظر قائمة الحضور بالاسماء في: علي هارون، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 62، مصدر سابق، ص 15

[5] علي هارون، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 62، مصدر سابق، ص 14

[6] أنظر النص الكامل لمشروع ميثاق طرابلس وملاحقه في: أرشيف المجلس الوطني للثورة ، الأرشيف الوطني الجزائري، ملف رقم 59

[7] محاضر إجتماع طرابلس، أرشيف المجلس الوطني للثورة الجزائرية، الاؤشيف الوطني الجزائري، ملف رقم 55، جلسة 01 جوان 1962، ص 90

إدارية أخطر من البورجوازية الفلاحية، لذلك طالب بوجود حزب واحد يقوم بعملية تجميع مختلف القوى الفاعلة،[1] أما عبد الحميد مهري، فقد إعتبر بأن تأسيس الحزب الواحد يتطلب مراجعة الماضي، فعند إندلاع الثورة كانت جبهة التحرير الوطني هي الوسيلة الوحيدة التي وحدت الشعب الجزائري ضد الاستعمار، لكنها لم تستطيع معالجة جميع المشاكل، كقضية القيادة مثلا والهياكل التي بقيت عالقة حتى الان، فلكي يعاد بناء جبهة التحرير الوطني حسب رأيه يجب أن تتم إعادة النظر في الاليات وأساليب العمل المعمول به سابقا[2].

وبناءا على هذه الاقتراحات، تم تعيين لجنة خاصة لاثراء البرنامج تضم كل من علي كافي، أحمد بن بلة، أمحمد يزيد، والحاج بن علة، وعبد الحميد مهري، أحمد بومنجل، وعرفت نتائج عملها في جلسة 02 جوان ورغم إختلاف توجهات وأفكار أعضاء المجلس من جهة ووضوح التوجهات الاشتراكية التقدمية في النص من جهة أخرى إلا أن المصادقة كانت بالإجماع[3]، فقد ألغيت الاختلافات الايديولوجية في تناول محتوى الميثاق مؤقتا.[4] ولم يكن الإجماع السهل الذي حصل على مشروع البرنامج دليلا على إنعدام الاعتراضات على الوثيقة في ظل الجو السائد داخل المؤتمر، وكان واضحا أن الانتقادات لن تذهب بعيدا بأصحابها وأنها تنطوي على خطر إخراج الخلافات إلى الساحة العامة، لذلك إعتفظ أعضاء الحكومة غير الموافقين على كل ما ورد في الوثيقة باعتراضاتهم لانفسهم وتظاهروا بالموافقة، فضلا عن هذا وذاك ، كان قد أصبح من التقاليد الراسخة في الجبهة ألا تنشأ خلافات كبيرة حول المشاريع والبرامج[5] السياسية والتنموية بقدر ما تنشأ على المناصب.

ينبغي أن لا يغيب عن البال، أن البرنامج كان إنتاج دائرة ضيقة جدا من مثقفين جبهويين تحولوا بالمناسبة إلى منظرين وإيديولوجيين وفي الواقع، برنامج طرابلس، أو(مشروع برنامج لتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية)[6]، هو أساسا من إنتاج مصطفى لشرف ورضا مالك ومحمد حربي وبقدر أقل محمد الصديق بن يحي بموافقة أحمد بن بلة وحتى هذا العدد القليل لم يكن متجانسا، وقد نشأ عن الوضع، إنعدام التماسك في البرنامج الذي هو في الحقيقة مزيج من التصورات المختلفة في كثير من المسائل، كان محمد حربي يدفع نحو اليسار ولشرف ورضا مالك متفقان معه في أمور كثيرة، أما بن بلة فكان أكثر تشددا بالثوابت الوطنية مثل العروبة والإسلام ولكنه أقل إهتماما بمسألة التماسك في البناء النظري العام للوثيقة.[7]

جاء مشروع طرابلس في ثلاثة أقسام أساسية: الاول يعطي صورة مجملو عن الوضعية الجزائرية في شكل دراسة تاريخية لثورة التحرير ونتائجها بالنسبة لكل من الجزائر وفرنسا، فثوة التحرير التي أوصلت إلى الانتصار الذي كرسته إتفاقيات إيفيان، كانت نصرا سياسيا لا مرد له، وضع حدا نهائيا للهمينة الاستعمارية التي دامت قرنا ونصف، غير أن الأمر الأساسي يكمن في وصول كفاح الشعب الزائري إلى مرحلة " الثورة الاقتصادية

---

[1] المصدر نفسه، من ص 101 إلى ص 106

[2] المصدر نفسه، ص 104

[3] أنظر جلسة 02 جوان 1962، المصدر السابق، ملف رقم 56، من ص 106 إلى ص 115

[4] علي هارون، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 62، مصدر سابق، ص 25

[5] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 536

[6] أنظر النص الكامل للبرنامج في : منشورات ANEP ،النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، (نداء اول نوقمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس، الجزائر 2008، ص 50

[7] المرجع نفسه، ص 537

والاجتماعية بعد تحقيق الاستقلال" وينتهي القسم الاول بوصف للجزائر عشية الاستقلال، يليه نقد ذاتي عن النقائص السياسية لجبهة التحرير الوطني والانحرافات المنافية لروح الثورة، لذلك لم تتمكن جبهة التحرير الوطني من تجاوز مرحلة التحرير ونيل الاستقلال إلى البعد الثوري للكفاح الوطني، وهناك مؤاخذة على عدم التمييز لدى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بين مفهومي الحزب والدولة، مما فاد إلى إضعاف كليهما لصالح جيش التحرير بفعل طول الحرب وضراوتها.[1]

ويتناول القسم الثاني الذي هو الجزء العقائدي للبرنامج " الثورة الديمقراطية الشعبية" وفيه حاول محررو البرنامج تعريف "الثورة الديمقراطية الشعبية" على ضوء معطيات موضوعية تعكس الواقع الجزائري في نظرهموتبين الكيفية التي يتم بها التشييد الثوري للدولة والمجتمع، باعتبار أن الجزائر لا زال تحمل بصمات الاستعمار الفرنسي وكونها بلدا إقطاعيا، فالحصول على الاستقلال لا يكفي وحده لإزالة هاتين الخاصيتين اللتين كانت عليهما الجزائر بعد الاستقلال، لذلك يحتم على الثورة إزالة آثار الاستعمار والإقطاع معا، ويستمر أصحاب المشروع عن تعريف" الثورة الديمقراطية الشعبية" على انها هبة للشعب الجزائري المقدم على التشييد الواعي للمجتمع والسلطة، فالشعب هو العامل المحرك للثورة، وينبغي أن تكون لهذه الثورة ديمقراطية تترجمها روح المسؤولية.[2]

أما القسم الثالث فيتناول المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الديمقراطية الشعبية في ثلاثة فصول:

أولها: خاص بالمجال الاقتصادي الذي يتمحور أساسا حول الإصلاح الزراعي وما يتطلبه من إجراءات التسيير الجماعي لوسائل الانتاج والانشطة الاقتصادية[3].

ثانيهما: في المجال الاجتماعي حيث سيرفع مستوى الحياة ويقضي على الأمية ويتم تطوير الثقافية الوطنية ويضمن السكن والعلاج المجاني ويحرر المرأة بمنحها فرصة تولي مناصب المسؤولية.

ثالثهما: مخصص للسياسة الخارجية ويتضمن شعارات ومبادىء التحرير التي ستعتمدها الجزائر في سياستها الخارجية، كشعار النضال ضد الاستعمار والامبريالية في سياق تيار الحياد، لكن نحو التحالف مع البلدان التي تعمل على تدعيم إستقلالها للتحرر من الهيمنة الامبريالية، ومساندة حركات العمل الوحدوي في المغرب والمشرق العربيين وفي إفريقيا وتأييد حركات التحرر في أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية[4].

أما الملحق بالبرنامج فقد خصص للحزب، وتدور فكرته الرئيسية حول ضرورة التمييز بعناية بين كل من دور الحزب والدولة ، فدور الاول يتمثل في المراقبة الكاملة للثانية، فعليه إذن أن يفعل بحيث يكون أعضاء الحكومة في غالبيتهم أعضاء في الحزب وبكون الرئيس هو نفسه عضوا في المكتب السياسي وتكون غالبية أعضاء المجالس أيضا من الحزب وينتهي الملحق بتحديد أولويات الساعة المطروحة على الحزب لمعالجتها، كالتصدي

---

[1] عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، مرجع سابق، ص 47

[2] المرجع نفسه، ص 48

[3] للمزيد عن تفاصيل الإصلاح الزراعي، أنظر: عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، من ص 477 إلى ص 515

[4] عبد الحميد زوزو، المرجع نفسه، ص 49

لمنظمة الجيش السري، وتطوير جيش التحرير الوطني إلى جيش وطني شعبي وتنصيب المكتب السياسي.[1]
شكل مشروع طرابلس الذي كان يرتكز على التوجه الاشتراكي وسياسة الحزب الواحد نقطة إشتراك وإتفاق بين كل قادة الثورة الذين شاركوا في المؤتمر، حيث لم يكن نقاش عميق فيه ولم يعارضه ولو عضو واحد، فقد صوت عليه الجميع دون إستثناء وحصول الإجماع بهذه السرعة حول وثيقة تتضمن قضايا وإختيارات بالحجم والاهمية الكبرى، دليل على أن المهم بالنسبة إلى الجميع كان شيئا آخر، إنه التنافس الشديد على السلطة،[2] وهذا ما جليا عند تشكيل المكتب السياسي.
بعد الانتهاء من النقطة الأولى، إنتقل المؤتمر إلى دراسة النقطة الثانية في جدول الأعمال التي تتمثل في تشكيل المكتب السياسي(الذي سيعوض الحكومة المؤقتة) فكانت محطة إفتراق نهائية دون رجعة بين الحكومة المؤقتة ومن وقف موقفها وبين بن بلة وهيئة الاركان العامة ومن وقف موقفهم، فقد تشكل تحالفين ودخلا في تنافس سرعان ما تحول إلى صراع سياسي ومادي (دموي).
تشكلت كما جرت العادة لجنة لسبر الاراء وإستشارة الاعضاء بصفة فردية من أجل ضبط قائمة المكتب السياسي وباقتراح من لخضر بن طوبال، ضمت اللجنة حاج بن علا، عمر بوداود، قاضي بوبكر، وتحت رئاسة محمد الصديق بن يحي، قامت بالشروع في الاستشارات لكي تقترح على الجلسة العلنية قائمة من شأنها أن تحظى بقبول ثلثي الناخبين[3]، وكان بين أيدي هذه اللجنة إقتراحان: إقتراح بن بلة والمتمثل في تشكيل مكتب من سبعة أعضاء على النحو التالي: أحمد بن بلة، محمد بوضياف، رابح بيطاط، محمد خيضر، حسين أيت أحمد، الحاج بن علا، محمدي السعيد، في الحين كان الاقتراح الثاني الذي تقدم به كريم بلقاسم يتضمن المعتقلين الخمسة بالإضافة إلى الباءات الثلاثة بلقلسم كريم، عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال وسعد دحلب، أي المكتب يتكون من تسعة أعضاء[4].
لماذا اقصى بن بلة القادة الفاعلين في الثورة خاصة الباءات الثلاثة الذيم على الرغم من أخطائهم إلا أنهم قادوا الثورة التحريرية إلى الاستقلال، فهل كان ذلك الاقصاء متعمدا ويدخل في إطار السباق نحو السلطة ؟
جاء في تصرحات بن بلة أنه من بين أخطر الاشياء اللتي كانت تهدد الثورة هو كما أسماه المثلث الخطير المرفوض عندنا وهو المكون من كريم وبوصوف وبن طوبال، فهؤلاء الثلاث كانوا من النظام السري... وفي النهاية كان هؤلاء بمثابة دولة داخل دولة، فقد كان لهم نفوذ كبير جدا وكانوا هم الذين يسيرون الحكومة.[5]

---

[1] الرمجع نفسه، ص 50
[2] كمال سليح، مرجع سابق، ص 246 / أنظر أيضا: Mohamed Teguia, op cit, p 409
[3] علي هارون، مصدر سابق، ص 26 / يذكر عمر بوداود أن اللجنة تتكون من : محمد الصديق بن يحي، عمر بوداود، علي كافي، قاضي بوبكر، في حين جاءت نشكلية اللجنة في كتاب على هارون خالية من على كافي وحل محله حاج بم علا: انظر:
عمر بوداود، من حزب الشعب إلى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناضل، ترجمة بكلي بن محمد أحمدن دار القصبة للنشر، الجزائر 2007، ص 231
2 محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2،مرجع سابق، ص 201
[5] أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار ثورة الجزائر،ط2، دار الاصالة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009، ص 182

كان على بن بلة أن يأخذ بعين الاعتبار قادة الثورة ويعين في إقتراحه خاصة الباءات الثلاثة الذي كان لهم وزنهم ثقيلا سواء فيي الداخل أو في الخارج، ويبدو أن طموحه في الانفراد بالسلطة أعماه عن ذلك وربما يكون ذلك الاقصاء في إعتماده على حليف قوي العقيد هواري بومدين، رئيس هيئة الاركان العامة للجيش، وفي هذا الصدد يقول العقيد الطاهر الزبيري إن المحور- بن بلة- بومدين – كان مصرا على إبعاد الباءات الثلاثة رغم أنهم قادوا الثورة إلى النصر وذلك حتى لا يكون عقبة في طريقهم إلى السلطة[1]، وقد رفص محمد بوضياف وحسين أين أحمد المشاركة في الهيئة التي يشرف عليها بن بلة، لانه يسيطر على أغلبية أعضائها وانهما لم يتفقا معه طيلة سنوات السجنوأن نظرتهما للجزائر تختلف كلية عن نظرته[2]ويذكر سعد دحلب أن بن بلة لم يقترحهما إلا على مضض ويريد إستغلالهما للقضاء على الحكومة المؤقتة ثم التخلص منها فيما بعد، لكن نقطة ضعف بوضياف وأيت أحمد أنهما لم يكونا يستندان إلى قوة عسكرية [3].

في الحين جاء المقترح الثاني يجمع بين القادة المعتقلين والقادة في الخارج وكلا الاقتراحين تجاهلا القيادة الميدانية في الداخل ولم يتم إدراج ولا إسم واحد من قادة الولايات.

جاء في شهادات علي كافي وهو عضو في هذه اللجنة أن الاتفاق كان سهلا بالنسبة للعدد من 07 إلى 09 أعضاء الذين يشكلون المكتب السياسي، في الحين لم يكن هناك تساهل بالنسبة للاشخاص الذين سيتكون منهم هذا المكتب ، وللخروج من المأزق، يقول على كافي، تم عقد تشاوري غير رسمي حضره 22 عضوا من المجلس الوطني يمثلون مجموع الولايات الداخل وفيدرالية فرنسا وتونس والمغرب وأعضاء من الحكومة المؤقتة وكان الهدف هو إيجاد صيغة ترضي الجميع دون الانقسام وتم الاتفاق على تكوين مكتب سياسي من سبعة (07) أشخاص، المعتقلون الخمسة زائد شخصيتين من قيادات الداخل وإقتنع بن بلة بهذا الاقتراح لكن سرعان ما إنقلب على رأيه ورفض ذلك [4].

إزاء هذا الوضع ، وبعد الانتهاء من سبر الاراء، عقدت اللجنة إجتماعا علنيا من أجل إطلاع الحضور على النتائج التي توصلت إليها، فاجأ محمد الصديق بن يحي الجميع أن اللجنة لم تصل إلى نتيجة وبالتالي فإن اعضائها يقدمون الاستقالة:" "نلتمس من الجميع إنتخاب لجنة جديدة تتكلف بإعادة سبر الاراء ونعتقد أن في وسعها أن تتوصل إلى حل مقبول ونرجو من الجمعية أن لا تفتح النقاش العام" [5]

فهاجمه كل من بن بلة ومحمد خيضر وحاولا الضغط على المجلس منأجل تبني إقتراح بن بلة مما أدى إلى مناقشات فوضوية ورفعت الجلسة دون الوصول إلى نتيجة.[6]وأمام هذا الوضع، قرر بن يخدة الانسحاب ومغادرة طرابلس وتوجه إلى تونس ولحق به سبعة وزراء، بوضياف، بن طوبال، كريم، أيت احمد، دحلب، بيطاط، بوصوف.[7] وبعض

---

[1] الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد أركان جزائري، دار الشروق للإعلام والنشر، الجزائر 2011، ص 13

[2] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2،مرجع سابق، ص 202

[3] سعد دحلب، مصدر سابق، ص 172

[4] يقول علي كافي انه إستطاع أن يقنع بن بلة في ظرف ساعتين من الحوار لكن رابح بلوصيف إستطاع في تلك الليلة أن يثني بن بلة ويغير رأيه، علي كافي، مصدر سابق، ص ص 362.361

[5] عمر بوداود، مصدر سابق، ص 231

[6] علي هارون، مصدر سابق، ص ص 31.30

[7] Benyoucef Benkhedda,L'Algerie a L'independance, La crise de 1962, Edition Dahlab, Alger 1997, p 20

أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهكذا عرف مؤتمر طرابلس نهاية غير مرضية وإفترق الجميع في بلبلة والغموض والاضطراب وعدم النظام وقد فسر بن خدة هذا الانسحاب، بانه فضل مصلة الدولة الجزائرية على الصراعات القديمة ومادام ام هذا المؤتمر عجز عن تعيين قيادة موحدة، فإنه فضل البقاء على الحكومة المؤقتة رغم ضعفها، فهي مؤسسة شرعية معترف يها داخليا ودوليا (30 دولة) وشريكة الجنرال ديغول في مفاوضات إيفيان، فهي المسؤولة على إحترام تطبيق قرار وقف إطلاق النار[1].

فكل المساس بالحكومة المؤقتة، كان ليبعث البلبلة في فرنسا ويشجع المتطرفين الاوروبيين ويبعث الغموض والاضطرابات في الشعب الذي كان في أمس الحاجة لرص الصفوف والاتحاد في مواجهة التحديات الدموية التي تقوم بها منظمة الجيش السري،[2] بالإضافة إلى أن الابقاء عليها لتحضير إستفتاء تقرير المصير وتحويل مؤسسات السيادة من الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية وتحضير إنتخابات المجلس الدستوري.[3]

. إستغلال الاتفاق بين الهيئة التنفيذية المؤقتة ومنظمة الجيش السري فيالصراع:

إشتدت هجمات منظمة الجيش السري خلال المرحلة الانتقالية بالشكل الذي أصبح يعرقل عمل الهيئة التنفيذية المؤقتة، وأمام بساطة إمكانيات هذه الأخيرة لاسيما على المستوى العسكري، لم يكن هناك حل سوى التفاوض مع هذه المنظمة والخروج باتفاق سياسي يسمح بحقن دماء الجزائريين ومن هذا المنطق جرت عدة لقاءات بين الطرفين.[4]

بدأت إستراتيجية منظمة الجيش السري تتغير وتتجه نحو إيجاد حل سياسي يحفظ ماء وجهها أمام الفرنسيين بتفاوض على مبدأ التخلي عن فكرة إبقاء الجزائر فرنسية والقبول مرحليا بمبدأ التعايش في إطار دولة جزائرية مستقلة بشرط الحصول على ضمانات قانونية وعسكرية وسياسية للأقلية الاوروبية .[5] ومن بين العوامل التي جعلت المنظمة تتجه نحو الحل التفاوضي نجد:

1- تزايد الضربات على المنظمة من طرف السلطات الفرنسية في الجزائر وإعتقال زعمائها مثل صالان وجوهو ولقايارد.

2- بداية العمل المسلح من طرف جبهة اتلحرير الوطني على منظمة الجيش السري لاسيما في الجزائر العاصمة بقيادو الرائد عز الدين

3- عدم قدرة المنظمة على التأثير في الرأي العام الفرنسي وظهر ذلك جليا في مسيرات في باريس يوم 07 جانفي 1962

4- النتائج العكسية لسياسة الأرض المحروقة التي إتبعتها المنظمة والتي أدت إلى مغادرة الاوروبيين الجزائر الذين كانوا مصدر قوتها [6].

وعند قرب الاتفاق، توجه رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة، السيد عبد الرحمن فارس وشوقي مصطفاي ومحمد بن تفيتيفة إلى طرابلس يوم 07 جوان 1962 من أجل الحصول على الموافقة منالحكومة المؤقتة، فوجدوا معظم الوزراء قد غادروا مدينة طرابلس ما عدا أحمد بن بلة ومحمد خيضر ومحمدي السعيد.

---

[1] ibid, p 19

[2] سعد دحلب، مصدر سابق، ص 173

[3] بن يوسف بن خدة، شهادات، مصدر سابق، ص 197

[4] أحمد بداني، مرجع سابق، ص 140

[5]Pierre Sergent, La bataille de l'O.A.S, édition Albatros, Paris, 1988, p 283

[6] Pierre Sergent ibid, p p 283.284

إستشار شوقي مصطفاي أحمد بن بلة في الموضوع، فأخبره بأنهم الأقلية والاكثرية في تونس ولها أن تأخذ القرار، فرد عليه مصطفاي: وإذا أعطتنا هذه الاكثرية تعليمات فماذا سيكون موقفك، فرد عليه بن بلة بأنهم متضامنون داخل الحكومة وعندما تأخذ هذه الاكثرية موقفا ما، فهو يلزم الحكومة بمجملها.[1]

وفي اليوم الموالي،غادر وفد الهيئة التنفيذية المؤقتة مدينة طرابلس إلى تونس وإجتمعوا بأعضاء الحكومة المؤقتة يوم 10 جوان 1962 وعلى رأسهم بن يوسف بن خدة، وكان موقفهم داعما لإيقاف المجازر شريطة عدم المساس باتفاقيات إيفيان وعدم قبول أي تنازل يمكن أن يفسر في هذا الاتجاه[2].

نلاحظ أن كل طرف كان يدرك أنه في حالة إتخاذ أي موقف في هذه القضية، يمكن أن يكو ذريعة للطرف الآخر يستعمل للمزايدة السياسية السائدة أنذاك، وهذا ما يفسر رد أحمد بن بلة الذي لإمتنع عن إصدار أي موقف، بل أكثر من ذلك دفعهم إلى خصومه محاولا إستغلال أي موقف يصدر عنهم، أما الحكومة المؤقتة فقد كانت تدرك خطورة إتخاذ أي موقف صريح إتجاه القضية، لذلك كان مواقفعا على هذه الخطوة السياسية غير مباشرة، حتى أن شوقي مصطفاي طلب من بن يوسف بن خدة طلب أن تكون مكتوبة ، فأجابه بأنه لا يرى ضرورة لذلك.[3]

بعد إبرام الاتفاق بين شوقي مصطفاي و جون جاك سوسيني (Jean Jacques sussini) يوم 17 جوان 1962، عارض أحمد بن بلة ومحمد خيضر ومحمدي السعيد وصرحوا بأن الحكومة المؤقتة ليس من حقها إبرام مثل هذه التسوية، محاولين إستغلال الموقف لضرب الحكومة المؤقتة[4]، وجار رد الحكومة المؤقتة على لسان رئيسها بن يوسف بن خدة الذي كان في القاهرة منذ 15 جوان، في مؤتمر قمة ميثاق الجامعة العربية بتعليق مقتضب في 19 جوان 1962 قائلا:

" إن الهيئة التنفيذية المؤقتة التي تشكلت باتفاق مشترك بين الحكومة المؤقتة و الحكومة الفرنسية، تسهر خلال المرحلة الانتقالية على إحلال الأمن ويعود إليها توفير أفضل الظروف المعنوية والمادية من أجل إجراء الاستفتاء على تقرير المصير بشكل عادي في أول جويلية المقبل، ففي إطار هذه الصلاحيات هي مؤهلة قانونيا لاتخاذ الإجراءات الملائمة" .[5]

الملاحظ خلال هذه الأزمة حجم الهوة التي كانت بين طرفي الصراع إلى درجة إستغلال إتفاق ساهم بشكل كبير في حقن دماء الجزائريين الذين كانوا يسقطون يوميا خلال المرحلة الانتقالية، ولولا تراجع عبد الرحمن فارس عن الاستقالة من الهيئة التنفيذية المؤقتة، لدخلت الجزائر في أزمة أخرى، بالاخص أن إستفتاء تقرير المصير كان على الابواب.

- **اجتماع زمورة: 25.24 جوان 1962:**

يعتبر إجتماع زمورة في شمال منطقة برج بوعريريج بالولاية الثالثة، ثمرة تنسيق بين الولايات المناهضة لهيئة الاركان العامة وتحالفها مع أحمد بن بلة ، إنعقد الاجتماع يومي

---

[1] رضا مالك، مصدر سابق، ص331

[2] المصدر نفسه

[3] المصدر نفسه، ص 331

[4] المصدر نفسه، ص 334

[5] رضا مالك، مصدر سابق ، ص 335

25.24 جوان 1962 وحضرته الولاية الثانية بيقادة صالح بوبنيدر والولاية الثالية بقيادة محند أولحاج والولاية الرابعة بقيادة يوسف الخطيب ومنطقة الجزائر المستقلة بقيادة الرائد عز الدين وفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا بقيادة عمر بوداود وفيدرالية تونس بقيادة الطيب الثعالبي[1] وقد غابت ثلاثة ولايات عن الاجتماع على الرغم من تلقيها دعوة الحضور، حيث بررت الولاية الخامسة غيابها "بسبب برنامج عمل مكثف" أما الولايتان، الأولى والسادسة فلم ترد على الدعوة.[2]

ونرى أن سبب عدم مشاركة هذه الولايات في الاجتماع، يرجع إلى تأكد تحالفها مع هيئة الاركان العامة التي كانت متأكدة بأن قرارات هذا الاجتماع لن تكون في صالحها بعد دعم كريم بلقاسم ومحمد بوضياف لهذا الاجتماع.

وحسب محاضر الاجتماع والتقارير المرسلة إلى الحكومة المؤقتة، فإن السبب الرئيسي لعقده، يتمثل في الوضع الخطير الذي آلت إليه الثورة التحريرية خاصة بعد تصاعد الأزمة بين هيئة الاركان والحكومة المؤقتة وما نتج عنه من خلافات وإنقسامات وبعد يومين من المشاورات والمناقشات، خرج المجتمعون بالقرارات التالية:

1- تأسيس لجنة ما بين الولايات من أجل توحيد العمل والمحافظة على وحدة الأمة

2- التحضير لانتخابات المجلس التأسيس والمؤتمر الوطني

3- دمج وحدات جيش الحدود في الولايات وإدخال الاسلحة المخزنة في الخارج

4- توجيه دعوة إلى كل أعضاء الحكومة المؤقتة، الهيئة الشرعية في البلاد من أجل البقاء متحدين إلى غاية إنتخاب المجلس التاسيس

5- إدانة أعضاء هيئة الاركان العامة

6- الاستعداد من أجل إستلام السيادة الوطنية بعد 02 جويلية 1962[3].

بعد الانتهاء من الاجتماع، تشكل وفد يتكون من الرائد عز الدين عن منطقة الجزائر المستقلة، الرائد أحمد فدال المدعو "سي حميمي" عن الولاية الثالثة، الدكتور سعيد حرموش عن الولاية الرابعة وعمر بوداود عن فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا، بهدف إيصال القرارات المتخذة إلى الحكومة المؤقتة [4].

كانت قرارات إجتماع زمورة النقطة الفاصلة التي أدت إلى إنفجار الوضع والقطيعة النهائية بين طرفي الصراع، فالحكومة المؤقتة باركت هذا الاجتماع باستثناء أحمد بن بلة وأنصاره،أما هيئة الاركان العامة فقد رفضت هذه القرارات[5]، فقررت الحكومة المؤقتة في 30 جوان 1962 عزل قيادة هيئة الاركان وإسقاط رتبهم، بالإضافة إلى توجيه نداء إلى قوات الجيش تدعوها فيه إلى الالتحاق بالحكومة المؤقتة، إستنادا إلى المادة 26 من النظام الداخلي لجبهة التحرير الوطني الذي يكفل للحكومة المؤقتة صلاحية تعيين الضباط السامين وأعضاء هيئة الاركان العامة [6] وكرد فعل من هيئة الاركان العامة، إعتبرت هذا القرار غير قانوني لسببين:

---

[1] Benyoucef Benkhedda,L'Algerie a L'independance, La crise de 1962, op cit, p p 101.102

[2] محمد حربي، مصدر سابق، ص 287

[3] Benyoucef Benkhedda,L'Algerie a L'independance, La crise de 1962, op cit p p 101.102

[4] عمر بوداود، مصدر سابق، ص 233

[5] أحمد بداني، مرجع سابق، ص 146

[6]Benyoucef Benkhedda,L'Algerie à L'independance, La crise de 1962, op cit p 112

- هيئة الاركان تم تعينها من قبل المجلس الوطني للثورة الجزائرية كالحكومة نفسها ولا تعبر نفسها ملحقة بهذه الأخيرة بشيء، وبالتالي لا يمكن عزلها إلا على يد الهيئة التي عينتها.
- كما أن الحكومة المؤقتة حسب هيئة الاركان لم يعد لها أساس قانوني بعدما إنتهت دورة طرابلس بامضاء على محضر عدم إكتمال النصاب، فانه بذلك إنتهت الحكومة المؤقتة،[1]أدى هذا القرار إلى إنسحاب بن بلة من الحكومة إحتجاجا على هذه الخطوة وأعلن محمد خيضر إستقالته منها.

يمكننا القول أن الحكومة المؤقتة بهذا القرار، زادت من تأزم وضعها في مواجهة هيئة الاركان العامة، فهي لم تكن قادرة على تطبيق هذا القرار على أرض الواقع .

- **انتقال الصراع إلى داخل الوطن:**

بمجرد الإعلان عن نتائج الاستفتاء، الذي نتج عنه الاستقلال في يوم 03 جويلية 1962، فتحت الحدود وكانت البداية بقدوم رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة الذي كان محاطا بأعضاء الحكومة قادما من تونس وكان في إستقباله بمطار الدار البيضاء (هواري بومدبن حاليا) عبد الرحمن فارس، رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة والعقيد محند أولحاج قائد الولاية الثالثة، كما حظي باستقبال مميز من طرف الجماهير[2] لا تعرف شيئا عن هذه الصراعات ولا عن النوايا الحقيقية للقادة.

كان بن بلة في هذه الفترة متواجدا بالقاهرة للبحث عن الدعم وقد نصحه الرئيس المصري عبد الناصر بضرورة الدخول إلى الجزائر إن أراد السلطة ووعده بالمساعدات العسكرية [3]، وعملا بهذه النصيحة، إلتحق بالمغرب يوم 10 جويلية 1962 وبموافقة من الملك حسن الثاني والذي سهل له العبور، دخل الجزائر وإستقر بتلمسان مدعما بقوات هيئة الاركان العامة وقيادات الولايات، الأولى والخامسة والسادسة، في حين إستقرت الحكومة المؤقتة في مدينة الجزائر العاصمة، إلى جانبها الولايات، الثانية والثالثة والرابعة[4].

تشكل وفد من لجنة تنسيق ما بين الولايات، يضم كل من العقيد محند أولحاج وبوسف الخطيب والدكتور سعيد حرموش، حاولوا أن يقنعوا بن بلة بالعدول عن تحالفه مع هيئة الاركان العامة، فاستهزأ بهم في حين واجههم محد خيضر بتهديد وخيرهم أن يكونوا معهم أو ضدهم وإنتهى الاجتماعبدون تسوية، وبعد ذلك دخل بن بلة إلى تلمسان ومنها وجه نداء إلى الولايات للاجتماع من اجل تشكيل هيئة قيادية موحدة وتكوين مكتب سياسي.[5]

إنعقد الاجتماع بدعوة من الولاية الرابعة[6] يوم 17 جويلية 1962 في مدينة الشلف بحضور ممثلي كل الولايات وعلى إثر هذا الاجتماع، توجه وفد إلى تلمسان من أجل إيجاد مخرج للازمة، إلا أن مقابلة بن بلة باءت بالفشل، وفي 22 جويلية 1962 أعلنت جماعة تلمسان عن تأسيس المكتب السياسي المشكل في07 جوان 1962 في مدينة طرابلس الليبية من

---

[1] كمال سليح، مرجع سابق، ص 256

[2] رضا مالك، مصدر سابق، ص 340

[3] علي كافي، مصدر سابق، ص 366

[4] علي هارون، مصدر سابق، ص 113

[5] محمد حربي، مصدر سابق، ص 294

[6] تتفق كل المصادر التي تناولت الموضوع أن الاجتماع كان من مبادرة الولاية الرابعة، إلا ام محمد تقية ومحمد حربي ومحمد العربي الزبيري يرون أن الاجتماع كان بدعوة بن بلة وطلب منهم تزكية المكتب السياسي الذي إقترحه في طرابلس: Mohamed Harbi, op cit , p 358, voir aussi Mohamed Teguia, op cit p 417

المعتقلين الخمسة، بالإضافة إلى محمدي السعيد والحاج بن علا، وبهذا الإعلان أرادت هذه الجماعة فرض إرادتها باعلان إستلامها للسلطة، لأنها كانت متيقنة من إنتصارها في حالة المواجهة العسكرية وبدون إنعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وبعد إعلان المكتب السياسي، أصبح موقف بن بلة معارضا تماما لانعقاد المجلس بدعوة أن الظروف الأمنية غير متوفرة لانعقاده.[1].

أحدث هذا الإعلان زلزالا في الحكومة المؤقتة وتباينت مواقف أعضائها حيث وافق بن خدة شرط المصادقة عليه من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية ونفس الموقف إتخذه لخضر بن طوبال حيث كانا يريان انه من الافضل للبلد وجود مكتب سياسي ولو كان محل نزاع من عدم وجوده على الاطلاق، أم بوصوف المعروف سنوات الثورة بثقله العسكري و الاستخباراتي، إلتزم الصمت، شأنه شأن أمحمد يزيد، في حين وصف كريمقرار تعيين المكتب السياسي بهذه الطريقة سيزيد في حدة الانقسام،[2] نفسس الموقف إتخذه محمد بوضياف، أما بقية الاعضاء فقد أستولى عليهم الارتباك وفضلوا الصمت.

أما فيما يخص قادة الولايات، فقد كانت الولاية الثالثة الوحيدة التي عارضت الإعلان بشدة، في حين كان موقف الولاية الرابعة غامضا، أما الولاية الثانية، فقد إنقسمت إلى قسمين، قسم مؤيد للحكومة المؤقتة المتمثل في قائد الولاية العقيد صالح بوبنيدر، وقسم آخر مع جماعة تلمسان تضم الرائدين العربي بن راجم ورابح بلوصيف[3].

في ظل هذه التشرذم السياسي، شكل كريم بلقاسم ومحمد بوضياف في 27 جويلية 1962 " لجنة الاتصال والدفاع عن الثورة " التي إتخذت من مدينة تزي وزو مقرا لها بهدف التصدي لقيادة الاركان العامة والمكتب السياسي وذلك عن طريق تشكيل قيادة موحدة ومتجانسة على المستوى الوطني وذلك عن طريق مؤتمر وطني موسع يكون الاختيار بكل حرية وديمقراطية وتحضير إنتخابات المجلس التأسيسي، وعقدت إجتماعا حضرته الولايتين الثالثة والرابعة بالإضافة إلى كريم بلقاسم و محمد بوضياف وعبد الحفيظ بوصوف و حسين أيت أحمد.[4] وقد ساهمت هذه التطووات السياسية والعسكرية في التعجيل بتفكك الحكومة المؤقتة وتثبيت قاعدة العنف السياسي كوسيلة للوصل إلى الحكم في الجزائر.

- **الزحف نحو العاصمة:**

عقد قادة الولايات المساندة للمكتب السياسي في مدينة بوسعادة إجتماعا يمو 27 أوت 1962 بحضور كل من احمد بن بلة ومحمد حيضر ومحمدي السعيد والحاج بن علا وهواري بومدين والرائدين أحمد قايد وعلى منجلي من قيادة الاركان والرائد العربي بن رجم عن الولاية الثانية والعقيد عثمان عن الولاية الخامسة، العقيد محمد شعباني عن الولاية السادسة والعقيد الطاهر الزبيري عن الولاية الأولى والنقيب شريف بلقاسم قائد منطقة في القاعدة الشرقية والنقيب زرقيني، وتقرر في هذا الاجتماع تحويل إسم جيش التحرير

[1] علي هارون، مصدر سابق، ص ص 247.245

[2] المصدر نفسه، ص 175

[3] Mohamed Harbi, Le FLN Mirage, op cit, p p 360.361

[4] ibid, p 362

الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي ووقع المجتمعون على بيان دعوا فيه المكتب السياسي إلى إتخاذ كل إجراء مناسب لاستتباب الأمن.[1]
وأمام هذا الواقع السياسي المكهرب، كان الصدام أمرا حتميا، وكانت موازين القوى لصالح المكتب السياسي يترأسه بن بلة والذي أعطى أمرا يوم 30 أوت 1962 لجيش الحدود وقوات الولايات المساندة له بالسير نحو العاصمة وبدأ التحرك نحوها عبر ثلاثة محاور أساسية هي:
1- **المحور الأول:** من مدينة المسيلة باتجاه العاصمة عبر عين الحجل وسيدي عيسى، سور الغزلان، تابلاط والاربعاء وكانت القوات متكونة من فيالق الولاية الأولى مدعمة بكتائب جيش الحدود، كان المحور بقيادة العقيد الطاهر زبيري.
2- المحور الثاني: يتكون من قوات الولاية السادسة معززة بقوات جيش الحدود عبر الجلفة وعين وسارة مرورا بقصرالبخاري، المدية ، البليدة، وصولا إلى الجزائر العاصمة وكانت القيادة تحت العقيد محمد شعباني.
3- المحور الثالث:تحت قيادة العقيد عثمان(بوحجر بن حدو) منالجهة الغربية، إنطلاقا من تلمسان، وهران ثم الشلف بقوات الولاية الخامسة مدعمة بفيالق جيش الحدود[2]، أم العقيد هواري بومدين، إتخذ من فندق في مدينة بوسعادة مقرا لقيادة العمليات بينما قاد يسف سعدي مجموعة من العمليات ضد جنود الولاية الرابعة في مدينة الجزائر العاصمة.[3]
بدأت القوات الزاحفة على العاصمة تتقدم مرحليا لدعم مواقعها وكانت القوات مجهزة بعتاد حديث وأسلحة ثقيلة سواء التي كانت مكدسة في الحدود أو التي كانت قادمة من مصر، مدافع الميدان، رشاشات، سيارات عسكرية، وغيرها.[4]
كانت نتيجة هذا الاصطدام، نشوب معارك بين إخوة الاعداء في عدد من الأماكن وآلت المواجهة غير المتكافئة إلى نتائج وخيمة، سقط خلالها أكثر من الف قتيل، وفي 04 سبتمبر 1962 إستقر المكتب السياسي بالعاصمة ولم تنته المعارك إلا بتنقل العقيد يوسف الخطيب والرائد بوسماحة وبن بلة إلى أرض المعارك وأمروا بوقف القتال من الجهتين يوم 06 سبتمبر 1962، وفي 09 سبتمبر من نفس السنة ودخلت قوات العقيد هواري التي قاربت 3600 جندي مدينة الجزائر العاصمة.[5]
لم تطل الأزمة المعروفة بأزمة صائفة الشقاق أو الفتنة بفضل الموقف الحيادي والتصرف الايجابي للشعب الجزائري الذي عبر عن غضبه وقتذاك بشعارات تنم عن مدى وعيه السياسي نذكر منها: نحن شعب لسنا مع أي طرف، فليات المسؤولون إلى العاصمة للتحاور بدل الاحتكام إلى السلاح، ينبغي على الجزائريين أن لا يهدروا دم بعضهم، سبع سنين بركات، يحيا الشعب، الوحدة، لا لهدر الدماء.[6]

[1] الطاهر الزبيري، مذكرات ، مصدر سابق، ص 287
[2]المصدر نفسه، ص ص 288.287
[3]المصدر نفسه
[4]المصدر نفسه، ص 289
[5] علي هارون، مصدر سابق، ص 210
[6] عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية، مرجع سابق، ص 52

خاتمة

خاتمة:

تبين من خلال التحاليل و الدراسات التي تضمنتها هذه الأطروحة، أن الثورة التحريرية الكبرى عرفت خلال فترة (1962- 1958) تطورات سياسية وعسكرية كبرى على الصعيدين الداخلي والخارجي دفعت بها إلى أفاق تحريرية واسعة ودشنت مرحلة بداية نهاية الاستعمار التقليدي الفرنسي في إفريقيا وهي كالأتي :

1- إستطاعت الثورة التحريرية بتنظيماتها وهياكلها التي أقرها مؤتمر الصومام، إفشال الخطط العسكرية الاستعمارية للجمهورية الفرنسية الرابعة والاستمرار في الكفاح المسلح، مما جعل المستوطنين يدركون جيدا عجز حكوماتهم المتتالية في القضاء على الثورة، فحاولوا تدارك الموقف بطرق مختلفة ومتباينة من أجل الحفاظ على تواجدهم بالجزائر وكان الحل الراديكالي في تنظيم إنقلاب عسكري يوم 13 ماي 1958 الذي أطاح بالجمهورية الفرنسية الرابعة نهائيا.

2- شكل هذا الانقلاب منعرجا حساسا في تاريخ الثورة التحريرية، إذ رجح كفتها أما فشل حكومات الجمهورية الرابعة في التصدي لتناميها العسكري والسياسي وتأكيد قوة شعبيتها وتأكذيب الادعاءات الاستدمارية وتزيفها لحقيقة الثورة الجزائرية، ونظرا لأهمية الحدث وتأثيره في الداخل والخارج ، فقد حظي بمتابعة دقيقة من طرف جهات أجنبية وعربية وأوروبية، لأنه حدث في دولة تدعي النظام الجمهوري الديمقراطي، ظلت مؤسسته العسكرية ملتزمة باحترام الوصاية السياسية خلال أحلك الروف التي مرت بها فرنسا عبر تاريخها الحديث.

3- يدل هذا الانقلاب العسكري على أن السلطة الحقيقية في الجمهورية الرابعة ليست في الحكومات والساسة، بل أطراف أخرى ظلت توجه إدارة الجمهورية الرابعة وفق مصالحها الخاصة المرتبطة بالمستعمرة الفريدة- الجزائر- هذه الأطراف المتمثلة في اللوبي الاستيطاني الأوروبي في الجزائر ومعه جنرالات الجيش الفرنسي في الجزائر.

4- أدى تمرد الجيش الفرنسي على السلطات الدستورية الشرعية في 13 ماي 1958 إلى عودة الجنرال شارل ديغول إلى السلطة في فرنسا كمنقذ للدولة الفرنسية التي أصبحت عاجزة على حل المعضلة الجزائرية

5- تم تنصيب الجنرال شارل ديغول رئيسا للحكومة الفرنسية في1 جانفي 1958 وإحتكر لنفسه ملف القضية الجزائرية لأهميته وحساسيته، وأدرك جيدا أن حل المعضلة الجزائرية لن يتحقق إلا إذا ضمن وضعا دستوريا ملائما لأفكاره، فبادر بتغيير النظام الدستوري بواسطة إستفتاء شعبي ويؤسس الجمهورية الخامسة وعزز بواسطته منصب رئيس الجمهورية في مواجهة المؤسسات الدستورية الأخرى خاصة المؤسسة العسكرية وتخلى تدريجيا عن محركي ورموز حركة 13 ماي 1958 لكي يتخلص من مساوماتهم السياسية وبسط يده تدريجيا على مؤسسة الجيش، وبالتزامن مع ذلك بشر المسلمين الجزائريين بمزايا المواطنة الفرنسية وإتخذ إجراءت قانونية لتعزيز دورهم في الحياة العامة ورفض الاعتراف بجبهة التحرير الوطني عارضا عليها ما سماه "سلم الشجعان" وهو إستسلام مقنع مقابل الوعد بالعفو.

6- تظهر المعطيات التاريخية والسياسية، أن سياسة الجنرال شارل ديغول تجاه الجزائر، قد تأسست وفق رؤية واضحة لا يكتنفها الغموض، فمصلحة فرنسا هي المقدمة في هذه الرؤية وتحتل الجزائر في الاستراتيجية الديغولية مكانة خاصة وقد

إكتسبت هذه المكانة من موقعها المتميز وما تكتنزه أرضها من خيرات ظاهرة وباطنة وسماؤها من فضاءت إستراتيجية مهمة ولم يكن ديغول وتياره يراود خلدهم لحظة واحدة أن تتخلى فرنسا عن الجزائر مهما كانت الدواعي والظروف، فهذه الأخيرة لا يمكن الاستغناء عنها أو التسليم فيها لأنها باختصار كما عبر ديغول نفسه " ملكية خاصة بالفرنسيين دون سواهم".

7- فالجزائر بحسب الفرنسيين وعلى رأسهم الجنرال ديغول، تحتل أهمية كبرى ومما زاد في قناعتهم وتمسكهم بها أن مدينة الجزائر كانت عاصمة بلادهم العملية والفعلية أثناء الحرب العالمية الثانية (1954- 1939) وهو ما يقر به مثلا الكاتب لوسيان أداس عندما ذكر في كتابه "المغامرة الجزائرية" بأن مدينة الجزائر العاصمة كانت العاصمة الحقيقية لكل شمال إفريقيا ويذهب المؤلف إلى أبعد من ذلك عندما يؤكد بكل جرأة أن الجزائر كانت هي فرنسا.

8- أدرك ديغول جيدا أن حل المعضلة الجزائرية من مصلحة فرنسا ويتطلب وضع خطة متعددة الجوانب لمواجهة جبهة التحرير الوطني يت تطبيقها بالتزامن مع بعضها البعض، فجند الطاقات العسكرية وحصل على دعم عسكري هام من الحلف الأطلسي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية بهدف إلحاق الهزيمة العسكرية بها وتجنب وقوع ديان بيان فو جديدة وبرزت هذه الإستراتيجية في مشروع عسكري جهنمي، وبرزت هذه الإستراتيجية العسكرية بشكل واضح على يد الجنرال شال الذي نفذ خطة كانت غاية في الدقة والإبداع والوحشية وشكلت اكبر تحدي واجهته جبهة التحرير الوطني على الإطلاق.

9- إن المشروع العسكري الذي إعتمده ديغول للقضاء على الثورة الجزائرية هو حرب إبادة في حق الشعب الجزائري وجرائم حرب وأستعملت فيها كل الأسلحة المحرمة دوليا وإختار الجنرال ديغول لتنفيذ وإنجاح سياسته العسكرية، أكبر المتحمسين والمتعصبين لفكرة الجزائر فرنسية ، الجنرال موريس شال لتولي قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر خلفا للجنرال راؤل صالون في 13 ديسمبر 1958.

10- خلال نيابته للجنرال صالون، كان الجنرال شال يراقب عن كتب إدارة الحرب ضد الثورة التي كان يعتبرها غير حكيمة وكان يردد بامتضاض وبكل سخرية عن المناطق المحرمة، فيقول: المناطق المحرمة على من ؟، على الجيش الفرنسي أم على الثوار؟ وكأنه يرى تساهل الجيش الفرنسي بقيادة صالون إتجاه الثوار وأن طريقة الجنرال صالون في تعامله مع الثورة لم تعجبه وأن طرق غدارة الحرب كانت تدخل في إطار إجراءات بيروقراطية تتمسك بالحدود للقطاعات العسكرية، فالجنرال شال يرى أن سلفه يترك الليل للثوار وإستخدام عبارة " لا الليل ولا الجبل" فعمل من خلال تنفيذ مخططه المعروف بالآلة الساحقة " Rouleau Compresseur " على إخراج الثوار من مناطقهم ومطاردتهم في مناطق واسعة ثم إحتلال الأرض والمكوث بها لمدة طويلة مما يجعل الثوار يخرجون بحثا عن التموين أو الاتصال بالسكان وبهذا يقضي عليهم.

11- لقد عول الجنرال شال في مخططه على العنصر الجزائري العميل من خلال من تجنيد المزيد من الحركى، وفرق الدفاع الذاتي حيث كان يرى أن إستخدام هذا العنصر أمر ضروري وأن إخماد الثورة الجزائرية غير ممكن بدون الجزائريين.

12- لقد بلغ عدد القوات الفرنسية التي شاركت في تنفيذ هذا المخطط حوالي مليون جندي، مما بلغ الأمر بالجنرال موريس شال إلى تحدي الثوار حيث صرح لوسائل الإعلام أنه سيحرز نصرا ساحقا خلال ثلاثة أشهر لإنهاء المشكل الجزائري وعمل لتحقيق نصره على مايلي:

. غلق الحدود الشرقية الغربية بالأسلاك المكهربة
. متابعة الكتائب الثورية وإرهاقها- ليل- نهار-
. القضاء على التنظيمات الإدارية والسياسية لجبهة التحرير الوطني
. إقامة الفرق الإدارية الخاصة كإدارة بديلة
. المحافظة على مراكز التربيع
.الإكثار من المحتشدات والتجمعات السكانية لعزل الثورة عن الشعب
(طريفة إخراج السمكة من الحوض)
. ممارسة التعذيب وإرهاق السكان بتسليط العقاب الجماعي
. ممارسة الحرب النفسية على السكان

13- تكبدت الثورة الجزائرية من جراء هذا المخطط الوحشي خسائر فادحة في الأرواح،(26 ألف شهيد خلال هذا المخطط)إذ تجمع كل المصادر التاريخية الجزائرية والفرنسية على أن الثورة لم تهدد بشكل خطير إلا خلال فترة الجنرال شال الذي إستطاع من خلال مخططه تدمير فعالية الكفاح الداخلي للثوار وإفراغ الجبال منهم وتحولت بذلك مناطق البلاد إلى مخابئ متنقلة تتحرك فيها وحدات جيش التحرير الوطني وفق ما تمليها عليها الضرورة القصوى، فأصبحت لا ترى إلا في الليل ونادرا، أدى ذلك إلى اضطرابات في صفوف جيش التحرير حيث لم يعرف الاستقرار وانحسر نشاطه الثوري انحسارا كبيرا

14- لقد ساهمت أزمة التسليح بشكل كبير في تطبيق مخطط شال خاصة بعد عجز الوفد الخارجي للثورة عن الإمداد والتموين باستمرار ولاسيما بعد تعزيز خطي موريس وشال.

15- من بين أهم نتائج مخطط شال ظهور على السطح قضية سي صالح المشهورة أو "لقاء الاليزي" بتاريخ 10 جوان 1960، حيث عرفت الولاية الرابعة عزلة تامة خلال فترة تنفيذ مخطط شال، فلم تجد حلا إلا الاتصال بالسلطات الفرنسية، فعزلتها الشديدة وأزمة السلاح التي أصابتها وإستشهاد قائدها في 05 ماي 1959 وبعدها عن الحدود والحرب الشرسة التي نفذت على ترابها من خلال العمليات العسكرية الضخمة، كل هذا وغيرها جعل من قيادة الولاية الرابعة تلجأ إلى محاولة التفاوض مع الجنرال ديغول، هذه المحالة التي قامت بها قيادة الولاية الرابعة ليست بالخيانة بقدر ماهي خطأ في إستراتيجية المواجهة للقيادة، فالظروف الصعبة جدا من جراء الحصار العسكري الذي عاشته جعلها تفقد الأمل وتتصرف بهذا الشكل.

16- لم يحقق الجنرال شال أهدافه العسكرية المتمثلة في القضاء النهائي على الثورة خلال أشهر ويكمن سر فشله في إعتماده على حرب كلاسيكية التي تعتمد على العمليات العسكرية الكبرى لمواجهة حرب العصابات..

17- تمكنت جبهة التحرير الوطني من تكييف إستراتيجيتها العسكرية مع المعطيات الجديدة التي فرضها الجنرال شال على أرض المعركة وعادت إلى أسلوب حرب العصابات بشكل جعل العمليات العسكرية الكبرى أقل مردودية ولجأت إلى المواجهة غير المباشرة لاستنزاف قوات الجيش الفرنسي ماديا ومعنويا وعملت على مايلي:

. تقسيم وحدات جيش التحرير إلى أفواج والأفواج إلى مجموعات
. عدم الالتزام بخطة ثابتة في المواجهة بل تغيير وفق الظروف والمستجدات
. تكثيف العمليات العسكرية الصغيرة المحددة الهجومات المضادة والسريعة
. نقل الحرب إلى المدن لفك الحصار على القرى
.الاقتراب من الشعب للتموين ولرفع معنوياته
إن الأبعاد السلبية في الأداء الفردي(القادة) شكلت الأسباب والعوامل الرئيسية التي قادت إلى إنهيار الهيئات السياسية لقيادة الثورة في عام 1962، لان إخفاق هيئات الثورة الثورة في تجاوز المرحلة الإنتقالية الفاصلة بين حرب التحرير ومرحلة الاستقلال، كان نتاجا لتراكم الصراعات الشخصية حول القيادة العليا التي عجزت الثورة في تحديد معالمها بدقة وللتداعيات التي أفرزتها أشكالا مختلفة من الانحرافات مثل سن أسلوب العمل خارج الهيئات بمعزل عن القوانين والتشريعات واللجوء إلى الإقصاء والتصفية والدعاية المغرضة من أجل الاحتفاظ بمواقع القيادة والانفراد بها.

بينما شكل الأداء الجماعي للقادة (الهيئات والنخب) العامل الحاسم في إنتصار الثورة حلال المواجهة مع الاستعمار، لأن أبرز ملامح التطور التي حققتها هيئات الثورة كانت تكمن في الجوانب التنظيمية التي مكنت قادة الثورة من الانتقال بها من حرب العصابات إلى ثورة شعبية ومن صراع مسلح تقوده مجموعات صغيرة إلى حركة تحرر تعتمد تعتمد على واجهة تمثيلية عريضة وعلى نشاط ثوري متعدد الأوجه والأساليب.

إن العبقرية الجماعية للنخبة الثورية على النقيض من التروع الفردي نحو القيادة في صفوفها هي التي جعلت من الثورة ملحمة كبرى في التضحية والتحدي ، لأن الأداء الجماعي للقادة على الرغم من إختلاف الميول والمشارب هو الذي تسبب في إنجاح التماهي مع الجماهير حينا وفي الاحتماء بها وتوجيهها حينا أخر، كما أن ذلك الأداء هو الذي سمح بتركيز الأشكال المختلفة للنشاط الثوري نحو إنجاز الأهداف الرامية إلى إستعادة السيادة الوطنية.

18- إن ضخامة العمليات العسكرية وما تبعها من حرب إبادة للشعب الجزائري بقيادة الجنرال موريس شال، أدت إلى إستنكار شديد من طرف دول العالم وتشويه صورة فرنسا الحاملة لشعار الحرية –العدالة- الإخاء- في المحافل الدولية وهو ما عكس إيجابيا على الثورة الجزائرية التي وجدت منفذا في المحافل الدولية والمناسبات العالمية في كثير من عواصم العالم.
19- لم يكن الجنرال ديغول يؤمن بسياسة الإدماج، وبفضل ثقافيته التاريخية، أدرك أنه مستحيل الحفاظ على الجزائر الفرنسية على نط الاحتلال المباشر والتواجد الاستيطاني المكثف والتي أطلق عليها "جزائر بابا" وكان يملك تصورا خاصا به لحل المعضلة

الجزائرية و كيفية ربط الجزائر بفرنسا ، وهي الجزائر تتمتع باستقلال وترتبط بفرنسا إرتباطا وثيقا على أساس مبدأ الشراكة.
20- كان يضن أن سياسة الشراكة تؤيدها أغلب سكان الجزائر، خاصة مشروع قسنطينة الاقتصادي الضخم الذي أعلن عته يوم 03 أكتوبر 1958 سيحسن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للسكان الجزائريين ويجعلهم يقتنعون بأن إرتباطهم بفرنسا يعتبر مصلحة حيوية بالنسبة لهم وهو ما يمكن خلق قوة ثالثة تسحب البساط من تحت أقدام جبهة التحرير الوطني، وهي الثقة التي جعلته يتحداها ويعلن إعترافه بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم بواسطة إستفتاء عام يخير خلاله الناخبون بين الانفصال أو حكم الجزائريين بالجزائريين أي الاستقلال الذاتي الموسع .
21- دشن الجنرال شارل ديغول مرحلة جديدة في العلاقات بين الجزائر وفرنسا مستفيد من أخطاء ماضي بلاده الاستعماري، ساعيا إلى رسم فلسفة جديدة لهذا الاستعمار، أساسها مبدأ الشراكة القائمة على البراغماتية في العلاقات الثنائية بمفهوم التبعية ومن هذه الإستراتيجية السياسية والاقتصادية الجديدة التي تبناها ديغول، يمكننا إعتبار هذا الأخير عراب الاستعمار الجديد الذي لا يقوم الاحتلال العسكري للأرض.
22- لقد الجنرال شارل ديغول فلسفة خاصة في العلاقات الدولية وخطة عمل مبينة على قاعدة: فوائد ومكاسب أكبر لفرنسا بمقابل خسائر وتكاليق أقل لها ، ولتحقيق هذه الرؤية مع الجزائر، ركزت الديغولية على مجموعة من الأسس منها:
1- بقاء الإدارة والاقتصاد والتعليم والقضاء تحت سيطرة المستوطنين الذين كلفت لهم اتفاقية إيفيان حرية البقاء في الجزائر ولان هؤلاء لم يستطيعوا المكوث فيها فقد آل مآل تلك المواقع إلى إطارات وموظفين جزائريين، وهوما دعب إليه المؤرخ الجزائري محمد العربي الزبيري الذي أضاف أن هؤلاء معدون لمناهضة الثورة وليس لخدمتها (محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج3، الجزائر 2007، ص 182).
2- محاولة الاستئثار بملف المحروقات وجعله في خدمة الاقتصاد الفرنسي وهو الأمر الدي دعا فرنسا إلى توقيع اتفاقيات إيفيان ثم الإقرار على أن يكون لفرنسا الحق في الاحتفاظ بامتياز الشراكة والاستيراد في المحروقات.
3- شكلت المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الفرنسي وبحسب المذهب الديغولي، فان فرنسا يجب أن تكون حيث يكون البترول، ولهذا السبب تكتسي الجزائر أهميتها كبرى بالنسبة لفرنسا.
4 - العمل على إزدواجية اللغة في التعليم والإدارة قصد فصل الجزائر عن أصالتها وشخصيتها وإيقائها في دائرة الفرانكوفونية التي هي مذهب سياسي وإيديولوجي يرمي إلى خلق تبعية نفسية ثم ثقافية ثم سياسية وأخيرا اقتصادية عن طريق وإستعمال اللغة الفرنسية.
5- أدت تصفية الاستعمار في أغلب المستعمرات الفرنسية في إفريقيا إلى بروز حاجة ملحة للتفكير في إستراتيجية إحتواء هذه الدول وإستثمارها في تحقيق الأهداف العالمية الكبرى لفرنسا سواء على مستوى عمليات الاستقطاب، التموقع العسكري، إحتكار الأسواق المحلية لهذه الدول
23- كانت جبهة التحرير الوطني قد رفضت جميع المبادرات والمناورات الديغولية وقبلت بالاحتكام للاستفتاء الشعبي ولكن بشرط أن يتم تحت رقابة أممية تجنب لتزوير إرادة الشعب الجزائري وهو ما دأبت عليه الإدارة الاستعمارية، فإن المستوطنين عبروا عن

رفضهم لسياسة ديغول في الجزائر بما يسمى "بثورة الحواجز" في جانفي 1960 التي شكلت تحديا كبيرا للحكومة الفرنسية.
24- قدم إلى الجزائر في مطلع شهر ديسمبر 1960 لدعوة الجزائريين إلى المشاركة الواسعة في الاستفتاء والتصويت لصالح خيار "الجزائر الجزائرية " واجهه المستوطنون بمظاهرات عاصفة وفرت مناخيا ثمينا لمظاهرات مضادة قام بها الشعب الجزائري وبلغت ذروتها يوم 11 ديسمبر 1960 وبعثرت أوراق السياسة الديغولية وانهت بشكل عملي أسطورة "الجزائر الفرنسية " ومنحت الثورة الجزائرية ديناميكية أكبر وتأكد هذا التحول الجوهري لما إستجاب الشعب الجزائري لنداء الحكومة المؤقتة وقاطع أغلبهم إستفتاء 08 جانفي 1961.
25- لقد شكلت نتائج إستفتاء تقرير المصير المنطلق الحقيقي لحل المعضلة الجزائرية حيث نال الجنرال ديغول تأييدا واسعا من الشعب الفرنسي لحل القضية الجزائرية على أساس تقرير المصير ونهاية للمناورات الرافضة لسياسته في الجزائر التي يقوم بها غلاة المستوطنين وبعض ضباط الجيش الفرنسي في الجزائر الذين لم يخرجوا بعد من أوهام الماضي الاستعماري وفشلوا في أخطر محاولة إنقلابية في 22 أفريل1961، أما مقاطعة الشعب الجزائري للاستفتاء، فكانت لديغول القدرة السياسية على أن يستخلص منها حقيقة مفادها أنه لا يمكن إيجاد حل للمعضلة الجزائرية بمعزل عن الاتفاق مع جبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري.
26- إن التداعيات والانعكاسات التي أفرزتها إنتقال القيادة التنفيذية للثورة إلى الخارج في الفترة الممتدة في ربيع سنة 1957، كانت لها أبعاد إيجابية وبالغة الأهمية في الجوانب المتعلقة باجتهاد قادة الخارج في إستحداث هيئات وتنظيمات السياسية وتأسيس هيئات وقيادات عسكرية أعطت للثورة التحريرية نفسا جديدا ومصيريا وقويا لمواصلة الكفاح ضد المناورات الجهنمية للجنرال ديغول.
27- إن الابتعاد عن ساحات القتال سمح للقيادة الثورية في الخارج بامتلاك هامش كبير للحركة والنشاط الدبلوماسي على الصعيدين العربي والإسلامي والدولي حيث إستفادت من الأشكال المختلفة للدعم المادي والسياسي التي كانت تقوم به الدول العربية والإسلامية والافروأسيوية المساندة للقضية الجزائرية ومكنها من توظيف الإمكانيات المادية المعتبرة التي كانت تصلها عن طريق فيدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا، في إتجاه تطوير وتعزيز صفوف الهيئات السياسية الخارجية للثورة مثل وزارات الحكومة المؤقتة ومكاتب التمثيل الدبلوماسي ومن اجل تمويل المخططات العسكرية التي كانت تهدف إلى تحويل وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة عند الحدود الشرقية والغربية إلى جيش نظامي حديث في تنظيمه وتسليحه.
28- إن تأسيس حكومة على يد أية حركة ثورية تحمل دائما دلالة سياسية قوية على نضجها وأهليتها لتولي قيادة شعبها في نظل نظام وطني كامل السيادة ، ولقد كان الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في القاهرة بتاريخ 19 سبتمبر 1958 منعطفا هاما في التطور السياسي للثورة التحريرية وقد تضمن بيان الإعلان عن تشكيل هذه الحكومة، إشارة مهمة إلى فكرة إعادة بعث الدولة الوطنية التي وأدها الاستدمار الفرنسي في عام 1830، لأن هذه الفكرة كانت تحمل في طياتها بعدا إيجابيا في التواصل التاريخي

مع مرحلة ما قبل الاستدمار وتصور هذه المرحلة على أنها مجرد فاصل تاريخي هدام للمسار التاريخي لتطور الدولة الوطنية.
29- واجهت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الهجمة الدبلوماسية الفرنسية باستراتيجية معاكسة شملت جول المغرب والمشرق العربيين ودول الكتلة الافروأسيوية وأوروبا الغربية وأمريكا وإستطاعت أن تربك الدبلوماسية الفرنسية بفضل مواقفها الذكية تجاه المشاريع الديغولية.
30- قامت الحركة الدبلوماسية للحكومة المؤقتة على أسس ومبادىء ورثتها عن الحركة الوطنية الاستقالية- حزب الشعب – حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وتتمثل هذه الأسس في:
1- الحفاظ على إستقلالية الثورة التحريرية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول
2 -التقليل من حجم خلافاتها مع الدولتين الجارتين تونس والمغرب تفاديا لتبديل جهود الثورة وحفاظا على إستمرار دعم هذه الدول للثورة الجزائرية وأرجعت مسألة الحسم في الخلافات معهما إلى ما بعد الاستقلال.
3- الارتكاز على الوزن السياسي للدول العربية للولوج بقوة إلى الكتلة الافروأسيوية بصفتها دولا عانت من السيطرة الاستعمارية وللاستفادة من دعمها الدبلوماسي والمادي للقضية الجزائرية
4- إنتهاج سياسة الحياد في الصراع بين الكتلة الشيوعية والكتلة الرأسمالية في إطار ما عرف بالحرب الباردة ، وهو ما يبرهن فهم الدبلوماسية الجزائرية آنذاك لعبة العلاقات الدولية وحسن توظيفها لصالح القضية الجزائرية، كما أن هذه الأسس والمبادئ ستصبح تقليدا ومنهجا للسياسة الخارجية للدولة الجزائرية المستقلة .
31- أسهم تأسيس الحكومة المؤقتة في تدويل القضية الجزائرية بفعل إعتراف العديد من الدول بها مما أكسبها تأييدا دوليا أكبر بحكم أن الدعوة الفرنسية القائلة بأن الثورة لا قيادة لها مؤهلة لأن تتفاوض معها، قد أصبحت باطلة أمام الرأي العام العالمي.
32- إن الحكومة المؤقتة على الرغم من تعدد الطموحات الشخصية وعلاقات الولاء في صفوفها تمكنت من الصمود في وجه مختلف الأزمات الحادة التي عرفتها وأظهرت الحزم والحكمة في مواجتها حفاظا على وحدة الصف والمصالح العليا للثورة التحريرية.
33- كانت معركة التسليح من أعقد المعارك ورهانا لا يقل عن رهان المبادرة بتفجير الثورة نفسها، إن لم يكن أخطر، لأن ديمومة وإستمرار جذوة العمل المسلح كانت في حاجة إلى وقود دائم عدته رجال وسلاح، وتكمن الأهمية التاريخية للدور الذي لعبته شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة في أنها كانت متعددة الجبهات فب صورة شبيهة بالحرب الشاملة، قد شقت لنفسها طرقا برية عبر الجبال والصحاري إنطلاقا من ليبيا وتونس والمغرب الأقصى وبحثت عن مواقع إنزال بحرية ونسجت شبكات دولية لتهريب السلاح عبر وسطاء لحكومات شقيقة وصديقة على غرار مصر ويوغسلافيا والصين وتشيكوسلوفاكيا وإستعانت بتجار سلاح وعملاء إستخبارات أوروبيين وغيرهم.
34- كانت المفاوضات الجزائرية الفرنسية عسيرة وشاقة جدا ومعقدة ومتشعبة ولم يكن سهلا على الطرفين أن يتوصلا إلى حل توافقي نظرا لتناقض منطلقات أهداف وإستراتيجية كل منهما، فجبهة التحرير الوطني بم يكن واردا بالنسبة لها التنازل عن قضايا أساسية ومقدسة ولا نقاش عليها وهي

1-الاعتراف بالاستقلال الوطني
2- جبهة التحرير الوطني الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري في المفاوضات
3- الحفاظ على وحدة التراب الوطني
4- الاعتراف بوحدة الشعب الجزائري
ومقابل ذلك، أبدت إستعدادا لتقديم تنازلات معقولة في قضايا تتعلق بمستقبل المستوطنين الاوروبين ومصالحهم ومطالب الحكومة الفرنسية في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية في الجزائر المستقلة كتعبير عن رغبتها في وضع حد لحرب وحشية من أجل السلام (a savage war for peace) حسب المؤرخ الانجليزي أليستر هورن (Alistaire Horrne)
35- كان وفد الحكومة المؤقتة واعيا تمام الوعي أن التنازلات المقدمة في مفاوضات إيفيان يمكن تجميدها أو إلغاؤها كلية في ظل الدولة الجزائرية المستقلة وهذا ما حدث فعلا في فيفري 1968 باسترجاع مرسى الكبير والقاعدة الجوية بوصفر في نهاية 1970.
36- كان الجنرال ديغول يدرك أن تحويل فرنسا إلى قوة عالمية، وهو صاحب مقولة (لا يمكن لفرنسا أن تكون فرنسا بدون عظمة)وهو الحلم الذي يسعى إلى تحقيقه يتطلب منها أن تلقي من على كاهلها أوزار المعضلة الجزائرية ولهذا تشكلت قناعة لديه بان إستقلال الجزائر مسألة لا مفر منها وليس من مصلحة فرنسا تجاهل هذه الحقيقة
37- الاختلاف والصراع أمر طبيعي في تطور المجتمعات والطبقات السياسية ويكون أمرا منتظرا وشبهى حتمي في الثورات والحروب ومحركا للأحداث، حيث وجود هذه الصراع يعتبر حافزا وحصنا منيعا للمشروع الثوري في حد ذاته ما لم يبلغ مستويات عالية من الخطورة تجعل القيادة منقسمة على نفسها ومرتبطة بولاءات خارجية مختلفة خصوصا أن تلك الفترة تميزت بصراع القطبين السوفياتي والأمريكي وبالتالي يمكن أن يعصف التباين الايديولوجي والارتباط الخارجي بالمشروع الثوري التحرري ككل وهذا لم تعرفه الثورة الجزائرية، فلم يكن الصراع الذي عرفته الثورة إيديولوجيا ولا على مستوى البرنامج بل كان قياديا بامتياز.
38- إن العبقرية الجماعية للنخبة الثورية على النقيض من التروع الفردي نحو القيادة في صفوفها هي التي جعلت من الثورة التحريرية الكبرى ملحمة في التضحية والتحدي، لأن الأداء الجماعي للقادة على الرغم من إختلاف الميول والمشارب هو الذي تسبب في إنجاح الأهداف الرامية إلى إستعادة السيادة وإعادة بناء الدولة الوطنية المستقلة .
39- إن أزمة صيف 1962 ستظل حدثا سياسيا بارزا ومميزا في تاريخ الجزائر المستقلة وأظهر أطراف الصراع ، هيئة الأركان العامة بقيادة العقيد هواري بومدين ومعها المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني بقيادة أحمد بن بلة والحكومة المؤقتة برئاسة بن يوسف بن خدة وخرج فيه جيش التحرير الوطني منتصرا، كأكبر قوة عسكرية وسياسية محافظة على وحدتها وتماسكها، وأصبح الموجه والمراقب والمسير للبلاد وشؤونها بعدما أخد تسمية الجيش الوطني الشعبي.
40- بعد استحواذه على السلطة بالقوة في صيف 1962، أصبح الجيش الوطني الشعبي، بكونه المؤسسة الأقوى تنظيما والأكثر إستقرارا وفي ظل ضعف السياسيين وعدم قدرتهم على تنظيم صفوفهم، الحارس الأمين للسلطة في الجزائر المستقلة والطرف الذي يتخذ القرارات فتنفذها الحكومة واجهته المدنية.

ما كادت الحرب تضع أوزارها، حتى دخلت البلاد حربا جديدة ، إنها حرب انتقال السلطة، فما أن ظن الجميع أن ثمرة الاستقلال هي التحرر والقطيعة مع الظلم والاستبداد حتى ظهر تسلط أخر جديد، إنه تسلط النظام السياسي القائم بعد صائفة 1962 وصار علنيا أن الاستبداد المسكوت عنه أثناء الثورة (سلطة الباءات الثلاث) بات حقيقيا بعد طرد المحتل وكان من بين إفرازاته، أن دخلت البلاد مرحلة انسداد سياسي وفراغ مؤسساتي رهيب وأصبحت الدولة بكاملها تتمثل في شخصية "الزعيم".

ثمة قول إنجليزي مأثور:" من أحسن البداية كان في منتصف الطريق" ، إن الانطلاقة المتعثرة لمشروع بناء دولة وطنية عصرية قائمة على مبدأ المواطنة، نتج عنها شلل تام في مؤسسات هذه الدولة القائمة على الشخصنة ' فكرة الزعيم" و مع بروز متغيرات سياسية واجتماعية جديدة داخلية وخارجية، تظل هذه الدولة عاجزة تماما عن مواجهة التحدي لضمان مستقبل شعبها.

1- الملخص باللغة العربية:

عرف الصراع العسكري الجزائري الفرنسي خلال فترة 1962.1958، تطورات سياسية وعسكرية كبرى، فتحت أفاق جديد لايجاد حل للقضية الجزائرية بعد أن أصبحت الحلول العسكرية التي إنتهجها الاستدمار الفرنسي عقيمة في مواجهة إرادة الشعب الجزائري في التحرر والإنعتاق.

تمثلت هذه المعطيات الجديدة من الجانب الجزائري في تأسيس أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد سقوط الدولة الوطنية 1830، ذلك أن حتمية تطور الصراع الحربي مع العدو الفرنسي أوجبت تشكيل حكومة تكون بمثابة الرأس المسير للثورة والناطقة باسمها في المحافل الدولية.

إن عملية تأسيس حكومة مؤقتة ثورية على يد أية حركة ثورية كانت تحمل دوما دلالة سياسية قوية على نضجها وأهليتها وإستعدادها لتولي قيادة شعبها في ظل نظام وطني كامل السيادة وقد تضمن بيان الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة، إشارة مهمة إلى فكرة إعادة بعث الدولة الوطنية التي وأدها النظام الاستدماري لفرنسي سنة 1830، لأن هذه الإشارة تحمل في طياتها بعدا إيجابيا في التواصل التاريخي مع مرحلة ما قبل الاستدمار وتصور هذه المرحلة على أنها مجرد فاصل تاريخي هدام للمسار التاريخي لتطور الدولة الوطنية.

لم تكن فكرة إنشاء حكومة مؤقتة أمرا جديدا، فقد طرحت الفكرة منذ سنة 1957 وجرى الحديث عنها حتى من قبل مصطفى بن بوبلعيد وهناك من عارضها لعدم توفر الظروف الملائمة لذلك، ولم تتوقف الفكرة عند هذا الحد بل قامت قيادة جبهة التحرير الوطني باجراء إستشارات واسعة مع الإطارات والهيئات للبحث في الموضوع من كل جوانبه إلى أن إتخذ المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 27 أوت 1957 قرار فوض فيه إلى لجنة التنسيق والتنفيذ بتأسيس الحكومة

إن تأسيس الحكومة المؤقتة جاء في ظروف هامة جدا، فتكوينها كان للرد على مخططات الجنرال شارل ديغول السياسية وعلى مزاعمه القائلة بأن لا يجد من يتفاوض معه ولا من يمثل الشعب الجزائري.

مهما واجهت الحكومة المؤقتة من أزمات هيكلية وصراعات شخصية وضغوط محلية وإقليمية ودولية وبعيدا عن كل تفسير سياسي، لأنها أزمات طبيعية ترافق كل حركة ثورية، فقد أجمع المؤرخون على أهمية تأسيسها، ذلك أنها مثلت نقلة نوعية لكفاح الشعب الجزائري على مختلف الأصعدة، دبلوماسيا وسياسيا وعسكريا، وشكلت تطورا طبيعيا لمسار الثورة التحريرية سمح برفع الحرج عن المتعاطفين مع القضية الجزائرية عبر العالم بخلع صفة التمرد خارج القانون وإستبدالها بصفة المناضل التحرري، صاحب القضية العادلة في إطار حق الشعوب في تقرير مصيرها ووفرت من جهة أخرى الشرعية الدولية لجبهة التحرير الوطني، كما طور جيش التحرير الوطني هياكله وتجهيزاته في ميدان التنظيم والتسليح والاستعلامات وتم تكوين شبكة قوية جدا في هذا المجال ومع إزدياد نشاط

وعدد أفرده ، انشأ القاعدة الغربية على غرار القاعدة الشرقية، على الحدود الغربية من الوطن، تمتد من مدينة وجدة المغربية إلى ماوراء مدينة سعيدة بالتراب الوطني، كما أصبح له أكثر من وزارة، تعرف الأولى باسم وزارة القوات المسلحة والثانية بوزارة التسليح والتموين وهيئة أركان شرقية وأخرى غربية ووضع عليها كل من العقيدين محمدي سعيد وهواري بومدين وكان دورهما تنسيق العمليات الحربية وتم إلغاؤهما من قبل المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس ما بين 16 ديسمبر إلى 18 جانفي 1960 وإستبتلتا بهيئة الأركان العامة تشرف على تنظيم وهيكلة وتكوين جيش التحرير الوطني الذي أصبح جيش نظاميا بقيادة العقيد هواري بومدين، أما من الجانب الفرنسي، فقد عرفت الدولة الفرنسية خلال هذه الفترة أخطر أمة سياسية في تاريخها المعاصر بعد حركة تمرد على طريقة العالم الثالث للجيش الفرنسي في الجزائر على الحكومة الشرعية في باريس في 13 ماي 1958 بسبب عجزها في إيجاد حل للمعضلة الجزائرية وأمام ضربات الثورة التحريرية الكبرى، إنهارت الجمهورية الفرنسية الرابعة نهائيا بعودة (الإمبراطور الجمهوري) شارل ديغول إلى السلطة وتأسيسه للجمهورية الفرنسية الخامسة.

تبين من خلال التحاليل و الدراسات التي تضمنتها هذه الأطروحة ، أن الثورة التحريرية الكبرى،عرفت خلال فترة (1962.1958) تطورات سياسية وعسكرية كبرى على الصعيدين الداخلي والخارجي دفعت بها إلى أفاق تحريرية واسعة ودشنت مرحلة بداية نهاية الاستدمار التقليدي الفرنسي في إفريقيا، نظرا للتحولات الكبيرة التي شهدها العالم آنذاك، فقد تغيرت الكثير من المعطيات السياسية والعسكرية وهو الوضع الذي لم تشأ فرنسا الاستدمارية أن تتكيف معه، مما جعل الحكومات الفرنسية المتعاقبة عاجزة عن تحقيق أهدافها وأجبرت فرنسا الاستعمارية على التفاوض مع جبهة التحرير الوطني كممثل وحيد وشرعي للشعب الجزائري والتي إنتهت باعتراف فرنسا باستقلال الجزائر سنة 1962.

2- ملخص باللغة الانجليزية:

Abstract :

The Algerian-French military conflict during the period 1962.1958 witnessed major political and military developments, which opened new horizons to find a solution to the Algerian issue sice the military solutions pursued by the French colonization became futile in the face of the will of the Algerian people for liberation and emancipation.

These new data from the Algerian side were represented in the establishment of the first provisional government of the Algerian Republic after the fall of the national state in 1830, because of the development of the conflict with the French enemy necessitated the establishment of a government that would serve as the leader of the revolution and its spokesmen in international forums.

The process of establishing a revolutionary interim government by any revolutionary movement has always carried a strong political sign of its maturity, eligibility, and readiness to assume the leadership of its people under a fully sovereign national system. The statement announcing the formation of the interim government included an important reference to the idea of reviving the national state that the regime had destroyed. in 1830, because this reference carries with it a positive dimension in the historical connection with the pre-destruction stage, and considering this stage as just a historical break is a destruction to the historical course of the development of the national state.

The idea of establishing an interim government was not a new matter. It was put forward since 1957 and was even talked about by Mustapha Ben Boubelaid but there were those who opposed it due to the lack of appropriate conditions. Moreover, the leaders of the Algerian revolution discussed the issue in all its aspects until the National Council of the Algerian Revolution took on August 27, 1957 a decision in which it delegated to the

Coordination and Implementation Committee the establishment of the government.

The establishment of the interim government came under very important circumstances. Its formation was to respond to General Charles de Gaulle's political plans and his claims that he had no one to negotiate with, nor a representative of the Algerian people.

No matter how the interim government faced structural crises, personal conflicts, local, regional and international pressures and far from any political interpretation, because they are natural crises that accompany every revolutionary movement. Indeed, historians have unanimously agreed on the importance of its establishment, as it represented a qualitative leap for the struggle of the Algerian people at various levels, diplomatically, politically and militarily. Itconstituted a natural development for the course of the liberation revolution, which allowed to lift the embarrassment of sympathizers with the Algerian cause across the world by removing the character of rebellion outside the law and replacing it with the character of the liberation fighter, the owner of the just cause within the framework of The right of peoples to self-determination and, on the other hand, provided the international legitimacy of the National Liberation Front. The National Liberation Army also developed its structures and equipment in the field of organization, armament and information, and a very strong network was formed in this field. With the increase in activity and the number of its members, it established the Western base similar to the Eastern one, on the western borders of the homeland, extending from the Moroccan city of Oujda to beyond the city of Saida in the national territory, also has more than one ministry, the first known as the Ministry of the Armed Forces and the second as the Ministry of Armament and Supply and the General Staff Eastern and Western, and both Colonels Muhammadi Said and Houari

Boumediene were placed on them. Their role was to coordinate the war operations. They were cancelled by the National Council of the Algerian Revolution which was held in Tripoli from December 16 to January 18, 1960. The tow ministries were replaced by a general staff which organised and formed the members of the Algerian Liberating Armythat has become an organised army led by Colonel Houari Boumediene.As for the French side, the French state knew during this period the most dangerous political nation in its contemporary history after a rebellion movement in the manner of the Third World,The French Army in Algeria rebelled against the legitimate government in Paris on May 13, 1958 because of its inability to find a solution to the Algerian dilemma and to face the blows of the great liberation revolution, the Fourth French Republic collapsed permanently with the return of (Republican Emperor) Charles de Gaulle to power and his establishment of the Fifth French Republic.

It was found through the analyses and studies included in this thesis that the great liberation revolution has known during the period (1962.1958) major political and military developments at the internal and external levels that pushed it to wide liberally lines and inaugurated the stage of the beginning of the end of the traditional French colonization in Africa, due to the great transformations that the world witnessed at that time. Indeed, many political and military facts changed, a situation that colonial France did not want to adapt to, which made successive French governments unable to achieve their goals and forced colonial France to negotiate with the National Liberation Front as the only and legitimate representative of the Algerian people, which ended with France recognizing the independence of Algeria in 1962.

3- ملخص باللغة الفرنسية :

Résumé :
Le conflit militaire Algero-Français durant la période 1962-1958 a connu des développements politiques et militaires majeurs, qui ont ouvert de nouveaux horizons pour trouver une solution à la question algérienne puisque les solutions militaires poursuivies par la colonisation française sont devenues vaines face à la volonté du peuple algérien. Pour la libération et l'émancipation.
Ces nouvelles données du côté Algérien ont été représentées dans la mise en place du premier gouvernement provisoire de la République algérienne après la chute de l'État national en 1830, en raison du développement du conflit avec l'ennemi français a nécessité la mise en place d'un gouvernement qui servir de leader de la révolution et de ses porte-parole dans les forums internationaux.
Le processus d'établissement d'un gouvernement provisoire révolutionnaire par tout mouvement révolutionnaire a toujours porté un signe politique fort de sa maturité, de son éligibilité et de sa volonté d'assumer la direction de son peuple dans le cadre d'un système national pleinement souverain. La déclaration annonçant la formation du gouvernement provisoire comprenait une donnée importante à l'idée de faire revivre l'État national que le régime colonial avait détruit. en 1830, parce que cette dernière porte en elle une dimension positive dans le lien historique avec l'étape de pré-destruction, et considérer cette étape comme une simple rupture historique est une destruction du cours historique du développement de l'État national.
L'idée d'établir un gouvernement provisoire n'était pas nouvelle. Elle a été proposée dès 1957 et a même été évoquée par Mustapha Ben Boulaid mais certains s'y sont opposés faute de conditions adéquates. De plus, les dirigeants de la révolution algérienne discutèrent de la question sous tous ses aspects

jusqu'à ce que le Conseil national de la révolution algérienne prenne le 27 août 1957 une décision dans laquelle il délègue au Comité de coordination et de mise en œuvre la mise en place du gouvernement.

La mise en place du gouvernement provisoire est intervenue dans des circonstances très importantes. Sa formation devait répondre aux projets politiques du général Charles de Gaulle et à ses affirmations selon lesquelles il n'avait personne avec qui négocier, ni représentant du peuple algérien.

Peu importe comment le gouvernement provisoire a fait face aux crises structurelles, aux conflits personnels, aux pressions locales, régionales et internationales et loin de toute interprétation politique, car ce sont des crises naturelles qui accompagnent tout mouvement révolutionnaire. En effet, les historiens ont unanimement reconnu l'importance de sa mise en place, tant elle a représenté un saut qualitatif pour la lutte du peuple algérien à différents niveaux, diplomatique, politique et militaire.

Elle a constitué une évolution naturelle du cours de la révolution de libération, qui a permis de lever l'embarras des sympathisants de la cause algérienne à travers le monde en supprimant le caractère de rébellion hors la loi et en le remplaçant par le caractère de combattant de la libération, propriétaire de la juste cause dans le cadre de Le droit des peuples à l'autodétermination et, d'autre part, a assuré la légitimité internationale du Front de libération nationale. L'Armée de libération nationale a également développé ses structures et ses équipements dans le domaine de l'organisation, de l'armement et de l'information, et un réseau très fort s'est constitués dans ce domaine. Avec l'augmentation de l'activité et du nombre de ses membres, elle a établi la base occidentale semblable à celle de l'Est, aux frontières occidentales de pays, s'étendant de la ville marocaine d'Oujda

jusqu'au-delà de la ville de Saïda sur le territoire national a également plus d'un ministère, le premier connu sous le nom de ministère des Forces armées et le second sous le nom de ministère de l'Armement et de l'Approvisionnement et de l'état-major général Est et Ouest, et les deux colonels Muhammadi Said et Houari Boumediene y ont été placés. Leur rôle était de coordonner les opérations de guerre. Ils sont annulés par le Conseil national de la révolution algérienne qui se tient à Tripoli du 16 décembre au 18 janvier 1960.

Les deux ministères ont été remplacés par un état-major qui a organisé et formé les membres de l'Armée de libération algérienne devenue une armée organisée dirigée par le colonel Houari Boumediene.

C'est une première de l'histoire contemporaine de la France et après un mouvement de rébellion à la manière du Tiers-Monde, L'armée française en Algérie s'est rebellée contre le gouvernement légitime de Paris le 13 mai 1958 en raison de son incapacité à trouver une solution a la question algérien et à faire face aux coups de la grande révolution de libération, la Quatrième République française s'effondre définitivement avec le retour de (l'empereur républicain) Charles de Gaulle au pouvoir et l'instauration de la Cinquième République française.

Il a été constaté à travers les analyses et les études incluses dans cette thèse que la guerre de libération a connu au cours de la période (1962.1958) des développements politiques et militaires majeurs aux niveaux interne et externe qui l'ont poussée à mettre fin de la colonisation française traditionnelle en Afrique, en raison des grandes transformations politiques le monde a connu en cette période, une situation à laquelle la France coloniale n'a pas voulu s'adapter, qui a rendu les gouvernements français successifs incapables d'atteindre leurs objectifs et contraint la France coloniale à négocier avec le Front de libération nationale comme seul et légitime

représentant du peuple algérien, qui a pris fin avec la reconnaissance par la France de l'indépendance de l'Algérie en 1962.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1- المصادر الأرشيفية:

1-1- مركز الأرشيف الوطني الجزائري :

- أرشيف المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ملف رقم 55، جلسة 01 جوان 1962-

- أرشيف المجلس الوطني للثورة الجزائرية، C028.

- أرشيف المجلس الوطني للثورة الجزائرية، مداخلة الرائد سليمان(قايد أحمد)، علبة C021.

- أرشيف المجلس الوطني للثورة الجزائرية،مداخلة وزير الداخلية،لخضر بن طوبال،علبةC021 .

- وزارة الشؤون الخارجية، برقية إلى السفارة الهندية بالقاهرة، 1960.06.29، علبة رقم 05، الوثيقة رقم 03.

-وثائق المجلس الوطني للثورة الجزائرية، علبة رقم C0025.

- محضر إجتماع 1959.07.01/ G004.

- إجتماع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، تقرير وزارة الخارجية رقم 04.

- الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، علبة رقم 04/ 1958.09.19.

- علبة رقم 05، ملف 11، وثيقة 03 / 1960.06.29.

- أرشيف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، علبة رقم 05 / 1959.10.02.

- المجلس الوطني للثورة الجزائرية، علبة رقم 023.

- المجلس الوطني للثورة الجزائرية، علبة رقم C025.

- علي كافي، تقرير الولاية الثانية، G 010 .

- عباس فرحات، تقرير عن الوضعية العامة / 1959.06.20.

- محاضر إجتماع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، G004 / 1959.07.01

- محضر إجتماع طرابلس (1959.12.17/1960.01.18) .

- C.A.N, G.P.R.A, boite 30, dossier 1.2 (les sociétés de recherche du pétrole au Sahara la géographie de leur capital) 3F.

- C.A.N, Procès verbal du C.N.R.A, Aout 1957, boite 184.

- C.A.N, G.P.R.A, boite 30, dossier 1.1 (perspectives des hydrocarbures sahariens) 4F.

- C.A.N, note d'information donnée sur la politique française en Algérie, fond du G.P.R.A, cote DZ/ AN/ 2G 1 /7/ 2 / 9 /no 17.

- C.A.N, étude sur la ligne Maurice, fond G.P.R.A, GO/ 507

- C.A.N, division d'Alger, subdivision de Dellys, inspection générale, cote 40, 1.1 et rapport, 10H 58 et 10 H 78.

- C.A.N, division d'Alger, correspondance avec la subdivision de Dellys, cote 40 /1.1.

- C.A.N, C.N.R.A, Tripoli, (1959.1960), C 010.

2-1 – أرشيف فيما وراء البحار (A.N.O.M.) أكس أون بروفانس :

- A.N.O.M, Aix- En Provence, boite 81/ F/ 161, harkis, nombre des harkis au budget de 1961, chapitre, 37.03, figure un crédit de 205.132.950, correspondant un effectifs de 60.000 harkis.

- A.N.O.M, Notice d'information, service de documentation extérieur et de contre espionnage français (S.D.E.C.E) référence 6955 /A /2 mai 1958.

- AN.O.M, G GA7G / 1186 / 1188 / rapport de commission divisionnaire, renseignement, Constantine, octobre, novembre, décembre, aide extérieur à la rébellion, 6 / 9/ 1956.

- A.N.O.M, rapport général Noiret, 9.9.1956

- A.N.O.M, activité du FLN au Maroc, note de renseignement, PRG, no 40 / 17 / 01 / 1959, Carton no 92 / 786.

- A.N.O.M, formation politique des cadres du FLN, Carton no 81F973/ 974 / 19.09.1959.

- A.N.O.M, implantation du FLN au Maroc, Carton no 81F972/ 2.2.1958.

- A.N.O.M, implantation rebelle, Carton no 81F973-974/ 15.10.1958

- C.A.O.M, boite 81F- 197, FLN document mémorandum juridique, édité par fédération de France du FLN.

- C.A.O.M, boite 81F / 154 / no 75 / Paris /05.06.1961 / secret.

- C.A.O.M, boite 81F1 156, compte rendu à MR le président de la commission des finances sur la mission de contrôle budgétaire efféctuée en Algérie du 12 au 21 février 1961, Paris 13.03.1961.

- C.A.O.M, boite no 3R / 472 / action aérienne de la légitime défense à sakiet, le 8 février 1958.

- C.A.O.M, boite no 81F, conférence de presse de général De Gaulle.

- C.A.O.M, boite no 3R, 468, télégramme no 434 de général Salan, 13 mai 1958 pour la république (secret)

- C.A.O.M, boite no 3R / 468, déclaration de général De Gaulle.

1- 3- أرشيف وزارة الدفاع الفرنسية :

-S.H.A.T, 1H 2035, dossier no 1.1, historique du barrage a la frontière tunisienne.

- S.H.A.T, 1H 1952 / D1, l'opération jumelle, conférence du Gille sur le déroulement des opérations (mai 1959 –avril 1960).

- S.H.A.T, 1H1 825, dossier no1.

-S.H.A.T, 1H 2968.

- S.H.A.T, 1H, 2556 /1 / les sections administratives spécialisées, service d'information, 14.03.1957.

- S.H.A.T, 1H, 2403 / D1, note pour les 1eres bureaux de L.M.A, sur la création d'un organisme d'action psychologique en Algérie, 1 mars 1955.

- S.H.A.T, 1H, 2026, DZ, les forces supplétives, harkas, GMS, GAD, makhzen.

- S.H.A.T, 1H 2035.

- S.H.A.T, 1H 2968.

- S.H.A.T, 1H 3436 -3, bilan des opérations Courroie en wilaya 4, Alger 4 juillet 1959, commandement des forces en Algérie, région territoriale et corps d'armées d'Alger, état major, 3eme bureau.

- S.H.A.T, 1H, / D1/ L'opération jumelle, conférence du général Gilles sur les déroulements des opérations (mai 1959 – avril 1960).

- S.H.A.T, 1H, dossier no 02, champs de mines.

- S.H.A.T, 1H, 2035, dossier no1, décision de 20.06.1957.

- S.H.A.T, 1H 2968.

- S.H.A.T, 1H / l'opération pierre précieuse dans la région territoriale et corps d'armée de Constantine, contre la wilaya2.

- S.H.A.T, Carton 1H 1678 / 28.11.1959.

2- المذكرات والشهادات :

2- 1- باللغة العربية

- الابراهيمي أحمد طالب، **مذكرات جزائري، الجزء الأول، أحلام ومحن** 1932.1965، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
- أتومي جودي،**العقيد عميروش أمام مفترق الطرق**، مطبعة ريم أتومي، بجاية، 2006.
- البجاوي محمد،**الثورة الجزائرية والقانون**، ترجمة علي الخش، دار اليقظة العربية، بيروت، 1960.
- بروان عبد الرحمان، **المالغ، القصة الكاملة، شهادة أحد رفقاء القائد عبد الحفيظ بوصوف**، منشورات المؤسسة الوطنية للإيصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2015.
- بن العقون عبد الرحمان، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر**، الجزء الثالث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- بن بله أحمد، **مذكرات احمد بن بله**،ترجمة العفيف الأخضر، منشورات دار الأمل،بيروت، ب ت
- بن حليم مصطفى أحمد، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، 2010.
- بن خدة بن يوسف،**جذور أول نوفمبر 1954**، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- بن جديد الشادلي،**مذكرات، الجزء الأول: 1929.1979**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011.
- بن خدة بن يوسف، **شهادات ومواقف**، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2004
- بن خدة بن يوسف، **نهاية حرب التحرير في الجزائر، إتفاقيات إيفيان**، تعريب لحسن زغدار، محل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
- بوحارة عبد الرزاق، **منابع التحرير**، ترجمة صالح عبد النوري، دار القصبة للنشر، الجزائر 2005. أمواج الخفاء، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 1995.
- بوداود عمر، **خمس سنوات على رأس فيدرالية فرنسا، من حزب الشعب إلى جبهة التحرير الوطني**، دار القصبة، الجزائر، 2007.
- بوداود عمر، **من حزب الشعب إلى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناضل**، ترجمة بكلي أحمد محمد، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
- بوداود محمد المدعو سي منصور، **أسلحة الحرية**، ترجمة فخر الدين بلدي، دار رافار، الجزائر، 2013.
- بورقعة لخضر،**مذكرات الرائد سي لخضر برقعة**، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2000.

- تقية محمد، **الثورة الجزائرية، المصدر، الرمز والمآل**، ترجمة عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.
- حربي محمد، **جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع**، ترجمة كميل قيصر داغر، بيروت، 1983.
- خير الدين محمد، **مذكرات، الجزء الثاني**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ب ت.
- دحلب سعد، **المهمة منجزة من أجل إستقلال الجزائر**، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.
- الديب فتحي، **جمال عبد الناصر وثورة الجزائر،ط1**،دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984.
- ديغول شارل، **مذكرات الأمل، التجديد 1962-1985**،ترجمة سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت،1971.
- ديغول شارل، **مذكرات الحرب، الوحدة 1942-1944**، ط2، ترجمة عبد اللطيف شرارة، منشورات البحر المتوسط ومنشورات عويدات، باريس،1982 .

الزبيري الطاهر، **نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد أركان جزائري**، دار الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011.

- زروال محمد، **إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى نموذجا**، دار هومه، الجزائر، الجزائر، 2010.
- زروال محمد، **الاتصالات العامة في الثورة الجزائرية 1962.1954**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- زروال محمد، **القيادة العسكرية لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
- سعيداني الطاهر، **القاعدة الشرقية، قلب الثورة النابض**، دار الأمة ، الجزائر، 2011.
- صايكي أحمد، **مذكرات النقيب محمد صايكي، شهادة ثائر في قلب المعركة**، دار الأمة، الجزائر، 2003.
- الصديق محمد الصالح، **عملية العصفور الأزرق**، منشورات دحلب، الجزائر، 1990.
- عباس فرحات، **تشريح حرب**، ترجمة أحمد منصور، مطبعة المسك، الجزائر، 2010.
- عباس فرحات، **ليل الإستعمار**، ترجمة أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، ب ت.
- عزي عبد المجيد، **مسيرة كفاح في جيش التحرير الوطني، الولاية الثالثة**، ط1، دار الجزائر للكتاب، الجزائر، 2009.
- العسكري إبراهيم، **لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية**، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1992.

- فارس عبد الرحمان، **الحقيقة المرة، مذكرات سياسية، 1965.1945**، دار القصبة، الجزائر، 2007.
- فانون فرانتز،**من أجل إفريقيا**، ط2، ترجمة محمد الميلي،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.
- كريمي عبد الرحمن، **مذكرات، ومنهم من ينتظر**، دار الأمة، الجزائر، 2005.
- مالك رضا، **الجزائر في إيفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1962.1956**، ط1، ترجمة فارس غصوب، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 2003.
- المدني أحمد توفيق، **حياة كفاح**، الجزء 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
- مساعدية محمد شريف، **من جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي**،المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، 1968.
- ميلنيك قسطنطين،**ديغول والمصالح الخاصة والجزائر**، ترجمة عبد السلام يخلف،علي بولعبايز، مطبعة أرام، 2015.
- الميلي محمد، **المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب**، ط2، دار الكلمة للنشر، الجزائر، 1983.
- الميلي محمد، **مواقف جزائرية**، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- هارون علي، الولاية السابعة، **حرب جبهة التحرير داخل التراب الفرنسي 1962.1954**، ترجمة الصادق عماري، مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- هارون علي، **خيبة الإنطلاقة أو فتنة صيف 62**، ترجمة الصادق عماري، امال فلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.
- وعلي عبد العزيز، **أحداث ووقائع ثورة التحرير في الولاية الثالثة**، دار الجزائر للكتاب، الجزائر، 2011.
- ولد الحسين محمد الشريف، **من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1962.1930**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.
- يوسفي محمد، **الجزائر في ظل المسيرة النضالية**، ط4، المنظمة الخاصة، تعريب محمد شريف، بن دالي حسين، منشورات ثالة، الجزائر، 2014.
- بن بلة أحمد،**برنامج شاهد على العصر**، قناة الجزيرة الفضائية، حلقة 2002.10.27، المشاهدة 2020.03.22.
- حديث إذاعي مع **المجاهد رشيد أجعود (الكاتب الخاص للعقيد عميروش)** حصة خاصة حول عملية الزرق، إذاعة الصومام، 2021.04.28، الاستماع 2021.04.28
- حوار مع **الضابط محمد لقمامي المدعو عباس**، قناة النهار تيفي، برنامج آخر الكلام، 2015.01.18، المشاهدة 2020.03.22 .

- مشاطي محمد، **شهادة، سجلات مع مجموعة 22 التاريخية**، الجزء الثاني، وكالة الأنباء الجزائرية، تسجيل أكتوبر 2013، تصفح يوم 2021.04.15.
- مقابلة مع **المجاهد الملازم أيت أحمد وعلي** يوم 2019.09.08 بمقر المكتب الولائي للمنظمة الوطنية للمجاهدين لولاية تيزي وزو على الساعة التاسعة صباحا.
- مقابلة مع **المجاهد والدبلوماسي، سعد الدين نويوات**، يوم 2020.05.15 بمقر إقامته حيدرة على الساعة الثالثة مساءا.

2-2- باللغة الفرنسية

- Abbas Ferhat, **Autopsie d'une guerre**, **l'aurore**, livre édition, Alger, 1981.
- Abdoun Mahmoud, **Témoignage d'un militant du mouvement nationaliste,** édition Dahlab, Alger, 1990.
- Ait Ahmed Hocine, **Guerre et après guerre**, édition Minuit, Paris, 1964.
- Ait Ahmed Hocine**, Mémoire d'un combattant, l'esprit d'indépendance 1942-1952**, édition Bouchaine, Alger, 1990.
- Alleg Henri**, La guerre d'Algérie** t2, édition Actuel, Paris, 1981.
- Amokrane Abdelhafid Elhassani, **Mémoire de Combat**, édition, Dar elouma, Alger, 1998.
- Attoumi Djoudi, **Le colonel Amirouche, entre légende et histoire,témoignage d'un officier de l'ALN en Kabylie 1956-1962**,impremerie Hasnoui, Alger 2004.
- Azouaoui Amar**, Jumelles, le déluge en Kabylie**, 3eme édition, édition El Amel, Tizi ouzou, 2013.
- Belhocine Mabrouk, **Le courrier d'Alger- le Caire 1954-1956 et le congre de la Soummam dans la révolution**, édition Casbah, Alger, 2000.
- Benkhedda Benyoucef, **Alger capital de la résistance 1956-1957**, édition Houma, Alger 2002.
- Benkhedda Benyoucef, **L'Algérie à l'indépendance, la crise de 1962**, édition, Dahlab, Alger, 1997.

- Benkhedda Benyoucef, **La fin de la guerre d'Algérie, les accords d'Evian**, 2eme édition, OPU, Alger, 1987.
- Benkhedda Benyoucef, **Les origines de 1ere novembre 1954**, édition, Dahlab, Alger, 1989.
- Benyahia Mohamed, **La conjuration au pouvoir, récit d'un maquisard de L'ALN**, Alger, 1993.
- Berraouane, Abderrahmane, **Aux origines du MALG, témoignage d'un compagnon de Boussouf,** édition Barzakh, Alger, 2015.
- Bernard Tricot**, Les sentiers de la paix**, Algérie (1958.1962), édition Plon, Paris, 1970
- Bouhara Abderazak, **Les viviers de l'indépendance**, édition Casbah, Alger, 2001.
- Bousselham Abdelkader, **La diplomatie Algérienne de la guerre d'indépendance 1954-1962**, édition, Dahlab, Alger, 2015.
- Brahimi Abdelhamid, **Aux origines de la tragédie Algérienne 1958-2001, témoignage sur hizb França,** édition, the centre for Maghreb studies, London, 2000.
- Challe Maurice, **Notre révolte**, presse de la cité, Paris, 1968.
- Colonel Godar, **Les Paras dans la ville, les trois batailles d'Alger,** édition Fayard, Paris, 1973.
- Dahlab Saad, **Pour l'indépendance de l'Algérie, mission accomplie**, édition Dahlab, Alger, 1990.
- De Gaulle Charles, **Mémoires d'espoir, le renouveau 1958-1962 /l'effort**, édition Plon, Paris 1970.
- De Gaulle**, Fil de l'épée**, édition Plon, Paris, 1971.
- Debré Michel**, Gouverner, Mémoires 1958-1962**, édition Albin Michel, Paris, 1988.
- Derouiche Mohamed, **Le scoutisme, école du nationalisme**, ENAL, Alger, 1985.

- Guentari Mohamed, **Organisation politico administrative et militaire de la révolution Algérienne** 1954-1962, vol2, Alger, 1994.
- Harbi mohammed, Gilbert Meynier, **Le FLN, documents et histoire 1954-1962**, édition Casbah, Alger, 2000.
- Harbi Mohammed, **Le FLN, mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir**, édition Naqd- Enal, Alger, 1993.
- Haroune Ali**, La 7 eme wilaya, la guerre du FLN en France 1954-1962,** édition Errahma, Alger, 1992.
- Kiouane Abderrahmane, **Moment du mouvement national, textes et positions,** édition, Dahlab, Alger 1999.
- Laroussi Khelifa, Manuel du militant Algérien, 2eme édition, Dahlab, Alger 1997.
- Lebdjauoi Mohamed, **La révolution Algérienne et le droit**, édition, association internationale des juristes démocrates, Paris, 1961.
- Lebdjauoi Mohamed, **vérités sur la révolution Algérienne**, édition ANEP, Alger, SD.
- Laroussi Khelifa, **Manuel du militant Algérien**, 2eme édition, Dahlab, Alger 1997.
- Lemkami,Mohamed, **Les hommes de l'ombre**, édition, ANEP , Alger 2004.

- Malek Redha, **L'Algérie à Evian, histoire des négociations secrètes 1956-1962,** édition, ANEP, Alger, 2001.
- Massu Jacques**, La vraie bataille d'Alger**, édition Plon, Paris, 1971.
- Peyrefitte Alain, **Faut il partager l'Algérie**, édition, Plon, Paris, 1961.
- Salan Raoul, **Mémoires, fin d'un empire, Algérie de De Gaulle et moi,** édition Presse de la cite, Paris, 1974.
- Soustelle Jacques, **L'espérance trahie**, édition Alma, Paris, 1972.

- Teguia Mohamed, **L'Algérie en guerre**, OPU, Alger, 1988.
- Teguia Mohamed**, L'armée de libération**, édition Casbah, Alger, 2002.
- Yousfi Mohamed, **Le complot, Algérie 1950-1954**, Entreprise Nationale du Livre, Alger, 1986.

3- الجرائد:

3-1- باللغة العربية:

جريدة المجاهد :

- الجزء الثاني، العدد 23، 07 ماي 1958
- 7ماي 1958 العدد 23،
- الجزء الثاني 10 .أوت 1959، العدد 48،
- العدد 24\ 1958.12.24.
- العدد 14 \ 1957.10.15،
- الجزء الثاني، العدد 15\ 20 مارس 1958
- الجزء الثاني، العدد 13 \ 1957.12.01
- الجزء الرابع، العدد93، سنة 10 أفريل 1961
- الجزء الثاني، 12 ماي 1960
- العدد 30\ 1958.10.10،
- الجزء الثاني العدد 26، 13 جوان 1958
- الجزء الأول، العدد 32، 19 نوفمبر 1958،
- العدد 33،\ 1958.12.08،
- العدد 17، 1958.02.01،
- الجزء الثاني العدد 56، 1959.11.30
- الجزء الأول،العدد16، 15جانفي 1958
- الجزء الثاني، العدد 21،\ 1958.04.01
- الجزء الثاني، العدد 23، 07 ماي 1958
- الجزء الثاني، العدد 23، 07 ماي 1958،
- الجزء الثاني، العدد 26، \ 1958.07.02
- العدد 19 سبتمبر 1958
- الجزء الأول، العدد 31، 1958.11.01
- الجزء الأول، العدد32، 19 نوفمبر 1958
- الجزء الأول، العدد 30، 10 أكتوبر 1958

- العدد 30\ 10 أكتوبر 1958
- الجزء الثاني، 22 جوان 1959
- الجزء الثالث، العدد64، 25 أفريل 1961،
- الجزء الرابع، العدد64، 25 أفريل 1961،
- الجزء الثاني ، العدد 53، 1959.10.19
- جريدة صحراء المغرب، العدد 61، 28 ماي 1958
- العدد 52 ، 1959.10.05
- الجزء الثاني،/ عدد 71، 1960.06.27
- الجزء الثاني، العدد 52\ 05 أكتوبر 1959.
- الجزء الثاني، العدد 52\ 05 أكتوبر 1959.
- العدد 59 \ 1960.02.05،
- جريدة صحراء المغرب، العدد 58، 07 ماي 1958
- الجزء الثاني، العدد 72، 14 نوفمبر 1960
- الجزء الثالث، عدد 79، 15.04. 1961
- العدد 78\ 03 1960.10
- الجزء الثالث العدد 79، 10 أكتوبر 1960،
- العدد 102\ 1961.08.14
- جريدة المجاهد الأسبوعي، العدد 1186، 29 أفريل 1983
- الجزء الثالث، عدد 71 / 27 / 06/ 1960
- الجزء الثالث، عدد 71 / 27 / 06/ 1960
- الجزء الرابع، عدد 92 / 27 /1961/03
- 1959.07.27، الجزء الثاني، العدد 71
- 1960.05.30 الجزء الثالث، العدد 69،
- 1959.05.01، الجزء الثاني، العدد 41،
- العدد \ 1958.10.10
- جريدة الشعب،2014.10.31
- العدد 58، / 05 جانفي 1960
- العدد 101/ 31 جويلية 1961
- جريدة المقاومة الجزائرية، العدد 02 / 15 نوفمبر 1956
- الجزء الأول، العدد 10 / 1957.09.05
- الجزء الأول، العدد 14، / 1957.12.15،
- الجزء الثاني، العدد 52 / 1959.10.05
- الجزء الثاني، العدد 56 / 1959.11.30

- الجزء الثاني، عدد 56 / 1959.11.30
- الجزء الثاني، عدد 61، / 16.03 .1960
- الجزء الثالث، عدد 72 / 1960.07.11
- الجزء الثالث، عدد 86 / 1961.01.02
- الجزء الرابع، عدد 93 / 1961.04.10
- الجزء الرابع، عدد96 / 22 .05. 1961،
- الجزء الرابع، عدد96/ 1961.05.22،
- الجزء الرابع، عدد 81،/ 1961.06.
- الجزء الرابع، عدد99 / 1961.07.03،
- الجزء الرابع، عدد 100 / 1961.07.17،
- الجزء الرابع، عدد 83 / 1961.07.19
- الجزء الرابع، عدد 101 / 1961.07.31
- الجزء الرابع، عدد 102 / 1961.08.14
- الجزء الرابع، عدد 102 / 1961.08.14
- الجزء الرابع، عدد103 / 1961.08.28
- الجزء الرابع، عدد 105 / 1961.09.25
- الجزء الرابع، عدد 107 / 1961.11.01
- الجزء الرابع، عدد109 / 1961.11.27

3- 2- باللغة الفرنسية:

- L’écho d’Oran, 03.10.1957.
- Le Monde, 6.7.mars 1960.
- Echo d’Alger, 06.11.1954.
- La Dépêche quotidienne d’Algérie, 25.26. aout.1957.
- L’écho d’Oran, 15.Mars.1959.
- Le Monde, 26.09.1961.
- Le Monde, 21.04.1959.
- Le journal, le bled, no 63, 22.06.1957.
- Le Monde, no 5340, 20 mars 1962.
- J.O.R.F, Décret no 62305, 19.05.1962.
- J.O.R.F, Décret, no 61 / 1196,31.10.1961.

4- المراجع:

4-1- باللغة العربية:

- أتومي جودي، **العقيد عميروش أمام مفترق طرق**، مطبعة ريم أتومي، سيدي عيش بجاية 2006.
- الديب فتحي،**جمال عبد الناصر وثورة الجزائر**، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي،القاهرة 1984.
- الزبيري محمد العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر 1962-1954**، الجزء الثاني، منشورات إتحاد الكتاب العرب ،دمشق، 1999.
- العسكري إبراهيم، **لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية**، دار البعث للطباعة والنشر،قسنطينة 1992.
- بديدة لزهر،**الحركة الديغولية في الجزائر 1945-1940**،منشورات وزارة الثقافة ، الجزائر، 2013 .
- بشيري أحمد، **الثورة الجزائرية والجامعة العربية**، منشورات ثالة، الجزائر، 2008.
- **بن** عمر الحاج موسى، **السياسة النفطية في الجزائر 1962-1954**، نشر جمعية التراث، الجزائر، 2004.
- بوالطمين جودي الأخضر،**لمحات من الثورة الجزائرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987.
- بوالطمين لخضر، **لمحات من الثورة الجزائرية**، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987.
- بورغدة رمضان، **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1962-1958**،**سنوات الحسم والخلاص**، منشورات بونه للبحوث والدراسات ، عنابه، 2012.
- بورقعة لخضر، **مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة**، الطبعة الثانية، دار الحكمة، الجزائر 2000.
- بوزبيد عبد المجيد،**الإمداد خلال حرب التحرير الوطني**، شهادتي، وزارة المجاهدين، الجزائر 2007 .
- بوضربة عمر، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.
- بوقريوة لمياء، **تطور الثورة التحريرية الجزائرية و الإستراتيجية الفرنسية للقضاء عليها 1962- 1958**، دار الهدى الجزائر، 2013.
- بومالي أحسن، **إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1956-1954**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ب ت .
- بومالي أحسن، **أول نوفمبر 1954، بداية النهاية ل- خرافة- الجزائر فرنسية**، دار المعرفة، الجزائر، 2010.
- تابليت علي، **إتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني، الولاية السابعة ، 1959**، (جمع وتعريب وتقديم، د علي تابليت) مطبعة ثالة، الجزائر 2013. (ملاحظة هامة، الكتاب عبارة عن سبع كراسات أرشيفية لاتحاد ية جبهة التحرير الوطني بفرنسا)

- تابليت علي، **فرحات عباس، رجل الدولة**، الطبعة الثانية، مطبوعات تالة، الجزائر 2009،
- تابليت عمر، **القاعدة الشرقية، نشأتها ودورها في الإمداد وحرب الاستنزاف**، دار الالمعية للنشر والتوزيع، ط1، قسنطينة ،2011.
- تابليت عمر،**القاعدة الشرقية، نشاتها ودورها في الإمداد وحرب الاستنزاف**،الطبعة الأولى، دار الالمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011 .
- تقية محمد، **الثورة الجزائرية، المصدر، الرمز، والمآل**، ترجمة عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.
- تواتي دحمان، مقلاتي عبد الله، **البعد الإفريقي للثورة الجزائرية ودورها في تحرير إفريقيا**، دار السبيل، الجزائر، 2009.
- جبلي الطاهر، **الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1962-1954**، دار الأمة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، 2013.
- جبلي الطاهر، **دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية -1962.1954**- دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر 2013.
- جراد عبد العزيز، **العالم العربي بين ثقل الخطاب و صدمة الواقع**، نقله إلى العربية صالح بلحاج، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.
- جويبة عبد الكامل، **الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة**، ط1، دار الواحة للكتاب، الجزائر، 2013.
- حاروش نور الدين، **مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية، قراءة في تاريخ الجزائر الحديث**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- حساني عبد الكريم، **أمواج الخفاء**، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 1995.
- حسنين محمد، **الاستعمار الفرنسي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
- حليمي عبد القادر، **جغرافية الجزائر الطبيعية والبشرية والاقتصادية**، الجزائر، 1968.
- درار أنيسة بركات، **نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
- درواز الهادي أحمد، العقيد **محمد شعباني، الأمل والألم**، دار هومه، الجزائر 2003.
- زوزو عبد الحميد، **وثائق أرشيفية عن حرب التحرير الجزائرية ومقدمة في كتابة تاريخ الثورة**، دار الأمل، تيزي وزو، 2018.
- سطورا بنيامين، **مصالي الحاج، رائد الوطنية الجزائرية -1898-1974**، ترجمة صادق عماري، مصطفى ماضي، دار القصبة،الجزائر، 1999.
- سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945**، ج 3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ب ت .
- سعدوني بشير، **الثورة الجزائرية 1962-1954، أحداث ومعالم هامة**، دار هومه للطباعة والنشروالتزيع، الجزائر،2017.
- سعدي عثمان، **الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب**، دار الهدى، الجزائر، 2012.

- سعيداني الطاهر،**القاعدة الشرقية، قلب الثورة النابض**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- سلاطنية بلقاسم الجيلاني حسان،**مدخل لمناهج البحوث الاجتماعية**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2014.
- سليح كمال، **المشتركات والمفترقات إبان الثورة الجزائرية 1954-1960**، دار أمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2012 .
- شرفي عاشور، **قاموس الثورة الجزائرية 1954 -1962**، ترجمة عالم مختار دار القصبة، الجزائر، 2007
- شوقي عبد الكريم، **دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية**، الطبعة الأولى، دار هومه، الجزائر، 2009 .
- صغير مريم، **المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2009.
- ضيف الله عقيلة، **التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- طاس إبراهيم، **السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة،1956 - 1958**،
- طلاس مصطفى، بسام العسلي، **الثورة الجزائرية**، ط1، **دار** الشورى، بيروت لبنان، 1982
- عامر زاهية، **حراس الاكفادو للمجاهد عامر علي ماقورة، الثورة التحريرية الكبرى في الولاية الثالثة 1957-1962**، دار الحكمة، الجزائر، 2012.
- عبد الرحمن كريمي، **مذكرات، ومنهم من ينتظر**، دار الأمة، الجزائر، 2005
- عبد القادر حميد، **فرحات عباس، رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
- عثمان حسن، **منهج البحث التاريخي**، ط2، دار المعارف، القاهرة ب ت.
- عزي عبد المجيد، **مسيرة كفاح في جيش التحرير الوطني، الولاية الثالثة**، الطبعة الأولى، دار الجزائر للكتب، الجزائر، 2009.- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، من البداية ولغاية 1962، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- عطية الله أحمد، **القاموس السياسي**، دار النهضة العربية، القاهرة 1968.
- علوي محمد، **قادة ولايات الثورة التحريرية، 1954-1962** الطبعة الأولى، منشورات مديرية الثقافة لولاية بسكرة، 2013.
- عمراني عبد المجيد،**جان بول سارتر والثورة الجزائرية 1954-1962**،دار الهدى، الجزائر 2010 .
- عميراوي أحميدة وآخرون، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844-1916**، دار الهدى، الجزائر، 2009.
- فاضلي إدريس، **جبهة التحرير الوطني عنوان ثورة ودليل دولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- قليل عمار، **ملحمة الجزائر الجديدة**،دار البعث، قسنطينة، 1991.

- قنان جمال، **دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.
- قنان جمال، **قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.
- كشيدة عيسى، **مهندسو الثورة، شهادة** ، منشورات الشهاب، الجزائر 2003
- كواتي مسعود،**تاريخ الجزائر المعاصر،وقائع ورؤى**،دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر،2011.
- كواتي مسعود،**مقارنة بين خطي ماجينو وموريس**، في سلسلة، الأسلاك الشائكة المكهربة، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 1998.
- كوت ديفيد، **فرانز فانون**، نقله إلى العربية، عدنان كيالي، مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة 2017 .
- لميش صالح،**الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية 1954-1962**، دار بهاء للنشر والتوزيع، الجزائر 2013
- لونيسي إبراهيم ، **العقيد عميروش وعملية الزرق**، دار هومه، الجزائر 2011.
- لونيسي إبراهيم، **مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة**، دار هومه، الجزائر، 2013.
- لونيسي رابح، **محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر**، ط2، دار كوكب العلوم، الجزائر 2012.
- مقلاتي عبد الله، **إشكالية التسليح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962**، وزارة الثقافة، الجزائر ب ت،
- منصور أحمد، **الرئيس أحمد بن بله يكشف أسرار ثورة الجزائر**،ط2، دار الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- ميانيك قسطنطين، **ديغول المصالح، المصالح الخاصة والجزائر**، ترجمة عبد السلام يخلف، علي بولعبايز، مطبعة أرام ،2015.
- ودوع محمد، **الدعم الليبي للثورة الجزائرية 1954-1962**، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008 .
- وعلي عبد العزيز، **أحداث ووقائع ثورة التحرير بالولاية الثالثة**، دار الجزائر للكتاب، الجزائر، 2011.
- يحيى جلال، **العالم العربي منذ الحرب العالمية الثانية** ،ج3،المكتب الجامعي الحديث مصر، 1998.
- أبوعليه عبد الفتاح و ياغي إسماعيل، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر** ، المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1984.
- أنجرس موريس، **منهجية البحث في العلوم الإنسانية**، ترجمة بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.
- بلحاج صالح، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث،الجزائر، 2008.
- بوعزيز يجيى،**السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

- بوعزيز يحيى، **الثورة في الولاية الثالثة**، دار البصائر للنشر و التوزيع، الجزائر،2009.
- بوعزيز يحيى، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، الجزء الثاني، ثورات القرن العشرين**، ط2، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 1996.
- تواتي دحمان، عبد الله مقلاتي، رموم محفوظ، **د ور إقليم توات خلال الثورة الجزائرية 1956-1962**، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- سعيدي وهيبة، **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962**، دار المعرفة، الجزائر 2009
- شرقي محمد، **المجتمع الجزائري في تصور فرانتز فانون 1953-1961**، قسنطينة، 2008.
- شلالي عبد القادر، **المنظمة الخاصة ومؤامرة تبسة**، دراسة تاريخية موثقة، ط1،البدر الساطع للطباعة والنشر، الجزائر، 2016.
- الشيخ سليمان، **الجزائر تحمل السلاح**، ترجمة محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر، الجزائر 2003.
- صديقي محمد،**الطرق والوسائل السرية لإمداد الثوار الجزائريين**، نقله إلى العربية أحمد الخطيب،دار الشهاب للطباعة والنشر، باتنة، 1986.
- الطويل يوسف العاصي،**النظام السياسي الفرنسي من الثورة إلى الجمهورية الخامسة1789، 2007**، جامعة الأزهر، غزة فلسطين، ب ت.
- العايب معمر، **مؤتمر طنجة المغاربي، دراسة تحليلية تقييمية** ،دار الحكمة الجزائر،2010.
- عباس محمد ، **ثوار عظماء**، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر، 1992.
- عباس محمد، **رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية**، دار هومه، الجزائر، 2009.
- -عبد الرزاق بوحارة، منابع التحرير، ترجمة صالح عبد النوري، دار القصبة للنشر، الجزائر 2005
- العلوي محمد الطيب،**المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة 1954**، الطبعة الأولى، دار البعث، قسنطينة، 1985.
- -عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ط1، درا البعث، قسنطينة، 1991.
- لونيسي رابح، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، الطبعة الأولى، دار المعرفة، الجزائر، 2000.
- مرتاض عبد الله، **دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ب ت.
- مقلاتي عبد الله، **قاموس أعلام و شهداء وأبطال الثورة الجزائرية**، الجزائر، 2009.
- مناصرية يوسف، **دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية 1954-1962**، دار هومه، الجزائر 2014.

2-4- باللغة الفرنسية:

- Abdedaim Chérif, **Abdelhafidh Boussouf, Le révolutionnaire aux de pas de velours,** édition, ANPE, Alger, 2011.
- Ageron Charles Rpbert, **L'Algérie Algérienne de Napoléon 3 a de Gaulle**, édition Sindabad, Paris, 1980.
- Arezki Saphia, **De L'ALN à L'ANP, La construction de l'armée algérienne,** édition, barzakh, Alger, 2018.
- Argoud Antoine**, La décadence, L imposture et la tragédie**,édition Fayard, Paris, 1974.
- Aron Raymond, **L'Algérie et la République**, édition Plon, Paris, 1958.
- Arrighi Pascal, **La corse atout décisif**, édition, Plan, Paris, 1958.
- Attilio Gaudio, **Allal el Fassi, ou l histoire de l Istiqlal**, édition Alain Moreau, Paris, 1970.
- Azize Philippe, **Le drame de l Algérie, la monte des périls**, édition Verny, Paris, 1979.
- Berstein Serge, Milza Pierre, et Sirinelli Jean François, **Michel Debré, premier ministre 1959-1962**, presse universitaire de France, Paris, 2002.
- Boucheron Patrick, Villatoux Paul, **L armée française et la guerre psychologique en Indochine 1945-1955**, Paris, 1996.
- Cherki Alice, Fanon Frantz, **Portrait**, édition du Seuil, Paris, 2000.
- Chikh Slimane, **L'Algérie en armes, ou le temps des certitudes**, édition économico, Paris, 1981.
- Cointet Michel, **De Gaulle et l Algérie Française 1958-1962**, édition Perrin, 1995.
- Connelly Matthew, **L'arme secrète du FLN, comment de Gaulle a perdu la guerre d'Algérie**, édition, Média Plus, Constantine, 2012.
- Courrière Yves, **La guerre d Algérie 1958-1962, l heure des colonels, les feux de désespoir**, t2, ED L'affont, Paris, 1990.
- Courrière Yves**, La Guerre d'Algérie, L heure des colonels**, tome3 Editions Casbah, Alger, 2005.
- Cros Simone, **La politique de Carthage**, édition Plon, Paris, 1958.

- Derozier Jeanvoine, Stephanie, **Le financement du FLN pendant la guerre d'Algérie 1954-1962**, édition Bouchéne, Alger, 2008.
- Djared Abdelaziz, **Dualité du monde Arabe,** OPU, Alger, 1987.
- Djerbal Daho, **L'organisation spéciale de fédération de France du FLN, histoire de la lutte armée du FLN en France 1956-1962,** édition Chihab, Alger, 2012.
- Djerbal Daho, **L'organisation spéciale de la fédération de France du FLN, histoire de la lutte du FLN en France 1956-1962**, édition Chihab, Alger, 2012.
- Droz Bernard et lover Evelyne, **Histoire de la guerre d Algérie 1954-1962** édition du seuil France, 1982.
- Einaudi Jean Luc, **La bataille de Paris, 17 octobre 1961**, édition Media Plus, Alger, 1994.
- Eveno Partrick, Planchais Jean, **La guerre d Algérie, dossier et témoignage**, édition La phomic, La découverte, Alger, 1990.
- Fleury George, **La guerre d'Algérie**, ED Plon ; Paris, 1993.
- Fourastie Jean, **les trentes années glorieuses, ou la révolution invisible** 1946-1975, ED Fayard, Paris, 1979.
- Gallo Max, **De Gaulle, l'appel du destin,** tome1, édition, laffront, Paris, 1998.
- Hamdani Amar, **Krim Belkacem, Le lion des djebels**,édition Dahlab, Alger, 1993.
- Hamon Herve, Rotman Patrick, **Les porteurs de valises, la résistance française a la guerre d Algérie**, édition Albin Michel, Paris, 1979.
- - Hocine Nouara, **Les intellectuelles Algériens (mythe mouvance et anamorphose)** édition, Dahleb, S.d.
- Kaddache Mahfoud, **Histoire du nationalisme Algérien, question nationale et politique Algérien 1919-1951**, t2 2eme Edition, Entreprise national du livre, Alger 1993.
- Le Mire Henri, **L'histoire militaire de la guerre d Algérie**, ED Albin Michel, Paris. 1982.
- Long Olivier, **Le dossier secret des accords d'Evian, une mission suisse pour la paix en Algérie**, édition OPU, Alger, sd.
- Lucas Philippe, **Sociologie de Frantz Fanon, Anthropologie de la libération,** SNED, Alger, 1971.

- Maadad Messaoud. **Guerre d'Algérie, chronique et commentaire**, Alger, 1992.
- Merdaci Abdelmadjid, **Les chemins de la liberté**,édition ANEP, Alger,sd.
- Meynier Gilber, **L'Algérie Révélée, la guerre de 1914-1918 et le premier quart du XX siècle**, librairie Droz, Genève, 1981.
- Meynier Gilbert, **Histoire intérieur du FLN 1954-1962**, édition Casbah, Alger, 2003.
- Montagnon Pierre, **la guerre d Algérie, genèse et engrenage**, ED Pygmalion, France, 1984.
- Paillat Claude, **Dossier secret de la guerre d'Algérie**, ED, le livre contemporaine, Paris, 1961.
- Patrick Charles Renaud, **Les combats sahariens**, ED Grancher, Paris 1993.
- Plantet Eugène, **Correspondances des Days d'Alger avec la cour de France 1579-1830** 2 tomes. Edition Dahlab, Alger, 2015.
- Raymond Jean, **ElMahdi Benbarka, problèmes d édification du Maroc et Maghreb**, édition, Plon, 1959.
- rieunier René, **Réquisition contre le mensonge (juin 1940.juillet 1962)** nouvelle édition latin, Paris, 1962.
- Saddar Senoussi, **Ondes choc**, édition Anep, Alger, 2002.
- Sergent Pierre, **La bataille de l'O.A.S**, édition Albatros, Paris, 1988.
- souidi Nassima Bougherara, **les rapports Franco Allemands à l'épreuve de la question Algérienne,** édition Peter Lang, Bern, 2006.
- Stora Benjamin, **Histoire de la guerre d Algérie 1954-1962**, édition Hibr, Alger, 2012.
- Terrenoure Louis, **De Gaulle vivant**, ED Plon, Paris, 1971
- Tripier Phiippe, **Autopsie de la guerre d Algérie**, édition, France Empire, Paris, 1972.
- Vaisse Maurice, **Alger le putsch**, ED Complexe, Paris, 1983.
- Winok Michel, **L'Agonie de la quatrième république** .édition, Gallimard, .Paris, 2006.
- Amira Linda, **La bataille de France, La guerre d'Algérie en France**, édition Chihab, Alger, 2005.

- Claude Bernard, **Dossier secret de l Algérie**, Paris, 1962.
- Courrière Yves, **Les feux de désespoir**, édition, Fayard, Paris, 1971.
- Gallissot René, **Les accords d'Evian**, édition, Casbah, Alger, 1997.
- Gendarme René, **L économie de l Algérie, sous développement et politique de croissance**, édition, Colin, Paris, 1959.
- Guillon Jacques, **La contre bande des armes pendant la guerre d'Algérie,** Paris, 1992.
- Jean Vaujour, De la révolte à la révolution, édition Albin Michel, Paris 1989,
- Larkéche Seddik, **Si Zeghar, l'iconoclaste Algérien, la véritable histoire de Rachid Casa**, édition Européen North Africain's (ENA), Paris, 2014.
- Montagnon Pierre, **La guerre d Algérie, 1954-1962**, édition, Pygmalion, Paris, 2004.
- Vaisse Maurice, **Alger le putsch**, édition complexe, Paris, 1983.
- Zamoum Rabah, **Si Salah mystère et vérités**, édition Casbah, Alger 2005.

5- الرسائل الجامعية:

5-1- رسائل الدكتوراه :

- أحمد مسعود سيد علي، **قضايا ومسائل في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959/ 1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2006/ 2010.
- بلحاج صالح،**تطور حرب التحرير الوطني في عهد الجمهورية الخامسة 1958-1962**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جوان 2004.
- بن دارة محمد،**الحرب النفسية ورد فعل الثورة الجزائرية 1955-1960، دراسة في أنشطة الحرب النفسية للمكتب الخامس للجيش الفرنسي بالمنطقة العسكرية الفرنسية العاشرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2007.2008.
- بن شرقي حليلي،**مخطط شال العسكري ورد فعل الثورة الجزائرية 1959-1962**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة

الجزائر2 أبو القاسم سعد الله، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، السن الجامعية 2015.2014.
- بن فليس أحمد، **السياسة الخارجية للثورة الجزائرية، الثوابت والمتغيرات 1954-1962**، أطروحة دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة بن يوسف بن خدة –الجزائر- كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، سبتمبر 2007.
- بوجلة عبد المجيد، **الثورة التحريرية في الولاية الخامسة 1954-1962**،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكربلقايد تلمسان،قسم التاريخ، 2008.2007 .
- بوحموم أحمد،**العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئات المركزية للثورة الجزائرية بالخارج 1957-1962**،رسالة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2016.2015.
- بوزيدي عمر،**أزمات جيش التحرير الوطني 1954- 1962**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث في التاريخ العسكري للجزائر عبر العصور، جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2020.2019.
- بوستة محمد صغير،**سياسة التهدئة الفرنسية ورد فعل الثورة 1954-1962**،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2019.2018.
- بوقريوة لمياء، **العلاقات الجزائرية التونسية 1954-1962**،أطروحة مقدمة لكلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، السنة الجامعية 2006.2005.
- حفظ الله بوبكر،**التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية ، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2006.2005.
- خيثر عبد النور،**تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائ2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2006.2005.
- شتوان نظيرة،**الثورة التحريرية 1954- 1962، الولاية الرابعة نموذجا**، أطروحة مقدمة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بجامعة أبي بكر بلقايد، لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية،قسم التاريخ، 2008.2007.
- ضيف الله عقيلة،**التنظيم السياسي والإداري للثورة** 1962.1954، رسالة دكتوراه دولة معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1995.

- قاسمي يوسف،**مواثيق الثورة الجزائرية، دراسة تحليلية نقدية 1954-1962**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2009.2008.
- قريري سليمان،**تطور الإتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940- 1954**،بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر،قسم العلوم الإنسانية ،كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر-باتنة- السنة الجامعية 2011.2010.
- اللولب حبيب حسن، **التونسيون والثورة الجزائرية 1954-1962**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2007.2006.
- مجاود حسين،**الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فرحات عباس، بن يوسف بن خدة نموذجا**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه،الطور الثالث في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، 2017.2016.

- مخلوف رانية،**مسألة التسليح والتموين وتحديات العمل المسلح إبان الثورة التحريرية من 1954- 1962**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2 أبوالقاسم سعد الله، كلية العلوم الإنسانية- قسم التاريخ،السنة الجامعية 2018.2017.
- مقدم سيد احمد،**المفاوضات والمفاوضون في تاريخ إستقلال الجزائر 1960-1962**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2017.2016.
- مقلاتي عبد الله،**العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1962.1954**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة متنوري، قسنطينة 2008.2007.
- نوي نواة، **جهاز المخابرات والاستعلامات الجزائرية ودوره في الثورة التحريرية 1954-1962**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث، ل.م.د.تخصص تاريخ الجزائر المعاصر، جامعة العربي تبسي- تبسة- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، السنة الجامعية 2018.2017.
- ودوع محمد،**المغرب الأقصى والثورة الجزائرية 1954-1962**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2001.2000.
- يعيش محمد، **المهاجرون الجزائريون في المغرب ودورهم في الحركة الوطنية والثورة التحريرية 1930- 1962**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ

المعاصر، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2011.2010.

- **2-5- رسائل الماجستير:**
- **بخوش الجودي،دور بن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية 1954-1962 دراسة تاريخية،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، 2007.2006.
- سعداوي مصطفى،**المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر 1954، (1954.1947)**،رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر2، كلية العلوم النسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2006.2005.
- بن جابوأحمد،**دور سي أحمد بوقرة في الثورة التحريرية**،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر2، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2001.2000.
- بلفردي جمال،**هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني الجزائري على الحدود الشرقية والغربية (1958-1962)**، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2005.2004.
- شتواح حكيمة،**المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة 1954-1962**،رسالة ماجستير في تاريخ الثورة ، جامعة الجزائر2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2001.2000.
- موشاش رشيدة،**العنف الاستعماري في المنطقة الثالثة من الولاية الثالثة التاريخية 1962.1956**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، تخصص تاريخ الثورة التحريرية، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2012.2011.
- بن دارة محمد، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1952-1962**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، 1999.1998.
- بوهناف يزيد،**مشاريع التهدئة إبان الثورة التحريرية 1954-1962**، مرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الحاج لخضر-باتنة- قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية، شعبة التاريخ، 2014.2013.
- بيتور علال،**العمليات العسكرية في المنطقة الثانية –الشمال القسنطيني- من 01 نوفمبر 1954 إلى 20 أوت 1956**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية،جامعة الجزائر،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ،السنة الجامعية 2008.2007.
- منصوري رضوان،**الثورة التحريرية في المنطقة الثانية للولاية الخامسة 1962-1956**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ الحركة الوطنية

والثورة التحريرية(1962.1830)، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2017.2016.
- دليوح عبد الحميد،**مظاهرات ديسمبر 1960وأثارها على الثورة الجزائرية**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2005.2004.
- بديدة لزهر،**التطور السياسي والتنظيمي للثورة الجزائرية في الفترة 1957-1960**، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2001.2000.
- ودوع محمد،**مواقف ليبيا من الثورة الجزائرية 1954-1962**، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر2، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2001.2000.
- ترة مختار،**إتفاقيات إيفيان وإنعكاساتها على سياسة التعاون بين الجزائر وفرنسا(1962.2000)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير لقسم التنظيم السياسي والاداري ، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 2001.2000.
- بداني أحمد،**الجزائر خلال المرحلة الانتقالية 19 مارس 05 جويلية 1962**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران السانيا، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخوالاثار، الموسم الجامعي 2013.2012.
- بلهادي مسعود،**التطور التنظيمي السياسي والعسكري للقاعدة الغربية خلال الفترة 1956**-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2010.2009.
- بوطورة مصطفى،**علاقة جبهة التحرير الوطني بالحكومة المصرية 1954-1962**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1984.1983.
- لوصيف موسى،**الهجرة الجزائرية نحو المغرب الأقصى ودورها في الثورة التحريرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الثقافي والاجتماعي المغاربي عبر العصور، جامعة أدرار،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، السنة الجامعية 2013.2012.
- **6- المجلات والدوريات:**
- **6-1- باللغة العربية:**
- بديدة لزهر،**فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا،إشكالية التأسيس وتطور الهيكلة**،مجلة البحوث والدراسات، مجلد 12العدد11، جامعة الوادي، 2011.
- برشان محمد،**إستراتيجية الثورة الجزائرية في مواجهة أزمة التسلح 1958-1962**، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد 8، تاريخ النشر، 2018.

- بلحاج صالح، **مخطط شال وأثاره في تطور حرب التحرير الوطني**، مجلة المصادر، العدد 12، السداسي الثاني، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، 2005.
- بوالشلاغم الزبير،**معركة جبل بوكحيل**،مجلة اول نوفمبر،مجلد9،العدد 53،سنة النشر، 1988.
- بوستة محمد صغير،**دور الجامعة العربية في دعم القضية الجزائرية**،مجلة تاريخ المغرب العربي، مجلد3، عدد5، جامعة الجزائر2، تاريخ النشر، 2017.03.15.
- بوضربة عمر، **القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955-**1957،**أو معركة التدويل من أجل حق الشعب الجزائري في تقرير المصير**،مجلة البحوث التاريخية، مجلد2، العدد1، تاريخ النشر، 2018.02.12.
- بوعباش مراد،**قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، إتفاقيات إيفيان أنوذجا**،مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 34، تاريخ النشر جوان 2018.
- تكران جيلالي،**فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، دراسة في التنظيم والهيكلة 1954-1962**،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مجلد 10، عدد1، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف- تاريخ النشر، 2018.01.01.
- جلامة عبد الوحيد،**العمل الفدائي بمدينة تلمسان خلال الثورة التحريرية الجزائرية 1957-1962**، ملة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد3، العدد5، جامعة تلمسان ، 2013.
- حامي حسان، **الأزمة الهوياتية في المجتمع الجزائري، بين التنازع الايديولوجي والتوظيف السياسي**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف 2، العدد 29، تاريخ النشر، جوان 2017.
- حنان علي عواضة،**السلطة عند ماكس فيبر**، مجلة الاستاذ،المجلد الاول، العدد 206،جامعة بغداد، العراق، 2013.
- زديرة أحمد،**الثورة الجزائرية ومخططات الحكومة الفرنسية**،مجلة أول نوفمبر،الجزء الثالث،مجلد 21، العدد 175،السنة، 2001.
- سعدوني بشير،**إتفاقيات إيفيان 18 مارس 1962 وردود الفعل المختلفة**،مجلة آفاق للعلوم، مجلد 1، العدد 05، تاريخ النشر، 2017.01.01.
- سعدوني بشير،**الدعم المالي العربي للثورة الجزائرية**،مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 13، العدد 1، جامعة الجزائر 2، تاريخ النشر، 2013.06.30.
- سليح كمال،**المخططات الفرنسية للقضاء على الثورة من الداخل، الولاية الثالثة نموذجا**،مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 4، العدد2، جامعة الوادي، 2015.

- شافو رضوان،**دور الجبهة الجنوبية المالي النيجيرية في الثورة الجزائرية**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد2، العدد2، تاريخ النشر 2012.12.31.
- طهيري عماد الدين،**الكولونيالية وخطاب التحرر في فلسفة فرانتز فانون**،مجلة منيرفا، المجلد 3، العدد6، تاريخ النشر، جوان 2017.
- العباسي فاتن،**المسار التاريخي للمفاوضات الجزائرية الفرنسية وطبيعة الصعوبات التي واجهتها**، مجلة عصور مجلد 19، العدد2، تاريخ النشر، ديسمبر 2020.
- العباسي فاتن،**مسار ودور بن يوسف بن خدة في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية التحريرية**،مجلة تنوير للدراسات الادبية والإنسانية، المجلد4، العدد1، جامعة زيان عاشور، الجلفة ،2020.
- الفاسي علال، **جريدة صحراء المغرب**، العدد 49، تاريخ النشر 1958.02.27.
- فكاير عبد القادر،**مكاتب جبهة التحرير الوطني في الخارج ودورها في التعريف بالقضية الجزائرية 1954-1962**، مجلة مصداقية، مجلد3، العدد 3، تاريخ النشر 2021.04.27.
- قشيش فتيحة،**المخططات الاستعمارية لاختراق الثورة التحريرية، عملية الزرق-لابلويت- في الولاية الثالثة أنموذجا**،مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد6، العدد13،مارس، 2018.
- كديده محمد مبارك،**إستراتيجية جبهة التحرير الوطني في مناطق أقصى الجنوب الجزائري وعلاقتها بالدعم الافريقي للثورة الجزائرية 1956-1962**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 07. ب ت.
- كرليل عبد القادر، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955-1961، مجلة أفكار وأفاق، عدد 8، سنة النشر، 2016.
- لونيسي رابح، **الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي الجزائري**، المجلة الجزائرية في الانتروبولوجية والعلوم الاجتماعية (إنسانيات) العدد 26.25، جامعة وهران، تاريخ النشر، 2004.
- مصطفى عتيقة،**فرانسيس جونسون،من الفلسفة الوجودية إلى مناصرة الثورة الجزائرية، دراسة مقاربة حول موقف النخبة المثقفة الفرنسية من الثورة الجزائرية**، مجلة عصور جديدة، العدد10، جامعة وهران، 2013.
- مقلاتي عبد الله، **الثورة الجزائرية وإنشاء الجبهة الجنوبية عام 1960، قراءة في الظروف** والدوافع، مجلة الحوار الفكري، المجلد 11، العدد11، تاريخ النشر، 2016.06.30.
- مقلاتي عبد الله،**جبهة جيش التحرير الجزائري بالحدود الليبية ومعركة إيسين في أكتوبر 1957،عنوان تضامن ليبي جزائري**،مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد2، العدد1، تاريخ النشر، 2011.12.31.
- مناصرية يوسف،**تسليح الثورة على الحدود الشرقية الجزائرية التونسية**،مجلة الدراسات التاريخية والعسكرية، مجلد2، عدد2، تاريخ النشر، جويلية 2020.

- مياسي إبراهيم، **أضواء على معركة إيسين**، مجلة المصادر، العدد 4، تاريخ النشر 2001.
- ناصري معمر، خي عبد الله،**التسليح والتموين قبل إندلاع الثورة 1947-**1954، **الاوراس انموذجا**،مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، المجلد 6، العدد2، تاريخ النشر، ديسمبر 2019.
- هشماوي مصطفى،**الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة**، مجلة أول نوفمبر، المجلد 21، العدد 166، تاريخ النشر 2001.
- وعلي عبد العزيز، **المناطق المحرمة في خدمتنا**، مجلة أول نوفمبر، مجلد 15،العدد، 104،السنة ،1995.

6-2- باللغة الفرنسية:

- Ageron Charles Rebert, **Complots et purges dans l'armée de libération algérienne 1958-1961**, in, revue vingtiéme siecle no 59, juillet septembre 1998.
- Arnault Jacques, **L'armée Française et la stratégie du FLN en 1960**, in revue la nouvelle critique, no 122, Janvier 1961.
- Dujardin Camille Lacoste, **Opération oiseau bleu 1956, géostratégie et éthnopolitique en montagne de Kabylie**, in, revue des mondes méditerranéenne, no 41.42, année, 1986.
- Elkadi Bachir, **De Tripoli à la wilaya 1**, journal Elwatan, no 124, 01.11.2004.
- Mait Rugis**, L'économie Algérienne et le plan de Constantine**, in, revue Esprit, Janvier 1961.
- Mayer Rene, **Le plan de Contantine**, in, revue, centre de documentation historique sur l'Algérie, no, 46, Paris, sd.
- Ould Kablia Daho, **La contribution du M.A.L.G. à la lutte de libération nationale,** revue Elmassadir, no 6, Centre national de recherche sur le mouvement national et la révolution de 1954, Mars 2002.
- Montagne Pierre, **L'affaire si Salah**, in, revue La nouvelle, revue d'histoire, no, 57, décembre 2011.
- Ould Kablia Daho, **La guerre d'Algérie, contactes, pourparlers, négociations l'autre combat pour l'indépendance**, in revue Elmassadir, no 7, Centre national de recherche sur le mouvement national et la révolution de 1954, 2002.

- Paillat claude, **Le grand tournant, l'autodétermination**, in, revue Historia, numéro spécial, la fin de l'Algérie française, Paris 1959.
- Remond rené, **Regard sue la quatrième république**, in, France Forum, no 22,Paris,1960.
-

7- التقارير والملتقيات والندوات:

7-1- باللغة العربية:

- . ولد خليفة محمد العربي،**جيش التحرير الوطني، خلاصة التجربة التاريخية لنضال الشعب** الجزائري، في أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني المنعقد بفندق الاوراس، الجزائر 4.3.2، جويلية، 2005.
- حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، **الطريق إلى نوفمبر**، مجلد1، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، ب ت.
- سعيدوني نار الدين،**مشروع قسنطينة(1958) النتائج العاجلة والأهداف الإستراتيجية** ، محاضرة مطبوعة مقدمة إلى طلبة الماجستير، جامعة الجزائر2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، السنة الدراسية 1992.1993.
- قنان جمال،**لمحة تاريخية عن جيش التحرير الوطني**، في أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني المنعقد بفندق الاوراس، الجزائر 4.3.2، جويلية، 2005.
- كواتي مسعود،**مقارنة بين خطي ماجينو وموريس**، في سلسلة الأسلاك الشائكة المكهربة، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998.
- مرجي عبد الحليم،**دور القاعدة الشرقية في تسليح الولايات الداخلية إبان الثورة التحريرية**، أعمال الملتقى الوطني حول الثورة الجزائرية وإشكالية التسليح، الطموح والواقع،الجزء الأول، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 15.14.فيفري 2018، سلسلة منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، رقم 3.
- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، **فيلم وثائقي، الجزء الأول، المنظمة الخاصة (1950.1947)**يلم ، إخراج شريف بفورة.
- مركز دراسات الوحدة العربية، **المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر**، الجزء الثاني،(1955.1957)، بيروت، 1996.
- منظمة المجاهدين لولاية الوادي، **تقرير حول دور وادي السوف في الثورة التحريرية**، تاريخ النشر، 1986.
- المنظمة الوطنية للمجاهدين، **التقرير السياسي، مجلس الولاية الرابعة**، البليدة 2001.
- المنظمة الوطنية للمجاهدين، **ملتقى جهوي لتاريخ الثورة، القاعدة الشرقية**، سوق أهراس 15.14 فيفري 1985.

- الميلي العربي،**الطريق إلى نوفمبر، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة**،المجلد الأول، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، ب ت.
- ياحي محمد،**الخطط الجهنمية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية**، سلسلة الملتقيات، الأسلاك الشائكة المكهربة، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998.

- 2-7- باللغة الفرنسية:

- Stora Bejamin, **La vie de Frantz Fanon et la guerre d'indépendance Algérienne**, acte du colloque Fanon, université Paris7, février 2008.
- Bern Stephane, **Histoire secrète, De Gaulle, le dernier géant**, documentaire France2, vu le 22.03.2021.

-8- المواقع الإلكترونية:

- www.christine achour .net, consulte le 13.01.2021
- -www.elbilad.com, 23.05.2020, consulte le 28.01.2021
- -www.elkhaber.com,6.04.2016, consulte 23.01.2021.
- -www.Elysee.fr, consulte le 30.03.2020.
- -www.encyclopaedia- universalis .fr consulte.29.11.2018.
- -www.Mairie-lugrin.fr; consulte le28.06.2021
- -www.marefa.org, consulte le 14.04.2018.
- -www.ville – evian.fr, consulte le 27.06.2021
- -www.wikipedia .org, consulte le 26.06.2021
- -www.wikipedia.org,in www.elysee.fr,consulte 12.03.2020
- -www.youtube .com. – Watch…cfrwzj ha, vu le 21.02.202
- -www.cspr.univ-paris, consulte le 13.01.2021.
- fresque.ina.fr.octobre 1958.ref, 00023, consulte le 26.06.2021.
- -www.lesrousse.com, consulte le 30.06.2021.
- www.aa.com, consulte le 14.04.2021.
- www.basel.com, consulte le 30.06.2021.
- www.ville.melun.fr, consulte le 22.06.2021.

الملاحق

الملحق رقم 1: أعضاء لجنة الإنقاذ العمومي في 13 ماي 1958.[1]

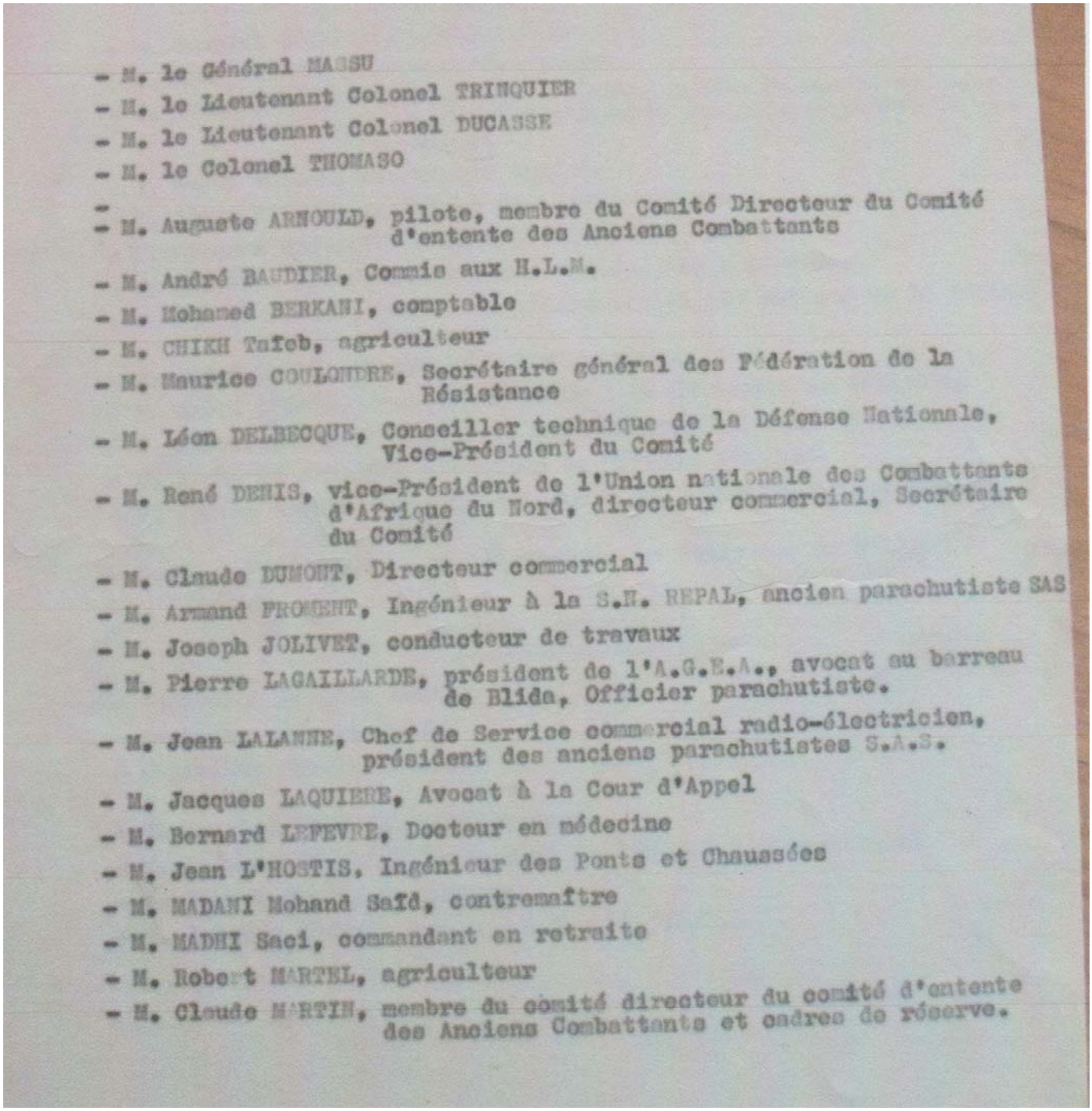

- M. le Général MASSU
- M. le Lieutenant Colonel TRINQUIER
- M. le Lieutenant Colonel DUCASSE
- M. le Colonel THOMASO
-
- M. Auguste ARNOULD, pilote, membre du Comité Directeur du Comité d'entente des Anciens Combattants
- M. André BAUDIER, Commis aux H.L.M.
- M. Mohamed BERKANI, comptable
- M. CHIKH Tafeb, agriculteur
- M. Maurice COULONDRE, Secrétaire général des Fédération de la Résistance
- M. Léon DELBECQUE, Conseiller technique de la Défense Nationale, Vice-Président du Comité
- M. René DENIS, vice-Président de l'Union nationale des Combattants d'Afrique du Nord, directeur commercial, Secrétaire du Comité
- M. Claude DUMONT, Directeur commercial
- M. Armand FROMENT, Ingénieur à la S.N. REPAL, ancien parachutiste SAS
- M. Joseph JOLIVET, conducteur de travaux
- M. Pierre LAGAILLARDE, président de l'A.G.E.A., avocat au barreau de Blida, Officier parachutiste.
- M. Jean LALANNE, Chef de Service commercial radio-électricien, président des anciens parachutistes S.A.S.
- M. Jacques LAQUIERRE, Avocat à la Cour d'Appel
- M. Bernard LEFEVRE, Docteur en médecine
- M. Jean L'HOSTIS, Ingénieur des Ponts et Chaussées
- M. MADANI Mohand Said, contremaître
- M. MADHI Saci, commandant en retraite
- M. Robert MARTEL, agriculteur
- M. Claude MARTIN, membre du comité directeur du comité d'entente des Anciens Combattants et cadres de réserve.

[1] A.N.O.M, GGA, 3R / 505.

تابع للملحق رقم 1:

- M. Jacques MERLO, Ingénieur C.F.P.A., président des étudiants de l'I.P.A.
- M. Gabriel MONTIGNY, agent N.C.E.
- M. Paul MOREAU, directeur de société
- M. Maurice MOUCHANT, Directeur d'école, membre du comité directeur du comité d'entente des A.C. et cadres de réserve.
- M. Roger MULLER, professeur agrégé.
- M. Edgar NAZARE, Ingénieur de l'Aéronautique
- Lieutenant NEUWIRTH, ancien parachutiste S.A.S.
- M. Rodolphe PARACHINI, employé société Shell Algérie
- M. Armand PERROU, membre de l'Association des anciens de la Défense Nationale
- M. André PROST, expert près les Tribunaux
- M. André REGARD, secrétaire général du Ministère de l'Algérie
- M. Marcel SCHAMBILL, Chef de Service société Shell Algérie
- M. Alain de SERIGNY, directeur de "l'Echo d'Alger"
- M. Armand VACHER, Chef de service à la Nationale Caisse Enregistreuse
- M. René VINCIGUERRA, administrateur au Ministère de l'Algérie

MEMBRES SUPPLEANTS

- Capitaine Jacques ENGELS
- Capitaine Robert MARION
- Capitaine Charles RENAULD

- M. Maurice CRISPIN, représentant
- M. Roger GOUTAILLER, président de l'U.D.C.A., commerçant
- M. Joseph ORTIZ, commerçant
- M. Jacques ROSEAU, président de l'A.G.E.L.C.A.

الملحق رقم 2: خطاب الجنرال شارل ديغول بقسنطينة في 3 أكتوبر 1958:[2]

Trois millions et demi de femme et d'homme d'Algérie, sans distinction de communauté et dans l'égalité totale, sont venus des villages de toutes les régions et des cartiers de toutes les villages apporter à la France et à moi- même le bulletin de leur confiance.

Ils l'ont fait tout simplement sans que nul les y contraignes et en dépit des menaces que des fanatiques font peser sur eux sur leurs familles et sur leurs biens.

C'est la un fait aussi clair que l'éclatante lumière du ciel, et ce fait est capital, non seulement pour cette raison qu'il engage l'une envers l'autre et pour toujours l'Algérie à la France, mais encore parce qu'il se conjugue avec ce qui s'est passé le même jour dans le métropole, les départements d'autres -mer et les territoires de la communauté.

Le moins que l'on puisse dire de cette immense manifestation, c'est que le peuple s'est démontré à lui -même et a prouvé au monde entier sa volonté de rénovation et que simultanément,100millions d'hommes ont décidé de bâtir ensemble leur avenir dans la liberté, l'égalité, et la fraternité.

Pour l'Algérie, quel est l'avenir auquel la France l'appelle ? Algériennes Algériens, je suis venu vous l'annoncer.Il s'agit que ce pays, si vivant et si courageux, mais si difficile et souffrant, soit profondément transformé, que les conditions de vie de chacune et de chacun y deviennent constant, meilleurs que les enfants y soient instruits : bref, que l'Algérie tout entier prenne sa part de ce que la civilisation moderne peut et doit procurer aux hommes de bien-être et de dignité.

Mais les plus grands projets impliquent des mesures pratiques, voici celles que mon gouvernement va prescrire incessamment pour les cinq prochaines années, en vertu des pleins pouvoirs que la constitution nouvelle vient justement de lui conférer.

Pendant ces cinq années là un dixième tout au moins des jeunes gens qui,en métropole entreront dans les corps de l'état, les administrations, la magistrature, l'armée, l'enseignement, les services publics français seront pris obligatoirement dans l'une des communautés arabe, kabyle, mozabite, ceci sans préjudice de la proportion accrue des algériens servant en Algérie.

[2] C.A.O.M, AIX- en – Provence, boite 81F /27.

تابع للملحق رقم 2:

que la France le veut et qu'elle en a les moyens, les suffrages des algériens viennent de prouver, d'autre part, qu'ils désirent que cela soit fait et que cela soit fait avec la France, pourquoi tuer ? Pourquoi détruire ?

Alors, ne me tournant vers ceux qui prolongent une lutte fratricide, qui organisent dans la métropole de lamentables attentats, qui déversent leurs invectives à travers les chancelleries, les officines, les radios, les feuilles publiques de certaines capitales, je leur dis: pourquoi tuer? Il s'agit de faire vivre, pourquoi détruire ? Le pouvoir et de construire, pourquoi hair ? Il faut coopérer, cessez donc ces combats absurdes, aussitôt l'espérance refleurira en tous points de l'Algérie, aussitôt se videront les prisons, aussitôt s'ouvrira un avenir assez grand pour tout le monde, en particulier pour vous-mêmes.

Et puis, m'adresse-à tels états qui s'appliquent à jeter, ici de l'huile sur le feu, tandis que leurs peuples douloureux halètent sous les dictatures, je leur déclare "ce qui la France et la France seulement et en mesure d'accomplir et que les algériens demandent, vous pouvez vous le faire ?

Non, alors dans l'intérêt commun de tous les hommes, que ne laissez –vous faire la France ? A moins qu'en vous efforçant d'envenimer les déchirements.

Vous ne chercherez à donner le change sur vos propos embarras, mais au point où en est le monde ?, les haineuses excitations ne peuvent servir qu'à préparer un cataclysme universel.

" Deux routes seulement s'ouvrent à la race des hommes ; la guerre ou la fraternité ? en Algérie, comme partout, la France pour son compte a choisi la fraternité.

Vive la république.

Vive l'Algérie.

Vive la France.

Au cours de ces cinq années –là le taux des salaires et des traitements sera porté en Algérie à un niveau comparable à ce qu'il est dans la métropole, au terme de ces cinq année –là 250.000 hectares de terres nouvelles auront été attribués à des cultivateurs musulmans.

Avant la fin de ces cinq année –là la première phase du plan de mise en œuvre agricole et industrielle de l'Algérie sera menée à son terme, cette phase comporte notamment l'arrivée et l'utilisation du pétrole et du Gaz sahariens,l'établissement de vastes ensembles métallurgiques et chimiques, la construction de logements pour un million de personnes, le développement adéquat de l'équipement sanitaire, des ports, des routes, des transmissions, l'emploi régulière de 400.000 travailleurs nouveaux.

A mesure des cinq années –là seront scolarisés plus de deux tiers de filles et des garçons, les trois années qui suivront devant voir se réaliser la scolarisation totale de la jeunesse algérienne.

Au long de ces années –là sera poursuivi et multiplié le fraternel contact humain que notre armée, notamment a su entretenir partout grâce à ses officiers de carrière, à ses cadres de réserve, à ses éléments engagés et à ses gentilles contingents, contacts qu'il fait, d'autre part, organiser a Paris et dans nos provinces.

Deux tiers des représentants élus devront être des musulmans

De cette évolution qui implique des efforts très vastes s et très prolongés, qu'elles seront les suites politiques ? Il me parait bien inutile de figer d'avance par des mots ce que l'entreprise elle-même va façonner peu à peu.

Deux choses en tout cas sont certaines, la première concerne le présent, dans deux mois l'Algérie élira ses représentants au même titre que la métropole, mais les deux tiers au moins entre eux devront être des musulmans.

La seconde se rapporte à l'avenir, de toute manières parce que c'est la nature des choses.Le destin de l'Algérie aura pour bases, tout à la fois, sa personnalité et une solidarité étroite avec la métropole française.

Pour le bien des hommes en Algérie, de ses femmes et de ses enfants, cette transformation féconde doit nécessairement s'accomplir, il le faut pour la paix du monde, car personne n'a intérêt à la stagnation d'aucun peuple, excepte cette sorte de gens qui utilisent pour leurs ambitions la révolte et la misère des autres qui donc, sinon la France peut réaliser cette grande œuvre.

Et bien cette, la grande œuvre politique, économique, sociale, culturelle à réaliser ici, qui donc peut la mettre en œuvre, oui qui donc, sinon la France ? Or, il se trouve

الملحق رقم 3: الوضعية العسكرية في الجزائر (1960.1959)[3]

- SITUATION MILITAIRE -

1959 - 1960

MISSIONS -

- Assurer l'imperméabilité des barrages
- Casser les bandes de l'intérieur
- Pacifier

I. Imperméabilité des barrages Est et Ouest -

a) Illustrée par les échecs des plans BOUMEDIENNE et l'offensive des Cantonales.
Sur les 20.000 hommes de l'extérieur, une centaine on franchi le barrage en 6 mois.

b) Réseau électrifié étendu - double barrage - Mines - herse en permanence - Alerte à la centrale

c) Réseau radar - canons renforcés -

RESULTATS OBTENUS :

1) - Impossibilité de reconstituer le potentiel armement détruit à l'intérieur

2) - Tarissement de l'apport des munitions d'où diminution du rendement de l'armement restant entre les mains des rebelles et accroissement des armes stockées (et découvertes dans les caches)

.../...

[3] S.H.A.T, 1H, 1600 /D2.

تابع للملحق رقم 3:

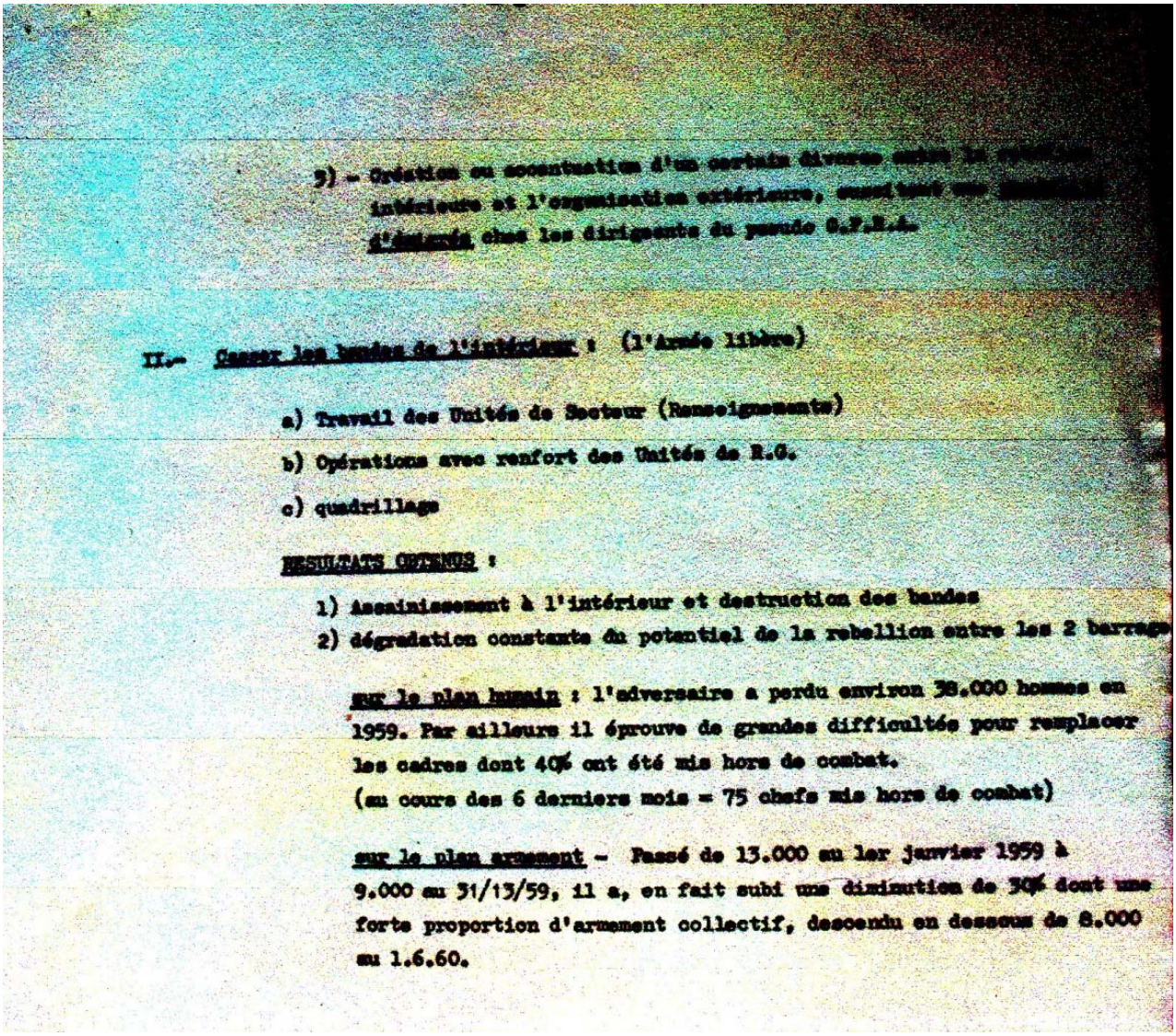

9) - Création ou accentuation d'un certain divorce entre la population intérieure et l'organisation extérieure, consécutif aux [illegible] d'autorité chez les dirigeants du pseudo G.P.R.A.

II.- Casser les bandes de l'intérieur : (l'Armée libre)

a) Travail des Unités de Secteur (Renseignements)

b) Opérations avec renfort des Unités de R.O.

c) quadrillage

RESULTATS OBTENUS :

1) Assainissement à l'intérieur et destruction des bandes

2) dégradation constante du potentiel de la rebellion entre les 2 barrages

sur le plan humain : l'adversaire a perdu environ 38.000 hommes en 1959. Par ailleurs il éprouve de grandes difficultés pour remplacer les cadres dont 40% ont été mis hors de combat.
(au cours des 6 derniers mois = 75 chefs mis hors de combat)

sur le plan armement - Passé de 13.000 au 1er janvier 1959 à 9.000 au 31/13/59, il a, en fait subi une diminution de 30% dont une forte proportion d'armement collectif, descendu en dessous de 8.000 au 1.6.60.

تابع للملحق رقم 3

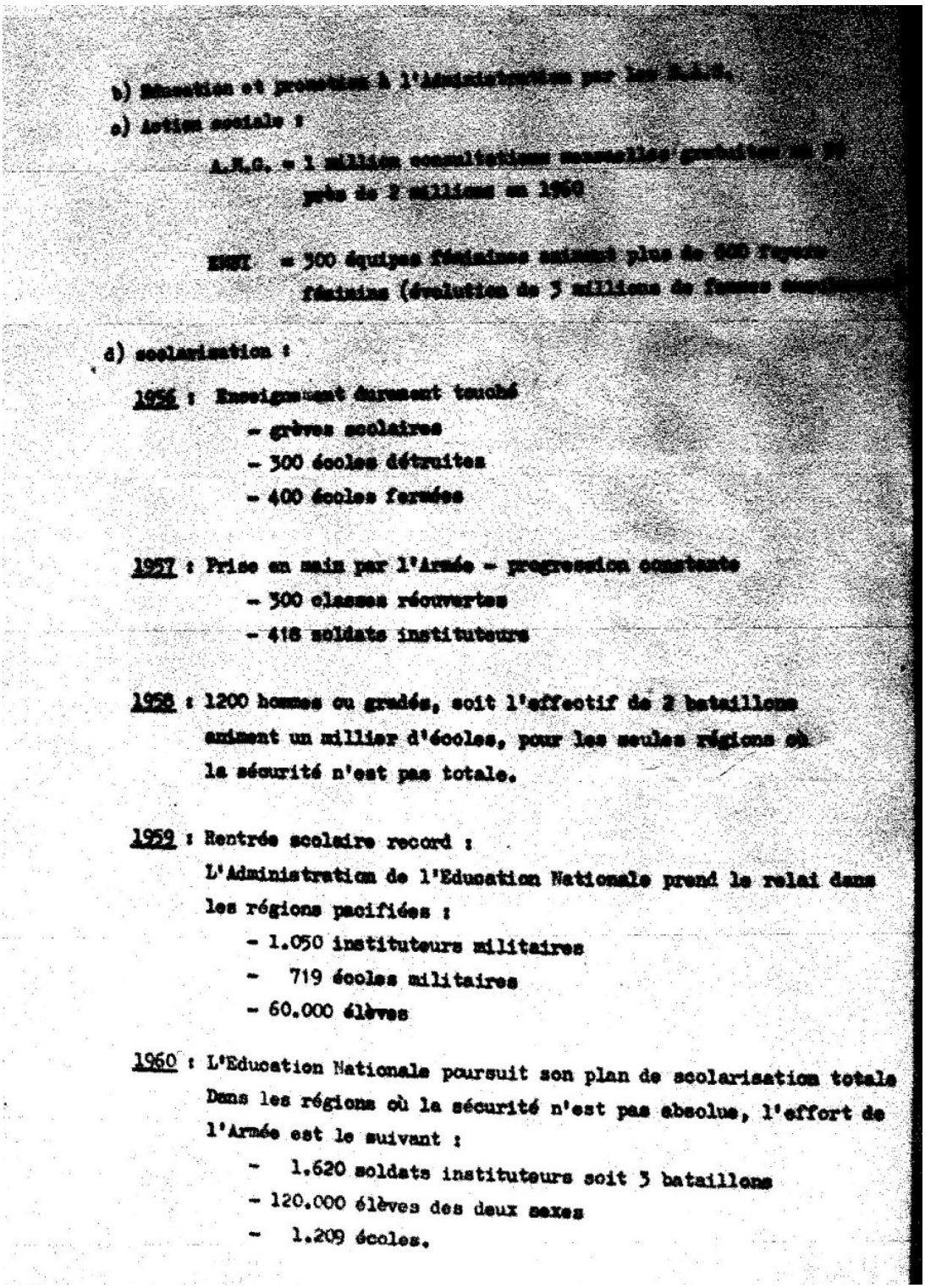

b) Education et protection à l'Administration par les S.A.S.

c) Action sociale :

A.M.G. = 1 million consultations annuelles gratuites en 58
près de 2 millions en 1959

EMAT = 300 équipes féminines animent plus de 600 Foyers féminins (évolution de 5 millions de femmes

d) scolarisation :

1956 : Enseignement durement touché
- grèves scolaires
- 300 écoles détruites
- 400 écoles fermées

1957 : Prise en main par l'Armée - progression constante
- 300 classes récouvertes
- 418 soldats instituteurs

1958 : 1200 hommes ou gradés, soit l'effectif de 2 bataillons animent un millier d'écoles, pour les seules régions où la sécurité n'est pas totale.

1959 : Rentrée scolaire record :
L'Administration de l'Education Nationale prend le relai dans les régions pacifiées :
- 1.050 instituteurs militaires
- 719 écoles militaires
- 60.000 élèves

1960 : L'Education Nationale poursuit son plan de scolarisation totale
Dans les régions où la sécurité n'est pas absolue, l'effort de l'Armée est le suivant :
- 1.620 soldats instituteurs soit 3 bataillons
- 120.000 élèves des deux sexes
- 1.209 écoles.

تابع للملحق رقم 3:

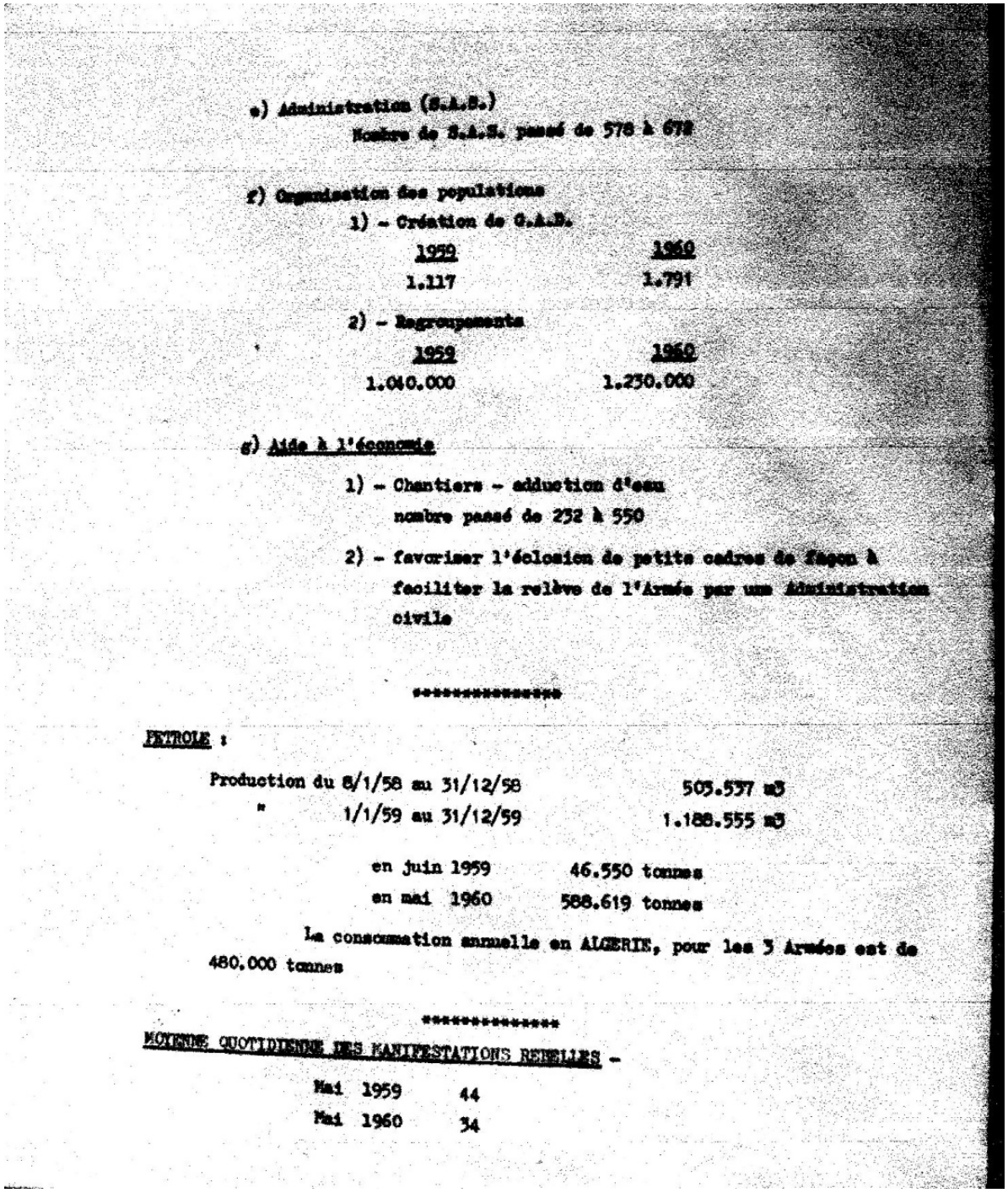

e) Administration (S.A.S.)
Nombre de S.A.S. passé de 578 à 678

f) Organisation des populations
1) - Création de C.A.R.

1959	1960
1.117	1.791

2) - Regroupements

1959	1960
1.040.000	1.250.000

g) Aide à l'économie
1) - Chantiers - adduction d'eau
nombre passé de 252 à 550
2) - favoriser l'éclosion de petits cadres de façon à faciliter la relève de l'Armée par une Administration civile

****

PETROLE :

Production du 6/1/58 au 31/12/58 505.537 m3
" 1/1/59 au 31/12/59 1.188.555 m3

en juin 1959 46.550 tonnes
en mai 1960 588.619 tonnes

La consommation annuelle en ALGERIE, pour les 3 Armées est de 480.000 tonnes

****

MOYENNE QUOTIDIENNE DES MANIFESTATIONS REBELLES -

Mai 1959 44
Mai 1960 34

تابع للملحق رقم 3:

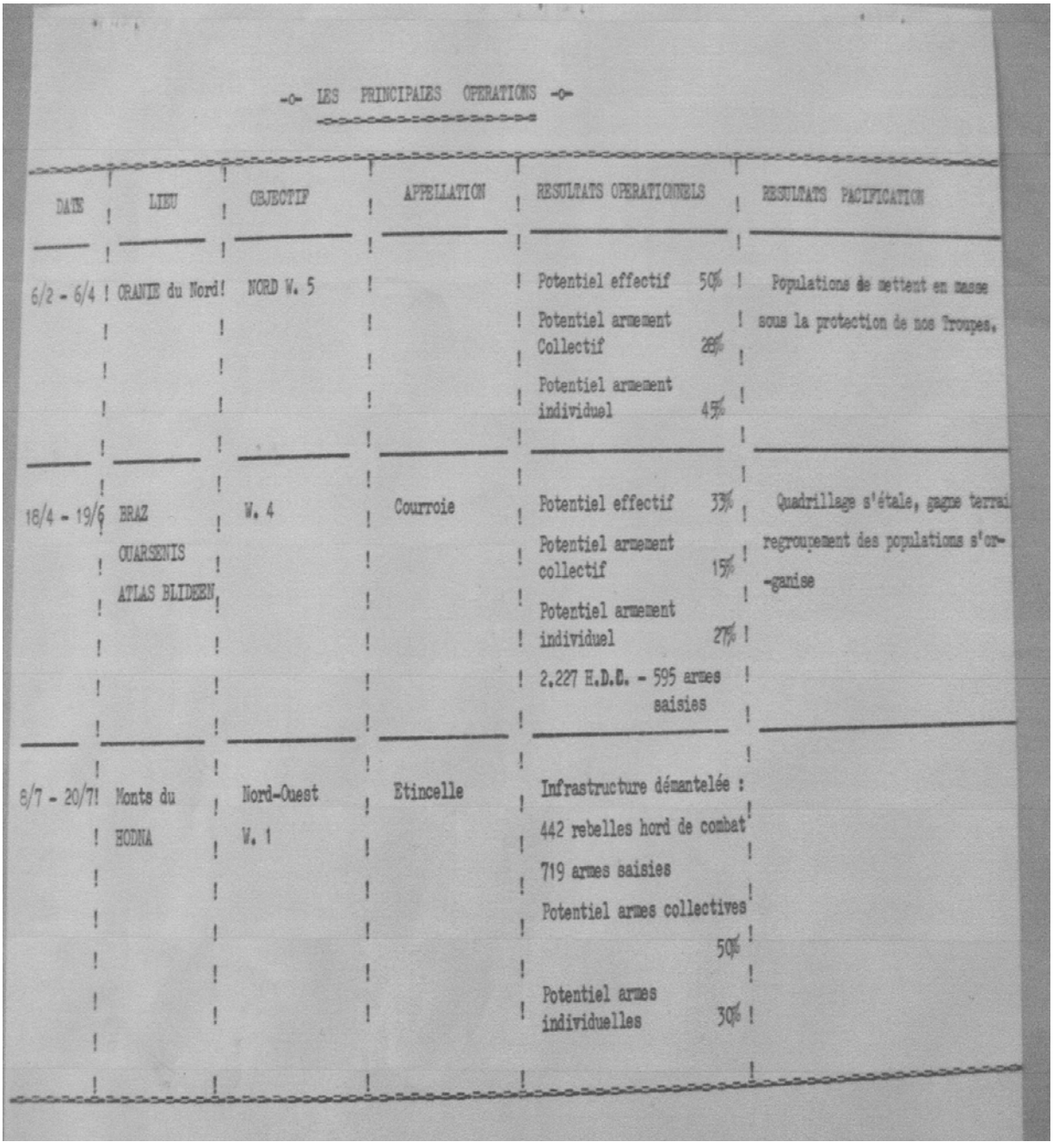

-o- LES PRINCIPALES OPERATIONS -o-

DATE	LIEU	OBJECTIF	APPELLATION	RESULTATS OPERATIONNELS	RESULTATS PACIFICATION
6/2 - 6/4	CRANTE du Nord	NORD W. 5		Potentiel effectif 50% Potentiel armement Collectif 28% Potentiel armement individuel 45%	Populations se mettent en masse sous la protection de nos Troupes.
16/4 - 19/6	BRAZ OUARSENIS ATLAS BLIDEEN	W. 4	Courroie	Potentiel effectif 33% Potentiel armement collectif 15% Potentiel armement individuel 27% 2.227 H.D.C. - 595 armes saisies	Quadrillage s'étale, gagne terrai regroupement des populations s'or-ganise
8/7 - 20/7	Monts du HODNA	Nord-Ouest W. 1	Etincelle	Infrastructure démantelée : 442 rebelles hors de combat 719 armes saisies Potentiel armes collectives 50% Potentiel armes individuelles 30%	

تابع للملحق رقم 3:

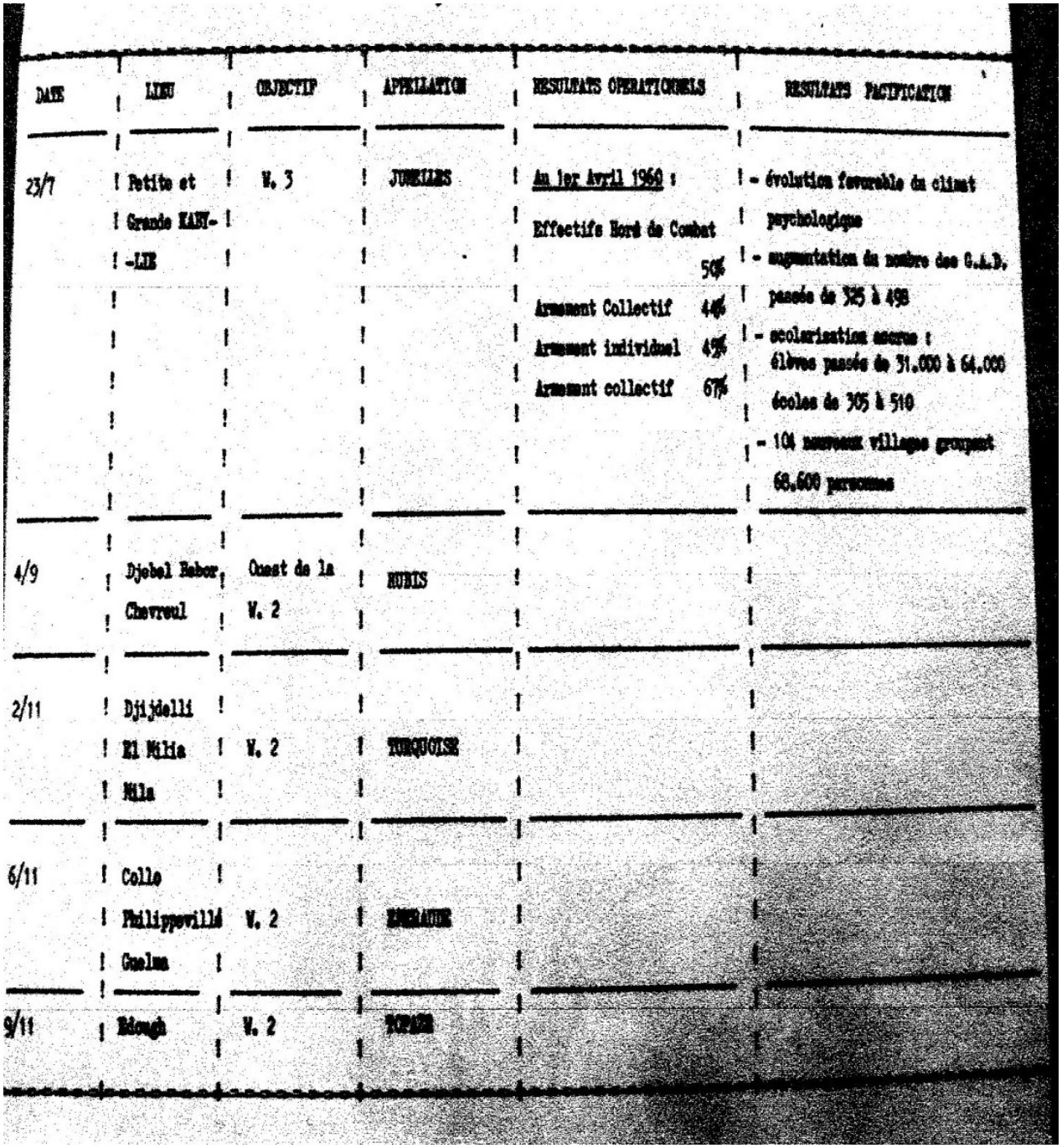

DATE	LIEU	OBJECTIF	APPELLATION	RESULTATS OPERATIONNELS	RESULTATS PACIFICATION
23/7	Petite et Grande KABY-LIE	W. 3	JUMELLES	Au 1er Avril 1960 : Effectifs Hors de Combat 50% Armement Collectif 44% Armement individuel 49% Armement collectif 67%	- évolution favorable du climat psychologique - augmentation du nombre des C.A.R. passés de 325 à 498 - scolarisation accrue : élèves passés de 31.000 à 64.000 écoles de 305 à 510 - 104 nouveaux villages groupant 68.600 personnes
4/9	Djebel Rebor, Chevreul	Ouest de la W. 2	HURIS		
2/11	Djidelli El Milia Mila	W. 2	TURQUOISE		
6/11	Collo Philippeville Guelma	W. 2	EMERAUDE		
9/11	Bibugh	W. 2	TOPAZE		

الملحق رقم 4: تعليمة خاصة بالاستعداد للعمليات العسكرية الموجهة ضد الولاية الثالثة.[4]

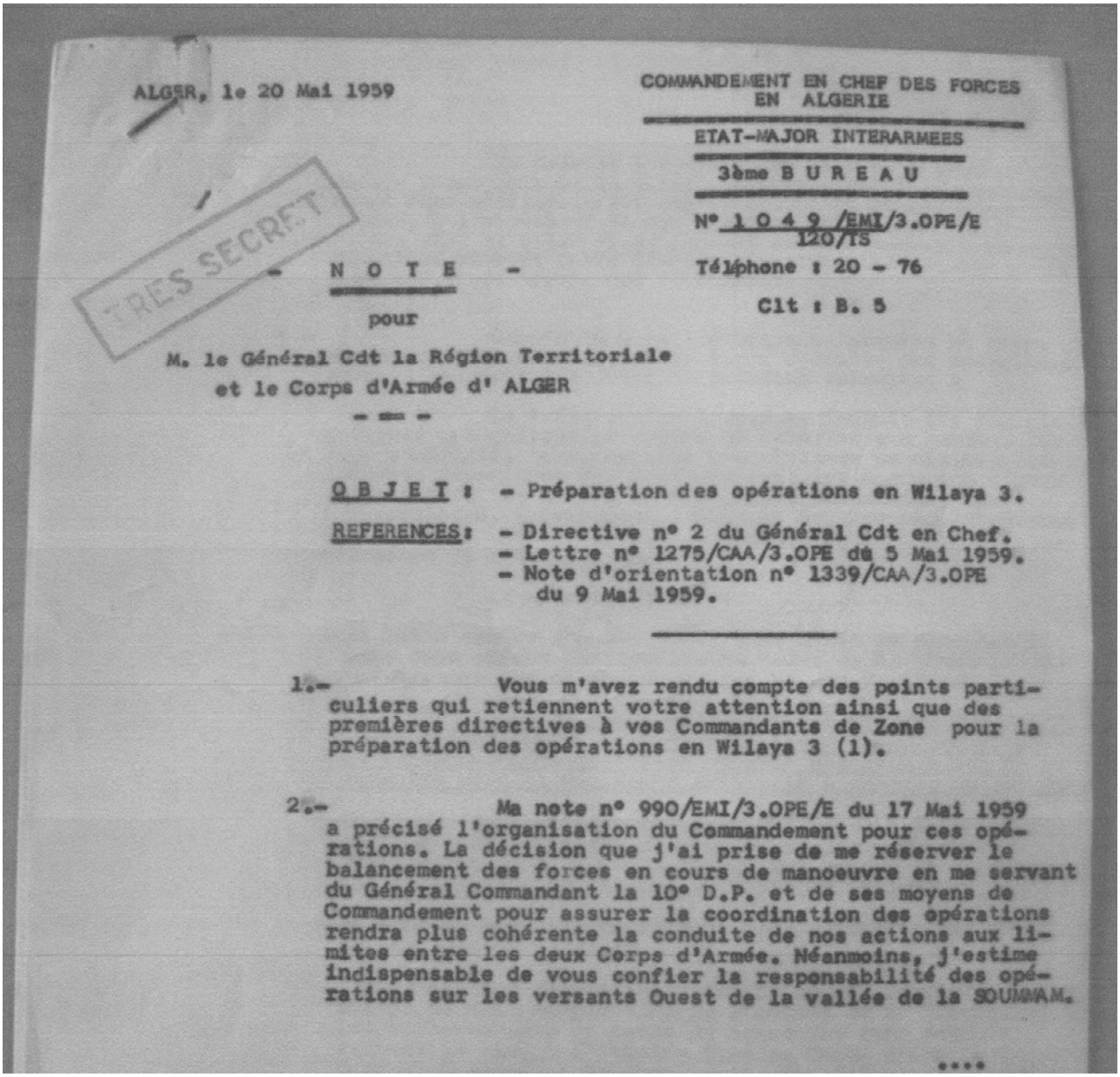

ALGER, le 20 Mai 1959

COMMANDEMENT EN CHEF DES FORCES EN ALGERIE

ETAT-MAJOR INTERARMEES

3ème B U R E A U

N° 1049 /EMI/3.OPE/E 120/TS

Téléphone : 20 - 76

Clt : B. 5

TRES SECRET

- N O T E -

pour

M. le Général Cdt la Région Territoriale
et le Corps d'Armée d' ALGER

- == -

OBJET : - Préparation des opérations en Wilaya 3.

REFERENCES : - Directive n° 2 du Général Cdt en Chef.
- Lettre n° 1275/CAA/3.OPE du 5 Mai 1959.
- Note d'orientation n° 1339/CAA/3.OPE du 9 Mai 1959.

1.- Vous m'avez rendu compte des points particuliers qui retiennent votre attention ainsi que des premières directives à vos Commandants de Zone pour la préparation des opérations en Wilaya 3 (1).

2.- Ma note n° 990/EMI/3.OPE/E du 17 Mai 1959 a précisé l'organisation du Commandement pour ces opérations. La décision que j'ai prise de me réserver le balancement des forces en cours de manoeuvre en me servant du Général Commandant la 10° D.P. et de ses moyens de Commandement pour assurer la coordination des opérations rendra plus cohérente la conduite de nos actions aux limites entre les deux Corps d'Armée. Néanmoins, j'estime indispensable de vous confier la responsabilité des opérations sur les versants Ouest de la vallée de la SOUMMAM.

....

[4] S.H.A.T,1H 1951 / D1.

تابع للملحق رقم 4:

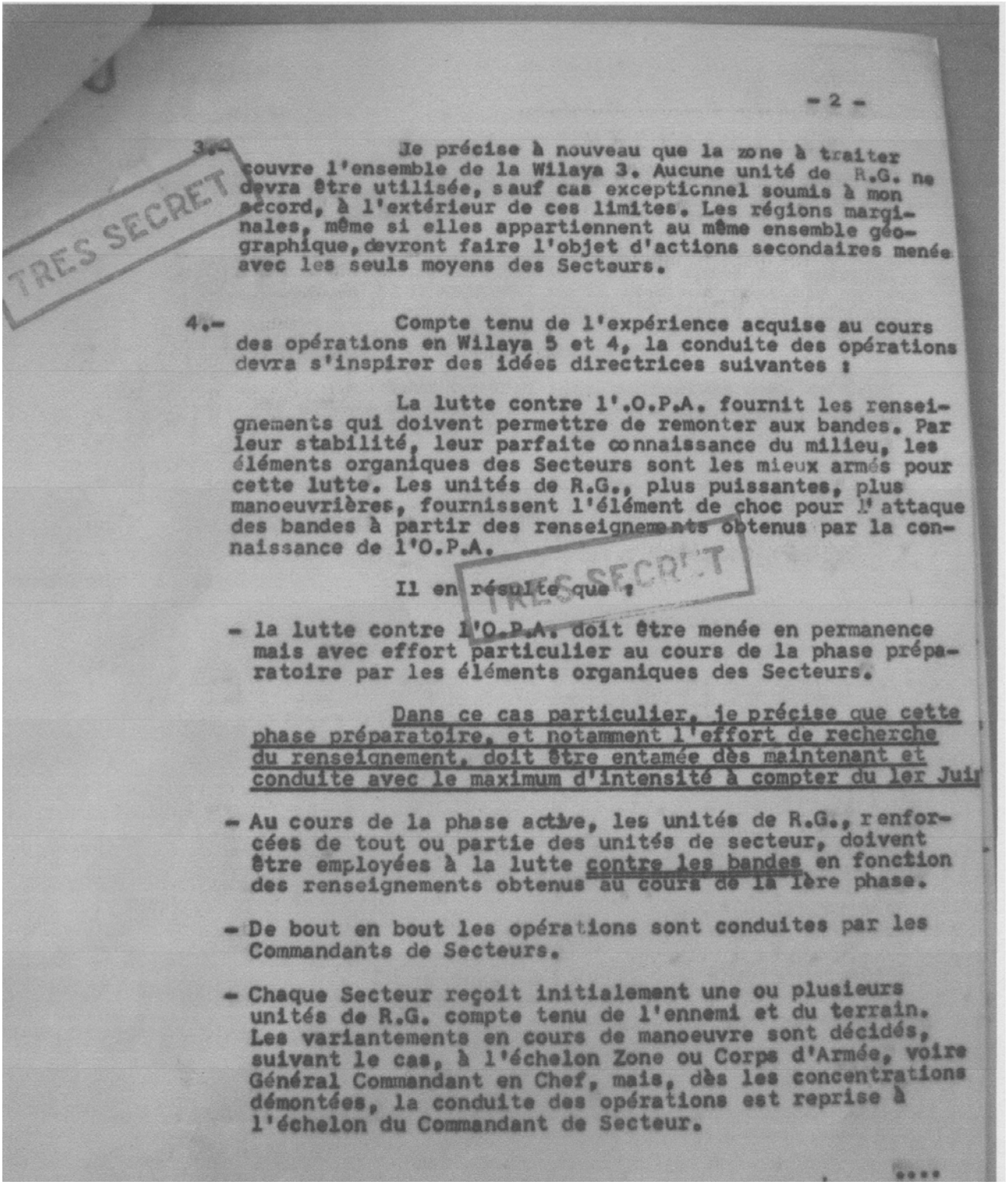

TRES SECRET

3.- Je précise à nouveau que la zone à traiter couvre l'ensemble de la Wilaya 3. Aucune unité de R.G. ne devra être utilisée, sauf cas exceptionnel soumis à mon accord, à l'extérieur de ces limites. Les régions marginales, même si elles appartiennent au même ensemble géographique, devront faire l'objet d'actions secondaires menée avec les seuls moyens des Secteurs.

4.- Compte tenu de l'expérience acquise au cours des opérations en Wilaya 5 et 4, la conduite des opérations devra s'inspirer des idées directrices suivantes :

La lutte contre l'.O.P.A. fournit les renseignements qui doivent permettre de remonter aux bandes. Par leur stabilité, leur parfaite connaissance du milieu, les éléments organiques des Secteurs sont les mieux armés pour cette lutte. Les unités de R.G., plus puissantes, plus manoeuvrières, fournissent l'élément de choc pour l'attaque des bandes à partir des renseignements obtenus par la connaissance de l'O.P.A.

TRES SECRET

Il en résulte que :

- la lutte contre l'O.P.A. doit être menée en permanence mais avec effort particulier au cours de la phase préparatoire par les éléments organiques des Secteurs.

Dans ce cas particulier, je précise que cette phase préparatoire, et notamment l'effort de recherche du renseignement, doit être entamée dès maintenant et conduite avec le maximum d'intensité à compter du 1er Juin

- Au cours de la phase active, les unités de R.G., renforcées de tout ou partie des unités de secteur, doivent être employées à la lutte contre les bandes en fonction des renseignements obtenus au cours de la 1ère phase.

- De bout en bout les opérations sont conduites par les Commandants de Secteurs.

- Chaque Secteur reçoit initialement une ou plusieurs unités de R.G. compte tenu de l'ennemi et du terrain. Les variantements en cours de manoeuvre sont décidés, suivant le cas, à l'échelon Zone ou Corps d'Armée, voire Général Commandant en Chef, mais, dès les concentrations démontées, la conduite des opérations est reprise à l'échelon du Commandant de Secteur.

....

تابع للملحق رقم 4:

TRES SECRET

En ce qui concerne les moyens, je confirme mon intention d'appliquer au minimum une douzaine d'unités en Wilaya 3.

Si j'approuve entièrement votre souci de garnir l'OUARSENIS et l'ATLAS BLIDEEN après les opérations en Wilaya 4, il m'apparaît qu'il vous est possible en même temps de dégager 1 ou 2 unités au profit des R.G. après modification et allègement des dispositifs actuels dans les régions de plaine de la Z.N.A.

Vous voudrez bien poursuivre dans ce sens les études déjà entamées et me rendre compte, dès que possible, de leur aboutissement.

Le Général d'Armée Aérienne M. CHALLE
Commandant en Chef des Forces en Algérie

signé : Général M. CHALLE

COPIE à :
- Général Adjoint Opérationnel
- 2ème Bureau
- Bureau Etudes et Liaisons.

الملحق رقم 5: تعليمات خاصة لمتابعة عملية التوأم.[5]

TRES SECRET

DIRECTIVE PARTICULIERE

POUR LA POURSUITE DE L'OPERATION JUMELLES

I.- La premiére phase de "JUMELLES" a permis de confirmer la tactique de dispersion des bandes en Wilaya 3.

Les résultats obtenus, satisfaisants en ce qui concerne la destruction de l'O.P.A. et de l'infrastructure rebelle, sont faibles en ce qui concerne les Unités de l'A.L.N., les accrochages ayant été rares et n'ayant qu'exceptionnellement porté sur un effectif dépassant une section. Cependant, l'étouffement de la Zone PELVOUX en particulier semble devoir porter ses fruits et des résultats appréciables doivent en être attendus.

Cette premiére phase a revêtu des aspects différents en zone PELVOUX et en zone MONT-VISO, la majorité des unités de R. G. étant engagés sur PELVOUX, pour disloquer profondément les bandes et l'organisation rebelle par des actions massives et brutales, MONT-VISO assurant un dispositif de couverture et d'interception sur la rive Sud de la SOUMMAM tout en recherchant le renseignement sur l'ensemble de sa zone de responsabilité.

II.- Conception de la deuxiéme phase.

a) La situation actuelle de PELVOUX va permettre dans cette zone de passer progressivement à une forme d'action plus nuancée et adaptée aux problèmes territoriaux. La progressivité de cette adaptation des moyens de R.G. fonction des résultats obtenus par les groupements PELVOUX 1 et PELVOUX 3, autorisera leur remise en condition, leur implantation correcte, et permettra la constitution d'un groupement de moyens réservés à la disposition du Général, Commandant en Chef. (4 Unités de R.G.).

b) Pour MONT-VISO, la phase d'opérations généralisées pourra débuter vers le 12 Août. Outre les moyens actuellement engagés, MONT-VISO pourra bénéficier de l'effort du groupement d'intervention "PATRON" (3 Unités de R.G.), les commandos Air restants disponibles au P.C. ARTOIS.

Cette phase, en principe, n'excéderait pas 8 jours et serait semblable à la premiére phase de PELVOUX.

III.- Conception de la troisiéme phase.

a) Pour les Unités de R.G. mises à la disposition de la Z.N.A. et la Z.O.C. elle revêtira le caractére de la deuxiéme phase de PELVOUX, à savoir : Missions de Secteur, essentiellement travail en surface.

.../...

[5] S.H.A.T, 1H 1951 /D1.

تابع للملحق رقم 5:

- embuscades et coups de main sur renseignements par des éléments légers ayant pour but de traquer et détruire les éléments réguliers disséminés par petits groupes.

TRES SECRET

- démantellement des groupes de moussebilines des secteurs à la disposition desquels les unités de R.G. auront été mises.

- participation à la lutte contre l'O.P.A.

- action de présence auprés des populations dont il est nécessaire de rechercher la mise en confiance.

b) Pour les Unités réservées
Missions d'intervention.

Remplies par les 4 Unités de R.G. dont le Général, Commandant en chef se réserve l'emploi (Cdo Air - D.B.F.M. - 3° RPIMA - 6° RPIMA). Ces Unités seront engagées :

-soit en groupement opérationnel "PATRON" (3 unités)aux ordres du Général Commandant la X° D.P., pour une mission particulière indépendante des actions normales de secteurs ou de zones.

- soit en intervention au profit des unités de secteur dans le seul cas d'accrochage caractérisé. L'engagement de ces moyens réservés devant éviter de distraire de leurs taches territoriales les Unités de R.G. mises à la disposition des Zones.

IV.- Rythme opérationnel des unités de R.G.

La conservation du potentiel des unités de R.G. est essentielle et indispensable pour conférer à l'opération actuelle et à celles à venir, un caractére soutenu, malgré les conditions climatiques présentes.

Dans toute la mesure du possible les conditions de vie du personnel devront être améliorées (nourriture, choix du site de bivouac...)

a) pour les Unités de R.G. employées en secteur :

- repos alterné pour 1/3 de l'effectif (par Unités constituées).
- travail de secteur pour le reste de l'unité.

b) pour les unités d'intervention :

- D.B.F.M. et 3° R.P.I.M.A (NY 49 F Ø5 et PY 27 B 6Ø).

- 1/3 de l'effectif au repos - en alerte 3 heures.
- 1/3 " " et P.C. - " " 2 "
- 1/3 " " - " " 1 "

Les Unités en alerte 2 heures assureront chaque nuit un réseau d'embuscades légéres à distance de la zone de stationnement. Contact sera pris à cet effet avec le Commandant du Quartier interessé.

- 6° R.P.I.M.A (à TIZI N'DJEMAA en NY 45 K 84).
- 2 Compagnies en alerte 30 minutes.
- 1 compagnie en alerte 1 heure.
- 2 compagnies en protection de travaux ou en nomadisation Forêt des

.../...

تابع للملحق رقم 5:

VI.- Emploi des moyens Aériens. TRES SECRET

a) Organisation du commandement.

Outre l'organisation normale articulée en GATac et PCa adaptés aux Corps d'Armée et aux Zones et dont les attributions restent inchangées, il a été créé pour toute la durée de l'opération "JUMELLES" un ensemble nouveau comprenant :

1) un P.C.I.A.D. implanté au P.C. ARTOIS.
2) un P.C.A.M. émanation du précédent adapté à l'antenne opérationnelle mobile "PATRON".

Le Général, Commandant le P.C.I.A.D. a les responsabilités suivantes :

- Centralisation et orientation du renseignement aérien sur toute l'étendue de la Wilaya 3.
- Contrôler et coordonner l'éxécution de l'ensemble des opérations aériennes.
- Concevoir et préparer la participation Air aux opérations particulières en dégageant les moyens aériens qui sont nécéssaires.
- activer le P.C.A.M. et définir à chaque occasion son rôle par rapport aux P.C.A. permanents (rôle principal, indépendant ou subordonné).

b) Conditions d'emploi des moyens aériens.

Les GATac dotent les PCA des moyens légers qui leurs sont nécessaires pour ces opérations (T6-Hélicoptéres légers - Broussards).

Les PCA disposent des moyens définis ci-dessus et mettent en oeuvre les pelotons de pipers adaptés aux Unités de l'Armée de Terre correspondantes. Pour la satisfaction de leurs besoins en appui feux lourds, ils s'adressent à leur GATac d'appartenance et, en cas d'insuffisance des disponibilités de ceux-ci, au P.C.I.A.D.

Le P.C.I.A.D. :

1) dispose des hélicoptéres lourds. Cependant certains DIH ont une vocation particulière. C'est ainsi que dans la mesure du possible le DIH de l'EH3 travaillera au profit des troupes stationnées en Z.E.A., celui de l'EH2 au profit de l'antenne opérationnelle "PATRON" et ceux du GH2 au profit des troupes stationnées dans la Z.O.C.

2) fixe au GATac la part des moyens lourds qu'il entend voir réserver au profit de l'opération "JUMELLES".

3) est tenu informé de tous les mouvements aériens concernant les opérations en Wilaya 3.

c) Moyens Aériens.

- Les GATac disposent de moyens d'appui feux lourds mis en place par la V° Région Aérienne.
- Le P.C.A. 16/540 dispose de la 11/72 (T6) renforcés par la 15/72 (T6) lorsque cette derniére escadrille ne reçoit pas du P.C.I.A.D. une mission particulière auprès de l'antenne "PATRON", de 1 Broussard et de 3 alouettes.

.../...

تابع للملحق رقم 5:

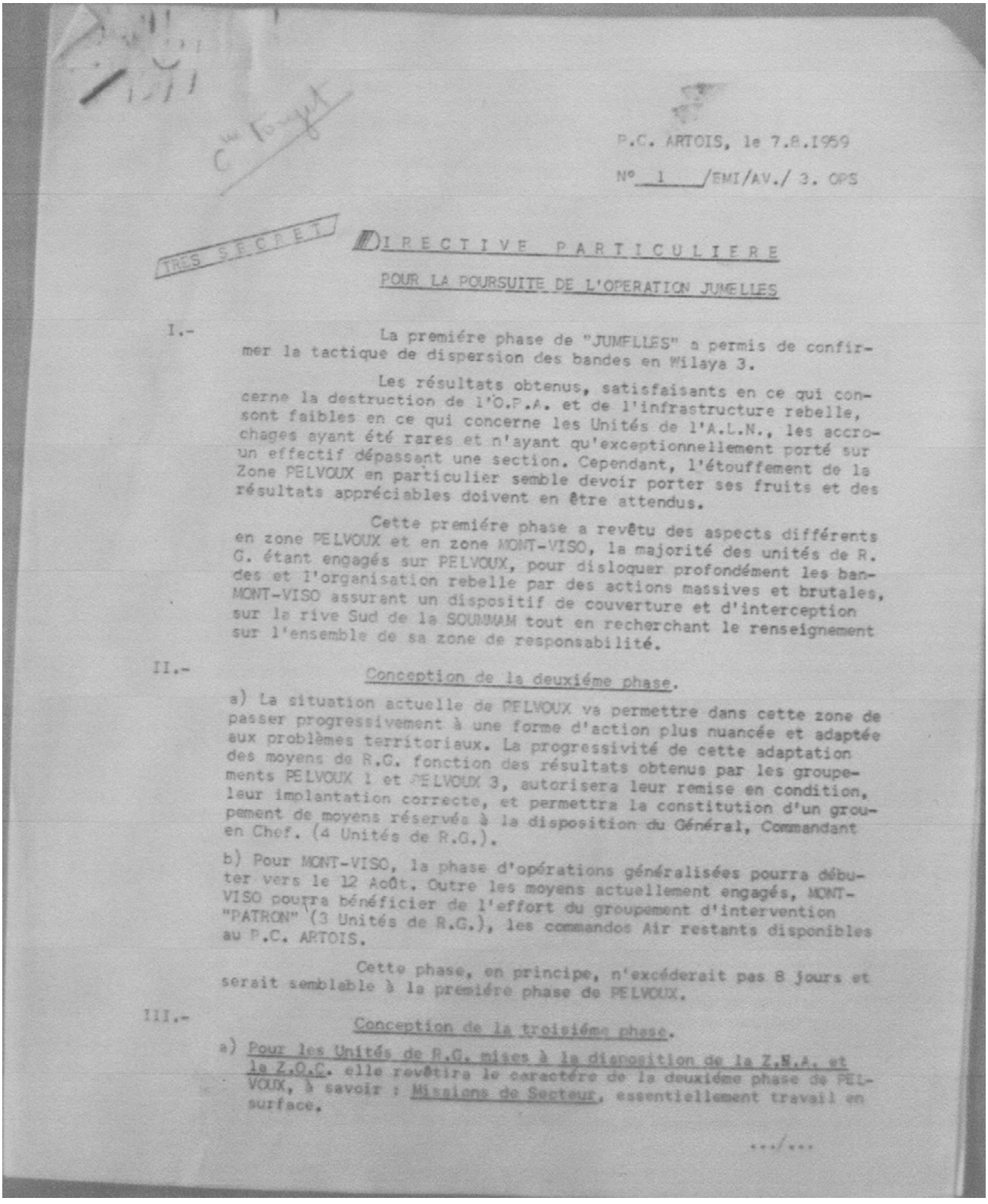

P.C. ARTOIS, le 7.8.1959

N° 1 /EMI/AV./ 3. OPS

TRES SECRET

DIRECTIVE PARTICULIERE

POUR LA POURSUITE DE L'OPERATION JUMELLES

I.- La premiére phase de "JUMELLES" a permis de confirmer la tactique de dispersion des bandes en Wilaya 3.

Les résultats obtenus, satisfaisants en ce qui concerne la destruction de l'O.P.A. et de l'infrastructure rebelle, sont faibles en ce qui concerne les Unités de l'A.L.N., les accrochages ayant été rares et n'ayant qu'exceptionnellement porté sur un effectif dépassant une section. Cependant, l'étouffement de la Zone PELVOUX en particulier semble devoir porter ses fruits et des résultats appréciables doivent en être attendus.

Cette premiére phase a revêtu des aspects différents en zone PELVOUX et en zone MONT-VISO, la majorité des unités de R. G. étant engagés sur PELVOUX, pour disloquer profondément les bandes et l'organisation rebelle par des actions massives et brutales, MONT-VISO assurant un dispositif de couverture et d'interception sur la rive Sud de la SOUMMAM tout en recherchant le renseignement sur l'ensemble de sa zone de responsabilité.

II.- Conception de la deuxiéme phase.

a) La situation actuelle de PELVOUX va permettre dans cette zone de passer progressivement à une forme d'action plus nuancée et adaptée aux problèmes territoriaux. La progressivité de cette adaptation des moyens de R.G. fonction des résultats obtenus par les groupements PELVOUX 1 et PELVOUX 3, autorisera leur remise en condition, leur implantation correcte, et permettra la constitution d'un groupement de moyens réservés à la disposition du Général, Commandant en Chef. (4 Unités de R.G.).

b) Pour MONT-VISO, la phase d'opérations généralisées pourra débuter vers le 12 Août. Outre les moyens actuellement engagés, MONT-VISO pourra bénéficier de l'effort du groupement d'intervention "PATRON" (3 Unités de R.G.), les commandos Air restants disponibles au P.C. ARTOIS.

Cette phase, en principe, n'excéderait pas 8 jours et serait semblable à la premiére phase de PELVOUX.

III.- Conception de la troisiéme phase.

a) Pour les Unités de R.G. mises à la disposition de la Z.N.A. et la Z.O.C. elle revêtira le caractére de la deuxiéme phase de PELVOUX, à savoir : Missions de Secteur, essentiellement travail en surface.

.../...

تابع للملحق رقم 5:

AIT OUABANE (centre NY 45).
- Commandos Air (au P.C. ARTOIS en NY 55 E 6Ø).

TRES SECRET

- 2 commandos en alerte 30 minutes.
- 1 commando et P.C. groupement en alerte 1 heure.

L'attention de tous les destinataires est attirée sur l'importance de la qualité des TRANSMISSIONS et de leur rapidité pour la mise en oeuvre efficace des unités d'interventions.

Il est entendu qu'il y aura en principe roulement entre ces 4 Unités en ce qui concerne leurs lieux de stationnement (sauf modification 6° RPIMa avec DBFM et 3° RPIMa avec Commandos Air)

V.- Conditions d'emploi de l'artillerie.

a) L'organisation de l'artillerie pour la deuxiéme phase de "JUMELLES" est faite en fonction :

- de la répartition des régiments de réserve générale.
- de la mission donnée à ces régiments dans leurs secteurs respectifs d'emploi.
- de la nécessité pour toute unité de manoeuvrer rapidement.
- de sortir des limites initialement fixées ou de se constituer en groupements opérationnels en conservant l'appui d'une ou plusieurs batteries d'artillerie.

Pour cela les commandants d'artillerie et de P.D.F. réaliseront leur implantation de maniére à couvrir au mieux leurs zones d'action en utilisant, outre les batteries qui leur sont données, les unités d'artillerie de secteurs, valables.

Tous les commandants d'Artillerie, les PDF et les DLO seront informés de l'implantation de l'artillerie ce qui permettra :

- de limiter les changements de position.
- d'assurer l'appui permanent de toute unité par une batterie quelconque à laquelle se raccrocheront automatiquement les DLO en cas d'urgence ou sur ordre dans les cas normaux.

Cette organisation implique la nécessité pour tous de renseigner constamment les échelons supérieurs, subordonnés et parallèles. C'est une partie de la mission de l'artillerie, ce n'est pas la moindre. Elle permet en tous cas de faciliter dans une très large mesure la mission d'appui.

b) Organisation du commandement.

P.C. ARTOIS : Commandant de l'Artillerie de l'opération JUMELLES.
Z.F.A. Secteur DRA EL MIZAN : Commandant du 2/67° R.A.
Secteur de TIZI-OUZOU)
Secteur AZAZGA (CDT du 2/93° R.A.
Secteur FORT NATIONAL)
Secteur BOUGIE)
Secteur SIDI AICH) CDT DU II/64
Z.O.C. à définir ultérieurement.

.../...

تابع للملحق رقم 5:

VI.- Emploi des moyens Aériens. TRES SECRET

a) Organisation du commandement.

Outre l'organisation normale articulée en GATac et PCa adaptés aux Corps d'Armée et aux Zones et dont les attributions restent inchangées, il a été créé pour toute la durée de l'opération "JUMELLES" un ensemble nouveau comprenant :

1) un P.C.I.A.D. implanté au P.C. ARTOIS.
2) un P.C.A.M. émanation du précédent adapté à l'antenne opérationnelle mobile "PATRON".

Le Général, Commandant le P.C.I.A.D. a les responsabilités suivantes :

- Centralisation et orientation du renseignement aérien sur toute l'étendue de la Wilaya 3.
- Contrôler et coordonner l'éxécution de l'ensemble des opérations aériennes.
- Concevoir et préparer la participation Air aux opérations particulières en dégageant les moyens aériens qui sont nécéssaires.
- activer le P.C.A.M. et définir à chaque occasion son rôle par rapport aux P.C.A. permanents (rôle principal, indépendant ou subordonné).

b) Conditions d'emploi des moyens aériens.

Les GATac dotent les PCA des moyens légers qui leurs sont nécessaires pour ces opérations (T6-Hélicoptéres légers - Broussards).

Les PCA disposent des moyens définis ci-dessus et mettent en oeuvre les pelotons de pipers adaptés aux Unités de l'Armée de Terre correspondantes. Pour la satisfaction de leurs besoins en appui feux lourds, ils s'adressent à leur GATac d'appartenance et, en cas d'insuffisance des disponibilités de ceux-ci, au P.C.I.A.D.

Le P.C.I.A.D. :

1) dispose des hélicoptéres lourds. Cependant certains DIH ont une vocation particulière. C'est ainsi que dans la mesure du possible le DIH de l'EH3 travaillera au profit des troupes stationnées en Z.E.A., celui de l'EH2 au profit de l'antenne opérationnelle "PATRON" et ceux du GH2 au profit des troupes stationnées dans la Z.O.C.

2) fixe au GATac la part des moyens lourds qu'il entend voir réserver au profit de l'opération "JUMELLES".

3) est tenu informé de tous les mouvements aériens concernant les opérations en Wilaya 3.

c) Moyens Aériens.

- Les GATac disposent de moyens d'appui feux lourds mis en place par la Vº Région Aérienne.
- Le P.C.A. 16/540 dispose de la 11/72 (T6) renforcés par la 15/72 (T6) lorsque cette derniére escadrille ne reçoit pas du P.C.I.A.D. une mission particulière auprès de l'antenne "PATRON", de 1 Broussard et de 3 alouettes.

.../...

تابع للملحق رقم 5:

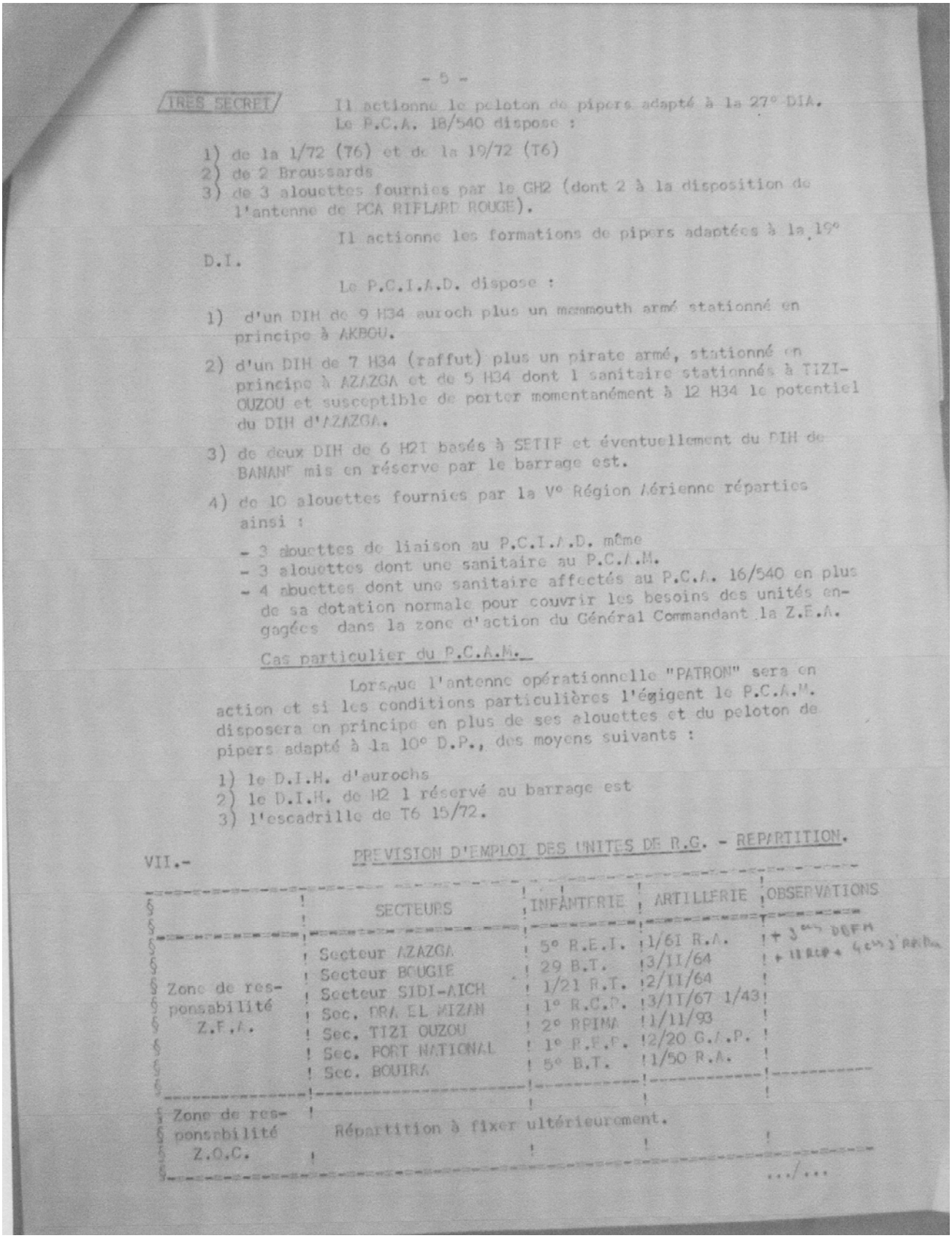

TRES SECRET

Il actionne le peloton de pipers adapté à la 27e DIA.
Le P.C.A. 18/540 dispose :

1) de la 1/72 (76) et de la 19/72 (T6)
2) de 2 Broussards
3) de 3 alouettes fournies par le GH2 (dont 2 à la disposition de l'antenne de PCA RIFLARD ROUGE).

Il actionne les formations de pipers adaptées à la 19e D.I.

Le P.C.I.A.D. dispose :

1) d'un DIH de 9 H34 auroch plus un mammouth armé stationné en principe à AKBOU.
2) d'un DIH de 7 H34 (raffut) plus un pirate armé, stationné en principe à AZAZGA et de 5 H34 dont 1 sanitaire stationnés à TIZI-OUZOU et susceptible de porter momentanément à 12 H34 le potentiel du DIH d'AZAZGA.
3) de deux DIH de 6 H21 basés à SETIF et éventuellement du DIH de BANANE mis en réserve par le barrage est.
4) de 10 alouettes fournies par la Ve Région Aérienne réparties ainsi :
   - 3 alouettes de liaison au P.C.I.A.D. même
   - 3 alouettes dont une sanitaire au P.C.A.M.
   - 4 alouettes dont une sanitaire affectés au P.C.A. 16/540 en plus de sa dotation normale pour couvrir les besoins des unités engagées dans la zone d'action du Général Commandant la Z.E.A.

Cas particulier du P.C.A.M.

Lorsque l'antenne opérationnelle "PATRON" sera en action et si les conditions particulières l'égigent le P.C.A.M. disposera en principe en plus de ses alouettes et du peloton de pipers adapté à la 10e D.P., des moyens suivants :

1) le D.I.H. d'aurochs
2) le D.I.H. de H2 1 réservé au barrage est
3) l'escadrille de T6 15/72.

VII.- PREVISION D'EMPLOI DES UNITES DE R.G. - REPARTITION.

	SECTEURS	INFANTERIE	ARTILLERIE	OBSERVATIONS
Zone de responsabilité Z.F.A.	Secteur AZAZGA	5e R.E.I.	1/61 R.A.	+ 3 [illegible] DCFM + [illegible]
	Secteur BOUGIE	29 B.T.	3/11/64	
	Secteur SIDI-AICH	1/21 R.T.	2/11/64	
	Sec. DRA EL MIZAN	1e R.C.P.	3/11/67 1/43	
	Sec. TIZI OUZOU	2e RPIMA	1/11/93	
	Sec. PORT NATIONAL	1e P.P.C.	2/20 G.A.P.	
	Sec. BOUIRA	5e B.T.	1/50 R.A.	
Zone de responsabilité Z.O.C.	Répartition à fixer ultérieurement.			

.../...

تابع للملحق رقم 5:

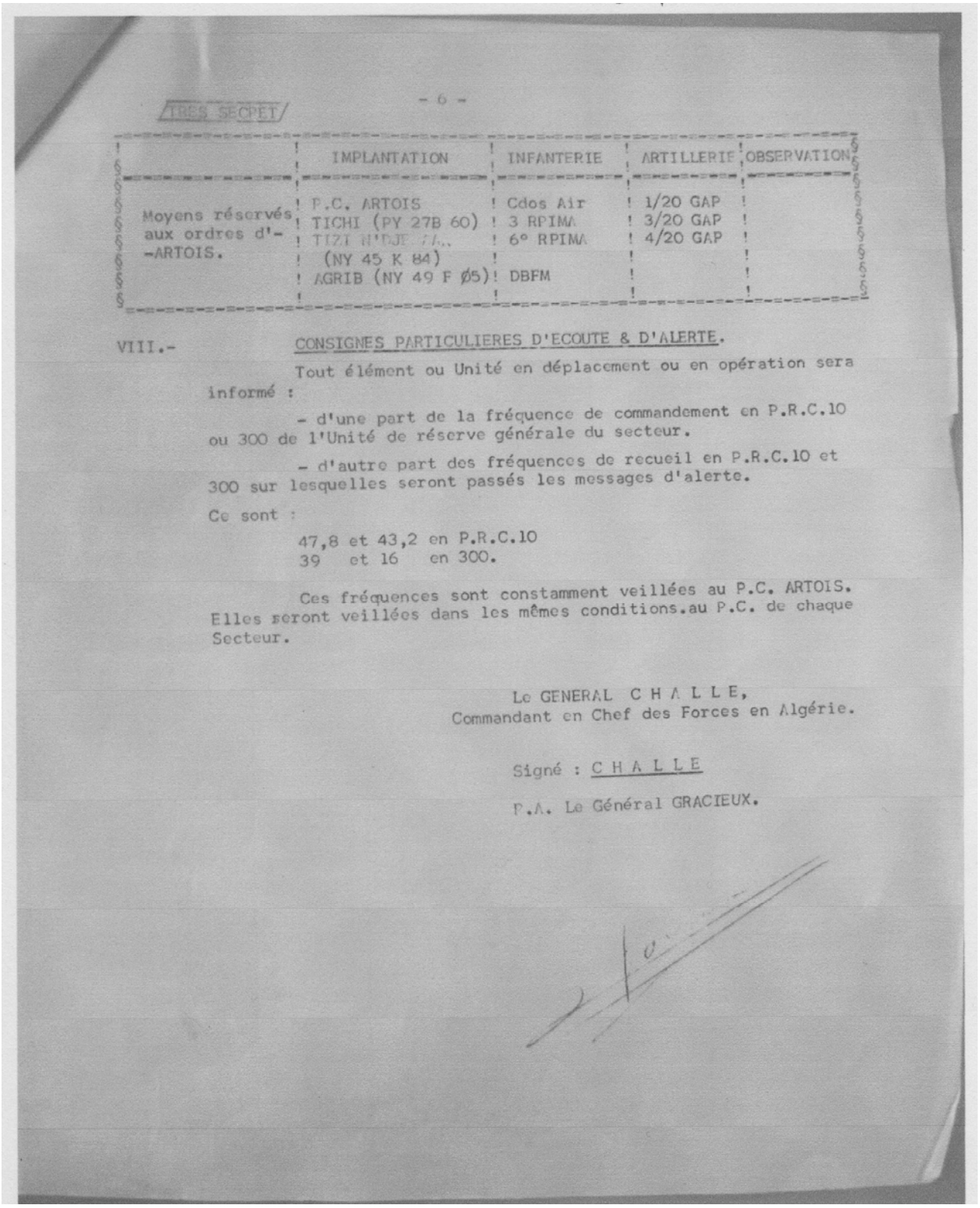

TRES SECRET

- 6 -

	IMPLANTATION	INFANTERIE	ARTILLERIE	OBSERVATION
Moyens réservés aux ordres d'-ARTOIS.	P.C. ARTOIS	Cdos Air	1/20 GAP	
	TICHI (PY 27B 60)	3 RPIMA	3/20 GAP	
	TIZI N'DJE[illegible]	6° RPIMA	4/20 GAP	
	(NY 45 K 84)			
	AGRIB (NY 49 F Ø5)	DBFM		

VIII.- CONSIGNES PARTICULIERES D'ECOUTE & D'ALERTE.

Tout élément ou Unité en déplacement ou en opération sera informé :

- d'une part de la fréquence de commandement en P.R.C.10 ou 300 de l'Unité de réserve générale du secteur.

- d'autre part des fréquences de recueil en P.R.C.10 et 300 sur lesquelles seront passés les messages d'alerte.

Ce sont :

47,8 et 43,2 en P.R.C.10
39 et 16 en 300.

Ces fréquences sont constamment veillées au P.C. ARTOIS. Elles seront veillées dans les mêmes conditions.au P.C. de chaque Secteur.

Le GENERAL C H A L L E,
Commandant en Chef des Forces en Algérie.

Signé : C H A L L E

P.A. Le Général GRACIEUX.

الملحق رقم 6: تعليمة خاصة حول تنظيم السكان خلال عملية التوأم:[6]

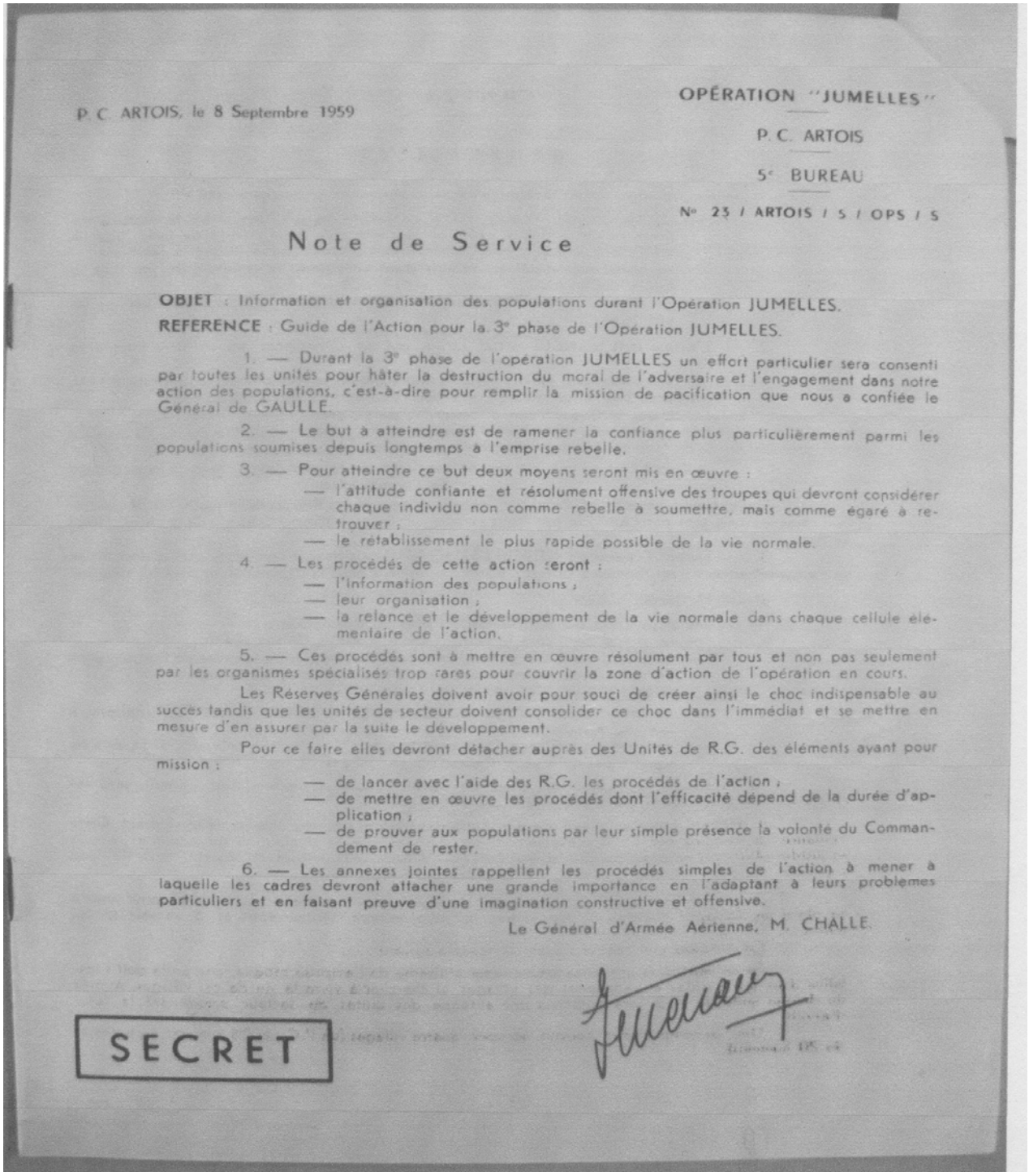

P.C. ARTOIS, le 8 Septembre 1959

OPÉRATION "JUMELLES"

P.C. ARTOIS

5e BUREAU

N° 23 / ARTOIS / 5 / OPS / 5

Note de Service

OBJET : Information et organisation des populations durant l'Opération JUMELLES.

REFERENCE : Guide de l'Action pour la 3e phase de l'Opération JUMELLES.

1. — Durant la 3e phase de l'opération JUMELLES un effort particulier sera consenti par toutes les unités pour hâter la destruction du moral de l'adversaire et l'engagement dans notre action des populations, c'est-à-dire pour remplir la mission de pacification que nous a confiée le Général de GAULLE.

2. — Le but à atteindre est de ramener la confiance plus particulièrement parmi les populations soumises depuis longtemps à l'emprise rebelle.

3. — Pour atteindre ce but deux moyens seront mis en œuvre :
   - — l'attitude confiante et résolument offensive des troupes qui devront considérer chaque individu non comme rebelle à soumettre, mais comme égaré à retrouver ;
   - — le rétablissement le plus rapide possible de la vie normale.

4. — Les procédés de cette action seront :
   - — l'information des populations ;
   - — leur organisation ;
   - — la relance et le développement de la vie normale dans chaque cellule élémentaire de l'action.

5. — Ces procédés sont à mettre en œuvre résolument par tous et non pas seulement par les organismes spécialisés trop rares pour couvrir la zone d'action de l'opération en cours.

Les Réserves Générales doivent avoir pour souci de créer ainsi le choc indispensable au succès tandis que les unités de secteur doivent consolider ce choc dans l'immédiat et se mettre en mesure d'en assurer par la suite le développement.

Pour ce faire elles devront détacher auprès des Unités de R.G. des éléments ayant pour mission :
   - — de lancer avec l'aide des R.G. les procédés de l'action ;
   - — de mettre en œuvre les procédés dont l'efficacité dépend de la durée d'application ;
   - — de prouver aux populations par leur simple présence la volonté du Commandement de rester.

6. — Les annexes jointes rappellent les procédés simples de l'action à mener à laquelle les cadres devront attacher une grande importance en l'adaptant à leurs problèmes particuliers et en faisant preuve d'une imagination constructive et offensive.

Le Général d'Armée Aérienne, M. CHALLE.

SECRET

[6] S.H.A.T, 1H 2537 / D2

الملحق رقم 7: حصيلة عملية الرباط بالولاية الرابعة التاريخية:[7]

ALGER, le 4 Juillet 1959.

COMMANDEMENT DES FORCES EN ALGERIE
REGION TERRITORIALE ET
CORPS D'ARMEE D'ALGER
ETAT-MAJOR - 3° BUREAU
N° 1 9 8 9 /CAA/3/OPE.

125 / TS

EXEMPLAIRE N° 1 / 20

Le Général de Division M A S S U
Commandant la Région Territoriale
et le Corps d'Armée d'ALGER.

à

Monsieur le Général d'Armée Aérienne,
Commandant en Chef des Forces en Algérie
Etat-Major - 3° Bureau

TRÈS SECRET

OBJET.- Bilan des Opérations en Wilaya IV.

REFERENCE.- N° 1468/EMI/3/OPE/E. du 12.6.59.

I.- J'ai l'honneur de vous envoyer ci-joint le rapport d'ensemble des Opérations "COURROIE", rapport demandé par votre note de référence.

Vous y trouverez tous les renseignements statistiques permettant de se faire une idée de leur déroulement et de leurs résultats.

2.- Au bilan positif de ces opérations, il y a lieu de porter :

21 - sur le plan purement militaire, un affaiblissement non négligeable du potentiel de l'adversaire :

- 2.200 rebelles hors de combat (1.756 tués) dont 40 chefs. (3.700 rebelles hors de combat pour l'ensemble du C.A.A.).

- 1.260 armes récupérées, dont 28 armes collectives. (2.053 pour l'ensemble du C.A.A.)

Ces chiffres correspondent en pratique à une diminution de l'ordre de 30 % du potentiel armement des unités rebelles opérant dans la Zone traitée.

22 - Sur le plan de la pacification, une extension de notre implantation dans certaines zones refuges des rebelles : SOUFFLAT - ZBARBAR - MOUZAIA - DJEBEL LOUHE - MONGORNOU - HAUTS DU CHERCHELLOIS - OUARSENIS OCCIDENTAL.

.../...

[7] S.H.A.T, 1H 1949 / D3

تابع للملحق رقم 7:

TRES SECRET

Cette extension se matérialise par :

- 191 Kms. de routes et de pistes nouvelles réalisées.
- 29 postes nouveaux prévus, par extension du quadrillage.

3.- Néanmoins, ces opérations n'ont pas pleinement atteint le but fixé, tant sur le plan de la destruction des bandes que sur celui de la pacification. En fait, on a pu constater une baisse de rendement au bout de 4 à 5 semaines d'opérations.

31 - En ce qui concerne la destruction des bandes, je vois pour ma part plusieurs explications à cette baisse de rendement.

- La plus évidente d'abord - Les bandes, pressées par la nécessité, ont été progressivement amenées à se disperser, alors que jusque là les chefs de l'intérieur avaient été assez réticents à appliquer la tactique de dispersion prônée depuis AVRIL 1959 par les Chefs de l'extérieur. Il a donc fallu procéder à la recherche systématique de ces bandes. Les éléments découverts et accrochés étant alors généralement de la valeur de la Section, voir du groupe, les résultats obtenus ont été sans commune mesure avec le volume des unités et la dépense d'énergie mise en oeuvre.

Comme la superficie à traiter, en fonction du choix initial des objectifs était considérable au regard du nombre des unités de Réserve Générale, ces unités ont fini par s'épuiser dans cette recherche des bandes.

Leur fatigue a encore été augmentée par la chaleur particulièrement éprouvante des dernières décades et par le fait que le terrain à traiter était difficile dans l'ensemble des régions intéressées par les opérations.

32 - En ce qui concerne la pacification, il importe d'abord de remarquer qu'elle est l'oeuvre de l'ensemble des unités du quadrillage, et non celle de quelques spécialistes policiers ou S.A.S.

Lorsqu'une unité de Réserve Générale arrive dans une région elle a tendance, si le Commandement n'y prend pas garde, à attirer par osmose la plus grande partie des unités du quadrillage pour effectuer les tâches d'appoint, les bouclages notamment.

Durant "COURROIE", le rythme opérationnel s'est ainsi très rapidement accéléré au point que, la présence des Unités de Réserve Générale s'est paradoxalement traduite par une diminution importante du nombre des unités appliquées à la pacification. D'où une certaine recrudescence des exactions.

...../...

تابع للملحق رقم 7:

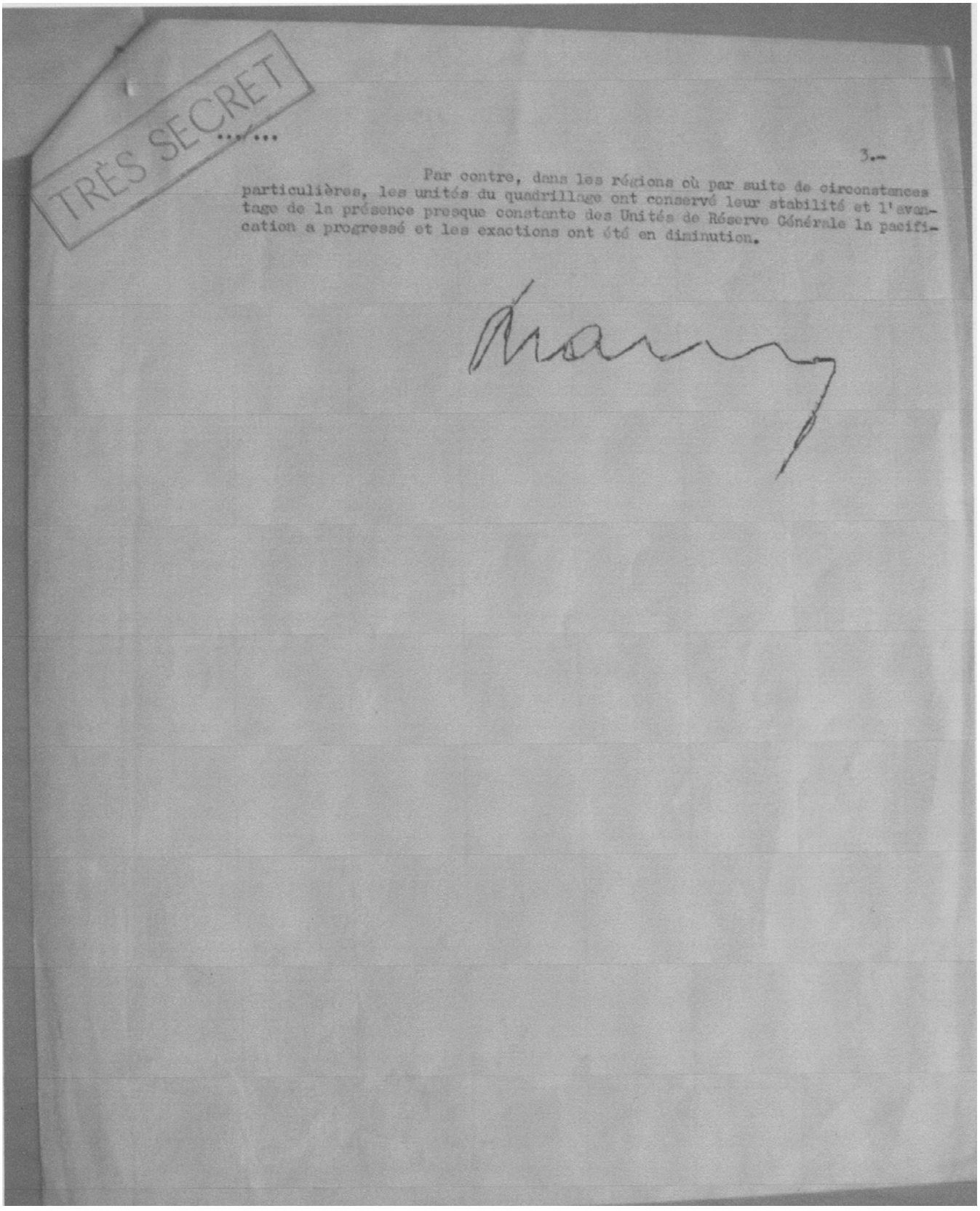

TRÈS SECRET

.../...

3.-

Par contre, dans les régions où par suite de circonstances particulières, les unités du quadrillage ont conservé leur stabilité et l'avantage de la présence presque constante des Unités de Réserve Générale la pacification a progressé et les exactions ont été en diminution.

الملحق رقم 8: عملية الرباط بالولاية الرابعة التاريخية:[8]

ANNEXE F.1

- LES OPERATIONS EN WILAYA IV (DU 18 AVRIL AU 19 JUIN 1959) -

(OPERATION COURROIE)

I.- BUT.

Les Opérations en Wilaya IV (Opération COURROIE) avaient pour but d'étendre la pacification à partir de la MITIDJA en direction des zones de passage essentielles pour les rebelles vers la KABYLIE et l'ORLEANSVILLOIS (Opération COURONNE), tout en poursuivant et en prolongeant dans sa partie orientale l'assainissement de l'OUARSENIS déjà commencé en ORANIE (Opération OUARSENIS).

II.- ATTITUDE DE L'ADVERSAIRE -

Au cours de la première phase d'opérations, l'adversaire réagissant de façon classique s'est efforcé de faire front, opposant aux Forces de l'ordre des groupements d'unités. C'est ainsi que dans l'OUARSENIS de l'Est, 3 Katibas de la Wilaya IV et des éléments équivalents de la Wilaya V réfugiés en Wilaya IV, groupés temporairement en FAILEK, ont tenté de manoeuvrer sous les ordres d'un même chef. Devant l'échec de cette tentative, le commandement rebelle soucieux à la fois de préserver et d'utiliser au mieux son potentiel militaire a procédé à un morcellement de ses unités.

Cette nouvelle tactique appliquée au cours de la 2ème phase des Opérations a permis à l'A.L.N. :

- de n'offrir aux Forces de l'Ordre que des objectifs réduits très mobiles; les unités de Réserve Générale n'ont pu qu'exceptionnellement accrocher des unités supérieures à la Section,
- d'utiliser ses Katibas en groupe de Commandos légers, en vue, par une augmentation du nombre des exactions, de maintenir son emprise sur des populations où la lassitude se faisait jour,
- de renforcer l'O.P.A. et même dans certains Secteurs où l'organisation de base rebelle avait été entièrement démantelée par l'action des Forces de l'Ordre, de reconstituer temporairement cet appareil avec du potentiel militaire.

III.- LES MOYENS -

31 - Les moyens de Réserve Générale comprenaient 5 Régiments de Parachutistes, 3 Régiments de Légion, 1 Bataillon de Tirailleurs et 2 Commandos de l'Air, appuyés par 10 Batteries d'Artillerie, soutenus par 3 D.I.H. et par les moyens AIR des P.C.A. de Zone et du G.A.T.A.C. 3 renforcés,
Ces moyens ont bénéficié d'un apport supplémentaire de 3 Bataillons/Jour du C.A.A.

[8] S.H.A.T, 1H 2753 / D3.

تابع للملحق رقم 8:

32 - Le rythme opérationnel des unités de Réserve Générale a été d'environ un jour de repos pour 4 jours d'emploi.

33 - L'emploi effectif des moyens peut être chiffré à 7 unités de Réserve Générale/Jour, renforcées par 3 Bataillons/C.A.A./jour.

IV - DEROULEMENT -

41 - La lutte contre l'O.P.A. s'est poursuivie pendant une durée plus ou moins longue dans les ALI BOU NAB, LE SOUFFLAT, LE ZBARBAR, LE DJEBEL LOUHE, LE MONGORNO , les hauts de MILIANA et les BRAZ.

42 - L'effort contre les bandes a intéressé initialement les groupements de Katibas de la Wilaya IV et de la Wilaya V dans l'OUARSENIS de MOLIERE. Dans le même temps, il affectait le commando 44 dans les BRAZ, puis le nettoyage du BISSA, déjà en bonne voie de pacification.

Ultérieurement, cet effort était reporté, toutes forces réunies, contre les Katibas 413 et 414 (Région de MECHATA) et 424 (Région du MONGORNO).

En fin de période, il s'appliquait à nouveau, mais sans résultats marquants, sur l'OUARSENIS Occidental et le BOU MAAD.

43 - L'action des unités de Réserve Générale a été complétée sur les franges de la Zone COURROIE par celle d'unités de Secteurs et de Commandos qui ont maintenu une pression constante sur les unités rebelles cherchant à fuir de la Zone COURROIE, en particulier dans les régions de BERROUAGHIA, MASQUERAY, AUMALE et TABLAT.

V - RESULTATS OBTENUS -

51 - Atteinte portée au potentiel rebelle.

511 - Destruction du potentiel.

511.1 - 2.240 rebelles ont été mis hors de combat dans les régions traitées au cours des opérations. (3.700 pour l'ensemble du C.A.A.)

- 1.756 tués,
- 471 prisonniers,
- 13 ralliés,

parmi lesquels 40 Chefs importants ont été identifiés.

66

تابع للملحق رقم 8:

Presque toutes les unités rebelles ont été accrochées sévèrement; leurs pertes en personnel représentent plus de 45% de leurs effectifs.

Parallèlement à l'action contre les bandes, une lutte sévère a été menée contre l'O.P.A. dont 940 membres ont été arrêtés (1.458 pour l'ensemble du C.A.A.).

511.2 - Les pertes en armement s'élèvent au total à 1.260 armes (1) dont :

- 595 armes de guerre (dont 28 armes collectives),
- 244 armes de poing,
- 421 armes de chasse.

L'armement de guerre saisi représente 30% du potentiel des unités rebelles opérant dans la zone traitée.

512 - Destruction de l'Infrastructure.

L'infrastructure rebelle a été sérieusement détruite en particulier dans l'OUARSENIS, les monts de CHERCHELLOIS, l'Atlas au Sud de BLIDA et la Région des ALI - BOUNAB.

Dans l'ensemble, 340 caches ou postes ont été découverts et détruits parmi lesquels :

- 2 ateliers ou armurerie,
- 3 infirmeries,
- 7 dépôts de vivres de plus d'une tonne,
- 9 cantonnements,
- 5 stocks importants de médicaments.

513 - Désorganisation.

Aux pertes en personnel et en matériel s'ajoutent les destructions infligées aux moyens de Commandement rebelle.

Le P.C. de la Wilaya 4 a été sérieusement touché. Il a perdu 3 de ses Officiers dont le Commandant de Wilaya et laissé entre nos mains des documents importants.

Un P.C. de MINTAQUA a été détruit ainsi que 4 P.C. de NAHIA.

De nombreux postes de liaisons ont été démantelés.

Les purges, enfin, ont continué à sévir en Wilaya IV, affaiblissant et désorganisant le Commandement rebelle.

(1) Total du Corps d'Armée d'ALGER pour la même période : 2.053 armes.

67

تابع للملحق رقم 8:

52 - Pacification -

521 - Les coups portés à la rebellion, tant sur les bandes que sur l'O.P.A. ont provoqué un choc psychologique parmi les populations, surtout dans les régions traitées en profondeur.

Cette amélioration a été contrebalancée à la fin des opérations par une augmentation du nombre des exactions dans les régions d'où les unités du quadrillage avaient été retirées pour participer aux opérations contre les bandes.

Mais le plan de pacification débute dès à présent dans des conditions satisfaisantes : extension du quadrillage S.A.S., resserrements et regroupements, mises en autodéfense des villages, ouvertures d'écoles, formation de cadres, information des populations.

Toutes ces mesures ont d'ailleurs été amorcées au cours des opérations.

Leur développement amènera la consolidation de la pacification dans les régions intéressées par les opérations COURROIE.

522 - Les résultats partiels peuvent déjà être chiffrés.

A l'issue des opérations on compte :

- 10 équipes de pacification nouvelles,
- 7 S.A.S. nouvelles,
- 4 écoles nouvelles,
- 1 C.F.J.A.
- 10 équipes de moniteurs de la jeunesse,
- 5 nouveaux foyers sportifs.
- 32 nouveaux regroupements.
- 13 groupes d'autodéfense mis en place.

Dans le même temps, 80 responsables de Douars ont été formés et mis en place.

523 - Notre implantation s'est étendue dans certaines zones refuges des rebelles : SOUFFLAT - ZBARBAR - MOUZAIA - DJEBEL LOUHE - MONGORNO - HAUTS du CHERCHELLOIS - OUARSENIS OCCIDENTAL.

Elle se matérialise par 191 km de routes et pistes nouvelles réalisés , 29 postes prévus par extension du quadrillage.

68

تابع للملحق رقم 8:

- ANNEXE F 2 -

BILAN GLOBAL COURROIE

1 - PERTES AMIES.

	COURROIE	UNITES C.A.A. hors Zone COURROIE	TOTAL
Tués	166	100	266
Blessés	262	218	480
Disparus ou enlevés	1	26	27
Armes de guerre	46 (dont 3 F.M.)	81 (dont 1 mitr. et 2 F.M.)	127 (dont 1 mitr. et 5 F.M.)
P. A.	2	7	9

2 - PERTES REBELLES.

Tués	1.756	865	2.621
Prisonniers	471	323	794
O.P.A. arrêtés	941	517	1.458
Ralliés	13	279	292
Armes de guerre	595 (dont 28 armes collectives)	245 (dont 6 armes collectives)	840 (dont 34 armes collectives)
P.A. ou revolver	244	227	471
Armes de chasse	421	321	742

69

تابع للملحق رقم 8:

ANNEXE F 3

POSTES - ROUTES ET PISTES (COURROIE)

I - L'effort principal du Génie a été porté dans l'OUARSENIS Oriental aux limites Z.S.A. - Z.O.A. - (région comprise entre la haute vallée du CHELIFF à l'Est et la R.N. 14 de TENIET EL HAAD - MARBOT à l'Ouest), en vue d'accéder en plein cœur du massif DJEBEL LOUHE, point dominant du système montagneux de l'OUARSENIS, et zone de refuge préférentielle du P.C. de la Wilaya 4.

Le 71ème B.G., unité de R.G., s'est vu confier cette mission et a créé un réseau de manœuvre en pistes opérationnelles caractérisé par une série de pénétrantes débouchant de la rocade Sud, la D.5. à partir de TROLARD-TAZA - LETOURNEUX et AIN DALIA et par une rocade Nord, MARBOT - SIDI AISSA - BARRAGE DU GHRIBS.

En Z.N.A. et en Z.E.A. les travaux effectués n'ont été, en fait, qu'un prolongement dans l'Atlas Blidéen (DJEBEL MOUZAIA et TAKITOUN) et dans la partie Ouest de la KABYLIE (TAMESGUIDA - SOUFFLAT - ALI-BOU-NAB) des travaux déjà entrepris au titre "chemins de Pacification".

En Z.O.A. l'effort du Génie de Zone a été applique dans la région du TIZI-FRANCO et du BOU-MAAD, dans le but de contrôler par une route de crête la grande ligne de faîte (Est-Ouest) TIZI-FRANCO - BOU-MAAD - TAMZIRT - et d'assurer les liai - sons entre les deux versants par des pénétrantes unissant la région de CHERCHELL à celle de MILIANA et la région de GOURAYA à celle de KHERBA.

II - Le Bilan Général des Travaux de routes et pistes effectués par les unités du Génie C.A.A. s'établit comme suit :

	Ouverture pistes	*Réouverture et amélioration pistes*
Z.N.A.	15 km	20 km
Z.E.A.	8 km	12 km
Z.O.A.	102 km	86 km
Z.S.A.	66 km	60 km
TOTAL	191 km	178 km

45 Sections/mois,
32.000 journées de travail civils F.S.N.A., } ont été nécessaires pour réaliser ces travaux.
75 millions,

Le point des travaux à la date du 19 juin est porté sur la carte ci-contre.

الملحق رقم 9: تعليمة خاصة بعملية الفيروز:[9]

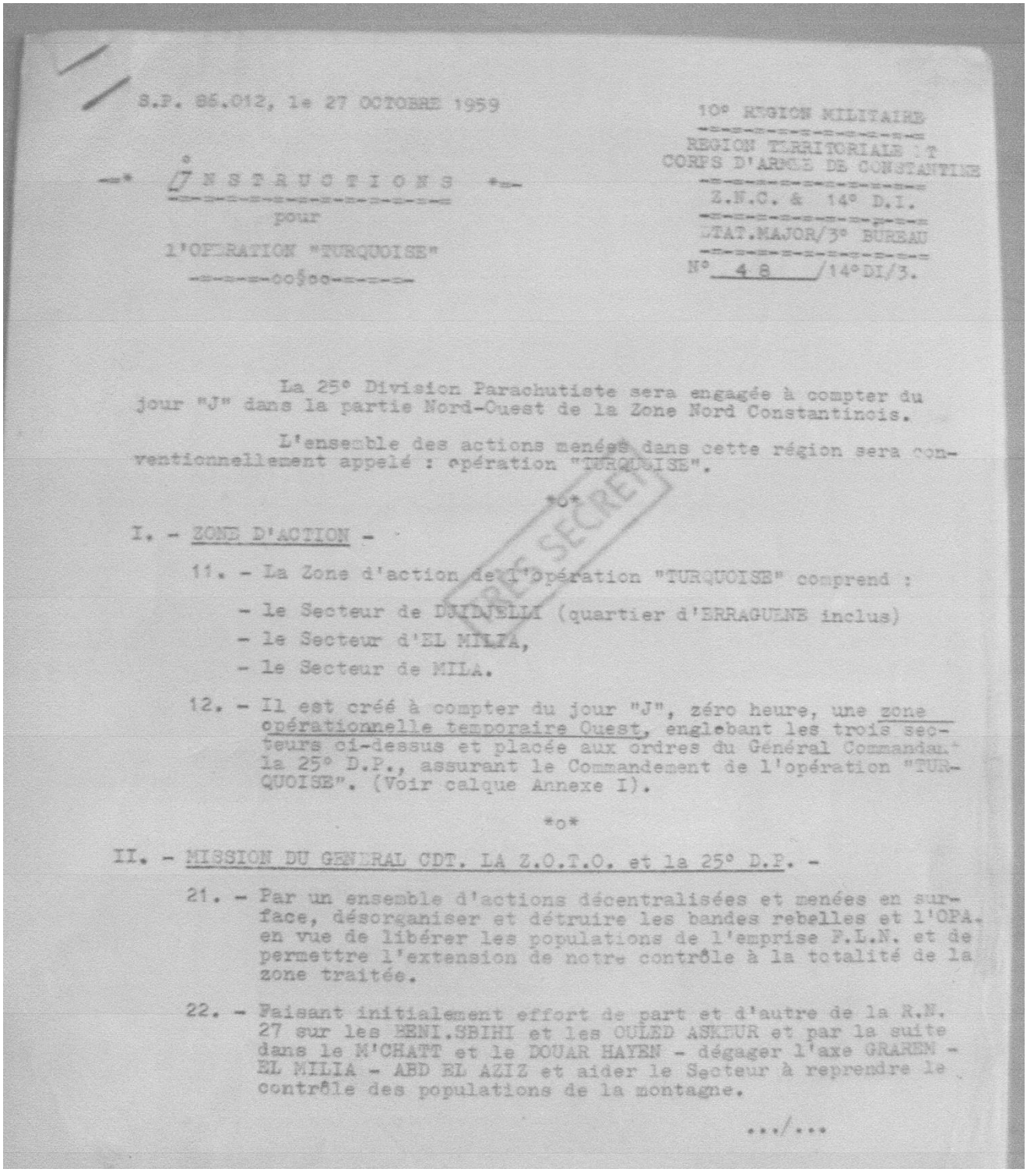

S.P. 86.012, le 27 OCTOBRE 1959

10e REGION MILITAIRE
REGION TERRITORIALE
CORPS D'ARMEE DE CONSTANTINE
Z.N.C. & 14e D.I.
ETAT.MAJOR/3e BUREAU
N° 48 /14°DI/3.

INSTRUCTIONS
pour
L'OPERATION "TURQUOISE"

La 25e Division Parachutiste sera engagée à compter du jour "J" dans la partie Nord-Ouest de la Zone Nord Constantinois.

L'ensemble des actions menées dans cette région sera conventionnellement appelé : opération "TURQUOISE".

o

I. - ZONE D'ACTION -

11. - La Zone d'action de l'Opération "TURQUOISE" comprend :

- le Secteur de DJIDJELLI (quartier d'ERRAGUENE inclus)
- le Secteur d'EL MILIA,
- le Secteur de MILA.

12. - Il est créé à compter du jour "J", zéro heure, une zone opérationnelle temporaire Ouest, englobant les trois secteurs ci-dessus et placée aux ordres du Général Commandant la 25e D.P., assurant le Commandement de l'opération "TURQUOISE". (Voir calque Annexe I).

o

II. - MISSION DU GENERAL CDT. LA Z.O.T.O. et la 25e D.P. -

21. - Par un ensemble d'actions décentralisées et menées en surface, désorganiser et détruire les bandes rebelles et l'OPA, en vue de libérer les populations de l'emprise F.L.N. et de permettre l'extension de notre contrôle à la totalité de la zone traitée.

22. - Faisant initialement effort de part et d'autre de la R.N. 27 sur les BENI.SBIHI et les OULED ASKEUR et par la suite dans le M'CHATT et le DOUAR HAYEN - dégager l'axe GRAREM - EL MILIA - ABD EL AZIZ et aider le Secteur à reprendre le contrôle des populations de la montagne.

.../...

[9] S.H.A.T, 1H 1953 / D2.

تابع للملحق رقم 9:

Simultanément pénétrer dans les zones refuges H.L.L. des Secteurs de DJIDJELLI et MILA en portant une attention particulière aux jointures avec la Z.O.C. : GUERROUCH - TAMESGUIDA - DJEBEL HALFA, région de DJEMILA - Aider à la mise en place de l'infrastructure de pacification.

Contribuer à découvrir, détruire ou capturer les H.L.L. qui se seraient répandus dans les zones d'habitat au Sud du "Balcon".

En mesure de faire face dans les délais fixés aux hypothèques barrage.

o

III. - FORCES REBELLES -

Voir Annexe II.

o

IV. - MOYENS -

Le Général Commandant la 25° D.P. et la Z.O.T.O. dispose :

- des Unités de la 25° D.P.,
- des Unités implantées sur le territoire des Secteurs de la Z.O.T.O.,
- des moyens de renforcement éventuels à provenir de la Z.N.C. et du C.A.C.

Voir Annexe III.

o

V. - ORGANISATION DU COMMANDEMENT -

51. - La zone opérationnelle temporaire Ouest est rattachée et subordonnée à la Zone Nord Constantinois.

52. - Le Général Commandant la 25° D.P. y exerce le Commandement opérationnel par délégation du Général Cdt. la Z.N.C.. Il a autorité sur les commandants de Secteurs et exerce normalement son commandement par leur intermédiaire.

53. - Les Questions territoriales (consolidation de la pacification, implantation des postes militaires et S.A.S., travaux d'infrastructure, déplacements de populations) et d'une façon générale toutes mesures engageant l'avenir restent de la responsabilité personnelle des Commandants de Secteur sous l'autorité directe du Général Commandant la Z.N.C.

54. - Le Général Commandant la Zone opérationnelle temporaire Ouest prescrira la création des sous-secteurs et quartiers opérationnels temporaires qui lui paraîtra nécessaire, compte-tenu de sa mission et de ses moyens.

.../...

TRES SECRET

تابع للملحق رقم 9:

.. - DISPOSITIONS PARTICULIERES A LA 25° D.P. -

La 25° D.P. doit être en mesure à tout moment d'intervenir rapidement dans une éventuelle bataille "Barrage".

Le Général Commandant la 25° D.P., compte tenu d'avoir une compagnie à l'instruction par régiment d'Infanterie parachutiste, maintiendra en permanence :

- une unité d'intervention de la valeur d'un régiment motorisé en alerte à 1 (une) heure (de 19 H 00 à 7 H.).

Cet élément sera constitué en principe à partir du 1° R.H.P. à trois escadrons, renforcé de 3 compagnies à l'instruction, dans la région de PHILIPPEVILLE.

- un régiment motorisé en alerte à 8 Heures (entre 19 H et 7 heures).

- le reste de la Division en alerte à 10 Heures.

o

IX. - LIAISONS - TRANSMISSIONS. -

91. - Les liaisons d'Officiers avec la Zone Ouest Constantinois sont à la charge de la Z.N.C.

Les liaisons d'Officiers avec les Secteurs voisins : BOUGIE, KERRATA, ST.ARNAUD, CONSTANTINE, COLLO (puis "EMERAUDE") sont à la charge de la Z.O.T.O.

92. - Transmissions :

Voir ordre complémentaire TRANSMISSIONS.

o

X. - A.L.A.T. -

Le Général Commandant la 25° D.P. et la Z.O.T.O. disposera :

101. - Pipers -

- du peloton Avions organique de la 25° D.P. (stationnement envisagé sur le terrain de DJIDJELLI).

- de l'appui du peloton Avions de la 14° D.I., basé à OUED HAMIMIME qui détachera une section de 2 L.19 sur le terrain de REDJAS à partir de J + 2.

102. - Hélicoptères -

- d'un D.I.H., adapté à l'opération "TURQUOISE" (stationnement prévu : REDJAS) avec possibilité de renforcement par un DIH adapté à l'opération "EMERAUDE" à partir de J + 5, et un DIH en réserve du C.A.C.).

.../...

تابع للملحق رقم 9:

- des deux Bells et du Sikorsky sanitaires, actuellement en place dans les secteurs de DJIDJELLI, MILA, EL MILIA.

La mission sanitaire gardant une priorité permanente, les Commandants de Secteur pourront utiliser ces appareils pour leurs liaisons de commandement, dans la limite du potentiel mensuel accordé.

- d'hélicoptères logistiques et de liaison mis en place par le C.A.C. (en principe 1 alouette et 1 sikorsky).

o

XI. - ARMEE DE L'AIR -

La manoeuvre aérienne sera conduite selon les règles en vigueur dans le Corps d'Armée de CONSTANTINE - G.A.T.A.C. N° 1, en particulier en ce qui concerne les modalités de l'alerte et le déroulement des missions aériennes.

L'antenne P.C.A. adaptée à la Z.O.T.O. sera connectée sur le P.C. AIR 20/540 (Z.N.C.) pendant toute la durée de l'opération "TURQUOISE".

TRES SECRET

o

XII. - MARINE. -

La Marine est en mesure, sur court préavis, de participer dans la zone côtière, à l'opération "TURQUOISE",

- par des possibilités de débarquement de la valeur d'un Bataillon,

- par l'appui de ses feux.

Un groupement de 1 L.C.T. et 4 L.C.M. sera mis à la disposition du Général Commandant la Z.O.T.O. à compter de J + 3 au port de DJIDJELLI.

Les demandes d'appui "feux" ou de renforcement des moyens de débarquement sont à adresser à la Z.N.C. qui disposera à compter de J + 8 d'un groupement identique basé à PHILIPPEVILLE.

o

XIII. - EMPLACEMENT DU P.C. "TURQUOISE" -

Initialement : BEINEM (RY 06 G 62).

o

XIV. - C.R. à FOURNIR -

Voir Annexe V.

o

تابع للملحق رقم 9:

V. - MISE EN PLACE. -

La mise en place des moyens participant à "TURQUOISE" sera réalisée pour le 1° NOVEMBRE soir.

TRÈS SECRET

Le Général de Division JANNOT,
Commandant la Zone Nord Constantinois et
la 14° Division d'Infanterie.

Signé : JANNOT

P.A. le Lt. Colonel A R B U S
Chef d'Etat-Major,

الملحق رقم 10: عملية الزمرد:[10]

ZONE NORD CONSTANTINOIS
ZONE OPERATIONNELLE TEMPORAIRE EST
SECTEUR DE COLLO
Etat - Major 3° Bureau
N° 18.697/SCO/3/TS
Ex. n° 56/60

5.11

ORDRE d' OPERATION "EMERAUDE 1"

---oooo0§0oooo---

Références : Instruction n° 6.175/14°DI/3/TS du 30 Octobre 1959
60
Directive n° 1746/11/ZOTE/3/TS du 1° Novembre 1959
Instruction particulière n° 1749/11/ZOTE/3/OPE/TS
du 2 Novembre 1959.

I.- BUT DE L'OPERATION - MISSIONS ET MOYENS :

Dans le cadre de l'Instruction particulière citée en référence, le 5° REI et la 13° DBLE mis à la disposition du Colonel Commandant le Secteur de Collo et aidés par les éléments du Secteur auront pour mission de reprendre le contrôle de la région Ouest du Secteur par :

- la destruction des éléments rebelles (bandes et OPA) stationnant dans cette région.
- la réalisation de l'implantation d'une infrastructure de postes militaires, de postes SAS, d'itinéraires et de resserrements de population qui permettront au Secteur d'assurer avec ses seuls moyens le contrôle de cette région, lorsque les éléments de la 11° D.I. quitteront la Z.N.C. vers la fin de l'hiver 1959 - 60.

L'ensemble des actions qui seront menées en vue de l'accomplissement de cette mission a reçu le nom d'opération " EMERAUDE 1 ".

II.- ORGANISATION DU COMMANDEMENT ET REPARTITION DES MOYENS :

Deux Sous Secteurs opérationnels temporaires seront créés à compter du 6 Novembre 1959, 0 heure :

- un Sous Secteur Nord aux ordres du Colonel Commandant la 13° D.B.L.E., comprenant :
  - la 13° DBLE.
  - une compagnie de transport du GT 502.
  - une Batterie du 67° RA (1° Batterie).
  - une Section de la 6° Cie de Génie avec Bull Doser.
  - un Détachement de liaison aux ordres du Chef de Bataillon Cdt le Quartier de Bassombourg (voir N.D.S. n° 18426/SCO/3/S du 15.10.59).

.../...

[10] S.H.A.T, 1H 1953 / D2

تابع للملحق رقم 10:

- des Unités Sectorales disponibles du Quartier de Bessombourg dont une Cie C.V. destinée à être implantée en bordure de l'Oued Zhour.
- un Détachement de Gendarmerie de 4 gendarmes.

- Un Sous Secteur Sud aux ordres du Colonel Commandant le 5e REI comprenant :
  - le 5e R.E.I.
  - une compagnie de transport du CT 502.
  - une Batterie du 64e RA
  - deux Sections de la 6e Cie de Génie et PC de Cie.
  - un Détachement de liaison aux ordres du Chef de Bataillon Cdt le Quartier d'Ain Kéchera (voir N.D.S. n° 18426/SCO/3/S du 15.10.59).
  - des Unités Sectorales disponibles du Quartier d'Ain Kéchera dont une Cie C.V. destinée à être implantée dans le Douar Ouldja.
  - un Détachement de Gendarmerie de 4 gendarmes.

Le Secteur mettra en outre à la disposition des Sous Secteurs :
- un Détachement de Liaison sectoral.
- une équipe d'action psychologique.
- un Commando de Chasse et deux Harkas Commandos.
- un Détachement de Gendarmerie de 4 gendarmes.

en vue de renforcer temporairement les possibilités de l'un ou l'autre des deux Sous Secteurs.

Les limites des Sous Secteurs sont celles fixées par le calque joint. Chaque Sous Secteur se divise en une "zone d'action initiale" où seront mis en oeuvre dès le 6 Novembre la totalité des moyens R.G. et d'une "zone d'action éventuelle" où les R.G. pourront poursuivre l'exploitation du renseignement ou mener une actionméthodique de fouille, après accord du Colonel Commandant le Secteur.

Les Colonels Commandant les Régiments établiront dans leur Sous Secteur des Quartiers et des Sous Quartiers.

Ces limites seront ultérieurement modifiées en fonction des résultats obtenus et des renseignements recueillis sur l'adversaire.

III.- ATTITUDE VRAISEMBLABLE DE L'ADVERSAIRE :

Il est vraisemblable que dans un premier temps l'adversaire se terrera et aura pour souci essentiel celui de nous échapper en se cachant par petits groupes ou en se mêlant à la population.

Dans un second temps, quand il aura une connaissance suffisante de nos moyens et de nos méthodes d'action, il tentera de reprendre de l'ascendant sur les populations en exécutant quelques embuscades sur nos patrouilles ou détachements de liaison, en assassinant ou en enlevant les cadres que nous auront mis en place pour assurer le contrôle des populations et en remettant en place une OPA au sein des populations resserrées.

.../...

تابع للملحق رقم 10:

- Un calque des limites de Sous Secteurs.
- Un calque des itinéraires du Secteur.
- Un calque des itinéraires, marquez et limites administratives de l' adversaire.
- Un calque des zones habitées en 1954 avec la population par Communes et Zéribas.
- Un calque de l'implantation des éléments Sectoraux.
- Diverses Notes du Colonel Commandant le Secteur et intéressant l'Action Psychologique.
- Liste des C.R. à fournir.

S.P. 86.662/AFN, le 5 Novembre 1959.

Le Colonel VAUDREY, Commandant le 75° R.I.Ma et le Secteur de COLLO.

DESTINATAIRES :

- Général Cdt la ZNC 2 Ex. n° 1 - 2/60
- Général Cdt la ZOTE 10 Ex. n° 3 à 12/60
  "a titre de C.R."

- Colonel Cdt la 13° DBLE	10 Ex.	n° 13 à 22/60
- Colonel Cdt le 5° REI	10 Ex.	n° 23 à 32/60
- Lt-Colonel Cdt le D.L.S.	1 Ex.	n° 33/60
- Cdt Quartier TAMALOUS	1 Ex.	n° 34/60
- " " AIN KECHERA	1 Ex.	n° 35/60
- " " BESSOMBOURG	1 Ex.	n° 36/60
- Chef d'Escadrons Chef de l'Echelon de liaison des AA.	1 Ex.	n° 37/60
- Chef 2° Bureau Secteur	1 Ex.	n° 38/60
- Chef 4° " "	1 Ex.	n° 39/60
- Chef 5° " "	1 Ex.	n° 40/60
- Cdt Quartier COLLO	1 Ex.	n° 41/60
- Cdt 3/21° RS	1 Ex.	n° 42/60
- Cdt 3/65° Génie	1 Ex.	n° 43/60
- Cdt Batterie 1/67° RA.	1 Ex.	n° 44/60
- Médecin Chef Secteur	1 Ex.	n° 45/60
- Officier Trans Secteur	1 Ex.	n° 46/60
- Chef CRA "pour action"	1 Ex.	n° 47/60

Copie à :

- Sous Préfet COLLO	1 Ex.	n° 48/60
- ARCHIVES.	11 Ex.	n° 49 à 59/60
- Chrono.	1 Ex.	n° 60/60

تابع للملحق رقم 10:

IV. PRINCIPE D'ACTION :

Agir avec une mentalité de "vainqueur virtuel" sûr de sa force, mais sans jamais sous estimer l'adversaire et en adaptant constamment notre action à la sienne.

Seul un large étalement par Unités constituées à l'intérieur des zones d'action initiales et passant tout le pays au "peigne fin" en portant le maximum possible d'intérêt aux populations rencontrées qui devront être : resserrées, secourues, recensées, désintoxiquées, encadrées et mises au travail, pourra nous permettre de mener à bien notre mission.

Les éléments Sectoraux doivent être réservés en priorité absolue à la construction des postes prévus ou non encore achevés.

Ils apporteront aux R.G. l'aide de leur connaissance du terrain, des populations et de l'adversaire local.

En revanche, les R.G. apporteront aux éléments Sectoraux toute l'aide désirable en vue de la construction des postes (maçons, etc...) et de la poursuite des mesures intéressant le maintien de l'ordre et l'action psychologique qu'elles devront prendre en charge, là où les éléments Sectoraux ne sont pas en mesure de le faire.

TRES SECRET

V.- ATTITUDE A OBSERVER VIS A VIS DE LA POPULATION :

Cette attitude doit être ferme et bienveillante.

Certaines mesures intéressant le maintien de l'ordre et les resserrements rencontreront chez cette population une certaine résistance, dûe aux consignes du F.L.N. et à certaines habitudes traditionnelles. Cette résitance devra être surmontée sans faiblesse et en utilisant des arguments adaptés à la situation locale.

Si les populations fuient devant nos troupes, il faudra soigneusement éviter de tirer sur elles. Dès que possible elles devront être resserrrées en des points que fixeront le Colonel Commandant le Secteur et Monsieur le Sous Préfet de l'Arrondissement de Collo. Tout resserrement en un point non prescrit est formellement interdit, à moins qu'il n'ait qu'un caractère temporaire de 3 jours au maximum, avant d'être transféré au lieu de resserrement définitif.

VI.- APPUI AERIEN :

En dehors du Bell Secteur un détachement ALAT comprenant 1 alouette et 2 L 19 sera implanté au Terrain d'aviation .

Les demandes d'appui seront adressées au PC Z.O.T.E. (appui aérien).

Les champs de tir de circonstance existant dans le Secteur de Collo seront fermés à la date du 6 Novembre. Les interventions air seront soumises à l'accord du Général Commandant la Z.O.T.E.

VII.- DOCUMENTS JOINTS :

- Une annexe Renseignements.
- Une annexe Psychologique.
- Un O.P.T.

.../...

الملحق رقم 11: رد الحكومة المؤقتة على إقتراح الجنرال ديغول بتقرير المصير:[11]

28 septembre 1959

LA DECLARATION DU G. P. R. A. (1)[1]

Au seuil de la sixième année de guerre, alors que l'Assemblée Générale des Nations Unies s'apprête à discuter de nouveau de la question algérienne, et que de grandes confrontations internationales laissent entrevoir un espoir de paix dans le monde, les regards se tournent vers l'Algérie. Tous les peuples appellent de leurs vœux de retour à la paix dans cette terre africaine où se déroule une guerre qui a fait déjà près d'un million de victimes.

Le peuple Algérien a été contraint par le colonialisme à prendre les armes. Tout en réaffirmant sa volonté de lutte jusqu'à la libération nationale, le Gouvernement Provisoire de la République Algérienne déclare qu'il n'entend négliger aucune occasion pour donner toutes ses chances à la paix.

Le Président de la République Française a solennellement reconnu, au nom de la France dans sa déclaration du 16 Septembre 1959, le droit des Algériens à l'autodétermination.

Le droit de disposer de son destin est enfin reconnu au peuple algérien. Cette évolution n'a été possible que parce que depuis cinq années les peuple algérien résiste victorieusement à l'une des plus sanglantes guerres de reconquête coloniale. Elle n'a été possible que parce que le Front de Libération Nationale et l'Armée de Libération Nationale le poursuivent et poursuivront, s'il en était nécessaire, le combat libérateur. Elle n'a été possible enfin, que grâce au soutien de tous les peuples frères et amis, et à l'appui de l'opinion publique internationale.

Le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes, inscrit dans la proclamation du Front de Libération Nationale du 1er Novembre 1954, a toujours été un objectif fondamental de la Révolution Algérienne. Il constitue un moyen démocratique et pacifique pour le peuple algérien d'aboutir à l'indépendance nationale.

Inscrite dans la charte des Nations-Unies, l'autodétermination, c'est-à-dire le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes, restitue au peuple algérien l'exercice de la souveraineté nationale qu'une conquête militaire -d'où ne saurait découler aucune légitimité - lui a momentanément ravi.

L'entité nationale que constitue l'Algérie et l'Unité sociologique de son peuple sont des éléments objectifs essentiels. Une application de l'autodétermination qui ne tiendrait pas compte de ces réalités et qui viserait à un éclatement de cette entité en communautés raciales ou religieuses, est illusoire.

Le Gouvernement Provisoire de la République Algérienne rappelle en outre le principe intangible du territoire national et exprimé la détermination irréductible du peuple algérien de s'opposer à toute tentative de partition.

Il attire d'attention de l'opinion internationale sur le danger que constitue toute atteinte à cette unité et à cette intégrité. Une tentative de cette nature, loin de contribuer à la solution du problème algérien, ne ferait que l'aggraver et constituerait une menace permanente à la paix et à la sécurité internationale.

Quant aux richesses du SAHARA, leur prospection et leur exploitation ne sauraient en aucun cas se muer en droit de propriété. Source de progrès humain d'abord pour l'Algérie et l'Afrique du Nord, ces richesses ne peuvent, dans l'intérêt général, que susciter une large et fructueuse coopération.

---

[11] عبد الحميد زوزو، وثائق أرشيفية عن حرب التحرير الجزائرية ومقدمة في كتابة تاريخ الثورة، مرجع سابق، ص 501.

الملحق رقم 12: محضر اجتماع هيئة الأركان العامة في 17 أوت 1961:[12]

« Réunis en ce jour 17 aout 1961 au PC de l'EMG, les Officiers soussignés, chefs de Commandements et de services se déclarent solidaires de l'EMG et partagent pleinement son point de vue sur tous les motifs à l'origine de sa démission qui justifient celle-ci à savoir :

- La perpétuation d'un déviationnisme pourtant condamné à Tripoli
- La non application de nombreuses et importantes décisions prises lors du même congrès
- La faiblesse de la politique tunisienne du GPRA, faiblesse qui encourage le gouvernement tunisien à pratiquer à l'égard de l'ALN une véritable tactique de chantage et de pression tendant à asphyxier notre armée et à porter atteinte à l'honneur et à la dignité de ses combattants.

Considérant que la démission de l'EMG est un acte à portée et à signification politique et que l'ALN est avant tout une armée de militants,

Considérant que six années de lutte se sont écoulées avant que l'unification du commandement de l'ALN ne devint réalité,

Considérant l'unité parfaite qui s'est cristallisée autour de l'EMG,

Considérant que personne n'oublie l'échec de toutes les formules tentées antérieurement et que tous les combattants ont encore en mémoire l'expérience douloureuse des années ayant précédé la constitution de l'EMG,

Considérant que l'ALN aux frontières est devenue une armée véritablement révolutionnaire, unifiée, structurée et résolument offensive,

Considérant que l'agressivité de l'ALN aux frontières a fait refluer vers la périphérie de l'Algérie le gros des force ennemies et de ce fait permis non seulement aux Wilayas de respirer, mais aussi de desserrer l'étreinte qui étouffait le peuple,

Considérant qu'au cours des nombreuses tentatives de franchissement et des combats qu'elle livre à l'ennemi l'ALN a laissé sur le terrain des centaines de Chahids tandis que ses blessés se chiffrent par milliers,

Considérant que l'ALN véritable pépinière de militants révolutionnaires, dont la conscience politique va sans cesse grandissant, est la sentinelle vigilante et incorruptible du triomphe de la Révolution,

[12] C.A.N, FONDS GPRA, boite no 23.

تابع للملحق رقم 12:

Considérant que son niveau numérique et technique lui a imposé une structure d'armée nationale et fait d'elle l'embryon indestructible de l'armée de demain,

- Se déclarent indissolublement unis derrière l'EMG en cette heure décisive de notre Révolution,
- Exigent le retour aux principes révolutionnaires et la garantie de leur permanence par un système de contrôle des activités des responsables haut placés
- Estiment nécessaire et possible une politique de fermeté à l'égard des autorités marocaines et tunisiennes,
- Condamnent les criminelles manœuvres tendant à opposer les combattants de l'intérieur à ceux des frontières, politique qui s'identifie curieusement à l'action des services psychologiques ennemis
- Demande [sic] à l'EMG d'accentuer sa vigilance face au danger intérieur et extérieur qui pèse sur le présent et l'avenir immédiat du pays.

Aux armées, le 17 aout 1961
Capitaine BENSALEM chef de la zone nord
Capitaine Salah SOUFI chef de la zone nord
Capitaine MOUSSA chef du CDF
Capitaine ABDELGHANI, membre adjoint de la Z.N
Capitaine CHADLY [sic] membre adjoint de la Z.N
Capitaine AMAR chef du Commissariat politique
Capitaine ZAKARIA Chef du front de Libye
Capitaine Mahmoud GUENNEZ chef de la Z.E.S
Capitaine ABDELMOUMENE chef de la D.I.G
Capitaine ZERGUINI chef du bureau technique
Capitaine BOUTELLA membre du bureau technique
Capitaine EL HACHEMI
Lieutenant Said ABID membre adjt de la Z.S
Lieutenant Mohamed membre adjt de la Z.S
Lieutenant CHABBOU [sic] membre adjt de la Z.N
Si MOUSSA membre adjoint au C.D.F
Si LAMINE membre adjoint au C.D.F
Docteur NAKKACHE chef du service de santé militaire
Si HOCINE chef du service de sécurité
Lieutenant Slimane HOFFMAN membre adjoint du bureau T.
Si BOUDISSA directeur de l'école de C.P

الملحق رقم 13: بترول الصحراء:[13]

1956-1965

LE PETROLE DU SAHARA

Les richesses minières détectées dans le désert saharien (charbon de Colomb Béchar-Kenadsa, étain de l'Afr, fer de Gara Djebilet et de Fort Gouraud, en Mauritanie, manganèse de Guettara, uranium du Hoggar, cuivre d'Akjoujt, en Mauritanie) s'effacent devant l'importance des découvertes plus récentes : le pétrole et le gaz naturel.

Le caractère sédimentaire de la plus grande partie du sol saharien laissait présager la découverte d'hydrocarbures. Malgré des conditions de travail extrêmement difficiles, les géologues français ont réussi à guider les recherches avec une précision jamais atteinte jusqu'alors: tandis que la moyenne mondiale était de 1.000 forages pour la découverte d'un gisement pétrolier de classe A (c'est-à-dire correspondant à au moins 50 millions de barils de pétrole récupérable), il a suffi au Sahara de 22 forages en moyenne pour la découverte de chacun des cinq gisements de classe A actuellement reconnus. D'ailleurs, le gisement de gaz du Djebel Berga comme les gisements de pétrole d'Edjeleh et de Hassi Messaoud ont été découverts dès le premier forage.

Bilan des découvertes pétrolières

Les premières découvertes de pétrole datent de 1956; Edjeleh (janvier) et Hassi Messaoud (juin)

[13] C.A.N, FONDS GPRA, boite 30, dossier 5.

تابع للملحق رقم 13:

Quatre ans après, le bilan est le suivant - compte non tenu de nombreux forages non encore exploités:

-- Dans le secteur d'Edjeleh, la CREPS a découvert 8 gisements de pétrole dont les plus connus sont Edjeleh, Zarzaïtine et Tiguentourine. Les réserves totales de cette région (située à 700 kms environ de la côte tuniso-libyenne) sont estimées à 150 millions de tonnes récupérables, soit 55 à Edjeleh, 100 à Zarzaïtine et 15 pour les autres gisements.

-- la S.N. REPAL et la CFP (A) poursuivent l'exploration du très important gisement de Hassi Messaoud (à 700 kms environ de la côte algérienne) dont les réserves sont estimées à 500 millions de tonnes récupérables.

-- au sud de Hassi Messaoud, la Société nationale des pétroles d'Aquitaine a obtenu à El Gassi un sondage positif (300 m3/jour). De nouveaux puits indiquent l'existence d'un gisement.

En ce qui concerne le gaz naturel, le premier gisement découvert fut, en 1954, celui du Djebel Berga en plein centre du Sahara. Malgré ses importantes réserves, cette richesse ne sera pas exploitée dans l'immédiat à cause de son éloignement de la côte.

La production de pétrole à Hassi Messaoud donne lieu à un dégagement de gaz à raison de 200 m3 par tonne; mais il sera peut-être nécessaire dans l'avenir d'en réinjecter une partie dans le sous-sol pour maintenir dans le gisement la

.../...

تابع للملحق رقم 13:

pression au niveau nécessaire.

Enfin et surtout, un très important gisement de gaz humide a été mis en évidence à la fin de 1956 à Hassi R'mel près de Ghardaia. (400 kms de la côte). Les réserves sont certainement de 800 milliards de m3 de gaz humide non sulfureux donnant 9.500 calories au m3.

Les possibilités d'évacuation

En ce qui concerne l'évacuation, les progrès ont été extrêmement rapides. Le record détenu par l'Arabie séoudite et le Koweit, qui avaient réussi à réduire à 11 ans le délai écoulé entre la découverte d'une poche de pétrole et la production de 10 millions de tonnes, va être ramené à 4 ou 5 pour le gisement de Hassi Massaoud.

En effet, partant de ce gisement - découvert, rappelons-le, en juin 1956 - un pipe-line de 662 kms vient d'être achevé, qui a été inauguré en décembre 1959. Sa capacité initiale, de l'ordre de 4 à 5 millions de tonnes par an avec deux stations de pompage, sera progressivement augmentée, et atteindra en fin de 1960, par l'adjonction de deux autres stations, 14 millions de tonnes.

Un autre pipe-line est en construction entre la région d'Edjeleh et le golfe de Gabès, en Tunisie. Son diamètre de 24 pouces, comme le précédent, permettra aussi l'évacuation de

.../...

تابع للملحق رقم 13:

14 millions de tonnes de pétrole - et peut-être 17 à plein rendement.

Si bien que les perspectives prochaines sont les suivantes: 1960, 8 à 10 millions de tonnes; 1961, 16 à 20 millions; 1962, 18 à 25 millions de tonnes évacuées par an des seuls gisements d'Hassi Messaoud et d'Edjeleh. On espère que la construction de nouveaux pipe-lines et la mise en exploitation de nouveaux gisements peuvent faire envisager une production saharienne de l'ordre de 50 millions de tonnes par an en 1965.

D'autre part, le gouvernement a décidé que le gaz de Hassi R'Mel - qui sera amené à la côte algérienne par un feeder - serait vendu à bas prix aux utilisateurs algériens de façon à fournir une énergie très bon marché en vue de l'industrialisation rapide de l'Algérie. Le feeder sera construit en 1960.

Mais les immenses réserves en gaz naturel (2 milliards de m3 sortiront de Hassi Messaoud en même temps que chaque 10 millions de tonnes de pétrole; on peut facilement extraire 20 milliards de m3 par an de Hassi R'Mel et le potentiel du Djebel Berga est actuellement sans emploi) sont sans proportion avec les capacités d'absorption de l'Algérie, même industrialisée au maximum. C'est pourquoi les techniciens étudient la possibilité d'exporter en Europe une importante partie de cette source d'énergie, soit par bateaux méthanier soit par feeders sous-marins, soit sous forme de courant électrique à haute t

.../...

تابع للملحق رقم 13:

sion transporté par câbles immergés.

Les Investissements

On estime que l'ordre de grandeur des investissements réalisés s'établira, à la fin de 1960, aux environs de 4,60 milliards NF, en partant du début de la recherche.

Le financement des activités pétrolières sahariennes, y compris les travaux de développement des gisements et d'évacuation des produits pétroliers se présentait comme suit pour 1959 : capitaux publics, 7,1%; capitaux privés français, 24,5%; emprunts, 57%; capitaux étrangers, 11,3%.

Le Code pétrolier

Un code pétrolier saharien, défini à la fin de l'année 1958, s'inspire des principes du droit minier français et des principes internationaux tels qu'ils sont notamment appliqués dans les accords entre les compagnies pétrolières et les états du moyen-orient.

L'organisation commune des régions sahariennes

De pareils travaux de recherche et d'exploitation ne peuvent être effectués que grâce à une infrastructure moderne, jusqu'ici pratiquement inexistante.

D'autre part, le premier souci de la France est de faire bénéficier les populations autochtones de la promotion économique

.../...

تابع للملحق رقم 13:

du Sahara.

C'est en fonction de ce double objectif qu'au début de 1957 a été créée l'Organisation commune des régions sahariennes (OCRS). Sa zone d'intervention est constituée à l'origine par les deux départements sahariens des Oasis et de la Saoura rattachés directement à la métropole. Sa compétence peut s'étendre aux zones sahariennes du Tchad, du Niger, du Soudan et de la Mauritanie, après signature de conventions avec chacun de ces états (Deux conventions ont été signées en 1959, avec le Niger et le Tchad).

Le programme de promotion économique, gage de la promotion sociale, est déjà largement entamé. Le Sahara se voit pénétré de routes parfaitement carossables. La multiplication des aérodromes met les oasis et les puits de pétrole à quelques heures de Paris et d'Alger. Le réseau des télécommunications est de plus en plus serré. De nombreux travaux d'hydraulique permettent l'implantation de palmeraies nouvelles autour desquelles se fixent des familles autochtones: c'est ainsi que, tout récemment, l'eau a jailli aux portes de Touggourt à un débit tel que ce seul forage fournira plus de 13 millions de tonnes par an, soit presqu'autant qu'il sera extrait de pétrole de Hassi Messaoud lorsque l'extraction aura atteint le maximum actuellement envisagé.

-:-:-:-:-:-

الملحق رقم 14: الصحراء الجزائرية ومشاكلها مع الجيران:[1]

PREMIER MINISTRE
Le 18 AOUT 1961
ALGERIE-TUNISIE

Autour du problème du Sahara[1]

Notre diffusion du 4 août 1961, faisait État de l'attitude du G.P.R.A. devant les revendications tunisiennes à propos du Sahara. Il est possible de porter quelques précisions sur ce point.

Le G.P.R.A. accuser les tunisiens de faire preuve de mauvaise foi, s'appuyant pour cela sur l'accord intervenant entre les deux gouvernements lors de la tension algéro-tunisienne, du 1er juillet, et des conversations du 4 juillet 1961 qui stipulaient que la question du Sahara ne serait réglée avec l'État algérien qu'après l'indépendance de l'Algérie.

(25.7.61) -les membres du G.P.R.A. sont persuadés que les tunisiens relanceront l'affaire du Sahara lors de la réunion de la ligue arabe qui doit avoir début septembre à Rabat.

-le G.P.R.A. s'efforce d'obtenir la promesse du gouvernement marocain de ne pas soulever ce problème et de ne pas soutenir l'initiative tunisienne.

-afin d'être à même de réfuter les objections tunisiennes et d'informer les ''pays frères'' sur le problème du Sahara. Le G.P.R.A. estime qu'une commission doit être immédiatement formée pour étudier et préparer un dossier complet.

Nota

Il convient de rappeler que l'organe officiel du F.L.N. écrivait le 10 juillet, dans un article intitulé '' notre Sahara'' ''s'adresser au gouvernement français pour demander le règlement d'un tel problème ne saurait être ni juste ni opportun. En effet, une telle procédure impliquerait nécessairement une reconnaissance de la souveraineté française sur le Sahara algérien, ce qui est contraire au principe même de la reconnaissance du gouvernement provisoire de la République algérienne par ces États''.

Par ailleurs, la déclaration de Yazid en date du 21 juillet qu'assure la Tunisie de soutien du G.P.R.A. ne porte que sur la base de Bizerte.

[1] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 552.

الفهرس

مقدمة.....15
الفصل الأول: ظروف تأسيس الجمهورية الفرنسية الخامسة.....25
1- انهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة.....27
2- حركة 13 ماي 1958 30
3- عودة الجنرال شارل ديغول إلى السلطة 34
4- التعريف بشخصية شارل ديغول 37
الفصل الثاني : إستراتيجية الجنرال شارل ديغول للقضاء على الثورة التحريرية.....45
1- مخطط الجنرال موريس شال العسكري 49
- مخطط شال العسكري 51
- فرق الحركى 55
- فرق الدفاع الذاتي 55
- الفرق الأمنية المتنقلة.....55
- فرق المخزن 55
- إنشاء خط موريس 58
- الأبعاد الاستراتيجية لخط موريس 63
- تحصينات خط موريس.....64
- تعزيزات خط موريس 68
- عمليات شال العسكرية ضد الثورة 72
- إستراتيجية الثورة في مواجهة نخطط شال 98
- 2- مشروع قسنطينة 115
- 3- سلم الشجعان 123
- الفصل الثالث: التطور السياسي للثورة الجزائرية.....147
- 1- انعقاد مؤتمر طنجة 148
- ظروف انعقاد مؤتمر طنجة 148
- جذور مبادرة عقد مؤتمر طنجة 151
- موقف جبهة التحرير الوطني من الدعوة إلى المشاركة في المؤتمر.....152

- انعقاد المؤتمر.....153
- قرارات مؤتمر طنجة 156
- موقف تونس والمغرب الأقصى من المؤتمر 159
- موقف الجمهورية العربية المتحدة من مؤتمر طنجة 160
- موقف فرنسا من قرارات مؤتمر طنجة 161
- 2- انعقاد مؤتمر المهدية.....163
- 3- انعقاد الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية 168
- إنشاء لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى.....171
- مؤتمر القاهرة (20-28 أوت 1957).....172
- 4- تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.....177
- ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 178
- أهداف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.....188
- المواقف الدولية من تأسيس الحكومة المؤقتة.....191
- الحكومة المؤقتة الثانية 201
- ظروف تشكيل الحكومة المؤقتة الثانية 201
- صراع الباءات الثلاث حول القيادة 202
- قضية النقيب زوبير 203
- قضية عميرة علاوة..... .206
- مرحلة التأزم في قيادة الولاية الثالثة 207
- اجتماع العقداء العشر.....217
- الدور الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية 220
- تشكيل الحكومة المؤقتة الثانية للجمهورية الجزائرية.....225
- الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية.....229
- تشكيل الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية 231
- الفصل الرابع :التطور العسكري للثورة الجزائرية 235
- 1- نشأة جيش التحرير الوطني 236
- تأسيس المنظمة الخاصة.....237
- مرحلة التكوين.....241
- هيئة الأركان الأولى 241
- هيئة الأركان الثانية 241
- الهجوم على بريد وهران.....242
- هيئة الأركان الثالثة 244
- مسألة التمويل.....247

- اكتشاف المنظمة الخاصة.....248
- اللجنة الثورية للوحدة والعمل 259
- اجتماع 22 261
- التنظيم العسكري بعد مؤتمر الصومام 268
- المبادئ العشرة لجيش التحرير الوطني 271
- لجنة العمليات العسكرية 271
- إنشاء قيادتي الأركان الشرقية والغربية.....274
- تأسيس هيئة الأركان العامة.....276
- الجبهة الجنوبية الصحراوية.....283
- الفصل الخامس: التسليح والتموين إبان الثورة التحريرية.....298
- 1- دور القاعدة الشرقية في عملية التسليح 301
- طرق وأساليب القاعدة الشرقية في إرسال قوافل التسليح.....303
- 2- القاعدة الغربية ودورها في التسليح.....307
- مكتب جبهة التحرير الوطني بالمملكة المغربية 309
- التنظيم العسكري لجبهة التحرير الوطني بالمغرب الأقصى 310
- مدينة وجدة مقر الولاية الخامسة 311
- التنظيمات الإدارية في المغرب الأقصى ومهامها 312
- مراكز التسليح وصناعة الأسلحة بالمغرب الأقصى 320
- 3- القاعدة التونسية ودورها في التسليح 328
- 4- القاعدة الليبية ودورها في التسليح 335
- قواعد التموين الليبية.....343
- 5- عملية الإمداد على الجبهة البحرية 346
- 6- سياسة التمويل وطرق تهريب الأسلحة.....352
- الفصل السادس: المفاوضات الجزائرية الفرنسية.....368
- 1- الاتصالات السرية الجزائرية الفرنسية.....369
- الأسباب والدوافع الحقيقية التي جعلت فرنسا تتفاوض مع الجبهة.....370
- المسار التاريخي للقضية الجزائرية في الأمم المتحدة 373
- الاتصالات السرية الجزائرية الفرنسية.....376
- 2- المفاوضات الرسمية.....386
- لقاء ميلان 25- 29- جوان 1960.....386
- لقاء ليسارن 20 فيفري 1961- نوشتال 05 مارس 1961.....389
- مفاوضات إيفيان الأولى (20 ماي- 13 جوان 1961) 393
- مفاوضات لوقران (20-26 جويلية 1961) 405

- مفةضات بال (28 أكتوبر – 09 نوفمبر 1961) 408
- محادثات ليروس (11- 19 فيفري 1962).....415
- مفاوضات إيفيان الثانية (07- 18 مارس 1962) 418
- 3- المرحلة الانتقالية (19مارس – 03 جويلية 1962) 423
- الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة 427
- 5- مؤتمر طرابلس (25 ماي- 07 جوان 1962) 429
- خاتمة.....442
- قائمة المصادر والمراجع 452
- الملاحق 484
- الملحق رقم 1 485
- الملحق رقم 2 487
- الملحق رقم 3 489
- الملحق رقم 4 495
- الملحق رقم 5 498
- الملحق رقم 6 506
- الملحق رقم 7 507
- الملحق رقم 8 510
- الملحق رقم 9 516
- الملحق رقم 10 521
- الملحق رقم 11 525
- الملحق رقم 12 526
- الملحق رقم 13 528
- الملحق رقم 14 534
- الفهرس 535